من مؤلفات العلامة المجدد الشيخ محمد الحسن بن أحمدو الخديم
بن محمد مولود الشمشوي اليعقوبي الجوادي أطال الله بقاءه

الجواهر الثمان

شرح

عقود الجمان في علمي المعاني والبيان

للعلامة جلال الدين السيوطي
(المتوفى سنة ٩١١هـ) رحمه الله تعالى

إشراف

العلامة: عبد الله محمد سالم محمد الحسن
الإمام: محمد سالم أحمدو الخديم

الناشر
دار التيسير
للنشر والتوزيع

الجواهر الثمان

شرح

عقود الجمان في علمي المعاني والبيان

دار التيسير للنشر والتوزيع

انواكشوط - موريتانيا

eteyssir@gmail.com

00222 22.67.10.67 / 00222 46.47.10.47

00222 4 1234567 / 00222 36.12.34.56

الطبعة الأولى:

1442هـ/ 2021م

رقم الإيداع بالمكتبة الوطنية (موريتانيا):

/ 2021

رقم الردمك (ISBN):

ISBN 978-2-37700-292-4

9 782377 002924

من مؤلفات العلامة المجدد الشيخ محمد الحسن بن أحمدو الخديم
بن محمد مولود الشمشوي اليعقوبي الجوادي أطال الله بقاءه

الجواهر الثمان

شرح

عقود الجمان في علمي المعاني والبيان

للعلامة جلال الدين السيوطي
(المتوفى سنة 911 هـ) رحمه الله تعالى

إشراف
العلامة: عبد الله محمد سالم محمد الحسن
الإمام: محمد سالم أحمدو الخديم

الناشر
دار التيسير
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الناشر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وإمام المرسلين، وقائد الغر المحجلين، وعلى آله وصحابته أجمعين، وتابعيهم والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد فإن علوم البلاغة الثلاثة (علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع) تعتبر من أجلِّ وأدق العلوم الإسلامية قدرا، وأعظمها منزلة، حتى رأى بعضهم: "أن كمال الإيمان متوقف على معرفة علم البلاغة؛ لتوقف إدراك إعجاز القرآن -الذي هو معجزة النبي ﷺ - على معرفته".

ويعرف علم المعاني بأنه العلم الذي يبحث في "الجملة" والتغييرات الطارئة عليها بتقديم وتأخير، أو تعريف وتنكير، أو حذف أو كر، أو قصر وتخصيص، أو فصل ووصل، أو إيجاز ومساواة وإطناب، مع ضابطين أساسين هما: مراعاة قواعد النحو والصرف مثلا، ومطابقة الكلام لمقتضى الحال.

كما يعرف علم البيان بأنه: "العلم الذي يُعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه"، مثل استخدام فنّ التشبيه، أو المجاز، أو الكناية.

أما البديع فعرفه ابن خلدون بأنه «هو النظر في تزيين الكلام وتحسينه بنوع من التنميق: إما بسجع يفصله، أو تجنيس يشابه بين ألفاظه، أو ترصيع يقطع أوزانه، أو تورية عن المعنى المقصود بإيهام معنى أخفى منه، لاشتراك اللفظ بينهما، أو طباق بالتقابل بين الأضداد وأمثال ذلك». وقد قسموه إلى محسنات لفظية ومحسنات معنوية.

ومن أجل المؤلفات في هذا المجال نظم العلامة السيوطي "عقود الجمان في علمي المعاني والبيان"؛

أرجوزة فريدة في أهلها إذ لم يكن في فنها كمثلها

بكْــرٌ مَنِيــعٌ سِــتْرُهَا لمــن دَنَــا ومــن أتاهــا خاضــعا نــال المُنَــى..

وقد ظلت هذه الأرجوزة عصية على الفهم، والشرح بالمعنى الحقيقي، حتى انبرى لها العلامة المجدد **الشيخ محمد الحسن ولد أحمدو الخديم ولد محمد مولود الشمشوي اليعقوبي الجوادي** أطال الله بقاءه فشرحها شرحًا قوم أودها، وقيد أوابدها، وصوب خطأها بأسلوب أخاذ.. زاوج بين المتعة والإفادة.

فهنيئًا لطلاب العلوم الشرعية والعربية، وللمكتبات الإسلامية بهذا الإصدار المتميز شكلا ومضمونا.

دار التيسير للنشر والتوزيع

موريتانيا: **10/ 03/ 2021**

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المشرفين

الحمد لله وما توفيقنا إلا به، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وأصحابه.

وبعد فمِن مِنن الله علينا أن أكملنا تصحيح هذا الكتاب الميمون وإخراجه.

وقد انتهجنا في ذلك الخطة التالية:

أولًا: قمنا بضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والشواهد بشكلٍ كاملٍ، تسهيلًا على الطلبة.

وكذلك ضبطنا ما رأينا أنه يحتاج لذلك من هذا الشرح النفيس وفاءً ببعض حقه.

ثانيًا: لم نتوسع في تخريج الأحاديث؛ لأن الكتاب ليس في الأحكام الشرعية؛ فاكتفينا بعزو الحديث إجمالًا إلى إحدى الأمهات المعروفة.

كما أننا قد نعتمد على شرح الحافظ السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تخريج بعض الأحاديث.

ثالثًا: في ما يتعلق بالإخراج؛ أبرزنا متن النظم المشروح في أعلى الصفحات، وحافظنا على الملاءمة بين النص وشرحه في كل صفحة؛ بحيث يوجد مع كل بيت شرحه كلا أو بعضا.

عبد الله محمد سالم محمد الحسن

محمد سالم أحمدو الخديم

من منشورات
دار التيسير للنشر والتوزيع

1) أبو محمد حياته وآثاره
2) إعانة المتفهم في آداب المتعلم
3) الإيضاح لنظم الغزوات
4) بغية الأبرار شرح قرة الأبصار
5) تحفة السرور شرح نظم البرور
6) التوضيح بشرح نظم التنقيح
7) الجامع المحرر/ شرح ألفية الحديث (غلاف ومجلد)
8) الجواهر الثمان شرح عقود الجمان للسيوطي
9) الجواهر على البصائر في مقرإ الإمام نافع
10) درر لفوائد (الكناش) ½
11) دليل الناسك لما يخفى من المناسك
12) ديوان العلامة مولود/ أحمد الجواد
13) روضة العلوم والآداب
14) سلم الحصول شرح مرتقى الأصول للغرناطي (غلاف ومجلد)
15) سلم المطالع لدرك الكوكب الساطع
16) شرح ابن زكري على نصيحة سيدي أحمد زروق (ثلاث مجلدات)
17) شرح ابن عاشر (المرشد المعين على الضروري من علوم الدين)

18) شرح إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة

19) شرح المقصور والممدود لابن مالك

20) شرح لامية الزقاق

21) شرح نظم نوازل سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي

22) شرح نظم نوازل عبد القادر الفاسي

23) شرح نظم ورقات إمام الحرمين لابن ألما

24) شرح وسيلة السعادة لابن بونا

25) شرح الشموس الطالعة

26) شرح الطلعة نظم التنقيح للقرافي

27) شرح الجوهر المكنون على الثلاثة الفنون

28) فاتح الغلق شرح لقد كان خير الخلق

29) اللآلئ الحسان شرح محارم اللسان

30) المترادف من ألفاظ القرآن الكريم

31) متن كفاف المبتدي مع تصويبات مرام المجتدي

32) مجموعة إشراق القرار (الكشكارية)

33) محصل الأرب بشرح أدبة الأدب

34) مرام المجتدي شرح الكفاف ½

35) مسائل الأصول اللامعه

36) المسعد بشرح نظم آداب المسجد

37) مفيد المطلب بشرح قواعد المنهج المنتخب

دار التيسير للنشر والتوزيع على العناوين التالية:

تلفون: 00222 36123456 / 00222 22671067

واتساب: 00222 46471047 / 00222 4 1234567

ايميل: eteyssir@gmail.com

۞ ۞ ۞

مقدمة الشارح

الحمد لله الذي أنعم بنعمة الإيمان، وكفى بها من نعمة وإحسان، خلق الإنسان علّمه البيان، والصلاة والسلام مدى الآباد، على أفصح من نطق بالضاد، سيدنا محمد الأمين، خاتم النبيئين وإمام المرسلين، وعلى آله وصحابته أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد فيقول أسير ذنبه، ورهين كسبه، الفقير إلى ربه الغنيّ الكريم، محمد الحسن بن أحمد الخديم، الشمشوي اليعقوبي، الجوادي الشنقيطي: لما كان علمُ البلاغة من أجلِّ العلوم قدرا، وأدقها سرا، وبه تُعرف دقائق العربية وأسرارها، وتُكشف عن وجوه إعجاز القرآن أستارُها؛ ولذا قال بعضهم: إن كمال الإيمان متوقف على معرفة علم البلاغة؛ لتوقف إدراك إعجاز القرآن -الذي هو معجزة النبي ﷺ- على معرفته، وكانت ألفية العلامة السيوطي المسماة: «**عقود الجمان**»، من أوعب وأحسن ما أُلِّف في هذا الشان، كما وصفها ناظمها حيث قال:

أُرْجُوزَةٌ فَرِيدَةٌ فِي أَهْلِهَا   إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي فَنِّهَا كَمِثْلِهَا

سنح لي أن أضع عليها تعليقًا كالشرح، يهذِّب مبناها، ويقرِّب معناها، ويفتح مقفَلها، ويشرح مجمَلها، ويوضح مشكلها، راجيا أن يوجد في نهره، ما لا يوجد في بحر غيره، وأن يكون على المهم يشتمل، وإن كان في نفس الأمر جهدَ مُقل، ومَن استبعد أن يكون ذلك كذلك، فليلاحظ قول جمال الدين بن مالك: وإذا كانت العلوم منحا إلهية، ومواهب اختصاصية؛ فغير مستبعَد أن يدَّخر لبعض المتأخرين، ما عسر على كثير من المتقدمين، أعاذنا الله من حسد يسدُّ باب الإنصاف، ويصد عن جميل الأوصاف. وقد قال تعلى: ﴿يُؤتِي ٱلۡحِكۡمَةَ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: 268].

ثم إن هذا التعليق لخّصت جُلَّه، من كلام شراحها الجِلّة، كشرح ناظمها -وإياه أعني بالشرح-، وكشرح المرشدي، ومحمد يحي بن محمد المختار الولاتي، وأحمد ابن المختار المالكي، وطرّة الشيخ محنض بابه بن اعبيد الديماني -رحم الله الجميع-، مقتصرًا غالبًا عند اختلافهم أو اختلاف النسخ: على الأقرب عندي للصواب، بلا انتقاد لغيره إيثارًا للاختصار وحذرًا من الإسهاب، وربما تركتُ العزو أيضًا لذلك.

بسم الله الرحمن الرحيم

1.قَــالَ الْفَقِيــرُ عَابِــدُ الــرَّحْمَن الحَمْـــــدُ للهِ عَلَــــى الْبَيَـــانِ

2.وَأَفْضَــــلُ الصَّـــلَاةِ وَالسَّـــلَامِ ... ...

وكثيرًا ما أنقُل من "فيض الفتاح" لسيدي عبد الله بن الحاج ابراهيم العلوي، ومن شروح التلخيص، وحاشية الدسوقي على السعد، ومن التبيان للطِّيبي؛ فليُرجع لهذه الكتب فيما أشكل. هذا على ما منّ الله تعلى به من زوائد، لم تخْلُ من نُكت وفوائد.

وقد سميته:

الجواهر الثِّمان على عقود الجمان

والله تعلى هو المسؤول، أن يضع عليه القبول، ويجعله من صالح العمل المقبول، وهو المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

قال الناظم -رحمه الله تعلى-: (**قال الفقير**) أي المحتاج إلى الله في كل شؤونه، هو الإمام خاتمة الحفاظ جلال الدين (**عابد الرحمن**) بن أبي بكر بن محمد السيوطي الشافعي المتوفى في سحَر ليلة الجمعة سنة **911** هـ عن اثنتين وستين سنة، وإدخال الألف في "عبد": غير مُخرج للكلمة عن أصل معناها وهو جائز، و"عبد" في الأصل: وصف غلبت عليه الاسمية، والرحمن: صفة مبالغة من الرحمة، وأصلها رقّة القلب، واستعمالُها في الباري تعلى: بمعنى إرادة الخير مجازا؛ لاستحالة الحقيقة عليه تعلى، وهذا الاسم من خواص الله تعلى لم يُستعمل في غيره، ومقول القول هو جملة: (**الحمد لله**) نحمده (**على**) أي لأجل ما علّمنا من (**البيان**)؛ وهو المنطق الْمُفصح عما في الضمير، وفي التعبير به "براعة استهلال"؛ وهي كون الابتداء مناسبا للمقصود.

(**وأفضل**) أنواع (**الصلاة**)؛ وهي من الله تعلى: الرحمة، ومن الملائكة الاستغفار، ومن المؤمنين الدعاء بالرحمة، والمطلوب: دوام الصلاة، لا أصل حصولها؛ لأنها حاصلة من الله له ﷺ، (و)أفضل أنواع (**السلام**)؛ وهو التحية، وأردف

... ...	عَلَى النَّبِيِّ أَفْصَحِ الأَنَامِ
3.وَهَذِهِ أُرْجُوزَةٌ مِثْلُ الْجُمَانْ	ضَمَّنْتُهَا عِلْمَ الْمَعَانِي وَالْبَيَانْ
4.لَخَّصْتُ فِيهَا مَا حَوَى التَّلْخِيصُ مَعْ	ضَمِّ زِيَادَاتٍ كَأَمْثَالِ اللُّمَعْ
5.مَا بَيْنَ إِصْلَاحٍ لِمَا يُنْتَقَدُ	وَذِكْرِ أَشْيَاءَ لَهَا يُعْتَمَدُ

الصلاة به لقوله تعلى: ﴿صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيماً﴾ [الأحزاب: 56]، وهروبًا من كراهة تركهما، والاقتصار على أحدهما، (**على النبي**): فعيل من النبْوة أي الارتفاع، وقيل مشتق من النبإ؛ وهو الخبر؛ لأنه المخبِر عن الله تعلى (**أفصح الأنام**) أي الخلق كالأنيم؛ وفي هذا "براعة استهلال" أيضًا.

(**وهذه أرجوزة**): أفعولة من الرجز (**مثل الجمان**): اللؤلؤ، واحده جمانة -بضم الجيم وتخفيف الميم- (**ضمنتها علم المعاني والبيان**)؛ التضمين جعل شيء في ضِمن آخَر، والمراد بالمعاني: الفن الأول، وبالبيان الفنّان الأخيران؛ لأنه قد يطلق عليهما تغليبا (**لخصت**) أي اختصرت مع حسن العبارة وبيانها (**فيها**) أي في هذه الأرجوزة (**ما**) أي الذي (**حوى التلخيص**): تأليف قاضي قضاة الدين: محمد بن عبد الرحمن القزويني، لخّص فيه مفتاح السكاكي؛ يعني أنها حاوية ما في "التلخيص" مع تلخيص في العبارة؛ والتلخيص لغة: التصفية (**مع ضم زيادات**) مفيدة إليه، وهذه الزيادات لحسنها صارت فيه (**كأمثال اللمع**)؛ الأمثال: جمع مثل كشبه وزنا ومعنى، واللمع -بضم اللام وفتح الميم-: جمع لمعة -بالضم-؛ وهي من الجسد: بَريق لونه؛ ويُحتمل أن يُراد بها لُمع الوضوء: في أنه لا بد من الإتيان بها. وفي نسخة زيادة بيت هنا وهو:

وَفِيهِ أَبْحَاثٌ مُهِمَّاتٌ تَجِي عَنْ شَيْخِنَا الْعَلَّامَةِ الْكَافِيَجِي

ثم من الزيادات ما هو مبيّن بـ"قلت"، ومنها ما ليس كذلك، بل يبينه في الشرح، وهذه الزيادات دائرة: (**ما بين إصلاح لما ينتقد**) -بالتركيب- أي يُناقش فيه صاحب التلخيص، (**وذكر أشياء**) أي مسائل من الأسرار والنُكت (**لها**) أي عليها (**يُعتمد**)

6.وَضَـــمٍّ مَـــا فَرَّقَـــهُ لِلمُشْـــبِهِ وَاللهَ رَبِّـــي أَسْـــأَلُ النَّفْـــعَ بِـــهِ

7.وَأَنْ يُزَكِّـــي عَمَلِـــي وَيُعْرِضَـــا عَـــنْ سُـــوئِهِ وَأَنْ يُنِيلَنِـــي الرِّضَـــا

-بالتركيب- أي يقع الاعتماد عليها (وضم ما فرّقه) صاحب التلخيص (للمشبه)؛ اللام بمعنى "إلى"؛ فربما قدّم وأخّر للمناسبة، وفي الشرح أنه ترك كثيرًا من الأمثلة والتعاليل، معوِّضا عنها زيادات حسنة، بعضها اعتراض عليه، وبعضها ليس كذلك (والله ربي): بدل مما قبله أو عطف بيان (أسأل النفع) دنيا وآخرة (به) لي ولمن اشتغل به؛ ذكّر الضمير؛ لتأويل الأرجوزة بالنظم، أو بالمذكور، وقدّم المعمول للحصر (و)أسأله أيضًا (أن يزكي) -بتقدير النصب كما في قوله[1]: مَا أَقْدَرَ اللهَ أَنْ يُدْنِي إلخ

أي ينمِّي كمًّا وكيفا (عملي و)أن (يعرضا)؛ يعني يصفح (عن سوئه) فضلا منه وإحسانا (وأن ينيلني الرضا) منه بتوفيقه لأسبابه.

فائدة: في الشرح هنا ما عقدته بقولي:

اللُّغَـــةُ التَّصْـــرِيفُ وَالنَّحْـــوُ الْبَيَـــانْ مَـــعَ الْمَعَـــانِي وَالْبَـــدِيعِ تُسْـــتَبَانْ

هَـــذِي عُلُـــومُ أَدَبٍ وَفِـــي الْأُوَلْ مِنْهَـــا الثَّلَاثَـــةِ لَـــدَيْهِمْ يُسْـــتَدَلْ

بِمَـا مِـنَ الْقَـوْلِ عَـنِ الْعُـرْبِ صَـدَرْ إِذْ ضَـبْطُ لَفْظِهِـمْ هُنَـاكَ الْمُعْتَبَـرْ

وَفِـي الْأَخِيـرَةِ الـثَّلَاثِ اسْتَشْـهِدِ بِعَرَبِـيِّ الْقَـوْلِ وَالْمُوَلَّـدِ

لِأَنَّهَـــا تَرْجِـــعُ لِلْمَعَـــانِي وَالْعُـــرْبُ وَالْغَيْـــرُ هُنَـــا سِـــيَّانِ

لِأَنَّ ذَلِـــكَ إِلَـــى الْعَقْـــلِ رَجَـــعْ جَـــرَّاءَ ذَا مِـــنْ أَهْـــلِ ذَا الْفَـــنِّ وَقَـــعْ

قَبُـولُ الِاسْتِشْـهَادِ مِـنْ كَـلَامِ كَـالْبُحْتُرِيِّ وَأَبِـي تَمَّـامِ[2]

(1) أي حندج بن حندج. وتمامه: عَلَى شَحَطٍ مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّن دَارُهُ صُولُ.

(2) فيه براعة مختم حسنة.

مقدمة

8. يُوصَـــفُ بِالْفَصَـــاحَةِ الـــمُرَكَّبُ ... ...

وقلت أيضا:

شِـــعْرُ الْمُوَلَّــدِ كَأَشْــعَارِ الْعَــرَبْ عِنْــدَ السُّــيُوطِي فَكِفَايَــةٌ وَجَــبْ
إِذْ حُجَّــةٌ ذَا فِــي الْبَلَاغَــةِ الَّتِــي مِــنْ أَعْظَــمِ الْآلَاتِ لِلشَّــرْعِ وَتِــي
قَــالَ عَلَيْهَــا يَتَوَقَّــفُ كَمَــالْ الِايمَــانِ بَعْــضٌ إِذْ بِعِلْمِهَــا يُنَــالْ
إِدْرَاكُ إِعْجَــازِ الْكِتَــابِ الْمُنْــزَلِ وَهُــوَ مُعْجِــزَةُ خَيْــرِ الرُّسُــلِ

وبالله تعلى التوفيق.

مقدمة: في بيان معنى الفصاحة والبلاغة، وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان، وما يتعلق بذلك مما ينساق إليه الكلام. والمقدمة: مأخوذة من مقدمة الجيش: للجماعة المتقدمة منه؛ فهي بالكسر: بمعنى متقدمة في نفسها لأمر استحقّته، وبالفتح: بمعنى قدّمها الغير إلى ذلك الأمر. فمقدمة العلم: هي معنى يتوقف عليه الشروع في مسائله، كمعرفة حدِّه بالتصور، ومعرفة غايته وموضوعه بالتصديق؛ بأن يُعرف أن للفن غاية ما أو موضوعا ما، ومقدمة الكتاب: اسم لطائفة من كلامه قدِّمت أمام المقصود لارتباطٍ له بمعانيها؛ إذ المقاصد إنما ترتبط بمعاني تلك الطائفة، لا بها نفسها؛ إذ هي ألفاظ؛ فقولنا "لارتباط له بمعانيها" أي لانتفاع بها فيه، سواء توقف الشروع في مسائله عليها كمقدمة مختصر المنطق، أم لا كهذه المقدمة؛ فلا يجب أن يتوقف الشروع على مدلولها، بل يجوز تأخيره عن الشروع. وموضوع كل فن: ما يُبحث فيه عن عوارضه الذاتية، كأفعال المكلف للفقه، وتراكيب العربية للنحو، وكذا هذا العلم، إلا أن الحيْثِيَّة مختلفة.

(يوصف بالفصاحة)؛ هي في اللغة: الظهور والبيان؛ يقال: أفصح الصبح إذا ظهر، وقال تعلى: ﴿وَأَخِي هَٰرُونُ هُوَ أَفۡصَحُ مِنِّي لِسَانًا﴾ [القصص: 34] أي أبين قولا، والذي يوصف بها ثلاثة أشياء؛ أولها: اللفظ (المركب)؛ كلاما كان أو لا، كجملة الصلة

... ... وَمُفْــــرَدٌ وَمُنْشِـــئٌ مُرَتِّـــبُ

9.وَغَيْـــرَ ثَـــانٍ صِـــفْهُ بِالْبَلَاغَـــهْ وَمِثْلُهَـــا فِـــي ذَلِـــكَ الْبَرَاعَـــهْ

والجواب، والتركيب الإضافي؛ فيقال: كلام فصيح، وتركيب فصيح. **(و)**ثانيها **(مفرد)**؛ المراد به: الكلمة الواحدة؛ فيقال: كلمة فصيحة. **(و)**ثالثها متكلم **(منشئ)**: اسم فاعل من الإنشاء **(مرتب)** للكلام أي متكلم أنشأ الكلام ورتّبه؛ فيقال: كاتب فصيح وشاعر فصيح.

(وغير ثان) مما ذُكر من الثلاثة وهو المفرد، وغيره هو المركب والمنشئ المرتِّب أي المتكلم: **(صفْه بالبلاغه)**؛ وهي -كما سياتي إن شاء الله-: مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وأصلها في وضع اللغة: من الوصول والانتهاء؛ يقال بلغت المكان إذا انتهيت إليه، ومبلغ الشيء منتهاه، وسُمي الكلام بليغا؛ لأنه قد بلغ الأوصاف اللفظية والمعنوية، والبلاغة: شاملة للألفاظ والمعاني؛ فيوصف بالبلاغة الكلامُ والمتكلم؛ فيقال كلام بليغ ورجل بليغ، ولا يوصف بها التركيب التقييدي نحو غلام زيد -وإن كان ظاهر النظم يوهمه- ولا المفرد.

(ومثلها) أي البلاغة **(في ذلك البراعه)**؛ فلا يوصف بها إلا الكلام والمتكلم؛ فيقال كلام بارع، ومتكلم بارع، ولا يقال كلمة بارعة؛ ومعنى براعة الكلام: أنه فائق لجميع الكلام في الفصاحة ومطابقة مقتضى الحال، وبراعة المتكلم: كونه فائقا أقرانه في الفصاحة والبلاغة اهـ وقد حدّها بعضهم بما يقرب من حد البلاغة.

وقدّم الفصاحة على البلاغة: لأنها أكثر محالًّا من البلاغة، ولكون الفصاحة كالشرط للبلاغة؛ ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد -كما سيأتي إن شاء الله-؛ فالفصاحة تنوّعت بالنظر إلى الموصوف بها ثلاثة أنواع، والبلاغة نوعين، وإنما قدّم بحث الفصاحة والبلاغة فأورده في المقدمة: لأنهما غاية العِلمين، والعلة الغائية متقدمة في الذهن؛ لأن الفاعل ما لم يتصور الغاية والغرض: لم يفعله.

10. فَصَـــاحَةُ الْمُفْــرَدِ أن لا تَنْفِــرَا   حُرُوفُـــهُ كَهِعْخِـــعٍ وَاسْتَشْـــزَرَا
11. وَعَــدَمُ الخُلْــفِ لِقَــانُونٍ جَلِــي   كَــ"الْحَمْــدُ للهِ العَلِــيِّ الأَجْلَــلِ"

(فصاحة) اللفظ (المفرد) التي إذا اتصف بها يقال فيه فصيح: خلوصه من ثلاثة أمور؛ أحدها: (أن لا تنفِرا) -من باب ضرب ونصر- (حروفه)؛ والتنافر: وصف في الكلمة يوجب ثِقلها على لسان ذي الذوق السليم والطبع المستقيم؛ فكل ما عدّه الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق به؛ فهو متنافر؛ سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك، والذوق: قوّة إدراكيّة لها اختصاص بإدراك لطائف الكلام ووجوه محاسنه الخفيّة، فإن حصلت بسبب الفطرة فذلك.. وإن أريد اكتسابُها؛ فلا طريق إليه إلا بالاعتناء بعلمَي المعاني والبيان، وطول ممارستهما، وإن جمع بين الإدراك الفطري وطول خدمة العِلمين؛ فلا غاية وراء ذلك.

ثم إن المتنافر على قسمين: منه ما بلغ الغاية في الثِّقل (كهعخع) في قول الأعرابي -وقد سئل عن ناقته فقال-: تركتها ترعى الهعخع -بكسر الهاء وسكون العين وفتح الخاء المعجمة وكسرها-؛ وهو نبْت أسود كما في الفيض.

(و)القسم الثاني: لم يبلغ الغاية في الثقل كـ(استشزرا) في قول امرئ القيس:

غَــدَائِرُهُ مُسْتَشْــزِرَاتٌ إِلَــى الْعُــلَا   تَضِــلُّ الْمَــدَارَى فِـي مُثَنًّـى وَمُرْسَـلِ

(و)ثانيها: (عدم الخلف) -بضم الخاء- أي المخالفة (لقانون) أي قاعدة من قواعد العربية (جلي) أي ظاهر؛ وذلك بأن تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب؛ أعني بلغتهم: مفردات الألفاظ الموضوعة، كفك ما يجب ادغامه وعكسه، في غير ما شاع كذلك (كـ)قول أبي النجم:

(الْحَمْــدُ لِلَّــهِ الْعَلِــيِّ الأَجْلَــلِ)   الْوَاسِـعِ الْفَضْــلِ الْوَهُــوبِ الْمُجْـزِلِ
أَعْطَى فَلَمْ يَبْخَلْ وَلَمْ يُبَخَّلِ

فخالف القانون في فكِّ "الأجلل"، والقياس "الأجل"، وضرورات الشعر من هذا، إلا ما لا ينفره الطبع كصرف ما لا ينصرف، وحذف ياء المنقوص نصبا.

12. وَفَقْدُهُ غَرَابَةً قَدْ أُرْتِجَا كَـ"فَاحِمًا وَمَرْسِنًا مُسَرَّجَا"

(و)ثالثها: (فقده غرابة) أي خلوصه منها؛ والغرابة: كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال، أي بالنسبة إلى العرب العرباء؛ ومعنى مأنوس الاستعمال: أن يكون مألوفا متداولا عند العرب الخلّص؛ فالوحشي: منسوب إلى الوحش الذي يسكن القفار؛ استعير للألفاظ التي لم يُؤنس استعمالها أي لم يُعهد (قد أرتجا) -بالتركيب-، نائبه: ضمير عائد إلى المفرد، أي أُغلق بسبب الغرابة؛ فلا يُدرى معناه.

ثم هذا الغريب: منه ما يُحتاج في معرفته إلى بحث عنه في كتب اللغة، كقول عيسى ابن عمر النحوي -حين سقط عن حمار له واجتمع عليه الناس-: ما لكم تكأكأتم عليّ كتكأكئكم على ذي جنة؟ افرنقعوا عني! فالغرابة في "تكأكأتم" بمعنى اجتمعتم، وفي "افرنقعوا" بمعنى تنحَّوْا.

ومنه ما يحتاج إلى أن يُخرج له وجه بعيد (كـ)قول رؤبة بن العجاج:

أَزْمَانَ أَبْدَتْ وَاضِحًا مُفَلَّجَا أَغَرَّ بَرَّاقًا وَطَرْفًا أَبْرَجَا

وَمُقْلَةً وَحَاجِبًا مُزَجَّجَا وَ(فَاحِمًا وَمَرْسَنًا[1] مُسَرَّجَا)

فـ"مسرج": غريب؛ إذ لا يُدرى هل معناه: أنه كالسيف السريجي: في الدقّة والاستواء، أي منسوب إلى سُريج: اسم قين تُنسب إليه السيوف، أو كالسراج: في البريق واللمعان؛ قال الفَنَري: وجه تخريج الوجه البعيد في "مسرجا": أن يقال: فعّل بالتضعيف قد يجيء لنسبة الشيء إلى أصله؛ نحو تمّمته أي نسبته إلى تميم؛ فمسرّج: منسوب إلى السريجي أو السراج أي بالمشابهة؛ ووجه البعد: أن مجرد النسبة: لا يدل على التشبيه؛ فأخْذ التشبيه منها بعيد.

ومن الوحشي ما لا يخل بالفصاحة؛ وهو ما كان مأنوس الاستعمال، إلا أنه غير ظاهر المعنى، وهذا يقال له الغريب الحسن، مثل اشمخرّ أي ارتفع، والشَّرَنْبَث: للغليظ اليدين والرجلين، ومنه غريب القرآن والحديث؛ فهذا لا يُعاب استعماله، بل هو حسن. اهـ.

(1) بكسر السين وفتحها: الأنف.

13. قِيلَ وَفَقْدُ كُرْهِهِ فِي السَّمْعِ   نَحْوُ جِرِشَّاهُ وَذَا ذُو مَنْعِ
14. وَفِي الْكَلَامِ فَقْدُهُ فِي الظَّاهِرِ   لِضُعْفِ تَأْلِيفٍ وَلِلتَّنَافُرِ

الدسوقي: قيل وجه حصر مُخِلّات فصاحة المفرد في الثلاثة: أن المفرد له مادة وهي حروفه، وصورة وهي صيغته، ودلالة على معناه؛ وحينئذ فعَيبه: إما في مادّته وهو التنافر، أو في صورته وهي مخالفة القياس الصرفي، أو في دلالته على معناه وهو الغرابة. ويمكن إجراء ذلك أيضا في الكلام؛ فعَيبه في مادته: تنافر الكلمات، وفي صورته -أي التأليف العارض على الكلمات-: ضعف التأليف، وفي دلالته على معناه: التعقيد.

(قيل): وبقي أمر رابع لا بدّ من اعتباره في فصاحة المفرد؛ (و)هو **(فقد كرهه)** أي كراهته **(في السمع)** أي خلوصه من الكراهة في سمع السامع؛ وإلا بأن كان كريها في السمع لم يكن فصيحا **(نحو جرشاه)** أي نحو الجِرِشّى -أي النفس- في قول المتنبي يمدح سيف الدولة:

مُبَارَكُ الِاسْمِ أَغَرُّ اللَّقَبْ   كَرِيمُ الْجِرِشَّى شَرِيفُ النَّسَبْ

فلفظ "الجرِشّى": ثقيل وكريه على السمع تمجُّه الأسماع كلها **(وذا)** أي هذا الشرط الرابع الذي هو الخلوص من الكراهة في السمع **(ذو منع)** أي ممنوع ومردود؛ ولذلك حكاه بـ"قيل"؛ لأن الكراهة إن كانت لاستغرابه؛ فقد دخلت في الغرابة، أو من جهة قبح الصوت؛ فلا تعلق له بالفصاحة؛ لأن السمع قد يستلذ بغير الفصيح لحسن الصوت، وبالعكس.

وردّ هذا السعد بأنا نقطع باستكراه "الجرشى"، دون النفس؛ أُدِّي بصوت حسن أم لا.

(و)الفصاحة الكائنة **(في الكلام)** الذي إذا اتصف بها يقال فيه فصيح هي **(فقده)** أي الكلام **(في الظاهر)**: ظاهر حاله -أي لفظه-؛ لأن الفصاحة في الألفاظ لا في المعاني، عكس بلاغة الكلام؛ فإنها فقده في باطن حاله -أي في معناه- عدم مطابقة مقتضى الحال **(لضعف تأليف)** بين كلماته؛ بأن يكون الكلام مؤلّفا على وجه ممتنع عند جمهور النحاة، كالإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى -في غير المواضع التي يجوز فيها- نحو زان نوره الشجر؛ فمثل هذا لا يكون فصيحا (و)فقده **(للتنافر)** الواقع

15. فِـي الكَلِمَـاتِ وَكَـذَا التَّعْقِيـدُ مَـعْ فَصَـاحَةٍ فِـي الكَلِمَـاتِ تُتْبَـعْ
16. فَالضُّـعْفُ نَحْـوُ قَـدْ جَفَـوْنِي وَلَـمِ أَجْـفُ الأَخِـلَّاءُ وَمَـا كُنْـتُ عَمِـي
17. وَذُو تَنَـافُرٍ أَتَـاكَ النَّصْـرُ ... ...

(في الكلمات)؛ وهو أن تكون الكلمات ثقيلة على لسان ذي الذوق السليم والطبع المستقيم، والمراد بالكلمات: ما فوق الواحدة (وكذا التعقيد) أي فقد التعقيد اللفظي والمعنوي فيه أي الخلوص منهما، ويشترط أن تكون هذه الأمور الثلاثة (مع فصاحة) كائنة (في الكلمات) التي تركّب منها الكلام (تتبع) -بالتركيب-: صفة "فصاحة"؛ يعني تجب رعايتها؛ وإلا بأن كانت الكلمات غير فصيحة: لم يكن الكلام المركّب منها فصيحا.

ثم مثّل للثلاثة على الترتيب فقال: (فالضعف) أي ضعف تأليف الكلام -وهو مخالفته للقانون النحوي-: (نحو قد جفوني ولم أجف الأخلاءُ)؛ إشارة لقول الشاعر:

جَفَـوْنِي وَلَـمْ أَجْـفُ الْأَخِـلَّاءُ إِنَّنِـي لِغَيْـرِ جَمِيـلٍ مِـنْ خَلِيلِـيَ مُهْمِـلُ

ووجه الضعف: عدم تجريد الفعل من الضمير حال إسناده إلى الظاهر؛ لأنه رفع "الأخلاء" على أنه فاعل لقوله: "جفوني" المتلبِّس بضمير الجمع الذي هو الواو على لغة "أكلوني البراغيث" وهي غير فصيحة، وأما على رواية النصب؛ فيكون من باب التنازع، وهو وإن لزم منه أيضا مخالفة القياس النحوي المشهور عند جميع النحاة من الإضمار قبل الذكر؛ إلا أنهم جوّزوه في باب التنازع؛ لوروده فيه نظما ونثرا؛ فصار كالمستثنَى من عموم القاعدة المذكورة، مع وقوعه في غير هذا الباب أيضا كـ"نعم وبئس" اهـ قوله: (وما كنت عمي) -بوقف ربيعة-: تتميم أي وما كنت جاهلا؛ لأن العمى معناه الجهل.

(وذو) أي وكلام صاحب (تنافر) في الكلمات (أتاك النصر): جملة اعتراضية بين المبتدإ والخبر، ومعناها الدعاء للمخاطب أيًّا كان بالنصر؛ فمما يعاب في الكلام: تنافر الكلمات؛ وهو أن يكون مجموعها ثقيلا على لسان ذي الذوق السليم -وإن

... ... كَلَــيْسَ قُــرْبَ قَبْــرِ حَــرْبٍ قَبْــرُ

18. كَـــذَاكَ أَمْدَحْـــهُ الَّـــذِي تَكَـــرَّرَا وَالثَّالِــثُ الخَفَــاءُ فِــي قَصْــدٍ عَــرَا

19. لِخَلَــلٍ فِــي الــنَّظْمِ أَوْ فِــي الاِنْتِقَــالْ ... ...

كان كل منها فصيحا-؛ فمنه ما هو متناهٍ في الثقل (كـ)قوله:

وَقَبْــرُ حَــرْبٍ بِمَكَــانٍ قَفْــرُ وَ(لَــيْسَ قُــرْبَ قَبْــرِ حَــرْبٍ قَبْــرُ)

ففي قوله: "قرب قبر حرب قبر" من ثقل النطق بها: ما لا يخفى. ومعنى "قفر": خالٍ من الماء والكلإ، وهو نعت مقطوع ضرورة؛ لأنه نعت لنكرة.

ومنه ما هو غير متناهٍ في الثقل، وإليه أشار بقوله: (كذاك) أي كالكلام الأول: في أصل التنافر (أمدحه الذي تكررا) في قول أبي تمّام[1]:

كَـرِيمٌ مَتَـى أَمْدَحْـهُ أَمْدَحْـهُ وَالْـوَرَى مَعِــي وَإِذَا مَـا لُمْتُـهُ لُمْتُـهُ وَحْـدِي

فإن اجتماع الحاء والهاء ثقيل؛ لما بينهما من قرب المخرج، لكن لا يُخل بالفصاحة، فإذا انضم إليه "أمدحه" الثاني: تضاعف ذلك الثقل، وحصل التنافر الْمُخل بالفصاحة، وليس مجرد "أمدحه" بلا تكرير: غير فصيح؛ لوقوع مثله في التنزيل نحو ﴿فَسَبِّحْهُ﴾ [ق: 40]، ووقوع غير الفصيح في القرآن: لا يقول به مؤمن.

(و)الأمر (الثالث): التعقيد؛ وهو (الخفاء في قصد) للمتكلم (عرا): وقع؛ وذلك؛ بأن لا يكون ظاهر الدلالة على المقصود.

ثم هو لفظي ومعنوي؛ لأنه إما (لخلل) واقع (في النظم) أي اللفظ المؤلّف -شعرا كان أو نثرا-؛ بأن لا يكون ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعاني؛ بسبب تقديم أو تأخير أو حذف، أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد -وإن كان ثابتا

(1) حبيب بن أوس الطائي يمدح موسى بن إبراهيم الرافقي:

أَأُلْــبِسُ ثَـوْبَ الْهَجْـوِ مَـنْ لَـوْ هَجَوْتُـهُ إِذًا لَهَجَــانِي عَنْــهُ مَعْرُوفُــهُ عِنْــدِي

كــريم ... ... إلــخ

في كلام العرب جاريا على قوانينهم- كقول الفرزدق يمدح خال هشام بن عبد الملك، وهو إبراهيم المخزومي:

وَمَــا مِثْلُــهُ فِــي النَّــاسِ إِلَّا مُمَلَّكًــا أَبُــو أُمِّــهِ حَــيٌّ أَبُــوهُ يُقَارِبُــهْ

أي ليس مثله في الناس أحد يقاربه أو يشابهه، إلا مملّكا أُعطي الملك والمال؛ أعني هشاما، أبو أمِّ ذلك الملك: أبوه أي الممدوح؛ فـ"مثله": مبتدأ، و"في الناس": خبره، و"حي": بدل من "مثله"؛ ففيه الفصل بين البدل والمبدَل منه، وبين المبتدإ والخبر؛ أعني "أبو أمه أبوه" بالأجنبي الذي هو "حي"، وبين الموصوف والصفة؛ أعني "حي يقاربه" بالأجنبي الذي هو "أبوه"، وقدّم المستثنى؛ أعني "مملكا" على المستثنى منه؛ أعني "حي"؛ ولذا نصبه اهـ وهذا هو الخلل اللفظي، وإلى المعنوي أشار بقوله: (أو) كان التعقيد لخلل عارض (في الانتقال) أي في انتقال الذهن -أي ذهن السامع- من المعنى الأول الذي وُضع له اللفظ (إلى) المعنى الثاني اللازم (الذي يقصده ذوو المقال) من قولهم؛ وإنما يكون ذلك الخلل بسبب قصد المتكلم اللازمَ الذي خفيت دلالة القرينة عليه؛ فلو لم يُرد إلا لازما واحدا من غير واسطة مع خفاء القرينة: حصل التعقيد، ولو اتضحت: لم يحصل؛ وإن كثرت اللوازم والوسائط. والخلل في الانتقال هو بطء الانتقال؛ لعدم ظهور دلالة اللفظ على المعنى المراد كقول عباس بن الأحنف[1]:

سَــأَطْلُبُ بُعْــدَ الــدَّارِ عَــنْكُمْ لِتَقْرُبُــوا وَتَسْــكُبُ عَيْنَــايَ الــدُّمُوعَ لِتَجْمُــدَا

جعل سكْب الدمع كناية عما يلزم فراق الأحبة من الحزن، وأصاب؛ لأنه كثيرا ما يُجعل دليلا عليه، لكنه أخطأ في الكناية عما يوجبه الوصال من السرور: بجمود العين؛ لأن الجمود اشتهر في البخل؛ فيقال: جمد بمعنى بخل، ويقال للبخيل جمادِ -كقطام- قال الحماسي[2]:

(1) شاعر غزِل من ندماء هرون الرشيد.

(2) هو أبو عطاء بن يسار الخراساني يرثي يزيد بن عمر بن هبيرة. وواسط: مدينة بالعراق بناها الحجاج ابن يوسف، وقد قُتل ابن هبيرة في معركة وقعت فيها.

... ...

أَلَا إِنَّ عَيْنًا لَمْ تَجُدْ يَوْمَ وَاسِطٍ عَلَيْكَ بِجَارِي دَمْعِهَا لَجَمُودُ

والعرب ينتقلون منه إلى بخل العين بالدموع عند إرادة البكاء، لا إلى ما قصده الشاعر من السرور.

ومعنى البيت: أن عادة الزمان والإخوان: الإتيان بنقيض المقصود، وإني إلى الآن كنت أطلب القرب والسرور، فلم يحصل إلا ضدُّهما؛ فبعد هذا أطلب البعد؛ ليحصل القرب، وأطلب الحزن؛ ليحصل السرور، ولا يقال إن كان البعد والفراق حاصلَين حال الإخبار لزم طلب الحاصل؛ وإلا فالوصال حاصل؛ فلا وجه لطلب البعد؛ لأنا نقول: البعد حاصل حال الإخبار، لكن المطلوب استمراره؛ ليستمر الوصال؛ هذا إن نصبت "تسكب" بتقدير "أن" عطفا على المصدر الذي هو "بعد"، وإن رفعتَه -كما هو الصواب لثبوته بالنقل الصحيح-؛ فلا يدخل سكب الدموع تحت الطلب، إلا أنه أقبل عليه غاية الإقبال؛ ليظن الدهر أنه مطلوبه؛ فيأتي بضده، هذا هو المشهور عندهم في تفسير البيت؛ لأن من تظرُّفات الشعراء: أن يظهروا طلب أمر مرادُهم خلافه؛

قال(1):

وَلَكَمْ تَمَنَّيْتُ الْفِرَاقَ مُغَالِطًا وَاحْتَلْتُ فِي اسْتِثْمَارِ غَرْسِ وِدَادِي

وَطَمِعْتُ مِنْهَا بِالْوِصَالِ لِأَنَّهَا تَبْنِي الْأُمُورَ عَلَى خِلَافِ مُرَادِي

كما في الفيض.

(1) أي أبو الحسن علي بن الحسن بن علي بن أبى الطيب الباخرزى: أديب من الشعراء الكتاب من أهل باخَرْز: من نواحي نيسابور.

20. قِيلَ وأن لا يَكْثُرَ التَّكَرُّرُ ... وَلا الإِضَافَاتُ وَفِيهِ نَظَرُ

21. وَحَدُّهَا فِي مُتَكَلِّمٍ شُهِرْ ... مَلَكَةٌ عَلَى الْفَصِيحِ يَقْتَدِرْ

(قيل و)من شروط فصاحة الكلام: (أن لا يكثر التكرر) فيه، وهو ذكر الشيء مرة بعد أخرى؛ وتحصل الكثرة بذكر الشيء ثلاث مرات كما في قول المتنبي[1]:

وَتُسْعِدُنِي فِي غَمْرَةٍ بَعْدَ غَمْرَةٍ ... سَبُوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدُ

يعني أن لها من نفسها شواهد دالة على نجابتها.

(و)أن (لا) تكثر (الإضافات) كما في قول عبد الصمد بن بابك:

حَمَامَةَ جَرْعَا حَوْمَةِ الْجَنْدَلِ اسْجَعِي ... فَأَنْتِ بِمَرْأًى مِنْ سُعَادَ وَمَسْمَعِ

أضاف "حمامة" إلى "جرعا"، و"جرعا" إلى "حومة"، و"حومة" إلى "الجندل" (وفيه) أي في اشتراط الخلوص من كثرة التكرار والإضافات (نظر)؛ لأن كلًّا من كثرة التكرار والإضافة؛ إن حصل الثقل بسببه؛ فقد احترز عنه بالتنافر؛ وإلا فلا يخل بالفصاحة؛ لكثرتهما في قوله ﷺ: «الْكَرِيمُ بْنُ الْكَرِيمِ بْنِ الْكَرِيمِ بْنِ الْكَرِيمِ يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ»؛ فهذا الحديث الشريف اشتمل على كثرة التكرار، وعلى تتابع الإضافات؛ لإن الإضافات تشمل المتداخلة؛ بأن يكون الأول مضافا للثاني، والثاني للثالث، وغير المتداخلة كالحديث، وكذلك كثرة الإضافة في قوله تعلى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ [مريم: 1] - ﴿مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ [غافر: 31]، وكثرة التكرار في قوله تعلى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: 7-8].

(وحدها في متكلم) أي حد فصاحة المتكلم (شهر) -بالتركيب- أي عُرف عند البيانيين بأنه: (ملكة) فيه -أي سجيّة-؛ والسجية: صفة الإنسان الراسخة؛ بحيث لا تزول أصلا، أو يعسر زوالها؛ فإن أمكن زوالها بلا عسر فهي حال. وقد قلت:

وَعَارِضُ الْوَصْفِ إِذَا تَكَرَّرَا ... حَتَّى إِذَا زَوَالُهُ تَعَذَّرَا

مَلَكَةٌ سَمٌّ وَسَمٌّ مَا لا ... تَكْرَارَ فِيهِ هَيْأَةً وَحَالا

---

(1) من قصيدة له في مدح سيف الدولة.

22. بَلَاغَـــةُ الْكَـــلَامِ أَنْ يُطَابِقَـــا لِمُقْتَضَـــى الْحَـــالِ وَقَـــدْ تَوَافَقَـــا

23. فَصَـــاحَةً وَالْمُقْتَضَـــى مُخْتَلِـــفُ حَسْـــبَ مَقَامَـــاتِ الْكَـــلَامِ يُؤْلَـــفُ

(على الفصيح يقتدر) أي يقتدر بها على التعبير عن مقصوده بكلام فصيح - مفردا كان أو مركّبا-؛ فإذا اتصف المتكلم بهذه الْمَلَكة سُمي فصيحا: في حالتي النطق وعدمه؛ نطَق بمقصوده في زمن من الأزمنة معبِّرا عنه بلفظ فصيح، أو لا ينطق به، لكن بعد حصول الملكة كما في الفيض.

وبعد أن فرغ من بيان الفصاحة شرع في بيان البلاغة فقال: (بلاغة الكلام) هي (أن يطابقا لمقتضى الحال) أي مطابقته للمعنى الذي يقتضيه الحال؛ ومعنى مطابقته إياه: اشتماله عليه؛ فالحال هو الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدّى به أصل المعنى خصوصية ما، واعتبار تلك الخصوصية هو مقتضى الحال؛ ومعنى مطابقته له: أن الحال إذا اقتضى التأكيد؛ كان الكلام مؤكّدا، وإن اقتضى عدمه؛ كان عاريا عن التأكيد، وهكذا؛ فكون المخاطب منكِرا للحكم: حال يقتضي التأكيد، والتأكيد مقتضىً، وقولك "إن زيدا قائم": كلام مطابق لمقتضى الحال (و)الحال أنه (قد توافقا فصاحة) أي توافقت فصاحته؛ فكلُّه فصيح بالمعنى المتقدم فيه؛ فإن البلاغة إنما تتحقق عند تحقق الأمرين (والمقتضى) أي مقتضى الحال (مختلف حسب) أي قدر اختلاف (مقامات الكلام يؤلف)؛ يعني أنه يوجد أو يُصحب ذلك الاختلاف فيه؛ لأنه يلزم من اختلاف مقامات الكلام اختلافُ مقتضياتها؛ فكل مقام يقتضي كلاما بليغا بكيفية مخصوصة: لم يقتضِه الآخر.

واعلم أن الحال والمقام متحدان في الذات؛ لأن كلا منهما عبارة عن الداعي إلى إيراد الكلام على وجه مخصوص، ومختلفان بالاعتبار؛ فإن الداعي مقام: باعتبار توهُّم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما، وحال: باعتبار كونه زمنا له..

ويختلفان بإضافة المقام للمقتضى -بالفتح-؛ فيقال مقام التأكيد والإضافة لاميّة، والحال يضاف للمقتضي -بالكسر-؛ فيقال حال الإنكار والإضافة بيانية، لكن اختلاف المقتضيات باختلاف المقام: أكثر؛ إذ قد يتفاوت المقام ويتحد المقتضي؛

24. فَمُقْتَضِـــي تَنْكِيـــرِهِ وَذِكْـــرِهِ   وَالْفَصْـــلِ الايجَـــازِ خِـــلافُ غَيْـــرِهِ

25. كَـــذَا خِطَـــابٌ لِلْـــذَّكِيِّ وَالْغَبِـــي   ... ...

فإن حالي التعظيم والتحقير: يقتضيان التنكير كقوله(1):

لَـهُ حَاجِـبٌ عَـنْ كُـلِّ عَيْـبٍ يَشِـينُهُ   وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِـبُ

وإذا تقرر هذا: (فمقتضي تنكيره) أي فالمقام المقتضي لتنكير المنكّر -مسنَدا إليه أو غيره- (و)المقام المقتضي لـ(ذكره) أي المذكور -مسندا إليه أو غيره- (و)المقام المقتضي لـ(لفصل) بين الجملتين، والمقام المقتضي لـ(ـلايجاز) أي الاختصار: (خلاف غيره) أي مخالف للمقام المقتضي للتعريف، والحذف، والوصل، والإطناب والمساواة، وكذا المقام المقتضي إطلاق الحكم أو التعلق، أو إطلاق المسند إليه أو المسند ومتعلقاتهما: يباين مقام تقييد الحكم أو التعلق بمؤكد، ومقام تقييد الحكم أو التعلق بأداة قصر، ومقام تقييد المسنَد إليه أو المسنَد أو متعلقهما بتابع، ومقام تقييد المسند بشرط، ومقام تقييد الثلاثة بمفعول أو شبهه.

(كذا خطاب للذكي و)خطاب لـ(ـلغبي): في كونهما متبايني المقام؛ فمقام خطاب الذكي يباين مقام خطاب الغبي؛ والمراد بالخطاب: ما خوطب به، لا المعنى المصدري؛ يعني أن ما يخاطَب به الذكي من العبارة اللطيفة والمعاني الخفيّة: مخالف لما يخاطَب به الغبي من العبارة غير اللطيفة والمعاني الظاهرة؛ فكون الكلام مخاطَبا به ذكيٌّ: حال يقتضي خلاف ما يقتضيه العكس؛ قال البحتري:

فَـاللَّفْظُ(2) يَقْـرُبُ فَهْمُـهُ فِـي بُعْـدِهِ   عَنَّـا وَيَبْعُـدُ نَيْلُـهُ فِـي قُرْبِـهِ

والمراد بالذكي: الذكي بالإضافة إلى غيره، وكذا الغبي؛ فيندرج فيه تفاوت

---

(1) أي ابن أبي السمط، في أبيات منها:

فَتـىً لا يُبـالي المـدْلجونَ بنـورِه   إلَـى بابِـهِ أَن لا تُضـيءَ الكواكـبُ

يصـمُّ عَـن الْفَحْشَـاء حَتَّـى كَأَنَّـهُ   إِذا ذُكِـرَتْ فِـي مَجِلِـس الْقَـوْم غَائِـب

(2) كذا في الفيض، وفي الموازنة للآمدي: "باللفظ".

.... وَكِلْمَـــةٌ لَهَـــا مَقَـــامٌ أَجْنَبِـــي

26.مَـــعْ كِلْمَـــةٍ تَصْـــحَبُهَا فَالْفِعْـــلُ ذَا إنْ لَـــيْسَ كَالْفِعْـــلِ الَّـــذِي تَـــلا إِذَا

مراتب الذكاء والغباوة. قوله: "كذا خطاب"..إلخ: اعلم أن ما قبل هذا من المقامات: صفات اللفظ، وهذا صفة الغير؛ لأن التفاوت فيه: نشأ من جهة المخاطَب، لا من جهة نفس الكلام، والتفاوت في المقامات المتقدمة نشأ من جهة نفس الكلام.

(وكلمة) أي وكذا كل كلمة (لها مقام أجنبي مع كلمة تصحبها)؛ يعني أن لكل كلمة -كالفعل مثلا- مع الكلمة المصاحبة لها -أي التي ذُكرت وجُمعت معها في كلام واحد كـ"إن" الشرطية- مقاما ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة في أصل المعنى، لا في جميعه؛ (فالفعل) -ماضيا كان أو مضارعا- حال كونه (ذا) أي صاحب (إن) الشرطية (ليس كالفعل الذي تلا إذا) الشرطية في الحكم؛ لأن "إن" تدل على الشك، و"إذا" تدل على الجزم. وقول الناظم "وكلمة": نكرة مثبَتة، وهي لا تعم؛ قال المرشدي: هي كلِّيّة -وإن لم تكن مسوّرة-؛ لما قد تقرر أن مهمَلات العلوم: كليات.

وقد قلت:

إِنْ فِـــي الْعُلُـــومِ وَرَدَتْ قَضِـــيَّهْ مُهْمَلَـــةٌ فَهْـــيَ هُنَـــا كُلِّيَّـــهْ

وَذَاكَ قَـــدْ أَرْشَـــدَ شَـــرْحُ الْمُرْشِـــدِي لَـــهُ فَنَاهِيـــكَ بِـــهِ مِـــنْ مُرْشِـــدِ

قال في الفيض: فالفعل -مثَلا- إذا قُصد اقترانه بأداة الشرط؛ فله مع كل من أدواته مقام ليس له مع الأخرى؛ فيقترن الفعل بـ"إن" في مقام الشك والتردد، وبـ"إذا" في مقام الجزم، ولكل من أدوات الشرط مثلا مع الماضي: مقام ليس لها مع المضارع؛ فتجيء مع الماضي: لإظهار أن الشرط لتحقق وقوعه؛ كأنه وقع، وكذا المسنَد إليه -كزيد مثلا-: له مع المسند المفرد -اسما كان أو فعلا ماضيا أو مضارعا-: مقام، ومع الجملة الاسمية أو الفعلية أو الشرطية: مقام آخر؛ إذ المراد بالكلمة المصاحبة: الكلمة الحقيقية، أو ما هو في حكمها.. إلى غير ذلك مما يفصِّله علم المعاني.

27. وَالِارْتِفَـاعُ فِـي الْكَـلَامِ وَجَبَـا   بِـأَنْ يُطَـابِقَ اعْتِبَـارًا نَاسَـبَا
28. وَفَقْـدُهَا انْحِطَاطُـهُ فَالْمُقْتَضَـى   مُنَاسِـبٌ مِـنِ اعْتِبَـارٍ مُرْتَضَـى
29. وَيُوصَـفُ اللَّفْـظُ بِتِلْـكَ بِاعْتِبَـارْ   إِفَـادَةِ الْمَعْنَـى بِتَرْكِيـبٍ يُصَـارْ

(**والارتفاع في**) شأن (**الكلام**) الفصيح (**وجبا**): ثبت أي يجب اتصاف الكلام بالارتفاع والحسن والقبول؛ (**بأن يطابق**) أي بسبب مطابقته (**اعتبارا ناسبا**) الحال؛ وهو ما يعتبره المتكلم مناسبا لحال المخاطب، بحسب السليقة أي الطبيعة؛ إذا كان المتكلم من العرب العرباء، أو بحسب تتبع خواص تراكيب البلغاء؛ إذا كان المتكلم من غيرهم؛ فالاعتبار المناسب ومقتضى الحال: مترادفان كما سيأتي إن شاء الله، كما أن الحال والمقام كذلك؛ فالارتفاع والحسن: بالنظر لذات الكلام، والقبول: بالنظر للسامع، والمراد بالمطابقة للاعتبار المناسب: المطابقة في الجملة؛ إذ لا يُشترط في أصل البلاغة المطابقة التامة؛ فإذا اقتضى المقام شيئين؛ تحققت البلاغة برعاية أحدهما فقط. (**وفقدها**) أي المطابقة للاعتبار المناسب هو (**انحطاطه**) أي سبب انحطاط الكلام عن رتبة الحسن والقبول؛ فالكلام الفاقد لها ليس بحسن في نفسه، ولا مقبول عند السامع؛ وإذا علمت هذا (**فالمقتضى**) أي مقتضى الحال الذي مرّ بيانه هو (**مناسب**) للمقام (**من اعتبار مرتضى**): نعت لـ"اعتبار"؛ يعني أن مقتضى الحال الذي اعتُبر في بلاغة الكلام مطابقته له: هو الاعتبار المناسب للحال والمقامِ الذي اعتبره المتكلم في الكلام: من التأكيد والإطلاق وغيرهما.

(**ويوصف اللفظ**) أي الكلام (**بتلك**) أي بالبلاغة، لكن لا من حيث إنه لفظ وصوت؛ لأنه باعتبار ذلك لا يوصف بكونه مطابقا أو غير مطابق، بل (**بـ**)سبب (**اعتبار إفادة المعنى**) والغرض المقصود: (**بتركيب يصار**) إليه أي يُنتقل؛ يعني يُذكر الكلام لإفادته، وهو الخصوصيات التي يقتضيها الحال. قوله: "بتركيب": بيان للواقع، لا للاحتراز عن شيء؛ لاستحالة معنى يحسن السكوت عليه بدون التركيب. قاله الدسوقي.

30. وَقَـدْ يُسَـمَّى ذَاكَ بِالْفَصَـاحَهْ ... وَلِبَلَاغَـةِ الْكَـلَامِ سَـاحَهْ

31. بِطَـرَفَيْنِ حَـدُّ الِاعْجَـازِ عَلِـي ... وَمَـا لَـهُ مُقَـارِبٌ وَالْأَسْـفَلِ

32. هُـوَ الَّـذِي إِذَا لِدُونِـهِ نَـزَلْ ... فَهْـوَ كَصَـوْتِ الْحَيَـوَانِ مُسْـتَفِلْ

(وقد) أي وكثيرا ما **(يُسمى ذاك)** الوصف المتقدم؛ وهو مطابقة الكلام لمقتضى الحال **(بالفصاحه)**، كما يسمى بالبلاغة.

أما الفصاحة لا بهذا الاعتبار؛ فهي من صفات اللفظ دون المعنى قطعا.

(ولبلاغة الكلام) المتقدم بيانها **(ساحه)** أي فِناء واسع مصحوب أو محدود **(بطرفين)**: أعلى، إليه تنتهي البلاغة؛ وهو **(حدُّ الاعجاز)** أي منتهاه، والإضافة بيانية أي الحد الذي هو الإعجاز **(علي)** أي طرَف عالٍ، خبر عن قوله: "حد الاعجاز"؛ وذلك هو بلاغة القرآن، وإعجازه هو ارتقاؤه في بلاغته إلى مرتبة يعجز عنها جميع الخلق على الصحيح، لا صرْف العقول عن معارضته **(وما له)** أي للأعلى **(مقارب)**؛ وهو بلاغة كلام النبي ﷺ لقوله: «**أُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ**»؛ قال في نور الأقاح:

وَالطَّـرَفُ الْأَعْلَـى الْحَـدِيثُ يَقْـرُبُ ... مِنْـهُ لَـهُ الْإِعْجَـازَ بَعْـضٌ يَنْسُـبُ

قال في شرحه الفيض: يعني أن الطرف الأعلى -وهو بلاغة القرآن-: تقرب منه بلاغة حديثه ﷺ، وفُهم من قوله "يقرب منه": أنه ليس منه -أي من الطرف الأعلى- لكنهما يجتمعان في حد الإعجاز؛ فكلاهما معجز ليس في طاقة الخلق، اتفاقا في القرآن، وعند بعضهم في الحديث.

ثم أشار إلى الطرف الثاني بقوله: **(والأسفل)** أي وحد الطرف الأسفل الذي منه تبتدئ البلاغة: **(هو الذي إذا لدونه)** أي الأسفل منه مرتبة **(نزل)** الكلام؛ **(فهو)** في هذه الحالة عند البلغاء: **(كصوت الحيوان)**؛ لخلوِّه عن الحسْن **(مستفل)** أي متّصف بالسفالة؛ وهي الضَّعة؛ يعني أنه سافل أي منحطٌّ انحطاطا كانحطاط صوت الحيوان: في خلوه عن الحسْن -وإن كان صحيح الإعراب فصيحا-؛ وذلك كقول المتنبي(1):

(1) يرثي غلاما تركيا لسيف الدولة اسمه يماك.

33. بَيْنَهُمَا مَرَاتِبٌ وَتَتْبَعُ بَلَاغَةً مُحَسِّنَاتٌ تُبْدِعُ
34. وَحَدُّهَا فِي مُتَكَلِّمٍ كَمَا مَضَى فَمَنْ إِلَى الْبَلَاغَةِ انْتَمَى
35. فَهْوَ فَصِيحٌ مِنْ كَلِيمٍ أَوْ كَلَامْ ... ...

وَلَا فَضْلَ فِيهَا لِلشَّجَاعَةِ وَالنَّدَى وَصَبْرِ الْفَتَى لَوْلَا لِقَاءُ شَعُوبِ

إذ "الندى" هنا: حشْو مفسد.

(بينهما) أي بين الطرفين (مراتب) كثيرة متفاوتة، بعضها أعلى من بعض، بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات، كما في رعاية شيء واحد، ورعاية أكثر، وبحسب البعد من أسباب الإخلال بالفصاحة.

(وتتبع بلاغة) للكلام وجوه أُخر ترجع إلى جوهر اللفظ، وإلى الدلالة الوضعية، لا إلى البلاغة والفصاحة. قوله: "بلاغة" مفعول "تتبع"، وفاعله: (محسنات) للكلام لفظية ومعنوية (تبدع): صفة "محسنات" أي تُحسن الكلام.

وفي قوله: "تتبع": إشارة إلى أن تحسين هذه الوجوه للكلام: عرَضي خارج عن حد البلاغة، وإلى أن هذه الوجوه إنما تُعد محسنة: بعد رعاية المطابقة والفصاحة ورعاية وضوح دلالته أي خلوِّه عن التعقيد المعنوي؛ وإلا كان كتعليق الدر على الخنازير؛ فيجب على المتكلم أن ينظر في لفظ كلامه ويحلِّيه بالفصاحة، ثم ينظر تطبيقه لمقتضى الحال، ويجرِّده من التعقيد المعنوي، ثم بعد ذلك ينظر فيه فيزيِّنه بالمحسنات اللفظية والمعنوية.

(وحدها): مبتدأ أي حد البلاغة (في متكلم)، وخبر المبتدإ: (كما مضى) في حد الفصاحة فيه؛ فالبلاغة في المتكلم: ملَكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ؛ والملكة: صفة غريزيَّة لا تزول أصلا، أو تزول بعسر كما مرّ؛ (فـ)عُلم مما تقدم في حد البلاغة: أن كل (من إلى البلاغة انتمى) أي انتسب؛ (فهو فصيح من كليم) أي متكلم (أو كلام)؛ لأن الفصاحة: شرط في البلاغة؛ فكل من صح وصفه بالبلاغة: صح وصفه

... ... وَعَكْسُ ذَا لَيْسَ لَنَا لَهُ الْتِزَامْ
36. قُلْتُ وَوَصْفٌ مِنْ بَدِيعٍ حَرَّرَهْ شَيْخِي وَشَيْخُهُ الإِمَامُ حَيْدَرَهْ
37. وَمَرْجِعُ الْبَلَاغَةِ التَّحَرُّزُ عَنِ الخَطَا فِي ذِكْرِ مَعْنًى يَبْرُزُ

بالفصاحة؛ سواء كان متكلما أو كلاما، (وعكس[1] ذا)؛ وهو اشتراط البلاغة في الفصاحة حتى يكون كل فصيح بليغا (ليس لنا) معاشر البيانيين (له التزام) أي لسنا ملتزمين له، بل نلتزم عكسه؛ وهو أن ليس كل فصيح -كلاما كان أو متكلما- بليغا؛ لأن الكلام الفصيح قد يعرى عن المطابقة، ولأن المتكلم قد يكون فصيحا ولا يكون بليغا.

(قلت ووصف) كائن (من) لفظ البداعة نحو (بديع حرره شيخي)؛ يعني به محييَ الدين الكافِيَجِي؛ وهو المراد بشيخه حيث أطلق؛ فقد حرر أن لفظ "بديع": يوصف به الكلام دون المتكلم، لكن اعترضه في الشرح فانظره. (و)حرره (شيخه الإمام) برهان الدين (حيدره) الرومي فقال: لا مانع من أن يقال متكلم مبدع ومحسن ونحو ذلك. هذا وفي دلالة كلام الناظم رحمه الله تعلى على ما قرّرنا نوع خفاء.

(ومرجع البلاغة) في الكلام -أي ما لا تحصل بدونه- أمران: أحدهما (التحرز) أي التحفظ (عن الخطا) الكائن (في ذكر) أي تأدية (معنى يبرز) بالبناء للفاعل أو المفعول أي يظهر أو يراد إظهارُه؛ وإلا لربما أدِّي المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال؛ فلا يكون بليغا.

قال في الفيض: اعلم أن مرجع الشيء قد يطلق ويراد به ما يتوقف عليه الشيء، وقد يطلق ويراد به فائدة الشيء وغايته والغرض منه؛ وهذه بمعنى، والمراد هنا الأول.

وقد قلت:

وَمَرْجِعُ الشَّيْءِ بِهِ الْمَعْنِيُّ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشَّيُّ
طَوْرًا وَيُطْلَقُ عَلَى فَائِدَتِهْ أَيْ غَرَضٍ مِنْهُ بِمَعْنَى غَايَتِهْ

(1) المراد بالعكس هنا: العكس اللغوي، لا المنطقي. وانظر وجه ذلك في الدسوقي.

38. وَالـــمَيْزُ لِلْفَصِـــيحِ مِـــنْ سِـــوَاهُ ذَا يُعْـــرَفُ فِـــي اللُّغَـــةِ وَالصَّـــرْفِ كَـــذَا

39. فِـي النَّحْـوِ وَالَّـذِي سِـوَى التَّعَقُّـدِ الـــمَعْنَوِي يُـــدْرَكُ بِـــالْحِسِّ قَـــدِ

40. وَمَـا بِـهِ عَـنِ الْخَطَـا فِـي التَّأْدِيَـهْ مُحْتَـــرَزٌ عِلْـــمَ الْمَعَـــانِي سَـــمِّيَهْ

(و)ثانيهما: **(الميز)** أي التمييز **(للفصيح من سواه)** أي من غير الفصيح؛ وإلا لربما أُورد المعنى المراد بلفظ غير فصيح؛ فلا يكون بليغا، و**(ذا)** أي الميز للفصيح من سواه؛ منه ما **(يعرف في اللغة)** أي في علم اللغة؛ وهو تمييز الكلمة السالمة من الغرابة وغيرها؛ فإن من تتبَّع الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات المأنوسة: علم أن ما عداها مما يفتقر إلى تفتيش عنه أو تخريج على وجه بعيد: فهو غير سالم من الغرابة. (و)منه ما يعرف في علم **(الصرف)**؛ وهو عدم مخالفة القياس فيه؛ إذ به يُعرف أن "الأجلل": مخالف للقياس، دون الأجل، **(كذا)** منه ما يعرف **(في)** علم **(النحو)** كضعف التأليف والتعقيد اللفظي. **(والذي سوى التعقد المعنوي)** من باقي ما يُميّز به الفصيح؛ وهو التنافر: **(يدرك بالحس)** أي الذوق؛ إذ به يُعرف أن "مستشزرات": متنافر، وكذا تنافر الكلمات **(قد)**: اسم فعل أي اكتفِ بهذا.

قلت: ولعل الأوضح لو قال:

فِـي النَّحْـوِ وَانْجَلَـى سِـوَى التَّعَقُّـدِ الْمَعْنَـــوِي بِـــذِي وَبِـــالْحِسِّ قَـــدِ

فعُلم أن مرجع البلاغة: بعضه مبيّن في العلوم المذكورة، وبعضه مدرَك بالحس.

وبقي الاحتراز عن الخطإ في تأدية المعنى المراد(1)، والاحتراز عن التعقيد المعنوي(2)؛ فمسّت الحاجة إلى وضع عِلمين مختلفين مفيدين لذلك، فوضعوا علم المعاني للأول، وعلم البيان للثاني، وإلى ذلك أشار بقوله: **(وما به عن الخطا في التأديه)** للمعنى المراد **(محترز)** أي احتراز؛ فهو مصدر ميمي؛ **(علم المعاني سميه)**

(1) أي الذي هو المرجع الأول بتمامه هـ دسوقي.

(2) أي الذي هو بعض المرجع الثاني. هـ دسوقي.

41. وَمَــا عَــنِ التَّعْقِيــدِ فَالبَيَــانُ ثُــمَّ الْبَــدِيعُ مَــا بِــهِ اسْتِحْسَــانُ

- بحذف نون التوكيد الخفيفة والبناء على الفتح- أي سمِّ مرجع البلاغة الذي به احتراز عن الخطإ في تأدية أصل المعنى المراد: بـ"علم المعاني"؛ وسمي بذلك: لتعلقه بالمعاني؛ إذ مرجعه إلى الاحتراز عن الخطإ في تأدية المعنى.

(وما) به محترز **(عن التعقيد)** المعنوي؛ **(فالبيان)** أي فهو علم البيان؛ سُمي بالبيان: لتعلقه بإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح أي البيان والظهور، وسموا هذين العلمين علم البلاغة؛ لمكان[1] مزيد اختصاص لهما بالبلاغة وإن كانت تتوقف على غيرهما من العلوم.

(ثم) احتاجوا إلى معرفة توابع البلاغة، فوضعوا لها علما ثالثا وهو **(البديع)** وأشار إلى تعريفه بقوله: هو **(ما)** أي العلم الذي يُعرف **(به استحسان)** أي تحسين الكلام -أي الوجوه المحسِّنات له-؛ سُمي بـ"البديع"؛ لتعلقه بأشياء بديعة وأمور غريبة، وبعضهم يسمي الفنون الثلاثة بـ"البيان"؛ لتعلقها بالبيان؛ وهو المنطق الفصيح المعرِب عما في الضمير، وهذا الاصطلاح الجاري على الألسنة اليوم، وقد يسمون الأخيرين فقط بالبيان، تغليبا للفن الثاني؛ لكونه ذاتيا للبلاغة، على الثالث؛ لكونه عرَضيا لها، وتبعية الطارئ للأصلي: جادّة مسلوكة، وقد تُسمى الثلاثة بالبديع؛ لأنها تبحث عن المعاني المبتدعة. وبالله تعلى التوفيق.

(1) أي لتحقق.

الفن الأول: علم المعاني

42. وَحَـــدُّهُ عِلْـــمٌ بِـــهِ قَـــدْ تُعْـــرَفُ   أَحْـــوَالُ لَفْـــظٍ عَرَبِـــيٍّ يُؤْلَـــفُ

43. مِمَّـــا بِهَـــا تَطَـــابُقٌ لِمُقْتَضَـــى   حَـــالٍ وَحَـــدِّي سَـــالِمٌ وَمُرْتَضَـــى

(الفن الأول علم المعاني): قدّمه على البيان؛ لكون علم المعاني من علم البيان: بمنزلة المفرد من المركب؛ لأن البيان علمٌ به يُعرف إيرادُ المعنى الواحد بتراكيب مختلفة في وضوح الدلالة عليه، وذلك الإيراد لا يُعتد به إلا بعد رعاية المطابقة في تلك التراكيب؛ ففيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني؛ فعلْم البيان متوقفٌ على علم المعاني فقال رحمه الله تعلى: **(وحده)** أي حد علم المعاني **(علم به قد تعرف أحوال لفظ عربي)** أي جميع أحواله **(يؤلف)** أي يُستعمل؛ ويعني بأحواله: الأمور العارضة له: من تقديم وتأخير وغير ذلك **(مما)**: بيان لأحوال اللفظ العربي أي التي **(بها تطابق لمقتضى حال)** أي من حيث يطابق اللفظُ بها مقتضى الحال؛

فاحترز بقوله: "مما بها تطابق" إلخ: عن أحوال اللفظ العربي التي ليست بهذه الصفة، كالإعلال والإدغام، والرفع والنصب، ونحوها مما لا بدّ منه في تأدية أصل المعنى؛ وإنما قلنا "من حيث يطابق" إلخ: ليخرج علم البيان والبديع؛ لأنهما لا يخرجان إلا باعتبار الحيثية؛ فإن أنواعهما -وإن كانت أحوالا للفظ- قد يقتضيها الحال، لكن لا يبحث عنها فيهما من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال؛ فليس فيهما أن الحال الفلاني يقتضي التشبيه، أو الاستخدام مثلا، وأحوال اللفظ العربي الأمور العارضة له: من إطلاق وتأكيد ونحوهما، وهذا هو المقتضى. **(وحدي)** لهذا العلم بما ذكرته تبعا للأصل: **(سالم)** من الإخلال بالمحدود أي أنه محيط به ومانع من دخول غيره معه في الحد **(ومرتضى)** عند كل لبيب.

44. يُحْصَرُ فِي أَحْوَالِ الإِسْنَادِ وَفِي أَحْوَالِ مُسْنَدٍ إِلَيْهِ فَاعْرِفِ
45. وَمُسْنَدٍ تَعَلُّقَاتِ الفِعْلِ وَالْقَصْرِ وَالإِنْشَاءِ ثُمَّ الْوَصْلِ
46. وَالْفَصْلِ وَالإِيجَازِ وَالإِطْنَابِ وَنَحْوِهِ تَأْتِيكَ فِي أَبْوَابِ

(**يحصر**) بالاستقراء المقصود من علم المعاني انحصار الكل في أجزائه[1]، لا الكلي في جزئياته[2]؛ وإلا لقيل لكل باب منها باستقلاله "علم المعاني"، وهو لا يصح؛ لأن كل باب بعض المقصود (**في**) ثمانية أبواب: في (**أحوال الاسناد**) الخبري (**وفي أحوال مسند إليه فاعرف**) ذلك،

(**و**)في أحوال (**مسند**) وفي أحوال (**تعلقات**) أي متعلقات (**الفعل**) وما في معناه كاسم الفاعل (**و**)باب (**القصر و**)باب (**الإنشاء ثم**) باب (**الوصل والفصل**) أي وصل الجُمل بعطفها على بعضها، وفصلها أي ترك عطفها على بعضها (**و**)باب (**الإيجاز والإطناب ونحوه**) أي نحو المذكور وهو المساواة (**تأتيك**) هذه الأمور مفصّلة (**في أبواب**) ثمانية بهذا الترتيب.

والمراد بالأحوال هنا: أحوال اللفظ كالتأكيد والذكر مثلا، لا الأحوال بمعنى المقامات، وإنما انحصر فيها: لأن الكلام إما خبر أو إنشاء، وكل منهما لا بد له من إسناد ومسند إليه ومسند، والأخيران قد يكون لهما متعلقات، وكل من الإسناد والتعلق؛ إما بقصر أو بغيره، وكل جملة قُرنت بأخرى: إما معطوفة عليها أم لا، والكلام البليغ: إما زائد على أصل المراد لفائدة، أو غير زائد.

---

(1) كحصر السرير في الخشب والمسامير مع الهيئة.

(2) كحصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف.

مسألة

47. مُحْتَمِـلٌ لِلصِّـدْقِ وَالْكِـذْبِ الْخَبَـرْ ... ...

(مسألة): وفي نسخة: **تنبيه**؛ قال في الفيض: التنبيه قد يُستعمل فيما يعرض له المذكور قبله بطريق الإجمال، وقد يستعمل في بيان البديهي؛ ولأجل الأخير استُعمل هنا؛ إذ قال السكّاكي وغيره: إن معرفة الخبر والإنشاء والصدق والكذب: بديهية.

(**محتمل**) أي كل كلام محتمل (**للصدق والكذب**) بالنظر لذاته، لا لذات المخبِر ولا المخبَر به هو (**الخبر**)؛ فلا يُنظر في احتماله الصدقَ والكذب إلى قائله؛ إذ لو نظرنا إليه لكانت مثلا أخبار الأنبياء عليهم السلام: لا تحتمل الكذب، وكانت ترّهات مسيلمة غير محتملة للصدق، وكذا لا يُنظر للمخبَر به؛ إذ قد يُعلم صدق الخبر أو كذبه من خارج.

وإن شئت قلت: هو ما له نسبة خارجية يطابقها ويخالفها، والنسبة الخارجية: ما ثبت بين الطرفين، مع قطع النظر عما يُفهم من الكلام.

وقد قلت:

عُمَـرُ قَـائِمٌ ثُبُـوتُ ذَا الْقِيَـامْ ... حَيْثُ اعْتَبَرْتَ فَهْمَهُ مِنَ الْكَلَامْ
فَهَهُنَـا النِّسْـبَةُ لِلْكَـلَامِ ... تُنْمَـى وَبِاعْتِبَـارِ الِارْتِسَـامِ
فِـي ذِهْـنِ ذِي تَكَلُّـمٍ وَأَنْ حَضَـرْ ... فِيـهِ فَلِلـذِّهْنِ انْتِسَـابُهَا اشْـتَهَرْ
وَبِاعْتِبَـارِ أَنْ بِـنَفْسِ الْأَمْـرِ ... حَصَـلَ خَارِجِيَّـةٌ إِذْ يَجْـرِي
فِي الْخَارِجِ الْحُصُولُ مَعْ قَطْعِ النَّظَرْ ... عَمَّـا مِـنَ الْكَـلَامِ يُفْهَـمُ وَقَـرْ
وُجُـودُ هَـاتِي سَـائِرَ الْحَـالَاتِ ... لَـوْ لَا كَلَامِيَّـةَ تَحْكِـي هَـاتِي
فَعُمَـرٌ فِـي نَفْـسِ الَامْـرِ دَائِمَـا ... يَكُـونُ غَيْـرَ قَـائِمٍ أَوْ قَائِمَـا
فَـإِنْ تُطَـابِقْ مَـا مِـنَ اللَّفْـظِ فُهِـمْ ... فَالصِّدْقُ ذَا وَالْكِذْبُ فِي الْفَقْدِ عُلِمْ

وَغَيْـــرُهُ الإِنْشَـــاءُ لا ثَالِـــثَ قَـــرْ ....

48. تَطَــابُقُ الْوَاقِــعِ صِــدْقُ الْخَبَــرِ وَكِذْبُــهُ عَدَمُــهُ فِــي الأَشْــهَرِ

(**وغيره**) أي غير الخبر -وهو الكلام الذي لا يحتمل الصدق والكذب- هو (**الإنشاء لا ثالث**) لهما عند المحققين (**قر**)، وبعضهم يقسم غير الخبر إلى طلب وإنشاء؛ فالخبر: ما احتمل الصدق والكذب، والطلب: ما تأخر معناه عن وجود لفظه كـ"اضرب"، والإنشاء: ما قارن معناه لفظه كأنت حر، ورُد بأن الطلب معناه الاستدعاء؛ فهو قسم من الإنشاء؛ ألا ترى أن نحو "اضرب": معناه أطلب الضرب وهو مقترن بلفظه، وأما وجود الضرب الذي هو متعلقه؛ فهو المستقبل، وليس هو مدلول الطلب.

(**تطابق الواقع**) أي الخارج -وهو ما في نفس الأمر-: (**صدق الخبر**)؛ فصدقه: مطابقة حكمه وموافقته للواقع، (**وكذبه**) أي الخبر: (**عدمه**) أي عدم تطابق الحكم للواقع -ولو كان الاعتقاد بخلاف ذلك في الحالين- (**في الأشهر**): الصحيح المعوّل عليه.

والحاصل: أن مطابقة الخبر للواقع -أي الخارج وهو ما في نفس الأمر- هي صدقه، والكذب عدم موافقته له؛ وبيان ذلك: أن الكلام الدال على وقوع نسبة بين شيئين؛ بثبوت هذا لذلك أو سلبه عنه؛ إذا قُطع النظر عما في الذهن من النسبة -أي ما يُفهم- ونظرنا إلى الخارج وما في نفس الأمر: لا بد أن يكون هذا ذاك أو لا يكون؛ فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الخارجية: صدق، وعدمها كذب؛ فمعنى المطابقة بين النسبتين: الموافقة في الكيف؛ بأن تكونا ثبوتيّتين أو سلبيّتين؛ بناء على أن نسبة الكلام: الايقاع والانتزاع -أي الايجاب والسلب-، والتي في الخارج: الوقوع وعدم الوقوع، وعلى القول بأنه الوقوع فيهما؛ فالمطابقة فيهما: من حيث ذاتهما. انظر الفيض.

49. وَقِيلَ بَلْ تَطَابُقُ اعْتِقَادِهِ وَلَوْ خَطًا وَالكِذْبُ فِي افْتِقَادِهِ
50. فَفَاقِدُ اعْتِقَادِهِ لَدَيْهِ وَاسِطَةٌ وَقِيلَ لا عَلَيْهِ

(وقيل) أي قال النظام ومتابعوه: (بل) صدق الخبر (تطابق اعتقاده) أي مطابقته لما في اعتقاد المخبِر (ولو) كان ذلك الاعتقاد (خطًا) أي غير مطابق للواقع، (والكذب) للخبر يكون (في افتقاده) أي في غير مطابقته للاعتقاد -ولو كان ذلك الحكم مطابقا للواقع-؛ فقول القائل "السماء فوقنا" غيرَ معتقد لذلك: كذب عنده، والمراد بالاعتقاد: الحكم الجازم والراجح؛ فالمظنون صدق، والموهوم كذب، والمشكوك لا اعتقاد فيه؛ لتساوي الطرفين من غير ترجيح.

(ففاقد اعتقاده) أي فاقد الاعتقاد من الكلام أي الذي ليس معه اعتقاد -وهو الساذج- (لديه) أي عند القائل بهذا القول: (واسطة)؛ فليس بصدق ولا كذب، (وقيل لا) تثبت الواسطة أيضا (عليه) أي على هذا القول؛ لأن الاعتقاد إذا انتفى: تحققت عدم المطابقة للاعتقاد؛ فيكون كذبا؛ وحجّة النظّام قوله تعلى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: 1]؛ فإنه تعلى حكم عليهم بأنهم كاذبون في قولهم: "إنك لرسول الله"، مع أنه مطابق للحق الواقع، وكذبهم: لمخالفته لاعتقادهم. ورُد هذا الاستدلال بأن المعنى: لكاذبون في قولهم: نشهد؛ باعتبار تضمنه خبرا كاذبا؛ وهو أن شهادتنا هذه من صميم القلب وخالص الاعتقاد، ولا شك أنه غير مطابق؛ لأن المنافقين يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم.

وقال الحفيد(1): يصح رجوع التكذيب إلى قوله "نشهد"؛ نظرا إلى أنه خبر عن استمرار الشهادة، أو رجوعه إلى الخبر الذي تضمنته المؤكدات؛ أعني "إن" واللام والجملة الاسمية؛

(1) لعله أحمد بن يحيى بن محمد بن سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الهروي، المشهور بـ"حفيد السّعْد" توفي 916 هـ.

51. الْجَاحِظُ الصِّدْقُ الَّذِي يُطَابِقُ مُعْتَقَدًا وَوَاقِعًا يُوَافِقُ

52. وَفَاقِدٌ مَعَ اعْتِقَادِهِ الْكَذِبْ وَغَيْرُ ذَا لَيْسَ بِصِدْقٍ أَوْ كَذِبْ

والخبر الذي تضمنته المؤكدات هو أن إخبارهم بأنه رسول الله: صادر عن صميم القلب؛ لأنه قد يؤكد الخبر بالنظر إلى لازم الفائدة؛ إذا كان المخاطب منكِرا له مسلِّما لأصل الحكم، والمخاطب -وهو النبي ﷺ-: مسلِّم لأصل الحكم الذي هو كونه رسول الله، منكِر للازم الفائدة الذي هو كونهم عالمين به معتقدين له، ويصح رجوع التكذيب إلى المشهود به؛ أعني "إنك لرسول الله"، لكن لا في الواقع، بل في زعمهم الفاسد؛ لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع؛ فيكون كاذبا عندهم، لكنه صادق في نفس الأمر؛ لوجود المطابقة.

و(**الجاحظ**) وهو أبو عثمان عمرو بن بحر من المعتزلة يقول: (**الصدق**) هو الخبر (**الذي يطابق معتقدا وواقعا**) أي خارجا (**يوافق**) معا، (و)الخبر الذي هو (**فاقد**) لمطابقة الواقع (**مع اعتقاده**) أي الفقد؛ يعني مع اعتقاد أنه غير مطابق: هو (**الكذب**)؛ فالجاحظ أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب، وأثبت الواسطة؛ وإليه أشار الناظم بقوله: (**وغير ذا**) المذكور أي غيرُ القسمين (**ليس بصدق أو كذب**)؛ فهو واسطة بينهما، وهو أربع صور: المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة، أو بدون الاعتقاد أصلا، وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة، أو بدون الاعتقاد أصلا؛ واستدل الجاحظ على أن من الكلام ما ليس بصادق ولا كاذب: بقوله تعلى: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾ [سبأ: 8]؛ لأن الكفار حصروا إخبار النبي ﷺ بالحشر والنشر: في الافتراء والإخبار حال الجنون على سبيل الانفصال الحقيقي، أي لا يرتفعان ولا يثبتان؛ والمراد بالإخبار حال الجِنَّة: غير الكذب؛ لأنه مقابله، والشيء لا يقابَل بنفسه، وغير الصدق: لأنهم يعتقدون عدمه، وهم من أهل اللسان عارفون باللغة؛ فيجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب؛ ليكون هذا منه بزعمهم وإن كان صادقا في نفس الأمر.

ورُد هذا الاستدلال بأن معنى أم به جنة: أم لم يفترِ وعبِّر عن عدم الافتراء بالجِنّة؛ لأن المجنون يلزم أن يكون لا افتراء له؛ لأن الافتراءَ الكذب عن عمد، ولا

53.وَوَافَــقَ الرَّاغِــبُ فِي الْقِسْــمَيْنِ وَوَصَــفَ الثَّالِــثَ بِالْوَصْــفَيْنِ

أحوال الإسناد الخبري

54.الْقَصْــدُ بِالْإِخْبَــارِ أَنْ يُفَــادَا ... ...

عمدَ للمجنون؛ فيكون حصر الخبر الكاذب في نوعيه -أعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد-؛ فقوله "أم به جنة": كناية؛ بأن أطلق اسم الملزوم -وهو اتصافه بالجنون- وأريد به اللازم؛ وهو الكذب لا عن عمد، والكناية لا يلزم فيها تحقق الملزوم؛ فلا يلزم أنهم وصفوه بحصول الجنون.

(**ووافق**) أبو القاسم الحسين بن محمد (**الراغب**) الجاحظَ (**في القسمين**) الأوّلين -أي الصدق والكذب- (**و**)خالفه في الثالث؛ فلم يجعله واسطة بل (**وصف الثالث**) المشتمل على الصور الأربع (**بالوصفين**) أي الصدق والكذب؛ لكن من جهتين مختلفتين؛ فوصفه بالصدق: من حيث مطابقته للواقع أو الاعتقاد، وبالكذب: من حيث مخالفته لأحدهما. وبالله تعلى التوفيق.

(**أحوال الإسناد الخبري**): والمراد بالأحوال: الأمور العارضة له: من التوكيد وغيره.

والإسناد: ضم كلمة أو ما في حكمها إلى كلمة أخرى أو ما في حكم الكلمة؛ فدخل المسنَد إليه المركّب نحو: الذي قام أبوه زيد؛ لأنه في حكم: قائم الأب زيد، ودخل أيضا المسند المركّب نحو زيد قام أبوه، ولا بد في هذا الضم من أن يفيد الحكم بإثبات المفهوم من الكلمة المضمومة للكلمة المضموم لها، أو يفيد الحكم بنفيه عنها، وأما التقييد بالخبري؛ فلكونه الأصل الأعظم.

وقدّم الناظم رحمه الله تعلى بحث الخبر: لعِظم شأنه وكثرة مباحثه، ثم قدم أحوال الإسناد الخبري على أحوال المسند إليه والمسند، مع تأخير النسبة عن الطرفين؛ لأن البحث إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا إليه أو مسندا، وهذا الوصف إنما يتحقق بعد الإسناد، والمتقدم على النسبة؛ إنما هو ذات الطرفين، ولا بحث لنا عنها.

(**القصد**) أي قصد المخبِر (**بالإخبار**) أي إيراد الكلام لأجل الإعلام: (**أن يفادا**

... ... مُخَاطَبٌ حُكْمًا لَهُ أَفَادَا

55. أَوْ كَوْنَهُ عَلِمَهُ وَالأَوَّلا فَائِدَةَ الإِخْبَارِ سَمِّ وَاجْعَلا

56. لازِمَهَا الثَّانِي وَقَدْ يُنَزَّلُ عَالِمُ هَذَيْنِ كَمَنْ قَدْ يَجْهَلُ

مخاطب) أي إفادة المتكلم مخاطبا بفتح الطاء **(حكما)** لمن كلّمه وخاطبه؛ يعني بالحكم وقوع النسبة أو لا وقوعها: الذي هو المحكوم به؛ إطلاقا للمصدر على اسم المفعول مجازا **(له أفادا)** نحو "زيد قائم" لمن لا يعرف أنه قائم.

(أو) أن يفاد المخاطب **(كونه)** أي المخبِر **(علِمه)** أي الحكم المذكور، كقولك لمن حفظ التوراة: أنت حفظت التوراة، مريدا إخباره بأنك عالم بأنه حفظها. **(والأولا فائدة الإخبار سم)** أي سَمِّ الأول -وهو قصد إفادة الحكم للسامع- فائدة الإخبار بكسر الهمزة وفتحها **(واجعلا لازمها)** أي لازم فائدة الإخبار القسم **(الثاني)** -وهو قصد إفادة السامع كون المخبر عالما بالحكم-؛ ومعنى اللزوم: أنه كلما أفاد الحكم: أفاد أنه عالم به، من غير عكس كما في "حفظت التوراة".

وقد تأتي الجملة الخبرية لأغراض غير ذلك كقوله تعلى حكاية عن امرأة عمران: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: 36]؛ قالته إظهارا للتحسر على خيبة رجائها؛ واستعمال هذا الكلام في التحزن: مجاز مرسل؛ لأن الشخص إذا أخبر عن نفسه بوقوع ضد ما يرجوه: يلزمه إظهار التحسر؛ فهو مِن ذكر الملزوم وإرادة اللازم، وكقوله تعلى حكاية عن زكريا عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم: 3]؛ إظهارا للضعف والتخشع، وكقوله(1):

قَوْمِي هُمُ قَتَلُوا أُمَيْمَ أَخِي فَإِذَا رَمَيْتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي

و"أميم": منادىً مرخّم؛ فالكلام تحزن وتفجع.

(وقد ينزل) -بالتركيب-، نائبه: **(عالم هذين)** الأمرين أي الفائدتين، أو أحدهما **(كمن قد يجهل)**؛ فيُلقى إليه الخبر كما يُلقى للجاهل وإن كان عالما به؛ وذلك:

(1) أي الحارث بن وعلة الجرمي.

57. لِعَــدَمِ الْجَــرْيِ عَلَــى مُوجَبِــهِ ... وَمَـــا أَتَــى لِغَيْــرِ ذَا أَوِّلْ بِــهِ

58. فَلْيَقْتَصِــرْ عَلَــى الَّــذِي يُحْتَــاجُ لَــهْ ... مِــنَ الْكَــلامِ وَلْيُعَامَــلْ عَمَلَــهْ

59. فَــإِنْ تُخَاطِــبْ خَــالِيَ الــذِّهْنِ مِــنِ ... حُكْــمٍ وَمِــنْ تَــرَدُّدٍ فَلْتَغْــتَنِ

(**لعدم الجرْي**) أي جرْي العالِم بالأمرين (**على موجبه**) -بفتح الجيم- أي على ما يوجبه العلم -وهو العمل به-؛ فيُلقى إليه الخبر كما يُلقى للجاهل؛ لأن من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء؛ من حيث إن الثمرة والمقصود بالذات من العلم انتفى عنهما جميعا، كقولك لمن يَعُقُّ أباه وهو يعلم أنك تعلم أنه أبوه: زيد أبوك فأحسنْ إليه.

قال في الفيض: والمراد بالجاهل: الخالي من العلم بالفائدة ولازمها؛ فيتناول الخلوّ عن الحكم والتردد والإنكار.

(**وما أتى**) من الخبر (**لغير ذا**) المذكور من إفادة المخاطب حكما أو علم المخبر به: (**أول به**) أي بتنزيل العالم منزلة الجاهل؛ لعدم الجري على موجَب العلم. (**فليقتصر**) المخبِر إذا كان قصدُه بخبره إفادةَ المخاطب من التركيب (**على**) قدر (**الذي يحتاج له من الكلام**)؛ فيورد التركيب على قدر ما تحصل به الإفادة، لا أزيد ولا أنقص؛ فإن لم يُفِدْ، أو كان ناقصا عما قصد أو زائدا: كان لغوا (**وليعامل**) الكلام (**عمله**)؛ فالكلام يعامَل بحسب المقتضَى: بما يليق بالمقام؛ وفسّره بقوله: (**فإن تخاطب**) أيها المتكلم مخاطَبا (**خالي الذهن**)؛ وهو قوة للنفس معَدّة لإدراك البديهيات ولاكتساب المجهولات (**من حكم**) أي بأن كان عاريا عن حكم بإثبات أحد طرفي الخبر للآخر أو نفيه عنه؛ وذلك بأن لا يكون عالما بوقوع النسبة أو لا وقوعها (**ومن تردد**) في أن النسبة واقعة أم لا (**فلتغتن**) وجوبا.

60. عَـــنِ الـــمُؤَكِّدَاتِ أَوْ مُـــرَدِّدَا وَطَالِبًـــا فَمُسْـــتَجِيدًا أَكِّـــدَا

(عن) الإتيان بشيء من (المؤكِّدات) للحكم كقولك "زيد قائم" لمن هو خالي الذهن عن ذلك؛ لأن خلو الذهن عن الشيء يوجب استقراره فيه؛ كما يدل على ذلك قول الشاعر(1):

أَتَـانِي هَوَاهَـا قَبْـلَ أَنْ أَعْـرِفَ الْهَـوَى فَصَـادَفَ قَلْبًـا خَالِيًـا فَتَمَكَّنَـا

والمؤكِّدات -بصيغة اسم الفاعل-: جمع مؤكِّد؛ وهي: إنّ واللام، واسمية الجملة، وتكريرها، ونون التوكيد، والسين، ولن، وأمّا الشرطية، وحروف التنبيه والتنفيس، وحروف الصلة. قال في الفيض: ومنها ضمير الفصل، والباء في خبر ليس، وتكرير النفي نحو ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: 35].

وانظر هل من أمثلة تكرير النفي قوله:

لَا يُنْسِـكَ الْأَسَـى تَأَسِّـيًا فَمَـا مَـا مِـنْ حِمَـامٍ أَحَـدٌ مُعْتَصِـمَا

وقوله: *بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبًا(2)* إلخ؛ على أن "إنْ": نافية مؤكدة لـ"ما".

(أو) أي وإن تخاطب مَن كان (مرددا) أي مترددا في الحكم (و)كان (طالبا) للحكم ليعلمه؛ بأن حضر في ذهنه طرفا الحكم والنسبة، وتحيّر في أن الحكم بينهما وقوع النسبة أو لا وقوعها؛ (فمستجيدا): حال (أكدا) أي أكِّده مستحسِنا ذلك، بمؤكد واحد؛ ليُزيل الموكدُ تردُّده، ويتمكن الحكم؛ وذلك: بأن تُدخل في كلامك "إنّ" أو اللام مثلا؛ فلو زاد على مؤكد واحد: لم يستقم، أو لم يؤكد: لم يستحسن؛ لأن ذهن السامع منتقش فيه نقيض الحكم؛ ففيه مانع من قبوله؛ فناسب التأكيد؛ ليزيل السابق ويثبت اللاحق، لكن لما كان المانع ضعيفا؛ لأنه نقش تصوُّري غير ثابت: كفى في دفعه أدنى مبالغة، بل ربما زال بلا مبالغة؛ فهذا ما للجمهور.

واعلم أن المستحسن في باب البلاغة كالواجب؛ فترك التأكيد في مثل هذا: مرجوح.

(1) قيس بن الملوح كما في أكثر المصادر، ويُنسب لغيره.

(2) تمامه: ولا صريفا ولكن أنتم الخزف. وهو مجهول القائل، كالبيت الذي قبله.

61. أَوْ مُنْكِــرًا فَأَكِّــدَنْ وُجُوبَــا   بِحَسَــبِ الإِنْكَــارِ فالضُّــرُوبَا

62. أَوَّلَهَــا سَــمِّ ابْتِــدَائِيًّا وَمَــا   تَــلَاهُ فَهْــوَ الطَّلَبِــيُّ وَانْتَمَــى

63. تَالِيــهِ لِلإِنْكَــارِ ثُــمَّ مُقْتَضَــى   ظَــاهِرِهِ إِيــرَادُهُ كَمَــا مَضَــى

(أو) أي وإن تخاطب من كان (منكرا) للحكم؛ بأن كان حاكما بخلافه؛ (فأكدن) الكلام حينئذ (وجوبا)؛ ويكون ذلك: (بحسب الإنكار) أي إنكار السامع قوة وضعفا؛ فكلما ازداد إنكاره ازداد التأكيد له، كقوله تعلى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام حين أرسلهم إلى أهل أنطاكية إذ كذبوا في المرة الأولى: ﴿إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ [يس: 13]؛ موكّدا بـ"إن" واسميّة الجملة، وفي المرة الثانية: ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: 15]؛ مؤكّدا بالقسم و"إنّ" واللام واسمية الجملة؛ لمبالغة المخاطَبين في الإنكار؛ حيث قالوا: "ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن انتم إلا تكذبون".

(فالضروبا): مفعول "سَمِّ" الآتي، وأبدل منه قوله: (أولها)؛ يعني أن الضروب الثلاثة أولها -وهو إلقاء الخبر إلى خالي الذهن-: (سم ابتدائيا) أي سَمِّ الأول منها خبرا ابتدائيا؛ فيقال فيه ابتدائي؛ لأنه ابتُدئ به من غير طلب أو إنكار، أو لأنه أوّل ما ينتقش في ذهن المخاطب، (وما تلاه) أي والذي تبع الأول -وهو إلقاء الخبر إلى المتردد-؛ (فهو الطلبي) أي المسمّى طلبيًّا؛ لأنه مسبوق بطلب المخاطَب؛ إما بلسان الحال أو لسان المقال، (وانتمى) أي انتسب (تاليه) أي الضرب الذي يلي الطلبي -وهو إلقاء الخبر إلى المنكر- (للإنكار)؛ فيسمّى خبرا إنكاريا؛ لأنه مسبوق بإنكار المخاطب.

(ثم مقتضى ظاهره) أي الحال؛ ويعني به ما يقتضيه المقام؛ وهو أخص من مقتضى الحال مطلقا؛ فكل مقتضى للظاهر: مقتضى للحال، من غير عكس، هو (إيراده) أي الكلام إيرادا (كما مضى): من عدم التوكيد في الأول، ومن التقوية بموكد واحد استحسانا في الثاني، ومن وجوب التأكيد بحسب الإنكار في الثالث؛ ويسمّى إخراجُ الكلام عليها إخراجا على مقتضى الظاهر أي ظاهر الحال.

64. وَرُبَّمَا خُولِفَ ذَا فَلْيُورَدِ   كَلامُ ذِي الْخُلُوِّ كَالْمُرَدِّدِ
65. إِذَا لَهُ قُدِّمَ مَا يُلَوِّحُ   بِخَبَرٍ فَهُوَ لِفَهْمٍ يَجْنَحُ

(وربما خولف ذا) أي مقتضى ظاهر الحال؛ فالحال في العرف: قد يكون أمرا محققا كما مرّ، وقد يكون أمرا يعتبره المتكلم بتنزيل أمر منزلة غيره، والأول يسمى ظاهر الحال، وتطبيق الكلام عليه: إخراج له على مقتضى الظاهر، والثاني خلافه، وتطبيق الكلام عليه: إخراج له على خلاف مقتضى الظاهر.

وقد قلت:

لِلْحَالِ ظَاهِرٌ وَلِلْحَالِ خَفِي   أَيْضًا كِلَا النَّوْعَيْنِ تَحْتَهُ يَفِي
فَظَاهِرُ الْحَالِ لَدَى مَنْ يَدْرِي   مَا كَانَ ثَابِتًا بِنَفْسِ الْأَمْرِ
ثُمَّ الْخَفِيُّ هُوَ ثَابِتٌ حَسَبْ   مَا هُوَ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ رَسَبْ
فَالْحَالُ قَدْ يَكُونُ أَمْرًا حُقِّقَا   وَأَمْرًا اعْتَبَرَهُ مَنْ نَطَقَا
كَمَا إِذَا فِي الْبَعْضِ مِنْ مَسَائِلِ   نُزِّلَ كَالسَّائِلِ غَيْرُ السَّائِلِ
فَأُكِّدَ الْكَلَامُ فَالتَّأْكِيدُ لَهْ   لِلْحَالِ مُقْتَضًى لِتِلْكَ الْمَنْزِلَهْ
لَكِنْ خِلَافُ مُقْتَضًى لِظَاهِرِ   أَلْحَالِ ذَا التَّأْكِيدُ عِنْدَ الْمَاهِرِ
فَظَاهِرُ الْحَالِ لَدَى مَنْ حَقَّقَا   مِنْ مُطْلَقِ الْحَالِ أَخَصُّ مُطْلَقَا
إِذْ كُلُّ مَا اقْتَضَاهُ فِيمَا قَالُوا   ظَاهِرُ حَالٍ اقْتَضَاهُ الْحَالُ
مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ وَاقْتَضَى عَمَّنْ مَضَى   عُمُومُ مُقْتَضٍ عُمُومَ مُقْتَضَى

فإذا أريد إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر؛ (فليورد كلام) أي خطاب السامع (ذي الخلو) أي صاحب خُلو الذهن من الحكم (كالمردد) أي كخطاب السامع المتردد في الحكم؛ وذلك -أي تنزيله منزلة المتردد- (إذا له قدم) -بالتركيب- (ما) أي كلام (يلوح بخبر) أي يشير إليه؛ والتلويح: الإشارة من بُعد؛ (فهو) حينئذ بسبب تلويح ما قُدم له: (لفهم) أي لفهم الخبر الملوَّح به (يجنح) أي

66. كَمِثْلِ مَا يَجْنَحُ مَنْ تَرَدَّدَا لِطَلَبٍ فَالْحُسْنُ أَنْ تُؤَكِّدَا
67. وَيُجْعَلُ الْمُقِرُّ مِثْلَ الْمُنْكِرِ إِنْ سِمَةُ النُّكْرِ عَلَيْهِ تَظْهَرِ
68. كَقَوْلِنَا لِمُسْلِمٍ وَقَدْ فَسَقْ يَا أَيُّهَا الْمِسْكِينُ إِنَّ الْمَوْتَ حَقْ

يميل جنوحا (**كمثل ما يجنح من ترددا لطلب**)؛ اللام بمعنى "مع" أي مع طلب، أي كجنوح المتردد في الحكم الطالب له؛ وهو من انتقش في ذهنه نقيضه؛ وإذا كان كذلك: (**فالحسن أن توكدا**) الحكم له بموكد واحد، كقوله تعلى: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ [هود: 37]؛ فمعنى "لا تخاطبني": لا تدْعُني يا نوح في استدفاع العذاب عن قومك؛ فهذا يلوِّح بالخبر الذي هو "إنهم مغرقون"؛ فصار المقام مظنة أن يتردد المخاطَب في الحكم عليهم بالإغراق وعدمه؛ فيميل في الإقدام للتلويح، والإحجام لعدم التصريح؛ فلذلك أكّد "إنهم مغرقون" بـ"إن"؛ إذ لا يوكد مثل هذا إلا بها؛ لأن "إن" علم التوكيد؛ والمراد: أن الكلام يشير إشارة ما إلى جنس الخبر، وأنه عذاب، حتى إن الفهم المتسارع يكاد يتردد فيه ويطلبه، لا أنه يشير إلى خصوصية الخبر الذي هو الإغراق هـ

ومثل الآية كثير في التنزيل كقوله تعلى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: 104] – ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: 53] – ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: 1].. إلى غير ذلك مما يأتي بعد الأوامر والنواهي.

(**ويُجعل المقر**) بالحكم (**مثل المنكر**) له؛ فيُلقى إليه الحكم مؤكَّدا، كما يُلقى إلى المنكِر؛ (**إن سمة النكر**) أي علامة الإنكار (**عليه تظهر كقولنا لمسلم و**)الحال أنه (**قد فسق**) أي خرج عن طاعة الله: (**يا أيها المسكين إن الموت حق**)؛ فهو لا ينكر حقيّة الموت، لكنه لما فسق ولم يتأهب للموت بالتقوى والاستعداد؛ فكأنه ينكره؛ ومنه ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ [المؤمنون: 15]؛ أكّد باللام وإن كان مما لا ينكَر؛ لأن تماديهم في الغفلة عن العمل لما بعده: من أمارات الإنكار، وكقول حَجْل بن نضلة:

جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضًا رُمْحَهُ إِنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاحْ

69. وَيُجْعَلُ الْمُنْكِرُ إِنْ كَانَ مَعَهْ شَوَاهِدٌ لَوْ يَتَأَمَّلْ مردعَهْ

70. كَغَيْرِهِ كَقَوْلِكَ الإِسْلامُ حَقْ لِمُنْكِرٍ وَالنَّفْيُ فِيهِ مَا سَبَقْ

فشقيق لا ينكر أن في بني عمه رماحا، لكن مجيئه واضعا رمحه على العرض من غير مبالاة بالعدو، ولم يجعل طوله نحوهم: دليل على أنه ينكر أن في بني عمه رماحا؛ فنزِّل منزلة المنكِر، وأكِّد له الكلام.

(و)كذلك (**يجعل المنكر**) للحكم (**إن كان معه شواهد**) أي دلائل دالّة على وجود الحكم (**لو يتأمل**) فيها؛ ومعنى كونها معه: أن تكون معلومة له أو محسوسة عنده.

وقوله "لو يتأمل": بالجزم على حد قوله[1]:

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لاحِقُ الإِطْلَيْنِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ

(**مردعه**): صفة لـ"شواهد"، وانظر ما ضبط هذه الكلمة؛ هل سُمع "أردعه"؛ فتكون بضم الميم: اسم فاعل، أو بكسرها: آلة من الردع، أو بفتحها: مَفْعَلة من الردع: بمعنى اسم الفاعل؛ على حد "السواك مطهرة للفم مرضاة للرب ومجلاة للبصر" أي شواهد هي سبب في ردعه عن إنكاره الحكم هـ فيُجعل المنكِر المذكور (**كغيره**) أي كغير المنكر؛ وهو الخالي الذهن والمتردد، وكذا المنكِر الضعيف الإنكار؛ فيورد له الكلام مجرّدا عن الموكد؛ وذلك: (**كقولك الإسلام حق لمنكر**) للإسلام، من غير تأكيد؛ لما معه من الدلائل الدالة على نبوّته ﷺ، التي لو تأملها ارتدع عن إنكاره.

والمراد بالدليل: مصطلح الأصوليين؛ وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري، لا مصطلح أهل المعقول؛ وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر.

تنبيه: تجيء "إن" لغير التوكيد؛ فتدخل للدلالة على أن الظن كان من المتكلم

(1) البيت لامرأة من بني الحارث كما في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، وعزاه غيره إلى علقمة الفحل.

... ...

في الذي كان: أنه لا يكون، كقولك للشيء -وهو بمرأى ومسمع من المخاطب-: إنه كان من الأمر ما ترى، وأحسنت إلى فلان ثم إنه جعل جزائي ما ترى، وعليه ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: 36]، و﴿رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ﴾ [الشعراء: 117]، أو لإصلاح نظم الكلام؛ حيث لا يصح دونها؛ فإن ضمير الشأن لا يصح في الجملة الشرطية بدونها كقوله تعلى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: 90] الآية، و﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ﴾ [الأنعام: 55]، أو لزيادة الحسن، كما في النكرة الموصوفة؛ فإنها أحسن مع "إنَّ" كقوله:

إِنَّ دَهْـــرًا يَلُـــفُّ شَـــمْلِي بِلَيْلَـــى ... لَزَمَـــانٌ يَهُـــمُّ بِالْإِحْسَـــانِ[1]

وقد قلت:

قَــدْ يَقَــعُ التَّوْكِيــدُ فِــي الْإِخْبَــارِ ... لِغَيْــرِ نَفْــيِ الشَّــكِّ وَالْإِنْكَــارِ

فَــ"إِنَّ" جَــا دِلَالَــةً لِكَــوْنِ ذِي ... تَكَلُّــمٍ كَــانَ يَظُــنُّ فِــي الَّــذِي

رَآهُ كَــانَ أَنَّــهُ لَــيْسَ يَكُــونْ ... كَــ﴿قَــالَ رَبِّ إِنَّ قَــوْمِي كَــذَّبُونْ﴾

وَفِــي كَــلَامٍ نَظْمُــهُ لَــمْ يَلِــقِ ... إِلَّا بِهَــا كَــ﴿إِنَّــهُ مَــنْ يَتَّــقِ﴾

فَــدُونَ "إِنَّ" لَــيْسَ ذَا إِمْكَــانِ ... مَــعْ جُمْلَــةِ الشَّــرْطِ ضَــمِيرُ الشَّــانِ

كَــذَا إِذَا فِــي ذَا كَــ"إِنَّ دَهْــرَا ... يَلُــفُّ شَــمْلِي" زَيْــدُ حُسْــنٍ يُــدْرَى

فَــ"إِنَّ" مَــعْ نَكِــرَةٍ مَوْصُــوفَهْ ... زِيَــادَةُ الْحُسْــنِ بِهَــا مَعْرُوفَــهْ

(و)هكذا (النفي فيه) من الاعتبارات جميع (ما سبق) في الإثبات: من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي، وتقويته بموكد استحسانا في الطلبي، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الإنكاري، فتقول لخالي الذهن: ما زيد قائما أو ليس زيد قائما، وللطالب: ما زيد بقائم، وللمنكر: والله ما زيد بقائم على هذا القياس.

---

(1) البيت ورد في ديوان حسان وديوان عمر بن أبي ربيعة.

71. ثُـمَّ مِـنَ الإِسْنَادِ مَـا يُسَمَّى حَقِيقَـةً عَقْلِيَّـةً كَـأَنْ مَـا
72. يُسْنَدَ فِعْـلٌ لِلَّـذِي لَـهُ لَـدَى مُخَاطِـبٍ أَوْ شِبْهُهُ فِيمَـا بَـدَا
73. كَقَوْلِنَـا أَنْبَـتَ رَبُّنَـا الْبَقَـلْ وَأَنْبَـتَ الرَّبِيعُ، قَـوْلُ مَـنْ جَهِـلْ

(**ثم من الإسناد**) خبريا كان أو إنشائيا (**ما**) أي نوع (**يسمى حقيقة عقلية**)، ومنه ما هو مجاز عقلي، ومنه ما ليس بواحد منهما؛ وذلك حين يكون المسند ليس بفعل أو ما في معناه، نحو الحيوان جسم، وجعل الناظم الحقيقة والمجاز صفة للإسناد دون الكلام، تبعا للقزويني، وأما صاحب المفتاح وعبد القاهر؛ فجعلاهما صفة للكلام، والحقيقةُ العقلية (**كأن ما يسند فعل**) بزيادة "ما" بين "أن" المصدرية ومدخولها (**للذي له**) أي للذي هو لذلك المسند إليه بحسب وضع اللغة (**لدى مخاطب**) -بكسر الطاء- أي متكلم، (**أو**) أن يسند (**شبهه**) بالرفع: معطوف على قوله: "فعل" كما قررنا، أي شبه الفعل وهو المصدر واسما الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف، وما في حكم ذلك (**فيما بدا**) أي فيما ظهر من حال المتكلم؛ وذلك بأن لا توجد قرينة دالّة على أنه أراد غير ما هو له في اعتقاده؛ ومعنى كونه له: أن معناه قائم به، أو وصف له، وحقه أن يُسند إليه؛ سواء كان صادرا عنه باختياره كضرب، أو لا كمرض ومات.

فأقسام الحقيقة العقلية -على ما يشمله التعريف-: أربعة؛ الأول: ما يطابق الواقع والاعتقاد معا (**كقولنا**) معاشر المؤمنين: (**أنبت ربنا البقل**) -بفتح القاف للوزن-؛ وهذا إذا كان المخاطَب يعتقد إيمان المتكلم، وأنه ينسب الآثار كلها لله تعلى؛ أما لو كان ممن يعتقد أن المتكلم يضيف الإنبات للربيع، وعلم المتكلم ذلك: كان الإسناد مجازا؛ لأن اعتقاد المتكلم يُجعل قرينة صارفة. (و)الثاني: ما يطابق الاعتقاد فقط، كـ(**أنبت الربيع**) البقلَ (**قول من جهل**) أي إذا قالها من جهل؛ وهو الدُّهري. والثالث: ما يطابق الواقع فقط، كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها عنه: خلق الله الأفعال كلها، ولم يمثّل لهذا في النظم ولا في التلخيص.

74.وَجَــاءَ زَيْــدٌ مَــعَ فَقْــدِ الْفِعْــلِ عِلْمًــا وَمَــا يُــدْعَى الْمَجَــازَ الْعَقْلِــي
75.إِسْــنَادُهُ إِلَــى الَّــذِي لَــيْسَ لَــهُ بَــلْ لِمُلَابَــسٍ وَقَــدْ أَوَّلَــهُ

(و)الرابع: ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد نحو قولك (**جاء زيد**) حال كون هذا القول واقعا (**مع فقد الفعل**) أي المجيء الذي نسبْتَه إليه في نفس الأمر وفقده أيضا (**علما**): في علمك أي من حيث علمك بفقد الفعل في الواقع دون المخاطب؛ فإن الظاهر من حالك للسامع غير العالم بكذبك: أنك أسندْتَ المجيء إلى من هو له. أما إذا كان المخاطَب أيضا عالما بأنه لم يجئ؛ فإن علم مع ذلك أن المتكلم عالم بأنه لم يجئ؛ فإن كان لملابسته المجيء؛ بأن جاء رسوله: كان مجازا؛ وإلا فلا يعد في الحقيقة ولا في المجاز، بل يُنسب قائله إلى الحماقة والجنون، وإن كان لم يعلم أن المتكلم عالم بأنه لم يجئ؛ فُهِم من ظاهره إسنادُه إلى ما هو له عنده؛ بناء على سهو أو نسيان. (و)من الإسناد (**ما يدعى**) أي يُسمى (**المجاز العقلي**)؛ ويسمّى مجازا حكميا؛ لتعلُّقه بالحكم؛ وهو الإسناد، ومجازا في الإثبات أي إثبات الفعل وإسناده إلى غير ما هو له؛ وإنما سُمي مجازا عقليا؛ لأن التجوُّز في أمر معقول: يُدرك بالعقل؛ وهو الإسناد، بخلاف المجاز اللغوي؛ فإنه في أمر نقلي؛ وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لهذا هـ وذلك المجاز العقلي هو (**إسناده**) أي الفعل المذكور أو شبهه (**إلى**) الفاعل (**الذي ليس**) الفعل المذكور أو شبهه (**له**) عند المتكلم في الحقيقة، (**بل لـ**)ـشيء (**ملابس**) للفعل المذكور أو شبهه.

و"ملابس": بفتح الباء وكسرها، والأولى هنا الفتح. انظر الدسوقي.

(و)الحال أن المتكلم (**قد أوّله**) أي أوّل إسناده الفعل أو شبهه إلى غير ما هو له، أي تطلّب ما يؤول له من الحقيقة؛ بأن ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له؛ قال الحفيد: التأول: تطلُّب الحقيقة وملاحظتها؛ وهذا يستلزم اعتبار العلاقة ونصْب القرينة.

76. وَإِنَّــهُ يُلابِــسُ الْفَاعِــلَ مَــعْ مَفْعُولِــهِ وَمَصْــدَرًا وَمَــا اجْتَمَــعْ
77. مِــنَ الزَّمَــانِ وَالْمَكَــانِ وَالسَّــبَبْ فَهْــوَ إِلَــى الْمَفْعُــولِ غَيْــرِ مَــا انْتَصَــبْ
78. وَفَاعِــلٍ أَصْــلٌ وَغَيْــرُ ذَا مَجَــازْ ... ...

(و)اعلم أن الفعل أو شبهه له ملابسات مختلفة؛ فـ(**إنه يلابس الفاعل**) الاصطلاحي؛ لصدوره منه وقيامه به، (**مع مفعوله**) أي مفعول فعل الفاعل؛ لوقوع معناه عليه، (و)يلابس (**مصدرا و**)يلابس (**ما اجتمع**) معه أي ما وقع فيه (**من الزمان والمكان**)؛ فيلابس المصدر والزمان؛ لدلالته عليهما انفرادا واجتماعا تضمُّنا، والمكان؛ بدلالته عليه التزاما؛ باعتبار أنه لا بد له من محل يقع فيه، (**و**)يلابس (**السبب**)؛ لأنه حامل عليه وباعث.

وأما المفعول معه والحال والتمييز والمستثنى؛ فلا يُسند إليها؛ لأن المفعول معه مثلا هو الواقع بعد واو بمعنى "مع"؛ فبعد إسناد الفعل إليه: لا يبقى هذا المعنى قطعا، بخلاف المفعول به؛ فليس إلا ما وقع عليه فعل الفاعل، وبعد إسناد الفعل إليه: لا يتغير هذا المعنى أصلا، وإنما يتغير نصبه، وهو ليس بمأخوذ في مفهومه.. وقس على هذا سائر البواقي.

واعلم أنه يستثنى مما ذكر الظرف وأفعل التفضيل؛ فإنهما لا يلابسان المفعول به؛ إذ لا ينصبانه، وأما المصدر فقد يلابس المصدر إذا كانا متغايرين، كقولك: أعجبني ضرب القتل.

وإذا تقرر هذا (**فهو**) أي الإسناد (**إلى المفعول غير ما انتصب**) أي الذي ارتفع – وهو النائب– (و)إلى (**فاعل**)؛ إذا كان الفعل مبنيا لهما: (**أصل**) أي حقيقة نحو قام زيد وضُرب عمرو؛ فإسناد القيام إلى زيد والمضروبية إلى عمرو: حقيقة، (**وغير ذا**) المذكور من إسناد الفعل المبني للفاعل إليه وإسناد الفعل المبني للمفعول إليه: (**مجاز**) عقلي، والغير هو إسناد الفعل المبني للفاعل إلى غير الفاعل، والفعل المبني للمفعول إلى غير المفعول؛

... ... كَعِيشَـــةٍ رَاضِــيَةٍ إِذَا تُجَـــازْ

79. وَالسَّــيْلُ مُفْعَــمٌ وَلَيْــلٌ سَــارِي وَجَـــدَّ جِـــدُّهُمْ وَنَهْـــرٌ جَـــارِي

للملابسة، أي لأجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له: من حيث إن كلًّا منهما يلابسه الفعل ويتعلق به، وإن اختلفت جهة التعلق؛ فقد استعير الإسناد مما هو له لغيره؛ لمشابهته إياه في الملابسة؛ مثال إسناد الفعل المبني للفاعل إلى المفعول: **(كعيشة راضية إذا تجاز)** أي إذا تُجُوِّز بالإسناد فيها عن محله كقوله تعلى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: 20]؛ فالعيشة مرضيّة، لا راضية؛ ووجّه الجربيُّ المجاز في هذا التركيب بأن الرضى: صفة الراضي؛ فحقيقة الكلام: رضي المرء عيشة، فأُسند الفعل إلى المفعول من غير أن يبنى له، فيبقى: رضيت العيشة، وهو معنى كونه مجازا، ثم سُبك من الفعل المبني للفاعل اسم فاعل، وأسند إلى ضمير العيشة؛ فآل الأمر إلى أن صار المفعول فاعلا.

(و)مثال إسناد الفعل المبني للمفعول للفاعل: **(السيل مفعم)** -بفتح العين-؛ فالسيل مفعم -بكسر العين، لا مفعم بفتحها- قال الجربي: حقيقة الكلام: أفعم السيل الوادي أي ملأه، فأُسند الفعل إلى المفعول في التقدير من غير أن يبنى له، فصار الكلام هكذا: أفعم الواديَ السيلُ، ثم حُذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه، وبُني الفعل له؛ فصار أُفعم السيلُ، وهو معنى كونه مجازا، ثم سُبك منه اسم مفعول فقيل: سيل مفعَم، فقد جُعل ما كان فاعلا مفعولا.

(و)مثال إسناد الفعل إلى زمانه: **(ليل ساري)**؛ فالليل مسري فيه، لا سارٍ؛ أصله سرى المرءُ ليلَه، ثم حُذف الفاعل وأُسند الفعل إلى الزمان، وهو معنى كونه مجازا، ثم سُبك من الفعل اسم فاعل وأخبر به عن اليل؛ ومنه قوله تعلى: ﴿يَوْماً يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيباً﴾ [المزمل: 16]؛ فالجعل: لله حقيقة، وإسناده لليوم: كناية عن شدة هوله؛ لأن الشَّيب يتسارع عند تعاظم الأهوال، أو كناية عن طوله، وأن الاطفال يبلغون فيه أوان الشيخوخة.

(و)مثال إسناد الفعل إلى مصدره: **(جد جدهم)**؛ وحقيقته: جد القوم جِدا، ثم أُسند الفعل إلى الجِد مع بقائه على بنائه للفاعل، فصار جد جدُّ القوم؛ فكأنه لعِظمه

80. وَقَـــدْ بَنَيْــتُ مَسْــجِدًا وَقَائِـــلْ أَوَّلَـــهُ يُخْـــرِجُ قَـــوْلَ الجَاهِـــلْ

81. مِـنْ ثَـمَّ لَـمْ يُحْمَـلْ عَلَـى ذَا الحُكْـمِ أَشَـــابَ كَـــرُّ الـــدَّهْرِ دُونَ عِلْـــمِ

صار الجدُّ نفسه جادًّا، وهذا معنى كونه مجازا.

(و)مثال إسناد الفعل إلى مكانه: (**نهر جاري**)؛ فالنهر: المكان الذي يجري فيه الماء، وأصله: جرى ماء النهر أي جرى ماء في النهر، ثم حُذف الفاعل وأُسند الفعل للمكان، فقيل: جرى النهر، وهذا معنى كونه مجازا، ثم سُبك من الفعل اسم فاعل وأُخبر به عن النهر.

(و)مثال إسناد الفعل إلى سببه قول الأمير: (**قد بنيت مسجدا**)؛ فالأصل: بنى العَمَلَةُ مسجدا بسبب أمري، فحُذف الفاعل، وأسند الفعل إلى المتكلم -وهو الأمير-؛ لأنه سببه، وهذا معنى كونه مجازا؛ ومنه قوله تعلى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: 2]؛ فإن الزيادة: فعلُ الله، والآيات سببها هـ

وينبغي أن يُعلم أن المجاز العقلي: يجري في النسبة الغير الإسنادية أيضا: من الإضافية والإيقاعية -أي إيقاع الفعل على مفعوله- نحو أعجبني إنبات الربيع البقل وجرْي الأنهار؛ قال الله تعلى: ﴿وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [الشعراء: 151]؛ فالأصل: ولا تطيعوا المسرفين في أمرهم.

(**وقائل**) في تعريف المجاز العقلي كما قال الناظم وقد (**أوله يخرج**) بذلك (**قول الجاهل**)؛ وهو الدُّهْري: أنبت الربيع البقلَ عن حد المجاز، وإن كان الإسناد إلى ما ليس له في الواقع؛ لأنه لا تأوُّل فيه للمتكلم؛ لأنه مراده ومعتقده؛ (**من ثم**) أي من أجل اشتراط التأوُّل في المجاز: (**لم يحمل على ذا الحكم**) أي المجاز العقلي نحو قول الصلتاني العبدي: (**أشاب كر الدهر**) إشارة لقوله:

أَشَـــابَ الصَّـــغِيرَ وَأَفْنَـــى الْكَبِيـــ ـــرَ كَـــرُّ الْغَـــدَاةِ وَمَـــرُّ الْعَشِـــي

حيث أَسند "أشاب" و"أفنى" إلى الكر والمر (**دون علم**) أو ظن من المخاطب -بفتح الطاء- أن قائله لم يرد ظاهره؛ لاحتمال أن يكون معتقدا له؛ فيكون حقيقة كقول الجاهل: أنبت الربيعُ البقل.

82. وَقُــلْ مَجَــازٌ قَــوْلُ فَضْــلِ الْأَلْمَعِــي مَيَّــزَ عَنْــهُ قُنْزُعًــا عَــنْ قُنْــزُعِ
83. جَـذْبُ اللَّيَـالِي أَبْطِئِـي أَوْ أَسْـرِعِي لِقَوْلِــهِ عَقِــبَ هَــذَا الـــمَطْلَعِ
84. أَفْنَــاهُ قِيــلُ اللهِ لِلشَّــمْسِ اطْلُعِــي حَتَّـــى إِذَا وَارَاكِ أُفْـــقٌ فَــارْجِعِي

(و)لأجل اشتراط التأول في المجاز: (قل مجاز) عقلي (قول فضل) أبي النجم ابن قُدامة العجلي (الألمعي): الذكي المتوقد:

قَــدْ أَصْــبَحَتْ أُمُّ الْخِيَــارِ تَــدَّعِي عَلَــيَّ ذَنْبًــا كُلُّــهُ لَــمْ أَصْــنَعِ
لَمَّــا رَأَتْ رَأْسِــي كَــرَأْسِ الْأَصْــلَعِ (مَيَّــزَ عَنْــهُ قُنْزُعًــا عَــنْ قُنْــزُعِ
جَذْبُ اللَّيَالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي)

أي احكمْ على قول فضل هذا بأنه مجاز؛ حيث أسند "ميّز" المكنّى به عن الشيب في الرأس: إلى جذب الليالي.

قوله: "ميز عنه"؛ "عن": بمعنى "في" أي ميّز فيه -أي في الرأس- القُنزع عن القنزُع: بانحسار ما بينهما؛ والقنزع: الشعر المجتمع حول الرأس، وجملة "ميز عنه قنزعا": مفسِّرة لرؤية الرأس كرأس الأصلع، مبينة لوجه الشبه. وقوله "جذب الليالي" أي مُضي أكثر العمر؛ من قولهم "جَذب الشهرُ": مضت عامّته، وعبّر عن أيام العمر بالليالي؛ لأن الليالي يُراد بها مطلق الزمان، وقيل لأن العرب تؤرِّخ بالليالي. وقوله "أبطئي أو أسرعي": حال من "الليالي" بتقدير القول، أو الأمر بمعنى الخبر، أي تبطئ وتسرع.

وإنما حكمنا على قول فضل هذا بأنه مجاز (لقوله) في هذه القصيدة (عقب هذا المطلع) أي بُعيد هذا المبدإ: (أفناه) أي أبا النجم أو شعر رأسه: جعله فانيا (قيل الله) أي أمره وإرادته (للشمس اطلعي حتى إذا واراك أفق فارجعي)؛ فهذا دليل على أنه يعتقد الفعل لله، وأنه المبدِئ والمعيد، والمنشئ والمفني؛ فيكون إسناد "ميّز" إلى الليالي المجذوبة بتأويل على أنه زمان أو سبب عادي.

85. أَقْسَـــامُهُ حَقِيقَتَـــانِ الطَّرَفَـــانْ أَوْ فَمَجَـــازَانِ كَـــذَا مُخْتَلِفَـــانْ

86. كَأَنْبَـــتَ البَقْـــلَ شَـــبَابُ العَصْـــرِ وَالأَرْضَ أَحْيَاهَـــا رَبِيـــعُ الـــدَّهْرِ

والحاصل: أن قرينة هذا المجاز تدور مع اعتقاد المتكلم؛ فإن علم السامع أو ظن أن المتكلم موحِّد: حمل قوله على المجاز وصدّقه، وإن علم أو ظن أنه دُهري: حمله على الحقيقة وكذّب قائله.

(أقسامه) -أي المجاز العقلي-: مبتدأ، خبره محذوف؛ تقديره: أربعة؛ باعتبار الحقيقة والمجاز في طرفيه أي المسند إليه والمسند؛ لأنه إما **(حقيقتان)** وضعيتان **(الطرفان)** منه نحو أنبت الربيعُ البقل؛ فكل من الإنبات والربيع: مستعمل في حقيقته الموضوع هو لها، **(أو فمجازان)** وضعيان نحو أحيا الأرضَ شبابُ الزمان؛ فإن المراد بإحياء الأرض: إحداث نضارتها بالنبات، والإحياء في اللغة: إيجاد الحياة، وهي صفة تقتضي الإحساس بالحواس الخمس والحركة الإرادية، وكذا المراد بشباب الزمان: ازدياد قواه النامية، وهو في الحقيقة: عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزيّة فيه مشْبوبة أي قوية مشتعِلة.

(كذا) منه ما الطرفان فيه **(مختلفان)**؛ فيكون المسند حقيقة والمسند إليه مجازا، أو بالعكس؛ فالأول:

(كأنبت البقل شباب العصر) أي الزمان؛ فالمسند وهو "أنبت": مستعمَل فيما وُضع له، والمسند إليه وهو "شباب العصر": مستعمل في غير ما وُضع له. **(و)**مثال الثاني -وهو العكس أي كون المسند مجازا والمسند إليه حقيقة-: **(الأرض أحياها ربيع الدهر)**؛ فالمسند -وهو أحيا-: مستعمَل في غير ما وُضع له، والمسند إليه -وهو الربيع-: مستعمل فيما وُضع له.

وقد وقع في الإنشاء والقرآن؛ فلا يختص بالخبر وكلام البشر، ولما كان ما مرّ من التمثيل بالخبر وغير القرآن يوهم عدم وجوده في الإنشاء والقرآن؛ أشار له بقوله:

87. وَشَاعَ فِـي الإِنْشَاءِ وَالْقُرْآنِ بِقَـولِ يَـا هَامَـانُ مَثِّـلْ ذَانِ
88. وَشَـرْطُهُ قَرِينَـةٌ تُقَـالُ أَوْ مَعْنَوِيَّـةٌ كَمَـا يُحَـالُ
89. قِيامُـهُ فِـي عَـادَةٍ بِالْـمُسْنَدِ أَوْ عَقْـلٍ اوْ يَصْـدُرَ مِـنْ مُوَحِّـدِ
90. كَهَـزَمَ الأَمِيـرُ جُنْـدَهُ الغَـوِي وَجَـاءَ بِـي إِلَيْـكَ حُبُّـكَ الْقَـوِي

(وشاع) مجيء المجاز العقلي (في الإنشاء و)في (القرآن) أي كلام الله تعلى؛ فالجمهور على وقوعه فيه، وأنكره قوم انظر الإتقان (بقول) أي بنحو قوله تعلى: ﴿(يَـٰهَـٰمَـٰنُ) ٱبْنِ لِى صَرْحًا﴾ [غافر: 36] أي قصرا؛ فإن البناء فعل العَمَلة، وهامان: سبب آمر، (مثِّلْ) أنت أيها السامع أي اجعل مثالا (ذان) على لغة من يُلزم المثنّى الألف أي مثِّلْ مجيئه في القرآن والإنشاء معا بذلك، ومن وقوعه في القرآن: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا﴾ [الأنفال: 2] – ﴿يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [القصص: 3] – ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ [المزمل: 16].

(وشرطه قرينة)؛ يعني أنه لا بد للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ظاهره؛ لأن المتبادر إلى الفهم عند انتفاء القرينة: هو الحقيقة إذا كان الظاهر صادقا باتفاق، والقرينة إما لفظية (تقال) أي قولية كما في قول أبي النجم "أفناه قيل الله" إلخ؛ فإنه قرينة لفظية صرفت اللفظ إلى مجازه، (أو معنوية)؛ وذلك (كما يحال) أي كأن يستحيل (قيامه) أي المسند (في عادة بالمسند) إليه؛ وإنما قال "قيامه به": ليعم صدوره عنه مثل ضرب وهزم، وغير ذلك كقرب وبعد، ومرض ومات، (أو) يستحيل في (عقل) أي من جهة العقل؛ بأن يكون بحيث لا يدعي أحد أنه يجوز قيامه به؛ لأن العقل إذا خُلي ونفسه: يعدُّه محالا. (او يصدر) المسند منسوبا إلى مسند إليه لا تصح نسبته إليه شرعا، إلا على سبيل المجاز (من) متكلم (موحد) لله كامل توحيده؛ فمثال استحالة قيام المسند بالمسند إليه عادة: (كهزم الأمير جنده الغوي)؛ فهزمُ الأمير وحده للجند: محال عادة –وإن كان ممكنا عقلا–؛ والاستحالة: قرينة على أن إسناد الهزْم إلى الأمير: مجاز عقلي، وإنما هو لجنوده، وهو سبب آمر. (و)مثال استحالة قيامه به عقلا: (جاء بي إليك حبك القوي)؛

91. وَفَهْمُ أَصْلِهِ يَكُونُ وَاضِحَا   كَرَبِحَتْ تِجَارَةٌ أَيْ رَبِحَا

فالأصل: جاءت بي إليك نفسي بسبب حبك القوي؛ لأن قيام المجيء الذي هو عرض بالمحبة وهي عرض: ظاهر الاستحالة؛ إذ العرَض لا يقوم بالعرَض.

ومثال ما إذا صدر من الموحِّد: نحو قوله:

أَشَابَ الصَّغِيرَ[1] إلخ.

وكذا أنبت الربيعُ البقلَ كما في الشرح؛ فمثل هذا إذا صدر عن الموحد الكامل - لا من يعتقد أن الله واحد ويعتقد صدور بعض الأفعال عن غيره تعلى-: يكون مجازا؛ لأن الموحد الكامل لا يعتقد أنه أُسند إلى ما هو له، لكن استحالته من جهة العقل ليست بديهية؛ ونعني هنا باستحالة العقل: الاستحالة البديهية؛ فمثل البيت والمثال ليس داخلا في الاستحالة العقلية؛ لأن استحالتهما ليست بالبداهة، بل بالنظر الصحيح وترتب الأدلة الناطقة بالامتناع.

تنبيه: قال في عروس الأفراح: إن قول الصلتاني[2] أشاب الصغير.. البيت: من قصيدة في أولها:

فملّتنا أننا مسلمون   على دين صدِّيقنا والنبي

ففيه قرينة لفظية، كبيت أبي النجم. ثم قال: فإن قلت: قد تقدم من المصنف - يعني صاحب التلخيص-: أن ذلك البيت لم يُحمل على المجاز، قلت: ليس كذلك، بل الذي تقدم أن نحو ذلك البيت لا يُحكم عليه بالتجوز، ما لم يُعلم أن قائله أراد معناه، وقد عُلم.

(**وفهم أصله**) أي ما له الفعل أصلا -أي حقيقة- في المجاز العقلي: (**يكون**) تارة (**واضحا**) أي ظاهرا (**كـ"ربحت تجارة" أي ربحا**): تفسير لما له الربح حقيقة، وهو صاحب التجارة؛ وقد لمح بذلك لقوله تعلى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: 15]

(1) تقدّم.

(2) العبدي: نسبة إلى عبد القيس. دسوقي.

92.وَذَا خَفَا كَسَرَّنِي مَنْظَرُكَا أَيْ سَرَّنِي اللهُ لَدَى رُؤْيَتِكَا

93.وَيُوسُفُ أَنْكَرَ هَذَا جَاعِلَهْ كِنَايَةً بِأَنْ أَرَادَ فَاعِلَهْ

94.حَقِيقَةً وَنِسْبَةُ الإِنْبَاتِ لَهْ قَرِينَةٌ وَقَدْ أَبَاهُ النَّقَلَهْ

أي فما ربحوا فيها؛ قال الجربي: يعني أن موضع إسناد الربح في الحقيقة: هو صاحب التجارة، لكن لما كانت التجارة سببا في الربح: أُسند إليها، وكون فاعل الربح هو صاحب التجارة لا التجارة نفسها: أمر ظاهر.

(و)تارة يكون فهم أصله (ذا) أي صاحب (خفا): لا يظهر إلا بعد تأمل، (كـ)ما في قولك: (سرني منظركا أي سرني الله لدى) أي عند (رؤيتكا)؛ لأن إسناد المسرة إلى المنظر -أي الرؤية-: مجاز، وإلى الله تعلى حقيقة، لكن فيه خفاء؛ إذ الفاعل بحسب الظاهر هو الرؤية، لا شيء آخر؛ فيحتاج إلى تأمل، ومنه قول أبي نواس:

يُرِينَا صَفْحَتَيْ قَمَرٍ يَفُوقُ سَنَاهُمَا الْقَمَرَا

يَزِيدُكَ وَجْهُهُ حُسْنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظَرَا

أي يزيدك الله حسنا في وجهه مهما كرّرت النظر فيه؛ لما أُودعه من دقائق الحسن والجمال، مع أن تكرار النظر في الشيء قلما يحلو؛ فلا يظهر كون فاعل الزيادة الله إلا بعد تأمل؛ قال الفَنَري: الزيادة مجاز عن الإظهار؛ إذ لا معنى لإيقاع زيادة الله على الحسن الكائن في وجه المحبوب، وقيل المضاف مقدّر أي يزيدك الله علم حسنه.

(ويوسف) السكاكي (أنكر هذا) أي أنكر وقوع المجاز العقلي في كلام العرب حال كونه (جاعله) أي جاعلا ما ذكر من أمثلة المجاز العقلي: (كناية) أي استعارة مكنيّة، ويقال استعارة بالكناية؛ وذلك (بأن) يكون القائل "أنبت الربيع البقل" (أراد) بالربيع (فاعله حقيقة)؛ وهو القادر المختار، على سبيل الاستعارة، (ونسبة الإنبات) الذي هو من لوازم الفاعل الحقيقي أي الله (له قرينة) للاستعارة؛ وهي عنده: أن تذكر المشبّه وتريد المشبه به، بواسطة قرينة، وهي أن تنسب شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به: للمشبه، مثل أن تشبه المنية بالسبع في الاغتيال، ثم تفردها بالذكر،

... ...

وتضيف إليها شيئا من لوازم السبع مثل الأظفار واللبد، فتقول: مخالب المنية نشبت بفلان، وليس المراد بالمنية في المثال السبع حقيقة، بل المراد المنية بادِّعاء السبُعية لها، وجعلها من أفراد السبع ادِّعاء؛ فالمراد عنده بالربيع في "أنبت الربيع": الفاعل الحقيقي، وهو القادر المختار، بقرينة نسبة الإنبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي، إلى الربيع؛ لأنه شبّه الربيع بالفاعل المختار: من حيث ملابسة الفعل لكل منهما. أما الحقيقي فلقيامه به، وأما في الربيع فلكونه زمانا له؛ فيكون على هذا المجاز في الفاعل فقط والإسناد حقيقي.

(**وقد أباه**) أي مذهب السكاكي (**النقله**) للفن: جمع ناقل؛ ومن أحسن ما رُد به: أنه يلزم عليه أن يتوقف "أنبت الربيع البقل" و"شفى الطبيبُ المريضَ" و"سرتني رؤيتك"، ونحوه مما يكون الفاعل الحقيقي فيه هو الله تعلى: على وروده من الشارع؛ لأن أسماء الله توقيفية، واللازم باطل؛ لأن مثل هذا التركيب شائع ذائع عند القائلين بأن أسماء الله تعلى توقيفية وغيرهم؛ سمع من الشارع أم لا، وهذا ردٌّ لا يمكن الجواب عنه كما في الشرح. وبالله تعلى التوفيق.

❁ ❁ ❁

أحوال المسنَد إليه

95. فَلاجْتِنَابِ عَبَثٍ قُلْ حَذْفُهُ أَوْ لاخْتِبَارِ سَامِعٍ هَلْ يَنْبَهُ

96. أَوْ قَدْرِ فَهْمِهِ وَجُنْحٍ لِدَلِيلْ أَقْوَى هُوَ العَقْلُ لَهُ قُلْتُ عَلِيلْ

(**أحوال المسند إليه**): قدّمه على المسند؛ لأنه مقدم عليه أصلا وطبعا، والمراد بأحواله: الأمور العارضة له التي يطابق اللفظ بسببها مقتضى الحال، احترازا عن العارضة له وليست بتلك المنزلة ككونه عرَضا قائما بمحل، أو جوهرا قائما بنفسه ونحو ذلك.

(**فلاجتناب عبث قل حذفه**)؛ يعني أن المسند إليه يُحذف لأجل اجتناب العبث؛ لدلالة القرينة عليه؛ وإن كان في الحقيقة هو ركنا من الكلام فالتلفُّظ به عبث؛ إذ لا فائدة في ذكره، كقول المستهِل: الهلال.

وقَدّم الحذف على سائر الأحوال؛ لأنه عبارة عن عدم الإتيان به، والعدم متقدم على الإتيان؛ لتأخر وجود الحادث عن عدمه السابق. وذكره ههنا بلفظ الحذف وفي المسند بلفظ الترك؛ تنبيها على أن المسند إليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة إليه، حتى إنه إذا لم يُذكر فكأنه أُتي به ثم حُذف، بخلاف المسند؛ فإنه ليس بهذه المثابة؛ فكأنه تُرك على أصله. (أو) أي ويكون حذفه أيضا (**لاختبار سامع هل ينبه**)؛ نبهت للأمر -كفرح-: فطنت أي لأجل اختبار مطلق تنبُّه السامع وفطانته؛ هل يفهم بالقرائن أو لا يفهم إلا بالتصريح (أو) لأجل اختبار (**قدر فهمه**)؛ بأن يعلم أن للسامع تنبها، ولكن يريد أن يختبر مقدار فهمه؛ هل يتنبه بالقرائن الخفية أو لا، كما تقول عند حضور رجلين أحدهما تقدمت له صحبة مع السامع دون الآخر: غادر والله؛ يعني الصاحب؛ لأن الغدر مناسب للصحبة. (و)يكون حذفه لأجل (**جنح**) أي عدول (**لدليل أقوى هو العقل**)؛ يعني أن المسند إليه يُحذف لقصد المتكلم أن يلقي في خيال السامع أنه مال وعدل إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ؛ فإن الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر، وعند الحذف على دلالة العقل، وهو أقوى

97. أَوْ صَـوْنِهِ عَـنْ ذِكْـرِهِ أَوْ صَـوْنِكا ... ...

وأرجح؛ لاستقلاله بالدلالة في الجملة كما في العقليات الصِّرفة؛ وإن لم يكن مستقلا ههنا، بخلاف اللفظ؛ فلا يستقل؛ لافتقاره إلى العقل؛ فإذا حذفتَ فقد خيلت أنك عدلت عن الدليل الأضعف إلى الأقوى؛ **(له)** أي لهذا السر -وهو العدول إلى أقوى الدليلين- هذا المثال؛ وهو قوله(1):

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ (قُلْتُ عَلِيل) سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلُ

لم يقل: أنا عليل؛ للتخييل المذكور، وللاحتراز عن العبث، أو للمحافظة على الوزن.

قوله "سهر": خبر مبتدإ محذوف أي حالي سهر.

(أو) أي ويكون حذفه لأجل **(صونه)** أي المسند إليه **(عن ذكره)** بلسانك لعُلو مرتبته، حتى كأن اللسان ينجسه إذا مرّ عليه، كقوله(2):

أَضَاءَتْ لَهُمْ أَحْسَابُهُمْ وَوُجُوهُهُمْ دُجَى اللَّيْلِ حَتَّى نَظَّمَ الْجِزْعَ ثَاقِبُهْ

نُجُومُ سَمَاءٍ كُلَّمَا انْقَضَّ كَوْكَبٌ بَدَا كَوْكَبٌ تَأْوِي إِلَيْهِ كَوَاكِبُهْ

فلم يقل: هم نجوم سماء؛ صونا لهم وتعظيما، وفي معناه قول القائل(3):

وإيَّاك واسمَ العامريةِ إنني أغار عليها من فم المتكلم

(أو) أي ويكون حذفه لأجل **(صونكا)** أي صون لسانك عنه لدناءته حتى كأن اللسان يتنجس بمروره عليه كقوله(4):

قَوْمٌ إِذَا أَكَلُوا أَخْفَوْا كَلَامَهُمُ وَاسْتَوْثَقُوا مِنْ رِتَاجِ الْبَابِ وَالدَّارِ

---

(1) لم نقف على قائله.

(2) هو أبو الطَّمَحَان القينيّ. قال دعبل: وهذا أمدح بيت قالته العرب في الجاهلية.

(3) هو يزيد بن معاوية.

(4) أي دعبل.

.... أَوْ لِتَـأَتِّي الْجَحْـدِ إِنْ يَحْـتَجْ لَكَـا

98.أَوْ كَوْنِـهِ مُعَيَّنًـا أَوِ ادِّعَـا أَوِ الْمَقَـامُ ضَـيِّقٌ أَوْ سُـمِعَا

وفي معناه قول القائل[1]:

ولقـد علمـتُ بـأنّهمْ نجـس فـإذا ذكـرتهمُ غسـلت فمـي

(أو) يكون حذفه (**لتأتي الجحد**) أي لأجل تيسر الإنكار (**إن يحتج لكا**)؛ فيه قلب أي إن تحتج له أيها المتكلم، كأن يقول بحضرة إنسان دلّت القرينة على إرادته: فاجر فاسق؛ ليقول إذا غضب عليه: ما عنيتك.

(**أو كونه**) أي المسند إليه (**معيّنا**)؛ إما حقيقة؛ بأن لا يصلح ذلك المقام إلا له، نحو ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 103] – ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: 107]؛ فالمسند إليه الله؛ وهذا يغني عنه اجتناب عبث، لكن ذكر كما قال السعد: للاحتراز عن سوء الأدب في مثاله.

وعن الفَنَري: أن قصد التعيين: مغاير لقصد اجتناب عبث؛ فصح أن يُقصد أحدهما مع الذهول عن الآخر، وأن يقصدا معا.. وقس على ذلك سائر النكت التي يمكن اجتماعها.

(أو) أي وإما (**ادعا**)ء؛ بأن لا يصلح المقام إلا له ادِّعاءً، نحو وهّاب الألوف أي السلطان؛ حيث لم يصلح غيره لذلك بدعوى المتكلم، (أو) حيث (**المقام ضيق**) عن إطالة الكلام؛ بسبب ضجر المتكلم وسآمته، كقوله: قال لي كيف أنت[2] ..إلخ؛ فإنه حذفه للتنبيه على أن شدائد الزمان جعلته بحيث لا يقدر على التكلم بأزيد مما يفيد الغرض، ولا ينافيه ما سبق؛ فإنه يمكن أن تقصد نكتتان فأكثر معا، وبحسب ذلك يرتقي الكلام في الحسن والقبول.

(أو) يكون المسند إليه (**سمعا**) عن العرب محذوفا ولم تستعمله مذكورا؛ إذ

(1) لم نقف عليه.

(2) تقدم.

99. وَذِكْــرُهُ لِلْأَصْــلِ أَوْ يُحْتَــاطَ إِذْ   تَعْوِيلُــهُ عَلَــى الْقَرِينَــةِ انْتُبِــذْ

يجب اتباع الاستعمال؛ لأنه مثَل، والمثَل لا يغيَّر؛ لأنه استعارة، وهي يجب فيها أن يكون لفظ المشبَّه به هو المستعمل في المشبّه؛ فلو تغير لم يكن هو بعينه؛ فلا يكون استعارة، كقولهم: "رمية من غير رام" أي هي، أو هذه أو رميتك، ومنه قول أبي أخزم الطائي جد حاتم:

إن بنـــي زملـــوني بالـــدم   شنشـــنة أعرفهـــا مـــن أخـــزم

الشنشنة: الطبيعة، مات ابنه أخزم، وترك بنين، فوثبوا على جدهم أبي أخزم فأدْموه فقال: أبو أخزم ذلك، يشير إلى أن أخزم أيضا كان عاقا، والتزميل: التلفيف بالثياب.

تتمة: يحذف المسند إليه أيضا لخوف ضجر المخاطب وسآمته من كثرة الكلام، ويحذف أيضا لخوف فوات فرصة، كقول الصياد غزال؛ فإن المقام لا يسع أن يقول هذا غزال؛ إذ لا يقول هذا حتى يبعد الغزال، ولإصلاح الوزن والسجع.

(وذكره) أي المسند إليه **(للأصل)** أي لكون ذكره الأصل ولا يظهر مقتض للعدول عنه؛ إذ لو وُجد المقتضي لوجب الحذف؛ لأن مجرد الأصالة لا يكون نكتة في الذكر، بل لا بد من انتفاء المعارض من نكتة أخرى تقتضي خلافه. **(أو)** أي ويكون ذكره لأن **(يحتاط)** أي للاحتياط فيه؛ حيث يريد إحضاره في ذهن المخاطب، حتى لا يغفل عنه البتة، وإن وجدت قرينة تدل عليه بالتعيين؛ **(إذ)** أي حين **(تعويله)** أي المتكلم **(على القرينة انتبذ)** -بالتركيب- أي طُرح بسبب خفائها ولضعف فهم المخاطب، كما إذا حضر رجلان أحدهما يظن به السامع خيرا وهو صاحبه، **فتقول**: صاحبك غشاش؛ لأنك لو لم تذكر لفظ الصاحب لربما لم يفهم المراد، ولخفاء القرينة وضعف الاعتماد عليها ذكرتَه احتياطا.

100. أَوْ سَامِعٍ لَيْسَ بِذِي تَذْكِيرِ أَوْ كَثْرَةِ الإِيضَاحِ وَالتَّقْرِيرِ
101. أَوْ قَصْدِهِ تَحْقِيرَهُ أَوْ رِفْعَتَهْ أَوْ بَرَكَاتِ شَأْنِهِ أَوْ لَذَّتَهْ
102. أَوْ بَسْطَهُ الْكَلامَ حَيْثُ يُطْلَبُ طُولُ الْمَقَامِ كَالَّذِي يُسْتَعْذَبُ

(أو) أي ويذكر لأجل التنبيه على غباوة (سامع ليس بذي تذكير) أي ليس له ذهن يتذكر به؛ فلا يفهم إلا بالتصريح، كما إذا قال قائل: مَن نبيكم؟ فتقول له: نبينا محمد ﷺ سيد العالمين؛ تنبيها على أنه لغباوته حيث سأل عن هذا: جدير بأن لا يتكل معه على القرائن، وكقولك لعابد الصنم: الصنم لا تصرُّف له.

(أو كثرة الإيضاح) بذكره (و)كثرة (التقرير) له؛ حيث كانت القرينة الدالة على حذفه موجودة، والسامع ممن ينتفع بها، لكن في الذكر مع تلك القرينة: تقرير للمسند إليه وزيادة لإيضاحه؛ فالإيضاح: باعتبار فهم السامع المطلوبَ، والتقرير: باعتبار تمكنه في ذهنه؛ فزيادة الإيضاح تستلزم التقرير، وبالعكس كقوله تعلى: ﴿أُولَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 4]؛ حيث لم يُحذف المسند إليه -يعني اسم الإشارة الثاني- جاعلا "هم المفلحون" خبرا عن اسم الإشارة الأول؛ فتكرير "أولئك": أفاد اختصاصهم بكل واحد من الهدى والفلاح على حدة؛ فيكون كل منهما مميِّزا لهم عمن عداهم، ولو لم يكرره لربما فُهم اختصاصهم بالمجموع؛ فيكون هو المميز لا كل واحد على انفراده.

(أو) أي ويذكر لـ(قصده) أي المتكلم من الذكر (تحقيره) نحو السارق اللئيم حاضر. (أو) قصده (رفعته) أي تعظيمه لكون اسمه يدل على التعظيم، نحو أمير المؤمنين يفعل كذا وكذا. (أو) قصده (بركات شأنه) إذا كان من أسمائه تعلى أو أنبيائه أو أوليائه، كقول الموحد الله خالق كل شيء، ونحو محمد ﷺ شفيعنا. (أو) قصده (لذته) أي التلذذ بذكره، كأن يقال: ليلى حاضرة؛ عند قيام القرينة؛ سواء كان التلذذ حاصلا للمتكلم أو للمخاطب أو لهما.

(أو) أي وكذا يذكر لقصد المتكلم (بسطه الكلام) وإطنابه (حيث يطلب) فيه (طول المقام) بمخاطبة ذلك المخاطب لشرفه، (كـ)الكلام (الذي يستعذب) أي

... ...

يستعذبه المتكلم أي يستلذه، كما إذا كان المتكلم راغبا وطالبا لإقبال السامع على كلامه لعظمة السامع وشرفه، والمتكلم محبوب للسامع أيضا أو معظّم؛ ولهذا يْطال الكلام مع الأحبة نحو "هي عصاي"؛ ولهذا زاد على الجواب ما ترى، وكان يتم جواب قوله تعلى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾ [طه: 16] أن يقول: "عصا"، لكنه ذكر المسند إليه لأجل بسط الكلام في هذا المقام، وليس المراد بالاستفهام حقيقته؛ لأنه محال على الله تعلى، بل المراد: توطين موسى وتثبيته؛ لما علم الله أنه سيقلب العصا حية، ويخاف منها موسى عليه السلام.

ويُذكر أيضا لأمور أخرى غير ما مرّ؛ منها: ما يكون لإدخال الهول على السامع بذكره نحو السلطان يأمرك بكذا وكذا، ولتشويق السامع بذكر المسند إليه إلى الخبر؛ فيتمكن في ذهنه إذا أُلقي إليه؛ لأن النفس إذا اشتاقت إلى الشيء ثم نالته: كان أمكن عندها كقول المعري:

وَالَّذِي حَارَتِ الْبَرِيَّةُ فِيهِ ... حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادِ(1)

ويُذكر أيضا لإصلاح النظم كقوله(2):

اللهُ خصّ محمدًا بفضائل ... ما يُستطاع لبعضها إحصاء

وللتعبد بلفظه كقولنا في تكبيرة الإحرام: "الله أكبر"، ويذكر أيضا للتعجب نحو زيد يقاوم الأسد، وللتسجيل -وهو التقرير والتثبيت- نحو أنت فاعل كذا؛ ليقول نعم؛ فلا يتأتى إنكاره بعد ذلك، بخلاف لو قلت: فاعل كذا، وقال نعم؛ لإمكان أن يقول: أردت غيري. ومن التسجيل قول القاضي: زيد حكمت عليه بكذا، وكالإشهاد نحو قول الإنسان: هذا الشيء لفلان؛ ليقع الإشهاد عليه به؛ لئلا يضيع على فلان.

(1) يقول: إن الذي تحيرت الخلائق في خلقه العجيب واختلف الناس في أمر بعثه، وهل يعاد بعد موته أو لا؟ هو ذلك الحيوان الآدمي المتولِّد من النطفة أو من طينة آدم.

(2) لم نقف على قائله.

103. وَكَوْنُـــهُ مَعْرِفَــــةً فَمُضْـــمَرُ إِذِ الْمَقَـــامُ غَائِـــبٌ أَوْ حَاضِـــرُ

104. وَالأَصْـلُ فِـي الْخِطَـابِ أَنْ يُعَيَّنَـا مُخَاطَـــبٌ وَفَقْـــدُ ذَا قَــدْ يُعْتَنَــى

وهذا كله مع قيام القرينة؛ إذ لو فُقدت في شيء من الصور المذكورة؛ لكان ذكر المسند إليه واجبا؛ لانتفاء شرط الحذف لا لتلك القرينة.

(**وكونه**) أي المسند إليه (**معرفة فمضمر**) أي فيُعرف بالإضمار؛ (**إذ المقام غائب**) أي إخبار عن غائب لتقدم المفسِّر، أو ما يدل عليه كقول أبي تمام[1]:

بِيُمنِ أَبِي إِسْحَاقَ طَالَتْ يَدُ العُلَى وَقَامَتْ قَنَاةُ الدِّينِ وَاشْتَدَّ كَاهِلُهْ

هُوَ الْبَحْرُ مِنْ أَيِّ النَّوَاحِي أَتَيْتَهُ فَلُجَّتُهُ الْمَعْرُوفُ وَالْجُودُ سَاحِلُهْ

(**أو حاضر**) أي ذو حضور بتكلم أو خطاب كقوله[2]:

وَنَحْنُ التَّارِكُونَ لِمَا سَخِطْنَا وَنَحْنُ الآخِذُونَ لِمَا رَضِينَا

وقوله[3]:

وَأَنْتَ الذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي وَأَشْمَتَّ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ

وإنما قدم بحث الضمير: لأنه أعرف المعارف.

(**والأصل في**) مقام (**الخطاب أن يعينا مخاطب**) أي أن يكون لمعيّن -واحدا كان أو أكثر-؛ لأن وضع المعارف على أن تُستعمل لمعيّن، مع أن الخطاب توجيه الكلام إلى حاضر، فيكون معيّنا. (**وفقد ذا**) أي عدم تعيين المخاطب بالخطاب (**قد يُعتنى**) أي يُقصد؛ فيؤتى بالخطاب على سبيل العموم: من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، بل هو في الحقيقة: من وضع المضمر مكان المظهَر[4] انظر الفيض.

(1) يمدح المعتصم.

(2) أي عمرو بن كلثوم في معلّقته.

(3) هو لأمامة (أو أميمة) الخثعمية تخاطب ابن الدُّمَيْنة الشاعر.

(4) فإن الظاهر في ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾ [السجدة: 12]: كل أحد.

105. كَقَوْلِـهِ سُـبْحَانَهُ ﴿وَلَـوْ تَـرَى﴾ لِكَـيْ يَعُـمَّ كُـلَّ شَـخْصٍ قَـدْ يَـرَى
106. وَعَلَـمٌ لِأَجْـلِ أَنْ يُحْضَـرَ فِـي ذِهْـنٍ بِعَيْنِـهِ وبِاسْـمِهِ الْـوَفِي

(كقوله سبحانه: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: 12]؛ أخرج الكلام في صورة الخطاب؛ (**لكي يعم كل شخص قد يرى**) أي تصح منه الرؤية؛ إذ المراد أن حالتهم تناهتْ في الظهور؛ بحيث لا يختص برؤيتها راءٍ دون آخر؛ فلا يختص الخطاب بمخاطب دون مخاطب، بل كل من تتأتى منه الرؤية فله مدخل فيه.

وكالحديث: «**بَشِّرِ الْمَشَّائِينَ فِي الظُّلَمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالنُّورِ التَّامِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»[1].

تنبيه: اعلم أن الخطاب العام يكون عمومه صلاحيا إذا كان لفظه غير جمع؛ بأن كان مفردًا أو مثنّىً. ومعنى كونه صلاحيا: أنه صالح لأن يخاطب به كل واحد أو اثنين، على سبيل البدل، نحو ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ﴾ [السجدة: 12]، وكقولك فلان لئيم إن أحسنتَ إليه أساء إليك، ويكون عمومه شموليا يستغرق جميع أفراد المخاطبين دفعة؛ إذا كان جمعا، نحو ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: 42]، ولا يشكل بأن هذا يجعل الضمير شائعا؛ لأن هذا أمر عارض في الاستعمال، ليس بحسب الوضع، ونظائره كثيرة.

(**وعلم**) أي ويعرف المسند إليه بإيراده علَما؛ وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته التي يتميز بها عن غيره، كالطول والعمق، وكونه أبيض أو أسود، ونحو ذلك من العوارض الذاتية: (**لأجل أن يحضر**) -بالتركيب- أي إحضاره (**في ذهن**) أي ذهن السامع (**بعينه**) أي بشخصه؛ بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه (**وباسمه الوفي**) دلالة؛ وهو الخاص به؛ بأن لا يتناول غيره عند الوضع؛ فدخل العلَم المشترَك، وخرج سائر المعارف؛ لأنها وُضعت عامة.

---

(1) رواه أبو داوود والترمذي وغيرهما.

107. فِـي الِابْتِـدَا كَــ﴿قُلْ هُـوَ اللهُ أَحَـدْ﴾ أَوْ لِكِنَايَــــةٍ وَرِفْعَــــةٍ وَضِـــدْ

وقوله (في الابتدا) أي أول مرة، احترز به عن نحو جاء زيد وهو راكب، وإذا كان أول مرة فلا بد أن يكون باسم مختص بالمسند إليه؛ بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع، احترازا عن إحضاره ببقية المعارف؛ فإنه يمكن إحضاره بعينه بكل منها، لكن ليس شيء منها مختصا بمسند إليه معيّن؛ لأن التحقيق فيها أنها: كُلِّيّة وضعا جزئية استعمالا؛ وذلك (كـ)قوله تعلى (﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1] أو) أي ويجيء المسند إليه علما (لكناية) عن معنى يصلح له العلم نحو: أبو لهب فعل كذا؛ كناية عن كونه جهنَّميًّا، بالنظر إلى الوضع الأول في "أبي لهب"؛ لأن معناه ملازم النار وملابسها، كما يقال: هو أبو الخير وأبو الحرب لمن يلابس ذلك. واللهب الحقيقي: لهب جهنم؛ فالانتقال من أبي لهب إلى كونه جهنميا: انتقال من الملزوم إلى اللازم، أو من اللازم إلى الملزوم -على اختلاف الرأيين في الكناية- إلا أن هذا اللزوم ليس بحسب الوضع العَلَمِي فقط، بل مع ملاحظة الوضع الإضافي؛ فهم لم يطلقوا الاسم إلا على الشخص المسمّى بأبي لهب، لكن لينتقل منه إلى ملازم اللهَب؛ إذ يُفهم عند استعمال اللفظ في المعنى العلَمي: المعنى الإضافي؛ لأنه يلتفت إلى المعاني الأصلية عند الاستعمال في المعاني الحالية؛ فينتقل منه أي من ملازم اللهب: إلى الجهنّمي.

(و)للدلالة على (رفعة) وتعظيم؛ إذا كان العلَم صالحا لذلك، نحو زين العابدين فعل كذا، وكذا قولك فعل علي كذا؛ لأن عليا: من العلو. (و)كذا للدلالة على (ضد) أي ضد الرفعة -وهو التحقير- كما في الألقاب الصالحة لذلك، نحو كليب فعل كذا.

108. أَوْ لِتَبَــــرُّكٍ وَلَــــذَّةٍ وَمَـــا   يُوصَـــلُ لِلتَّقْرِيـــرِ أَوْ أَنْ فَخَّمَـــا

(أو) أي وكذا يعرّف بالعلم (لتبرك) بذكره نحو الله الهادي، ومحمد ﷺ الشفيع، (ولذة) أي استلذاذ بذكره -كان المتلذذ به المتكلم أو المخاطَب- كقوله[1]:

بِـــاللهِ يَـــا ظَبَيَـــاتِ الْقَـــاعِ قُلْـــنَ لَنَـــا   لَـــيْلَايَ مِـــنْكُنَّ أَمْ لَيْلَـــى مِـــنَ الْبَشَـــرِ

لم يقل "هي من البشر": إعلاما بالاستلذاذ باسمها العلَم.

ومن نُكت التعريف بالعلم: التفاؤل، نحو سعد في دارك، والتطير نحو: جمرة في دارك، والسفاح عندك.

(وما يوصل) أي وكون المسند إليه معرّفا بالصلة: (للتقرير) أي لزيادة التقرير للغرض المسوق له الكلام، أو لزيادة تقرير المسند إليه أو المسند كقوله تعلى: ﴿وَرَاوَدَتْهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [يوسف: 23]؛ والمراودة: عبارة عن التحيُّل لمواقعته إياها؛ فالكلام مسوق لعِفّة يوسف عليه السلام؛ وذلك أدل عليها من "امرأة العزيز" أو "زَلِيخا" -بفتح الزاي وكسر اللام وبضم الزاي وفتح اللام-؛ لأن كونه في بيتها أو مولىً لها: يوجب تمكنها من المراودة ونيل المراد؛ فإباؤه عليها: يوجب غاية النزاهة عن الفحشاء. وقيل إنه تقرير للمسند؛ لأن في كونه في بيتها: زيادة تقرير للمراودة؛ لما فيه من فرط الاختلاط والألفة. وقيل إنه تقرير للمسند إليه؛ وذلك: لإمكان وقوع الاشتراك في زليخا وامرأة العزيز؛ فلا يتعين كتعيُّنه في "التي هو في بيتها"؛ لأنها واحدة مشخّصة، ومنه في غير هذا الباب قول الفرزدق -يخاطب هشام ابن عبد الملك حين سجنه في قصيدته في زين العابدين بن الحسين رضي الله عنهما التي منها *هذا الذي تعرف البطحاء وطأته*-[2]:

أَيَحْبِسُـــنِي بَـــيْنَ الْمَدِينَـــةِ وَالتِـــي   إِلَيْهَـــا قُلُـــوبُ النَّـــاسِ يَهْـــوَى مُنِيبُهَـــا

أي ومكة؛ فالغرض المسوق له الكلام: ذم هشام، وفي الصلة زيادته؛ لأنها تشير إلى آن هذا المكان لا يصلح إلا للإنابة والخضوع، لا التجبر والعدوان. (أو أن فخما)

---

(1) أي قيس بن الملوح.

(2) البيت بتمامه يأتي قريبًا إن شاء الله.

109. أَوْ فَقْـدِ عِلْـمِ سَـامِعٍ غَيْـرَ الصِّـلَهْ   نَحْـوُ الَّـذِي أُهْـدِي إِلَيْـكَ يَعْمَلَـهْ

110. أَوْ هُجْنَـةِ التَّصْـرِيحِ بِالإِسْـمِ كَـذَا   تَنْبِيهُـهُ عَلَـى الْخَطَـا وَنَحْـوُ ذَا

-بالتركيب- أي ويعرّف بالصلة: لتفخيمه أي لتعظيمه وتهويله، نحو ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: 77]؛ فإن في هذا الإبهام من التفخيم ما لا يخفى أي غشيهم من اليم شيء بلغ في عظمته حدًّا لا يُكْتنه كنهه حتى يعبَّر عنه، ومنه قوله(1):

فَكَـانَ مَـا كَـانَ مِمَّـا لَسْـتُ أَذْكُـرُهُ   فَظُـنَّ خَيْـرًا وَلا تَسْـأَلْ عَـنِ الْخَبَـرِ

وقوله(2):

يَمْضِي بِهَا مَا مَضَى مِنْ عَقْلِ شَارِبِهَا   وَفِـي الزُّجَاجَـةِ بَـاقٍ يَطْلُـبُ الْبَـاقِي

(أو) أي ويعرّف المسند إليه بالصلة لأجل (فقد علم سامع) شيئا من أحوال المسند إليه (غير الصله) المختصّة به (نحو الذي أهدي إليك يعمله)؛ وهي الناقة القوية الحمولة، ونحو الذي كان معنا أمس: رجل عالم (أو) لأجل (هجنة) -بالضم- أي استقباح (التصريح بالإسم) أي باسم المسند إليه؛ إذا كان في التصريح استهجان وقبح، كقولك فيمن اسمه مستهجن وهو فقيه: الذي يعلم الفقه: رجل نبيه، ومنه ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا﴾ [يوسف: 23]؛ فإن في زليخا استهجانا.

قال الفنري: إن قلت ليس في لفظ "زليخا" استهجان؛ فكيف يصح جعل الآية مثالا له؟ قلت: المستهجن تصريح اسم المرأة في الحكم بالمراودة والاحتيال في طلب المواقعة، والعدول عن التصريح: باب من البلاغة.

(كذا) مما يقتضي جعل المسند إليه معرّفا بالصلة (تنبيهه) أي المخاطب (على الخطا) في اعتقاده في قوله(3):

إِنَّ الَّـذِينَ تُـرَوْنَهُمْ إِخْـوَانَكُمْ   يَشْـفِي غَلِيـلَ صُـدُورِهِمْ أَنْ تُصْـرَعُوا

(1) أي ابن المعتز.

(2) عبد الله بن العباس بن الفضل بن الربيع.

(3) أي عُبيدة بن الطيب.

111. أَوْ لِإِشَــارَةٍ إِلَـــى وَجْـــهِ الْبِنَـــا   لِخَبَـــرٍ وَقَـــدْ يَكُـــونُ ذَا هُنَـــا

ففيه من التنبيه على خطئهم في هذا الظن: ما ليس في "إن القوم الفلانيين أعداء لكم".

قال الفنري: ترونهم بضم تاء الخطاب، من الإراءة التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل: هو الرواية، وهو الأنسب دراية، وإن جاز الفتح؛ بأن يكون من الرؤية بمعنى الاعتقاد. والغليل: ما يجده الإنسان من شدة الغيظ وحرارة العطش.

(ونحو ذا) كالتسلية كقوله(1):

إِنَّ الـــذِي الْوَحْشَـــةُ فِـــي دَارِهِ   تُؤْنِسُـــهُ الرَّحْمَـــةُ فِـــي لَحْـــدِهِ

والتشوق إلى الخبر ليتمكن في الذهن كقوله: *والذي حارت البرية فيه*..إلخ(2)

(أو) أي وكذا يكون معرّفا بالصلة (لإشارة) أي لأجل الإشارة بالصلة (إلى وجه) أي طريق (البنا لخبر) أي بناء المسند على المسند إليه؛ والمراد ببنائه: جعله مسندا؛ وذلك بأن يُذكر في الصلة ما يناسبه.

قال في الفيض: وحاصله: أن تأتي بالفاتحة على وجه ينبِّه الفطن على الخاتمة، كالإرصاد في علم البديع، كقوله تعلى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: 60] أي صاغرين ذليلين؛ فيه إيماء إلى أن الخبر من جنس العقاب، بخلاف ما لو ذكرت أسماءهم الأعلام.

(وقد يكون ذا) المذكور (هنا) من جعل المسند إليه موصولا للإيماء إلى وجه بناء المسند على المسند إليه:

---

(1) أي ابي العلاء المعري.

(2) تقدم.

112. ذَرِيعَـــةً لِرَفْـــعِ شَـــأنِ الْمُسْـــنَدِ أَوْ غَيْـــــــرِهِ أَوْ لِسِـــــــوَاهُ وَزِدِ

113. ذَرِيعَـــةً لِأَجْـــلِ تَحْقِيـــقِ الْخَبَـــرْ ... ...

(ذريعة) أي وسيلة (لرفع) أي تعظيم (شأن المسند)؛ وهو الخبر كقول الفرزدق(1):

إِنَّ الـذِي سَـمَكَ السَّـمَاءَ بَنَـى لَنَـا بَيْتًـا دَعَائِمُـهُ أَعَـزُّ وَأَطْـوَلُ

فالمراد بالبيت: بيت الشرف والمجد؛ ففي قوله "إن الذي سمك السماء": إيماء إلى أن الخبر المبنيّ عليه: أمرٌ من جنس الرفعة والبناء؛ يدرك ذلك ذو الذوق السليم، بخلاف ما لو قال "إن الله أو الرحمن" مثلا، ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل مَن رفعَ السماء التي لا بناء أعظم منها وأرفع. (أو) ذريعة لرفع شأن (غيره) أي غير المسند وهو معمول الصلة كقوله تعلى: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا كَانُواْ هُمُ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: 91]؛ ففي الصلة إشارة إلى أن الخبر: من جنس الخيبة والخسران؛ لأن ذلك حظ مُكذِّبي الأنبياء، وكون تكذيب شعيب يجلب الخسران -أعاذنا الله تعلى منه-؛ فيتوسل به إلى التعريض بتعظيمه الذي هو غير مصرّح به (أو) يكون ذريعة (لسواه) أي لسوى تعظيم المسنَد -أي لتحقيره- نحو "الذي لا يعرف الفقه قد صنّف فيه"؛ ففي الصلة إشارة إلى أن الخبر: من جنس التأليف والتعليم؛ وذلك فيه تعريض بتحقير التصنيف: بكونه صدر ممن لا يعرف الفقه. وقد يكون الإيماء ذريعة إلى تحقير شأن غير المسند، كمفعول الصلة في قولك: إن الذي يتبع الشيطانَ لخاسرٌ؛ فالموصول يشير إلى أن الخبر المبني عليه: من جنس الخيبة والخسران؛ وفي ذلك الإيماء تعريض بحقارة الشيطان؛ لأنه إذا كان اتّباعه يترتب عليه الخسران: كان محقّرا مهانا.

(وزد) كون الإيماء المذكور (ذريعة) أي وسيلة (لأجل تحقيق الخبر) أي إلى أن الخبر محقّق أي ثابت مقطوع بوقوعه كقوله(2):

---

(1) من قصيدة يفتخر بها الفرزدق على جرير.

(2) أي عبدة بن الطيب.

وَقَـالَ فِـي الإِيضَـاحِ فِـي هَـذَا نَظَـرْ ....

إِنَّ التِـي ضَـرَبَتْ بَيْتًـا مُهَـاجِرَةً بِكُوفَـةِ الْجُنْـدِ غَالَـتْ وُدَّهَـا غُـولُ

كنّى بضرب البيت عن الإقامة، وأضاف الكوفة إلى الجند؛ لإقامة جنود كسرى بها، وغالت: أهلكت؛ فإن في الصلة -وهي ضرب البيت بالكوفة- إيماءً إلى أن الخبر من جنس انقطاع المحبة؛ وفي ذلك الإيماء ذريعة إلى تحقيق زوال المحبة، حتى كأنه برهان عليه.

قال ياسين: حاصله أن ضرب البيت بالكوفة: علّة لانقطاع المحبة في الظاهر وقد تحقق؛ فيتحقق الانقطاع به؛ لأنه إذا تحققت العلة تحقق المعلول وتقرر، والإيماء يدل على الانقطاع لمناسبته الخبر مع قطع النظر عن كونه علة، ومع النظر لكونه علة: يتقرر ويتحقق؛ وإنما كان ضرب البيت بالكوفة علة في الظاهر؛ لانقطاع المحبة؛ لأن ما هو بعيد من العين: بعيد من القلب.

(وقال) الخطيب (في الإيضاح: في هذا نظر)؛ لأنه لا يظهر فرق بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر، وبين الإيماء إلى تحقيق الخبر. وأجاب ابن السبكي عنه بأن الفرق واضح؛ فإن الإيماء إلى وجه بناء الخبر: أن يُذكر ما يناسبه، والإيماء إلى تحقيقه: أن يُذكر ما يحقق وقوعه بأي وجه كان، والفرق بين بناء الشيء على غيره وتحقيقه: واضح هـ

فإن ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة إليه: يحقق زوال المحبة، حتى كأنه برهان عليه، وليس في قوله "سمك" تحقيق بناء البيت لهم.

ثم شرع يتكلم في مقامات تعريف المسند إليه بالإشارة، وتعريفه بجعله اسم إشارة لأمرين، أحدهما: إذا صلح المقام له؛ بأن يصح إحضاره في ذهن السامع بواسطة الإشارة إليه حسا؛ فإن أصل أسماء الإشارة: أن يشار بها إلى مشاهَد محسوس، فإن أشير بها إلى غيره؛ فلِتَصْيِيره كالمشاهد، وتنزيل الإشارة العقلية منزلة الحسية هـ والإشارة الحسية: الإشارة بالجوارح؛ وذلك بأن يكون المسند إليه مبصَرا لهما، ويكون للمتكلم إشارة حسية؛ فاستعمال اسم الإشارة في كلامه تعلى -سواء

114. وَاسْمُ إِشَارَةٍ لِكَيْ يُمَيَّزَا أَكْمَلَ تَمْيِيزٍ كَهَذَا مَنْ غَزَا

كان إلى المبصَر أو غيره-: مجاز؛ لتنزهه تعلى عن الإشارة بالجوارح، وكذا استعماله في غير المبصَر أي المشاهَد. والأمر الثاني: الغرض الموجِب له أي اسم الإشارة، أو المرجِّح له، وهو الذي تكلم عليه الناظم، وبدأ ببيان الغرض المرجِّح له أي بتفصيله فقال: (**واسم إشارة لكي يميّزا**) أي لأجل أن يميّز المسند إليه (**أكمل تمييز**) لنكتة، كزيادة المدح والذم؛ لأنهما مع كمال التمييز: أكمل (**كهذا من غزا**) في سبيل الله، وكقول الفرزدق في زين العابدين[1]:

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءُ وَطْأَتَهُ وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ

وقول ابن الرومي:

هَذَا أَبُو الصَّقْرِ فَرْدًا فِي مَحَاسِنِهِ مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّالِ وَالسَّلَمِ

قوله "فردا": بالنصب على الحال أو المدح، وقوله "بين الضال والسلم": كناية عن كونه من خلّص العرب وفصحائهم، أو من سادات العرب الذين لهم مرعىً لا يشاركهم فيه غيرهم، أو من أعزّة الناس كما قال[2]:

الْمُوقِدُونَ بِنَجْدٍ نَارَ بَادِيَةٍ لَا يَحْضُرُونَ وَفَقْدُ الْعِزِّ فِي الْحَضَرِ

ومن تمييزه أكمل تمييز لزيادة الذم قوله[3]:

وَلَا يُقِيمُ عَلَى ضَيْمٍ يُرَادُ بِهِ إِلَّا الأَذَلَّانِ عَيْرُ الْحَيِّ وَالْوَتِدُ

هَذَا عَلَى الْخَسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمَّتِهِ وَذَا يُشَجُّ وَلَا يَرْثِي لَهُ أَحَدُ

ولا يقتضي قوله "لكي يميزا" إلخ: أن اسم الإشارة أعرف المعارف؛ لأن الأكمليّة: بالنسبة لما دونه في التعريف؛ لأن الكمال والنقص: من الأمور الاعتبارية.

(1) ابن الحسين بن علي بن أبي طالب.

(2) أي أبو العلاء المعري.

(3) أي المتلمس.

115. كَـذَا لِتَعْـرِيضٍ بِـأَنَّ السَّـامِعْ مُسْـتَبْلِدٌ كَالْبَيْـتِ ذِي الْمَجَـامِعْ

116. أَوْ لِبَيَـانِ حَالِـهِ مِـنْ قُـرْبِ أَوْ بُعْـدٍ اوْ تَحْقِيـرِهِ بِـالْقُرْبِ

وقد يُتوصل بإكمال التمييز إلى معنى آخر يناسبه، كالتنبيه على غباوة السامع، وأنه في عِداد الحيوانات؛ فما لم يجعل الشيء متميزا غاية التمييز؛ بحيث يشاهده: لم يدركه؛ وإلى هذا أشار بقوله: (**كذا**) يورد المسند إليه اسم إشارة (**لتعريض بأن السامع مستبلد**): بليد الفهم أي للتنبيه على بلادة السامع وغباوته، حتى إنه لا يتميز له الشيء إلا بالإشارة، ولا يدرك غير المحسوس، (**كالبيت ذي**) أي صاحب لفظ (**المجامع**)؛ وهو قول الفرزدق يخاطب جريرا[1]:

أُولَئِـكَ آبَـائِي فَجِئْنِـي بِمِـثْلِهِمْ إِذَا جَمَعَتْنَـا يَـا جَرِيـرُ الْمَجَـامِعُ

وقوله "فجئني": الأمر للتعجيز.

(**أو**) أي ويعرّف المسند إليه باسم الإشارة (**لبيان حاله**) أي لأجل كشف حال المسند إليه (**من قرب**) كـ"هذا زيد"، (**أو بعد**) كـ"ذلك زيد" أو من توسط -عند من يراه- وتركه الناظم؛ لأن المختار عنده -تبعا لسيبويه وابن مالك-: أنه ليس للإشارة إلا مرتبتان (**او تحقيره بالقرب**) أي لتحقير المسند إليه بسبب الإشارة إليه بما يدل على القرب، كقوله تعلى حكاية عن الكفار: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: 41] - ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء: 36]، ومنه: ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت: 64].

وكما يحكيه القائل عن امرأته[2]:

تَقُـولُ وَصَـكَّتْ صَـدْرَهَا بِيَمِينِهَـا أَبَعْلِـيَ هَـذَا بِـالرَّحَى الْمُتَقَـاعِسُ

يفعلون هذا تنبيها على انحطاط المشار إليه وقرب رتبته. ويأتي لتعظيمه كقوله

(1) يريد: أن جريرا لا يستطيع أن يأتي بمثلهم من آباء ذوي مجد وحسب إذا جمعتهما مجامع الفخر والمساجلة.

(2) وهو هذلول بن كعب العنبريّ.

117. أَوْ رَفْعِـــهِ بِالْبُعْـــدِ أَوْ تَحَقُّـــرِ أَوْ كَوْنِـــهِ بِالْوَصْـــفِ بَعْـــدَهُ حَـــرِي

118. أَوْ لَـــمْ يَكُـــنْ بِغَيْـــرِ ذَاكَ يُعْـــرَفُ ... ...

تعلى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: 9]؛ والنكتة في مجيء القريب للتعظيم: هي التنبيه على مخالطة النفس، وأنه لا يغيب عنها.

(أو) يكون المسند إليه اسم إشارة لقصد (رفعه) أي تعظيمه (بالبعد) أي بسبب الإشارة إليه بما يدل على البُعد، و ليس المراد بيان حاله من بُعد، نحو ﴿الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: 1]؛ تنزيلا لبُعد درجته ورفعة محله: منزلة بُعد المسافة؛ ومنه ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: 32]؛ لم تقل "فهذا" ويوسف حاضر؛ رفعا لمنزلته بالحسن واستحقاق وجوب الفتنة به، واستبعادا لمحله؛ ومنه ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الزخرف: 72].

وقد يُقصد به تعظيمُ المشير، كقول الأمير لبعض حاضريه: ذلك فعل كذا، (أو) لقصد (تحقر) له بالبعد أي بالإشارة لما يدل على البعد، وليس البعد مرادا، كقولك: ذلك اللئيم فعل كذا؛ تنزيلا لبعده عن ساحة الحضور وسفالة محله منزلة بعد المسافة، ومنه ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ﴾ [الماعون: 2] (أو) لأجل (كونه) أي المشار إليه (بالوصف) أي بسبب الوصف المذكور (بعده) أي بعد المشار إليه (حري) -بوقف ربيعة- أي جديرا بالحكم ومستحقا له نحو ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 1-4]؛ عقّب المشار إليه "وهم الذين يؤمنون" بأوصاف؛ هي الإيمان بالغيب وإقام الصلاة والإنفاق، ثم عرّف المسند إليه فقال: "أولئك": تنبيها على أن المشار إليهم أحقّاء بما يرد بعد "أولئك"؛ وهو كونهم على الهدى عاجلا، والفوز بالفلاح آجلا: من أجل اتصافهم بالأوصاف الحميدة المذكورة.

ثم شرع في الغرض الموجب للتعريف باسم الإشارة فقال: (أو) أي ويجب تعريف المسند إليه بالإشارة لكونه (لم يكن بغير ذاك) أي الإشارة (يعرف)

.... قَــدْ زَادَهُ عَلَــى المواضِــي يُوسُــفُ

119. ثُــمَّ بِــأَلْ إِشَــارَةً لِمَــا عُهِــدْ ... ...

-بالتركيب- أي لا طريق إلى إحضاره في ذهن السامع بغير اسم الإشارة؛ لكون المتكلم والسامع جاهلين أحواله وهو حاضر؛ فيجب تعريفه به كقول مادح[1] حاتم الطائي:

وَإِذَا تَأَمَّــلَ شَــخْصَ ضَــيْفٍ مُقْبِــلٍ مُتَسَــرْبِلٍ سِــرْبَالَ لَيْــلٍ أَغْبَــرِ

أَوْمَــا إِلَــى الْكَوْمَــاءِ هَــذَا طَــارِقٌ نَحَرَتْنِــيَ الأَعْــدَاءُ إِنْ لَــمْ تُنْحَــرِي

(قد زاده) أي زاد هذه النكتة (على) النكت (المواضي) أي المتقدمة في تعريف المسند إليه باسم الإشارة (يوسف) السكاكي.

تنبيه: اعلم أن التعريف بالإشارة يكون لنكت غير هذه كثيرة لا تنحصر؛ قال في المفتاح: ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط، وكذلك نُكت التعريف بالعلمية والصلة وأداة التعريف؛ فالأحوال التي يذكرونها في جُل الأبواب: ليست على طريق الحصر؛ لأن الإحاطة في الأحوال من غير علّام الغيوب: ممتنعة. ومما يجب التنبُّه له: أن ما يورد في أمثال هذه المقامات من الآيات والأبيات: أمثلة، لا شواهد؛ فصحّ احتمال الغير، وأنه لا مانع في جمع مثال واحد بين كثير من اللطائف والأغراض، فإن مبنى تلك الاقتضاآت على مجرد المناسبات؛ وإلا فمِن أين للبشر أنّ مقصود المتكلم ما نُسب إليه من الاعتبارات، فليحافَظ على هذه النكتة.

(ثم) إن المسند إليه يعرف (بأل إشارة) أي لأجل إشارة (لما عهد) أي لحصّة من الحقيقة معهودة -فردا كان أو فردين أو أكثر-؛ والفرد هو المركّب من الحقيقة الكليّة، وما ينضم إليها من التشخص، والعهد في الحصّة يكون: لتقدم ذكره صريحا وكناية، كقوله تعلى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتۡهَا قَالَتۡ رَبِّ إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰۖ﴾ [آل عمران: 36] أي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران كالأنثى التي وُهبت لها: في خدمة المساجد؛ لأنها لا تكون إلا من الذكور؛ فالأنثى: سبق ذكْرها صريحا،

(1) لم نقف على اسمه.

... ... أَوْ لِحَقِيقَـــةٍ وَرُبَّمَـــا تَـــرِدْ

120. لِوَاحِـــدٍ بِعَهْـــدِهِ فِـــي الـــذِّهِنِ نَحْـــوُ ادْخُـــلِ السُّـوقَ وَلا عَهْـدَ عُنِـي

والذكَر سبق ذكْره كناية، في قوله ﴿نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: 35]؛ فلفظة "ما" وإن كانت تعم الذكور والإناث؛ لكن التحرير؛ وهو أن يُعتق الولد لخدمة بيت المقدس: إنما كان للذكور كما في الفيض. انظر بقيته. (أو) أي ويعرّف بـ"أل" لأجل إشارة بها (لحقيقة) أي إلى نفس الحقيقة، من غير اعتبار لما صدقت عليه من الأفراد؛ لحضور تلك الحقيقة في ذهن السامع، ومنه اللام الداخلة على المعرِّفات نحو "الإنسان حيوان ناطق"، وكقولك "الماء مبدأ كل حي"؛ لقوله تعلى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: 30]، ومنه قول المعري(1):

وَالْخِـلُّ كَالْمَـاءِ يُبْـدِي لِـي ضَـمَائِرَهُ مَـعَ الصَّـفَاءِ وَيُخْفِيهَـا مَـعَ الكَـدَرِ

أي جنس الخل كجنس الماء وقوله "يبدي": بيان لوجه الشبه.

(وربما ترد) هذه المعرفة للجنس: لأجل الإشارة بها: (لواحد) من أفراد الحقيقة غير معين عند السامع (بعهده) أي بسبب عهد ذلك الواحد (في الذهن) لمطابقة ذلك الواحد للحقيقة؛ ومعنى المطابقة: حملك تلك الحقيقة على ذلك الواحد، وعند ابن الحاجب: اشتماله عليها.

قال ياسين: وعلى الوجهين؛ فالفرد المبهَم باعتبار مطابقته للماهية المعلومة: صار كأنه معهود -أي معلوم-؛ فله عهدية بهذا الاعتبار؛ فسُمي معهودا ذهنيا، باعتبار عهدية جنسه؛ وذلك عند قرينة امتناع الحقيقة من حيث هي هي، (نحو) قولك (ادخل السوق)، وكُلِ الخبز، واشرب الماء، (و)الحال أنه (لا عهد) في الخارج بينك وبينه (عني) أي قُصد، والحقيقة لا تُدخل؛ لأنها معنى ملازم للذهن لا تخرج عنه؛ فالمراد: سوق من الأسواق، وكقوله(2):

(1) وبعده:

والـــنَّجْمُ تَسْتَصْـــغِرُ الأبصـــارُ رُؤْيَتَـــهُ والـذَّنْبُ للطَّـرْفِ لا للـنَّجْمِ فِـي الصِّـغَرِ

(2) أي عُمَيرة بن جابر الحنفي.

121. كَالنُّكْرِ مَعْنًى وَلِأَفْرَادٍ تَعُمْ ... حَقِيقَةٌ كَعَالِمِ الْغَيْبِ قَدُمْ

122. وَمِنْهُ عُرْفِي وَعُمُومُ الْمُفْرَدِ ... أَشْمَلُ إِذْ صَحَّ وُجُودُ مُفْرَدِ

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... فَأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ لا يَعْنِينِي

أي على لئيم من اللئام.

وهذا المعهود الذهني: (كالنكر معنى) أي كالنكرة في المعنى، وإن كانت تجري عليه في اللفظ أحكام المعارف: من وقوعه مبتدأً وذا حال، ووصفا لمعرفة وموصوفا بها، ونحو ذلك؛ وإنما قال "كالنكر معنى": لما بينهما من تفاوت ما؛ وهو أن النكرة معناها بعضٌ غير معيّن من جملة الحقيقة، وهذا معناه نفس الحقيقة، وإنما تستفاد البعضيّة من القرينة، كالدخول والأكل والشرب فيما مرّ؛ فهما بالنظر إلى القرينة سيان، وبالنظر إلى أنفسهما متباينان.

(ولأفراد تعم حقيقة)؛ يعني أن المعرّف بلام الحقيقة قد يفيد العموم واستغراق الأفراد استغراقا حقيقيا؛ بأن يراد به كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة، (كعالم الغيب) أي كل غيب (قدُم) -بضم الدال- أي قديم، ومنه قوله تعلى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الأنعام: 74] أي كل غيب وكل شهادة، ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: 68].

(ومنه) أي من العموم عموم (عرفي) أي منسوب إلى عرف الناس -أي يسمونه في عرفهم استغراقا-؛ بأن يراد به كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب العرف -عاما أو خاصا-، نحو جمع الأمير الصاغة أي صاغة بلده أو مملكته؛ لأنه المفهوم عرفا، لا صاغة الدنيا.

(وعموم المفرد) أي استغراقه -سواء كان بحرف التعريف أو لا- (أشمل) من استغراق المثنى والمجموع؛ لأن المفرد يشمل ويتناول كل واحد من الأفراد، واستغراق المثنى؛ إنما يتناول كل اثنين ولا ينافي خروج الواحد، واستغراق الجمع؛ إنما يتناول كل جماعة ولا ينافي خروج الاثنين والواحد كما قال: (إذ صح وجود) رجل (مفرد) في الدار في قولنا لا رجلين في الدار.

123. وَرَجُلَيْنِ مَعَ قَوْلِ لا رِجَالْ ... فِي الدَّارِ دُونَ مَا إِذَا فَرْدٌ يُقَالْ

124. وَلا تَنَافِي بَيْنَ الِاسْتِغْرَاقِ ... وَبَيْنَ الِافْرَادِ بِالِاتِّفَاقِ

125. لِأَنَّهُ يُدْخَلُ مَعْ قَطْعِ النَّظَرْ ... عَنْ وَحْدَةٍ وَبِالْإِضَافَةِ اسْتَقَرْ

(و)صح أيضا وجود رجل و(**رجلين**) اثنين في الدار (**مع قول**) القائل (**لا رجال في الدار دون ما**): زائدة (**إذا فرد يقال**) أي دون ما إذا أُدخلت أداة الاستغراق على المفرد، نحو لا رجل في الدار؛ فلا يصح وجود فرد ولا مثنى ولا مجموع، وهذا في النكرة المنفية مسلَّم، وأما في الجمع المعرّف باللام فلا.. بل الجمع المعرّف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الأفراد، على ما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو، نحو: ﴿فَاقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: 5].

ولما كان ههنا مظنة اعتراض -وهو أن إفراد الاسم يدل على وحدة معناه، والاستغراقَ على تعدده، وهما متنافيان؛ فكيف يجتمعان-: أجاب بقوله: (**ولا تنافي**) بتسكين الياء ضرورة (**بين الاستغراق**) المستفاد من "أل"، أو من وقوع النكرة في سياق النفي (**وبين الافراد**) -بكسر الهمزة- أي الوحدة المفهومة من اسم المفرد (**بالاتفاق**) من البلغاء؛ وذلك (**لأنه**) أي حرف الاستغراق (**يدخل**) -بالتركيب- أي على المفرد عند إرادة الاستغراق (**مع قطع النظر عن**) اعتبار (**وحدة**) أو كثرة لذلك الاسم، ولأنه بمعنى كل فرد فرد على طريق البدل؛ بحيث لا يخرج عنه شيء من الأفراد حقيقة أو عرفا، وإنما امتنع حينئذ وصفه بنعت الجمع، نحو الرجل الطوال: للمحافظة على التشاكل اللفظي.

وفيه نظر؛ فقد سُمع من كلامهم: أهلك الناس الدينار الحمْر والدرهم البِيض، وجوّزه ابن مالك وغيره.

(و)تعريف المسند إليه (**بالإضافة**) إلى شيء من المعارف (**استقر**) لنكت؛

126. لِلاخْتِصَارِ أَوْ لِتَعْظِيمِ الْمُضَافْ إِلَيْهِ أَوْ مُضَافِ هَذَا أَوْ خِلافْ

127. هَذَيْنِ أَوْ إِهَانَةٍ كَعَبْدِي عَبْدُ أَمِيرِ الْمُومنين عِنْدِي

إما أن يكون المقام مقتضيا (للاختصار)؛ حيث كانت الإضافة أخصر طريق إلى تصوره في ذهن السامع، كقول جعفر بن عُلَيّة الحارثي[1]:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِيِّ مُصْعِدٌ جَنِيبٌ وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثَقُ

فقوله "هواي" بمعنى مهْويتي ومحبوبتي، وهي أخصر من "الذي أهواه"، أو "الذي إليه قلبي مائل"، والاختصار مطلوب لضيق المقام؛ لكونه في السجن، وحبيبه على الرحيل، مع أنه قال الأبيات عند إخراجه من السجن للقتل، والأحسن أن يبقى الهوى على معناه الحقيقي، ويراد أن العرَض سائر بالعرَض حيث يسير محله القائم به، وهو القلب: بسير متعلقه، وهو الحبيبة، والمصعِد: اسم فاعل أصعد بمعنى البعد، والجنيب: الصواب أنه بمعنى المنضمّ، والموثق: المقيد. قاله ياسين.

(أو لتعظيم) شأن (المضاف إليه)، وهو الثاني من المتضائفين، (أو) تعظيم شأن (مضاف هذا): المضاف إليه، وهو الأول منهما، (أو) تعظيم شأن (خلاف هذين) المتضائفين أي غيرهما.

(أو) أي ويعرّف بالإضافة لأجل (إهانة) للمضاف إليه أو للمضاف أو غيرهما (كـ)قولك في تعظيم المضاف إليه: (عبدي) حضر؛ تعظيما لك؛ بأن لك عبدا، وفي تعظيم المضاف: عبد الخليفة ركب؛ ففيه تعظيم له؛ بكونه عبدا للخليفة، وفي تعظيم غير المتضائفين قولك: (عبد أمير المؤمنين عندي)؛ ففيه تعظيم للمتكلم؛ بأن عبد السلطان عنده، وهو غير المسند إليه المضاف، وغير ما أضيف إليه المسند إليه.

ومثال إهانة ما ذكر: قولك في تحقير المضاف: ولد الحجام حاضر، وفي تحقير المضاف إليه: ضارب زيد حاضر، وفي تحقير غيرهما: ولد الحجام يجالس زيدا وينادمه.

---

(1) وكان قد قتل رجلًا من بني عقيل، فسُجن فيه، وكان يومئذ بمكة ركْب من اليمن فيه محبوبته.

128. قُلْتُ وَالِاسْتِغْرَاقِ لَكِنْ سَكَتُوا عَنْهُ وَمَنْ أَلْ ذَا بِهَذا أَثْبَتُ

129. وَيُوسُفٌ وَلِإِشَارَةٍ إِلَى نَوْعِ مَجَازٍ وَلِتَرْقِيقِ جَلا

(قلت والاستغراق) أي العموم؛ فهو من نكت تعريف المسند إليه وغيره بالإضافة كما في عروس الأفراح، (لكن) البيانيون (سكتوا عنه) في الإضافة، وتكلموا عليه في "أل"، (ومن) الاستغراق في (أل ذا) أي الاستغراق (بهذا) أي في الإضافة (أثبت) وأبلغ؛ يعني أن الاستغراق في الإضافة: أبلغ وأثبت من الاستغراق في "أل".

(و)قال (يوسف) السكاكي: (و)يعرّف المسند إليه بالإضافة (لإشارة) أي لأجل إشارة بها (إلى نوع مجاز) أي لدلالتها على اعتبار لطيف مجازي؛ وهو الإضافة بأدنى ملابسة، من غير تملك واختصاص، والمراد باللطف: الظرافة كقوله[1]:

إِذَا كَوْكَبُ الْخَرْقَاءِ لاحَ بِسُحْرَةٍ سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْقَرَائِبِ

السحرة بالضم: السحَر، وسهيل بالرفع: بدل من "كوكب"، أضاف الكوكب إلى الخرقاء: لأدنى ملابسة؛ وهي تنبهها للشتاء عند طلوعه، وإذاعتها لغزلها بين قربائها؛ استعدادا له؛

ووجه المجاز في هذه الإضافة: أن الهيئة التركيبية في الإضافة اللامية: موضوعة للاختصاص الكامل المصحِّح لأن يخبر عن المضاف: بأنه للمضاف إليه؛ فإذا استعملت فيها بأدنى ملابسة[2] كانت مجازا لغويا، لا حكميا.

(و)قد يقع التعريف بالإضافة (لـ)أجل (ترقيق جلا) أي ظهر، كقولك: محبك على الباب؛ ترقِّقه للإذن في الدخول. وفي نسخة "توقيف" أي توقيف المخاطب على معنى يحمل على الإكرام أو الإذلال، أو العطف أو الشفقة، نحو صديقك أو عدوك بالباب، وولدك بالباب، وقد يقع التعريف بالإضافة للتهكم والاستهزاء، نحو ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: 26]، وخوف ملل السامع أو المتكلم، نحو حضر أهل السوق؛ إذ لو عدّدهم لحصل الملل.

(1) لم نقف على قائله.

(2) عبارة الخزانة: فإذا استُعملت في أدنى ملابسة..

130. وَكَوْنُـــــهُ نَكِـــرَةً لِوَحْدَتِـــهْ كَرَجُـــلٍ نَوْعِيَّـــةٍ أَوْ رِفْعَتِـــهْ

ويعرّف بها أيضا لأجل مانع من البيان أي التفصيل، كتقديم بعض على بعض من غير مرجِّح؛ فيورث عداوة، نحو حضر اليوم علماء البلد.

ويعرّف بها أيضا؛ لإغنائها عن تفصيل متعذر، نحو اتفق أهل الحق على كذا، أو متعسر كقوله[1]:

بَنُـــو مَطَـــرٍ يَـــوْمَ اللقـــاءِ كـــأَنَّهُمْ أُسُـودٌ لَهَـا فِـي غِيـلٍ خَفّـانَ أَشْـبُلُ

لأن المراد القبيلة.

(وكونه) أي المسند إليه (نكرة) كائن (**لوحدته**) أي لأجل القصد إلى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس، (**كرجل**) في قوله تعلى: ﴿وَجَآءَ مِنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ رَجُلٞ يَسۡعَىٰ﴾ [يس: 19] أي فرد واحد من أفراد الرجال.

واعلم أن قوله "لوحدته": يشمل المثنى والمجموع؛ لأن الوحدة في المثنى: القصد إلى فرد معناه وهو اثنان، وفي الجمع: القصد إلى فرد معناه وهو جماعة، ويؤتى به أيضا نكرة: للدلالة على وحدة (**نوعية**) أي للدلالة على نوعية أي على الإفراد النوعي؛ بأن يراد بالمسند إليه نوع واحد من الأنواع التي يصدق عليها اسم الجنس كقوله تعلى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾ [البقرة: 6] أي نوع من الأغطية غير ما يتعارفه الناس؛ وهو غطاء التعامي عن آيات الله، أي تكلُّف العمى عنها وإن لم يكن عمى حقيقة، بل يعرفون الآيات، لكن يظهرون أنهم لا يعرفونها عنادا -كذا للزمخشري وصاحب التلخيص- وفي المفتاح: أنه للتعظيم.

(أو) أي ويكون تنكيره للدلالة على (**رفعته**) أي أنه بلغ في ارتفاع شأنه مبلغا لا يمكن تعريفه؛ إذ لا يحاط به حتى يعرف.

(1) أي مروان بن أبي حفصة.

131. أَوْ ضِـــدِّهَا أَوْ كَثْـــرَةٍ أَوْ قِلَّـــةِ وَقَـــدْ أَتَـــى لِرِفْعَـــةٍ وكَثْـــرَةِ

(أو) للدلالة على (ضدها) أي الرفعة وهو التحقير أي للدلالة على أنه بلغ في انحطاط شأنه مبلغا لا يمكن تعريفه معه، وقد اجتمعا في قوله[1]:

لَـهُ حَاجِـبٌ عَـنْ كُـلِّ أَمْـرٍ يَشِـينُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبُ

أي مانع عظيم عن كل ما يعيبه، وليس له عن طالب الإحسان حاجب حقير؛ فكيف بالعظيم، (أو) للدلالة على (كثرة) في أفراد المسند إليه كقوله تعلى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْراً﴾ [القلم: 3] وقولهم: إن له لإبلًا أي أجرا كثيرا بالغا مبلغا لا يُحاط بقدره، وإبلا كثيرة بالغة مبلغا لا يحاط به، (أو) يكون للدلالة على (قلة) نحو ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: 73] أي شيء قليل من رضوانه أكبر مما تقدم في الآية؛ أعني ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُومِنِينَ وَالْمُومِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾ [التوبة: 73]؛ لأن رضوان الله تعلى: سبب كل سعادة وفلاح، ولأن العبد إذا علم رِضى مولاه فهو أكبر في نفسه مما وراءه من النعيم.

ورجح الفنري وياسين: أن التنكير في "رضوان": للتعظيم، وهو مبتدأ، و"أكبر": نعت له، والخبر محذوف أي لهم رضوان من الله أكبر، والجملة عطف على جملة "وعد الله" إلخ.

قال الفنري: وذلك لأن فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صريحا، بخلاف ما ذهبوا إليه، ولأن المقام مقام تعداد النعم، وبيان عِظم نعيم الجنة، وجودة أماكنها؛ فترجيح شيء من الأشياء عليها بطريق القصد: لا يناسب المقام؛ وإن كان رضوان قليل من الله تعلى: أكبر من ذلك كله في نفس الأمر. وأما الترجيح المستفاد من الوصف؛ فهو بطريق التبعية.

(وقد أتى) تنكيره للدلالة (لرفعة) أي على رفعته أي تعظيمه (وكثرة) معا، نحو قوله تعلى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: 4] أي ذوو عدد كثير

(1) تقدم.

132. قَدْ كُذِّبَتْ رُسْلٌ عِظَامٌ فَافْهَمِ وَغَيْرُهُ نُكِّرَ قَصْدَ الْعِظَمِ

133. نَحْوُ ﴿بِحَرْبٍ﴾ وَلِضِدٍّ ظَنَّا ... ...

(عظام) أي ذوو آيات عظام، وأعمار طويلة، وأصحاب صبر وعزم.

فقوله "عظام": بيان لأحد الوصفين المحذوفين وهما العظمة والكثرة، (فافهم) أيها السامع ما بيّنتُ لك.

وقد ينكّر للدلالة على تحقيره وتقليله معا، نحو قولك: حصل لي شيء، أي شيء قليل حقير (وغيره) مبتدأ، خبره الجملة بعده أي وغير المسند إليه أيضا (نكر) -بالتركيب- (قصد العظم) أي لأجل قصد التعظيم لشأنه؛ وذلك:

(نحو) قوله تعالى: ﴿فَأْذَنُواْ (بِحَرْبٍ) مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [البقرة: 278]، أي بحرب عظيمة، وقوله[1]:

أَلا أَيُّهَا الطَّيْرُ الْمُرِبَّةُ بِالضُّحَى عَلَى خَالِدٍ لَقَدْ وَقَعْتِ عَلَى لَحْمِ

(و)ورد تنكير غير المسند إليه أيضا (لضد)؛ وهو التحقير، نحو قوله تعلى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلاَّ (ظَنّاً)﴾ [الجاثية: 31] أي ظنا حقيرا ضعيفا؛ إذ الظن مما يقبل الشدة والضعف؛ فالمفعول المطلق هنا: للنوعية، لا للتأكيد.

ويأتي تنكير غير المسند إليه للتقليل كقول المتنبي[2]:

فَيَوْمًا بِخَيْلٍ تَطْرُدُ الرُّومَ عَنْهُمُ وَيَوْمًا بِجُودٍ يَطْرُدُ الْفَقْرَ والْجَدْبَا

أي بعدد قليل من خيولك وشيء يسير من فيضان جودك؛ فحمْل تنوين "خيل" على التقليل: أدخل في باب المدح بالشجاعة، من المدح بكثرة الجنود المستفادة من حمله على التكثير، وكذا حمل تنوين "جود" على التقليل: أمدح من حمله على التعظيم.

---

(1) البيت لواحد من الهذليين: أبي خراش، أو ابنه خراش، أو أبي ذؤيب.

(2) يمدح سيف الدولة.

… … … … … … … … …   وَالنَّـــوْعُ وَالإِفْـــرَادُ حَقًّـــا عَنَّـــا

134. فِـــي دَابَـــةٍ مِـــنْ مَـــاءِ الَّـــذِي تُلِـــي   أَوْ قُصِـــدَ العُمُـــومُ إِنْ نَفْيًـــا وَلِـــي

135. أَوْ لِتَجَاهُـــــلٍ وَأَنْ لا يُـــــدْرِكَا   ذُو القَـــوْلِ وَالسَّـــامِعُ غَيْـــرَ ذَلِكَـــا

(والنوع) أي الوحدة النوعية، (والإفراد) أي الوحدة الشخصية (حقا عنا) أي عرضا نكتةً في تنكير غير المسند إليه (في) نحو قوله تعلى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور: 43] الذي تُلي): قُرئ أي كل فرد من أفراد الدواب: من نطفة معيّنة؛ وهي نطفة أبيه المختصّة به، كخلق زيد المشخّص من نطفة أبيه التي صارت مادة له، أو كل نوع من أنواع الدواب: من نوع من أنواع المياه؛ وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب.

الدسوقي: حاصل التفسير الأول: أن خلق الشخص من الشخص؛ فالتنكير في "دابة" و"ماء": للوحدة الشخصية. وحاصل التفسير الثاني: أن خلق النوع من النوع؛ فالتنكير في "دابة من ماء": للوحدة النوعية.

(أو) أي وينكّر المسند إليه وغيره إذا (قصد العموم) أي عموم جميع أفراد ما يصدق عليه اللفظ (إن نفيا ولي) أي إن ولي المنكّر نفيا؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم؛ سواء كان النفي بـ"لا" أو "لم" أو "ليس" أو غيرها نحو "لا رجل في الدار"، وقوله(1):

تَعَـزَّ فَـلَا شَـيْءٌ عَلَـى الْأَرْضِ بَاقِيَـا   وَلَا وَزَرٌ مِمَّـــا قَضَـــى اللهُ واقِيَـــا

وكذا في سياق النهي نحو لا تضرب رجلا؛ فإنه نهي عن ضرب كل رجل.

(أو) قصد التنكير (لتجاهل) أي لأجله؛ وهو إظهار الجهل من غير الجاهل؛ إذا كان المقام لا يصلح لتعريف المسند إليه؛ فيظهر أنه لا يعرف منه إلا القدر الذي يعبِّر عنه بالنكرة.

ومنه في غير المسند إليه قوله تعلى: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ﴾ [سبأ: 7].. الآية؛ إظهارا أنهم لا يعرفون منه إلا أنه رجل.

(و)يقصد التنكير لأجل (أن لا يدركا ذو القول) وهو المتكلم (والسامع) أي المخاطب من حقيقته -مسندا إليه كان أو لا- (غير ذلكا) أي غير اسم جنسه، نحو

(1) لم نقف على قائله.

136. ثُــمَّ مِــنَ الْقَوَاعِــدِ الــمُشْتَهِرَهْ إِذَا أَتَــتْ نَكِــرَةٌ مُكَــرَّرَهْ
137. تَغَــايَرَا وَإِنْ يُعَــرَّفْ ثَــانِي تَوَافَقَــا كَــذَا الْمُعَرَّفَــانِ
138. شَــاهِدُهَا الــذِي رَوَيْنَــا مُسْــنَدَا لَــنْ يَغْلِــبَ الْيُسْــرَيْنِ عُسْــرٌ أَبَــدَا

عندي رجل، أو مررت برجل؛ إذا كان المتكلم والسامع لا يعرفان منه إلا أنه رجل.

(**ثم من القواعد المشتهره**) عند أهل البيان: (**إذا أتت نكرة مكرره تغايرا**) أي كان الثاني غير الأول نحو "بعت عبدا" و"اشتريت عبدا"؛ فالمشترَى غير المبيع، (**وإن يعرف ثاني**) من الاسمين ويبقى الأول على تنكيره: (**توافقا**) أي ترادفا معنى؛ بأن يكون الثاني عين الأول؛ بناء على كونه معهودا في الذكر؛ لأن العهد هو الأصل في التعريف باللام، والإضافة نحو ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: 14-15]، وقوله: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: 49-50].

(**كذا**) يتوافق (**المعرفان**)؛ حملا للثاني على المعهود الذي هو الأصل في اللام والإضافة، والتعريف هنا لا يكون إلا بواحد منهما. قاله الشمني كما في الفيض.

واختلف في المعرفة إذا أعيدت نكرة؛ هل النكرة عين المعرفة أو غيرها؛ ويشهد للأول قوله[1]:

صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم إخوانُ
عسى الأيام أن يرجعن قوما كالذي كانوا

(**شاهدها**) أي شاهد بعض صور هذه القاعدة الأغلبية الحديث (**الذي روينا مسندا**) إلى النبي ﷺ لما نزلت ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: 5-6]: أنه خرج ذات يوم وهو يضحك فقال: «لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ»[2]؛ وإلى هذا أشار الناظم رحمه الله تعلى بقوله: (**لن يغلب اليسرين عسر أبدا**)؛ فالحديث المذكور

(1) هو الفند الزماني، شهل بن شيبان، من فرسان ربيعة المشهورين، شهد حرب البسوس وقد قارب المائة.

(2) رواه البخاري.

139. وَنَقَضَ السُّبْكِيُّ ذَا بِأَمْثِلَهْ وَقَالَ ذِي قَاعِدَةٌ مُسْتَشْكَلَهْ

شاهد لصورتي تنكيرهما المقتضي لتغايرهما، وتعريفهما المقتضي لتوافقهما.

(ونقض) البهاء (السبكي ذا) المذكور من القاعدة بعد أن مهّدها (بأمثله) وردت في القرآن وغيره (وقال ذي قاعدة) غير محرَّرة بل هي (مستشكله) لانتقاضها بأمثلة كثيرة منها في المعرّفين قوله تعلى: ﴿هَلْ جَزَآءُ اُ۬لِاحْسَٰنِ إِلاَّ اَ۬لِاحْسَٰنُ﴾ [الرحمن: 59]؛ فإنهما معْرفتان والثاني غير الأول؛ لأن الأول العمل، والثاني الثواب، وقوله تعلى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ اُ۬لنَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: 47]؛ الأولى المقتولة والثانية القاتلة، وكذا قوله تعلى: ﴿اُ۬لْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾ [البقرة: 177]، ومنها في تعريف الثاني قوله تعلى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلاَّ ظَنّاً اِنَّ اَ۬لظَّنَّ لاَيُغْنِے﴾ [يونس: 36] - ﴿أَنْ يَّصَّلَحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: 127]؛ فالثاني فيهما غير الأول، وفي النكرتين: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ اِ۬لشَّهْرِ اِ۬لْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌۖ﴾ [البقرة: 215]؛ فإن الثاني هو الأول، ﴿خَلَقَكُم مِّن ضُعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضُعْفٍ قُوَّةً﴾ [الروم: 53].. الآية.

وأجاب السيوطي عن هذه الآيات ونحوها فقال: الظاهر أن هذه الآيات لا تخرج عن القاعدة عند التأمل؛ فإن اللام في "الإحسان" فيما يظهر: للجنس لا للعهد كما قال؛ وحينئذ يكون في المعنى كالنكرة، وكذا آية "النفس" و"الحر"، بخلاف آية "العسر"؛ فإن "أل" فيها إما لمعهود ذهني، وهو ما حصل له ﷺ وللمسلمين من الشدة من الكفار، أو للاستغراق كما يفيده الحديث، وكذا آية "الظن" لا يسلّم فيها أن الثاني غير الأول، بل هو عين الأول قطعا؛ إذ ليس كل ظن مذموما؛ كيف وأحكام الشريعة ظنيّة، وكذا آية "الصلح" لا مانع من أن يكون المراد منها الصلح المذكور وهو الذي بين الزوجين، واستحباب الصلح في سائر الأمور: يكون مأخوذا من السنة، ومن الآية بطريق القياس، بل لا يجوز القول بعموم الآية، وأن كل صلح خيرٌ؛ لأن ما أحلّ حراما أو حرّم حلالا من الصلح: فهو ممنوع، وكذا آية "القتال" ليس الثاني فيها عين الأول بلا شك؛ فإن المراد بالأول المسؤول عنه: القتال الذي حصل في سَريّة ابن الحضرمي؛ لأنه سبب نزول الآية، والمراد بالثاني: جنس القتال لا ذلك بعينه. فتأمل هذا وخرِّجْ عليه ما أشكل عليك.

140. وَوَصْفُهُ لِلْكَشْفِ وَالتَّخْصِيصِ أو   تَأَكُّدِ وَالْمَدْحَ وَالذَّمَّ رَأَوْا

(ووصفه) أي المسند إليه لأمور منها كونه: (للكشف) أي تفسير معناه اللغوي أو الاصطلاحي؛ فالأول كقوله تعلى: ﴿إِنَّ ٱلإِنسَـٰنَ خُلِقَ هَلُوعاً ۝ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعاً ۝ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعاً﴾ [المعارج: 19-21]؛ فسّر الهلوع بقوله "إذا مسه" إلخ.

ومن كشف المعنى الاصطلاحي قولك: الجسم الطويل العريض العميق: يحتاج إلى فراغ يشغله؛ فالطويل وما بعده: حد وتعريف للجسم على رأي المعتزلة، قال السيد: الوصف الكاشف مجموع هذه الصفات؛ لأنها كصفة واحدة، ومن الكشف بغير المسند إليه[1]:

إِنَّ الَّذِي جَمَعَ الشَّجَاعَةَ وَالنَّـ   ـجْدَةَ وَالْبِرَّ وَالتُّقَى جُمَعَا

الْأَلْمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّـ   ـنَّ كَأَنْ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا

فالألمعي: منصوب صفة لاسم "إن"، أو بتقدير "أعني" وخبر "إن" في قوله بعد أبيات:

أَوْدَى فَلَا تَنْفَعُ الْإِشَاحَةُ مِنْ   أَمْرٍ لِمَنْ قَدْ يُحَاوِلُ الْبِدَعَا[2]

قوله الذي يظن إلخ: وصف كاشف للألمعي كما حُكي عن الأصمعي أنه سُئل عن الألمعي، فأنشد البيت ولم يزد عليه.

(و)لأجل (التخصيص) للمسند إليه؛ والمراد بالتخصيص: ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال المعبّر عنه بالتوضيح، نحو زيد التاجر عندنا؛ فإنه كان يحتمل التاجر وغيره، فلما وصفتَه به رفعتَ الاحتمال.

والتخصيص في عرف النحاة: عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، والتوضيح: عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف.

(أو) لإفادة (تأكد) إذا كان الموصوف متضمنا لمعنى الوصف، نحو أمس الدابر

(1) قول أوس بن حجر.

(2) الإشاحة: الحذر. والبدع: الأمر الغريب. يعني أنه لا ينفع طالبَ الأمور الغريبة الحذرُ من أمر كائن لا محالة. قاله السيد وغيره.

141.وَكَوْنُـــهُ أُكِّـــدَ لِلتَّقْرِيـــرِ مَـــعْ رَفْـــعٍ لِسَـــهْوٍ أَوْ مَجَـــازٍ قَـــدْ يَقَـــعْ

142.وَعَـــدَمِ الشُّـــمُولِ وَالبَيَـــانُ قَـــرْ ... ...

كـان يومًـا عظيمًـا؛ فـإن لفـظ "أمـس" يـدل علـى الـدُّبور؛ فلـيس المـراد التوكيـد الاصطلاحي، لا اللفظي ولا المعنوي، بل المراد المقرِّر.

ومنه في غير المسند إليه ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ﴾ [النحل: 51].

(والمدح والذم): مفعول قوله (رأوا) أي رأى البيانيون المدح والذم نُكتتين من النُّكت التي يوصف المسند إليه لأجل إرادتها؛ وذلك حيث يتعين المسند إليه قبل ذلك الوصف(1)؛ وإلا لكان الوصف مخصصا نحو جاء زيد العالم أو الجاهل، ومنه قوله تعلى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ﴾ [الحشر: 24].

(وكونه) أي المسند إليه (أكد) -لفظيا كان التأكيد أو معنويا-؛ فلأمور، منها: إفادته (للتقرير) أي جعْله مستقرا ثابتا في الذهن؛ بحيث لا يُظن ولا يُتوهم به غيره، نحو جاءني زيد زيد؛ إذا ظن المتكلم غفلة السامع عن حمل المتكلم المسندَ إليه على معناه، أو ظن المتكلم غفلةَ السامع عن سماع لفظ المسند إليه، وكذا يقع (مع رفع لسهو) أي لصدور سهو من المتكلم، نحو جاء زيد زيد؛ لئلا يتوهم السامع أن الجائيَ غير زيد وإنما ذُكر زيد على سبيل السهو.

قال في الفيض: والصواب أن هذا التوهم يُرفع بالتأكيد المعنوي.

(أو) رفع لـ(مجاز قد يقع) نحو قطع اللصّ الأميرُ الأميرُ، أو الأمير نفسُه أو عينُه؛ لئلا يُتوهم أن إسناد القطع إلى الأمير: مجاز، وإنما القاطع بعض غلمانه.

(و)كذا يوكد لرفع توهم (عدم الشمول)، نحو جاء القوم كلهم أو أجمعون؛ لئلا يتوهم السامع أن بعضهم لم يجئ، أو أن المتكلم لم يعتدّ به، أو أنه جعل الفعل الواقع من البعض: كالواقع من الكل؛ بناء على أنهم في حكم شخص واحد، كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وإنما قتله واحد منهم.

(1) والتعيُّن: إما لكونه لا شريكَ له في ذلك الاسم، أو لكون المخاطَب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف.

... ... لِكَشْـــفِهِ نَحْـــوُ أَبُـــو حَفْـــصٍ عُمَـــرْ

143. وَالْعَطْـفُ لِلتَّفْصِـيلِ بِالإِيجَـازِ فِـي ذَا الْبَـــابِ وَالْمُسْـــنَدِ أَوْ رَدٌّ نُفِـــي

وربما يُجمع بين كل وأجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعلى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: 30]؛ لكثرة الملائكة واستبعاد سجودهم جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشأن؛ وبهذا يزداد التعيير على إبليس.

(والبيان) أي تعقيب المسند إليه بعطف البيان (قر) أي ثبت (لكشفه) أي لأجل إيضاح المسند إليه باسم يختص به، (نحو)[1]:

أَقْسَـــمَ بِـــاللهِ (أَبُـــو حَفْـــصٍ عُمَـــرْ) مَـــا مَسَّـــهَا مِـــنْ نَقَـــبٍ وَلَا دَبَـــرْ

ولا يشترط كون الثاني أوضح؛ لجواز حصول الإيضاح من اجتماعهما، وقد يكون بغير اسم يخصه كقول النابغة:

وَالْمُـؤْمِنِ الْعَائِـذَاتِ الطَّيْـرَ تَمْسَـحُهَا رُكْبَـانُ مَكَّـةَ بَـيْنَ الْغِيـلِ وَالسَّـعَدِ

فإن "الطير" عطف بيان لـ"العائذات" مع أنه ليس اسما مختصا بها.

وقد يجيء عطف البيان لغير الإيضاح كقوله تعلى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: 99]؛ قال في الكشاف: إن "البيت الحرام": عطف بيان للمدح، لا للإيضاح، أي لأن الكعبة في غاية الجلاء، لا اشتراك فيها ولا خفاء.

(والعطف) أي جعل المسند إليه معطوفا عليه غيره بأحد الحروف المقررة في النحو يكون: (للتفصيل) أي تفصيل المسند إليه؛ وذلك التفصيل: (بالإيجاز) أي مع قصد الاختصار (في ذا الباب) أي باب المسند إليه أي المحكوم عليه، نحو جاء زيد وعمرو؛ فإن فيه تفصيل الفاعل: بأنه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل الذي هو المسند؛ بأن المجيئين كانا معا، أو مترتبين بلا مهلة، أو مع مهلة؛ إذ الواو إنما هي للجمع المطلق، أي ثبوت الحكم للتابع والمتبوع: من غير تعرض لتقدم أو تأخر أو معيّة.

(و)للتفصيل في باب (المسند) أي المحكوم به بأنه قد حصل من أحد

(1) قول رؤبة:

144. بِـهِ الْخَطَـا فِـي جَـا أَبُـوكَ لا الأَجَـلْ أَوْ صَـرْفِ حُكْـمٍ لِلسِّوَى فِـي عَطْفِ بَلْ

145. وَالشَّـكِّ وَالتَّشْـكِيكِ قُلْـتُ أَوْ سِـوَى ذَلِـكَ مِمَّـا حَـرْفُ عَطْـفٍ قَـدْ حَـوَى

المذكورين أوّلا، ومن الآخر بعده متراخيا أو غير متراخ، مع قصد الاختصار، نحو جاءني زيد فعمرو، أو ثم عمرو (أو) لأجل (**رد نفي به الخطا**)؛ يعني أن مِن نُكت العطف: رد السامع عن الخطإ في الحكم إلى الصواب فيه (في) العطف بـ"لا"، نحو (**جا أبوك لا**) الشخص (**الأجل**)؛ ردا على من يزعم أن الجائي الأجل، لا أبوك؛ فيكون قصر قلب، أو ردا على من يزعُم أنهما جاءا معا؛ فيكون قصر إفراد؛ وهذا بناء على أن "لا" تُستعمل في قصر الإفراد والقلب، لا على أنها تُستعمل في القلب فقط.

(أو) لأجل (**صرف حكم**) عن المحكوم عليه (**للسوى**) أي إلى محكوم عليه آخر -كان الحكم المصروف مثبتا أو منفيا- (**في عطف بل**) نحو جاءني زيد بل عمر، وما جاءني زيد بل عمر؛ فإن "بل": للإضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع؛ ومعنى الإضراب: أن يُجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه: لا يثبت له الحكم ولا يُنفى عنه؛ بل يحتمل الوجهين على السواء.

وليس الإضراب نفْي الحكم قطعا في الإثبات، وإثباته قطعا في النفي، خلا فا لبعضهم.

(و) يعطف بـ"أو" لأجل (**الشك**) من المتكلم أي تردده في نسبة الحكم إلى أحد اثنين، نحو جاء زيد أو عمر، ومثلها "إما" بكسر الهمزة إذا كنت شاكا في الجائي منهما من هو. (و)لأجل (**التشكيك**) للسامع أي قصد إيقاعه في الشك: في العطف بأحدهما أيضا، وللإبهام، نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبا: 24]، و"جاءني إما زيد وإما عمرو". والفرق بين الإبهام والتشكيك: أن المقصود في التشكيك: إيقاع المخاطب في الشك، والمقصود في الإبهام: عدم مواجهة المخاطَب بالتصريح والتعيين؛ لمصلحة اقتضت ذلك، لا إيقاعه في الشك؛ وإن لزم منه ذلك، وفرْقٌ بين المقصود والحاصل بلا قصد.

(**قلت أو**) لأجل (**سوى ذلك مما**) أي من النكت التي (**حرف عطف**) أي سائر حروف العطف (**قد حوى**): كالتخيير والإباحة، والفورية والتراخي.. إلى غير ذلك.

146. وَبَــدَلُ الْكُــلِّ وَبَعْــضٍ وَاشْــتِمَالْ لِزَيْــدِ تَقْرِيــرٍ وَإِيضَــاحٍ يُقَــالْ

147. وَالْفَصْــلُ تَخْصِيصًــا لَــهُ بِالْمُسْــنَدِ ... ...

(وبدل الكل وبعض واشتمال) أي يبدَل من المسند إليه بدل كل من كل، نحو جاء زيد أخوك، وبدل بعض من كل، نحو جاء القوم أكثرهم؛ وهو الذي تكون ذاته بعضا من ذات المبدَل منه، وبدل اشتمال، وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه، بل يكون المبدل منه مشتمِلا عليه، ولا يشترط أن يكون اشتماله عليه اشتمال الظرف على المظروف، بل أعم من ذلك؛ بأن يشتمل عليه: من حيث كونه دالا عليه بوجه ما؛ بحيث تكون النفس عند ذكر المبدَل منه متشوِّقة إلى ذكر البدل؛ فيجيء هو مبينا لما أُجمل أوّلا مقرِّرا له، نحو أعجبني زيد علمه (لزيد) أي لأجل زيادة (تقرير) لمعنى المسند إليه؛ لما فيه من التكرار له،

وتقرير النسبة والحكم، (و)لأجل (إيضاح) لمعنى المسند إليه أيضا (يقال) كلٌّ من هذه الثلاثة أي يذكر، خبر قوله "وبدل الكل" إلخ. والإضافة في قوله "لزيد تقرير": إضافة بيانية أي زيادة هي التقرير.

ثم شرع يتكلم على تعقيب المسند إليه بضمير الفصل فقال: (و)من أحوال المسند إليه: (الفصل) أي تعقيبه بضمير الفصل؛ وهو لفظ صيغته صيغة الضمير المرفوع المنفصل، مطابق للمبتدإ، متوسط بينه وبين الخبر؛ وإنما جعل من أحوال المسند إليه دون المسند: لأنه يقترن به أوّلا، أي قبل الإتيان بالمسند، أو لأنه في المعنى عبارة عنه، وفي اللفظ مطابق له؛ لأنه يتبعه في الإفراد وفرعيه، ولا يطابق المسند؛ لأنه قد يكون مضارعا، أو اسم تفضيل، ويؤتى بالفصل لنكت؛ فتارة يؤتى به (تخصيصا) أي لأجل التخصيص (له) أي المسند إليه (بالمسند) أي قصره عليه؛ لأنه مما يفيد الحصر؛ فقولك "زيد هو القائم"؛ القيام فيه مقصور على زيد، لا يتجاوزه إلى عمرو؛ ولهذا يقال في تأكيده "لا عمرو"، وقد يأتي لقصر المسند إليه على المسند -أي اختصاص المسند بالمسند إليه- عند بعض، نحو: الكرم هو التقوي، أي لا كرم إلا التقوى، والحسب هو المال، أي لا حسب إلا المال؛ فالكرم محصور على

... ... وَالْمَيْزِ مِنْ نَعْتٍ وَلِلتَّأَكُّدِ

148. وَكَوْنُهُ مُؤَخَّرًا فَلاقْتِضَا تَقَدُّمِ الْمُسْنَدِ أَمْرٌ مُرْتَضَى

149. وَكَوْنُهُ مُقَدَّمًا إِذْ هُو الْمُهِمْ لِكَوْنِهِ الأَصْلَ وَمُخْرِجٌ عُدِمْ

التقوى، والتقوى مختص به، وكذا الحسب، ونحو: زيد هو أفضل من عمرو، وزيد هو يقاوم الأسد.

(و)يأتي لـ(لميز من نعت) أي لتمييز الخبر من النعت عند أوّل وهلة؛ لأن قولك "زيد الفاضل": يحتمل عند أوّل السماع: أن "الفاضل": نعت والخبر يُذكر بعد ذلك؛ فإذا أتى بعد الفصل: لم يحتمل إلا الخبرية.

(و)يأتي (للتأكد) أي لمجرد تأكيد ثبوت المسند للمسند إليه، كما تقدم في أحوال الإسناد، أو تأكيد التخصيص والحصر؛ إذا كان التخصيص حاصلا في الكلام بدونه، نحو ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾ [الذاريات: 58]؛ فالرزاق مقصور على الله أي لا رازق إلا الله، وأكّد القصر بضمير الفصل.

ثم شرع في الكلام على تقديمه وتأخيره فقال: (وكونه): مبتدأ أي كون المسند إليه (مؤخرا) عن المسند؛ (فلاقتضا تقدم المسند) أي فهو لأجل اقتضاء المقام تقدم المسند من الأمور الآتية في باب المسند إن شاء الله تعلى، وخبر المبتدإ: (أمر مرتضى) عند البيانيين أي مختار؛ وإنما قدم الكلام على تأخيره لأمرين؛ أحدهما: أن الكلام في التقديم يطول، ويستتبع أشياء تتعلق به. والثاني: القياس على تقديم الحذف الذي هو خلاف الأصل، على الذكر الذي هو الأصل؛ بجامعية كون كل منهما خلاف الأصل؛ فالنكتة فيه أشد من الأصل.

(وكونه مقدما) أي وإيراد المسند إليه مقدّما: (إذ) أي لأجل أنه (هو) أي ذكْره (المهم) عند المتكلم أو المخاطب (لكونه) أي تقديم المسند إليه (الأصل)؛ لأنه محكوم عليه قبل المسند؛ لأنه محكوم به، والأصل في المحكوم عليه: التقديم (و)الحال أنه (مخرج) له عن الأصل (عدم) أي فُقد؛ فظهر من هذا أن مجرد الأصالة لا يكون سببا للتقديم، بل لا بد معه من انعدام ما يقتضي النقل عن الأصل، كما في

150. أَوْ لِـتُمَكِّنْ خَبَـرًا فِـي الـذِّهْنِ إِذْ فِـي الْمُبْتَـدَا تَشَـوُّقٌ لَـهُ أُخِـذْ

151. أَوْ سُـرْعَةِ السُّـرُورِ لِلتَّفَـاؤُلِ أَوْ لِمَسَـاءَةِ الْعَـدُوِّ الْعَـاذِلِ

152. أَوْ كَوْنِـهِ يُـوهِمُ الِاسْـتِلْذَاذَ بِـهْ ... ...

الجملة الفعلية؛ فإن كون المسند هو العامل: يقتضي العدول عن تقديم المسند إليه؛ لأن مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول.

(**أو**) أي ويكون تقديم المسند إليه (**لتمكن**) -بتسكين النون للوزن؛ فإنه منصوب- أي لأجل أن تمكن (**خبرا في الذهن**) أي في ذهن السامع؛ (**إذ في المبتدا تشوق له أخذ**) أي لأجل ما في المبتدإ من التشويق إلى الخبر؛ وذلك إذا وصف المبتدأ بأمر غريب مشوِّق إلى معرفة خبره، كقول المعري: * وَالذِي حَارَتِ الْبَرِيَّةُ فِيهِ[1]* إلخ؛

فالمبتدأ موصوف بأمر غريب؛ وهو حيرة البرية فيه؛ وذلك الوصف مشوِّق إلى معرفة خبره.

(**أو**) أي ويُقدم المسند إليه لأجل (**سرعة السرور**) أي تعجيل سرعة سرور السامع (**للتفاؤل**) بلفظه؛ إذا كان مما يُتفاءل به ويُتيمن، نحو سعد في دارك، (**أو لمساءة**) أي ولأجل تعجيل إحزان (**العدو العاذل**) أي العائب؛ إذا كان مما يُتشاءم به ويُتطير منه، نحو جمرة في دارك؛ نظرا لمعناهما الأصلي. وأما مطلق التفاؤل والتطير فحاصلان حتى مع التأخير لقول المعري:

سَـأَلْنَ فَقُلْـتُ مَقْصَـدُنَا سَـعِيدٌ فَكَـانَ اسْـمُ الْأَمِيـرِ لَهُـنَّ فَـالَا

حيث جعل اسم "سعيد" تفاؤلا للنوق مع تأخره.

(**أو**) أي ويقدم المسند إليه لأجل (**كونه**) أي التقديم (**يوهم**) السامع (**الاستلذاذ به**) أي استلذاذ المتكلم بالمسند إليه؛ لكونه محبوبا له؛ فكما أن من أحب شيئا أكثر من ذكره؛ كذلك من استلذّ بشيء قدّم ذكره.

---

(1) تقدم.

... ... أَوْ لازِمَ الخَـــاطِرِ وَالَّـــذِي شَـــبَهْ

153. قِيـلَ وَلِلتَّخْصِـيصِ بِالْفِعْـلِ الْخَبَـرْ تَـــالِيَ نَفْـــيٍ نَحْـــوُ مَـــا أَنَـــا أُضَـــرْ

154. أَيْ بَـلْ سِـوَايَ وَلِهَـذَا لَـمْ يَصِـحْ ... ...

(أو) لكون التقديم يوهم السامع أن المسند إليه (لازم الخاطر): القلب أي ملازم لخاطر المتكلم لا يزول عنه؛ لكونه مطلوبا له ومحبوبا له، نحو "ليلى يُسر القلب بذكرها"؛ فهذا المثال صالح للأمرين.

(و)يقدم أيضا لـ(لذي شبه) أي أشبه ما ذكرنا من النُّكت كالتعظيم، أي تعجيل ما يدل على التعظيم، نحو: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: 35]، والتحقير، نحو "رجل جاهل في دارك"، والدلالة على أن المطلوب إنما هو اتصاف المسند إليه بالمسند على الاستمرار، لا مجرد صدوره عنه، كقولك في جواب كيف الزاهد: الزاهد يشرب ويطرب؛ دلالة على أنه يصدر الفعل عنه حالة فحالة على الاستمرار، بخلاف ما لو قلت: يشرب الزاهد؛ فإنه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال أو الاستقبال. وفي هذا بحث فانظر الفيض.

(قيل) أي وقال عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز: (و)قد يقدَّم المسند إليه لا لما ذكر، بل (للتخصيص) أي لإفادة تخصيص المسند إليه (بالفعل الخبر) أي بالخبر الفعلي حال كون المسند إليه (تالي نفي) أي واقعا بعد حرف نفي متصلا به بلا فاصل، (نحو ما أنا أُضر) بالتركيب،

(أي بل) يُضر (سواي) أي غيري؛ فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المتكلم، وثبوته لغيره على الوجه الذي نُفي عنه من العموم والخصوص؛ فلا يقال هذا إلا في شيء ثبت أنه وقع، وأنت تريد نفي كونك الفاعل له، لا نفي الفعل، ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك؛ لأن التخصيص إنما هو بالنسبة إلى من توهم المخاطَبُ اشتراكك معه في الفعل، أو انفرادك به دونه، أو بالنسبة إلى من يتردد فيه معك؛ (ولهذا) أي ولأجل أن التقديم يفيد نفْي الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره: (لم يصح) ما أنا أضر.

....	وَلا سِــــوَايَ والقِيَـــاسُ مُتَّضِـــحْ
155.وَلا كَمَــا أَنَـــا رَأَيْــتُ أَحَـــدَا	وَمَــا أَنَـــا ضَـــرَبْتُ إِلَّا مَـــنْ عَـــدَا
156.وَمَـا سِـوَى التَّـالِي لِتَخْصِـيصٍ وَرَدْ	عَلَـى الـذِي يَـزْعُمُ غَيْـرَهُ انْفَـرَدْ

(ولا سواي)؛ لأن مفهوم "ما أنا أضر": ثبوت الضر لغير المتكلم، ومنطوق "ولا سواي": نفيه عن غير المتكلم أيضا، وهذا تناقض، بل يجب عند قصد ذلك المعنى تأخيرُ المسند إليه، ويقال: ما أُضر أنا ولا غيري. **(والقياس)** أي قياس غير هذا المثال على هذا المثال **(متضح)** أي واضح.

(ولا) يصح أيضا تقديم المسند إليه في كل موضع لا يصح فيه إثبات الفعل المنفي لغير المسند إليه على الوجه الذي نُفي عن المسند إليه: **(كما أنا رأيت أحدا)**؛ لأنه يقتضي أن يكون إنسان غير المتكلم قد رأى كل أحد من الناس؛ لأنه قد نفى الرؤية عن المتكلم على جهة العموم في المفعول؛ فيجب أن يثبتها لغيره على وجه العموم فيه أيضا؛ ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي **(و)**كذا لا يصح أيضا **(ما أنا ضربت إلا من عدا)**؛ لأنه يقتضي أن يكون إنسان غير المتكلم قد ضرب كل أحد غير من عدا؛ لأن المستثنى منه مقدّر عامًّا؛ فيثبت للغير كذلك؛ وإنما لم يصح ذلك: بناء على ما يتبادر منه، وهو الاستغراق الحقيقي، وإن أمكن تصحيحه: بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي.

(وما سوى التالي) لحرف النفي، أي غير التابع له؛ بأن لم يكن في الكلام نفي أصلا، نحو أنا قمت، أو فيه لكنه متأخر عن المسند إليه، نحو أنا ما قلت هذا؛ فقد ينقسم إلى قسمين؛ أحدهما: ما يكون **(لتخصيص)** للمسند إليه بالمسند **(ورد)** -بتشديد الدال في الأصل؛ لأنه مصدر ردَّ- أي ولردٍّ **(على الذي يزعم)** أن **(غيره)** أي المسند إليه **(انفرد)** بالخبر الفعلي،

157.أَوْ شَـارَكُوا نَحْـوُ أَنَـا الـذِي عَـلا بِنَحْـــوِ لا غَيْـــرِيَ أَكِّـــدْ أَوَّلا

158.وَنَحْـــوِ وَحْـــدِي ثَانِيًـــا وَوَرَدَا تَقْوِيَـــةَ الْحُكْـــمِ كَـــذَا يُـــولِي النَّـــدَا

(أو) يزعم أنهم (شاركوا) غير المسند إليه في الخبر الفعلي، (نحو) أنا سعيت في حاجتك لمن زعم أن غيرك انفرد بالسعي في حاجته، أو كان مشاركا لك فيه؛ فالأول: قصر قلب، والثاني: قصر إفراد، وكذا لمن تردد في ذلك؛ فيكون قصر تعيين.

وأما تمثيل الناظم رحمه الله تعلى بقوله: (أنا الذي علا): ففيه نقد؛ إذ الخبر "الذي" وهو مفرد، والفعل صلة له.

قلت: فالصواب لو قال: أَنَا رُمْتُ الْعُلَا.

وإذا أردت التأكيد؛ فـ(بنحو لا غيري) ولا سواي (أكد أوّلا) أي في الغرض الأول؛ وهو الذي يكون فيه القصر قصر قلب؛ فتقول: أنا سعيت في حاجتك لا سواي، أو لا غيري، أو لا زيد ولا عمرو، ونحو ذلك؛ لأنه الدال صريحا على نفي شبهةِ أن الفعل قد صدر من غيرك؛ ومنه قوله تعلى: ﴿بَلْ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ﴾ [النمل: 37]، (و)أكد بـ(نحو وحدي ثانيا) أي في الغرض الثاني؛ وهو الذي يكون فيه القصر قصر إفراد؛ فيقال: أنا سعيت في حاجتك مفردا، أو متوحدا، أو وحدي، أو غير مشارك، ونحوه؛ لأن الغرض من التأكيد: رفع شبهة وقعت في قلب السامع، والشبهة في الأول: صدور الفعل من غيرك، وفي الثاني: صدوره منك مع مشاركة الغير.

ومثال الثلاثة في النفي: أنت ما سعيت في حاجتي؛ قصدا إلى تخصيصه بعدم السعي.

(و)ثانيهما: ما (وردا) أي تقديم المسند إليه المعرفة على الخبر الفعلي، لا للتخصيص، بل (تقوية الحكم) أي لأجل تقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع، دون تخصيص المسند إليه به، (كـ)قولك (ذا يولي) أي يعطي (الندا) قصدا إلى أن تُقرر وتُقوي في ذهن السامع إيلاء المسند إليه للنّدا، لا أن غيره لا يولي الندا؛ وسبب تقويته: تكرير الإسناد؛ إذ الفعل أُسند أوّلا للمبتدإ الذي هو اسم الإشارة، ثم أُسند ثانيا إلى ضميره. هذا إذا كان الفعل مثبتا كالمثال، بل

159. وَلَوْ نُفِي الْفِعْلُ كَأَنْتَ لا تُذَمْ ... فَذَا عَلا عَنْ لا تُذَمْ وَلَوْ تَضُمْ
160. أَنْتَ إِذِ التَّأكِيدُ لِلمَحْكُومِ لا ... لِلحُكْمِ وَالفِعْلُ إِنِ النُّكْرَ تَلا
161. فَهْوَ لِجِنْسٍ أَوْ لِفَرْدٍ حَصَرَهْ ... كَرَجُلٌ جَا لا رِجَالٌ أَوْ مَرَهْ

(**ولو نفي الفعل**) الواقع خبرا عن المسند إليه؛ فإنه لا يختلف الحكم؛ فيكون تقديم المسند معه؛ تارة يفيد التخصيص، نحو أنت ما سعيت في حاجتي؛ قصدا إلى تخصيصه بعدم السعي فيها، وتارة يفيد التقوِّي (كـ)قولك: (**أنت لا تذم**) -بالتركيب-؛ قصدا إلى أن تُقوي وتُقرر في ذهن السامع عدم ذم المخاطب: بتكرير الإسناد، لا إلى أن غير المخاطب يُذم؛ (**فذا**) أي تقديم المسند إليه (**علا**) أي ارتفع (**عن**) عدم تقديمه، كـ(**لا تذم**) لتكرُّر الإسناد في الأوّل دون الثاني؛ إذ الفعل في الثاني إنما أسند مرة واحدة إلى ضمير المخاطب؛ هذا إذا لم تضم أنت لقولك "لا تذم"، بل (**ولو تضم "أنت"**) إليه؛ بأن قلت: لا تذم أنت؛ (**إذ التأكيد**) في قولك "لا تذم أنت": (**للمحكوم**) عليه الذي هو المخاطَب، (**لا للحكم**) الذي هو عدم الذم؛ لعدم تكرار الإسناد فيه.

قال في الشرح: وأفادنا العلامة الكافِيَجي في الفرق بين التقوية والتأكيد: أن التقوية أعم، وأنها ترجع إلى الألفاظ غالبا، والتأكيد إلى المعاني.

وهذا الذي ذكره من التقديم للتخصيص تارة، وللتقوِّي أخرى إذا بُني الفعل على معرَّف؛ بأن جُعل الفعل خبرا عن معرَّف ظاهرا كان أو مضمرا، وأما إذا بُني الفعل على منكّر فهو قوله: (**والفعل إن النكر تلا**)؛ بأن أُخبر به عن منكّر (**فهو**) أي تقديم المسند إليه حينئذ (**لجنس أو لفرد حصره**) أي حصر الفعل على الجنس أو على المفرد؛ فيفيد التقديمُ تخصيصَ الجنس أو المفرد بالفعل، ولا يكون لتقوِّي الحكم (**كرجل جا لا رجال**) ولا رجلان؛ إذا عَرف المخاطَب أنه قد أتاك آتٍ من جنس الرجال ولم يدر وحدته؛ فيكون لتخصيص الواحد، (**أو**) رجل جا لا (**مره**)؛ إذا عرف أنه أتاك آتٍ ولا يدري جنسه؛ فيكون لتخصيص الجنس؛ فالمثال في البيت: على اللف والنشر المعكوس؛ إذ قوله "لا رجال": راجع إلى حصر الفعل على المفرد،

162. وَقَـالَ يُوسُـفُ كَـذَا إِنْ قُـدِّرَا فَاعِلُـهُ مَعْنًـى فَقَـطْ مُـؤَخَّرَا

163. وَإِنْ يَجُـزْ وَلَـمْ يُقَـدَّرْ أَوْ مُنِـعْ لَـمْ يُسْـتَفَدْ غَيْـرُ التَّقَـوِّي فَاسْـتَمِعْ

وقوله "أو مره": راجع إلى قوله "أو لجنس"؛ فإن المخاطَب إذا عرف أن قد أتاك آتٍ ولم يدر جنسه أرجل أم امرأة، أو اعتقد أنه امرأة: كان تقديم النكرة هنا مفيدا لتخصيص الجنس؛ فعلى الأول يكون قصر تعيين، وعلى الثاني قصر قلب، وإذا عَرف أن قد أتاك آتٍ من جنس الرجال ولم يدر أرجل أم رجلان، أو اعتقد أنه رجلان: كان تقديمها مفيدا لتخصيص الواحد؛ فعلى الأول يكون قصر تعيين، وعلى الثاني قصر إفراد.

(وقال يوسف) السكاكي قولا **(كذا)** أي مثل ما قال الجرجاني؛ من أن التقديم يفيد التخصيص والتقوي، لكن خالفه في شروط وتفاصيل[1] فقال: إن التقديم: يفيد التخصيص بالخبر الفعلي؛ **(إن قدرا فاعله)** أي الخبر الفعلي **(معنى فقط)** أي لا لفظا **(مؤخرا)** في الأصل؛ فقد شرط في إفادة تقديم المعرف المسند إليه التخصيص: أن يكون المعرّف فاعلا في المعنى فقط، لا في اللفظ والمعنى معا، وأن يكون جائزا تقدير تأخيره في الأصل مع كونه فاعلا في المعنى فقط، نحو "أنا قمت"، و"هو قام"، و"أنت قمت"؛ فإنه يجوز أن يقدّر أن أصله قمت أنا؛ فيكون "أنا" فاعلا معنى تأكيدا لفظا، وشَرط أيضا أن يُنوى ويقدّر كونه في الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط، **(وإن يجز)** التأخير كما في "أنا قمت" **(ولم يقدر)** -بالتركيب- أي لم يقدره المتكلمُ متأخرا فاعلا معنى فقط، **(أو منع)** التأخير أصلا، نحو زيد قام؛ فإنه لا يجوز أن يقدّر أن أصله "قام زيد" فقُدم؛ إذ "زيد" حينئذ: فاعل لفظا ومعنى، وهو لا يجوز تقديمه على الفعل: **(لم يستفد)** من التقديم **(غير التقوي)** أي تقوِّي الحكم وتقريره في ذهن السامع. **(فاستمع)** ما أفصل لك.

(1) لفظ السعد: فإنّ مذهب الشيخ أنه إن ولي حرفَ النفي فهو للتخصيص قطعا؛ وإلا فقد يكون للتخصيص، وقد يكون للتقوّي؛ مضمرا كان الاسم أو مظهرا، معرّفا أو منكّرا، مثبَتا كان الفعل أو منفيا. ومذهب السكاكي: أنه إن كان نكرة؛ فهو للتخصيص؛ إن لم يمنع منه مانع، وإن كان معرفة؛ فإن كان مظهَرا؛ فليس إلا للتقوّي، وإن كان مضمرا؛ فقد يكون للتقوي، وقد يكون للتخصيص، من غير تفرقة بين ما يلي حرف النفي وغيرَه.

164. إِلَّا مُنَكَّرًا فَلَوْ ذَا أُخِّرَا فَفَاعِلًا فِي اللَّفْظِ أَيْضًا قُدِّرَا

165. بِجَعْلِهِ مِنَ الضَّمِيرِ مُبْدَلا خَشْيَةَ فَقْدِ لِلْخُصُوصِ إِذْ خَلا

166. مِنْ سَبَبٍ سِوَاهُ فَالْمَنْعُ لَزِمْ مِنِ ابْتِدَاهُ لا مُعَرَّفٍ وُسِمْ

ولما كان مقتضى هذا الكلام أن لا يكون نحو "رجل جاءني" مفيدا للتخصيص؛ لأنه إذا أُخر فهو فاعل لفظا لا معنى: استثناه السكاكي وأخرجه من هذا الحكم: بأن جعله في الأصل متأخرا على أنه فاعل معنى لا لفظا؛ بأن يكون بدلا من الضمير الذي هو الفاعل لفظا، كما أشار له الناظم رحمه الله تعلى بقوله: **(إلا)** مسندا إليه **(منكرا)** نحو رجل جاءني، **(فلو ذا)** أي المنكر **(أخرا)** أي قدر مؤخرا عن الخبر الفعلي **(ففاعلا في)** المعنى و**(اللفظ أيضا قدرا)** -بالتركيب- أي فيقدّر أن أصله جاءني رجل **(بجعله)** أي المنكر **(من الضمير)** الذي هو فاعل "جاءني" المستتر فيه **(مبدلا)** على حد ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: 3].

قلت: ولعل الأوضح لو قال:

إِلَا مُنَكَّرًا فَلَوْ ذَا أُخِّرَا فَفَاعِلًا لَفْظًا ضَمِيرًا قَدِّرَا

وَمِنْهُ ذَا الْمُنَكَّرَ اجْعَلْ بَدَلا ... ...

وإنما ارتكب السكاكي في النكرة ما ارتكب: **(خشية)** أي لأجل خوف **(فقد للخصوص)** أي التخصيص الذي هو شرط الابتداء بالنكرة؛ **(إذ خلا)** أي لأجل خلو التخصيص

(من سبب سواه) أي سوى تقدير كونه مؤخرا في الأصل؛ على أنه بدل من الضمير الذي في الخبر الفعلي؛ وإذا فُقد التخصيص من المنكّر؛ **(فالمنع لزم من ابتداه)** أي من ابتداء المنكّر؛ إذ لا مسوِّغ له سوى التخصيص **(لا)** من ابتداء **(معرَّف وسم)** بالتعريف، نحو زيد قام؛ فإنه يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص؛ فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد في المنكّر دون المعرّف.

167. بِشَـرْطِ فَقْـدِ مَـانِعِ التَّخْصِـيصِ لا ... شَـــرٌّ أَهَـــرَّ ذَا أَذَى أَمَّـــا عَلَـــى

168. جِـــنْسٍ فَلِامْتِنَـــاعِ أَنْ يُـــرَادَ مَـــا ... أَهَـــرَّ شَـــرٌّ غَيْـــرُ خَيْـــرٍ وَأَمَـــا

169. عَلَـى انْفِـرَادٍ فَهْـوَ لَـيْسَ يَجْـنَحُ ... لِقَصْـــدِهِمْ وَإِذْ هُـــمُ قَـــدْ صَـــرَّحُوا

170. تَخْصِيصَـــهُ إِذْ أَوَّلُـــوا بِمَـــا أَهَـــرْ ... إِلا فَبِـــالتَّنْكِيرِ فَظِّـــعْ شَـــأْنَ شَـــرْ

ثم إن جعل السكاكي تقديم النكرة مفيدا للتخصيص لا غير: (**بشرط فقد مانع التخصيص**) أي مشروط بشرط؛ وهو أن يفقد المانع من التخصيص، نحو رجل جاءني، أي لا رجلان، ولا امرأة؛ ولأجل شرط فقد المانع (**لا**) يكون تقديم النكرة في قوله: (**شر أهر ذا أذى**) أي ذا ناب مفيدا للتخصيص؛ لوجود المانع من التخصيص فيه؛ لأنه إما للجنس أو للفرد كما تقدم، وكل منهما لا يصح هنا.

(**أمّا**) إن حملناه (**على**) تخصيص (**جنس؛ فلـ**)أجل (**امتناع أن يراد ما أهر**) ذا أذى (**شر غير خير**)؛ إذ الْمُهِرُّ لا يكون إلا شرا، والشيء إنما يُنفى عن الشيء إذا أمكن ثبوته له.

(**وأما**) بتخفيف الميم للوزن (**على انفراد**) أي وأما إن حملناه على تخصيص الانفراد أي الوحدة؛ (**فهو**) أي هذا المعنى -وهو تخصيص الواحد- (**ليس يجنح**) أي يميل (**لقصدهم**) أي العرب؛ لنَبْو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام؛ لأنه لا يُقصد به أن الْمُهِرَّ شر لا شرّان، (**وإذ هم**) أي ولأجل أن الأئمة (**قد صرحوا تخصيصه**) أي بإفادة التقديم للنكرة هنا للتخصيص (**إذ**) أي حين (**أولوا**) شر أهرّ ذا ناب (**بما أهر**) ذا ناب (**إلا**) شر؛ وجب الجمع بين هذا الكلام وكلامهم؛ (**فبالتنكير فظع**) أي اجعل فظيعا (**شأن شر**) أي فظِّع شأن الشر بسبب التنكير؛ بأن يكون التنكير في "شر" لفظاعة شأنه؛ فيقال: ما أهر ذا ناب إلا شر عظيم فظيع؛ فيكون تقديم النكرة مفيدا لتخصيص النوع، والمانع إنما منع من تخصيص الجنس أو الواحد أي ما أهرّ ذا ناب إلا نوع من الشر فظيع عظيم. هذا تقرير مذهب السكاكي.

171. وَفِـي جَمِيـعِ قَوْلِـهِ هَـذَا نَظَـرْ   قَـالَ وَزَيْـدٌ قَـائِمٌ إِذَا اسْـتَتَرْ

172. فِيـهِ ضَـمِيرٌ فِـي التَّقَـوِّي يَقْـرُبُ   مِـنْ قَـامَ لا كَمِثْلِـهِ إِذْ يُنْسَـبُ

173. لِشِـبْهِ خَـالٍ صِـيغَةً وَمِـنْ هُنَـا   لَـمْ يَـكُ جُمْلَـةً وَلا كَهْـيَ بِنَـا

قال في التلخيص: (وفي جميع قوله هذا) أي فيما ذهب إليه السكاكي واحتج به عليه (نظر) عند أهل البيان؛ لأن الفاعل اللفظي والمعنوي سيان: في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما، أي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا، بل المعنوي أولى بالمنع؛ لأنه تابع؛ فتجويز تقديمه دون اللفظي: تحكُّم أي ترجيح بلا مرجح. وأيضا الفاعل اللفظي يجوز تقديمه عند الكوفيين على عامله، والتابع لم يقل أحد بجواز تقديمه على عامله ومتبوعه إلا في ضرورة الشعر؛ فيجوز تقديمه على متبوعه فقط، دون عامله، كقوله[1]:

أَلا يَـا نَخْلَـةً مِـنْ ذَاتِ عِـرْقٍ   عَلَيْـكِ وَرَحْمَـةُ اللَّـهِ السَّـلَامُ

وما احتجّ به لانتفاء التخصيص في المنكّر: فلا نسلمه؛ لحصول التخصيص بغير تقدير التقديم: من التهويل والتعظيم، والتحقير والتقليل، والتكثير أو غير ذلك. ولا نسلم أيضا امتناع أن يراد الْمُهِرُّ شر لا خير، لا عقلا ولا نقلا؛ كيف وقد قال عبد القاهر: قُدم شر؛ لأن المعنى: أن الذي أهرّه من جنس الشر، لا من جنس الخير.

ثم (قال) السكاكي: (و)قولك (زيد قائم إذا استتر فيه ضمير) راجع إلى زيد (في التقوِّي) أي تقوية الحكم لأجل الضمير المستتر فيه؛ فيتكرر الإسناد ويتأكد الحكم (يقرب من) قولك زيد (قام لا كمثله) أي لم يقل إنه مثله في التقوية؛ لأنه ليس مثله في الحقيقة؛ (إذ ينسب) فيه الحكم (لشبه خال صيغة): تمييز أي لأجل شبهه بالخالي من الضمير في الصيغة؛ إذ لا يتفاوت في التكلم والخطاب والغيبة، بل يبقى على حالة واحدة، كالخالي من الضمير؛ فتقول: أنا قائم وأنت قائم وهو قائم، كما تقول: أنا رجل وأنت رجل وهو رجل.

(ومن هنا) أي ومن أجل شبهه بالخالي: (لم يك) مع مرفوعه (جملة) إلا في

(1) ينسب للأحوص.

174. مِمَّـا يُـرَى تَقْدِيمُـهُ كَـالَّلازِمِ   مِثْلُـكَ لا يَبْخَـلُ يَـا بْـنَ العَـالِمِ

175. وَمِثْلُـهُ غَيْـرُكَ لا يَجُـودُ أَيْ   أَنْـتَ إِذَا لَـمْ يَـكُ تَعْرِيضًـا بِشَـيْ

صلة الموصول؛ لكونه فيها فعلا عُدل به إلى صورة الاسم؛ كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل، وكذا أقائم الزيدان، وما قائم الزيدان؛ فهو من قبيل الجملة أيضًا.

وقد قلت:

الْوَصْـفُ مَـعْ مَرْفُوعِـهِ مِـنَ الْجُمَـلْ   إِنْ فَاعِـلٌ أَغْنَـى وَفِـي صِـلَةِ أَلْ

وَلَـيْسَ فِـي صِـلَةِ أَلْ عَـنْ جِلَّـةِ   بِجُمْلَـةٍ بَـلْ هُـوَ شِـبْهُ الْجُمْلَـةِ

(ولا كهي) أي ولم يكن كالجملة (بنا)ء أيضا؛ لأنها إنما بُنيت لتضمنها النسبة المقصودة، بخلاف اسم الفاعل؛ فإن نسبته غير مقصودة؛ لشبهه بالخالي عن النسبة، بل قضوا بأنه مفرد؛ فأعرب في نحو هذا رجل قائم، ورأيت رجلا قائما، ومررت برجل قائم؛ وحُمل عليه نحو زيد قائم أبوه في الإفراد والإعراب؛ وإن كان كالفعل بعينه؛ إذ الفعل لا يتفاوت عند الإسناد إلى الظاهر.

(مما) أي من المسند إليه الذي (يرى) بالتركيب (تقديمه) على المسند (كاللازم) عند البلغاء لفظ "مثل" و"غير"؛ إذا استعملا على سبيل الكناية؛ سواء كانا في الإيجاب نحو: مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب، وقول المتنبي(1):

غَيْـرِي بِـأَكْثَرِ هَـذِي النَّـاسِ يَنْخَـدِعُ   إِنْ قَـاتَلُوا جَبُنُـوا أَوْ حَـدَّثُوا شَـجُعُوا

أي الأمير يحمل على الأدهم والأشهب وأنا لا أنخدع، أو كانا في النفي نحو (مثلك لا يبخل يا ابن العالم ومثله غيرك لا يجود أي أنت) لا تبخل وأنت تجود؛ فلفظ المثل في حالة الإثبات أو النفي: كناية عن ثبوت الفعل لمن أضيف إليه "مثل"، وهو المخاطَب، أو نفيه عنه؛ لأنه إذا أُثبت الفعل لمن هو على أخص أوصافه، أو نُفي

(1) يخاطب سيف الدولة في رجوعه من بعض غزواته، أنشدها في جمادى الأخيرة سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة.

... ...

عنه وأريد أنّ من كان على الصفة التي هو عليها: كان من مقتضى القياس أن يفعل كذا، أو لا يفعل كذا؛ لزم الثبوت لذاته، أو النفي عنها؛ وفي هذا المعنى قول القائل(1):

وَلَمْ أَقُلْ "مِثْلُكَ" أَعْنِي بِهِ سِوَاكَ يَا فَرْدًا بِلَا مُشْبِهِ

والثاني: كناية عن ثبوت الفعل لمن أضيف له "غير" في النفي، وعن سلبه في الإيجاب؛ لأن نفي الجود عن غير المخاطب مثَلًا: يُثبته للمخاطب؛ لأن الجود موجود، ولا بد له من محل يقوم به، ولأن إثبات الانخداع للغير من غير قصد إلى إنسان معيّن غير المتكلم يتصف بالانخداع، ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لأحد في الجملة: يلزم منه سلب الانخداع عن المتكلم؛ فقد استُعملا على سبيل الكناية، ولم يُقصد ثبوت الفعل أو نفيه لإنسان مماثل أو مغاير لمن أضيفا إليه، كما في "مثلك لا يجود" هـ انظر الفيض.

وهذا (إذا لم يك) لفظ "مثل" و"غير" (تعريضا بشيْ)ء آخر غير ما أضيف له "مثل" و"غير"؛ احترازا من نحو قوله(2):

غَيْرِي جَنَى وَأَنَا الْمُعَاقَبُ فِيكُمُ فَكَأَنَّنِي سَبَّابَةُ الْمُتَنَدِّمِ

فالتقديم حينئذ ليس كاللازم؛ إذ ليس في الكلام حينئذ كناية في الحكم؛ لأنه مصرّح به، بل في المحكوم عليه؛ وإنما كان التقديم كاللازم: لأنه أعون على إثبات الحكم لأجل الكناية التي هي أبلغ، ولأن التقديم لكونه مفيدا للتقوِّي: أعون على ثبوت الحكم بطريق المبالغة.

ومعنى كون التقديم كاللازم: هو أن مقتضى القياس: أن يجوز أيضا التأخير لحصول المبالغة بالكناية، لكن لم يقع الاستعمال إلا على خلافه.

---

(1) المتنبي يرثي عمة عضد الدولة.

(2) أي محمد بن شرف القيرواني.

176. وَرُبَّمَا قُدِّمَ إِذْ عَمَّ كَكُلْ لَمْ يَأْتِ إِذْ تَأْخِيرُهُ هُنَا يَدُلْ

177. عَلَى انْتِفَا الْحُكْمِ عَنِ الْمَجْمُوعِ لا عَنْ كُلِّ فَرْدٍ وَهْوَ حُكْمٌ قُبِلا

178. الشَّيْخُ إِنْ فِي حَيِّزِ النَّفْيِ أَتَتْ كُلٌّ بِأَنْ أَدَاتُهُ تَقَدَّمَتْ

179. كَقَوْلِهِ مَا كُلُّ مَا تَمَنَّى أَوْ عَمَلُ الْمَنْفِيِّ فِيهَا عَنَّا

(وربما قدم) المسند إليه المسوّر بـ"كل" على المسند الفعلي المقرون بحرف النفي؛ (إذ عم) أي لأجل إفادة التقديم عمومَ نفي الحكم عن كل فرد من أفراد ما أضيف إليه كل؛ وذلك (ككل) أي كقولنا: كل إنسان (لم يأت إذ) أي لأجل أنه (تأخيره) أي المسند إليه (هنا) أي حال تسويره بـ"كل" واقتران المسند بحرف النفي، نحو لم يقم كل إنسان: (يدل على انتفا الحكم عن المجموع) أي مجموع الأفراد، (لا عن كل فرد) كما في صورة التقديم، وهو يصدق بنفي الحكم ولو عن فرد واحد؛ فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي، والتأخير لا يفيد إلا سلب العموم ونفي الشمول، (وهو) أي إفادة التقديم نفْيَ الحكم عن كل فرد وإفادة التأخير نفيَه عن مجموع الأفراد: (حكم قبلا)؛ لأنه واضح يقضي به الذوق واستعمالات العرب.

وما وقع في التلخيص من تعليله على طريق أهل المنطق ورده؛ إنما هو رد الدليل، لا المدلول.

(الشيخ) عبد القاهر في ضابط كون "كل" تارة لشمول النفي وتارة لنفي الشمول قال: (إن في حيز) أي سياق (النفي أتت "كل" بأن أداته) أي النفي (تقدمت) عليها لفظا (كقوله ما كل ما تمنى) أي قول المتنبي[1]:

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ تَجْرِي الرِّيَاحُ بِمَا لا يَشْتَهِي السَّفِنُ

بالتحتية في "يشتهي"، وكسر فاء "السفن" مع فتح السين أي صاحب السفينة، وتجوز الفوقية في "تشتهي" وضم السين والفاء في "السفن".

(أو) كان (عمل) العامل (المنفي) -فعلا كان أو وصفا- (فيها عنا) أي ظهر -

---

(1) وهو في مصر، وقد بلغه أن قومًا نعوه في مجلس سيف الدولة بحلب.

180. كَمَا أَتَى الرِّجَالُ كُلُّهُمْ وَلَنْ آخُذَ كُلَّ الْمَالِ أَوْ ذَا قَدَّمَنْ
181. تَوَجَّهَ النَّفْيُ إِلَى الشُّمُولِ ثُمْ أُثْبِتَ لِلْبَعْضِ وَإِلَّا فَلْيَعُمْ
182. كَأَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

سواء كان العمل رفعا أو نصبا ولو بالتبعية- (كـ)قولك: (**ما أتى الرجال كلهم ولن آخذ كل المال**)؛ سواء في ذلك تقدم العامل على "كل" كهذا المثال، أو تأخر عنها مع بقاء معموليتها، نحو كل المال لم آخذ؛ كما أشار له بقوله: (**أو ذا**) اللفظ؛ وهو "كل المال" الواقع مفعولا في ذا المثال (**قدمن**) على لفظ "كل"؛ فتقول: كل المال لن آخذ؛ ففي جميع هذه الصور: (**توجه النفي إلى الشمول**) أي إلى مجموع الأفراد، لا إلى أصل الحكم، (**ثم أثبت**) الحكم المنفي عن المجموع (**للبعض**) مما أضيف إليه "كل" في الفاعل، وأثبت التعلق بالحكم لبعض ما أضيف إليه "كل" في المفعول غالبا، ومن غير الغالب ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: 22] - ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: 275] - ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ [القلم: 10].

(**وإلا**) تأت "كل" في حيز النفي؛ بأن قدمت عليه لفظا ولم تقع معمولة للمنفي؛ (**فليعم**) النفي حينئذ كل فرد مما أضيف إليه "كل" (كـ)قول أبي النجم:

قَدْ (أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ)(1)

برفع "كل" على معنى: لم أصنع شيئا مما تدّعيه عليّ من الذنوب، وقوله ﷺ لما قال له ذو اليدين "أَقَصُرَتِ الصَّلَاةُ(2) أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللهِ": «**كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ**(3)» أي لم يقع كل واحد منهما: لا القصر ولا النسيان.

أما الاحتجاج في البيت؛ فلأن قائله فصيح، والشائع في الفعل إذا لم يشتغل بالضمير: أن ينصب الاسم على المفعولية؛ فلو كان النصب مفيدا للعموم والرفع غير

(1) أم الخيار: زوج أبي النجم. ويعني بالذنب: الشيب والصلع والشيخوخة.
(2) الصلاة بالرفع فاعل قصرت بضم الصاد.
(3) رواه البخاري وغيره.

... ...

مفيد له: لم يعدل الشاعر عن النصب الشائع، إلى الرفع المحتاج إلى تقدير الضمير من غير ضرورة.

وأما الاحتجاج بالحديث؛ فإن السؤال بـ"أم" عن تعيين أحد الأمرين بعد ثبوته مبهَما عند السائل؛ فجوابه: إما بالتعيين، أو بنفي كل منهما؛ تخطئة له في اعتقاده ثبوتَ أحدهما، لا بنفي الجمع؛ لأنه لم يعتقد ثبوتهما جميعا، ولأنه ثبت في حديث آخر: «**لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تَقْصُرْ**[1]». وبالله تعلى التوفيق.

❁ ❁ ❁

(1) رواه البخاري.

مسألة

183. قَــدْ يَخْــرُجُ الْكَــلامُ عَمَّــا ذُكِــرَا مِــنْ ذَلِــكَ الْمُضْــمَرُ عَمَّــا أُظْهِــرَا

184. كَــنِعْمَ عَبْــدًا وضَــمِيرِ الشَّــانِ ... ...

(مسألة): ما ذكر من مقتضيات أحوال المسند إليه: هو مقتضى الظاهر من الحال، و(قد يخرج الكلام) في المسند إليه (عما ذكرا)، ويؤتى به على خلاف مقتضى الظاهر؛ لاقتضاء الحال ذلك.

(من ذلك) أي من خروج الكلام عن مقتضى الظاهر: (المضمر) أي وضعه بدلا (عما أظهرا) أي عن الاسم الظاهر في "نعم"، (كنعم عبدا) زيد، مكان "نعم العبد" الذي هو مقتضى الظاهر؛ لعدم تقدم المرجع، وعدم القرينة الدالة عليه؛ وهذا الضمير عائد إلى متعقّل معهود في ذهن المتكلم، مبهَم باعتبار الخارج، كالمظهَر في "نعم الرجل"؛ فإن كلا منهما: للإبهام.

ثم التفسير[1]: المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام أو الذم العام؛ أعني من غير تعيين خصلة؛ ووجه المناسبة: أن المراد هنا بعموم المدح أو الذم: المبالغة؛ فلما أرادوا زيادة المبالغة: أبهموا الفاعل؛ لتشتاق النفس إليه وترغب في طلبه؛ وهذا بناء على أن اللام في "الرجل": للعهد الذهني كما اختاره بعضهم، ورَدّ كونها للجنس لفوات الإبهام المقصود في ذا الباب، ولجواز تفسيره بـ"زيد" مثلا، ولجواز تثنيته وجمعه.

السيد: وأجيب بأن المراد هو الجنس ادِّعاء، لا حقيقة، أي لأنك لم تقصد إلا مدح معيّن، لكن جعلته جميع الجنس مبالغة، والإبهام موجود كما في المعهود، وصح تفسيره بمخصوص أيضا.

وأما نعم الرجلان ونعم الرجال؛ فالمراد به: جنس التثنية وجنس الجمع؛ فلا إشكال، وفي الحمل على الجنس زيادة مبالغة تناسب المقام؛ وعلى هذا فالضمير في "نعم رجلا": عائد إلى الجنس أيضا، وعلى أن اللام للعهد الخارجي؛ فالإبهام واضح.

---

(1) عبارة مواهب الفتاح: وذكْرُ المخصوص فيهما: من البيان بعد الإبهام المناسب لوضع باب نعم؛ لأن القصد منه المدح أو الذم العامُّ من غير تخصيص بخصلة معيّنة.

... ... لِيَثْبُتَ التَّالِيهِ فِي الأَذْهَانِ

185. وَعَكْسُهُ إِشَارَةٌ لِلاعْتِنَا بِكَوْنِهِ مُمَيَّزًا إِذْ ضُمِّنَا

186. حُكْمًا بَدِيعًا وَادِّعَاءِ الشُّهْرَةِ ... ...

وإنما يكون "نعم رجلا زيد" من باب الإضمار مكان الظاهر: إذا كان المخصوص بدلا من الفاعل، أو مبتدأ حذف خبره، أو خبر مبتدإ محذوف، وأما إن كان مبتدأ خبره الجملة قبله؛ فليس منه (و)في (**ضمير الشان**)، نحو هي أو هو زيد عالم مكان "القصة" أو "الشأن"؛ ومنه قوله تعلى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1].

قال في عروس الأفراح: هي زيد عالم: صحيح على رأي البصريين، أما الكوفيون فعندهم أن تذكير هذا الضمير لازم، ووافقهم ابن مالك، واستثنى ما إذا وليه مؤنّث أو فعل بعلامة تأنيث؛ فيرجح تأنيثه باعتبار القصة على تذكيره، باعتبار الشأن؛ وإنما يفعل ذلك -أي وضع المضمر مكان المظهر-: (**ليثبت التاليه**) أي ليتمكن التابع للضمير الموضوع مكان الظاهر (**في الأذهان**) أي في أذهان السامعين؛ لأن السامع إذا لم يفهم من الضمير معنى انتظر ما يعْقُب الضمير ليفهم منه معنى؛ فيتمكّن بعد وروده؛ لأن الحاصل بعد الطلب: أعز من المنساق بلا تعب.

(و)من إجراء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر: (**عكسه**)؛ وهو وضع الظاهر موضع الضمير، ثم هو إما إشارة أو غيرها، ولكل منهما نُكت؛ فيكون (**إشارة**) أي اسم إشارة مكان المضمر (**للاعتنا**)ء أي لأجل كمال اعتناء المتكلم (**بكونه**) أي المسند إليه (**مميزا**) أي بتمييزه أكمل تمييز في ذهن السامع عن غيره؛ (**إذ ضمنا**) أي لأجل تضمين المسند إليه (**حكما بديعا**)؛ بأن يكون على ضد ما ينبغي، والمتصف بالشيء البديع: لا يغيب عن الخاطر؛ فيكون حاضرا؛ فيشار إليه، كقول أحمد بن الراوندي:

كم عاقلٍ عاقلٍ أعيتْ مذاهبُه وجاهلٍ جاهلٍ تلقاه مرزوقا

هذا الذي تَرك الأوهامَ حائرةً وصيّر العالمَ النحريرَ زنديقا

عاقل الثاني: نعت للأول، وكذا جاهل الثاني بمعنى كامل فيهما، وأعيت مذاهبه

... ...

بمعنى أعجزته طرق معاشه، والأوهام: جمع وهْم؛ وهو القوة المدرِكة للمعاني الجزئية، من غير أن تتأدى إليها من طرق الحواس، والنحرير بكسر النون: المتقن كأنه ينحر العلوم، والزنديق بكسر الزاي: النافي للصانع المنكر للآخرة قائلا: إنه لو كان للصانع وجود لم يكن ذلك[1]؛ فهذا إشارة إلى سابق غير محسوس، وهو حرمان العاقل ورزق الجاهل؛ فعدل عن القياس الذي هو الإضمار: إلى اسم الإشارة لما ذكر.

والحكم الثابت للمسند إليه: هو جعل الأوهام حائرة والنحرير زنديقا؛ فالعاقل في البيت؛ المراد به قائله، وكذا الزنديق، وهذه الحيرة مبْنية على أن الحِكم الطبيعية تجب رعايتها من الحكيم، وهو مذهب فاسد؛ لأن حرمان ذلك ورزق ذاك؛ إنما هو من تقدير العزيز العليم.

ولله در القائل[2]:

كَمْ مِنْ قَوِيٍّ قَوِيٍّ فِي تَقَلُّبِهِ ... مُهَذَّبِ الرَّأْيِ عَنْهُ الرِّزْقُ مُنْحَرِفُ

وَكَمْ ضَعِيفٍ ضَعِيفٍ فِي تَقَلُّبِهِ ... كَأَنَّهُ مِنْ خَلِيجِ الْبَحْرِ يَغْتَرِفُ

هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الإِلَهَ لَهُ ... فِي الْخَلْقِ سِرٌّ خَفِيٌّ لَيْسَ يَنْكَشِفُ

وابن الراوندي هذا كان معتزليا، ثم فارق المعتزلة وصار ملحدا؛ يقال إن أباه كان يهوديا فأسلم، وكان بعض اليهود يقول: أفسد هذا عليكم كتابكم كما أفسد أبوه التوراة علينا انتهى من الفيض.

الدسوقي: قوله "وصيّر العالم" .. إلخ؛ قيل أراد بالعالم و"زنديقا": نفسه، وقد أخطأ في الأول وأصاب في الثاني؛ أما في الأول؛ فلأن مقتضى كونه عالما: أن لا يعترض عليه تعلى؛ فإنه العليم بما يخفى على العباد، المتصرف في ملكه بما يريد، ولأنه لو كان عالما نحريرا: ما اعترض على الله بذلك، وغفل عن كون الرزق حسيا

---

(1) أي حرمان العاقل ورزق الجاهل.

(2) وهو أبو بكر محمد بن سابق كما في روض الأخيار.

... ... أَوْ للنِّـــدَا عَلَـــى كَمَـــالِ الْفِطْنَـــةِ

187. لِسَـــامِعٍ وَالضِّـــدِّ وَالـــتَّهَكُّمِ بِـــهِ كَمِثْـــلِ مَـــا إِذَا كَـــانَ عَمِـــي

ومعنويا، وأن الثاني أفضل؛ لأنه رزق العلوم والمعارف والحكم، وأما في الثاني؛ فلأنه زنديق ملحد، وفيه أنه يبعده قوله "سبحان من وضع الأشياء موضعها".. إلخ؛ فإنه يقتضي أنه غير زنديق؛ فلعله أراد غيره.

(و)يؤتى بالإشارة أيضا مكان الضمير لأجل **(ادعاء الشهرة)** أي ادِّعاء المتكلم شهرة معنى المسند إليه عنده، حتى صار كالمحسوس بالبصر، الذي يشار له باسم الإشارة، والادعاء المذكور: إنما هو علة فاعليّة، أي فُعل بسببها الإظهارُ المذكور، لا غائيّة؛ بأن فُعل لأجلها؛ وعليه من غير باب المسند إليه قوله[1]:

تَعَالَلْتِ كَيْ أَشْجَى[2] وَمَا بِكِ عِلَّةٌ تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفِرْتِ بِذَلِكِ

أي بقتلي ولم يقل "به"؛ وإن كان مقتضى الظاهر لأجل الادعاء المذكور.

(أو) أي ويؤتى بالإشارة مكان المضمر: **(للندا)** أي للتنبيه **(على كمال الفطنة لسامع)** أي على أن السامع ذو فطنة كاملة، وأن غير المحسوس عنده كالمحسوس، كأن تقول في مسألة علم تقدم ذكرها: هذا كذا.. إشارة إلى أن المخاطَب لقوّة ذكائه: غير المحسوس عنده كالمحسوس المشاهد.

(و)يؤتى بالإشارة مكان الضمير للتنبيه على كمال **(الضد)** في السامع أي ضد الفطنة -وهو البله-؛ فيؤتى بالإشارة للتنبيه على كمال بلادة السامع، وأنه لا يدرك إلا المحسوس المشاهد، كما تقول إذا قيل لك: من عالم البلد وهو مشهور: ذلك فلان؛ إشارة إلى أنه لا يدرك غير المحسوس؛ ومنه قوله: أولائك آبائي فجئني بمثلهم[3].. إلخ.

(و)يؤتى بالإشارة مكان المضمر لأجل **(التهكم)** أي الاستهزاء والسخرية **(به)** أي بالمخاطب؛ وذلك **(كمثل ما إذا كان)** المخاطب شخصا **(عمي)** -بوقف ربيعة-

(1) أي ابن الدمينة.

(2) من شجي بالكسر أي صار حزينا.

(3) تقدم.

188. وَغَيْرُهَــا زِيَــادَةُ التَّمْكِــينِ قَــدْ   مَثَّلَــهُ بِقَوْلِــهِ اللهُ الصَّــمَدْ

189. أَوْ لِيُقَــوِّي دَاعِــيَ الْمَــأمُورِ   ... ...

أي فاقد البصر، أو لا يكون هناك مشار إليه محسوس، كما إذا قيل لك: أتشهد أن زيدا ضربني؟ فتقول تهكُّما به: هذا ضاربك مكان هو ضاربك؛ لأن المقام مقام الضمير؛ لتقدم مُعاده لَمّا تقدّم السؤال.

(و)المظهر الموضوع مكان المضمر (غيرها) أي الإشارة يكون لنكت؛ منها: (زيادة التمكين)؛ الإضافة بيانية أي زيادة هي تمكين معنى المسند إليه في ذهن السامع، و(قد مثله) في التلخيص (بقوله) تعلى: (﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: 2]) بعد قوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1]؛ لم يقل هو الصمد الذي هو مقتضى الظاهر: لتمكين معنى المسند إليه في ذهن السامع؛ وسبب التمكين: إما لما في ذلك الظاهر من تقليل الاحتمال، وإما لأن الظاهر لما وقع في غير موقعه: كان كحدوث غير متوقع؛ فأثّر في النفس تأثيرا بليغا، وإما لما في الإظهار من الفخامة والتعظيم؛ وعليه من غير الباب: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: 105]؛ فالمراد بالحق فيهما: السداد والمصلحة؛ فالظاهر: "وبه نزل"، لكن عُدل عنه: للتمكين.

(أو) أي ويؤتى بالظاهر غير الإشارة مكان الضمير: (ليقوي داعي المأمور) أي ليفيد الظاهر تقوية الذي يدعو المأمور إلى الامتثال أي الإتيان بالمأمور به، كقول الخليفة: أمير المؤمنين يأمرك بكذا؛ فذات الخليفة مثلا: داعٍ للمأمور إلى الامتثال، ولفظ "أمير المؤمنين" الدال على السلطنة والتمكن من الفعل بالمأمور لو خالف: يقوي ذلك الداعي.

ومن وضع الظاهر موضع المضمر لتقوية المأمور من غير باب المسند إليه: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: 159]؛ لم يقل "عليّ": لما في لفظ "الله" من تقوية الداعي إلى التوكل: للدلالة على ذاتٍ موصوفةٍ بأوصاف كاملةٍ: من القدرة والإرادة وغيرهما؛ فإن الآمر هو الله، ولفظ الجلالة علَم عليه؛ فالله: علَم مختصر للذات والصفات؛ فاتصافه تعلى بكمال القدرة، ووجوب الطاعة، وسعة الرحمة،

... ... أَوْ يُــدْخِلَ الــرَّوْعَ عَلَــى الضَّــمِيرِ

190.أَوِ الْمَهَابَــــةِ أو اسْــــتِعْطَافِ قُلْــتُ كَــذَا الْوُصْــلَةُ لِلْأَوْصَــافِ

واستحقاق تفويض الأمر إليه: يقوِّي ذلك.

(أو يدخل) أي ويؤتى بالظاهر مكان الضمير: لأجل إدخال المتكلم (الروع) -بالفتح- أي الفزع والخوف (على الضمير) أي قلب السامع بسبب ذلك المظهر. (أو المهابة) أي ولأجل تربية المهابة؛ والفرق بينه وبين إدخال الروع: أن تربية المهابة: إدخال الروع بعد وجوده؛ وذلك: إدخاله ابتداء، ونقل ياسين عن بعضهم: أن المهابة الإجلال؛ ومثالهما قول الخليفة: أمير المؤمنين يأمرك بكذا، مكان "أنا آمرك". (أو) أي ويؤتى بالظاهر مكان الضمير لأجل (استعطاف) أي لطلب المتكلم العطفَ من السامع، كقوله[1]:

إِلَهِــي عَبْــدُكَ الْعَاصِــي أَتَاكَــا مُقِــرًّا بِالــذُّنُوبِ وَقَــدْ دَعَاكَــا

فَــإِنْ تَغْفِــرْ فَأَنْــتَ لِــذَاكَ أَهْــلٌ وَإِنْ تَطْــرُدْ فَمَــنْ يَــرْحَمْ سِــوَاكَا

بسكون ميم "يرحم" للوزن؛ لم يقل أنا العاصي أتيتك؛ لأن في "عبدك" من استحقاق العطف والرحمة والشفقة: ما ليس في غيره.

(قلت: كذا) المذكور من نُكت وضع الظاهر موضع المضمر: يكون من نكته أيضا (الوصلة) أي التوصل بالظاهر (للأوصاف) المسوقة لمعنى لا تمكن بدونه؛ لأن الضمير لا يوصف؛ وذلك: كالبيت الذي مرّ آنفا، ومنه، لكن من غير باب المسند إليه: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأعراف: 158]؛ لم يقل "بالله وبي"؛ ليتمكّن من إجراء الصفات المذكورة عليه، ويشعر بأن الذي يجب الإيمان به بعد الايمان بالله: هو الرسول الموصوف بتلك الصفات: أنا أو غيري؛ إظهارا للنَّصَفَة وبُعدا عن التعصب.

(1) أي إبراهيم بن أدهم كما في بعض المصادر.

191. وَعِظَمِ الأَمْرِ وَتَنْبِيهٍ عَلَى عِلِّيَّةٍ وَعَوْدُ مَعْنَاهُ عَلَا

(و)من نكته الدلالة على (عظم الأمر)، كقول الخليفة: أمير المؤمنين يأمرك بكذا، مكان "أنا"؛ وعليه قوله تعلى: ﴿وَلَوَ اَنَّهُمُۥٓ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَاسْتَغْفَرُواْ اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾ [النساء: 63].. الآية؛ لم يقل: واستغفرتَ لهم -وإن كان مقتضى الظاهر-: تعظيما له، وفيه أيضًا تقوية الداعي للامتثال، والتنبيه على أن من اسمه رسول الله: حرٍ بالشفاعة.

(و)يؤتى أيضا بالظاهر مكان المضمر لأجل (تنبيه على علية) أي للتنبيه على بيان علّة الحكم، كقوله تعلى: ﴿فَبَدَّلَ الذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ الذِے قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى الذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزاً﴾ [البقرة: 58]؛ لم يقل "فأنزلنا عليهم"؛ لبيان أن الظلم عِلّة الحكم الذي هو إنزال الرجز عليهم أي العذاب.

(وعود معناه) أي معنى الظاهر الموضوع موضع المضمر؛ بأن يؤتى برديف الأوّل: (علا) أي ارتفع عن عود لفظه؛ فإذا كان بالمعنى الأول لا بلفظه؛ فهو أحسن، كأنه لم يكن تكرار بحسب الظاهر كقوله[1]:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَغْشَ الْكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا

لم يقل "به"؛ لتمكين معنى المرء في ذهن السامع مع الإتيان بالمرادف الذي هو "الفتى"، ولا يقال إن "الفتى": غير مرادف "للمرء"؛ لأن المرء الرجل والفتى الشاب؛ لأنا نقول: مرادف له بحسب اعتبار المعنى المراد منهما هنا؛ بأن يقصد المتكلم بهما نفسه، أو يقصد بالكلام العموم؛ ومنه قوله تعلى: ﴿اِ۬لْحَمْدُ لِلهِ اِ۬لذِے خَلَقَ اَ۬لسَّمَٰوَٰتِ وَالَارْضَ وَجَعَلَ اَ۬لظُّلُمَٰتِ وَالنُّورَ ۝١ ثُمَّ اَ۬لذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: 1-2]؛ فأوقع الظاهر وهو "بربهم" موقع المضمر؛ فلم يقل "به": لتمكين معنى "الله" في ذهن السامع، والإتيان بالمرادف؛ وهو الرب: مبالغة في تقبيح فعلهم، وهو تسويتهم الأصنام به؛ إذ الأليق بالمربوب: أن لا يُسوي بربه ربا حقيقيا غيره؛ فأحرى أن يسوي به مربوبا لا ينفع ولا يضر.

(1) أي هبيرة بن عبد مناف.

192. وَقَالَ فِي الْمِفْتَاحِ كُلُّ مَا ذُكِرْ لَيْسَ بِمُخْتَصٍّ بِذَا الَّذِي قُدِرْ
193. بَلْ غَيْبَةٌ وَأَخَواهَا قَدْ نُقِلْ كُلٌّ لِآخَرَ الْتِفَاتٌ مُسْتَقِلْ

(وقال) السكاكي (في) كتابه (المفتاح: كل ما ذكر) من نقل الكلام عن الحكاية[1] إلى الغيبة: (ليس بمختص بذا الذي قدر) أي بالمسند إليه، ولا بهذا القدر؛ بأن يكون من الحكاية إلى الغيبة، (بل غيبة وأخواها) وهما التكلم والخطاب (قد نقل كل) منها (لآخر) في المسند إليه وغيره: (التفات مستقل) عند السكاكي؛ فيسمى به؛ سواء كان المنقول عنه واردا في الكلام فعدل عنه إلى غيره، أو كان مقتضى الظاهر إيراده فعدل عنه، كقول الخليفة: أمير المؤمنين يأمرك بكذا، مكان "أنا"، وقول الشاعر: *تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِثْمِدِ*

فإن السكاكي صرّح بأن في قوله "ليلك" التفاتا؛ لأنه خطاب لنفسه، ومقتضى الظاهر "ليلِي" بالتكلم ولم يَرد في الكلام قبلُ، واستشهد أيضا في المفتاح للالتفات بقوله[2]:

بَانَتْ سُعَادُ فَأَمْسَى الْقَلْبُ مَعْمُودَا وَأَخْلَفَتْكَ ابْنَةُ الْحُرِّ الْمَوَاعِيدَا

قال: فالتفت -كما ترى-؛ حيث لم يقل "وأخلفتني"؛ قال السيد: على مذهبه؛ حيث لا يشترط سبق الطريق الملتفت منه، بل يكتفي بمجرد اقتضاء الظاهر التعبير به. والمراد بالغيبة: ضمير الغائب أو الاسم الظاهر؛ لأنه من ألفاظ الغيبة.

تنبيه: قال ياسين: الالتفات من مباحث علم المعاني؛ من حيث إنه متعلق بمعرفة خواص التركيب في الإفادة وكونه بحث عن أحوال اللفظ المطابقة لمقتضى الحال، ومن مباحث البيان؛ من حيث إنه من أفراد خلاف مقتضى الظاهر وهو من أفراد الكناية، ومن مباحث البديع؛ لأنه من محسنات اللفظ.

(1) أي التكلم؛ لأن المتكلم يحكي عن نفسه.
(2) أي ربيعة بن مقروم الضبي.

194. وَرُدَّ فَالأَشْــهَرُ أَنَّــهُ أَخَــصّ | لِأَنَّــهُ التَّعْبِيـرُ عَـنْ مَعْنًـى بِـنَصّ
195. مِـنَ الـثَّلاثِ بَعْـدَ ذِكْـرٍ بِسِـوَاهْ | مِنْهَـا لِيَرْفُـلَ الْكَـلامُ فِـي حُـلاهْ
196. لِأَنَّ نَقْـلَ الْقَـوْلِ فِـي الْمَهَـايِعِ | أَنْشَـطُ لِلإِصْـغَاءِ فِـي الْمَسَـامِعِ

(ورد) قول السكاكي (**فالأشهر**) -وهو مذهب الجمهور-: (**أنه**) أي الالتفات (أخص) مما حدّه به؛ (**لأنه**) أي الالتفات (**التعبير عن معنى**) من المعاني (**بنص**) أي بلفظ ناصٍّ عليه

(من) أحد الطرق (**الثلاث**) أي التكلم أو الخطاب أو الغيبة، (**بعد ذكر**) أي تعبير عن ذلك المعنى (بسواه) أي بطريق آخر (منها)؛ بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويرتقبه السامع؛ فالالتفات في تفسير الجمهور: أخص منه بتفسير السكاكي؛ لأن مثل "تطاول ليلك": التفات عنده، دون الجمهور.

وإنما يُلتفت من طريق من الطرق الثلاث إلى طريق أخرى غيرها: (**ليرفل**) أي ليتبختر (**الكلام**) المشتمل عليه (**في حلاه**) أي زينته به؛ (**لأن نقل القول**) أي الكلام من أسلوب إلى آخر (**في المهايع**) أي الطرق البيِّنة: جمع مَهْيَع أي نقله من طريق إلى طريق: (**أنشط للإصغاء**) أي الاستماع إليه وأحسن (**في المسامع**)؛ لأن لكل جديد لذةً، وقد جُبلت النفوس على الضجر، وجرت العادات بمعاداة المعادات؛ وذلك كما يزيد نشاط الآكل عند تنوع المأكولات.

وأقسام الالتفات: ستة كما عرفت حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة؛ فالأول: من التكلم إلى الخطاب نحو: ﴿وَمَالِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [يس: 21] مكان "أرجع".

والثاني: من التكلم إلى الغيبة نحو: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ﴾ [الكوثر: 1-2] مكان "لنا".

والثالث: من الخطاب إلى التكلم كقول علقمة:

طَحَا بِكَ قَلْبٌ بِالْحِسَانِ طَرُوبُ | بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ

197. وَقَدْ يَخُصُّ كُلَّ مَوْضِعٍ نُكَتْ   كَمِثْلِ مَا أُمُّ الكِتَابِ قَدْ حَوَتْ
198. فَالْعَبْدُ إِذْ يَحْمَدُ مَنْ يَحِقُّ لَهْ   ثُمَّ يَجِيءُ بِالسُّمَى الْمُبَجِّلَهْ
199. وَكُلُّهَا مُحَرِّكُ الإِقْبَالِ   ومَالِكِ الْأُمُورِ فِي الْمَآلِ

يُكَلِّفُنِي لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَلْيُهَا   وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ

ومقتضى الظاهر "يكلفك"، وفاعل "يكلفني": ضمير يرجع إلى القلب، و"ليلى": مفعوله الثاني.

والرابع: من الخطاب إلى الغيبة نحو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: 22] مكان "بكم".

والخامس: من الغيبة إلى التكلم نحو قوله تعلى ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ﴾ [فاطر: 9]، مكان "فساقه".

والسادس: من الغيبة إلى الخطاب نحو قوله تعلى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٣ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: 1-4]؛ ومقتضى الظاهر "إياه".

وهذا هو الوجه العام في كل التفات. وأشار إلى الخاص بقوله:

(**وقد يخص كل موضع**) منه لطائفَ و(**نكت**) غير هذا الوجه العام؛ وذلك (**كمثل ما أم الكتاب**) أي الفاتحة (**قد حوت**): جمعت من اللطائف والنكت؛ (**فالعبد إذ يحمد من يحق له**) الحمد أي حين يحمد الحقيق بالحمد عن قلب حاضر بقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، (**ثم يجيء**) بعد حمده له (**بالسمى**): جمع سمة بالتثليث: لغة في الاسم؛ يعني بالصفات (**المبجله**) أي المعظِّمة لذلك المحمود الحقيق بالحمد، (**وكلها**) أي وكل من تلك الصفات (**محرك الإقبال**) على ذلك الحقيق بالحمد. ثم عطف على قوله "بالسما" عطف خاص على عام فقال: (و)يجيء بالأخيرة منها أي بـ(**مالك الأمور في المآل**): المرجع؛ وهو يوم الدين أي القيامة المفيدة أنه مالك الأمر كله في يوم الجزاء.

200. فَيُوجِبُ الإِقْبَالَ وَالْخِطَابَا بِغَايَةِ الْخُضُوعِ وَالتَّطْلابَا
201. لِلْعَوْنِ فِي كُلِّ مُهِمٍّ يُقْصَدُ وَقِسْ عَلَيْهِ كُلَّ مَا قَدْ يَرِدُ
202. وَلَمْ يَكُنْ فِي جُمْلَةٍ كَمَا فِي عَرُوسِ الافْرَاحِ وَفِي الكَشَّافِ
203. وَمِنْ خِلافِ الْمُقْتَضَى أَنْ جَاوَبَا مُخَاطِبًا بِغَيْرِ مَا تَرَقَّبَا

ويحتمل أن يكون قوله "ومالك الأمور في المآل": جملة حالية، و"أل": خلَف عن الضمير أي والحال أن مالك الأمور في آخر الصفات المبجّلة.

(فـ)حينئذ (يوجب) ذلك المحرِّك لتناهيه في القوة (**الإقبال**) من العبد على ذلك الحقيق بالحمد، (**والخطابا**) له (**بغاية الخضوع**) والتذلل أي بتخصيصه بالعبادة بقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، والتخصيص: مستفاد من تقديم المفعول.

(و)يوجب أيضا (**التطلابا للعون**) أي طلب العون منه (**في كل مهم يقصد**) من مهمات الدنيا والآخرة؛ وذلك بقوله ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، والعموم مستفاد من حذف معمول "نستعين".

ثم اللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات: هي أن فيه تنبيها على أن العبد إذا أخذ في القراءة: يجب أن تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرِّك.

(**وقس عليه**) أي على ذا الذي ذكرنا لك من النكت في الفاتحة: (**كل ما قد يرد**) من الالتفات.

(**ولم يكن**) أي لم يوجد الالتفات (**في جملة**) واحدة (**كما**) صرّح به البهاء السبكي (**في**) كتابه (**عروس الافراح و**)صرح به الزمخشري (**في الكشاف**)، بل لا بدّ له من جملتين؛ فليس في قولك "أنت صديقي": التفات.

ولما انجرّ الكلام إلى خلاف مقتضى الظاهر: أورد عدّة أقسام منه -وإن لم تكن من مباحث المسند إليه- فقال: (**ومن خلاف المقتضى**) أي مقتضى الظاهر (**أن جاوبا**) أي مجاوبة المتكلم (**مخاطبا**) -بكسر الطاء- أي مخاطِبا له في حال المجاوبة؛ وإن كان قبل ذلك متكلما: (**بغير ما ترقبا**) أي انتظر المخاطب -بفتح

204. بِحَمْلِــهِ عَلَــى خِــلافِ قَصْــدِهِ لِأَنَّــهُ أَوْلَــى بِــهِ مِــنْ ضِــدِّهِ

205. أَوْ سَــائِلًا بِغَيْــرِ مَــا قَــدْ سَــأَلَهْ لِأَنَّــهُ الأَوْلَــى أَوِ الْمُهِــمُّ لَــهْ

الطاء-؛ وذلك: (**بحمله**) أي بسبب حمل المتكلم كلامَ المخاطَب (**على خلاف قصده**) أي ما قصد به المخاطب؛ وذلك الحمل: (**لأنه**) أي لأجل أن ذلك الغير (**أولى**) وأليق (**به**) أي بالقصد والإرادة (**من ضده**) أي من المعنى الذي أراده المخاطب -بفتح الطاء-؛ وسماه عبد القاهر المغالطة، والسكاكي الأسلوب الحكيم؛ وذلك كقول القبعثرى للحجاج لما توعّده بقوله "لأحملنك على الأدهم": مثلُ الأمير يحمل على الأدهم والأشهب؛ أبرز وعيد الحجاج في معرض الوعد، وتلقاه بغير ما ينتظر؛ بأن حمل "الأدهم" في كلامه على الفرس، وضمّ إليه الأشهب؛ ليكون قرينة معيِّنة لأحد معنيي المشترَك؛ تنبيها على أن حمل الأدهم على الفرس هو الأولى؛ بأن يقصده الأمير أي من كان مثل الأمير في الغلبة والتكرم والمال؛ فجدير بأن يُصفد -بضم الياء- أي يعطي لا أن يصفد -بفتحها- أي يقيد. فقال له الحجاج: إنه لحديد، فحمل القبعثرى أيضا الحديد على غير ما أراد الحجاج فقال: لأن يكون حديدا خير من أن يكون بليدا. فقال الحجاج لأعوانه: احملوه، فلما حملوه قال: "سبحان الذي سخر لنا هذا" الآية. فقال: اطرحوه على الأرض. فلما طرحوه قال: "منها خلقناكم وفيها نعيدكم"، فصفح عنه الحجاج.

فقد سحر الحجاجَ بهذا الأسلوب حتى تجاوز عن جريمته وأحسن إليه كما قيل.

(**أو**) أي ومن خلاف مقتضى الظاهر مجاوبة المتكلم (**سائلا بغير ما قد سأله**) عنه أي بغير ما طلب بسؤاله؛ بتنزيل سؤاله منزلة سؤال آخر؛ فكأنه سأل سؤالا آخر؛ وإنما يفعل ذلك: (**لأنه**) أي ذلك الغير -وهو السؤال الذي هو غير سؤاله-: (**الأولى**) أي أولى من السؤال الوارد بالكلام أي بالسؤال؛ نظرا إلى حال السائل، كقوله تعلى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: 188]؛ سألوا عن سبب اختلاف القمر: في زيادة النور ونقصانه فقالوا: ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط، ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ، ألا

206. وَمِنْهُ مَاضٍ عَنْ مُضَارِعٍ وُضِعْ لِكَوْنِهِ مُحَقَّقًا نَحْوُ فَزِعْ

يكون على حالة واحدة؟ فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف؛ وهو أنّ الأهلة بحسب ذلك الاختلاف: معالم يؤقت بها الناس أمورهم: من المزارع والمتاجر، ومحالِّ الديون وغير ذلك، ومعالم الحج: يُعرف بها وقته؛ وذلك للتنبيه على أنّ الأولى والأليق بحالهم: أن يسألوا عن الغرض، لا عن السبب ما هو؛ مما هو من دقائق علم الهيئة المقتضية لذلك؛ حيث لم يتعلق به غرض شرعي، **(أو)** أي ويفعل ذلك لأجل أن هذا السؤال هو **(المهم له)**؛ لأن للسائل سؤالين؛ أحدهما: سأل عنه ولم يُجَبْ عنه، والآخر: لم يسأل عنه وأجيب عنه، وله اهتمام بالأول، لكن اهتمامه بالثاني أقوى، ولا يقال: الجواب تجب مطابقته للسؤال؛ لأنا نقول: الجواب ضربان: جَدَلي: تجب مطابقته، وتعليمي: يُبنى فيه الأمر على حال السائل؛ كالطبيب: يبني علاجه على حال المريض دون سؤاله؛ فتجوز المخالفة فيه، وما نحن فيه من هذا القبيل. قاله ياسين.

ومثال ذلك قوله تعلى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَٰمَىٰ وَالْمَسَٰكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [البقرة: 213]؛ سألوا عن بيان ما يُنفق أو قدره، فأجيبوا ببيان المصارف وللسائلين اهتمام بكل منهما، لكن اهتمامهم ببيان المصرف: أقوى؛ لأن النفقة لا يُعتد بها إلا إذا وقعت في موقعها، بخلاف المنفَق؛ فإنه يعتد به إذا وقع في موقعه -قليلا كان أو كثيرا- من أي جنس كان؛ إذ الصواب أن المراد بالنفقة في الآية: التطوع، وكل ما فيه خير فهو صالح للإنفاق.

(ومنه) أي من خلاف مقتضى الظاهر فعلٌ **(ماض عن)** أي بدل **(مضارع)** أي مستقبل (وضع) -بالتركيب- **(لكونه)** أي المستقبل **(محققا)** وقوعه؛ وذلك **(نحو)** ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ﴾ [النمل: 89] أي فيفزع؛ عبر عنه بالماضي؛ لتحقق وقوعه، وأنه من الأمور الحاصلة التي من حقها أن يعبّر عنها بالماضي، وكذا ﴿فَصَعِقَ﴾ [الزمر: 65] في الآية الأخرى أي يصعق، ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ الْأَعْرَافِ﴾ [الأعراف: 47]، وهو كثير في الكلام؛ لا سيما كلام الله، ومثله التعبير عن

207. قُلْـتُ وَلِلْإِشْـرَافِ أَوْ إِبْرَازِكَـا فِـي مَعْـرِضِ الْحَاصِـلِ غَيْـرَ ذَلِكَـا

208. وَمِنْـهُ قَلْـبٌ كَعَرَضْـتُ الْإِبِـلا عَلَـى الْحِيَـاضِ ثُـمَّ هَـلْ ذَا قُـبِلا

المستقبل بلفظ اسم الفاعل، كقوله تعلى: ﴿وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ﴾ [الذاريات: 6]، ونحو التعبير عنه باسم المفعول، كقوله تعلى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [هود: 103] أي يجمع الناس لما فيه من الثواب والعقاب. وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر؛ إذ لا خلاف في أن اسم الفاعل واسم المفعول فيما لم يقع كالمستقبل: مجاز، وفيما هو واقع كالحال: حقيقة. وكذا الماضي عند الأكثرين؛ فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع: يكون خلاف مقتضى الظاهر.

(**قلت و**)من خلاف مقتضى الظاهر: وضع الماضي مكان المستقبل (**للإشراف**) أي للدلالة على مشارفة وقوعه وقربه نحو: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: 9] أي لو شارفوا؛ ومثّله الطيبي بنحو قولك: مت أي شارفت الموت. (**أو**) أي ولأجل (**إبرازكا**) أيها المتكلم أي إظهارك (**في معرض**) أي في صورة (**الحاصل غير ذلكا**) أي غير الحاصل؛ لقوة الأسباب المتسبِّبة في حصوله، كقول المشتري: اشتريت حال انعقاد أسبابه.

(**ومنه**) أي من خلاف مقتضى الظاهر (**قلب**)؛ وهو أن تثبت لأحد جزأين حكم الآخر وعكسه، لا مجرد تبديل المكان كما في عكس القضية، (**كعرضت الإبلا على الحياض**)؛ فالإبل والحياض يشتركان في مطلق العرض، إلا أن الحكم الثابت للحياض هو العرض بلا واسطة حرف الجر؛ فيكون معروضا، وللإبل هو العرض بواسطة حرف الجر؛ فتكون معروضا عليها، وقد قلب ذلك فصار ما حكمه العرض بلا واسطة: العرض بالواسطة وبالعكس.

وإنما قلنا: إن المثال المذكور مقلوب؛ لأن المعروض عليه: ما يكون له إدراك يميل به إلى المعروض أو يرغب عنه؛ فهذا الذي عليه جماعة منهم الجوهري والكسائي والزمخشري.

(**ثم هل ذا**) القلب (**قبلا**)؛ فيه ثلاثة أقوال؛ فقيل يقبل مطلقا -تضمن اعتبارا

209. ثَالِثُهَا الأَصَحُّ إِنْ لَمْ يَقْتَضِ مَعْنًى لَطِيفًا لا وَإِلَّا فَارْتَضِي

210. كَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

لطيفا أم لا-، وهو مذهب السكاكي؛ قال: إنه مما يورث الكلام ملاحة، وقيل: لا يقبل مطلقا؛ لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود.

(ثالثها) وهو القول (الأصح إن لم يقتض) أي يتضمن (معنى) أي اعتبارا (لطيفا) غير الملاحة: (لا) يقبل؛ لأنه عدول عن الظاهر من غير نكتة يُعتد بها؛ (وإلا) بأن اقتضى معنى لطيفا؛ (فارتضي)، كقوله تعلى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأحقاف: 19]؛ فالداعي إلى القلب: ما تقرر من أن المعروض عليه: لا بد أن يكون له إدراك يميل به إلى المعروض أو يرغب عنه؛ والاعتبار اللطيف في الآية: أن الكفار مقهورون؛ فكأنهم لا اختيار لهم والنار متصرفة فيهم، وهم كالمتاع الذي يتصرف فيه من يُعرض عليه، و(كـ)قول رؤبة:

وَ(مَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ)

والأصل: كأنّ لون سمائه لغبرتها: لون أرضه، والاعتبار اللطيف: هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة، حتى صار يشبَّه به لون الأرض في ذلك لغبرتها، مع أن لون الأرض أصل في الغبرة.

ومثال المردود -وهو ما لم يتضمن معنى لطيفا- قوله[1]:

فَلَمَّا أَنْ جَرَى سِمَنٌ عَلَيْهَا كَمَا طَيَّنْتَ بِالْفَدَنِ السِّيَاعَا

السمن: بكسر السين وفتح الميم. والفدن -بالتحريك-: القصر. والسياع -بكسر السين-: الطين المخلوط بالتبن، أو الطين فقط. والأصل: كما طينت الفدن بالسياع.

وجواب لما قوله:

أَمَرْتُ بِهَا الرِّجَالَ لِيَأْخُذُوهَا وَنَحْنُ نَظُنُّ أَنْ لا تُسْتَطَاعَا

(1) أي عمير بن شُييم المعروف بالقُطامي.

211.وَمِنْــهُ ذِكْــرُ جَمْــعٍ اوْ مُثَنَّــى أَوْ مُفْــرَدٍ عَــنْ آخَــرٍ قَــدْ عَنَّــا

212.وَالِانْتِقَـالُ مِـنْ خِطَـابِ بَعْـضِ ذِي إِلَـى خِطَـابِ آخَـرٍ نَـوْعٌ شَـذِي

والأقرب: أن القلب فيه متضمِّن لاعتبار لطيف: هو المبالغة في وصف الناقة بالسِّمن؛ لأنه جعل السياع أصلا، والفدن تابعا له بإدخال الباء عليه، ويلزم منه جعل السمن في الناقة أصلا، والناقة فرعا.

(ومنه) أي من خلاف مقتضى الظاهر: (ذكر) أي استعمال (**جمع او مثنى أو مفرد عن**) أي بدل (آخر) منها (**قد عنا**) أي عرض، وهذا قريب من الالتفات؛ فمثال المفرد المراد به المثنّى(1)

فَرَجِّــي الْخَيْــرَ وَانْتَظِــرِي إِيَــابِي إِذَا مَــا الْقَــارِظُ الْعَنَــزِيُّ آبَــا

وإنما هما القارظان؛ لأن المثَل: "حتى يؤوب القارظان"، ومنه في غير المسند إليه: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: 62] أي أن يرضوهما.

ومثال المفرد عن الجمع(2):

تَـدَارَكْتُمَا الْأَحْـلَافَ قَـدْ ثُـلَّ عَرْشُـهَا وَذُبْيَـانُ قَـدْ زَلَّـتْ بِأَقْـدَامِهَا النَّعْـلُ

أي النعال، وقال تعلى: ﴿وَالْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: 4].

ومثال المثنّى عن المفرد: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق: 24]، ونحو "قفا نبك". والمثنّى عن الجمع نحو: لبّيكَ وحَنانيكَ. والجمع عن المفرد نحو: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: 100]، و"شابت مفارقه". والجمع عن المثنّى نحو: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: 4]، "أزج الحواجب - عريض المناكب" أي قلباكما، والحاجبين، والمنكبين.

وهذه المسألة: مجازية، بخلاف مسألة الالتفات والمسألة الآتية؛ فهما حقيقيتان.

(**والانتقال من خطاب بعض ذي**) الثلاثة -وهي المفرد والمثنى والجمع- (**إلى**

---

(1) قول بشر بن أبي حازم عند موته.

(2) قول زهير.

... ...

خطاب آخر) منها: (نوع) من خلاف مقتضى الظاهر (شذي): طيب مقبول؛ فالانتقال من خطاب المفرد إلى خطاب المثنى نحو قوله تعلى: ﴿قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا لِتَلۡفِتَنَا عَمَّا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلۡكِبۡرِيَآءُ﴾ [يونس: 78]، والانتقال من المفرد إلى الجمع نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: 1]، ومثاله من المثنّى إلى خطاب المفرد نحو: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: 48]، ومن المثنى إلى الجمع نحو: ﴿أَن تَبَوَّءَا لِقَوۡمِكُمَا بِمِصۡرَ بُيُوتٗا وَٱجۡعَلُواْ بُيُوتَكُمۡ قِبۡلَةٗ﴾ [يونس: 87]، ومثاله من الجمع إلى المفرد: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [يونس: 87]، ومن الجمع إلى الاثنين: ﴿يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ إِنِ ٱسۡتَطَعۡتُمۡ أَن تَنفُذُواْ مِنۡ أَقۡطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ فَٱنفُذُواْۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلۡطَٰنٖ ۝ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: 31-32].

والفرق بين ما ذُكر في هذا البيت وما ذُكر قبله: أن ما ذُكر في هذا البيت: فيه استعمال كل في معناه، وما ذكره في البيت الأول: فيه استعمال كل في غير معناه هـ.

قال ياسين: ووجه حسن هذه ما ذُكر في الالتفات؛ لأنها قريبة منه. وبالله تعلى التوفيق.

أحوال المسند

213. فَتَرْكُــهُ لِمَــا مَضَــى وَيَحْتَمِــلْ كِلَيْهِمَــا صَــبْرٌ جَمِيــلٌ قَــدْ نُقِــلْ

214. وَشَــرْطُهُ قَرِينَــةٌ كَــذِكْرِ سُــؤَالٍ اوْ تَقْــدِيرِهِ لِخُبْــرِ

(أحوال المسند: فتركه) أي ترك ذكر المسند يكون: (لما مضى) من النُّكت في حذف المسند إليه: من اجتناب عبث كخرجت فإذا زيد أي حاضر، وضيق المقام كقول المتنبي(1):

قَالَـتْ وَقَـدْ رَأَتِ اِصْفِرَارِيَ مَـنْ بِـهِ وَتَنَهَّــدَتْ فَأَجَبْتُهَــا الْمُتَنَهِّــدُ

أي المتنهِّد هو الذي بي.

ويأتي أيضا لقصد الاختصار، والعدول إلى أقوى الدليلين، واختبار تنبُّه السامع، ومقدار تنبهه.

(ويحتمل كليهما) أي أن يكون من حذف المسند إليه، وأن يكون من حذف المسند قوله تعلى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: 18]؛ والتقدير على الأول: فأمري صبر جميل، وعلى الثاني: فصبر جميل أجمل؛ فهو يحتملهما على السواء كما (قد نقل) ذلك في الآية، والحذف فيها: لضيق المقام والضجر.

(وشرطه) أي حذف المسند: (قرينة) دالة على المحذوف؛ ليفهَم المعنى؛ وتلك القرينة: (كذكر سؤال) محقق يشتمل على المسند؛ فيُحذف من جوابه بقرينة ذكره في السؤال، كقوله تعلى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: 24] أي خلقهن الله، ونحو: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: 87] أي خلقَنا الله بحذف المسند؛ لأن هذا الكلام عند تحقق ما فُرض من الشرط والجزاء: يكون جوابا عن سؤال محقق. والدليل على أن المرفوع فاعل والمحذوف فعله: أنه جاء عند عدم الحذف، كذلك في الآية الأخرى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: 8]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ

(1) من قصيدة يمدح بها شجاع بن محمد الطائي.

215. وقَــدْ يَجِــي مِــنْ أَوَّلٍ أَوْ آخِــرِ ... ...

رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: 77-78]. (او تقديره) أي تقدير السؤال (لخبر) -بضم الخاء- أي لعلم به كقوله[1]:

لِيُبْـكَ يَزِيـدُ ضَـارِعٌ لِخُصُـومَةٍ وَمُخْتَـبِطٌ مِمَّـا تُطِـيحُ الطَّـوَائِحُ

فقوله "لِيُبْكَ": مجزوم بلام الأمر، مبني للمفعول. وقوله "يزيد": نائبه، وكأنه قيل: من يبكيه؟ فقال: يبكيه ضارع لخصومة إلخ؛ فـ"ضارع": فاعل فعل محذوف دلّ عليه ذلك السؤال المقدّر، والمحذوف هو المسند؛ لأنه كان ملجأً للأذلاء، وعونا للضعفاء.

وقبل البيت:

لعَمْرِي لَئِنْ أَمْسَى يَزِيدُ بْنُ نَهْشَلٍ حَشَا جَدَثٍ تُسْفِي عَلَيْهِ الرَّوَائِحُ

لَقَدْ كَانَ مِمَّنْ يَبْسُطُ الْكَفَّ بِالنَّدَى إِذَا ضَنَّ بِالْخَيرِ الأَكُفُّ الشَّحَائِحُ

تنبيه: وفضل هذا التركيب على خلافه: بتكرر الإسناد إجمالا، ثم تفصيلا، وبوقوع نحو "يزيد" غير فضلة، وبكون معرفة الفاعل: كحصول نعمة غير مرتقبة؛ لأن أول الكلام غير مطمِع في ذكره.

(وقد يجي)ء الحذف (من أول) لدلالة الثاني عليه كقوله[2]:

نَحْـنُ بِمَـا عِنْـدَنَا وَأَنْـتَ بِمَـا عِنْـدَكَ رَاضٍ وَالـرَّأْيُ مُخْتَلِـفُ

(أو) أي ويجيء من (آخر) -بكسر الخاء- لدلالة الأول عليه كقوله[3]:

وَمَـنْ يَـكُ أَمْسَـى بِالْمَدِينَـةِ رَحْلُـهُ فَـإِنِّي وَقَيَّـارٌ بِهَـا لَغَرِيـبُ

فقوله "لغريب": خبر "إن": بدليل دخول اللام عليه، و"قيّار": مبتدأ خبره محذوف لدلالة خبر "إن" عليه أي إني لغريب بها، وقيار أيضا غريب، والقيار: اسم

---

(1) أي الحارث بن ضرار النهشلي، وقيل للحارث بن نهيك، وقيل لمرة بن عمرو النهشلي، وهو من أبيات سيبويه. ويزيد: هو يزيد بن نهشل. انظر عروس الأفراح.

(2) أي عمرو بن امرئ القيس الخزرجي كما في الخزانة.

(3) أي ضابئ بن الحارث البرجمي.

... ...	وَصَالِحًا لِذَيْنِ عِنْدَ السَّابِرِ
216. وَخَبَرًا لِمُبْتَدًا أَوْ إِنَّ أَوْ	كَانَ عَلَى قُبْحٍ وَفِعْلًا بَعْدَ لَوْ
217. وَذِكْرُهُ لِمَا مَضَى أَوْ حَتْمِ	... ...

فرس، وقيل جمل، وقيل غلام.

(و)قد يجيء الحذف (**صالحا لذين**) أي لأن يكون من الأول ومن الثاني (**عند السابر**) أي المختبِر: مِن سَبَره إذا اختبره، نحو زيد وعمرو قائم؛ فقائم: صالح لأن يكون خبر "زيد"، وخبر "عمرو" محذوف، ولأن يكون خبر عمرو، وزيد خبره محذوف دلّ عليه المذكور.

(**و**)قد يجيء المسند المحذوف (**خبرا لمبتدا**) كما مرّ (**أو**) خبرا في باب (**إن**) كقوله[1]:

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلَا وَإِنَّ فِي السَّفْرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلَا

أي إن لنا حلولا في الدنيا، وإن لنا عنها إلى الآخرة ارتحالا، فحذف المسند، وهو لنا: للعدول إلى أقوى الدليلين، مع اتباع الاستعمال؛ لاطراد الحذف في نحو: إن مالا وإن ولدا، وإن زيدا وإن عمرا كما في الفيض. (**أو**) خبرا في باب (**كان**) الناقصة (**على قبح**) عند النحاة، نحو إنْ خيرٌ فخيرٌ برفعهما، أي إن كان في عمله خير فجزاؤه خير. (و)قد يجيء المحذوف (**فعلا بعد لو**) الشرطية، نحو: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: 100]؛ تقديره: تملكون تملكون؛ فحذف الأول، وانفصل الضمير؛ لسقوط ما يتصل به؛ فالمسند المحذوف هنا: فعل؛ للاحتراز عن العبث؛ لوجود المفسِّر؛ وإنما لم يُجعل مبتدأ والجملة الواقعة بعدُ خبره؛ لما يلزم على ذلك من دخول "لو" على الاسم، وأدوات الشرط مختصة بالأفعال.

(**وذكره**) أي المسند يكون: (**لما مضى**) في ذكر المسند إليه: من أن الذكْر هو الأصل ولا مقتضي للحذف، نحو زيد قائم، ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة،

(1) أي الأعشى: ميمون بن قيس.

... ... مَجِيئِــهِ بِالفِعْــلِ أَوْ بِالِاسْــمِ

218. قُلْتُ وَلِلتَّعْجِيبِ فِي الْمِفْتَاحِ قَدْ زَادَ وَفِـي الْإِيضَـاحِ رُدَّ وَانْفَــرَدْ

219. لِكَوْنِـهِ لا سَــبَبِيًّا مَــعْ عَــدَمْ إِفَــادَةِ القُــوَّةِ لِلحُكْــمِ الــمُتَمْ

كقوله تعلى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: 8]، ومن التعريض بغباوة السامع، كقوله تعلى: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: 63] في جواب قولهم: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: 62].. إلى غير ذلك. **(أو)** أي ويكون ذكره لـ**(حتم)** أي لتعين **(مجيئه بالفعل)**؛ ليفيد التجدد، **(أو بالاسم)**؛ ليفيد الثبوت والدوام، ولا يُدرى لو حُذف هل هو اسم أو فعل، نحو قام زيد أو زيد قائم؛ إذا كنت مريدا في الأول تجدد القيام، وفي الثاني ثبوته له ودوامه.

(قلت و)يذكر المسند **(للتعجيب)** من المسند إليه **(في المفتاح قد زاد)** هذه النكتة السكاكي، وكذا الطيبي، نحو زيد يقاوم الأسد، **(وفي الإيضاح رد)** -بالتركيب- أي ردّ هذا القول صاحب الإيضاح؛ قال: وفيه نظر؛ لأن التعجيب يحصل مع الحذف بالقرينة. واعترض بأن القرينة إنما تدل على نفس المسند، أما تعجيب المتكلم فبالذكر. **(وانفرد)** أي ويؤتى بالمسند مفردا وجوبا **(لكونه لا سببيا)** أي غير سببي، **(مع عدم إفادة القوة للحكم المتم)** أي مع عدم إفادة تقوية النسبة التي هي ثبوت المسند للمسند إليه بنفس التركيب، أي الكلام المركّب؛ فسبب كونه جملة أحد أمرين: كونه سببيا، أو كونه مفيدا للتقوِّي بنفس التركيب؛ وذلك: نحو زيد قام أبوه في السببي، أو زيد قام هو في التقوِّي، وسبب الإفراد انتفاؤهما جميعا؛ فيدخل ما يفيد التقوِّي، لكن لا بنفس التركيب، بل بالتكرير نحو "عرفت عرفت"، أو بحرف التأكيد ونحو ذلك.

220. وَالسَّـــبَبِيُّ مَـــا جَـــرَى لِغَيْـــرِ مَـــا يَسْـــبِقُهُ كَهِنْـــدُ عَبْـــدُهَا انْتَمَـــى

(والسببي) في عرفهم: هو (ما) أي المسند الذي (جرى) في المعنى (لغير ما يسبقه) في اللفظ، أي جرى على غير ما هو له؛ بأن يكون إثبات المسند للمسند إليه: لمتعلقه، لا لنفسه، نحو زيد أبوه منطلق، و(كهند عبدها انتمى) أي انتسب.

قال السعد: ويمكن أن يفسّر المسند السببي بجملة عُلقت على مبتدإ بعائد غير مسند إليه في تلك الجملة، فخرج عنه المسند في نحو زيد قائم أبوه؛ لأنه مفرد، وزيد قام، وزيد هو قائم؛ لأن العائد فيهما: مسند إليه، ونحو ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1]؛ لأن تعليقها على المبتدإ: ليس بعائد، ودخل فيه زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه، وزيد مررت به، وزيد ضربت عمرا في داره، وزيد ضربته، ونحو ذلك.

وللعلامة محمد فال بن العاقل الديماني رحمه الله تعلى:

عِنْـــدَ النُّحَـــاةِ السَّـــبَبِيُّ مَـــا جَـــرَى مَعْنـــىً عَلَـــى مَـــا عَنْـــهُ قَـــدْ تَـــأَخَّرَا
وَقَـــدْ جَـــرَى لَفْظًـــا عَلَـــى مَـــا سَـــبَقَا فَكُـــنْ لِمَعْنَـــاهُ بِـــذَا مُحَقِّقَـــا
وَهْـــوَ لَـــدَى الْبَيَـــانِيينَ خَبَـــرُ عَـــنْ مُبْتَـــدًا بِجُمْلَـــةٍ قَـــدْ ذَكَـــرُوا
لَهَـــا ضَـــمِيرًا رَابِطًـــا لَـــمْ يُسْـــنَدِ إِلَيْـــهِ فِـــي الْجُمْلَـــةِ فَـــافْهَمْ تَهْتَـــدِ
بَيْنَهُمَـــا عُمُـــومُ وَجْـــهٍ حُقِّقَـــا وَلَـــمْ يَكُـــنْ ذَاكَ الْعُمُـــومُ مُطْلَقَـــا
فَنَحْـــوُ زَيْـــدٌ قَـــائِمٌ أَبُـــوهُ لَـــيْسَ بَيَانِيًّـــا لِمَـــا حَكَـــوْهُ
وَنَحْـــوُ زَيْـــدٌ جِئْتَـــهُ بِـــالْعَكْسِ فَلَـــيْسَ نَحْوِيًّـــا بِغَيْـــرِ لَـــبْسِ
وَنَحْـــوُ زَيْـــدٌ جَـــا أَبُـــوهُ يَـــاتِي عِنْـــدَ الْبَيَـــانِيِّينَ وَالنُّحَـــاةِ
وَنَحْـــوُ زَيْـــدٌ هُـــوَ قَـــائِمٌ لَـــمِ يُنْسَـــبْ لِكُـــلٍّ مِنْهُمَـــا فَلْـــتَعْلَمِ
مَسْـــأَلَةٌ مِـــنْ مِـــنَحِ الْمَنَّـــانِ جَامِعَـــةٌ لِلنَّحْـــوِ وَالْبَيَـــانِ

221. وَكَوْنُـــهُ فِعْـــلًا لِأَنْ يُقَيَّـــدَا بِوَقْتِـــهِ وَيُفْهِـــمَ التَّجَـــدُّدَا

(وكونه) أي المسند يورد **(فعلا لأن يقيدا)** -بالتركيب- أي لأجل تقييد **(بوقته)** الذي وقع فيه من الأزمنة الثلاثة: الماضي وهو الزمان المتقدم على الزمان الذي أنت فيه، والمستقبل وهو الزمان المتأخر وجوده، والحال وهو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ، كما يقال زيد يصلي والحال أن بعض صلاته ماض وبعضها باق، وتعيين مقدار الحال مفوّض إلى العرف بحسب الأفعال، ولا يتعين له مقدار مخصوص؛ فإنه يقال زيد يأكل ويمشي ويحج ويكتب القرآن، ويعد كل ذلك حالا، ولا شك في اختلاف مقادير أزمنتها.

فالمسند يكون فعلا للتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة مع اختصار؛ لأن الفعل يدل بصيغته على أحد الأزمنة، من غير احتياج إلى قرينة، بخلاف الاسم؛ فإنما يدل عليه بقرينة خارجة، نحو زيد قائم الآن أو أمس أو غدا. **(و)**لأن **(يفهم التجددا)**؛ يعني أنه يؤتى بالمسند فعلا لما ذكر، مع إفادة التجدد والحدوث؛ بمعنى أن مِن شأنه أن يتكرر ويقع مرة بعد أخرى.

قال في الفيض: والتجدد: هو الحصول بعد العدم، وهو بهذا المعنى: ملازم لمعنى الفعل بحسب الوضع، وأما التجدد بمعنى التقضي شيئا فشيئا؛ فغير ملازم له، ولا معتبر في مفهومه، حتى إذا أريد وجبت القرينة له، كقول طريف[1]:

أَوَ كُلَّمَـــا وَرَدَتْ عُكَـــاظَ قَبِيلَـــةٌ بَعَثُـــوا إِلَـــيَّ عَـــرِيفَهُمْ يَتَوَسَّـــمُ

أي يتأمل الوجوه؛ يحدث منه ذلك التأمل مرة بعد مرة؛ فالقرينة على هذا التكرر: هي أن الشاعر ساق البيت في بيان فخر نفسه، والمقصود بالمضارع: الدلالة على كثرة فضائله. والمعنى: أن لي على كل قبيلة جناية؛ فمتى وردوا عكاظ طلبني القَيِّم بأمرهم؛ ليعرفني في الحرب بعد ذلك.

---

(1) ابن تميم العنبري كما في كتاب سيبويه.

222. وَاسْـمًا لِفَقْـدِ فَيْـدِهِ مَـا ذُكِـرَا قُلْـتُ وَقَـالَ بَعْـضُ مَـنْ تَـأَخَّرَا
223. إِفَـادَةُ الثُّبُـوتِ فِـي الإِسْـمِ فُقِـدْ إِنْ كَـانَ مَـا يَتْلُـوهُ فِعْـلًا وَانْتُقِـدْ

(و)كون المسند (اسما) كائن: (لفقد فيده) أي لأجل عدم إفادته (ما ذكرا): في كونه فعلا من التقييد بأحد الأزمنة، والتجدد؛ بأن يراد به إفادته الثبوت والدوام؛ أما الثبوت -والمراد به تحقق المسند للمسند إليه-؛ فبحسب الوضع، وأما الدوام فبالقرائن الخارجية، لا بحسب الوضع، والثبوت والدوام: مقصدان لأغراض تتعلق بهما، كالمبالغة في المدح والذم، أو للاحتراز عن أن يطلع السامع على وقت وقوع المسند.. إلى غير ذلك مما يناسبه الثبوت والدوام؛ أما المدح فكقوله[1]:

لا يَـأْلَفُ الـدِّرْهَمُ الْمَضْـرُوبُ صُـرَّتَنَا لَكِـنْ يَمُـرُّ عَلَيْهَـا وَهْـوَ مُنْطَلِـقُ

يعني أن الانطلاق من الصرّة: ثابت للدرهم دائما، ولو قال: وهو ينطلق؛ أفاد تجدد الانطلاق المفيد سبق الاستقرار المنافي لغرضه؛ إذ غرضه: الوصف بغاية الجود.

(قلت) زيادة على التلخيص: (وقال بعض من تأخرا) -وهو الكاشي في شرح المفتاح-:

(إفادة الثبوت في الإسم فقد) -بالتركيب- أي مفقودة؛ (إن كان ما يتلوه) أي الاسم (فعلا)؛ لئلا يقع التناقض في مثل زيد قام؛ فإنها تقتضي الثبوت من حيث صدرها، والتجدد من حيث عجزها، (وانتقد) هذا القول أي ردّه ابن السبكي، قائلا: إن فيه نظرا، بل ما قالوه من أن الجملة الاسمية للثبوت والدوام: على عمومه؛ سواء كان الخبر اسما أو فعلا، ولا تناقض إذا كان فعلا؛ لأن قولك زيد قام: دال على ثبوت نسبة القيام المتجدد إلى زيد؛ فالقيام متجدد حصوله لزيد، ووصفه به: ثابت مستقر.

(1) أي جُؤية بن النضر أو النضر بن جُؤَيَّة.

224. وَكَوْنُـــــهُ مُقَيَّـــــدًا بِقَيْـــــدِ   كَنَحْـــوِ مَفْعُـــولٍ لِزَيْـــدِ الفَيْـــدِ

225. وَنَحْـوُ كُنْـتُ قَائِمًـا كَـانَ الـذِي   قَيَّـدَتِ الْمَنْصُـوبَ لا العَكْـسَ احْتُـذِي

(وكونه) أي المسند -فعلا كان أو اسما يعمل عمله- **(مقيدا بقيد)** من القيود **(كنحو مفعول)** من مطلق، أو به أو له، أو فيه أو معه، أو من حال أو تمييز أو استثناء: كائن **(لزيد الفيد)** أي لأجل زيادة الفائدة؛ لأن ازدياد التقييد: يوجب ازدياد الخصوص، وهو يوجب ازدياد البعد، الموجب لتقوية الفائدة.

ولا يخفى أن تقييد المسند بمفعول ونحوه: من مباحث متعلقات الفعل؛ وإنما بحث عنه هنا استطرادا.

ولما كان هنا مظنة سؤال؛ وهو أن خبر "كان" شبه المفعول وتقييد "كان" به ليس لزيادة الفائدة؛ إذ لا فائدة في "كان زيد" بدون الخبر: أشار إلى أنه مستثنى من هذا الحكم فقال: **(ونحو كنت قائما)** ليس الخبر فيه مقيدا لكان، وإنما **(كان)** نفسه هو القيد **(الذي قيدت المنصوب)** بها، وهو الخبر.

والصواب لو قال: "قَدْ قَيَّدَ"؛ لأن الضمير عائد على "الذي"، لا على "كان"، **(لا العكس)** أي ليس كان مقيّدا بالمسند؛ لأن المسند الذي هو "قائما" في المثال: هو الدال على الحدث؛ إذ المسند إنما هو الحدث، بخلاف "كان"؛ فإنها إنما تدل على الزمن، دون الحدث[1]. **(احتذي)** أي اتُّبع.

والحاصل: أن "قائما": نفس المسند؛ لأن أصل التركيب: أنا قائم، و"كان": إنما ذُكرت لدلالتها على زمان النسبة؛ فهي لدلالتها على الزمان: قيد لـ"قائما"، وحينئذ فقولنا: كنت قائما: في معنى قولنا: أنا قائم في الزمن الماضي.

قلت فلعل الأوضح لو قال:

وَنَحْـوُ كُنْـتُ قَائِمًـا بِـ"كَـانَ" ذِي   مَنْصُـوبُهَا قُيِّـدَ لا الْعَكْـسُ احْتُـذِي

قال في الشرح: ومن مسائل التقييد الغريبة: نحو كنت قائما؛ فربما توهم أن

---

(1) وفيه بحث، فانظره في مواهب الفتاح.

226. وَالتَّــــرْكُ لِلمَــــانِعِ كَانْتِهَـــازِ لِفُرْصَــــةٍ تُغْـــنَمُ وَالإِيجَـــازِ

227. وَكَوْنُــــهُ قُيِّـــدَ بِالشَّـــرْطِ لأَنْ يُفِيـــدَ مَعْنَـــى الأَدَوَاتِ كَيْـــفَ عَـــنْ

228. وَكُلُّهَـــا مَبْسُـــوطَةٌ فِـــي النَّحْـــوِ ... ...

التقييد حصل لـ"كان" بالخبر؛ لأنه بمنزلة المفعول، واسمها بمنزلة الفاعل، وقد يكمل الإسناد بها، وليس كذلك، بل الإسناد دائر بين الاسم والخبر، ودخلت "كان" تقييدا للخبر؛ فالقيام: مقيَّد بـ"كان"، لا أن "كان": مقيّدة بالقيام.

(**والترك**) للتقييد المذكور كائن (**للمانع**) أي لأجل مانع من تربية الفائدة أي زيادتها، كالجهل بالقيد أي بزمان الفعل الذي وقع فيه، أو مكانه، أو من وقع عليه الفعل.. إلى غير ذلك، وكما يكون للجهل بالقيد يكون لغرض معنوي أو لفظي؛ فالأول: (**كانتهاز لفرصة تغنم**): يخاف فواتها بالتقييد، كقول الصياد لمخاطبه: الصيد محبوس، أو حبس من غير أن يقول: محبوس في الشرك؛ لأجل أن ينتهز فرصة التأكيد المقتضي لمبادرة المخاطب لإدراكه، قبل فواته بالفرار وبالموت حتف أنفه.

(**والإيجاز**) أي الاختصار بترك التقييد، وكقصد أن لا يطلع المخاطب ولا غيره على زمان الفعل، أو مكانه، أو غير ذلك لأغراض تتعلق به، أو خوف أن يتصور المخاطب أن المتكلم مكثار. والثاني -وهو اللفظي-: كإصلاح النظم والسجع.

(**وكونه**) أي الفعل المسند وما يشبهه (**قيد بالشرط**) أي بأداة من أدواته كائن: (**لأن يفيد**) أي لأجل إفادة التقييد المذكور (**معنى الأدوات**) التي قيِّد بأحدها -حرفا كانت أو اسما- (**كيف عن**) أي عرض التقييد به؛ وذلك لا يُعرف إلا بمعرفة ما بين أدوات الشرط: من تفصيل معانيها في أصل الوضع، حتى يُعرف منها أيّة حالة يقيد الفعل فيها بـ"إن"، وأية حالة يقيد الفعل فيها بـ"إذا"، وكذا البواقي.

(**وكلها**) أي كل معانيّ أدوات الشرط (**مبسوطة في**) علم (**النحو**) أي مبيّنة فيه؛ وإن لم يكن بيانها في النحو من مسائله.

واعلم أن الحال المقتضية تقييدَ المسند بالشرط: هي تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى؛ إما في الماضي كما في "لو"، وإما في الاستقبال؛

... ... فَابْحَـــثْ هُنَـــا فِـــي إِنْ إِذَا وَلَـــوْ

229.فَغَيْــرُ لَــوْ لِلشَّــرْطِ فِي اسْــتِقْبَالِ لَكِـــنَّ إِنْ تَخْـــتَصُّ بِالْمُحَـــالِ

230.لِكَوْنِهَـا فِـي الْأَصْـلِ لِلَّـذِي عَـدِمْ جَزْمًـا وَعَكْسُـهَا إِذَا مِـنْ ثَـمَّ عَـمْ

إما مع الجزم كما في "إذا"، أو مع الشك كما في "إن" وغير ما ذكر من أدوات الشرط، (**فابحث**) أيها الباحث في علم المعاني (**هنا**) أي في تقييد المسند بالشرط (**في إن إذا ولو**) -بتشديد الواو-؛ وذلك لكثرة دور هذه الثلاث، واختصاصها بلطائفَ وأبحاثٍ كثيرة، ودقائقَ لم يُتعرض لها في علم النحو.

ثم شرع يتكلم فيما بينها فقال: (**فغير لو**)؛ وهو "إن" و"إذا": (**للشرط**) أي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط (**في استقبال**)؛ يعني في الزمن المستقبل؛ سواء كان مدخولهما مضارعا أو ماضي اللفظ، وليس قوله "في استقبال" ظرفا للتعليق؛ لأنه في الحال، بل لحصول مضمون المعلق عليه وهو الشرط، ويلزمه استقبال حصول مضمون الجزاء؛ لأن الحصول المعلق بحصول أمر مستقبل: يلزم أن يكون مستقبلا.

(**لكن "إن"**) وإن شاركت "إذا" في الاستقبال (**تختص**) دونها (**بـ**)الدخول على الفعل (**المحال**) أو النادر وقوعه، أو المشكوك في وقوعه.

قال في الفيض: وكذا غيرها من أدوات الشرط الجازمة؛ فلا تستعمل إلا في المعاني المشكوكة، لا المجزومة ولا المستحيلة إلا لنكتة.

وإنما اختصت بالمحال (**لكونها**) موضوعة (**في الأصل للذي عدم**) أي فَقَد (**جزما**) أي للشرط الذي ليس مجزوما بوقوعه، (**وعكسها "إذا"**)؛ فتختص بالمجزوم بوقوعه؛ إما تحقيقا نحو "إذا طلعت الشمس جاء زيد"، أو ادعاء نحو "إذا جاء صديقي أكرمته"؛ (**من ثم**) أي من أجل أن الأصل في "إذا" الجزم: (**عم**) أي غلب وكثر لفظ

231.الْمَــاضِ فِيهَــا وَلِجَــزْمٍ إِنْ تَــرِدْ تَجَــاهُلًا أَوْ لِمُخَاطَــبٍ فَقَــدْ

(الماض فيها)؛ لأن الماضي أقرب إلى القطع بالوقوع، نظرا إلى لفظه الموضوع لتحقق الوقوع؛ وإن لم يدل على ذلك بالنظر إلى ما يصيِّره في معنى الاستقبال كـ"إذا"، كقوله تعلى: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَـٰذِهِۦ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ﴾ [الأعراف: 130]؛ فالحسنة: كالخصب والرخاء، والسيئة: كالجدب والبلاء؛ جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع "إذا"؛ لأن المراد الحسنة المطلقة أيْ من أيِّ نوع كانت: من خصب أو غيره، ولم يُرَدْ به نوع من الحسنة مخصوص؛ ولهذا عرِّفت الحسنة تعريف الجنس أي الحقيقة، لا الاستغراق؛ وإن كان تعريف الجنس يطلق عليهما، ووقوع الجنس كالواجب لكثرته، بخلاف نوع الحسنة؛ فإنه لا يكثر كثرة جنسها. وجيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع "إن"؛ لما ذُكر؛ لأن السيئة نادرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة؛ ولهذا نكِّرت؛ ليدل على التقليل؛ لأن قلة الشيء تناسب قلة وقوعه. والمراد بتعريف الجنس: تعريف الجنس العهدي؛ بأن يكون المراد تعريف الحقيقة في ضمن فرد ما، والأفراد توصف بالمجيء، وليس المراد به الجنس الذي هو نفس الماهية؛ إذ لا توصف بالمجيء. انظر الفيض.

(ولجزم "إن"): مبتدأ خبره جملة **(ترد)** أي تستعمل "إن" في مقام جزم المتكلم بوقوع الشرط **(تجاهلا)** أي لأجل إظهار الجهل من غير الجاهل؛ لاقتضاء المقام له، كما إذا سُئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم أنه فيها فيقول: إن كان فيها أخبرتك؛ فيتجاهل خوفا من السيد. **(أو)** أي وتستعمل "إن" في مقام الجزم بوقوع الشرط **(لمخاطب)** بفتح الطاء **(فقد جزما)** أي لأجل فقد المخاطَب الجزم بوقوع الشرط أو عدم وقوعه، كقولك لمن يشك في صدقك: **إن صدقتُ فما ذا تفعل؟** فتُجري الكلام على سَنن ما عنده؛ وإن كنت جازما بصدقك.

232. جَزْمًــا وَلِلتَّــوْبِيخِ وَالــذِي يُــرَى كَجَاهِــلٍ إِذْ مَــا عَلَــى الْعِلْــمِ جَــرَى

(و)تستعمل "إن" في مقام الجزم (للتوبيخ) أي تعيير المخاطب على الشرط، أو تعيير غير المخاطب؛ إما لعدم المخاطب أو لعدم صلاحيته للتعيير؛ ويحصل التوبيخ بإفهام المتكلم المخاطَبَ المتحقق وقوع الشرط منه: أن المقام مشتمل على ما ينفي الشرط بالكلية؛ فلا يصلح ذلك المقام إلا لفرض الشرط وتقديره، كما يُفرض المحال لغرض من الأغراض، كتبكيت المخاطب أي إفحامه، نحو قوله تعلى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحاً إِن كُنتُمْ قَوْماً مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: 4] في من قرأ "إن" بالكسر أي أنُهْمِلُكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الأمر والنهي، والوعد والوعيد، صفحا أي إعراضا أو للإعراض أو معرضين؛ فإسرافهم مقطوع به، لكن جيء بـ"إن" للتوبيخ؛ بسبب إفهامهم أن الإسراف من العاقل في هذا المقام: يجب أن لا يكون إلا على سبيل الفرض والتقدير، كما يُفرض المحال؛ لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن الإسراف لا ينبغي أن يصدر من العاقل؛ فهو بمنزلة المحال.

والأصل في المحال: أن لا تستعمل فيه "إن"؛ لأنها يُشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه، والمحال مقطوع بلا وقوعه، لكنهم يستعملون "إن" فيه: تنزيلا له منزلة المشكوك؛ على سبيل إرخاء العنان للخصم؛ قصدا إلى إفحامه، كما في قوله تعلى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَـٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ ٱلْعَـٰبِدِينَ﴾ [الزخرف: 81]؛ على أنّ "إنْ": شرطية لا نافية أي إن ثبت ببرهان يقينيٍّ أن له ولدا فأنا أول من يعظم ذلك الولد، كما يعظم الرجل ولد الملك لتعظيم أبيه؛ على أحد التأويلات. وقيل "فأنا أول العابدين" أي الجاحدين لذلك الولد.

قال ياسين: فإن قلت ما الفائدة في أنه ينزّل أوّلا منزلة المحال، ثم ينزّل منزلة ما لا قطع بعدمه، ولم ينزل ابتداءً منزلة ما لا قطع بعدمه ولا وجوده؟

قلت: لأن التدريج أبلغ؛ فإنه لو تُرك ابتداءً كذلك؛ فات اعتبار مُحاليته، وهي نكتة مطلوبة.

(و)قد تُستعمل "إن" في مقام الجزم بوقوع الشرط؛ لاقتضاء المقام ذلك كما في خطاب العالم (الذي يرى) -بالتركيب- (كجاهل) أي المنزَّل منْزلة الجاهل (إذ ما):

233. كَـذَا لِتَغْلِيـبِ الـذِي لَـمْ يَتَّصِـفْ بِـهِ عَلَـى الْمَوْصُـوفِ ثُـمَّ ذَا عُـرِفْ

234. فِـي غَيْـرِ مَـا فَـنٍّ كَمِثْـلِ الْعُمَـرَيْنْ الْقَـانِتِينَ الْخَـافِقَيْنِ الْقَمَـرَيْنْ

نافية (**على العلم جرى**) أي لأجل عدم الجرْي على ما يوجبه العلم -وهذا من إخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر- كقولك لمن يؤذي أباه: إن كان أباك فلا تؤذه، مع علمه بأنه أبوه؛ لأنه لَمّا آذاه؛ فكأنه لا يعرف أنه أبوه؛ لعدم جرْيه على موجَب العلم: من الطاعة والتوقير.

(**كذا**) أي كاستعمال "إن" في مقام الجزم بوقوع الشرط لأجل خطاب الذي يُرى كجاهل: استعمالها فيه (**لتغليب الذي لم يتصف به**) أي المشكوك في اتصافه بالشرط (**على الموصوف**) أي المقطوع باتصافه، كما إذا كان القيام قطعي الحصول لزيد، غير قطعي الحصول لعمرو؛ فتقول إن قمتُما كان كذا، وكقوله تعلى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: 22]؛ غلّب غير المرتابين على المرتابين؛ لأنه كان في المخاطبين من يعرف الحق، وإنما ينكره عنادا؛ فجعل الجميع كأنه لا ارتياب لهم، ويحتمل أنه من التوبيخ.

وحقيقة التغليب: أن تعم كلّا من الصنفين بلفظ أحدهما، كقولك: الزيدون والهندات خرجوا؛ فالواو عمت "الزيدون والهندات"؛ تغليبا للمذكر.

ثم استطرد أن التغليب باب واسع يجري في فنون كثيرة فقال: (**ثم ذا**) أي التغليب (**عرف في غير ما فن**) واحد. وجميع باب التغليب: من المجاز؛ لأن اللفظ لم يُستعمل في ما وُضع له، (**كمثل العمرين**): لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما؛ غلب الأخف، وقوله تعلى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾ [التحريم: 12]؛ غلب المذكر على الأنثى؛ بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما: على طريق إجرائها على الذكور خاصة؛ فإن القنوت: مما يوصف به الذكور والإناث، لكن لفظ "قانتين"؛ إنما يجرى على الذكور فقط(1).

و(**الخافقين**): للمشرق والمغرب، وهو حقيقة في الثاني. و(**القمرين**): للشمس والقمر.

(1) فالتغليب هنا: أوجب استعمال الصيغة مكان أخرى، مع الاشتراك في مادة اللفظ والمعنى، خلاف ما في "آبوين" ونحوه. انظر مواهب الفتاح.

235. قُلْتُ وَمَنْ شَرَطَ أَنْ يُغَلَّبَا أَعْلَى أَوِ الْأَدْنَى فَلا تُصَوِّبَا
236. وَاخْتَصَّتَا بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ مُسْتَقْبَلَا وَتَرْكُهُ لِنُكْتَةِ

(**قلت: ومن شرط**) في باب التغليب (**أن يغلبا**) -بالتركيب- (**أعلى**) على الأدنى -وهو الطيبي- (**أو**) أي ومن شرط أن يغلب (**الأدنى**) على الأعلى -وهو ابن الحاجب-؛ (**فلا تصوبا**) رأيه في ذلك، بل المختار: أن التغليب قد يكون للفضل والخفة، والتذكير وغير ذلك؛ ومما احتج به ابن الحاجب: العمران والقمران؛ لأن القمر دون الشمس، وأبو بكر أفضل من عمر؛ وأُورد عليه: البحران للملح والعذب، والملح أعظم.

وقد قلت:

الاشْرَفُ وَالْأَخَفُّ وَالْمُذَكَّرُ مِنْ شَأْنِهِمْ تَغْلِيبُهَا إِذْ تُذْكَرُ
ثُمَّ الْمُذَكَّرُ يُغَلَّبُ عَلَى سِوَاهُ لَوْ سَاوَاهُ خِفَّةً عَلَا
كَذَا يُقَدَّمُ عَلَى الْغَيْرِ الْأَخَفْ لَوْ فَاقَ ذَا الْغَيْرُ الْأَخَفَّ فِي الشَّرَفْ
وَالِادِّعَا فِي سَبَبِ التَّغْلِيبِ كَافٍ لِكُلِّ عَاقِلٍ لَبِيبِ
وَفِي الدَّسُوقِيِّ مُحَشِّي السَّعْدِ طَالِعُ ذَلِكَ بِبُرْجِ سَعْدِ

(**واختصتا**) أي "إن" و"إذا" (**بالجملة الفعلية**) حال كون فعلها (**مستقبلا**) في المعنى أي بالدخول على الجملة الفعلية الاستقبالية لفظا؛ لأن كلا منهما: لتعليق أمر بغيره في الاستقبال، نحو "إن يقم زيد يقم عمرو" و"إذا يقوم زيد يقوم عمرو".

أما الشرط؛ فإنه مفروض الحصول في المستقبل؛ فيمتنع ثبوته ومضيه، وأما الجزاء؛ فلأن حصوله معلق على حصول الشرط في المستقبل، ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل، ولا يخالف ذلك لفظا تطبيقا بين اللفظ والمعنى، وتحاميا من مخالفة مقتضى الظاهر إلا لنكتة تقتضي ذلك لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة. وقولنا "لفظا": إشارة إلى أن الجملتين إن جُعلتا ماضيتين، أو جُعلت جملة الجزاء اسمية؛ فالمعنى على الاستقبال، وكذا

237. كَمِثْلِ إِبْرَازِ الَّذِي لَمْ يَحْصُلِ   فِي صُورَةِ الْحَاصِلِ وَالتَّفَاؤُلِ
238. وَالْقَصْدِ لِلرَّغْبَةِ فِي وُقُوعِهِ   وَقِيلَ وَالتَّعْرِيضُ مِنْ فُرُوعِهِ
239. نَحْوُ لَئِنْ أَشْرَكْتَ وَالتَّعْرِيضَ سَمْ   ... ...

جملة الشرط إذا كانت اسمية؛ بناء على جواز كونها شرطا لـ"إذا"؛ فقولك "إن أكرمتني الآن أكرمك أمس"؛ معناه: إن تعتدَّ بإكرامك إيّاي الآن؛ فأعتدُّ بإكرامي إياك أمس، وقوله تعلى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ [فاطر: 4] أي فلا تحزن فقد كذبت رسل من قبلك، وقوله: ﴿إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ [التوبة: 40]؛ معناه: ينصره من نصره قبل ذلك.. وقس على هذا بحسب ما يناسب المقام.

(وتركه) أي ترك دخولهما على المستقبل لفظا؛ فيدخلان على الماضي لفظا؛ إنما يكون (لنكتة) تقتضيه (كمثل إبراز) الشرط (الذي لم يحصل في صورة الحاصل) بالفعل؛ وإنما يفعل ذلك لأجل قوة السبب المحصِّل للشرط، نحو "إن اشترينا كان كذا وكذا" حال انعقاد أسباب الاشتراء، ولم يقل "إن نشتر"، ومنه في "إذا" قوله تعلى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً﴾ [الإنسان: 20]. (و)يبرز غير الحاصل من الشرط في صورة الحاصل لأجل (التفاؤل والقصد) أي ولأجل قصد المتكلم (للرغبة في وقوعه) أي الشرط؛ مثالهما: إن ظفرت بحسن الخاتمة فهو المراد؛ وذلك أن الطالب إذا عظمت رغبته في حصول أمر يكثر تصوره إياه؛ فربما يخيَّل إليه ذلك الأمر حاصلا؛ فيعبر عنه بلفظ الماضي؛ ومنه قوله تعلى: ﴿وَلاَ تُكْرِهُواْ فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً﴾ [النور: 33] أي طلبن امتناعا عن الزنا.

(وقيل) أي وقال السكاكي: (والتعريض من فروعه) أي من نُكت إبراز غير الحاصل من شرط: في صورة الحاصل.

والتعريض: هو أن ينسب الفعل إلى أحد والمراد غيره، ولا بد أن تكون النسبة على وجه يُفهم منه المقصود؛ وإلا فقولك "جاءني زيد" وأنت تريد ابنه: ليس من التعريض في شيء؛ وذلك (نحو) قوله تعلى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ (لَئِنْ أَشْرَكْتَ) لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: 62]؛ فالمخاطَب هو النبي ﷺ، وعدم إشراكه

... ... بِمُنْصِفِ الْكَلامِ مِمَّنْ قَدْ حَكَمْ

240. وَمِنْهُ مَا لِي تِلْوُهُ لا أَعْبُدُ وَحُسْنُهُ إِسْمَاعُ مَنْ قَدْ يُقْصَدُ

مقطوع به، لكن جيء بلفظ الماضي؛ إبرازا للإشراك في صورة الحاصل على سبيل الفرض والتقدير: تعريضا بمن صدر منهم الاشراك: بأنهم قد حبطت أعمالهم، كما إذا شتمك أحد فتقول: والله إن شتمني الأمير ضربته؛ فالتعريض مستفاد من لفظ الماضي، لا من التاء؛ لأنه تعريض بجماعة صدر منهم الشرك في الماضي، ولا يستفاد التعريض من المضارع؛ لأنه إنما يُفهم مما خالف مقتضى الظاهر؛ وذلك في صورة الماضي الدال على وقوع مدلوله بحسب أصل الوضع، مع القطع بأنه لا يقع ممن أُسند له فطلب له وجه وناسب أن يكون هو التعريض، بخلاف ما إذا تلفّظ بلفظ المضارع على ما هو الأصل في الشرط.

وفي هذا التعريض فائدتان؛ الأولى: أن من كان أعلى مرتبة عند الله إذا كان الإشراك مُحبطا لعمله؛ فما حال غيره. والثانية: أن الكفار لا يستحقون الخطاب كالبهائم؛ ففي ذلك غاية الإذلال لهم.

(**والتعريض سم**) -بفتح السين- (**بمنصف الكلام**): من إضافة الصفة للموصوف (**ممن قد حكم**) أي من ذي الحكمة من الناس؛ يعني أنه يسميه الحكيم "الكلام المنصف"؛ لأنه يوجب أن ينصف المخاطب إذا رجع إلى نفسه، ويسمى أيضا استدراجا؛ لاستدراجه الخصم بالإذعان والتسليم، وهو من لطائف الأساليب، وقد كثر في التنزيل والأشعار ومحاورات البلغاء.

(ومنه) أي ومن التعريض في غير الشرط وفي غير استعمال الماضي مقام المضارع قوله تعلى: "و(مالي") الذي (تلوه) أي بعده ("**لا أعبد**") أي: ﴿**وَمَالِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ**﴾ [يس: 21] أي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم؛ بدليل "وإليه ترجعون"؛ إذ لولا التعريض لكان المناسب أن يقول: وإليه أرجع على ما هو الموافق للسياق.

(وحسنه) أي وجه حسن هذا التعريض: (**إسماع من قد يقصد**

241. خِطَابُـهُ الحَـقَّ عَلَـى وَجْـهٍ مَنَـعْ غَضَـبَهُ إِذْ لَـمْ يَكُـنْ فِيمَـا صَـنَعْ
242. نِسْــبَتُهُ لِلَّـــوْمِ وَالإِعَانَـــهْ عَلَـــى قَبُولِـــهِ لِمَــا أَبَانَـــهْ
243. مِـنْ نُصْـحِهِ إِذْ لَـمْ يُـرِدْ لَـهُ سِـوَى مُـــرَادِهِ لِنَفْسِـــهِ كَمَـــا نَـــوَى
244. وَلَـوْ لِشَـرْطِ الْمَـاضِ وَانْتِفَائِـهِ لا لِانْتِفَـا الـــمَشْرُوطِ أَوْ بَقَائِـــهِ
245. فَــذَاكَ بِـاللَّازِمِ هَكَــذَا ذَكَــرْ جَمَاعَـــةٌ وَشَـــيْخُنَا لَـــهُ نَصَـــرْ

خطابه) أي إسماع المتكلم المخاطب **(الحق)**: مفعول ثان لـ"إسماع" المضاف لمفعوله الأول، وهو "مَن" **(على وجه منع غضبه)** أي منع ازدياد غضبه عليه، وهو ترك التصريح بنسبته إلى الباطل؛ **(إذ لم يكن فيما صنع)** أي فيما قال **(نسبته)** أي المخاطب **(للوم)** أي القبيح. (و)من وجه حسنه أيضا **(الإعانه)** له **(على قبوله لما أبانه)** أي لأجل ما أظهره **(من نصحه)** له؛ **(إذ لم يرد)** المتكلم **(له)** أي المخاطب بذلك التعريض **(سوى مراده)** أي ما أراده **(لنفسه كما نوى)** أي كما هو نيته، ولا يريد الشخصُ لنفسه إلا ما فيه صلاحه، ولا نصح للإنسان فوق ذلك.

(و"لو") وُضعت: **(لشرط الماض)** أي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط في الزمن الماضي؛ بأن يُفرض أنه لو حصل الشرط في الماضي لترتب عليه حصول الجزاء **(وانتفائه)** أي مع انتفاء الشرط؛ فإنها بحسب الوضع: دالة على انتفاء الشرط **(لا)** أي وليست موضوعة **(لانتفا المشروط)** أي الجزاء **(أو)** أي ولا لـ**(بقائه)** أي ثبوته؛ **(فذاك)** أي انتفاء المشروط **(باللازم)** أي بدلالة الالتزام **(هكذا ذكر جماعة)** منهم صاحب التلخيص وابن هشام، **(وشيخنا)**: الكافِيَجي **(له)** أي لهذا القول **(نصر)**؛ فإذا قلت "لو جئتني أكرمتك"؛ كان الإكرام معلّقا بالمجيء مع القطع بانتفاء المجيء؛ فيلزم انتفاء الإكرام؛ فهي: حرف امتناع لامتناع، دالة على أن انتفاء الجزاء في الخارج؛ إنما هو بسبب انتفاء الشرط؛ وإنما يلزم انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط: حيث لزم الجزاء الشرطَ عقلا أو عادة أو شرعا ولا سبب للجزاء غير الشرط؛ إذ يجوز أن يكون للجزاء أسباب متعددة كل واحد منها

246. مِـنْ ثَـمَّ غَالِبًـا تَلِـي الْفِعْلِيَّـهْ ... وَفِعْـلَ جُزْأَيْهَـا الْـزَمَنْ مُضِـيَّهْ

247. وَلِانْحِتَـامِ كَـوْنِ ذَاكَ وَاقِعَـا ... وَقَصْـدِ الِاسْـتِمْرَارِ جَـا مُضَـارِعَا

كافٍ في وجوده؛ بناء على جواز تعدد العلل لمعلول واحد؛ فإذا كان للجزاء سبب غير الشرط؛ فلا ينتفي عند انتفائه، كقولك: لو كان هذا إنسانا كان حيوانا؛ لأن الحيوانية لها سبب غير الإنسانية، كالفرسية والبغْلية والحمارية.. إلى غير ذلك.

وللعلامة جدنا مولود بن أحمد الجواد رحمه الله تعلى:

لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي الذِي مَضَى يَدُلْ ... عَلَـى انْتِفَـاءٍ لِانْتِفَـا فَـإِنْ دَخَـلْ

عَلَـى ثُبُـوتَيْنِ فَمَنْفِيَّـانِ ... أَوْ سَـلْبَيْنِ فَثُبُوتِيَّـانِ

وَإِنْ تَـلَاهُ مُوجَـبٌ وَمَنْفِـي ... فَأَوْجِـبِ النَّفْـيَ وَالِايجَـابَ انْـفِ

هَـذَا إِذَا مَـا الشَّـرْطُ لَـمْ يُوجَـدْ خَلَـفْ ... مِنْـهُ كَمَـا فِـي قَوْلِـهِ "لَـوْ لَـمْ يَخَـفْ"

(من ثم) أي من أجل أن "لو" تدل على التعليق في الماضي: لزم عدم الثبوت في جملتها؛ إذ الثبوت ينافي التعليق والحصول الفرْضي: كانت **(غالبا)** أي في أكثر أحوالها **(تلي)** الجملة **(الفعليه)**؛ فلا تكون جملةُ شرطِها وجوابها إلا فعلية، وما ورد بخلافه؛ فهو نادر، أو مأوّل على إضمار فعل يفسره ما بعده، كقوله تعلى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ **[الإسراء: 100]**.

وقولهم: "لو ذات سوار لطمتني"، وقول الشاعر(1):

أَخِـلَّايَ لَـوْ غَيْـرُ الْحِمَـامِ أَصَـابَكُمْ ... عَتَبْـتُ وَلَكِـنْ مَـا عَلَـى الـدَّهْرِ مَعْتَـبُ

(وفعل جزأيها) أي شرطها وجوابها **(الزمن مضيه)** أي كونه ماضيا لفظا ومعنى؛ لما تقدم: من أنها للتعليق بالماضي.

(ولانحتام كون ذاك) أي فعل جزأي "لو" **(واقعا)** أي ولأجل انحتام -أي تحقق وقوع- مدلول فعلها؛ لصدوره عمن لا خلفَ في إخباره والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع، (و)لأجل **(قصد الاستمرار)** أي استمرار الفعل في ما مضى

(1) أي الغطمّش الضّبّي.

248. وَقَصْـدِ الِاسْتِحْضَـارِ مِثْـلُ مَـا أَتَـى ... ...

وقتا فوقتا؛ فالمراد: الاستمرار التجدُّدي الذي تتجدد الأمثال فيه إلى زمان الحال: (جـا) فعـل "لـو" (مضـارعا)؛ فـالأول: كقولـه تعلـى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: 28]، والجواب محذوف أي لرأيت أمرا فظيعا، والخطاب لمحمد ﷺ أو لكل من تتأتّى منه الرؤية؛ نزل "ترى" منزلة اللازم مبالغة في مزيد أمرهم الفظيع؛ بحيث إذا اتصف الراءي بالرؤية حين وقوفهم على النار رأى أمرا فظيعا؛ فهذا الكلام مستقبل في التحقيـق، مـاض بحسـب التأويـل؛ فلـذا دخلـت عليـه "لـو" و"إذ" المختصّـتان بالماضي؛ كأنه قيل: قد انقضى هذا الأمر وما رأيته، ولو رأيته لرأيت أمرا فظيعا.

والثـاني: كقولـه تعلـى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: 7] أي وقعتم في المشقة والهلاك؛ لم يقل "لـو أطاعكم": للدلالـة علـى أنهـم كـانوا يريـدون طاعته ﷺ في كل أمر استصوبوه؛ فالفعل هو الإطاعة؛ يعني أن امتناع عنَتِكم: بسبب امتناع استمراره على طاعتكم؛ فالمضارع يفيد الاستمرار، ودخول "لو": يفيد امتنـاع الاستمرار، بخلاف الماضي؛ وإن كان يدل على التجدد؛ لكنه ينقطع عن الاستقبال، عكس المضارع؛ فإن زمان الاستقبال فيه: لا ينقطع إلى الأبد؛ وإنما كان المضارع مع "لو" يفيد امتناع الاستمرار: لأنه إذا كان المضارع المثبَت يفيد استمرار ثبوت معناه؛ فكذلك المنفي: يفيد استمرار نفيه وامتناعه، والمضـارع الـذي دخلـت عليـه "لـو": منفي في المعنى؛ فيفيد امتناع الاستمرار.

(و)فعل "لو" يجيء مضارعا لأجل (قصد الاستحضار) أي استحضـار الصـورة في الحال وجعلها مشاهدة؛ فإن المضارع دال على الزمان الحاضر الـذي مـن شـأنه أن يشاهَد ما هو واقع فيه كقوله تعلى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: 28]؛ قـال في الشرح: قصد استحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار؛ لأن المضـارع ممـا يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه أن يشاهَد؛ لأنـه[1] يستحضر بلفـظ المضـارع تلك الصورة؛ ليشاهدها السامعون، ولا يُفعل ذلك إلا بأمر يُهتم بمشاهدته لغرابته أو

(1) عبارة السعد: كأنه.

... ... فِـي غَيْـرِ ذَا وَقَـدْ تَقَضَّـى ضِـدٌّ تَـا

249. قُلْـتُ وَأَمَّـا نَفْيُـهُ فَـالأَحْرُفُ سِـتٌّ لِمَعْنًـى كُـلُّ حَـرْفٍ يُؤْلَـفُ

فظاعته(1).

والإتيان بالمضارع مع "لو" لقصد الاستمرار والاستحضار حال كونه (مثل ما أتى) أي مثل الإتيان به لذلك (في غير ذا) أي غير "لو"؛ فالأول؛ وهو الإتيان به لتحقق الوقوع قوله تعلى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: 2] عند من قال إن "ربما" لا يأتي بعدها إلا ماض، والثاني؛ وهو الإتيان به للاستمرار قوله تعلى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: 14]؛ لم يقل "الله مستهزئ بهم" بصيغة اسم الفاعل: قصدا إلى استمرار الاستهزاء بهم وتجدده وقتا فوقتا، والاستهزاء: السخرية والاستخفاف.

وقال السعد: ومعناه: إنزال الهوان والحقارة بهم؛ قال السيد: أي معناه المقصود ههنا؛ فيكون من إطلاق الشيء على غايته؛ لعلاقة السببيَّة والمسبَّبِيَّة؛ لأن غرض المستهزئ من استهزائه: إدخال الهوان على المستهزإ به؛ قال ياسين: وعلى هذا فـ"يستهزئ": مجاز مرسَل، ويحتمل أن يكون استعارة تبعية؛ بأن شبّه الهوان بالاستهزاء، واشتق منه "يستهزئ"، ويحتمل أنه من باب المشاكلة.

والثالث -وهو الإتيان به للاستحضار-: قوله تعلى ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [فاطر: 9]؛ أتى بالمضارع بعد الماضي؛ لقصد استحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة.

(وقد تقضى) أي تقدم في باب المسند إليه (ضد تا) المسألة أي عكس وقوع المضارع موقع الماضي؛ وهو وقوع الماضي موقع المضارع ونُكَتُهُ.

(قلت: وأما نفيه) أي تقييد المسند بحروف النفي ولم يذكره في التلخيص ولا بد منه؛ لبيان ما بين الأحرف من الفرق، وما يختص به كل حرف من اللطائف والنكت؛ (فالأحرف) أي أحرف النفي: (ست): "ما" و"إن" و"لا"؛ وهي تنفي الاسم والفعل، و"لم" و"لن" و"لما"؛ وهي تختص بالفعل (لمعنى): صلة "يؤلف" الآتي

(1) أو نحو ذلك كلطافته.

250. فَمَا وَإِنْ كَلَيْسَ نَفْيُ الْحَالِ ... ولا وَلَنْ لِنَفْيِ الِاسْتِقْبَالِ

251. فَإِنْ أَدَقُّ ثُمَّ لِلتَّأْكِيدِ لَنْ ... وَنَفْيِ مَا كَانَ حُصُولُهُ يُظَنْ

252. قِيلَ وَلِلتَّأْبِيدِ لَكِنْ تُرِكَا ... ...

(كل حرف) من تلك الستة (يؤلف): يوجد أي يفيد معنى لا يفيده غيره من سائر حروف النفي.

(فما وإن كليس نفي الحال)؛ يعني أن "ما" و"إن": لنفي مضمون الجملة في الزمن الحالي؛ كما أن "ليس" كذلك، وقيل إن "ليس": لنفي الحال وغيره.

(ولا ولن لنفي الاستقبال) أي لنفي مضمون الجملة في الزمن المستقبل، نحو ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: 196]، ونحو ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ﴾ [النساء: 147] - ﴿قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الأنعام: 91]، ومثال "لن": ﴿لَن تَرَانِي﴾ [الأعراف: 143] و﴿لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: 71]؛ فـ"لن": لنفي مضمون الجملة في المستقبل.

ثم أشار إلى مراتب كل اثنين منها في النفي فقال: (فإن) نفيها (أدق) أي أبلغ من نفي "ما"؛ فـ"إنْ": لنفي "إنّ زيدا فعل كذا"، و"ما": لنفي "قد فعل زيد كذا"؛ ومعنى كون "إنْ" لنفي "إنّ زيدا فعل كذا": أنك تقول لمن قال "إنّ زيدا قام": إنْ زيد إلا قاعد.

(ثم للتأكيد) أي تأكيد النفي (لن)؛ فالنفي بها أبلغ من النفي بـ"لا"؛ فهي لتأكيد النفي، كما ذكره الزمخشري وابن الخباز، حتى قال بعضهم: إن منعه مكابرة، خلافا للنحاة، (ونفي ما) أي الشيء الذي (كان حصوله يظن) و"لا": لنفي المشكوك فيه.

(قيل وللتأبيد) أي قال الزمخشري: إن "لن" تفيد تأبيد النفي مع توكيده، نحو ﴿لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: 71] - ﴿وَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [الحج: 45]؛ وبنى عليه مذهبه الفاسد في ﴿لَن تَرَانِي﴾ [الأعراف: 143]. (لكن تركا) قوله أي طُرح ورُدّ؛ لأن تأبيد النفي؛ إنما استُفيد في هاتين الآيتين ونحوهما: من خارج، لا من "لن"؛ قال ابن هشام: لو كانت للتأبيد لم يقيَّد منفيُّها باليوم في ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: 25]، ولكان ذكر الأبد في ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: 94]: تكرارا، والأصل عدمه.

... ... وَخَصَّـــهُ لا ابْـــنُ خَطِيـــبِ زَمْلَكَـــا

253. قَـــالَ وَلَـــنْ لِنَفْـــيِ مَـــا قَـــدْ قَرُبَـــا وَالِارْتِشَـــافُ فِيـــهِ هَـــذَا قَـــدْ أَبَـــى

254. وَلَـــمْ وَلَمَّـــا نَفْـــيُ مَـــاضٍ وَانْفَـــرَدْ لَمَّـــا بِالِاسْـــتِغْرَاقِ مَـــعْ مَـــدْخُولِ قَـــدْ

(وخصه) أي التأبيد بـ(لا) أي خص "لا" بإفادة تأبيد النفي دون "لن": الكمال أبو المكارم بن عبد الكريم **(ابن خطيبِ زملكا)** -بفتح الزاي واللام وبسكون الميم والقصر-: قرية بدمشق **(قال)** الزملكاني المذكور: **(ولن لنفي ما قد قربا)**؛ فتفيد عدم امتداد النفي فيه أي لا يمتد معها النفي، بخلاف "لا"؛ قال: والسر في ذلك: أن الالفاظ مشاكلة للمعاني؛ و"لا": آخرها الألف، والألف: يمكن امتداد الصوت معها، و"لن": آخرها النون، والنون لا يمكن امتداد الصوت معها؛ فطابق كل لفظ معناه؛ قال: ولذلك أتى بلن حيث لم يُرَدْ به النفي مطلقا، بل في الدنيا حيث قال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: 143]، وبـ"لا" في قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: 104]؛ حيث أريد نفي الإدراك على الإطلاق؛ لأن المراد نفي إدراك الله أي الإحاطة به، ونفي ذلك متأبد في الدنيا والآخرة.

(والارتشاف): صاحبه؛ وهو أبو حيان **(فيه)** نقلا عن بعض البيانيين **(هذا)** الذي قاله ابن الخطيب: من أن "لن" لنفي ما قرب: **(قد أبى)** أي لم يرتضه.

(و"لم" و"لما" نفي ماض) أي لنفي مضمون الجملة في الزمن الماضي، نحو لم يقم زيد، ولما يأت بكر؛ فالمنفيُّ في الأول: نسبة القيام إلى زيد في الزمن الماضي، وفي الثاني: نسبة الإتيان إلى بكر فيه أيضا، لكن يفترقان بوجوه أشار لها بقوله: **(وانفرد "لما")** أي اختص عن "لم" **(بالاستغراق)** أي اتصال النفي بالزمن الحالي دائما أو غالبا كقوله[1]:

فَـإِنْ كُنْـتُ مَـأْكُولًا فَكُـنْ خَيْـرَ آكِـلٍ وَإِلَّا فَـــأَدْرِكْنِي وَلَمَّـــا أُمَـــزَّقِ

فنفي التمزيق: مستغرق للزمن الماضي إلى أن اتصل بالحال، لكن ثبوته متوقع، بخلاف "لم"؛ فإن منفيّها يحتمل الاتصال، نحو ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾

(1) أي الممزَّق العَبْدي، واسمه شأس بن نَهار.

255. وَكَـــوْنُ مَـــا أُسْـــنِدَ ذَا تَنكُّـــرِ لِقَصْـــدِ أَنْ لا عَهْـــدَ أَوْ لَـــمْ يُحْصَـــرِ

[مريم: 3]؛ فعدم كونه شقيا بدعاء ربه: مستغرق للزمن الماضي إلى الآن أي إلى أن اتصل بالزمن الحالي. ويحتمل الانقطاع نحو ﴿لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: 1] أي في الزمن الماضي وانقطع؛ لأنه كان شيئا مذكورا؛ ولهذا جاز: لم يكن ثم كان، ولم يجز لما يكن ثم كان، بل يقال لما يكن وقد يكون.

(مع) انفراده أيضا عن "لم" بأنه في النفي جواب لـ(مدخول قد) في الإثبات؛ ومعنى ذلك: أنك تقول لمن قال قد قام زيد: لما يقم؛ فهي لتأكيد النفي، ونشأ عن ذلك أن منفيّها لا يكون إلا قريبا من الحال؛ فلا يقال لما يجئ زيد في العام الماضي، وأن منفيّها متوقع ثبوته، نحو ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: 7] أي لم يذوقوه الآن وذوقهم له متوقع، بخلاف "لم"؛ فليست تفيد تأكيد النفي؛ لأنها في النفي جواب فعل في الإثبات بدون "قد"؛ ومعنى ذلك: أنك تقول لمن قال قام زيد: لم يقم وليس منفيها بمتوقع ثبوته؛ ولهذا أجازوا "لم يُقض ما لا يكون"، دون "لما يُقض ما لا يكون". قال الزمخشري في قوله تعلى ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: 14]: ما في "لما" من معنى التوقع: دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعدُ.

(**وكون ما أسند**) أي المسند (**ذا تنكر**) أي نكرة يكون (**لقصد أن لا عهد**) أي لأجل بيان عدم العهد أي عهد المسند حتى يشار إليه بالتعريف، (**أو لم يحصر**) -بالتركيب- أي ولأجل عدم حصر المسند في المسند إليه؛ بأن يكون المراد بالمسند وصفا غير معهود، ولا مقصود اختصاصه بالمسند إليه، كقولك: زيد كاتب وعمرو شاعر؛ فإنه إذا قصد بنفس المسند إلى إفادة الحصر، أو إلى أمر معهود: وجب تعريفه؛ فحين ترك التعريف: وجب أن لا يكون القصد بنفسه إلى ذلك.

256. كَـــذَاكَ لِلتَّفْخِـــيمِ أَوْ لِلضُّـــعْفِ وَكَوْنُـــهُ مُخَصَّصًـــا بِالْوَصْـــفِ
257. أَوْ بِإِضَـــافَةٍ لِكَوْنِـــهِ أَتَـــمْ فَائِـــدَةً وَتَرْكُـــهُ لِلْفَقْـــدِ عَـــمْ

(**كذاك**) ينكّر (**للتفخيم**) أي لأجل قصد تفخيم -أي تعظيم- شأن المسند، نحو ﴿هُدىً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 1]؛ على أنه خبر مبتدإ محذوف، أو خبر "ذلك الكتاب"؛ فتنكيره يقتضي أنه بلغ في الهداية مبلغا لا يمكن تعريفه والإحاطة به، حتى جعل نفس الهدى؛ وذلك يقتضي تفخيمه.

(**أو للضعف**) أي للدلالة على الاحتقار -أي انحطاط شأنه- نحو ما زيد شيئا أي ما زيد شيئا حقيرا؛ فأحرى أن يكون شيئا عظيما.

(**وكونه**) أي المسند (**مخصصا بالوصف**) أي بإجراء وصف عليه، نحو زيد كاتب مُجيد، (**أو بإضافة**) إلى نكرة نحو زيد غلام رجل: كائن (**لكونه**) أي لأجل كون التخصيص (**أتم فائدة**) من عدمه؛ لما مرّ؛ من أن ازدياد الخصوص: يوجب أتمِّيَّة الفائدة.

واعلم أن جعل معمولات الفعل -كالحال ونحوه- من المقيِّدات، وجعْل الإضافة والوصف من المخصِّصات؛ إنما هو مجرد اصطلاح.

قال الولاتي[1]: قلت ليس ذلك مجرد اصطلاح، بل تقييد المسند بالمعمولات، وتخصيصه بالوصف والإضافة: متغايران؛ لأنه إنما يقيّد بالمعمولات؛ إذا كان فعلا أو شبهه؛ وتقييده حينئذ لا يسمى تخصيصا؛ لأن التخصيص: عبارة عن تقليل الاشتراك ونفي الشيوع، ولا شيوع في الفعل ولا اشتراك؛ لأنه إنما يدل على مجرد المفهوم، كحدوث الضرب مثلا من زيد، وإنما يخصص بالوصف والإضافة إذا كان اسما نحو زيد رجل عالم، وزيد غلام رجل؛ فتقييده حينئذ يسمى تخصيصا؛ لأنه في حال الوصف: خصّ الرجل العالم، دون غيره من كاتب وتاجر وشاعر، وفي حال الإضافة: خص غلام الرجل، دون غلام المرأة. (**وتركه**) أي ترك تخصيص المسند بوصف أو إضافة: (**للفقد**) أي لعدم الأسباب المقتضية لتخصيصه (**عم**) أي كثر.

(1) ونحو ما قال في المرشدي، وقد ذكر بحثا فيه فانظره.

258. وَكَوْنُــــهُ مُعَرَّفًــــا لِيُفْهَمَــــا مُخَاطَــبٌ حُكْمًــا عَلَــى مَــا عَلِمَــا

259. بِــبَعْضِ مَــا عَــرَّفَ بِالَّــذِي جَهِــلْ أَوْ لازِمًــا كَــذَا أَخِــي أَوِ الْأَجَــلْ

260. عَهْــدًا أَوِ الجِــنْسَ أَرِدْ كَعَكْــسِ ذَيْــنِ وَقَــدْ يُفِيــدُ قَصْــرَ الجِــنْسِ

(**وكونه**) أي المسند (**معرفا**) أي معرفة (**ليفهما**) -بالتركيب- نائبه: (**مخاطب**) أي كائن لأجل إفهام المخاطب (**حكما على ما علما**) أي على مسند إليه علمه السامع (**ببعض ما عرف**): متعلق بقوله "علم" أي بطريق من طرق التعريف، كالعلَمية والإضافة مثلا؛ فيجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه؛ إذ ليس في الكلام معرفة مسندة إلى نكرة (**بالذي جهل**): صلة قوله "حكما" أي بالذي جهله المخاطَب؛ وهو إثبات المسند للمسند إليه؛ فالمسند إليه والمسند كل منهما معلوم عند السامع بإحدى طرق التعريف؛ وإنما يجهل السامع اتصاف أحدهما بالآخر؛ اتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق، أو اختلفا نحو زيد هو المنطلق.

(**أو**) أي ويكون تعريف المسند لأجل إفهام المخاطب أيضا (**لازما**) للحكم؛ وهو كون المتكلم يعلم إثبات المسند للمسند إليه، (**كـ**)قولك (**ذا أخي أو**) ذا (**الأجل**) لمن علم المشارَ إليه، واتصافَه بالأخوة أو الأجلِّيَّة؛ وإنما أردت إعلامه بعلمك بذلك أيضا، ونحو الْمُثْنِي عليّ أنت، لمن يجهل علمك بأنه المثني.

(**عهدا أو الجنس أرد**) أي اقصد العهد بتعريفك المسند باللام، كما إذا علم السامع عمرا باسمه ووصفه، وأنه وقع انطلاق من شخص، ولكن لا يعلم أنه عمرو؛ فتقول له: عمرو المنطلق.

أو اقصد الجنس، كما إذا عرف السامع إنسانا بعينه ووصفه، وهو يعلم جنس المنطلق، وأردت أن تعرفه اتصاف الإنسان الذي يعرف بعينه بالمنطلق الذي يعرف جنسه؛ فتقول: زيد المنطلق، (**كعكس ذين**) المثالين المذكورين في النظم؛ وهو: أخي ذا والأجل ذا، لمن علم أن لك أخا، أو بوجود شخص أجل ولا يعلم أنه ذا.

والضابط في التقديم: أنه إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف علم السامع اتصافه بإحداهما وأردت أن تفيده الأخرى؛ فاجعل ما علم مبتدأ وغيره خبرا، ولا يصح

261. ذُو اللَّامِ تَحْقِيقًا عَلَى شَيْءٍ كَذَا مُبَالَغًا كَهُوَ الأَمِيرُ وَالأَذَى

العكس، ويظهر ذلك في قولك: "رأيت أسودا غابها الرماح"، ولا يصح "رماحها الغاب"؛ فإن المعلوم للأسُود هو الغاب دون الرماح، والمراد بالأسود هنا الشجعان.

(**وقد يفيد قصر الجنس ذو اللام**) أي المعرّف بها (**تحقيقا**) أي قصرا حقيقيا (**على شيء**) -مسندا كان أو مسندا إليه- (**كذا**) أي كما يفيد قصر الجنس أيضا قصرا (**مبالغا**) بفتح اللام: مصدر ميمي أي مبالغا لكماله في ذلك الجنس؛ فالأول -وهو الحقيقي-: (**كهو الأمير**) إذا لم يكن أمير سواه. (و)الثاني: نحو هو (**الأذى**) والشجاع أي الكامل في ذلك؛ كأنه لا يُعتد بشجاعة غيره وأذاه؛ لقصورهما عن رتبة الكمال، ونحو "الأمير زيد" و"الشجاع عمرو".

فالحاصل: أن المعرّف بلام الجنس إن جعل مبتدأ؛ فهو مقصور على الخبر؛ سواء كان الخبر معرفة أو نكرة، وإن جُعل خبرا؛ فهو مقصور على المبتدإ.

وقوله "وقد يفيد" إلخ: فيه إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر كقول الخنساء:

إِذَا قَبُحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلَا[1]

فإنه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب في معرفة معاني كلام العرب: أن ليس المعنى ههنا على القصر.

الدسوقي: وذلك لأن هذا الكلام للرد على من يتوهم أن البكاء على هذا المرثي: قبيح كغيره؛ فالرد على ذلك المتوهَّم بمجرد إخراج بكائه عن القبح إلى كونه حسنا، وليس هذا الكلام واردا في مقام من يسلِّم حسن البكاء عليه، إلا أنه يدعي أن بكاء غيره حسن أيضا، حتى يكون المعنى على الحصر، أي أن بكاءك هو الحسن

---

(1) قبله:

ألا يا صخر إن أبكيت عيني فقد أضحكتني دهرا طويلا
بكيتك في نساء مُعْولات وكنتُ أحق من أبدى العويلا
دفعت بك الجليل وأنت حي فمن ذا يدفع الخطب الجليلا

262. وَمَــنْ يَقُــلْ مُعَــيَّنٌ لِلابْتِــدَا إِسْــمٌ وَلِلْإِخْبَــارِ وَصْــفٌ فَــارْدُدَا
263. وَجُمْلَــةٌ يَجِــيءُ لِلتَّقْوِيَّــهْ أَوْ سَــبَبِيًّا كَــانَ فَالْإِسْــمِيَّهْ
264. فِعْلِيَّــةٌ شَــرْطِيَّةٌ لِمَــا مَضَــى ظَرْفِيَّــةٌ تَقْــدِيرُهَا الْفِعْــلَ رِضَــا

الجميل فقط، دون بكاء غيرك، كماتُوُهِّم؛ إذ لا يلائمه قوله "إذا قبح البكاء" إلخ؛ وإنما الملائم له إذا ادَّعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك؛ فيقال حينئذ: فإن بكاءك فقط هو الحسن الجميل.

(ومن يقل) كالإمام الرازي (معين للابتدا إسم) -لدلالته على الذات- وإن تأخر (و)معين (للإخبار) بكسر الهمزة (وصف) -لدلالته على أمر نسبي- وإن تقدم إذا كان الكلام مشتملا عليهما نحو المنطلق زيد؛ (فارددا) قوله بأن المعنى: الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم؛ فالصفة قد جعلت دالّة على الذات ومسندا إليها، والاسم جُعل دالا على أمر نسبيٍّ ومسندا.

(وجملة) فعلية أو اسمية (يجيء) المسند (للتقويه) -بتشديد الياء لضرورة الوزن- أي لتقوية الحكم بنفس التركيب، لا بالتكرير، ولا بالأداة مثل "إن": واللام، نحو زيد قام (أو) لكون المسند (سببيا كان) نحو زيد قام أبوه وزيد أبوه قائم؛ (فالإسميه) بإثبات همز الوصل ضرورة (فعلية شرطية لما مضى)؛ يعني أن كون تلك الجملة اسمية: للدوام والثبوت لما مرّ، وكونها فعلية: للتجدد والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه، وكونها شرطية: للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط (ظرفية) أي وكون الجملة ظرفية (تقديرها الفعل) أي بالفعل نحو "كان" أو "استقرّ" (رضا) أي مرضي؛ إذ الفعل هو الأصل في العمل، واسم الفاعل إنما يعمل بمشابهته، فالأولى عند الاحتياج: أن يُرجع إلى الفعل، وقيل: المقدّر اسم فاعل؛ لأن الأصل في الخبر: أن يكون مفردا؛ لأصالة المفرد في الإعراب:

265. فَلاخْتِصَارِهَا وَفِي تَاخِيرِهِ	النُّكْتَةُ اهْتِمَامُ شَأْنِ غَيْرِهِ
266. وَعَكْسُهُ لِكَوْنِهِ بِالْمُسْنَدِ	إِلَيْهِ مَخْصُوصًا كَمَا فِيهَا عَدِي
267. مِنْ ثَمَّ فِي لا رَيْبَ فِيهِ أُخِّرَا	كَيْ لا يُفِيدَ الرَّيْبَ فِيمَا غَبَرَا
268. أَوْ فَهْمِ الِاخْبَارِ بِهِ مِنْ أَوَّلِ	... ...

(فـ)ذلك إنما هو (لاختصارها) أي لما فيها من الفعل الأخصر من الاسم.

وعبارة التلخيص: "وظرفيتها: لاختصار الفعلية؛ إذ هي مقدّرة بالفعل على الأصح".

قلت: فلعل الأقرب لها لو قال:

... ... ظَرْفِيَّةٌ لِخُصْرِ فِعْلٍ فَالرِّضَى

تَقْدِيرُهَا بِهِ ... ...

(**وفي تأخيره**) أي المسند؛ (**النكتة**) فيه مع كونه الأصل هي (**اهتمام شأن غيره**) أي الاهتمام بشأن المسند إليه أي كون ذكره أهم من ذكر المسند كما مر بيانه في تقديم المسند إليه. (**وعكسه**) أي عكس تأخير المسند وهو تقديمه (**لكونه**) أي المسند (**بالمسند إليه مخصوصا**) أي مقصورا عليه (كـ)قولك (**ما فيها عدي**) وفاضل زيد؛ فنفْي الاستقرار في الدار: مقصور على عدي، والفضل مقصور على زيد؛ ومنه قوله تعلى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: 47] أي بخلاف خمور الدنيا؛ فإن فيها غولا؛ والغول: الأذى والضرر، وقيل وجع البطن، وقيل صداع الرأس.

(**من ثم**) أي ولأجل أن تقديم المسند يفيد قصره على المسند إليه واختصاصه به (**في**) قوله تعلى (﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: 1] **أخرا**) المسند؛ (**كي لا يفيد**) تقديمه لو قال "لا فيه ريب"، اختصاص نفي الريب بالقرآن ويفيد (**الريب**) أي ثبوت الريب (**فيما غبرا**) أي تقدم من كتب الله، وذلك محال.

(**أو**) أي ويقدّم المسند لأجل (**فهم الاخبار به**) أي إفهام السامع أنه خبر (**من أول**) وهلة، وأنه ليس بنعت؛ إذ النعت لا يتقدم على المنعوت؛ وإنما قال "من أول

... ... أَو التَّشَــــوُّقِ أَوِ التَّفَـــــاؤُلِ

269.قُلْــتُ وَلِلمَفْعُـــولِ إِنَّمَـــا بُنِـــي لِكَوْنِـــهِ فِـــي الـــذِّكْرِ نُصْـــبَ الأَعْـــيُنِ

وهلة": لأنه ربما يُعلم أنه خبر لا نعت بعدم ورود خبر للمبتدإ في الكلام، وبكونه لا يصلح للنعت؛ لكونه نكرة والجزء الآخر معرفة، كقوله[1]:

لَـــهُ هِمَـــمٌ لا مُنْتَهـــى لِكِبَارِهَـــا وَهِمَّتُـــهُ الصُّـــغْرَى أَجَـــلُّ مِـــنَ الـــدَّهْرِ

حيث لم يقل "همم له".

(أو) أي ويكون تقديمه لأجل (**التشوق**) أي تشويق السامع إلى ذكر المسند إليه؛ بأن يكون في المسند طول، أو يشتمل على أمر غريب، واجتمعا في قوله[2]:

ثَلَاثَـــةٌ تُشْـــرِقُ الـــدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَـــا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ والْقَمَرُ

فقدم المسند وهو "ثلاثة"، وصفته وهي الجملة بعده: على المسند إليه، وهو "شمس الضحى" وما عطف عليه.

(أو) أي ويقدم لأجل (**التفاؤل**) به عند ما يكون المسند صالحا لذلك كقوله[3]:

سَـــعِدَتْ بغُـــرَّةِ وَجْهِـــكَ الأَيَّـــامُ وتَزَيَّنَـــــتْ بِبَقَائِـــــكَ الأَعْـــــوَامُ

لم يقل "الأيام سعدت بوجهك": لتعجيل التفاؤل والسرور.

(**قلت وللمفعول إنما بني**) أي وإنما بُني المسندُ الفعلُ للمفعول: (**لكونه**) أي المسند إليه (**في الذكر**) -بالضم والكسر- أي القلب حاضرا (**نصب الأعين**) -بفتح النون وضمها-؛ يعني نصب عين المتكلم لا يغيب عنها أي منصوبا قدّامها لا يزول عن الخاطر ساعة، كقوله تعلى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: 149] أي سقط الندم في قلوبهم أي ندموا أشد الندم على عبادة العجل؛ وأصل التركيب: سقط أفواههم

(1) البيت عزاه في عروس الأفراح لحسان رضي الله عنه في مدح رسول الله ﷺ، وعزاه المبرد في الكامل وصاحب الحماسة المغربية لبكر بن النطاح الْحَنَفِي، وقيل فيه غير ذلك.

(2) أي محمد بن وهب -ويقال وهيب- في مدح أبي إسحاق المعتصم.

(3) أي أبي منصور الثعالبي في فتح سجستان.

270. أَوِ السِّـــــياقُ دَلَّ أَوْ لا يَصْـــــدُرُ عَـــــنْ غَيْـــــرِهِ أَوْ كَوْنِـــــهِ يُحَقَّـــــرُ

271. كَـــــذَاكَ لِلْجَهْـــــلِ وَالِاخْتِصَـــــار وَالسَّـــــجْعِ وَالـــــرَّوِيِّ وَالإِيثَـــــارِ

في أيديهم حتى كأنهم لم يتمالكوا، بل عضوا الأيدي من غير اختيار منهم؛ فالكلام كناية إيمائية؛ وهي التي توجد في زبدة الكلام، لا من مفرداته. **(أو)** لكونه **(السياق)** للكلام **(دل)** عليه.

ولم يمثل لهذا في الشرح، وانظر ما سيأتي إن شاء الله.

(أو) لكون الفعل **(لا يصدر)** أي لا يمكن **(عن غيره)** أي غير ذلك الفاعل، نحو قوله تعلى: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [هود: 44] أي غاضه الله.

(أو كونه) أي الفاعل **(يحقر)** -بالتركيب- نحو سُرق المتاع إذا كان السارق معلوما وإنما حذف لأجل تحقيره، وكقولك: أُوذيَ فلان؛ إذا عظّمته وحقرت من آذاه.

(كذاك) يُحذف الفاعل ويُبنى الفعل للمفعول: **(للجهل)** بالفاعل، نحو قُتل زيد؛ إذا كان القاتل مجهولا، وهذا هو الأصل في بناء الفعل للمفعول. **(والاختصار)** أي لأجل قصد الاختصار والإيجاز، كقوله تعلى: ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ﴾ [الحج: 58]. **(و)** إصلاح **(السجع)** نحو "من طابت سريرته حمدت سيرته"، ونحو "كثر النضال[1] وقُتل الرجال"؛ إذا كان القاتل معلوما معروفا ولكن حذفته لإصلاح السجع. **(والروي)** كقوله[2]:

وَمَـــا الْمَـــالُ والأَهْلُـــونَ إِلَّا وَديعَـــةٌ وَلَا بُـــدَّ مِـــنْ يَـــوْمٍ تُـــرَدُّ الوَدائِـــعُ

فالرادُّ معروف، ولكن حُذف لأجل موافقة الروي؛ لأن القافية مرفوعة.

(و)لأجل **(الإيثار)** أي إيثار غرض السامع، نحو شُتم فلان أو قُتل فلان؛ إذا كان الشاتم والقاتل معروفين، ولكن حذفتهما وبنيت الفعلين للمفعول؛ لأجل إيثار غرض السامع؛ لأن غرضه؛ إنما هو أن يُشتم فلان أو يُقتل، ولا حاجة له في معرفة

(1) عبارة التبيان: "النصال".

(2) أي لبيد.

... ...

الشاتم والقاتل.

تنبيه: قوله "قلت وللمفعول" إلخ: قال في الشرح: الزيادة هنا من التبيان.

وقد رأيت فيه في بحث المسند ما مفاده: أن فاعله يُضمر؛ لكونه تكلما، أو خطابا، نحو عرفتُ وعرفتَ، أو لكونه مسبوقا[1]، نحو جاءني رجل وطلب كذا، أو في حكم المسبوق؛ بأنه نصب عينك؛ قال أبو العلاء:

زَارَتْ عَلَيْهَا لِلظَّلَامِ رِوَاقُ ... وَمِنَ النُّجُومِ قَلَائِدٌ وِنِطَاقُ

ومنه قوله تعلى: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِيٓ أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: 149] على بناء الفاعل[2]؛ وإنما جاز لكثرة استعمال قراءة العامة واشتهارها في معنى الندم، حتى قال الزجاج: سقط الندم في أيديهم أي في قلوبهم، وقال جار الله[3]: وقع العض عليها.

أو السياق دل عليه، نحو ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: 25].. إلى أن قال في التبيان: ومن الأمثلة[4]: ما بُني للمفعول هـ فانظر سردها فيه.

قلت: فلعل الأولى لو قال:

قُلْتُ وَفِي الْفَاعِلِ الِاضْمَارُ عُنِي ... لِسَابِقٍ[5] أَوْ كَانَ نَصْبَ الْأَعْيُنِ

أَوْ إِنْ عَلَيْهِ دُلَّ بِالسِّيَاقِ ... نَحْوَ "إِذَا بَلَغَتِ[6] التَّرَاقِي"

أَوْ يُبْنَ لِلْمَفْعُولِ إِذْ لا يَصْدُرُ ... عَنْ غَيْرِهِ ... ... إلخ

انظر بسط المسألة في التبيان. وبالله تعلى التوفيق

---

(1) أي بما يفسر الضمير.

(2) عزا في الكشاف القراءة لأبي السميقع. وقوله "على بناء الفاعل"؛ لعل الصواب: على البناء للفاعل.

(3) الزمخشري.

(4) أي أمثلة إضمار الفاعل؛ بمعنى حذفه.

(5) كما في نحو "جاءني رجل وطلب كذا.

(6) أي النفس.

تنبيه

272.غَالِبُ هَـذَا البَـابِ وَالَّـذِي خَـلا يَجِـيءُ فِـي غَيْرِهِمَـا تَـأَمَّلا

(**تنبيه: غالب هذا الباب**): باب المسند أي كثيرٌ مما ذُكر فيه (و)كثيرٌ مما ذُكر في الباب (**الذي خلا**) أي تقدم قبله -وهو باب المسند إليه-: من مقتضيات الأحوال، كالذكر والحذف وغيرهما مما تقدم: غير مختص بهما، بل (**يجيء في غيرهما**) من المفاعيل والملحقات بها (**تأملا**) أي تفطَّنْ.

وإنما قال "غالب هذا الباب"، ولم يقل "وكل هذا الباب": لأن بعض الأحوال مختص بالبابين، كضمير الفصل المختص بما بين المسند إليه والمسند، وككون الشيء فعلا؛ فإنه لا يتصور في غير المسند. وبالله تعلى التوفيق.

أحوالُ مُتَعَلِّقَاتِ الفعلِ وما يعمل عمله

273. الفِعْـــلُ أَوْ بَقِيَّـــةُ العَوَامِـــلِ مَـعَ اسْـمِهَا الـمَنْصُـوبِ مِثْـلُ الفَاعِـلِ

274. فِـــي ذِكْـــرِهِ لِـــيُفْهِمَ التَّعَلُّقَـــا دُونَ إِفَـــادَةِ الْوُقُـــوعِ مُطْلَقَـــا

275. فَحَذْفُـــهُ إِنْ أُطْلِـــقَ الإِثْبَـاتُ لَـــهْ أَوْ نَفْيُـــهُ لِلاسْـــمِ أَعْنِـــي فَاعِلَـــهْ

(**أحوال متعلقات الفعل وما يعمل عمله**): والمتعلقات بكسر اللام ويجوز الفتح.

(**الفعل**) الاصطلاحي (**أو بقية العوامل**) التي تعمل عمله: من اسم الفاعل ونحوه شأنها (**مع اسمها المنصوب**): من مفعول به وفيه، وله ومعه (**مثل**) شأنها مع (**الفاعل في**) أن الغرض من (**ذكره ليفهم التعلقا**) أي ليفيد ذكره التلبس بالفعل؛ فإن الفعل متلبس بكل منهما (**دون إفادة الوقوع**) أي من غير أن يقصد بذكرهما مع الفعل إفادة وقوع الفعل (**مطلقا**) أي من غير أن يُعلم ممن وقع وعلى من وقع؛ إذ لو كان الغرض ذلك لقيل: وقع ضرْب أو وُجد أو ثبت، من غير ذكر الفاعل والمفعول؛ لكونه عبثا من البليغ؛ لأن قضية البلاغة عدم الزيادة على المطلوب، لكن الفاعل والاسم المنصوب يفترقان: بأن تلبُّس الفعل بالفاعل: من جهة وقوعه منه، وتلبسه بالاسم المنصوب: من جهة وقوعه عليه أو فيه، أو لأجله أو معه.

ومراد الناظم رحمه الله تعلى بالمنصوب: المفعول به؛ لأن هذا تمهيد لحذفه؛ وإن كان سائر المفاعيل -بل جميع المتعلقات-: كذلك؛ فإن الغرض من ذكرها مع الفعل: إفادة تلبسه بها من جهات مختلفة، كالوقوع فيه وله، ومعه.. وغير ذلك.

(**فحذفه**) أي المفعول به مع الفعل المتعدي (**إن اطلق الإثبات**) أي إثبات ذلك الفعل (**له**) أي لفاعله (**أو**) قصد (**نفيه للاسم**) أي عن الاسم (**أعني فاعله**)؛ يعني أن حذف المفعول به؛ إن كان الغرض مطلق إثبات الفعل للفاعل، أو نفيه عنه من غير اعتبار عموم في الفعل؛ بأن يُراد جميع أفراده، أو خصوصه؛ بأن يراد بعضها، ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه -فضلا عن عمومه وخصوصه-؛ فذلك كائن

276. لِكَوْنِهِ نُزِّلَ كَاللّازِمِ لا مُقَدَّرٌ فِيهِ فَإِمَّا جُعِلا
277. الفِعْلُ كَانِيًا عَنِ الفِعْلِ يُخَصّ مَعْمُولُهُ دَلَّ عَلَيْهِ نَوْعُ نَصّ
278. كَشَجْوُ حُسَّادِكَ أَنْ يَرَى بَصَرْ أَيْ أَنْ يَكُونَ مُبْصِرٌ لِمَا ظَهَرْ

(لكونه) أي لأجل كون الفعل **(نزل كاللازم)** أي منزلة اللازم، **(لا)** منزلة **(مقدّر فيه)** مفعوله؛ لأن المقدّر في حكم المذكور.

ثم هذا الفعل المنزّل منزلة اللازم ضربان؛ **(فإما)** أن يكون **(جعلا)** -بالتركيب- نائبه: **(الفعل)** المنزل كاللازم **(كانيا)**: اسم فاعل من الكناية أي كناية **(عن الفعل)** أي عن فعل مماثل له غير مذكور؛ حال كون الفعل المماثل المكنّى عنه **(يخص)** -بالتركيب- نائبه: **(معموله)** أي متعلقا بمفعول مخصوص **(دل عليه)** أي على ذلك المفعول المخصوص، أو الفعل المتعلق بمفعول مخصوص **(نوع نص)** أي قرينة ناصّة على الدلالة عليه **(كشجو حسادك أن يرى بصر)** أي أن يثبت مطلق الرؤية لأحد **(أي أن يكون)** أي يوجد **(مبصر)** أي ذو بصر **(لما ظهر)**؛ لأنه لا يرى إلا محاسنك؛ وهذا تلميح لقول البحتري في المعتز بالله العباسي -معرضا بالمستعين بالله-:

شَجْوُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عِدَاهُ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيسْمَعَ وَاعِ

أي ليس في الوجود ما يُرى ويُسمع إلا آثارُه المحمودةُ؛ فإذا أبصر مبصر: لا يرى إلا محاسنه، وإذا سمع سامع: كذلك؛ فغيظ عداه: أن يقع إبصار وسمع؛ فإنه كيف وقع: لا يقع إلا على محاسنه، بخلاف ما لو قال "أن يرى مبصر محاسنه"؛ فإنه ليس فيه حينئذ ما يقتضي أنه ليس في الوجود ما يبصَر غير محاسنه.

فالحاصل: أنه نزل "يرى" و"يسمع" منزلة اللازم أي من يصدر عنه السماع والرؤية من غير تعلق بمفعول مخصوص، ثم جعلهما كناية عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص، وهو محاسنه وأخباره؛ بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية محاسنه، وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره؛ للدلالة على أن مُحاسنه وأخباره لشهرتهما: لا يخفيان على كل راءٍ وكل سامع، بل لا يرى الرائي إلا تلك الآثار، ولا يسمع إلا تلك الأخبار، فذكَر الملزوم يعني مطلق الرؤية والسماع،

279. أَوْ لا يَكُـونُ مِثْـلُ مَـا تَلَوْنَـا هَـلْ يَسْـتَوِي الَّـذِينَ يَعْلَمُونَـا

280. أَمَّـا الَّـذِي يُحْـذَفُ وَهْـوَ مَـا رُفِضْ فَلائِقًـا قَـدِّرْ وَفِـي هَـذَا الغَـرَضْ

وأراد اللازم؛ يعني رؤية محاسنه وسماع أخباره الدالة على استحقاقه الإمامة دون غيره، كما هو طريق الكناية. ولو قال "أن يرى مبصر محاسنه ويسمع سامع محامده": لم يفد أنهما بلغا من الكثرة والظهور إلى أن لا يُسمع في الدنيا ولا يُرى إلا هما، حتى يعلم انفراده بالفضائل.

واعلم أن جعل المطلق كناية عن المقيد، مع أن الكناية الانتقال من الملزوم إلى اللازم؛ بناء على أن مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء: كافٍ فيها. قاله الشيخ ياسين كما في الفيض.

وأشار إلى القسم الثاني من قسمي الفعل المنزّل منزلة اللازم -قسيم "فإما جعلا" إلخ - فقال: (**أو لا يكون**) الفعل المنزّل منزلة اللازم كناية عن فعل مماثل له متعلق بمفعول مخصوص، بل يكون الغرض منه مطلق إثبات الفعل للفاعل أو نفيه عنه، من غير اعتبار تعلقه بمفعول به عام أو خاص؛ وذلك (**مثل ما تلونا**) في كتاب الله قوله تعلى: (﴿هَلْ يَسْتَوِے اِ۬لذِينَ يَعْلَمُونَ) وَالذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: 10]؛ فالغرض: إثبات العلم لهم، مطلقا في الأول، ونفيه عنهم كذلك في الثاني، من غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام أو خاص؛ والمعنى: لا يستوي من وُجدت له حقيقة العلم ومن لا توجد له، ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينة؛ ومنه قوله تعلى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكِيٰ ﴿٤٢﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيٰا﴾ [النجم: 42-43] - ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنِيٰ وَأَقْنِيٰ﴾ [النجم: 47] أي هو الذي منه الإضحاك والإبكاء والإماتة والإحياء والإغناء والإقناء.

وإن يكن الفعل المتعدي المسند إلى فاعله الذي لم يذكر معه المفعول لغير إطلاق ثبوت الفعل لفاعله، أو نفيه عنه، بل قُصد تعلقه بمفعول غير مذكور: وجب تقدير ذلك المفعول بحسب القرائن؛ وإلى هذا أشار بقوله: (**أما**) المفعول (**الذي يحذف وهو ما رفض**) أي والحال أنه لم يُقطع النظر عنه؛ (**فلائقا قدر**) أي فقدِّر

281. مِنْ بَعْدِ الإبْهَامِ البَيَانُ مِثْلُ شَا   مَا لَمْ يَكُ الْتِبَاسُهُ مُسْتَوْحَشَا

المفعول الذي قُصد تعلق الفعل به بمفعول لائق بالمقام أي مناسب له بحسب القرائن الدالة على تعيينه؛ إن عامّا فعام، وإن خاصّا فخاص.

ولما وجب تقدير المفعول: تعين أنه مراد ومحذوف من اللفظ لغرض، فأشار إلى تفصيل الغرض بقوله: (**وفي هذا الغرض**) أي والغرض في هذا الحذف أمور؛ منها: (**من بعد الابهام البيان**) أي الإتيان بالبيان من بعد الإبهام بالحذف، وذلك أوقع في النفس؛ لأن ذكْر الشيء مرتين مبهَما ثم مبيّنا: أوكد من ذكره مرة وألذ؛ لأن الحاصل بعد الطلب: أعز من المنساق بلا تعب، ولأن علْمين خير من علم واحد؛ لأن السامع علم به أوّلا مبهَما، ثم علم به مبيّنا؛ وذلك الحذف: (**مثل**) حذف مفعول فعل (**شا**)ء و"أراد" ونحوهما؛ إذا وقع شرطا؛ لأن الجواب يبينه نحو قوله تعلى ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: 9] أي لو شاء هدايتكم لهداكم؛ فإنه لما قيل "ولو شاء": علم السامع أن هناك شيئا عُلقت المشيئة عليه، لكنه مبهم عنده؛ فإذا جيء بجواب الشرط: صار مبيّنا، وكقوله(1):

فَإِنْ شِئْتَ لَمْ تُرْقِلْ وَإِنْ شِئْتَ أَرْقَلَتْ   مَخَافَةَ مَلْوِيٍّ مِنَ الْقِدِّ مُحْصَدِ

أي فإن شئت عدم الإرقال: لم ترقل، وإن شئت الإرقال: أرقلت.

وحذفُ مفعول "شاء" عند وقوعه شرطا: مستعمل (**ما لم يك التباسه**) أي تعلق فعل المشيئة بذلك المفعول (**مستوحشا**) أي نادرا مخالفا للعادة؛ وإلا فلا يجوز حذفه، كقول الشاعر(2) يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه:

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ   عَلَيْهِ وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ

فإن تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم: غريب، فذكره؛ ليتقرّر في ذهن السامع ويأنس به حيث يتكرر عليه، وأما قوله(3):

---

(1) أي طرفة في معلقته.

(2) أي أبي يعقوب إسحاق بن حسان الخريمي بالراء.

(3) أي علي بن أحمد الجوهري.

282. أَوْ دَفْـعُ أَنْ يَبْتَـدِرَ الـذِّهْنُ إِلَـى غَيْـرِ الْمُـرَادِ وَاعْتِنَـاءٌ كَمُـلا

283. بِقَصْـدِ الإِيقـاعِ لَـهُ بَعْـدُ عَلَـى صَـرِيحِهِ أَوْ أَدَبٌ مَـعْ ذِي العُـلا

فَلَـمْ يُبْـقِ مِنِّـي الشَّـوْقُ غَيْـرَ تَفَكُّـرِي فَلَـوْ شِـئْتُ أَنْ أَبْكِـي بَكَيْـتُ تَفَكُّـرَا

فليس من فعل المشيئة الذي يُحذف مفعوله للبيان بعد الإبهام؛ لأن البيان بعد الإبهام إنما يتصور: إذا كان المبيِّن عين المبيَّن، وما في البيت ليس كذلك؛ لأن البكاء الأول مطلق، والثاني مقيد؛ فلا يصح تفسيرا للأول وبيانا له.

وقد وجّه السعد البيت: بأنه ليس مما ذُكر فيه مفعول المشيئة لغرابته وأن الأصل: لو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا كما زعمه صدر الأفاضل، بل المراد بالبكاء الأول: الحقيقي، وبالثاني: الفكري. والمعنى: أفناني النحول حتى لو شئت البكاء الحقيقي فمريت جفوني ليسيل دمعهما: لم أجد ذلك، وحصل مكان الدمع التفكر.

(أو) أي ومن نكت حذف المفعول مع إرادته: **(دفع أن يبتدر)** أي يسبق **(الذهن إلى غير المراد)**؛ إذا كان ذكره يوهم غير المراد ابتداء أي قبل أن يسمع ما بعده، فيزول التوهم المذكور؛ كقول البحتري[1]:

وَكَـمْ ذُدْتَ عَنِّـي مِـنْ تَحَامُـلِ حَـادِثٍ وَسَـوْرَةِ أَيَّـامٍ حَـزَزْنَ إِلَـى الْعَظْـمِ

فمفعول "حززن" محذوف، وهو اللحم؛ إذ لو ذكر اللحم ربما تُوهِّم قبل ذكر ما بعده: أن الحزّ لم يصل إلى العظم، بل كان في بعض اللحم، فترك ذكر اللحم؛ ليدفع عن السامع هذا الوهم، ويصور في نفسه من أول الأمر: أن الحز مضى في اللحم إلى العظم.

(و)من نكت حذف المفعول: **(اعتناء كملا)** أي إظهار كمال العناية به؛ **(بقصد الايقاع له)** أي الفعل **(بعد)** أي بعد حذف المفعول أوّلا من فعل آخر **(على صريحه)** أي صريح لفظ المفعول، دون ضميره العائد عليه، كقول البحتري[2]:

قَـدْ طَلَبْنَـا فَلَـمْ نَجِـدْ لَـكَ فِـي السُّـؤْ دَدِ وَالْمَجْـدِ وَالْمَكَـارِمِ مِـثْلَا

(1) يمدح أبا الصقر.

(2) يمدح المعتز.

284.أَوِ اخْتِصَارٌ مَعْ دَلِيلٍ قَامَ لَهْ   أَوْ هُجْنَةٌ أَوْ أَنْ تُرَاعَى الفَاصِلَهْ

أي قد طلبنا لك مثلا فيها فلم نجده، فحذف "مثلا" من الفعل الأول؛ إذ لو ذُكر لكان المناسب "فلم نجده"؛ فيفوت الغرض من إيقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل، وفيه أيضا تفصيل بعد إبهام؛ لأنه أوّلا أبهم المطلوب، ثم بيّن أنه المثل؛ ولأجل هذا المعنى عكس ذو الرمة في قوله[1]:

وَلَمْ أَمْدَحْ لِأُرْضِيَهُ بِشِعْرِي   لَئِيمًا أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَالا

لأنه أعمل الفعل الأول في صريح لفظ اللئيم، والثاني في ضميره؛ لأن الغرض إيقاع نفي المدح عن اللئيم صريحا؛ لكمال العناية بذلك، بخلاف الإرضاء.

(أو) أي ومن نكت حذف المفعول **(أدب)** أي تأدب **(مع)** مخاطب **(ذي)** أي صاحب المراتب **(العلا)**: جمع عليا أي العلية، كما وجّه بعضهم حذف المفعول في بيت البحتري[2] السابق بذلك؛ وذلك: أن ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له: يكون مبالغة في التأدب معه؛ لأن طلب المثل صريحا: يدل على تجويزه؛ إذ العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده.

(أو) أي ومن نكت حذف المفعول: **(اختصار)** أي قصد الاختصار **(مع دليل قام له)** أي قرينة دالة على قصده، من غير اعتبار فائدة أخرى من التعميم وغيره، نحو "أصغيت إليه" أي أذني؛ وعليه قوله تعلى: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف: 143] أي أرني ذاتك؛ بدليل "أنظر إليك".

(أو) أي ومن نكت حذف المفعول: **(هجنة)** أي قبح ذكره، كقول عائشة رضي الله عنها: «مَا رَأَيْتُ مِنْهُ وَلَا رَأَى مِنِّي» أي العورة استهجانا لذكرها[3].

قال ياسين: الأحسن أن يقال لتأكيد ستر العورة حتى إنه يستر لفظها عن السامع.

(1) يمدح بلال بن أبي بردة الأشعري.

(2) قد طلبنا فلم نجد إلخ.

(3) ولا يخفى استثقال المتمشدق بذكر العورة، والاستهجان هنا؛ فلو مثّل بغيره كان أحسن. انظر مواهب الفتاح.

285. كَــذَا إِفَــادَةُ الْعُمُــومِ بِــالْكَلَامْ كَقَوْلِــهِ يَــدْعُوا إِلَــى دَارِ السَّــلَامْ

286. وَنَحْـــوُ ذَا وَكَوْنُـــهُ مُقَـــدَّمَا لِــرَدِّ تَعْيِــينِ الْخَطَــا مِــنْ ثَــمَّ مَــا

قال في الفيض: الظاهر الأول، مع أنه لا منافاة بين إرادتهما.

(أو) أي ومن نُكت حذف المفعول: **(أن تراعى الفاصله)** أي مراعاة الفاصلة أي المحافظة عليها، كقوله تعلى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: 3]؛ لم يقل "ما قلاك"؛ لأن فواصل الآي على الألف، والفاصلة السجع، إلا أن فواصل القرآن لا يقال فيها سجع كما سيأتي إن شاء الله تعلى.

(كذا) من نُكت حذف المفعول: **(إفادة العموم)** في المفعول مع الاختصار **(بالكلام)**، كقولك: "قد كان منك ما يؤلم" أي كل أحد؛ والقرينة: أن المقام مقام مبالغة، ومثله "فلان يهب ويمنع، ويصل ويقطع، ويبني ويهدم، ويغني ويعدم" بقرينة المبالغة، و**(كقوله)** تعلى: ﴿وَاللَّهُ (يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ السَّلَٰمِ)﴾ [يونس: 25] أي يدعو كل أحد؛ لأن الدعوة إلى الجنة تعم الناس كلهم، لكن الهداية الموصلة إليها: تختص بمن يشاء سبحانه.

(ونحو ذا) من كل ما يوجد كهذه الأمثلة، كإخفائه وإنكاره؛ إن مست الحاجة إليه، أو تعينه حقيقة كـ"الله يخلق" أي ما يشاء، أو ادِّعاءً نحو السلطان يهب أي ما يشاء.

(وكونه) أي المفعول به -وكذا ما ألحق به- **(مقدما)** على الفعل كائن: **(لرد تعيين الخطا)** أي لأجل رد السامع عن الخطإ في التعيين أي في تعيين المفعول؛ وذلك في قصر القلب، كقولك: زيدا عرفت، لمن اعتقد أنك عرفت إنسانا غير زيد.

وقد يكون لرد الخطإ في الاشتراك، كقولك: زيدا ضربت، لمن اعتقد أنك ضربت زيدا وعمرا معا.

ويوكد الأول بنحو "لا غيره"؛ فتقول زيدا عرفت لا غيره، ويوكد الثاني بنحو "وحده"؛ فتقول: زيدا ضربت وحده.

قلت ولو قال * لرد وهم سامع * أي غلطِه في التعيين أو الاشتراك لكان أشمل.

(من ثم) أي لأجل أن التقديم لرد السامع عن الخطإ في تعيين المفعول **(ما)** أي

287.يُقَالُ مَا أَبَا البَقَاءِ لُمْتُ   وَلا سِوَاهُ لا وَلَكِنْ عُنْتُ

288.أَمَّا فِي الاِشْتِغَالِ فَالتَّأْكِيدُ إِنْ   قُدِّرَ مَا فُسِّرَ قَبْلَهُ يَعِنْ

289.وَبَعْدُ تَخْصِيصٌ وَهَذَا يَغْلِبُ   فِيهِ كَيَا رَبِّ إِلَيْكَ أَرْغَبُ

لا (**يقال ما أبا البقاء لمت ولا سواه**)؛ لأن التقديم يفيد اختصاص أبي البقاء بعدم اللوم؛ وذلك يستلزم ثبوته لغيره، فإذا قيل "ولا سواه": انتفى اللوم عن غيره أيضا؛ فيتناقض الكلام؛ لأن أوّله أفاد اختصاص أبي البقاء بعدم اللوم بمنطوقه، وثبوت اللوم لغير أبي البقاء بمفهومه، وآخره أفاد نفي اللوم عن غير أبي البقاء بمنطوقه، فتناقض منطوق آخره مع مفهوم أوله، (**لا**): توكيد المنفي أي لا يقال ذلك، (**و**)لا يقال أيضا: ما زيدا خذلت (**لكن عنت**)؛ لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع في الفعل بأنه الخذلان، حتى يرد إلى الصواب بأنه الإعانة، وإنما الخطأ في تعيين المخذول؛ لأن هذا الكلام إنما يخاطب به من اعتقد أنك خذلت زيدا، فتقول له: ما زيدا خذلت بل عمرا، فتقدم المفعول؛ ليفيد تقديمه اختصاص زيد بعدم الخذلان وثبوته لعمرو.

وانظر قوله "ولكن عنت"؛ فمقتضى اللسان والتاج: أنه لم يُسمع "عان يعون".

(**أما**) تقديم المفعول (**في**) باب (**الاشتغال**) نحو زيدا عرفته؛ (**فالتأكيد**) فقط من غير تخصيص (**إن قدر ما فسر**) -بالتركيب- أي الفعل المفسر -بالفتح- (**قبله يعن**) أي يظهر قبل المعمول المنصوب المقدم على الفعل المفسر -بالكسر- أي فيكون التأكيد هو فائدة التقديم؛ لأنه حينئذ من باب تكرير الجملة؛ فكأنك قلت: عرفت زيدا عرفته.

(**و**)أما إن قُدر الفعل المفسر -بالفتح- (**بعد**) أي بعد الاسم المنصوب فقيل "زيدا عرفت عرفته"؛ فمفاد التقديم حينئذ: (**تخصيص**)؛ لأن التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور: في إفادة الاختصاص، (**وهذا**) التخصيص (**يغلب**) لزومه (**فيه**) أي في باب تقديم ما حقه التأخير، (**كـ**)قولك (**يا رب إليك أرغب**) أي لا إلى غيرك؛ فتقديم المعمول المجرور بـ"إلى": أفاد اختصاص الرب

290. وَقَـدْ يُفِيـدُ فِـي الجَمِيـعِ الِاهْتِمَـامْ بِـهِ وَمِـنْ ثَـمَّ الصَّـوَابُ فِـي الْمَقَـامْ

291. تَقْـدِيرُ مَـا عُلِّـقَ بِاسْـمِ اللهِ بِـهْ مُـؤَخَّرًا فَـإِنْ يَـرِدْ بِسَـبَبِهْ

بالرغبة إليه، دون غيره، كقوله تعلى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: 4] أي نخصك بالعبادة والاستعانة بين الموجودين، لا نعبد ولا نستعين غيرك.

والمراد بالتخصيص: إثبات الحكم -سواء كان الحكم مثبتًا أو منفيًا- للمقدم، ونفيه عما يقابله، والتخصيص والاختصاص، والقصر والحصر، والعناية: مترادفة كما في الفيض.

(وقد يفيد) تقديم المعمول **(في الجميع)** أي جميع الأمثلة المتقدمة مع التخصيص نكتة أخرى هي **(الاهتمام به)** أي بالمعمول المقدّم؛ والاهتمام فسره السيد بذكره؛ إما لتعظيمه أو التبرك به، أو الاستلذاذ به أو كونه نصب العين، أي لا يزول عن الخاطر. وعند الفنري: المراد به الأخير؛ قال: فإن مطلق الاهتمام ينصرف إليه، كما يقال: ذكْر الله أهم؛ **(ومن ثم)** أي ولأجل أن التقديم قد يفيد مع الاختصاص الاهتمام بالمعمول المقدّم: كان **(الصواب في المقام)** أي المطابق لمقتضى المقام في البسملة: **(تقدير ما)** أي الفعل الذي **(علق)** -بالتركيب- نائبه: **(باسم الله به مؤخرا)**؛ فيقدّر في حال القراءة: باسم الله أقرأ، وفي حال الأكل: باسم الله آكل؛ ليفيد تقديره مؤخرا اختصاص اسم الله بالقراءة أو الأكل أي لا أقرأ إلا مستعينا على قراءتي باسم الله، ولا آكل إلا مستعينا على أكلي باسم الله، والاهتمام به لتقديمه: لأن المشركين كانوا يبتدئون بأسماء آلهتهم فيقولون: باسم اللات والعزى؛ فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء؛ للاهتمام والرد عليهم.

واعتُرض على هذا القول بتقديم العامل في قوله تعلى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: 1] وأشار إليه وإلى رده بقوله: **(فإن)** قيل **(يرد)** أي يُعترض **(بسببه)** أي بسبب هذا القول، وهو أنه يقدّم الأهم، كتقديم اسمه تعلى على العامل فيه.

292. تَقْدِيمُهُ فِي سُورَةِ اقْرَأْ فَهُنَا كَانَ الْقِرَاءَةُ الأَهَمَّ الْمُعْتَنَى
293. قُلْتُ وَشَرْطُ الِاخْتِصَاصِ مَنْعُ أَنْ يَسْتَوْجِبَ التَّقْدِيمَ أَوْ بِالْوَضْعِ عَنْ
294. أَوْ كَانَ مُصْلِحًا لأَنْ يُرَكَّبَا وَبَعْضُهُمْ لِلاخْتِصَاصِ قَدْ أَبَى

(**تقديمه**) أي الفعل الذي عُلقت البسملة به (**في سورة اقرأ**)؛ فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام: لوجب أن يؤخّر الفعل ويقدّم "باسم ربك" على "اقرأ"؛ لأن كلام الله أحق برعاية ما يجب رعايته؛ أجيب بما أشار إليه بقوله: (**فهنا**) أي في هذه السورة أي في زمن نزولها (**كان القراءة**) هي (**الأهم المعتنى**) بشأنه؛ لأنها أوّل سورة نزلت؛ فكان الأمر بالقراءة: أهم؛ باعتبار هذا العارض؛ وإن كان اسم الله أهم في نفسه. كذا في الكشاف.

وأجاب يوسف: بأن "اسم ربك": متعلق بـ"اقرأ" الثاني، أي هو مفعوله، ومعنى الأول أوجد القراءة من غير اعتبار تعديته إلى مقروئه، كما يقال: فلان يعطي أي يوجد الإعطاء.

(**قلت وشرط الاختصاص**) أي الشرط في إفادة التقديم لما حقه التأخير للاختصاص: (**منع أن يستوجب التقديم**) بنفسه؛ بأن كان له صدر الكلام، كأسماء الشرط والاستفهام المقدّمة على عاملها؛ فتقديمها: لا يفيد الاختصاص (**أو**) أي وأن لا يكون (**بالوضع عن**) أي ظهر بالوضع الأصلي أي سُمع عن العرب مقدما؛ بأن كان مثلا، والمثل لا يغيّر نحو "الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ[1]"، (**أو كان**) أي وأن لا يكون التقديم (**مصلحا لأن يركبا**) الكلام؛ بأن لا يصلح نظم الكلام إلا بالتقديم، نحو ﴿**وَأَمَّا** ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: 16] على قراءة النصب؛ لامتناع تقدير الفعل بعد "أمّا"؛ لالتزامهم وجود فاصل بين "أمّا" والفاء؛ فتأخير الفعل: إنما هو لإصلاح التركيب، لا للاختصاص، خلافا لما في الإيضاح.

(**وبعضهم**) أي البيانيين كابن الحاجب (**للاختصاص قد أبى**) أي أبى أن يكون

(1) قصته ستأتي إن شاء الله عند الكلام على المجاز المركّب.

295. وَيَرْفَـعُ الخِـلافَ قَـوْلُ السُّـبْكِي لَـيْسَ رَدِيـفَ الْحَصْـرِ غَيْـرَ شَـكٌّ

التقديم مفيدا للاختصاص، ووهّم من ظن ذلك، واستدل بقوله تعلى: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَّهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: 2]، وقوله: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ [الزمر: 63]، وتابعه أبو حيان وصاحب الفلك الدائر[1] واستدلّا بقوله تعلى: ﴿كُلّاً هَدَيْنَا وَنُوحاً هَدَيْنَا مِن قَبْلُ﴾ [الأنعام: 85]، والذي أوقعهم في ذلك: ظنهم أن الاختصاص هو الحصر، وفيه بحث؛ وأشار الناظم إلى ذلك بقوله: (**ويرفع الخلاف**) بين البيانيين في تقديم ما حقه التأخير هل يفيد الاختصاص أم لا: (**قول**) الشيخ تقي الدين (**السبكي**) في تأليف له في المسألة: (**ليس**) الاختصاص (**رديف الحصر غير شك**)، بل هما متغايران؛ فالحصر: نفي غير المذكور وإثبات المذكور، والاختصاص: قصد الخاص من جهة خصوصه؛ فيقدم للاهتمام به من غير تعرض لنفي غيره؛ قال: وإنما جاء النفي في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: 4]: للعلم بأن قائليه لا يعبدون غير الله؛ ولذا لم يطرد ذلك في بقية الآيات؛

فإن قوله: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ تَبْغُونَ﴾ [آل عمران: 82] لو جعل في معنى "ما يبغون إلا غير دين الله" وهمزة الإنكار داخلة عليه: لزم أن يكون المنكرُ الحصرَ، لا مجرد بغيهم غير دين الله، وليس ذلك المراد.

وقد قلت:

فِـي ضَـرْبِ خَالِـدٍ[2] بِنِسْـبَةٍ إِلَـى مُطْلَقِ ضَـرْبٍ[3] الْخُصُـوصُ يُجْتَلَـى

إِنْ يُعْـنَ بِـالْخَبَرِ فَيُـدُ أَنْ صَـدَرْ مُجَـرَّدُ الْحَـدَثِ مِـنْ غَيْـرِ نَظَـرْ

لِوَاقِـعٍ عَلَيْـهِ بَـلْ ذَا ذُكِـرَا لِكَوْنِـهِ مَحَـلَّ حُكْـمٍ صَـدَرَا[4]

(1) "الفلك الدائر على المثل السائر": لمؤلفه: عبد الحميد بن هبة الله بن أبي الحديد، من أعيان المعتزلة. توفي سنة 656 هـ

(2) أي الضرب الواقع عليه فالمصدر مضاف لمفعوله.

(3) أي واقع على خالد وغيره.

(4) لا لكونه مقصودا لذاته دون غيره فيكون الحكم خاصا به.

296. وَبَعْـــضُ مَعْمُولاتِـــهِ يُقَـــدَّمُ عَلَـــى السِّـــوَى إِذْ أَصْـــلُهُ التَّقَـــدُّمُ

فَهَاهُنَـــا الْأَلْفَـــاظُ فِـــي رُتَبِهَـــا نَحْـوَ "ضَـرَبْتُ خَالِدًا" يُـؤْتَى بِهَـا[1]

وَحَيْـثُ الِاخْبَـارُ بِـهِ يُعْنَـى مِـنِ حَيْـــثُ وُقُوعُـــهُ عَلَـــى مُعَـــيَّنِ

فَلَفْـــظُ مَفْعُـــولٍ هُنَـــا يُقَـــدَّمُ لِأَنَّ الِابْتِـــدَا بِشَـــيْءٍ يُفْهِـــمُ

أَنْ هُـــوَ فِـــي غَـــرَضٍ ذِي الْكَـــلَامِ أَرْجَـــحُ وَالْمَعْنِـــيُّ بِاهْتِمَـــامِ

وَقَصْـــدُهُ مِـــنْ جِهَـــةِ الْخُصُـــوصِ يُـدْعَى بِالِاخْتِصَـاصِ فِـي الْمَنْصُـوصِ

وَلَا تَعَـــــرُّضَ إِذًا لِلْغَيْـــــرِ بَـلْ عَنْـهُ مَسْكُوتٌ بِعَكْسِ الْحَصْرِ[2]

إِذْ نَفْـيُ حُكْـمٍ عَـنْ سِـوَى مَـا ذُكِـرَا لَـهُ التَّعَـرُّضُ بِحَصْـرٍ قَـدْ جَـرَى

إِنْ قُلْـتَ مَـا ضَـرَبْتُ إِلَّا حَنْظَلَـهْ نَفَيْـتَ[3] عَـنْ غَيْـرٍ وَقَـدْ أَثْبَـتَّ لَـهْ[4]

وَذَاكَ مَعْنـىً عَلَـى الِاخْتِصَـاصِ زَادْ وَرُبَّمَـــا مَـــعَ اخْتِصَـــاصٍ يُسْـــتَفَادْ

حَصْـــرٌ وَفِـــي إِيَّـــاكَ نَعْبُـــدُ بَـــدَا[5] مِـــنَ الْقَـــرَائِنِ لِـــذَا مَـــا اطَّـــرَدَا[6]

(وبعض معمولاته) أي الفعل (يقدم على السوى) أي على البعض الآخر منها؛ (إذ أصله) أي أصل ذلك البعض المقدم: (التقدم) على البعض الآخر،

(1) بأن يقدم الفعل فالفاعل فالمفعول.

(2) فهو مركب وجزؤه الإثباتي منطوق والسلبي مفهوم.

(3) الضرب.

(4) أي أثبت الضرب لحنظلة.

(5) ذلك للعلم بأن قائليه أي المؤمنين لا يعبدون غير الله.

(6) نحو ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ﴾ [طه: 115] ولم يكن ذلك خاصا به فإن حواء كذلك.

297. وَلا اقْتِضَا لِمَعْدِلٍ كَأَوَّلِ أَعْطَى وَكَالْفَاعِلِ أَوْ لِخَلَلِ
298. يَحْصُلُ فِي مَعْنَاهُ بِالتَّأْخِيرِ أَوْ تَنَاسُبٍ وَالِاخْتِصَاصَ قَدْ حَكَوْا

(و)الحال أنه (لا اقتضا لمعدل) أي لا مقتضي للعدول عن ذلك الأصل (كـ)تقديم (أول) مفعولي (أعطى) على الثاني في نحو "أعطيت زيدا درهما"؛ لما فيه من معنى الفاعل"؛ لأنه آخذ، والثاني مأخوذ، (وكـ)تقديم (الفاعل) على المفعول به وعلى غيره من معمولات الفعل؛ فإن أصله التقديم؛ لأنه عمدة يُفتقر إليه في الكلام، والمفعول فضلة يُستغنى عنه، والعمدة أحق بالتقديم، ولأنه كالجزء من الفعل؛ فينبغي أن لا يُفصل بينهما.

وقد قلت:

عِنْدَ اجْتِمَاعِ لِلْمَفَاعِيلِ ثَبَتْ تَرَتُّبٌ فَهْيَ إِذَا تَرَتَّبَتْ
تَقَدَّمَ الْمُطْلَقُ فَالْمَفْعُولُ بِهْ مِنْ دُونِ حَرْفٍ فَبِهِ لا يَشْتَبِهْ
فَظَرْفُ وَقْتٍ فَالْمَكَانُ تَبِعَهْ ثُمَّتَ مَفْعُولٌ لَهُ ثُمَّ مَعَهْ
وَالْحَالَ بَعْدَ صَاحِبِ الْحَالِ اجْعَلَهْ وَبَعْدَ مَتْبُوعٍ يَجِي التَّابِعُ لَهْ
هَذَا هُوَ الأَصْلُ وَتَابِعٌ بُدِي بِهِ عَلَى الْحَالِ كَمَا فِي الْمُرْشِدِي

ومفهوم قوله "ولا اقتضا": أنه إذا وُجد ما يقتضي العدول عن الأصل: أنه يُعدل عنه، كتلبس الفاعل بضمير المفعول المقتضي تقديم المفعول، نحو زان الشجر نوره، (أو) أي ويقدم بعض معمولات الفعل على بعض (لخلل يحصل في معناه بالتأخير) أي إذا كان ذلك البعض المقدّم يحصل في معنى الكلام بتأخيره خلل أي فساد للمعنى، كقوله تعلى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ [غافر: 28]؛ فإنه لو أخر "من آل فرعون" عن "يكتم": لتُوهم أنه متعلق بـ"يكتم"؛ فلا يُفهم منه أن ذلك الرجل من آل فرعون (أو) أي وكذا يقدم بعض معمولاته على بعض لأجل (تناسب) أي رعاية الفاصلة، كقوله تعلى: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه: 66] بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل؛ لأن فواصل الآي على الألف، ومنه

299.وَقَـدْ يَجِـي عَـنْ مَصْـدَرٍ سِـوَاهُ   لِنُكْتَـةٍ تُـدْرَكُ مِـنْ فَحْـوَاهُ

300.وَنُكْتَـةُ التَّمْيِيـزِ حَيْـثُ حُـوِّلا   فَخَامَـةٌ تُـدْرَكُ حِـينَ يُجْتَلَـى

قوله تعلى: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ هَـٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ [طه: 69]؛ إذ موسى أحق بالتقديم؛ لأنه متبوع.

(والاختصاص قد حكوا) أي حكى البيانيون أن الاختصاص من أسباب تقديم بعض معمولات الفعل الذي حقه التأخير، على البعض الذي حقه التقديم، نحو: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ﴾ [الغاشية: 25]، أو لأن ذكره أهم، نحو قَتل اللصَّ زيد؛ إذ الأهم في تعلق القتل هو اللص؛ لتخليص الناس من شره.

(وقد يجي عن مصدر) أي ينوب عنه (سواه): من مصدر آخر أو نحوه (لنكتة تدرك) في محالِّهَا (من فحواه) أي معناه؛ فمن ذلك قوله تعلى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتاً﴾ [نوح: 17]؛ فأنبت مصدرها الحقيقي: الإنبات؛ وفائدة ذلك: التنبيه على تحتم القدرة وسرعة نفاذ حكمها، حتى كأن إنبات الله نفس النبات، وقوله[1]:

وَإِنْ هِـيَ أَعْطَتْـكَ اللِّيَـانَ فَإِنَّهَـا   لِغَيْـرِكَ مِـنْ خِلَّانِهَـا سَـتَلِينُ

أي غرّتك باللين، ومنحتك المحبة منحا بالغا؛ فاستعمل "الليان" الذي هو مصدر "لاين" في محل "اللين".

(ونكتة التمييز حيث حولا) عن الفاعل أو عن المفعول هي (فخامة) أي إفادة عظمة (تدرك حين يجتلى): ينظر، كقوله تعلى: ﴿وَاشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْباً﴾ [مريم: 3]؛ فإنه أدل على شمول الاشتعال للرأس من "اشتعل شيب رأسي"؛ قال في المفتاح: إذ وزان اشتعل شيب رأسي واشتعل رأسي شيبا وزان اشتعل النار في بيتي واشتعل بيتي نارا، والفرق بيِّن؛ إذ يشهد به كل ذي ذوق سليم، ومثله ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُوناً﴾ [القمر: 12]: أفاد أن الأرض صارت عيونا كلها، وأن الماء يفور من كل جانب، ولا يفيد شيئا من ذلك "فجرنا عيون الأرض". وبالله تعلى التوفيق.

(1) أي كثير عزة.

القصر

301. إِمَّـــا حَقِيقِــــيٌّ وَإِمَّـــا غَيْــــرُ ذَا فَالْقَصْــرُ لِلْمَوْصُــوفِ وَالْوَصْــفِ اللَّــذَا

302. أَعَـــمُّ مَعْنًـــى أَوَّلُ الْحَقِيقِـــي كَإِنَّمَـــا مُحَمَّـــدٌ صَـــدِيقِي

303. أَيْ مَـا لَـهُ وَصْـفٌ سِـوَاهُ يُـورَدُ وَهْـــوَ عَزِيـــزٌ لا يَكَـــادُ يُوجَـــدُ

(**القصر**)؛ وهو لغة: الحبس؛ تقول: قصرت اللقحة على فرسي؛ إذا جعلت دَرّها له لا لغيره، وفي الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص من الطرق الآتي بيانها إن شاء الله؛ وهو: (**إما حقيقي**)؛ ومعنى كونه حقيقيا: أن لا يتجاوز المقصور عليه إلى غيره أصلا، مثل "ما نبي في آخر الزمان إلا محمد ﷺ"، وكذا ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: 4]، (**وإما غير ذا**) أي غير حقيقي؛ ويسمى إضافيا أي هذا مقصور على هذا بحسب الإضافة إلى شيء آخر؛ بأن لا يتجاوزه إلى ذلك الشيء -وإن أمكن أن يتجاوزه إلى غيره- كقولك: ما زيد إلا قائم؛ بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود، لا بمعنى أنه لا يتجاوزه إلى صفة أخرى أصلا.

وكل منهما نوعان؛ (**فالقصر للموصوف**) على الصفة، (**و**)قصر (**الوصف**) على الموصوف؛ فقصر الموصوف على الصفة: لا يمتنع فيه أن يشاركه غيره في الصفة؛ لأن معناه أن هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة، ويجوز أن تكون تلك الصفة حاصلة لموصوف آخر. وقصر الصفة على الموصوف: تمتنع فيه تلك المشاركة؛ لأن معناه أن ليست تلك الصفة إلا لذلك الموصوف، ويجوز أن تكون لذلك الموصوف صفة أخرى أو صفات؛ والمراد بالوصف هنا: الوصف المعنوي (**اللذا أعم معنى**) أي الذي هو أعم من جهة المعنى من النعت النحوي، وهو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول، وبينهما عموم وخصوص من وجه: لتصادقهما في مثل "أعجبني هذا العلم"، وتفارقهما في مثل "العلم حسن"، و"مررت بهذا الرجل".

(**أول**) قسمي القصر: (**الحقيقي**)؛ وهو قصر الموصوف على الصفة، (**كـ**)قولك (**إنما محمد صديقي أي ماله وصف سواه**) أي سوى هذا الوصف الذي هو الصداقة (**يورد وهو**) أي هذا القصر أي قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا (**عزيز لا يكاد يوجد**)

304. وَالثَّانِ مِنْهُ غَالِبٌ كَلَيْسَ فِي ... ذِي الدَّارِ إِلَّا ذَا وَرُبَّمَا يَفِي

305. مُبَالَغًا إِذْ غَيْرُهُ مَا اعْتُدَّ بِهْ ... وَأَوَّلُ الْمَجَازِ خُذْ لَا يَشْتَبِهْ

في كلامهم؛ لتعذر الإحاطة بصفات الشيء، حتى يمكن إثبات شيء منها ونفي ما عداه بالكلية؛ ولذا لم يقع في التنزيل، بل هو محال؛ لأن للصفة المنفية نقيضا؛ وهو لا يمكن نفيه ضرورة امتناع رفع النقيضين؛ مثلا إذا قلنا: ما زيد إلا كاتب وأردنا أنه لا يتصف بغير الكتابة: لزم أن لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه، وهو محال.

(والثان منه) أي من قسمي القصر الحقيقي؛ وهو قصر الصفة على الموصوف: **(غالب)** أي كثير (كـ)قولك **(ليس في ذي الدار إلا ذا)** الشخص؛ فالاستقرار في الدار مقصور على المشار إليه قصرا حقيقيا، وقولك ما كاتب إلا زيد؛ فالكتابة مقصورة أيضا على زيد قصرا حقيقيا أي لا تتعداه إلى غيره.

(وربما يفي) أي يجيء القصر الحقيقي بكِلا نوعيه **(مبالغا)** -بفتح اللام-: حال أو مفعول له؛ يعني على سبيل المبالغة والادعاء؛ **(إذ غيره ما)**: نافية **(اعتد)** -بالتركيب- نائبه: **(به)** أي لأجل عدم الاعتداد بغير المذكور؛ لإرادة ذمه وانتقاصه، أو لكمال الاعتداد بالمذكور؛ لإرادة مدحه، وبيان نهاية كماله؛ سواء كان في قصر الصفة على الموصوف، نحو ما جواد إلا حاتم؛ نُزِّل غير حاتم منزلة العدم؛ وإن كان الوصف الذي هو الجود حاصلا له، لكنه لم يعتدّ به؛ فهو عنده كالعدم؛ وذلك في مقام تنقيص جود غير حاتم، أو تفخيم جود حاتم.

أو كان في قصر الموصوف على الصفة، نحو ما حاتم إلا جواد؛ نزل غير صفة الجود من حاتم منزلة العدم -وإن كان حاصلا له أيضا-؛ مبالغة في مدح جوده، أو تنقيصا لغيره من الصفات؛ فما في المثالين: قصر حقيقي ادعائي.

(وأول) أي القسم الأول من قسمي القصر: **(المجاز)** أي الإضافي، وأوّله هو قصر الموصوف على الصفة **(خذ)** أيها السامع ما يقال لك **(لا يشتبه)** أي لا يلتبس عليك: نوعان؛

306. تَخْصِيصُ أَمْرٍ صِفَةً دُونَ صِفَهْ أَوْ وُضِعَتْ عَنْهَا وَثَانِي ذِي الصِّفَهْ
307. تَخْصِيصُهُ الْوَصْفَ بِأَمْرٍ دُونَ مَا سِوَاهُ أَوْ مَكَانَ ذَاكَ فَهُمَا
308. ضَرْبَانِ فَالخِطَابُ بِالأَوَّلِ مِنْ ضَرْبَيْهِمَا لِمَنْ لِشِرْكَةٍ يَظُنْ
309. فَقَصْرُ إِفْرَادٍ لِقَطْعِ الشِّرْكَةِ وَالثَّانِ مَنْ يَعْتَقِدُ الْعَكْسَ لِتِي

أحدهما: (**تخصيص أمر**) أي موصوف (**صفة**) أي بصفة (**دون صفه**) أخرى، (**أو**) تخصيصه بصفة (**وضعت عنها**) أي بدل صفة، كقولك لمن يعتقد أن زيدا قائم لا قاعد: زيد قاعد لا قائم، (**وثاني**) قسمي القصر (**ذي الصفه**) أي صاحب صفة المجاز؛ وهو قصر الصفة على الموصوف هو (**تخصيصه الوصف بأمر**) أي موصوف (**دون ما**) أي موصوف (**سواه أو**) تخصيصه الوصف بموصوف (**مكان ذاك**) الموصوف؛ (**فهما**) أي فكل من قسمي القصر المجازي: (**ضربان**) أي نوعان؛ الأول: تخصيص أمر بصفة دون أخرى، وتخصيص صفة بأمر دون آخر. والثاني: تخصيص أمر بصفة مكان أخرى، وتخصيص صفة بأمر مكان آخر.

(**فالخطاب بالأول من ضربيهما**) أي بالضرب الأول من ضربي كل من قسمي القصر المجازي -وهو تخصيص أمر بصفة دون صفة أو تخصيص صفة بأمر دون أمر-: كائن (**لمن لشركة يظن**) أي يعتقد شركة الصفتين في الموصوف، أو الموصوفين في الصفة، كقولك لمن يعتقد صفتي الكتابة والشعر في زيد: ما زيد إلا شاعر، أو إنما زيد شاعر، وقولك لمن يعتقد شركة زيد وعمرو في صفة الشعر: ما شاعر إلا زيد، أو إنما شاعر زيد؛ (**فـ**)ـهذا الضرب: (**قصر إفراد**)؛ سمي بذلك (**لقطع الشركة**) التي كان المخاطَب يعتقدها؛ لأنك أفردت الموصوف بإحدى الصفتين اللتين كان المخاطب يعتقد شركتهما فيه، أو أفردت الصفة بأحد الموصوفين اللذين كان المخاطب يعتقد شركتهما فيها.

(**و**)الخطاب بـ(**الثان**) من كل من قسمي القصر المجازي: كائن لـ(**من يعتقد العكس لتي**) النسبة أي للحكم الذي أثبته المتكلمُ؛ بأن كان يعتقد اتصاف زيد بالشعر

310. فَقَصْـــرُ قَلْــبٍ أَوْ تَسَــاوَيَا لَــدَى مُخَاطَـــبٍ فَقَصْـــرُ تَعْيِـــينٍ بَـــدَا

دون الكتابة؛ فيقول له المتكلم: ما زيد إلا كاتب، أو إنما زيد كاتب، أو يعتقد اتصاف زيد بالشعر مثلا دون عمرو، فيقول له المتكلم: ما شاعر إلا عمرو، أو إنما شاعر عمرو؛ (فـ)ـهو (**قصر قلب**)؛ وإنما سمي بذلك: لقلب حكم المخاطب الذي كان يعتقده.

(**أو**) أي وإذا (**تساويا**) أي الأمران -أعني الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها-: في قصر الموصوف، أو اتصاف الأمر المذكور وغيره بالصفة في قصرها عليه (**لدى مخاطب؛ فقصر تعيين**)؛ لتعيينه ما هو غير معيّن عند المخاطب (**بدا**) أي ظهر ذلك القصر حال كونه قصر تعيين، كقولك لمن يعتقد اتصاف زيد بالقيام، أو القعود من غير علم بالتعيين: ما زيد إلا قائم، ولمن يعتقد أن الشاعر زيد أو عمرو من غير أن يعلمه على التعيين: ما شاعر إلا زيد.

قوله "أو تساويا": عطف على قوله "من يعتقد العكس" أي المخاطب بالثاني؛ إما مَن يعتقد العكس، وإما من تساوى الأمران عنده.

والحاصل: أن القصر الإضافي ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قصر القلب؛ وهو أن يعتقد المخاطب عكس الحكم الذي أثبته المتكلم. وقصر الإفراد؛ وهو أن يعتقد المخاطب شركة موصوفين في صفة، أو شركة صفتين في موصوف. وقصر تعيين؛ وهو أن يعتقد المخاطب اتصاف موصوف بإحدى صفتين معيّنتين، من غير علم بتعيين الصفة المتصف بها، أو اتصاف أحد موصوفين معيّنين بصفة، من غير علم بتعيين من هي له.

فمفهوم الجملة الكريمة؛ وهي "لا إله إلا الله": إثبات الألوهية لله، ونفيها عن غيره قصر إفراد؛ إن كان المخاطَب بها مجوسيا أو ثنويا. وقصر قلب؛ إن كان المخاطَب بها دُهريا أو طبيعيا. وقصر تعيين؛ إن كان المخاطَب بها شاكا.

311.وَالشَّـرْطُ فِي الْمَوْصُوفِ إِذْ مَا يُفْرَدُ أَنْ لا تَنَــافِي فِــي الصِّــفَاتِ يُوجَــدُ
312.وَالْقَلْــبِ أَنْ يُوجَــدَ وَالتَّعْيِــينُ عَــمْ ... ...

ثم شرع في بيان شروط القصر فقال: (**والشرط في**) قصر (**الموصوف**) على الصفة (**إذ ما يفرد**)؛ ما: زائدة، أي حين يقصر قصر إفراد: (**أن لا تنافي في الصفات يوجد**)؛ ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعها في الموصوف، حتى يكون المنفي في قولنا "ما زيد إلا شاعر": كونه كاتبا أو منجما، لا كونه مُفْحَما -أي عييا لا يقدر أن يقول الشعر-؛ إذ يكفي في نفي ذلك أن تقول: زيد شاعر.

وكذا يشترط في قصرها عليه إفرادا: عدم تنافي الاتصافين؛ إذ لو كان الوصف لا يصح قيامه بمحلين: لم يتأتَّ اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين، نحو قولك: لا أب لزيد إلا عمرو، ونحو "ما أفضل البلد إلا زيد"؛ لأنه لا يجتمع الموصوفان في وصف الأبوّة؛ إذ المراد الأب الأعلى، ولا في وصف الأفضلية؛ فلا يتأتى فيهما قصر الإفراد، بخلاف قولك: لا جواد إلا حاتم، في قصر الإفراد؛ فيصح؛ لأن الجود يمكن أن يتصف به اثنان. قاله ياسين.

(**والقلب**) أي والشرط في قصر الموصوف على الصفة قصر قلب: (**أن يوجد**) التنافي بين الوصفين، حتى يكون المنفي في قولنا "ما زيد إلا قائم": كونه قاعدا أو مضطجعا، أو نحو ذلك مما ينافي القيام.

قال الولاتي: ولقد أحسن السكاكي حيث لم يشترط التنافي بين الوصفين في قصر القلب؛ حيث مثّل له بقوله: ما زيد إلا شاعر؛ خطابا لمن يعتقد اتصاف زيد بالكتابة دون الشعر، مع عدم تنافي الشعر والكتابة هـ

وقد تبع الناظم رحمه الله تعلى ما في التلخيص وهو منتقد فانظره.

(**والتعيين عم**)؛ يعني أن قصر التعيين: أعم من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أم لا؛ فكل مثال يصلح لقصر الإفراد أو القلب: يصلح لقصر التعيين، من غير عكس.

الدسوقي: هو أعم من كل واحد منهما على انفراده، وليس المراد أنه أعم من مجموعهما؛ بأن يتحقق بدون هذا المجموع؛ لأنه لا يمكن؛ لأن الوصفين فيه: إما

... ... وَطُـــرُقُ الْقَصْـــرِ كَثِيـــرَةٌ تُضَـــمْ

313. كَــالْعَطْفِ زَيْــدٌ قَــائِمٌ لا قَاعِــدُ وَلَــيْسَ عَمْــرٌو شَــاعِرًا بَــلْ حَامِــدُ

314. وَالنَّفْــيُ مَــعْ إِلَّا كَمَــا مُحَمَّــدُ إِلَّا رَسُــولٌ مَــا الحِمَــى إِلَّا اليَــدُ

متباينان أو لا، ولا واسطة بينهما، فإن كانا متباينين: تحقق القلب والتعيين، دون الإفراد. وإن كانا غير متباينين تحقق الإفراد والتعيين، دون القلب. والعموم: باعتبار المحل، وليس العموم باعتبار نفس حقيقة قصر التعيين؛ لأنها مباينة لكل من حقيقة القصرين؛ إذ لا يصدق قصر الإفراد إلا عند اعتقاد المشاركة، ولا يصدق قصر القلب إلا عند اعتقاد العكس، ولا يصدق قصر التعيين إلا عند عدم الاعتقادين؛ وإنما كان قصر التعيين أعم محلا من كل [من] قصري الإفراد والقلب: لأن الأول محله ما لا تنافي فيه، والثاني محله ما فيه التنافي، وقصر التعيين محله ما فيه التنافي وغيره؛ فيكون أعم من الأول؛ لشموله ما فيه التنافي، وأعم من الثاني؛ لشموله ما ليس فيه التنافي هـ باختصار.

(**وطرق القصر كثيرة تضم**) أي يضم بعضها إلى بعض؛ فلا تنحصر في الأربعة التي في التلخيص: العطف والنفي مع الاستثناء، و"إنما" والتقديم؛ وأشار إليها الناظم على هذا الترتيب بقوله:

(**كالعطف**) بـ"لا" أو "بل"، كقولك في قصر الموصوف على الصفة قلبا: (**زيد قائم لا قاعد**)، وما زيد قائما بل قاعد، وفي قصره عليها إفرادا: زيد كاتب لا شاعر، وما زيد شاعرا بل كاتب، وفي قصر الصفة على الموصوف إفرادا أو قلبا -بحسب المقام-: زيد شاعر لا عمرو، (**وليس عمرو شاعرا بل حامد**[1])؛ فالناظم أتى بمثالين، أحدهما: لقصر الموصوف على الصفة بـ"لا"، والثاني: لقصر الصفة على الموصوف بـ"بل".

(**و**)من طرق القصر (**النفي مع**) الاستثناء بـ(**إلا كـ**)قولك في قصر الموصوف على الصفة إفرادا: ما زيد إلا شاعر، وقوله تعلى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾ [آل عمران:

(1) علَم شخص.

315. وَإِنَّمَا وَمَا أَصَابَ الجَاحِدُ كَإِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدُ

144])، وفي قصرها عليه: (ما الحمى إلا اليد) أي القوة، وما شاعر إلا زيد، والكل يصلح مثالا للقلب وغيره؛ والتفاوت: إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب؛ فالمقصور عليه أبدا: ما بعد "إلا"، والمقصور ما قبلها.

(و)من طرق القصر (إنما) -بكسر الهمزة-؛ لتضمنها معنى "ما" و"إلا" (وما أصاب الجاحد) أي المنكر لكونها مفيدة له؛ فقصر الموصوف على الصفة إفرادا: (كـ)قوله تعلى: (﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: 170])، وقلبا: إنما زيد قائم، وقصر الصفة على الموصوف إفرادا وقلبا: إنما قائم زيد. ويُرَدُّ قول من قال إنها لا تجيء للحصر بصحة انفصال الضمير معها نحو: إنما يقوم أنا، كما تقول: لا يقوم إلا أنا؛ إذ تقرر في النحو أنه لا يصح الانفصال إلا إذا تعذر الاتصال، ووجوه التعذر هنا منفية، غير أن يقدر فيه الفصل لغرض؛ وهو أن يكون المعنى ما يقوم إلا أنا؛ قال الفرزدق(1):

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

ويرده أيضا أن الذوق السليم يدرك أن معنى "إنما قام زيد": ما قام إلا زيد، ويرده أيضا قول المفسرين ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: 172] بالنصب: معناه: ما حرم عليكم إلا الميتة، وهو المطابق لمعنى قراءة الرفع؛ فـ"ما": موصولة هو اسم إن، والميتة خبرها، والمعنى: إن الذي حرم الله عليكم هو الميتة، فحذف عائد الموصول، وهذا يفيد القصر.

وأما على قراءة ﴿حُرِم﴾ مبني للمفعول ورفع الميتة؛ فيحتمل أن تكون "ما" كافة أي ما حرم عليكم إلا الميتة، وأن تكون موصولة، أي إن الذي حرم عليكم هو الميتة.

ويرده أيضا قول النحاة "إنما": لإثبات ما يُذكر بعدها ونفي ما سواه.

أما في قصره؛ فنحو "إنما زيد قائم"؛ فهو لإثبات القيام لزيد، ونفي ما سواه من

(1) من قصيدة له سببها: أن نساء قومه بلغهن هجاء جرير لهن، فأتين الفرزدق وقد قيّد نفسه لحفظ القرآن، فقلن قبح الله قيدك وقد هتك جرير عورات نسائك، ففكّ القيد وقال القصيدة.

316. كَـــذَا إِذَا قَدَّمْتَـــهُ نَحْـــوُ بِنَـــا مُـــرَّ وَفِـــي الوَصْـــفِ تَمِيمِـــيٌّ أَنَـــا

317. قُلْـــتُ وَقِيـــلَ أَنَّ بِـــالفَتْحِ وَمَـــا كَإِنَّمَـــا يُـــوحَى إِلَـــيَّ أَنَّمَـــا

القعود ونحوه، وأما في قصرها؛ فنحو "إنما قائم زيد"؛ فهي لإثبات قيام زيد، ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر ونحوهما.

(كذا) من طرق القصر (إذا قدمته) أي قدّمت ما حقه التأخير، كتقديم المعمول على العامل، وتقديم الخبر على المبتدإ[1] (نحو بنا مر) أي لا بغيرنا: في قصر الصفة على الموصوف، (وفي) قصر الموصوف على (الوصف: تميمي أنا) أي لا قيسيٌّ.

(قلت: وقيل) من طرق القصر: (أن بالفتح وما كـ)قوله تعلى: (﴿إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ) إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾ [الأنبياء: 107]؛ فـ"إنما": لقصر الحكم على شيء، أو لقصر الشيء على حكم، نحو إنما يقوم زيد، وإنما زيد قائم. وقد اجتمع الأمران في هذه الآية؛ لأن ﴿إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ مع فاعله: بمنزلة إنما يقوم زيد، و﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ..﴾ إلخ: بمنزلة إنما زيد قائم؛ وفائدة اجتماعهما: الدلالة على أن الوحي إلى الرسول ﷺ: مقصور على استيثار الله بالوحدانية.

وقد قلت:

قَـــالَ الزَّمَخْشَـــرِيُّ وَالتَّنُـــوخِي وَالطَّيِّـــبِ وَالْبَيْضَـــاوِ ذُو الرُّسُـــوخِ

لِـــ"أَنَّمَـــا" بِـــالْفَتْحِ قَصْـــرٌ انْتَمَـــى كَـــ[2]إِنَّمَـــا يُـــوحَى إِلَـــيَّ أَنَّمَـــا

فَـــالْوَحْيُ أَيْ فِـــي أَمْـــرِهِ جَـــلَّ[3] إِلَـــى أَفْضَـــلِ خَلْـــقِ اللهِ مَقْصُـــورٌ عَلَـــى

أَنَّـــهُ بِوَحْدَانِيَّـــةٍ تَفَـــرَّدَا لَـــمْ يَعْـــدُهَا الْـــوَحْيُ لِأَنْ تَعَـــدَّدَا[4]

---

(1) الدسوقي: ما لم يكن المبتدأ نكرة وقُدم عليه الخبر؛ وإلا فلا يفيده.

(2) قوله تعلى ﴿قُلۡ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾ [الأنبياء: 107].

(3) لا في أمر غيره فالقصر إضافي.

(4) فالقصر بالإضافة إلى تعدده فقط، لا إلى جميع ما عداها؛ لأن منه ما أوحى إليه به نحو كونه عالما مريدا قادرا إلى غير ذلك.

318.وَذِكْـــرُ مُسْـــنَدٍ إِلَيْـــهِ وَكَـــذَا تَعْرِيفُـــهُ وَمُسْـــنَدٍ وَغَيْـــرُ ذَا

فَهَاهُنَـــا قَصْـــرَانِ بِـــالتَّحْقِيقِ كُـــلٌّ إِضَـــافِي لَـــيْسَ بِـــالْحَقِيقِي
فِي الْأَوَّلِ الْـوَحْيُ إِلَـى الْهَـادِي قُصِـرْ ثُمَّــتَ مَقْصُــورٌ عَلَيْــهِ مَــا ذُكِــرْ
فِـي حَاصِـلِ[1] الثَّـانِي مِـنِ اسْـتِبْدَادِ رَبٍّ بِوَحْــدَةٍ بِــلَا تَعْــدَادِ
فَـ"إِنَّمَـا" قَـدْ تَقْصُـرُ الْحُكْـمَ عَلَـى شَــيْءٍ كَإِنَّمَــا يَقُــومُ ذُو الْعَــلَا
وَقَصْـرُهَا الشَّـيْءَ عَلَـى حُكْـمٍ كَمَـا فِــي إِنَّمَــا زَيْــدٌ يَقُــومُ عُلِمَــا
وَهَــذِهِ الْآيَــةُ فِيهَــا اجْتَمَعَــا إِذَا تَأَمَّلْــتَ الْمِثَــالَانِ مَعَــا[2]
وَمَحْـضُ مَصْـدَرِيَّةٍ فِـي "أَنَّ" مَـعْ كَـفٍّ بِـ"مَـا" لِلْأَكْثَـرِينَ قَـدْ لَمَـعْ[3]

(و)من طرق الحصر أيضا: (ذكر مسند إليه) نحو ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: 4] أي لا يقول الحق إلا هو، ولا يهدي السبيل إلا هو.

(وكذا) من طرق الحصر: (تعريفه) أي المسند إليه (ومسند) أي مع تعريف مسند؛ فالواو: بمعنى "مع"، نحو زيد المنطلق؛ قال الإمام فخر الدين: إذا قلت زيد المنطلق؛ فاللام تفيد انحصار المخبَر به في المخبَر عنه مع قطع النظر عن كونه مساويا أو أخص منه.

(و)من طرق الحصر: (غير ذا) أي غير ما ذكر؛ فقد قيل إن من طرقه: التوكيد بالنفس والعين، و"غير" مع النفي، نحو لم يقم غير زيد، وضمير الفصل، نحو زيد هو القائم، وقلب بعض حروف الكلمات؛ نقله في الكشاف في قوله تعلى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [الزمر: 16]؛ فإنه فَعَلُوتٌ من الطغيان، قلب بتقديم اللام؛ فوزنه

(1) القصر.

(2) لأن "إنما يوحى إلي" مع نائبه: بمنزلة "إنما يقوم زيد"، و﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الكهف: 105]: بمنزلة "إنما زيد قائم".

(3) وعلى هذا معنى الآية: ما يوحى إلي في أمر الإله إلا وحدانيته، أي لا ما أنتم عليه من الإشراك.

319. وَاخْتَلَفَتْ مِنْ أَوْجُهٍ فَالْوَضْعُ قُلْ ‌‌ لِلْكُلِّ لا التَّقْدِيمِ بِالْفَحْوَى يَدُلْ

320. وَالْأَصْلُ ذِكْرُ مُثْبَتٍ وَالْمَنْفِي ‌‌ فِي أَوَّلٍ أَعْنِي بِهِ فِي الْعَطْفِ

فَلَعُوتٌ؛ ففيه مبالغات التسمية بالمصدر، والبناء بناء مبالغة، والقلب للاختصاص؛ إذ لا تطلق على غير الشيطان.

واعلم أن هذه الطرق -بعد اشتراكها في إفادة الحصر-: تختلف من وجوه أربعة؛ وأشار إليها الناظم رحمه الله تعلى فقال: **(واختلفت)** طرق القصر **(من أوجه)** وإن اتفقت في الدلالة على القصر؛ **(فالوضع قل للكل)** أي قل بدلالة الوضع في كل طرق القصر؛ يعني أن كلها يدل على القصر بالوضع؛ لأنها وُضعت لمعان إذا نظر العاقل إليها؛ جزم بإفادة القصر بواسطة تلك المعاني؛ فإن حرف النفي مثلا وُضع للنفي، وحرف الاستثناء وضع للإخراج عن حكم النفي؛ ويلزم من اجتماعهما القصر، وهكذا غيره؛ إلا أن أحوال القصر: من كونه قلبا أو إفرادا أو تعيينا: إنما تستفاد منها بمعونة المقام؛ وهي المقصودة من هذا الفن، دون ما استُفيد منها بالوضع. قاله عصام وياسين.

(لا التقديم) -بالجر-: عطف على قوله "للكل"؛ فالتقديم: لم يوضع لمعنى يفيد القصر، بل **(بالفحوى يدل)** عليه؛ فدلالة التقديم على القصر: إنما هي بالفحوى وحكم الذوق؛ فالقصر فيه: إنما يفهم من فحوى الكلام أي معناه؛ فإن من له ذوق سليم -أي قوة درّاكة لدقائق تراكيب البلغاء ولطائف اعتباراتهم فيها-؛ إذا نظر في فحوى الكلام المشتمل على التقديم: فهِم منه التخصيص: من جهة أن المخاطب إذا أخطأ في قيد من قيود الكلام؛ يقتضي الاهتمام برد الخطإ فيه تقديمُه. وكذا نحو زيد المنطلق، والتأكيد غير الشمولي، نحو جاء زيد نفسه: من الطرق الغير المذكورة هنا؛ فإنهما يدلان عليه بالفحوى. قاله ياسين.

(و)الثاني من أوجه الاختلاف: أنه **(الأصل ذكر مثبت والمنفي في أول)** أي في الطريق الأول من طرق القصر المذكورة؛ **(أعني به)** أي بالطريق الأول الطريق الذي **(في العطف)** بـ"لا" و"بل" كما مرّ؛ فلا بد أن يصرّح بهما جميعا، نحو زيد كاتب لا

321. وَرُبَّمَا لِكُرْهِ الإِطْنَابِ سَقَطْ وَفِي الْبَوَاقِي ذِكْرُ مُثْبَتٍ فَقَطْ
322. وَالنَّفْيُ لا يُجَامِعُ الثَّانِي فَلا لا تَنْفِ إِنْ نَفْيٌ بِغَيْرِهَا خَلا

شاعر؛ فإن في "لا" المعطوف عليه هو المثبت، والمعطوف هو المنفي، وفي "بل" بالعكس؛ فلا يترك النص عليهما.

(وربما لكره الاطناب) أي تطويل الكلام بالنص عليهما؛ حيث الاختصار مطلوب **(سقط)** كما إذا قيل: زيد يعلم النحو والتصريف والعروض، أو زيد يعلم النحو وبكر وعمرو؛ فتقول في هذين المثالين: زيد يعلم النحو لا غير، أما في الأول فمعناه: لا غير النحو أي لا التصريف ولا العروض. وأما في الثاني فمعناه: لا غير زيد أي لا بكر ولا عمرو.

(و)الأصل **(في)** الطرق **(البواقي)** من طرق القصر بعد العطف: **(ذكر مثبت فقط)** دون المنفي، كقولك: ما أنا إلا تميمي، وإنما أنا تميمي، وتميمي أنا: في قصر الموصوف على الصفة؛ فإنك تثبت كونك تميميا صريحا، وتنفي كونك قيسيا ضمنا، وفي قصر الصفة على الموصوف: ما يجيء إلا زيد، وإنما يجيء زيد، وهو يجيء، وزيد الجائي؛ فقولنا: ما يجيء إلا زيد: منطوقه ثبوت المجيء لزيد، وهو الدال عليه الكلام بالصراحة، ومفهومه: نفي المجيء عن غيره.

والثالث من أوجه الاختلاف هو قوله: **(والنفي لا يجامع)** أي لا يجتمع مع الطريق **(الثاني)** من طرق القصر -وهو النفي والاستثناء-؛ **(فـ"لا")** النافية **(لا تنف[1])** شيئا **(إن نفي)** لذلك الشيء **(بغيرها)** من أدوات النفي **(خلا)** أي تقدم؛ وإنما امتنعت مجامعته لها: لأن شرط المنفي بـ"لا" العاطفة: أن لا يكون منفيا قبلها بغيرها من أدوات النفي الدالة على النفي صريحا كليس و"ما" و"إن" ونحوها، لا الدالة عليه التزاما نحو "كفّ" و"ذرْ"؛ وإنما امتنع: لأن "لا" وُضعت لأن يُنفى بها ما أوجب للمتبوع، لا لأنْ يُعاد بها النفي في شيء قد نُفي؛ فلا يقال ما زيد إلا قائم لا

(1) كأنه اكتفى بالكسرة عن الياء.

323. وَلِلْأَخِيرَيْنِ فَقَدْ يُجَامِعُ كَإِنَّمَا أَنَا النَّدِي لا اللَّامِعُ
324. وَقِيلَ شَرْطُ جَمْعِهِ مَعْ إِنَّمَا أَنْ لا يُخَصَّ الْوَصْفُ بِالَّذِي انْتَمَى
325. وَقِيلَ شَرْطُ الْحُسْنِ وَهْوَ أَقْرَبُ وَأَصْلُ ثَانٍ جَهْلُ مَنْ يُخَاطَبُ

قاعد؛ لأنك قد نفيت عنه كل صفة وقع فيها النزاع، حتى كأنك قلت: ليس بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك؛ فإذا قلت لا قاعد؛ فقد نفيت بـ"لا" العاطفة شيئا هو منفي قبلها بـ"ما" النافية؛ فكان فيه تحصيل الحاصل.

(و)النفي بـ"لا" العاطفة (**للأخيرين**) من طرق القصر -وهما "إنما" والتقديم-؛ (**فقد يجامع كـ**)ما يقال في قصر الموصوف: (**إنما أنا الندي**) أي السخي (**لا اللامع**) أي البارق، وإنما أنا تميمي لا قيسي، وزيدا ضربت لا عمرا؛ لأن النفي في الأخيرين: غير مصرح به، بل ضمني، و"لا" العاطفة: تجامع النفي الضمني، دون الصريح.

(**وقيل**) أي وقال السكاكي: (**شرط**) صحة (**جمعه**) أي النفي بـ"لا" العاطفة (**مع "إنما": أن لا يخص**) بالتركيب، نائبه: (**الوصف بـ**)الموصوف (**الذي انتمى**) أي انتسب الوصف إليه أي أن لا يكون الوصف مختصا بالموصوف المذكور؛ لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص، نحو ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ [الأنعام: 37]؛ فإنه يمتنع أن يقال: "لا الذين لا يسمعون"؛ إذ كل عاقل يعلم أنه لا تكون الاستجابة إلا ممن يسمع ويعقل، بخلاف إنما يقوم زيد لا عمرو؛ إذ القيام ليس مما يختص بزيد.

ومثال اختصاص الموصوف بالصفة: إنما المتقي يسلك مسالك السنة أي لا مسالك البدعة.

(**وقيل**) أي وقال عبد القاهر الجرجاني: عدم مجامعة "لا" العاطفة لـ"إنما" في الوصف المختص بالموصوف: (**شرط الحسن**) أي شرط في حسن الكلام، (**وهو**) أي قول الشيخ هذا: (**أقرب**) إلى الصواب من قول السكاكي؛ لأن الوثوق بقول الشيخ أكثر، وقد قال السعد: إذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد، نحو "يقولون بأفواههم"، و"يكتبون الكتاب بأيديهم".

(و)الوجه الرابع من أوجه الاختلاف: أن (**أصل ثان**) أي الأصل في الثاني من

326. وَجَحْـدُهُ لِمَـا لَـهُ يُسْـتَعْمَلُ وَيُجْعَـلُ الْمَعْلُـومُ كَاللَّـذْ يُجْهَـلُ

327. فَخُـذْ لَـهُ الثَّـانِي لِأَمْـرٍ نَاسَـبَا وَاسْـتَعْمِلَنْهُ مُفْـرِدًا أَوْ قَالِبَـا

328. كَمِثْـلِ مَـا مُحَمَّـدٌ إِلَّا رَسُـولْ إِذْ عَظَّمُـوا مَمَاتَـهُ مِثْـلَ الْجَهُـولْ

329. أَيْ هُـوَ مَقْصُـورٌ عَلَيْهَـا مَـا عَـدَا إِلَـى التَّبَـرِّي مِـنْ هَـلَاكٍ وَرَدَى

طرق القصر؛ وهو النفي والاستثناء: **(جهل من يخاطب)** -بالتركيب- **(وجحده لما له يستعمل**[1]**)** أي أنه يكون في حكم يجهله المخاطب ويجحده أي ينكره الإنكار التام؛ فقوله "لِمَا": يتنازعه "جهل" و"جحد"، و"ما": واقعة على الحكم أي الحكم الذي استعمل فيه النفي والاستثناء، كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد: ما هو إلا زيد؛ إذا اعتقده غيره مصرًّا على هذا الاعتقاد.

(ويجعل) الحكم **(المعلوم)** أي المقَرُّ به عند المخاطب **(كالذ يجهل)** -بالتركيب- أي ينزّل منزلة المجهول؛ لاقتضاء الحال لذلك؛ وإذا نزل منزلته:

(فخذ له) أي لذلك المعلوم المنزّل منزلة المجهول الطريق **(الثاني)** من الطرق الذي هو النفي والاستثناء الذي لا يُستعمل إلا في المجهول كما مرّ **(لأمر ناسبا)** أي لأجل اعتبار مناسب لذلك التنزيل.

(واستعملنه) أي الطريق الثاني في الحكم المعلوم المنزل منزلة المجهول حال كونك **(مفردا)** للقصر أي آتيا به قصر إفراد، **(أو قالبا)** للقصر أي آتيا به قصر قلب؛ فالأول: **(كمثل)** قوله تعلى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: 144]؛ **(إذ)** أي قال الله تعلى ذلك حين **(عظموا)** أي الصحابة رضي الله عنهم **(مماته)** عليه السلام تعظيمًا **(مثل)** تعظيم **(الجهول)** بموته؛ فنُزل استعظامهم لموته منزلة إنكارهم إياه؛ فاستعمل له النفي و"إلا" **(أي هو مقصور عليها)** أي الرسالة **(ما عدا)** أي ما يتجاوز الرسالة **(إلى التبري من هلاك وردى)** أي ليس بجامع بينهما؛ فالمخاطبون -وهم

(1) بخلاف الثالث، وهو إنما كما سيأتي إن شاء الله.

330. وَقَوْلِـــهِ إِن انْـــتُمْ إِلَّا بَشَـــرْ   لِزَاعِمِـــي الرُّسْـــلِ سِـــوَاهُ وَأَصَـــرْ
331. مُخَاطِـــبٌ عَلَـــى ادِّعَـــا الرِّسَـــالَهْ   وَقَـــوْلُهُمْ إِنْ نَحْـــنُ مِثْـــلَ الْقَالَـــهْ
332. مِـــنَ الْمُجَـــارَاةِ لِخَصْـــمٍ كَـــيْ عَثَـــرْ   إِرَادَةَ التَّبْكِيـــتِ لا للنَّفْـــيِ قَـــرْ

الصحابة رضي الله عنهم - عالمون بأنه غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك، لكن نزِّل استعظامهم موتَه منزلةَ إنكارهم إياه؛ فاستُعمل له النفي والاستثناء. والأمر المناسب: هو الإشعار بعِظمه ﷺ في نفوسهم، وشدة حرصهم على بقائه؛ كأنهم لا يُخطرون موته بالبال.

(و)الثاني -وهو قصر القلب-: كـ(**قوله**) تعلى (﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [إبراهيم: 13] أي لا رسل؛ خطابا (**لزاعمي الرسل سواه**) أي سوى البشر، وهم الكفار؛ لاعتقادهم أن الرسول لا يكون بشرا؛ فبذلك الاعتقاد الفاسد قلبوا هذا الحكم وقالوا: "إن أنتم إلا بشر"؛ لاعتقادهم أن البشرية تنافي الرسالة (و)الحال أنه أي الأمر والشأن (**أصر مخاطِب**) -بكسر الطاء- أي الرسول المخاطب لهم (**على ادعا الرساله**)؛ فالمخاطبون -بكسر الطاء- وهم الرسل: مقرُّون بكونهم بشرا، لكنهم نزّلهم القائلون لهذا الكلام -وهم الكفار- منزلةَ المنْكرين لكونهم بشرا؛ حيث ادّعوا الرسالة؛ لاعتقاد الكفار أن الرسول لا يكون بشرا؛ فالرسالة عندهم: تُنافي البشرية؛ فلذلك الاعتقاد الفاسد قلبوا هذا الحكم وقالوا: إن انتم إلا بشر.

(**وقولهم**) أي قول الرسل المخاطبين: (**إن نحن مثل القاله**) أي مثل المقالة التي قيلت لهم حيث قالوا: "إن نحن إلا بشر مثلكم": ليس فيه اعتراف بكونهم مقصورين على البشرية، ولا تسليم لانتفاء الرسالة، بل هو (**من**) باب (**المجاراة لخصم**) أي التماشي معه وإرخاء العنان إليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته: (**كي عثر**) أي ليعثر الخصم أي يزلق؛ (**إرادة التبكيت**)؛ يعني أنه إنما يفعل ذلك حيث يُراد تبكيته أي إسكاته وإلزامه الحجة، (**لا للنفي**) أي لا لتسليم نفي الرسالة: عطف على قوله "من المجاراة" (**قر**) أي ثبت قولهم "إن نحن إلا بشر مثلكم"؛ فكأنهم قالوا: إن ما ادّعيتم من كوننا بشرا: محقق لا ننكره، ولكن هذا لا ينافي أن يمنَّ الله علينا بالرسالة؛

333. وَإِنَّمَا بِعَكْسِهِ كَإِنَّمَا هَذَا أَخُوكَ أَيْ فَرِقْ وَارْحَمَا

334. وَرُبَّمَا يُنَزَّلُ الْمَجْهُولُ فِي دَعْوَى الظُّهُورِ كَسِوَاهُ فَيَفِي

فلهذا أثبتوا البشرية لأنفسهم، وأما إثباتها بطريق القصر؛ فليكون على وفق كلام الخصم.

(و)الأصل في (إنما) أن تستعمل (بعكسه) أي بعكس الطريق الثاني من طرق الحصر -وهو النفي والاستثناء-؛ فالأصل فيه: أن يستعمل في حكمٍ شأنُه أن لا يجهله المخاطَب ولا ينكره، حتى إن إنكاره يزول بأدنى تنبيه؛ لعدم إصراره عليه، نحو ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: 170]؛ فإن كونه تعلى إلها واحدا: شأنه أن لا يُجهل؛ لما عليه من الأدلة الواضحة. و(كـ)قولك لمن يؤذي أخاه: (إنما هذا أخوك)؛ تريد أن تجعله رقيقا مشفقا عليه؛ ولذا قال: (أي فرق) عليه (وارحما) فإن في قولك هذا ترقيقا له عليه.

(وربما ينزل) حكم (المجهول في) أي لأجل (دعوى الظهور) أي ادعاء ظهور المجهول وأنه مكشوف لا ستر عليه (كسواه)؛ فينزل منزلة الحكم المعلوم؛ (فيفي) أي فيجيء "إنما" -الذي من شأنه أن يستعمل في أمر ظاهر شأنه أن لا يجهل- مستعملا فيه كقوله تعلى حكاية عن اليهود: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: 10]؛ ادّعوا أن كونهم مصلحين: أمر ظاهر شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره؛ ولأجل ادعاء ظهور إصلاحهم؛ ردّ الله عليهم بقوله: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: 11]؛ فقوله حكاية عنهم "إنما نحن مصلحون": قصر إفراد؛ لأن نهيهم عن الفساد: يُشعر بأن فيهم مفسدين؛ فنفوا ذلك بادعاء أنهم مقصورون على الإصلاح من غير شائبة، وآثروا "إنما": دلالة على أن ذلك ظاهر لا ينبغي أن يُشك فيه، فردّ الله عليهم ذلك بقوله: "ألا إنهم هم المفسدون": قصر قلب أي هم مقصورون على الإفساد لا ينتظمون في جملة المصلحين أصلا، وأكد سبحانه ذلك بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت والدوام، وتعريف الخبر، وتوسيط ضمير الفصل، وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على الخطر العظيم.

335. ثُـمَّ عَلَـى الْعَطْـفِ لَهَـا مَزِيَّـهْ إِذْ يُعْقَـلُ الْحُكْمَـانِ بِالْمَعِيَّـهْ

336. وَمِثْلُهَـا التَّقْـدِيمُ فِـي التَّفْـرِيضِ وَخَيْـرُ مَـا تُـورَدُ فِـي التَّعْـرِيضِ

(ثم على العطف) بـ"لا" أو "بل" **(لها)** أي لـ"إنما" **(مزيه)** أي شرف وفضل؛ **(إذ يعقل الحكمان)** أي إثبات الحكم المذكور ونفيه عن غيره منها **(بالمعيه)** أي في وقت واحد، وتعقُّل الحكْمين معا: أرجح؛ إذ لا يذهب فيه الوهم إلى عدم القصر من أول الأمر، بخلاف العطف؛ فإنه يُفهم منه أوّلا الإثبات، ثم النفي، نحو زيد قائم لا قاعد، أو بالعكس، نحو ما زيد قائما بل قاعد.

(ومثلها) أي إنما **(التقديم في التفريض)** أي في المفروض؛ فإنه يفيد الحكْمين معا، كإنما، إلا أن التقديم لم يقطع توهم عدم القصر؛ لاحتمال أن يكون المفعول ليس مفعولا لفعل موخّر، بل لفعل مقدّر أو سابق، أو غير ذلك كالاهتمام مثلا.

(وخير) أي أحسن **(ما تورد)** إنما **(في التعريض)**؛ يعني أن التعريض هو أحسن مواقع إنما عند أهل البلاغة؛ والتعريض: لفظ استُعمل في معناه ليلوِّح بغيره، كقوله تعلى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الرعد: 21]؛ فإنه تعريض بأن الكفار من فرط جهلهم: كالبهائم، وليسوا من العقلاء؛ فإنا نعلم قطعا أن ليس المراد أن يعلم السامعون ظاهر معناه، ولكن المراد ذمُّ الكفار: بأنهم كالبهائم لا عقول لهم. ومثله *وإنما يعذر العشاق من عشقا[1] *: تعريض بأن الواشي لو ابتُلي ببلوى العاشق لعذره.

ووجه الأخيرية -كما في الفيض عن الفنري-: أن "إنما" تُستعمل في حكم يعلمه المخاطَب ويقر به؛ فلا فائدة إذا في القصر بالنسبة إلى مدلول الجملة، والمعنى التعريضي: فائدة جديدة؛ فحسُن موقع الكلام بمكانه حسنا لا يوجد بدونه. وبالله تعلى التوفيق.

(1) البيت لعباس بن الأحنف، وصدره: يلوم في الحب من لم يدر طعم هوى.

مسألة

337. يَجِـــيءُ بَـــيْنَ مُبْتَـــدًا وَخَبَـــرِ وَالْفِعْـــلِ مَـــعْ تَعَلُّـــقٍ لا الْمَصْـــدَرِ

338. وَأَخِّـــرَنَّ مَـــا عَلَيْـــهِ قَـــدْ قُصِـــرْ مُسْـــتَثْنِيًا مَـــعَ الأَدَاةِ وَنَـــدَرْ

339. تَقْـــدِيمُ هَـــذَيْنِ لِـــئَلَّا يَلْزَمَـــا قَصْـــرُ الصِّـــفَاتِ قَبْـــلَ أَنْ تُتَمَّمَـــا

(**مسألة: يجيء**) أي يقع القصر (**بين مبتدا وخبر**) كما مر (و)كذا يجيء بين (**الفعل مع تعلق**) أي جميع متعلقاته من فاعل وغيره؛ فالفاعل نحو ما قام إلا زيد، والمفعول نحو ما ضرب زيد إلا عمرا، والمفعولين نحو ما أعطيت زيدا إلا درهما، وما أعطيت درهما إلا زيدا.. إلى غير ذلك كالحال؛ فتقول في قصرها على صاحبها: ما جاء راكبا إلا زيد، وفي عكسه: ما جاء زيد إلا راكبا.

(**لا**) يقع بين الفعل و(**المصدر**) الموكد له والمفعول معه، وأما ﴿إِن نَّظُنُّ إِلاَّ ظَنّاً﴾ [الجاثية: 31]؛ فمؤول بالنوعي أي ظنًّا ضعيفًا.

(**وأخرن**) وجوبا بكثرة (**ما**) أي الشيء الذي (**عليه قد قصر**) الحكم عن المقصور؛ حال كونك (**مستثنيا**) أي في طريق الاستثناء (**مع الأداة**) القاصرة له عليه متصلة به -فاعلًا كان أو مفعولًا أو غيرهما- كما تقدم، وكقوله[1]:

لَـــوْ خُيِّـــرَ الْمِنْبَـــرُ فِـــي شَـــأْنِهِ مَـــا اخْتَـــارَ إِلَّا مِـــنْكُمُ فَارِسَـــا

فلو أخر "منكم" صار الاختصاص في "فارسا" وليس ذلك بمراد[2]

(**وندر**) أي قلّ (**تقديم هذين**) أي المقصور عليه والأداة بحالتيهما على المقصور؛ والمراد بحالتيهما: كون الأداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه يليها.

وإنما قل تقديمهما عليه: (**لئلا يلزما**) من تقديمهما (**قصر الصفات قبل أن تتمما**) أي قبل تمامها، كالضرب الواقع على عمرو في "ما ضرب عمرا إلا زيد"،

(1) أي السيد الحميرى يمدح أبا العباس السفاح حين استتبّ له الحكم.

(2) وعبارة الطيبي: "لإفادة انحصار استحقاق الخلافة فيهم؛ فلو قيل: إلا فارسا منكم: أفاد أنه لا يختار منهم إلا الموصوف بصفة الفروسية".

340. وَأَخِّـرَنْ فِـي إِنَّمَـا لِـئَلَّا يَعْـرِضَ لَـبْسٌ غَيْـرُ مِثْـلُ إِلَّا

341. فِي القَصْرِ وَالـمَنْـعِ مِنَ الجَمْعِ بِـلا ... ...

والصادر من زيد في "ما ضرب زيدٌ إلا عمرا"؛ فلا بدّ من تقديم المفعول في الأول، والفاعل في الثاني؛ لتتم تلك الصفة، لكن جاز؛ إذ لا استلزام في نفس الأمر؛ لأن الكلام إنما يتم بآخره. ومحل الجواز مع القلة: إذا بقيا على حالهما، وأما مع إزالتهما عن حالهما؛ بأن تؤخر الأداة عن المقصور عليه -كقولك في "ما ضرب زيدا إلا عمرو": ما ضرب عمرو إلا زيدا-؛ فلا يجوز لانعكاس المقصود.

قوله "لئلا يلزما" إلخ: قلت: لو قال بدله:

... ... لِأَنَّـهُ اسْـتَلْزَمَا قَصْـرَ الصِّـفَاتِ ... ...

لكان أوضح وأقرب لعبارة التلخيص[1].

(وأخرن) وجوبا المقصور عليه عن المقصور -ولا يجوز تقديمه- **(في)** قصر **(إنما)**؛ لأن "إنما" لا علامة لها تميز المقصور عليه من غيره؛ فلزم طريقة واحدة من الترتيب في الكلام؛ **(لئلا يعرض لبس)** أي خوف التباس المقصور عليه بغيره، كما إذا قلنا في "إنما ضرب زيد عمرا": إنما ضرب عمرا زيد، بخلاف النفي والاستثناء؛ فإنه لا إلباس فيه؛ إذ المقصور عليه هو المذكور بعد "إلا"؛ سواء قُدم أو أُخر، وهاهنا ليس لفظ "إلا" مذكورا، بل الكلام يتضمن معناه.

ووجوب تأخير المقصور عليه في "إنما": مقيّد بما إذا كان القصر مستفادا من "إنما"، أما إذا كان القصر مستفادا من نفس التقديم؛ فيجوز تقديم المقصور عليه، نحو إنما زيدا ضربت.

(غير) الاستثنائية: **(مثل إلا في)** إفادة **(القصر)** القلبي والإفرادي والتعييني، صفة وموصوفا؛ تقول في قصره: ما زيد غير شاعر إفرادا، وما زيد غير قائم قلبا، وفي قصرها: ما شاعر غير زيد بالاعتبارين، بحسب المقام. **(و)هي** مثلها أيضا في **(المنع من الجمع)** أي

(1) وهي "وقل تقديمهما... لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها".

... ... وَإِنَّمَا جَا القَصْرُ فِي الَّذِي خَلا

342. لِأَنَّ نَفْيَ فَارِغِ الإِسْتِثْنا مُوَجَّهٌ إِلَى الَّذِي يُسْتَثْنَى

343. مِنْهُ مُقَدَّرًا وَعَامًا نَاسَبَا تَالِيهِ جِنْسًا فَإِذَا مَا أُوجِبَا

344. شَيْءٌ بِإِلَّا مِنْهُ جَاءَ قَطْعَا وَوَضْعُ ذِي هُنَا أَتَمُّ صُنْعَا

المجامعة (بلا) العاطفة؛ فلا يصح: ما زيد غير شاعر لا كاتب، ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو، كما لا يصح ما زيد إلا شاعر لا كاتب، وما شاعر إلا زيد لا عمرو؛ لانتفاء شرطها؛ لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي، وكذلك "سوى"؛ فهي أيضا مثل "إلا": في إفادة القصر وعدم مجامعة "لا" العاطفة.

(**وإنما جا القصر في**) الفعل (**الذي خلا**) أي فرغ من المستثنى منه، أو يعني أنه إنما جاء القصر في الطريق الذي خلا أي تقدم، وهو النفي والاستثناء؛ (**لأن نفي فارغ الإستثنا**) أي نفي الاستثناء المفرغ: (**موجه**) فيه (**إلى**) الشيء (**الذي يستثنى منه**) حال كون ذلك الشيء (**مقدرا**)؛ لأن الاستثناء إخراج؛ فيحتاج إلى مخرَج منه؛ والمراد التقدير المعنوي لا الصناعي، (**و**)حال كونه أيضا (**عاما**)؛ لأن الإخراج لا يكون إلا من عامٍّ، وحال كون ذلك الشيء المستثنى منه (**ناسبا تاليه**) الذي هو المستثنى (**جنسا**) أي في جنسه، نحو ما قام إلا زيد أي أحد، وما أكلت إلا تمرا أي مأكولا، ولا بدّ أن يوافقه في إعرابه.

(**فإذا ما أوجبا**) -بالتركيب- أي أثبت (**شيء بإلا منه**) أي من ذلك الشيء المنفي المستثنى منه المقدر العام؛ (**جاء**) القصر (**قطعا**) أي مجيئا مقطوعا به ضرورة: ببقاء ما عداه على صفة الانتفاء.

(**ووضع ذي**) أي هذه المسألة -وهي "وإنما جا القصر" إلخ- (**هنا**) أي في هذا الموضع بعد انتهاء الكلام على "إلا" و"إنما": (**أتم صنعا**) تمييز أي صناعة، وأحسن من وضع صاحب التلخيص لها بين تأخير المقصور عليه في "إلا" وتأخيره في "إنما"؛ لأنه يوهم أنها علة للتأخير؛ لفصله بين بعض الكلام وبعض. وقد نبّه السبكي على ذلك. وبالله تعلى التوفيق.

الإنشاء

345. وَإِنَّمَـــا الْمَقْصُـــودُ مِنْـــهُ الطَّلَبِـــي طَلَـــبُ مَـــا يُفْقَـــدُ وَقْـــتَ الطَّلَـــبِ

(الإنشاء)؛ وهو لغة: الإبداع، وفي الاصطلاح: يطلق على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أولا تطابقه، وقد يطلق على إلقاء الكلام الإنشائي، كما أن الإخبار كذلك أي يطلق على المعنيين. والمراد هنا بالإنشاء: الثاني؛ لأن المراد من الاستفهام والتمني وغيرهما -التي هي من أنواع الطلب وهو نوع من الإنشاء-: معانيها المصدرية، لا الكلام المشتمل عليها؛ بدليل ذكر اللفظ الدال عليها، كقوله "أنواعه منها التمني ووضع ليت له" إلخ، وقوله "وقد يجي بهل"؛ فإن "ليت" مثلا: موضوع لإفادة معنى التمني، لا الكلام الذي فيه التمني؛ فالإنشاء إن لم يكن طلبا -كأفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم و"رب" ونحو ذلك-؛ فلا يبحث عنها هاهنا؛ لقلة المباحث البيانية المتعلقة بها، ولأن أكثرها في الأصل أخبار نُقلت إلى معنى الإنشاء.

ولما كان الغرض من الإنشاء هاهنا الطلب؛ أشار الناظم إلى ذلك بقوله: **(وإنما المقصود)** في هذا الفن (منه) أي من الإنشاء بجميع أنواعه: الإنشاء **(الطلبي)** أي المنسوب إلى الطلب؛ لاختصاصه بمزيد أبحاث لم تذكر في بحث الخبر؛ وإلى حده أشار بقوله: **(طلب ما)** أي شيء **(يفقد وقت الطلب)** أي هو ما يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب؛ لامتناع طلب الحاصل، والمذكورُ من أنواع الطلب في النظم خمسة: التمني والاستفهام، والأمر والنهي والنداء؛ قال في المطول: لأنه إما أن يقتضي كونه مطلوبا ممكنا أو لا، الثاني: التمني، والأول: إن كان المطلوب به حصول أمر في ذهن الطالب؛ فهو الاستفهام، وإن كان المطلوب حصول أمر في الخارج؛ فإن كان ذلك الأمر انتفاء فعل؛ فهو النهي، وإن كان ثبوته؛ فإن كان بأحد حروف النداء؛ فهو النداء؛ وإلا فهو الأمر هـ.

وهذا على أن الترجي ليس بطلب، وبعضهم جعل الترجي قسما سادسا، ومنهم من أخرج التمني والنداء من أقسام الطلب؛ بناء على أن العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته، وأن طلب الإقبال خارج عن مفهوم النداء الذي هو صوت يهتف به

346. أَنْوَاعُـهُ مِنْهَـا التَّمَنِّـي وَوُضِـعْ لَيْـتَ لَـهُ وَلَـوْ مُحَـالًا فَاسْـتَمِعْ
347. كَمِثْـلِ يَـا لَيْتَ الشَّـبَابَ عَائِـدْ وَقَـدْ يَجِـي بِهَـلْ كَهَـلْ مِـنْ عَاضِـدْ
348. لِفَقْـدِهِ عِلْمًـا وَهَكَـذَا بِلَـوْ ... ...

الرجل؛ وإن كان يلزمه.

ثم شرع في سرد بعض أنواع الطلب -وهي كثيرة- فقال: **(أنواعه منها التمني)**؛ وهو طلب حصول أمر على طريق يُفهم منه المحبة؛ ولو على جهة النفي. **(ووضع "ليت" له)**؛ فهي حقيقة فيه، وغيرها من الصيغ الدالة عليه: مجازية؛ **(ولو)** كان ذلك الشيء **(محالا)**؛ لأن الإنسان كثيرا ما يحب المحال ويهم به **(فاستمع)** ذلك؛ فلا يُشترط إمكان المتمنّى، بخلاف المترجّى،

(كمثل يا ليت الشباب عائد)؛ لمح لقول الشاعر(1):

أَلا لَيْـتَ الشَّـبَابَ يَعُـودُ يَوْمًـا فَـأُخْبِرَهُ بِمَـا فَعَـلَ الْمَشِـيبُ

قال التقي السبكي: عود الشباب ممكن عقلا، ممتنع عادة؛ قال ابنه -بعد كلام-: يمكن أن يقال: عود الشباب مستحيل عقلا؛ إن فُسر بالسن الذي لم يتجاوز الثلاثين، وكونه لم يتجاوز ذلك بعد أن جاوزه: جمعٌ بين النقيضين؛ فهو مستحيل عقلا. وإن فُسر بعود تلك القوة والنشاط الحاصل قبل الشيخوخة: جاء ما ذكره الوالد. اهـ انظر بسط المسألة في عروس الأفراح.

قال في الشرح: نوزع في تسمية تمني المحال طلبا: بأن ما لا يُتوقع كيف يُطلب؟ قال الشيخ بهاء الدين: فالأصوب ما ذكره الإمام وأتباعه: من أن التمني والترجي والقسم والنداء: ليس فيها طلب، بل هو تنبيه، ولا بدع في تسميته إنشاء.

(وقد يجي) التمني **(بهل)** أي قد يتمنى بها مجازا **(كـ)**قولك **(هل من عاضد)** أي ناصر **(لفقده)** أي عند فقد العاضد **(علما)** أي في علم المتمني؛ لأنه حينئذ يمتنع حمله على الاستفهام حقيقة؛ للجزم بانتفاء الحكم المستفهَم عنه، الذي هو وجود

(1) وهو أبو العتاهية.

.... وَيُوسُـــفٌ كَـــأَنَّ مِنْهُمَـــا حَـــذَوْا

349.هَـــلَّا وَأَلَّا بِـــانْقِلابِ الْهَـــاءِ مَـــعْ لَـــوْلا وَلَوْمَـــا بِمَزِيـــدِ مَـــا وَقَـــعْ

العاضد، والاستفهام يقتضي الجهل بالمستفهم عنه، والعلم هنا بعدم العاضد: حاصل، وكقوله تعلى حكاية عن الكفار: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ﴾ [الأعراف: 52]، مع أنهم عالمون بأن لا شفيع لهم؛ والنكتة في التمني بـ"هل" والعدول عن ليت: إبراز المتمنى -لكمال العناية به- في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه، والعلاقة بين التمني والاستفهام: الطلب؛ لأنهما يشتركان فيه.

ثم إن ذلك لا يختص بـ"هل"، بل الهمزة كذلك قد تجيء للتمني كقوله[1]:

أَلا سَـــبِيلَ إِلَـــى خَمْـــرٍ فأشْـــرَبَهَا أَمْ لا سَـــبِيلَ إِلَـــى نَصْـــرِ بْـــنِ حَجَّـــاجِ

وقوله[2]:

أَلا عَمْـــرَ وَلَّـــى مُسْـــتَطَاعٌ رُجُوعُـــهُ فَيَـــرْأَبَ مَـــا أَثْـــأَتْ يَـــدُ الْغَفَـــلَاتِ

(وهكذا) أي كما يتمنى بـ"هل" يتمنى (بلو)، نحو ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾ [الشعراء: 102] بنصب "نكون" على إضمار "أنْ"؛ فالنصب قرينة على أن "لو" ليست مستعملة في معناها الحقيقي؛ إذ لا ينصب المضارع بعد "لو" المستعملة في معناها الحقيقي بإضمار "أن"؛ لأن "أن" إنما تضمَر في جواب الاستفهام أو التمني، أو العرض أو التحضيض، أو الأمر أو النهي، أو النفي؛ والمناسب للمقام هنا: التمني. **(و)**قال **(يوسف)** السكاكي: **(كأن منهما)** أي من "هل" و"لو" اللتين للتمني **(حذوا)** أي اقتطع البيانيون؛ يعني أخذوا حروف التنديم والتحضيض التي هي: **(هلا وألا)** -بتشديد اللام فيهما- و**(بانقلاب الهاء)** من هل في ألا همزا **(مع لولا ولوما)**؛ حال كونهما متلبستين **(بمزيد ما)** أي مع زيادة الذي **(وقع)**؛ وهو "لا" في البعض، و"ما"

(1) البيت للمتمنِّية، وهي الفريعة بنت همام أم الحجاج بن يوسف. سمعها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ ذات ليلة تنشد البيت، وفي الصباح سيّر نصر بن حجاج إلى البصرة.

(2) لم نقف على قائله.

350. إِذْ أُشْـرِبَا مَعْنَـى التَّمَنِّـي لِيَفِـي   فِي الْمَاضِ تَنْدِيمٌ كَذَا التَّحْضِيضُ فِي
351. مُسْـتَقْبَلٍ هَـلَّا أَتَيْـتَ هَـلَّا   تَجِـي وَخُـذْ تَمَنِّيًـا بِعَـلَّا
352. فَانْصِـبْ جَوَابَهَـا كَلَيْـتَ وَالْخَبَـرْ   تَضْـمِينُهُ لَفْـظَ التَّمَنِّـي مُسْـتَطَرْ

في البعض؛ (إذ) "هل" و"لو": (أشربا) أي ضُمِّنا (معنى التمني) وركِّبت هذه الحروف الأربعة منهما؛ (ليفي) أي ليتولد منه (في) حال دخولهما على الفعل (الماض تنديم) أي حمل المخاطب على الندامة.

(كذا) يتولد منه (التحضيض) على الفعل (في) حال دخولهما على فعل (مستقبل)؛ فالأول نحو (هلا أتيت) أو ألا أو لولا أو لوما أكرمت زيدا؛ على معنى ليتك أتيت وليتك أكرمته؛ قصدا إلى جعله نادما على ترك الإتيان والإكرام.

والثان: (هلا) أو ألا أو لولا أو لوما (تجي) على معنى ليتك تجيء؛ قصدا إلى حثه على المجيء، ومع هذا فلا يخلو من ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه.

(وخذ تمنيا بعلا): لغة في "لعل"؛ يعني أنه قد يُتمنى بـ"لعل" وسائر لغاتها؛ فتعطى حكم ليت؛ ولذا قال: (فانصب جوابها) الواقع بعد الواو والفاء على إضمار "أن" (كليت) أي كما ينصب جواب "ليت"، نحو: "لعلي أحج فأزورك" بالنصب، ومنه قوله تعلى حكاية عن فرعون ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: 36] بالنصب[1]؛ لبعد المرجو عن الحصول؛ فأشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها؛ فيتولد منه معنى التمني.

(والخبر تضمينه لفظ التمني مستطر) أي مسطور عند البيانيين ثابت عندهم؛ والمعنى: أن التمني قد يتضمن معنى الخبر؛ فيكون محتملا للصدق والكذب؛ قال في الكشاف في قوله تعلى: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ﴾ [الأنعام: 28]: يجوز أن يكون "ولا نكذب" معطوفا على "نرد" أو حالا، قال: ولا

(1) بالنصب: رواية حفص عن عاصم، والقراء غيره مجمعون على رفعها.

353.وَمِنْهَا الِاسْتِفْهَامُ بِالهَمْزِ وَهَلْ ... مَا مَنْ وَأَيٌّ كَمْ وَكَيْفَ أَيْنَ دَلْ

354.أَنَّى مَتَى أَيَّانَ فَالْهَمْزَ اذْكُرِ ... لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ وَالتَّصَوُّرِ

355.نَحْوُ أَزَيْدٌ قَائِمٌ أَذَاكَ خَلْ ... ...

يدفعه قوله تعلى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [الأنعام: 29]؛ لأنه قد تضمن معنى العِدَة؛ فتعلق به التكذيب. هـ.

قلت: ولعل الأوضح لو قال:

... ... وَالْخَبَرْ ... مَعْنَاهُ فِي لَفْظِ التَّمَنِّي يُعْتَبَرْ

(ومنها) أي من أنواع الطلب: **(الاستفهام)**؛ وهو طلب حصول صورة المستفهَم عنه -بفتح الهاء- في ذهن المستفهِم -بكسرها-؛ فإن كانت الصورة وقوع نسبة بين الشيئين أو لا وقوعها؛ فحصولها هو التصديق؛ وإلا فهو التصور؛ والفرق بين الطلب في الاستفهام وبين الطلب في التمني والأمر والنهي والنداء: أنه في الاستفهام: ليحصل في الذهن ما نُقش في الخارج، وفي البواقي: ليحصل في الخارج ما نُقش في الذهن هـ.

والألفاظ الموضوعة للاستفهام هي المشار إليها بقوله: **(بالهمز وهل ما من وأي كم وكيف أين دل)** كلها عليه أيضا، و**(أنى متى أيان)**؛ ثم إن بعضها مختص بطلب التصور، وبعضها بطلب التصديق، وبعضها لا يختص بشيء منهما، بل يعم القسمين؛ وبهذا الاعتبار صار أهمّ، فقدّمه الناظم رحمه الله تعلى فقال: **(فالهمز اذكر لطلب التصديق)**؛ وهو إدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها، (و)لطلب **(التصور)**؛ وهو تعقُّل الشيء في النفس، وهذا الحكم مختص بالهمزة؛ لأنها الأصل في الاستفهام، وباقي الأدوات نائب عنها.

فالأول: **(نحو أزيد قائم)** في الجملة الاسمية، و"أقام زيد" في الجملة الفعلية؛ فأنت تعلم أن أحد الأمرين: إما قيام زيد أو عدم قيامه: واقع، ولكن لا تدري أيهما الواقع على التعيين؛ فإنك عالم بالإجمال، جاهل بالتفصيل. ومثال مجيء الهمز لطلب التصور: كقولك في طلب تصور المسند إليه: أَخَلٌّ في الإناء أم عسل؛ عالما

... ... أَمْ عَسَلٌ قُلْتُ وَذُو التَّصْدِيقِ حَلْ

356. تَالِيهِ أَمْ مُنْقَطِعًا وَالثَّانِي مُتَّصِلًا وَلَمْ يُقَبَّحْ بَانِي

بحصول شيء في الإناء، طالبا لتعيينه.

وقول الناظم رحمه الله تعلى: (أذاك خل أم عسل)؛ عبارته في الشرح: أخل في الإناء أم عسل كما مرّ؛ ولعلها الأولى[1] فتأمل.

وكقولك في طلب تصور المسند: أفي الخابية[2] دِبْسٌ أم في الزق؛ عالما بكون الدِّبْس في واحد من الخابية والزق، طالبا لتعيين ذلك. والدبس بكسر الدال: عسل التمر، والزق: السقاء.

قلت: ولعل الأولى لو قال

نَحْوَ أَزَيْدٌ جَا أَخَلٌّ فِي الْقُلَلْ أَمْ عَسَلٌ ... ...

(**قلت و**)الهمز (**ذو التصديق**) أي المطلوب به التصديق (**حل**) أي وقع (**تاليه أم**) أي يتلوه أم حال كونه (**منقطعا والثاني**) أي والهمز الذي يُطلب به التصور: يؤتى بعده بـ"أم" حال كونه (**متصلا**).

قال ياسين: واعلم أن الفرق بين الاستفهام عن التصور، والاستفهام عن التصديق: من وجهين: لفظي؛ وهو: ما صلح أن يؤتى بعده بـ"أم" المنقطعة دون المتصلة: استفهام عن التصديق، وما صلح أن يؤتى بعده بـ"أم" المتصلة دون المنقطعة: استفهام عن التصور.

ومعنوي؛ وهو أن الاستفهام عن التصديق: يكون عن نسبة تردد الذهن فيها بين ثبوتها ونفيها، والاستفهام عن التصور: يكون عند التردد في تعيين أحد الشيئين.

(**ولم يقبح**) -بالتركيب- أي لم يُنسب إلى القبح نائبه: (**باني**): اسم فاعل من بنى

(1) إذ المناسب لقوله "أذاك خل": أن يقول "أم هذا" بدل "أم عسل".

(2) الخابية: الدَّن العظيم؛ وأصلها من "خبأ"؛ لأنها تُخبأ فيها الأشياء أي تُستر، وتُرك الهمز تخفيفا لكثرة الاستعمال.

357. نَحْــوِ أَزَيْــدٌ قَــامَ أَلْجَهُــولا عَرَفْــتَ ثُــمَّ أَوْلِهَــا الْمَسْــؤُولا
358. بِهَــا كَفَاعِــلٍ وَمَفْعُــولٍ كَمَــا مَضَــى وَفِعْــلٍ فِــي أَخِلْــتَ الْمُنْتَمَــى
359. قُلْــتُ وَذَا الحُكْــمُ لِغَيْرِهَــا اسْــتَقَرْ كَــذَاكَ فِــي الْعَــرُوسِ وَالطِّيبِــي ذُكِــرْ
360. وَهَــلْ لِتَصْــدِيقٍ فَقَــطْ كَهَــلْ أَتَــى زَيْــدٌ وَهَــلْ عَمْــرٌو أَبُــو هَــذَا الْفَتَــى

(نحو) -بالجر- بإضافة "باني" إليه؛ يعني أنه لا يقبح قول باني نحو **(أزيد قام)**: في تصور الفاعل، و**(ألجهولا عرفت)**: في تصور المفعول؛ فإنه لم يأت قائله بالقبح؛ وإن قبح ذلك في "هل" كما سيأتي إن شاء الله؛ لأنها خاصّة بالتصديق، والتقديم يفيد حصول التصديق بنفس الفعل، وطلب حصول الحاصل عبث، بخلاف الهمزة؛ فإنها تكون لطلب التصور، وتعيين الفاعل أو المفعول.

(ثم أولها) أي أتبع الهمزة في الاستفهام **(المسؤولا)** أي المستفهَم عنه **(بها)**؛ وذلك: **(كفاعل ومفعول كما مضى)** من المثالين في البيت قبلُ، وهما قوله: "أزيد قام"؛ إذا كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع قيام.

وقوله "ألجهولا عرفت"؛ إذا كان الشك في المفعول مع العلم بوقوع عرفان من المخاطب.

وكذا سائر المتعلقات مما يصح تقديمه، نحو أفي الدار صليت، أيوم الجمعة صمت، أتاديبا ضربت، أراكبا جئت.

(وفعل) أي وكالفعل **(في)** نحو أضربت زيدا و**(أخلت المنتمى)** زيدا، وكالمسند في نحو أقائم أم قاعد عمرو، والمسند إليه في نحو أزيد أم عمرو قائم.

(قلت وذا الحكم) -الذي هو وجوب إيلاء المسؤول عنه للهمز-: ليس مختصا بها، بل **(لغيرها)** من أدوات الاستفهام **(استقر)** أي ثبت؛ فيجب أن يلي المسؤول عنه كل أداة من أدوات الاستفهام **(كذاك في العروس)** أي عروس الأفراح (و)في تبيان **(الطيبي ذكر)** بالتركيب.

(و"هل" لتصديق فقط) أي لطلب التصديق خاصة على الصواب، دون التصور، وتدخل على الجملتين، **(كهل أتى زيد وهل عمرو أبو هذا الفتى)**؛

361. مِنْ ثَمَّ لا يُعْطَفُ بَعْدَهَا بِـ"أَمْ" وَنَحْوُ هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَ الْقُبْحَ أَمْ

362. إِذْ أَفْهَمَ التَّقْدِيمُ تَصْدِيقًا حَصَلْ بِالْفِعْلِ نَفْسِهِ خِلافَ مَا اشْتَغَلْ

فالمطلوب: التصديق بحصول الإتيان لزيد، وأُبُوّة عمرو للفتى أو انتفائهما عنهما؛ (من ثم) أي ولأجل أن "هل" لطلب التصديق فقط: (لا يعطف) أي لا يجوز أن يعطف (بعدها بأم) المتصلة؛ فلا يقال: هل زيد قام أم عمرو؛ لأن "أم" المتصلة: لا تستعمل عند طلب التصديق وإرادة التعيين بعد العلم بالنسبة.

والتصديق: طلب النسبة؛ فيلزم طلبها وكونها حاصلة، وهما متنافيان، بخلاف المنقطعة؛ فيجوز أن تقول هل قام زيد أم قعد عمرو أي بل قعد عمرو؛ قال[1]:

أَلا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَتِ الرَّحَى رَحَى الْحَرْبِ أَمْ أَضْحَتْ بِفَلْجٍ كَمَا هِيَا

(و)لأجل أن هل لطلب التصديق فقط (نحو هل زيدا ضربت) بتقديم المفعول (القبح أم) أي قصد هذا التركيب القبح؛ (إذ أفهم التقديم) للمفعول على فعله (تصديقا حصل بالفعل نفسه) أي بنفس الفعل، والمستفهم عنه لا بد أن يكون غير حاصل وقت الطلب؛ فقولك هل زيدا ضربت: لا يكون استفهاما عن التصديق؛ لأنه تحصيل الحاصل؛ لأن التقديم يفيد الاختصاص، وذا يلزم منه حصول التصديق، ولا عن التصور؛ لأن "هل" لم يوضع له؛ وإنما لم يمتنع: لاحتمال أن يكون "زيدا" مفعول فعل محذوف، أو يكون التقديم: للاهتمام، لا للاختصاص.

(خلاف ما) أي الفعل الذي (اشتغل) بالضمير عن الاسم الظاهر؛ فيجوز دخول "هل" على الاسم المشتغل عنه بلا قبح؛ لأن القبح في الأول: إنما كان لتحقق التقديم المقتضي للاختصاص، المقتضي لحصول التصديق؛ وهنا يجوز أن يكون العامل في زيد متقدما عليه.

(1) أي مالك بن الريب، وهو من قصيدة له يرثي بها نفسه، وعاش بعدها.

363. وَقَالَ فِي الْمِفْتَاحِ هَلْ عَبْدٌ عُرِفْ ... قَبُحْ لَهُ وَلازِمٌ عَمَّا وُصِفْ
364. جَوَازُ هَلْ زَيْدٌ وَبَعْضٌ عَلَّلا ... قُبْحَهُمَا بِأَنَّ هَلْ تَأَصَّلا
365. رَدِيفَ قَدْ وَالهَمْزُ قَبْلُ حُذِفَا ... لِكَثْرَةِ الْوُقُوعِ قُلْتُ اخْتُلِفَا

(و)لكون التقديم يفيد الاختصاص عند السكاكي كما مر **(قال في)** كتابه **(المفتاح)**: إن نحو قولنا **(هل عبد عرف قبح له)** أي لذلك التقديم أي انسبه للقبح؛ لأن الأصل عنده: عرف عبد؛ على أن "عبد": بدل من الضمير فيه أي في الفعل، قدم للتخصيص؛ وإنما لم يحكم بالامتناع: لاحتمال أن يكون "عبد" فاعل فعل محذوف.

(و)قال صاحب التلخيص: إنه **(لازم عما وصف)** من تعليل قبح "هل عبد عرف" بما مرّ: **(جواز)** نحو **(هل زيد)** عرف، بدون قبح؛ لأن تقديم الاسم المظهر المعرفة: ليس للتخصيص عنده كما مرّ، مع أنه قبيح بإجماع النحاة.

(وبعض عللا قبحهما) أي قبح "هل عبد عرف" و"هل زيد عرف": **(بأن "هل" تأصلا)** يعني جاء في الأصل: **(رديف قد)** في المعنى؛ فالأصل: أهل، وقد جاء في الشعر كذلك؛كقوله[1]:

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا: ... أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكَمِ

وقوله[2]: * أَهَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بِالْغَرِيَّيْنْ *

(و)لكن **(الهمز)** أي همزة الاستفهام **(قبل)** أي قبل هل **(حذفا لكثرة الوقوع)** أي وقوعها في الاستفهام، فأقيمت هي مقام الهمزة بعد ما تطفّلت هي على الهمزة في الاستفهامية، وقد: من لوازم الفعل؛ فكذا ما هو بمعناها؛ فكما يقبح "قد عبد عرف":

---

(1) أي زيد الخير الطائي في إغارته على بني يربوع.

(2) أي خطام المجاشعي. وبعده:

لَمْ يَبْقَ مِنْ آيٍ بِهَا يُحَلَّيْنْ ... غَيْرُ خِطَامٍ ورَمَادٍ كِنْفَيْنْ

وصالياتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

366. فِــي كَوْنِهَــا تُفِيــدُ ذَاكَ فَضْــلا عَــنْ كَوْنِهَــا لِــذَاكَ وَضْــعًا أَصْــلا
367. وَإِنَّمَــا الزَّمَخْشَــرِيُّ قَالَــهْ وَكَــمْ إِمَــامٍ رَدَّ ذِي الْمَقَالَــهْ
368. وَخَصَّصَــتْ مُضَــارِعًا بِمَــا يَجِــي فَــلا تَقُــلْ هَــلْ تَطْــرُدِينَ الْمُرْتَجِــي

يقبح "هل عبد عرف".

(قلت اختلفا) أي اختلف النحاة والبيانيون **(في كونها)** أي هل **(تفيد ذاك)** أي معنى "قد" على سبيل المجاز؛ **(فضلا عن كونها لذاك وضعا أصلا)** أي موضوعة لمعنى "قد" وضعا أصليا. **(وإنما الزمخشري قاله)** أي هذا القول، والذي أوقع الزمخشري في ذلك: قول سيبويه: إن "هل": بمنزلة "قد"، إلا أنهم تركوا الألف قبلها؛ لأنها لا تقع إلا في الاستفهام. **(وكم إمام)** من أيمة النحو **(رد ذي المقاله)** أي مقالة الزمخشري هذه.

وقد أوّل السيرافي كلام سيبويه على أن المراد: أن "هل" يستقلُّ بها الاستفهام؛ كما أن "قد" يستقل[1] بها الخبر، قال: والرواية في البيت: "أم هل رأونا". وقال ابن مالك: إن "هل" يتعين مرادفتها لـ"قد" مع الهمزة، وردّه أبو حيان: بأنها لا تقع مرادفة لها أصلا، وخرّج البيت على الزيادة؛ وبالجملة فأكثر النحاة متفقون على أنها عند إرادة الاستفهام ليست بمعنى "قد".

(وخصصت مضارعا بما يجي) أي بالزمن المستقبل؛ فتخلِّص المضارع للاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف؛ **(فلا تقل)** لمن طردَتْ مرتجيا موبخا لها **(هل تطردين المرتجي)**؛ لأنه استفهام توبيخ؛ والتوبيخ إنما يكون على الحال أو الماضي،

---

(1) عبارة عروس الأفراح في الموضعين: يستقبل. وانظر ذلك.

369. كَمَا يَجِي فِي هَمْزَةٍ لأَجْلِ ... ذَيْنِ لَهَا تَخَصُّصٌ بِالْفِعْلِ

370. مِنْ ثَمَّ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ بَعْدَ هَلْ ... مِنْ تَشْكُرُوا لِطَلَبِ الشُّكْرِ أَدَلْ

(كما يجي)ء استفهام التوبيخ (في همزة)؛ فيصح أن تقول: أتضرب زيدا وهو أخوك؛ موبخا له على ضرب واقع في الحال أي حال الضرب؛ وذلك لأن "هل" لما كانت فرعا من الهمزة: تقاصرت عنها؛ فاختص المضارع بعدها بالاستقبال. وكون التوبيخ لا يكون على المستقبل: هو ما عليه الأئمة، وقيل يكون عليه نحو: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [غافر: 28]، وقوله(1):

أَأَتْرُكُ إِنْ قَلَّتْ دَرَاهِمُ خَالِدٍ ... زِيَارَتَهُ إِنِّي إِذًا لَلَئِيمُ

و(لأجل ذين) أي كونها للتصديق وتخصيص المضارع بالاستقبال: كان (لها تخصص) أي مزيد اختصاص (بالفعل) دون الاسم؛ أما اقتضاء كونها لطلب التصديق لذلك؛ فلأن التصديق هو الحكم بالثبوت أو بالانتفاء، والنفي والإثبات إنما يتوجهان إلى المعاني والأحداث التي هي مدلولات الأفعال، لا إلى الذوات التي هي مدلولات الأسماء.

وأما اقتضاء تخصيصها المضارع لذلك فظاهر؛ لأنها إذا خصصته بالاستقبال: صار لها فيه تأثير يوجب اختصاصها به، وإذا كان لها تأثير في المضارع -وهو أخص من الفعل-: صار لها تأثير في مطلق الفعل، ضرورةَ أن الزمان جزء من مفهومه، بخلاف الاسم؛ فإنه إنما يدل عليه؛ حيث يدل بعروضه له، كما إذا كان وصفا؛ فاسم الفاعل مثلا: موضوع لذات قام بها الحدث، ومن لوازم الحدث: زمان يقع فيه. انظر بسط ذلك في الدسوقي.

(من ثم) أي من أجل كونها لها اختصاص بالفعل: كان (أنتم شاكرون) الواقع (بعد هل) في قوله تعلى: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ﴾ [الأنبياء: 79] (من) قولنا: هل (تشكروا): بحذف نون الرفع (لطلب الشكر أدل) أي أدل على الإعلام بطلب حصول الشكر في

(1) أي عمارة بن عقيل يمدح خالد بن يزيد الشيباني.

371. لِأَنَّ إِبْــرَازَ الَّــذِي جُــدِّدَ فِــي مَعْــرِضٍ ثَابِــتٍ أَدَلُّ إِذْ يَفِــي

372. عَلَــى كَمَــالِ الِاعْتِنَــا بِـأَنْ حَصَــلْ وَمِــنْ أَأَنْــتُمُ الَّــذِي الثُّبُــوتَ دَلْ

373. لِأَنَّ هَــلْ لِلْفِعْــلِ أَدْعَــى مِنْهَــا فَتَرْكُــهُ مَعْهَــا أَدَلُّ كُنْهَــا

374. مِــنْ ثَــمَّ لا يَحْسُــنُ هَــلْ مَلِيحِــي مُنْطَلِــقٌ إِلَّا مِــنَ الْفَصِــيح

الخارج: من التعبير بالجملة الفعلية؛ وإنما كان أدل على ما ذكر: (**لأن إبراز الذي جدد**) أي ما يستجد زمانه وهو الفعل (**في معرض**) أي في صورة (**ثابت**) دائم؛ يعني في صورة الجملة الاسمية، وهي هنا "أنتم شاكرون" الدال على طلب الشكر الثابت المستمر: (**أدل إذ يفي**) أي إذ يجيء كذلك (**على كمال الاعتنا**)ء من المتكلم؛ (**بأن حصل**) أي بحصوله في الخارج من إبقائه على أصله؛ بأن يؤتى به في صورة ما سيتجدد.

(و)كذلك "هل أنتم شاكرون": أدل على طلب الشكر (**من "أأنتم**) شاكرون" (**الذي الثبوت دل**) أي دل على الثبوت والدوام، مع أن كلا منهما جملة اسمية الجزأين؛ وإنما كان أدل: (**لأن "هل" للفعل أدعى منها**) أي أشد اختصاصا به من الهمزة؛ (**فـ**)لذلك كان (**تركه**) أي الفعل (**معها**) أي "هل": (**أدل كنها**) أي حقيقة على كمال العناية بحصول ما سيتجدد؛ لتحويله عن أصله، بخلاف الهمزة؛ فإن لها مزيد اختصاص بالفعل، دون اختصاص "هل" به؛ إذ لا تأثير لها فيه؛ (**من ثم**) أي ولأجل أن التعبير بالجملة الاسمية بعد "هل" أدل على كمال العناية بحصول الفعل من التعبير بالفعلية: (**لا يحسن هل مليحي منطلق**) أي لا يحسن التعبير باسمية الجزأين من بعد "هل" (**إلا من**) المتكلم (**الفصيح**) العارف بخواص التراكيب؛ لأنه هو الذي شأنه أن يقصد به الدلالة على الثبوت والدوام، وإبراز ما سيتجدد في صورة الثابت الدائم، بخلاف ما إذا صدر من غير البليغ؛ لأن استعمال اللفظ في غير موضوعه من غير البليغ: إنما يكون عن جهل، لا عن نظر إلى معنى لطيف؛ فيكون هذا القول منه قبيحا.

375.وَهَـلْ بَسِـيطٌ لِلْوُجُـودِ يَطْلُـبُ   وَمَـا وُجُـودُهُ لِشَـيْءٍ مُرَكَّـبُ
376.فَـأَوَّلٌ كَهَـلْ سُـكُونُهُ وُجِـدْ   وَالثَّـانِ هَـلْ سُـكُونُهُ دَوْمُ عُهِـدْ

(و"هل") قسمان: (بسيط)؛ وهو الذي (للوجود) للشيء أو لا وجود (يطلب) أي يطلب به وجود شيء أي يسأل به عنه، (و)التي يطلب بها (ما) أي شيء (وجوده لشي)ء آخر أو لا وجوده له أي يطلب بها نسبة وجود شيء من الماهية ونفيه عنها؛ فهو (مركب).

والبساطة والتركيب: وصفان لمتعلق "هل"؛ وإنما توصف "هل" بهما مجازا.

(فأول) من قسميها وهو البسيط: (كهل سكونه وجد) أي هل سكون زيد موجود أو لا موجود، وهل حركته موجودة أو لا موجودة؛ لأن السؤال وإن كان بلفظ الايجاب؛ فالمراد به: طلب أحد الأمرين، والمراد بالوجود هنا: تحقيق النسبة من وجودها أو عدمها؛ فهي في قولك "هل الحركة معدومة": بسيطة، والمراد بالشيء: الموضوع كما في الفيض.

(و)مثال القسم (الثان) وهي المركّبة: (هل سكونه دوم عهد) أي هل سكون زيد دائم أو لا دائم، وهل حركته دائمة أو لا دائمة؛ فإن المطلوب وجود الدوام للسكون أو الحركة أو لا وجوده؛ فقد اعتبر في هذه شيئان غير الوجود؛ وهما في المسألتين: السكون ودوامه، أو الحركة ودوامها.

و"هل" البسيطة: المعتبر فيها شيء واحد غير الوجود؛ وهو في المثالين المذكورين قبلُ: السكون أو الحركة فقط؛ فكانت البسيطة: بسيطة بالنسبة إلى المركّبة، والمركّبة: مركّبة بالنسبة إلى البسيطة؛ لأن البساطة أمر نسبي تطلق على ما لا جزء له أصلا كالجوهر الفرد، وعلى ما يكون أقل أجزاء بالنسبة إلى غيره؛ وهذا هو المراد هنا؛ فالبسيطة في المثال: اعتبر فيها شيئان؛ وهما الحركة والوجود، والمركبة: اعتبر فيها ثلاثة: الحركة والوجود والدوام؛ فالبساطة والتركيب: ليسا في "هل"، بل في متعلقها كما مرّ. وبالله تعلى التوفيق.

تنبيه

377. مُسْـتَفْهَمُ التَّصْـدِيقِ يُوسُـفُ وَفَـى ... لِلْحُكْـــمِ بِـــالثُّبُوتِ أَوْ بِالِانْتِفَـــا

378. وَمَـنْ نَفَـى مُسْـتَفْهَمَ النَّفْـيِ بِهَـلْ ... كَصَـاحِبِ الْمِصْبَاحِ وَالْمُغْـنِي وَهَـلْ

379. بِالْبَاقِيَـــاتِ يُطْلَـــبُ التَّصَـــوُّرُ ... فَمَـــا لِشَـــرْحِ الِاسْـــمِ قَبْـــلُ تُـــذْكَرُ

(**تنبيه:** مستفهم التصديق) أي الاستفهام المطلوب فيه التصديق قال (يوسف) السكاكي: إنه (وفى) أي جاء (لـ)طلب (**الحكم بالثبوت أو بالانتفا**)؛ فيقال في جواب "هل قام زيد" مثلا: نعم أو لا، (**ومن نفى مستفهم النفي**) أي الاستفهام عن النفي (**بهل**) فقال: إن "هل": لا يطلب بها إلا التصديق الإيجابي فقط، (**كصاحب المصباح**)؛ وهو بدر الدين بن مالك، (**و**)صاحب (**المغني**)؛ وهو ابن هشام: (**وهل**) أي وهم وغلط في ذلك؛ وكأنه فهم من عدم دخولها على المنفي: أنها لا يُطلب بها التصديق السلبي؛ ويدل على أنها للتصديق إيجابا وسلبا: أنك إذا قلت: "هل قام زيد" كان جوابك "نعم" أو "لا"؛ فمعنى هل قام زيد: السؤال هل ثبت له القيام أو عدمه.

وقد قلت:

لِطَلَـبِ التَّصْـدِيقِ الِايجَـابِيِّ هَـلْ ... مَعْنَـاهُ لَـمْ يَكُـنْ عَلَـى سَـلْبٍ دَخَـلْ

فَـلَا يُنَـافِي إِنْ عَلَـى الْإِيجَـابِ ... يَـدْخُلْ وُقُـوعَ النَّفْـيِ فِـي الْجَـوَابِ

لِأَنَّ هَـلْ لِطَلَـبِ التَّصْـدِيقِ عَـمْ ... فَصَـحَّ فِـي جَوَابِـهِ لَا وَنَعَـمْ

(**بالباقيات**) من أدوات الاستفهام المذكورة هنا -وهي أسماء إلا الهمزة و"هل"، والحروف أدخل في الاستفهام من غيرها، والهمزة أعرق فيه من هل-: (**يطلب التصور**) فقط؛ فيشترك جميعها في ذلك، ويختلف من جهة أن المطلوب بكل منها: تصور شيء غير ما يطلب بالأخرى أختها.

وشرع يبين ذلك فقال: (**فـ"ما" لشرح**) مدلول (**الاسم**) لغة أو اصطلاحا؛ والمراد بالاسم هنا: الاسم اللغوي؛ فيشمل الفعل والحرف (**قبل**) أي قبل السؤال عن ثبوت ذلك الاسم (**تذكر**) -بالتركيب- أي يُسأل بها؛ يعني أن "ما": يُطلب بها

380. أَوْ لِحَقِيقَـةِ الْمُسَـمَّى وَهَـلِ بَسِـيطَةً رُتْبَتَهَـا الأُولَـى تَلِـي
381. وَمَـنْ بِهَـا يُطْلَـبُ أَنْ يُعَيِّنَـا مشَـخِّصٌ يَعْلَـمُ نَحْـوُ مَـنْ هُنَـا

أحد أمرين: إما شرح مدلول الاسم، كقولك: ما العنقاء؛ طالبا أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وأنه لأيِّ معنى وُضع؛ فيجاب بإيراد لفظ أشهر؛ بأن يقال: طائر أو طائر يصيد الصبيان، **(أو)** أي وإما **(لحقيقة المسمى)** أي ماهيته التي هو منها، كقولك: ما الإنسان؛ طالبا شرح حقيقة مسمّى هذا الاسم؛ فيجاب بإيراد أوصافه الذاتية؛ فيقال: حيوان ناطق.

(و"هل") حال كونها **(بسيطة)** بالمعنى الذي مرّ بيانه آنفا **(رتبتها)**: مفعول "تلي" الآتي أي رتبة "ما" **(الأولى)**؛ وهي التي تشرح مدلول الاسم **(تلي)**؛ فتقع "هل" البسيطة في الترتيب بين "ما" التي تطلب شرح الاسم و"ما" التي تطلب الماهية؛ وذلك أن مقتضى الترتيب الطبيعي -أي العقلي-: أن يُطلب أوّلا شرح الاسم أي بيان مفهومه، ثم وجود المفهوم في نفسه -أعني يطلب بـ"هل" البسيطة-، ثم يطلب بيان ماهيته وحقيقته، ثم يطلب بـ"هل" المركّبة: وجود شيء له، كأن تقول مثلا: ما العنقاء، ثم ثانيا: هل هي موجودة، ثم ثالثا: ما هي أيْ ما ماهية العنقاء وحقيقتها؛ فإذا عرفت حقيقتها قلت رابعا: هل العنقاء دائمة؛ وإنما كان مقتضى الترتيب الطبيعي: لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ: لا يحسن منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم، ومن لا يعرف أنه موجود: لم يحسن منه أيضا أن يطلب حقيقته؛ إذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له؛ وإنما كان المعدوم لا ماهية له: لأن الماهية: ما به يكون الشيء هو هو، والمعدوم لا هويّة له؛ إذ لا وجود له في الخارج؛ فإن الهوية تطلق على نفس الوجود الخارجي كما هنا، وتطلق أيضا على الحقيقة الجزئية كحقيقة زيد مثلا. كما في الفيض.

(و"من" بها يطلب) -بالتركيب- نائبه: **(أن يعينا مشخص)** -بكسر الخاء-: نائب المركّب قبله **(يعلم)** أي من أولي العلم؛ يعني أن "من" يُطلب بها العارض المشخّص، أي الأمر الذي يعرض للذي يعقل؛ فيفيد تشخصه وتعينه، **(نحو)** قولك: **(من هنا)**؛ فيجاب بزيد ونحوه من كل ما يفيد التشخص، وأما الجواب بنحو رجل

382. وَقِيلَ مَا لِلْجِنْسِ وَالْوَصْفِ يَعُمْ فَفِي جَوَابِ مَا لَدَيْكَ الثَّوْبَ أُمْ
383. وَفِي جَوَابِ مَا أَخُوكَ الْمُرْتَضِي وَمَنْ لِجِنْسِ عَالِمٍ وَمَا ارْتُضِي
384. لا وَصْفِهِ وَاسْأَلْ بِأَيِّ عَمَّا يُمَيِّزُ الشِّرْكَةَ فِيمَا عَمَّا

فاضل من قبيلة كذا، ونحو ابن فلان وما أشبه ذلك؛ فإنما يصح ذلك من جهة أن المخاطب يفهم منه التشخيص باعتبار انحصار الأوصاف المذكورة في الخارج في شخص معيّن؛ وإن كانت تلك الاوصاف بالنظر إلى مفهوماتها: كليات.

وإنما قال "يعلم" ولم يقل "يعقل"؛ ليتناول الباري عزّ اسمه، نحو "من ربك".

(وقيل) أي وقال السكاكي: إن (ما) الاستفهامية: **(للجنس)** أي الماهية **(والوصف يعم)**؛ فيسأل بها عنهما معا؛ **(ففي جواب)** قول من قال لك **(ما لديك)** أي أيُّ أجناس الأشياء عندك: **(الثوب)** ونحوه **(أم)** أي اقصد الثوب للجواب أي اجعله جوابا.

(و)تقول **(في جواب)** من قال **(ما أخوك)** أو ما زيد أي ما صفته: **(المرتضي)** أو الكريم ونحوه من الأوصاف المتصف بها.

قال السكاكي أيضا: **(و"من" لجنس عالم)** أي يسأل بها عن جنس العالم أي العاقل؛ فتقول في جواب من جبريل أبشر هو أم ملك أم جني: ملك. **(وما ارتضي)** هذا القول أي لا نُسلم أنها يُسأل بها عن الجنس، وأنه يصح في جواب من جبريل: أن يقال: ملك، بل يقال: ملك من عند الله يأتي بالوحي وكذا وكذا.. مما يفيد تشخيصه، **(لا وصفه)** -بالجر-: عطف على قوله "لجنس عالم"؛ يعني أن "من" لا يسأل بها عن وصف العاقل، وقد قيل إنها يسأل بها عنه؛ كما يسأل عنه بـ"ما"؛ إذ لا فرق بينهما، إلا أن "ما": لما لا يعقل، عكس "من".

قال الشيخ بهاء الدين: وهذا الفرق يُلجئ إلى أنها لا يسأل بها عن الوصف؛ لأن الوصف ليس بعاقل؛ فلا يسأل عنه بـ"مَن" التي هي للعاقل.

(واسأل بـ"أي" عما يميز الشركة)؛ قلت: لعل الأولى لو قال: **"عما ميز ذا الشركة"** أي عما يميز أحد المشتركين أو المشتركات عن الآخر **(فيما عما)** أي في أمر يعمهما أو يعمُّها، نحو ﴿أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [مريم: 73] أي أنحن أم أصحاب محمد ﷺ؛

385. وَاسْأَلْ بِكَمْ عَنْ عَدَدٍ وَكَيْفَ عَنْ ... حَالٍ وَأَيْنَ لِلْمَكَانِ وَالزَّمَنْ

386. مَتَى وَأَيَّانَ لِلِاسْتِقْبَالِ ... قِيلَ وَلِلتَّفْخِيمِ فِي الْأَهْوَالِ

387. أَنَّى كَكَيْفَ تَارَةً كَأَنَّى ... شِئْتُمْ وَمِنْ أَيْنَ كَثِيرًا عَنَّا

فالمؤمنون والكفار قد اشتركا في مضمون ما أضيفت إليه "أيٌّ"؛ وهو الفريقية، وسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر، مثل الكون كافرين والكون أصحاب محمد ﷺ، والأمر الذي يقع به التمييز: هو الخيرية، والجواب: بالتعيين.

(**واسأل بـ"كم" عن عدد**) من أيِّ معدود كان، نحو: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَآءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: 209] أي كم آية أتيناهم: أعشرين أم ثلاثين أم غير ذلك؛ والغرض من هذا السؤال: التقريع والتوبيخ، أي على عدم اتباع مقتضى الآيات، مع كثرتها وبيانها.

(و)اسأل بـ(**"كيف" عن حال**) أي صفة يكون عليها الشيء: أيّة صفة كانت، نحو كيف زيد أصحيح أم سقيم.

(**و"أين" للمكان**) أي يُسأل بها عنه، نحو ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: 26] ونحو أين زيد، وجوابه: في البيت ونحوه.

(**والزمن "متى"**) أي ويُستفهم بـ"متى" عن الزمن: ماضيا كان أو مستقبلا، نحو متى تحضر، وجوابه: اليوم أو غدا، ومتى حضرت، وجوابه: أمس أو أوّل أمس.

(**وأيان للاستقبال**) أي يسأل بها عن الزمن المستقبل، (**قيل وللتفخيم**) أي قال بعض أهل البيان: إنها تستعمل للتفخيم أي التعظيم (**في**) مواضع (**الأهوال**) أي أنها لا تُستعمل إلا في الأزمنة الهائلة؛ فهي مختصّة بالأزمنة المفخّمة أي المعظّمة؛ ولا بدّ أن تكون تلك الأزمنة مستقبلة، نحو ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [الأعراف: 187] - ﴿أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الذاريات: 12] - ﴿أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: 6].

والمشهور عند النحاة أنها كـ"متى": تُستعمل للتفخيم وغيره.

(**أنى**) عرض حال كونه (**ككيف**) في المعنى (**تارة**)؛ فيجب أن يليها فعل (كـ)قوله تعلى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ (أَنَّىٰ شِئْتُمْ)﴾ [البقرة: 221] أي

388. وَرُبَّمَا تُسْتَعْمَلُ الْأَدَاةُ فِي ... سِوَاهُ كَاسْتِبْطَائِهِ أَوْ أَنْ يَفِي

389. تَعَجُّبًا كَمِثْلِ مَا لِي لا أَرَى ... ...

كيف شئتم وعلى أي حال ومن أي شق أردتم، بعد أن يكون المأتى: موضع الحرث، ولم يجئ "أنى زيد" بمعنى "كيف"، (و)بمعنى (من أين كثيرا عنا) أي عرض كقوله تعلى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: 37] أي من أين لك هذا الرزق الآتي كل يوم.

قال الشيخ بهاء الدين: والفرق بين "أين" و"من أين": أن "أين" سؤال عن المكان الذي حل فيه الشيء، و"من أين": سؤال عن المكان الذي برز منه الشيء. وقد تُستعمل "أنى" بمعنى "متى"؛ ومثّل له بقوله: ﴿أَنَّىٰ شِئۡتُمۡ﴾.

(وربما) أي كثيرا ما (تستعمل الأداة) أي أداة الاستفهام (في سواه) أي في غير الاستفهام مجازا.

والحاصل: أن كلمة الاستفهام -كما في الفيض- إذا امتنع حملها على الحقيقة: تولّد منها -بمعونة القرائن- ما يناسب المقام، ولا تنحصر التولدات فيما يذكر، بل الحاكم في ذلك: سلامة الذوق، وتتبع التراكيب؛ فلا تقتصرْ على معنى سمعتَه، أو مثال وجدته، من غير أن تتخطاه، بل عليك بالتصرف وإعمال الفكر فيما يناسب المقام: من مجاز أو كناية.

وقد شرع الناظم رحمه الله تعلى في بيان جملة من تلك المعاني المجازية فقال: (كاستبطائه)؛ الضمير عائد إلى المستفهَم عنه المفهوم من الاستفهام، نحو كم أدعوك؛ فليس المراد حقيقة الاستفهام وأنه يسأله عن عدد دعواته، بل المراد الاستبطاء، وأنه كثيرا من المرّات دعاه فتأخر، وهو شكاية من البطء؛ ومنه قوله تعلى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 212]؛ قال في عروس الأفراح: الأحسن: أن يُجعل الفعل مضارعا فيقال: كم أدعوك؛ لأنه أدل على بقاء الطلب والاستبطاء، بخلاف قول التلخيص "كم دعوتك"؛ لأنه قد يصدر من موبخ قد انقطع غرضه من إجابة دعائه، أو بعد تعذر الإجابة.

(أو أن يفي) أي يجيء الاستفهام (تعجبا)؛ ويشارك الاستفهام في أن كلا منهما: يكون عما خفي سببه، (كمثل) قوله تعلى: (﴿مَا لِيَ لَآ أَرَى) ٱلۡهُدۡهُدَ أَمۡ كَانَ مِنَ

... ... كَـذَا لِتَنْبِيـهِ الضَّـلالِ قَـدْ عَـرَى

390. وَلِلْوَعِيـــدِ كَـــأَلَمْ أُوَدِّبِ زَيْــدًا لِمَــنْ يُــرَى مُسِــيءَ الأَدَبِ

391. كَـذَا لِتَقْرِيـرٍ بِهَمْـزٍ قَـدْ سَـبَقْ مُقَــرَّرًا بِــهِ وَلِلإِنْكَــارِ حَــقْ

ٱلْغَآيِبِينَ﴾ [النمل: 20]؛ لأنه كان لا يغيب عن سليمان إلا بإذنه؛ فلما لم يبصره تعجّب من حال نفسه، في عدم إبصاره إياه. ولا يخفى أن العاقل لا يستفهم عن حال نفسه، وكأنه لَمّا لم يره: ظن أنه حاضر ولا يراه لساتر أو غيره فقال: "ما لي لا أراه"؟.

(**كذا لتنبيه الضلال قد عرى**)؛ يعني أنه قد عرض صيغة الاستفهام: لتنبيه ذي الضلال على ضلاله، كهيئة مجيئها للتعجب أي على سبيل المجاز، نحو ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: 26]؛ المراد: تنبيههم على ضلالهم، كما يقال لتارك الجادة، أين تذهب؟ شبِّهت حالهم بحاله: في ترك الصواب والعدول إلى الباطل؛ فإنّ الاستفهام عن الطريق يستلزم توجيه ذهن المخاطب إليه، المستلزم للتنبيه على الضلال، مع ما في الاستفهام من الاحتراز عن مواجهتهم بالتصريح بضلالهم.

(**و**)تجيء صيغة الاستفهام (**للوعيد كـ**)قولك (**ألم أودب زيدا لمن يرى**) حال كونه (**مسيء الأدب**) معك؛ وهذا إذا كان المخاطب عالما أنك أدّبته، فيفهم الوعيد والتخويف.

(**كذا**) تجيء صيغة الاستفهام (**لتقرير**) أي حمل المخاطب على الإقرار بما يعرف ثبوته أو نفيه وإلجائه إليه؛ وذا التقرير يكون (**بهمز قد سبق مقررا به**)؛ وهو ما حمل المخاطب على الإقرار به، كما مرّ في حقيقة الاستفهام: من إيلاء المسؤول عنه الهمزة.

مثال تقرير الفاعل قوله تعلى: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: 62]؛ إذ ليس مراد الكفار حمله على الإقرار بحصول كسر الأصنام، بل على الإقرار بأنه منه.

ومثال تقرير الفعل: أضربت زيدا؟ وتقرير المفعول: أزيدا ضربت؟

(**و**)مجيء صيغة الاستفهام (**للإنكار**): بأن تعبِّر عن الشيء بصيغة الاستفهام ومرادك إنكاره (**حق**) فيه ذلك أي ثبت؛ فيُشترط إيلاء المنكَر بالفتح للهمزة إذا كان

392.وَذَا لِتَكْـــــذِيبٍ وَتَـــــوْبِيخٍ وَرَدْ ... ...

الإنكار بها؛ كما يُشترط في التقرير بها؛ فتكون تارة لإنكار الفعل كقوله[1]:

أَيَقْتُلُنِـــي وَالْمَشْـــرَفِيُّ مُضَـــاجِعِي وَمَسْـــنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَـــابِ أَغْـــوَالِ

وتارة لإنكار الفاعل نحو ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: 31]، وتارة لإنكار المفعول، نحو ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: 41][2].

ومن الإنكار: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: 35] أي الله كاف عبده؛ لأن نفي النفي: إثبات؛ وهذا مُراد من قال إنه للتقرير أي بما دخله النفي؛ وهو "الله كاف"، لا بالنفي؛ وهو "ليس الله بكاف"، ومثل "أليس الله بكاف عبده": قوله تعلى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: 1] و﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً﴾ [الضحى: 6].

(وذا) أي الاستفهام الإنكاري: (لتكذيب)، ويقال له الإنكار الإبطالي، وهو يقتضي أن ما بعد أداة الاستفهام: غير واقع، وأن مدّعيه كاذب، ويكون في الماضي نحو ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ﴾ [الإسراء: 40] أي لم يفعل ذلك؛ خطابا لمن قالوا: "الملائكة بنات الله" أي لم يكن الله تعلى خصّهم بأفضل الأولاد وهم البنون، واتخذ لنفسه أدْونهم وهن البنات؛ هذا خلاف ما عليه عادتكم؛ فإن العبيد لا يؤثِرون بالأسنى والسادة بالأدنى. ويكون التكذيب في الحال وفي الاستقبال نحو ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: 28] أي أنلزمكم تلك الهداية والحجة؛ بمعنى: أنُكْرهكم على قبولها ونَقْسِركم على الإسلام والحال أنكم لها كارهون؛ يعني لا يكون هذا الإلزام منا معاشر الأنبياء، لا في الحال ولا في المستقبل.

(وتوبيخ ورد) أي وورد الإنكار أيضا لتوبيخ وهو اللوم والعذل؛ فالإنكار التوبيخي: يقتضي أن ما بعد الأداة وقع، وأن فاعله ملوم؛ بمعنى: ما كان ينبغي أن يكون ذلك الأمر الذي كان في الماضي، نحو "أعصيت ربك"؟ فإن العصيان واقع،

(1) أي امرئ القيس.

(2) الدسوقي: فالدعاء مسلّم، والمنكَر كون المدعوّ غير الله.

.... وَلِـــتَهَكُّمٍ وَتَهْوِيـــلٍ وَضِـــدْ

لكنه منكَر، أو لا ينبغي أن يكون ذلك في الحال أو الاستقبال، نحو "أتعصي ربك وقد أسبغ نعمه عليك"؛ والغرض من التوبيخ: الذم على ماض والارتداع عن مستقبل.

ومن الإنكار التوبيخي قوله تعلى: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصافات: 95] - ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ تَبْغُونَ﴾ [آل عمران: 82] - ﴿أَئِفْكًا آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ [الصافات: 86] - ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: 165]؛ فالاستفهام التوبيخي: فيه تقرير بمعنى التثبيت، وإنكار بمعنى أنه لا ينبغي أن يقع.

(ولتهكم): عطف على قوله: "للإنكار"؛ يعني أن أداة الاستفهام قد تأتي للتهكم أي السخرية والاستهزاء، نحو: ﴿قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود: 87].. الآية؛ فإن فيه تهكما به وبالصلاة؛ وذلك: أن شعيبا عليه الصلاة والسلام كان كثير الصلاة، وكان قومه إذا رأوه يصلي تضاحكوا، فقصدوا بقولهم "أصلواتك تأمرك": الهزء والسخرية.

(و)لأجل **(تهويل)** أي تخويف وتعظيم لشأن المستفهم عنه، **(وضد)** أي ضد التهويل؛ وهو التحقير، نحو قولك "من هذا"؟ احتقارًا لشأنه، مع أنك تعرفه. ويحتمل الأمرين قراءة ابن عباس ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ۝ مَن فِرْعَوْنُ﴾ [الدخان: 29-30]: بفتح ميم "من" ورفع "فرعون" على أنه مبتدأ خبره "من"، أو بالعكس؛ فحقيقة الاستفهام مستحيلة في حقه تعلى، بل المراد تهويل العذاب؛ فإنه لما وصف العذاب بالإهانة بقوله: "من العذاب المهين"؛ زاد المخاطبين تهويلا وتعظيما لأمر العذاب بقوله: "من فرعون" أي تعرفون من هو في فرط عُتُوِّه وشدة شَكِيمته؛ فما ظنكم بعذاب يكون يعذَّب به مثله؟

وجعل الشيخ شمس الدين بن الصائغ التهويل وضده -وهو التسهيل والتخفيف- قسمين غير التعظيم والتحقير؛ ومثل للتهويل بقوله تعلى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: 1]، وضده بقوله: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ﴾ [النساء: 39].. الآية، وللتعظيم: ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: 254]

393. كَـذَا لِلِاسْـتِبْعَادِ قُلْـتُ أُلِّفَـا فِيـهِ كِتَـابٌ قَـدْ مَحَـا عَنْـهُ الْخَفَـا

394. وَزِيـدَ لِلتَّشْـوِيقِ وَالتَّرْغِيـبِ مَـعْ ....

وَمَـنْ ذَا الَّـذِي تُرْضَـى سَـجَايَاهُ كُلُّهَـا كَفَـى الْمَـرْءَ نُـبْلًا أَنْ تُعَـدَّ مَعَايِبُـه[1]

والتحقير: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: 41].

وقول الشاعر[2]:

فَمَـن أَنْـتُمُ إِنَّـا نَسِـينَا مَـنَ انْـتُمُ وَرِيحُكُـمُ مِـنْ أَيِّ رِيـحِ الْأَعَاصِـرِ

(كذا) تستعمل أداة الاستفهام (للاستبعاد) أي في استبعاد وقوع الشيء، نحو ﴿أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الدخان: 12].. الآية أي كيف يتذكرون ويتّعظون ويوفون بما وعدوه: من الإيمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل في وجوب الادّكار: من كشف الدخان؛ وهو ما ظهر على يده ﷺ من المعجزات؛ فلم يتعظوا وأعرضوا عنه؛ فالاستفهام هنا لا يجوز حمله على حقيقته، بل المراد: استبعاد أن يكون لهم الذكرى.

(قلت ألفا) -بالتركيب- (فيه) أي في الاستفهام (كتاب قد محا عنه الخفا) أي أوضحه؛ ألّفه الشيخ شمس الدين بن الصائغ، سماه "روض الأفهام"، ذكر فيه ثمانية وعشرين معنى من المعاني التي تُستعمل فيها أدوات الاستفهام مجازا، لكن منها ما لم يسلَّم.

وأشار إلى بعض زياداته بقوله: (وزيد) على ما مرّ من المعاني التي تستعمل فيها أدوات الاستفهام مجازا: مجيء أداة الاستفهام (للتشويق والترغيب)، كقوله تعلى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: 243]، وقوله تعلى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصف: 10]؛ وعلاقة هذا المجاز هي: أن الاستفهام عن الشيء يستلزم الاهتمام به؛ وذلك يستلزم التشويق إليه والترغيب،

(1) البيت ليزيد بن محمد المهلبي، وقد جرى مجرى المثَل.

(2) أي زياد الأعجم.

... ... تَسْـوِيَةٍ وَالْعَـرْضِ وَالأُنْـسُ وَقَـعْ

395. وَالأَمْـرُ وَالنَّهْـيُ وَقَـدْ يَجْتَمِعَـا مِثْـلَ تَعَجُّـبٍ وَتَـوْبِيخٍ مَعَـا

396. وَهَـلْ تَـرَى الـمَعْـنَى الأَصِيلَ يُسْبَرُ مَـعْ هَـذِهِ أَوْ زَالَ فِيـهِ نَظَـرُ

وعطف الترغيب على التشويق: تفسير باللازم.

(**مع تسوية**) نحو ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: 5]. (**والعرض**) أي الطلب بلين ورفق، نحو ﴿أَلاَ تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: 22] – ﴿أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَّكَثُوٓاْ أَيْمَـٰنَهُمْ﴾ [التوبة: 13]. (**والأنس وقع**) أي وقع الأنس من المعاني التي يُستعمل فيها الاستفهام مجازا، كقوله تعلى ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾ [طه: 16]؛ خاطبه بذلك ليؤنسه ويبسِّطه بالكلام؛ لأن الاستفهام يلزم عليه الإيناس؛ فالمراد ذلك اللازم.

(**والأمر**) أي ويستعمل في الأمر مجازا، كقوله تعلى: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: 20] أي أسلموا، ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: 93] أي انتهوا (**والنهي**) نحو ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: 6] أي لا تغتر ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ﴾ [التوبة: 13] أي لا تخشوهم.

(**وقد يجتمعا**) -بحذف نون الرفع- أي وقد يجتمع أمران أي معنيان من هذه المعاني المذكورة، (**مثل تعجب وتوبيخ معا**) أي دفعة واحدة في كلمة الاستفهام؛ فيراد بها أمران فأكثر، نحو ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: 27]؛ متعجبا من كفرهم بالله مع قيام الدلائل الدالة على وجوب الإيمان به، وموبخا لهم على كفرهم. وكالتقرير والتوبيخ والتعجب في قوله تعلى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: 43]؛ مقرِّرا لهم أي طالبا منهم الإقرار، وموبخا لهم، ومتعجبا من حالهم الفظيعة القبيحة.

(**وهل ترى المعنى الأصيل**) أي الأصلي الذي هو الاستفهام (**يسبر**) -بالتركيب- أي يُقصد (**مع هذه**) المعاني في الأدوات، (**أو زال**) المعنى الأصلي منها وتجردت منه بالكلية، وتمحضت للمعنى المجازي؛ (**فيه**) أي في ذلك (**نظر**)؛ قال

... ...

بهاء الدين: والذي يظهر الأول؛ لأن الاستبطاء في "كم أدعوك": معناه أن الدعاء وصل إلى حد لا أعلم عدده؛ فأنا أسأل عنه؛ وفي السؤال عنه ما يشعر بالاستبطاء. وكذا التعجب؛ فالاستفهام معه مستمر؛ لأن من تعجّب من شيء فهو سائل بلسان حاله عن سببه. وأما التنبيه على الضلال فالاستفهام فيه حقيقي؛ لأن معنى "أين تذهب": أخبرني إلى أيّ مكان تذهب فإني لا أعرف ذلك، وغاية الضلال لا يشعر بها إلى أين تنتهي اهـ فراجعه. وانظر بقية كلامه. وبالله تعلى التوفيق.

فصل

397. وَالأَمْرُ مِنْ أَنْوَاعِهِ ثُمَّ الأَصَحْ ... صِيغَتُهُ بِاللَّامِ أَوْ لا قَدْ وَضَحْ

398. لِطَلَبِ الْفِعْلِ مَعَ اسْتِعْلَاءِ ... وَقَدْ يَجِي لِلْعَالِ لِلدُّعَاء

399. وَلِلْمُسَاوِي فَالْتِمَاسٌ وَتَرِدْ ... إِبَاحَةً كَذَا لِتَهْدِيدٍ قُصِدْ

400. وَلِلْإِهَانَةِ وَلِلتَّسْخِيرِ ... ...

(**فصل: والأمر من أنواعه**) أي الطلب؛ وهو طلب فعل غير كف، (**ثم الأصح**) عند أهل البيان أنه: (**صيغته**) أي الأمر حال كونها (**باللام**) الجازمة، نحو "ليقم زيد" (**أو لا**) بها نحو "أكرم عمرا" و"رويد زيد" أي أَرْوِدْهُ بمعنى أمهله (**قد وضح**) أي ظهر: (**لطلب الفعل**) من المخاطب؛ حال كون ذلك الطلب طلبا جازما (**مع استعلاء**)؛ هو طلب العلو؛ بأن يكون الطلب بعظمة؛ وفسّره بعضهم بالطلب بغِلْظة ورفع صوت؛ فلا يجري في كلام الله تعلى.

(**وقد يجي**)ء صيغة الأمر من السافل (**للعال للدعاء**)؛ وهو طلب الفعل على سبيل التضرع، نحو "رب اغفر لي". (و)قد يجيء من المساوي (**للمساوي**) بدون استعلاء ولا تضرع إلى حد تضرع الدعاء؛ (فـ)هو (**التماس**)؛ ويسمى بالسؤال نحو "اسقني ماء" على وجه التساوي؛ سواء كان المتكلم عاليا في نفس الأمر أم لا.

(و)قد تُستعمل صيغة الأمر لغير طلب الفعل استعلاء؛ فـ(**ترد إباحة**) كقوله تعلى: ﴿كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [المؤمنون: 52] كما في الفيض. ومنه جالس الحسن أو ابن سيرين.

(**كذا**) ترد (**لتهديد**) أي تخويف (**قصد**)، نحو ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: 39]؛ لظهور أن ليس المراد كل عمل شاءوا، والتهديد: أبلغ من الإنذار؛ لأنه إبلاغ مع تخويف؛ وفي الصحاح: الإنذار: تخويف مع دعوة.

(و)ترد (**للإهانة**) نحو ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان: 46]؛ وضابطه: أن يؤتى بكلام يدل على الخير والكرامة ويراد منه ضده؛ وبهذا فارق التسخير.

(و)ترد (**للتسخير**)؛ وهو الانتقال إلى حالة ممتهَنة؛ إذ التسخير لغة: التذليل

.... وَالْخَبْـــرِ وَالتَّعْجِيـــزِ وَالتَّخْيِـــر

401. وَلِلتَّمَنِّـــي وَامْتِنَـــانٍ وَالْعَجَـــبْ تَسْـــوِيَةٍ وَالِاحْتِقَـــارِ وَالْأَدَبْ

والامتهان بالعمل، نحو قوله تعلى: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: 64]؛ فليس مطلوبا منهم كونهم قردة؛ لعدم قدرتهم عليه، لكن في التسخير يحصل الفعل؛ وهو صيرورتهم قردة؛ ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعلى إياهم قردة، وأنهم مسخّرون له منقادون لأمره.

(و)ترد لإفادة (الخبر) -بسكون الباء للوزن-؛ يعني للإخبار نحو قوله ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ الْأُولَى إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ» أي الواقع: أن من لا يستحيي: يفعل ما يشاء، وقيل إذا كان الشيء مما لا يُستحيا منه فاصنعه؛ فتكون إباحة؛ ومنه: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٌ﴾ [هود: 54].. الآية؛ لم يقل "وأشهدكم": حذرا من توازي شهادتهم بشهادة الله تهاونا بهم.

(و)ترد أيضا لأجل (التعجيز)؛ وهو إظهار عجز مَن يدّعي أمرا ليس في وسعه، نحو ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: 22]؛ إذ ليس المراد طلب ذلك منهم، بل إظهار عجزهم؛ ومن مجيئه للتعجيز قول الفرزدق:

أُولَئِكَ آبَائِي فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ ... إلخ كما مرَّ.

(و)ترد لـ(لتخيير)، نحو "تزوجْ هند أو أختها"، ويحرم الجمع فيه دون الإباحة؛ فذلك الفرق بينه وبينها.

(و)ترد (للتمني) كقول امرئ القيس:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِ بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

إذ ليس الغرض طلب الانجلاء من اليل؛ إذ ليس ذلك في وسعه، لكنه تمنى ذلك تخلصا مما عرض له في اليل: من تباريح الجوى، ولاستطالته تلك الليلة: كأنه لا طماعية له في انجلائها؛ فلهذا يُحمل على التمني، دون الترجي.

(و)ترد لأجل (امتنان) نحو: ﴿وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: 90]؛ ويفارق الامتنانُ الإباحةَ -كما في الفيض-: بذكر ما يحتاج الخلق إليه أي يضطر إليه؛ فإن الطيبات أي المستلذّات: غير مضطر إليها من حيث قيام البنية، بخلاف مطلق الرزق.

402. وَقَـالَ فِـي الْمِفْتَـاحِ لِلْفَـوْرِ اقْتَضَـى   قُلْـتُ أَعَـمُّ مِنْـهُ فِـي الْقَـوْلِ الرِّضَـى

(و)ترد لأجل (العجب) أي تعجب المخاطب، نحو ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الإسراء: 48].

وترد لأجل (تسوية)، نحو ﴿فَٱصْبِرُوٓا۟ أَوْ لَا تَصْبِرُوا۟﴾ [الطور: 14] أي سواء عليكم الصبر وعدمه، ونحو ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [التوبة: 81]، وقول كثير[1]:

أَسِـيئِي بنَـا أَوْ أَحْسِـنِي لا مَلُومَـةٌ   لَـدَيْنَا وَلا مَقْلِيَّـةٌ إِنْ تَقَلَّـتِ

والفرق بينها وبين الإباحة: أن المخاطب في الإباحة: كأنه توهم أن ليس يجوز له الإتيان بالفعل؛ فأبيح وأذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية؛ كأنه توهّم أن أحد الطرفين من الفعل والترك: أنفع وأرجح بالنسبة إليه؛ فرفع ذلك وسوّى بينهما.

(و)ترد لأجل (الاحتقار) نحو ﴿أَلْقُوا۟ مَآ أَنتُم مُّلْقُونَ﴾ [يونس: 80]؛ إذ ما يلقون من السحر وإن عظم: محتقَر بالنظر إلى معجزة موسى عليه السلام.

(و)ترد لتعليم (الأدب)، كقوله عليه السلام لعمر بن أبي سلمة -وهو دون البلوغ ويده تطيش في الصحفة- «كُلْ مِمَّا يَلِيكَ[2]»؛ قال المحلي: أما أكل المكلّف مما يليه فمندوب، ومما يلي غيره مكروه، ما لم يؤذِ غيره؛ فيحرم.

وغالب هذه الأمور من زيادات الناظم رحمه الله تعلى على التلخيص.

(وقال) السكاكي (في المفتاح): إن الأمر (للفور اقتضى) أي دل عليه؛ واحتج بأنه الظاهر من الطلب عند التجرد من القرائن، كما في الاستفهام والنداء؛ فإنهما له اتفاقا، وقيل على التراخي، وقيل لا ولا.. بل هو لأعم من ذلك كما قال: (قلت) الأمر (أعم منه) أي من الفور ومن التراخي (في القول الرضى) أي المرتضى، وهو قول الجمهور، بل ليس مفهومه إلا طلب الفعل استعلاء، والفور والتراخي: مفوّضان

(1) البيت سيأتي مشروحا إن شاء الله.

(2) رواه البخاري.

403. وَالنَّهْيَ فَاعْدُدْهُ مِنَ الْإِنْشَاءِ ... وَحَرْفُهُ لا وَهْوَ ذُو اسْتِعْلَاءِ
404. وَقَدْ يَجِي طَالِبَ غَيْرِ الْكَفِّ ... وَالتَّرْكِ كَالتَّهْدِيدِ لِلتَّشَفِّي
405. قُلْتُ وَلِلتَّقْلِيلِ وَامْتِنَانِ ... وَلِلدُّعَا الْإِرْشَادِ وَالْبَيَانِ

إلى القرينة، كالتكرار وعدمه؛ فإنه لا دلالة للأمر على شيء منها.

ثم شرع يتكلم على النهي فقال: (**والنهي فاعدده من**) أنواع الطلب الذي هو من أنواع (**الإنشاء وحرفه**) الدال عليه: (**لا**) الجازمة؛ إذ لا تكون إلا للنهي، وهو لطلب الكف تحريما أو كراهة، لا بنحو "دع" و"ذر" و"كفّ".

(**وهو ذو استعلاء**) أي على جهة الاستعلاء أي طلب العلوِّ وعدِّ الناهي نفسه عاليا؛ لأنه المتبادر إلى الفهم. قال في الفيض: وهو يقتضي الفور والتكرار أي الدوام على الكف.

(**وقد يجي**) أي ترد أداته حال كون النهي (**طالب غير الكف والترك**) على سبيل المجاز (**كالتهديد**)؛ بأن تستعمل الصيغة في عدم الرضى بالترك، كقولك لعبد لا يمتثل أمرك: "لا تمتثلْ أمري"؛ فلا طلب في التهديد أصلا؛ إذ ليس المراد طلب كفه عن الامتثال؛ لأنه حاصل، بل المراد الإخبار عن إرادة الانتقام لأجل الترك؛ وذلك (**للتشفي**) أي لأجل التشفي منه بالقول المذكور.

(**قلت و**)يجيء النهي أي تردُ أداته (**للتقليل**) والاحتقار، نحو ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ﴾ [طه: 129] أي فهو قليل حقير، بخلاف ما عند الله. (**وامتنان**)، كقول الأمير لمن حمله على جواد: "لا تركب البرذون". (و)يستعمل أيضا (**للدعا**)ء، نحو ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: 8]، وكقول المتضرع إلى الله "رب لا تكلني إلى نفسي طرفة عين".

ويستعمل لأجل (**الإرشاد**) كقوله تعلى ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ﴾ [المائدة: 103].. الآية؛ فالمصلحة في الإرشاد: دنيوية؛ وهي تجنبهم السؤال عما يسوؤهم إذا بيِّن لهم.

(و)لأجل (**البيان**) أي بيان العاقبة، نحو ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: 169].. الآية أي عاقبة الشهادة الحياة لا الموت.

406. وَهَــذِهِ الْأَنْــوَاعُ قَــدْ يُقَــدَّرُ   شَــرْطٌ يَلِيهَــا جَازِمًــا مَــا يُــذْكَرُ
407. كَلَيْــتَ لِــي مَــالًا أُصَــدِّقْ أَيْ إِنِ   أُرْزَقْــهُ زُرْنِــي أَشْــفِ أَيْ إِنْ زُرْتَنِــي
408. وَوُلِّــدَ الْعَــرْضُ مِــنِ اسْــتِفْهَامِ   فَقُــلْ أَلَا تَنْــزِلُ فِعْــلَ السَّــامِي

وزاد بعضهم التسوية، نحو ﴿إِسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [التوبة: 81] - ﴿فَاصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ﴾ [الطور: 14].

والالتماس، نحو "لا تفعل أيها الأخ"؛ على وجه التساوي؛ فإنه طلب، لكن لا على وجه الاستعلاء.

وقد يُستعمل الأمر والنهي: لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل أو الترك، نحو ﴿إِهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: 5] - ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾ [إبراهيم: 44] أي دُمْ واثبتْ على ذلك.

(**وهذه الأنواع**) الأربعة -وهي التمني والاستفهام والأمر والنهي-: (**قد يقدر**) جوازا (**شرط يليها**) حال كونه (**جازما ما يذكر**) أي للفعل الذي يُذكر بعدها على أنه جزاء الشرط المجزوم بـ"إن" المضمرة مع فعل الشرط؛ فمثال تقديره بعد التمني: (**كليت لي مالا أصدق**) به بالجزم (**أي إن أرزقه**) أصدق منه على الفقراء والمساكين. ومثاله بعد الاستفهام: "أين بيتك أزرك" أي إن تعرفنيه أزرك. ومثاله بعد الأمر: (**زرني أشف أي إن زرتني**) أشفك من دائك. ومثاله بعد النهي: "لا تشتم يكن خيرا لك" أي إن لا تشتم يكن خيرا لك.

(**وولد العرض**)؛ وهو الطلب بلين ورفق: (**من استفهام**)؛ فالاستفهام أصله؛ فلذلك يقدر شرط جازم بعده، ويجزم جوابه بذلك الشرط المقدّر (**فقل**) لمن أتاك راكبا: (**ألا تنزل**) يا فلان (**فعل السامي**) تصب خيرا أي إن تنزل تصب خيرا؛ فليس العرض نوعا مستقلا برأسه؛ وذلك لأن الهمزة فيه: للاستفهام، ودخلت على الفعل المنفي، وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام: للعلم بعدم النزول مثلا، وتولّد منه بمعونة قرينة الحال: عرض النزول على المخاطب وطلبه منه؛ وهذه الهمزة في الحقيقة: همزة إنكار أي لا ينبغي لك أن لا تنزل، وإنكار النفي إثبات؛ فلهذا صح

409. وَلِـــدَلِيلٍ جَـــازَ أَنْ يُقَـــدَّرَا فِـي غَيْرِهَـا فَـاللهُ هُـو لِمَـنْ قَـرَا

410. ثُـمَّ النِّـدَا مِنْهَـا وَرُبَّمَـا تَـرِدْ صِيغَتُهُ لِغَيْـرِ مَـا لَـهُ قُصِـدْ

411. كَمِثْـلِ الِاغْـرَاءِ كَيَـا مَظْلُـومُ لِمَـنْ شَـكَا الظُّلْـمَ وَيَـا مَحْـرُومُ

412. وَالِاخْتِصَـاصِ أَنَـا أَيُّهَـا الرَّجُـلْ أَفْعَلُـهُ أَيْ مُتَخَصِّصًـا فَقُـلْ

تقدير الشرط المثبت بعده، نحو "إن تنزل".

(ولدليل) يدل على ذلك الشرط (جاز أن يقدرا) أي تقدير الشرط (في غيرها) أي في غير هذه المواضع الخمسة، كقوله تعلى ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ (فَاللَّهُ هُوَ) الْوَلِيُّ﴾ [الشورى: 7] (لمن قرا) أي إن أرادوا أولياء بحق؛ فالله هو الولي، أي هو الذي يجب أن يتولى وحده ويعتقد أنه المولى والسيد؛ والقرينة: الفاء.

(ثم الندا منها) أي من أنواع الإنشاء الطلبي؛ وهو طلب الإقبال من المخاطب بحرف نائب مَناب "أدعو" لفظا أو تقديرا. (وربما) يخرج عن طلب الإقبال و(ترد صيغته) أي أداته (لغير ما) أي لغير المعنى الذي (له قصد) النداء على سبيل الوضع والحقيقة: من طلب الإقبال، (كمثل الاغراء)؛ وهو طلب لزوم المخاطب العكوف على ما يُحمد عليه، (كـ)قولك (يا مظلوم لمن شكا الظلم) أي لمن أقبل يشتكي ظلم أحد له؛ فإنه ليس لطلب الإقبال؛ لكونه حاصلا؛ وإنما المراد: إغراؤه على زيادة التظلُّم وبث الشكوى وترغيب له في ذلك. (و)كقولك: (يا محروم) لمن شكا الحرمان.

(و)كمثل (الاختصاص)؛ فترد صيغة النداء له مجازا؛ وهو في معنى مناداة الشخص نفسه؛ فكأنه جرّد نفسه عنه ثم خاطبها، كقولك (أنا أيها الرجل أفعله أي متخصصا) به دون الرجال (فقل) هذا؛ إذا أردت بيان اختصاصك بشيء؛ فـ"أيها الرجل": مفعول لفعل محذوف أي أخص؛ أصله قبل إرادة الاختصاص: تخصيص المنادى بطلب إقباله عليك، نحو "يا أيها الرجل"، ثم جعل "أيها الرجل" مجردا عن طلب الإقبال، ونقل إلى اختصاص مدلوله -أي الرجل- من بين أمثاله، بما نسب إليه؛ فالاختصاص في الاصطلاح: حكم علّق بضمير ما تأخّر عنه: من اسم ظاهر

413. قُلْــتُ وَلِاسْــتِغَاثَةٍ تَعَجُّــبِ   تَحَسُّــرٍ كَيَــا دِيَــارَ الْعَــرَبِ

معروف؛ والباعث عليه: فخر أو تواضع أو زيادة بيان؛ فالأول نحو "عليّ أيها الجواد يعتمد الفقير". والثاني نحو "أنا أيها العبد فقير إلى عفو الله تعلى ورحمته". والثالث نحو "نحن العرب أقرى الناس للضيف".

(قلت و)قد تستعمل صيغة النداء (لاستغاثة) مجازا؛ وهي نداء من يخلّص من شدة، أو يعين على دفع مشقة، نحو "يا لله من ألم الفراق"، وقول الشاعر[1]:

يَــا لَقَــوْمِي وَيَــا لَأَمْثَــالِ قَــوْمِي   لِأُنَــاسٍ عُتُــوُّهُمْ فِــي ازْدِيَــادِ

و(تعجب)؛ وهو قسمان أحدهما: أن يرى أمرا عظيما فينادي جنسه نحو "يا للماء" و"ياللدواهي"؛ إذا تعجّب من كثرتهما؛ كأنه لغرابته يناديه ويطلب حضوره؛ ليتعجب منه. والثاني: أن يرى أمرا عظيما فينادي من له مكنة فيه، كما إذا رأى مسألة مشكِلة فيقول: "يا للعلماء" أي تعجّبوا من إشكالها.

و(تحسر) أي توجع، (كـ)ما في قولك (يا ديار العرب) متوجعا على فقدها و"يا معاهد الطرب" أي الأماكن التي عهدت فيها الطرب واللهو؛ ومنه قوله[2]:

فَيَــا قَبْــرَ مَعْــنٍ أَنْــتَ أَوَّلُ حُفْــرَةٍ   مِنَ الأَرْضِ خُطَّتْ للسَّمَاحَةِ مَضْجَعَا

وَيَــا قَبْــرَ مَعْــنٍ كَيْــفَ وَارَيْــتَ جُــودَهُ   وَقَــدْ كَــانَ مِنْــهُ الْبَــرُّ والْبَحْــرُ مُتْرَعَــا

كأنك تدعو قبر معن وتقول: أنا متوجع على فراقك.

وكذا يجيء النداء للتدلُّه أي ذهاب العقل، كما في نداء الأطلال والمنازل والمطايا كقوله[3]: *أَيَا مَنَازِلَ سَلْمَى أَيْنَ سَلْمَاكِ* وقوله[4]:

يَــا نَــاقُ جِدِّي فَقَــدْ أَفْنَــتْ أَنَاتُــكِ بِــي   صَبْرِي وَعُمْــرِي وَأَحْلَاسِــي وَأَنْسَــاعِي

---

(1) لم نقفْ على قائله.

(2) أي الحسين بن مُطير، يَرْثي "مَعْنَ بْنَ زائدة".

(3) أي الشريف الرضي، وتمام البيت: مِنْ أَجْلِ هَذَا بَكَيْنَاهَا بَكَيْنَاكِ. وفيه حذف حرف العطف أي وبكيناك.

(4) أي أبي العلاء. وشرحه: الأناة كقناة: التأنى، والأحلاس: جمع حِلْس، وهو كساء يطرح على ظهر البعير، والأنساع: جمع نسع بالكسر؛ وهو ما يُنسج عريضا للتصدير أى للحزام فى صدر البعير.

414. وَأَصْلُ يَا لَدَى النِّدَاءِ لِلْبَعِيدْ   وَقَدْ يَجِي لِغَيْرِهِ مِثْلَ الْبَلِيدْ
415. وَالْحِرْصِ فِي وُقُوعِهِ وَالِاعْتِنَا   أَوْ شَأْنَهُ عَظَّمَهُ أَوْ هَوَّنَا

وللندبة كقولك "يا محمداه"؛ كأنك تدعوه وتقول: أنا مشتاق إليك.

قال في المطول: وأمثال هذه المعاني كثيرة في الكلام، فتأملْ واستخرجْ ما يناسب المقام.

(وأصل يا) أن يستعمل (لدى النداء للبعيد) أي لنداء البعيد حقيقة، أو حكما كالنائم والساهي، بخلاف الهمزة.

(وقد يجي لغيره) أي لنداء غير البعيد لنكتة (مثل البليد) أي كون المدعوِّ بها بليدا، كقوله(1):

فَانْعَقْ بَضَأْنِكَ يَا جَرِيرُ فَإِنَّمَا   مَنَّتْكَ نَفْسُكَ فِي الخَلَاءِ ضَلَالَا

(و)من النكت: إظهار (الحرص في وقوعه) أي إقبال المدعو، كقوله تعلى: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ﴾ [القصص: 31] (والاعتنا)ء بالخطاب التالي للمنادى، نحو ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: 20].

(أو شأنه عظمه) أي أو عظم المتكلم شأن المدعو بندائه إياه بنداء البعيد؛ تنزيلا لبعد درجته: منزلة بعد المسافة، نحو "يا رب"، وقد قال تعلى: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: 185]، وفي الصحيح: «أَنْتَ أَعْلَمُ أَيْ رَبِّ(2)».

(أو) لبيان كون المتكلم (هونا) شأن المدعو وحقّره: بندائه إياه نداء البعيد؛ تنزيلا لسفالة محله وبُعده عن ساحة الحضور: منزلة بُعد المسافة، نحو قول فرعون ﴿إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾ [الإسراء: 101] مع أنه قريب منه، وقولك "يا هذا إن البغاث بأرضنا يستنسر(3)".

(1) أي الأخطل يمدح قومه ويهجو جريرا.

(2) رواه الترمذي وأحمد وابن جرير وابن مردويه والبيهقي.

(3) مثل يُضرب للضعيف يصير قويا. والبغاث: طير دون الرّخمة، واستنسر: صار كالنسر في القوّة عند =

416. ثُـمَّ التَّرَجِّـي بِلَعَـلَّ أُهْمِـلا وَقَـدْ يَجِـي تَوَقُّعًـا تَعَلُّـلا
417. كَـذَا لِشَـكٍّ وَلِلاسْـتِفْهَامِ وَيُطْلَـبُ الإِعْطَـافُ بِالإِقْسَـامِ

(ثم) إنه من أنواع الانشاء الطلبي: (الترجي)؛ ويكون (بلعل)؛ وهو طمعٌ في حصول محبوب ممكن الوقوع.

وقد (أهملا) -بالتركيب- أي أهمله في التلخيص. قال السبكي: ولا عذر له في تركه وقد نقل القرافي الإجماع على أنه إنشاء، نحو "لعل الله يأتينا بخير".

(وقد) يخرج حرف الترجي عن معناه الأصلي؛ فـ(يجي توقعا) أي لتوقع أمر ممكن مَخوف، نحو لعل العدو يقدم، ويجيء (تعللا) أي للتعليل، كقوله تعلى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: 43] وقول الرجل لصاحبه: "اعمل عملك لعلك تأخذ أجرتك".

(كذا) تجيء لعل (لشك) عند الفراء وعبد الله الطوال، كقولهم: "لعله يكون كذا" عند التردد في كونه. (و)تجيء (للاستفهام) مجازا، نحو ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [عبس: 3].

(ويطلب الإعطاف) أي الاستعطاف (بالإقسام) -بكسر الهمزة وفتحها مصدرا أو جمعا-؛ يعني أن القسم يطلب به العطف والرحمة؛ فيصير من أنواع الطلب، نحو "برحمتك اعف عني وتب عليّ".

ومنه قول الشاعر(1)

بِـاللهِ يَـا ظَبَيَـاتِ الْقَـاعِ قُلْـنَ لَنَـا لَـيْلَايَ مِـنْكُنَّ أَمْ لَيْلَـى مِـنَ الْبَشَـرِ

وبالله تعلى التوفيق.

الصيد، بعد أن كان من ضعاف الطير. انظر مجمع الأمثال للميداني.

(1) تقدم.

تنبيه

418. وَقَدْ يَجِي الإِخْبَارُ مَوْضِعَ الطَّلَبْ ... تَحَــرُّزًا عَــنْ صُــورَةِ الأَمْــرِ أَدَبْ
419. وَلِلتَّفَــاؤُلِ وَقَصْــدِ الْحِــرْصِ فِــي ... وُقُوعِــهِ وَاحْــتُمِلَا إِذَا تَفِــي
420. مِــنَ الْبَلِيــغِ صِــيغَةُ الْمَاضِــي دُعَــا ... أَوْ حَمْلِــهِ عَلَيْــهِ مَــنْ قَــدْ سَــمِعَا

(**تنبيه: وقد يجي الإخبار موضع الطلب**) أي في مكانه، على خلاف الظاهر؛ لنكتة لا يدركها من لم يمارس هذا العلم؛ فقد يقع ذلك (**تحرزا عن صورة الأمر**) مع أن مقتضى الظاهر هو الأمر، لكن عُدل عنه إلى صيغة الخبر (**أدب**) -بوقف ربيعة- أي لأجل التأدب مع المأمور، كقول العبد لسيده إذا حوّل وجهه عنه: "ينظر السيد إليّ ساعة"، مكان "انظر إليّ"؛ لأن "انظر": في صورة الأمر المشعِر بالاستعلاء المنافي للأدب.

(و)قد يجيء الإخبار في مكان الطلب: (**للتفاؤل**) بالوقوع، كما إذا قيل لك في مقام الدعاء: أعاذك الله من الشبهة، وعصمك من الحيرة، ووفّقك للتقوى: ليتفاءل بلفظ الماضي على عدِّها من الأمور الحاصلة التي حقها الإخبار عنها بأفعال ماضية.

(و)لأجل (**قصد الحرص**) والرغبة (**في وقوعه**) أي وقوع معناه، نحو "أدخلَني الله الجنة"، و"أحيا الله السنة"؛ لأن الطالب إذا كملت رغبته في الشيء: ربما انتقشت في الخيال صورته؛ لكثرة ما يناجي به نفسه؛ فيخيّل إليه غير الحاصل حاصلا -كما مرّ- حتى إذا حكم الحس بخلافه: غلّطه في الحكم، بخلاف ما خيِّل إليه.

(**واحتملا**) -بالتركيب- أي التفاؤل وقصد الحرص؛ (**إذا تفي**) أي تجيء (**من البليغ صيغة**) الفعل (**الماضي**)؛ حال كونها (**دعا**)ء؛ يعني أن الدعاء إذا صدر من البليغ بصورة الماضي: يحتمل التفاؤل وقصد الحرص والرغبة في وقوع معناه.

وأما غير البليغ؛ فهو غافل عن هذه الاعتبارات؛ والمراد بالبليغ: مَن له هذه المعرفة؛ وإن لم تكن له ملَكة يقتدر بها على كل كلام بليغ قاله في الفيض.

(**أو**) لأجل (**حمله**) أي حمل المتكلم (**عليه**) أي المطلوب (**من قد سمعا**): مفعول المصدر المضاف إلى فاعله؛ يعني أن الخبر يجيء مكان الطلب: لأجل حمل

421. قُلْـتُ وَقَـدْ يُعْكَسُ ذَا لِنُكَـتِ   تُـدْرَكُ فِـي مَحَلِّهَـا بِالْفِطْنَـةِ

المتكلم السامعَ المخاطبَ على المطلوب؛ بأن يكون المخاطب لا يحب أن يَتوهم كذبَ المتكلم من لم يفهم إرادة الطلب؛ فيقول له المتكلم: "تأتيني غدا"، مكان "ائتني"؛ فيحمله بألطف وجه على الإتيان؛ لأنه إن لم يأته غدا كان كاذبا من حيث الظاهر؛ لكون كلامه في صورة الخبر، أما من حيث نفس الأمر فلا كذب؛ لأنه إنشاء ولا كذب فيه؛ ومنه قوله تعلى: ﴿هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ [الصف: 10] الآية، وأما كونه بألطف وجه؛ فلأنه يدل على أن المخاطب في محبة الطالب بهذه المنزلة؛ أعني أنه بحيث لا يحب أن ينسب الطالب في كلامه إلى الكذب بحسب الظاهر.

(**قلت وقد يعكس ذا**)؛ وهو الإتيان بالخبر مكان الطلب؛ فيؤتى بالطلب مكان الخبر (**لنكت**) ولطائف (**تدرك**): يدركها السامع (**في محلها بالفطنة**) أي التأمل؛ وذكَر له في التبيان أمثلة، منها: قوله تعلى ﴿قُلۡ أَمَرَ رَبِّي بِٱلۡقِسۡطِۖ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمۡ﴾ [الأعراف: 28] الآية، ولم يقل "وإقامة وجوهكم" تأكيدا لمكان العناية بالصلوات، وقوله تعلى حكاية عن هود ﴿إِنِّيٓ أُشۡهِدُ ٱللَّهَ وَٱشۡهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾ [هود: 54]؛ ولم يقل "وأشهدكم"؛ حذرا من توازي شهادتهم بشهادة الله تهاونا بهم كما مرّ.

ومنها قوله تعلى: ﴿ٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ أَوۡ لَا تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾ [التوبة: 81].. الآية. قال في الفيض: يعني أن الله ثابت ودائم على عدم المغفرة لهم؛ حصل لهم الاستغفار أم لا.

وقوله (1):

أَسِـيئِي بِنَـا أَوْ أَحْسِـنِي لا مَلُومَـةٌ   لَـدَيْنَا وَلا مَقْلِيَّـةٌ إِنْ تَقَلَّـتِ

قوله "مقليّة": من قلاه إذا أبغضه، وقوله إن تقلت: التفات من الخطاب إلى الغيبة؛ احترازا عن نسبة التقلي إلى العشيقة بطريق المخاطبة.

(1) تقدم.

422. ثُمَّــتَ الإِنْشَــاءُ كَمِثْــلِ الْخَبَــرِ فِــي غَالِــبِ الــذِي مَضَــى فَــاعْتَبِرِ

(ثمت الانشاء) أي الإسناد الإنشائي: (كمثل الخبر) أي الإسناد الخبري (في غالب) أي في كثير من (الذي مضى) في الأبواب الخمسة السابقة، التي هي أحوال الإسناد والمسند إليه والمسند، وتعلقات الفعل، والقصر (فاعتبر) ذلك فيه أيها الناظر؛ فإن الإسناد الإنشائي أيضا: إما موكد وإما مجرد عن التأكيد.

وكذا المسند إليه: يجري فيه ما سبق من ذكر وحذف، وتقديم وتأخير.. إلى غير ذلك.

وكذا المسند: اسم أو فعل مطلق، أو مقيّد بمفعول، أو شرط أو غيره.

والمتعلقات: إما متقدمة أو متأخرة، مذكورة أو محذوفة.

وإسناده وتعلقه: إما بقصر أو بغير قصر.

والاعتبارات في ذلك: مثل ما مرّ في الخبر.

وقوله "في غالب الذي مضى": إشارة إلى أنه قد لا يكون كالخبر في بعض الأحوال؛ فإن مسند الإنشاء مثلا: لا يكون إلا مفردا، بخلاف مسند الخبر؛ فقد يكون جملة. وبالله تعلى التوفيق.

الوصل والفصل

423. تَعَاطُفُ الْجُمَلِ يُدْعَى الْوَصْلا وَتَرْكُهُ الْفَصْلُ فَأَمَّا الْأُوْلَى

424. فَإِنْ يَكُنْ لَهَا مَحَلٌّ وَقُصِدْ تَشْرِيكُ تَالِيهَا لَهَا فِيمَا وُجِدْ

(**الوصل والفصل**): وهذا الباب من أعظم أبواب هذا العلم خطرا، وأصعبها مسلكا، وأدقها مأخذا. وقد قصر أبو علي الفارسي البلاغة على معرفته.

وإنما قدّم الناظم الوصل على الفصل في الترجمة: لكون الوصل بمنزلة الملكة، والفصل بمنزلة عدمها؛ والأعدام إنما تعرف بملكاتها، وقد خالف الناظم رحمه الله تعلى في ذلك صاحبَ التلخيص؛ فإنه قدّم الفصل في الترجمة، وكذا قدمه أيضا في الفيض؛ وذلك لأمرين؛ **أحدهما**: أنه الأصل والوصل طارئ عليه؛ وبيان ذلك: أن الفصل حاصل بنفسه؛ فلا يحتاج إلى شيء، والوصل حاصل بزيادة حرف؛ فهو يحتاج، وغير المحتاج أولى بالأصالة. **والثاني**: أن مدار الفصل على جهتين؛ أعني الاتحاد والمباينة، ومدار الوصل على جهة واحدة؛ وهي التوسط. الفنري: ولا يقدح في الْمَدَارِيّة التخلف على جهة الندرة، كالوصل لدفع الإيهام مع المباينة، والفصل للاحتياط مع التوسط. انظر الفيض.

(**تعاطف الجمل**) بعضها على بعض بأحد حروف العطف: (**يدعى**) أي يُسمى (**الوصلا وتركه**) أي ترك عطف بعضها على بعض، حين إمكانه؛ فلا يُعقل الفصل إلا بين أمرين، فخرجت الجملة المفردة: هو (**الفصل**)؛ والمراد بالجُمل: مطلق الجمع؛ وإن كانت اثنتين؛ بناء على أن أقل مسمى الجمع اثنان. والجملة: ما تضمن الإسناد الأصلي؛ سواء كان مقصودا لذاته أم لا؛ فهي أعم من الكلام.

(**فأما**) الجملة (**الاؤلى**) أي السابقة؛ (**فإن يكن لها محل**) من الإعراب (**وقصد تشريك تاليها**) أي تابعها من جملة (**لها**) أي معها (**فيما وجد**): من حكم الإعراب الذي وجب للأولى أي في المعنى الذي يترتب عليه الإعراب؛ وذلك المعنى: كالفاعلية والمفعولية، والخبرية والصفة، والإعرابُ كالرفع مثلا؛

425. فَــاعْطِفْ وَشَــرْطُ كَوْنِــهِ مَقْبُــولا تَنَاسُـــبٌ لِلْفَقْــدِ جِــئْ مَفْصُــولا

(فاعطف) الثانية على الأولى، وإنما عُطفت عليها: عند قصد التشريك؛ قياسا على عطف المفرد على المفرد؛ فإنه إذا قُصد تشريكه للمفرد قبله في حكم إعرابه؛ من كونه فاعلا مثلا: وجب عطفه عليه. وأما إن لم يقصد تشريكه؛ فلا يجب العطف؛ وإن وجدت الشركة في نفس الأمر، كما في الخبر بعد الخبر، والصفة بعد الصفة.

قال الولاتي: وتخيير النحاة في جواز تعدد الخبر المفرد بعطف أو غيره: إنما هو عند عدم قصد التشريك اهـ

والجملة لا يكون لها محل من الإعراب إلا وهي واقعة موقع المفرد؛ فيكون حكمها حكم المفرد؛ وإذا كان كذلك؛ فلا بد من شرط؛ وأشار إليه الناظم بقوله: **(وشرط كونه)** أي العطف الواقع بين الجملتين ذاتي المحل، أو المفردين أو المفردات **(مقبولا)** في باب البلاغة: **(تناسب)** أي جهة جامعة بين المتعاطفين؛ إذا كان العطف بالواو، أو بما هو بمعنى الواو كـ"أو" إذا كان بمعنى الواو، بخلاف غير الواو وما هو بمعناها، كالفاء و"ثم" و"حتى"؛ فلا يُشترط فيه وجهٌ جامعٌ؛ لأن لكل من حروف العطف معنى غير التشريك معيّنا مقصودا في نفسه؛ إذا وُجد كان العطف مقبولا؛ وُجد جامع أو لا، والواو لا يزيد على التشريك إلا معنىً مبهما هو مطلق الجمع من غير تعيين لمعية ولا تعقيب ولا مهلة.

فالجامع في المفردات: نحو زيد كاتب وشاعر؛ لأن الكتابة والشعر: كل منهما تأليف الكلام؛ لأن المراد بالكتابة: إنشاء النثر؛ كما أن المراد بالشعر: إنشاء النظم. وفي الجملتين: نحو زيد يعطي ويمنع؛ لما بين الإعطاء والمنع من التضاد، بخلاف زيد يكتب ويمنع، أو يعطي ويشعُر؛ وذلك: لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون؛ ولهذا عِيب على أبي تمام قوله[1]:

زَعَمَتْ هَوَاكَ عَفَا الْغَدَاةَ كَمَا عَفَا مِنْهَا طُلُولٌ بِاللِّوَى وَرُسُومُ

(1) يمدح أبا الحسين محمد بن الهيثم.

... ...

لا وَالـذِي هُـوَ عَـالِمٌ أَنَّ النَّـوَى مُـرٌّ[1] وَأَنَّ أَبَـا الْحُسَـيْنِ كَـرِيمُ
مَـا زُلْـتُ عَـنْ سَنَنِ الْـوِدَادِ وَلا غَـدَتْ نَفْسِـي عَلَـى إِلْـفٍ سِـوَاكِ تَحُـومُ

إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى؛ سواء جُعل عطف مفرد على مفرد -كما هو الظاهر- أو عطف جملة على جملة لوقوعه موقع مفعولي العلم؛ لأن وجود الجامع شرط في الصورتين.

ويجوز أن يكون الجامع خياليا؛ بأن يكون اجتمع في خياله مرارة النوى وكرم أبي الحسين.

(للفقد) أي عند فقد قصد التشريك -أي تشريك الجملة الثانية للأولى في حكم إعرابها- **(جِئْ)** أنت بالتالي **(مفصولا)** أي غير معطوف بالواو على ما قبله، ولا بغيره؛ لئلا يلزم من العطف: التشريك الذي ليس بمقصود، نحو ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٣ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: 13-14]؛ لم يعطف "الله يستهزئ بهم" على "إنا معكم" -وإن كان له محل-؛ لئلا يُتوهم أنه من مقول المنافقين، وذلك باطل، وكذا لم يعطف على "إنما نحن مستهزئون"؛ لأنه من مقولهم أيضا، وجملة "إنما نحن مستهزئون": تأكيد لـ"إنا معكم"، أو بدل أو استئناف كما في الفيض.

فالحاصل: أن الجملة الأولى؛ إن كان لها محل وبينهما جامع: وجب قصد التشريك؛ فتعطف الثانية على الأولى؛ وإلا كان الكلام غير بليغ.

وإن منع من التشريك مانع -كعدم الجامع مثلا- كالآية: وجب ترك الوصل.

---

(1) وفي بعض الروايات: صبر وأن إلخ.

426. أَوْ لا مَحَــلَّ وَارْتِبَــاطٌ يُحْتَــذَى بِعَــاطِفٍ لا الْــوَاوِ فَاعْطِفْهَــا بِــذا

427. كَــرَاحَ زَيْــدٌ ثُــمَّ جَــاءَ أَوْ فَجَــا عَمْـــرٌو لِمُهْلَـــةٍ وَفَـــوْرٍ نُهِجَـــا

428. أَوْ لا وَلَــمْ يُعْـطَ الَّــذِي لِلأُولَــى لَهَـــا فَفَصْـــلٌ وَكَـــذَا إِنْ تُـــولَى

(**أو**) أي وإن كانت الجملة الأولى (**لا محل**) لها من الإعراب (**و**)الحال أنه (**ارتباط**) بينها مع الثانية (**يحتذى**) أي يُقصد (**بعاطف لا الواو**) أي بحرف عطف غير الواو؛ (**فاعطفها**) أي الجملة الثانية على الأولى (**بذا**) أي بذلك العاطف؛ سواء وُجد جامع بينهما أم لا؛ كان بينهما كمال الانقطاع أو شبهه، أو كمال الاتصال أو شبهه أم لا؛ فلا يمنع بحال؛ فلا فصل في غير الواو؛ وذلك لأن غير الواو من حروف العطف: يفيد مع الاشتراك معاني مخصوصة؛ فإذا عُطفت به ظهرت الفائدة، بخلاف الواو؛ فلا يفيد إلا مجرد الاشتراك؛ وهو إنما يظهر فيما له حكم إعرابي، لا في غيره؛ ولذا اشتُرطت المناسبة بين الجملتين؛ وهو السبب في صعوبة هذا الباب.

وإنما عبر بالربط دون التشريك: لأن التشريك إنما هو فيما له محل.

ومثّل لما سبق بقوله: (**كراح زيد ثم جاء**) عمرو (**أو**) راح زيد (**فجا عمرو لمهلة**) أي لأجل تراخ (**وفور**) أي تعقيب (**نهجا**) أي سُلكا وقُصدا أي قصدهما المتكلم بالعطف بـ"ثم" في الأولى، والعطف بالفاء في الثانية.

(**أو لا**) يقصد ارتباط الثانية بالأولى التي لا محل لها من الإعراب، على معنى عاطف غير الواو، بل يقصد ارتباطها على معنى الواو (**و**)الحال أنه (**لم يعط**) الحكم (**الذي**) ثبت (**للأولى**): من تقييد بظرف أو حال أو غير ذلك (**لها**) أي للجملة الثانية، أو لم يعط الحكم الذي ثبت للثانية للأولى؛ (**ففصل**) أي فالواجب فصل؛ لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم ويسمى هذا الفصل قطعا، نحو ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾.. الآية: لم يعطف "الله يستهزئ بهم" على "قالوا": لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف؛ فإن عطف عليه توهّم مشاركته له في القيد؛ أعني "إذا خلوا": لأن استهزاء الله تعلى بهم: ليس مقيّدا بحال خلوهم إلى شياطينهم، بل مستمر لا ينقطع؛ خلوْا مع شياطينهم أم لا.

429. مَـعَ كَمَـالِ الِاتِّصَـالِ أَوْ سِـوَاهْ مِـنْ غَيْـرِ إِيهَـامٍ كِلاهُمَـا حَـوَاهْ

430. أَوْ شِـبْهِ هَـذَيْنِ وَإِلَّا فَصِـلِ ... ...

ومعنى "الله يستهزئ بهم": يعاقبهم؛ عبّر عن العقوبة باسم الذنب؛ إطلاقا للسبب على المسبّب، أو مشاكلة.

(وكذا) الفصل واجب (**إن تولى**) أي إن تعط الثانية الحكم الذي للاولى، أو لم يكن ثَم حكم؛ وهذا (**مع كمال الاتصال**) أي الاتصال الكامل بين الجملتين (**أو سواه**) وهو الانقطاع الكامل بينهما (**من غير إيهام**) لخلاف المقصود (**كلاهما حواه**) أي حواه كل منهما أي من غير أن يوهم الفصل خلاف المقصود في كل منهما أي من الاتصال الكامل والانقطاع الكامل. قاله الولاتي.

(**أو**) مع (**شبه**) أحد (**هذين**) أي شبه كمال الاتصال وشبه كمال الانقطاع؛ فيجب الفصل في الصور الأربع بين الجملتين؛ وذلك: لأن الواو للجمع، والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما ومغايرة؛ لئلا يُعطف الشيء على نفسه؛ فالعطف في كمال الانقطاع: يقتضي مناسبة بينهما، والمناسبة تنافي كمال الانقطاع، وفي كمال الاتصال: يقتضي مغايرة بينهما؛ وذلك ينافيه؛ لأنه يكون كعطف الشيء على نفسه.

وكذا يمتنع في شبههما؛ لأن شبه الشيء له حكم ذلك الشيء.

(**وإلا**) بأن كانتا متوسطتين بين الكمالين أو بينهما أحد الكمالين مع أن الفصل يوهم خلاف المقصود: (**فصل**) الجملة الثانية بالأولى؛ لوجود الداعي، وعدم المانع.

والحاصل من أحوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الإعراب ولم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية: ستة؛ الأول: كمال الانقطاع، الثاني: كمال الاتصال بلا إيهام فيهما. الثالث: شبه كمال الانقطاع. الرابع: شبه كمال الاتصال. الخامس: كمال الانقطاع أو الاتصال مع الإيهام. السادس: التوسط بين الكمالين.

فحكم الأخيرين: الوصل، وحكم الأربعة السابقة: الفصل؛ أما في الأول والثالث؛ فلعَدم المناسبة، وأما في الثاني والرابع؛ فلعدم المغايرة المفتقرة إلى الربط بالعاطف.

... ... أَمَّــا كَمَـــالُ الِانْقِطَـــاعِ الْمُكْمِـــلِ

431. فَلِاخْـــتِلَافٍ بَـــيْنَ إِنْشَـــا وَخَبَـــرْ لَفْظًـــا وَمَعْنًـــى أَوْ بِمَعْنًـــى مُسْـــتَقِرْ

432. كَمَـاتَ زَيْـدٌ غَفَـرَ الـرَّحْمَنُ لَـهْ أَوْ فَقْـــدِ جَـــامِعٍ هُنَـــاكَ شَـــمَلَهْ

ثـم أخـذ النـاظم رَحِمَهُ اللهُ في تحقيـق الأحـوال السـتة فقـال: (**أمـا كمـال الانقطـاع المكمل**) للفصل بين الجملتين؛ (**فلاختلاف**) أي فلأجل اختلافهما (**بين إنشا وخبر لفظا ومعنى**)؛ بأن كانت الأولى إنشائية لفظا ومعنى، والثانية: خبرية لفظا ومعنى كقوله[1]:

وَقَــالَ رَائِــدُهُمْ أَرْسُــوا نُزَاوِلُهَــا وَكُــلُّ حَتْـفِ امْـرِئٍ يَجْـرِي بِمِقْـدَارِ

فلما كان "أرسوا": إنشاء لفظا ومعنى، و"نزاولها": خبرا كذلك؛ لم يعطف عليه للانقطاع الكامل. (**أو**) لاختلافهما في الإنشاء والخبر (**بمعنى**) فقط (**مستقر**)؛ بأن تكون إحداهما خبرا معنى، والأخرى إنشاء معنى؛ وإن كانتا خبريّتين أو إنشائيتين لفظا (**كمات زيد غفر الرحمن له**)؛ فالأولى خبر معنى، والثانية إنشاء معنى، وكلاهما خبر لفظا؛ ومنه قوله[2]:

مَلَّكْتُــــهُ حَبْلِــــي وَلَكِنَّــــهُ أَلْقَــاهُ مِــنْ زُهْــدٍ عَلَــى غَــارِبِي

وَقَــالَ إِنِّــي فِــي الْهَــوَى كَــاذِبٌ إِنْــــتَقَمَ اللهُ مِــــنَ الْكَـــاذِبِ

فصَل "انتقم"؛ لأنه إنشاء معنى؛ إذ هو دعاء؛ وإن كان لفظه خبرا.

وكقولك عند ذكر من كذب على النبي ﷺ: "ليتبوّأ مقعده من النار لا تطعْه أيها الأخ"؛ فالأولى: خبرية معنى، والثانية: إنشائية معنى، ولفظهما: إنشاء.

(**أو**) أي ويكون أيضا كمال الانقطاع لأجل (**فقد جامع**) بين الجملتين؛ وإن كانتا خبريتين لفظا ومعنى، أو إنشائيتين كذلك (**هناك شمله**) أي شمل الجامع كُلًّا

(1) أي الأخطل كما في كتاب سيبويه.

(2) أي اليزيدي يحيى بن المبارك.

433. ثُمَّ كَمَالُ الِاتِّصَالِ مِثْلُ أَنْ ... تَكُونَ تَأْكِيدًا لِلاولَى فَا:دْفَعَنْ
434. تَوَهُّمَ الْمَجَازِ وَالسَّهْوِ كَلَا ... رَيْبَ فَلَمَّا بِنِهَايَةِ الْعُلَا
435. بُولِغَ فِي وَصْفِ الْكِتَابِ إِذْ جُعِلْ ... أَلْمُبْتَدَا ذَلِكَ وَاللَّامُ دَخَلْ
436. فِي خَبَرٍ جَازَ تَوَهُّمُ الْمَجَازْ ... قَبْلَ تَأَمُّلٍ فَدَفْعُهُ يُجَازْ
437. فَهْوَ وِزَانُ نَفْسِهِ مُؤَكِّدَا ... زَيْدًا كَذَاكَ قَوْلُهُ بَعْدُ هُدَى

من المعطوف والمعطوف عليه.

وسيأتي بيان الجامع إن شاء الله تعلى.

(ثم كمال الاتصال) أي الاتصال الكامل بين الجملتين بدون إيهام خلاف المقصود: هو (مثل أن تكون) الجملة الثانية (تأكيدا للاولى)؛ بأن تنزَّل الثانية من الأولى منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه: في إفادة التقرير مع الاختلاف في المعنى.

وكون الثانية توكيدا للأولى: لأحد أمرين أشار لأولهما بقوله: (فادفعن) أيها المتكلم بالجملة الثانية (توهم المجاز والسهو) والغلط عن الجملة الأولى، (كـ)قوله تعلى ﴿الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ (لَا رَيۡبَ) فِيهِ﴾ [البقرة: 1] بالنسبة إلى قوله "ذلك الكتاب"؛ وهذا على تقدير أن يكون "ألم" جملة مستقلة -مبتدأ حُذف خبره، أو العكس، أي "ألم" هذا أو هذا "ألم"، وهو اسم للسورة أو القرآن-، و"ذلك الكتاب": جملة ثانية، و"لا ريب": جملة ثالثة؛ (فـ)ـإنه (لما بنهاية العلا) أي ببلوغ النهاية في العلا (بولغ في وصف الكتاب) أي ببلوغ الدرجة القصوى في الكمال؛ (إذ) أي حين (جعل ألمبتدا ذلك) إشارة إلى بُعد درجته (واللام دخل في خبر) للدلالة على انحصار الكتابية عليه مبالغة، حتى كأن ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص: (جاز) بسبب هذه المبالغة (توهم المجاز) أي توهم السامع التجوز (قبل تأمل) في كمالات الكتاب؛ (فدفعه) أي ذلك التوهم (يجاز)؛ يعني يُسلك ويقصد، فدفعه بقوله "لا ريب فيه".

(فهو) أي قوله "لا ريب فيه" بالنسبة إلى قوله "ذلك الكتاب" (وزان) أي منزّل منزلة (نفسه) حال كونه (موكدا زيدا) أي في قولك "جاء زيد نفسه": في دفع توهم التجوُّز.

438. فَـإِنَّ مَعْنَـاهُ بُلُوغُـهُ إِلَـى ... دَرَجَـةٍ نَحْـوَ الْهُـدَى لَـنْ تُوصَـلا
439. حَتَّـى كَأَنَّـهُ هُـدًى مَحْـضٌ وَذَا ... مِـنْ ذَلِـكَ الكِتَـابُ قَطْعًـا أُخِـذَا
440. لِأَنَّ مَعْنَـاهُ الْكِتَـابُ الْكَامِـلُ ... أَيْ فِـي الْهُـدَى إِذْ لا سِـوَاهُ حَامِـلُ
441. فَهْـوَ وِزَانُ زَيْـدٍ الثَّـانِي إِذَا ... كَرَّرْتَـهُ فَقِـسْ عَلَيْـهِ وَخُـذَا

وأشار إلى الثاني بقوله: (**كذاك قوله بعد**) أي بعد قوله ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ أي الصائرين إلى التقوى؛ (**فإن معناه**) أي معنى "هدى للمتقين": (**بلوغه**) أي وصوله في الهداية (**إلى درجة نحو**) أي كائنة في جهة (**الهدى لن توصلا**) -بالتركيب- أي لا تُدرك نهايتها، ولا يُكتنهُ كنهها؛ لما في تنكير "هدى" من الإبهام والتعظيم، (**حتى كأنه**) أي الكتاب (**هدى محض**) أي هداية محضة؛ حيث قيل "هدى" ولم يُقل "هاد"؛ (**وذا**) أي هدى بهذا المعنى (**من**) قوله تعلى: (﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ **قطعا**) أي بالقطع (**أخذا لأن معناه**) أي معنى ذلك (**الكتاب الكامل أي في الهدى**) أي والمراد بكماله كماله في الهداية؛ (**إذ لا سواه**) أي الهدى (**حامل**) أي باعث على الإنزال؛ لأنه المقصود منه؛ إذ الكتب السماوية على قدر الهداية تتفاوت في درجات الكمال، لا بحسب غيرها.

(**فهو**) أي قوله "هدى للمتقين" بالنسبة إلى قوله "ذلك الكتاب" (**وزان**) أي مثل (**زيد الثاني إذا كررته**) في قولك "جاء زيد زيد" أي منزّل منزلته في التأكيد اللفظي، ودفع توهم غلط المتكلم أو سهوه؛ لكونه مقرِّرا لـ"ذلك الكتاب" مع الاتفاق في المعنى، بخلاف "لا ريب فيه"؛ فإنه؛ وإن كان موكدا لـ"ذلك الكتاب"؛ لكنهما مختلفان معنى؛ فلذا نزِّل منزلة التأكيد المعنوي. (**فقس عليه**) غيره (**وخذا**): تتميم.

قال في الفيض: ومن مقام الفصل: أن تؤكد الثانية الأولى بإعادتها بلفظها، نحو قام زيد قام زيد.

وقد قلت:

عَطْفُـكَ تَوْكِيـدًا مِـنَ الْمُحَـالِ ... عَنْـهُ أَبَـتْ شِـدَّةُ الِاتِّصَـالِ

442.أَوْ بَـدَلًا مِـنْ تِلْـكَ غَيْـرَ وَافِيَـهْ بِمَـا يُـرَادُ أَوْ كَغَيْـرِ الْوَافِيَـهْ
443.وَيَقْتَضِـي الْمَقَـامُ الِاعْتِنَـاءَ بِشَـأْنِهِ لِنُكْتَـةٍ تَـرَاءَى
444.كَكَوْنِـهِ فِـي نَفْسِـهِ مَطْلُوبَـا فَظِيعًـا اوْ لَطِيفًـا اوْ عَجِيبَـا
445.كَقَوْلِـهِ جَـلَّ أَمَـدَّكُمْ بِمَـا ثُـمَّ أَمَـدَّكُمْ وَعَـدَّ الْأَنْعُمَـا

وَلِلْمُغَـايَرَةِ أَيْضًـا اقْتَضَـى فَمَـا لَـدَى أَهْـلِ الْمَعَـانِي يُرْتَضَـى
وَعَطْفُـهُ عَـنِ النُّحَـاةِ يُـؤْثَرُ جَـوَازُهُ وَهْـوَ بِـ"ثُـمَّ" أَكْثَـرُ

(أو) أي ومن كمال الاتصال أن تكون الجملة الثانية (بدلا من تلك) أي الجملة الأولى أي كبدل البعض أو الاشتمال من متبوعه؛ فلا يُعطف عليها؛ لما بين البدل والمبدَل منه من كمال الاتصال؛ وذلك لكون الأولى (غير وافيه بما يراد) منها، (أو كغير الوافيه) أي مشابهة لغير الوافية؛ وذلك حيث يكون في الوفاء قصور ما أو خفاء ما، بخلاف الثانية؛ فإنها كاملة الوفاء.

(و)إنما تبدل الثانية من الأولى والحالة هذه: إذ (يقتضي المقام الاعتناء) من المتكلم (بشأنه) أي شأن المعنى المراد (لنكتة تراءى): -بحذف إحدى التاءين- أي تبدو تلك النكتة وتنكشف للمتكلم البليغ؛ وتلك النكتة: (ككونه) أي المراد (في نفسه مطلوبا) أي مطلوبا في نفسه أي بالنظر لذاته، لا بالنظر إلى صفاته، كغرابته؛ فإن الاعتناء بشأن الأول: فوق الاعتناء بشأن الثاني. أو كان المراد غير مطلوب في نفسه؛ وإنما أبدلت الثانية من الأولى: لكون المراد (فظيعا او لطيفا او عجيبا).

مثال تنزيل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض لكون المراد مطلوبا في نفسه: (كقوله) عز و(جل ﴿أَمَدَّكُم بِمَا) تَعْلَمُونَ﴾ [الشعراء: 132] (ثم) قال: (﴿أَمَدَّكُم﴾ وعد الانعما) أي النعم فقال ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الشعراء: 133-134]؛

446. فَالقَصْــدُ ذِكْــرُ نِعَــمٍ وَالثَّــانِي أَوْفَــى بِــهِ إِذْ فَصَّــلَ المَعَانِــي

447. وَلَـمْ يُحِـلْ فَهْـوَ وِزَانُ الْوَجْـهِ فِـي أَعْجَــبَ زَيْــدٌ وَجْهُــهُ الْبَـدْرُ الْـوَفِي

448. كَـذَلِكَ ارْحَــلْ لا تُقِـيمَنْ عِنْـدَنَا فَقَصْــدُهُ إِظْهَــارُ كُــرْهٍ وَاعْتِنَــا

449. وَلا تُقِــمْ أَوْفَــى بِــهِ إِذْ دَلَّا مُطَابِقًــا وَأَكَّــدَ الْمَحَــلَّا

(**فالقصد ذكر نعم**) أي فالمراد بالآية: التنبيه على نِعم الله لكونه مطلوبا في نفسه، وذريعة إلى الإيمان.

(و)الكلام (**الثاني**) وهو قوله "أمدكم بأنعام" إلخ: (**أوفى به**[1]) أي بذلك المعنى المراد؛ (**إذ فصل المعاني**) أي لأجل دلالته عليه بالتفصيل. (**ولم يحل**) ﷺ المراد على علم المخاطبين المعاندين؛ (**فهو**) كبدل البعض فوزانه (**وزان الوجه في**) قولك (**أعجب زيد وجهه البدر الوفي**): بدخول الثاني في الأول؛ لأن "ما تعلمون": يشمل الأنعام والبنين والجنات وغيرها.

وأشار إلى مثال تنزيل الثانية من الأولى منزلة بدل الاشتمال بقوله: (**كذلك ارحل لا تقيمن عندنا**) في قول الشاعر[2]:

أَقُـولُ لَـهُ ارْحَـلْ لا تُقِـيمَنَّ عِنْـدَنَا وَإِلَّا فَكُـنْ فِـي السِّرِّ وَالْجَهْـرِ مُسْـلِمَا

(**فقصده**) أي مراد الشاعر: (**إظهار كره**) أي كراهة إقامة المخاطب؛ لإضماره الكفر، (**واعتنا**)ء بشأن ذلك الإظهار؛ لكونه مطلوبا في نفسه، وقوله "ارحل" كغير الوافية؛ لدلالتها على ذلك المراد بالالتزام بقرينة "وإلا فكن في السر" إلخ؛ ودلالة الالتزام قاصرة، (**ولا تقم**) أي وقوله "لا تقيمن عندنا": (**أوفى به**) أي بتأدية المراد؛ (**إذ دلا**) عليه (**مطابقا**) أي دلالة بالمطابقة (**وأكد المحلا**) أي محل المعنى؛ وهو الفعل؛ والتأكيد حاصل بالنون الثقيلة؛ فـ"لا تقيمن عندنا": حقيقة عرفية في إظهار

(1) هكذا عبّر في التلخيص؛ قال في عروس الأفراح: إن هذا مخالف لقوله في الأول: أن تكون الأولى غير وافية؛ لأن "أوفى" يشعر بالمشاركة.

(2) لم نقف على قائله.

450. فَهْــوَ وِزَانُ الْحُسْــنِ فِــي أَعْجَبْنَــا   وَجْــهُ حَبِيــبٍ حُسْــنُهُ حِــينَ رَنَــا
451. أَوْ كَوْنِهَــا عَطْــفَ بَيَــانٍ لِلْخَفَــا   مَــعَ اقْتِضَــا إِزَالَــةٍ لَــهُ وَفَــى

كراهة إقامته، والتأكيد بالنون دالٌّ على كمال المعنى.

(**فهو**) أي قوله "لا تقيمن عندنا": وزانه (**وزان الحسن في**) قولك (**أعجبنا وجه حبيب حسنه حين رنا**) أي أدام النظر؛ لأن عدم الإقامة مغاير للارتحال؛ فلا يكون "لا تقيمن عندنا" تأكيدا لـ"ارْحل" ولا بدل كل، وغير داخل فيه؛ فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما من الملابسة؛ وهي غير البعضية والكلية؛ فيكون كبدل الاشتمال.

ومثال كون الثانية منزّلة من الأولى منزلة البدل؛ لكون المراد مطلوبا لغيره، لا لنفسه؛ لكونه فظيعا أي شنيعا: قولك لزانية متصدقة: لا تجمعي بين هذين: "لا تزني وتتصدقي"؛ ولا تخفى فظاعته، ولكن هذا المثال: بناء على وروده في الجُمل في بدل الكل كما في مواهب الفتاح.

ومثال كونها منزّلة منها منزلة البدل؛ لكون المراد مطلوبا لغيره؛ لكونه عجيبا -أي يُتعجب منه لخفاء سببه-: قوله تعلى: ﴿بَلْ قَالُواْ مِثْلَ مَا قَالَ ٱلْأَوَّلُونَ ۝٨١ قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتْنَا﴾ [المؤمنون: 82-83] إلخ؛ لأن بعث الشيء بعد ما كان ترابا: يُتعجب منه عند الجهلة.

ومثال تنزيلها منزلة البدل؛ لكون المراد مطلوبا لغيره؛ لكونه لطيفا -أي دقيقا-: قولك: بئس ما تصنع: تعطي وتمنع كما في الفيض. الدسوقي: "لطيفا" أي ظريفا مستحسنا؛ فيقتضي ذلك الاعتناء به؛ لإدخال ما يُستغرب في أذهان السامعين، كما إذا رأيت زيدا رقيق القلب حسن السيرة؛ فتقول: زيد جمع بين أمرين: جمع بين رِقّة القلب وحسن السيرة.

وأما بدل الكل؛ فلا يأتي هنا؛ استغناء عنه بعطف البيان. وكذا بدل الغلط؛ إذ لم يقع في الكلام الفصيح.

ومن كمال الاتصال: أن تكون الثانية عطف بيان كما قال: (**أو كونها**) أي الجملة الثانية (**عطف بيان**) للجملة الأولى؛ فتنزَّل منها منزلة عطف البيان من متبوعه: في إفادة الإيضاح؛ فلا تعطف عليها: (**للخفا**)ء أي لأجل خفاء المراد الحاصل في الأولى، (**مع اقتضا إزالة له**) أي مع اقتضاء المقام إزالة ذلك الخفاء (**وفى**) أي جاء

452. كَوَسْــوَسَ الــذِي تَــلاهُ قَــالَ يَــا آدَمُ فَهْـــوَ قَـــدْ أَبَـــانَ الْخَافِيَـــا

453. فَهْــوَ وِزَانُ عُمَــرٍ فِــيمَنْ شَــعَرْ أَقْسَــمَ بِــاللهِ أَبُــو حَفْــصٍ عُمَــرْ

454. وَشِـبْهُ الِانْقِطَـاعِ كَـوْنُ عَطْـفِ ذِي يُوهِمُـــهُ عَلَـــى سِـــوَاهَا فَخُـــذِ

ذلك الاقتضاء (كـ)قوله تعلى: "فـ(ـو سوس" الذي تلاه "قال يا آدم") أي ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ [طه: 117]؛ فإن قوله تعلى: "فوسوس إليه الشيطان": فيه خفاء؛ (فهو) أي قوله "قال يا آدم" (قد أبان) أي أظهر المراد (الخافيا) في الجملة الأولى، وهو تفسير الوسوسة؛ (فهو) أي قوله "قال يا آدم" إلخ: منزّل منزلة عطف البيان لقوله "فوسوس" إلخ؛ فوزانه (وزان عمر في) قول (من شعر) أي قول الشاعر(1):

(أَقْسَـمَ بِـاللهِ أَبُـو حَفْـصٍ عُمَـرْ) مَـا مَسَّـهَا مِـنْ نَقَـبٍ وَلَا دَبَـرْ

ومن هذا القبيل: قوله تعلى ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: 7-8]، وقوله تعلى ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: 31]؛ لأنه إذا خرج من جنس البشر فقد دخل في جنس آخر؛ فاحتاج إلى بيان تعيينه.

ومثله قول أبي العلاء المعري في وصف سيف:

مُقِيمُ النَّصْـلِ مِـنْ طَرَفَـيْ نَقِيضٍ يَكُـونُ تَبَـايُنٌ مِنْـهُ اشْـتِكَالَا

تَبَـيَّنَ فَوْقَـهُ ضَحْضَـاحُ مَـاءٍ وَتُبْصِـرُ فِيـهِ لِلنَّـارِ اشْـتِعَالَا

فإنه أخفى في البيت الأول الماء والنار المشبه بهما طرائق السيف، ثم أوضحه في البيت الثاني.

وإلى الحالة الثالثة أشار بقوله: (وشبه الانقطاع) الكامل هو (كون عطف ذي) أي الجملة الثانية على الجملة الأولى: (يوهمه) أي يوهم عطفها (على سواها) أي على غير الأولى، وعطفها على غيرها: يؤدي إلى معنى غير مقصود، والفصل هنا

(1) تقدم.

455. تَظُـنُّ سَـلْمَى أَنَّنِـي الْبَيْـتَ مَثَـلْ وَسَـمٌ بِـالْقَطْعِ الَّـذِي لِـذَا انْفَصَـلْ

456. وَشِـبْهُ الِاتِّصَـالِ كَوْنُهَـا جَـوَابْ سُـؤَالِ الأُولَـى اقْتَضَـتْهُ وَالصَّـوَابْ

457. تَنْزِيلُهَـا مَنْزِلَـهُ فَتُفْصَـلُ فَصْـلَ جَوَابِـهِ وَقِيـلَ يُجْعَـلْ

للاحتياط لا للوجوب، والاحتياط: أن يكون قبل الجملة المفصولة عما قبلها كلامٌ مشتمل على مانع من العطف عليه وكلام لا مانع من العطف عليه؛ فتقطع الجملة عنه، حتى لا يُتوهم عطفها على ما هو مشتمل على ذلك المانع؛ وذلك مما يؤدي إلى فساد المعنى، وشبِّه بكمال الانقطاع: باعتبار اشتماله على مانع من العطف، إلا أنه لما كان خارجيا يمكن دفعه بنصب قرينة: لم يجعل من كمال الانقطاع (**فخذ**) قول الشاعر[1]:

وَ(تَظُـنُّ سَـلْمَى أَنَّنِـي) أَبْغِـي بِهَـا بَـدَلًا أُرَاهَـا فِـي الضَّـلَالِ تَهِـيمُ

(**البيت**) أي أتمم البيت (**مثل**) -بوقف ربيعة- أي خذه حال كونه مثالا لشبه الانقطاع؛ فبين جملتي "تظن" و"أراها" مناسبة ظاهرة؛ لاتحاد المسندين؛ لأن معنى "أراها": أظنها، وكون المسند إليه في الأول محبوبا، وفي الثاني محِبًّا، لكن ترك العطف؛ لئلا يتوهم أنه عطف على "أبغي"؛ فيكون من مظنونات سلمى، وليس بمراد، بل هو مفسد.

(**وسم بالقطع**) الفصل (**الذي لذا انفصل**) أي وقع لذا أي لدفع إيهام خلاف المقصود؛ ووجه التسمية: إما لكونه قاطعا للوهم، أو لأن كل فصل قطع؛ فيكون من تسمية المقيّد بالمطلق.

وإلى الحالة الرابعة أشار بقوله: (**وشبه**) كمال (**الاتصال كونها**) أي الجملة الثانية (**جواب سؤالِ**) الجملةُ (**الأولى اقتضته**) أي أشعرت به ودلت عليه، (**والصواب**) أي والمختار عند أهل البيان: (**تنزيلها**) أي الجملة الأولى (**منزله**) أي السؤال الذي دلت عليه (**فتفصل**) الجملة الثانية عن الجملة الأولى (**فصل جوابه**) أي كما يفصل جواب السؤال عنه؛ لما بينهما من الاتصال.

---

(1) وهو أبو تمام، وقبله: زعمت هواك عفا الغداة.. الأبيات المتقدمة.

458. مُقَــدَّرًا لِنُكْتَــةٍ كَالاغْتِنَـــا عَنْــهُ وَكُــرْهِ السَّــمْعِ مِنْــهُ يُعْتَنَــى

459. وَسَــمِّهَا وَفَصْــلَهَا اسْــتِئْنَافَا وَهْــوَ ثَــلاثُ أَضْــرُبٍ قَــدْ وَافَــى

460. إِذِ السُّــؤَالُ قَــدْ يَكُــونُ عَــنْ سَبَبْ حُكْــمٍ عُمُومًــا أَوْ خُصُوصًــا يُنْتَخَــبْ

(وقيل) أي قال السكاكي: (يجعل) ذلك السؤال الذي تقتضيه الأولى واقعا (مقدرا) والجملة الثانية جوابه[1].

وإنما يصار إلى هذا التنزيل: (لنكتة كالاغتنا) أي كإغناء المتكلم السامع (عنه) أي عن السؤال؛ يعني أنه أغناه بذكر الجواب عن كلفة السؤال.

(و)ككون (كره السمع) أي كراهة المتكلم السمع أي ما يسمع (منه) أي من المخاطب (يعتنى) بالتركيب أي يُقصد؛ لحقارته أو لبغضه إياه، ونحو ذلك، كخوف أن لا يقطع كلام المتكلم بكلامه، أو تكثير المعنى مع اختصار اللفظ بسبب طي السؤال مع ترك العاطف؛ فبتقدير السؤال يكثر المعنى، وبترك العاطف يقل اللفظ.

(وسمها) أي الجملة الثانية (و)سم (فصلها) من الأولى المشعِرة بالسؤال (استئنافا)؛ فالاستئناف في اصطلاحهم: يطلق على كل منهما، وتسمى الجملة أيضا مستأنفة.

(وهو) أي الاستئناف: (ثلاث أضرب) أي أقسام، متفرعة عن ثلاثة في السؤال (قد وافى) عن العرب؛ (إذ السؤال قد يكون عن سبب حكم) اشتملت عليه الجملة الأولى؛ إما (عموما) أي سؤالا عن مطلق سبب الحكم كقوله[2]:

قَــالَ لِــي كَيْــفَ أَنْــتَ قُلْــتُ عَلِيــلُ سَــهَرٌ دَائِــمٌ وَحُــزْنٌ طَوِيــلُ

أي ما سبب علّتك؛ لأن العادة إذا قيل فلان مريض: يسأل عن عِلته وموجب مرضه، لا أن يقال هل سبب علته كذا وكذا؛ لا سيما السهر والحزن؛ فإنه قلّما يقال: هل سبب مرضه السهر والحزن؛ لأنهما من أبعد أسباب المرض.

(أو خصوصا) أي سؤالا عن سبب خاص (ينتخب) أي يختار ويستعمل كقوله

(1) الدسوقي: فالجملة الثانية جواب للجملة الأولى على مذهب المصنف -يعني صاحب التلخيص- وللسؤال المقدر على كلام السكاكي.

(2) تقدم.

461. أَوْ غَيْـرَ ذَيْـنِ ثُـمَّ مِنْـهُ مَـا أَتَـى   بِاسْـمِ الَّـذِي اسْـتُؤْنِفَ عَنْـهُ كَـالفَتَى

462. أَحْسِـنْ إِلَيْـهِ أَلْفَتَـى بِـهِ حَـرِي   ... ...

تعلى: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: 53]؛ فكأنه قيل: هل النفس أمارة بالسوء؛ فقيل: نعم إن النفس لأمارة بالسوء؛ فتقدير السؤال بـ"هل" الدالة على طلب التصديق؛ قرينته الدالة عليه هي التأكيد في جوابه؛ وهو قوله "إن النفس لأمارة بالسوء"؛ لأن التأكيد فيه يدل على أن السائل يسأل عن سبب خاص مع التردد فيه؛ فيجاب بالتأكيد؛ ولو كان عن مطلق السبب: لم يوكد؛ لكون المخاطب خالي الذهن.

(أو غير ذين[1]) أي وقد يكون السؤال عن غير ذينك السببين: المطلق والخاص؛ وهذا هو القسم الثالث من أقسام الاستئناف، كقوله تعلى: ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ﴾ [هود: 68]؛ تقديره: فماذا قال إبراهيم عليه السلام في جواب الملائكة، فقيل: قال سلام، أي سلام عليكم، أو عليكم سلام؛ فتحيته أحسن من تحيتهم؛ لأن تحيتهم بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث أي سلمنا سلاما، وتحيته بالاسمية الدالة على الثبوت والدوام.

ومن هذا القسم قوله[2]:

زَعَـمَ الْعَـوَاذِلُ أَنَّنِـي فِي غَمْـرَةٍ   صَـدَقُوا ولكِـنْ غَمْرَتِـي لا تَنْجَلِـي

كأنه قيل: أصدقوا أم كذبوا؟ فقال: صدقوا.

ثم أشار الناظم رحمه الله تعلى إلى تقسيم آخر للاستئناف فقال: (ثم منه) أي من الاستئناف أيضا: (ما أتى بـ)إعادة (اسم الذي استؤنف عنه) الحديث أي ذكر فيه اسمه، (كـ)قولك مثلا: (الفتى أحسن إليه ألفتى به) أي بالإحسان إليه (حري)؛ فتقدير السؤال: لما ذا أُحسن إليه؟ أو هل هو حقيق بالإحسان؟ فهو سؤال عن السبب المطلق؛ فناسب عدم التأكيد في الجواب.

---

(1) الدسوقي: غيرهما: هو شيء آخر له تعلق بالجملة الأولى، يقتضي المقام السؤال عنه.

(2) أي جندب بن عمار رضي الله عنه.

... ... أَوْ وَصْفِهِ وَهْوَ أَشَدُّ فَاذْكُرِ
463.نَحْوَ صَدِيقُكَ الْقَدِيمُ قَدْ أُهِلْ وَصَدْرُ الِاسْتِئْنَافِ رُبَّمَا خُزِلْ
464.أَوْ كُلُّهُ مَعْ قَائِمٍ مَقَامَهْ ... ...

(أو) أتى بإعادة (وصفه) أي وصف الذي استؤنف عنه الحديث؛ يعني وصفه الذي يصلح لترتُّب الحديث عليه وجعله علّة له.

(وهو) أي هذا الاستئناف الذي أُعيدت فيه صفة الذي استؤنف عنه الحديث: (أشد) أي أبلغ وأحسن من الذي أُعيد فيه اسمه؛ لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم أي المحكوم به؛ فما فيه بيان السبب: أدعى إلى القبول مما ليس كذلك (فاذكر) في تمثيل هذا القسم (نحو) قولك: أحسنتَ[1] أنت إلى زيد (صديقك القديم قد أهل) -بالتركيب وتخفيف الهاء لضرورة الوزن- أي صار أهلا لذلك؛ والسؤال المقدّر: لما ذا أحسنت إليه؟ فقال: صديقك القديم أهل.

(وصدر الاستئناف) أي الجملة المستأنفة (ربما خزل) أي حُذف؛ فعلا كان أو اسما؛ ومنه ما تقدّم من نحو "سهر دائم" أي أمري. ونحو ﴿يُسَبَّحُ[2] لَهُۥ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾ [النور: 36]؛ كأنه قيل: من يسبحه؟ فقيل رجال أي يسبحه رجال. ومنه: نعم الرجل زيد عند من يجعل المخصوص خبرا لمحذوف.

(أو كله) أي وقد يحذف الاستئناف كله لا صدره فقط؛ إما (مع) شيء من الألفاظ (قائم مقامه) أي مقام الاستئناف كقوله:

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ لَهُمْ إِلْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَافُ
أُولَائِكَ أُومِنُوا جُوعًا وَخَوْفًا وَقَدْ جَاعَتْ بَنُو أَسَدٍ وَخَافُوا

فقوله "زعمتم" إلى آخره: يهجو به الشاعر بني أسد بن خزيمة، ويكذبهم في دعواهم: أنهم إخوة قريش في النسب والشرف: كلهم أولاد خزيمة بن مدركة، فلما

(1) البناني: يتعين فيه الخطاب؛ وإلا لقال: "صديقي القديم".
(2) هي قراءة ابن عامر، ورواية شعبة عن عاصم.

.... أَوْ دُونَــــهُ وَدَافِــــعُ إِيهَامَــــهْ

465. بِوَصْـلِهِ كَمِثْـلِ قَـوْلِ الـدَّاعِ لا وَأَيَّـدَ اللهُ حِمَـاكَ بِـالْعُلا

قال "زعمتم أن إخوتكم قريش": اتّجه أن يقولوا: أصدقنا أم كذبنا، فقيل: "كذبتم"، فحذف هذا الاستئناف كله، وأقيم قوله "لهم إلف" إلخ مقامه؛ لدلالته عليه؛ فقوله "إلف": مصدر ألفَ المكان كعلم أي أحبه، والإلاف: مصدر آلفه يؤالفه، والإيلاف بالياء مصدر آلفه يؤلفه.

والمعنى -كما في الأطول-: لهم إيلاف من القبائل لا تتعرض لهم قبيلة في رحلتيهم المعروفتين في التجارة: رحلة الشتاء ورحلة الصيف، يتجرون آمنين مكرَمين.

(أو) أي وإما أن يحذف الاستئناف كله **(دونه)** أي دون قيام شيء مقامه؛ اكتفاء بالقرينة كقوله تعلى ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: 48]؛ فكأنه قيل من الماهدون؟ فقيل: هم نحن، فحذف المبتدأ والخبر معا، من غير قيام شيء مقامهما.

ولما فرغ من الأحوال الأربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال: **(و)**متكلم **(دافع إيهامه)** خلاف المقصود **(بوصله كمثل قول الداع)** لك بالتأييد في جواب كلام سابق سألته عنه: **(لا وأيد الله حماك بالعلا)** أي ليس الأمر كذلك أي كما سألت عنه؛ فهذه الجملة خبرية. وقوله "أيد الله" إلخ: إنشائية مدعوٌّ بها للمخاطب، لكن لو ترك العطف وقيل: لا أيد الله؛ لتوهّم أنه دعاء على المخاطب؛ فلدفع هذا الوهم: جيء بالواو العاطفة الإنشائيةَ، على الخبرية المنفية المدلول عليها بكلمة "لا"؛ هذا مثال الإيهام مع كمال الانقطاع، ومثاله مع كمال الاتصال: كما إذا سُئلت هل تشرب خمرا، فقلت: "لا وتركت شربها"؛ فقولك "وتركت شربها": تأكيد للنفي السابق، ولو لم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفي بالترك كما في الفيض. وانظر بسط المسألة في الدسوقي وانظرها في البناني أيضا.

ويحكى عن الصاحب بن عباد أنه قال: هذه الواو أحسن من واوات الأصداغ في خدود الحسان.

466. وَصِلْ إِذَا تَوَسُّطٌ بَيْنَهُمَا ... يَكُونُ فِيهِمَا كَأَنْ تُلْفِيهِمَا

467. تَوَافَقَا إِنْشَاءً اوْ فَخَبَرَا ... فِي لَفْظٍ اوْ مَعْنًى بِجَامِعٍ يُرَى

468. وَهْوَ يَكُونُ بِاعْتِبَارِ الْمُسْنَدِ ... إِلَيْهِمَا وَالْمُسْنَدَيْنِ فَقَدِ

(وصل) أيها المتكلم الجملة الثانية بالأولى أي اعطفها عليها (إذا توسط بينهما) أي بين الكمالين: كمال الانقطاع وكمال الاتصال (يكون) حاصلا (فيهما) أي في الجملتين؛ وذلك (كأن تلفيهما) أي كإلفائك إياهما (توافقا إنشاء او فخبرا)؛ بأن كانتا خبريتين معًا أو إنشائيتين معًا (في لفظ) ومعنى معا، (او) توافقا في (معنى) فقط؛ بأن كانتا إنشائيتين معنى واللفظان خبران، أو الأولى خبر والثانية إنشاء[1]، أو بالعكس، أو كانتا خبريتين واللفظان إنشاآن، أو الأولى إنشاء والثانية خبر، أو بالعكس؛ فالمجموع ثمانية أقسام؛ فالأول؛ وهو أن تتفقا خبرا لفظا ومعنى: كقوله تعلى ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾ [النساء: 141] وقوله ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ ۝ وَإِنَّ ٱلۡفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٖ﴾ [الانفطار: 13-14]، إلا أنهما في المثال الثاني متناسبتان في الاسمية، بخلاف الأول.

والثاني: وهو أن تتفقا إنشاء لفظا ومعنى: كقوله تعلى ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ﴾ [الأعراف: 29]؛ والجامع: اتحاد المسند إليه في الجُمل الثلاثة، مع ما بين الأكل والشرب من التماثل؛ لكون كل منهما قوتا، والإسراف نوع من الأكل؛ إذ المراد به الأكل أكثر من الحاجة.

وانظر أمثلة باقي الأقسام في مواهب الفتاح.

ولا بد في جميع ذلك أن يكون مقرونا (بجامع) أي بوجه من وجوه المناسبة الآتي بيانها (يرى) بينهما؛ (وهو) أي الجامع بين الجملتين (يكون باعتبار المسند إليهما والمسندين) جميعا؛ فلو وُجدت مناسبة بين المسندين فقط، أو المسندين

(1) كقوله تعلى: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَانٗا وَذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا﴾ [البقرة: 82]؛ فعطف "قولوا" على "تعبدون" -مع اختلافهما لفظا-؛ لكونهما إنشائيتين معنى.

... ...

إليهما فقط؛ فلا يكفي (فقد) أي فاكتفِ بذلك[1]؛ فالجامع يكون باعتبار المسند إليه في الجملة الأولى والمسند إليه في الجملة الثانية وباعتبار المسند في الأولى والمسند في الثانية، نحو "يشعر زيد ويكتب": للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة، و"يعطي زيد ويمنع": لتضاد الإعطاء والمنع.

ونحو زيد شاعر وعمرو كاتب، وزيد طويل وعمرو قصير؛ لمناسبة بين زيد وعمرو: كالأخوة والصداقة والعداوة ونحو ذلك.

وبالجملة؛ فلا بد أن يكون أحدهما مناسبا للآخر وملابسا له ملابسة لها نوع اختصاص[2]، بخلاف زيد كاتب وعمرو شاعر بدون مناسبة بينهما؛ فلا يصح؛ وإن اتحد المسندان؛ ولهذا حكموا بامتناع "خفِّي ضيق وخاتمي ضيق"، وبخلاف "زيد شاعر وعمرو طويل" مطلقا؛ سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة، أو لا؛ لعدم مناسبة الشعر وطول القامة.

قال السكاكي: ذكر أنه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة؛ جمعا من جهة العقل؛ وهو الجامع العقلي، أو من جهة الوهم؛ وهو الجامع الوهمي، أو من جهة الخيال؛ وهو الجامع الخيالي.

والمراد بالعقل: القوة العاقلة المدرِكة للكليات، وبالوهم: القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات، من غير أن تتأدى إليها من طرق الحواس، كإدراك العداوة والصداقة من زيد مثلا، وكإدراك الشاة معنى في الذئب. وبالخيال: القوة التي يجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك؛ وهي القوة التي تتأدى إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة. وبالمفكرة: القوة التي من شأنها التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك، والمعاني المدرَكة بالوهم بعضها مع بعض؛ ونعني بالصور: ما

(1) فلا عبرة بالجامع باعتبار المتعلقات. انظر مواهب الفتاح.

(2) الدسوقي: وأما مطلق المناسبة في شيء، كالجزئية والحيوانية والإنسانية: فلا يكفي.

469. فَمِنْــهُ عَقْلِــيٌّ بِــأَنْ يَكُــونَ فِــي تَصَــــوُّرٍ بَيْنَهُمَــــا إِذَا يَفِــــي

يمكن إدراكه بإحدى الحواس الظاهرة، وبالمعاني ما لا يمكن هـ

وللعلامة محمد فال بن العاقل الديماني رحمه الله تعلى:

الْحِــسُّ إِنْ بِالِاشْــتِرَاكِ وُصِــفَا فَفِــي مُقَــدَّمِ الــدِّمَاغِ قَــدْ وَفَــى
لَــهُ خِزَانَــةٌ بِــلَا إِشْــكَالِ وَهْــيَ الَّتِــي يَــدْعُونَ بِالْخَيَــالِ
وَفِــي مُــؤَخَّرِ الــدِّمَاغِ قَــدْ ثَبَــتْ حَافِظَــةٌ لَهَــا خِزَانَــةٌ وَفَــتْ
يَــدْعُونَهَا مُدْرِكَــةً أَوْ وَاهِمَــهْ فِــي آخِــرِ الــدِّمَاغِ أَيْضًــا فَاعْلَمَــهْ
فَخُــصَّ بِالْمَحْسُــوسِ الاوَّلَــيْنِ وَبِالْمَعَــانِي خُــصَّ الْاخْــرَيَيْنِ
أَمَّــا الْمُفَكِّــرَةُ فَهْــيَ فِــي الْوَسَــطْ وَلَــيْسَ مَعْهَــا خَــازِنٌ بِهَــا ارْتَبَــطْ
تَرَتُّــبُ الْمَعْنَــى عَلَــى الْمَحْسُــوسِ مِنْ وَاهِمَــةٍ وَمِــنْ خَيَــالٍ فَاسْــتَبِنْ
وَذِي الْقُــوَى قَــدْ أَثْبَتَتْهَــا الْحُكَمَــا بِــزَعْمِهِمْ فِــي الــرَّأْسِ أَمَّــا الْعُلَمَــا
فَمَــا لَهَــا تَعَرَّضُــوا بِــالنَّفْيِ لَا وَلَا بِالِاثْبَــاتِ عَلَــى مَــا نُقِــلَا

فالجامع بين الجملتين إما أن يكون عقليا؛ وإليه أشار بقوله: (**فمنه**) أي الجامع بين المفردين أو الجملتين -كان لهما محل من الإعراب أم لا- (**عقلي**)؛ وهو القوة المدرِكة للمعاني الكلية، كإدراك ثبوت التحيز لكل جرم، وأن كل إنسان حيوان، وأن كل فاعل مرفوع؛ والمراد بالجامع العقلي: أمرٌ بسببه يقتضي العقل اجتماعهما في القوة المفكِّرة؛ والأمر: كالاتحاد في التصور مثلا، وليس المراد بالجامع العقلي: ما يدرك بالعقل من الكليات، بل المراد به ما تقدم؛ لأن العقل لما كان يميز بين الأشياء الْمُلتبسة وتنسب إليه الأمور الصحيحة المطابقة للواقع، وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا في نفسه للاجتماع: نسب الجمع بها إلى العقل؛ فالجامع العقلي: هو (**بأن يكون في تصور**) حاصل (**بينهما**) أي الشيئين؛ (**إذا يفي**) أي يجيء

470. تَمَاثُـــلٌ أَوِ اتِّحَـــادٌ أَوْ يُـــرَى تَضَـــايُفٌ كَأَصْـــغَرٍ وَأَكْبَـــرَا

(تماثل)؛ فإن العقل بتجريد المتماثلين عن التشخص في الخارج: يرفع التعدد بينهما، كزيد وعمرو؛ إذا اشتركا في وصف له نوع اختصاص بهما، كالصداقة؛ فيكون الوصف: بمنزلة الحقيقة أي الذات، وما عداه: بمنزلة الوصف المشخِّص لهما؛ والمشخص: هو الصفة التي تُميز الموجود عن كل ما عداه، وإذا رفع العقل التشخص الخارجي عن المتماثلين؛ بقيت الماهية الكلية الواحدة، فقد رجع التماثل إلى الاتحاد؛ لأن العقل إذا رفع التعدد بين المتماثلين: يجعلهما متحدين؛ بأن يعقل هيئتهما النوعية المجرّدة عن التشخص؛ لأن مجرد العقل: لا يدرك الجزئي من حيث هو جزئي جسماني متصف بصفات تمنع من ارتسامه في العقل المجرد، بل يدركه مجردا عن العوارض المشخِّصة في الخارج، وينتزع منه المعنى الكلي؛ فيدركه؛ فالمتماثلان إذا جردا عن المشخصات: اتحدا؛ فيكون حضور أحدهما في المفكرة حضورا للآخر.

(أو) يكون بينهما (اتحاد) في التصور؛ فمثال اتحاد الطرفين في التصور: قام زيد أمس وقام زيد أمس مريدا بذلك قياما واحدا للتأكيد؛ ومنه ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: 3-4]، وفي المسند فقط، نحو زيد يكتب وأخوه يكتب، وفي المسند إليه فقط، نحو زيد يكتب ويشعر.

(أو يرى) بين الشيئين (تضايف)؛ وهو كونهما: بحيث لا يمكن تعقُّل أحدهما دون الآخَر ولا تحققه؛ وذلك سبب لجمع الأمرين في المفكرة؛ إذ العقل يأبى أن لا يجتمعا في الذهن؛

وَإِنَّ الْعَقْـــلَ سُـــلْطَانٌ مُطَـــاعٌ وَإِنَّ خِلافَـــهُ لا يُسْـــتَطَاعُ

قال عصام: ولا يخفى أن استلزام أحدهما للآخر: يكفي في سببية الجمع؛ فلا يُحتاج إلى اشتراط التضايف؛ ومثال ذلك التضايف: (كأصغر وأكبرا)؛ فإن الأصغر من حيث هو أصغر؛ إنما يُعقل: باعتبار ما هو أكبر منه، نحو زيد أكبر وعمرو أصغر، وكتضايف العلة والمعلول؛ فإن العلة هي ما يتوقف عليه الشيء، والمعلول هو ما

471. وَإِنْ يَكُـــنْ بَـــيْنَ تَصَـــوُّرَيْهِمَا   شِـــبْهُ تَمَاثُـــلٍ فَلِلْـــوَهْمِ انْتَمَـــى

472. كَلَــوْنَيِ الْبَيَـــاضِ وَالصُّـــفْرَةِ إِذْ   يُبْرِزُهُمَـــا كَالمِثْـــلِ وَهْـــمٌ مَـــا انْتَبَـــذْ

يتوقف على الشيء؛ فيجوز أن يقال: هذا الشيء علة، وهذا معلول، و"أبو زيد يكتب" و"ابنه يشعر".

وكتضايف الأقل والأكثر؛ فإن الأقل من حيث هو أقل؛ إنما يعقل: باعتبار ما هو أكثر منه، نحو "مسائل كتاب سيبويه أكثر"، و"مسائل غيره أقل".

وإما أن يكون الجامع وهميّا؛ وإليه أشار بقوله: **(وإن يكن بين تصوريهما)** أي الشيئين **(شبه تماثل فـ)**ذلك الجامع **(للوهم انتمى)** أي انتسب؛ فيقال فيه: الجامع الوهمي؛ والجامع الوهمي: أمر بسببه يقتضي الوهم اجتماع الشيئين في القوة المفكِّرة، بخلاف العقل؛ فإنه إذا خلِّي ونفسه لم يحكم بذلك، وليس المراد بالجامع الوهمي: ما يدركه الوهم من المعاني الجزئية هـ

وشبه التماثل: هو أن يكون أحد الشيئين شبيها بالآخر: **(كلوني البياض والصفرة)**، ولوني السواد والخضرة؛ لتقاربهما؛ **(إذ)** أي لأجل أنه **(يبرزهما)** - بتسكين الزاي وتقدير الرفع - **(كالمثل)** أي كالمتماثلين **(وهم ما انتبذ)**: لم يتنحّ؛ يعني أنه يبرزهما الوهم في معرض المتماثلين؛ من جهة أنه يسبق إلى الوهم أن البياض والصفرة نوع واحد، لكن زِيد في الصفرة شيء يسير لا يخرجها عن حقيقتها، وكذلك السواد مع الخضرة، بخلاف العقل؛ فإنه يعرف أنهما نوعان تحت جنس واحد هو اللون؛ ولأجل أن الوهم يبرز المتباعدات في معرض الأمثال: حسن الجمع بين الثلاثة في قوله(1):

ثَلاثَـــةٌ تُشْـــرِقُ الـــدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَـــا   شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ والْقَمَرُ(2)

---

(1) تقدّم.

(2) قال في مواهب الفتاح: وهذا المثال ولو كان من عطف المفردات: يصح الاستشهاد به؛ لأنه يشترط الجامع فيها.

473. كَــذَا تَضَــادٌ كَالْبَيَــاضِ وَالسَّــوَادْ   وَكَالسَّــمَا وَالأَرْضِ مُشْــبِهُ التَّضَــادْ

فإن الوهم هو الذي حسّن الجمع بين هذه الثلاثة؛ لمشابهتها للأمور المتماثلة؛ بسبب الاشتراك في إشراق الدنيا ببهائها: إشراقًا حسيًّا بالشمس والقمر، ومعنويا بأبي إسحاق؛ لإفاضته عليها أنوارَ العدل والإحسان، وكذلك في قوله[1]:

إِذَا لَـمْ يَكُـنْ لِلْمَـرْءِ فِـي الْخَلْـقِ مَطْمَـعٌ   فَـذُو التَّـاجِ وَالسَّـقَّاءُ وَالـذَّرُّ وَاحِـدُ

فإنه هو الذي حسّن الجمع أيضا بين الملِك والسقّاء وصغار النمل؛ لاشتراكهم في عدم انتظار النفع منهم والاستغناء عنهم، مع تباعدهم غاية التباعد.

(**كذا تضاد**)؛ يعني أن التضاد كشبه التماثل: في أنه إذا كان بين تصور الشيئين؛ كان الجامع بينهما وهميا. والتضاد: هو التقابل بين أمرين وجوديين يتواردان على محل واحد بينهما غاية الخلاف، ولا يتوقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر: (**كالبياض والسواد**) في المبصَرات، والهمس والجهر في المسموعات، والطيب والنتن في المشمومات، والحلاوة والمرارة في المذوقات، والملاسة والخشونة في الملموسات، وكالقيام والقعود، والإقرار والإنكار اللساني.

(**وكالسما والأرض**) في المحسوسات (**مشبه التضاد**) الذي إذا كان بين تصور الشيئين كان الجامع بينهما وهميا؛ لأنهما وجوديان؛ أحدهما في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانحطاط، لكن لما لم يتواردا على محل واحد لكونهما جسمين: لم يتضادّا.

وسبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا: هو أن الوهم ينزِّل التضاد وشبهه منزلة التضايف: في أنه لا يحضره أحد المتضادين أو الشبيهين لهما إلا ويحضره الآخر؛ لاشتراكهما في الضدِّيّة اللازمة لهما لزوما بيِّنا؛ ولتنزيل الوهم للقسمين منزلة المتضايفين: تجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد من سائر المتغايرات؛ ألا ترى أن السواد أقرب خطورا مع البياض من الحلاوة، وكذا السماء والأرض ونظائرهما.

(1) لم نقف على قائله.

474. وَإِنْ يَكُـنْ يَسْبِقُ فِي الْخَيَالِ تَقَارُنٌ فَجَامِعٌ خَيَالِي

475. وَاخْتَلَفَتْ أَسْبَابُهُ فَاخْتَلَفَتْ صُوَرُهُ فَوَضَحَتْ أَوْ فَخَفَتْ

وإما أن يكون الجامع خياليا وإليه أشار بقوله: **(وإن يكن)** بين تصور الشيئين **(يسبق)** على العطف **(في الخيال تقارن فـ)**ـالجامع بينهما **(جامع خيالي)**؛ يعني أن الجامع الخيالي: هو أن يكون بين الشيئين تقارن في الخيال سابق على العطف أي التكلم به؛ والمراد بالجامع الخيالي: أمر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكِّرة، وليس المراد به ما يكون صورة مرتسمة في الخيال، ولا ما يكون مدرَكا في الخيال.

(واختلفت أسبابه) أي أسباب تقارن الشيئين في الخيال؛ فأسبابه الخارجة المؤدية إليه: مختلفة ترتبًا واجتماعًا؛ **(فاختلفت)** بسبب ذلك **(صوره)** أي صور الخيال الثابتة فيه **(فوضحت)** تلك الصور **(أو فخفت)** بحسب تخالف الأسباب أي فبعضها واضح وبعضها خفي؛ فكم من صور لا انفكاك بينها في خيال وهي في آخَر مما لا يجتمع أصلا، وكم من صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا تقع قط.

مثاله -أي الجامع الخيالي- قوله تعلى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية: 17-18]؛ فإنها مجموعة في خيال أهل البادية: لكثرة انتفاعهم بالإبل، وانتفاعهم بها بالرعْي الناشئ عن المطر النازل من السماء، المقتضي تقلب وجوههم إليها، ولا بد لهم من حصن يتحصنون به ولا شيء في ذلك كالجبال، ثم لا غنى لهم -لتعذر مكثهم في منزل- عن التنقل من أرض إلى أرض؛ فصُوَر هذه الأمور: مجموعة في خيال أهل البادية على الترتيب المذكور، بخلاف الحضري.

ولصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع؛ لأن معظم[1] أبوابه الفصل والوصل، وهو مبني على الجامع.

(1) هكذا عبر السعد في المختصر وانظر ما وجّهه به الدسوقي.

476. وَحَسَّـنَ الْوَصْـلَ تَنَاسُـبٌ وُجِـدْ فِـي اسْـمِيَّةٍ وَفِـي مُضِـيِّهَا وَضِـدْ

قال في الفيض: الأسباب المؤدية للتقارن في الخيال: جارية على ما أَلِفه الإنسان واعتاده، لا على طريق معيّنة؛ فمن صاحب صنعة مثلا يشاهد فيها أشياء مخصوصة في أكثر أوقاته، حتى تكون صور تلك الأشياء متقارنة في خياله واضحة، دون خيال الجاهل لتلك الصنعة؛

فإذا جمعت لكاتب قرطاسا ومحبرة وقلَما، وللنجّار منشارا وقدوما، وجمعت لحضري مسجدا ومحرابا وقنديلا؛ فإن الكاتب والنجار والحضري: لا ينكرون ذلك العدّ؛ لموافقته الثابتَ في خيالهم، وإذا غيّرت العد إلى خلاف ما ثبت في خيالات أصحاب الصناعة الخاصة والعامة: أنكروه إنكارا تاما، كما لو قلت: مِحبرة وقدوم وقنديل.

ولذلك ترى صاحب كل حرفة يصف الكلام بما ارتسم في خياله، كوصف الجوهري[1] أحسن الكلام: بما ثقبته الفكرة ونظمته الفطنة، وفُصل جوهر معانيه في سمط ألفاظه، فحملته نحور الرواة.

والصانع يقول: خير الكلام ما أحميته بكِير الفكر، وسبكته بمشاعل النظم، وخلّصته من خبث الإطناب، فبرز بروز الإبريز، مركّبا في معنى وجيز.

والصيرفي يقول: خير الكلام ما نقدته يد البصيرة، ووزنه معيار الفصاحة؛ فلا يُنطق فيه بزيف، ولا يُسمع فيه ببهرج. والبهرج: الردي.

والضابط في الجامع: أن الجمع؛ إما بسبب التقارن في خزانة الصور أم لا، فالأول: هو الخيالي، والثاني؛ إما أن يكون بواسطة أمر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الأمر؛ فهو العقلي؛ وإلا فهو الوهمي.

(**وحسّن الوصل**) أي العطف بالواو بعد وجود المصحح له (**تناسب وجد**) بين الجملتين (**في اسمية وفي مضيها وضد**) ذلك المذكور؛ وهو الفعلية والمضارعية؛ فإذا كانت الجملة الأولى اسمية؛ فالأحسن: أن تكون الجملة الثانية اسمية، وإذا كانت

---

(1) أي العامل في ميدان المجوهرات.

477. قُلْـتُ وَفِـي الشَّـرْطِيَّةِ الظَّرْفِيَّـهْ وَالْحَصْـرِ وَالتَّأْكِيـدِ لِلْمَزِيَّـهْ

فعلية؛ فالأحسن: أن تكون الثانية كذلك، وإذا كانت ماضية؛ فالأحسن أن تكون الثانية كذلك، وإذا كانت مضارعية؛ فالأحسن أن تكون الثانية كذلك.

والمراد: أنه من المحسّنات الذاتية الداخلة في علم البلاغة؛ فإذا أردت مجرّد الإخبار، من غير تعرض لإفادة التجدد في إحداهما والثبوت في الأخرى؛ قلت: قام زيد وقعد عمرو، وزيد قائم وعمرو قاعد، إلا لمانع، كأن يُراد في إحداهما التجدد، وفي الأخرى الثبوت؛ فيقال: قام زيد وعمرو قاعد، أو يراد في إحداهما المضي وفي الأخرى المضارعة؛ فيقال: زيد قام وعمرو يقعد، أو يُراد في إحداهما الإطلاق وفي الأخرى التقييد بالشرط مثلًا، كقوله تعلى: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [الأنعام: 9]؛ فالجملة الأولى -وهي قوله "لولا أنزل عليه ملك"-: مطلقة، والجملة الثانية -وهي قوله "لقضي الأمر"-: مقيّدة بالشرط -وهو "لو انزلنا ملكا"-؛ فالجملة معطوفة على "قالوا"، لا على المقول؛ لأنها ليست من مقولهم كما في الفيض.

(**قلت و**)مما يحسن الوصل التناسب (**في الشرطية**)؛ فإذا كانت الأولى مقيدة بشرط؛ فالأحسن أن تكون الثانية مقيّدة به، والتناسب في (**الظرفيه**)؛ فإذا كانت الأولى مقيّدة بظرف؛ فالأحسن أن تكون الثانية كذلك.

(**و**)التناسب في (**الحصر**)؛ فإذا كانت الأولى فيها أداة حصر؛ فالأحسن أن تكون الثانية كذلك، (**و**)التناسب في (**التأكيد**)؛ فإذا كانت الأولى موكدة بـ"إن" أو اللام؛ فالأحسن أن تكون الثانية كذلك: (**للمزيه**) على ما لم يتناسب من الجمل المتعاطفة.

وبالله تعلى التوفيق.

تذنيب

478. الاَصْـلُ فِـي الْحَـالِ الْمُفِيـدِ نُقْلَـهْ ... خُلُــوُّهُ فَــإِنْ أَتَــاكَ جُمْلَــهْ

479. تَحْـتَجْ لِمَـا يَرْبِطُهَـا فـإِنْ خَلَـتْ ... عَــنْ مُضْــمَرٍ فَهْــيَ بِــوَاوٍ قُرِنَــتْ

(تذنيب): شبّه تعقيب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية، وكونها بالواو تارة، وبغير الواو أخرى: بالتذنيب؛ وهو جعل الشيء ذنابة للشيء -بضم الذال وكسرها-؛ فكأن هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له. **(الأصل)** أي الكثير الراجح **(في الحال المفيد نقله)** -بضم النون وسكون القاف- أي في الحال المنتقلة عن صاحبها؛ مفردة كانت أو جملة، واحترز بالمنتقلة عن الموكدة **(خلوه)** من الواو؛ وإنما كان الأصل في الحال المنتقلة الخلو عن الواو: لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر، ووصف له كالنعت؛ ومعنى كونها كالخبر بالنسبة إلى المبتدإ؛ فإنك في قولك "جاء زيد راكبا": تثبت الركوب لزيد، كما في قولك "زيد راكب"، إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء، ولم تقدر ابتداءً إثبات الركوب له، بل أثبته على سبيل التبع، بخلاف الخبر؛ فإنك تثبت به المعنى ابتداءً وقصدا.

ومعنى كونها كالنعت بالنسبة إلى المنعوت إلا أنك تقصد في الحال: أن صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل؛ فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه، بخلاف النعت؛ فإن المقصود: بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت، من غير نظر إلى كونه مباشرا للفعل أو غير مباشر؛ ولهذا جاز أن يقع نحو الأسْود والأبيض والطويل والقصير.. وما أشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها: نعتا لا حالا؛ وبالجملة كما أن حق الخبر والنعت أن يكونا بدون الواو؛ فكذلك الحال، لكن خولف هذا الأصل؛ إذا كانت الحال جملة كما قال: **(فإن أتاك)** الحال المفيد انتقال الوصف عن الموصوف حال كونه **(جمله تحتج)** حينئذ **(لما يربطها)** بصاحبها: من واو أو ضمير أو هما؛ لاستقلالها بالإفادة، كالواقعة صلة أو خبرا أو صفة؛ والأصل في الربط المضمر؛ لأنه يقتصر عليه في الحال المفردة والخبر والنعت والصلة؛ وإنما يعدل عنه إذا تعذر.

(فإن خلت) جملة الحال **(عن مضمر)** أي عن ضمير صاحبها؛ **(فهي)** حينئذ

480. وَكُلُّ جُمْلَةٍ تُرَى عَنْ مُضْمَرِ ... مَا صَحَّ عَنْهُ نَصْبُهَا حَالًا عَرِي

481. يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ حَالًا عَنْهُ ... بِالْوَاوِ أَمَّا إِنْ تَكُنْ حَوَتْهُ

482. فَمَا عَلَى حُصُولِ وَصْفٍ مَا ثَبَتْ ... مُقَارِنٍ لِمَا لَهُ قَدْ قَيَّدَتْ

483. دَلَّ فَضَاهَى الْمُفْرَدَ الْمُؤَصَّلَا ... فَامْنَعْ بِهَا الْوَاوَ وَمَا لَيْسَ فَلَا

(**بواو قرنت**) وجوبا؛ لتكون مرتبطة به غير منقطعة، ولا يجوز "خرجت زيد بالباب"، وجوّزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلّة.

(**وكل جملة ترى عن مضمر ما صح عنه نصبها حالا عري**)؛ يعني أن كل جملة ترى حال كونها عارية أي خالية عن ضمير الاسم الذي يصح نصبها عنه؛ فإنها (**يصح أن تكون حالا عنه**) أي عن ذلك الاسم الخالية عن ضميره؛ حال كونها مرتبطة معه (**بالواو**).

ثم إن الاسم الذي يجوز أن ينتصب عنه الحال لا بد أن يكون فاعلا أو مفعولا، كل منهما معرّفا أو منكّرا مخصّصا، لا نكرة محضة، ولا مبتدأ أو خبرا؛ فإنه لا يُنصب عنه حال على الأصح.

(**أما إن تكن**) الجملة الحالية قد (**حوته**) أي ضمير صاحبها؛ فإنها تنقسم قسمين؛ (**فما على حصول وصف ما ثبت**) أي غير ثابت (**مقارن**) ذلك الحصول (**لما له قد قيدت**) أي لما جعلت الحال قيدا له -وهو العامل-؛ لأن الغرض من الحال: تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال؛ وهذا هو معنى المقارنة (**دل**) أي فالحال الذي دل على حصول وصف إلخ؛ (**فـ**)بسبب دلالته على ذلك الحصول (**ضاهى**) أي شابهَ الحال (**المفرد المؤصلا**) أي الأصلي في الحالية (**فامنع بها الواو**)؛ فلا تدخل عليها؛ لأن الأصل في الحال هي الحال المفردة؛ لعراقة المفردات في الإعراب، وتطفل الجُمل عليها فيه بوقوعها موقعها؛ لأن الحال المفردة: تدل على حصول وصف غير ثابت، مقارن لما جعلت الحال قيدا له.

(**وما ليس**) بهذه المثابة من الجمل الواقعة حالا (**فلا**) تمنع دخول الواو عليه.

484. فَـأَوَّلٌ مُضَـارِعٌ قَـدْ أُثْبِتَـا ... فَـالِاقْتِرَانُ إِذْ مُضَـارِعًا أَتَـى

485. وَبِـالثُّبُوتِ فَالصِّـفَاتُ تَحْصُـلُ ... وَمَـا حَوَاهَـا شَـذَّ أَوْ مُـؤَوَّلُ

والجملة الحالية؛ إما أن تكون فعلية أو اسمية، والفعلية إما أن يكون فعلها مضارعا أو ماضيا، والمضارع إما أن يكون مثبَتا أو منفيا؛ فبعض هذه يجب فيه الواو، وبعضها يمتنع، وبعضها يستوي فيه الأمران، وبعضها يترجّح فيه أحدهما؛ فأشار إلى تفصيل ذلك وبيان أسبابه بقوله: **(فأول)** من القسمين -وهو ما دل على حصول وصف غير ثابت مقارن لما جعلت الحال قيدا له-: **(مضارع قد أثبتا)** أي الحال المصورة من مضارع مثبَت، نحو جاء زيد يضحك؛ **(فالاقتران)** أي اقتران حصول الوصف بما جعلت الحال قيدا له: ثابت؛ **(إذ مضارعا أتى)** أي لأجل مجيء الحال حال كونها مضارعا أي في صورة المضارع، والمضارع يدل على الحال، وإذا كان دالا على الحال وجب اقتران حصول مضمونه بحصول مضمون العامل.

(وبالثبوت) أي وبسبب ثبوت المضارع أي عدم كونه منفيا؛ **(فالصفات تحصل)** وجوبا؛ لأنه إذا كان مثبَتا: وجب حصول الوصف لصاحب الحال، وأما كون الصفة غير ثابتة؛ فلكون الحال فعلا، وهو يدل على التجدد أي الانتقال وعدم الثبوت. ولم يتعرض الناظم رحمه الله تعلى لمفهوم هذا القيد في النظم.

ولما كان ههنا مظنة اعتراض -وهو أنه قد جاء المضارع المثبت حالا بالواو في النظم والنثر- أشار إلى جوابه بقوله: **(وما حواها)** أي الواو من الحال المصدّرة بالمضارع المثبَت **(شذ)**؛ فلا يقاس عليه، **(أو)** هو **(مؤول)** بما يصلح للواو، نحو "قمت وأصُكُّ عينه"، وقول الشاعر(1):

فَلَمَّـا خَشِـيتُ أَظَـافِيرَهُمْ ... نَجَـوْتُ وَأَرْهَـنُهُمْ مَالِكَـا

فقيل: الأول شاذ، والثاني ضرورة، وقيل هما مؤوّلان على حذف المبتدإ أي "وأنا أصك عينه" - "وأنا أرهنهم مالكا". وقال عبد القاهر: الواو فيهما للعطف لا

(1) عبد الله بن همام السلولي.

486. وَإِنْ نُفِي فَجُوِّزَا لِكَوْنِهِ دَلَّ عَلَى الْقِرَانِ لا حُصُولِهِ

للحال؛ والأصل: قمت وصككت عينه، ونجوت ورهنتهم مالكا، وعُدل إلى المضارع لحكاية الحال الماضية؛ ومعناها: أن يُفرض أن ما كان في الزمن الماضي: واقع في هذا الزمن؛ فيعبّر عنه بلفظ المضارع، كقوله: *وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي[1]* بمعنى مررت.

(وإن نفي) -بالتركيب- أي نُفي المضارع أي لم يكن مُثبَتا؛ (فجوزا) -بالتركيب- نائبه الألف، والفاء زائدة أي جوز الأمران: ترك الواو وذكرها؛ (لكونه) أي المضارع المنفي (دل على القران) أي مقارنة الوصف المنفي بما جعلت الحال قيدا له، وهو العامل؛ لكونه مضارعا، (لا) على (حصوله) أي ثبوت الوصف للموصوف الذي هو صاحب الحال؛ لكونه منفيا؛ إذ المانع من الواو مجموع كون الفعل دالا على حصول الوصف للموصوف ومقارنة ذلك الحصول للعامل، فزالت دلالته على حصول الوصف للموصوف بسبب النفي، وبقيت دلالته على مقارنة الوصف المنفي للعامل؛ لبقاء المضارعة، وبزوال جزء العلة يزول المعلول الذي هو الامتناع؛ فيجوز الإتيان بالواو وتركها اكتفاء بالضمير، نحو قوله تعلى: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس: 89] بقراءة تخفيف النون[2]، فتكون "لا" للنفي، لا للنهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع؛ فلا يصح عطفه على الأمر؛ فتكون الواو للحال، وقوله تعلى: ﴿وَمَا لَنَا لاَ نُؤمِنُ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: 86] أي حال كوننا غير مؤمنين؛ فالفعل المنفي حالٌ بدون الواو.

قلت: ولعل الأوضح لو قال:

وَإِنْ نُفِي إِذْ دَلَّ لِلْقِرَانِ دُونَ الْحُصُولِ جُوِّزَ الأَمْرَانِ

أي ترك الواو وذكرها.

---

(1) تقدم.

(2) وهي لابن ذكوان.

487. كَمُثْبَتِ الْمَاضِي فَلِلْحُصُولِ لا ... لِلاقْتِرَانِ وَلِذا قَدْ دَخَلا

488. مُقَرِّبًا وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ ... وَقَالَ مَنْ أَوْجَبَهَا فَقَدْ غَلِطْ

489. وَمَا نُفِي بِلَمْ وَلَمَّا إِذْ نُفِي ... وَلَكِنِ اقْتِرَانُهُ حَقًّا يَفِي

(كـ)ما يجوز الوجهان في (مثبت الماضي فـ)إنه يدل (للحصول) أي على حصول الوصف للموصوف الذي هو صاحب الحال؛ لكونه مثبتا، و(لا) يدل (للاقتران) أي على اقتران ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له وهو العامل؛ لكونه ماضيا، والماضي لا يقارن الحال؛ (ولذا) المذكور من عدم دلالته على المقارنة: ("قد" دخلا) أي دخل "قد" على الجملة الماضية؛ حال كونه (مقربا) أي دالًّا على تقريب الماضي من الحال؛ فقد اشترط بعض العلماء أن يكون مع "قد"؛ إما ظاهرة، نحو ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾ [آل عمران: 40]، أو مقدّرة، نحو ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: 89]؛ لأنها تقرب الماضي من الحال؛ هذا رأي جمهور النحاة.

(وبعضهم لم يشترط) دخول "قد" في الحال المعقودة من ماض مثبت (وقال): إن (من أوجبها) ظانا أن حال الزمان والحال المبينة للهيئة واحدة: (فقد غلط)؛ إذ ليس كذلك؛ فلفظ "قد" إنما تقرب الماضي من الحال التي هي زمان التكلم، ولا تقرّب مضمون حال الهيئة من مضمون عاملها.

ثم الماضي: إما أن يكون لفظا كما مرّ، أو معنى؛ وإليه أشار بقوله: (وما) أي والمضارع الذي (نفي بلم ولما)؛كل منهما يقلب معنى المضارع إلى الماضي؛ فيجوز الأمران؛ (إذ نفي) أي لأجل دخول حرف النفي عليه؛ لتخلف جزء العلة، وهو الحصول، (ولكن اقترانه) بالعامل (حقا) لكونه مضارعا (يفي) أي يجيء مجيئ ثابت لا شك فيه.

ومثال الماضي معنى: قوله تعلى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ [مريم 19]، وقوله: ﴿فَٱنقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾ [آل عمران 174]، ومثال "لما" قوله تعلى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن

490. لِأَنَّ لَمَّا نَفْيُهَا يَسْتَغْرِقُ وَغَيْرُهَا نَفْيٌ لما قَدْ يَسْبِقُ
491. وَالأَصْلُ الِاسْتِمْرَارُ فِيهِ فَإِذَا أَطْلَقْتَهُ فَالِاقْتِرَانُ يُحْتَذَى
492. خِلَافَ مُثْبَتٍ لِأَنَّ الْفِعْلَا بِوَضْعِهِ عَلَى الْحُدُوثِ دَلَّا
493. وَإِنْ تَكُنْ إِسْمِيَّةً فَالْمُرْتَضَى جَوَازُ تَرْكِهَا بِعَكْسِ مَا مَضَى

قَبۡلِكُم﴾ [البقرة: 212]، وقوله(1):

فَقَالَتْ لَهُ الْعَيْنَانِ سَمْعًا وَطَاعَةً وَحَدَّرَتَا كَالدُّرِّ لَمَّا يُثَقَّبِ

ودلالة الحال المصوغة من ماض منفي بـ"لما" أو "لم" على الاقتران المذكور: (**لأن "لما" نفيها يستغرق**)؛ فهي تدل على استغراق النفي أي امتداده من حين الانتفاء إلى زمان التكلم، كقوله تعلى: ﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [البقرة: 212].. الآية، (**وغيرها**) أي غير "لما" من حروف النفي مثل "لم" و"ما": (**نفي لما قد يسبق**) أي يدل على النفي في زمن ماض سابق على زمان التكلم، (و)لكن (**الأصل الاستمرار فيه**) أي الامتداد إلى حين التكلم حتى تظهر قرينة على الانقطاع (**فإذا أطلقته**) أي النفي؛ بأن لم تقيده بزمن؛ (**ف**)الاستمرار فيه و(**الاقتران**) بين زمان التكلم والعامل: (**يحتذى**) أي يُتبع حال كون الماضي المنفي (**خلاف**) ماض (**مثبت**) في الدلالة على الاستمرار؛ فالمثبت يدل على الانقطاع؛ (**لأن الفعلا بوضعه على الحدوث**) والانقطاع (**دلا**)؛ فوضع الفعل على إفادة التجدد من غير أن يكون الأصل استمراره؛ فإذا قلت "ضرب" مثَلا؛ كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من أجزاء الماضي، وإذا قلت ما ضرب: أفاد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمن الماضي.

(**وإن تكن**) الحال جملة (**إسمية فالمرتضى**) عند البيانيين والمشهور: (**جواز تركها**) أي الواو، (**بعكس ما مضى**) أي تقدم

---

(1) لم نقف على قائله.

494. فِـي مُثْبَـتِ الْمَاضِـي وَلَكِـنْ رُجِّحَـا   دُخُولُهَـــا إِذِ الثُّبُـــوتُ مَـــا انْمَحَـــى

495. مَـعْ كَـوْنِ الِاسْـتِئْنَافِ فِيهـا قَـدْ بَـدَا   وَقِيـــلَ أَلْـــزِمْ إِذْ يَكُـــونُ الْمُبْتَـــدَا

496. ضَـمِيرَ ذِي الْحَـالِ وَإِنْ يَسْـبِقْ خَبَـرْ   ظَرْفًـا فَحُسْـنُ تَرْكِهَـا قَـدِ اسْـتَقَرْ

(في مثبت الماضي)؛ لدلالة الاسمية على المقارنة للعامل؛ لكونها دائمة مستمرة، لا حصول صفة غير ثابتة؛ لدلالتها على الدوام والثبوت، نحو "كلمته فوه إلى في"، و"رجع عودُه على بدئه": فيمن رفع "فوه" و"عوده" على الابتداء (ولكن رجحا) -بالتركيب- (دخولها) أي الواو في الحال الواقعة جملة اسمية (إذ الثبوت ما انمحى) أي لأجل عدم انمحاء دلالتها على الثبوت، بل هي دالة عليه حينئذ،

(مع كون الاستئناف فيها قد بدا) أي ظهر لاستقلالها بالفائدة؛ فحسن زيادة رابط نحو ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلهِ أَندَاداً وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 21]. (وقيل) أي وقال عبد القاهر: (ألزم) أي أوجب دخول الواو في الحال الواقعة جملة اسمية (إذ) أي حين (يكون المبتدا ضمير ذي) أي صاحب (الحال)؛ سواء كان خبره فعلا نحو "جاء زيد وهو يسرع"، أو اسما نحو "جاء زيد وهو مسرع"؛ لأن الفائدة كانت حاصلة بدون الضمير؛ فالإتيان به: يشعر بقصد الاستئناف المنافي للاتصال؛ فلا يصلح أن يستقل بالربط؛ فتجب الواو.

(وإن يسبق خبر) أي يتقدم على مبتدإ في الجملة الاسمية الواقعة حالا حال كونه (ظرفا فحسن تركها) أي الواو (قد استقر) أي ثبت عند البيانيين، نحو "خرج زيد على كتفه سيف"، وكقول بشار[1]:

إِذَا أَنْكَرَتْنِـــي بَلْـــدَةٌ أَوْ نَكِرْتُهَـــا   خَرَجْـتُ مَـعَ الْبَـازِي عَلَـيَّ سَـوَادُ

أي بقيَّةُ ليل؛ فـ"على كتفه سيف" و"عليّ سواد": حالان ترْك الواو فيهما مستحسن عند البيانيين، وإنما استحسنوه؛ لأن نحو "على كتفه سيف" و"عليّ سواد": يحتمل أن يكون في تقدير المفرد أي حاملا سيفا ومغلِّسا، وأن يكون جملة

(1) من قصيدة يمدح بها خالد بن جبلة الباهلي.

497. كَـذَا بِحَـرْفٍ دَاخِـلٍ فِـي الْمُبْتَـدَا أَوْ تَلَـتِ الْجُمْلَـةُ حَـالًا مُفْـرَدَا

498. قُلْـتُ وَذَاتُ الشَّـرْطِ وَاوًا تَلْـزَمُ إِذْ فَقَـدَتْ مَـا لِامْتِنَـاعٍ يُحْـتِمُ

اسمية قُدم خبرها، وأن تكون فعليّة مقدّرة بالماضي أو المضارع أي وقد حمل سيفا وقد غلَّست، أو يحمل سيفا وأغلِّس؛ فعلى تقديرها بالمفرد أو المضارع: يمتنع الواو فيها، وعلى تقديرها بالماضي أو بقائها جملة اسمية: يجوز ترك الواو وذكرها؛ فلذا كثر تركها واستحسن.

(**كذا**) استحسن ترك الواو في الحال الواقعة جملة اسمية (بـ)سبب (**حرف داخل في**) أي على (**المبتدا**) لحصول نوع من الربط به، ولئلا يتوارد على الجملة حرفان، كقول الفرزدق[1]:

فَقُلْـتُ عَسَـى أَنْ تُبْصِـرِينِي كَأَنَّمَـا بَنِـيَّ حَـوَالَيَّ الْأُسُـودُ الْحَـوَارِدُ[2]

فقوله "بني الأسود": جملة اسمية وقعت حالا من مفعول "تبصريني"، ولولا دخول "كأن" عليها: لم يحسن ترك الواو.

(**أو تلت الجملة**) الاسمية الواقعة حالا أي تبعت (**حالا مفردا**)؛ فإنها يُستحسن ترك الواو فيها كقول ابن الرومي[3]:

اللهُ يُبْقِيـكَ لَنَـا سَـالِمًا بُـرْدَاكَ تَبْجِيـلٌ وَتَعْظِـيمُ[4]

فقوله "برداك" إلخ: جملة حالية؛ فلو لم تتقدم الحال المفردة: لم يحسن ترك الواو. (**قلت وذات الشرط**) أي الجملة الشرطية إذا وقعت حالا (**واوا تلزم**)؛ فيلزم دخول الواو فيها؛ (**إذ**) أي لأجل أنها (**فقدت ما لامتناع يحتم**) أي ما يوجب امتناع الواو، وهو حصول الوصف للموصوف، واقتران الحصول بالعامل؛ فبعدت عن

---

(1) يخاطب امرأته طيبة بنت العجاج المجاشعي وقد قالت له: ليس لك ولد.

(2) الحوارد: جمع حاردة: من حرد إذا غضب.

(3) يمدح أحد الأمراء.

(4) الأقرب: أن تركها: لمناسبة ما قبلها، وهي المفردة كما في مواهب الفتاح.

... ...

الحال المفردة؛ لزوال كل من خاصِّيتيْها، نحو "جاء زيد وإن يسأل يعط".

وقد جزم أبو حيان في الارتشاف بجواز وقوع الشرطية حالا، وكذا أعرب الزمخشري قوله تعلى: ﴿إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ﴾ [الأعراف: 176]: حالا.

هكذا في الشرح وانظره مع قوله: "قلت وذات الشرط" إلخ.

وقد قلت:

وَجُمْلَةُ الشَّرْطِ كَـ﴿إِن تَحْمِلْ﴾ حَالًا تَجِي وَالْوَاوُ لَمْ تَحْتَجْ إِلَيْهْ

وَجَا بِهَا فِي قَوْلِهِ ﴿كَيْفَ وَإِنْ﴾ مِنْ قَبْلِ ﴿يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ﴾ مُقْتَرِنْ

فَاعْجَبْ لِمَا قَالَ السُّيُوطِيُّ الْعَلَمُ "قُلْتُ وَذَاتُ الشَّرْطِ وَاوًا تَلْزَمُ"

وَذَا الَّذِي قَالَ السُّيُوطِي نَبَّهَا عَلَيْهِ فِي "عَرُوسِ الافْرَاحِ" الْبَهَا

فَالْحَقُّ وَهْوَ بِاتِّبَاعٍ أَوْلَى مَجِيئُهَا حَالًا بِوَاوٍ أَوْ لَا

وبالله تعلى التوفيق.

❁ ❁ ❁

(1) ﴿يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث﴾ [الأعراف: 176].

المساواة والإطناب والإيجاز

499. الْمُفْهِـــمُ الْمُــــرَادَ مِمَّـــا يُقْبَـــلُ إِنْ لَفْظُـــــهُ سَـــــاوَاهُ فَهْـــوَ الأَوَّلُ

500. أَوْ زَادَ مَــــعْ فَائِـــدَةٍ فَالثَّـــانِ أَوْ وَفَـــى بِـــنَقْصٍ فَهْـــوَ الِايْجَـــازُ رَأَوْا

(**المساواة والإطناب والإيجاز**): الإيجاز لغة: التقصير؛ يقال: أوجزت الكلام: قصرته؛ يستعمل متعديا وقاصرا. والإيجاز والاختصار: مترادفان. والإطناب لغة: المبالغة؛ يقال: أطنب في الكلام: بالغ فيه. والمساواة واضحة. وقد نقل صاحب سر الفصاحة عن بعضهم: أن البلاغة هي الإيجاز والإطناب، كما قيل مثل ذلك في الفصل و الوصل.

ثم اعلم أن طرق التعبير عن المعنى المراد: ستة، ثلاثة مقبولة؛ وهي المساواة والإيجاز والإطناب، وثلاثة غير مقبولة؛ وهي الإخلال والتطويل والحشو.

قال في الفيض: وقبول المساواة إنما هو حيث لم يقتض المقام الإيجاز أو الإطناب؛ قال شاعر يصف البلغاء[1]:

يَرْمُـــونَ بِالْخُطَـــبِ الطِّـــوَالِ وتَـــارَةً وَحْـــيَ الْمَلَاحِـــظِ خَشْـــيَةَ الرُّقَبَـــاءِ

ثم شرع في سرد الأقسام الثلاثة المقبولة، وقدّم المساواة؛ لأنها الأصل والمقيس عليه فقال: (**المفهم المراد**) أي الذي يُفهَم منه المعنى المراد (**مما يقبل**) أي من الأقسام المقبولة التي هي الإيجاز وأخواه، احترازا من الإخلال وأخويه (**إن لفظه ساواه**) أي إن ساوى لفظه معناه؛ بأن كانا متساويين ليس في أحدهما زيادة على الآخر؛ (**فهو**) القسم (**الأول**) من طرق التعبير عن المراد؛ وهو المسمى بالمساواة.

(**أو**) أي وإذا (**زاد**) اللفظ على معناه (**مع فائدة**) أي مع كون الزيادة بفائدة؛ (**فـ**)هو القسم (**الثان**) من طرق التعبير عن المراد؛ وهو المسمى بالإطناب.

(**أو**) أي وإذا (**وفى**) اللفظ بالمعنى المراد (**بنقص**) أي مع نقص اللفظ عن المعنى؛ (**فهو الايجاز رأوا**) أي فهو القسم الثالث من الطرق المسمى بالإيجاز.

---

(1) أبو دؤاد بن جرير الإيادي.

501 فَخَــرَجَ التَّطْوِيــلُ وَالحَشْــوُ بِــ"مَـعْ فَائِــدَةٍ" وَبِــ"الوَفَــا" الإِخْــلالَ دَعْ

(فخرج التطويل والحشو بـ)قوله في تعريف الإطناب (مع فائدة)؛ فالتطويل: هو زيادة لفظ غير متعين لا لفائدة، كقول عدي بن زيد يذكر غدر الزبّاء بجذيمة الأبرش:

وَقَـــدَّدَتِ الأَدِيـــمَ لِراهِشَـــيْهِ وَأَلْفَـــى قَوْلَهـــا كَـــذِبًا وَمَيْنَـــا

فالكذب والمين: بمعنى واحد؛ قال السعد: ولا فائدة في الجمع بينهما؛ فتعيّنت زيادة الكذب أو المين ولا مرجح؛ قال في عروس الأفراح: وفيه نظر؛ لأن ذكر الشيء مرّتين: فيه فائدة التأكيد، وقد قال النحاة: يعطف الشيء على نفسه تأكيدا، وعدم تعيُّن الزائد لا يدفعها، والفائدة التأكيدية معتبرة في الإطناب كما ستراه في غير ما موضع.

والحشو هو زيادة متعيِّنة لا لفائدة، وهو قسمان: حشو مفسد للمعنى، وحشو غير مفسد له؛ فالأول: كـ"الندى" في قوله(1):

وَلا فَضْــلَ فِيهَــا لِلشَّــجَاعَةِ وَالنَّــدَى وَصَــبْرِ الْفَتَــى لَــوْلا لِقَــاءُ شَــعُوبِ

"شعوب": علَم على المنية غير منصرف للعلمية والتأنيث، وإنما صرفها للضرورة؛ فالمعنى: أنه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد: على تقدير عدم الموت؛ وهذا إنما يصح في الشجاعة والصبر، دون العطاء؛ فإن الشجاع إذا تيقن الخلود: هان عليه الاقتحام في الحروب؛ لعدم خوفه من الهلاك؛ فلم يكن في ذلك فضل، وكذا الصابر؛ إذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العمر: هان عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص، بخلاف الباذل ماله؛ فإنه إذا تيقن بالخلود: شقّ عليه بذل المال؛ لاحتياجه إليه دائما؛ فيكون بذله حينئذ أفضل؛ وأما إذا تيقن بالموت؛ فقد هان عليه بذله؛ ولهذا قيل(2):

فَكُــلْ إِنْ أَكَلْــتَ وَأَطْعِــمْ أَخَــاكَ فَــلا الْمَــالُ يَبْقَــى وَلا الآكِــلُ

والثاني وهو غير المفسد كقول زهير:

(1) تقدم.

(2) قائله: مهيار الديلمي.

502. وَمَــنْ نَفَــى حَــدَّهُمَا أَوِ ادَّعَــى   فَقْــدَ المُسَــاوَاةِ فَلَــنْ يُتَّبَعَــا

وَأَعْلَـمُ عِلْـمَ اليـوْمِ وَالْأَمْـسِ قَبْلَـهُ   وَلَكِنَّنِي عَـنْ عِلْـمِ مَـا فِي غَـدٍ عَـمِ[1]

فقوله "قبله": حشو لافائدة فيه، مع أنه غير مفسد للمعنى.

(وبالوفا) أي وبقيد الوفاء في تعريف الإيجاز **(الإخلال دع)** أي أخرج الإخلال؛ وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن المعنى المقصود غير واف ببيانه، كقول الحارث بن حِلِّزة اليشكري:

والْعَــيْشُ خَيْــرٌ فِــي ظِــلَا   لِ النَّــوْكِ مِمَّــنْ عَــاشَ كَــدّا

إذ المعنى المقصود: أن العيش الناعم في ظلال النوك: خير من العيش الشاق في ظلال العقل، ولفظه غير وافٍ به. قال في الشرح: لكن المقام يدل عليه، وهو من باب الاحتباك.

(ومن نفى حدهما) أي أنكر كون الإيجاز والإطناب محدودين أي معرّفين كالسكاكي ومن تبعه كالطيبي فقال: إنهما لكونهما من الأمور النسبية؛ لا يمكن حدُّهما ولا تعريفهما، ولا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والدخول إلى أمر عرفي، وهو متعارف كلام الأوساط الذين ليسوا في مرتبة البلاغة؛ فالايجاز: أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف، والإطناب: أداؤه بأكثر منها،

وتارة يُرجع فيه إلى كون المقام خليقا بأبسط مما ذكر.

(أو) أي ومن **(ادعى فقد المساواة)** أي أنكر عدّها قسما -وهو ابن الأثير- **(فلن يتبعا)** -بالتركيب-: جواب قوله "ومن نفى" إلخ أي لا يُتبع قوله.

(1) يقول: قد يحيط علمي بما مضى وما حضر، ولكن قلبي عمٍ عن الإحاطة بما هو منتظر متوقع.

503. بِــلا يَحِيــقُ الْمَكْــرُ مَثِّــلْ أَوَّلا ضَــرْبَانِ لِلإِيجَــازِ قَصْــرٌ قَــدْ خَــلا
504. مِــنْ حَــذْفِ شَــيْ كَآيَــةِ الْقِصَــاصِ فَقَــدْ حَــوَتْ مَزَائِــدَ اخْتِصَــاصِ
505. عَلَــى الَّــذِي أَوْجَــزُ مَــا فِيــهِ شُــهِرْ أَلْقَتْــلُ أَنْفَــى بَعْــدُ لِلْقَتْــلِ ذُكِــرْ
506. بِقِلَّــةِ الحُــرُوفِ وَالــنَّصِّ عَلَــى ... ...

ثم شرع في تمثيل المساواة وتقسيم الإيجاز ووجوه الإطناب فقال: (بـ)قوله تعلى: ﴿وَ(لَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ) ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: 43] (مثل أولا) أي القسم الأول، وهو المساواة، ومنه قوله(1):

فَإِنَّــكَ كَاللَّيْــلِ الــذِى هُــوَ مُــدْرِكِي وَإِنْ خِلْــتُ أَنَّ الْمُنْتَــأَى عَنْــكَ وَاسِــعُ

(ضـربان للإيجـاز) أي الإيجـاز نوعـان: إيجـاز قصـر وإيجـاز حـذف؛ فـالأول: (قصر) أي يُسمّى إيجاز القصر -في الدسوقي أنه بكسر القاف على وزن عنب كما حققه بعضهم؛ وإن كان المشهور فيه فتح القاف وسكون الصاد-؛ وهو ما (قد خلا من حذف شي)ء أي لا حذف فيه أصلا، بل هو التعبير عن معنى كثير بلفظ قصير (كآيـة القصـاص)؛ وهـي قولـه تعلـى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: 178]؛ فإن معناها كثير ولفظها يسير؛ لأن معناها أن الإنسان إذا علم أنه متى قَتل قُتل؛ كان ذلك داعيا إلى أن لا يُقدم على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص: كثير من قتل الناس بعضهم بعضا؛ فكان ارتفاع القتل حياة لهم، ولا حذف فيه أي ليس فيه حذف شيء مما يؤدّى به أصل المراد.

(فقد حوت) هـذه الآيـة (مزائـد اختصـاص) مـن المعـاني الرائقـة الفائقـة التـي لا تنحصر فضلَت به وترجحت (على) الكلام (الذي) هو (أوجز ما فيه) أي في هذا المعنى (شهر) عن الفصحاء البلغاء؛ وهو قولهم: ("ألقتل أنفى) للقتـل"؛ وهـو مـراد الناظم بقوله: (بعد "للقتل" ذكر) من أوجه: (بقلة الحروف)؛ لأن ما يناظر هذا

(1) أي النابغة الذبياني يعتذر للنعمان بن المنذر.

.... مَطْلُوبِــهِ وَالنُّكْــرِ تَعْظِيمًــا جَــلا

507.وَبِالطِّبَــاقِ وَعَــنِ التَّقْــدِيرِ غَنِــي وَأَنْ خَــلا عَــنِ التَّكْرِيــر

الكلام من الآية الشريفة وهو "في القصاص حياة": عشرة حروف[1]، وحروف "القتل أنفى للقتل": أربعة عشر.

(**والنص على مطلوبه**) أي على ما هو المطلوب بالذات؛ أعني الحياة؛ فإن نفي القتل إنما يطلب لها، لا لذاته. (**والنكر**) أي التنكير في "حياة" (**تعظيما جلا**) أي ظهر لأجل تعظيم أي لكم في القصاص حياة عظيمة؛ لمنع القصاص إياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد في غير قصاص؛ وأما القصاص فتُقتل فيه الجماعة بالواحد؛ إذا تمالأت على قتله. وقيل التنكير: للنوعية أي لكم في القصاص نوع من الحياة؛ وهي الحياة الحاصلة للمقتول أي الذي يقصد قتله، والقاتل بالارتداع عن القتل؛ لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل؛ لأنه إذا همّ بالقتل، فعلم أنه يقتص منه، فارتدع: سلم صاحبه من القتل، وسلم هو من القوَد.

(**وبالطباق**) أي المطابقة بين القصاص والحياة، وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة كالقصاص والحياة، (**وعن التقدير غني**) أي وفضلت أيضا بعدم احتياجها إلى تقدير محذوف، بخلاف قولهم؛ فإنه يحتاج إليه أي "القتل أنفى للقتل": من تركه.

(**وأن خلا**) أي خلو الآية الكريمة (**عن التكرير**)، بخلاف قولهم؛ فإنه يشتمل على تكرار القتل، والتكرار من حيث إنه تكرار: من عيوب الكلام؛ بمعنى أن ما يخلو عن التكرار: أفضل مما يشتمل عليه، ولا يلزم من هذا: أن يكون التكرار مُخِلًّا بالفصاحة.

وتزيد أيضا بالاطراد أي بكون قوله "ولكم في القصاص حياة": مطردا؛ لأن القصاص مطلقا: سبب للحياة، بخلاف قولهم؛ فإن القتل الذي هو أنفى للقتل: ما يكون على وجه القصاص، لا مطلق القتل؛ لأن القتل ظلما ليس أنفى للقتل، بل

(1) بدون التنوين؛ لأنه لا يثبت إلا في الوصل؛ فلا يُعتبر في المقابلة، وإن اعتُبر كان إحدى عشر.

508. قُلْتُ لَقَدْ قَسَّمَ فِي التِّبْيَانِ ذَا ... إِلَى ثَلاثٍ كُلُّ قِسْمٍ يُحْتَذَى

509. أَنْ يُقْصَرَ اللَّفْظُ عَلَى مَعْنَاهُ ... قَصْرًا يَرَى فَقْدَ الَّذِي سَاوَاهُ

510. وَزَائِدُ الْمَعْنَى عَلَى الْمَنْطُوقِ ... إِيجَازُ تَقْدِيرٍ مَعَ التَّضْيِيقِ

511. وَالْجَامِعُ اللَّفْظُ حَوَى الْمَعَانِي ... كَآيَةِ العَدْلِ مَعَ الإِحْسَانِ

أدعى له، وفضلت أيضًا بما فيها من الغرابة؛ وهو أن القصاص قتل، وتفويت للحياة، وقد جعل مكانا وظرفا للحياة.. إلى غير ذلك.

(**قلت لقد قسم**) الطيبي (**في**) كتابه (**التبيان ذا**) الإيجاز الخالي من الحذف: (**إلى**) أقسام (**ثلاث كل قسم يحتذى**) أي يُتبع ويُستقرأ من تراكيب البلغاء؛ الأول هو (**أن يقصر**) -بالتركيب- (**اللفظ على معناه قصرا**)؛ فيكون مساويا له، لا أزيد ولا أنقص؛ حال كون الطيبي (**يرى فقد الذي ساواه**) أي فقد المساواة أي عدم عدِّها قسْما؛ فهذا جارٍ على رأي من يُدخل المساواة في الإيجاز أي وإلا فهذا بالمساواة أليق منه بالإيجاز، نحو: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ﴾ [النمل: 30-31]: جمع فيه أحرف العنوان، والكتاب، والحاجة؛ فالعنوان قوله "إنه من سليمان"، والكتاب قوله "وإنه بسم الله الرحمن الرحيم"، والحاجة وهو قوله "ألا تعلوا علي وأتوني مسلمين".

وأشار إلى القسم الثاني منها بقوله: (**وزائد المعنى على**) اللفظ (**المنطوق**) به: (**إيجاز تقدير**) أي يُسمى "إيجاز التقدير"؛ فهو أن يقدر معنى زائدا على اللفظ المنطوق به (**مع التضييق**)؛ فقد سماه في المصباح بالتضييق؛ لأنه نقص من الكلام ما صار لفظه به أضيق من قدر معناه، نحو ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾ [البقرة: 274] أي خطاياه غُفرت؛ فهي له لا عليه، ونحو ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 1] أي الضالين الصائرين إلى التقوى بعد الضلال؛ وإنما كان المعنى ذلك: لأن الهداية إنما تكون للضال، لا للمهتدي.

(**و**)الثالث هو الإيجاز (**الجامع**)؛ وهو (**اللفظ**) الذي (**حوى المعاني**) المتعددة، (**كآية العدل مع الإحسان**) وهي قوله تعلى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآءِ ذِى

... ...

ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: 90]؛ فإن العدل هو الصراط المستقيم المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط المشار به إلى جميع الواجبات. والإحسان هو الإخلاص في العبودية؛ لتفسيره في الحديث بقوله ﷺ: «الإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ» أي تعبده مخلصا في نيّتك، واقفا في الخضوع. وإيتاء ذي القربي هو الزيادة على الواجب، هذا في الأمر.

وأما في النهي؛ فبالفحشاء: الإشارة إلى القوة الشهوانية. وبالمنكر: إلى الإفراط الحاصل من آثار المعصية أو كل محرم شرعا. وبالبغي: إلى الاستعلاء الفائض عن القوة الوهمية.

وقوله تعلى: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: 199]: جامعٌ لمكارم الأخلاق؛ لأن في أخذ العفو: التساهل والتسامح في الحقوق، واللين والرفق في الدعاء إلى الدين. وفي الأمر بالمعروف: كف الأذى وغض البصر وما شاكلهما من المحرمات. وفي الإعراض: الصبر والحلم والتُّؤَدة.

وقد قلت:

أَحْسِنْ إِلَى الْمُسِي وَأَعْطِ مَنْ حَرَمْ ... صِلْ قَاطِعًا وَاعْفُ عَنِ الذِي ظَلَمْ
فَذَاكَ مَعْنَى الأَخْذِ بِالْعَفْوِ كَمَا ... أَتَى بِهِ رُوحُ الْبَيَانِ مُحْكَمَا
وَالْعُرْفُ تَقْوَى اللهِ مَعْ وَصْلِ الرَّحِمْ ... وَالصَّوْنُ لِلِّسَانِ عَنْ كِذْبٍ يَصِمْ(1)
وَنَحْوِهِ وَالْغَضُّ عَنْ مَحَارِمِ ... كَفُّ الْجَوَارِحِ عَنِ الْمَآثِمِ
وَلَازِمِ الإِعْرَاضَ عَنْ ذِي الْجَهْلِ ... فَلَا تُكَافِ السُّفَهَا بِالْمِثْلِ
وَلَا لَهُمْ تُمَارِ وَاحْلُمْ عَنْهُمُ ... وَاغْضُضْ عَنِ الذِي يَسُوءُ مِنْهُمُ

---

(1) وصمه يصمه: عابه.

512. وَالثَّانِ ذُو الْحَذْفِ فَمَا قَدْ حُذِفَا مُضَافٌ اوْ مَوْصُوفٌ اوْ مَا وَصَفَا
513. أَوْ شَرْطٌ اوْ جَوَابُهُ خُصْرٌ عُنِي أَوْ يَذْهَبَ السَّامِعُ كُلَّ مُمْكِنِ

(و)الضرب (الثان) من ضربي الإيجاز: (ذو الحذف)؛ وهو ما كان بسبب حذف شيء من أصل الكلام من جزأي جملة أو جملة أو أكثر؛ (فما) أي فالشيء الذي (قد حُذفا) من أصل الكلام للإيجاز؛ إما (مضاف) نحو: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: 82] أي أهل القرية، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [البقرة: 188] أي ذو البر (او موصوف) نحو ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾ [الصافات: 48] أي حُور قاصرات الطرف، وكقول الشاعر(1):

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

أي أنا ابن رجل جلا الأمور أي كشفها أو انكشف أمره.

(او ما) أي ومنه حذف الشيء الذي (وصفا) أي حذف الصفة، نحو قوله تعلى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: 78] أي كل سفينة صالحة، أو غير معِيبة؛ بدليل قوله: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: 78]؛ فإنه يدل على أن الملك: إنما يأخذ الصحيحة، دون المعيبة.

(أو شرط) أي ومنه حذف الشرط وحده -كما تقدم في آخر الإنشاء- نحو "ليت لي مالا أنفقه بالجزم" أي إن أرزقه أنفقه، وقوله تعلى: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ [الشورى: 7] أي إن أرادوا وليا بحق؛ فالله هو الولي.

(او جوابه) أي الشرط (خصر عني) أي إما لأجل اختصار قُصد، نحو ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [يس: 44] أي أعرضوا؛ بدليل ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُواْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [الأنعام: 5].

(أو)لأجل أن (يذهب السامع) أي تذهب نفسه (كل) مذهب (ممكن)؛ فلا يتصور مطلوبا ولا مكروها إلا ويجوز أن يكون الأمر أعظم منه.

أو التنبيه على أنه شيء لا يحيط الوصف به وإذا ذُكر تعين فربما سهل عليه أمرُه؛

(1) أي سُحيم بن وَثيل اليربوعي.

514. قُلْتُ وَمَوْصُولٌ وَوَصْلٌ وَكَذَا جُزْآ إِضَافَةٍ وَثَانِيهَا خُذَا
515. وَذُو تَعَلُّقٍ مَعَ الْمَجْرُورِ وَالعَطْفِ وَالمَعْطُوفِ وَالتَّفْسِيرِ

ألا ترى أن السيد إذا قال لعبده: "والله لئن قمت إليك" وسكت: تزاحم عليه من الظنون المعترضة للوعيد: ما لا يتزاحم عليه لو نصّ على نوع من العذاب؛

مثال ذينك الأمرين: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: 28] - ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [سبأ: 31] - ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: 12]؛ تقدير الجواب في هذا: لرأيت أمرا عظيما فظيعا لا يحيط به الوصف.

(قلت و) مما يحذف للإيجاز **(موصول)** بدون صلته، نحو ﴿ءَامَنَّا بِالذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت: 46] - ﴿وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِالَّيْلِ وَسَارِبٌۢ بِالنَّهَارِ﴾ [الرعد: 11] أي ومن هو.

(ووصل) أي ومنه حذف صلة الموصول كقول العرب "جاء بعد اللّتيا والتي" أي بعد الشدائد التي بلغت فظاعتها مبلغا يُبهت السامع فلا يدري ما يقول.

(وكذا جزآ إضافة) أي حذف جزأي الإضافة: المضاف والمضاف إليه، كقوله تعلى: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ [طه: 94] أي من أثر حافر فرس الرسول، ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ [الواقعة: 85] أي بدل شكر رزقكم.

(وثانيها) أي حذف ثاني جزأي الإضافة؛ وهو المضاف إليه **(خذا)**، نحو ﴿كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: 33]، ونحو ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: 3].

(وذو تعلق) أي ومنه حذف ذي التعلق لقيام المتعلق -بالكسر- مقامه نحو ﴿أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [مريم: 73] أي أيُّ الفريقين أبلغ في خير مقامه: من الآخر في شر مقامه؛ أُقيم المتعلق -بالكسر- مقام متعلقه بالفتح.

(مع المجرور) أي من إيجاز الحذف: حذف الجار مع مجروره نحو ﴿خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: 103] أي عملا صالحا بسيء، وآخر سيئا بصالح.

(و)من إيجاز الحذف: حذف حرف **(العطف والمعطوف)** أي مع معطوفه، نحو ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران: 26] أي والشر، ﴿تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: 81] أي والبرد،

516.وَالْحَالِ وَالْمُبْدَلِ وَالْمُسْتَثْنَى	وَجُزْءِ كِلْمَةٍ وَحَرْفِ مَعْنَى
517.أَوْ جُمْلَةٌ مُسَبَّبًا أَوْ سَبَبَا	كَقَوْلِهِ فَانْفَجَرَتْ أَيْ ضَرَبَا
518.أَوْ فَوْقَهَا فَأَرْسِلُونِ يُوسُفُ	... ...

ونحو ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ [الحديد: 10] أي ومَن فعل بعده؛ بدليل ما بعده؛ وهو ﴿أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ﴾ [الحديد: 10].

(والتفسير) أي ومنه حذف التفسير؛ وهو التمييز نحو "كم سرت" أي كم ميلا **(والحال)**؛ ويكثر إذا كان قولا، نحو ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ﴾ [الرعد: 25] أي قائلين: "سلام عليكم".

(و)منه حذف **(المبدل)** منه، كقوله تعلى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾ [النحل: 116] أي لما تصفه؛ فـ"الكذب": بدل من الهاء. (و)منه حذف **(المستثنى)**، نحو "قبضت عشرة ليس إلا.." أو "ليس غيرُ" أي ليس إلا العشرة أو غيرها: مقبوضا. (و)من إيجاز الحذف: حذف **(جزء كلمة)**، كالنون من يكون إذا جُزم، والياء في ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾. (و)منه حذف **(حرف معنى)** أي حرف من حروف المعاني كهمزة الاستفهام وواو العطف و"رب"، ونحو ذلك"، وهو كثير.

(أو) أي وقد يكون الذي حُذف من أصل الكلام للإيجاز: ما هو **(جملة)**؛ سواء كانت الجملة **(مسببا)** عن شيء مذكور، كقوله تعلى: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾ [الأنفال: 8] أي فعل ما فعل ليحق إلخ. **(أو سببا)** لشيء مذكور، **(كقوله)** تعلى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ (فَانفَجَرَتْ) مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: 59] **(أي ضربا)** أي فضربه بها فانفجرت؛ "فضربه بها": جملة محذوفة هي سبب لمذكور، وهو قوله: "فانفجرت".

(أو) أي وقد يكون المحذوف للإيجاز **(فوقها)** أي أكثر من جملة، كقوله تعلى: (﴿فَأَرْسِلُونِ ۝ يُوسُفُ﴾ [يوسف: 45-46]) أي "فأرسلوني" إلى يوسف؛ لأستعبره الرؤيا، ففعلوا، فأتاه، فقال له: يا "يوسف"..

... ... وَمِنْــهُ مَــا لا نَــوْبَ عَمَّــا يُحْــذَفْ
519. وَقَـدْ يُنَـابُ ثُـمَّ عَقْـلٌ قَـدْ يَـدُلْ عَلَيْــهِ وَالتَّعْيِــينِ مَقْصُــودٌ يَجِــلْ

(و)إيجاز الحذف على قسمين: (منه ما لا نوب) أي ما لا ينوب فيه شيء (**عما يحذف**)، بل يُكتفى بالقرينة كالأمثلة السابقة.

(و)منه ما (**قد يناب**) فيه شيء مناب المحذوف ويقام مقامه، كقوله تعلى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: 4] أي فاصبر ولا تحزن؛ لأن تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه؛ فلا يصح وقوعه جزاء له، بل هو سبب لعدم الحزن والصبر، فأقيم مقام المسبّب.

(**ثم**) الحذف لا بد له من دليل يدل عليه، وأدلته كثيرة؛ منها: (**عقل**)؛ فإنه (**قد يدل عليه**) أي على أن في الكلام حذفا، لكن دلالته عليه إنما هي على جهة العموم، لا الخصوص. (و)يدل على (**التعيين**) بخصوص المحذوف (**مقصود يجل**): مضارع "جل" بالتضعيف؛ يعني يظهر، والجملة نعت لـ"مقصود"؛ يعني أنه إذا لم يقم شيء مقام المحذوف قد يدل على المحذوف العقل أي يدل على أن في الكلام حذفا، ويدل المقصود الأجلُّ أي الأظهر على تعيين المحذوف، كقوله تعلى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: 4].. الآية؛ فإن العقل دال على أن الأحكام الشرعية إنما تتعلق بالأفعال، دون الأعيان؛ فلا بد من محذوف؛ والمقصود الأظهر يدل على أنه: تناولها الشامل للأكل وشرب الألبان. وقد يدل العقل على الحذف وتعيين المحذوف معا، كقوله تعلى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: 24] أي أمره أو عذابه؛ فإن العقل يدل على امتناع المجيء من الله تعلى، ويدل أيضا على كون المحذوف أحد الأمرين: إما أمره أو عذابه.

520. أَوْ عَادَةٌ أَوِ اقْتِرَانٌ أَوْ شُرُوعْ فِي الفِعْلِ بِسْمِ اللهِ مَثِّلْ بِالفُرُوعْ
521. وَيَرِدُ الإِطْنَابُ لِلإِيضَاحِ مِنْ بَعْدِ الإِبْهَامِ لِقَصْدٍ ضَاحِ
522. مِثْلُ الْتِذَاذٍ كَامِلٍ بِالْعِلْمِ بِهْ ... ...

(أو) أي وتدل أيضا (عادة) على تعيين المحذوف، بعد ما دل العقل على الحذف، كقوله تعلى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف: 32]؛ يحتمل أن يقدّر: في حبه، أو في مراودته؛ والعادة دلّت على تعيين الثاني ؛لأن العادة أن الحب المفرط لا يُلام صاحبه عليه؛ لأنه ليس باختياره.

(أو) أي ويدل أيضا (اقتران) واتفاق على تعيين المحذوف أيضا، كقولهم[1] للمعرس: بالرفاء والبنين؛ فإن الاقتران -أي اقتران قولك مع إعراسه-: يدل على أن المحذوف "أعرست".

(أو) أي ويدل أيضا على تعيين المحذوف (شروع في الفعل)، كقولك: (بسم الله) في حال شروعك في فعل ما؛ فإذا قلتها فـ(مثل) أنت (بالفروع) أي بفروع ذلك الفعل المشروع فيه أي بمسائله؛ لأن الشروع مثلا إنما يدل على المحذوف؛ وهو الفعل الذي شرع فيه.

وأما الدلالة على الحذف؛ إنما هي من جهة أن الجار والمجرور لا بدّ له من فعل يتعلق به، على ما شهدت به القوانين النحوية؛ ويدل على تعيينه الشروع، نحو "بسم الله"؛ فيقدّر ما جعلت التسمية مبتدأ له؛ ففي القراءة: بسم الله أقرأ، وفي السفَر: أرتحل، وفي القيام: والقعود أقوم وأقعد؛ والدليل على اعتبار ذلك: التصريحُ به في الصحيحين في الذكر عند النوم «**بِاسْمِكَ وَضَعْتُ جَنْبِي**».

ولما فرغ الناظم رحمه الله تعلى من الإيجاز: شرع يتكلم على أسباب الإطناب فقال: (**ويرد الإطناب**) تارة (**للإيضاح من بعد الابهام**)؛ فإذا أردت أن تُبهم ثم تُوضح؛ فإنك تطنب؛ وذلك إنما يكون (**لقصد ضاح**) أي ظاهر؛ وذلك القصد: (**مثل التذاذ كامل**) يحصل للمخاطب (**بالعلم به**) أي بالمعنى: بسبب العلم به مرّتين؛ لأن الشيء

(1) أي قول الجاهلية؛ حيث يحترزون عن البنات، وقد ورد النهي عنه.

... ... أَوْ مَكْنَـةٍ فِـي الـنَّفْسِ بَعْـدَ طَلَبِـهْ

523.وَمِنْـهُ تَوْشِـيعٌ بِـآخِرٍ تَـرِدْ تَثْنِيَـةٌ مَضْـمُونُهَا بَعْـدُ فُـرِدْ

إذا عُلم به من وجه ما: تشوّفت النفس إلى العلم به من باقي وجوهه وتألّمت؛ فإذا حصل العلم به من باقي وجوهه: كانت لذّته أشد من العلم به من جميع وجوهه دفعة؛ لأن الحاصل بعد الطلب: ألذ من الحاصل بلا تعب؛ وذلك: أن الإدراك لذة، والحرمان منه مع الشعور بالمجهول بوجه ما: أَلَمٌ؛ فالمجهول إذا لم يحصل به شعور ما؛ فلا ألم في الجهل به، وإذا حصل الشعور بوجه دون وجه: تشوفت النفس إلى العلم به، وتألمت بفقدانها إياه؛ فإذا حصل لها العلم به على سبيل الإيضاح: كملت لذة العلم به العلمَ الضروريَّ؛ فإن اللذة عقب الألم: أكمل وأقوى، وكأنها لذتان: لذة الوجدان، ولذة الخلاص من الألم، نحو ﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى﴾ [طه: 24]؛ فإن "اشرح": يفيد طلب شرح شيء للطالب، و"صدري": يفيد تفسيره.

(أو) حصول (مكنة) أي تمكن تام للمعنى (في النفس) أي نفس المخاطب (بعد طلبه)؛ لما طبع الله عليه النفوس: من أن الشيء إذا ذكر مبهما ثم بُين: كان أوقع عندها من أن يبيّن أوّلا.

ومن الإيضاح بعد الإبهام: باب "نعْم"؛ على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدإ محذوف؛ إذ لو أريد الاختصار[1]؛ لكفى "نعم زيد"، فلما قيل "نعم الرجل زيد" أو "نعم رجلا زيد": كان إطنابا أُبهم فيه الفاعل أوّلا، ثم بيِّن ثانيا.

(ومنه) أي الإطناب بالإيضاح بعد الإبهام: (**توشيع**)؛ وهو لغة: لف القطن بعد الندْف[2]، واصطلاحا هو أنه: (**بآخر ترد**) أي ترد في آخر الكلام (**تثنية**) أي مثنى أو جمع (**مضمونها بعد**) أي بعدها (**فرد**) -بالتركيب- أي أُفرد في آخر الكلام، أي أُفرد كل واحد منهما عن الآخَر وعطف عليه كقوله ﷺ: «**يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنان**

(1) أي عدم الإطناب الصادق بالمساواة.

(2) النَّدْفُ: طَرْق القُطن بالمِنْدَف. نَدَفَ القُطنَ يَنْدِفُه نَدْفًا: ضَرَبَهُ بالمِنْدَف كما في اللسان.

... ...

حب المال وطول الأمل». رواه البخاري. وقوله: «عَلَيْكُمْ بِالشِّفَاءَيْنِ الْعَسَلِ وَالْقُرْآنِ»(1)، وقوله: «اقْتَدُوا بِالذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ»(2).

ومنه قول الشاعر(3):

أُمْسِي وَأُصْبِحُ مِنْ تَذْكَارِكُمْ وَصِبًا ... يَرْثِي لِيَ الْمُشْفِقَانِ الأَهْلُ وَالْوَلَدُ
قَدْ خَدَّدَ الدَّمْعُ خَدِّي مِنْ تَذَكُّرِكُمْ ... وَاعْتَادَنِي الْمُضْنِيَانِ الْوَجْدُ وَالْكَمَدُ
وَغَابَ عَنْ مُقْلَتِي نَوْمِي لِغَيْبَتِكُمْ ... وَخَانَنِي الْمُسْعِدَانِ الصَّبْرُ وَالْجَلَدُ
لا غَرْوَ لِلدَّمْعِ أَنْ تَجْرِي غَوَارِبُهُ ... وَتَحْتَهُ الْمُظْلِمَانِ الْقَلْبُ وَالْكَبِدُ
كَأَنَّمَا مُهْجَتِي شِلْوٌ بِمَسْبَعَةٍ ... يَنْتَابُهَا الضَّارِيَانِ الذِّئْبُ وَالأَسَدُ
لَمْ يَبْقَ غَيْرُ خَفِيِّ الرُّوحِ فِي جَسَدِي ... فَذَلِكَ الْبَاقِيَانِ الرُّوحُ وَالْجَسَدُ

وقد يجيء في آخر العجز والصدر معًا كقول الشاعر(4):

سَقَتْنِيَ فِي لَيْلٍ شَبِيهٍ بِشَعْرِهَا ... شَبِيهَةَ خَدَّيْهَا بِغَيْرِ رَقِيبِ
فَمَا زِلْتُ فِي لَيْلَيْنِ شَعْرٍ وظُلْمَةٍ ... وَشَمْسَيْنِ مِنْ خَمْرٍ وَوَجْهِ حَبِيبِ

وقد يؤتى بمثنَّيين، ثم بأربع مفردات: اثنين للأوّلين، واثنين للأخيرين، كحديث: «تعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ عَذَابَيْنِ وَفِتْنَتَيْنِ عَذَابِ جَهَنَّمَ وَعَذَابِ الْقَبْرِ وَفِتْنَةِ الدَّجالِ وَفِتْنَةِ الْمَحْيَا والْمَمَاتِ»(5)، وحديث: «أُحِلَّتْ لَنا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ السَّمَكُ وَالْجَرَادُ وَالْكَبِدُ وَالطِّحَالُ». رواه الحاكم(6).

(1) أخرجه ابن ماجه والحاكم مرفوعا.
(2) رواه أحمد والترمذي.
(3) أي حنيف الدِّين بن عبد الرحمن الْحَنَفِي.
(4) عبد الله بن المعتز. وشبيهة خديها: هي الخمر.
(5) نحوه في مسلم.
(6) كذا ذكر السيوطي في الشرح.

524. وَذِكْـرُ خَـاصٍ بَعْـدَ ذِي عُمُـومِ مُنَبِّهًـا بِفَضْلِـهِ الْمَعْلُـومِ
525. كَعَطْـفِ جِبْرِيـلَ وَمِيكَـالَ عَلَـى مَلَائِـكٍ قُلْـتُ وَعَكْسُـهُ جَـلَا

ومثاله في الجمع لو قال "يتابها الضاريات الذئب والأسد والنمر".

(و)من أنواع الإطناب (ذكر) لفظ (خاص) على سبيل العطف (بعد) ذكر لفظ (ذي عموم) يعمُّه وغيره يعني عطف الخاص على العام؛ (منبها) أي لأجل التنبيه (بفضله) أي لمزيّة الخاص (المعلوم) على العام، حتى كأن الخاص ليس من جنس العام؛ تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات، حتى كأنه شيء آخر مغير ومباين للعام لا يشمله لفظه؛ وهو قد يكون في المفرد (كعطف جبريل وميكال): لغة في ميكائيل وبها قرأ أبو عمرو وعاصم من رواية حفص (على ملائك) في قوله تعلى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾، وقوله تعلى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: 236] أي الفضلى؛ فذكر جبريل وميكائيل بعد الملائكة، وذكر الصلاة الوسطى بعد الصلوات: تفريد لأجل التعظيم.

وقد يكون في الجُمل كقوله تعلى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: 104]؛ فذكرُ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بعد ذكر الدعاء إلى الخير الذي يعمهما وغيرهما: تفريد لأجل التعظيم.

(قلت وعكسه)؛ يعني عطف العام على الخاص (جلا) أي وضح وظهر عدُّه من أنواع الإطناب؛ والنكتة فيه: النكتة في الأول، كقوله تعلى: ﴿رَّبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: 30]؛ فطلب الغفران لعموم المؤمنين والمؤمنات بعد طلبه لخصوص الوالدين: يدل على مزية الوالدين والاعتناء بهما دون سائر المؤمنين؛ حيث خصّهما بطلب الغفران، وأدخلهما أيضا في طلبه مع سائر المؤمنين ثانيا.

واعلم أنه لا فرق بين أن تكون الصفة شريفة كما تقدم، أو خبيثة، نحو "لعن الله الكافرين وأبا جهل".

وقد قلت:

عَطْفُ الَّذِي عَمَّ عَلَى مَا خَصَّا وَعَكْسُهُ بِالْوَاوِ جَا مُخْتَصَّا

526. وَمِنْــهُ تَكْــرَارٌ لِأَجْـلِ نُكْتَـةِ مِثْــلَ تَأَكُّــدٍ وَنَفْــيِ التُّهْمَــةِ

فِي الْمُفْـرَدَاتِ ذَا أَتَـى وَفِـي الْجُمَـلْ أَيْضًـا فَفِي عَطْـفِ الـذِي عَـمَّ يُمَـلْ(1)

﴿وَأَنْــزَلَ الْفُرْقَــانَ﴾ بَعْـدَ "أَنْـزَلَا عَلَيْـكَ(2)" لِلْعَكْـسِ بِقَوْلِـهِ عَـلَا

﴿إِنَّ الَّــذِينَ آمَنُــوا وَعَمِلُــوا الصَّــالِحَاتِ وَأَقَــامُوا(3) مَثَّلُــوا

(ومنه) أي من أنواع الإطناب: (تكرار) أي إعادة اللفظ ثانيا؛ ويكون (لأجل نكتة مثل تأكد) وتقوية للشيء الأول، كالتأكيد للإنذار والردع في قوله تعلى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: 3-4]؛ فتكرير "كلا": للردع والزجر أي لتأكيدهما والتنبيه على أنه لا ينبغي للعاقل: أن تكون الدنيا جميع همه، وتكرير "سوف تعلمون": لتأكيد الإنذار؛ ليخافوا، فينتبهوا من غفلتهم، أي ستعلمون خطأكم؛ إذا عاينتم أهوال الآخرة.

(ونفي التهمة) أي التنبيه على ما ينفي التهمة؛ ليكمل تلقي السامع للكلام بالقبول، كقوله تعلى حكاية عن مؤمن آل فرعون: ﴿وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ ۝ يَا قَوْمِ﴾ [غافر: 38-39]؛ ففي تكرير "يا قوم": زيادة تنبيه لهم وإيقاظ عن سِنة الغفلة: وفيه أنهم قومه وعشيرته، وهو يعلم وجه خلاصهم، ونصحهم: واجب عليه؛ فهو يتحزّن لهم ويتلطف لهم، ويستدعي بذلك أن لا يتهموه؛ فإن سرورهم سروره، وغمهم غمه، كما كرّر إبراهيم عليه السلام في نصيحة أبيه "يا أبت".

---

(1) بالتركيب أي يملَى في الاستشهاد على ذلك قوله تعلى: ﴿وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: 3].

(2) الكتاب بالحق الآية؛ البيضاوي: ذكر ذلك بعد الكتب الثلاثة؛ ليعم ما عداها كأنه قال: وأنزل سائر ما يفرق بين الحق والباطل.

(3) ﴿الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: 42]؛ البيضاوي: عطفهما على ما يعمهما لإنافتهما على سائر الأعمال الصالحة.

527.أَوْ طُـــولٍ اوْ تَنْوِيـــهٍ اوْ تَلَـــذُّذِ   أَوِ الجَـــزَاءُ نَفْـــسُ شَـــرْطِهِ احْتُـــذِي

(أو) أي ويكرر لأجل (طول) في الكلام؛ لئلا يجيء الكلام مبتورا ليس له طلاوة؛ سواء كان التكرير مجردا عن الرابط، كقوله تعلى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُواْ ثُمَّ جَٰهَدُواْ وَصَبَرُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: 110].

وقد يكون مع ربط كما في قوله تعلى: ﴿لَا تَحْسِبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ فَلَا تَحْسِبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [آل عمران: 188]؛ فقوله "فلا تحسبنهم": تكرير لقوله "لا تحسبن الذين يفرحون"؛ لبعده عن المفعول الثاني؛ وهو قوله "بمفازة".

(أو تنويه) بشأن المذكور كقوله ﷺ «إِنَّ الْكَرِيمَ ابْنَ الْكَرِيمِ ابْنِ الْكَرِيمِ ابْنِ الْكَرِيمِ يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ»؛ كرّر "الكريم"؛ تنويها لقدره أي تعظيما ليوسف.

وكقول المتنبي(1):

الْعَارِضُ الْهَتِنُ ابْنُ الْعَارِضِ الْهَتِنِ ابْـ   ـنِ الْعَارِضِ الْهَتِنِ ابْنِ العَارِضِ الْهَتِنِ

(أو تلذذ)؛ فمن نُكت الإطناب بالتكرير: التلذذ بذكر المكرّر كقول الشاعر(2):

سَقَى اللهُ نَجْدًا وَالسَّلَامُ عَلَى نَجْدِ   وَيَا حَبَّذَا نَجْدٌ عَلَى النَّأْيِ وَالْبُعْدِ

(أو الجزاء نفس شرطه احتذي) أي اتُّبع؛ فمن نُكت الإطناب بالتكرير: كون الجزاء نفس الشرط، نحو قولهم "من أدرك الصُّمَيْمَاءَ(3) فقد أدرك" أي أدرك مرعى ليس مثله مرعى، ومنه حديث: «مَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ ﷻ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ»(4).

---

(1) في مدح محمد بن عبد الله الخصيبي.

(2) مروان الأصغر.

(3) نبت بنجد.

(4) رواه البخاري ومسلم.

528. أَوْ قَصْدِ الِاسْتِيعَابِ وَالتَّرْدِيدُ حَقْ   تَعْلِيقُ تَكْرِيرٍ بِغَيْرِ مَا سَبَقْ
529. وَمِثْلُهُ تَعَطُّفٌ لَكِنْ خُذَا   فِي فَقْرَتَيْنِ ثُمَّ تَرْجِيعٌ شَذَا

(**أو قصد الاستيعاب**) لجميع الأفراد؛ قال ابن الحاجب: العرب تكرر الشيء مرّتين؛ لتستوعب تفصيل جميع جنسه، باعتبار المعنى الذي دلّ عليه اللفظ المكرّر، كقولك: بيّنت له الكتاب كلمة كلمة، أي مفصّلا باعتبار كلماته، وقوله تعلى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: 4] أي مرة بعد مرة.

(**والترديد حق**) أي ثبت عدّه من أنواع الإطناب بالتكرير؛ وهو (**تعليق تكرير بغير ما سبق**) أي تعليق المكرّر ثانيا بغير ما تعلق به الأول؛ فالتكرير هنا: لتعدد المتعلق، كقوله تعلى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: 35]؛ وقع فيه الترديد أربع مرات؛ لتعليق المصباح الأول بالمشكاة، والثاني بالزجاجة، والزجاجة الأولى بالمصباح، والثانية بالكوكب: في التشبيه.

وكحديث الترمذي: «**السَّخِيُّ قَرِيبٌ مِنَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ النَّاسِ قَرِيبٌ مِنَ الجَنَّةِ بَعِيدٌ مِنَ النَّارِ وَالْبَخِيلُ بَعِيدٌ مِنَ اللهِ بَعِيدٌ مِنَ النَّاسِ بَعِيدٌ مِنَ الْجَنَّةِ قَرِيبٌ مِنَ النَّارِ**».

(**ومثله**) أي الترديد (**تعطف**): في كون كل منهما من الإطناب: بالتكرير؛ لتعدد المتعلق، (**لكن خذا**) فيه شرطا زائدا؛ وهو كون المعاد (**في**) فقرة أخرى من (**فقرتين**)، أو مصراع آخر من مصراعين؛ قال في المصباح: وكأن الكلمة على عطفي البيت كقوله(1):

فَسَاقَ إِلَيَّ الْمَنْحَ غَيْرَ مُكَدَّرٍ   فَسُقْتُ إِلَيهِ الْمَدْحَ غَيْرَ مُذَمَّمِ

(**ثم**) من التكرير أيضا (**ترجيع شذا**) أي طاب؛ قال الطيبي: وهو أن يكون المعنى مهتمّا بشأنه، فإذا شرع في نوع من الكلام نظر إلى ما يتخلص إليه، فإذا تمكن من إيراده كرّ إليه ورجع، كتكرير قوله تعلى: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ﴾ [التوبة: 86].. الآية

(1) لم نقف على قائله.

530. وَمِنْــهُ إِيغَــالٌ كَــلامٌ قَــدْ خُــتِمْ بِمَــا يُفِيــدُ مَــا بِدُونِــهِ يَــتِمْ

في سورة التوبة؛ قال الزمخشري: تجديد النزول له شأن في تقرير ما نزل له وتأكيده، وإرادة أن يكون على بال من المخاطب لا ينساه ولا يسهو عنه، فأشبه الشيء الذي أهمّ صاحبه؛ فهو يرجع إليه في أثناء حديثه ويتخلص إليه.

وكتكرير القصص والإنذار في القرآن، وقد نبّه سبحانه وتعلى على السبب الذي لأجله كرّرهما في القرآن بقوله: ﴿وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه: 110].

(ومنه) أي من الإطناب (إيغال) وهو في اللغة: البعد؛ من أوغل في البلاد إذا أبعد فيها بسرعته؛ وتسمية هذا الباب إيغالا؛ لأن المتكلم والشاعر أوغل في الفكر، حتى استخرج سجعة أو قافية تفيد معنى زائدا على معنى الكلام.

وفي الاصطلاح (كلام قد ختم)؛ يعني ختم الكلام (بما) أي بلفظ (يفيد ما) أي معنى لطيفا (بدونه يتم) أصل المراد، كزيادة المبالغة في قول الخنساء[1]:

وَإِنّ صَــخْرًا لَتَــأْتَمُّ الْهُــدَاةُ بِــهِ كَأَنَّــهُ عَلَــمٌ فِــي رَأْسِــهِ نَــارُ

فإن قولها "كأنه علم": وافٍ بالمقصود، وهو تشبيه بما هو معروف بالهداية، لكنها أتت بقولها "في رأسه نار": إيغالا وزيادة للمبالغة، وكتحقيق التشبيه[2] في قول امرئ القيس:

كَـأَنَّ عُيُـونَ الْـوَحْشِ حَـوْلَ خِبَائِنَـا وَأَرْحُلِنَـا الْجَـزْعُ الـذِي لَـمْ يُثَقَّـبِ

الجزع بالفتح: الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض؛ شبّه به عيون الوحش، لكنه أتى بقوله "لم يثقب": إيغالا وتحقيقا للتشبيه؛ لأن الجزع إذا كان غير مثقوب: كان أشبه بالعيون.

---

(1) ترثي أخاها صخرا.

(2) أي بيان التساوي بين الطرفين في وجه الشبه.

531. ثُــمَّ الأَصَـــحُّ أَنَّــهُ لَــيْسَ يُخَــصْ بِالشِّــعْرِ فَــالقُرْآنُ فِيــهِ جَــاءَ نَــصْ
532. وَمِنْــهُ تَــذْيِيلٌ بِجُمْلَــةٍ حَــوَتْ مُؤَكِّــدًا مَعْنَــى الَّتِــي قَبْــلُ خَلَــتْ
533. فَمِنْــهُ مَــا كَمَثَــلٍ وَمِنْــهُ لا ... ...

(**ثم الأصح**) عند البيانيين (**أنه**) أي الإيغال (**ليس يخص بالشعر فالقرآن**) العظيم (**فيه جاء نص**) -بوقف ربيعة- أي منصوصا عليه؛ وذلك لزيادة الحث على الاتباع والترغيب في الرسل في قوله تعلى: ﴿إِتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ۝ إِتَّبِعُواْ مَن لاَّ يَسْـَٔلُكُمْ أَجْراً وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [يس: 19-20]؛ فقوله "اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون": يتم المعنى بدون التصريح به؛ فإن الرسول مهتدٍ لا محالة، وغير سائل للأجر لا محالة، لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل أي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم، وتربحون صحة دينكم؛ فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة.

(**ومنه**) أي ومن أنواع الإطناب: (**تذييل**)؛ وهو تعقيب الجملة (**بجملة حوت مؤكدا معنى**) الجملة (**التي قبل خلت**) أي مضت قبلها؛ فالتذييل: أعم من الإيغال؛ لكونه في ختم الكلام وغيره، وأخص منه؛ لأنه لا يكون إلا بجملة، ولا يكون إلا بالتوكيد، بخلاف الإيغال.

ثم إن التذييل ينقسم باعتبار إفادته معنى الجملة التي قبله إلى قسمين، أشار إليهما الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (**فمنه ما**) هو (**كمثل**) أي نوع جارٍ مجرى المثل: في جواز الاستعمال على الانفراد؛ لكونه حكما كلِّيًا مستقِلًا بالمعنى دون الجملة التي قبله، كقوله تعلى: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَـٰطِلُ إِنَّ ٱلْبَـٰطِلَ كَانَ زَهُوقاً﴾ [الإسراء: 81]: تذييل للجملة الأولى "زهق الباطل"؛ لكون الثانية مشتملة على معنى الأولى مع زيادة، ومؤكدة لها، وهي كالمثَل: في جواز الاستعمال على الانفراد؛ لكونها مفيدة حكما كلِّيًا، ومستقلة بالمفهومية؛ فيصح أن تقول "إن الباطل كان زهوقا" إذا رأيت شيئا من الباطل عظمت صولته ثم اضمحل. وكقول الشاعر[1]:

(1) أي صفي الدين الحلّي، وهي من قصيدته: "الكافية البديعية في المدائح النبوية"؛ وهي قصيدة جمع فيها أنواعا من البديع، وستأتي إن شاء الله في البديع أمثلة منها.

... ... وَأَكَّـدَ المَنْطُـوقَ وَالضِّـدَّ جَـلا

للهِ لَـذَّةُ عَـيْشٍ بِالْحَبِيـبِ مَضَـتْ فَلَـمْ تَـدُمْ لِـي وَغَيْـرُ اللهِ لَـمْ يَـدُمِ

(ومنه) أي من التذييل (لا) أي ما ليس جاريا مجرى المثل؛ لعدم استقلاله بالمعنى دون الجملة الأولى كقوله تعلى: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْ وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ: 17]؛ على أن يكون المعنى وهل يُجازى ذلك الجزاء المذكور فيما قبلُ؛ وهو إرسال سيل العرم وما ذكر معه؛ فيتعلق بما قبله؛ فلا يصح أن يكون بمجرده مثَلا.

وفيه وجه آخر؛ وهو أن الجزاء عام لكل مكافأة؛ يُستعمل تارة في معنى المعاقبة، وأخرى في معنى الإثابة؛ فلما استُعمل في معنى المعاقبة في قوله "جزيناهم بما كفروا": بمعنى "عاقبناهم بكفرهم"؛ قيل: "وهل يجازى إلا الكفور"؛ بمعنى: وهل يعاقب؛ فعلى هذا يكون من الضرب الأول؛ لاستقلاله بالمراد.

وقد اجتمع القسمان في قوله تعلى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ۝٣٤ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: 34-35]؛ فقوله "أفإن مت": من الضرب الثاني؛ لعدم استقلاله بالمعنى دون الجملة الأولى؛ لتعلقه بها بضمير المخاطب وضمير الغائبين، وقوله "كل نفس ذائقة الموت": من الضرب الأول الجاري مجرى المثل؛ لكونه مفيدا حكما كلِّيًّا ومستقلا بالمعنى.

قال الفنري: "كل نفس ذائقة الموت": تأكيد لتأكيد، وتذييل لتذييل. ويحتمل أن يقدّر كلاهما تذييلا؛ لقوله "وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد".

وينقسم أيضا باعتبار التوكيد إلى قسمين أشار إليهما بقوله: (و)من التذييل ما (أكد) المعنى (المنطوق) به؛ والمراد بالمنطوق: المعنى المفهوم من اللفظ بالمطابقة، كقوله تعلى: ﴿إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: 81] بعد قوله "زهق الباطل"؛ فقوله "إن الباطل كان زهوقا": موكد للمعنى المنطوق أي المفهوم بالمطابقة.

(و)منه ما (الضد جلا) أي أوضح الضد أي ضد المنطوق، وهو المفهوم؛

534.وَمِنْــــهُ تَكْمِيــــلٌ وَرُبَّمَـــا سُــمِي بِـــالاحْتِرَاسِ أَنْ يَجِـــي فِـــي مُـــوهِم

535.خِـــلافَ مَقْصُـــودٍ بِمَـــا يَدْفَعُـــهُ ... ...

والمراد بالمفهوم: ما يلزم من المنطوق؛ وذلك كقول النابغة(1):

وَلَسْـــتَ بِمُسْـــتَبْقٍ أَخًـــا لا تَلُمُّـــهُ عَلَـى شَـعَثٍ أَيُّ الرِّجَـالِ الْمُهَـذَّبُ

يعني لا تقدر على استبقاء مودة أخ لا تصلحه على شعث أي تفرُّق وذميم خصال، أيُّ الرجال المهذب أي المصفّى من العيوب؛ فصدر البيت دلّ بمفهومه على نفي الكمال عن الرجال؛ حيث خاطب غير معيّن بقوله "ولست بمستبق" إلخ، وعجزه: تأكيد لذلك؛ لأن الاستفهام فيه: للإنكار أي لا مهذب في الرجال كما في الفيض.

وفي الدسوقي: لا تَلُمُّه -بفتح التاء وضم اللام-: من لمّ الشيء: جمع بعضه إلى بعض أي لا تضمُّه إليك؛ لعدم رضاك بعيوبه وصفاته الذميمة الموجبة للتفرق.

(ومنه) أي من أنواع الإطناب: (**تكميل**) أي نوع يسمى التكميل (**وربما سمِي**) -بالتركيب مخفّفا-: (**بالاحتراس**)؛ وهو في اللغة: التحفظ، وفي الاصطلاح: (**أن يجي**)ء المتكلم (**في**) كلام (**موهم خلاف مقصود**) للمتكلم (**بما يدفعه**) أي يدفع ذلك الإيهام: من جملة أو غيرها؛ وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام، وقد يكون في آخره؛ فالأول: كقول طرفة:

فسـقى ديـارك غيـر مفسـدها صـوب الربيـع وديمـة تهمـي

فإن قوله "فسقى ديارك" إلخ: دعاء للديار بسقي الأمطار لها، وربما توهِّم أن المراد: الدعاء عليها بالهدم؛ لأن الأمطار تهدم الديار، فأتى بما يدفع ذلك الوهم، وهو قوله "غير مفسدها".

والثاني وهو الآتي في آخر الكلام: كقوله تعلى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: 56]؛ فإنه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين؛ لتوهِّم أن ذلك لضعفهم؛ فأتى على سبيل التكميل

(1) يعتذر للنعمان بن المنذر.

... ... فَـــإنْ لِغَيْـــرِ مُـــوهِمٍ أَتْبَعَـــهُ

536. بِفَضْـــلَةٍ لِنُكْتَـــةٍ فِيهَـــا تُـــرَاضْ فَـــذَاكَ تَتْمِـــيمٌ وَمِنْـــهُ الِاعْتِـــرَاضْ

537. بِجُمْلَـــةٍ أَوْ فَـــوْقُ مَـــا لَهَـــا مَحَـــلْ بَـــيْنَ كَـــلامٍ أَوْ كَلامَـــيْنِ اتَّصَـــلْ

بقوله "أعزة على الكافرين": دفعا لهذا الوهم، وإشعارا بأن ذلك تواضع منهم للمؤمنين؛ ولذا عدّى الذل بـ"على" دون اللام؛ لتضمنه معنى العطف والرحمة؛ كأنه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع؛ ومنه حديث أم زرع «**زَوْجِيَ الْمَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ وَالرِّيحُ رِيحُ زَرْنَبٍ وَأَغْلِبُهُ وَالنَّاسَ يَغْلِبُ**»؛ فلو اقتصرت على قولها "وأغلبه"؛ لتوجّه عليها أن يقال: إن رجلا تغلبه امرأة لضعيف، فاحترستْ بقولها "والناس يغلب".

(**فإن لغير موهم**) أي لغير دفع إيهام (**أتبعه**) أي أتبع البليغ الكلام (**بفضلة**): من مفعول أو حال مما ليس بجملة مستقلة، ولا ركن جملة في الأثناء أو في الآخر (**لنكتة فيها**) أي في الفضلة (**تراض**) -بالتركيب-: من راضَ الصعب: ذلّله؛ يعني تُستنبط بالفهم من تلك الفضلة؛ (**فذاك**) الصنيع (**تتميم**)؛ وتلك النكتة: كالمبالغة في قوله تعلى: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [الإنسان: 8] في وجه؛ وهو أن يكون الضمير في حبه للطعام أي يطعمونه مع حبه والاحتياج إليه؛ فإن الإطعام حينئذ: أبلغ وأكثر أجرا؛ وإذا جعل الضمير لله أي يطعمونه لحب الله؛ فلا يكون مما نحن فيه؛ لأنه لتأدية أصل المعنى المراد.

وكتقليل المدّة في قوله تعلى ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: 1]؛ فذكر "ليلا" مع أن الإسراء لا يكون إلا باليل: للدلالة على تقليل مدة الإسراء، وأنه أسرى في بعض اليل.

(**ومنه**) أي من الإطناب: (**الاعتراض**)؛ وهو أن يؤتى (**بجملة أو**) بجمل (**فوق**) أي فوق واحدة (**ما لها محل**) أي ليس لها محل من الإعراب (**بين كلام**) متصل لفظا ومعنى (**أو كلامين اتصل**) المعنى بينهما أي متصلين معنى؛ اتصلا لفظا أو لا؛ والمراد باتصال الكلامين: أن يكون الثاني بيانا للأول أو تأكيدا أو بدلا منه:

538. لِنُكْتَـــةٍ تُقْصَـــدُ كَالتَّنْزِيـــهِ   لا دَفْـــعِ الإيهَـــامِ وَكَالتَّنْبِيـــهِ
539. وَكَالـــدُّعَا فِـــي قَوْلِـــهِ بُلِّغْتَهَـــا   بَعْـــدَ الثَّمَـــانِينَ وَمَـــا أَشْـــبَهَهَا

(لنكتة تقصد كالتنزيه) في قوله تعلى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: 57]؛ فإن قوله "سبحانه": جملة -لكونه بتقدير الفعل- وقعتْ معترضة في أثناء الكلام؛ لأن قوله "ولهم ما يشتهون": عطف على قوله "لله البنات" (لا دفع الايهام)؛ يعني أن تلك النكتة لا تكون دفع الإيهام المذكور في التكميل.

(وكالتنبيه) على شيء كما في قول الشاعر[1]:

واعْلَـمْ فَعِلْـمُ الْمَـرْءِ يَنْفَعُـهُ   أَنْ سَـوْفَ يَـأْتِي كُـلُّ مَـا قُـدِرَا

فقولـه "فعلـم المـرء ينفعـه": جملـة اعتراضـية بـين "اعلـم" ومفعوليـه، والفـاء اعتراضية لا عاطفة.

(وكالدعا)ء في قوله: (بلغتها بعد الثمانين): إشارة لقول عوف بن محلم الشيباني يشكو كبَره وضعفه[2]:

إِنَّ الثَّمَـانِينَ وَبُلِّغْتَهَـا   قَـدْ أَحْوَجَـتْ سَـمْعِي إِلَـى تُرْجُمَـانْ

يقال: ترجم كلامه؛ إذا فسّره بلسان آخر. ومعنى البيت: أن ثمانين سنة التي هي سنُّه أثقلت سمعه، فاحتاج إلى مترجم يبلغه إياه من قريب؛ ولما احتاج في إدراك المسموع إلى أنه يعاد له الكلام بصوت جهير: جعل الإعادة بمنزلة التعبير بلسان آخر؛ فأطلق عليه الترجمان. قاله الفنري. قيل: الدعاء للمدوح ببلوغ ثمانين: فيه تأكيد لتحقيق مقالة الشاعر؛ لأنه إذا بلغها صدّقه؛ لاحتياجه إلى ترجمان؛ فقوله "وبلغتها": جملة اعتراضية بين اسم "إن" وخبرها، والواو فيه تسمى اعتراضية، ليست عاطفة ولا حالية.

(1) لم نقف على قائله.
(2) وقد خرج مع عبد الله بن طاهر إلى متصيّد فكان عبد الله يحدثه وسمعه يثقل عن الاستماع فانبرى يقول قصيدة هذا أولها.

540.وَبَعْضُهُمْ جَوَّزَهُ فِي الطَّرَفِ وَقَالَ قَوْمٌ غَيْرَ جُمْلَةٍ يَفِي

541.وَقَدْ يَكُونُ مُطْنَبًا بِغَيْرِ ذَا مِنْ جُمَلٍ وَأَحْرُفٍ لَهَا شَذَا

(وما أشبهها) أي أشبه هذه النكت، كالتسلي في قول جرير[1]:

وَلَقَدْ أَرَانِي وَالْجَدِيدُ إِلَى بِلىً فِي مَوْكِبٍ ظُرُفِ الْحَدِيثِ كِرَامِ

فقوله "والجديد إلى بلى": جملة اعتراضية للتعزي عما مضى من لذة عِشرة الأحباب.

وكالاستعطاف في قول المتنبي[2]:

وَخُفُوقُ قَلْبٍ لَوْ رَأَيْتِ لَهِيبَهُ يَا جَنَّتِي لَرَأَيْتِ فِيهِ جَهَنَّمَا

فقوله "يا جنتي": اعتراض بين الشرط وجوابه لطلب العطف من محبوبته عليه.

(**وبعضهم جوزه**) أي جوز وقوع الاعتراض (**في الطرف**) أي في آخر الكلام؛ فقد يجامع التذييل والتكميل حيث لا محل لهما. (**وقال قوم غير جملة يفي**) أي يجيء؛ فيأتي بمفرد في الأثناء؛ فيشمل بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل، وهو ما يكون واقعا في أثناء الكلام، وبين كلامين متصلين معنى، وهو في التكميل قوله "غير مفسدها"، وفي التتميم ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [الإنسان: 8].

ولما فرغ من عد أنواع إطناب الزيادة شرع في ذكر إطناب البسط فقال: (**وقد يكون مطنبا بغير ذا**) الذي تقدم من أنواع إطناب الزيادة؛ أعني الإيضاح بعد الإبهام وما ذكر بعده، وذلك الغير هو المسمى "إطناب البسط"، وهو يكون (**من جمل**) كثيرة (**وأحرف لها شذا**) أي رائحة طيبة أي لها معنىً حسن؛ وذلك الغير: كحروف الزيادة والتنبيه، نحو ﴿فَلَآ أُقْسِمُ﴾ [الواقعة: 78]، ونحو ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: 159]، وكالإكثار من جمل لأجل إرادة التذكير، كقوله تعلى: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ

(1) في مناقضة مع الفرزدق.

(2) وهو في المكتب يمدح أحمد بن عبيد.

542. وَبِهِمَــا كَلامُهُــمْ مَوْصُــوفُ   إِنْ كَثُــرَتْ أَوْ قَلَّــتِ الحُــرُوفُ

543. بِنِسْــبَةٍ إِلَــى كَــلامٍ آخَــرَا   سَــاوَاهُ فِــي المَعْنَــى إِذَا مَــا نُظِــرَا

مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: 163]؛ أطنب في هذه الآية أبلغ إطناب: لكون الخطاب مع الثقلين، في كل عصر وحين، للعالم منهم والجاهل، والموافق والمنافق.

ونحو قوله تعلى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [غافر: 6]؛ فإنه لو اختصر -أي ترك الإطناب-: لم يذكر "ويؤمنون به"؛ لأن إيمانهم لا ينكره من يصدق بهم؛ فلا حاجة إلى الإخبار به؛ لكونه معلوما، وحسّن ذكره إظهار شرف الإيمان، وأنه مما يتحلى به حملة العرش ومَن حوله؛ ترغيبا في الإيمان.

وقوله: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ۞ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فصلت: 5-6]، وليس من المشركين مُزَكٍّ؛ والنكتة فيه: الحث للمؤمنين على أدائها، والتحذير من المنع؛ حيث جُعل من أوصاف المشركين.

واعلم أن الكلام يوصف بالإيجاز والإطناب، باعتبار كونه ناقصا عما يساوي أصل المراد، أو زائدا عليه، وهذان هما المتكلّم عليهما من أول الباب إلى هنا.

وقد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب: باعتبار كثرة حروفه وقلّتها، بالنسبة إلى كلام آخر مساوٍ لذلك الكلام في أصل المعنى المقصود؛ وهذا هو المشار إليه بقوله: (**وبهما**) أي بالإيجاز والإطناب على سبيل البدل (**كلامهم**) أي كلام البلغاء أو كلام العرب (**موصوف**)؛ فيقال فيه: موجز أو مطنب؛ فيوصف بالإطناب؛ (**إن كثرت**) حروفه (**أو**) أي ويوصف بالإيجاز إن (**قلت الحروف**) منه (**بنسبة إلى كلام آخرا**) قد (**ساواه في**) أصل (**المعنى**) المقصود (**إذا ما نظرا**) فيه؛ فيقال للأكثر حروفا: إنه مطنب، وللأقل حروفا: إنه موجز؛ فعلى هذا يكون الكلام الموجز أصلا؛ لكونه ناقصا عن المعنى وافيا به: مطنبا بالنسبة إلى كلام آخر مساوٍ له في أصل المعنى المراد؛ لكونه أقل منه حروفا، كقول العرب: "القتل أنفى للقتل"؛ فإنه موجز أصلا،

....

بل هو أوجز ما قيل في هذا المعنى عند العرب، لكنه مطنب بالنسبة إلى قوله تعلى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: 178]؛ لكونه أكثر منه حروفا.

ويكون الكلام المطنب أصلا: لكونه زائدا على أصل المعنى لفائدة، موجزا بالنسبة إلى كلام آخر مساو له في أصل المعنى المراد؛ لكونه أكثر منه حروفا، كقول أبي تمام(1):

يَصُدُّ عَنِ الدُّنْيَا إِذَا عَنَّ سُؤْدَدٌ ... وَلَوْ بَرَزَتْ فِي زِيِّ عَذْرَاءَ نَاهِدِ

وقول الآخر(2)

وَلَسْتُ بِنَظَّارٍ إِلَى جَانِبِ الْغِنَى ... إِذَا كَانَتِ الْعَلْيَاءُ فِي جَانِبِ الْفَقْرِ

أراد بالغنى مسببه الذي هو الراحة، وبالفقر المحنة؛ يعني أن السيادة مع التعب: أحب إليه من الراحة بدونها؛ فمصراع أبي تمام الأول: إيجاز بالنسبة إلى هذا البيت؛ لمساواته له في أصل المعنى، والبيت: إطناب بالنسبة إليه؛ وأصل المعنى فيهما: الإعراض عن الدنيا عند ظهور السؤدد؛ فما لأبي تمام: أخصر وأبلغ؛ لأن قوله: "ولو برزت": زيادة حسنة.

ويقرب من هذا القبيل قوله تعلى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: 23] مع قول الحماسي(3):

ونُنْكِرُ إِن شِئْنَا على النَّاسِ قَوْلَهُمْ ... وَلَا يُنْكِرونَ القَوْلَ حِينَ نَقُولُ

يصف رئاستهم ونفاذ حكمهم أي نحن نغيِّر ما نريد من قول غيرنا، ولا يجسُر أحد على الاعتراض علينا؛ فالآية إيجاز بالنسبة إلى البيت.

***

(1) يمدح أبا الحسن محمد بن الهيثم.

(2) المعذل بن غيلان كما في الأغاني.

(3) البيت للسموأل بن عادياء اليهودي، من قصيدة له في الفخر.

... ...

وهنا انتهى القول في علم المعاني، ولله الحمد والمنة، وفيه أمور أوردها جمع في البديع؛ منهم الطيبي في التبيان، وأصحاب البديعيات، وهي الالتفات والخطاب العام، والتغليب والأسلوب الحكيم، والإيضاح بعد الإبهام، والتكرار والترديد، والتعطف والترجيع، وذكر الخاص بعد العام وعكسه، والإيغال والتذييل، والتكميل والاحتراس والتتميم، والاعتراض والإشارة والبسط.

وفسروا الإشارة بالإتيان بكلام قليل ذي معان جمّة، وهذا هو الإيجاز بعينه.

وفسروا البسط ببسط الكلام وتكثيره بلا حشو، وهذا هو الإطناب.

قال في الشرح: لكن ينقدح عندي أنه خاص بنوع واحد منه؛ وهو الإطناب بتكثير الجُمل اهـ انظر بقيته. وبالله تعلى التوفيق.

الفن الثاني: علم البيان

544. عِلْـمُ الْبَيَـانِ هُـوَ مَـا بِـهِ عُـرِفْ إِيـرَادُ مَعْنًـى وَاحِـدٍ بِـالْمُخْتَلِفْ
545. مِـنْ طُـرُقٍ فِـي الِاتِّضَـاحِ مُكْمِلَـهْ فَـاللَّفْظُ إِنْ دَلَّ عَلَـى الْمَوْضُـوعِ لَـهْ

(**الفن الثاني علم البيان**): قدّمه على البديع؛ لشدة الاحتياج إليه؛ لكونه جزءا من علم البلاغة، ومحتاجا إليه في تحصيل بلاغة الكلام، بخلاف البديع؛ فإنه من التوابع.

والمراد بعلم البيان هنا: ما قابل علمي المعاني والبديع؛ والعلم المراد به: القواعد المعلومة، أو الإدراك، أو الملَكة؛ وهي كيفية راسخة في النفس يُتمكن بها من إدراك المسائل مسألة مسألة.. من غير احتياج إلى كسب جديد.

(**علم البيان هو ما**) أي العلم الذي (**به**) أي برعايته (**عرف إيراد معنى واحد**) داخل تحت قصد المتكلم، مدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال (**بالمختلف من طرق**) أي بتراكيب مختلفة (**في الاتضاح مكمله**): نعت طرق أي بالمختلف أي في وضوح الدلالة على ذلك المعنى الواحد المقصود؛ بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه، وبعضها أوضح.

فخرج إيراد معان متعددة بطرق كذلك، وإيراد معنى واحد بطرق مختلفة في اللفظ فقط، كأسد وغضنفر وليث وأبي الحارث.

والمعنى: أن علم البيان: ملَكة أو أصول يُقتدر بها على إيراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وإرادته: بتراكيب يكون بعضها أوضح دلالة عليه من بعض؛ فلو عرف من ليس له هذه الملَكة إيراد معنى قولنا "زيد جواد" بطرق مختلفة: لم يكن بمجرد ذلك عالما بالبيان.

قال الطيبي: مثاله أنّا إذا أردنا إيراد معنى قولنا "زيد جواد" مثلا في الأصول الثلاثة، تقول في طرق التشبيه: زيد كالبحر في السخاء، زيد كالبحر، زيد بحر.

وفي طرق الاستعارة: رأيت بحرا في دار زيد، ثم لجّة زيد كثرت، ثم لجة زيد متلاطم أمواجها.

546. فَسَــمِّهَا دَلالَــةً وَضْــعِيَّهْ   أَوْ جُزْئِــهِ أَوْ خَــارِجٍ عَقْلِيَّــهْ

وفي طرق الكناية: زيد مضياف، زيد كثير أضيافه، زيد كثير رماده، ثم إن الرماد كثير في ساحة زيد، ثم إن الجود في قبّة ضربت على زيد، ثم إنه مصوَّر من الجود.

ولما كان إيراد المعنى الواحد بطرق -أي تراكيب- مختلفة يقتضي دلالة تلك التراكيب على ذلك المعنى، وليس كل دلالة قابلة للوضوح والخفاء: أراد أن يشير إلى تقسيم الدلالة وتعيين ما هو المقصود منها ههنا فقال: (**فاللفظ إن دل على**) المعنى (**الموضوع له**) من حيث إنه موضوع له؛

(**فسمها**) أي تلك الدلالة (**دلالة وضعيه**)؛ لأن الواضع إنما وضع اللفظ للدلالة على المعنى الموضوع له؛ وذلك كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق؛ وإنما اختصت بالنسبة إليه، مع أن له مدخلا في الأخريين أيضا: لأن هذه وضعية محضة، بخلافهما؛ وإن كان للوضع مدخل فيهما.

والدلالة: هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به: العلمُ بشيء آخر؛ الأول: الدال، والثاني: المدلول. والدال إن كان لفظا؛ فالدلالة لفظية؛ وإلا فغير لفظية، كدلالة الخطوط والعقود والنصب والإشارة.

(**أو**) دل على (**جزئه**) أي جزء الموضوع له؛ من حيث هو جزء، كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان فقط، أو على الناطق فقط؛ فإن كلا منهما جزء من الموضوع له.

(**أو**) دل على (**خارج**) عن الموضوع له لازم ذهنا؛ من حيث إنه خارج لازم؛ وذلك: كدلالة الإنسان على الضاحك(1) -وفي نسخة: "أو لازم"-؛ فتلك الدلالة تسمى (**عقليه**)؛ لأن ذلك من جهة حكم العقل: بأن حصول الكل في الذهن: يستلزم حصول الجزء فيه، وبأن حصول الملزوم يستلزم حصول اللازم. وأكثر المنطقيين يسمون الثلاثة "وضعية"؛ بمعنى أن للوضع فيها مدخلا، ويخصون العقلية بما يقابل

---

(1) إذ هو لازم لهذا المعنى، لا جزء منه.

547. وَإِنَّمَا يَخْتَلِفُ الْإِيرَادُ فِي عَقْلِيَّةٍ وَلَيْسَ فِي تِلْكَ يَفِي

الوضعية والطبيعيّة[1].

قال في الفيض: وشرط الالتزام: اللزوم بين الموضوع له والخارج عنه؛ بأن يكون المعنى الخارج: بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن: حصوله؛ إما على فور حصول الملزوم في الذهن -وهذا متفق عليه بين أهل الفن وأهل المعقول- أو بعد التأمل في القرائن، وهذا زائد على ما هو المعتبر عند أهل المعقول؛ فلا يشترط اللزوم العقلي الذي لا يتصور انفكاكه، بل لو قضى العرف العام[2] أو الخاص[3] ملازمة أمر لآخر؛ كفى ذلك في اللزوم عند البياني هـ منه

فتحصّل من هذا: أن دلالة اللفظ؛ إما على تمام ما وضع اللفظ له، أو على جزئه، أو على خارج؛ وتسمى الأولى "وضعية"، وكل من الأخيرتين "عقلية"، وتختص الأولى بالمطابقة، والثانية بالتضمن، والثالثة بالالتزام.

(**وإنما يختلف الإيراد**) للمعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح: (**في**) دلالة (**عقلية**) من الدلالات؛ لجواز أن يختلف مراتب اللزوم في الوضوح، أي مراتب لزوم الأجزاء للكل: في التضمن، ومراتب لزوم اللوازم للملزوم: في الالتزام؛ وهذا في الالتزام ظاهر؛ فإنه يجوز أن يكون للشيء لوازم متعددة بعضها أقرب إليه من بعض وأسرع انتقالا منه إليه؛ لقلة الوسائط؛ فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالألفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة في الدلالة عليه: وضوحا وخفاء. وكذا يمكن أن يكون للازم واحد ملزومات متعددة لزومها لبعضها أوضح منه للبعض الآخر؛ فيمكن تأدية ذلك اللازم بالألفاظ الموضوعة لتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه: وضوحا وخفاء؛ مثلا قولنا: زيد جواد: يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم، مثل

(1) الطبيعية: كدلالة الحمرة على الخجل، والصفرةِ على الوجل.

(2) وهو ما لم يتعين واضعه.

(3) كاللزوم الذي بين بلوغ الماء قلتين وعدم قبول النجاسة؛ فإن هذا اللزوم: عند أهل الشرع خاصة؛ فإذا قيل هل ينجس هذا الماء إذا وقع فيه نجاسة ولم تغيره؟ فأجبت بقولك: هذا الماء بلغ قلتين: فهم المخاطب منه -إذا كان من أهل الشرع- عدمَ قبوله النجاسة.

548. وَمَــا بِــهِ أُرِيــدَ لازِمٌ وَقَــدْ قَامَــتْ قَرِينَــةٌ عَلَــى أَنْ لَــمْ يُــرَدْ
549. مَجَــازٌ اَوْ لا فَكِنَايَــةٌ وَقَــدْ يُبْنَــى عَلَــى التَّشْــبِيهِ أَوَّلٌ وَرَدْ

كونه كثير الرماد، وجبان الكلب، ومهزول الفصيل؛ فيمكن تأدية هذا المعنى بتلك العبارات التي أوّلها أوضح دلالة عليه من الثاني، وثانيها من الثالث. وكالحرارة؛ فإن لها ملزومات كالشمس والنار والحركة الشديدة، ولكن لزوم الحرارة لبعض هذه الملزومات كالنار: أوضح من لزومها للبعض الآخر، وهو الشمس والحركة.

وأما في التضمن؛ فلأنه يجوز أن يكون المعنى جزءا من شيء، وجزءَ الجزء من شيء آخر؛ فدلالة الشيء الذي ذاك المعنى جزء منه على ذلك المعنى: أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه؛ مثلا: دلالة الحيوان على الجسم: أوضح من دلالة الإنسان عليه، ودلالة الجدار على التراب: أوضح من دلالة البيت عليه؛ لأن الجسم جزء للحيوان ابتداء من غير واسطة، والإنسان يدل على الجسم بواسطةٍ هي الحيوان.

(وليس) اختلاف الإيراد **(في تلك)** الوضعية أي دلالة المطابقة **(يفي)** أي يتأتّى؛ لأن السامع إذا كان عالما بوضع الألفاظ لذلك المعنى: لم يكن بعضها عنده أوضح دلالة عليه من بعض، وإن لم يكن عالما بذلك: لم يكن كل واحد من الألفاظ دالا عليه؛ لتوقف الفهم على العلم بالوضع.

(وما) أي واللفظ الذي **(به أريد)** أي قُصد **(لازم)** لما وضع هو له -جزءا كان اللازم كما في التضمن، أو خارجا كما في الالتزام- **(و)**الحال أنه **(قد قامت قرينة على أن لم يرد)** أي على عدم إرادة ما وضع له؛ فهو

(مجاز)، كقولك: رأيت أسدا يرمي؛ فإن قولك "يرمي": قرينة على عدم إرادة المعنى الموضوع له لفظ الأسد.

(أو لا) أي وإن لم تقم قرينة على ذلك؛ **(فـ)**ـهو **(كناية)** نحو "زيد طويل النجاد"؛ حيث لا قرينة على عدم إرادة طول النجاد، بل يجوز إرادته مع إرادة لازمه الذي هو طول القامة.

(وقد يبنى على التشبيه أول ورد)؛ يعني أن الأول الذي هو المجاز: قد يُبنى

التشبيه

550.هُــوَ الدَّلالَــةُ عَلَــى اشْــتِرَاكِ أَمْـــرٍ لآخَـــرَ بِمَعْنًـــى زَاكِ

551.لا كَاسْـــتِعَارَةٍ بِتَحْقِيـــقٍ وَلا كِنَايَـــةٍ وَلا كَتَجْرِيـــدٍ جَـــلا

بعضه على التشبيه؛ وهو الاستعارة التي كان أصلها التشبيه[1]؛ فيتعين التعرض للتشبيه أيضا قبل التعرض للمجاز الذي أحد أقسامه الاستعارة المبْنية على التشبيه.

وقدّم المجاز على الكناية؛ لنزول معناه من معناها: منزلة الجزء من الكل.

ولما كان للتشبيه مباحث كثيرة، وفوائد جمة: لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة، بل جعل مقصدا برأسه، فانحصر المقصود من علم البيان في الثلاثة: التشبيه والمجاز والكناية.

ثم شرع في المقصد الأول فقال: (**التشبيه**): أي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي تُبنى عليه الاستعارة.

والتشبيه[2] في اللغة معناه: (**هو الدلالة**) أي دلالة اللفظ (**على اشتراك**) أي على مشاركة (**أمر**)؛ هو المشبّه (**لآخر**) أي لأمر آخر؛ هو المشبّه به (**بمعنى زاك**) أي في معنى تام؛ وهو وجه التشبيه؛ وتلك المشاركة حاصلة بكاف الجر ونحوه من أدوات التشبيه الآتي إن شاء الله ذكرها ظاهرة أو مقدرة، (**لا كاستعارة**) أي ليست تلك المشاركة جارية على طريق الاستعارة (**بتحقيق**) أي التحقيقية، نحو رأيت أسدا يرمي أو في الحمّام، (**ولا كناية**) أي ولا على طريق الاستعارة بالكناية، نحو "أنشبت المنية أظفارها"، (**ولا كتجريد**) أي وليست على سبيل التجريد الآتي إن شاء الله في البديع، نحو لقيت من زيد بحرا؛ فإن في كل من هذه الثلاثة دلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى، مع أنه لا يسمى شيء من ذلك تشبيها في الاصطلاح (**جلا**) -أي وضح-: نعت لما قبله.

(1) المراد بـ"التي كان أصلها التشبيه": التصريحية التحقيقية، والمكنّى عنها على مذهب الجمهور، بل وكذلك التخييلية على مذهب السكاكي.

(2) أي مطلق التشبيه: أعم من أن يكون على وجه الاستعارة، أو على وجه تنبني عليه الاستعارة، أو غير ذلك.

552. فَـدَخَلَ الَّـذِي أَدَاتُـهُ فَقَـدْ كَقَوْلِـهِ صُـمٌّ وَنَحْـوُ ذَا أَسَـدْ

553. أَرْكَانُـهُ أَرْبَعَـةٌ أَدَاتُـهُ وَوَجْهُـهُ وَالطَّرَفَـانِ ذَاتُـهُ

554. وَهَهُنَا يُنْظَـرُ فِـي هَـذِي وَفِـي أَقْسَـامِهِ وَغَـرَضٍ مِنْـهُ يَفِـي

(فدخل) في حد التشبيه الماضي: التشبيه (الذي أداته فقد)؛ يعني المفقودة فيه الأداة، كالكاف ونحوها، مع حذف المشبه، (كقوله) تعلى: (﴿صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٌ﴾ [البقرة: 17] أي هم كصم: في عدم الانتفاع بالخير أي بالقرآن؛ فكما أن الصم لا ينتفعون بالقرآن لعدم سماعهم له أصلا: فكذلك كفار قريش أو المنافقون: لا ينتفعون به مع سماعهم له لكون سماعهم له: ليس بسماع قبول؛ فهو كلا سماعَ.

(و)دخل فيه أيضا: ما فقدت منه الأداة فقط (نحو ذا أسد) أي كأسد في الجراءة؛ فإن المحققين: على أنه تشبيه بليغ، لا استعارة؛ لأن المستعار له مذكور -وهم المنافقون- في الآية تقديرا أي المنافقون صم، وفي نحو "ذا أسد" صريحا؛ وإنما تطلق الاستعارة: حيث يُطوى ذكر المستعار له ويجعل الكلام خلْوا عنه، صالحا لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام[1]؛ ومِن ثَم ترى البلغاء السحرة يتناسون التشبيه ويضربون عنه صفحا.

ثم شرع الناظم رحمه الله تعلى في بيان ما يتعلق به نظر الناظر في التشبيه فقال: (أركانه) التي ابتُني عليها وأُسس عليها: (أربعة)؛ وهي (أداته) كالكاف وما يقوم مقامها مما سيأتي إن شاء الله. (ووجهه)؛ وهو المعنى الذي وقع الاشتراك والتشبيه فيه. (والطرفان): المشبّه والمشبّه به؛ وهما (ذاته)؛ وجعلهما ذاتا: لأنهما الأصل والعمدة في التشبيه؛ لكون الوجه معنى قائما بهما، والأداة آلة في ذلك.

(وههنا) أي في باب التشبيه (ينظر في هذي) الأركان الأربعة المذكورة (وفي أقسامه) الآتي بيانها إن شاء الله تعلى (وغرض منه يفي)، وفي نسخة وفي أي وافٍ بالإفادة والقصد، كبيان إمكان المشبّه..

(1) دلالة الحال هي القرينة الحالية. وفحوى الكلام هي القرينة اللفظية.

555. فَالطَّرَفَانِ مِنْهُ حِسِّيَّانِ مُخْتَلِفَانِ أَوْ فَعَقْلِيَّانِ

556. كَالخَدِّ بِالْوَرْدِ وَنُورٍ وَهُدَى وَالسَّبْعِ وَالْمَوْتِ وَجَهْلٍ وَرَدَى

ولما كان الطرفان هما الأصل والعمدة -كما مرّ-؛ قدّم بحثهما فقال: (**فالطرفان منه**) إما (**حسيان**) أي منسوبان إلى الحس، أي مدرَكان به، وإما (**مختلفان**)؛ بأن يكون الأول حسيا والثاني عقليا، أو بالعكس، (**أو فعقليان**) أي منسوبان إلى العقل؛ لكونهما مدرَكين به؛ فالطرفان الحسيان:

(**كالخد والورد**): في المبصَرات، وكالصوت الضعيف والهمس: في المسموعات؛ والمراد بالصوت الضعيف: الصوت الذي لا يُسمع إلا عن قرب، لكنه لم يبلغ حد الهمس؛ وهو الصوت الذي أُخفي، حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم، والنكهة -وهي ريح الفم- والعنبر: في المشمومات، والريق والخمر: في المذوقات، والجلد الناعم والحرير: في الملموسات.

(**و**)مثال الأول من المختلفين -وهو تشبيه الحسي بالعقلي- نحو (**نور وهدى**)؛ إذا شبه أولهما بالثاني: في كونهما جهتي وصول إلى المقصود.

(**و**)مثال الثاني من المختلفين -وهو تشبيه العقلي بالحسي- نحو (**السبع والموت**)؛ إذا شبّه ثانيهما بالأول: في اغتيال النفوس؛ فالمشبّه به في المثال الأول -وهو الهدى أي العلم-: عقلي؛ لكونه عبارة عن الإدراك أو الملكة، والمشبّه -وهو النور-: حسي؛ لكونه عبارة عن الضوء، وهو مدرَك بالبصر. والمشبّه في المثال الثاني -وهو السبع-: حسي؛ لكونه عبارة عن الذات المفترسة، والمشبّه به -وهو الموت-: عقلي؛ لكونه عبارة عن عدم الحياة. وكتشبيه رائحَة العطر بخلُق شخص كريم؛ فالخلق -بضمتين-: عقلي؛ لكونه عبارة عن هيئة راسخة في النفس تصدر عنها الأفعال بسهولة[1]، ورائحة العطر: حسية؛ لكونها مشمومة.

(**و**)مثال العقليين نحو (**جهل وردى**): هلاك، أي كتشبيه الجهل بالموت: في

(1) أي الأفعال الاختيارية الممدوح بها، كالإعطاء والصفح عن الزلة ومقابلة الإساءة بالإحسان. دسوقي.

557. فَكُلُّ مَا يُدْرِكُ إِحْدَى الْخَمْسِ ... إِيَّاهُ أَوْ مَادَتَهُ فَالْحِسِّي

558. مِنْهُ الْخَيَالِيُّ كَتَشْبِيهِ الشَّقِيقْ ... بِعَلَمِ الْيَاقُوتِ وَالْعُودِ الرَّقِيقْ

559. بِالرُّمْحِ مِنْ زَبَرْجَدٍ فِي النَّظْمِ ... ...

عدم الانتفاع، وتشبيه العلم بالحياة[1]: في الانتفاع بهما، أو في كون كل منهما جهة إدراك؛ لأن المراد بالعلم: الملكة المقدور بها على إدراك الجزئيات، والحياة شرط الإدراك؛ والسبب والشرط: يشتركان في كون كل منهما طريقا إلى الإدراك؛ فالعلم: سببه، والحياة: شرطه.

ثم لما كان من المشبّه والمشبّه به ما لا يُدرك بالقوة العاقلة، ولا بالحس؛ أعني الحس الظاهر، مثل الخيالات والوهميات والوجدانيات: أراد أن يجعل الحسي والعقلي: بحيث يشملانها تسهيلا للضبط بتقليل الأقسام فقال: **(فكل ما يدرك إحدى)** الحواس **(الخمس)**: البصر والسمع والشم والذوق واللمس **(إياه)** أي تدرك حقيقته وذاته، **(أو)** لا تُدرك ذاته ولكن تُدرك **(مادته)** أي أجزاءَه التي يتركّب منها؛ **(فـ)**ـهو **(الحسي)**، وما سواه هو العقلي، كما سيأتي إن شاء الله.

(منه) أي من الحس الذي لا تدرك الحواس إلا مادته: **(الخيالي)**؛ وهو المعدوم الذي فُرض مجتمِعا من أمور، كل واحد منها مما يُدرك بالحس؛ وذلك **(كتشبيه)** أوراق **(الشقيق)** المحمرّة -والشقيق: ورد أحمر في وسطه سواد ينبت بالجبال-: **(بعلم الياقوت و)**تشبيه **(العود)** أي عود الشقيق **(الرقيق)** الذي هو ساقه: **(بالرمح)** المصنوع **(من زبرجد)** -وهو حجر أخضر معروف- **(في النظم)** يعني في قول الشاعر[2]:

(1) قال العفيف البصري:

أَخُو الْعِلْمِ حَيٌّ خَالِدٌ بَعْدَ مَوْتِهِ ... وَأَوْصَالُهُ تَحْتَ التُّرَابِ رَمِيمُ

وَذُو الْجَهْلِ مَيْتٌ وَهُوَ يَمْشِي عَلَى الثَّرَى ... يُعَدُّ مِنَ الأَحْيَاءِ وَهُوَ عَدِيمُ

(2) أي الصنوبري، واسمه أحمد بن محمد بن الحسن بن مرّار الضبي الحلبي، وبعضهم سماه محمد ابن أحمد.

... ... وَغَيْـــرُهُ الْعَقْلِـــي وَمِنْـــهُ الْـــوَهْمِي

560.مَــا لَــيْسَ مُــدْرَكًا وَلَــوْ أَنْ أُدْرِكَــا كَـــانَ بِحِـــسٍّ لا سِـــوَاهُ مُـــدْرَكَا

وَكَــــأَنَّ مُحْمَــــرَّ الشَّقِيـــــــ ـــــــقِ إذا تَصَــــوَّبَ أَوْ تَصَــــعَّدْ

أَعْـــــلَامُ يَـــــاقُوتٍ نُشِــــــرْ نَ عَلَــــى رِمَــــاحٍ مِــــنْ زَبَرْجَــــدْ

قوله "محمر الشقيق": من إضافة الصفة إلى الموصوف. وقوله "أعلام ياقوت": جمع علَم؛ وهي الراية؛ فإن كُلا من العلَم والياقوت والرمح والزبرجد: محسوس، لكن المركّب الذي هذه الأمور مادّته: ليس بمحسوس؛ لأنه ليس بموجود في المادة، والحس لا يدرك إلا ما هو موجود في المادة، حاضر عند المدرِك على هيئة مخصوصة؛ فالمشبّه هنا: مفرد حسي، والمشبّه به: مركّب خيالي.

وقيِّد المشبّه بهذا القيد -أعني إذا تصوّب أو تصعّد-؛ لأن أوراق الشقائق: ليست على هيئة العلَم -أي الراية- من غير ميل إلى السُّفل والعُلو؛ وإنما جُعل الخيالي من قبيل الحسيات: لأنهما يشتركان في إدراك الصور، غير أن الحس يدركها بحضور المادة، والخيال بدونها.

(وغيره) أي الحسي هو (**العقلي**)؛ فالعقلي: هو ما لا يكون هو أو مادّته مدرَكا بإحدى الحواس الخمس، (ومنه) أي من العقلي (**الوهمي**)؛ فهو هنا (**ما ليس مدرَكا**) بإحدى الحواس الخمس؛ لعدم وجوده، (و)لكن (**لو أن ادركا**) -بالتركيب- أي ولو كان موجودا مدرَكا؛ لـ(**ـكان بحس لا سواه مدركا**)؛ وبهذا القيد يتميّز عن العقلي الصِّرف؛ وذلك كالمشبّه به في قول امرئ القيس:

أَيَقْتُلُنِـــي وَالْمَشْــــرَفِيُّ مُضَــــاجِعِي وَمَسْـــنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَــــابِ أَغْــــوَالِ

فأنياب الاغوال: مما لا يدركه الحس؛ لعدم تحقق الأغوال في الخارج؛ لأن الغول: أمر وهمي، وكذا أنيابه وحدّتها، لكنها لو وُجدت لكانت مدرَكة بحس البصر؛ وإنما كانت من قبيل العقلي: لأنها إنما يصوِّرها العقل بالوهم.

561. وَمِنْــهُ ذُو الوِجْــدَانِ نَحْــوُ الأَلَــمِ   وَوَجْهُــهُ ذُو الِاشْــتِرَاكِ فَــاعْلَمِ

562. وَلَــوْ تَخَــيُّلًا كَتَشْــبِيهِ الــنُّجُمْ   ... ...

(ومنه) أي ومن قبيل العقلي (ذو) أي صاحب (الوجدان)؛ وهو ما يدرَك بالقوى الباطنة، (نحو الألم) واللذة -أي الحسيين-؛ وإلا فالألم واللذة العقليان: من العقليات الصِّرفة[1]؛ فاللذة: إدراك ونيل لما هو عند المدرِك كمال وخير؛ من حيث هو كذلك. والألم: إدراك ونيل لما هو عند المدرِك آفة وشر؛ من حيث هو كذلك. ولا يخفى أن ليس إدراك هذين المعنيين بشيء من الحواس الظاهرة، وليس أيضا من العقليات الصِّرفة، بل من الوجدانيات المدرَكة بالقوى الباطنة، كالشِّبع والرِّيِّ، والجوع والفرح.. ونحو ذلك.

ثم شرع يتكلم على الوجه فقال: (ووجهه) أي التشبيه -واحدا كان أو متعددا-: هو المعنى (ذو الاشتراك) أي الذي قصد اشتراك الطرفين فيه (فاعلم)؛ وذلك أن "زيدا" و"الأسد": يشتركان في كثير من الذاتيات وغيرها، كالحيوانية والجسمية، والوجود وغير ذلك، مع أن شيئا منها ليس وجه التشبيه؛ فالوجه: هو المعنى الذي له زيادة اختصاص بالطرفين، وقُصد بيان اشتراكهما فيه؛ وهو الشجاعة في المثال، ويكون اشتراكهما فيه تحقيقا؛ والتحقيق هو كون الوجه متقرِّرا ثابتا في الطرفين، بحسب ما في نفس الأمر، بل (ولو) كان اشتراكهما فيه (تخيلا) أي على سبيل التخييل؛ وهو أن لا يوجد الوجه في أحد الطرفين أو كليهما إلا على سبيل التخييل، (كتشبيه النجم) -بضمتين-: جمع نجم بحذف الواو للضرورة، أو على حدِّ قوله[2]:

كَلَمْــعِ أَيْــدِي مَثَاكِيــلٍ مُسَــلَّبَةٍ   يَنْدُبْنَ ضَرْسَ بَنَاتِ الدَّهْرِ وَالْخُطُبِ

أراد الخطوب، فحذف تخفيفا كما في اللسان.

---

(1) ومحصّل الفرق بين اللذة والألم الحِسِّيين والعقليين: أن الحسِّيين: ما يكون المدرِك فيهما -بالكسر-: النفس بواسطة الحواس، والمدرَك مما يتعلق بالحواس. وأما العقليان فهما ما كانا غير مستندين لحاسة أصلا؛ لكون المدرِك فيهما العقل، والمدرَك من العقليات؛ أعني المعاني الكلية.

(2) أي الأخطل.

... ... بِسُــنَنٍ بَــيْنَ ابْتِــدَاعٍ فِــي الظُّلَــمْ

563.وَوَجْهُــهُ حُصُــولُ شَــيْءٍ أَزْهَــرَا أَبْــيَضَ فِــي جَنْــبِ ظَــلامٍ أَغْبَــرَا

564.وَذَاكَ فِــي السُّــنَّةِ لَــيْسَ يُوجَــدُ إِلَّا عَلَــى التَّخْيِيــلِ فِيمَــا يَــرِدُ

565.لِأَنَّ الِابْتِــدَاعَ يَجْعَــلُ الــرَّدِي كَالْمَــاشِ فِــي الظُّلْمَــةِ لَــيْسَ يَهْتَــدِي

566.وَعَكْسُــهُ السُّــنَّةُ فَهْــيَ وَالْهُــدَى كَــالنُّورِ ثُــمَّ شَــاعَ هَــذَا وَغَــدَا

أي كتشبيه النجوم البارزة المضيئة: (**بسنن بين ابتداع**) أي ضلال؛ حال كون النجوم (**في الظلم**): جمع ظلمة، في قول القاضي التنوخي[1]:

رُبَّ لَيْــلٍ قَطَعْتُــهُ بِصُــدُودٍ وَفِــرَاقٍ مَــا كَــانَ فِيــهِ وِدَاعُ

مُــوحِشٍ كَالثَّقِيــلِ تَقْــذَى بِــهِ الْعَيْــ ــنُ وَتَــأْبَى حَدِيثَــهُ الْأَسْــمَاعُ

وَكَــأَنَّ النُّجُــومَ بَــيْنَ دُجَــاهُ سُــنَنٌ لَاحَ بَيْــنَهُنَّ ابْتِــدَاعُ

وهذا من تشبيه مركّب بمركّب.

(**ووجهه**) الجامع بين المشبّه والمشبّه به هو (**حصول شيء أزهرا**) أي (**أبيض في جنب ظلام أغبرا**) أي أسود؛ (**وذاك**) الوجه الذي هو الهيئة المذكورة (**في السنة ليس يوجد**) أي لا يوجد في المشبّه به؛ وهو "السنة" في البيت (**إلا على**) سبيل (**التخييل فيما يرد**) عن البيانيين؛ والعلة في ذلك -أي في تخييل الإشراق والبياض والضوء في السنة والظلمة والسواد في البدعة-: (**لأن الابتداع**) وكل ما هو جهل (**يجعل الردي**) أي فاعله الهالك بسببه (**كـ**)ـالمتحير (**الماش**) -بحذف ياء المنقوص اكتفاء بالكسرة- (**في الظلمة ليس يهتدي**) للطريق ولا يأمن من أن ينال مكروها.

(**وعكسه**) أي الابتداع: (**السنة فهي**) أي السنة (**والهدى**) أي العلم: (**كالنور**) أي الإشراق والبياض: بجامع الاهتداء بكل؛ فالسنة تجعل فاعلها كمن يمشي في النور؛ فلذا شُبهت البدعة بالظلمة، والسنة بالنور. (**ثم شاع هذا**) التشبيه أي كثر استعماله

(1) واسمه أحمد بن إسحاق.

567. يَطْـرُقُ فِـي الْخَيَـالِ أَنَّ الثَّـانِي مِمَّـا لَـهُ الْبَيَـاضُ كَاللَّمْعَـانِ
568. وَأَوَّلٌ خِلافُـهُ فَهْـوَ كَمَـنْ تَشْـبِيهُهُ بِالشَّـيْبِ فِـي الشَّـبَابِ عَـنْ
569. مِـنْ ثَـمَّ وَجْـهُ النَّحْـوُ فِـي الْكَـلامِ كَـالْمِلْحِ إِذْ يَكُـونُ فِـي الطَّعَـامِ
570. هُـوَ الصَّـلاحُ بِـالْوُجُودِ وَالْفَسَـادْ بِالْفَقْـدِ لا مَـا قَالَـهُ بَعْـضُ الْعِبَـادْ

على الألسنة وتكرر (**وغدا**) أي صار (**يطرق**) أي يخطر (**في الخيال**) أي الذهن الذي هو محل التخييل: (**أن الثاني**)؛ وهو السنة وكل ما هو علم (**مما له البياض كاللمعان**) أي الإشراق؛ نحو: «**أتيتكم بالحنيفية البيضاء**[1]».

(**وأول**)؛ وهو الابتداع وكل ما هو جهل: (**خلافه**) أي على خلاف ذلك فيخيَّل أن البدعة وكل ما هو جهل: مما له سواد وإظلام، كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان.

(**فهو**) أي تشبيه النجوم بين الظلم بالسنن بين الابتداع: (**كـ**)تشبيه (**من تشبيهه**) لها أي النجوم بين الظلم (**بالشيب**) أي ببياض الشيب (**في**) سواد (**الشباب عن**) أي عرض، أو بالأنوار اللامعة بين النبات الشديد الخضرة، حتى يضرب إلى السواد؛ فبهذا التأويل -أعني تخييل ما ليس بمتلون متلونا- ظهر اشتراك النجوم بين الدجا والسنن بين الابتداع: في كون كل منهما ذا بياض بين شيء ذي سواد.

ولا يخفى أن قوله "سنن لاح بينهن ابتداع": من باب القلب، أي سنن لاحت بين الابتداع.

(**من ثم**) أي من أجل وجوب اشتراك الطرفين في وجه التشبيه: كان (**وجه**) التشبيه في قول القائل: (**النحو في الكلام كالملح إذ يكون في الطعام هو الصلاح**) للكلام والطعام (**بالوجود**) أي بسبب وجودهما فيهما (**والفساد**) لهما (**بالفقد**) أي بسبب فقدهما فيهما، (**لا**) يكون وجه التشبيه بين "النحو في الكلام والملح في الطعام" (**ما قاله**)؛ يعني زعمه (**بعض العباد**) المنتسبين لهذا الفن: من أن وجه التشبيه

(1) ورد نحو هذا اللفظ في صحيح البخاري معلّقا، وفي الأدب المفرد له.

571. كَـوْنُ الْقَلِيـلِ مُصْـلِحًا وَتُفْسِـدُ كَثْرَتُـــهُ فَـالنَّحْوُ حَقًّـا يَفْقِـدُ

572. تَفَاوُتًـا وَالْوَجْـهَ قِسْـمَيْنِ اقْسِـمَنْ فَغَيْـرُ خَـارِجٍ عَـنِ الطَّـرْفَيْنِ مَـنْ

573. شَـبَّهَ فِـي نَـوْعٍ وَجِـنْسٍ مِلْحَفَـهْ بِمِثْلِهَـا وَخَـارِجٌ وَهْـوَ صِـفَهْ

بينهما في زعمه: (كون القليل) منهما (مصلحا) للكلام والطعام، (وتفسد)هما (كثرته) أي كثرة كل واحد منهما فيما يخصه؛ لأن المشبّه -أعني النحو-: لا يشاركه في هذا المعنى كما قال: (فالنحو) لا يحتمل القلة والكثرة فهو (حقا يفقد تفاوتا) أي يفقد التفاوت في الإصلاح للكلام؛ إذ لا يخفى أن المراد به هاهنا رعاية قواعده واستعمال أحكامه، مثل رفع الفاعل ونصب المفعول؛ وهذه إن وجدت في الكلام بكمالها: صار صالحا لفهم المراد، وإن لم توجد يبقى فاسدا ولم يُنتفع به، بخلاف الملح؛ فإنه يحتمل القلة والكثرة؛ بأن يجعل في الطعام القدر المصلح منه أو أقل أو أكثر؛ فإن جُعل فيه القدر المصلح: صلح وانتفع به، وإن جُعل فيه أكثر منه أو أقل: فسد ولم يُنتفع به.

وقوله "حقا": مفعول مطلق من "حق ذلك حقا" أي ثبت.

ولما فرغ من تقسيم وجه التشبيه إلى حقيقي وخيالي: شرع في تقسيمه باعتبار كونه خارجا عن حقيقة الطرفين أو غير خارج فقال: (والوجه قسمين اقسمن فـ)إما خارج عن حقيقة الطرفين وسيأتي إن شاء الله، أو (غير خارج عن) حقيقة (الطرفين)، وهو الأصل، أي بأن يكون تمام ماهيتهما وهو النوع، أو جزءًا منهما وهو الجنس أو الفصل.

فمثال الأمرين (من) أي تشبيه من (شبه في نوع و) بمعنى أو (جنس) أو فصل (ملحفه) أي ثوب يُلتحف به (بمثلها) أي بثوب يُلتحف به مثلها: في النوعية أو الجنسية أو الفصلية، كأن يقول: هذه الملحفة كهذه الملحفة: في كونهما قميصا، أو هذا الملبوس مثل هذا الملبوس: في كونهما ثوبا، أو هذا الثوب مثل هذا الثوب: في كونهما من كتّان أو قطن؛ فالأول: مثال للنوع، والثاني: للجنس، والثالث والرابع: مثال للفصل. أو زيد كعمرو: في الإنسانية أو الحيوانية أو الناطقية.

وإنما قال "غير خارج"، ولم يقل "داخل": ليشمل النوع؛ فكما أنه غير خارج: غير داخل.

574. مِنْهَـــا الحَقِيقِيَّـــةُ كَالحِسِّـــيَّهْ كَيْفِيَّـــةٌ تَخْـــتَصُّ بِالجِسْـــمِيَّهْ

575. كَمُـدْرَكِ الطَّـرْفِ مِـنَ اللَّـوْنِ وَمِـنْ ... ...

وقد قلت:

الشِّبْهُ فِـي نَـوْعٍ وَجِـنْسٍ فَصْـلِ يَقَـــعُ وَالْوَجْـــهُ بِـــذَاكَ الْأُلِّ

تَمَـــامُ مَاهِيَّـــةِ كُـــلِّ الطَّـــرَفَيْنْ وَبِســـوَاهُ جُـــزْءُ مَاهِيَّـــةِ ذَيْـــنْ

إِنْ قُلْـتَ ذَا الثَّـوْبُ كَهَـذَا الثَّـوْبِ فِي كَوْنِهِمَـــا قَمِيصًـــا النَّـــوْعُ يَفِـــي

أَوْ ذَا اللَّبِـيسُ مِثْـلُ ذَا فِـي كَـوْنِ كِلَيْهِمَـــا ثَوْبًـــا فَجِـــنْسٌ مَعْنِـــي

وَالثَّـــوْبُ إِنْ شَـــبَّهْتَهُ بِثَـــوْبِ آخَـرَ حَيْـثُ اتَّفَقَـا فِـي الصَّـوْبِ

كَـــأَنْ يَكُونَـــا قُطْنًـــا اَوْ كَتَّانَـــا فَالشِّـبْهُ فِـي الْفَصْـلِ هُنَـاكَ كَانَـا

وَالْوَجْـهُ غَيْـرُ خَـارِجٍ فِيمَـا خَـلَا كُـلًّا وَمَـا فِـي الْأُلِّ أَيْضًـا دَخَـلَا

لِأَنَّـــهُ نَفْـــسُ الْحَقِيقَـــةِ وَمَـــا كَـانَ كَـذَاكَ مَـا بِـذَيْنِ[1] اتَّسَـمَا

وَالثَّـــوْبُ لِلَّـــذْ يُلْـــبَسُ اسْـمًا وَرَدَا مِثْـــلَ عِمَامَـــةٍ قَمِـــيصٍ وَرِدَا[2]

فَهْـوَ اسْـمُ جِنْسٍ عَـمَّ عِنْـدَ الْـوَاعِي مَـا تَحْتَـهُ قَـدْ كَـانَ مِـنْ أَنْـوَاعِ

(و)قسم (خارج) عن حقيقة الطرفين؛ (وهو) أي الخارج (صفه) أي معنى قائم بهما ضرورة اشتراكهما فيه، وتلك الصفة على قسمين: حقيقية وإضافية؛ وأشار إلى بيان الحقيقية بقوله: (منها) أي الصفة الصفةُ (**الحقيقية**) أي الهيئة المتمكِّنة في الذات المتقرِّرة فيها، وهي على قسمين: حسية وعقلية كما قال: (كـ)ـالصفة (**الحسيه**) أي المدرَكة بإحدى الحواس الخمس؛ وهي -أي الصفة المدرَكة-: (**كيفية تختص بالجسميه**) أي مختصّة بالأشياء الجسمية أي المتجسِّمة؛ وذلك: (**كمدرك الطرف**)

---

(1) أي الخروج والدخول فالشيء لا يدخل في نفسه ولا يخرج عنها.

(2) العمامة: ما يلف على الرأس. والقميص: ما يسلك في العنق. والرداء: ما يوضع على الأكتاف.

... ... شَــكْلٍ وَقَــدْرٍ وَتَحَــرُّكٍ زُكِــنْ

576.وَالسَّمْعِ مِنَ صَوْتٍ ضَعِيفٍ أَوْ قَوِيْ وَالــذَّوْقِ مِــنْ طَعْــمٍ كَرِيــهٍ أَوْ شَــهِيْ

577.وَالشَّمِّ مِنْ رِيحٍ كَذَاكَ اللَّمْسُ مِنْ حَــرٍّ وَمِــنْ بَــرْدٍ وَيَــبْسٍ وَخَشِــنْ

578.وَنَحْــوِ ذَلِــكَ وَكَالْعَقْلِيَّــهْ كَيْفِيَّــةٌ مِثْــلُ الــذَّكَا نَفْسِــيَّهْ

أي البصر (**من اللون**) أي من الألوان، (**ومن شكل**) أي من الأشكال، (**وقدر**) أي من المقادير، (**وتحرك**) أي من الحركات (**زكن**) -بالتركيب- أي عُلم. وما يتصل بالمذكورات، كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص، باعتبار الخلقة التي هي مجموع الشكل واللون، وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة.

(و)من الكيفيات الجسمانية: مدرك حاسة (**السمع من صوت ضعيف او قوي**)، والذي بين بين، ومن الأصوات الحادّة والثقيلة، والتي بين بين.

(و)كمدرك (**الذوق**) أي ما يدرك بالذوق (**من طعم كريه**) أي مُرٍّ خبيث، (**أو**) طعم (**شهي**) أي حلو طيب.

(و)مدرك (**الشم**) أي ما يدركه الشم (**من ريح**) أي من الروائح، (**كذاك اللمس**) أي ما يُدرك باللمس (**من حر**) أي من حرارة (**ومن برد**) أي برودة، (**وييس**) ورطوبة، (و)خشونة من شيء (**خشن ونحو ذلك**) أي ما ذُكر: من الملاسة والليونة، والصلابة.. إلى غير ذلك؛ فكل ما يدركه البصر وغيره من الحواس من هذه المذكورات وما اتصل بها؛ فهو وصف حقيقي حسي خارج عن الطرفين.

(وكـ)ـالصفة (**العقليه**) أي المدركة بالعقل، وهي (**كيفية مثل الذكا**)ء أي الفطنة (**نفسيه**): نفسانية أي مختصة بذوات الأنفس الناطقة[1]، كالذكاء والغضب، والعلم والحلم، والشجاعة وسائر الغرائز.

(1) الدسوقي: ومعنى اختصاصها بذوات الأنفس: أنها لا توجد إلا فيها، لا في الجمادات ولا في الحيوانات العُجم.

579. ثُـمَّ الإِضَـافِيَّةُ كَالإِزَالَـةِ لِلْحُجْبِ فِي الشَّمْسِ شَبِيهِ الْحُجَّة
580. وَاقْسِمْهُ وَاحِدًا مُرَكَّبًا عَدَدْ وَكُلُّهَا حِسِّي وَعَقْلِيٌّ وَزِدْ
581. فِي ثَالِثٍ مُخْتَلِفًا وَالْحِسِّ ثَمْ طَرْفَاهُ حِسِّيَّانِ وَالْغَيْرُ أَعَمْ

وأشار إلى بيان القسم الثاني من الخارج؛ وهو الإضافي، ولا يوصف بكونه حسيا ولا عقليا فقال: (**ثم الإضافية**) أي الصفة الإضافية؛ والمراد بها: ما لا يكون هيئة متقررة في الذات، بل يكون معنى متعلقا بشيئين، (**كالإزالة للحجب في الشمس شبيه الحجة**) أي في تشبيه الحجة بالشمس؛ فإن الإزالة المذكورة: ليست هيئة متقررة في ذات الحجة والشمس، ولا في ذات الحجاب، والإزالةُ لا تُعقل إلا بإضافتها إلى المزال، كالحجاب في المثال.

ولما كان لوجه الشبه تقسيم آخر باعتبار آخر أشار إليه بقوله: (**واقسمه**) أي وجه التشبيه ثلاثة أقسام: (**واحدا**)؛ وهو ما يُعد في متعارف اللغة أمرا واحدا، أو (**مركبا**) من متعدد؛ إما تركيبا حقيقيا؛ بأن يكون وجه التشبيه حقيقة مُلتئمة من أمور مختلفة، أو تركيبا اعتباريا؛ بأن يكون هيئة انتزعها العقل من عدة أمور، أو (**عدد**) أي متعددا؛ بأن يُنظر إلى عدة أمور، ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها، فيكون كل منها وجها للتشبيه، بخلاف المركّب.

(**وكلها**) أي كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة: (**حسي**) أي يُدرك بإحدى الحواس الخمس، (**وعقلي**) أي يُدرك بالعقل، فهذه ستة، (**وزد في**) قسم (**ثالث**)؛ وهو الوجه المتعدد: كونه (**مختلفا**) أي بعضه حسي وبعضه عقلي؛ فهي سبعة.

ويحتمل أن "مختلفا": بفتح اللام: مصدر ميمي أي اختلافا.

(**والحس ثم**) أي الوجه المدرَك بالحس هنا؛ سواء كان بتمامه حسيا، أو ببعضه، (**طرفاه**) أي المشبّه والمشبّه به المشتركان: (**حسيان**) فقط لا غير، أي لا يكونان إلا حسيين، ولا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقليا؛ لامتناع أن يُدرَك الحسي في غير الحسي أي في العقلي؛ فإن وجه التشبيه أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما، والموجود في العقلي؛ إنما يدرَك بالعقل دون الحس؛ إذ المدرَك بالحس: لا يكون إلا

582. فَكُلُّ مَا شُبِّهَ بِالْحِسِّيِّ صَحّْ بِغَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ وَوَضَحْ
583. مُرَادُهُمْ بِالْحِسِّ مَا أَفْرَادُهُ تُدْرَكُ بِالْحِسِّ وَذَا تَعْدَادُهُ

جسما، أو قائما بالجسم.

(**والغير**) أي غير الحسي؛ وهو الوجه العقلي: (**أعم**) من الوجه الحسي؛ فيجوز أن يكون طرفاه حسيين، أو عقليين، أو مختلفين؛ لجواز أن يدرَك العقلي في المحسوس؛ إذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس؛ (**ف**)لذلك يقال: (**كل ما شبه بالحسي**) أي كل ما صح فيه التشبيه بالوجه الحسي: (**صح**) فيه التشبيه (**بغيره**) أي الحسي؛ وهو الوجه العقلي، (**من غير عكس**) أي ليس كل ما صح فيه التشبيه بالوجه العقلي: يصح بالوجه الحسي، (**ووضح**) عطف على قوله"صح".

فالحاصل: أن وجه التشبيه إما واحد أو مركب أو متعدد؛ وكل من الأولين: إما حسي أو عقلي، والأخير إما حسي أو عقلي أو مختلف، يصير سبعة، والثلاثة العقلية: طرفاها إما حسيان، وإما عقليان، أو المشبه حسي والمشبه به عقلي، أو بالعكس، فصارت ستة عشر قسما.

فإن قيل: وجه التشبيه مشترك فيه؛ فهو كلي ضرورةَ أن الجزئي يمتنع وقوع الشركة فيه، والحسي ليس بكلي قطعا؛ لأن كل حسي موجود في المادة حاضر عند المدرك، ومثل هذا لا يكون إلا جزئيا ضرورة؛ فوجه التشبيه لا يكون حسيا قطعا قلنا: (**مرادهم**) أي البيانيين (**بالحس**) أي بكون وجه التشبيه حسيا: (**ما**) أي المعنى الكلي الذي (**أفراده**) أي جزئياته الموجودة في المواد أي الذوات (**تدرك بالحس**) أي تدركها إحدى الحواس، كالحمرة في تشبيه الوجه بالورد؛ فإن أفراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد: مدرَكة بالبصر؛ وإن كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك إلا بالعقل.

(**وذا**) أي الوجه الحسي (**تعداده**) أي عده وحسابه ها هو المشار إليه بقوله:

584. فَالْوَاحِدُ الْحِسِّيُّ حُمْرَةٌ خَفَا وَالطِّيبَ وَاللَّذَّةَ وَاللِّينَ وَفَى

585. فِي الْخَدِّ بِالْوَرْدِ وَصَوْتٍ قَدْ ضَعُفْ بِالْهَمْسِ وَالْعَنْبَرِ نَكْهَةٌ رُشِفْ

586. وَالْجِلْدِ بِالْحَرِيرِ وَالشَّيْءِ بِمَنْ وَالْوَاحِدُ الْعَقْلِيُّ كَالْعَرَاءِ عَنْ

(**فالواحد الحسي**) أي الوجه الواحد المدرَك بالحس: (**حمرة**) من المبصرات، و(**خفا**) للصوت من المسموعات، (**والطيب**) للرائحة، (**واللذة**) للطعم من المذوقات، (**واللين**) أي لين الملمَس من الملموسات (**وفى**) أي جاء الوجه الواحد الحسي حال كونه حمرة وخفاء[1] إلخ.

فالأول: (**في**) تشبيه (**الخد بالورد**)؛ فالوجه هو حمرة اللون.

(**و**)الثاني؛ وهو الخفاء في تشبيه (**صوت قد ضعف بالهمس**)؛ وهو الصوت الذي أخفي حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم كما مرّ.

(**و**)الثالث؛ وهو الطيب في تشبيه (**العنبر نكهة رشف**) -بالتركيب- أي بنكهة نُشقت: نشقها محب من محبوبته؛ مبالغة في طيب رائحة النكهة، حتى صارت بحيث يشبّه بها العنبر الذي هو أصل في طيب الرائحة؛ وهذا المثال: من قلب التشبيه، وعكسُه -وهو تشبيه النكهة بالعنبر في الطيب-: هو الأصل الذي لا قلب فيه.

(**و**)الرابع؛ وهو اللين في تشبيه (**الجلد**) الناعم (**بالحرير**.

و)الخامس؛ وهو اللذة في تشبيه (**الشيء**) اللذيذ من ريق أو غيره من كل لذيذ (**بمن**) أي بالمن الذي كان ينزل على بني إسرئيل في التيه؛ قيل إنه العسل، وقيل إنه شراب حلو غيره.

فالتشبيهات الخمسة: راجعة إلى الأوجه الحسية الخمسة المذكورة قبلها، على طريق اللف والنشر المشوّش.

قال السعد: وفي كون الخفاء من المسموعات، والطيب من المشمومات، واللذة من المذوقات: تسامح.

(**والواحد**) من وجه الشبه (**العقلي**) أي الذي يدركه العقل: (**كالعراء**) أي الخلو

(1) و"أل" في قوله والطيب وما بعده: على حد: دمت الحميد.

587. فَائِـــدَةٍ وَجُـــرْأَةٍ وَالِاهْتِـــدَا مَـعَ اسْـتِطَابِ الـنَّفْسِ فِيمَـا فَقَـدَا
588. نَفْعًـا بِمَعْـدُومٍ وَعِلْـمٍ بِفَلَـقْ وَالشَّـخْصِ بِالسَّـبْعِ وَعِطْـرٍ بِخُلُـقْ

(عن فائدة وجرأة) -بالضم- أي شجاعة، (والاهتدا مع استطاب النفس)؛ على حد ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: 72] أي وكاستطابة نفس الإنسان أي ملاءمتها لشيء واستحسانها له (فيما) أي في تشبيه الشيء الذي (فقدا نفعا) أي عدم النفع: (بمعدوم) أي بالشيء المعدوم؛ وهو المراد بالخلو عن فائدة، كقولك في رجل هرم ولا عقل له: وجود هذا كالعدم: فيما طرفاه عقليان؛ فإن الوجود والعدم: من الأمور العقلية؛ والوجه: عدم النفع؛ وهو عقلي أيضًا.

ومنه قوله(1):

أَخْلَاقُـهُ نُكَـتٌ فِـي الْمَجْـدِ أَيْسَـرُهَا لُطْـفٌ يُؤَلِّـفُ بَـيْنَ الْمَـاءِ وَالنَّـارِ
لَـوْ جِئْتَـهُ لَرَأَيْـتَ النَّـاسَ فِـي رَجُـلٍ وَالـدَّهْرَ فِـي سَـاعَةٍ وَالْأَرْضَ فِـي دَارِ

(و)في تشبيه (علم بفلق)؛ وهو الصبح أو النور: فيما المشبّه فيه -وهو العلم-: عقلي، والمشبّه به حسي؛ وهو الصبح أو النور؛ فبالعلم يُتوصل إلى المطلوب، ويفرّق بين الحق والباطل، كما أنه بالصبح أو النور يُدرَك المطلوب، ويُتوصل ويُفصل بين الأشياء؛ فوجه الشبه بينهما: الهداية؛ وهو المراد بقوله: "والاهتدا" قال(2):

كَـأَنَّ ثَبَاتَـهُ لِلْقَلْـبِ قَلْـبٌ وَهَيْبَتَـهُ جَنَـاحٌ لِلْجَنَـاحِ

(و)في تشبيه (الشخص) الشجاع (بالسبع) -بسكون الباء للوزن-؛ وهو الذات المفترسة: فيما الطرفان فيه حسيان؛ ومنه «مَثَلُ أَهْلِ بَيْتِي مَثَلُ سَفِينَةِ نُوحٍ مَنْ رَكِبَ

(1) أي الأرجاني كما في كتاب "أنوار الربيع في أنواع البديع" لابن معصوم.

(2) أي أبو فراس الحمداني، قالها حين أرسل ملك الروم يطلب الهدنة، فأمر سيف الدولة بالركوب بالسلاح، فركب من داره ألف غلام مملوك مجهّزة أحسن تجهيز على ألف فرس عتيق، وركب الناس والقواد على تبعيتهم وسلاحهم وراياتهم، حتى طبّق الجيش جبل جوشن وما حوله.

589.وَذُو تَرَكُّبٍ غَدَا حِسِّيًّا فِي مُفْرَدٍ طَرَفَاهُ كَالثُّرَيَّا

590.شُبِّهَ بِالْعُنْقُودِ مِنْ كَرْمٍ لِمَا حَوَتْهُ مِنْ صُورَتِهِ إِذْ نُظِّمَا

فِيهَا نَجَا وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ»[1]، وحديث: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ»[2] والوجه: النجاة في الأول، والاهتداء في الثاني.

ومنه[3]:

الْخَدُّ وَرْدٌ وَالصُّدْغُ غَالِيَةٌ وَالرِّيقُ خَمْرٌ وَالثَّغْرُ مِنْ بَرَدِ

(و)في تشبيه رائحة (عطر بخلق) شخص كريم: فيما المشبه فيه حسيٌّ والمشبه به عقليٌّ؛ والوجه: عدم نفور النفس. ومنه[4]:

وَأَرْضٍ كَأَخْلَاقِ الْكِرَامِ قَطَعْتُهَا وَقَدْ كَحَلَ اللَّيْلُ السِّمَاكَ فَأَبْصَرَا

ثم شرع يتكلم عليه إذا كان مركّبا؛ فهو حينئذ: إما أن يكون طرفاه مفردين، أو مركّبين، أو مختلفين؛ بأن يكون أحدهما مركّبا والآخر مفردا؛ فبدأ بكونهما مفردين فقال: **(وذو تركب)** أي وجه التشبيه المركب الذي **(غدا)** أي صار **(حسيا)** كائن **(في مفرد طرفاه)**: نائب مفرد أي طرفاه مفردان **(كالثريا شبه بالعنقود)** أي كتشبيه الثريا بالعنقود أي الغصن حال كونه كائنا **(من كرم)** أي من شجرة الكرم في قول الشاعر[5]:

وَقَدْ لَاحَ فِي الصُّبْحِ الثُّرَيَّا كَمَا تَرَى كَعُنْقُودِ مُلَّاحِيَّةٍ حِينَ نَوَّرَا

فالتشبيه بين الثريا والعنقود: **(لما حوته)** أي لأجل الذي اشتملت عليه الثريا **(من صورته)** أي من هيئة العنقود التي هو عليها **(إذ نظما)** أي حين ركبت صورته وأدخل بعضها في بعض،

(1) الطبراني في الكبير.
(2) انظر "جامع بيان العلم وفضله" لابن عبد البر: 2/ 91.
(3) قول ابن سُكّرة.
(4) قول ابن بابك.
(5) يعزى لقيس بن الخطيم ولأحيحة بن الجلاح.

591.وَحَبُّـــهُ أَبْـــيَضُ وَاسْـــتَدَارَا وَقَـــارَبَ الرُّؤْيَـــةَ وَالْمِقْـــدَارَا

592.وَمَـــا تَرَكَّبَـــا كَقَـــوْلِي آخِـــذَا مِـــنْ قَـــوْلِ بَشَّـــارٍ مُمَـــثِّلًا لِـــذَا

593.وَالنَّقْـــعُ فَـــوْقَ رُؤْسِـــنَا وَالأَسْـــيُفُ لَيْـــلٌ تَهَـــاوَى شُـــهْبُهُ وَتُخْطَـــفُ

(و)الحال أنه (حبه) أي العنقود (أبيض واستدارا وقارب الرؤية) أي وتقارب في الرؤية على الكيفية المخصوصة، لا شديد الافتراق، ولا شديد الالتزاق، (والمقدارا) أي وتقارب في المقدار المخصوص: من الطول والعرض؛ فالوجه هو الهيئة الحاصلة من تقارب الصور البيض المستديرة الصغار المقادير، المتقاربة في المرأى، على الكيفية المخصوصة، منضمّة إلى المقدار المخصوص: من الطول والعرض؛ وقد نظر الشاعر إلى عدّة أشياء وقصد إلى هيئة حاصلة منها، والطرفان مفردان؛ لأن المشبّه هو الثريا، والمشبّه به هو العنقود؛ مقيدا بكونه عنقود ملّاحيّة: في حال إخراج النَّور، والتقييد لا ينافي الإفراد هـ

والملاحية -بضم الميم وتخفيف اللام وقد تشدد كما في البيت-: عنب أبيض طويل؛ فإضافته بيانية أي العنقود الذي هو الملاحية.

ثم أشار للقسم الثاني من وجه التشبيه المركّب الحسي؛ وهو الذي طرفاه مركّبان بقوله: (وما تركبا) أي ما تركب طرفاه؛ بأن يقصد إلى عدة أشياء مختلفة، فينتزع منها هيئة، فيجعلها مشبّها أو مشبّها به (كقولي) حال كوني (آخذا) أي مقتبسا ذلك (من قول بشار) بن برد[1]:

كَـــأَنَّ مَثَـــارَ النَّقْـــعِ فَـــوْقَ رُؤُوسِـــنَا وَأَسْـــيَافَنَا لَيْـــلٌ تَهَـــاوَى كَوَاكِبُـــهْ

حال كوني أيضا (ممثلا لذا) النوع، ومقول القول هو قوله:

(والنقع): مبتدأ أي الغبار حال كونه (فوق رؤسنا)؛ في اللسان: أن الرأس يجمع على رؤوس ورُؤْس بالحذف (والأسيف): جمع سيف (ليل): خبر المبتدإ، ووصفه بجملة (تهاوى) أي تتساقط (شهبه) أي كواكبه (وتخطف) -بالتركيب-؛ يعني يسقط

(1) وحكي عنه أنه قال ما قرّ بي القرار منذ سمعت قول امرئ القيس "كأن قلوب الطير رطبا ويابسا"، حتى قلت: كأن مثار النقع البيت.

594. بِجَامِعِ السُّقُوطِ فِي أَجْرَامِ مُشْرِقَةٍ طَوِيلَةِ الْأَجْسَامِ

595. تَنَاسَبَتْ أَقْدَارُهَا مُفَرَّقَهْ فِي جَنْبِ شَيْءٍ مُظْلِمٍ مُتَّسِقَهْ

596. وَمَا تَخَالَفَا كَمَا الشَّقِيقُ مَرْ وَالزَّهْرِ فِي الرُّبَا بِلَيْلٍ ذِي قَمَرْ

بعضها إثر بعض؛ فشبّه الهيئة الحاصلة من اضطراب السيوف اللامعة في ظلمة الغبار المتراكم: بالهيئة الحاصلة من تهاوي الكواكب في اليل المظلم؛ **(بجامع السقوط)**؛ يعني التساقط **(في أجرام مشرقة)** أي مضيئة **(طويلة الأجسام)** أي أجسامها طويلة **(تناسبت أقدارها)** أي تلك الأجرام متناسبة المقدار **(مفرقه)** أي متفرقة كائنة **(في جنب)** أي في جوانب **(شيء مظلم متسقه)** أي منيرة تلك الأجرام؛ فوجه التشبيه: مركب كما ترى، وكذا الطرفان؛ لأنه لم يقصد تشبيه اليل بالنقع والكواكب بالسيوف، بل عمد إلى هيئة السيوف وقد سُلّت من أغمادها وهي تهوي وترسب، وتجيء وتذهب وتضطرب اضطرابا شديدا، وتتحرك بسرعة إلى جهات مختلفة، وعلى أحوال تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة، والارتفاع والانخفاض، مع التلاقي والتداخل، والتصادم والتلاحق، وكذا في جانب المشبّه به؛ فإن للكواكب في تهاويها تواقعا[1] وتداخلا، واستطالة لأشكالها.

وأشار إلى القسم الثالث من الوجه المركّب الحسي -وهو الذي طرفاه مختلفان- بقوله: **(وما)** طرفاه **(تخالفا)**؛ بأن كان الأول -وهو المشبه- مفردا، والثاني -وهو المشبه به- مركبا، أو عكسه؛ فالأول: **(كما الشقيق)**: مبتدأ، خبره جملة **(مر)** أي كما مرّ في تشبيه الشقيق بأعلام الياقوت المنشورة على رماح من زبرجد: من الهيئة الحاصلة من نشر أجرام حُمر مبسوطة على رؤوس أجرام خضر مستطيلة؛ فالمشبه -وهو الشقيق-: مفرد، والمشبه به: مركّب.

(و)الثاني كـ**(ـالزهر في الربا)** جمع ربوة أي الزهر النابت في الربا **(بليل ذي قمر)**

(1) أي تدافعا.

597.وَحُسْــنُهُ فِــي هَيْئَــةٍ بِهَــا تَقَــعْ حَرَكَــةٌ مَــعْ وَصْــفٍ اوْ جُــرِّدَ مَــعْ

598.تَحَــرُّكٍ إِلَــى جِهَــاتٍ فَــالْأَوَّلْ كَالشَّــمْسُ كَــالْمِرْآةِ فِــي كَــفِّ الْأَشَــلْ

أي مقمر في قول الشاعر(1):

يَــا صَــاحِبَيَّ تَقَصَّــيَا نَظَرَيْكُمَــا تَرَيَــا وُجُــوهَ الأَرْضِ كَيْــفَ تَصَــوَّرُ

تَرَيَــا نَهَــارا مُشْمِسًــا قَــدْ شَــابَهُ زَهَــرُ الرُّبَــا فكأَنَّمَــا هُــوَ مُقْمِــرُ

أي ليل ذو قمر؛ لأن زهر الربا اخضراره نقص ضوء الشمس؛ فالتشبيه واقع في نهار مشمس شَابَهُ زهر الربا: بليل مقمر؛ فالمشبّه مركّب والمشبّه به مفرد.

ثم اعلم أنه مما يزداد به التشبيه دقّة وسحرا: أن يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات، كما في أسرار البلاغة؛ ولذا قال: (و)هذا الذي وجه التشبيه فيه مركب حسي **(حسنه)** أي بديعه كائن أو مستقر **(في هيئة بها)** أي عليها **(تقع حركة)** من الاستدارة والاستقامة وغيرهما؛ ليتحقق فيه التركيب بحسبها؛ سواء قُرنت الحركة **(مع وصف)** واحد أو أكثر من أوصاف الجسم، كالشكل واللون والطعم.

(او جرد) المذكور من الحركة عن غيرها **(مع تحرك)** كثير **(إلى جهات)** مختلفة، كأن يتحرك بعضه إلى اليمين وبعضه إلى الشمال، وبعضه إلى العلو وبعضه إلى السفل؛ ليتحقق التركيب؛ وإلا لكان وجه الشبه -وهو الحركة- مفردا، لا مركبا؛ فحركة الرحى والسهم مثلا: لا تركيب فيها؛ لاتحاد الحركة فيهما؛ لكونها إلى جهة واحدة.

(فالأول) وهو الذي الهيئة مقترنة فيه بوصف من أوصاف الجسم: (كـ)ـما في قوله(2): و**(الشمس كالمرآة في كف الأشل)**؛ فالوجه: الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق، والحركة السريعة المتصلة، مع تموج الإشراق، حتى ترى الشعاع كأنه يقصد أن ينبسط، حتى يفيض من جوانب الدائرة، ثم يظهر له رأي آخر؛ فيرجع إلى الانقباض؛ فإن الشمس إذا أحدّ الإنسان النظر إليها ليتبين جرمها: وجدها مؤدية لهذه

(1) أي أبي تمّام. وسيأتي إن شاء الله شرح وتبيين لهذين البيتين.

(2) يعزى لابن المعتز وأبي النجم.

599. وَالثَّـــانِ كَـــالْبَرْقِ إِذَا بَـــدَا وَلَاحْ   بِمُصْـــحَفِ الْقَـــارِي انْطِبَاقًـــا وَانْفِتَـــاحْ

600. وَهَيْئَـــةُ السُّـــكُونِ رُبَّمَـــا تَلِـــي   ... ...

الهيئة الموصوفة، وكذلك المرآة في كف الأشل؛ يعني به المرتعش.

(و)الوجه (الثان)؛ وهو الذي الهيئة فيه مجرّدة عن أوصاف الجسم، لكن الحركة فيها إلى جهات مختلفة: (كـ)ما في تشبيه (البرق إذا بدا ولاح) أي ظهر ولمع (بمصحف القاري انطباقا وانفتاح): -بوقف ربيعة- أي ينطبق انطباقا مرة، وينفتح انفتاحا أخرى؛ لمح بهذا لقول ابن المعتز[1]:

وَكَـــأَنَّ الْبَـــرْقَ مُصْـــحَفُ قَـــارٍ   فَانْطِبَاقًـــا مَـــرَّةً وانْفِتَاحَـــا

فإن في وجه التشبيه تركيبا؛ لأن المصحف يتحرك في كل من حالتي الانطباق والانفتاح، إلى جهتين مختلفتين؛ والوجه هو الحركة المختلفة إلى جهات.

(وهيئة السكون): ضد الحركة (ربما تلي) هيئة الحركة أي تتبعها؛ فيقع وجه الشبه المركب فيها باعتبار ذلك؛ وهو قسمان أيضا، كما في هيئات الحركات؛ الأول: أن يقرن بالسكون غيره من أوصاف الجسم، كما في قول الشاعر في صفة مصلوب[2]:

كَأَنَّـــهُ عَاشِـــقٌ قَـــدْ مَـــدَّ صَـــفْحَتَهُ   يَـــوْمَ الْـــوَدَاعِ إِلَـــى تَوْدِيـــعِ مُرْتَحِـــلِ

أَوْ قَـــائِمٌ مِـــنْ نُعَـــاسٍ فِيـــهِ لُوثَتُـــهُ   مُوَاصِـــلٌ لِتَمَطِّيـــهِ مِـــنَ الْكَسَـــلِ

المراد بالصفحة الوجه، وقيل العنق. واللوثة بالضم: الاسترخاء. فالوجه هو الهيئة الحاصلة من السكون في مد صفحته وامتداد الجسم مرة واصفرار الوجه الذي يكون للمصلوب والعاشق والقائم من النعاس.

والثاني من القسمين هو أن يجرَّد السكون عن غيره من أوصاف الجسم؛ كما في قول المتنبي في صفة كلب[3]:

(1) يمدح المعتضد.

(2) البيتان ينسبان للأخيطل، واسمه محمد بن عبد الله بن شعيب.

(3) من أرجوزة قالها ارتجالا يصف كلبا أرسله أبو عليّ الأوارجي على ظبي فصاده وحده بغير صقر.

... ... يُقْعِي جُلُوسَ الْبَدَوِيِّ الْمُصْطَلِي

601.وَذُو تَرَكُّبٍ إِلَى الْعَقْلِ انْتَسَبْ كَمِثْلِ حِرْمَانِ انْتِفَاعٍ مَعْ تَعَبْ

602.فِي مَثَلِ الْيَهُودِ بِالْحِمَارِ وَالْحَمْلِ لِلتَّوْرَاةِ وَالْأَسْفَارِ

603.وَرَاعِ فِي تَعَدُّدٍ مَا يَحْصُلُ بِهِ إِذَا أُسْقِطَ مِنْهُ خَلَلُ

(يُقْعِي جُلُوسَ البَدَوِيِّ المُصْطَلِي) بِأَرْبَعٍ مَجْدُولَةٍ لَمْ تُجْدَلِ

أقعى الكلبُ: جلس على أليتيه. والمجدول: المفتول القوائم أي بقوائم محكَمة الخَلق. والوجه: هو الهيئة الحاصلة من مجموع وقوع كل عضو منهما موقعه في الإقعاء وقوعا خاصا. وخص البدوي بالذكر: لغلبة ذلك منه.

(**وذو تركب**) أي وجه الشبه المركّب الذي (**إلى العقل انتسب**) أي العقلي: (**كمثل حرمان انتفاع**) بأبلغ نافع، (**مع**) تحمل (**تعب**) في استصحابه الكائن (**في مثل**) أي في تمثيل (**اليهود بالحمار والحمل**) أي وتمثيل حملهم (**للتوراة والأسفار**) أي وبحمل الحمار للأسفار أي الكتب: جمع سفْر -بالكسر- في قوله تعلى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: 5]؛ فإن وجه التشبيه في الآية: أمرٌ عقلي منتزَع من عِدّة أمور؛ لأنه رُوعي من الحمار فعلٌ مخصوص وهو الحمل، وأن كون المحمول أوعية العلوم، وأن الحمار جاهل لما فيها، وكذا في جانب المشبّه(1).

(**وراع**) أيها المتكلم (**في**) حال انتزاع وجه الشبه من مشبه به ذي (**تعدد ما**) أي اللفظ أو الكلام الذي (**يحصل به**) أي بسبب سقوطه (**إذا أسقط منه**) أي من التشبيه أو من الكلام (**خلل**): فساد في المعنى وخطأ فيه؛ فإن لم تراعه؛ بأن أسقطته: وقع الخلل والخطأ في فهم المراد؛ لوجوب انتزاع وجه التشبيه من أكثر، كما إذا انتزع أحدٌ

---

(1) أي صفة اليهود؛ فقد روعي فيها فعلٌ مخصوص؛ وهو الحمل المعنوي، وكون المحمول أوعية العلم، وكونهم جاهلين أي غير منتفعين بما فيها. دسوقي.

604. وَذُو تَعَـدُّدٍ مِـنَ الْحِسِّـي كَمَـنْ   شَـبَّهَ فَنًّـا فِـي صِـفَاتِهِ بِفَـنْ
605. وَضِـدُّهُ مَـنْ بِـالْغُرَابِ فِـي الْحَـذَرْ   شَـبَّهَ طَيْـرًا وَالسِّـفَادِ وَالنَّظَـرْ

وجه التشبيه من الشطر الأول من قوله[1]:

كَمَـا أَبْرَقَـتْ قَوْمًـا عِطَاشًـا غَمَامَـةٌ   فَلَمَّـا رَأَوْهَـا أَقْشَـعَتْ وَتَجَلَّـتِ [2]

فانتزاع الوجه منه: خطأ؛ لوجوب انتزاعه من جميع البيت؛ فإن مراد الشاعر: تشبيه الحال المذكورة في الأبيات السابقة: بحال ظهور غمامة لقوم عطاش، ثم تفرقها وانكشافها وبقائهم متحيرين؛ والوجه: اتصال ابتداء مُطمع، بانتهاء مُؤيس -بتنوين ابتداء وانتهاء أو بإضافتهما-؛ وذلك يوجب انتزاعه من جميع البيت؛ فإن الابتداء منتزَع من الشطر الأول، والانتهاء من الثاني؛ لأن البيت مثَل في أن يظهر للمضطر للشيء أمارة وجوده، ثم يفوته. والمراد بالمطمع: ظهور الغمامة، وبابتدائه أوله، وبالمؤيس تفرقها وانجلاؤها، وبانتهائه تمام ذلك، وباتصال الابتداء بالانتهاء: السرعة وقِصر ما بينهما.

(**وذو تعدد**) أي وصاحب التعدد (**من**) الوجه (**الحسي**) -كاللون والطعم والرائحة- (**كـ**)تشبيه (**من شبه فنا**) أي نوعا من فاكهة -مثلا- (**في صفاته**) المختصّة به -من لون وطعم ورائحة- (**بفن**) آخر منها فقال: نبق كالتفاح مثلا؛ فوجه الشبه بينهما: هو الأمور الثلاثة، وكلها حسي. ومنه قوله[3]:

حَكَـتْ لَوْنًـا وَلِينًـا وَاعْتِـدَالًا   وَلَحْظًـا قَـاتِلًا سُـمْرَ الرِّمَـاحِ

(**وضده**) أي الحسي المتعدد؛ وهو المتعدد العقلي، كتشبيه (**من بالغراب في**) كمال (**الحذر شبه طيرا**) غيره به في ذلك، (**و**)في إخفاء (**السفاد**) -بالكسر- أي نزو الذكر على الأنثى، (**و**)في حدة (**النظر**)؛ فإنها مما يوصف به الغراب، وكلها عقلي؛

(1) أي كثيِّر.

(2) قبله:

لَقَـدْ أَطْمَعَتْنِـي بِالْوِصَـالِ تَبَسُّـمًا   وَبَعْـدَ رَجَـائِي أَعْرَضَـتْ وَتَوَلَّـتِ

(3) أي ابي محمد المُطراني.

606. وَالثَّالِـــثُ التَّشْـــبِيهُ لِلْإِنْسَـــانِ بِالشَّـمْسِ فِـي الْحُسْـنِ وَرَفْـعِ الشَّـانِ

607. وَرُبَّمَـــا يُؤْخَـــذُ وَجْـــهُ التَّشْـــبِيهْ مِـــنَ التَّضَـــادِ لِاشْـــتِرَاكِ الضِّـــدِّ فِيـــهْ

608. لِقَصْـــدِ تَمْلِـــيحٍ أَوِ الـــتَّهَكُّمِ كَوَصْـــــفِهِ مُـــــبَخَّلًا بِحَـــــاتِمِ

ومنه قول المعري(1):

وَالْخِـلُّ كَالْمَـاءِ يُبْـدِي لِـي ضَـمَائِرَهُ مَـعَ الصَّـفَاءِ وَيُخْفِيهَـا مَـعَ الكَـدَرِ

(و)النوع (**الثالث**)؛ وهو الذي بعضه حسي وبعضه عقلي: مثاله (**التشبيه للإنسان**) الجميل الوجه النبيه المقدار: (**بالشمس في الحسن**) أي حسن الطلعة (**ورفع**) أي علو (**الشان**) والقدر؛ فحُسن الطلعة: حسي، ونباهة الشأن: عقلي.

(و)اعلم أنه (**ربما يؤخذ**) أي يُنتزع (**وجه التشبيه من التضاد**)؛ يعني من التنافي -تناقضا كان أو تضادا أو شبهه-؛ وإنما انتزع منه: (**لاشتراك الضد**) مع ضده (**فيه**) أي في التضاد؛ لكون كل منهما مضادا للآخر، ثم ينزل التضاد منزلة التناسب: (**لقصد تمليح**) أي الإتيان بما فيه ملاحة وظرافة؛ يقال: ملّح الشاعر إذا أتى بشيء مليح.

(**أو**) لقصد (**التهكم**) أي السخرية والاستهزاء؛ وذلك: (**كوصفه**) أي المتكلم شخصا (**مبخّلا**) أي بخيلا (**بحاتم**) الطائي الذي اشتهر بالكرم؛ فيقال للجبان: ما أشبهه بالأسد، وللبخيل: هو حاتم؛ فكل من المثالين صالح للتمليح والتهكم؛ وإنما يفرق بينهما بحسب المقام؛ فإن كان القصد إلى ملاحة وطرافة دون استهزاء وسخرية بأحد: فتمليح؛ وإلا فتهكم، وإذا أرادهما جميعا: كان تمليحا وتهكما(2). وبالله تعلى التوفيق.

(1) تقدم.

(2) كما إذا قُصدت إهانة المخاطب وإذايته، مع وجود سامع يُقصد إيجاد الكلام في غاية الظرافة والملاحة معه. انظر مواهب الفتاح.

فصل

609. أَدَاتُــهُ الْكَــافُ وَمِثْــلُ وَكَــأَنْ   وَالأَصْـلُ فِــي الْكَـافِ وَمَـا أَشْـبَهَ أَنْ

610. تُــولَى مُشَــبَّهًا بِــهِ وَرُبَّمَــا   تُــولَى سِــوَاهُ مَثَــلُ الــدُّنْيَا كَمَــا

(فصل) في أداة التشبيه: (أداته) أي آلته التي يُتوصل بها إليه: (الكاف ومثل) وما في معناه مما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة، (وكأن) -خففت نونها أم لا، اتصلت بـ"ما" الكافّة أم لا، كما في عروس الأفراح-؛ وهي للتشبيه إذا كان الخبر جامدا، نحو كأن زيدا أسد، وللشك إذا كان مشتقا، نحو كأنك قائم، وقد تُستعمل عند ظن ثبوت الخبر من غير قصد إلى التشبيه؛ سواء كان الخبر جامدا أو مشتقا، نحو كأن زيدا أخوك، وكأنه قائم.

(والأصل في الكاف وما أشبه) الكاف مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه ونحو ذلك، بخلاف ما يدخل على الجملة مثل "كأن"، أو يكون جملة بنفسه مثل يشابه ويماثل ونحو ذلك (أن تولى مشبها به) أي أن يليها المشبه به لفظا، نحو زيد كالأسد أو مثله أو نحوه أو شبهه، وقوله تعلى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: 16]؛ فإن المشبه به هو مثل المستوقِد أي حاله العجيب، أو تقديرا كقوله تعلى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: 18] أي أو كمثل ذوي صيب؛ حذف "ذوي" لدلالة السياق -وهو "يجعلون أصابعهم في آذانهم"- عليه؛ لأن هذه الضمائر: لا بد لها من مرجع، وليس موجودا في اللفظ؛ فلا بد من تقديره، وحذف "مثل": لقيام القرينة(1).

(وربما تولى) الكاف وما أشبهها (سواه) أي يليها غير المشبه به؛ وذلك إذا كان المشبه به مركبا، نحو ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم (مَّثَلَ) ٱلْحَيَوٰةِ (ٱلدُّنْيَا كَمَآ)ءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ﴾ [الكهف: 44]؛ إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء، ولا بمفرد آخر مقدر كـ"مثل"، بل المراد تشبيه حالة الدنيا في بهجتها وما يتعقبها من الهلاك: بحال النبات الحاصل من الماء: يكون أخضر، ثم

(1) الدسوقي: وإنما قُدر "مثل": ليناسب المعطوف عليه أي ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: 16].

611. قُلْـــتُ وَلا يَكُـــونُ مِثْـــلُ إِلَّا فِـــي ذِي غَرَابَـــةٍ وَشَـــأْنٍ جَـــلَّا

612. وَرُبَّمَـــا يُـــذْكَرُ فِعْـــلٌ يُنْبِـــي عَنْـــهُ فَـــإِنْ كَـــانَ مُرِيـــدَ الْقُـــرْبِ

ييبس، فتطيره الرياح، كأن لم يكن. ومنه قوله[1]:

وَمَـــا النَّـــاسُ إِلَّا كَالـــدِّيَارِ وَأَهْلُهَـــا بِهَـــا يَـــوْمَ حَلُّوهَـــا وَغَـــدْوًا بَلَاقِـــعُ

إذ لم يشبه الناس بالديار وإنما شبّه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم: بحلول أهل الديار فيها وسرعة انتقالهم عنها، وتركها خالية، وبعد البيت:

وَمَـــا الْمَـــالُ وَالْأَهْلُـــونَ إِلَّا وَدِيعَـــةٌ وَلا بُـــدَّ مِـــنْ يَـــوْمٍ تُـــرَدُّ الْوَدَائِـــعُ

وَمَـــا الْمَـــرْءُ إِلَّا كَالشِّـــهَابِ وَضَـــوْئِهِ يَصِـــيرُ رَمَـــادًا بَعْـــدَ إِذْ هُـــوَ سَـــاطِعُ

(قلت ولا يكون مثل) -بكسر فسكون، وبالتحريك- أي لا يُستعمل **(إلا في ذي غرابة)** أي في وصف غريب (و)ذي **(شأن جلا)** أي عظم؛ وأصله بمعنى النظير، ثم نُقل إلى القول السائر الذي شُبِّه مضربُه بمَورده، ثم استعير للصفة إذا كانت لها شأن وفيها غرابة.

وقد قلت:

الْمَثَـــلُ السَّـــائِرُ ذُو غَرَابَـــهْ فَلَفْظَـــهُ اسْـــتَعِرْ بِـــلَا اسْـــتِرَابَهْ

لِلْحَـــالِ وَالصِّـــفَةِ وَالْقِصَّـــةِ إِنْ فِيهَـــا غَرَابَـــةٌ وَشَـــأْنٌ قَـــدْ يَعِـــنْ

﴿كَمَثَلِ الذِي﴾[2] ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ﴾[3] وَ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ﴾[4] بِالنَّشْرِ الأَجَلْ

(وربما يذكر فعل ينبي عنه) أي يدل على التشبيه، ولا يكون ذلك الفعل إلا قلبيا؛ فيكون فعل القلب أداة التشبيه، لكنه تختلف مادّته بحسب قرب الشبه وبعده؛

---

(1) أي لبيد بن ربيعة، وهي من مرثيته لأخيه أربد.

(2) ﴿اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: 16] أي حالهم العجيبة

(3) ﴿الْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: 60] أي الوصف الذي له شأن من العظمة والجلال.

(4) ﴿الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ [الرعد: 36] أي فيما قصصنا عليك من العجائب قصة الجنة العجيبة.. ثم أخذ في بيان عجائبها.

613. عَلِمْتُ زَيْدًا أَسَدًا وَالْمُبْعِدُ حَسِبْتُهُ قُلْتُ وَذَا مُنْتَقَدُ

(فإن كان) المتكلم (مريد القرب) أي كون المشبّه قريبا من المشبّه به، حتى كأنه هو: عبّر بـ"علمت"؛ فيقول: (علمت زيدا أسدا)؛ لما في "علمت" من الدلالة على تيقن الاتحاد وتحققه؛ فيفيد المبالغة في التشبيه؛ لتيقن الاتحاد، وهذا يناسب الأمور الظاهرة البعيدة عن الخفاء. (و)المتكلم (المبعد) أي القاصد بعد المشبّه من المشبه به يقول: (حسبته) أسدا أو ظننته أسدا؛ لما في "حسبت" و"ظننت": من الدلالة على أن التشبيه مظنون، لا محقّق.

(قلت وذا) أي كون أفعال القلوب من أدوات التشبيه: (منتقد) أي معترَض ومردود؛ فقد قال الطيبي: إن الأداة في أفعال القلوب مضمرة؛ فهو من التشبيه المؤكد، والفعل وما اشتق منه نحو: أنا عالم زيدا أسدا: يدل على حال التشبيه: من القرب والبعد. واختار السعد قول الطيبي. وبالله تعلى التوفيق.

فصل

614. غَرَضُـــهُ يَعُـــودُ لِلْمُشَــبَّهِ فِـــي أَكْثَـــرِ الْأَمْـــرِ وَفِـــي أَغْلَبِـــه

615. بَيَـــانُ إِمْكَـــانٍ وَحَـــالٍ وَكَـــذَا ... ...

(فصل): يُبحث فيه عن غرض التشبيه ومرجعه؛ (غرضه) أي التشبيه -وهو ما يقصده المتكلم في إيراده من الغاية-: (يعود للمشبه في أكثر الأمر) أي أمره (وفي أغلبه)، وقد يعود في غير الغالب إلى المشبه به كما سيأتي إن شاء الله؛ وإنما كان الغالب عود الغرض إلى المشبه؛ لأن التشبيه بمنزلة القياس: في ابتناء أمر على أمر؛ فكان الغرض منه عائدا إلى المشبَّه الذي هو كالمقيس، وأيضا المشبّه محكوم عليه؛ وسوق الكلام في كل حكم: لبيان أمر المحكوم عليه.

والغرض هو: (بيان إمكان) له أي إمكان وجود المشبّه المستبعد وجوده لغرابته، إمكانا ظاهرا، لا يتعلق به شائبة الامتناع أصلا، كقول ابن الرومي[1]:

قَالُوا أَبُو الصَّقْرِ مِنْ شَيْبَانَ قُلْتُ لَهُمْ كَـلَّا لَعَمْـرِي وَلَكِـنْ مِنْـهُ شَـيْبَانُ

كَمْ مِنْ أَبٍ قَدْ عَلَا بِابْنٍ ذُرَى حَسَبٍ كَمَـا عَلَـتْ بِرَسُـولِ اللهِ ﷺ عَـدْنَانُ

وكقول المتنبي[2]:

فَـإِنْ تَفُـقِ الْأَنَـامَ وَأَنْـتَ مِـنْهُمْ فَـإِنَّ الْمِسْـكَ بَعْـضُ دَمِ الْغَـزَالِ

جواب الشرط محذوف أي فلا استبعاد؛ أراد أن الممدوح فاق الناس، حتى صار جنسا بنفسه؛ وهذا في الظاهر: كالممتنع؛ لاستبعاد أن يتناهى بعض أفراد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع حتى يصير كأنه ليس منها؛ فاحتجّ لهذه الدعوى وبيّن إمكانها: بأن شبّهه بالمسك الذي هو دم من الدماء، ثم لا يُعَدُّ منها؛ لأوصافه الشريفة المعدومة في الدم. والتشبيه في البيت: لا يدل عليه الكلام صريحا، بل ضمنا؛

(1) في مدح أبي الصقر.

(2) في آخر مرثيته لوالدة سيف الدولة.

قَـــدْرٌ وَتَقْرِيــــرٌ لَهَـــا وَكُـــلُّ ذَا ... ...

616. يَقْضِــي بِــأَنَّ الْوَجْــهَ فِــي الْمُشَــبَّهِ بِـــهِ أَتَـــمُّ وَهْـــوَ أَشْـــهَرُ بِـــهِ

لأن المعنى: إن تفق الأنام مع أنك واحد منهم؛ فلا استبعاد؛ فحالك شبيه بحال المسك؛ فالتشبيه في مثل هذا يسمى ضِمْنِيًّا ومَكْنِيًّا عنه، لا صريحا.

(و)بيان (**حال**) أي حال المشبّه على أيِّ وصف من الأوصاف، كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد؛ إذا علم السامع لون المشبّه به دون المشبه.

(**وكذا قدر**) أي بيان مقدار حال المشبه: في القوة والضعف، والزيادة والنقصان، كما في تشبيه الثوب الأسود بالغراب: في شدة السواد، وكقوله[1]:

فَأَصْبَحْتُ مِنْ لَيْلَى الْغَدَاةَ كَقَابِضٍ عَلَى الْمَاءِ خَانَتْهُو فُرُوجُ الْأَصَابِعِ

قال في عروس الأفراح: ينبغي أن يكون هذا من القسم بعده اهـ

والفرق بين المقدار والحال: أن الحال في ذلك مجهولة، وفي هذا معلومة؛ والمراد: بيان مقدارها؛ فبيان المقدار: مسبوق ببيان الحال.

(**وتقرير لها**): عطف على "بيان إمكانه" أي تقرير حال المشبّه في ذهن السامع وتقوية شأنه، كما في تشبيه من لا يحصل مِن سعيه على طائل -أي فائدة-: بمن يكتب على الماء؛ فإنك إذا كنت على طرف نهر وقْت إخبارك صاحبك بأنه لا يحصل من سعيه على شيء، ثم أخذت تكتب على الماء، وقلت: إنك في سعيك هذا، كرقمي على الماء؛ فإنك تجد لتمثيلك هذا ضربا من التقرير والتأثير، زائدا على النطق بذلك مجردا؛ لأن الشيء وإن كان معلوما يقينا؛ فالتمثيل المحسوس: يفيد زيادة قوة؛ لأن الجزم بالحسيات: أتم من الجزم بالعقليات؛ وعلى هذا قوله تعلى حكاية عن إبراهيم عليه السلام: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: 259].

(**وكل ذا**) المذكور من الأغراض الأربعة -كما في التلخيص-: (**يقضي**) أي يقتضي (**بأن الوجه**) أي وجه التشبيه (**في المشبه به أتم**) منه في المشبه، (**وهو**) أي المشبه به (**أشهر به**) أي أعرف بوجه التشبيه من المشبّه.

---

(1) أي مجنون ليلى.

617. وَفِيــــهِ نَقْـــدٌ ثُـــمَّ لِلتَّشْـــوِيهِ وَزِينَـــــةٍ وَالطَّـــرْفِ كَالتَّشْـــبِيه

قال في عروس الأفراح: ثم كون وجه الشبه في المشبه به أتم: لا اختصاص له بهذه الأربعة، بل كل تشبيه كان الغرض به عائدا للمشبه: كذلك كما صرح به السكاكي، والنظر يقتضيه أيضا؛ ولهذه القاعدة قال المعري:

ظَلَمْنَاكِ فِي تَشْبِيهِ صُدْغَيْكِ بِالْمِسْكِ وَقَاعِدَةُ التَّشْبِيهِ نُقْصَانُ مَا يَحْكِي

(وفيه) أي في هذا القول -كما قال سعد الدين- (نقد) أي انتقاد واعتراض؛ إذ التحقيق: أن بيان الإمكان وبيان الحال: لا يقتضيان إلا الأشهرية، وكذا بيان المقدار: لا يقتضي الأَتَمِّيَّة، بل يقتضي أن يكون المشبّه على حد مقدار المشبه به، لا أزيد ولا أنقص؛ ليتعين مقدار المشبه أي مقدار الوجه فيه على ما هو عليه.

وأما تقرير الحال؛ فإنه يقتضي الأمرين جميعا؛ لأن النفس إلى الأتم والأشهر أمْيلُ؛ فالتشبيه به لزيادة التقرير والتقوية: أجدر.

(ثم) من الأغراض العائدة للمشبه: إتيانه (للتشويه) أي التقبيح له للتنفير منه، كما في تشبيه وجه مجدور -أي عليه آثار الْجُدَرِيِّ-: بسلحة جامدة قد نقرتها بمناقرها الديكة؛ فإنه أظهر المشبه -وهو الوجه المجدور-: في أقبح صورة؛ إرادة زيادة القبح فيه؛ للتنفير عنه وطلب انتقال زيادة استقباح تلك السلحة إليه كما في الفيض.

(وزينة) أي التزيين له في عين السامع؛ ليرغب فيه، كما في تشبيه وجه أسود بمقلة الظبي؛ فإن سواد مقلة الظبي: مستحسن عادة؛ أراد انتقال استحسانه إلى المشبّه.

وإلى الوجهين أشار ابن الرومي بقوله:

تَقُولُ هَـذَا مُجَاجُ النَّحْلِ تَمْدَحُـهُ وَإِنْ ذَمَمْـتَ تَقُـلْ قَـيْءُ الزَّنَـابِيرِ
مَـدْحًا وَذَمًّـا وَذَاتُ الشَّـيْءِ وَاحِـدَةٌ حُسْنُ الْبَيَانِ يُرِي الظَّلْمَاءَ كَالنُّورِ[1]

(و)لقصد (الطرف)؛ فقد يكون الغرض العائد إلى المشبه استطرافه، أي جعله

(1) وقبل البيتين:
فِي زُخْـرُفِ القَـوْلِ تَحْسِـينٌ لِبَاطِلِـهِ وَالحَـقُّ قَـدْ يَعْتَرِيـهِ سُـوءُ تَعْبِيـرِ

618.لِلْفَحْـمِ ذِي الْجَمْـرِ بِبَحْـرِ مِسْـكِ وَمَوْجُـهُ مِـنْ ذَهَـبٍ ذِي سَـبْكِ

619.وَوَجْـهُ طَـرْفٍ كَوْنُـهُ يُبْـرَزُ فِي مُمْتَنِـعٍ أَوْ قَـلَّ فِـي الـذِّهْنِ يَفِـي

طريفا -بالطاء المهملة- أي جديدا يميل الطبع إليه؛ لأن لكل جديد لذة؛ وذلك: (**كالتشبيه للفحم ذي الجمر**) أي فيه جمر موقَد ذو حمرة (**ببحر مسك**) أي بحر من المسك، (و)ذلك البحر (**موجه من ذهب ذي**) أي صاحب (**سبك**) أي موجه من الذهب المسبوك؛ فإن الإنسان لا يتصور بحرا من المسك موجه الذهب، لا عند حضور المشبّه الذي هو فحم فيه جمر يتلألأ، ولا عند عدمه.

(**ووجه طرف**) أي الاستطراف في هذا التشبيه: (**كونه**) أي المشبه (**يبرز**) -بالتركيب- أي يظهر (**في**) صورة (**ممتنع**) عادة؛ وإن كان ممكنا عقلا. ولا يخفى أن الممتنع عادة: مستطرَف غريب، وللاستطراف وجه آخر غير الإبراز في صورة الممتنع؛ وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن؛ إما مطلقا كما مرّ في تشبيه فحم فيه جمر مُوقد.. فهو حينئذ يكون مستطرفا باعتبارين: لإبراز المشبه في صورة الممتنع عادة، ولندرة حضور المشبه به في الذهن.

وإما عند حضور المشبه وهو قوله: (**أو قل في الذهن يفي**) أي أو لكونه قليل الحضور في الذهن عند حضور المشبه، كقول أبي العتاهية في وصف البنفسج:

ولا زَوَرْدِيَّـةٌ تَزْهُـو بِزُرْقَتِهَـا بَـيْنَ الرِّيَاضِ عَلَـى حُمْـرِ اليَوَاقِيـتِ

كَأَنهَـا فَـوْقَ قَامـاتٍ ضَـعُفْنَ بِهَـا أَوَائِـلُ النَّـارِ فِـي أَطْـرَافِ كِبْرِيـتِ

فإن صورة اتصال النار بأطراف الكبريت: لا يندر حضورها في الذهن نَدْرة بحر من المسك موجه الذهب، لكن يندر عند حضور صورة اللازوردية؛ فيُستطرف لمشاهدة عِناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد؛ لأن الشيء إذا ظهر من موضع لم يُعهد ظهوره منه: كان ميل النفس إليه أكثر.

قال ياسين: وإنما قيد بـ"أوائل النار": لأن النار متى طال مقامها احمرت، فضعفت وزالت عنها الزرقة؛ ولذا قيّد أيضا بقوله "في أطراف كبريت"، ولم يقل "في كبريت": لأن أوائل النار الواقعة في وسط الكبريت، لا في أعاليه: لا زرقة فيها.

620. وَلِمُشَبَّهٍ بِهِ الْغَرَضْ عَمْ إِمَّا لِإِيهَامٍ بِأَنَّهُ أَتَمْ
621. وَذَاكَ فِي الْمَقْلُوبِ أَوْ لِلاهْتِمَامْ ... ...

وإنما قال ضعفن: لأن الساقات التي عليها اللازوردية إذا طالت: انحنت.

ومن ذلك قوله[1]:

تُزْجِي أَغَنَّ كَأَنَّ إِبْرَةَ رَوْقِهِ قَلَمٌ أَصَابَ مِنَ الدَّوَاةِ مِدَادَهَا

قلت: ولعل الأولى لو قال:

وَوَجْهُ طَرْفٍ كَوْنُهُ يَبْرُزُ فِي مُمْتَنِعٍ كَذَا مِنَ الْمُسْتَطْرَفِ
أَنْ كَانَ فِي الذِّهْنِ حُضُورُهُ نَدَرْ مُطْلَقًا اَوْ حِينَ الْمُشَبَّهُ حَضَرْ

(ولمشبه به الغرض) من التشبيه **(عم)** أي شمل وثبت؛ وهذا هو غير الغالب. وهو ضربان لأنه: **(إما)** أن يكون **(لإيهام بأنه أتم)** أي إيقاع المتكلم في وهم السامع: أن المشبه به أتم مع أنه ليس كذلك في الحقيقة، وهذا القسم هو الكثير الشائع؛ **(وذاك)** كما **(في)** التشبيه **(المقلوب)**؛ وهو الذي يُجعل الناقص في وجه الشبه مشبَّهَ به؛ قصدا لادِّعاء أنه أكمل كقوله[2]:

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ وَجْهُ الْخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدَحُ

الأصل: تشبيه الوجه بغرة الصباح أي بياضه، لكن قلب التشبيه؛ قصدا إلى إيهام أن وجه الخليفة: أتم في الوضوح والضياء، والبعد عن ظلمة العبوس.

وفي قوله "حين يمتدح": دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المدح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالإصغاء إليه والارتياح له، وعلى كماله في الكرم؛ حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح. ومنه قوله[3]:

(1) أي عدي بن الرّقاع يصف ظبية وولدها؛ يُحكى أن جريرا لما سمعه افتتح التشبيه رحمه، فلما قال "قلم أصاب" إلخ: استحالت الرحمة حسدا.

(2) أي محمد بن وُهيب يمدح المأمون.

(3) أي البحتري يمدح المتوكل.

... ... كَجَائِعٍ شَبَّهَ خُبْزًا بِالتَّمَامْ

622. إِظْهَارَ مَطْلُوبٍ وَكُلُّ ذَا إِذَا إِلْحَاقُ نَاقِصٍ بِغَيْرٍ يُحْتَذَى

623. وَقَدْ يُرَادُ الْجَمْعُ لِلشَّيْئَيْنِ فِي أَمْرٍ وَلَمْ يُنْظَرْ لِنَقْصٍ أَوْ وَفِي

فِي طَلْعَةِ الْبَدْرِ شَيْءٌ مِنْ مَحَاسِنِهَا وَلِلْقَضِيبِ نَصِيبٌ مِنْ تَثَنِّيهَا

وأشار إلى الضرب الثاني بقوله: **(أو للاهتمام)** أي لأجل بيان اهتمام المتكلم بالمشبه به لا غيره: **(كجائع شبه خبزا بـ)**ـالبدر **(التمام)**؛ عبارة التلخيص: كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاستدارة والإشراق: بالرغيف[1].

فالغرض من تشبيه الوجه بالرغيف: يعود على الرغيف؛ والغرض هنا: الاهتمام به.

وفي عبارة الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ قلب؛ وحق العبارة: "كجائع شبّه البدر التمام بالخبز"؛ ادِّعاء بأنه أكمل منه عنده. ويُسمى هذا التشبيه:

(إظهار مطلوب)؛ وذلك لإتيان صاحبه بما يدل على أنه جائع، وأن الرغيف مطلوب عنده، حتى لا يجد في خاطره عند قصد التشبيه غيره.

ولا يختص هذا القسم بمقام الطمع، خلافا للسكاكي القائل إنه لا يحسن المصير إليه إلا في مقام الطمع.

(وكل ذا) المذكور من جعل أحد الشيئين مشبّها، والآخر مشبها به: إنما يكون **(إذا إلحاق)** أمر **(ناقص)** في وجه التشبيه **(بغير)** أي بالكامل فيه **(يحتذى)** -بالتركيب- يعني يُقصد حقيقة؛ كان ذلك الإلحاق كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه للمشبه، أو ادِّعاءً كما في الذي يعود الغرض منه للمشبه به.

ثم إن في هذا نظرا انظر عروس الأفراح والدسوقي.

(وقد يراد) أي وقد يريد المتكلم **(الجمع للشيئين في أمر ولم ينظر لنقص)** أي

---

(1) فإن المشبه لما عدل عن تشبيهه بالبدر الذي هو المناسب؛ دل كلامه، مع مصاحبة بعض القرائن الحالية أيضا، على أنه جائع جوعا أوجب له كونه بحيث إذا التفت إلى ما يشبه به هذا الوجه لم يجد أقرب من الرغيف؛ لشدة الرغبة الموجبة لعدم زواله عن الخاطر.

624. فَالأَحْسَـــنُ الْعُـــدُولُ لِلتَّشَـــابُهِ وَذِكْـــرُهُ التَّشْـــبِيهَ مِـــنْ صَـــوَابِهِ

إلى كون أحدهما ناقصا (أو وفي) أي زيادة؛ سواء وجدت الزيادة والنقصان أو لم توجد؛ (فالأحسن) حينئذ فيه: ترك التشبيه أي ترك التعبير بصيغته و(العدول) عنه (للتشابه) أي التعبير بصيغته، كتشابه أو تشاكل، أو تساوى أو تماثل أو تضارع؛ ليكون كل من الشيئين مشبّها ومشبّها به، احترازا من ترجيح أحد المتساويين بلا مرجح في وجه الشبه، كقوله[1]:

تَشَـابَهَ دَمْعِـي إِذْ جَـرَى وَمُـدَامَتِي فَمِنْ مِثْلِ مَا فِي الْكَأْسِ عَيْنِيَ تَسْكُبُ
فَـوَاللهِ مَـا أَدْرِي أَبِـالْخَمْرِ أَسْـبَلَتْ جُفُـونِيَ أَمْ مِـنْ عَبْرَتِـي كُنْـتُ أَشْـرَبُ

لما قصد تساوي الدمع والخمر من غير قصد إلى إفادة التفاوت في الرقة والحمرة: حكم بينهما بالتشابه، وترك التشبيه، ومنه قوله[2]:

قَوَامُـكِ أَمْ غُصْـنٌ مِـنَ الْبَـانِ يَنْثَنِـي وَطَلْعَـةُ بَـدْرٍ أَمْ ضِيَـا وَجْهِـكِ السَّـنِي
وَرِيقُـكِ أَمْ خَمْـرٌ يَلَـذُّ لِشَـارِبٍ وَنَبْـتُ عِـذَارٍ تَـمَّ أَمْ نَبْـتُ سَوْسَـنِ

ومنه قوله[3]:

رَقَّ الزُّجَـاجُ وَرَاقَـتِ الْخَمْـرُ وَتَشَـابَهَا وَتَشَـاكَلَ الأَمْـرُ
فَكَأَنَّمَـا خَمْـرٌ وَلا قَـدَحٌ وَكَأَنَّمَـا قَـدَحٌ وَلا خَمْـرُ

(وذكره التشبيه) في هذه الحالة ليس بخطإ، بل هو (من صوابه)؛ فتجوز صيغة التشبيه عند إرادة الجمع بين الشيئين، كتشبيه غرة الفرس بالصبح، وعكسه متى أريد ظهور منير في مظلم أكثر منه من غير قصد إلى المبالغة: في وصف غرة الفرس بالضياء وفرط التلألؤ؛ إذ لو قُصد تشبيه غرة الفرس بالصبح لأجل المبالغة في الضياء، لا

(1) أي أبي إسحاق الصابي.
(2) أي بهاء الدين الإربلي، مطلع قصيدة له أنشدها في كتابه: "التذكرة الفخرية".
(3) أي الصاحب بن عباد.

أقسام التشبيه

625. فَبِاعْتِبَـــارِ الطَّـــرَفَيْنِ مُفْـــرَدُ　　بِمُفْـــرَدٍ كِلاهُمَـــا مُقَيَّـــدُ

626. أَوْ لا أَوِ الْخِـــلافُ فِيهِمَـــا حَصَـــلْ　　كَالشَّـــمْسُ كَـــالْمِرْآةِ فِـــي كَـــفِّ الْأَشَـــلْ

627. وَذُو تَرَكُّـــبٍ بِـــهِ وَمُفْـــرَدِ　　... ... ...

لأجل وقوع منير في مظلم أكثر منه لوجب جعل الغرّة مشبها والصبح مشبها به؛ لأنه أزيد في ذلك. وبالله تعلى التوفيق.

(**أقسام التشبيه: ف**)ينقسم (**باعتبار الطرفين**): المشبّه والمشبّه به: أربعة أقسام؛ إما مفرد بمفرد، أو مركب بمركب، أو مركّب بمفرد، أو عكسه؛ الأول: (**مفرد بمفرد**)؛ وهو أربعة أقسام؛ إذ (**كلاهما مقيد**) بقيد: من وصف أو إضافة، أو مفعول أو غير ذلك مما يكون له تعلق بوجه الشبه؛ فالمراد هنا بالمقيد: ما كان مقيّدا بقيد له مدخل في التشبيه[1]، كقولك لمن لا يحصل على طائل من سعيه: هو كالراقم على الماء؛ فإن المشبّه هو الساعي المقيّد بأن لا يحصل من سعيه على فائدة، والمشبه به وهو الراقم المقيّد بكون رقمه على الماء؛ لأن وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه، وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين.

(أو) كلاهما (**لا**) يكون مقيدا بقيد، كتشبيه الخد بالورد. (**أو الخلاف فيهما**) أي في الطرفين المفردين (**حصل**)؛ بأن كان أحدهما مقيدا والآخر مفردا؛ فمثال تشبيه مفرد بمقيد: (**كـ"الشمس كالمرآة في كف الأشل"**)؛ فالمشبه وهو الشمس: غير مقيّد، والمشبه به وهو المرآة: مقيدة بكونها في كف أشل.

ومثال تشبيه المقيد بالمفرد: عكس هذا المثال، وهو المرآة في كف الأشل: كالشمس.

(و)الثاني (**ذو تركب به**) أي تشبيه مركّب بمركّب آخر؛ بأن يكون لكل من الطرفين كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامّت وتلاصقت، حتى عادت شيئا

(1) احترز بذلك عن قولنا: خدُّ زيد كهذا الورد.

... ... وَعَكْسُـــــهُ وَالطَّـــــرَفَيْنِ عَـــــدِّدِ

واحدا، كما في بيت بشار "كأن مثار النقع" إلخ؛ فالطرفان مركبان؛ لأن المقصود تشبيه النقع والسيوف بالليل المتهاوي كواكبه، لا تشبيه النقع بالليل على حِدَته، وتشبيه السيوف بالكواكب كذلك.

(و)الثالث تشبيه مركب بـ(ـمفرد) كقوله(1):

يَـــا صَـــاحِبَيَّ تَقَصَّـــيَا نَظَرَيْكُمَـــا   تَرَيَـا وُجُـوهَ الأَرْضِ كَيْـفَ تَصَـوَّرُ

يقال تقصيت الشيء: إذا بلغت منتهاه. و"تصور": بحذف إحدى التاءين. شبّه النهار الْمُشمس الذي خالطه زهر الربى فنقص باخضراره ضوء الشمس حتى صار يميل إلى السواد: بالليل المقمر؛ فالمشبه مركب، والمشبه به مفرد. هكذا مثل في التلخيص، وفيه نظر؛ لأن قوله "مقمر": تقديره: ليل ذو قمر؛ ففيه تعدد وشائبة تركيب. قاله السيد وغيره كما في الفيض(2).

(و)الرابع (**عكسه**)؛ وهو تشبيه المفرد بالمركّب كما مرّ من قوله: "وكأن محمر الشقيق" إلخ؛ فالمشبه -وهو الشقيق المحمر-: مفرد، والمشبه به -وهو الهيئة الحاصلة من نشر أجرام حمر مبسوطة على أجرام خضر مستطيلة-: مركب.

والفرق بين المركب والمفرد المقيد: هو أنه إن كان هناك أمر واحد هو الأصل فيما قُصد من المشبه أو المشبه به، وكان ما عداه تبعا وتتمة له في الاعتبار: كان مفردا مقيدا؛ وإلا كان مركّبا؛ فالمركب: كل واحد من أجزائه: جزء الطرف، والمفرد المقيد: يكون الطرف فيه ذلك المقيد، والقيد شرط خارج عن ذاته، لا جزء منها.

ثم أشار إلى انقسام التشبيه أيضا باعتبار طرفيه بقوله: (**والطرفين عدد**) أي عَـدِّدْ أيها المتكلم طرفي التشبيه أي اجعلهما مُتَعَدِّدَيْنِ، وإذا فعلت ذلك

---

(1) تقدم.

(2) وفي الدسوقي جواب عن ذلك فانظره.

628. بِالـمُشْبَهَاتِ فَابْـدَأَنْ أَوْ لا تَحِـقْ وَالأَوَّلُ الْمَلْفُـوفُ وَالثَّـانِي فُـرِقْ

629. كَالنَّشْـرُ مِسْـكٌ وَالْوُجُـوهُ أَنْجُـمُ وَالرِّيـقُ خَمْـرٌ وَالْبَنَـانُ عَـنَمْ

(**بالمشبهات**) -بصيغة اسم المفعول- (**فابدأن**) أي ابدأ أيها المتكلم بالمشبّهات أوّلا، ثم بالمشبه بها كذلك، على طريق اللف والنشر المرتب، كقول امرئ القيس يصف عقابا بكثرة الاصطياد:

كَـأَنَّ قُلُـوبَ الطَّيْـرِ رَطْبًـا وَيَابِسًـا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

شبه الرطب من قلوب الطير بالعناب واليابس منها بحشف التمر البالي[1].

ومنه في تشبيه أربعة بأربعة[2]:

ثَغْـرٌ وَخَـدٌّ وَنَهْـد وَاحْمِـرَارُ يَـدٍ كَـالطَّلْعِ وَالْـوَرْدِ وَالرُّمَّـانِ وَالْـبَلَحِ

(**أو لا**) تبدأ بالمشبّهات أوّلا، بل تأتي بمشبّه ثم بمشبه به، ثم بمشبه ثم بمشبه به؛ فإن تفعل هذا الذي ذكرنا (**تُحق**) أي توافق الحق أي الصواب.

(**والأول**) -وهو المبدوء فيه بالمشبّهات أوّلا، ثم بالمشبه بها كذلك بنشر مرتب- هو (**الملفوف**) أي الذي يُسمى بالملفوف: للف المشبّهات فيه -أي ضم بعضها إلى بعض- وكذلك المشبهات بها.

(**والثاني**) منهما -وهو المؤتَى فيه بالمشبه ثم بمشبّه به ثم بمشبه ثم بمشبه به- هو الذي (**فرق**) أي يُسمى بالمفروق: للفرق فيه بين المشبهات بالمشبه بها؛ ومثّل له بقوله: (**كالنشر مسك والوجوه أنجم والريق خمر والبنان عنم**)؛ إشارة إلى قول المرقش[3] يصف نسوة:

النَّشْـرُ مِسْـكٌ والْوُجُـوهُ دَنَـا نِيـرٌ وَأَطْـرَافُ الأَكُـفِّ عَـنَمْ

(1) وهو بذلك يشير إلى كثرة ما تأتي به العقاب من القلوب، حتى تفضل عن الفراخ، كما في شرح الشيخ التاه بن محمد سالم بن ألما على أشعار الشعراء الستة.

(2) قول ابن حاجب النعمان علي بن عبد العزيز، لا عبد العزيز بن إبراهيم.

(3) واسمه عمرو بن سعد.

630. وَإِنْ تُعَــــدَّدْ أَوَّلًا فَالتَّسْــــوِيَهْ وَثَانِيًــــا تَشْــــبِيهَ جَمْــــعٍ سَــــمِّيَهْ

العنم: شجر أحمر لين يُشبه البنانَ المخضوب. والنشر الرائحة. أي نشرهن كالمسك في الطيب. ووجوههن كالدنانير في الاستنارة والاستدارة. وأطراف أكفِّهن كالعنم في الحمرة واللين.

ففي هذا البيت ثلاث تشبيهات، كل واحد منها مستقل بنفسه، ليس بينها امتزاج يحصل منه شيء واحد.

ومن ذلك قول المتنبي[1]:

بَــدَتْ قَمَــرًا وَمَاسَــتْ خُــوطَ بَــانٍ وَفَاحَــتْ عَنْبَــرًا وَرَنَــتْ غَــزَالَا

(وإن تعدد) طرفا **(أولا)** فقط، وهو المشبه دون الطرف الثاني، وهو المشبه به؛ **(فالتسويه)** أي فهذا التشبيه هو المسمى بـ"تشبيه التسوية"؛ لأن المتكلم سوّى بين شيئين أو أكثر في التشبيه بواحد كقوله[2]:

صُــدْغُ الْحَبِيــبِ وَحَــالِي كِلَاهُمَــا كَاللَّيَــالِي

وَثَغْــرُهُ فِــي صَــفَاءٍ وَأَدْمُعِــي كَــاللَّآلِي

فالمشبه متعدد، وهو صدغ الحبيب وحال المحب. والمشبه به واحد، وهو الليالي؛ والوجه السواد. وكذا الثغر والدموع مشبه. واللآلي -جمع لؤلؤة-: مشبّه به؛ والوجه الصفاء؛ فالتشبيه في البيت الأول: مجمل، وفي الثاني مفصّل.

(و)إن تعدد **(ثانيا)** من الطرفين، وهو المشبه به **(تشبيه جمع سميه)** أي سم هذا التشبيه تشبيه جمع؛ لأن المتكلم يجمع فيه للمشبه أمورا مشبّها بها، كقول البحتري[3]:

بَــاتَ نَــدِيمًا لِــيَ حَتَّــى الصَّــبَاحْ أَغْيَــدُ مَجْــدُولُ مَكَــانِ الْوِشَــاحْ

(1) من قصيدة له في مدح بدر بن عمار.

(2) أي الوطواط كما في حاشية كتاب الفرائد المستحسنة.

(3) من قصيدة له يمدح بها عيسى بن إبراهيم. وفي ديوانه: كأنما يضحك عن لؤلؤ إلخ.

631. وَبِاعْتِبَــارِ الْوَجْــهِ تَمْثِيــلٌ غَــدَا مُنْتَزَعًــا مِــنْ عَــدَدٍ وَقَيَّــدَا

632. بِكَوْنِــهِ غَيْــرَ الْحَقِيقِــي يُوسُــفُ ... ...

كَأَنَّمَــا يَبْسَــمُ عَــنْ لُؤْلُــؤٍ مُنَضَّــدٍ أَوْ بَــرَدٍ أَوْ أَقَــاحْ

شبّه ثغره بثلاثة أشياء. والأقاح بفتح الهمزة: جمع الأقحوان بالضم، ويجمع على أقاحي بتشديد الياء. والأغيد: الناعم البدن؛ يقال رجل أغيد وامرأة غيداء وغادة؛ والمراد بالأغيد هنا: امرأة، لكن ذكّر باعتبار الشخص. والمجدول: المفتول أي غير المسترخي.

ثم التشبيه باعتبار وجهه: ينقسم ثلاث تقسيمات؛ الأول: تمثيل وغير تمثيل. والثاني: مجمل ومفصّل. والثالث: قريب مبتذل وغريب؛ وأشار إلى الأول بقوله: **(وباعتبار الوجه)** ينقسم إلى تمثيل وغير تمثيل؛ فـ**(تمثيل)** منه هو الذي **(غدا)** وجهه **(منتزعا من)** ذي **(عدد)** أي متعدد: أمرين أو أمور؛ سواء كان غير حقيقي أو كان حقيقيا، حِسِّيًّا أو عقليا، وهذا هو مذهب الجمهور، كما سبق من تشبيه الثريا بالعنقود، ومُثار النقع مع الأسياف بالليل الذي تتهاوى كواكبه.. ونحو ذلك، وكقوله[1]:

اصْــبِرْ عَلَــى مَضَــضِ الْحَسُــو دِ فَــإِنَّ صَــبْرَكَ قَاتِلُــهْ

كَالنَّــارِ تَأْكُــلُ نَفْسَــهَا إِنْ لَــمْ تَجِــدْ مَــا تَاكُلُــهْ

شبّه الحسود المتروك مقاتلته بالنار التي لا تُمَدُّ بالحطب، فيسرع إليها الفناء.

(وقيدا بكونه غير الحقيقي يوسف) السكاكي أي قيّد تعريف التمثيل بما ذكرنا: بكونه غير محقق حسا ولا عقلا؛ حيث قال: التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي، وكان منتزعا من عدّة أمور: خص باسم التمثيل، كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار؛ فإن وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع، مع الكد والتعب في استصحابه، فهو وصف مركّب من متعدد، عائد إلى متوهّم؛ إذ ليس له تقرير في ذات الموصوف، بل أمر يتصوره الذهن فقط، ومع كونه مركّبا: منتزع من عدة أمور في

---

(1) أي ابن المعتز.

... ... وَغَيْـــرُ تَمْثِيـــلٍ لَـــهُ مُخَـــالِفُ

633.وَمُجْمَـلٌ مَـا وَجْهُـهُ لَـمْ يُـذْكَرِ فَظَـــاهِرٌ وَذُو خَفًـــا بِـــالنَّظَرِ

طرفيه. ومذهب الشيخ أن التمثيل هو التشبيه الذي يُنتزع فيه الوجه غير المتحقق حسا من متعدد؛ سواء تحقق عقلا أم لا.

ومذهب الزمخشري: أن كل تشبيه تمثيل؛ فالمذاهب أربعة. وما ذكر الزمخشري أعم من الكل.

(**وغير تمثيل له مخالف**) أي مخالف للتمثيل؛ فهو عند الجمهور: ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد، وعند السكاكي: ما لا يكون منتزعا منه، أو يكون ولكنه وصف حقيقي، وعند الشيخ: ما لا يكون الوصف فيه منتزعا من متعدد، أو يكون الوصف فيه المنتزع من متعدد متحققا حسا.

ثم أشار إلى الثاني بقوله: (**ومجمل**) من التشبيه هو (**ما**) أي الذي (**وجهه**) أي التشبيه (**لم يذكر**) فيه، وهو على قسمين؛ (**ف**)منه (**ظاهر**)؛ وهو الذي يفهم الوجهَ فيه كل أحد نحو زيد كالأسد؛ فإنه يظهر لكل أحد أن الوجه الجرأة. (**و**)منه (**ذو خفا**): لا يدرك إلا (**بالنظر**) أي التأمل؛ وهو الذي لا يفهم الوجه فيه إلا الخواصُّ الذين لهم أذهان صحيحة يرتفعون بها عن درجة العوام.

وتسمية التشبيه بالظاهر والخفي: تسمية له بحال الوجه؛ مثال الخفي قول فاطمة بنت الخرشب -بضم الخاء والشين والراء الساكنة- الأنمارية تمدح بنيها حين سُئلت عنهم أيهم أفضل، وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وأنس الفوارس، فقالت: عمارة الوهاب، لا بل فلان، لا بل فلان.. إلى آخرهم. ثم قالت: ثكلتُهم إن كنت أعلم أيهم أفضل، هم كالحلَقة المفرَغة، لا يُدرى أين طرفاها. فوجه الشبه: التناسب الذي يمتنع معه التفاوت، إلا أنه في المشبه: في الشرف؛ بحيث لا يعد بعض فاضلا وبعض أفضل منه، وفي المشبه به في الصورة: لأن الحلقة المفرغة -أي المصْمتة الجوانب كالدائرة-: لا يُدرى أين طرفاها، بخلاف المضروبة؛ يُعلم طرفاها

634. فَمِنْهُ مَا مِنْ وَصْفِ طَرَفَيْهِ عَرَى أَوْ مُشْبَهٍ أَوْ وَصْفُ كُلٍّ ذُكِرَا

بالابتداء والانتهاء. والمصمَتة: التي لا انفراج فيها أي في طرفيها، أي هم متناسبون في الشرف؛ كما أن الحلقة المفرغة: متناسبة الأجزاء في الصورة؛ بحيث يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا؛ لكونها مصمَتة الجوانب.

(فمنه) أي من المجمل (ما من وصف طرفيه) أي المشبه والمشبه به؛ يعني الوصف المشعِر بوجه التشبيه[1] (عرى) -على لغة طيء- أي خلا، نحو زيد كالأسد. (أو) عرِيَ من وصف (مشبه) فقط وذكر فيه وصف المشبه به المشعر بوجه التشبيه، كقول فاطمة: هم كالحلقة المفرغة إلخ،

وقوله[2]:

كَأَنَّكَ شَمْسٌ وَالْمُلُوكُ كَوَاكِبٌ إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوْكَبُ

(أو وصف كل) من المشبه والمشبه به (ذكرا) كقوله[3]:

سَتُصْبِحُ الْعِيسُ بي والليْلُ عِنْدَ فَتىً كَثِيرِ ذِكْرِ الرِّضَى فِي سَاعَةِ الْغَضَبِ

صَدَفْتُ عَنْهُ وَلَمْ تَصْدِفْ مَوَاهِبُهُ عَنِّي وَعَاوَدَهُ ظَنِّي فَلَمْ يَخِبِ

كالْغَيْثِ إِنْ جِئْتَهُ وَافَاكَ رَيِّقُهُ وَإِنْ تَرَحَّلْتَ عَنْهُ لَجَّ فِي الطَّلَبِ

وصف الممدوح بأن عطاياه فائضة عليه؛ أعرض أو لم يعرض، وكذا وصف الغيث بأنه يصيبك؛ جئته أو ترحلت عنه؛ وهذان الوصفان مُشعران بالوجه -أي الإفاضة- في حالتي الإقبال عليه والإعراض عنه هـ

الدسوقي: ترك المصنف -يعني صاحب التلخيص- ما ذكر فيه وصف المشبه فقط؛ ولعله لعدم الظفر له بمثال في كلامهم؛ ومثاله: فلان كثرت أياديه لديّ،

(1) وليس المراد الوصف مطلقا؛ فإذا قلنا زيد الفاضل كالأسد: كان مما لم يُذكر فيه الوصف؛ لأن "الفاضل" لا يُشعر بالوجه الذي هو الجراءة؛ وإن كان وصفا لأحد الطرفين. انظر مواهب الفتاح.

(2) أي النابغة الذبياني من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر ويمدحه.

(3) أي أبي تمام يمدح الحسن بن رجاء.

635. وَغَيْــــرُهُ مُفَصَّـــــلٌ وَالْمُبْتَـــذَلْ فِيـــهِ إِلَـــى مُشَـــبَّهٍ بِـــهِ انْتَقَـــلْ

636. مِـنْ غَيْـرِ تَـدْقِيقٍ وَغَيْـرُهُ الْغَرِيـبْ ... ...

ووصلت مواهبه إلىّ، طلبت منه أو لم أطلب كالغيث. وكما في قولك: إن الشمس التي إذا طلعت لم يبد كوكب مثلك.

قلت: ولو قال الناظم: "أو واحد" بدل "أو مشبه"؛ لكان أشمل؛ قال في نور الأقاح:

وَمِنْـــهُ مَـــا وُصِـــفَ فِيـــهِ الْوَاحِـــدُ أَوْ وُصِـــفَا مَعًـــا وَمِنْـــهُ الْفَاقِـــدُ

(وغيره) أي المجمل: **(مفصل)**؛ وهو الذي ذُكر فيه وجه التشبيه؛ حقيقة كان كقوله[1]:

وَثَغْـــــرُهُ فِـــــي صَـــــفَاءٍ وَأَدْمُعِــــــي كَـــــــاللَّآلِي

أو لا؛ بأن يُذكر مكان الوجه شيء ملزوم للوجه، كما في قولهم في وصف الكلام البليغ: هو كالعسل في الحلاوة؛ فإن وجه التشبيه هنا: لازم الحلاوة؛ وهو ميل النفس؛ لأنه المشترك بين الكلام البليغ والعسل، وأما الحلاوة فإنها خاصة بالعسل؛ قال عصام وغيره: ولا يبعد أن يُجعل وجه الشبه نفس الحلاوة، ويجعل ثبوته للمشبه: على سبيل التخييل، كما في تشبيه السنّة بالنجم، والبدعة بالظلمة.

ثم أشار إلى الثالث بقوله: **(والمبتذل)**؛ الابتذال: الامتهان وعدم الصيانة، ومبتذل: غير مصون؛ يعني أن التشبيه القريب المبتذل هو الذي **(فيه)** ذهن السامع من المشبه **(إلى مشبه به انتقل)** بادي الرأي أي في أوّل الأمر،

(من غير تدقيق) للنظر فيه ولا تأمل؛ بسبب ظهور الوجه في نفسه. وأسباب قرب التشبيه اثنان؛ **الأول**: عدم التفصيل بالوجه؛ إما لكونه أمرا واحدا، كالسواد في تشبيه الهندي بالفحم، أو البياض في تشبيه الشهد بالثلج؛ فإن المجمل أسبق إلى النفس من المفصّل؛ ألا ترى أن إدراك الإنسان من حيث إنه شيء أو جسم: أسهل من إدراكه من حيث إنه جسم نامٍ حسّاس متحرك بالإرادة ناطق؛ لأن المفصّل يشتمل على المجمل

(1) تقدم.

... ... إِذْ وَجْهُهُ فِي ظَاهِرٍ غَيْرُ قَرِيبْ

637. لِكَثْرَةِ التَّفْصِيلِ أَوْ حُضُورِ مُشَبَّهٍ بِهِ عَلَى نُدُورِ

وشيء آخر؛ ولهذا كان العام أعرف من الخاص، ووجب تقديمه في التعريفات.

والثاني: غلبة حصول المشبّه به في الذهن مطلقا، كالشمس بالمرآة المجلوّة في الاستدارة والاستنارة، أو عند حضور المشبه مع قلة التفصيل في الوجهين، كتشبيه الجَرّة الصغيرة بالكوز: في المقدار والشكل.

(وغيره) أي التشبيه القريب المبتذل: هو التشبيه البعيد **(الغريب)**؛ فإنه يغايره ويخالفه؛ فهو ما خفي وجهه في أول الأمر على أهل الأذهان الصافية؛ إذ لا عبرة بغيرهم، وإذا خفي الوجه فلا ينتقل من المشبه إلى المشبه به إلا بعد الفكر؛ فالغريب لا يستعمله إلا الخاصة، بخلاف المبتذل؛ فإنه يقدر كل أحد على استعماله.

وغرابة التشبيه كائنة: **(إذ وجهه)** أي لأجل أن وجهه **(في ظاهر)** أي في أول الأمر **(غير قريب)** عند أهل الأذهان الصافية وعدم ظهور وجهه لأمرين، أشار لأولهما بقوله: **(لكثرة التفصيل)** في أجزائه؛ ولو كان غالب الحضور في الذهن كـ"الشمس كالمرآة في كف الأشل"؛ فإن وجه التشبيه هو الهيئة التي تقدم ذكرها، وقد بيّنّا ما فيه من كثرة التفصيل؛ ولما فيه من كثرة التفصيل: لا يقع ذلك الوجه في نفس الرائي في المرآة المضطربة إلا بعد أن يستأنف تأملا، ويكون في نظره متمهلا.

ومن أمثلته أيضا: تشبيه الثُّريّا بعنقود الكرم المنوِّر، وقوله[1]: كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ إلخ.

وأشار إلى الثاني بقوله: **(أو)** كان عدم ظهور التشبيه: لأجل كون **(حضور مشبه به)** في الذهن عند حضور المشبه: **(على ندور)** أي قلة؛ وذلك:

(1) تقدم.

638. لِبُعْـدِ مَـا نَاسَـبَ أَوْ وَهْمِيًّـا يَأْتِيـكَ أَوْ مُرَكَّبًـا عَقْلِيًّـا

639. كَـذَا خَيَالِيًّـا كَـذَاكَ الْحِسِّـي تَكْـرَارُهُ قَـلَّ كَبَيْـتِ الشَّـمْس

(لبعد ما ناسب) أي لبعد المناسبة بين المشبه والمشبه به كما مرّ في تشبيه البنفسج بنار الكبريت في قوله[1]: ولازوردية تزهو إلخ

(أو) كان حضور المشبّه به نادرا مطلقا: حضر المشبه أم لا؛ وذلك يكون لأسباب أحدها: كون المشبه به **(وهميا يأتيك)**؛ والوهمي: هو ما لا يدرَك بإحدى الحواس الظاهرة؛ لعدم وجوده، لكنه بحيث لو وُجد لكان مدرَكا بها، كأنياب الأغوال في قوله[2]: وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ.

(أو) كان المشبه به **(مركبا عقليا)** كما مر في قوله تعلى: ﴿مَثَلُ ٱلذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرِيٰةَ﴾ [الجمعة: 5].. الآية.

(كذا) يندر حضور المشبه به إذا كان مركبا **(خياليا)**؛ وهو المعدوم الذي فُرض مجتمعا من أمور كل واحد منها: مما يدرك بالحس كـ"أعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد".

(كذاك) المشبه به **(الحسي)** الذي **(تكراره قل)** على الحس أي قل مروره عليه، **(كبيت الشمس)** الذي مرّ ذكره، وهو: *وَالشَّمْسُ كَالْمِرْآةِ فِي كَفِّ الْأَشَلْ*؛ لأنه كثيرا ما ينقضي عمر الإنسان ولا يتفق له أن يرى مرآة في يد الأشل؛ فالغرابة فيه من وجهين: ندوره وكثرة تفصيله؛ وإنما كان ندور حضور المشبه به سببا لخفاء الوجه: لأن الوجه فرع الطرفين، ومنهما يُنتقل إليه؛ لكونه المشترَك والجامع بينهما؛ فلا بد أن يحضر الطرفان أوّلا، ثم يُطلب ما يشتركان فيه.

---

(1) تقدم.

(2) تقدم.

640. وَكَثْرَةُ التَّفْصِيلِ أَنْ يُنْظَرَ فِي أَكْثَرَ مِنْ وَصْفٍ وَأَوْجُهًا يَفِي

641. أَعْرَفُهَا أَخْذُكَ بَعْضًا وَتَدَعْ بَعْضًا وَأَنْ تَعْتَبِرَ الْكُلَّ وَمَعْ

(**وكثرة التفصيل**) في الوجه المراد بها: هو (**أن ينظر**) -بالتركيب- أي أن ينظر المتكلم (**في أكثر من وصف**) واحد، لشيء واحد أو أكثر؛ بمعنى أن يعتبر في الأوصاف وجودها كلها، كتشبيه الثريا بعنقود الْمُلاحية المنوِّر، أو يعتبر عدمها كلها، كتشبيه الشخص العديم النفع بالعدم؛ وهذا القسم يقابل الأعرف. أو تعتبر وجود البعض وعدم البعض؛ فيكون مركبا من وجود وعدم، كتشبيه سنان الرمح بـ"سنا لهب لم يتصل بدخان"؛كل من ذلك يكون في أمر واحد، أي موصوف واحد، كما في تشبيه مفرد بمفرد، مقيدين أو غير مقيدين، أو في أمرين أو ثلاثة أو أكثر، كما في تشبيه مركّب بمركّب، أو مركب بمفرد، أو مفرد بمركب؛ فالأقسام اثنا عشر، حاصلة من ضرب ثلاثة، التي هي أقسام الاعتبارات، بالأربعة التي هي أحوال الموصوف الواحد أو الاثنين أو الثلاثة، والأكثر من ذلك أي أربعة فأكثر؛ فلذا قال (**وأوجها يفي**) أي يجيء التفصيل ويقع على أوجه كثيرة كما مرّ آنفا.

وأشار إلى أعرفها بقوله: (**أعرفها**) أي أشهر وجوه التفصيل وأغلبها، أو أحسنها وأشدها قبولا: ثلاثة، أحدها: (**أخذك بعضا**) من الأوصاف التي نظرت فيها، (**و**)(**أن تدع بعضا**) أي أن تترك بعضها مع النص على إخراجه، كقوله[1]:

حَمَلْتُ رُدَيْنِيًّا كَأَنَّ سِنَانَهُ سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانِ

اللهب: شعلة نار يعلوها الدخان؛ فالمشبّه به: سنا لهب؛ فاعتبر في سنا اللهب: الشكل أي الصورة واللون واللمعان، ونفى الاتصال بالدخان؛ لأنه يقدح في التشبيه المقصود؛ فلا يتم وجه الشبه بدون عدمه.

(**و**)الثاني من الوجوه: (**أن تعتبر الكل**) أي تعتبر كل الأوصاف -أي وجودها كلها أو عدمها كلها-؛ **فالأول** كما في تشبيه الثريا بعنقود الكرم المنوِّر؛ فإنه اعتبر في

(1) يعزى لامرئ القيس.

642. كَثْرَتِـــهِ فَهْـــوَ الْبَلِيـــغُ وَالْغَرِيـــبْ لِبُعْـــدِهِ وَقَـــدْ يُجَـــاءُ فِـــي الْقَرِيـــبْ

الثريا: الشكل واللون والمقدار، واجتماعها على مسافة مخصوصة في القرب، ثم اعتبر في عنقود الكرم مثل ذلك.

ومثال **الثاني** كما في تشبيه الشخص العديم النفع: بالعدم.

والثالث: أن تعتبر بعض الأوصاف، مع قطع النظر عن البعض الآخر؛ وهذا القسم لم يأت في النظم، وغير الأعرف هو ما اعتُبر فيه نفي الجميع. انظر الفيض

(ومع كثرته) أي كثرة التفصيل في وجهه -أي كونه مركبا من أمور متعددة-؛ **(فهو البليغ)** أي البالغ النهاية في الحسن؛ لأن نيل الشيء بعد الطلب: ألذ من نيله بلا تعب. (و)هو **(الغريب)** أيضا **(لبعده)** عن الذهن؛ فلا يفهمه إلا الخواص الذين لهم أذهان صافية ارتفعوا بها عن درجة العوام كقوله تعلى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: 24]؛ فإنها عشر جُمل انتُزع الوجه من مجموعها؛ بحيث لو أُسقط منها شيء: اختلّ التشبيه.

والمراد بالعشر: أنزلناه، فاختلط، مما يأكل، حتى إذا أخذت، وازّينت، وظنّ، أنّهم قادرون، أتاها أمرنا، فجعلناها، كأن لم تغن بالأمس، فالمراد بالجملة: ما هو في صورة الجملة؛ وإن كان مُؤوّلا بمفرد، كقوله "أنهم قادرون"، وقوله "كأن لم تغن بالأمس"؛ فقد شبّه في الآية مثل الحياة الدنيا -أعني حالها العجيبة الشأن التي هي تقضّيها بسرعة وانقراض نعيمها بغتة بالكلية بعد ظهور قوّتها واغترار الناس بها- بزوال خضرة النبات الحاصل من الماء فجأة وذهابه حطاما، حتى لم يبق له أثر أصلا، بعد ما كان غضا طريا قد التفّ بعضه ببعض، وزيّن الأرض بألوانه، حتى إذا طمع الناس في ذلك، وظنوا أنه مسلّم من الجوائح: أتاه بأس من الله فجأة؛ فكأنه لم ينبت قبل ذلك، وكقول ابن المعتز[1]:

(1) من خمرية له.

643. بِنُكْتَـــةٍ تُغْرِبُـــهُ كَـــذِكْرِ شَـــرْطٍ وَمَـــا مُحَسِّـــنٌ ذُو حَصْـــرِ

كَأَنَّا وَضَوْءُ الصُّبْحِ يَسْتَعْجِلُ الدُّجَى نُطيـــرُ غُرابًـــا ذا قَـــوادِمَ جُـــونِ

شبه ظلام اليل عند انفجار الصبح: بغربان لها قوادم بيض، ثم جعل قوة ظهور الضوء ودفعه للظلام: كأنه يستعجله، ثم راعى معنى الاستعجال في قوله: "نطير غرابا"؛ لأن الطائر إذا أُزعج كان أسرع منه في الطيران إذا كان على اختيار منه.

(وقد يجاء في) التشبيه **(القريب)** المبتذَل أي يُتصرف فيه **(بنكتة)** أي سر من الأسرار **(تغربه)** تلك النكتة أي تجعله غريبا مستحسنا؛ فيخرج عن حد الابتذال، وتلك النكتة: **(كذكر شرط)** للمشبه أو المشبه به أو لكليهما، وجودي أو عدمي أو مختلف، مدلول عليه بصريح اللفظ أو سياق الكلام، وهذا هو المسمى بالمشروط كقوله(1):

عَزَمَاتُـــهُ مِثْـــلُ النُّجُـــومِ ثَوَاقِبًـــا لَـــوْ لَـــمْ يَكُـــنْ لِلثَّاقِبَـــاتِ أُفُـــولُ

فإن تشبيه العزم -الذي هو الرأي- بالنجوم في الاهتداء: مبتذل، لكن الشرط المذكور أخرجه إلى الغرابة، وكوكب ثاقب: شديد الإضاءة، وثقب: بمعنى نفذ؛ لأن النجم يخرق الظلمات وينفذ فيها، ومنه قوله(2):

يَكَـادُ يَحْكِيـهِ صَـوْبُ الْغَيْـثِ مُنْسَـكِبًا لَـوْ كَـانَ طَلْـقَ الْمُحَيَّـا يُمْطِـرُ الـذَّهَبَا

وَالدَّهْرُ لَوْ لَمْ يَخُنْ والشَّمْسُ لَوْ نَطَقَتْ واللَّيْثُ لَوْ لَـمْ يَصِـدْ والْبَحْـرُ لَـوْ عَـذُبَا

ففيه مخرجان إلى الغرابة: الشرط وعكس التشبيه.

(وما محسن ذو حصر)؛ يعني أن القيود والشروط المحسِّنات للتشبيه المبتذل: لا تنحصر؛ لكثرتها؛ فمنها قوله(3):

فَـــوَاللهِ مَـــا أَدْرِي أَزَهْـــرُ خَمِيلَـــةٍ بِطِرْسِـــكَ أَمْ دُرٌّ يَلُـــوحُ عَلَـــى نَحْـــرِ

فَـإِنْ كَـانَ زَهْـرًا فَهْـوَ صُـنْعُ سَـحَابَةٍ وَإِنْ كَـانَ دُرًّا فَهْـوَ مِـنْ لُجَّـةِ الْبَحْـرِ

(1) أي رشيد الدين الوطواط.

(2) أي بديع الزمان الهمذاني في ممدوح له.

(3) أي ابن الحُلَاوِي الموصلي.

644. وَبِاعْتِبَارٍ فِي الأَدَاةِ تُخْـزَلُ   مُؤَكَّـدٌ وَمَا عَـدَاهُ مُرْسَـلُ

فإن تشبيه الخط الحسن بالزهر والدر: مبتذل، لكن لما قيد الزهر بقوله "خميلة"، وقوله "يلوح على نحر"، ثم ضم إليه "حسن التعليل" بقوله: "صنع سحابة"، و"لجة البحر": خرج إلى الغرابة والحسن، ومنه قول الآخر(1):

وَمُلْتَفِتَـاتٍ فِـي النِّقَـابِ كَأَنَّمَـا   هَـزَزْنَ سُيُوفًا وَانْتَضَيْنَ خَنَاجِرَا

سَـفَرْنَ بُـدُورًا وَانْتَقَبْنَ أَهِلَّـةً   وَمِسْنَ غُصُونًا وَالْتَفَتْنَ جَآذِرَا

فإن تشبيه النساء بالبدور في الحسن، وبالأهلّة، وبالجآذر أيضا: مبتذل، لكن أخرجه إلى الغرابة والحسن التقييد بالسفور: في تشبيههن بالبدور، وبالانتقاب: في تشبيههن بالأهلة، وبالالتفات: في تشبيههن بالجآذر أي الظباء.

ومما يخرج التشبيه إلى الحسن: الجمع بين عدة تشبيهات، كقوله(2):

أَنَـا مِـنْ خَـدِّهِ وَعَيْنَيْـهِ وَالثَّغْـ   ـرِ وَمِـنْ رِيقِـهِ الْبَعِيـدِ الْمَـرَامِ

بَـيْنَ وَرْدٍ وَنَـرْجِسٍ وَتِـلَالٍ   أُقْحُـوَانٍ وَبَـابِلِيِّ الْمُـدَامِ

ومن الشرط المدلول عليه بسياق الكلام قوله(3):

لَـمْ تَلْـقَ هَـذَا الْوَجْـهَ شَمْسُ نَهَارِنَـا   إِلَّا بِوَجْـهٍ لَـيْسَ فِيـهِ حَيَـاءُ

فتشبيه الوجه الحسَن بالشمس: مبتذل، إلا أن حديث(4) الحياء، وما فيه من الدقة والخفاء: أخرجه إلى الغرابة.

ثم شرع في تقسيم التشبيه باعتبار أداته فقال: (و)ينقسم التشبيه (**باعتبار في الأداة**) إلى موكد ومرسل؛ فالذي (**تخزل**) أي تحذف فيه فهو (**موكد**) -بصيغة اسم المفعول-؛ لأن المشبّه في ظاهر اللفظ هو عين المشبه به، ومنه قوله تعلى: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ

(1) أي أبي القاسم الزاهي كما في التذكرة الحمدونية لمحمد بن الحسن حمدون.

(2) أي ابن سُكّرة.

(3) أي المتنبي يمدح هارون بن عبد العزيز الأوراجي.

(4) أي ذكر نفي الحياء عن وجه الشمس في لُقيها وجه المحبوب. دسوقي.

645.وَبِاعْتِبَــارِ غَــرَضٍ فَــإِنْ وَفَــى   إِفَــادَةً كَــأَنْ يَكُــونَ أَعْرَفَــا

646.بِوَجْهِــهِ فِــي حَالِــهِ الْمُشْــبَهُ بِــهْ   أَوْ بَــالِغَ التَّمَــامِ فِــي ذِي سَــبَبِهْ

مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ [النمل: 90] أي كمر السحاب.

ومن الموكد: ما أضيف فيه المشبه به إلى المشبه، بعد حذف الأداة كقوله(1):

والرِّيحُ تَعْبَثُ بِالْغُصُونِ وقد جَرَى   ذَهَبُ الأَصِيلِ على لُجَيْنِ الْمَاءِ

أي أصيل كالذهب: في الصفاء، على ماء كاللجين -بضم اللام وفتح الجيم- أي الفضة: في البياض والصفاء. والأصيل: هو الوقت بعد العصر إلى المغرب؛ وخص وقت الأصيل: لأنه من أطيب الأوقات، كالسحَر. وعبث الريح بالغصون: عبارة عن إمالتها إياها.

ومن الناس من لم يميز بين لُجين الكلام أي حسنه، ولَجِينه أي قبيحه، بضم اللام وفتح الجيم في الأول، وفتح اللام وكسر الجيم في الثاني. ولم يعرف هِجانه من هَجينه أي مليحه من قبيحه. كما في السعد. انظر بقية كلامه.

(وما عداه) وهو الذي ذكرت فيه الأداة: **(مرسل)**، نحو زيد كالأسد؛ سُمي مرسلا: لإرساله من التأكيد المستفاد من حذف الأداة.

ثم شرع في تقسيم التشبيه باعتبار غرضه فقال: **(وباعتبار غرض)** أي وينقسم باعتبار الوفاء بغرضه وعدم الوفاء به: إلى مقبول ومردود؛ **(فإن وفى)** التشبيه **(إفادة)** أي بإفادة الغرض؛ وذلك: **(كأن يكون أعرفا)** أي أشهر الطرفين **(بوجهه)** أي بوجه التشبيه **(في حاله)** أي في بيان حال المشبه **(المشبه به)**: اسم "يكون" قُدم عليه الخبر، وهو قوله "أعرف"؛ تقريره: كأن يكون المشبه به أعرف بوجه الشبه، في مقام بيان حال المشبه عند المخاطب؛ لأن النفس إلى الأعرف عندها أميل، وهي له متى صادفته أقبلُ.

(أو) يكون المشبه به **(بالغ التمام في)** المعنى **(ذي سببه)** أي صاحب سبب

---

(1) أي ابن خَفاجة الأندلسي.

647. أَوْ حُكْمُـهُ لَـيْسَ مُخَاطَـبٌ جَحَـدْ فَــذَاكَ مَقْبُــولٌ وَمَــا عَــدَاهُ رَدْ

التشبيه، وهو وجه الشبه، أي يكون المشبه به أتم شيء في وجه الشبه، الذي هو سبب التشبيه، في مقام إلحاق الناقص بالكامل.

(أو) يكون (حكمه) أي المشبه به أي اتصافه بوجه الشبه مسلّما عند المخاطب؛ فـ(لـيس مخاطب جحد)ـه؛ أخبر بالماضي عن "ليس" وهو شاذ أي ليس جاحدا له في مقام بيان إمكان الحكم الذي ادُّعي للمشبه، أو مساويا له في بيان قدره؛ (فذاك) التشبيه (مقبول) عند البلغاء حسنٌ لديهم.

(وما عداه)؛ وهو ما كان قاصرا عن إفادة الغرض؛ بأن لا يكون على شرط القبول كما سبق: (رَد) أي مردود غير مقبول؛ مثاله: تشبيه الشيء بالمسك في الرائحة؛ فإنه مقبول؛ لأن المسك أعرف الأشياء فيها؛ ولو شبه إنسان بالمسك في السواد: كان مردودا؛ لأنه ليس معروفا بالسواد، أي مشهورا به، ما لم يذكر الوجه كما في قوله[1]:

أَشْــبَهَكِ الْمِسْــكُ وَأَشْــبَهْتِهِ فِــي لَوْنِــهِ قَائِمَــةً قَاعِــدَهْ
لا شَــكَّ إِذْ لَوْنُكُمَــا وَاحِــدٌ أَنَّكُمَــا مِــنْ طِينَــةٍ وَاحِــدَهْ

غرضه: ذكر اللون؛ لأن محبوبته سوداء، وعلل ذلك بكونهما من طينة واحدة. وبالله تعلى التوفيق.

❁ ❁ ❁

(1) أي ابي حفص الشّطرنجي مولى المهديّ.

خاتمة

648. أَعْلاهُ فِي الْقُوَّةِ حَذْفُ وَجْهِهِ وَآلَةٍ أَوْ فَمَعَ الْمُشَبَّهِ

649. فَحَذْفُ وَجْهٍ أَوْ أَدَاةٍ هَكَذَا ... ...

(**خاتمة**): في تقسيم التشبيه باعتبار القوة والضعف في المبالغة.

وقد سبق أن أركان التشبيه أربعة؛ فالحاصل من أقسامه على هذا الاعتبار: ثمانية؛ فإن المشبّه به مذكور قطعا، وحينئذ فإما أن يكون المشبه مذكورا أو محذوفا؛ وعلى التقديرين فوجه الشبه إما مذكور أو متروك؛ وعلى التقادير الأربعة فالأداة إما مذكورة أو محذوفة: تصير ثمانية.

ثم اختلاف مراتب التشبيه قد تكون باعتبار اختلاف المشبه به، كقولنا زيد كالأسد أو كالسرحان. واختلاف الأداة كقولك زيد كالأسد أو كأن زيدا الأسد. وقد يكون باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها؛ فإنه إن ذكر الجميع فهو أدنى المراتب، وإن حذف الوجه والأداة فأعلاها؛ وإلا فمتوسطة؛ وهذا هو المقصود في هذا المقام ولذا قال: (**أعلاه في القوة**) في المبالغة (**حذف وجهه وآلة**)، نحو زيد أسد؛ سواء كان حذفهما مع ذكر المشبه كما مثلنا، (**أو فمع**) حذف (**المشبه**)، كقولك: أسد في مقام الإخبار عن زيد؛ ومنه قوله تعلى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ [البقرة: 17] أي المنافقون.

وإنما كانت هذه المرتبة هي العليا من مراتب التشبيه: لأن فيها قوّتين؛ إحداهما من جهة حذف الوجه؛ لأن وجه الشبه عند حذفه عام في الظاهر عموم بدلية وصلاحية، لا عموم استغراق. والأخرى من جهة حذف الأداة: لأن حذفها يوهم أن المشبّه هو عين المشبه به.

(**فـ**)يلي حذفَ الوجه والأداة معا في القوة في المبالغة: (**حذف وجه أو أداة**) أي حذف وجه الشبه فقط مع ذكر أداة التشبيه، أو حذف أداة التشبيه فقط مع ذكر الوجه (**هكذا**) أي سواء كان حذْف الوجه فقط أو الأداة فقط مع ذكر المشبه، نحو زيد كأسد في الأول، وزيد أسد في الشجاعة في الثاني، أو مع حذف المشبه، نحو كأسد في مقام

... ... وَقَـدْ خَـلا عَـنْ قُـوَّةٍ خِـلافُ ذَا

الإخبار عن زيد: في الأول، وأسد في الشجاعة في مقام الإخبار عنه أيضا: في الثاني.

(**وقد خلا عن قوة خلاف ذا**) أي ما خالف هذا المذكور من المراتب الثلاثة؛ وهو ما ذُكر فيه الوجه والأداة معا؛ سواء كان ذلك مع ذكر المشبه أو مع حذفه؛ فإنه قد خلا عن القوة المستفادة من حذفهما، أو حذف أحدهما، نحو زيد كالأسد في الشجاعة، أو: كالأسد في الشجاعة في مقام الإخبار عن زيد. وبالله تعلى التوفيق.

❁ ❁ ❁

الحقيقة والمجاز

650. الأَوَّلُ الْكَلِمَـــــةُ الْمُسْـــــتَعْمَلَهْ فِـي الِاصْـطِلَاحِ فِـي الَّـذِي تُوضَـعْ لَـهْ

(الحقيقة والمجاز): غير العقليين، أي الوضعيان، أي هذا مبحثهما؛ وهذا هو المقصد الثاني من علم البيان، والمقصود الأصلي هو المجاز الوضعي، لكن جرت العادة أيضا بالبحث عن الحقيقة؛ لما بينهما من شبه تقابل العدم والملَكة؛ حيث اشتملت الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وُضع له، والمجاز على استعماله في غير ما وُضع له؛ ولهذا قدّم تعريف الحقيقة.

والحقيقة: فعيلة من حقّ يحق -بالكسر والضم-: بمعنى ثبت ووجب بمعنى فاعِل، أو بمعنى مفعول: من حقَقت الشيء -بالتخفيف- إذا أثبتّه، نُقل إلى الكلمة الثابتة أو المثبتة في مكانها الأصلي، والتاء فيها للتأنيث، وقيل للنقل من الوصفية إلى الاسمية(1).

(الأول) من الأمرين: الحقيقة الوضعية وهي: (الكلمة المستعمله في الاصطلاح) الواقع فيه التخاطب بتلك الكلمة (في) المعنى (الذي توضع له) تلك الكلمة؛ والمراد بالوضع في الحقيقة اللغوية: جعْل اللفظ دليلا على هذا المعنى مثلا، وفي الحقيقة الشرعية أو العرفية: غلبة الاستعمال.

فخرج بـ"المستعملة": المهملة؛ فلا توصف بحقيقة ولا مجاز. وبقوله "في الاصطلاح الواقع فيه التخاطب": المجاز المستعمل فيما وُضع له في اصطلاح غير الاصطلاح الواقع فيه التخاطب، كالصلاة؛ إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء؛ فإنها مجاز؛ لكون الدعاء غير ما وُضعت له في هذا الاصطلاح الواقع فيه التخاطب، وهو الشرع؛ لأنها في اصطلاح الشرع: إنما وُضعت للأركان والأذكار المخصوصة، مع أنها موضوعة في عرف اللغة للدعاء.

---

(1) ومعنى ذلك: أن اللفظ إذا صار بنفسه اسما -لغلبة الاستعمال- بعد ما كان وصفا: كانت اسميته فرعا لوصفيته؛ لأن المؤنث فرع المذكّر؛ فتجعل التاء علامة للفرعية كما في الفيض عن الفنري.

651.وَغَيْــرِهِ مَــعَ قَرِينَــةٍ عَلَــى وَجْــهٍ يَصِــحُّ وَإِرَادَةٌ جَــلا

652.عَــدَمُهَا فَهْــوَ الْمَجَــازُ الْمُفْــرَدُ فَــالْزَمْ عَلاقَــةً وَكُــلٌّ عَــدَدُ

وخرج بقوله "في الذي توضع له": المجاز المستعمل فيما لم يوضع له، لا في اصطلاح التخاطب ولا في غيره، كالأسد في الرجل الشجاع، والغلط: كقولنا: خذ هذا الفرس مشيرا إلى كتاب.

ثم شرع في حد المجاز فقال: (و)الكلمة المستعملة في معنى **(غيره)** أي غير المعنى الذي توضع له أصلا **(مع)** نصب **(قرينة)** صارفة عن إرادة المعنى الذي وُضعت له **(على وجه يصح)** أي على معنى يصح قصده؛ (و)الحال أنه **(إرادة)** -بالرفع-: مبتدأ، خبره جملة: **(جلا)** أي وإرادة المعنى الأصلي الذي وُضعت له ظهر واتضح **(عدمها فهو المجاز المفرد)** أي فهذا التعريف هو تعريف المجاز الوضعي المفرد، أي غير المركب. وإنما قيد بقوله "مع قرينة عدم إرادته": ليخرج الكناية؛ لأنها مستعملة في غير ما وُضعت له مع جواز إرادة ما وُضعت له.

والمجاز: مصدر ميمي؛ من جاز المكان يجوزه: إذا تعداه، نُقل إلى الكلمة الجائزة مكانها الأصلي، أي المتعدية له؛ فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل، أو إلى الكلمة الْمَجُوز بها مكانها الأصلي؛ فهو منقول إلى معنى اسم المفعول؛ والمعنى: أن المجاز المفرد: هو الكلمة -اسما كانت أو فعلا أو حرفا- المستعملة في غير ما وُضعت له في اصطلاح أهل التخاطب على وجه يصح، مع نصب قرينة صارفة عن إرادة أصل الكلمة.

(فالزم) أي فأوجبْ أيها المتكلم بالمجاز؛ بأن استعملتَ اللفظ في غير ما وُضع له **(علاقة)** أي معنى جامعا بين المعنى الأصلي والمعنى المستعمل فيه اللفظ؛ ليكون بينهما تعلق.

الدسوقي: العلاقة المراد بها هنا: الأمر الذي به الارتباط بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، وبه الانتقال من الأول للثاني، كالمشابهة في مجاز الاستعارة، وكالسببيّة والمسبّبية في المجاز المرسل.

653. يُعْــزَى لِعُــرْفٍ وَلِشَــرْعٍ وَلُغَــهْ   وَالعُــرْفُ عَــمَّ أَوْ فخَــصَّ مُبْلِغُــهْ
654. كَدَابَــةِ الأَرْبَــعِ وَالإِنْسَــانِ   وَالْفِعْــلِ فِــي اللَّفْــظِ وَفِــي الْحِــدْثَان

ثم قال: والعلاقة: بفتح العين؛ سواء كانت في المعاني: كعلاقة المجاز والحب القائم بالقلب، أو المحسوسات: كعلاقة السيف والسوط، وقيل إنها بالفتح: في المعاني، وبالكسر: في الحسيات.

(وكل) أي كل واحد من الحقيقة والمجاز: (عدد)؛ فلكل واحد منهما أقسام متعددة؛ فـ(ـيعزى) أي يُنسب كل منهما (لعرف)؛ فتُنسب الحقيقة إليه إذا كان واضعها العرف؛ فيقال: حقيقة عرفية، ويُنسب المجاز إليه إذا كان الاصطلاح الواقع فيه التخاطب اصطلاح عرف والكلمة مستعملة في غير ما وُضعت له فيه؛ فيقال: مجاز عرفي.

(و)يُنسب كل منهما أيضا (لشرع)؛ فيقال في الحقيقة إذا كان واضعها الشرع: حقيقة شرعية، وفي المجاز إذا كان مستعملا في اصطلاح الشرع: مجاز شرعي.

(و)ينسب كل منهما أيضا إلى (لغه)؛ فيقال في الحقيقة إذا كان واضعها واضع اللغة: حقيقة لغوية، وفي المجاز إذا كان مستعملا في اصطلاح اللغة: مجاز لغوي.

(والعرف) على قسمين؛ لأنه (عَمّ أو فخَصّ مبلغه): اسم فاعل من أبلغ، يتنازعه "عم" و"خص" فاعلا؛ يعني أن العرف يكون عاما إذا كان مبلغه أي ناقله عاما أي غير متعين، ويكون خاصا إذا كان ناقله خاصا كالنحوي والصرفي مثلًا.

ومثّل للكل؛ فبدأ بقسمي العرفي فقال: (كدابة الأربع) أي كاستعمال لفظ الدابة في العرف العام: في ذوات الأربع، (و)استعمالها فيه في (الإنسان)؛ فإنها حقيقة عرفية عامة في الأول، مجاز عرفي عام في الثاني، وهي في اللغة: لكل ما يَدِبُّ على وجه الأرض.

(و)كاستعمال لفظ (الفعل) في عرف النحو: (في اللفظ) المخصوص؛ أعني ما دل على معنى في نفسه، مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، كـ"ضرب" و"يضرب" و"اضربْ".

655. كَذَا الصَّلاةُ فِي السُّجُودِ وَالدُّعَا وَأَسَدٌ لِسَبُعٍ وَأَشْجَعَا

656. وَمَنْ يَزِدْ تَحْقِيقًا اَوْ تَأْوِيلا فِي الحَدِّ زَادَ فِيهِمَا تَطْوِيلا

(و)استعماله فيه (في) مطلق (**الحدثان**) أي الحدث؛ فإنه حقيقة عرفية خاصة، أي نحوية في الأول، مجاز عُرفيٌّ خاصٌّ -أي نحوي- في الثاني.

وأشار إلى مثال الثاني -وهو انتساب كل منهما إلى الشرع- بقوله: (**كذا الصلاة**) أي استعمال لفظ الصلاة في عرف الشرع: (**في السجود**) أي في الأركان المخصوصة التي منها السجود؛ وإطلاق السجود عليها: من تسمية الكل باسم الجزء، (و)استعماله فيه في (**الدعا**)ء بخير؛ فإنها حقيقة شرعية في الأول، مجاز شرعي في الثاني.

(و)مثال انتساب كل منهما إلى اللغة: (**أسد**) أي لفظ أسد إذا استعمله المخاطب في اصطلاح اللغة: (**لسبع**) أي في الذات المفترسة، (و)إذا استعمله في رجل (**أشجعا**)؛ فإنه في الأول: حقيقة لغوية، وفي الثاني: مجاز لغوي.

(**ومن يزد تحقيقا او تأويلا**) أي لفظ التحقيق ولفظ التأويل (**في الحد**) أي في حد الحقيقة وحد المجاز؛ فزاد في حد الحقيقة "من غير تأويل"، وزاد في حد المجاز "بالتحقيق" -وهو السكاكي-؛ فإنه قال في حد الحقيقة: هي الكلمة المستعملة فيما وُضعت له من غير تأويل، وقال في حد المجاز: هو الكلمة المستعملة في غير ما وُضعت له "بالتحقيق"؛ وأتى بقوله "من غير تأويل" في حد الحقيقة: ليخرج الاستعارة؛ فإنها مستعملة فيما وُضعت له بالتأويل، وهو ادِّعاء دخول المشبّه في جنس المشبّه به: بجعل أفراده قسمين، متعارفا وغير متعارف، وأتى بقوله "بالتحقيق" في حد المجاز: ليدخلها فيه؛ لأن الاستعارة مستعملة في غير ما وُضعت له بالتحقيق، وفيما وُضعت له بالتأويل؛ وهذا كله: بناء على أنها مجاز عقلي لا لغوي هـ

فإنه قد (**زاد فيهما**) أي الحدّين بسبب زيادته لهذين اللفظين (**تطويلا**) أي حشوا لا حاجة إليه؛ لأن لفظ الوضع إذا أُطلق: لا يَتناول الوضع بالتأويل. والحدود تُصان عن التطويلات.

657. ثُـمَّ الْمَجَـازُ الْمُرْسَـلُ الْعَلاقَـةُ ... لا شَـبَهٌ وَغَيْـرُهُ اسْـتِعَارَةْ
658. وَغَالِبًـا تُطْلَـقُ فِـي اسْـتِعْمَالِ سِـمْ ... مُشَـبَّهٍ بِـهِ لِمُشْـبَهٍ رُسِـمْ
659. فَالطَّرَفَـانِ مُسْـتَعَارٌ مِنْـهُ لَـهْ ... وَالْمُسْـتَعَارُ اللَّفْـظُ ثُـمَّ الْمُرْسَـلَهْ
660. كَالْيَـدِ فِـي الْقُـدْرَةِ وَالتَّسْـمِيَةِ ... ...

ولما أنهى الكلام على الحدين: شرع يتكلم على المجاز فقال: **(ثم المجاز)** على قسمين: مرسل واستعارة؛ فـ**(ـالمرسل)** هو الذي **(العلاقة)** فيه بين المعنى الأصلي والمجازي المصححة له: **(لا شبه)** أي غير المشابَهة: من كل معنى جامع بين أمرين أيا كان.

(وغيره)؛ وهو المجاز الذي العلاقة فيه بين المعنى الأصلي والمجازي: المشابَهة خاصة: **(استعارة)** أي يسمى استعارة؛ فالاستعارة: هي اللفظ المستعمل فيما شُبه بمعناه الأصلي، كأسد في قولنا: رأيت أسدا يرمي.

(وغالبا) أي كثيرا ما **(تطلق)** الاستعارة أي لفظها، لا على اللفظ المستعمَل فيما شُبه بمعناه، بل على فعل المتكلم أي **(في استعمال سم مشبه به لمشبه رسم)** أي تطلق على استعمال اسم المشبّه به الذي وضع له خاصة: في المشبّه؛ وحينئذ يكون لفظها بمعنى المصدر؛ وإذا كان بمعنى المصدر: صح الاشتقاق منه؛ **(فـ)**ـيكون **(الطرفان)** حينئذ أي المشبه والمشبه به: أحدهما **(مستعار منه)**؛ فيسمى بذلك؛ لأنه استُعير منه لفظه للمشبه، والثاني وهو المشبه: يسمى مستعارا **(له)**؛ لأنه استعير له لفظ المشبه به، **(والمستعار)** أي الذي يسمى بالمستعار بلا قيدِ "منه" أو "له": هو **(اللفظ)** أي لفظ المشبه به الموضوع له، ويسمى المتكلم بالاستعارة: مستعيرا؛ لاستعارته لفظ المشبّه به الخاص به من معناه: لمعنى المشبّه.

ثم شرع في تفصيل علاقات المجاز المرسل فقال: **(ثم المرسله)** أنّثه باعتبار الكلمة، والأكثر: تذكيره باعتبار اللفظ، أي ثم علاقات المجاز المرسل هذه أمثلة منها: **(كاليد)** أي فمنها استعمال لفظ اليد: **(في القدرة)** والنعمة؛ وأصلها: للجارحة المعروفة؛ وإنما أُطلقت عليهما: لأن القدرة بها تكون، والنعمة منها تصدر؛ فمن

... ... بِـــالْجُزْءِ أَوْ بِالْكُـــلِّ أَوْ بِالآلَــــةْ

661.أَوْ سَــبَبٍ مُسَــبَّبٍ حَـــالٍ مَحَــلْ ... ...

استعمالها في القدرة: قوله تعلى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: 10] أي قدرة الله، وقوله ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: 74] أي بقدرتي.

ومن استعمالها في النعمة قوله ﷺ: «**أَسْرَعُكُنَّ بِي لُحُوقًا أَطْوَلُكُنَّ يَدًا**[1]».

(**والتسمية**) للكل (**بالجزء**) أي باسم الجزء، كإطلاق العين على الرَّبِيئة - وأصلها للجارحة المخصوصة-؛ والربيئة: هو الشخص الرقيب والعين جزء منه؛ وذلك: لأنه لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة؛ لأن غيرها من الأعضاء مما لا يغني شيئا بدونها: صارت العين كأنها الشخص كله؛ فلا بد في الجزء الذي يطلق على الكل من أن يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قُصد بالكل؛ مثلا: لا يجوز إطلاق اليد أو الأصبع على الربيئة؛ وإن كان كل منهما جزءا.

(**أو**) تسمية الجزء (**بالكل**) أي باسم الكل كقوله تعلى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة: 18]؛ لأن المراد بالأصابع: الأنامل، والأنامل: هي التي فيها الأظفار، جمع أنملة؛ وقرينة المجاز: امتناع جعل الأصابع في الآذان عادة.

(**أو**) تسمية الشيء (**بالآلة**) أي باسم آلته نحو ﴿وَٱجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٖ فِي ٱلْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: 84]؛ فالمراد باللسان: الذكر الحسن واللسان آلته.

(**أو**) تسمية المسبب باسم (**سبب**) له نحو "رعينا الغيث" أي النبات الذي سببه الغيث، ومنه قوله[2]:

أَكَلْــتُ دَمًــا إِنْ لَــمْ أَرُعْــكِ بِضَــرَّةٍ بَعِيــدَةِ مَهْــوَى الْقُــرْطِ طَيِّبَــةِ النَّشْــرِ

أي أكلت الدية التي سببُها الدم أي القتل؛ دعا على نفسه بأخذ الدية؛ لأن أخذ الدية عند العرب: عار عظيم.

---

(1) رواه البخاري.

(2) لم نقف على قائله، وهو من أبيات الحماسة لأبي تمام.

... ... مُجَــاوِرٍ آلَ لَـــهُ عَنْـــهُ انْتَقَــلْ

662. وَالِاسْــــتِعَارَةُ فَتَحْقِيقِيَّـــــةُ وَهْـــيَ مَجَــازٌ لُغَــوِيٌّ أَثْبَتُــوا

ومن علاقات المجاز: تسمية السبب باسم (مسبب)، نحو أمطرت السماء نباتا أي غيثا؛ لكون النبات مسببا عنه. ومنها: تسمية الشيء باسم (حال) أي باسم ما يحل في ذلك الشيء، كما في قوله تعلى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبۡيَضَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: 107] أي في الجنة التي تحل فيها الرحمة؛ وفي التعبير عن الجنة بالرحمة: دلالة على كثرة الرحمة فيها، حتى كأنها الرحمة بعينها. ومنها: تسمية الشيء باسم (محل) أي مكان يحل ذلك الشيء فيه كقوله تعلى: ﴿فَلۡيَدۡعُ نَادِيَهُۥ﴾ [العلق: 18] أي أهل ناديه؛ والنادي: المجلس ما دام القوم به، أو مجلس القوم نهارا، ويجوز أن يكون هذا من مجاز الحذف كقوله تعلى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [يوسف: 82] أي أهلها. ومنها: تسمية الشيء باسم (مجاور) له، كإطلاق الرّاوية على المزادة، أي الْمِزْوَد يُجعل فيه الزاد أي الطعام المتخذ للسفر؛ والراوية في الأصل: اسم للبعير الذي يحمل المزادة. ومنها: تسمية الشيء باسم ما (آل) أي رجع (له) كقوله تعلى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: 36] أي عِنبا يؤول إلى الخمر. ومنها: تسمية الشيء باسم ما (عنه انتقل) بعد أن كان يسمى به، نحو ﴿وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ﴾ [النساء: 2] أي الذين كانوا يتامى قبل ذلك؛ إذ لا يُتْمَ بعد البلوغ.

ولما فرغ من الكلام على علاقات المجاز المرسل وأمثلته: شرع يتكلّم على الاستعارة فقال: (والاستعارة) قد تُقيّد بالتحقيقية؛ لتتميز عن التخييلية والمكنّى عنها؛ (ف)هي تصريحية (تحقيقية وهي مجاز لغوي) فيما ذهب إليه الجمهور، لا عقلي؛ والدليل على ذلك: كونها موضوعة للمشبّه به، لا للمشبه، ولا لأعم منهما: كالحيوان في استعارة الأسد للرجل الشجاع؛ فهي مستعمَلة في غير ما وُضعت له.

ومفهوم قولنا "ولا لأعم منهما": أنه لو كان موضوعا لأعم منهما؛ كان حقيقة لغوية؛ لأن لفظ العام -كالحيوان مثلا- إذا أطلق على الخاص -كالسبع مثلا- لا باعتبار خصوصه، بل باعتبار عمومه -أي القدر الذي فيه يعمه وغيره كالحيوانية-:

663. إِنْ حُقِّقَ الـمَعْنَى لَهَا فِي الْحِسِّ أَوْ عَقْـلٍ وَمَـنْ جَعَلَهَـا عَقْـلًا أَبَـوْا

كان حقيقة؛ فإذا أُطلق عليه من جهة خصوصه: كان مجازا (**أثبتوا**): تتميم أي أثبت البيانيون ذلك بالدليل.

قوله "وهي مجاز" إلخ: جملة معترضة بين قوله "فتحقيقية" وقوله: (**إن حقق المعنى**)؛ يعني أن الاستعارة إنما تكون تحقيقية: إن حُقق المعنى (**لها في الحس**) أي إن كان معناها المجازي محققا في الحس -أي الخارج المدرَك بإحدى الحواس-؛ وذلك بأن يكون اللفظ قد نُقل إلى أمر معلوم يُمكن أن يُنص عليه ويُشار إليه إشارة حسية كقول زهير[1]:

لَـدَى أَسَـدٍ شَـاكِي السِّـلَاحِ مُقَـذَّفٍ لَـهُ لِبَـدٌ أَظْفَـارُهُ لَـمْ تُقَلَّـمِ

فالأسد هاهنا: مستعار للرجل الشجاع، وهو أمر معلوم محقّق حسا.

(**أو**) يكون معناها محققا في (**عقل**) أي أمر معقول يدرَك بإحدى المشاعر الباطنية كقوله تعلى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: 5]؛ فالمعنى المجازي الذي قُصد بالصراط: هو الدين الحق، وهو ملّة الإسلام، وهذا أمر محقّق عقلا لا حسا، أي مدرك بالقوة العقلية؛ وأصل الصراط: الطريق الجادّة؛ والجامع بينهما: أن سلوك الدين الحق يوصل إلى الفوز برضا الله تعلى؛ كما أن سلوك الجادّة يوصل إلى المطلوب بلا تحيُّر.

(**ومن جعلها**) أي الاستعارة (**عقلا**) أي مجازا عقليا (**أبوا**) أي رد البيانيون قوله.

وحجّته: أنها لا تطلق إلا بعد ادّعاء المتكلم دخولَ المشبّه في جنس المشبه به؛ والادعاء المذكور: أمر عقلي؛ وهو جعْل المتكلم الرجل الشجاع أسدا حقيقة بطريق الادعاء؛ وذلك: إنما وقع في العقل، لا في أمر لغوي، وهو لفظ الأسد؛ فكان لفظ الأسد باقيا على معناه اللغوي، إلا أن ثبوت ذلك المعنى ههنا: بتصرف من العقل على وجه الاستعارة؛ فلا يكون مجازًا لغويًا، بل عقليًا؛ لأن جعْل ما ليس في الواقع واقعا: مجاز عقلي هـ

(1) سيأتي إن شاء الله قريبًا.

664. مِـنْ كَـذِبٍ تَمْتَـازُ بِالتَّأْوِيـلِ ثُـمْ   إِنْ لَـمْ تُشَـبْ وَصْـفًا فَـلا تَـاتِي عَلَـمْ

قلت: ولعل الأوضح لو قال بدل البيتين:

وَالِاسْـــــتِعَارَةُ إِذَا تُحُقِّقَـــــا   فِي الْحِسِّ أَوْ فِي الْعَقْلِ مَعْنىً حُقِّقَا

لَهَـــا فَتَحْقِيقِيَّـــةٌ وَاسْـــتُجْلِي   فِيهَـا الْمَجَـازُ اللُّغَـوِي لا الْعَقْلِـي

(من كذب تمتاز) أي تتميّز عنه (بالتأويل)؛ يعني أن الاستعارة؛ وإن شاركها الكذب في أن كلا منهما إخبار بخلاف الواقع؛ فإنها تفارقه بوجهين أحدهما: بالتأويل المبني عليه دخول المشبّه في جنس المشبّه به؛ والتأويل: جعل أفراد المشبّه به متعارفا وغيره، ولا تأويل في الكذب، والآخر: نصب القرينة المانعة من إرادة الظاهر، بخلاف الكذب؛ فإن قائله لا ينصب قرينة على إرادة خلاف الظاهر، بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره.

(ثم إن لم تشب) -بالتركيب- أي تخلط (وصفا) أي به (فلا تأتي) من اسم (علم)؛ يعني أن الاستعارة لا تكون في الأعلام؛ إن لم تُضَمَّن نوعَ وصفية؛ لما مرّ: من أن الاستعارة تقتضي إدخال المشبه في جنس المشبه به؛ بجعل أفراده قسمين: متعارفا وغير متعارف، ولا يمكن ذلك في الأعلام؛ لمنافاتها الجنسية؛ لأن الأعلام تقتضي التشخص ومنع الاشتراك، والجنسية تقتضي العموم وتناول الأفراد.

فإذا تضمن العلَم نوع وصفية؛ لاشتهاره بوصف من الأوصاف -كحاتم المتضمن الاتصاف بالجود، ومادر المتضمن الاتصاف بالبخل، وسحبان بالفصاحة-: فحينئذ يجوز أن يشبّه شخص بحاتم في الجود، ويُتأول في حاتم؛ فيجعل كأنه موضوع للجواد؛ سواء كان ذلك الرجل المعهود أو غيره، كما مرّ في الأسد؛ فبهذا التأويل: يتناول حاتمٌ الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف، ويكون إطلاقه على المعهود -أعني حاتما الطائي-: حقيقة، وعلى غيره ممن يتصف بالجود: استعارة، نحو رأيت اليوم حاتما أي جوادا.

665. وَاشْـرِطْ لَهَـا قَرِينَـةً فَوَاحِـدَا كَأَسَـدٍ يَرْمِـي تُـرَى فَصَـاعِدَا
666. كَـإِنْ تَعَـافُوا الْعَـدْلَ وَالإِيمَانَـا فَـإِنَّ فِـي أَيْـمَانِنَا نِيرَانَـا
667. أَوْ يُسْـتَدَلَّ بِمَعَـانٍ تَلْتَـئِمْ ... ...

(واشرط لها) أي للاستعارة (قرينة) أي نصب قرينة مانعة من إرادة ما وُضعت له؛ (فواحدا كأسد يرمي ترى) -بالتركيب- أي وتلك القرينة توجد حال كونها أمرا واحدا، كقولك رأيت أسدا يرمي؛ فالقرينة المانعة من إرادة الأسد الحقيقي: "يرمي"؛ إذ الرمْي لا يصح من الأسد الحقيقي.

(فصاعدا) أي فأكثر: أمرين أو أمورا يكون كل واحد منها قرينة مستقلة، (كـ)قوله فـ(إن تعافوا) أي تكرهوا (العدل والإيمانا) -بكسر الهمزة-: التصديق بما جاء به الرسول ﷺ؛ (فإن في أيمانا) -بفتحها-: جمع يمين (نيرانا)[1] أي سيوفا تلمع كشُعَل النيران؛ فتعلق قوله "تعافوا" بكل من العدل والإيمان: قرينة على أن المراد بالنيران السيوف؛ لدلالته على أن جواب الشرط محذوف، أي تُلجؤوا إلى الطاعة بسيوف تلمع كشُعَل النيران؛ وإنما لم تُحمل النيران على حقيقتها؛ بأن يقصد تخويفهم بالإحراق: لأن القائل يدّعي الأخذ بالشريعة وليس فيها جواز إحراق كاره العدل والإيمان بالنار؛ وأما عدم حمل النيران على الرماح؛ فلغلبة الاستعمال في السيوف.

(أو) أي وقد تكون قرينة الاستعارة: أن (يستدل) على المعنى المجازي (بمعان تلتئم): ملتئمة أي مربوط بعضها ببعض؛ فلا يدل واحد منها دون الآخر، بل الدليل هو المجموع، كقول البحتري[2]:

---

(1)

فَـإِنْ تَعَـافُوا الْعَـدْلَ وَالإِيمَانَـا فَـإِنَّ فِـي أَيْمَانِنَـا نِيرَانَـا

هذا البيت لم نقف على قائله.

(2) يمدح محمد الثغري، من قواد حميد الطوسي.

... ... وَبِاعْتِبَـــارِ الطَّـــرَفَيْنِ تَنْقَسِـــمْ

668.إِلَـــى الْوِفَاقِيَّـــةِ أَنْ يَجْتَمِعَـــا فِـــي مُمْكِـــنٍ وَذِي الْعِنَـــادِ امْتَنَعَـــا

وَصَــاعِقَةٍ مِــنْ نَصْــلِهِ تَنْكَفِــي بِهَــا عَلَى أَرْؤُسِ الأَقْرانِ خَمْسُ سَحَائِبِ

المراد بالسحائب: أنامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا: كالسحائب؛ فالدليل على استعارة السحائب لأنامل الممدوح: مجموع ذكر الصاعقة، وبيان كونها من نصل سيف الممدوح، وكونها على أرؤس الأقران، وذكر خمس؛ وهو عدد الأنامل.

وتنقسم الاستعارة خمس انقسامات، باعتبارات مختلفة: باعتبار الطرفين، وباعتبار الجامع، وباعتبار الثلاثة، وباعتبار اللفظ، وباعتبار آخر غير ذلك؛ وأشار للأولى بقوله: (**وباعتبار الطرفين**): المستعار منه والمستعار له؛ فهي (**تنقسم**) باعتبارهما إلى قسمين: (**إلى الوفاقية**)؛ وهي (**أن يجتمعا**) أي الطرفان فيها (**في**) شيء (**ممكن**)؛ فتُنسب للوفاق؛ فيقال: وفاقية؛ لما بين الطرفين من الاتفاق، نحو "أحييناه" في قوله تعلى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَـٰهُ﴾ [الأنعام: 123] أي ضالًّا فهديناه؛ استعار لفظ الإحياء -وهو جعل الشيء حيّا-: للهداية على طريق يوصل إلى المطلوب، والإحياء والهداية: يمكن اجتماعهما في شيء واحد، في زمن واحد؛ بأن يكون حيّا مهديّا.

(**و**)إلى (**ذي العناد**) أي العنادية؛ وهي التي (**امتنعا**) اجتماع الطرفين فيها في شيء واحد، كاستعارة لفظ المعدوم للموجود لعدم نفعه؛ إذ لا يجتمع الوجود والعدم في شيء، وكذا استعارة لفظ الحي لمن عُدم؛ إذ بقيت آثاره الجميلة التي تُحيي ذكره، واستعارة اسم الميت للحي الجاهل، أو العاجز أو النائم؛ فإن الموت والحياة لا يجتمعان.

669.وَمَـا بِضِـدٍّ وَالنَّقِـيضِ اسْـتُعْمِلا ذَاتُ تَهَكُّـمٍ وَتَمْلِـيحٍ حَـلا

670.وَبِاعْتِبَـارِ جَـامِعٍ قِسْـمَيْنِ ... ...

(وما بضد) لمعناه الحقيقي (و)ما بـ(ـالنقيض) لمعناه الحقيقي -والواو بمعنى أو- (استعملا ذات تهكم وتمليح حلا)؛ يعني أن من العنادية الاستعارةَ التهكُّميّة والتمْليحيّة؛ وهما اللفظ المستعمَل في ضد معناه الحقيقي أو نقيضه؛ لتنزيل التضاد والتناقض منزلة المناسبة، بواسطة تمليح أو تهكم، على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه، نحو قوله تعلى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: 21] أي أنذرهم؛ استعيرت البشارة -التي هي الإخبار بما يظهر سرور المخبر به- للإنذار -الذي هو ضدها-: لإدخال الإنذار في جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء، وكقولك "رأيت أسدا"؛ تريد به جبانا، على سبيل التمليح والظرافة.

ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والإنذار من جهة واحدة، وكذا الشجاعة والجبن.

ثم أشار إلى الثانية من تقسيمات الاستعارة فقال: (و)تنقسم الاستعارة (باعتبار جامع) بين الطرفين أي المعنى الذي اشتركا فيه إلى (قسمين فـ)ـمن الجامع ما هو (داخل) في مفهوم الطرفين المستعار منه والمستعار له، كقوله ﷺ: «**خَيْرُ النَّاسِ رَجُلٌ مُمْسِكٌ بِعِنَانِ فَرَسِهِ كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً طَارَ إِلَيْهَا أَوْ رَجُلٌ فِي شَعَفَةٍ فِي غُنَيْمَةٍ يَعْبُدُ اللهَ حَتَّى يَأْتِيَهُ المَوْتُ**»(1).

قال جار الله: الهيعة: الصيحة التي يُفزع منها: من هاع يهِيع إذا جبن. والشعفة -بالتحريك-: رأس الجبل أي خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه مستعِدٌّ للجهاد، أو رجل اعتزل الناس وسكن رؤوس الجبال، في غنم قليلة تكفي معاشه، يعبد الله حتى يأتيه الموت. استعار الطيران للعدْو؛ والجامع بين العدْو والطيران: قطع المسافة بسرعة، وهو داخل فيهما، إلا أنه في الطيران أقوى منه في العدْو.

(1) رواه مسلم.

... ... فَـــدَاخِلٌ أَوْ لَـــيْسَ فِـــي الطَّـــرَفَيْن

671. فَـــإِنْ خَفِـــي غَرِيبَـــةٌ وَإِنْ بَـــدَا عَامِيَّـــةٌ إِلَّا بِتَصْـــرِيفٍ شَـــدَا

(**أو**) أي ومن الجامع ما (**ليس**) داخلا (**في**) مفهوم (**الطرفين**)، كاستعارة الأسد للرجل الشجاع؛ فإن الجامع بينهما الشجاعة، وهي خارجة عن مفهومهما؛ إذ الأسد: موضوع للحيوان المخصوص، والشجاعة: وصف له، والمستعار له: الرجل الموصوف بالشجاعة، لا المجموع المركّب منهما.

ثم شرع في تقسيمها باعتبار الجامع أيضا إلى غريبة وعامِّيّة فقال: (**فإن خفي**) الجامع؛ بحيث لا يطلع عليه إلا الخاصة الذين أُوتوا أذهانا ارتفعوا بها عن رتبة العامّة فهي: (**غريبة**)؛ والغرابة قد تكون في نفس الشبَه، كما في قول يزيد بن مسلمة ابن عبدالملك:

وَإِذَا احْتَبَـــى قَرَبُوسُـــهُ بِعِنَانِـــهِ عَلَـكَ الشَّـكِيمَ إِلَـى انْصِـرَافِ الزَّائِـرِ

يصف فرسه بأنه مؤدب، وأنه إذا نزل عنه وألقى عنانه في قربوس سرجه: وقف مكانه إلى أن يعود إليه. والقربوس -بفتح القاف والراء ولا تسكن إلا في الضرورة-: مقدّم السرج. علك: مضغ. والشكيم والشكيمة: الحديدة المعترضة في فم الفرس. وأراد بالزائر نفسه. شبّه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا إلى جانبي فم الفرس: بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي المحتبي ممتدا إلى جانبي ظهره؛ فاستعار الاحتباء -وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره-: لوقوع العنان من قربوس السرج؛ فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الوجه في نفسه.

(**وإن بدا**) أي ظهر الجامع؛ بحيث يطلع عليه كل أحد -نحو رأيت أسدا يرمي-؛ فهي (**عامية**): نسبة إلى العامّة، وهم ضد الخاصة، وهي المبتذلة: من البذلة وهي المهنة؛ فكأن الاستعارة لما بلغت إلى حد تستعمله العامة: صارت مبتذلة ممتهنة (**إلا**) إذا كان مقرونا (**بتصريف**) في الاستعارة (**شدا**) ذلك التصريف شيئًا من الحسن أي أخذه -قال في فتح القدوس: وشدا زيد شيئا من الأدب أي عرف طرفا منه-؛ فقد

672.وَبِاعْتِبَارِ ذِي الثَّلاثِ سِتَّةْ أَوَّلُ هَذِي كُلُّهَا حِسِّيَّةْ

673.أَوْ جَامِعٌ عَقْلِيٌّ اوْ قَدِ اخْتَلَفْ أَوْ غَيْرُ حِسِّي بِفُرُوعِهِ الطَّرَفْ

يُتصرف في العاميّة بما يجعلها غريبة خاصية ،كقول كثير عزة:

وَلَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِنًى كُلَّ حَاجَةٍ وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحُ

وَشُدَّتْ عَلَى دُهْمِ الْمَهَارَى رِحَالُنَا وَلَمْ يَنْظُرِ الْغَادِي الذِي هُوَ رَائِحُ

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِحُ

أي لما فرغنا من مناسك الحج، ومسحنا أركان البيت عند طواف الوداع، وشددنا الرحال على المطايا، وارتحلنا، ولم ينتظر السائرون في الغداة السائرين في الرواح؛ للاستعجال: شرعنا في الأحاديث، وشرعت المطايا في سرعة المشي؛ استعار سيلان السيول الواقعة في الأباطح: لسير الإبل السريع اللين؛ والوجه فيهما ظاهر عامي، لكن تصرّف فيه بما أفاده الغرابة والبعد عن الأذهان؛ إذ أسند الفعل -يعني "سالت"- إلى الأباطح، دون المطي، وأعناقها، حتى أفاد امتلاء الأباطح من الإبل، كما في قوله تعلى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: 3]، وأدخل الأعناق في السير؛ لأن السرعة والبطء في سير الإبل: يظهران غالبا في الأعناق.

ثم أشار إلى الثالثة من تقسيمات الاستعارة فقال: **(وباعتبار ذي الثلاث)** أي المستعار منه والمستعار له والجامع **(ستة)** أي تنقسم الاستعارة إلى ستة أقسام؛ لأن الطرفين إما حسيان أو عقليان، أو المستعار منه حسي والمستعار له عقلي، أو بالعكس: تصير أربعة، والجامع في الثلاثة الأخيرة: عقلي لا غيرُ، لكنه في القسم الأول؛ إما حسي أو عقلي أو مختلف -أي بعضه حسي وبعضه عقلي-: تصير ستة؛ وإلى هذا أشار بقوله: **(أول هذي)** الأقسام الستة: ما أركانه **(كلها)**: المستعار منه وله والجامع: **(حسية)** أي كل واحد منها مدرَك بالحس. **(أو)** يكون الطرفان فقط: حسيان و**(جامع)** بين الطرفين: **(عقلي)** أي مدرَك بقوّة العقل كله، وهذا هو الثاني من الأقسام. **(او)** الطرفان حسيان أيضا والجامع بينهما: **(قد اختلف)**؛ بعضه حسي وبعضه عقلي، وهو القسم الثالث. **(أو غير حسي)** أي عقلي **(بفروعه الطرف)**؛

674. كَمِثْـلِ عِجْـلٍ نَسْـلَخُ الـمُـطَّلِعَهْ ... ...

تقريره: أو الطرف غير حسي بفروعه؛ يعني بفرعيه: المستعار منه والمستعار له؛ فالطرف صادق عليهما؛ وذلك: بأن يكونا عقليين وهو رابع الأقسام، أو المستعار منه وهو خامسها، أو المستعار له وهو سادسها، والجامع في كلها: لا يكون إلا عقليا كما مرّ:

قلت: ولعل الأوضح لو قال:

أَوْ غَيْرُ حِسِّيٍّ يَكُـونُ فِـي الطَّـرَفْ ... ...

فالقسم **الأول** من الأقسام الستة -وهو ما الثلاثة فيه حسية-: **(كمثل عجل)** في قوله تعلى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا﴾ [طه: 86]؛ فالمستعار منه: ولد البقرة، والمستعار له: الحيوان الذي خلقه الله تعلى من حُلِيِّ القبط التي سبكتها نار السامري، عند إلقائه في ذلك الحلي التربةَ التي أخذها من موطئ فرس جبريل عليه السلام؛ والجامع: الشكل؛ فإن ذلك الحيوان: كان على شكل ولد البقرة، والجميع من المستعار منه والمستعار له والجامع: حسي مدرَك بالبصر.

ومثال **الثاني** -وهو كون الطرفين حسيين والجامع عقلي- قوله تعلى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ (نَسْلَخُ) مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: 36]؛ فالمستعار منه: معنى السلخ الذي هو كشط الجلد عن الشاة مثلا، والمستعار له: كشف الضوء عن مكان اليل، وهما حسيان، والجامع عقلي؛ وهو ما يُعقل من ترتُّب أمر على أمر آخر، أي حصوله عقب حصوله، كترتب ظهور اللحم على الكشط، وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان اليل، والترتب: أمر عقلي؛ وبيان ذلك: أن الظلمة هي الأصل، والنور طارئ عليها يسترها بضوئه؛ فإذا غربت الشمس فقد سُلخ النهارُ من اليل، أي كُشط وأُزيل، كما يُكشف الشيء عن الشيء الطارئ عليه الساتر له؛ فحصول ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار: بمنزلة ظهور المسلوخ بعد سلخ إهابه عنه.

ومثال الثالث -وهو كون الطرفين حسيين والجامع بعضه حسي وبعضه عقلي-: **(المطلِعه)** أي المرأة ذات الطلعة الحسنة: **(شمس)** أي كاستعارة الشمس للإنسان ذي الطلعة الحسنة في قولك: رأيت شمسا وأنت تريد إنسانا كالشمس في حسن

... ... شَــمْسٌ وَمِــنْ مَرْقَــدِنَا لِلأَرْبَعَــهْ

675.فَاصْـدَعْ بِمَـا تُـؤْمَرُ لِلْمُخْتَلَـفِ كَـذَا طَغَـا الـمَاءُ بِعَكْسِـهِ يَفِـي

676.وَبِاعْتِبَـارِ اللَّفْـظِ فَاسْـمُ الْجِنْسِ أَصْــلِيَّةٌ كَأَسَــدٍ وَحَــبْسِ

الطلعة ونباهة الشأن؛ فالمستعار منه: الذات المضيئة، والمستعار له: الإنسان وهما حسيان، والجامع بينهما: الحسن ونباهة الشأن، أي مركب منهما، والأول حسي، والثاني عقلي.

(و)مثال الرابع -وهو كون الطرفين عقليين والجامع عقلي- نحو قوله تعلى: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا (مِن مَّرۡقَدِنَاۜ)﴾ [يس: 51]؛ فالمستعار منه: الرقاد أي النوم، والمستعار له: هو الموت، والجامع: عدم ظهور الفعل؛ لأنه كما لا يظهر من النائم فعل: لا يظهر من الميت، والكل عقلي هـ هذه الأمثلة نشر (للأربعه) الأقسام التي لم يختلف طرفاها؛ لأن الثلاثة الأول: طرفاها حسيان، والرابع: عقليان.

وأشار إلى قسمي المختلف -وهما الخامس والسادس- بقوله: (﴿فَاصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ [الحجر: 94] للمختلف) -بفتح اللام-: مصدر بمعنى الاختلاف، أي لما اختلف فيه الطرفان؛ فالمستعار منه: كسر الزجاجة؛ إذ هو مدلول الصَّدع الحقيقي وهو حسي، والمستعار له: التبليغ أي تبليغ الوحي، والجامع بينهما: التأثير، وهما عقليان؛ والمعنى: أَبِنِ الأمر إبانة لا تنمحي؛ كما لا يلتئم كسر الزجاجة.

(كذا) قوله تعلى: ﴿إِنَّا لَمَّا (طَغَا ٱلۡمَآءُ) حَمَلۡنَٰكُمۡ فِي ٱلۡجَارِيَةِ﴾ [الحاقة: 10] (بعكسه يفي) أي يجيء حال كونه بعكس قوله "فاصدع بما تؤمر"؛ فالمستعار له: كثرة الماء وهو حسي، والمستعار منه: التكبر، والجامع: الاستعلاء المفرِط وهما عقليان.

ثم أشار إلى الرابعة من تقسيمات الاستعارة فقال: (و)تنقسم الاستعارة (باعتبار اللفظ) قسمين: أصلية وتبعية؛ (فاسم الجنس) إن كانت الاستعارة فيه فهي: (أصلية)؛ بأن يكون اللفظ المستعار اسم جنس؛ وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لأن تصدق على كثيرين، من غير اعتبار وصف من الأوصاف، (كـ)لفظ (أسد)؛ فإنه دال على الماهية من غير اعتبار وصف من أوصافها، بل وُضع للحيوان المفترس من

677. وَتَبَعِيَّـــــةٌ سِـــــوَاهُ فَالــــذِي فِـي الْفِعْـلِ وَالْمُشْـتَقِّ لِلأَصْـلِ حُـذِي

حيث هو، لا باعتبار كونه ذا جرأة، حتى لو وجد أسد غير جريء؛ لصدق عليه لفظ الأسد.

(و)لفظ (حبس)؛ فإنه موضوع للمنع من الشيء؛ فالأول: اسم عين، والثاني: اسم معنى، وكذا ما كان متأوّلا باسم جنس، كالأعلام المشهورة بنوع وصفية، نحو حاتم: مؤول بالجواد؛ بمعنى الذات التي لها الجود؛ على أن الجود غير معتبر في مفهومه؛ وإنما قيل للأصلية أصلية: باعتبار أنها ليست مفرّعة عن شيء، وإنما هي مستقلة بنفسها، بخلاف التبَعيّة؛ فإنها مفرّعة كما سيأتي إن شاء الله.

(وتبعية سواه) أي والاستعارة في سوى اسم الجنس -أي إذا كان اللفظ المستعار فيها غير مستقل بالمفهومية؛ بأن كان فعلا أو مشتقا أو حرفا-: تبعيةٌ أي منسوبة إلى التبَع؛ والمراد بالمشتق: اسم الفاعل والمفعول، والتفضيل، والزمان والمكان، والآلة.

(فالذي) وقع من الاستعارة **(في الفعل والمشتق للأصل حذي)**؛ يعني أنه اتُّبع الذي في الفعل والصفة للأصل أي للمصدر الذي هو أصل هذين، لا لمعنى الفعل وهو الحدث والنسبة، ولا لمعنى المشتق وهو مجموع الوصف القائم بالذات والذات.

قال السعد: وإنما كانت تبعية: لأن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه يقتضي كون المشبّه موصوفا بوجه الشبه؛ وإنما يصلح للموصوفية: الحقائق، أي الأمور المتقررة الثابتة... إلى أن قال: التحقيق: أن الاستعارة في الأفعال وجميع المشتقات التي يكون القصد بها إلى المعاني القائمة بالذوات: تبعية؛ لأن المصدر الدالّ على المعنى القائم بالذات: هو المقصود الأهم، الجدير بأن يُعتبر فيه التشبيهُ؛ وإلا لذُكرت الألفاظ الدالة على نفس الذوات، دون ما يقوم بها من الصفات هـ راجعه.

الدسوقي: قوله "وإلا لذكرت" إلخ: أي وإلا يكن المقصود الأهم من المعاني المشتقات القائمة بالذوات، بل المقصود منها نفس الذوات: لذكرت الألفاظ الدالة

678. وَمَــا يَكُــونُ شَــبَهًا فِــي الْحَــرْفِ ... فَـــذُو تَعَلُّـــقٍ بِـــهِ فَقُـــلْ فِـــي

على نفس الذوات، دون المعاني القائمة بها؛ بأن يُذكر زيد أو عمر بدل اللفظ الدال على ما قام بهما من الصفات، كضارب وقاتل، ومضروب ومقتول هـ انظر بقيته.

(وما يكون شبها في الحرف)؛ يعني أن التشبيه في الحرف الواقعة فيه الاستعارة تبعا؛ (فـ)ـالأحق والأولى به (ذو تعلق به) أي متعلق بمعنى الحرف؛ والمراد بمعنى الحرف: ما يعبَّر به عند تفسير معناه، مثل قولنا "مِنْ": معناها ابتداء الغاية، و"في": معناها الظرفية. واللام: معناها التعليل، و"كي": معناها الغرض.

فهذه المعاني: ليست معاني للحروف المذكورة؛ وإلا لما كانت حروفا، بل تكون أسماء؛ لكون هذه المعاني مستقلة، ومعاني الحروف غير مستقلة.

وأما معنى "مِن" فهو ابتداء خاص غير مستقل؛ لأنه لا يُعقل إلا بملاحظة شيئين: كالسير والبَصرة مثلا، في قولك: سرت من البصرة. وأما "في"؛ فمعناها مظروف خاص كـ"زيد" في ظرف خاص كالدار مثلا، في قولك: زيد في الدار، وليس مستقلا؛ لأنه لا يُعقل إلا بملاحظة شيئين: مظروف وظرف، كزيد والدار في المثال. وأما اللام؛ فمعناها: تعليل خاص غير مستقل؛ لأنه لا يُعقل إلا بملاحظة شيئين: العلة والمعلول، كالتأديب والضرب في قولك ضربت ابني للتأديب. وكذا "كي".

فالحاصل: أن معنى "من": ابتداء مخصوص بكونه من كذا، يفسّر بمتعلّقه، وهو الابتداء للغاية المطلق أو العام. ومعنى "في": ظرفية مخصوصة بكونها لكذا في كذا، مفسّرا بمتعلّقه، وهو الظرفية المطلقة أو العامة. ومعنى اللام: تعليل مخصوص بكونه لكذا بكذا، مفسّرا بمتعلقه، وهو التعليل المطلق أو العام. وكذا "كي".

فإذا أفادت هذه الحروف معاني -أي ابتداء مخصوصا، أو ظرفية مخصوصة، أو تعليلا مخصوصا-: رجعت إلى تلك المعاني التي هي ابتداء الغاية المطلق أو العام، أو الظرفية المطلقة أو العامة، أو التعليل المطلق أو العام: بنوع استلزام؛ لأن المقيّد هو المطلق مع زيادة شيء آخر، والمخصص هو العام مع زيادة شيء آخر.

وإنما لم تجْرِ الاستعارة في الحرف أصالة وجرت فيه تبعا: لأن الاستعارة مفرّعة

679. نَطَقَتِ الْحَالَةُ لِلدَّلالَهْ بِالنُّطْقِ أَوْ نَاطِقَةٌ ذِي الْحَالَهْ

عن التشبيه أي مبْنيّة عليه، والتشبيه يقتضي كون المشبّه موصوفا بوجه الشبه ومحكوما عليه به؛ وإنما يصلح للموصوفية والحكم: الحقائق أي الأمور المحقّقة المستقلّة بالمفهومية الصالحة لأن تكون موصوفة ومحكوما عليها كما مرّ؛ فلذا لم تجْرِ الاستعارة في الحرف أصالة، بل تبعا.

إذا علمت هذا (فقل في) مثال وقوع الاستعارة في الفعل تبعا: **(نطقت الحالة للدلاله بالنطق أو)** أي وقل في مثال الاستعارة في الوصف تبعا: **(ناطقة ذي الحاله)** بكذا؛ يعني أنه يُقدّر التشبيه في قولك "نطقت الحال" أو "الحال ناطقة": للدلالة بالنطق؛ إذ يُجعل دلالة الحال مشبّها، ونطق الناطق مشبها به؛ ووجه الشبه: إيضاح المعنى وإيصاله إلى الذهن، ثم يُستعار للدلالة لفظُ النطق، ثم يُشتق من النطق المستعار: الفعلُ والصفةُ؛ فتكون الاستعارة في المصدر أصلية، وفي الفعل والصفة: تبعية، وإن أُطلق النطق على الدلالة -لا باعتبار التشبيه، بل باعتبار أن الدلالة لازمة له-: يكون مجازا مرسلا، ولا مانع من أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد استعارة ومجازا مرسلا: باعتبار ملاحظة العلاقة؛ فإن كانت المشابهة؛ فهي استعارة؛ وإلا فمجاز مرسل.

ومثال الاستعارة في الحرف: لام التعليل في قوله تعلى: ﴿فَالْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: 7]؛ فيقدّر تشبيه ترتُّب نحو العداوة والحزن: على نحو الالتقاط: بترتب علّته الغائيّة -وهي المحبة والتبنّي- عليه أي الالتقاط، ثم استُعمل في المشبه -وهو العداوة والحزن- اللامُ الموضوعة للمشبّه به؛ أعني ترتيب علة الالتقاط الغائية عليه؛ فجرت الاستعارة أوّلا في العليّة والغرضيّة التي هي متعلق معنى الحرف، وجرت بتبعيتها في اللام، وصار حكم اللام حكم الأسد؛ حيث استعيرت لما يشبه العِلِّيَّة، وصار متعلق معنى اللام: هو العلِّية والغرضية. ومثله(1): * لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ *

(1) قول أبي العتاهية، وتمامه: (فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى ذَهَابِ). وقد ورد أيضا في ديوان أبي نواس.

680.وَالـــدَّوْرُ فِــي قَرِينَـــةِ الْمَــذْكُورِ لِلْفَاعِـــلِ الْمَفْعُــولِ وَالْمَجْـــرُور

شبّه ترتيب الموت على الولادة والخراب على البناء: بترتيب عِلّته الغائية عليه؛ على حد ما ذكر.

(والدور) أي المدار (في قرينة المذكور)؛ يعني من الاستعارة التبعية في الفعل والمشتق: تارة (للفاعل)؛ اللام: بمعنى "على"، أي على الفاعل؛ فيكون هو القرينة الدالة على قصد الاستعارة، نحو نطقت الحال بكذا؛ فإن النطق الحقيقي لا يُسند إلى الحال؛ لاستحالته منها، وتارة لـ(ـلمفعول) كقوله(1):

جُمِـــعَ الْحَـــقُّ لَنَـــا فِـــي إِمَـــامٍ قَتَـــلَ الْبُخْـــلَ وَأَحْيَـــا السَّـــمَاحَا

فإن القتل والإحياء الحقيقيين: لا يقعان على البخل والسماح؛ لاستحالة ذلك عقلا، بل المراد: تشبيه إذهاب البخل بالقتل الذي هو إزهاق الروح: بجامع الإعدام، وتشبيه كثرة السماح: بالإحياء الذي هو إعطاء الحياة: بجامع الإظهار؛ واشتق من القتل "قَتَلَ"، ومن الإحياء "أَحْيَا"، ونحو(2):

نَقْـــرِيهِمُ لَهْـــذَمِيَّاتٍ نَقُـــدُّ بِهَـــا مَـــا كَـــانَ خَـــاطَ عَلَـــيْهِمْ كُـــلُّ زَرَّادِ

اللهذم من الأسنة: القاطع؛ فأراد بـ"لهذميات": طعنات منسوبة إلى الأسنّة القاطعة، أو أراد نفس الأسنة والنسبة للمبالغة، كأحمريٍّ؛ فالمفعول الثاني -أعني لهذميات-: قرينة على أن "نقريهم" استعارة.

(و)تارة لـ(ـلمجرور)، نحو ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: 21]؛ فإن ذكر العذاب: قرينة على أن "بَشِّرْ": استعارة للإنذار؛ والجامع: التأثير في السامع، وكون كل منهما مضادًّا للآخر، لكن كون الثلاثة مدار قرينة التبعية في المشتق: إنما هو أغلبيٌّ؛ لجواز أن تكون القرينة غير ذلك، كقرائن الأحوال، نحو قولك: "قتلت

(1) أي ابن المعتز في المعتضد بالله، وهو من قصيدة له منها البيت المتقدم:

وَكَـــأَنَّ الْبَـــرْقَ مُصْـــحَفُ قَـــارٍ فَانْطِبَاقًـــا مَـــرَّةً وانْفِتَاحَـــا

(2) قول القُطامي المتقدم، وهو في ديوانه، من قصيدة له يمدح بها زُفر بن الحارث الكلابي.

... ...

زيدا"؛ إذا ضربته ضربا شديدا؛ ومدار الشيء: ما يوجد الشيء لوجوده، ويفقد لفقده.

وأما التبعية في الحرف فغير منضبطة.

ولي نظمٌ في استعارة الحروف رأيت أن أُثبته تكملةً للفائدة وزيادةً للبيان وهو:

لِلَّـــهِ حَمْـــدٌ وَعَلَـــى خَيْـــرِ الْأَنَـــامْ ... عَـــدَدَ الاحْـــرُفِ الصَّـــلَاةُ وَالسَّـــلَامْ

هَـــذَا وَذَا نَظْـــمٌ بِمُزْنِـــهِ لَمَـــعْ ... بَـــرْقُ اسْـــتِعَارَةِ الْحُـــرُوفِ بِـــالتَّبَعْ

نَظَمْتُـــهُ أَبْغِـــي بَيَـــانَ شَـــانِهَا ... وَالْحَمْـــدُ لِلَّـــهِ عَلَـــى بَيَانِهَـــا

فَقُلْـــتُ فِيهَـــا وَالْهَشِـــيمُ يُرْعَـــى ... قِـــدْمًا إِذَا عَـــزَّ أَنِيـــقُ الْمَرْعَـــى

مَـــا مِـــنْ حُـــرُوفٍ بِحُـــرُوفٍ شُـــبِّهَا ... فَالشِّـــبْهُ فِيمَـــا يَتَعَلَّـــقُ بِهَـــا

وَمُتَعَلَّـــقُ الْحُـــرُوفِ مَـــا يُـــرَى ... مُعَبِّـــرًا عَنْهَـــا بِـــهِ مَـــنْ فَسَّـــرَا

كَمِثْلِ مَعْنَى «فِي» وَ«مِنْ» وَ«كَيْ» عَرَضْ ... ظَرْفِيَّـــةٌ وَالِابْتِـــدَاءُ وَالْغَـــرَضْ

فَهَـــذِهِ لَيْسَـــتْ لِـــذِي مَعَـــانِي ... لَكِـــنْ لَهَـــا تُـــرَدُّ بِالْإِمْعَـــانِ

فَـــالْحَرْفُ عِنْـــدَ ذِكْـــرِ مَـــا تَعَلَّقَـــا ... بِـــهِ مِـــنَ الْعَامِـــلِ فِيـــهِ مُطْلَقَـــا(1)

فَـــذَلِكَ الْمَفْهُـــومُ قَطْعًـــا يَلْزَمُـــهْ ... وَبِالْمُطَابَقَـــةِ لَا يَسْـــتَلْزِمُهْ

إِذْ هُـــو بِمَفْهُومِيَّـــةٍ لَا يَسْـــتَقِلْ ... وَالِاسْـــمُ وَالْفِعْـــلُ اسْـــتَقَلَّا وَعُقِـــلْ

بَيْنَهُمَـــا فَـــرْقٌ فَفِعْـــلٌ بِـــالزَّمَنْ ... مُقْتَـــرِنٌ وَالِاسْـــمُ لَـــمْ يَـــكُ اقْتَـــرَنْ

وَمُتَعَلَّـــقٌ بِـــهِ قَـــدْ شُـــبِّهَا ... آخَـــرُ يُسْـــتَعْمَلُ عِنْـــدَ النُّبَهَـــا

فِـــي مُشْـــبِهٍ كَـــاللَّامِ فِـــي ﴿فَالْتَقَطَـــهُ﴾(2) ... فَهُـــوَ لِاسْـــتِعَارَةٍ مُسْـــتَنْبَطَهْ

---

(1) اسما أو فعلا.

(2) ﴿...ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: 7].

681. وَبِاعْتِبَارِ آخَرٍ مُطْلَقَةُ إِنْ لَمْ يُقَارِنْ فَرْعٌ اوْ فَصِفَةُ

وَالْجَامِعُ الْمُفْضِي لِلِارْتِبَاطِ تَرَتُّبُ الْكُلِّ عَلَى الْتِقَاطِ
فِي عِلَّةِ الْغَايَةِ ذَا[1] رَجَائِي وَذَاكَ فِعْلِيٌّ بِحُزْنٍ جَائِي
فَلَامُ تَعْلِيلٍ مَعَ الْمُشْبِهِ ثَمْ وَلِلْمُشَبَّهِ بِهِ وَضْعًا أَلَمْ
أَعْنِي التَّرَتُّبَ لِعِلَّةِ الْتِقَاطْ غَائِيَّةٍ عَلَى الْتِقَاطِ بِاعْتِبَاطْ
فَجَرَتِ اسْتِعَارَةٌ فِي الْبَدْءِ فِي تَرَتُّبٍ لِلْغَرَضِيَّةِ يَفِي
وَتَبَعِيَّةٌ لَهَا فِي اللَّامِ فَحُكْمُ ذِي اللَّامِ لَدَى الْأَعْلَامِ
حَيْثُ اسْتُعِيرَ لِلَّذِي قَدْ شَابَهْ عِلِّيَّةً كَحُكْمِ لَيْثِ الْغَابَهْ
إِذْ يُسْتَعَارُ لِلشُّجَاعِ الْمُحْتَرِسْ لِشِبْهِهِ بِالْحَيَوَانِ الْمُفْتَرِسْ
وَالْمُتَعَلِّقُ لِمَعْنَى اللَّامِ صَارْ عِلِّيَّةً وَغَرَضِيَّةً تُصَارْ
وَالْعِلَّةُ الْغَائِيَّةُ الَّتِي جَرَى ذِكْرٌ لَهَا فَسَّرَهَا مَنْ غَبَرَا
بِمَا عَلَى التَّحْصِيلِ لِلشَّيْءِ حَمَلْ لِيَحْصُلَ الْحَامِلُ إِنْ هُوَ حَصَلْ
وَفِي خِتَامِ النَّظْمِ أَفْضَلُ السَّلَامْ عَلَى مُحَمَّدٍ فَيَحْسُنُ الْخِتَامْ

ثم أشار إلى الخامس والأخير من تقسيمات الاستعارة فقال: (و)الاستعارة -أصلية كانت أو تبعية- تنقسم (باعتبار آخر) غير الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة أقسام؛ لأنها: إما (مطلقة) -بصيغة اسم المفعول-؛ وهي التي خلت من ذكر ما يناسب المستعار منه وله؛ بأن لم تقترن بصفة أو تفريع كلام يناسب أحدهما كما قال: (إن لم يقارن فرع) أي تفريع على أحد الطرفين، (او فصفة) أي ولا صفة لأحدهما؛ والمراد بالصفة: المعنوية التي هي معنى قائم بالغير، لا النعت النحوي؛ وذلك نحو عندي أسد؛ حيث تكون القرينة حالية. وأما إذا كانت لفظية -نحو رأيت أسدا يرمي- فمجردة. والمراد بالمناسب:

(1) أي الترتب.

682. وَإِنْ بِمَا لاءَمَ مَا لَهُ اسْتُعِيرْ تَجْرِيدٌ اوْ مِنْهُ فَتَرْشِيحًا تَصِيرْ

ما يُذكر مع الشيء غالبا ويختص به؛ سواء ناسب بالحقيقة أو بالمجاز.

وقد قلت:

اشْرِطْ قَرِينَةً لِلاسْتِعَارَهْ لَفْظِيَّةً وَقَدْ تَكُونُ تَارَهْ

حَالِيَّةً[1] كَمَا حَكَى السُّبْكِي الثِّقَهْ فَالِاسْتِعَارَةُ لِذَاكَ مُطْلَقَهْ

(وإن) قرنت الاستعارة (بما لاءم) أي ناسب (ما له استعير) أي المستعار له من صفة أو تفريع؛ فهي (تجريد) أي مجردة؛ وإنما سميت مجردة: لتجردها عن بعض المبالغة التي في الاستعارة؛ لأن المشبّه -الذي هو المستعار له-: صار بذكر ملائمه بعيدا من دعوى الاتحاد الذي في الاستعارة؛ ومنها تنشأ المبالغة، كقولك "لقيت أسدا شاكي السلاح طويل القامة". ومنه قول كثير[2]:

غَمْرُ الرِّدَاءِ إِذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكًا غَلِقَتْ بِضِحْكَتِهِ رِقَابُ الْمَالِ

فمعنى "غمر الرداء": كثير العطاء؛ استعار الرداء للعطاء؛ لأنه يصون عرض صاحبه، كما يصون الرداء ما يُلقى عليه، ثم وصفه بالغمر؛ وهو يناسب العطاء، دون الرداء؛ والقرينة قوله: "إذا تبسم" إلى آخر البيت؛ يعني أنه إذا تبسم غلقت -بفتح الغين المعجمة وكسر اللام- رقاب أمواله في أيدي الناس. قال الفنري: حاصل المعنى: أن السائلين يأخذون أموال الممدوح من غير علمه، ويجيئون إلى حضرته، فيتبسم ولا يأخذها منهم فيملكونها هـ

يقال: غلق الرهن إذا استحقه المرتهن حين لم يفكّه الراهن في الوقت المشروط، وكانوا يفعلون ذلك في الجاهلية.

(او) أي وإن قرنت بما يلائم أي يناسب المستعار (منه) من صفة أو تفريع (فترشيحا تصير) أي فإنها تصير مرشحة؛ فتسمى مرشَّحة بصيغة اسم المفعول؛ وإنما

(1) كقولك: عندي أسد

(2) يمدح عبد العزيز بن مروان.

683. وَرُبَّمَـــا يَجْتَمِعَـــانِ وَالأَجَـــلْ مُرَشَّــحٌ ثَمَّــتَ مَبْنَـــاهُ حَصَـــلْ

سميت مرشحة: لأنه روعي فيها جانب المستعار منه، فزادت فائدة الاستعارة. والمرشَّح المربَّى: من رشّحه أي ربّاه؛ يقال: فلان يرشّح للوزارة أي يربّى لها، والمرأة ترشِّح ولدها: إذا جعلت اللبن في فيه قليلا قليلا حتى يقوى على المصّ؛ مثالها قوله تعلى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: 15]؛ استعار الاشتراء للاستبدال والاختبار، ثم فرّع عليه ما يلائم الشراء: من الربح والتجارة؛ والقرينة: استحالة ثبوت الاشتراء الحقيقي للضلالة والهدى. ومنه قوله ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلَا يَسْقِ مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ»(1)؛ استُعير الزرع للحمل، وقُرن بما يلائمه: من الماء والسقي.

(وربما يجتمعان) أي التجريد والترشيح(2) في الاستعارة في كلام واحد؛ فتقترن بما يلائم المستعار له وبما يلائم المستعار منه -وهو قسم رابع- كقول زهير:

لَــدَى أَسَــدٍ شَــاكِي السِّـلَاحِ مُقَـذَّفٍ لَــهُ لِبَــدٌ أَظْفَــارُهُ لَــمْ تُقَلَّــمِ(3)

فقوله "شاكي السلاح": تجريد للاستعارة؛ لأنه ملائم للمستعار له الذي هو الرجل الشجاع. وقوله "له لبد" إلخ :ترشيح لها؛ لأنه يلائم المستعار منه الذي هو السبُع.

(والأجل) أي الأبلغ هو (مرشح)؛ فالترشيح: أبلغ من الأقسام الثلاثة المقابلة له، والإطلاق: أبلغ من التجريد؛ وإنما كان الترشيح أبلغ: لما فيه من تحقيق المراد من الاستعارة الذي هو المبالغة في التشبيه، حتى كأن المشبّه عين المشبّه به وترشيحها بما يلائم المستعار منه: تحقيق لذلك وتقوية له؛ حيث ألزموه ما لا يليق

(1) رواه أبو داوود وابن أبي شيبة واللفظ له.

(2) وجمع التجريد والترشيح: في مرتبة الإطلاق؛ لتساقطهما بتعارضهما كما في الفيض عن عصام.

(3) شاكي السّلاح: حديده مُقذَّفٍ -كمعظم-: مرميٌ باللحم الكثير. لهُ لبدٌ: جمع لبْدة: زمرة من شعر بين كتفي الأسد. أظفارُهُ أي سلاحه؛ كنّى بالأظفار عن السلاح، وأوّل من كنّى بها عنه أوس بن حجر. لمْ تُقلّم: لم تُقطع. كذا في شرح الناه المتقدم.

684. عَلَـى تَنَاسِـي شَـبَهٍ فَيُـدَّعَى الْمَنْـعُ وَاسْـتِوَاءُ طَرْفَيْـهِ مَعَـا

إلا بحقيقة المستعار منه؛ قال الجربي: ومعنى كون الترشيح أبلغ: أنه أكثر مطابقة لمقتضى الحال.

(ثمت) بعد ما مضى؛ فالترشيح: (مبناه حصل على تناسي شبه) أي تناسي التشبيه والإعراض عنه؛ (فـ)بسبب ذلك التناسي (يدعى المنع) من التشبيه (و)يدعى (استواء طرفيه معا) أي أن المشبّه نفس المشبّه به، لا شيء مشبّه، ولا يقال: لا خصوصية للترشيح، بل الاستعارة مطلقا: مبنية على التناسي؛ لأنا نقول: التناسي مع الترشيح: أبلغ؛ لأنه يصور الاستعارة في صورة حقيقتها، ويجعلها مشاهدة فيها.

قال السيد: كون الترشيح مبنيًا على تناسي التشبيه: لا ينافي اجتماعه مع التجريد المبني على تذكُّره؛ لجواز أن يُتناسى التشبيه في بعض الصفات دون بعض.

وقد يُتناسى التشبيه، حتى إنه ينبني على عُلو القدر الذي يُستعار له علوُّ المكان: ما ينبني على علُو المكان، كقول أبي تمام:

وَيَصْـعَدُ حَتَّـى يَظُـنَّ الْجَهُـولُ بِـأَنَّ لَـهُ حَاجَـةً فِـي السَّـمَا[1]

استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال، فبنى عليه ما يُبنى على علو المكان والارتقاء إلى السماء: من ظن الجهول أن له حاجة في السماء.

ومن البناء على تناسي التشبيه: التعجب في قول ابن العميد:

قَامَـتْ تُظَلِّلُنِـي مِـنَ الشَّـمس نَفْـسٌ أَعَـزُّ عَلَـيَّ مِـنْ نَفْسِـي
قَامَـتْ تُظَلِّلُنِـي وَمِـنْ عَجَـبٍ شَـمسٌ تُظَلِّلُنِـي مِـنَ الشَّـمسِ

وصح النهي عن التعجب في قوله[2]:

لا تَعْجَبُـوا مِـنْ بِلَـى غِلَالَتِـهِ قَـدْ زَرَّ أَزْرَارَهُ عَلَـى الْقَمَـرِ

(1) في التعبير بـ"الجهول" مبالغة حسنة؛ تشير إلى أن هذا إنما هو في ظن الجهول لنقصان عقله، أما العاقل فيعرف أن إفراطه في العلو: لمجرد التعالي على الأنداد.

(2) آي أبي حسن بن طباطبا.

685. أَمَّـــا الـــمُرَكَّبُ فَمَـــا يُسْـــتَعْمَلُ   فِيمَـــا بِمَعْنَـــى الأَصْـــلِ قَـــدْ يُمَثَّـــلُ

686. مُبَالَغًـــا وَسُـــــمِّيَ التَّمْثِـــيلَا   ... ...

لأنه لو لم يقصد تناسي التشبيه وإنكاره لما كان للتعجب والنهي عنه وجه.

وإذا جاز البناء على الفرع الذي هو المشبه به مع الاعتراف بالأصل الذي هو المشبه[1] كما في قول العباس بن الأحنف:

هِـيَ الشَّـمْسُ مَسْكَنُهَا فِـي السَّمَاءِ   فَعَـــزِّ الْفُـــؤَادَ عَـــزَاءً جَمِـــيلَا

فَلَـــنْ تَسْـــتَطِيعَ إِلَيْهَـــا الصُّـــعُودَ   وَلَـــنْ تَسْـــتَطِيعَ إِلَيْـــكَ النُّـــزُولَا

فمع جحد الأصل كما في الاستعارة: البناء على الفرع أولى بالجواز؛ لأنه قد طُوي فيه ذكر المشبّه أصلا وجُعل الكلام خلوا عنه، ونُقل الحديث إلى المشبّه به.

قوله "هي الشمس" إلخ: بنى التعزية على عدم استطاعته الصعود إلى الشمس، وعدم استطاعتها النزول إليه: على الشمس الحقيقية التي هي المشبّه به.

وهنا انتهى المجاز المفرد.

(أما) المجاز **(المركب فما)** أي فهو اللفظ المركّب الذي **(يستعمل فيما بمعنى الأصل قد يمثل)** أي في المعنى الذي قد يمثل أي يشبه بمعنى اللفظ الأصلي تشبيه تمثيل، **(مبالغا)** -بفتح اللام-: مصدر ميمي، أي لأجل المبالغة في التشبيه؛ والمراد بتشبيه التمثيل: هو ما يكون وجهه منتزَعا من متعدد؛ واحترز به عن الاستعارة في المفرد.

فتشبيه التمثيل: هو تشبيه إحدى صورتين منتزَعتين من متعدد: بالأخرى؛ لأجل المبالغة؛ والمراد بالمبالغة: ادعاء دخول الصورة المشبّهة في جنس الصورة المشبه بها.

مثاله: ما كتب به الوليد بن يزيد إلى مروان بن محمد لما توقف في بيعته: أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى؛ فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيتهما شئت. شبّه صورة

(1) قال في الفيض: الأصل هو المشبّه؛ لأن الغرض عائد إليه غالبا، ولأنه المقصود في الكلام بالإثبات والنفي، نحو زيد أسد، وما زيد كأسد. والفرع: المشبه به؛ وذلك لا ينافي كونه أصلا وكون المشبه فرعا؛ نظرا إلى الوجه.

... ... مُطْلَقًا اوْ سَالِكًا السَّبِيلا

687. فَإِنْ فَشَا كَذَاكَ الِاسْتِعْمَالُ فَمَثَلٌ تَغْيِيرُهُ مُحَالُ

تردده في المبايعة: بصورة تردد من قام ليذهب في أمر، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا، وتارة لا يريده فيؤخر تلك الرجل؛ فاستعمل الكلام الدالّ على هذه الصورة في تلك؛ ووجه التشبيه -وهو الإقدام تارة والإحجام أخرى-: منتزَع من عدّة أمور.

ومعنى المثل "تقدم رجلا مرة وتؤخرها أخرى" أي مرة أخرى؛ فحذف من الأول "مرة"، ومن الثاني المفعول به وموصوف "أخرى". قاله ياسين.

(**وسُمي**) المجاز المركب (**التمثيلا**)؛ فيقال له التمثيل (**مطلقا**) أي بدون التقييد بكونه على سبيل الاستعارة، ولا يقال إنه حينئذ يلتبس بالتشبيه الحقيقي؛ لأن من أنواعه ما يُسمى التمثيل: لأنا نقول: التمثيل في الاستعارة يقال له "تشبيه تمثيل": بالإضافة، وتشبيه تمثيلي: بالقطع عنها، بخلاف التمثيل في التشبيه الحقيقي؛ فلا يقال فيه ذلك. (**او**) أي ويسمى تمثيلا حال كونه (**سالكا السبيلا**) أي سبيل الاستعارة؛ سمي تمثيلا: لأن وجهه منتزَع من متعدد، وقيد بـ"على سبيل الاستعارة": لأنه قد ذُكر المشبّه به وأُريد المشبه، وتُرك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة.

(**فإن فشا**) أي شاع وانتشر في الناس (**كذاك**) أي على سبيل الاستعارة (**الاستعمال**) أي استعمال المجاز المركب المسمّى تمثيلا على سبيل الاستعارة؛ (**ف**)هو (**مثل**) أي يسمى مثَلا، والمثَل (**تغييره محال**) أي ممنوع لا يجوز.

وتحقيق ذلك: أن المستعار يجب أن يكون اللفظ الذي هو يخص المشبه به؛ فلا يكون عارية؛ فلهذا لا يُلتفت في المثَل إلى مَضْرِبه تذكيرا وتأنيثا، وإفرادا وتثنية وجمعا، بل إنما يُنظر إلى مَوْرِد المثَل؛ فيقال للرجل: "الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ" بكسر التاء؛ لأنه قد ورد في امرأة كانت تحت شيخ، فسألته الطلاق فطلقها، فتزوجت شابا فقيرا، فلما شتوا أرسلت إلى الشيخ تطلب لبنا، فقال لها ذلك المثل، فضربت يدها على منكب زوجها الثاني وقالت: هذا ومذقه خير منك ومن لبنك الكثير.

وخص الصيف: لأن سؤالها كان فيه. ويروى "بالصيف" و"في الصيف"..

688.وَالْمُسْـتَعَارُ مِنْـهُ فِـي كِلَيْهِمَـا لِـذي تَحَقُّـقٍ وَفَـرْضٍ قُسِـمَا

(و)المعنى (المستعار منه في كليهما) أي في التمثيل والمثل: (لذي تحقق) أي إلى محقّق واقع، (و)إلى (فرض) أي مفروض مقدّر (قسما)؛ فالأول من التمثيل كقوله تعلى: ﴿وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: 103]؛ شبه استظهار العبد بالله ووثوقه بحمايته، والنجاة من المكاره: باستمساك الواقع في مهواة: بحبل وثيق مُدْلىً من مكان مرتفع يأمن انقطاعه. ومن المثَل: كقوله ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا»[1]؛ يُضرب في استحسان المنطق وإيراد الحجة البالغة، وكلاهما محقّق.

والثاني: من المثل كقولهم "طارت به العنقاء"؛ يُضرب فيمن طالت غيبته؛ فالمستعار منه المشبه به: طيران العنقاء وهو غير موجود، كما أن العنقاء غير موجودة؛ وإنما هي على سبيل الفرض والتقدير هـ

ومن التمثيل كقوله تعلى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ﴾ [الأحزاب: 72]؛ مُثلت حالة التكليف في صعوبتها وثقل حملها: بحالة مفروضة.

وقد قلت:

عَـرْضُ الْأَمَانَـةِ عَلَـى الْجِبَـالِ وَالْأَرْضِ وَالسَّـمَاءِ[2] ذُو احْتِمَـالِ
لِكَوْنِـهِ حَقِيقَـةً وَذَاكَـا أَنْ خَلَـقَ اللهُ لَهَـا إِدْرَاكَـا
ثُـمَّ الْأَمَانَـةُ عَلَيْهَـا عُرِضَـتْ فَامْتَنَعَـتْ مِـنْ حَمْلِهَـا وَأَشْـفَقَتْ
فَـالْعَرْضُ وَالإِبَـا حَقِيقَـةً جُعِـلْ إِذْ خَلْـقُ الِادْرَاكِ لَهَـا لَـمْ يَسْـتَحِلْ
أَلَا تَـرَى أَنْ سَـبَّحَ الْحَصَـى بِكَـفْ خَيْرِ الْوَرَى وَالْجِذْعُ حَنَّ مِنْ شَغَفْ

(1) رواه البخاري.

(2) في قوله تعلى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ﴾ [الأحزاب: 72] الآية.

... ...

وَالْعَــرْضُ ذَا لَــيْسَ بِــإِلْزَامٍ بَــلِ   مِنْ عَرْضِ تَخْيِيرٍ لِذَا[1] لَمْ تَقْبَلِ[2]

أَوِ الْحَقِيقَــةُ هُنَــا يَنْفِيهَــا   أَنْ ذَلِـكَ الْعَـرْضُ عَلَـى مَـنْ فِيهَـا

مِـنْ مَلَـكٍ فَمِـنْ مَجَـازِ الْحَـذْفِ   أَوْ لا بَـلِ التَّمْثِيـلُ فِيـهِ أُلْفِـي

مِـنْ بَـابِ قَوْلِـكَ عَرَضْـتُ الْحِمْـلَا   عَلَـى الْبَعِيـرِ فَأَبَـاهُ حَمْـلَا

تُرِيـدُ أَنْ لَـيْسَ عَلَيْـهِ يَقْـدِرُ   ثِقَلُـهُ عَنْـهُ قُـوَاهُ تَقْصُـرُ

فَهَـذِهِ الْأَمَانَـةُ الْمَعْرُوضَـهْ   قَـدْ مُثِّلَـتْ بِحَالَـةٍ مَفْرُوضَـهْ

إِذْ هِـيَ مِـنْ صُـعُوبَةٍ وَمِـنْ ثِقَـلْ   لَـوْ عَلَـى الاجْرَامِ الْعِظَامِ قَـدْ حَصَـلْ

ذَا الْعَـرْضُ لَامْتَـنَعْنَ مِـنْ مَعْـرُوضِ   وَخِفْـنَ فَالتَّصْـوِيرُ لِلْمَفْـرُوضِ

هُنَـا بِصُـورَةِ الْمُحَقَّـقِ بَـدَا   لِزَيْـدِ تَحْقِيـقٍ لِمَعْنـىً قُصِـدَا

وَقَمَـرُ الْمَجَـازِ ذُو اتِّسَـاقِ   فِـي الْعَـرْضِ وَالْإِبَـاءِ وَالْإِشْـفَاقِ

ثُـمَّ التَّكَـالِيفُ هِـيَ الْأَمَانَـهْ   وَحَالَـةُ الْعُمُـومِ[3] مُسْـتَبَانَهْ

نَظْـمٌ بَـدِيعٌ رَائِـقُ الْمَعَـانِي   مِـنْ كُتُـبِ التَّفْسِـيرِ وَالْبَيَـانِ

وبالله تعلى التوفيق.

(1) أي لأجل كونه تخييرا.

(2) الأمانة بل أبتها.

(3) في التكاليف الشرعية من التزام الطاعات وترك المنهيات.

فصل

689. قَدْ يُضْمَرُ التَّشْبِيهُ فِي النَّفْسِ فَلا يُذْكَرُ شَيْءٌ مِنْ ذَوَاتِهِ خَلا
690. مُشَبَّهًا ثُمَّ لِهَذَا يُثْبَتُ مَا اخْتُصَّ بِالْخَفِيِّ ذَا الْقَرِينَةُ
691. فَسَمِّ ذَا التَّشْبِيهَ بِالْمَكْنِيَّهْ عَنْهَا وَذَا الإِثْبَاتَ تَخْيِيلِيَّهْ

(**فصل**): في الاستعارة التي ليست بتحقيقية، وهي التخييلية والمكْنيّة[1]، وهما عند القزويني: حقيقتان؛ وإنما ذُكرتا هنا: لإطلاق لفظ الاستعارة عليهما؛ ولما كانتا عنده حقيقتين لغويتين غير داخلتين في حد المجاز: أورد لهما فصلا على حدَة؛ ليستوفي المعاني التي يُطلق عليها لفظ الاستعارة فقال: (**قد يضمر التشبيه في النفس**) أي في نفس المتكلم؛ (**فلا يذكر شيء من ذواته**) أي أركانه الذاتية أي التي تتألف منها ذاته (**خلا مشبها**) فقط[2]، (**ثم لهذا يثبت ما اختص بالخفي**) أي يثبت المتكلمُ المضمِرُ للتشبيه في نفسه لهذا المشبه أمرا مختصا بالمشبه به، من غير أن يكون هناك أمرٌ متحقَّق حسا أو عقلا يطلق عليه اسم ذلك الأمر؛ (**ذا**) أي فهذا الإثبات المذكور أي إثبات بعض خواص المشبه به للمشبه: هو (**القرينة**) الدالة على التشبيه المضمَر في النفس.

(**فسم ذا التشبيه**) الذي أضمرتَ في نفسك أيها المتكلم (**بالمكنيه عنها**) أي استعارة مكنيا عنها، أو استعارة بالكناية؛ أما تسميته مكنية فلأنه: لم يصرّح به، بل إنما دُل عليه بذكر لازم المشبه به لزوما عرفيا أو عقليا، وأما تسميته استعارة؛ فقد قال الفنري: بناء على أنه أشبه الاستعارة في صفة؛ وهي ادعاء دخول المشبّه في جنس المشبه به هـ.

وقال الجربي: وإنما سُمي استعارة: لأنه استُغني عن ذكر المستعار منه بذكر بعض لوازمه؛ لينتقل الذهن منه إليه، كما هو شأن الاستعارة؛ فإن الانتقال فيها: من

(1) اعلم أن في الاستعارتين ثلاثة مذاهب: مذهب القزويني، ومذهب السكاكي، والثالث: ما يُفهم من كلام القدماء كالزمخشري.

(2) قال في مواهب الفتاح: ما تقدم من أنه يجب في التشبيه أن يُذكر المشبه به: إنما هو في التشبيه المصطلح عليه، وهو ما يُدل عليه بالأداة ظاهرة أو مقدّرة، وهذا التشبيه المضمَر المسمّى بالاستعارة بالكناية: ليس من قبيل التشبيه المصطلح عليه.

... ...

اللازم إلى الملزوم؛ فعلى هذا يكون إطلاق اسم الاستعارة على هذا النوع: باشتراك اللفظ.

(و)سم (ذا الإثبات) أي إثباتَ بعض لوازم المشبه به للمشبه: استعارة (تخييليه)؛ لأنه قد استُعير للمشبه ما يخص المشبه به؛ لتخييل أن المشبّه: من جنس المشبه به.

فالاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية: فعلان من أفعال المتكلم متلازمان؛ إذ التخييلية يجب أن تكون قرينة للمكْنية البتة، والمكنية يجب أن تكون قرينتها تخييلية البتة[1].

ثم الأمر المختص بالفرع المثبت للأصل؛ إما أن يكون لا يتكمّل الوجه في الفرع إلا به، وإما أن يكون لا يوجد الوجه فيه بدونه؛ فالأول كقول أبي ذؤيب[2]:

وإِذَا الْمَنِيَّــــةُ أَنْشَـــبَتْ أَظْفَارَهَـــا ... أَلْفَيْـــتَ كُـــلَّ تَمِيمَـــةٍ لا تَنْفَـــعُ

المنيـة: المـوت. شبّه في نفسـه المنيـة بالسبُع: في اغتيـال النفـوس؛ فأثبتَ لهـا الأظفـارَ التـي لا يكمـل الاغتيـال في السبع بـدونها؛ فتشبيه المنيـة بالسـبع: استعارة بالكناية، وإثبات الأظفار لها: استعارة تخييلية.

والثاني كقول الآخر[3]:

وَلَـئِنْ نَطَقْـتُ بِشُـكْرِ بِـرِّكَ مُفْصِـحًا ... فَلِسَـــانُ حَـــالِي بِالشِّــكَايَةِ أَنْطَـــقُ

شبّه الحـال بإنسـان متكلم: في الدلالـة على المقصـود؛ وهـذا التشـبيه: استعارة

---

(1) قال السيد: من زعم أن الاستعارة بالكناية على مذهب القدماء تستلزم التخييلية: فقد أخطأ.

(2) الهذلي واسمه خويلد بن خالـد، والبيت من قصيدة مشهورة لـه يرثي بها أولادا سبعة ماتوا لـه، ويقال -كما في لباب الآداب للثعالبي-: إنها أمير شعره ومطلعها:

أَمِــنَ الْمَنُــونِ وَرَيْبِهَـــا تَتَوَجَّـــعُ ... وَالــدَّهْرُ لَـيْسَ بِمُعْتِـبٍ مَـنْ يَجْـزَعُ

(3) أي محمد بن عبد الجبار العُتْبي كما في لباب الآداب.

فصل

692. وَالِاسْــتِعَارَةُ لَــدَى يُوسُــفَ أَنْ تَــذْكُرَ مَــا مِــنْ طَرْفَــي التَّشْـبِيهِ عَــنْ
693. مُرِيــــدًا الآخَــــرَ بِادِّعَــــاءِ دُخُــــولِ مَــــا شُــــبِّهَ بِاقْتِفَــــاء
694. فِــي جِــنْسِ مُشْــبَهٍ بِــهِ وَقَسَّــمَا ... ...

بالكناية، وإثبات اللسان للحال: استعارة تخييلية؛ واللسان هو الذي به قوام الدلالة في الإنسان المتكلم؛ فعلى ما ذكر صاحب التلخيص: كلٌّ مِن لفظي الأظفار والمنية: حقيقة مستعمَلة فيما وضعت له، وليس في الكلام مجاز لغوي؛ وإنما المجاز: هو إثبات شيء لشيء ليس هو له؛ وهذا عقلي: كإثبات الإنبات للربيع.

قال السعد: في تفسير الاستعارة بالكناية بما ذكره المصنف: شيء لا مستند له في كلام السلف، ولا هو مبْني على مناسبة لغوية؛ ومعناها المأخوذ من كلام السلف: هو أن لا يُصرّح بذكر المستعار، بل يُذكر رديفه ولازمه الدالُّ عليه؛ فالمقصود بقولنا "أظفار المنية": استعارة السبُع للمنية: كاستعارة الأسد للرجل الشجاع، إلا أنا لم نصرح بذكر المستعار -أعني السبُع-، بل اقتصرنا على ذكر لازمه -وهو الأظفار-؛ ليُنتقل منه إلى المقصود، كما هو شأن الكناية. وبالله تعلى التوفيق.

(فصل): في تفسير الاستعارة وأقسامها على مذهب السكاكي -وهو مخالف مذهب صاحب التلخيص-؛ فلذا أفرده الناظم بفصل على حِدته، وأشار إلى تعريفها عنده بقوله: **(والاستعارة لدى يوسف)** أي تعريفها على مذهبه: هو **(أن تذكر ما)** أي الذي **(من طرفي التشبيه)**: المشبه والمشبه به **(عن)** أي ظهر لك ذكره دون الآخر؛ حال كونك **(مريدا)** بهذا الطرَف المذكور ذلك الطرف **(الآخر)** المتروك **(بـ)**ـسبب **(ادعاء دخول ما شبه)** أي مدعيا دخول المشبه **(باقتفاء في جنس مشبه به)**؛ كما تقول: في الحمّام أسد وأنت تريد به الرجل الشجاع؛ مدّعيا أنه من جنس الأسد؛ فتُثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه.

وكما تقول: "أنشبت المنية أظفارها"؛ تريد بالمنية السبع: بادعاء السبُعِيّة لها؛ فتثبت لها ما يخص السبع المشبّه به وهو الأظفار، ويسمى المشبّه به -مذكورا أو

... ... إِلَـــى مُصَــــرَّحٍ وَمَكْنِــــيٌّ فَمَـــا

695.يُنْــوَى مُشَـــبَّهٌ فَقَــطْ مُصَــرَّحَهْ وَعَكْسُـــهَا الْمَكْنِــيُّ قَــوْلٌ رَجَّحَــهْ

696.وَالتَّبَعِيَّــــــةَ إِلَيْهَــــــا رَدَّا ... ...

متروكا- مستعارا منه، واسم المشبه به مستعارا، والمشبه مستعارا له.

(وقسما) يوسف الاستعارة **(إلى مصرح)** بها **(ومكني)** عنها؛ **(فما ينوى)** فيها من طرفي التشبيه: **(مشبه فقط)**، ويذكر المشبه به **(مصرحه)** أي تسمى استعارة مصرحة وتصريحية: للتصريح فيها بذكر المشبه به، **(وعكسها)**؛ وهي الاستعارة التي يُنوى فيها المشبه به فقط ويذكر المشبه: هي الاستعارة **(المكني)** عنها، وتسمى الاستعارة بالكناية.

هذا **(قول)** اختاره و**(رجحه)** على غيره؛ فلفظ المنية عنده في "أنشبت المنية أظفارها": المراد به السبع: بادعاء السبُعِيّة لها: بقرينة إضافة الأظفار -التي هي من خواصه- إليها؛ فذكَر المشبهَ -وهو المنية- وأراد المشبه به وهو السبع.

ورُدّ ذلك: بأن لفظ المشبه فيها وهو المنية: مستعمل فيما وُضع له قطعا وهو الموت، وإضافة الأظفار: قرينة تشبيهها بالسبع المضمَر في النفس، وهو ينافي تفسيره الاستعارة: بذكر أحد الطرفين؛ مرادا به الآخر.

وقسم الاستعارة المصرّح بها: إلى تحقيقية وتخييلية؛ وفسر التحقيقية: بأن يكون المشبّه المتروك محققا حسا أو عقلا، وفسر التخييلية: بضد تفسير التحقيق كما سيأتي قريبا إن شاء الله.

(والتبعية إليها ردا) أي رد السكاكي الاستعارة التبعية: إلى الاستعارة بالكناية، أي جعلها قسما من أقسامها؛ وذلك بجعل قرينتها مكْنيا عنها، وجعل التبَعية قرينة المكنّى عنها؛ ففي "نطقت الحال بكذا": جعل القوم "نطقت" استعارة عن "دلّت": بقرينة إسناده إلى الحال وهو حقيقة، وهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن الإنسان المتكلم، ويجعل نسبة النطق إليها: قرينة الاستعارة؛ وإنما اختار هذا إيثارا للضبط، وتقليلا للأقسام.

... ... وَشَـيْخُنَا يَقُـولُ عَكْـسٌ أَجْـدَى

697.وَفِـي الحَقِيقِيَّـةِ تَمْثِيـلٌ دَخَـلْ لَدَيْـهِ وَالتَّخْيِيـلُ عَكْسَـهُ جَعَـلْ

ورُدّ بأنه إن قدّر التبعية حقيقية: لم تكن تخييلية؛ لأنها مجاز عنده؛ حيث جعلها من أقسام المصرَّحة المفسَّرة بذكر المشبه به وإرادة المشبه؛ وحينئذ لا تكون المكنّى عنها: مستلزمة للتخييلية، وذلك باطل بالاتفاق[1]؛ إذ لا توجد مكْنية بدون تخييلية قطعا، وإن قدّرها مجازا؛ فتكون استعارة ضرورة، ويحتاج إلى القول بها وعدِّها في الأقسام.

(وشيخنا) الكافيجي **(يقول عكس)** أي عكس مذهب السكاكي **(أجدى)** أي أنفع وأفيد؛ فإنه يقول: لو قيل برجوع الاستعارة بالكناية إلى التبعية: كان أولى؛ لكونها أظهر من الكناية.

(وفي) قسم الاستعارة **(الحقيقية)** أي التحقيقية **(تمثيل)** أي التمثيل على سبيل الاستعارة؛ وهو ما كان وجه الشبه فيه منتزَعا من أمور متعددة **(دخل لديه)** أي السكاكي.

ورُدّ ذلك: بأن التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للإفراد؛ فلا يصح عدُّه من الاستعارة التي هي من أقسام المجاز المفرد؛ لأن تنافي اللوازم: يدل على تنافي الملزومات؛ وإلا لزم اجتماع المتنافيين ضرورةَ وجود اللازم عند وجود الملزوم.

(والتخييل) أي الاستعارة التخييلية: **(عكسه جعل)**؛ يعني أنه فسّر التخييلية: بضد تفسير التحقيقية؛ وهو: ما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا، بل هو صورة وهمية محضة، كلفظ الأظفار؛ فإنه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال؛ أخذ الوهم في تصويرها بصورة السبُع؛ فاخترع لها صورة مثل صورة أظفاره، ثم أطلق عليها لفظ

(1) قال السعد: يمكن أن يُنازع في الاتفاق على استلزام المكنّى عنها للتخييلية؛ لأن كلام الكشاف مُشعر بخلاف ذلك؛ فقد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعلى: ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 26]: أن في العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل، والنقضُ: استعارة لإبطال العهد؛ وهذا أمرٌ محقق عقلا، لا وهميٌّ؛ فتكون قرينة الاستعارة بالكناية: استعارة تحقيقية، لا تخييلية.

... ...

الأظفار؛ فتكون تصريحية لا مكنية؛ لأنه أطلق اسم المشبه به -وهو الأظفار المحققة- على المشبه؛ وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار المحققة؛ والقرينة: إضافتها إلى المنية؛ فالتخييلية عنده: قد تكون بدون المكْنية، وهو مخالف لتفسير غيره[1]؛ لما فيه من التعسف: بكثرة الاعتبارات التي لا حاجة إليها، ولا دل دليل عليها اهـ.

هذا وكل ما ردّ به القزويني هنا على السكاكي: فيه بحث. راجع شروح التلخيص. وبالله تعلى التوفيق.

(1) أي تفسيرها بجعل الشيء الذي هو لازم للمشبه به: للشيء الذي هو المشبه. دسوقي.

فصل

698. الْحُسْـنُ فِـي اسْـتِعَارَةِ التَّخْيِيـلِ   بِحَسَـبِ الْمَكْنِـيِّ وَالتَّمْثِيـلِ

699. وَذِي الْكِنَايَـةِ وَذِي التَّحْقِيـقِ أَنْ   يُرْعَـى الَّـذِي فِـي وَجْـهِ تَشْـبِيهٍ زُكِـنْ

700. وَلا تُشَـمَّ رِيحُـهُ لَفْظًـا وَأَنْ   ... ...

(فصل) في شرائط حسن الاستعارة: (الحسن في استعارة التخييل) أي في الاستعارة التخييلية كائن (بحسب) الحسن في الاستعارة (المكني) عنها؛ لأنها لا تكون إلا تابعة لها وليس لها في نفسها تشبيه، بل هي حقيقية؛ فحسنها تابع لحسن متبوعها.

(و)الحسن في (التمثيل) على سبيل الاستعارة (و)الحسن في الاستعارة (ذي الكناية) أي المكنّى عنها (و)الحسن في الاستعارة (ذي التحقيق) أي التحقيقية: هو (أن يرعى) فيها (الذي في وجه تشبيه زكن) أي عُلم مِن شرط؛ يعني أن حسْنَ هذه الثلاثة: منوط ومرتبط بمراعاة شرائط الحسن في التشبيه، كأن يكون وجه التشبيه شاملا للطرفين، والتشبيه وافيا بإفادة الغرض، وكونه كثير التفصيل، سالما من الابتذال عند مخاطبة الذكي.. ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه؛ وإنما كان ذلك؛ لأن مبنى هذه الثلاثة: على التشبيه؛ فهي تابعة له في الحسْن والقبْح.

(و)يشترط في حسن الاستعارة التحقيقيّة والتمثيل مع ما مرّ: أن (لا تشم ريحه[1]) أي التشبيه (لفظا) أي من جهة اللفظ؛ وذلك لأنه يُبطل الغرض من الاستعارة؛ وهو ادِّعاء دخول المشبه في جنس المشبه به؛ لما في التشبيه من الدلالة على أن المشبّه به: أقوى من المشبّه في وجه الشبه.

وإنما قلنا من جهة اللفظ: لأن المعنى على التشبيه؛ وإنما ذكر إشمام الرائحة الْمُنبئ عن القلّة؛ لأنه لو زيد عليها؛ بأن بيِّن مثلا المشبه به المذكور بالمشبه -كما في

(1) ولا يُشترط ذلك في المكنّى عنها؛ لعدم تأتيه؛ لأن من لازم المكنّى عنها: ذكر ما هو من خواص المشبّه به مع ذكر المشبه.

... ... يَجْلُو وَلا يَكُونَ كَالإِلْغَازِ عَنْ

701. فَلا يُقَالُ أَسَدٌ لِأَبْخَرَا وَإِنْ قَوِي التَّشْبِيهُ حَتَّى صَيَّرَا

702. طَرَفَيْهِ كَالْوَاحِدِ مِثْلُ الْعِلْمِ وَالنُّورِ فَاسْتِعَارَةٌ ذُو حَتْمِ

الخيط الأبيض والأسود المبيَّنين بقوله ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: 186]، أو بأن يُذكر وجه الشبه، كما في رأيت أسدا يرمي في الشجاعة-: لم يكن استعارة أصلا، بل يُعد مثل ذلك تشبيها.

(وأن يجلو) -بتقدير النصب- أي يكون وجه التشبيه جليّا واضحا: بنفسه أو بواسطة عرف عام، أو اصطلاح خاص، (و)أن (لا يكون كالإلغاز عن) أي ظهر؛ وهذا من عطف التفسير؛ وذلك: لئلا تصير الاستعارة إلغازا وتعمية؛ يقال: ألغز في كلامه: إذا عمّى مراده؛ (ف)لأجل اشتراط الجلاء في وجه التشبيه: (لا يقال أسد) أي لا يجوز أن يقال في الاستعارة التحقيقية: رأيت أسدا يرمي (لأبخرا) أي مرادا به إنسان مُنتن الفم؛ لأن الوجه هنا -وهو البخر-: خفي -وإن كان من صفات الأسد-؛ لعدم شهرة الأسد به؛ فيتعين في مثله التشبيه، ولا تحسن الاستعارة؛ فيقال: زيد كالأسد في البخر.

ولا أن يقال في التمثيل على سبيل الاستعارة: رأيت عودا مسْقيا أوان الغرس وأنت تريد إنسانا مؤدّبا في صباه.

ولا أن يقال: رأيت إبلا مائة لا تجد فيها راحلة وأنت تريد الناس؛ الراحلة: البعير -ذكرا كان أو أنثى- يُعِدُّه الرجل للارتحال عليه: لخفاء الوجه فيهما.

بل يجب حينئذ التشبيه؛ فيقال: المؤدّب في صباه كالعود المسقيِّ أوان الغرس، و"الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة"(1).

(وإن قوي التشبيه) أي الشبه بين الطرفين قوة (حتى صيرا) وجه الشبه (طرفيه): المشبّه والمشبّه به: (كـ)ـالشيء (الواحد)، وكان المقصود تحسين الكلام (مثل العلم والنور) أي مثل قوة الشبه بين العِلم والنور، والجهل والظلمة؛ فإن العلم لشدة شبهه

---

(1) هذا لفظ حديث رواه البخاري ومسلم.

... ...

بالنور: صار كأنه هو، وكذا الجهل مع الظلمة؛ (فاستعارة ذو حتم) أي واجبة حينئذ متحتِّمة أي مستحسنة؛ إذ المستحسن في باب البلاغة: كالواجب، ولا يجوز التشبيه -أي لا يحسن- لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه؛ فتقول مثلا إذا فهمت مسألة من العلم: حصل في قلبي نور، ولا يحسن أن تقول: علم كالنور؛ وإن كان صحيحا.

وإذا وقعت في شبهة تقول: وقعْتُ في ظلمة، ولا تقول في شبهة كالظلمة.

وكذا تحسن الاستعارة دون التشبيه؛ حيث يكون التشبيه بين الطرفين جليا والخطاب مع الخاصة.

فالأقسام ثلاثة: ما يحسن فيه التشبيه والاستعارة، وما يتعين فيه التشبيه، وما يتعين فيه الاستعارة. وبالله تعلى التوفيق.

❁ ❁ ❁

خاتمة

703. قَـدْ يُطْلَـقُ الْمَجَـازُ فِيمَـا غُيِّـرَا إِعْرَابُـهُ بِزَيْـدٍ اوْ حَـذْفٍ عَـرَا

704. لَـيْسَ كَمِثْلِـهِ يُرِيـدُ الْمِـثْلا وَكَاسْـأَلِ الْقَرْيَـةَ يَعْنِـي الأَهْـلا

(**خاتمة**) في بيان معنى آخر للمجاز؛ لأن المجاز: مشترك بين الكلمة المستعملة في غير ما وُضعت له، وبين التي تغيّر حكم إعرابها؛ فإطلاق المجاز على كل منهما: حقيقة.

(**قد يطلق المجاز**) أيضا (**فيما**) أي على الكلام الذي (**غيرا**) بالتركيب، نائبه: (**إعرابه**) الأصلي إلى غيره (**بـ**)سبب (**زيد**) أي زيادة لفظ (**او حذف**) لفظ (**عرا**) أي عرض له.

فالأول كقوله تعلى: (﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 9] (**يريد المثلا**) أي يريد: ليس مثله شيء؛ فالإعراب الأصلي في "مثل": النصب؛ لأنه خبر "ليس" وقد تغير بسبب زيادة الكاف: إلى الجر؛ لأن المقصود نفْي أن يكون شيء مثله، لا نفي أن يكون شيء مثل مثله؛ إذ لا مثل له سبحانه وتعلى، حتى يُنفى عنه المثل.

ويحتمل أن لا تكون الكاف زائدة، بل تكون نفيا للمثل بطريق الكناية؛ لأنه تعلى موجود، ولا يمكن نفي الموجود؛ فإذا نُفي مثل مثله: لزم نفي مثله ضرورة أنه لو كان له مثل؛ لكان هو تعلى مثل مثله؛ فلم يصح نفي مثل مثله. والله تعلى أعلم.

(**و**)الثاني وهو الذي تغير إعرابه الأصلي إلى غيره بسبب حذف: (**كـ**)قوله تعلى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: 82])؛ فإنه (**يعني**) بذلك (**الأهلا**) أي يعني بالسؤال أو بالقرية: أهلها؛ لأنهم المقصودون بالسؤال؛ لأجل الجواب، والجواب: لا يمكن من القرية؛ لأن القرية هي نفس الجدران وهي لا تتكلم عادة؛ وإن كان الله تعلى قادرا على إنطاقها هـ فأصله الجر؛ لأنه مضاف إليه؛ فتغيّر إلى النصب بسبب حذف المضاف وإقامته مقامه.

وهذا حيث لم يُرد التعبير بالقرية عن أهلها؛ وإلا كان مجازا مرسلا: من تسمية الحالّ باسم المحل. وقيل: إن القرية قد تطلق على أهلها حقيقة؛ وعليه فلا مجاز أصلا. وبالله تعلى التوفيق.

الكناية

705. لَفْــظٌ أُرِيــدَ لازِمٌ مَعْنَــاهُ مَــعْ   جَــوَازِ أَنْ يُقْصَــدَ مَعْنَــاهُ تَبَــعْ

706. وَمِــنْ هُنَــا تُخَــالِفُ الْمَجَــازَا   أَقْسَــامُهَا ثَلاثَــةٌ مَــا انْحَــازَا

(الكناية): هذا هو المقصد الثالث من علم البيان؛ والكناية لغة: مصدر كنيت بكذا عن كذا وكنوت: إذا لم تصرح به. واصطلاحًا: تطلق بمعنى المصدر؛ أعني ذكر المتكلم الملزوم وإرادة اللازم، مع جواز إرادة الملزوم أيضا؛ فاللفظ: مكنّى به، والمعنى: مكنّى عنه.

وتطلق أيضًا على نفس اللفظ، وسُمي هذا النوع كناية؛ لما فيه من خفاء وجه الدلالة.

وكذا الكنية النحوية؛ وهي علَم مصدّر بأم أو أب، أو بنت أو ابن؛ لما فيها من الخفاء؛ فإن أكثرها طارئ على مسمّياتها، لم توضع لها ابتداء. هـ

وإلى تفسيرها بالمعنى الأخير أشار الناظم رحمه الله تعلى بقوله: **(لفظ)** أي الكناية في الاصطلاح: لفظ **(أريد)** به **(لازم معناه)** أي المعنى الذي يلزم من معناه الأصلي **(مع جواز أن يُقصد معناه)** الأصلي **(تبع)** -بوقف ربيعة- أي بالتبع لمعناه اللازم، لا بالذات، كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه؛ أعني طويل القامة، مع جواز أن يُراد حقيقة طول النجاد أيضا.

(ومن هنا) أي من جهة صحة إرادة المعنى الحقيقي فيها مع المعنى المجازي: **(تخالف)** الكناية **(المجازا)**؛ فإنه لا يجوز أن يُراد فيه المعنى الحقيقي للفظ مع المجازي؛ فلا يجوز في قولنا "رأيت أسدا في الحمام": أن يراد بالأسد الحيوان المفترس؛ لأنه يلزم في المجاز: أن تكون ثَمّ قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي؛ فلو انتفتْ انتفى المجاز.

والكناية المذكورة: **(أقسامها ثلاثة)**؛ الأول منها: **(ما انحازا)** أي انجمع، أو يعني قُصد

707. بِهَا سِوَى نِسْبَةٍ اوْ وَصْفٍ وَذَا ... يَكُونُ مَعْنًى أَوْ مَعَانٍ تُحْتَذَى

708. وَشَرْطُها التَّخْصِيصُ بِالَّذِي كُنِي ... عَنْهُ وَمَا يُطْلَبُ بِهَا الْوَصْفَ إِنِ

(بها سوى نسبة او وصف) أي معنى ليس بنسبة ولا وصف؛ بأن يُطلب بها تمييز موصوف أي تعيينه؛ (وذا) أي هذا اللفظ المطلوب به تمييز الموصوف قد (يكون معنى) واحدا؛ بأن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معيّن؛ فتذكر تلك الصفة؛ ليُفهم منها الموصوف أي الذات.

والمراد بالاختصاص: ما يعم الحقيقي، كالواجب والقديم، وغير الحقيقي، كما إذا اشتهر زيد مثلا بالمضيافية وصار تاما في ذلك؛ بحيث لا يُعتد بمضيافية غيره.

ثم الصفة من حيث هي صفة: لا تدل على معيّن، بل على موصوف ما؛ فيكون اختصاصها بموصوفها: لأسباب خارجة عن مفهومها؛ فيكون عارضا؛ وشاهد هذا القسم قوله[1]:

الضَّارِبِينَ بكُلِّ أَبْيَضَ مِخْذَمٍ ... وَالطَّاعِنِينَ مَجَامِعَ الأَضْغَانِ

المخذم كمنبر: القاطع. والضغن: الحقد. ومجامع الأضغان: كناية عن القلوب، وهو معنى واحد، كما تقول: جاء المضياف وتريد زيدا؛ لعارض اختصاصه به.

(أو) يكون مجموع (معان تحتذى) أي تُتبع؛ بأن تؤخذ صفة فتضم إلى لازم آخر وآخر؛ لتصير جملتها مختصّة بموصوف، فيُتوصل بذكرها إليه، كقولنا كناية عن الإنسان: حي مستوي القامة، عريض الأظفار؛ فإن كلا من هذه الثلاثة: غير مختص بالإنسان؛ لوجوده في غيره، لكن جملتها مختصّة به، لا توجد في غيره.

(وشرطها) أي الكناية التي يُطلب بها تمييز الموصوف: (التخصيص) أي الاختصاص (بالذي كني عنه) أي أن تكون مختصّة به لا توجد في غيره؛ ليحصل الانتقال من الملزوم إلى اللازم؛ بأن يكون مساويا أو أخص، لا أعم؛ إذ لا يدل الأعم على الأخص، ولا يُنتقل منه إليه، إلا أن هذا الشرط يجري في سائر أقسام الكناية؛

(1) أي عمرو بن معديكرب.

709. يُنْقَلْ بِلا وَاسِطَةٍ قَرِيبَةُ   وَهَذِهِ وَاضِحَةٌ خَفِيَّةُ

710. طُولُ النِّجَادِ عَنْ طَوِيلِ الْقَامَةِ   وَذُو الْقَفَا الْعَرِيضِ عَنْ بَلادَةِ

لأنها انتقال من الملزوم إلى اللازم.

قال في الفيض: والأُولى التي هي معنى واحد: سماها أهل الفن[1]: قريبة؛ لسهولة مأخذها لبساطتها، وعدم احتياجها إلى ضم لازم إلى آخر وتكلف في الاختصاص.

والثانية -وهي المركبة من معان-: تسمى بعيدة؛ لأنها يُتكلف اختصاصها؛ بأن يُضم إلى اللازم آخر؛ فيُلفّق وصف مجموعي مانع من دخول كل ما عدا الموصوف في ذلك المجموع، وتسمى هذه خاصة مركّبة، كما تسمى التي قبلها خاصة بسيطة ومفردة.

(و)**الثاني** من أقسام الكناية: (**ما يطلب بها الوصف**) كالجود والكرم، والشجاعة وطول القامة، وليس المراد الوصف النحوي، وهي ضربان: قريبة وبعيدة، فبدأ بالقريبة؛ وهي قسمان، واضحة وخفية، والواضحة قسمان: ساذجة وغير ساذجة؛ وإلى هذا التقسيم أشار بقوله: (**إن ينقل**) -بالتركيب- أي إن ينتقل الذهن من الكناية إلى المكنّى عنه (**بلا واسطة**)؛ فهي (**قريبة وهذه**) أي الكناية القريبة (**واضحة**)؛ وهي التي لا يتوقف الانتقال منها إلى المعنى المقصود المكنى عنه على تأمل، و(**خفية**)؛ وهي التي لا يتيسر الانتقال منها لكل أحد، بل لمن له دقّة نظر.

ومثّل للواضحة بقوله: (**طول النجاد**) إذا جعل كناية (**عن**) طول (**طويل القامة**) في قولك: فلان طويل النجاد؛ فطول النجاد: كناية قريبة واضحة؛ لسهولة الانتقال منها إلى المقصود -وهو طول القامة- وعدم الوسائط.

ومثّل للخفيّة بقوله: (**وذو القفا العريض عن بلادة**) في قولك: فلان عريض القفا، وكذا عِظم الرأس في قولك: فلان عظيم الرأس؛ فإن عَرض القفا وعِظم الرأس

(1) التسمية للسكاكي، وقال في الإيضاح: إن في ذلك نظرا. وراجع عروس الأفراح.

711. وَشِيبَ بِالتَّصْرِيحِ مَا مِنْهَا حَوَتْ مُضْمَرَهُ سَاذَجَةٌ مَا قَدْ خَلَتْ

بالإفراط: مما يُستدل به على بلاهة الرجل وغباوته؛ فهما ملزومان لهما بحسب العرف، لكن في الانتقال منهما إليهما: نوع خفاء، وليس يُنتقل منهما إلى أمر آخر، ومنه إلى المقصود؛ وبهذا تمتاز الخفيّة عن البعيدة، أي بعدم الواسطة في هذه، ووجودها في تلك؛ وإنما قيد عِظم الرأس بالإفراط: لأن عِظمه دون إفراط: يدل على عُلو الهمة وحسن الفهم؛ ولذا وُصف النبي ﷺ بأنه كان عظيم الهامة.

وقلنا "بحسب العرف"؛ لئلا يرد أن الأطباء يستدلون على بلاهة عريض القفا: بأنه يدل على كثرة الرطوبة، المستلزمة للبلاهة؛ فالمثال عندهم: من البعيدة.

ثم تكلم على قسمي الواضحة فقال: **(وشيب بالتصريح ما منها)** أي الكناية القريبة الواضحة **(حوت مضمره)** أي الموصوف، نحو زيد طويل النجاد؛ إذ لا بد لها من مرفوع؛ فتشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له؛ لأجل احتواء الصفة على ضمير الموصوف؛ وهي المسماة بغير الساذجة.

(ساذجة) -بفتح الذال- **(ما قد خلت)** أي وإذا لم تكن حاوية له؛ فليست مشوبة به؛ فهي المسماة بالساذجة، أي الخالصة من شائبة التصريح، كقولهم زيد طويل نجاده.

والفرق بين المثالين: أن قولهم "زيد طويل نجاده": أن الطول فيه مسند إلى النجاد ظاهرا وحقيقة؛ فليس فيه ضمير قطعا.

وقولهم "زيد طويل النجاد": أن الصفة لَمّا أضيفت إلى ما بعدها -ولا بد لها من فاعل-: وجب أن تكون مسندة إلى ضمير يعود إلى زيد، وهذا نوع تصريح بنسبة الطول إليه.

والدليل على ذلك: أنك تقول "زيد طويل نجاده" و"هند طويل نجادها" و"الزيدان طويل نجادهما" و"الزيدون طويل نجادهم": بإفراد الصفة وتذكيرها؛ لإسناد الصفة إلى الظاهر، وفي الإضافة تقول "هند طويلة النجاد" و"الزيدان طويلاه" و"الزيدون طواله"؛ فتؤنث وتثني وتجمع الصفة؛ لإسنادها إلى ضمير

712.أَوْ بِوَسَاطَةٍ فَلِلإِبْعَادِ كَلِلْكَرِيمِ مُكْثِرُ الرَّمَادِ

713.فَلِلْوَقُودِ فَالطَّبِيخِ يُنْتَقَلْ فَكَثْرَةِ الأُكَّلِ فَالضَّيْفِ وُصِلْ

الموصوف، كما تقول "فلانة حسن وجهها" و"حسنة الوجه".

وأشار إلى القسم الثاني من قسمي الكناية المطلوب بها بيان الوصف -وهي البعيدة- بقوله: (**أو**) أي وإن ينتقل الذهن من الكناية إلى المعنى المقصود المكنّى عنه (**بـ**)ـسبب (**وساطة**) فأكثر؛ (**فـ**)ـهي تنسب (**للإبعاد**) أي فهي الكناية البعيدة، (**كللكريم**) أي كقولهم في طلب بيان المضيافية ونسبتها للرجل الكريم كزيد مثلًا: زيد (**مكثر الرماد**) أو كثيره: كناية عن المضيافية؛ ومنه قول كعب بن مالك[1]:

عَظِيمِ رَمَادِ الْقِدْرِ فِي كُلِّ شَتْوَةٍ ضَرُوبٍ بِنَصْلِ الْمَشْرَفِيِّ الْمُهَنَّدِ

فإن الذهن ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدر؛ وهذا هو معنى قوله: (**فللوقود**) أي كثرة إحراق الوقود، أي إحراق الحطب تحت القدر، (**فـ**)إلى كثرة (**الطبيخ**) أي طبيخ اللحم وسائر المأكولات فيها (**ينتقل فـ**)ـينتقل من كثرة الطبيخ لـ(**كثرة الأكل**): جمع آكل، (**فالضيف وصل**) أي ثم يصل وينتقل من كثرة الأكل إلى كثرة جنس الضيف، أي كثرة الضيفان، ومن كثرة الضيفان إلى كون الموصوف مضيافا، وهو المعنى المقصود.

وبحسب قلة الوسائط وكثرتها: تختلف الدلالة على المعنى المقصود وضوحا وخفاء.

ومن ذلك قولهم "فلان جبان الكلب" و"مهزول الفصيل"؛ كناية عن كونه مضيافا"؛ قال[2]:

(1) في غزوة خيبر من قطعة له في وصف الصحابة رضوان الله عليهم، أوردها ابن هشام في سيرته، والصالحي في "سبل الهدى والرشاد، وأولها:

وَنَحْنُ وَرَدْنَا خَيْبَرًا وَفُرُوضَهُ بِكُلِّ فَتًى عَارِي الأَشَاجِعِ مِذْوَدِ

(2) ابن هرْمة كما في تحقيق عبد الحميد هنداوي لـ"دلائل الإعجاز".

714.وَمَـا عـرَا النِّسْبَةُ مِـنْ مَطلُوبِـهِ ... كَالْمَجْـدُ فِـي بُرْدَيْـهِ أَوْ فِـي ثَوْبِـه

715.إِذْ لَـمْ يُصَـرِّحْ بِثُبُـوتِ ذَاكَ لَـهْ ... بَـلْ فِـي الَّـذِي احْتَـوَى عَلَيْـهِ جَعَلَـهْ

وَمَـا يَـكُ فِـيَّ مِـنْ عَيْـبٍ فَـإِنِّي ... جَبَـانُ الْكَلْـبِ مَهْـزُولُ الْفَصِـيلِ

فإن جبن الكلب عن الهرير في وجه من يدنو منه مع كون الهرير والنباح في وجه من لا يعرف أمرا طبيعيا: مشعرٌ باستمرار تأديب له؛ لامتناع تغيير الطبيعة لغير موجب، واستمرار تأديبه أن لا ينبح: مشعرٌ باستمرار موجب نباحه، وهو اتصال مشاهدته وجوها إثر وجوه؛ وذلك مشعرٌ بكون ساحته مقصدَ دانٍ وقاص؛ وذلك مشعِر بشهرة صاحب الساحة بقِرَى الأضياف؛ قال حسان ﷺ في أولاد جفنة:

يُغْشَـوْنَ حَتَّـى مَـا تَهِـرُّ كِلَابُهُـمْ ... لا يَسْـأَلُونَ عَـنِ السَّـوَادِ الْمُقْبِـلِ

وكذلك مهزول الفصيل: يلزمه فقد الأم، وفقدها مع عناية العرب بالنوق -لا سيما الْمُتْليات منها-: يلزمه كمالُ الداعي إلى نحرها، ولا داعي إليه أقوى من صرفها إلى الطبائخ؛ وذلك: يلزمه كونه مضيافا.

ثم أشار إلى القسم الثالث من أقسام الكناية فقال: **(وما)**: مبتدأ، خبره قوله الآتي "كالمجد" إلخ أي والذي **(عرا)** أي وقع من الكناية؛ حال كونه **(النسبة)**: مبتدأ خبره: **(من مطلوبه)** أي الكناية التي تُطلب بها النسبة، أي إثبات أمر لآخر، أو نفيه عنه، **(كالمجد في برديه أو في ثوبه)**؛ فهو مثالها؛ فالمطلوب بهذه الكناية: إثبات المجد للغائب؛ وإنما كان الكلام كناية عن إثبات المجد له: **(إذ)** أي لأجل أن المتكلم **(لم يصرح بثبوت ذاك)** المجد **(له)**؛ بأن يقول: زيد ماجد، **(بل)** كنّى عنه بحيث **(في الذي احتوى)** واشتمل **(عليه)** -وهو البردان والثوب- **(جعله)**؛ فإن الأمر إذا ثبت فيما يختص بالرجل ويحويه من ثوب أو مكان؛ فقد ثبت له، ولا استحالة في كون الصفة بين الثوبين تبعا لموصوفها؛ ومنه قوله[1]:

---

(1) أي زياد الأعجم يمدح عبد الله بن الحشرج أمير نيسابور، حين نزل عليه **فأنزله وألطفه، وبعث إليه** بألف دينار. كذا في ربيع الأبرار للزمخشري.

716.وَرُبَّمَا فِي ذَيْنِ يُحْذَفُ الذِي يُوصَفُ مِثْلُ مَا تَقُولُ لِلْبَذِي

717.مَنْ سَلِمَ الأَنَامُ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ فَمُسْلِمٌ لِشَانِه

718.قُلْتُ وَقَدْ يُرَادُ هَذَانِ مَعَا فَهْوَ كِنَايَتَانِ فِيهِ وَقَعَا

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ والنَّدَى فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرَجِ

أراد أن لا يصرح بنسبة السماحة والمروءة والندى لابن الحشرج؛ بأن يقول: السماحة لابن الحشرج، والمروءة له والندى له، فجمع الثلاثة في قبّة، فلم يتمّ غرضه بذلك: لوجود ذوي قباب كثيرين في الدنيا؛ فجعل القبة مضروبة على ابن الحشرج.

(**وربما في ذين**) القسمين؛ يعني الثاني المطلوب به صفة من الصفات، والثالث وهو المطلوب به النسبة: (**يحذف الذي يوصف**) أي الموصوف ويقيّد الأول من هذين القسمين -وهو المطلوب به الصفة- بما إذا لم يصرّح بالنسبة، وأما إن كانت النسبة مصرّحا بها؛ فالموصوف فيها: يكون مذكورا لا محالة هـ انظر بسط هذا في مواهب الفتاح.

وذلك: (**مثل ما تقول**) معرضا (**للبذي**) بذي اللسان أي الفحّاش الذي يؤذي المسلمين (**من سلم الأنام**) أي المسلمون خاصة؛ فالأنام: عامٌّ مراد به الخصوص (**من**) إذاية (**لسانه**): بالغيبة والشتم، (**ويده**): بالبطش بالظلم وغيره؛ (**فـ**)هو (**مسلم لشانه**) أي لأجل صلاح شأنه.

الدسوقي: هذا مثال الكناية عن النسبة؛ والنسبة المكنّى عنها هنا: نفي الصفة -لا ثبوتها-؛ لأن نسبة الصفة: يكنى عنها مطلقا: سواء كانت ثبوتية أو سلبية، وهي هنا سلبية؛ إذ هي سلب الإسلام عن المؤذي، وهو غير مذكور في الكلام.

وقوله "في ذين": للاحتراز عن الموصوف في القسم الأول من أقسام الكناية؛ فإنه لا يتصور إلا كونه غير مذكور؛ لأنه نفس المطلوب بالكناية.

(**قلت وقد يراد هذان**) أي الكناية المطلوب بها الصفة والمطلوب بها النسبة (**معا**) في كلام واحد؛ (**فهو**) أي الكلام (**كنايتان فيه وقعا**)، نحو كثر الرماد في ساحة زيد؛ فقوله "كثر الرماد": كناية مطلوب بها صفة وهي المضيافية. وقوله "في ساحة

719. وَيُوسُـفٌ قَسَّـمَ ذَا الْبَـابَ إِلَـى ... رَمْـزٍ وَتَعْـرِيضٍ وَتَلْـوِيحٍ تَـلا
720. إِشَـارَةٌ إِيمَـاءُ فالـذِي حُـذِفْ ... مَوْصُـوفُهُ نَاسَـبَ تَعْرِيضًـا عُـرِفْ

زيد": كناية مطلوب بها نسبة المضيافية إلى زيد؛ بسبب جعلها في ساحته؛ ليفيد إثباتها له.

وقد تجتمع الثلاثة في كلام واحد، نحو كثر الرماد في ساحة العلم؛ فالعلم: كناية عن موصوف معيّن وهو زيد مثلا؛ لاشتهاره به.

واستنبط الزمخشري كناية خامسة، وهي أن تَعْمِد إلى جملة معناها على خلاف الظاهر، فتاخذ الخلاصة من غير اعتبار مفرداتها بالحقيقة والمجاز، فتعبِّر بها عن المقصود، كما تقول في نحو "الرحمن على العرش استوى": أنه كناية عن الملك؛ فإن الاستواء على السرير لا يحصل إلا مع الملك؛ فجعل كناية عنه. وكذا قوله ﴿وَالأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: 64]؛ فإنه كناية عن تصوير عظمته وكُنْه جلاله.

(**ويوسف**) السكاكي (**قسم ذا الباب**) أي باب الكناية (**إلى رمز وتعريض وتلويح تلا إشارة**): فاعل "تلا"، و(**إيماء**).

ثم ذكر لكل من أقسام الكناية الثلاثة: ما يناسبه من هذه الأقسام، من غير ترتيب على لفِّه فقال: (**فـ**)ـالكلام المكنّى به (**الذي حذف موصوفه**) أي الذي سيق لأجل موصوف غير مذكور: (**ناسب**) أن يُسمى (**تعريضا عرف**) عندهم؛ فحقَّ لها أن يطلَق عليها اسم التعريض دون غيره؛ لمناسبتها لمعناه اللغوي.

تقول: عرّضت بفلان ولفلان؛ إذا قلت قولا وأنت تعنيه، كأنك أشرت به إلى جهة حسيّة وأنت تريد أخرى.

ومنه "المعاريض" في الكلام، وهي التورية بشيء عن شيء. وفي الحديث: «**إِنَّ فِي الْمَعَارِيضِ لَمَنْدُوحَةً** -أي سعة- **عَنِ الْكَذِبِ**[1]». والتعريض: مشتق من العرض

(1) رواه البخاري في الأدب المفرد موقوفا على عمران بن حصين، وترجم به في الصحيح. ورواه ابن السني في عمل اليوم والليلة مرفوعا.

721.وَوَجْهُـــهُ التَّنوِيـــهُ وَالتَّلَطُّـــفُ   أَوْ يُتْـــرَكُ الإِغْـــلاظُ أَوْ يُسْـــتَعْطَفُ

-بضم فسكون أو بضمتين-: الجانب؛ يقال: نظر إليه بعرض وجهه أي جانبه؛ قال[1]:

فَعَرِّضْ إِذَا مَا جِئْتَ بِالْبَابِ وَالْحِمَى   وَإِيَّـــاكَ أَنْ تَنْسَـــى فَتَـــذْكُرَ زَيْنَبَـــا
سَـيَكْفِيكَ مِـنْ ذَاكَ الْمُسَـمَّى إِشَـارَةٌ   فَدَعْـهُ مَصُـونًا بِـالْجَلَالِ مُحَجَّبَـا

وقد عرّف ابن الأثير التعريض بأنه: اللفظ الدالُّ على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي أو المجازي، بل من جهة التلويح والإشارة؛ فيختص باللفظ المركّب، كقول من يتوقع صلة: والله إني محتاج؛ فإنه تعريض بالطلب، مع أنه لم يوضع له حقيقة ولا مجازًا، بل إنما فُهم المعنى من عُرُض اللفظ أي جانبه.

(**ووجهه**) أي السبب أو السر الذي يوجب التعريض هو (**التنويه**) أي تنويه جانب الموصوف أي تعظيمه، نحو "أمْر المجلس السامي نافذ"؛ ومنه قوله تعلى ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة: 251] أي محمدا ﷺ إعلاء لقدره أي أنه العلَم الذي لا يشتبه.

(**والتلطف**) به كقول الخاطب: عسى الله أن ييسر لي امرأة صالحة.

(**أو يترك الإغلاظ**) أي الاحتراز عن المخاشنة مع المعرّض به كما تقدم في مثال المؤذي.

(**أو يستعطف**)[2]؛ الاستعطاف: طلب العطف، كقول المحتاج لمن يتوقع منه صلة: جئت لأسلِّم عليك وأنظر وجهك الكريم.

أو الإهانة والتوبيخ، نحو ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝ بِأَيِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ﴾ [التكوير: 8-9]؛ فسؤال الموءودة: تعريض بإهانة قاتليها وتوبيخهم.

(1) يُعزى إلى زهير.

(2) بالرفع على الاستئناف؛ على حد قراءة نافع ﴿أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا﴾ [الشورى 48].

722. فَمِنْـهُ مَـا يُـرَادُ مَعْنَـاهُ مَعَـهْ ... وَمِنْـهُ لا حَـرَّرَهُ مَـنْ جَمَعَـهْ

723. إِنْ كَثُـرَتْ وَسَـائِطٌ ذَا وُصِـفَا ... مُلَوِّحًـا وَإِنْ تَقِـلَّ مَـعْ خَفَـا

724. رَمْـزٌ وَإِلَّا فَـالأَخِيرَانِ وَقَـدْ ... مَجَـازًا التَّعْـرِيضُ فِـي بَعْـضٍ وَرَدْ

ثم التعريض -كما قال التقي السبكي- على قسمين؛ **(فمنه ما يراد معناه معه)** أي قسم يُراد به معناه الحقيقي ويشار به إلى المعنى الآخر المقصود كما تقدم.

(ومنه) قسم **(لا)** يراد به معناه الحقيقي، بل إنما يُراد به المعنى المقصود فقط ويضرب له مثلا كقوله ﷺ -حكاية عن إبراهيم- ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: 63]؛ فالمراد بهذا الكلام: إنما هو المعنى المقصود بالتعريض فقط، الذي هو التنبيه على أن الأصنام لا قدرة لها على هذا الفعل، وأنها لا تنفع ولا تضر؛ بدليل قوله ﴿فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: 63].

وهذا التقسيم **(حرره من جمعه)**. **(إن كثرت وسائط)**؛ يعني أن الكلام المكنّى به من حيث هو؛ إذا كان مسوقا لأجل موصوف غير مذكور مع كثرة الوسائط بين الملزوم واللازم -كما في زيد كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل-؛ فـ**(ذا)**: مبتدأ، خبره: **(وصفا)** -بالتركيب-؛ يعني سُمي **(ملوحا)** -بكسر الواو- وتلويحا؛ لأن التلويح هو أن تشير إلى غيرك من بعُد.

(وإن تقل) الوسائط بين الكناية والمعنى المقصود المكنى عنه **(مع خفا)** في اللزوم أي في الانتقال من الملزوم إلى اللازم؛ فهذه الكناية: **(رمز)** أي تسمى باسم الرمز؛ لأن الرمز هو الإشارة إلى قريب منك على سبيل الخفْية؛ لأن الرمز الإشارة بالشفة أو العين أو الحاجب.

وقلة الوسائط يشمل ما لا واسطة فيه أصلا، كـ"عريض القفا"، وما فيه واسطة واحدة، كـ"عريض الوسادة"؛ فإنه ينتقل من عَرض الوسادة إلى عَرض القفا، ومنه إلى البلادة.

(وإلا) يكن في الكناية خفاء في اللزوم؛ بأن كانت جليّة مع عدم الوسائط أو قلتها؛ **(فالأخيران)** أي فهي المسماة بالأخيرين أي بالإشارة والإيماء؛ لظهور المشار إليه

725. كَقَوْلِــــهِ آذَيْتَنِـــي سَـــتَعْرِفُ يُرِيــدُ مَــنْ لا بِالخِطَــابِ يُوصَــفُ
726. وَإِنْ يُـــرِدْ بِـــذَاكَ كُـــلًّا مِنْهُمَـــا كِنَايَـــةٌ وَاشْـــرِطْ دَلِـــيلًا لَهُمَـــا

والمومَإ إليه، كقوله[1]:

أَوَ مَــا رَأَيْــتَ الْمَجْــدَ أَلْقَــى رَحْلَــهُ فِي آلِ طَلْحَــةَ ثُــمَّ لَــمْ يَتَحَــوَّلِ

أراد أنهم أماجد.

وكقوله[2]: * إن المروءة والسماحة والندى *.. إلخ.

وكقول أبي تمام[3]:

أَبَــيْنَ فَمَــا يَــزُرْنَ سِــوَى كَــرِيمٍ وَحَسْــبُكَ أَنْ يَــزُرْنَ أَبَــا سَــعِيدِ

الضمير في "أبين": للنوق؛ فإنه أراد أن أبا سعيد كريم.

ثم قال السكاكي أيضا: (وقد مجازا التعريض في بعض ورد)؛ فصَل بين "قد" ومدخولها أي وقد ورد التعريض حال كونه مجازا في بعض الصور؛ وذلك: (كقوله) أي كقول القائل لمن خاطبه مهدِّدا غيره: (آذيتني) فـ(ستعرف) جزاء إذايتي؛ حال كون القائل (يريد من لا بالخطاب يوصف) أي يريد بتاء الخطاب إنسانا غير المخاطب معه؛ ليكون اللفظ مستعملا في غير ما وُضع له فقط؛ فيكون مجازا.

(وإن يرد) القائل لهذا الكلام (بذاك) أي بكلامه -وهو قوله: "آذيتني فستعرف"- (كلا منهما) أي المخاطب والذي معه فهو: (كناية)؛ لأنه أراد باللفظ المعنى الأصلي وغيره معا، والمجاز ينافي إرادة المعنى الأصلي.

(واشرط دليلا لهما)؛ فلا بد في هاتين الصورتين من دليل دالٍّ على أن المراد في الصورة الأولى: هو الإنسان الذي مع المخاطب وحده؛ ليكون مجازا. وفي الثانية: كلاهما جميعا؛ ليكون كناية.

(1) أي البحتري يمدح آل طلحة.

(2) تقدم قريبًا.

(3) يصف إبلا مادحا أبا سعيد بن يوسف الثغري.

فصل

727.وَكَــوْنُ هَــذِي وَالْمَجَــازِ أَبْلَغَــا   مِــنْ ضِــدِّ ذَيْــنِ باتِّفَــاقِ الْبُلَغَــا

728.وَالِاسْــتِعَارَةِ مِــنَ التَّشْــبِيهِ   إِذْ قُــوَّةُ الْمَجَــازِ لا تَلِيــهِ

وتحقيق ذلك: أن قوله "آذيتني فستعرف": كلام دالٌّ على تهديد المخاطب بسبب الإيذاء، ويلزمه تهديد كل من وقع منه الإيذاء؛ فإن استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤْذِين: كان كناية، وإن أردت به تهديد غير المخاطب فقط - بسبب الإيذاء؛ لعلاقة اشتراكه مع المخاطب في الإيذاء؛ إما تحقيقا وإما فرضا وتقديرا مع قرينة دالة على عدم إرادة المخاطب- كان مجازا. وبالله تعلى التوفيق.

(**فصل: وكون هذي**) أي الكناية (**والمجاز أبلغا من ضد ذين**)؛ وهو التصريح والحقيقة: ثابت (**باتفاق البلغا**)ء سليقة أو اكتسابا؛ وإنما كانا أبلغ من ضديهما: لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم؛ فهو كدعوى الشيء ببيِّنة[1]؛ فإنّ وجود الملزوم: يقتضي وجود اللازم ضرورة؛ لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم.

(و)كذلك كون (**الاستعارة**) -تحقيقية كانت أو تمثيلية[2]- أيضا: أبلغ (**من التشبيه**) الذي هو أصلها: باتفاق البلغاء؛ (**إذ قوة المجاز**) أي لأجل أن القوة أي التأكيد الموجود في الاستعارة التي هي من المجاز: (**لا تليه**) أي لا توجد في التشبيه؛ لأنه حقيقة، وتلك القوة: بسبب ادعاء دخول المشبّه في جنس المشبه به، الذي هو مبنى الاستعارة.

وليس معنى كون المجاز والكناية أبلغ: أن شيئا منهما يوجب أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقة والتصريح، بل المراد من ذلك: أنه يفيد زيادة تأكيد للإثبات، ويُفهم من الاستعارة: أن الوصف في المشبّه: بالغ حدّ الكمال

(1) بخلاف الحقيقة والتصريح؛ فإن كلا منهما دعوى مجرّدة عن الدليل؛ فإذا قلت: فلان كثير الرماد: كأنك قلت: فلان كريم؛ لأنه كثير الرماد، وإذا قلت: رأيت أسدا في الحمّام؛ فكأنك قلت: رأيت شجاعا في الحمّام؛ لأنه كالأسد. دسوقي.

(2) وأما المكنّى عنها والتخييلية؛ فهما ليستا من المجاز على مذهب صاحب التلخيص.

729. قُلْــتُ وَذُو التَّمْثِيــلِ بِاسْــتِعَارَهْ أَبْلَــغُ مِنْــهُ لا بِالاسْــتِعَارَهْ
730. وَأَبْلَــغُ الأَنْــوَاعِ تَمْثِيلِيَّــهْ مَكْنِيَّــةٌ بَعْــدُ فَتَصْــرِيحِيَّهْ
731. وَبَعْــدَهَا كِنَايَــةٌ وَقَــدْ عَــلا ذُو نِسْــبَةٍ فَصِــفَةٌ فَمَــا خَــلا

كما في المشبه به، وليس بقاصر فيه كما يُفهم ذلك من التشبيه؛ فليست فضيلة قولنا "رأيت أسدا" على قولنا "رأيت رجلا شجاعا هو والأسد سواء في الشجاعة": أن الأول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يُفِدْها الثاني، بل الفضيلة هي: أن الأول أفاد تأكيدا لإثبات تلك المساواة لم يفدها الثاني.

(**قلت وذو التمثيل باستعاره**) أي التمثيل على سبيل الاستعارة؛ بسبب كون العلاقة فيه بين المعنى الأصلي والمجازي هي المشابهة: (**أبلغ منه**) أي من التمثيل الساذج (**لا بالاستعاره**) أي لا على سبيل الاستعارة. قاله في الإيضاح.

(**وأبلغ الأنواع**) أي أنواع الاستعارة: (**تمثيليه**) أي الاستعارة التمثيلية أي المجاز المركّب الجاري على سبيل الاستعارة؛ لكون الجامع فيها بين المستعار له ومنه: منتزَع من عدّة أمور.

(**مكنية بعد**) أي ويليها في الأبلغية: الاستعارة المكْنية؛ فهي أبلغ من التصريحية؛ لاشتمالها على المجاز العقلي.

(**فـ**)يلي المكنية في الأبلغية استعارة (**تصريحيه**)؛ وهي التي ذُكر فيها المشبه به وطُوي ذكر المشبّه.

(**وبعدها**) أي الاستعارة في الأبلغيّة: (**كناية**)؛ فالاستعارة بجميع أنواعها: أبلغ من الكناية كما استظهره السبكي.

(**وقد علا**) في الأبلغية من أنواع الكناية: (**ذو نسبة**) أي الكناية المطلوب بها نسبة، كقولك "المجد بين يدي زيد".

(**فـ**)يليها في العلو: (**صفة**) أي الكناية المطلوب بها صفة، كقولك: زيد كثير الرماد.

(**فـ**)يليها في العلو: (**ما خلا**) أي الذي خلا من الكناية عن طلب النسبة والصفة، وهو الكناية المطلوب بها تمييز الموصوف، كقولك: جاء المِضْياف.

732.وَهَـذِهِ الـثَّلاثُ مِـنْ قِسْـمِ الْخَبَـرْ وَالْخُلْـفُ فِـي إِنْشَـاءِ ذِي التَّشْـبِيهِ قَـرْ

(وهـذه الـثلاث) المـذكورة -وهـي التشبيه والاستعارة والكنايـة-: (مـن قسـم الخبر) لا الإنشاء.

(والخلف) بين البيانيين (في إنشاء ذي التشبيه) فقط (قـر) أي ثبت، حكـاه التقـي السـبكي في تفسـيره، واختـار أنـه خـبر عمـا في نفس المـتكلم مـن التشـبيه، كمـا أن "حسبت": خبر عن حسبانه؛ قال: ولا يختلف الحال في ذلك بين "كـأن" والكـاف، غير أن "كأن": صريحة فيه من جهة أن موقعها: أن يقوى الشبه في ذهن المتكلم، حتى يتخيـل أن المشـبه هـو المشـبه بـه، والكـاف: محتملـة لـه وللإخبـار عـن المماثلـة الخارجية، كقولك هذا مثل هذا.

تنبيـه: قولـه "وهـذه الـثلاث" إلـخ: يُنظـر مع قـول السـبكي مـا لفظـه: الكنايـة والاستعارة قد يكون كل منهما إنشـاء، وقـد يكـون خـبرا، وهـذا واضـح، وأمـا التشـبيه فالذى يظهر أنه خبر.

قلت: فانظر هل الصواب لو قال:

وَالِاسْـتِعَارَةُ لِلِانْشَـا وَالْخَبَـرْ كَـذَا الْكِنَايَـةُ وَفِـي التَّشْـبِيهِ قَـرْ
خُلْـفٌ فَلِلسُّـبْكِي لِلِاخْبَـارِ بِمَـا مِنْـهُ جَـرَى فِـي نَفْـسِ مَـنْ تَكَلَّمَـا

والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

وقد جمع أصـول البيـان الثلاثـة التشـبيهَ والاسـتعارة والكنايـة: قولـه تعلـى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: 123]؛ فـإن التشـبيه فيـه: تمثيلـي، وكـلًّا مـن المشـبّه والمشـبّه بـه: اسـتعارة تمثيليـة، ولفـظ مثَلـه: كنايـة عـن ذات مـن شُـبه بـه؛ علـى نحـو "مثلـك يجـود". انظـر الطيبي.

... ...

خاتمة: ذكر أصحاب البديعيات في بديعياتهم من هذا المذكور في هذا الفن: التشبيه، وتشبيه شيئين بشيئين، والمجاز، والاستعارة، والتمثيل، وإرسال المثَل، والكناية، والتعريض.

وبالله تعلى التوفيق.

❁ ❁ ❁

الفن الثالث: علم البديع

733. عِلْـمُ الْبَـدِيعِ مَـا بِـهِ قَـدْ عُرِفَـا ... وُجُـوهُ تَحْسِـينِ الْكَـلامِ إِنْ وَفَـى

734. مُطَابِقَـا وَقَصْـدُهُ جَلِـيُّ ... فَمِنْـهُ لَفْظِـيٌّ وَمَعْنَـوِيٌّ

(الفن الثالث علم البديع): أخّره لأنه أخص من الفنين؛ لتركُّبه منهما وزيادة.

والبديع في اللغة: الغريب، والبديع في أسماء الله تعلى: الخالق لا عن مثال سَبَقَ؛ فهو فعيل بمعنى مُفْعِل.

وأول من اخترع هذا الفن وسماه بهذا الاسم عبد الله بن المعتز.

(علم البديع ما) أي هو العلم الذي (به قد عرفا وجوه تحسين الكلام) أي الوجوه المحسِّنة للكلام، أي تتصور معانيها وتعلم أعدادها وتفاصيلها؛ (إن وفى) أي إن ورد الكلام حال كونه (مطابقا) لمقتضى الحال، (وقصده) أي والمقصود منه (جلي) أي واضح الدلالة على ما أريد به؛ يعني أن هذه الوجوه المشتمل عليها علم البديع؛ إنما تعَدُّ محسنة للكلام: بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال ووضوح الدلالة: بالخلو من التعقيد المعنوي واللفظي؛ وإلا كان كتعليق الدر على الخنازير.

قال ياسين: والمناسب حمل العلم هنا على الملَكة؛ لأن الأنسب إسناد المعرفة إلى الملكة، وأما حمله على الإدراك؛ فغير مناسب هنا: لأنه لا يُعرف به ما ذُكر، وكذا حمله على المسائل؛ لأنها لا يُعرف بها ما ذُكر.

ثم البديع على قسمين؛ (فمنه لفظي)؛ وهو الراجع إلى تحسين اللفظ أوّلا وبالذات؛ وإن كان بعض أفراد ذلك النوع قد يفيد تحسين المعنى أيضا.

(و)منه (معنوي)؛ وهو الراجع إلى تحسين المعنى أوّلا وبالذات؛ وإن كان بعض أفراد ذلك النوع قد يفيد تحسين اللفظ أيضا كما في المشاكلة.

المعنوي

735. مِنْـهُ الطِّبَـاقُ بِالتَّضَـادِ مَاثِـلِ الجَمْـعُ بَـيْنَ اثْنَـيْنِ ذِي تَقَابُـلِ

736. فِـي جُمْلَـةٍ مِـنْ نَـوْعٍ اوْ نَـوْعَيْنِ اسْـمَيْنِ أَوْ فِعْلَـيْنِ أَوْ حَـرْفَيْنِ

737. كَمِثْـلِ أَيْقَاظًـا وَهُـمْ رُقُـودُ يُحْيِـي يُمِيـتُ وَلَـهُ تَعْدِيـدُ

وبدأ بالمعنوي؛ لأن المقصود الأصلي والغرض الأولى هو المعاني، والألفاظ توابع وقوالب لها فقال: (**المعنوي**): أي هذا مبحث البديع المعنوي (**منه**) أي من أنواع البديع المعنوي: (**الطباق بالتضاد ماثل**) في التسمية؛ فكما يُسمى بالطباق: يسمى بالتضاد، ويقال له المطابقة والتطبيق والتطابق والتكافؤ، وهو لغة: أن يضع البعير رجله في موضع يده؛ يقال طابق البعير إذا فعل ذلك.

واصطلاحًا: (**الجمع**) في الذكْر (**بين اثنين**) أي معنيين فأكثر (**ذي تقابل**)؛ يعني متقابلين أي متنافيين؛ فكل واحد منهما مقابل للآخر (**في جملة**) أي سواء كان التقابل حقيقيا أو اعتباريا، أو بالإيجاب والسلب، أو تقابل العدم والملكة، أو تقابل التضايف أو ما يشبه شيئا من ذلك؛ مما يشتمل على نوع تنافٍ[1].

ويكون ذلك الجمع بلفظين (**من نوع**) واحد من أنواع الكلمة، (**او**) من (**نوعين**) منها؛ فأما كونهما من نوع واحد؛ فبأن يكونا (**اسمين أو فعلين أو حرفين**)، وأما كونهما من نوعين؛ فبأن يكونا من اسم وفعل مثلا.

فالاسمان: (**كمثل**) قوله تعلى: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ (أَيْقَاظاً وَهُمْ رُقُودٌ)﴾ [الكهف: 18] - ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾ [فاطر: 19]. والفعلان كقوله تعلى: (﴿يُحْيِۦ﴾ وَ(﴿يُمِيتُ﴾ [البقرة: 257]). والحرفان نحو ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: 285]؛ فإن في اللام معنى الانتفاع، وفي "على" معنى التضرر أي لها ما كسبت: من خير، وعليها ما اكتسبت: من شر؛ لا ينال نفع ذلك ولا ضره غيرُها.

(1) كهاتا وتلك في قوله: مها الوحش.. إلخ البيت الآتي في الصفحة: 514؛ لما في "هاتا" من القرب، و"تلك" من البعد.

738. طِبَاقُ مَنْفِيٍّ طِبَاقُ مُوجَبِ كَاخْشَ وَلا تَخْشَ وَذو تَسَبُّبِ

ومثال كون المعنيين المتقابلين من نوعين: قوله تعلى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: 123] أي ضالًّا فهديناه.

قال الأخفش: أحسن طباق قالته العرب قول عبد الله الأسدي:

رَمَى الْحَدَثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودَا
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبِيضَ سُودَا

ثم تارة يكونان حقيقين كالأمثلة السابقة أو مجازين كالآية الأخيرة.

وكقوله[1]:

إِذَا نَحْنُ سِرْنَا بَيْنَ شَرْقٍ وَمَغْرِبٍ تَحَرَّكَ يَقْظَانُ التُّرَابِ وَنَائِمُهْ

فالمطابقة بين اليقظان ونائم، ونسبتهما إلى التراب مجاز.

أو مختلفين كقوله[2]:

لا تَعْجَبِي يَا سَلْمُ مِنْ رَجُلٍ ضَحِكَ الْمَشِيبُ بِرَأْسِهِ فَبَكَى

لأن ضحك المشيب مجاز، وبكاء الرجل حقيقة، وهذا النوع يسمى "إيهام التضاد".

(و)الطباق (له تعديد) أي أقسام كثيرة؛ فمنه (طباق منفي)؛ وهو أن يُجمع بين فعلي مصدر واحد أحدهما مثبت والآخر منفي، أو أحدهما أمرٌ والآخر نهْي.

ومنه (طباق موجب) -بفتح الجيم- أي مثبَت؛ وذلك إذا كان كل من اللفظين مثبَتا، كالأمثلة السابقة.

والطباق في النفي: (كـ)ـقولك (اخش) زيدا (ولا تخش) عمرا، وقوله تعلى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾ [المائدة: 46]، وقوله تعلى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: 118]، وقوله تعلى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا

(1) أي أبان بن عبدة بن العباس بن مسعود كما في التذكرة الحمدونية.
(2) أي دعبل الخزاعي كما في نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري.

739. قُلْـتُ وَقِيـلَ الشَّـرْطُ فِـي الطِّبَـاقِ   أَنْ يَـأْتِيَ اللَّفْظَـانِ بِالْوِفَـاقِ

740. وَإِنَّمَـا يَحْسُـنُ مَـعْ مَزِيـدِ   ... ...

مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الروم: 5-6]، وحديث: «كُونُوا لِلْعِلْمِ وُعَاةً وَلَا تَكُونُوا لَهُ رُوَاةً»(1)، وكقوله(2):

خُلِقُوا وَمَا خُلِقُوا لِمَكْرُمَةٍ   فَكَأَنَّهُمْ خُلِقُوا وَمَا خُلِقُوا

رُزِقُوا وَمَا رُزِقُوا سَمَاحَ يَدٍ   فَكَأَنَّهُمْ رُزِقُوا وَمَا رُزِقُوا

(و)منه (ذو تسبب) أو لزوم؛ بأن يكون لأحد اللفظين سبب أو لازم يقابل الآخر؛ وذلك: بأن يجمع المتكلمُ بين معنيين لا تقابل بينهما في الظاهر، لكن يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق، مثل اللزوم أو السببية؛ وإنما دخل هذا في الطباق: لما تقدم في حده من كونه: يكفي أن يكون في الجملة، أي حقيقيا كان أو اعتباريا؛ مثاله قوله تعلى: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: 29]؛ فإن الرحمة لا تقابل الشدّة بحسب الظاهر، لكنها مسبَّبة عن اللِّين الذي هو ضد الشدة، وقوله تعلى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [القصص: 73]؛ فإن ابتغاء الفضل لا يقابل السكون في الظاهر، لكنه يستلزم الحركة التي هي ضد السكون، وقوله تعلى: ﴿أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا﴾ [نوح: 26]؛ لأن إدخال النار يستلزم الإحراق المضاد للإغراق.

(قلت وقيل) أي قال بعض البيانيين: (الشرط في الطباق أن يأتي اللفظان) المتطابقان متصفين (بالوفاق)؛ فيشترط فيه أن يكونا متفقين في الاسمية أو الفعلية، والحقيقة أو المجاز؛ وإلا لم يكن تطابقا وإنما يسمى تكافؤا.

(وإنما يحسن) الطباق أي لا يعَدُّ محسِّنا إلا (مع مزيد) أي زيادة نوع من أنواع البديع يشاركه في البهجة والرونق؛ وذلك أن المطابقة مجرّدة ليس تحتها كبير معنى؛ فإن قصارى ذلك: تطابق الضد مع ضده وهو أمرٌ سهل.

(1) الديلمي في مسند الفردوس عن ابن عباس. وعزاه في كنز العمال لحلية أبي نعيم.

(2) أي ابن رشيق المغربي كما في الدر الفريد للمستعصمي.

وَلَهُـــمُ تَطَـــابُقُ التَّرْدِيـــدِ ... ...

مثال ما إذا زيد مع الطباق نوع من أنواع البديع يحسنه: قوله تعلى: ﴿يُولِجُ ٱلَّيۡلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيۡلِ﴾ [الحج: 59]، وقوله تعلى: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ﴾ [الروم: 18]؛ فإنه انضمّ إلى المطابقة العكس. وقول امرئ القيس:

مِكَـــرٍّ مِفَـــرٍّ مُقْبِـــلٍ مُـــدْبِرٍ مَعًـــا ... كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

فإنها انضم إليها التكميل في قوله "معا"، المقصود به قرب الحركة في حالتي الإقبال والإدبار، وحالتي الكرّ والفرّ، والاستطراد بالتشبيه. وكقول أبي تمام[1]:

بِيضُ الصَّفَائِحِ لا سُودُ الصَّحَائِفِ فِي ... مُتُـــونِهِنَّ جَـــلاءُ الشَّـــكِّ والرِّيَـــبِ

انضم إليها الجناس، وقول الأرّجاني:

تَعَلَّقَ بَيْنَ الْوَصْلِ وَالْهَجْرِ مُهْجَتِي ... فَلَا أَرَبِي فِي الْحُبِّ أَقْضِي وَلَا نَحْبِي

انضم إليها اللف والنشر، وكالتورية في قول ابن خطيب دَارَيَّا:

يَـا مَعْشَـرَ الأَصْـحَابِ قَـدْ عَـنَّ لِـي ... مَعْنَـىً يُزِيـلُ الْحُمْـقَ فَاسْـتَظْرِفُوهْ

لا تَحْضُـــرُوا إِلَّا بِأَخْفَـــافِكُمْ ... وَمَـــنْ يُثَقِّـــلْ مِـــنْكُمْ خَفِّفُـــوهْ

(ولهم) أي ولأصحاب البديعيات نوع اخترعوه وهو (تطابق الترديد) سموه بذلك وهو أن ترد آخر الكلام المتطابق على أوله؛ فإن خلا من الطباق فهو رد العجز على الصدر مثاله قوله[2]:

لا يَرقَـعُ النَّـاسُ ما أَوْهَـوْا وَإِنْ جَهَـدُوا ... طُـولَ الْحَيَـاةِ وَلَا يُوهُـونَ مَـا رَقَعُـوا

(1) من قصيدته المشهورة في تهنئة المعتصم بفتح عمّورية، ويردُّ على المنجّمين الذين زعموا أنها لا تُفتح في ذلك الوقت، ومطلعها:

السَّـيْفُ أَصْـدَقُ أَنْبَـاءً مِـنَ الْكُتُـبِ ... فِـي حَـدِّهِ الْحَـدُّ بَـيْنَ الْجِـدِّ وَاللَّعِـبِ.

(2) أي حسان بن ثابت ﷺ في جوابه لوفد تميم حين قدموا لمفاخرة النبي ﷺ، وفيهم الأقرع بن حابس، والزبرقان بن بدر، وعمرو بن الأهتم وغيرهم، من قصيدته المشهورة ومطلعها:

إِنَّ الـــذَّوَائِبَ مِـــن فِهْـــرٍ وإِخْـــوَتَهُمْ ... قَـــد بَيَّنُـــوا سُـــنَّةً للنَّـــاسِ تُتبَـــعُ

741.وَمِنْـــهُ تَـــدْبِيجٌ بِـــأَلْوَانٍ تَـــرِدْ مَكْنِيًّـــا اوْ تَوْرِيَـــةً لِمَـــا قُصِـــدْ

742.وَمِنْـــهُ نَـــوْعٌ سُـــمِّيَ الْمُقَابَلَـــهْ وَهْـــوَ مَجِـــيءُ أَحْـــرُفٍ مُقَابِلَـــهْ

743.تُرَتِّـــبُ الثَّـــانِي عَلَـــى الأَوَائِـــلِ ... ...

(ومنه) أي من الطباق (تدبيج): من دبّج المطرُ الأرض إذا زيّنها؛ وهو الإتيان في مدح أو غيره (بألوان ترد) حال كونها (مكنيا) بها، (او) ترد (تورية لما) أي للمعنى الذي (قصد)؛ وإنما كان من أنواع الطباق: لما بين اللونين من المقابلة؛ فتدبيج الكناية: كقول أبي تمام في مرثية محمد بن حميد حين استُشهد:

تَـرَدَّى ثِيَابَ الْمَوْتِ حُمْرًا فما أتـى لَهَا اللَّيْلُ إِلَّا وَهْيَ مِنْ سُنْدُسٍ خُضْرُ(1)

فقد ذكر لون الحمرة والخضرة، وكنّى بالأول عن القتل، وبالثاني عن دخول الجنة.

وتدبيج التورية: كقول الحريري: "فمُذ اغْبرّ العيشُ الأخضَرُ، وازْوَرّ المحْبوبُ الأصفَرُ، اسوَدّ يوْمي الأبيضُ، وابيَضّ فَوْدي الأسوَدُ، حتى رثَى ليَ العدوّ الأزرَقُ، فيا حبّذا الموتُ الأحمَرُ"؛ فالمعنى القريب للمحبوب الأصفر: هو إنسان له صفرة، والبعيد: هو الذهب وهو المراد.

(ومنه) أي الطباق (نوع سمي المقابله)؛ وهو أخص منه مطلقا، وجعله السكاكي وغيره قسْما برأسه، (وهو) أي النوع المسمى بها في الاصطلاح: (مجيء أحرف) أي كلمات مجموعة لا تضادّ بينها (مقابله) أي مضادّة لأحرف أي لكلمات أخرى، (ترتب) أيها المتكلم الكلام (الثاني على) الكلمات (الأوائل) المقابلة على طريق اللف والنشر المرتب: الأول للأول، والثاني للثاني، وهكذا.. فيكون من أفراد الطباق؛ لأنه حينئذ جمع بين معنيين متقابلين في الجملة.

(1) قوله "خضر": مرفوع على أنه خبر بعد خبر، لا مجرور صفة لـ"سندس"؛ لأن القوافي مضمومة الروي؛ فإن قبله:

غَـدا غَـدْوَةً وَالْحَمْـدُ نَسْـجُ رِدَائِـهِ فَلَـمْ يَنْصَـرِفْ إِلَّا وَأَكْفَانُـهُ الأَجْـرُ

... ... كَمِثْـلِ قَـوْلِي فِـي خِطَـابِ الْعَـاذِلِ

744.اعْفُـفْ ودُمْ وَصِـلْ وَعِـزَّ وَافِـقِ أَوْ خُـنْ وَزُلْ واقْطَـعْ وَهُـنْ وَشَـاقِقِ

فمقابلة اثنين باثنين: كقوله تعلى: ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيراً﴾ [التوبة: 83]؛ أتى بالضحك والقلة وهما غير متضادين، ثم بالبكاء والكثرة المقابلين لهما. وقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقاً حَرِجاً﴾ [الأنعام: 126]، وقوله ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا جَعَلَهُمْ مَفَاتِيحَ لِلْخَيْرِ مَغَالِيقَ لِلشَّرِّ»(1)، وقوله ﷺ «مَا كَانَ الرِّفْقُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ وَمَا كَانَ الْخُرْقُ فِي شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ»(2)، وقوله ﷺ: «مَا كَانَ الْفُحْشُ فِي شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ وَمَا كَانَ الْحَيَاءُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ». رواه الترمذي.

ومقابلة ثلاثة بثلاثة كقول أبي دلامة:

مَا أَحْسَنَ الدِّينَ وَالدُّنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا وَأَقْبَحَ الْكُفْرَ وَالْإِفْلَاسَ بِالرَّجُلِ

قابل الحسن والدين والغنى: بالقبح والكفر والإفلاس.

ومقابلة أربعة بأربعة كقوله تعلى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: 5-10]؛ والتقابل في الجميع ظاهر، إلا في مقابلة الاتقاء بالاستغناء؛ فالمراد بـ"استغنى": أنه زهد فيما عند الله كأنه مستغنٍ عنه فلم يتّقِ؛ فالاستغناء: مستلزم لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء.

ومقابلة خمسة بخمسة: (**كمثل قولي في خطاب العاذل اعفف ودم وصل وعز وافق أو خن وزل واقطع وهن وشاقق**)؛ فإنه أتى بالأمر بالعفاف والدوام والوصل والعز والوفاق؛ وهذه معان غير متضادّة، ثم أتى في مقابلتها بالأمر بالخيانة والزوال والقطع والهوان والشقاق؛ وهي مقابلة لها على الترتيب: الأول للأول والثاني للثاني، وهكذا..

(1) أبو نعيم في الحلية وابن ماجه في سننه.

(2) البخاري في الأدب المفرد ومسند الشهاب.

745. وَقَالَ فِي الْمِفْتَاحِ مَهْمَا شُرِطَا ... فِي أَوَّلٍ فَالضِّدَّ فِي الثَّانِي اشْرِطَا
746. قُلْتُ وَذَا الْمِثَالُ بِالْمُفَوَّفِ ... يُسْمَى وَمِنْ أَنْوَاعِهِ عَدَّ الصَّفِي

وكقول المتنبي(1):

أَزُورُهُمْ وَسَوَادُ اللَّيْلِ يَشْفَعُ لِي ... وَأَنْثَنِي وَبَيَاضُ الصُّبْحِ يُغْرِي بِي

ومقابلة ستة بستة كقوله(2):

علـى رأسِ حُـرٍّ تـاجُ عِـزٍّ يَزِينُـه ... وفي رِجـلِ عبـدٍ قيـدُ ذُلٍّ يَشِينُه

قال الصفوي: هذا أبلغ ما يمكن أن ينظم في هذا المعنى.

(وقال) السكاكي **(في المفتاح)** زائدا في تعريف المقابلة قيدا آخر هو أنه: **(مهما شرطا)** -بالتركيب- **(في أول)** أي في الكلام الأوّل المشتمل على المعاني الأُوَل أمرٌ؛ **(فالضد)** أي ضد ذلك الأمر المشروط في الأوّل: **(في)** الكلام **(الثاني)** المشتمل على المعاني الأُخر **(اشرطا)** كقوله تعلى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ قابل بين الإعطاء والبخل، والاتقاء والاستغناء، والتصديق والتكذيب.

ولما جعل التيسير في الأول مشتركا بين الإعطاء والاتقاء والتصديق: جعل ضده -وهو التعسير- مشتركا بين أضدادها: من البخل والاستغناء والتكذيب؛ فعلى هذا لا يكون قوله "ما أحسن الدين والدنيا" إلخ: من المقابلة لأنه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع، ولم يشترط في الكفر والإفلاس ضده وهو الافتراق.

والمراد بالشرط هنا: القيد شرطا كان أو غيره، لا خصوص الشرط النحوي.

(قلت وذا المثال) وهو قوله "اعفف ودم" إلخ: **(بالمفوف)** بصيغة اسم المفعول **(يسمى)** عندهم، **(ومن أنواعه عد الصفي)** أي وقد عدّه من أنواع البديع المعنوي صفي الدين ومتابعوه والطيبي، وفسروه بأن يؤتى بمعان متلائمة في جمل

---

(1) ويرى الثعالبيّ في "يتيمة الدهر": أن هذا البيت أمير شعره.

(2) يُنسب إلى عنترة.

... ...

مستوية المقدار أو متقاربته؛ من قولهم "ثوب مفوّف"؛ إذا كان فيه خطوط بيض؛ ومثّل له الشيخ بهاء الدين بقول أبي الطيب يمدح سيف الدولة:

أَقِلْ أَنِلْ أَقْطِعِ احْمِلْ أَعْلِ سَلِّ أعِدْ زِدْ هِشَّ بِشَّ تَفَضَّلْ أُدْنُ سُرَّ صِلِ

والمعنى أقل من استنهضك من عثرته، وأنل من استعطاك، وأقطع المنازل والضياع من أمّلك، واحمل على سوابق الخيل من استحملك، وأعل قدر من تعلق بك، وسَلِّ عن كل مفقود بما تجدده من برك، وأعد ذلك وأدمه، وزد في غدك على ما تمنحه في يومك، وهشّ ورحِّبْ بمن قصدك، وأظهر البشاشة له، ودم على تفضلك، وادن من الوافد عليك، وسرّه بمتابعة إحسانك، وصل الجميع بإنعامك. روي أنه أعطاه كل ما سأل في البيت.

ومثّل له الطيبي بقول الآخر(1):

فَلَوْ أَنَّ مَا بِي بِالْجِبَالِ لَهَدَّهَا وَبِالنَّارِ أَطْفَاهَا وَبِالْمَاءِ لَمْ يَجْرِ

وَبِالنَّاسِ لَمْ يَحْيَوْا وَبِالدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ وَبِالشَّمْسِ لَمْ تَطْلُعْ وَبِاللَّيْلِ لَمْ يَسْرِ

ومثّل له الأندلسي بقول الآخر(2):

يَا مَنْ يُؤَمِّلُ أنْ تَكُونَ صِفَاتُهُ كَصِفَاتِ عَبْدِ اللهِ أَنْصِتْ وَاسْمَع

اظْرُفْ وَعِفَّ وَبَرَّ وَاصْبِرْ وَاحْتَمِلْ وَاحْلُمْ وَدَارِ وَكَافِ وَابْذُلْ وَاشْجُع

وأما ابن مالك وعبد الباقي فجعلاه ثلاثة أقسام: ما يكون جُمله قصارا كبيت أبي الطيب، وطوالا كبيتي الطيبي، ومتوسطا كبيت الأندلسي.

(1) لم نقف على قائله.

(2) هو أبو العُميثل، في مدح عبد الله بن طاهر.

747. ثُـمَّ مُرَاعَـاةُ النَّظِيـرِ جَمْـعُ أَمْـرٍ وَمَـا نَاسَـبَهُ وَيَـدْعُو

748. تَنَاسُـبًا فَـإِنْ مُنَاسِـبٌ خَـتَمْ ... ...

(ثم) من أنواع البديع المعنوي: (مراعاة النظير) أي نوع يسمى بذلك وهي (جمع أمر وما ناسبه) في المعنى لا من جهة التضاد، فخرج الطباق؛ لأن المناسبة فيه بالتضاد، (ويدعو) -بحذف نون الرفع- أي والبديعيون يسمون هذا النوع (تناسبا)؛ فيسمى باسم التناسب والتوفيق، والائتلاف والمواخاة والتلفيق.

ثم هي على ثلاثة أقسام؛ **الأول**: أن يناسب اللفظُ المعنى كقول زهير:

أَثَـافِي سُـفْعًا فِـي مُعَـرَّسِ مِرْجَـلٍ وَنُؤْيًـا كَجِـذْمِ الْحَـوْضِ لَـمْ يَتَـثَلَّمِ

فَلَمَّـا عَرَفْـتُ الـدَّارَ قُلْـتُ لِرَبْعِهَـا أَلا عِـمْ صَبَاحًا أَيُّهَـا الرَّبْـعُ وَاسْـلَمِ

فأتى في البيت الأول بألفاظ غريبة لكون معانيه أعرابية، وأتى في البيت الثاني؛ لكونها عرْفية: بألفاظ مستعملة.

ومثال ذلك من الحديث حديث الصحيحين: «**أَلا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ الْجَنَّةِ كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعِّفٍ أَغْبَرَ ذِي طِمْرَيْنِ لا يُؤْبَهُ لَهُ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لأَبَرَّهُ أَلا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ كُلُّ عُتُلٍّ جَوَّاظٍ مُسْتَكْبِرٍ**»؛ أتى في وصف أهل الجنة: بألفاظ سهلة رقيقة عذبة؛ لمناسبة المعنى، وأتى في وصف أهل النار: بألفاظ صعبة شديدة.

الثاني: أن يناسب اللفظُ اللفظَ أي لفظا آخر كقول البحتري في وصف الإبل التي أنحلها السير[1]

كَالْقِسِـيِّ الْمُعَطَّفَـاتِ بَـلِ الأَسْـ ـهُمِ مَبْرِيَّـةً بَـلِ الأَوْتَـارِ

قال في الشرح: فإنه لما شبّه الإبل بالقسي في الرقة والانحناء وأراد تكرير التشبيه: كان يمكنه التشبيه بالعراجين وبنون الخط؛ لوجود ذلك فيها، فآثر الأسهم والأوتار؛ لمناسبة لفظ القسي.

(1) من قصيدة له في مدح أبي جعفر بن حميد.

... ... مُبْتَــدَأ تَشَــابُهَ الأَطْــرَافِ سَــمْ

ومنه قول ابن رشيق[1]:

أَصَحُّ وَأَقْوَى مَا سَمِعْنَاهُ فِي النَّدَى مِــنَ الْخَبَــرِ الْمَــأْثُورِ مُنْــذُ قَــدِيمِ
أَحَادِيـثُ تَرْوِيهَـا السُّيُولُ عَـنِ الْحَيَـا عَــنِ الْبَحْـرِ عَـنْ كَـفِّ الأَمِيـرِ تَمِـيمِ

ففي البيتين المناسبة بين الصحة والقوة والسماع، والخبر المأثور والأحاديث والرواية. ثم بين السيل والحيا وهو المطر، والبحر وكف الأمير، مع ما فيه من رعاية العنعنة؛ إذ جعل الرواية لأصاغر عن أكابر، كما يقع في سند الأحاديث. ومثاله في الحديث: «**ذُو الْوَجْهَيْنِ فِي الدُّنْيَا ذُو اللِّسَانَيْنِ فِي النَّارِ**[2]».

الثالث: أن يناسب المعنى المعنى؛ بأن يؤتى في آخر الكلام بما يناسب أوله وهو قوله: (**فإن مناسبٌ ختم مبتدأ**)؛ بأن يُختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى فهذا: (**تشابه الأطراف سم**) أي ادعُه بذلك؛ والتناسب قد يكون ظاهرا كقوله تعلى ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: **104**].

قال السعد: فإن اللطيف يناسب كونه غير مدرَك بالبصر، والخبير يناسب كونه مدرِكا للأشياء؛ لأن المدرِك للشيء يكون خبيرا به.

قوله فإن اللطيف يناسب إلخ: لأن الشيء كلما لطُف كان أخفى، كالهواء؛ ولهذا لا يُدرك بالبصر. لكن بحث فيه الفنري: بأن المناسب له هو اللطيف المشتق من اللطافة وهو ليس بمراد هنا. وأما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرأفة؛ فلا تظهر مناسبته له. اللهم إلا أن يقال: اللطيف هاهنا مستعار من مقابل الكثيف؛ لما لا تدركه الحاسة ولا ينطبع فيها، وهذا القدر يكفي في المناسبة هـ

قال في عروس الأفراح: ينبغي أن يُجعل من إيهام التناسب الآتي، لا من التناسب.

---

(1) القيرواني في مدح الأمير تميم بن المُعز الفاطمي.

(2) رواه أبو داود كما قال السيوطي في الشرح.

749. وَمِنْــهُ الإِرْصَــادُ وَذَا أَنْ تَجْعَــلا   مِــنْ قَبْـلِ عَجْـزِ الْبَيْـتِ مَـا دَلَّ عَلَـى

750. تَمَامِـــهِ إِذَا الـــرَّوِيُّ عُرِفَـــا   ... ...

وقد يكون التناسب بين المختم والمبدإ خفيا؛ بحيث لا يُفهم إلا بعد تأمل وتدبر، كقوله تعالى: ﴿إن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: 120]؛ فإن قوله "وإن تغفر لهم": يوهم أن الفاصلة "الغفور الرحيم"، لكن يُعرف بعد التأمل: أن الواجب هو العزيز الحكيم؛ لأنه لا يغفر لمن يستحق العذاب إلا من ليس فوقه شيء يردُّ عليه حكمه وهو "العزيز" أي الغالب، ثم وجب أن يوصف بـ"الحكيم": للاحتراس؛ لئلا يُتوهم أنه خارج عن الحكمة؛ إذ الحكيم: من يضع الشيء في محله، أي إن تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب: فلا اعتراض عليك والحكمة فيما فعلته.

ويلحق بمراعاة النظير: الجمعُ بين معنيين غير متناسبين، بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان؛ وإن لم يكونا مقصودين ههنا؛ وذلك: بأن لا يُقصد واحد منهما، أو يكون أحدهما مقصودا دون الآخر، نحو قوله تعلى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: 3-4]؛ فإن النجم هنا: بمعنى الشجر الذي لا ساق له، وهو بهذا المعنى؛ وإن لم يكن مناسبا للشمس والقمر؛ لكنه قد يكون بمعنى الكوكب، وهو مناسب لهما، ويسمى هذا إيهام التناسب، نظير ما مرّ من إيهام التضاد(1).

(ومنه) أي المعنوي (**الارصاد**)؛ وهو لغة: نصب الرقيب في الطريق؛ من رصدته: رقبته، والرصيد: السبع الذي يرصُد ليَثِبَ، والرصَد محركة: الراصدون، يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث، والمرصاد: الطريق والمكان يُرصد فيه العدو.

(**وذا**) أي الإرصاد اصطلاحا: هو (**أن تجعلا من قبل عجز البيت**) أو الفقرة (**ما**) أي لفظا (**دل على تمامه**) أي البيت أو الفاصلة؛ (**إذا الروي**): روي البيت أي قافيته التي بُني عليها أو ما في معناه، وهو الحرف الذي ختمت به فاصلة الفقرة (**عرفا**)

(1) الدسوقي: والحاصل: أن النجم في الآية بالنسبة للشجر: من مراعاة النظير، وبالنسبة للشمس والقمر: من إيهام التناسب، و"يسجدان": مجاز عن انقيادهما لله تعلى.

... ... وبَعْـــضُ التَّسْـــهِيمَ هَـــذَا وَصَـــفَا

أي عُلم مما سبق من الكلام؛ فكأنك أرصدت الكلام الأول لمعرفة آخره، كقوله تعلى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُواْ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [يونس: 19]؛ فإنه لو لم يُعرف خاتمته التي هي النون؛ لربما توهم أن العجز فيما فيه اختلفوا، أو فيما اختلفوا فيه.

(وبعض) من البيانيين (التسهيم هذا وصفا) يعني سمّى الإرصاد بـ"التسهيم": من قولهم سهمت الكلام أي صوّبته؛ كأنه صوّب الكلام الأول بقصد الدلالة على الآخر.

قال في الفيض: التسهيم والإرصاد اصطلاحا: هو أن يُجعل ما قبل تمام البيت أو الفقرة دالا عليه قبل ذكره؛ إذا عرف نوع اللفظ الذي يدل على الآخر هـ

وهو قسمان؛ أحدهما: أن تكون دلالته لفظية كقوله تعلى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: 40].

وكقوله(1):

إِذَا لَـــمْ تَسْـــتَطِعْ شَـــيْئًا فَدَعْـــهُ ... وَجَـــاوِزْهُو إِلَـــى مَـــا تَسْـــتَطِيعُ

وكقول زهير:

سَئِمْتُ تَكَـالِيفَ الْحَيَـاةِ وَمَـنْ يَعِـشْ ... ثَمَـانِينَ حَـوْلًا لا أَبَـا لَـكَ يَسْـأَمِ

وكقوله(2):

أَحَلَّـتْ دَمِـي مِـنْ غَيْـرِ جُـرْمٍ وحَرَّمَـتْ ... بِـلَا سَـبَبٍ يَـوْمَ اللِّقَـاءِ كَلَامِـي

فَلَـيْسَ الَّـذي حَلَّلْتِـهِ بِمُحَلَّـلٍ ... وَلَـيْسَ الَّـذِي حَرَّمْتِـهِ بِحَـرَامِ

الثاني: أن تكون معنوية كقوله تعلى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا﴾ [آل عمران: 33].. الآية؛ فإن قوله "اصطفى": يدل على أن الفاصلة "العالمين"، لا باللفظ؛ لأن لفظ العالمين: غير لفظ اصطفى، ولكن بالمعنى؛ لأنه يعلم من جهة أن من لوازم اصطفاء

(1) أي عمرو بن معدي كرب، وهو من أمثاله السائرة كما في لباب الآداب للثعالبي.

(2) أي البحتري كما في "المثل السائر" لابن الأثير الكاتب.

751. قُلْـتُ بِشَـرْطِ أَنْ يَكُـونَ اللَّفْـظُ دَلْ فَـإِنْ يَـكُ الْمَعْنَـى فَتَوْشِـيحٌ أَجَـلْ

752. وَمِنْـهُ مَـا يَدْعُونَـهُ الْمُشَـاكَلَهْ أَنْ يُـذْكَرَ الشَّـيْءُ بِلَفْـظٍ لَـيْسَ لَـهْ

753. لِكَوْنِـهِ صَـحِبَهُ تَحْقِيقًـا اوْ مُقَـدَّرًا وَمَكَـرَ اللهُ تَلَـوْا

الشيء: أن يكون مختارا من جنسه، وجنس هؤلاء المصطفين العالمون.

وروي أنه لما نزلت ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾ [المؤمنون: 12].. الآية قال بعض الصحابة: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: 14] قبل أن يسمعها، فقال رسول الله ﷺ: «بِهَا خُتِمَتْ». وقد روي أن قائل ذلك عمر رضي الله عنه وهي من موافقاته. أخرجه ابن أبي حاتم.

وأما قول الناظم رحمه الله تعلى: (**قلت بشرط أن يكون اللفظ دل فإن يك المعنى فتوشيح أجل**)؛ فقال في الشرح: إنه نبّه به على التوشيح. وقد اختلف فيه فقيل: هو القسم الثاني من التسهيم، وهو ما كانت دلالته معنوية. وقال الشيخ بهاء الدين: هو ما كان فيه اللفظ الدال على القافية أول البيت؛ قال: فالتسهيم أعم؛ وعلى الأول مشى ابن مالك في المصباح فقال: هو أن تكون في الصدر كلمة إذا عرفتَ معناها: عرفت منه القافية؛ لكونه من جنس معنى القافية أو ملزوما له، ثم مثّل بآية "إن الله اصطفى" هـ

هكذا قال، وظاهر البيت: أن محل تسمية ذلك بالإرصاد والتسهيم؛ إنما هو حيث يدل اللفظ فقط. وانظره مع ما مرّ آنفا.

قلت: فلعل الأقرب لو قال:

وَاللَّفْـظُ وَالْمَعْنَـى مَعًـا لِـذَاكَ دَلْ قُلْـتُ فَـإِنْ مَعْنًـى فَتَوْشِـيحٌ أَجَـلْ

(**ومنه**) أي المعنوي (**ما يدعونه**) أي يسميه البيانيون (**المشاكله**)؛ وهي لغة المماثلة والموافقة والمشابهة، واصطلاحا (**أن يذكر الشيء**) أي يعبر عنه (**بلفظ ليس**) موضوعا (**له**) بل لغيره؛ وإنما يكون ذلك (**لكونه**) أي المعنى المعبّر عنه بلفظ غير موضوع له: (**صحبه**) أي وقع في صحبة ذلك الغير (**تحقيقا**) أي وقوعا محققا، (**او**) وقوعا (**مقدّرا**).

754.وَقَوْلُـهُ قَـالُوا اقْتَـرِحْ شَـيْئًا نُجِـدْ قُلْـتُ اطْبَخُـوا لِـي جُبَّـةً بَيْـتٌ عُهِـدْ

فالأول أشار له بقوله تعلى: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: 53] تلوا) أي تلاه البيانيون مثالا لذكر المعنى بلفظ غير لفظه لوقوعه في صحبته تحقيقا؛ لأن المكر لغة: الحيلة في إيصال المضرة إلى الغير من حيث لا يشعر به، ولا يطلق على فعله تعلى إلا بطريق المشاكلة، وكقوله تعلى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: 118] أي تعلم معلومي ولا أعلم معلومك؛ عبّر عن "لا أعلم معلومك" بـ"لا أعلم ما في نفسك"؛ لوقوع التعبير عن "تعلم معلومي" بـ"تعلم ما في نفسي"؛ فإن إطلاق النفس في جانب الباري تعلى: إنما هو للمشاكلة. وكذا قوله تعلى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: 37]؛ إذ الجزاء لا يوصف بأنه سيئة، وفي الحديث «اكْلَفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ فَإِنَّ اللهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا»[1]. المعنى لا يُقطع فضله عنكم.

(وقوله) أي الشاعر[2]:

(قَالُوا اقْتَرِحْ[3] شَيْئًا نُجِدْ[4]) لكَ طَبْخَهُ (قُلْـتُ اطْبَخُـوا لِـي جُبَّـةً) وَقَمِيصَـا

أي خيطوا لي؛ فعبر عن الخياطة بالطبخ لوقوعها في صحبته. وهذا (بيت عهد) الاستشهاد به للمشاكلة.

والقسم الثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا، نحو قوله تعلى: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 137] أي الزموا صبغة الله لعباده بالإيمان؛ لأن الإيمان يطهر النفوس؛ والأصل فيه أن النصارى كانوا يَغْمِسون أولادهم في ماء أصفر يسمونه المعمودية، ويقولون إنه يطهرهم، فأُمر المسلمون أن يلزموا صبغة الله، أي تطهيره بالإيمان؛ فإنه خير من المعْمودية؛ فعبِّر عن الإيمان بالله بـ"صبغة الله" للمشاكلة؛

(1) رواه البخاري.

(2) أحمد بن محمد الأنطاكي. وقبل البيت:

إِخوَانُنَـا قَصَـدُوا الصَّـبُوحَ بِسُـحْرَةٍ فَـأَتَى رَسُـولُهُمُ إِلَـيَّ خُصُوصَـا

(3) من اقترحت عليه الشيء إذا سألته إياه.

(4) بضم النون وكسر الجيم من الإجادة وهي تحسين الشيء.

755. ثُـمَّ الـمُزَاوَجَةُ أَنْ زَاوَجَ فِـي الشَّـرْطِ وَالْجَـزَا لِمَعْنًـى قَـدْ يَفِـي

لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا، بهذه القرينة الحالية، التي هي سبب النزول: من غمس النصارى أولادهم في الماء الأصفر؛ وإن لم يُذكر ذلك لفظا.

(ثم) من أنواع البديع المعنوي نوع يقال له (**المزاوجة**)؛ وتسمى الازدواج؛ وهي لغة: المقارنة. واصطلاحا: (أن زاوج) أي هي أن يُزواج المتكلم (**في الشرط والجزا لمعنى قد يفي**)؛ فهي ترتيبه على كل منهما معنى رتِّب على الآخر؛ وبذلك الترتيب صار الشرط والجزاء مزدوجين، أي متماثلين في هذا الترتيب ومجتمعين؛ فالازدواج: مشتق من الزوج، كقول البحتري[1]:

كَـأَنَّ الثُّرَيَّـا عُلِّقَـتْ بِجَبِينِهَـا وَفِي وَجْهِهَا الشِّعْرَى وَفِي خَدِّهَا الْبَدْرُ

إِذَا مَـا نَهَـى النَّـاهِي فَلَـجَّ بِـيَ الْهَـوَى أَصَاخَتْ إِلَى الْوَاشِي فَلَـجّ بِهَـا الْهَجْـرُ

رتّب على الشرط الذي هو "نهي الناهي": لجاج الهوى، أي ازدياده ولزومه، وعلى الجزاء -أعني إصاختها إلى الواشي-: لجاج الهجر. وقبل البيتين:

هَـلِ الْعَـيْشُ إِلَّا أَنْ تُسَـاعِفَنَا النَّـوَى بِوَصْـلِ سُـعَاد أَوْ يُسَـاعِدَنَا الـدَّهْرُ

عَلَـى أَنَّهَـا مَـا عِنْـدَهَا لِمُوَاصِـلٍ وِصَـالٌ وَلا عَنْهَـا لِمُصْـطَبِرٍ صَـبْرُ

ومن المزاوجة قوله[2]:

إِذَا احْتَرَبَـتْ[3] يَوْمًـا فَفَاضَـتْ دِمَاؤُهَـا تَـذَكَّرَتِ الْقُرْبَـى فَفَاضَـتْ دُمُوعُهَـا

زاوج بين الاحتراب وتذكُّر القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما.

---

(1) من قصيدة يمدح بها الفتح بن خاقان.

(2) أي البحتري أيضا من قصيدة في مدح المتوكل، وفي هذا البيت يصف فرسانا ثائرة لحرب ذوي قرباها.

(3) بمعنى تحاربت.

756.وَالعَكْسُ تَـأْخِيرُ الَّـذِي قُـدِّمَ فِـي أَحَـدِ طَرْفَـيْ جُمْلَـةٍ إِنْ تُضِـفِ

757.أَوْ جُمْلَتَـيْنِ اسْـمِيَّتَيْنِ أَوْ كِـلا فِعْلِيَّتَـيْنِ وَالرُّجُـوعُ أنْ عَلَـى

(و)من المعنوي: (**العكس**)؛ ويسمى أيضا "التبديل"؛ وهو في اصطلاح أهل البديع: (**تأخير**) الجزء (**الذي قدم**)؛ بأن تُقدِّم جزءا في الكلام على آخر، ثم تؤخر ذلك المتقدم.

وهو على ثلاثة أقسام؛

الأول: أن يقع (**في أحد طرفي جملة**) واحدة أي بين طرفيها (**إن تضف**) الجزء المقدّم والمؤخّر؛ بأن تضيف المقدّم لطرفها الأول، والمؤخر لطرفها الثاني، كقوله ﷺ: «**جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِدَارِ الْجَارِ**»(1). وقوله أيضًا: «**مُحَرِّمُ الْحَلَالِ كَمُحَلِّلِ الْحَرَامِ**»(2).

وقول العرب: عادات السادات سادات العادات، وقولهم: كلام الملوك ملوك الكلام، وقول الإمام إمام القول.

(**أو**) أي والثاني منها: أن يقع بين لفظين في طرفي (**جملتين اسميتين**) نحو ﴿لاَ هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلاَ هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [الممتحنة: 10] وقوله تعلى: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 53].

ومنه قول المتنبي:

فَلا مَجْدَ فِي الدُّنْيَا لِمَنْ قَلَّ مَالُهُ وَلا مَالَ فِي الدُّنْيَا لِمَنْ قَلَّ مَجْدُهُ

ومن هذا قول الحسن البصري: إن خوفك حتى تلقى الأمن: خير من أمنك حتى تلقى الخوف.

(**أو**) أي والثالث أن يقع بين متعلقي (**كلا**) جملتين (**فعليتين**) كقوله تعلى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [الروم: 18].

---

(1) رواه أبو داود.

(2) رواه الطبراني والبيهقي.

758. كَلامِــهِ السَّــابِقِ قَــدْ يَعُــودُ لِنَقْضِــهِ لِنُكْتَــةٍ يُرِيــدُ

759. قُلْـتُ وَمِنْـهُ السَّـلْبُ وَالإِيجَـابُ إِنْ مِـنْ جِهَتَـيْنِ اشْـتَمَلاهُ حَيْـثُ عَـنْ

وقد يقع بين متعلقي اسمية وفعلية كقوله ﷺ: «**لَسْتُ مِنْ دَدٍ وَلَا دَدٌ مِنِّي**» رواه الطبراني.

وقد يقع في طرفي جملة كقول السعد التفتازاني:

طَوَيْــتُ لِإِحْــرَازِ الْفُنُــونِ وَنَيْلِهَــا رِدَاءَ شَــبَابِي وَالْجُنُــونُ فُنُــونُ

فَحِـينَ تَعَاطَيْـتُ الْفُنُـونَ وَخُضْـتُهَا تَبَـيَّنَ لِـي أَنَّ الْفُنُـونَ جُنُـونُ

(و)من المعنوي: (**الرجوع**) ويسمى الاستدراك؛ وهو (**أن على كلامه السابق قد يعود لنقضه**) أي أن يرجع المتكلم على كلامه السابق بالنقض والإبطال؛ بأن ينفي مثبتا أو يُثبت منفيا؛ وإنما يكون ذلك (**لنكتة يريد**) أي لإرادة نكتة فيها فائدة؛ وإلا فهو كذب محض، كإظهار التدلُّه أي ذهاب العقل من عشق ونحوه، وكإظهار التحسر أي التحزن؛ مثالهما قول زهير:

قِـفْ بِالـدِّيَارِ التِـي لَـمْ يَعْفُهَـا الْقِـدَمُ بَلَــى وَغَيَّرَهَــا[1] الْأَرْوَاحُ وَالــدِّيَمُ

دل قوله "لم يعفها القدم": على أن تطاول الزمان لم يدرس الديار، ثم عاد إليه ونقضه بأنه قد غيّرها الرياح والأمطار؛ لنكتة هي إظهار الحيرة والحزن، حتى كأنه أخبر أوّلا بخلاف الواقع؛ لذهاب عقله عند رؤية منازل الأحباب خالية، ثم رجع إليه عقله فنقض كلامه السابق قائلا: بلى عفاها الرياح والديم.

(**قلت ومنه**) أي من المعنوي (**السلب والإيجاب**) أي نفي الشيء الواحد وإيجابه (**إن من جهتين اشتملاه**) أي شمل السلب والإيجاب ذلك الشيء من جهتين مختلفتين؛ بأن كان منفيا من جهة ومثبتا من جهة أخرى (**حيث عن**) أي عرض.

والمراد بالسلب: ما يشمل النهي؛ هكذا فسره العسكري، ومثّل له بقوله تعلى:

(1) الواو في وغيّرها قيل زائدة وقيل للعطف والمعطوف عليه محذوف أي بلى عفاها القدم وغيرها الأرواح. انظر الفيض.

760.وَمِنْـهُ مَـدْحُ الشَّـيْءِ ثُـمَّ ذَمُّـهُ أَوْ عَكْسُـهُ تَغَـايُرٌ يَعُمُّـهُ
761.وَمِنْـهُ الإِيهَـامُ وَيُـدْعَى التَّوْرِيَـهْ وَفَضَّـلُوا ذَا النَّـوْعَ ثُـمَّ تَالِيَـهْ

﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء: 23]؛ فإنه نفى القول للوالدين على جهة الذم والشتم؛ بأن نهى عنه الولد فقال: "فلا تقل لهما"، وأثبته لهما على جهة الرفق والمدح؛ بأن أمر الولد به وقال "وقل لهما قولا كريما". وفسّره ابن أبي الأصبع: بأن يقصد المادح إفراد ممدوحه بصفة لا يشاركه فيها غيره، فينفيها أوّلا عن الناس، ثم يثبتها لممدوحه، كقول الخنساء(1):

وَمَـا بَلَغَـتْ كَـفُّ أمـرِئٍ مُتَطَـاوِلٍ مِـنَ الْمَجْـدِ إِلَّا وَالـذِي نِلْـتَ أَطْـوَلُ
وَمَـا بَلَـغَ الْمُهْـدُونَ لِلنَّـاسِ مِدْحَـةً وَإِنْ أَطْنَبُـوا إِلَّا الَّـذِي فِيـكَ أَفْضَـلُ

قال السبكي: وهو راجع إلى الطباق.

(ومنه) أي المعنوي: (مدح الشيء ثم ذمه) أي مدح المتكلم الشيء ثم ذمه له، (أو عكسه) أي ذم الشيء ثم مدحه، وهذا المعنى (تغاير) أي اسم التغاير (يعمه)؛ فيسمى بذلك؛ لأن المتكلم غاير ما كان عليه. ويسمى أيضا التلطف، كقول الصفي بعد أن تشكى من العذّال:

فَـاللهُ يَكْلَـؤُ عُـذَّالِي وَيُلْهِمُهُـمْ عَـذْلِي فَقَـدْ فَرَّحُـوا قَلْبِـي بِـذِكْرِهِمِ

(ومنه) أي المعنوي (الايهام)؛ سُمي بذلك: لما فيه من إدخال السامع في الوهم، (ويدعى) أي يُسمى (التوريه) والتخييل؛ والتورية: مصدر ورّى الخبر: إذا ستره وأظهر غيره؛ لأن فيها ستر المعنى البعيد بالقريب.

(وفضلوا) أي البيانيون (ذا النوع) أي التورية على سائر الأنواع؛ فهو أفضل أنواع البديع. (ثم) فضلوا مع هذا النوع نوعا (تاليه) في الذكر هنا، أي النوع الذي يليه، وهو الاستخدام.

---

(1) في أخيها صخر.

762. إِطْـلاقُ لَفْـظِ شِـرْكَةٍ وَيُقْصَـدُ بَعِيــدُهُ فَتَــارَةً تُجَــرَّدُ

763. مِمَّـا يُلائِـمُ الْقَرِيـبَ كَاسْـتَوَى ثُـمَّ الْمُرَشَّـحُ الَّـذِي لَـهُ حَـوَى

واعلـم أن "ثـم" هنـا: للترتيـب الـذكري، لا المعنـوي؛ لأن منهم مـن فضّـل الاستخدام عليها. واختار السيوطي أنهما سيان.

والتوريـة في اصـطلاحهم: (**إطـلاق لفـظ شـركة**) أي لفـظ مشـترك بـين معنيين؛ أحدهما قريب من الفهم يتبادر الذهن إليه، والثاني بعيد منه، (**ويقصد بعيده**) أي يقصد المتكلم معناه البعيد، ويوَرِّي عنه بالمعنى القريب؛ اعتمادا على قرينة خفيّة[1] يظهر بها إرادة المعنى البعيد؛ فيتوهم السامع إرادة القريب من أول وهلة؛ ولذا سُمي بالإيهام. وهذا يختلف باختلاف الأماكن والعرف.

ثم التورية تنقسم إلى قسمين: مجرّدة ومرشّحة؛ وإلى الأول أشار بقوله: (**فتارة تجرد مما يلائم**) المعنى (**القريب**) من اللوازم؛ وذلك (**كـ**)قوله تعلى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ (ٱسْتَوَىٰ)﴾ [طه: 4]؛ فإن الاستواء له معنيان: الاستقرار في المكان، وهو المعنى القريب المورَّى به، الذي هو غير مقصود؛ لتنزيه الله تعلى عنه. والثاني: الاستيلاء والملك، وهو المعنى البعيد المقصود الذي ورِّي عنه بالقريب.

وإنما سُميت مجرّدة: لأنها لم يُذكر فيها شيء من لوازم المورّى به، ولا المورّى عنه.

(**ثم**) قسْمها الثاني (**المرشح**)؛ وهو (**الذي له**) أي لما يلائم المعنى القريب (**حوى**) أي اشتمل عليه واقترن به؛ فالمرشحة: هي التي ذُكر فيها شيء من لوازم المعنى القريب، كقوله تعلى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: 47]؛ فإنه محتمل للجارحة وهو المورّى به، وقد ذُكر من لوازمه على جهة الترشيح: البنيان، وتحتمل القوة والقدرة؛ وهو البعيد المقصود.

---

(1) أي لأجل ذهاب الوهم قبل التأمل، إلى إرادة المعنى القريب؛ فلو كانت القرينة واضحة: لم يكن اللفظ تورية؛ لعدم ستر المعنى القريب للبعيد. واعلم أن خفاء القرينة لا يُشترط أن يكون بالنسبة للمخاطب، بل يكفي ولو باعتبار السامعين كما في الأطول. انظر الدسوقي.

764. قُلْـتُ لَقَـدْ قَصَّـرَ فِـي بَيَانِهَـا فَلَـيْسَ فِـي الْبَـدِيعِ مِثْـلُ شَـانِهَا

765. فَكُـلُّ مَـا بِـلازِمٍ لَـمْ يَقْتَـرِنْ لا لِقَرِيـبٍ أَوْ بَعِيـدٍ قَـدْ زُكِـنْ

766. فَهْـيَ الَّتِـي تَجَـرَّدَتْ وَأُلْحِقَـا ... ...

(قلت) لعمري (لقد قصر) صاحب التلخيص (في بيانها) أي التورية وما أنصف؛ حيث أخل بذكر أقسامها؛ فلم يذكر منها إلا اثنين؛ (فليس في) أنواع (البديع مثل شانها)؛ فهي أعظم أنواعه؛ قال الزمخشري: ولا ترى بابا في البيان أدق ولا ألطف من التورية، ولا أنفع ولا أعون على تعاطي تأويل المشتبهات في كلام الله تعلى ورسوله ﷺ هـ

وفي عروس الأفراح: قال السكاكي: أكثر متشابهات القرآن: تورية.

وفي الفيض: وأكثر متشابهات القرآن -كاليد والوجه والعين وإتيان الرب ومحبّته ونحو ذلك مما لا يتضح معناه-: من قبيل التورية؛ لتبادر معانيها القريبة إلى الفهم، مع أن المراد بها معانيها البعيدة التي لا يعلمها إلا الله والراسخون في العلم، على المذهب المختار عند جمهور المتأخرين، أو لا يعلمها إلا الله وحده، على رأي السلف؛ وعليه يكون الوقف على "الله"[1] هـ

ثم هي على أربعة أقسام: مجرّدة ومرشّحة، ومبيّنة ومهيأة؛ فذكرها الناظم على هذا الترتيب فقال: (فكل ما) من التورية (بلازم) من اللوازم (لم يقترن لا) بلازم (لقريب) أي لا لمعنى قريب مورّىً به، (أو) أي ولا بلازم لـ(بعيد) أي لمعنى بعيد مورّىً عنه (قد زكن) -بالتركيب- أي عُرف؛ (فهي) التورية (التي تجردت)؛ فتُسمى مجرّدة؛ لتجردها من اللازمَيْن، كقوله تعلى: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: 4]، وقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه في الهجرة وقد سئل عن النبي ﷺ من هذا؟ فقال: رجل يهديني السبيل؛ أراد يهديني إلى الإسلام، فورَّى عنه بـ"هادي الطريق"؛ وهو الدليل في السفر؛ ومنه قول إبراهيم لما سأله الجبار عن زوجته، فقال: هي أختي؛ أراد أخوة

(1) من قوله تعلى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: 7].

.... مَـــا الَّلازِمَـــانِ اسْـــتَوَيَا وَاتَّفَقَـــا

767.وَسَـمِّ مَـا بِـلَازِمِ الَّـذِي دَنَـا مُرَشَّـحًا وَضِـدَّهُ مُبَيِّنَـا

الإسلام؛ وهو المعنى البعيد، وورّى عنه بالمعنى القريب الذي هو أخوّة النسب.

(وألحقا) بالمجردة (ما) أي التورية التي ذُكر فيها (اللازمان) أي لازم المعنى القريب ولازم المعنى البعيد، و(استويا واتفقا) أي على السواء والاتفاق بين اللازمين، فتكافآ، فكأنهما لم يذكرا، وصار معنى القريب والبعيد بذلك: في درجة واحدة -قال في الشرح: ينبغي أن تسمى هذه بالمقترنة- كقول البحتري[1]:

وَوَرَاءَ تَسْـدِيَةِ الْوِشَـاحِ مَلِيَّـةٌ بِالْحُسْنِ تَمْلُحُ فِي الْقُلُوبِ وَتَعْذُبُ

تعارض اللازمان في "تملح"؛ فإنه يحتمل أن تكون من الملوحة ولازمه: "تعذب"؛ وهو المعنى القريب، وأن يكون من الملاحة ولازمه: "ملية بالحسن"؛ وهو البعيد المورّى عنه.

ومنه قوله[2]:

أَقْلَعْـتُ عَـنْ رَشْـفِ الطَّـلَا وَاللَّـثْمِ مِـنْ ثَغْـرِ الْحَبَبْ

وَقُلْـتُ هَـذِي رَاحَـةٌ تَسُـوقُ لِلْقَلْـبِ التَّعَـبْ

فـ"راحة": معناه القريب: ضد التعب وقد ذُكر بعدها ترشيحا لها، والبعيد المورّى عنه: الخمر.

(وسم ما) اقترن (بلازم) المعنى (الذي دنا) أي القريب: (مرشحا) أي سمِّهِ التورية المرشّحة؛ سُميت بذلك: لتقويتها به؛ لأن المورّى به: غير مراد؛ فكأنه ضعيف؛ فإذا ذُكر لازمه تقوى به.

(و)سم (ضده) أي المرشّح؛ وهو ما اقترن بما يلائم المعنى البعيد المورى عنه: (مبيّنا) أي تورية مبيّنة؛ لأنه يبين البعيد؛ سُميت بذلك: لتبيين المورّى عنه بذكر

(1) يمدح أحد الخلفاء العباسيين، وكنيته أبو الحسين.

(2) لم نقف على قائله.

768. كِلاهُمَـا مِـنْ قَبْـلُ أَوْ بَعْـدُ ذُكِـرْ ... ...

لازمه؛ إذ كان قبل ذلك خفيا؛ فلما ذُكر لازمه: تبيّن.

وسواء كان (**كلاهما**) أي كل منهما، أي من لازم القريب في المرشّحة، ولازم البعيد في المبيّنة (**من قبل**) أي قبل لفظ التورية (**أو بعد**) أي من بعده (**ذكر**)؛ **فالأول** -وهو ما ذكر فيه اللازم قبل التورية في المرشحة- مثاله: نحو ﴿وَالسَّمَآءَ بَنَيْنَـٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: 47].

والثاني -وهو ما ذُكر فيه اللازم قبل التورية في المبينة-: مثاله قول شيخ الشيوخ الحموي[1]

قَـالُوا أَمَـا فِـي جِلِّـقٍ نُزْهَـةٌ   تُنْسِـيكَ مَـنْ أَنْـتَ بِـهِ مُغْـرَى

يَـا عَـاذِلِي دُونَـكَ مِـنْ لَحْظِـهِ   سَـهْمًا وَمِـنْ عَارِضِـهِ سَـطْرَا

فالسهم والسطر: موضعان من منتزهات دمشق؛ وذلك البعيد المورّى عنه، وذكرُ النزاهة بجلق قبلهما: مبيِّن لهما، والقريب: سهم اللحظ وسطر العارض.

والثالث -وهو ما ذكِر فيه اللازم بعد التورية في المرشحة-: مثاله قوله[2]:

قَـدْ هِمْـتُ مِـنْ وَجْـدِيَ مِـنْ خَالِهَـا   وَلَـمْ أَصِـلْ مِنْهُـو إِلَـى اللَّـثْمِ

قَالَـتْ قِفُـوا وَاسْـتَمِعُوا مَـا جَـرَى   خَـالِيَ قَـدْ هَـامَ بِـهِ عَمِّـي[3]

ذكَر العم بعد الخال: ترشيحا له.

والرابع -وهو ما ذكر فيه اللازم بعد التورية في المبيّنة-: مثاله قول ابن سيناء الملك:

أَمَـا وَاللهِ لَـوْلَا خَـوْفُ سُـخْطِكْ   لَهَـانَ عَلَـيَّ مَـا أَلْقَـى بِرَهْطِـكْ

---

(1) نسبة إلى حماة: قرية عظيمة بالشام.

(2) لم نقف على قائلهما.

(3) فالخال يطلق على خال النسب وهو المعنى القريب ويطلق على الخال الذي يكون في الخد وهو المعنى البعيد المقصود وقد ذكر بعده ما يلائم معناه القريب وهو قوله "**عمي**".

... ... ثُـمَّ الـمُهَيَّأَةُ مَـا لا تَسْـتَقِرْ

769. إِلَّا بِلَفْـظٍ قَبْلَهَـا أَوْ بَعْـدَهَا ... ...

مَلَكْتُ الْخَافِقَيْنِ فَتِهْتُ عُجْبًا وَلَيْسَ هُمَا سِوَى قَلْبِي وَقُرْطِكْ

فالخافقان: يحتمل القلب والقرط؛ وهو البعيد المورّى عنه وقد بينه بعدُ، والمشرقَ والمغرب؛ وهو القريب المورّى به.

(ثم) التورية (المهيأة ما) أي هي التي (لا تستقر) أي لا تثبت (إلا ب)ـذكر (لفظ قبلها أو) لفظ (بعدها)؛ فالمهيأة بذكر لفظ قبلها: كقول ابن سيناء الملك:

وَسَيْرُكَ فِينَا سِيرَةٌ عُمَرِيَّةٌ فَرَوَّحْتَ عَنْ قَلْبِي وَفَرَّجْتَ عَنْ كَرْبِي

وَأَظْهَرْتَ فِينَا مِنْ سَمِيِّكَ سُنَّةً فَأَظْهَرْتَ ذَاكَ الْفَرْضَ مِنْ ذَلِكَ النَّدْبِ

فالفرض والندب: معناهما القريب الحُكمان الشرعيّان، والبعيد: الفرض: بمعنى العطاء. والندب: الرجل السريع في قضاء الحوائج؛ ولولا ذكر السنّة قبهلما: لما تهيّأت التورية، ولا فُهم الحُكمان.

والمهيّأة بذكر لفظ بعدها: كقول علي كرم الله وجهه في الأشعث بن قيس: إنه كان يحوك الشمال باليمين؛ فالشمال معناها القريب: ضد اليمين، والمورّى عنه: جمع شِمْلة؛ ولولا ذكر اليمين بعده: ما فهم السامع معنى اليد الذي به التورية. وقول الشاعر(1):

لَوْلا التَّطَيُّرُ بِالْخِلَافِ وَأَنَّهُمْ قَالُوا مَرِيضٌ لا يَعُودُ مَرِيضَا

لَقَضَيْتُ نَحْبًا فِي جَنَابِكَ خِدْمَةً لِأَكُونَ مَنْدُوبًا قَضَى مَفْرُوضَا

فالمندوب: معناه البعيد المورّى عنه: الميت الذي يُندب أي يُبكى عليه، والقريب المورّى به: الحكم الشرعي؛ ولولا ذكر المفروض بعده؛ لما تهيّأت التورية.

---

(1) عبد الله بن العباس بن الفضل بن الربيع كما في "قضايا البلاغة والنقد عند الجرجاني"، المؤلف: حسن بن إسماعيل الجناجي من جامعة الأزهر.

... ... أَوْ لَفظَتَــيْنِ فَقْــدُ كُــلٍّ فَقْــدُهَا

770. وَاعْـدُدْ هُنَـا التَّرْشِـيحَ وَالتَّوْهِيمَـا وَافْـرُقْ بِـذِهْنٍ قَـدْ صَـفَا تَقْوِيمَـا

(أو) تكون التورية في (لفظتين) لولا كل منهما لما تهيّأت التورية، وهو معنى قوله: (فقد كل فقدها): مبتدأ وخبره، أي إذا فُقد أحدهما فُقدت التورية، أي لم تتأتَّ ولم تُفهم، كقول عمر بن أبي ربيعة لما تزوج سهيل -رجل في غاية القبح- الثريا بنت عبد الله بن الحارث بن أمية الأصغر -وهي في غاية الجمال-:

أَيُّهَـا الْمُـنْكِحُ الثُّرَيَّـا سُـهَيْلًا عَمْـرَكَ اللهُ كَيْـفَ يَلْتَقِيَـانِ

هِـيَ شَـامِيَّةٌ إِذَا مَـا اسْـتَهَلَّتْ وَسُـهَيْلٌ إِذَا اسْـتَهَلَّ يَمَـانِ

فالمعنى المورّى به: الكوكبان، والمورّى عنه: الزوجان؛ فكل من لفظ الثريا وسهيل: هيّأ صاحبه للتورية.

تنبيه: قال في الفيض: الفرق بين اللفظ الذي تتهيّأ به التورية، والذي تترشّح به، والذي تتبيّن به: أن الأول: لو لم يُذكر لم تُوجد التورية أصلا، والآخران: مقرِّبان للتورية، ولو لم يذكرا لكانت موجودة.

(**واعدد هنا**) أي من البديع المعنوي (**الترشيح والتوهيما وافرق**) أي اعلم الفرق بينهما: بأن تصوِّر كلا منهما على حدته (**بذهن قد صفا تقويما**): تمييز أي بعقل سلم من سقامة الفهم، وهذان النوعان: لهما مناسبة بالتورية؛ فلذا ذكرهما عقبها؛ فالترشيح: هو أن يأتي المتكلم بكلمة لا تصلح لضرب من المحاسن، حتى يأتي بلفظة تُرشحها وتؤهِّلها لذلك؛ وذلك شامل لترشيح التورية، والاستعارة والتشبيه، والطباق وغير ذلك.

ولذلك أفرده بنوع كقوله[1]:

وَإِذَا رَجَـوْتَ الْمُسْـتَحِيلَ فَإِنَّمَـا تَبْنِـي الرَّجَـاءَ عَلَـى شَـفِيرٍ هَـارِ

فلولا "الشفير": لم يكن في "الرجاء" تورية برجا البئر.

(1) أي علي بن محمد التهامي، وهي في ديوانه.

771. وَمِنْــــهُ الِاسْــــتِخْدَامُ أَنْ يُــــرَادَا بِكِلْمَـــــةٍ بَعْــــضُ الَّـــذِي أَفَــــادَا

وقوله[1]:

وَخُفُـــوقُ قَلْـــبٍ لَـــوْ رَأَيْـــتِ لَهِيبَـــهُ يَـــا جَنَّتِـــي لَرَأَيْـــتِ فِيـــهِ جَهَنَّمَـــا

فقوله "يا جنتي": رشّحت لفظة جهنم للمطابقة.

وأما التوهيم: فذكر لفظ موهم خلاف المقصود، وهو أيضا: شامل لتوهيم التورية والطباق وغيرهما.

أما إيهام التورية فكقول الصفي:

حَتَّـى إِذَا صَـدَرُوا وَالْخَيْـلُ صَـائِمَةٌ مِنْ بَعْدِ مَا صَلَّتِ الْأَسْيَافُ فِي الْقِمَمِ

فذكر "صيام الخيل": يوهم أن "صلت": من الصلاة، والمراد الصليل؛ وهو صوت الحديد.

ومنه قوله تعلى: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: 3-4]؛ فذكْر النجم بعد ذكر الشمس والقمر: توهيم لأن المراد "نجم النبات".

وأما توهيم الطباق؛ فكقوله: تَرَدَّى ثِيَابَ الْمَوْتِ.. إلخ؛

فإنه أوهم الطباق بين الأحمر والأخضر، ولا مطابقة؛ إذ لا تضادّ بينهما.

ومثاله في الحديث[2] «مَنْ لَطَمَ حُرَّ وَجْهِ عَبْدِهِ[3] فَإِنَّ كَفَّارَتَهُ عِتْقُهُ»؛ فذكر "حر"؛ لتوهيم الطباق مع "عبده"، وليس بطباق؛ إذ ليس بضده.

(ومنه) أي من المعنوي (الاستخدام)؛ وهو عندهم على قسمين؛ الأول: (أن يرادا) أي يقصد (بكلمة) مشتركة بين معنيين فأكثر: (بعض الذي أفادا) أي أحد المعنيين،

---

(1) تقدم.

(2) عزاه في الشرح لمسلم.

(3) التاج: الحر من الوجه: ما بدا من الوجنة، أو ما أقبل عليك منه.

772. ثُــمَّ بِمُضْــمَرٍ لَهَــا الْبَــوَاقِي   أَوْ أَوَّلٌ بِمُضْــــمَرٍ وَالْبَـــاقِي

773. بِــآخَرٍ كَجَــلَّ عَيْنَــا أَحْمَــدُ   أَخْجَلَهَــا وَهَّابُهَــا الْمُعْتَمَــدُ

(ثم) يراد **(بمضمر لها)** أي راجع إلى تلك الكلمة: المعاني **(البواقي)**؛ أو المعنى الباقي، وسواء كان المعنيان حقيقيين للفظ، أو مجازيين أو مختلفين.

والثاني: أن يذكر اللفظ المشترَك بين المعنيين، ثم يُعاد إليه ضميران مراد بكل واحد منهما أحد المعنيين، كما أشار إليه بقوله: **(أو أول بمضمر والباقي بآخر)**؛ ومثّل للأول فقال: **(كجل عينا أحمد أخجلها وهابها المعتمد)**؛ فالعين: بمعنى الذات، والضمير في "أخجلها": للعين بمعنى الشمس، وفي "وهابها": بمعنى الذهب والفضة.

ومنه قول جرير:

إِذَا نَــزَلَ السَّــمَاءُ بِــأَرْضِ قَــوْمٍ   رَعَيْنَــاهُو وَإِنْ كَــانُوا غِضَــابَا

أراد بـ"السماء": الغيث وهو مجاز، وبالضمير الراجع إليه: النبات، وهو أيضا مجاز عن المطر؛ إذ المطر سببه.

وأحلى ما قيل في هذا النوع قول بعضهم[1]:

وَلِلْغَزَالَــةِ شَــيْءٌ مِــنْ تَلَفُّتِــهِ   وَنُورُهَــا مِــنْ ضِيَا خَدَّيْــهِ مُكْتَسَــبُ

والنوع **الثاني** -وهو الذي يعاد عليه ضميران مرادا بكل واحد واحد-: نحو قول البحتري[2]:

فَسَــقَى الْغَضَــا وَالسَّــاكِنِيهِ وإِنْ هُــمُ   شَــبُّوهُ بَــيْنَ جَــوَانِحِي وضُــلُوعِي

فلفظ الغضا: مشترك اشتراكا أصليّا بين أرض لبني كلاب وواد بنجد والشجر المعروف؛ فأهل الغضا: أهل نجد، ووادي الغضا أي وادي الشجر؛ لما قال "فسقى

(1) لم نقف على قائله.

(2) في مدح أبي إسحاق بن إسماعيل كما في هامش **"إتحاف ذوي الأرب بمقاصد لامية العرب"** للدكتور محمد أمين المؤدب.

774.وَمِنْـــهُ الإِرْدَافُ بِـــأَنْ يَـــذْكُرَ مَـــا يُـــرَادِفُ الْمَقْصُـــودَ لا مَـــا لُزِمَـــا

الغضا": احتمل الموضع أو الشجر؛ فأراد بالضمير في "الساكنيه": الموضع، وأراد بالآخر المنصوب في "شَبُّوه": الشجر، إلا أن المراد من شَبِّ الغضا: لازمه أي نار الهوى التي تُشبه نار الغضا.

وذكر بعضهم نوعا آخر منه؛ وهو أن يُذكر لفظ وله معنيان؛ فيفسَّر المراد بظاهرين، كل منهما: باعتبار أحد المعنيين، كما في قوله: **❊ مثل الغزالة إشراقا وملتفتا❊**.

فالغزالة: بمعنى الشمس، وبمعنى الحيوان المعروف؛ فقوله "إشراقا": باعتبار المعنى الأول. وقوله "ملتفتا": باعتبار الثاني.

فائدة: قال في الشرح: إنه لم يجد في الأحاديث مثالا للاستخدام إلا حديث «**صَلُّوا رَكْعَتَي الضُّحَى بِسُورَتَيْهِمَا وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا وَالضُّحَى**(1)».

(ومنه) أي من المعنوي: (**الارداف**)؛ وهو مفسّر (**بأن**) يقصد المتكلم معنى ولا يعبر عنه بلفظه الموضوع له، بل (**يذكر ما يرادف المقصود**) أي يعبِّر عنه بلفظ مرادف اللفظ الموضوع للمعنى المقصود، (**لا ما لزما**) -بالتركيب- أي الملزوم، كما في الكناية؛ فإنها انتقال من ملزوم إلى لازم. وأما الإرداف: فانتقال من مذكور إلى متروك، كقوله تعلى: ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ [هود: 44]؛ عدَل عن التعبير بـ"جلست" الذي هو الموضوع للاستقرار في المكان خاصة، إلى مرادفه؛ وهو "استوت" الذي يعمه وغيره؛ لما في الاستواء من الإشعار بجلوسٍ متمكن لا زيغ فيه ولا ميل، وهذا المعنى لا يحصل من لفظ الجلوس لو عُبِّر به.

وقال ﷺ «**كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْمَرْأَةِ لِلصَّائِمِ حَلَالٌ إِلَّا مَا بَيْنَ الرِّجْلَيْنِ**» -رواه الطبراني-؛ عبّر به عن الفرج.

وقوله أيضا: «**مَنْ يَضْمَنْ لِي مَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ وَمَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ أَضْمَنْ لَهُ الجَنَّةَ**» -رواه الشيخان-؛ أراد الفرج واللسان.

---

(1) أخرجه البيهقي في الشعب والديلمي في الفردوس.

775.وَإِنْ أَتَـى بِمَـا يَكُـونُ أَبْعَـدَا فَـذَاكَ تَمْثِيـلٌ إِذا مَـا قُصِـدَا

776.وَاللَّـفُّ وَالنَّشْـرُ بِـأَنْ تُعَـدِّدَا لَفْظًـا وَبَعْـدُ مَـا لِكُـلٍّ عُـدِّدَا

(وإن) زاد المتكلم ذكْر معنى ولم يدل عليه بلفظه الموضوع له خاصة، ولا بلفظ قريب منه يعمه وغيره كما في الإرداف، بل **(أتى)** في التعبير عنه **(بما)** أي بلفظ **(يكون أبعدا)** في الدلالة عليه من لفظ الإرداف يصلح أن يكون مثالا للفظ الموضوع للمعنى المراد؛ **(فذاك)** اللفظ أو التعبير أو الإتيان: **(تمثيل)** أي يُسمى باسم التمثيل **(إذا ما)** أي حين **(قصدا)** ذلك اللفظ أو الإتيان أو المعنى، أي قصده المتكلم، كقولك "فلان نقي الثوب" أي منزّه عن العيوب؛ ومنه قوله تعلى ﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ [هود: 44] أي هلك من قُدِّر هلاكه، ونجا من قدِّرت نجاته؛ عدل عن اللفظ الخاص إلى التمثيل: لبلاغة الإيجاز، ولكون الهلاك والنجاة كانا بأمرِ مطاع، ولا يحصل ذلك من اللفظ الخاص؛ ومنه في حديث أم زرع[1]: «**زَوْجِي كَلَيْلِ تِهَامَةَ لَا حَرَّ وَلَا بَرْدَ وَلَا وَخَامَةَ وَلَا سَآمَةَ**»؛ أرادت وصفه بحسن العشرة مع نسائه، فعدلت إلى لفظ التمثيل؛ لما فيه من الزيادة؛ حيث شبّهته بليل تهامة المجمَع على اعتداله، فتضمّن حسن الوصف: باعتدال المزاج، المستلزم حسن العشرة؛ وخصت اليل: لما فيه من راحة الحيوان؛ لأنه سكَن ومحل الاجتماع بالحبيب؛ لا سيما وقد جعلته معتدلا بين الحر والبرد، والطول والقصر؛ وهذه صفة ليل تهامة.

(و)من المعنوي: **(اللف والنشر)**؛ اللف: مصدر لفّ الشيء إذا جمعه. والنشر: مصدر نشره إذا بسطه؛ ووجه تسمية هذا النوع به: أن المتكلم كأنه لفّ الحكم في المتعدد الأول؛ بأن لم يصرح به، ونشره وبسطه حين صرّح به في الثاني؛ وهو في الاصطلاح مفسّر: **(بأن تعددا)** أيها المتكلم **(لفظا)** أي تذكر عدّة ألفاظ، **(وبعد)** أي وبعد ذكرك الألفاظ المتعددة: تعدد **(ما لكل)** من آحاد هذا المتعدد **(عددا)** بالتركيب،

(1) حديث أم زرع: في البخاري.

777. وَلَمْ تُعَيِّنْ مَا لَهُ تَوْكِيلا لِسَامِعٍ مُجْمَلا اوْ تفصيلا

(و)الحال أنك في حال تعديدك الألفاظ الأخيرة الراجعة إلى الألفاظ الأولى: (لم تعين ما له) أي ما لكل من الألفاظ الأول من الألفاظ الأخيرة (توكيلا) أي لأجل تفويضك (لسامع): في أنه يردُّ كل واحد من الألفاظ الأخيرة: إلى ما يليق به من الألفاظ الأول؛ لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية[1] أو المعنوية[2]؛ حال كون اللفظ الملفوف المعدّد أوّلا (مجملا او تفصيلا) أي مفصّلا.

فالأول -وهو المتعدد المجمل-: كقوله تعلى: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: 110]؛ فالضمير في قوله "قالوا": لأهل الكتاب من اليهود والنصارى؛ فذكَر الفريقين على الإجمال: بالضمير العائد إليهما، ثم ذكر ما لكل، أي قالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هودا، وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى، فلفّ بين القولتين؛ ثقة بأن السامع يردُّ "لن يدخل الجنة إلا من كان هودا": لقول اليهود، ويرد الطرَف الآخر: لقول النصارى؛ لتضليل كل منهما صاحبه؛ قال تعلى ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [البقرة: 112]. ولا يُتصور في هذا النوع الترتيب وعدمه.

والثاني -وهو المتعدد المفصل-: على ثلاثة أنواع، أحدها: أن يكون النشر (مرتبا) على ترتيب اللف؛ بأن يُجعل الأوّل للأوّل، والثاني للثاني، وهكذا.. على الترتيب نحو: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [القصص: 73]؛ ذكر اليل والنهار تفصيلا، ثم ذكر ما لكل مرتّبا؛ وهو السكون في اليل، والابتغاء في النهار.

ومنه قوله[3]:

(1) كأن يقال: رأيت الشخصين ضاحكا وعابسة؛ فتأنيث "عابسة": يدل على أن الشخص العابس المرأة، والضاحك: هو الرجل. دسوقي.

(2) كأن يقال: لقيت الصاحب والعدو، فأكرمت وأهنت؛ فمعلوم أن القرينة هنا: معنوية؛ وهي أن المستحق للإكرام: الصاحب، وللإهانة: العدو. دسوقي.

(3) أي حمدة بنت زيادة المؤدب. وهي شاعرة الأندلس كما في نفح الطيب للمقري.

778.مُرَتَّبًا أَوْ غَيْرَهُ مَعْكُوسًا اوْ مُشَوَّشًا وَفِيهِ رَابِعًا حَكَوْا

وَلَمَّا أَبَى الْوَاشُونَ إِلَّا فِرَاقَنَا وَمَا لَهُمُ عِنْدِي وَعِنْدَكَ مِنْ ثَارِ

غَزَوْتُهُمُ مِنْ مُقْلَتَيْكَ وَأَدْمُعِي وَمِنْ نَفَسِي بِالسَّيْفِ وَالسَّيْلِ وَالنَّارِ

وقوله(1):

وَجْدِي أَنِينِي حَنِينِي فِكْرَتِي وَلَهِي مِنْهُمْ إِلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ فِيهِمُ بِهِمِ

(أو) يكون (غيره) أي غير مرتّب؛ (معكوسا): بدل مما قبله أو حال؛ وذلك بأن يكون الأوّل من النشر: للآخر من اللف، والثاني: لما قبله، وهكذا.. على الترتيب كقوله(2):

كَيْفَ أَسْلُو وأَنْتِ حِقْفٌ وَغُصْنٌ وغَزَالٌ لَحْظًا وَقَدًّا وَرِدْفَا

فاللحظ: للغزال، والقد: للغصن، والردف: للحقف بكسر الراء والحاء، ويسمى: معكوس الترتيب.

ومنه قوله تعلى ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: 106] الآية.

(أو مشوشا) -بكسر الواو كما في الفيض- أي مختلِطا؛ والمراد به هنا: أن يكون النشر لا على ترتيب اللف، لا طردا ولا عكسا؛ ويسمى مختلط الترتيب، كقولك: زيد شمس وأسد وبحر: جودا وبهاء وشجاعة.

(وفيه) أي اللف والنشر نوعا (رابعا حكوا) أي حكاه البديعيون؛ ذكره الزمخشري، يفصل فيه بين اللف والنشر، كقوله تعلى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُم مِّن فَضْلِهِ﴾ [الروم: 22]؛ قال: هذا من باب اللف والنشر؛ وتقديره -كما في النسفي-: ومن آياته منامكم وابتغاؤكم من فضله: بالليل والنهار، إلا أنه فصل بين القرينين الأولين: بالقرينين الأخيرين، أو المراد: منامكم بالزمانين، وابتغاؤكم فيهما. والجمهور على الأول؛ لتكرره في القرآن، وأسدُّ المعاني: ما دل عليه القرآن.

(1) صفي الدين الحلي من قصيدته "الكافية البديعية في المدائح النبوية".

(2) أي ابن حيُّوس.

779.وَالخُلْفُ فِي الأَفْضَلِ مِنْ هَذَيْنِ قَرْ وَقِيلَ لا خُلْفَ بِتَحْرِيرِ النَّظَرْ
780.وَالجَمْعُ أَنْ يَجْمَعَ فِي حُكْمٍ عَدَدْ كَقَوْلِ بَعْضِ الشُّعَرَاءِ إِذْ زَهِدْ
781.إِنَّ الشَّبَابَ وَالفَرَاغَ وَالجِدَهْ مَفْسَدَةٌ لِلمَرْءِ أَيُّ مَفْسَدَهْ

(**والخلف**) أي الخلاف بين البيانيين (**في الأفضل**) أي الأبلغ (**من هذين**) أي المرتّب وغيره: الشامل للمعكوس والمشوش (**قر**) أي ثبت واستقر؛ فالشلوبيني: على الأول، وابن رشيق على الثاني.

(**وقيل**) أي قال العز بن جماعة: (**لا خلف**) في الحقيقة بين المفضّلين (**بتحرير النظر**) في قوليهما؛ فالأول: أراد لغة، والآخر: بلاغة.

(و)من المعنوي: (**الجمع**)؛ وهو (**أن يجمع**) بالتركيب (**في حكم**) أي محكوم به كُلِّي (**عدد**) أي متعدد من الألفاظ؛ إما اثنان، كقوله تعلى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: 45]، أو أكثر (**كقول بعض الشعراء**)؛ وهو أبو العتاهية (**إذ زهد**) أي حين زهد في الدنيا ورغب في الآخرة:

(**إن الشباب والفراغ والجده مفسدة للمرء أي مفسده**)

أي داعية للفساد.

وقبل هذا البيت: * **عَلِمْتَ يَا مُجَاشِعُ بْنَ مَسْعَدَهْ** *.

فقوله أن الشباب: بفتح الهمزة، معمول "علمت"، أو بكسرها على الحكاية؛ فالبيت من الأشعار المشهورة التي ضمّنها أبو العتاهية؛ يعني قد علمتَ هذا البيت المشهور.

وإنما كانت هذه الثلاثة مفسدة عظيمة: لأن الشباب داعٍ إلى اتباع الهوى، والفراغُ: هو انتفاء الموانع عن ارتكابه. والجدة: أسباب يُتوصل بها إليه؛ فإذا اجتمعت كانت غاية في الإفساد.

ومنه قوله ﷺ: «**مَنْ أَصْبَحَ آمِنًا فِي سِرْبِهِ مُعَافًى فِي جِسْمِهِ وَعِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا بِحَذَافِيرِهَا**»[1].

(1) رواه الترمذي.

782. وَعَكْسُــهُ التَّفْرِيــقُ أَنْ يُبَايَنَــا بَيْنَهُمَــا فِــي مَــدْحٍ اوْ أَمْــرٍ عَنَــى
783. فَــإِنْ يُعَــدِّدْ وَأَضَــافَ مَــا لِكُــلْ إِلَيْــهِ تَعْيِينًــا فَتَقْسِــيمٌ يَحُــلْ

(وعكسه التفريق) أي ومن المعنوي: عكس الجمع، وهو النوع المسمّى بالتفريق؛ وهو في الاصطلاح: (أن يباينا) -بالتركيب- أي يباين المتكلم (بينهما) أي بين أمرين من نوع واحد (في) حكم يذكره: من (مدح او أمر) غيره مما اشتركا في الاتصاف بأصله (عنى): نعت "أمر" أي قصده المتكلم؛ فالتفريق: هو أن تباين بين أمرين من نوع واحد، في أمر من الأمور تذكره -مدحا كان أو غيره-؛ وذلك كقوله[1]:

مَــا نَــوَالُ الْغَمَــامِ يَــوْمَ رَبِيــعٍ كَنَــوَالِ الْأَمِيــرِ يَــوْمَ سَــخَاءِ
فَنَــوَالُ الْأَمِيــرِ بَــدْرَةُ عَــيْنٍ وَنَــوَالُ الْغَمَــامِ قُطْــرَةُ مَــاءِ

بدرة عين: عشرة آلاف درهم. فإنه أوقع التباين بين النوالين وهما من نوع واحد؛ وهما: نوال الأمير ونوال الغمام.

وقوله[2]:

مَــنْ قَــاسَ جَــدْوَاكَ بِالغَمَــامِ فَمَــا أَنْصَــفَ فِــي الحُكْــمِ بَــيْنَ شَــكْلَيْنِ
أَنْــتَ إِذَا جُــدْتَ ضَــاحِكٌ أَبَــدًا وَهْــوَ إِذَا جَــادَ دَامِــعُ العَــيْنِ

ثم أشار إلى نوع من المعنوي يُسمى التقسيم فقال: (فإن يعدد) المتكلم أي يذكر عدّة ألفاظ (وأضاف) أي نسب (ما) أي الحكم الذي (لكل) واحد من ذلك المتعدد: (إليه تعيينا) أي على سبيل التعيين؛ (فـ)ـذلك النوع أو الصنيع (تقسيم يحُل): صفة "تقسيم" أي يقع؛ وبقيد التعيين: يخرج اللف والنشر، كقول المتلمس:

وَلَا يُقِيــمُ عَلَــى ضَــيْمٍ يُــرَادُ بِــهِ إِلَّا الْأَذَلَّانِ عَيْــرُ الْحَــيِّ وَالْوَتِــدُ
هَــذَا عَلَــى الْخَسْــفِ مَرْبُــوطٌ بِرُمَّتِــهِ وَذَا يُشَــجُّ فَــلَا يَرْثِــي لَــهُ أَحَــدُ

(1) أي الوطواط.
(2) أي الوأواء الدمشقي كما في "لباب الآداب" للثعالبي.

784.وَإِنْ هُمَـا أَدْخَـلَ فِـي مَعْنًـى وَقَـدْ فَـرَّقَ وَجْهَـيْ ذَاكَ أَوْ يَجْمَـعْ عَـدَدْ

785.حُكْـمٌ وَتَقْسِـيمٌ تَـلا أَوْ عَكْـسُ ذَا كِلاهُمَـا جَمْـعٌ وَأَوَّلٌ خُـذَا

786.إِلَيْـهِ تَفْرِيقًـا وَذَا تَقْسِـيمَا ... ...

ذكر العير أي الحمار والوتد، ثم أضاف إلى الأول الربط على الخسف أي الذل، وإلى الثاني الشج على التعيين؛ لأن حرف التنبيه فيه إشارة إلى أن القرب فيه أقل، وأنه يفتقر إلى تنبيه ما.

(وإن هما) أي الأمران (أدخل) المتكلم (في معنى) أي جمعهما فيه فحكم به عليهما جميعا (و)الحال أنه (قد فرق) المتكلم بين (وجهي ذاك) الإدخال للأمرين في ذا الحكم؛ بأن أدخل أحدهما فيه من جهة غير الجهة التي أدخل فيها الثاني منهما، (أو يجمع عدد) -بوقف ربيعة-: مفعول "يجمع"، وفاعله: (حكم وتقسيم تلا) أي أو يجمع حكم من الأحكام عددا من الأمور، ثم يلي ذلك الجمع تقسيم لذلك العدد، (أو عكس ذا)؛ وهو أن يقسم المتكلم متعددا ثم يجمعه تحت حكم بعد ذلك؛ (كلاهما) أي كلا هذين النوعين أو الصنفين؛ وهما: إدخال المتكلم أمرين تحت حكم ثم يفرق بين وجهي الإدخال، وجمعه متعددا تحت حكم ثم يقسمه، أو العكس: (جمع) أي يسمى باسم الجمع، (و)لكن يختص كل منهما بقيد دون الآخر؛ فـ(ـأول) من النوعين؛ وهو إدخال الأمرين تحت حكم مع التفريق بين جهتي الإدخال: (خذا إليه تفريقا) أي ضُمّ إليه قيد التفريق؛ فيقال له الجمع والتفريق.

(وذا) النوع الثاني منهما؛ وهو جمع المتعدد تحت حكم ثم تقسمه، أو العكس: خذ إليه (تقسيما) أي ضُمّ إليه قيد التقسيم؛ فيقال له الجمع والتقسيم.

فمثال الجمع مع التفريق: قول الوطواط

فَوَجْهُـكِ كَالنَّـارِ فِـي ضَـوْئِهَا وَقَلْبِـيَ كَالنَّـارِ فِـي حَرِّهَـا

أدخل قلبه ووجه الحبيب في التشبيه بالنار، ثم فرق بينهما: بأن جهة إدخال الوجه: من جهة الضوء، وإدخال القلب: من جهة الحر والاحتراق.

... ...

ومنه قول الصفي:

سَــنَاهُ كَالنَّــارِ يَجْلُــو كُــلَّ مُظْلِمَــةٍ   وَالْبَــأْسُ كَالنَّــارِ يُفْنِــي كُــلَّ مُخْتَــرَمِ

ومنه قوله تعلى ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: 12]؛ جمع اليل والنهار: في كون كل منهما آية، وفرق بمحو آية اليل فكان الظلام، وإبصار آية النهار فكان الضوء.

ومنه قوله تعلى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: 39].

ومنه قول البحتري:

وَلَمَّــا الْتَقَيْنَــا وَالنَّقَــى مَوْعِــدٌ لَنَــا   تَعَجَّــبَ رَائِــي الــدُّرِّ مِنَّــا وَلَاقِطُــهْ

فَمِــنْ لُؤْلُــؤٍ تَجْلُــوهُ عِنْــدَ ابْتِسَــامِهَا   وَمِــنْ لُؤْلُــؤٍ عِنْــدَ الْحَــدِيثِ تُسَــاقِطُهْ

ومثال الجمع مع التقسيم قول المتنبي(1)

حَتَّــى أَقَــامَ عَلَــى أَرْبَــاضِ خَرْشَــنَةٍ   تَشْــقَى بِــهِ الــرُّومُ والصُّــلْبَانُ والْبِيَــعُ

للسَّــبْيِ مَــا نَكَحُــوا والْقَتْــلِ مَــا وَلَــدُوا   وَالنَّهْــبِ مَــا جَمَعُــوا وَالنَّــارِ مَــا زَرَعُــوا

الأرباض: جمع ربض بالتحريك: سور المدينة. وخرشنة كخردلة: بلد من بلاد الروم. والصلبان: جمع صليب. والبِيَع: جمع بيعة بكسر الباء: متعبّد النصارى.

جمع أوّلا شقاء الروم بسيف الدولة إجمالا، ثم قسم ذلك في البيت الثاني فقال: للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا، ولم يقل "من": ليناسب قوله "والنهب ما جمعوا" إلخ. ولأن في التعبير بلفظ ما: دلالة على الإهانة وقلة المبالاة بهم، حتى كأنهم ليسوا من جنس ذوي العقول. قوله "حتى": متعلق بالفعل السابق؛ أعني "قاد المقانب"(2)

(1) في مدح سيف الدولة و يذكر الوقعة التي وقعت بينه وبين الروم في جمادى الأولى سنة (339هـ).

(2) والبيت بتمامه:

قَــادَ الْمَقانِــبَ أقصَــى شُــرْبِها نَهَــلٌ   علــى الشّــكيمِ وَأدْنَــى سَــيْرِها سَــرَعُ

... ... وَقَـــدْ تَجِـــي ثَلاثَـــةً تَضْـــمِيمَا

787. كَيَـــوْمَ يَـــأْتِي بَعْـــدُ لا تَكَلَّـــمُ لآخِـــرِ القِصَّـــةِ فَهْـــيَ تُـــنْظَمُ

يعني العساكر، حتى أقام حول هذه المدينة.

ومنـــه ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: 32]؛ جمَع أوّلا المصطفين من العباد إجمالا في حكم وهو وراثتهم الكتاب، ثم قسّمهم وفصّلهم في آخر الآية.

ومثال التقسيم مع الجمع قول حسان رضي الله عنه(1):

قَـــوْمٌ إِذَا حَـــارَبُوا ضَـــرُّوا عَـــدُوَّهُمُ أَوْ حَـــاوَلُوا النَّفْـــعَ فِي أَشْـــيَاعِهِمْ نَفَعُـــوا

سَـــجِيَّةٌ تِلْـــكَ مِـــنْهُمْ غَيْـــرُ مُحْدَثَـــةٍ إِنَّ الْخَلَائِـــقَ فَـــاعْلَمْ شَـــرُّهَا الْبِـــدَعُ

قسم في البيت الأول صفة الممدوحين: إلى ضرر أعدائهم ونفع الأتباع، ثم جمعها في البيت الثاني تحت كونها "سجية".

(وقد تجي) هذه الأنواع -وهي الجمع والتفريق والتقسيم- حال كونها **(ثلاثة تضميما)** أي مضموما بعضها إلى بعض في كلام واحد، وهو نوع من البديع: (كـ)قوله تعلى: (﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ [هود: 105] **بعدُ**) أي بعد "يوم يأتي" (﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ **(لآخر القصة)** أي إلى قوله تعلى: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود: 108]. **(فهي)** أي الآية **(تنظم)** في هذا السلك؛ فقد جمع الأنفُس في عدم التكلم بقوله "لا تكلم نفس"؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم، ثم فرق: بأن وقع التباين بينهما: بأن بعضها شقي وبعضها سعيد، إلا أنه ليس تفريقا باعتبار جهة الإدخال في عدم التكلم؛ فلذلك قال في المفتاح: ولك أن تلحقه بهذا القبيل، ولم يقل "ومنه". وظاهر التلخيص: أنه منه.

ثم قسم في الآية وأضاف إلى السعداء ما لهم من نعيم الجنة، وإلى الأشقياء ما لهم من عذاب النار هـ

(1) من قصيدته المشهورة في جوابه لوفد تميم حين قدموا لمفاخرة النبي ﷺ، وقد تقدم ذلك عند شاهد "تطابق الترديد".

788. وَيُطْلَـقُ التَّقْسِـيمُ إِذْ مَـا اسْـتَوْفَى أَقْسَـامَهُ أَوْ حَالَـهُ مُضِـيفَا

789. كُـلًّا إِلَـى مُلائِـمٍ نَحْـوُ يَهَـبْ آيَـةِ شُـورَى وَتِمَـالُ البَيْـتَ هَـبْ

ومنه قوله(1):

لِمُخْتَلِفِـي الْحَاجَـاتِ جَمْـعٌ بِبَابِـهِ فَهَـذَا لَـهُ فَـنٌّ وَهـذا لَـهُ فَـنُّ

فَلِلْخَامِـلِ الْعُلْيَـا وَلِلْمُعْـدِمِ الْغِنَـى وَلِلْمُـذْنِبِ الْعُتْبَـى ولِلْخَـائِفِ الأَمْـنُ

فجمع بقوله "لمختلفي الحاجات"، وفرّق بقوله "فهذا له فن وهذا له فن"، وقسّم بقوله "فللخامل العليا" إلخ.

(و)قد (يطلق التقسيم) أيضا على أمرين آخرين، أحدهما: إطلاقه على مقسّم (إذ ما) أي حين (استوفى) المتكلم بالذكر (أقسامه) أي الشيء؛ بأن أحاط بأقسامه الممْكنة، (أو) أي والثاني من الأمرين اللذَين يطلق عليهما التقسيم: استيفاء المتكلم (حاله) أي أحوال الشيء بالذكر؛ بأن يحيط بها حال كونه (مضيفا كلا) من الأحوال: (إلى ملائم) أي إلى ما يناسبه ويلائمه؛ فالأمر الأول: (نحو) قوله تعلى: ﴿(يَهَبُ) لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ۝ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا﴾ [الشورى: 46-47] (آيةِ) سورة (شورى): بدل مما قبله؛ وذلك أنه لا يخلو المتزوج من أحد هذه الأربعة؛ إما أن يكون له إناث فقط، أو يكون له الذكور فقط، أو الذكور والإناث معا، أو لا واحد منهما.

وقد استوفى جميع الأقسام، وقدّم الإناث: لأن سياق الآية على أنه يفعل ما يشاء، لا ما يشاء الإنسان. ولم يذكر الخنثى المشكل؛ لأنه نادر، والنادر لا حكم له.

ومنه قوله تعلى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا﴾ [فاطر: 32] الآية.

(وتِمال البيت) أي أتمم البيت (هب) لذلك يعني اجعله مثالا له؛ وقد لمح لقول المتنبي(2):

(1) أي ابن شرف القيرواني يمدح بعض الأمراء.

(2) من قصيدة له في مدح علي بن محمد التميمي.

790. وَمِنْـهُ تَجْرِيـدٌ بِـأَنْ يُنْـزَعَ مِـنْ ... ...

سَـأَطْلُبُ حَقِّـي بِالْقَنَـا وَمَشَـائِخٍ كَـأَنَّهُمُ مِـنْ طُـولِ مَـا الْتَثَمُـوا مُـرْدُ
ثِقَـالٍ إِذَا لاقَـوْا خِفَـافٍ إِذَا دُعُـوا كَثِيـرٍ إِذَا شَـدُّوا قَلِيـلٍ إِذَا عُـدُّوا

والالتثام: عادة العرب في الحرب. قوله "كأنهم من طول" إلى آخر البيت: أي لم تُرَ لُحاهم من طول لثامهم، حتى كأنها لم تنبت أصلا. وقوله "ثقال": بالجر صفة، وبالرفع خبر مبتدإ محذوف، أي ثابتين في المعركة.

ذكر أحوال المشائخ، وأضاف إلى كل ما يناسبه: بأن أضاف إلى الثقل وقت الملاقاة، وإلى الخفة وقت الاستعانة، وهكذا.. وبإضافة ما يناسب كلا إليه: فارق التقسيم بالمعنى السابق؛ لأن الإضافة فيه بعد ذكر المتعدد، وأيضا المتعدد هناك نفس الشيء، وهنا أحواله، مع أنه يُذكر فيه الواحد من أحوال الشيء، ويضاف إليه ما يليق به قبل ذكر الحال الآخر وما يليق به.

ومنه قوله(1):

ثَمانيَـةٌ لـم تَفْتَـرِقْ مُـذْ جمعتَهَـا فَـلا افترَقَـتْ مَـا ذَبَّ عَـنْ نَـاظِرٍ شُـفْرُ
ضَـمِيرُكَ وَالتَّقْـوى وَكفُّـكَ وَالنَّـدَى وَلَفْظُـكَ وَالْمَعْنَـى وَسَـيْفُكَ وَالنَّصْـرُ

وقول أبي الطيب(2):

بَـدَتْ قَمَـرًا ومَالَـتْ خُـوط بَـانٍ وَفَاحَـتْ عَنْبَـرًا وَرَنَـتْ غَـزَالا

وقول الآخر(3):

سَـفَرْنَ بُـدُورًا وَانْتَقَـبْنَ أَهِلَّـةً وَمِسْـنَ غُصُـونًا وَالْتَفَـتْنَ جَـآذِرَا

(ومنه) أي المعنوي (تجريد)؛ وهو على نوعين؛ الأول: مفسّر؛ (بأن ينزع)

---

(1) أي محمد بن سلطان بن محمد بن حيُّوس.

(2) تقدم.

(3) تقدم.

... ... ذي صِـــفَةٍ آخَــرُ مِثْلُــهُ زُكِــنْ

791. مُبَالِغًــا بِأَنَّـــهُ فِيهَـــا كَمَــلْ كَمِــنْ فُــلانٍ لِــي صَــدِيقٌ وَأَجَــلْ

792. وَإِنْ سَـــأَلْتَ أَحْمَـــدًا لَتَسْـــأَلَنْ بَحْــرًا بِــهِ مُنْــدَفِقًا وَمِنْـــهُ أَنْ

-بالتركيب- أي يؤخذ (من) موصوف (ذي صفة) موصوفٌ (آخر مثله) في تلك الصفة (زكن) أي علم؛ حال كونه (مبالغا بأنه) أي الموصوف (فيها) أي تلك الصفة (كمل) حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة: إلى حيث يصح أن يُنتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة.

وهو على قسمين؛ أحدهما: على سبيل الكناية (كـ)قولك: (من فلان) أي زيد مثلا (لي صديق) حميم (وأجل) منه؛ يعني أنه بلغ من الصداقة مبلغا يصح معه أن يُستخلص منه آخر مثله فيها؛ كناية عن كونه صديقا.

ومنه قوله(1):

يَـــا خَيْــرَ مَـــنْ رَكِــبَ الْمَطِــيَّ وَلَا يَشْــرَبُ كَأْسًــا بِكَــفِّ مَــنْ بَخِــلَا(2)

أي يشرب الكأس بكف الجواد؛ انتزع منه جوادا يشرب هو بكفه على طريق الكناية؛ لأنه إذا نفى عنه الشرب بكف البخيل؛ فقد أثبت له الشرب بكف كريم، ومعلوم أنه يشرب بكفه؛ فهو ذلك الكريم.

(و)الثاني: ما كان على سبيل التشبيه، كقولك: (**إن سألت أحمدا لتسألن بحرا به مندفقا**) أي متدفقا تتلاطم أمواجه؛ يعني أنه بلغ من الاتصاف بالكرم حدًّا يصح معه أن يُنتزع منه بحر في السماحة؛ مبالغة في تشبيهه بالبحر، وهذا هو أبلغ أقسام التجريد كما سيأتي إن شاء الله؛ لأن التجريد بعد التشبيه.

ومنه قوله(3):

وَبِـــي ظَبْيَـــةٌ أَدْمَـــاءُ نَاعِمَـــةُ الصِّبَا تَغَـــارُ الظِّبَـــاءُ الْغِيـــدُ مِـــنْ لَفَتَاتِهَـــا

(1) أي الأعشى ميمون يمدح سلامة ذا فائش الحميري..

(2) وأنكر الطيبي كونه من التجريد، لكن ردّ عليه في عروس الأفراح. فانظره.

(3) ذكر بهاء الدين الإربلي في التذكرة الفخرية: أنه لشاعر يسمى: عز الدين أبا علي في مغنية اسمها شجر.

793. يُخَاطِبَ الإِنْسَانُ نَفْسَهُ وَقَدْ نُصْحًا وَتَوْبِيخًا وَتَعْرِيضًا قَصَدْ

أُعَانِقُ غُصْنَ الْبَانِ مِنْ لِينِ قَدِّهَا وَأَجْنِي جَنِيَّ الْوَرْدِ مِنْ وَجَنَاتِهَا

والتجريد في هذين القسمين: يكون بـ"من" والباء كما مر في المثالين، ويكون بالواو، كقولهم: مررت بالرجل الكريم والنسمة المباركة؛ فإنه جرّد من الرجل الكريم آخر مثله متصفا بصفة البركة، وعُطف عليه كأنه غيره وهو هو.

ويكون بـ"في" نحو ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ [فصلت: 27] أي في جهنم وهي دار الخلد بنفسها، لكنه انتزع منها دارا أخرى مبالغة، وجعلها معدّة في جهنم للكفار؛ تهويلا لأمرها، ومبالغة في وصفها بالشدة.

ومنه قوله تعلى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21]؛ جرّد من نفسه الزكية قدوة.

وقوله[1]:

أَبَاحَتْ بَنُو مَرْوَانَ ظُلْمًا دِمَاءَنَا وَفِي اللهِ إِنْ لَمْ يَعْدِلُوا حَكَمٌ عَدْلُ

وقد يكون بدون واسطة حرف كقوله[2]:

فَلَئِنْ بَقِيتُ لأَرْحَلَنَّ بِغَزْوَةٍ تَحْوِي الْغَنَائِمَ أَوْ يَمُوتَ كَرِيمُ

يعني بالكريم نفسه؛ فكأنه انتزع من نفسه كريما، مبالغة في وصفه بالكرم.

وأشار إلى النوع الثاني من نوعي التجريد بقوله: (ومنه) أي التجريد (**أن يخاطب الإنسان**) المتكلم (**نفسه** و)الحال أنه (**قد نصحا وتوبيخا وتعريضا قصد**)؛ فصَل بين "قد" والفعل بالمفعول، أي وقد قصد النصح لنفسه أو التوبيخ لها أو التعريض بآخر؛ فالأول كقوله[3]:

أَقُولُ لَهَا وَقَدْ جَشَأَتْ وَجَاشَتْ مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

(1) أي حسام بن ضرار الكلبي كما في الكامل لابن الأثير.

(2) أي قتادة بن مسلمة الحنفي.

(3) أي عمرو بن الإطنابة.

794.وَأَبْلَـــغُ الأَقْسَـــامِ مَـــا قَـــدْ ثُنِّيَـــا ... ...

لما أراد أن يوطِّن نفسه على احتمال المكروه جرّدها مخاطِبا لها نصحا؛ قال معاوية رضي الله عنه: عليكم بحفظ الشعر! فلقد هممت بالفرار يوم صفّين، فما ثبّتني إلا هذا البيت.

والثاني كقول امرئ القيس: تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمُدِ.

خاطب نفسه على جهة التجريد؛ موبخا لها على الجزع؛ فإن نفسه نفس ملِك؛ فكان من حقها عدم الجزع.

والثالث كقوله[1]:

أَتَبْكِـي عَلَـى لَيْلَـى وَأَنْـتَ تَرَكْتَهَـا ... وَكُنْـتَ عَلَيْهَـا بِـالْمَلَا أَنْـتَ أَقْـدَرُ

خاطب نفسه على جهة التجريد؛ معرضا بغيره؛ لصدور هذا الفعل منه.

وقد يكون لقصد التحريض كقول أبي الطيب[2]:

لَا خَيْـلَ عِنْـدَكَ تُهْـدِيهَا وَلَا مَـالُ ... فَلْيُسْـعِدِ النُّطْـقُ إِنْ لَـمْ يُسْـعِدِ الْحَـالُ

أراد بالحال الغنى؛ فانتزع من نفسه شخصا آخر مماثلا له في فقد الخيل والمال؛ تحريضا على مدح الممدوح. قوله فليسعد النطق إلخ: أي إن لم يكن عندك ما تُواسي به الممدوح فواسِه بحسن النطق.

وكقول الأعشى[3]:

وَدِّعْ هُرَيْـرَةَ إِنَّ الرَّكْـبَ مُرْتَحِـلُ ... وَهَـلْ تُطِيـقُ وَدَاعًـا أَيُّهَـا الرَّجُـلُ

(وأبلغ الأقسام) أي أقسام التجريد: **(ما)** أي القسم الذي **(قد ثنيا)** به أي جعل ثانيا عند تقسيم أنواعه الماضية، وهو المبنيُّ على التشبيه الممثل له بقوله: وإن سألت أحمدا إلخ.

(1) أي قيس بن ذريح كما في الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني.

(2) البيت: مطلع قصيدة له في مدح أبي شجاع فاتك سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة.

(3) ميمون بن قيس في مطلع معلقته.

.... ثُــمَّ الْمُبَالَغَـــةُ أَنْ يَـــدَّعِيَا

795.بُلُوغَـهُ فِـي الضُّـعْفِ أَوْ فِـي الشِّـدَّةِ حَـــدًّا مُحَـــالًا أَوْ بَعِيـــدَ الرُّتْبَـــةِ

796.فَـــإِنْ يَكُـــنْ عَقْـــلًا وَعَـــادَةً وَرَدْ يُمْكِـــنُ فَـــالتَّبْلِيغُ أَوْ فِـــي الْعَقْـــلِ قَـــدْ

(**ثم**) من أنواع البديع المعنوي: (**المبالغة**) المقبولة؛ وهي (**أن يدعيا**) المتكلم بوصف ثابت لموصوف ما (**بلوغه**) أي ذلك الوصف (**في الضعف أو في الشدة حدا محالا**) أي مستحيلا (**أو بعيد الرتبة**).

ثم هي منحصرة في ثلاثة أقسام؛ لأن الصفة التي وقعت فيها المبالغة؛ إما أن تمْكن عقلا وعادة، أو عقلا لا عادة، أو لا عقلا ولا عادة، ولا رابع؛ لامتناع أن يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا؛ إذ كل ممكن عادة: ممكن عقلا، ولا ينعكس.

فالأول: التبليغ. والثاني: الإغراق. والثالث: الغلو كما قال: (**فإن يكن**) الوصف المبالغ فيه (**عقلا وعادة ورد**) حال كونه (**يمكن**) أي ورد إمكانه فيهما معا؛ (**فـ**)ـهو (**التبليغ**) أي المسمّى بـ"التبليغ" عند البديعيين، كقوله ﷺ: «**لَخَلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عندَ الله من ريحِ المِسْكِ**»[1]؛ قال الأندلسي: فصيرورة ريح فيه أطيب عند الله مبالغة وهو ممكن عقلا وعادة.

وكقول امرئ القيس:

فَعَـــادَى عِـــدَاءً بَـــيْنَ ثَـــوْرٍ ونَعْجَـــةٍ دِرَاكًـــا ولَـــمْ يَنْضَـــحْ بِمَـــاءٍ فَيُغْسَـــلِ

العداء بالكسر: الموالاة بين الصيدين في طلق واحد. والثور: الذكر من بقر الوحش. والنعجة: الأنثى منه. والدراك: التتابع. فمراده: الكثير من النعاج والثيران؛ ولولا ذلك لاستغنى عن قوله "دراكا".

(**أو**) أي وإن يكن الوصف المبالغ فيه ممكنا (**في العقل قد**): فقط، دون العادة؛

(1) رواه البخاري.

797. فَــذَاكَ إِغْــرَاقٌ كِلاهُمَــا قُبِــلْ   أَوْ لا ولا فَهْــوَ غُلُــوٌّ مَــا احْتُمِــلْ

(فذاك) الوصف (إغراق)؛ يُسمى بذلك عند البديعيين. والإغراق لغة: من قولهم أغرق النازعُ في القوس أي استوفى مدّها. واصطلاحا: أن يكون المدّعى جائزا عقلا ممتنعا عادة وقوعُ مثله في الخارج، كقوله تعلى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: 48][1]؛ فزوال الجبال: ممكن عقلا، لكنه بعيد؛ وخصوصا إذا كان موجب الزوال المكر.

وقول امرئ القيس[2]:

مِنَ الْقَاصِرَاتِ الطَّرْفَ لَوْ دَبَّ مُحْوِلٌ   مِنَ الذَّرِّ فَوْقَ الإِتْبِ مِنْهَا لأَثَّرَا

والإتب: درع المرءة. ولا يمتنع عقلا تغيير بشرتها بدبيب النملة فوق ثوبها.

وقوله[3]:

وَنُكْرِمُ جَارَنَا مَا دَامَ فِينَا   وَنُتْبِعُهُ الْكَرَامَةَ حَيْثُ مَالَا

ادّعى أن جاره لا يميل إلى جانب إلا وهو مرسِل الكرامة والعطاء على أثره، وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة.

وهذان النوعان أي التبليغ والإغراق: (كلاهما قبل) عند البيانيين.

(أو) أي وإن كان الوصف المبالغ فيه (لا) يمكن عقلا (ولا) عادة؛ بأن كان ممنوعا فيهما جميعا: (فهو غلو) أي فهو المسمى بـ"الغلو" (ما احتمل) أي ما قُبل، بل هو مردود، كقول أبي نواس[4]:

وأَخَفْتَ أَهْلَ الشِّرْكِ حَتَّى إِنَّهُ   لَتَخَافُكَ النُّطَفُ الَّتِي لَمْ تُخْلَقِ

(1) على قراءة الكسائي: "لَتَزُولُ" بفتح اللام الأولى على أنها لام الابتداء، ورفع الثانية، و"إن" مخفّفة من الثقيلة.

(2) من قصيدته المشهورة: سما لك شوق بعد ما كان أقصرا.

(3) أي عمرو بن الأيهم التّغلبي.

(4) في مدح هارون الرشيد.

798. مَا لَمْ يُقَرِّبْهُ لِذَاكَ شَيْءُ نَحْوُ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ

799. أَوْ فِيهِ نَوْعٌ مِنْ تَخَيُّلٍ حَسَنْ ... ...

ادّعى أنه يخاف من هارون الرشيد النُّطف التي لم تخلق؛ وذلك مستحيل عقلا وعادة.

وقول المتنبي(1):

كَفَى بِجِسْمِي نُحُولًا أَنَّنِي رَجُلٌ لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي

(ما لم يقربه) أي الوصف غير الممكن عقلا وعادة (لذاك) أي القبول والصحة (شيء نحو) لفظ (يكاد) في قوله تعلى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: 35].

(أو) كان (فيه) أي الوصف المبالَغ فيه (نوع من تخيل حسن): نعت "نوع"؛ يعني متضمن له، كقول المتنبي(2):

عَقَدَتْ سَنَابِكُهَا عَلَيْهَا عِثْيَرًا لَوْ تَبْتَغِي عَنَقًا عَلَيْهِ لَأَمْكَنَا

السنابك: جمع سنبك بضم أوله وثالثه: طرف الحافر. والعثير بكسر العين المهملة على وزن درهم: الغبار -ومن اللطائف: قول العلامة الشيرازي: العثير الغبار، ولا تُفتح فيه العين- والعنق بالتحريك: السير السريع. ادّعى أن الغبار المرتفع من سنابك الخيل: تكاثف فوق رؤوسها حتى صار أرضا يمكن أن تسير تلك الخيل عليه. وهذا ممتنع عقلا وعادة، ولكنه تخييل في الغبار مستحسن.

وقال القاضي الأرّجاني(3):

يُخَيَّلُ لِي أَنْ سُمِّرَ الشُّهْبُ فِي الدُّجَى وشُدَّتْ بِأَهْدَابِي إِلَيْهِنَّ أَجْفَانِي

(1) وهي من شعره في المكتب.

(2) في مدح بدر بن عمّار.

(3) يصف الليل بالطول.

... ... أَوْ مَخْـرَجَ الْهَـزْلِ مِـنَ الشَّـاعِرِ عَـنْ

800. قُلْـتُ وَبَعْـضٌ وَهَّـنَ الْمُبَالَغَـهْ أَصْـلًا وَبَعْـضٌ فِـي السُّـمُوِّ نَابِغَـهْ

أي يوقَع في خيالي أن الشهب محكَّمة بالمسامير، لا تزول عن مكانها، وأن أجفان عيني قد شُدّت بأهدابها إلى الشهب؛ لطول سهري وعدم انطباقها. وهذا ممتنع عقلا وعادة، لكنه فيه تخييل حسن، ولفظ يخيل: مما يقربه إلى الصحة.

(أو مخرج الهزل من الشاعر عن) أي أو عرض الوصف المبالَغ فيه من مخرج الهزل والخلاعة من الشاعر كقوله[1]:

أَسْكَرُ بالأَمْسِ إِنْ عَزَمْتُ عَلَى الشُّـ ـرْبِ غَـدًا إِنَّ ذَا مِـنَ الْعَجَـبِ[2]

ذكر أنه يسكر بالأمس إذا عزم على الشرب للخمر غدا: مبالغة في شدة إسكار الخمر، أو في حبه إياها، قاصدا بذلك الهزل أي اللعب للتأنيس هـ

قال في الفيض: الهزل: الكلام الذي يُراد به الضحك وليس منه غرض صحيح، والخلاعة: أن يقول الإنسان كل ما يريد من غير الصواب والصدق.

(قلت وبعض وهن) أي ضعف (المبالغه أصلا) أي من أصلها: إغراقا كانت، أو تبليغا أو غلوا، وقال: إنها لا فضل لها في الصناعة؛ لأنها كالاستراحة من الشاعر إذ أعياه إيراد المعاني؛ فيخرجها عن حد الكلام الممكن إلى حد الامتناع والمبالغة.

(وبعض) منهم: هي (في السمو) أي العلو (نابغه) أي ظاهرة، فقصر الفضل عليها، ونسب المحاسن كلها إليها؛ محتجا بأن أحسن الشعر أكذبه، أي ما كان لفظه لفظ الكذب في الظاهر؛ وإن كان له تأويل صحيح.

وفي الفيض: أنه ليس من المبالغة البديعية صيغ المبالغة، كضرّاب ومِنحار؛ لأنها لا يدّعَى بها لوصف بلوغه في الشدة والضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا، بل المبالغة فيها: إنما هي بالنظر لمطلق اسم الفاعل هـ

(1) أي أبي نواس كما في الدر الفريد للمستعصمي.

(2) والسكر بالأمس: للعزم اليوم على الشرب غدا: مستحيل؛ لما فيه من تقدم المعلول على علّته كما في عروس الأفراح.

801. وَضِــدُّهَا التَّفْــرِيطُ عَــدَّ الْيَمَنِــي   وَمَــا رَأَيْــتُ غَيْــرَهُ بِمُعْــتَنِ

802. وَجَعْلُــهُ لِلنَّــوْعِ جِنْسًــا عِظَمَــا   ... ...

وفيه أيضا: أنه إنما لم يوجد لكثير من شعراء المسلمين أمداح له ﷺ؛ لأن الشعر لا يحسن إلا بالمبالغة، وهي متعذرة في جانبه ﷺ؛ لأن المادح -وإن بذل جهده- لا يصل إلى قطرة من بحاره ﷺ. قاله بعضهم هـ ومثله في عروس الأفراح.

وقد قلت:

وَمَــادِحُ النَّبِــيِّ لَــوْ جُهْــدًا بَــذَلْ   لِقُطْــرَةٍ مِــنْ بَحْــرِهِ مَــا إِنْ وَصَــلْ

لِــذَا كَثِيــرُ الشُّــعَرَا تُلْفِيــهِ   مَــا إِنْ لَــهُ يُوجَــدُ مَــدْحٌ فِيــهِ

إِذِ الْمُبَالَغَـــةُ لَيْسَـــتْ تُمْكِـــنُ   وَالشِّــعْرُ إِنْ مِنْهَــا خَــلَا لَا يَحْسُــنُ

ذَا لَاحَ فِــي عَــرُوسِ الافْــرَاحِ وَلَاحْ   لِلْعَلَــوِي بِشَــرْحِهِ نَــوْرَ الْأَقَــاحْ

(**وضدها**) أي المبالغة (**التفريط**) في الوصف في المدح، وهو نوع (**عدّ**) أي عدّه عبد الباقي (**اليمني**) في كتابه؛ قال: وهو أن يؤتى بالوصف ناقصا عما يقتضيه حال المعبّر عنه، كقول الأعشى[1]:

وَمَــا مُزْبِــدٌ مِــن خَلِــيجِ الفُــراتِ   يَفُـــورُ غَوَارِبُـــهُ تَلْـــتَطِمْ

بِـــأَجْوَدَ مِنْـــهُ بِمَاعُونِـــهِ   إِذا مَـــا سَـــمَاؤهُمُ لَـــم تُغِـــمْ

يمدح ملكا بالجود بالماعون، وفرّط في مدحه؛ إذ ليس ذلك يُعَدّ كرما للسوقة؛ فضلا عن الملك. قال السيوطي: (**وما رأيت غيره**) أي غير اليمني (**بمعتن**) بهذا النوع؛ إذ ليس في هذا ما يُعَدُّ من البديع، إلا إذا كان قاصدا تهكما بذلك واستهزاء؛ وإلا كان قبيحا؛ لكونه غير مطابق للحال أصلا.

(**وجعله**): مبتدأ أي جعل المتكلم (**للنوع جنسا**): مفعول "جعله" (**عِظما**) أي لأجل عِظم ذلك النوع وتعظيمه وجعل الجزئيات كلها منحصرة فيه، وخبر المبتدإ:

(1) في مدح قيس بن معد يكرب، ملك يماني جاهلي.

... ... إلْحَـــاقُ جُزْئِـــيٌّ بِكُلِّـــيٍّ نَمَـــا

803. ثُمَّـتَ مِنْـهُ الْمَـذْهَبُ الْكَلامِـي إِيــــرَادُهُ الْحُجَّـــةَ لِلْمَـــرَام

804. عَلَـى طَـرِيقِهِمْ كَقَوْلِـهِ عَـلا لَـوْ كَـانَ فِيهِمَـا وَمَـا لَـهُ تَـلا

(إلحاق جزئي بكلي) أي يسمى حصر الجزئي وإلحاقه بالكلي (نما) أي علا هذا النوع، فهو نوع غريب صعب المسلك اخترعه ابن أبي الأصبع، وهو شبيه بالمبالغة؛ فلذا ذكره الناظم عقبها، كقول الصفي:

فَـرْدٌ هُـوَ الْعَـالَمُ الْكُلِّـيُّ فِـي شَـرَفٍ وَنَفْسُـهُ الْجَـوْهَرُ الْقُدْسِـيُّ فِـي الْعِظَـمِ

وقول الآخر[1]:

فَبَشَّـرْتُ آمَـالِي بِمَلْـكٍ هُـوَ الْـوَرَى وَدَارٍ هِـيَ الـدُّنْيَا وَيَـوْمٍ هُـوَ الـدَّهْرُ

ومنه في الحديث «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ»[2].

(ثمت منه) أي من المعنوي نوع يقال له: (المذهب الكلامي)؛ وأول من اخترعه وسماه بذلك الجاحظ، وسماه ابن النقيب: الاحتجاج النظري؛ وهو (إيراده) أي المتكلم (الحجة للمرام) أي على المطلوب (على طريقهم) أي أهل الكلام في القطع والإفحام؛ وهو أن تكون الحجة بعد تسليم المقدّمات: مستلزمة للمطلوب.

وأهل الكلام هم المتكلمون في أصول الدين.

(كقوله) جل و(علا ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ﴾ [الأنبياء: 22] وما له تلا) تبع أي "لو كان فيهما" أي السماوات والأرض "آلهة إلا الله لفسدتا" عن نظامهما المشاهَد عيانا؛ فاللازم -وهو فساد السماوات والأرض عن نظامهما-: باطل؛ فكذا الملزوم، وهو تعدد الآلهة، وكقوله تعلى أيضا حكاية عن إبراهيم: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: 257].

(1) وهو أبو الحسن السّلامي.

(2) رواه الأربعة.

805. وَمِنْــــهُ تَفْرِيــــعٌ وَذَا أَنْ يُثْبِتَــــا ... ...

وقصد شاعر أبا دلف فقال له: ممن أنت؟ فقال من تميم فقال:[1]

تَمِيمٌ بِطُرْقِ اللُّؤمِ أَهْدَى مِنَ الْقَطَا ... ولـو سَلَكَتْ سُبْلَ الْمَكَارِمِ ضَلَّتِ

فقال: نعم، بتلك الهداية أتيتك، فخجل، واستكتمه وأجازه؛ لأنه أفحمه بدليل ألزمه فيه أن المجيء إليه: ضلال.

ومنه قول النابغة[2]:

حَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفْسِكَ رِيبَةً ... وَلَيْسَ وَرَاءَ اللهِ لِلْمَرْءِ مَطْلَبُ

لَئِنْ كُنْتَ قَدْ بُلِّغْتَ عَنِّي خِيَانَةً ... لَمُبْلِغُكَ الْوَاشِي أَغَشُّ وَأَكْذَبُ

وَلَكِنَّنِي كُنْتُ امْرَأً لِيَ جَانِبٌ ... مِنَ الْأَرْضِ فِيهِ مُسْتَرَادٌ وَمَذْهَبُ

مُلُوكٌ وَإِخْوَانٌ إِذَا مَا مَدَحْتُهُمْ ... أُحَكَّمُ فِي أَمْوَالِهِمْ وَأُقَرَّبُ

كَفِعْلِكَ فِي قَوْمٍ أَرَاكَ اصْطَنَعْتَهُمْ ... فَلَمْ تَرَهُمْ فِي مَدْحِهِمْ لَكَ أَذْنَبُوا

أي لا تعاتبني على مدحي لآل جفنة المحسنين إليّ المنعمين عليّ؛ كما لا تعاتب قوما أحسنتَ إليهم فمدحوك؛ فكما أن مدح أولائك لا يعَدُّ ذنبا؛ كذلك مدحي لمن أحسن إليّ.

وهذه الحجة: على طريقة التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياسا، ويمكن رده إلى صورة قياس استثنائي، أي لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا: لكان مدح أولائك القوم لك ذنبا، واللازم باطل؛ فكذا الملزوم.

(ومنه) أي من البديع المعنوي: (تفريع) أي نوع يسمّى بالتفريع؛ وهو لغة: جعْل الشيء فرعا لغيره؛ (وذا) أي التفريع في اصطلاح البديعيين: (أن يثبتا) المتكلم

(1) البيت للطِّرمّاح بن حكيم الطائي.

(2) يعتذر للنعمان بن المنذر.

... ... لِمُتَعَلَّـــقٍ لَـــهُ مَـــا أَثْبَتَـــا

806. لِآخَـــرٍ لَـــهُ فَـــإِنْ بِمَـــا نَفَـــى أَوْ لا عَـــنِ الَّـــذِي بِشَـــيْءٍ وُصِـــفَا

(لمتعلق) بفتح اللام[1] (له) أي هو أن يثبت لشيء متعلّق لأمر: (ما أثبتا) أي حكما أثبته أوّلا (لـ)ـمتعلق (آخر له) أي لذلك الأمر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب؛ فلا تفريع في قوله "غلام زيد راكب وأبوه راكب"؛ وإن أُثبت الحكم الذي هو الركوب لما له تعلق بزيد وهو غلامه، وأثبت ذلك الحكم لمتعلق آخر وهو أبوه، لكن لم يُجعل أحد الحُكمين مفرّعا على الآخر. والمراد بالتعلق: النسبة والارتباط.

ومن شواهد التفريع قول الكميت بن زيد الأسدي:

أَحْلَامُكُـــمْ لِسَـــقَامِ الْجَهْـــلِ شَـــافِيَةٌ كَمَـــا دِمَـــاؤُكُمْ تَشْـــفِي مِـــنَ الْكَلَـــبِ

الأحلام: جمع حلم بالكسر: العقل. والسقام بفتح السين: المرض. والكلَب بالتحريك: جنون يحدث للإنسان من عض الكلْب الكلِبِ بكسر لام الثاني، أي المجنون من أكل لحم الناس؛ فلا يعض إنسانا إلا كَلِبَ، ولا دواء له أنفع من شرب دم ملِك؛ لشرفه ورجاحة عقله؛ قيل: تُشرط الإصبع اليسرى من رجله اليسرى؛ فتؤخذ قطرة على تمرة ويأكلها المعضوض؛ فيجد الشفاء بإذن الله تعلى؛ فقد فرّع على وصفهم بشفاء أحلامهم من داء الجهل: وصْفَهم بشفاء دمائهم من داء الكلب؛ يعني أنهم ملوك وأشراف، وأرباب العقول الراجحة.

ومثاله من الحديث «الْخَمْرُ تَعْلُو الْخَطَايَا كَمَا أَنَّ شَجَرَهَا يَعْلُو الشَّجَرَ[2]».

وهو قريب من الاستطراد جدا، ويفارقه باشتراط كون الفرع في معنى المفرّع عليه، بخلاف الاستطراد.

قلت: ولعل الأوضح لو قال: "... وَذَا أَنْ يَثْبُتَا * لِمُتَعَلِّقٍ لِأَمْرٍ مُثْبَتَا * لِآخَرٍ لَهُ"

(فإن بـ"ما") النافية (نفى) المتكلم (أو) نفى بحرف (لا)، دون غيرهما من

(1) كما في مواهب الفتاح والدسوقي، وضبطه المرشدي بكسرها.

(2) رواه الديلمي.

807. أَفْعَـــلَ لِلْوَصْـــفِ مُنَاسِـــبًا وَقَـــدْ عَـــدَّى بِمِـــنْ إِلَـــى الَّـــذِي ذَاكَ قَصَـــدْ

808. فَـــذَاكَ بِالتَّفْضِـــيلِ حَقًّـــا دُعِيَـــا ... ...

أدوات النفي (عن) الأمر (الذي بشيء) أي وصف من الأوصاف وحكم من الأحكام (وصفا) -بالتركيب- ومفعول نفى: (أفعل) التفضيل حال كون أفعل (للوصف مناسبا) أي مناسبا للوصف الموصوف به الشيءُ المنفي عنه "أفعل" بـ"ما" أو "لا"، وموافقا له في المعنى (و)الحال أنه (قد عدّى) أفعل المذكور المنفي بإحدى الأداتين (بـ"من" إلى) المفضّل عليه (الذي ذاك) المتكلم (قصد) أي قصده بالمدح أو الذم؛ فتحصل المساواة بين الاسم المجرور بـ"من" وبين الاسم الداخلة عليه "ما" النافية أو لا؛ لأنها نفت الأفضلية؛ فتبقى المساواة: (فذاك) الصنيع (بالتفضيل حقا دعيا) عند البديعيين. وجعله بعضهم قسما من التفريع كقول أبي تمام[1]:

مَـــا رَبْـــعُ مَيَّـــةَ مَعْمُـــورًا يَطُـــوفُ بِـــهِ غَـــيْلَانُ أَبْهَـــى رُبـــىً مِـــنْ رَبْعِهَـــا الْخَـــرِبِ

وَلَا الْخُـــدُودُ وَإِنْ أُدْمِـــينَ مِـــنْ خَجَـــلٍ أَشْـــهَى إِلَـــى نَـــاظِرِي مِـــنْ خَدِّهَـــا التَّـــرِبِ[2]

وقول الأعشى[3]:

مَـــا رَوْضَـــةٌ مِـــنْ رِيَـــاضِ الحَـــزْنِ مُعْشِـــبَةٌ غَنَّـــاءُ جَـــادَ عَلَيْهَـــا مُسْـــبِلٌ هَطِـــلُ

يُضَـــاحِكُ الشَّـــمْسَ مِنْهَـــا كَوْكَـــبٌ شَـــرِقٌ مُـــؤَزَّرٌ بِعَمِـــيمِ النَّبْـــتِ مُكْتَهِـــلُ

يَوْمًـــا بِأَطْيَـــبَ مِنْهَـــا نَشْـــرَ رَائِحَـــةٍ وَلَا بِأَحْسَـــنَ مِنْهَـــا إِذْ دَنَـــا الأُصُـــلُ

ومثاله من الحديث قوله ﷺ: «مَا ذِئْبَانِ ضَارِيَانِ أُرْسِلَا فِي غَنَمٍ بِأَفْسَدَ لَهَا مِنْ حِرْصِ الْمَرْءِ عَلَى الْمَالِ»[4]. وقوله ﷺ «مَا الْمُعْطِي مِنْ سَعَةٍ بِأَعْظَمَ أَجْرًا مِنَ الآخِذِ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا»[5]. ومنهم من يسمي هذا النوع "النفي والجحد".

(1) من قصيدته المشهورة "السيف أصدق إنباء من الكتب"، وقد مرّت الإشارة إليها.

(2) البيت مثال للمنفي بـ"لا".

(3) في معلقته "ودع هريرة".

(4) رواه الترمذي.

(5) رواه الطبراني.

.... وَالْحُسْـنُ فِـي التَّعْلِيـلِ أَنْ يَـدَّعِيَا

809. لِلْوَصْـفِ عِلَّـةً لَـهُ تُنَاسِـبُ بِلُطْـفِ مَعْنًـى لا حَقِيقِـي يَصْحَبُ

810. فَتَـارَةً يَكُـونُ ثَابِتًـا قُصِـدْ عِلَّتُـهُ وَذَاكَ ضَـرْبَيْنِ عُهِـدْ

811. مَـا لَـمْ تَـبِنْ عِلَّتُـهُ فِـي العَـادَةِ أَوْ عِلَّـةٌ خِـلافَ ذِي قَـدْ بَانَـتِ

(والحسن في التعليل) أي والنوع البديعي المسمى بـ"حسن التعليل" هو **(أن يدعيا)** المتكلم **(للوصف علة له)** أي لذلك الوصف **(تناسب بلطف معنى)** أي بسبب معنىً لطيف يعتبره العقل ويلاحظه؛ فمعنى لطفه: أن يكون مشتملا على لطف ودِقّة **(لا حقيقي يصحب)**: نعت لما قبله، أي لا يكون ما اعتُبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع[1]؛ كما إذا قلت: قتل فلان أعاديه؛ لدفع ضررهم؛ فإنه ليس في شيء من حسن التعليل.

وهو أربعة أقسام؛ لأن الوصف الذي ادّعى له علة مناسبة؛ إما أن يكون ثابتا قُصد بيان علته، أو غير ثابت أريد إثباته: بإثبات علته. والأول: إما أن لا يظهر له في العادة علة؛ وإن كان في الواقع لا يخلو من علة، أو يظهر له علة غير المذكور. والثاني -أعني الوصف الغير الثابت الذي أريد إثباته-؛ إما ممكن أو غير ممكن.

فأشار إلى الأقسام الأربعة على هذا الترتيب بقوله: **(فـ)**ـالوصف المعلّل بغير علته بسبب اعتبار لطيف: **(تارة يكون ثابتا قصد علته)** أي بيانها. **(وذاك)** الوصف الثابت المقصود بيان علته حال كونه **(ضربين عهد)** عند البديعيين.

وأشار إلى الضربين -أي النوعين- بقوله: **(ما لم تبن)** أي منه ما لم تظهر **(علته في العادة)** أصلا؛ وإن كان لا يخلو في الواقع منها[2]، **(أو)** أي ومنه ما له **(علة)** في العادة حال كونها **(خلاف ذي)** العلة التي علّله بها المتكلم **(قد بانت)** أي ظهرت.

(1) بمعنى أنها ليست علة له في نفس الأمر، بل اعتُبر كونها علة: بوجه يُتخيل به كونُ التعليل صحيحا. دسوقي.

(2) الدسوقي: أي لأن كل حكم لا يخلو عن علة في الواقع، لكن تارة تظهر لنا تلك العلة، وتارة تخفى؛ لما تقرر أن الشيء لا يكون إلا لحكمة وعلة تقتضيه.. انظر بقيته.

... ...

فالأول -وهو ما لا علة له في العادة-: كقول المتنبي[1]:

لَـمْ يَحْـكِ نَائِلَـكَ السَّـحَابُ وَإِنَّمَـا ... حُمَّـتْ بِـهِ فَصَـبِيبُهَا الرَّحَضَـاءُ

بفتح الراء والحاء المهملة؛ فنزول المطر من السحاب: صفة ثابتة، ولا تظهر له علّة في العادة، وقد علّله الشاعر بأنه: عرق حُمّاها الحادثة لها بسبب حسدها للممدوح حين رأت عطاءه يفوق عطاءها. والصبيب: بمعنى المصبوب.

والثاني -وهو ما له علة في العادة غير المذكورة؛ لتكون المذكورة غير حقيقية؛ فتكون من حسن التعليل- كقول المتنبي[2]:

مَـا بِـهِ قَتْـلُ أَعَادِيـهِ وَلَكِـنْ ... يَتَّقِـي إِخْـلَافَ مَـا تَرْجُـو الـذِّئَابْ

فإن قتْل الملك أعداءه: وصفٌ ثابت له، وله علة في العادة؛ وهي دفع مضرّتهم، لا ما ادعاه الشاعر: من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه، ومحبة أن يصدق رجاء الراجين حثّته على قتل أعدائه؛ لِما علم أنه إذا توجه إلى الحرب: غدت الذئاب ترجو لحوم قتلاهم. وهذا -مع أنه وصف بكمال الجود-: وصفٌ بكمال الشجاعة، حتى ظهر ذلك للحيوانات العُجم.

وقول الآخر[3]:

أَتَتْنِـي تُـؤَنِّبُنِي بِالْبُكَـاءِ ... فَـأَهْلًا وَسَـهْلًا بِتَانِيبِهَـا

تَقُـولُ وَفِـي قَوْلِـهَا حِشْـمَةٌ ... أَتَبْكِـي بِعَـيْنٍ تَرَانِـي بِهَـا

فَقُلْـتُ إِذَا اسْتَحْسَـنَتْ غَيْـرَكُمْ ... أَمَـرْتُ الـدُّمُوعَ بِتَادِيبِهَـا

.

---

(1) من قصيدة له في مدح هارون بن عبد العزيز الأوراجي. ومنها بيته المتقدم في باب التشبيه: لَمْ تَلْقَ هَذَا الْوَجْهَ شَمْسُ نَهَارِنَا إلخ.

(2) من قصيدة له في مدح بدر بن عمّار.

(3) وهو ابن المعتز.

812. وَمَـا قُصِـدْ ثُبُوتُـهُ مِـنْ مُمْكِـنِ   أَوْ غَيْـرِهِ وَمَـا عَلَـى الشَّـكِّ بُنِـي

فالبكاء: وصف ثابت، له علة في العادة؛ وهي إعراض الحبيب ونحوه من الأسباب الموجبة له، لا ما ادّعاه الشاعر: من تأديب العين على الإساءة: باستحسان غير الحبيب.

وإلى الثاني من الأصلين -وهو ضربان أيضا- أشار بقوله: **(وما)** لم يكن ثابتا و**(قصد)** -بالتركيب- نائبه: **(ثبوته)** أي إثباته بذكر علته **(من ممكن أو غيره)** أي من مستحيل؛ فالأول كقوله(1):

يَـا وَاشِـيًا حَسُـنَتْ فِينَـا إِسَـاءَتُهُ   نَجَّـى حِـذَارُكَ إِنْسَـانِي مِـنَ الْغَـرَقِ

فاستحسان إساءة الواشي: وصفٌ غير ثابت، وهو ممكن؛ وإن كان خلاف العادة، وعلَّله بأن حذار الشاعر من الواشي: نجّى إنسان عينه من الغرق في بحر الدموع: حيث ترك البكاء؛ خوفا منه؛ فأثبت صحة تحسين الإساءة: بإثبات عِلّتها.

والثاني: كقوله(2):

لَـوْ لَـمْ تَكُـنْ نِيَّـةُ الْجَـوْزَاءِ خِدْمَتَـهُ   لَمَـا رَأَيْـتَ عَلَيْهـا عِقْـدَ مُنْتَطِـقِ

مِن انتَطق أي شدّ النطاق بكسر النون. وحول الجوزاء كواكب يقال لها "نطاق الجوزاء"؛ فانتطاق الجوزاء: وصفٌ غير ثابت، وغير ممكن أيضا، قَصد الشاعر إثباته: بذكر عِلّته التي هي نية الجوزاء خدمةَ الممدوح؛ قال الفنري: إذ الجوزاء ليست مما ينتطق أي الانتطاقَ الحقيقي، لكن وضْعها بالنسبة إلى الكواكب حولها: يشبه الانتطاق.

(و)قد ألحق بحسن التعليل: **(ما على الشك بني)** ولم يُجعل منه؛ لأن في حسن التعليل جزما وإصرارا، والشك ينافيه، كقول أبي تمام(3):

(1) أي مسلم بن الوليد.

(2) أي الخطيب القزويني وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه بالعربية بما ذُكر.

(3) من قصيدة له في الفخر.

813.وَمِنْــهُ تَأكِيــدُكَ لِلمَــدْحِ بِمَــا يُشْــبِهُ ذَمًّــا وَثَلاثًــا قُسِــمَا
814.الأَفْضَــلُ اسْــتِثْنَاءُ وَصْــفِ فَضْــلِ مِــنْ وَصْــفِ ذَمٍّ قَــدْ نُفِـي مِـنْ قَبْـلِ
815.مُقَــدَّرًا دُخُولُــهُ فِيــهِ كَــلا عَيْــبَ لَــهُ إِلَّا ارْتِقَــاءَهُ العُــلا

رُبـىً شَـفَعَتْ رِيـحُ الصَّـبَا بِنَسِـيمِهَا إِلَـى الْمُـزْنِ حَتَّـى جَادَهَـا وَهْـوَ هَـامِعُ
كَـأَنَّ السَّـحَابَ الْغُـرَّ غَيَّـبْنَ تَحْتَهَـا حَبِيبًـا فَمَـا تَرْقَـا لَهُـنَّ مَـدَامِعُ

علّل -على سبيل الشك- نزولَ المطر على الربى: بأنها غيّبت حبيبا؛ فهي تبكي عليه أبدا، ولو جزم في التعليل: بأن لم يأت بـ"كأنّ" الدالّة على الشك فقال "لأن السحاب" إلخ: لكان هذا حسن تعليل، لا ملحَقا به.

(ومنه) أي المعنوي: (تأكيدك للمدح بما) أي بمدح (يشبه ذما)، ومنهم من يسميه "المدح في معرض الذم"، ويسمى أيضا "تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه".

(وثلاثا قسما) أي وقسم تأكيد المدح بما يشبه الذم ثلاثة أقسام أشار لها بقوله: (الأفضل) منها: (استثناء وصف فضل) أي مدح للممدوح (من وصف ذم قد نفي) عنه (من قبل) أي من قبل صفة المدح؛ حال كون وصف الفضل -أي المدح- (مقدرا دخوله فيه) أي في وصف الذم، (كلا عيب له) أي كقولك: لا عيب لزيد (إلا ارتقاءه العلا)؛ فقد أثبتّ له شيئا من العيب على تقدير أن الارتقاء في مدارج العلا: من العيب، وذلك محال؛ فكذلك ما تعلق به؛ لأن ما تعلق بالمحال: محال، كما يقال: "حتى يبيضّ القار[1]" و"حتى يلج الجمل في سم الخياط".

ومنه قول النابغة الذبياني[2]:

وَلَا عَيْـبَ فِـيهِمْ غَيْـرَ أَنَّ سُـيُوفَهُمْ بِهِـنَّ فُلُـولٌ مِـنْ قِـرَاعِ الْكَتَائِـبِ

أثبتَ لهم شيئًا من العيب؛ على تقدير أن فلول السيوف من قراع الجيوش: من

(1) القار: الزفت.
(2) من قصيدة في مدح عمرو بن الحارث الغساني.

816. وَمِنْــهُ الِاسْــتِثْنَاءُ قَبْــلَ وَصْــفِ مَــدْحٍ يَلِــي وَصْــفًا لَــهُ لا يَنْفِــي

العيب، وذلك محال، وما تعلق بالمحال محال؛ وإنما كان هذا الضرب أفضل: لأن التأكيد فيه من وجهين؛ **أحدهما**: أن الأصل في الاستثناء الاتصال؛ فذِكْرُ أداتِه قبل ذكر ما بعدها: يوهم إخراج المستثنى من المستثنى منه؛ فإذا ولي الأداة صفة مدح وتحوّل الاستثناء من الاتصال إلى الانقطاع: جاء التأكيد؛ لما فيه من المدح، والإشعار بأنه لم يجد صفة ذم يستثنيها؛ فاضطرّ إلى استثناء صفة مدح، مع ما فيه من نوع خديعة للقلوب.

والثاني من وجهي التأكيد: أنه كدعوى الشيء ببينة؛ لأنك قد علّقت نقيض المطلوب -وهو إثبات شيء من العيب- بالمحال، وما تعلق بالمحال محال؛ فعدم العيب محقّق.

ومنه قول الحلّي:

لا عَيْبَ فِيهِمْ سِوَى أَنَّ النَّزِيلَ بِهِمْ يَسْلُو عَنِ الْأَهْلِ وَالْأَوْطَانِ وَالْخَدَمِ

(ومنه) أي من أقسام تأكيد المدح بما يشبه الذم: **(الاستثناء)** -أي إتيان المتكلم بأداة الاستثناء- **(قبل وصف مدح)** لشيء **(يلي وصفا له)** أي للمدح أيضا؛ بحيث **(لا ينفي)** المدحُ بالوصف الثاني المدحَ بالوصف الأول، نحو «**أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ وَاسْتُرْضِعْتُ فِي بَنِي سَعْدٍ**»؛ و"بيد": بمعنى غير، أو بمعنى من أجل، أو بمعنى مع.

والأصل في هذا القسم -كالذي قبله-: أن يكون الاستثناء فيهما منقطعا[1]، لكن في الأول قُدِّر اتصاله، وهذا باق على حاله من الانقطاع؛ فلا يفيد التأكيد، إلا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب: من جهة دعوى الشيء ببينة؛ لأنه مبنيٌّ على التعليق بالمحال، المبني على تقدير الاستثناء متصلا؛ ولهذا كان الضرب الأول أفضل.

(1) وهذا لا ينافي كون الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال؛ لأن أصالة الانقطاع: نظرا لخصوص هذا الضرب، وأصالة الاتصال: نظرا لمطلق الاستثناء.

817.وَمِنْـــهُ أَنْ يُـــؤْتَى بِـــهِ مُعَرِّفَـــا عَامِلُـــهُ لِلـــذَّمِّ مَعْنًـــى قَـــدْ وَفَـــى

818.وَمَـا بِـهِ اسْـتُثْنِيَ يَحْـوِي الْفَضْـلا نَحْـــوُ وَمَـــا تَـــنْقِمُ مِنَّـــا إِلَّا

819.ثُمَّـتَ الِاسْـتِدْرَاكُ فِـي ذَا الْبَـابِ كَمِثْـــلِ الِاسْـــتِثْنَاءِ بِـــاقْتِرَابِ

820.وَعَكْسُـــهُ ضَـــرْبَانِ أَنْ يُسْـــتَثْنَى مِـــنْ نَفْـيِ وَصْـفِ الْمَـدْحِ ذَمٌّ يُعْنَـى

(ومنه) أي من تأكيد المدح بما يشبه الذم: (أن يؤتى به) أي بالمستثنى؛ حال كونه (معرفا) أي مبيِّنا (عامله للذم معنى قد وفى و)الحال أن (ما به) أي بالاستثناء (استثني) أي الشيء المستثنى (يحوي الفضلا نحو) قوله تعلى: (﴿وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ) أَنْ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ [الأعراف: 125] أي ما تَعِيب إلا أجلّ المناقب والمفاخر، وهو الإيمان؛ يقال نَقَم منه وانتقم، إذا عابه وكرهه، وهو كالقسم الأول: في إفادة التأكيد من الوجهين المذكورين.

(ثمت الاستدراك) المعهود من لفظة لكن (في ذا الباب) أي باب تأكيد المدح بما يُشبه الذم: (كمثل الاستثناء باقتراب) أي بسبب قربه منه في المعنى؛ لأن "إلا" في الاستثناء المنقطع: بمعنى لكن؛ ووجه الشبه بينهما: هو أن ذكر أداة كل منهما بعد المدح: يوهم الذم، وذكر صفة المدح بعدها: يؤكد المدح؛ لأن الاستدراك: رفع ما يُتوهم من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء، كقول بديع الزمان(1):

هُـوَ الْبَـدْرُ إِلَّا أَنَّـهُ الْبَحْـرُ زَاخِـرًا سِـوَى أَنَّـه الضِّـرْغَامُ لَكِنَّـهُ الْوَبْـلُ

فإن الأوّلين: استثناء، وقوله "لكنه الوبل": استدراك يفيد فائدة الاستثناء في هذا الضرب.

(و)من المعنوي: (عكسه) أي عكس تأكيد المدح بما يشبه الذم، وهو تأكيد الذم بما يشبه المدح؛ وهو (ضربان) أي نوعان؛ أحدهما -وهو الأفضل-: (أن يستثنى من نفي وصف المدح ذم): نائب "يستثنى"؛ أي هو أن يستثني المتكلمُ من صفة مدح منفيةٍ عن الشيء صفةَ ذم لذلك الشيء (يعنى) بالتركيب، نائبه "أن

(1) الهمذاني يمدح خلف بن أحمد السجستاني.

821. أَنْ دَخَلَتْ كَمِثْلِ مَا فِيهِ هُدَى ... إِلَّا عَمًى عَنِ الطَّرِيقِ الْمُقْتَدَى

822. وَأَنْ يَجِيءَ تِلْوَ وَصْفِ ذَمِّ ... كَجَاهِلٌ لَكِنَّهُ ذُو ظُلْمِ

823. وَزِيدَ بَعْدَ الذَّمِّ وَصْفٌ يُوهِمُ ... زَوَالَهُ ثُمَّ لِذَمٍّ يُفْهِمُ

دخلت" الآتي؛ أي يقصد من نفي وصف المدح أي من وصف المدح المنفي: (أن دخلت) أي أن قدّر دخولُ صفة الذم في وصف المدح المنفي، (كمثل) قولك: (ما فيه) أي في زيد مثلا (هدى) أي إرشاد واستقامة واهتداء (إلا عمى) أي ذهاب (عن الطريق) أي طريق الخير (المقتدى) به أي المتبَع، وهو طريق سيدنا محمد ﷺ، وكقولك: فلان لا خير فيه، إلا أنه يسيء إلى من أحسن إليه؛ فقد استثنيتَ من صفة مدح منفيةٍ عن زيد مثلا؛ وهي الهدى في المثال الأول، والخير في الثاني: صفةَ ذم مثبَتةً له؛ وهي العمى في المثال الأول، والإساءة في الثاني.

(و)الثاني من ضربي تأكيد الذم بما يشبه المدح: (أن يجيء) وصف الذم المستثنى بـ"إلا" مثبِتا للشيء المذموم حال كونه (تلو) أي عقب (وصف ذم) آخر مثبَتا له (كـ)قولك: فلان (جاهل لكنه ذو ظلم) أي إلا أنه ذو ظلم.

ومن ألطف ما وقع فيه قوله(1):

هُوَ الكَلْبُ إِلَّا أَنَّ فِيهِ مَلَالَةً ... وَسُوءَ مُرَاعَاةٍ وَمَا ذَاكَ فِي الْكَلْبِ

(وزيد) ضرب ثالث؛ وهو: أن يؤتى بوصف ذم للشيء، ثم يجيء (بعد) وصف (الذم) لذلك الشيء (وصف يوهم زواله) أي زوال ذلك الذم عن ذلك الشيء، (ثم) بعد ذلك الإيهام (لذم يفهم) أي يفهم ذلك الوصف الموهم زوال وصف الذم السامعَ لذم ذلك الشيء بسبب ذكر متعلق له صريح في ذمه؛ فيكون ذمّا بعد ذم؛ وهو أبلغ من القسمين قبله؛ لما فيه من التهكم والاستهزاء.

مثاله أن تقول: رأيت عُنق زيد عاطلا، فحلّيته بالصفع؛ فقد أثبتّ لزيد أوّلا صفة ذم؛ وهي كونه عاطلا، ثم أثبتّ له التّحْلية الموهمةَ رفعَ ذلك الوصف، فلما قلت

(1) لم نقف على قائله.

824. وَمِنْـهُ الِاسْـتِبَاعُ مَـدْحٌ بِاللَّـذَا   يَسْـتَتْبِعُ الْمَـدْحَ بِشَـيْءٍ غَيْـرِ ذَا

"بالصفع": أثبتّ أن هذه التحلية ذم آخر.

ومنه قوله(1):

يَـا زَاعِمًـا أَنَّـكَ لِـي نَاصِـحٌ   إِنِّـي بِهَـذَا غَيْـرُ مَغْـرُورِ
لَمَّـا بَـدَا قُـبْحُ الـذِي قُلْتَـهُ   حَسَّـنْتَ ذَاكَ الْقَـوْلَ بِـالزُّورِ

(ومنه) أي المعنوي: (الاستباع)؛ وهو (مدح) أي مدح المتكلم لشيء (باللذا) أي بالوصف الذي (يستتبع المدح بشيء غير ذا) أي بوصف آخر غير ذلك الوصف المذكور أوّلا -وسماه بعضهم بـ"المضاعف"، وبعضهم بـ"الموجه"، وسماه ابن مالك بـ"التعليق"- كقول الْحلِّي(2):

الْبَـاذِلُو الـنَّفْسِ بَـذْلَ الـزَّادِ يَـوْمَ قِـرىً   وَالصَّائِنُو الْعِرْضِ صَوْنَ الْجَارِ وَالْحَرَمِ

وصَف الصحابة رضي الله عنهم ببذل نفوسهم في ذات الله، واستتبع ذلك وصْفهم ببذل الزاد للأضياف، ووصَفهم بصيانة الأعراض عن كل ما لا يليق، واستتبع ذلك أيضا وصْفهم بصيانة جارهم وحرماتهم عن ذلك كما في الفيض.

وكقول أبي الطيب(3):

نَهَبْـتَ مِـنَ الأَعْمَـارِ مَـا لَـوْ حَوَيْتَـهُ   لَهُنِّئَـتِ الـدُّنْيَا بِأَنَّـكَ خَالِـدُ

مدحه بالشجاعة، على وجه استتبع مدْحه بكونه سببا لصلاح الدنيا؛ حيث جعلها مهنَّأة بخلوده؛ وفيه وجهان آخران من المدح؛ أحدهما: أنه لعلوِّ همّته نهَب الأعمار دون الأموال. والثاني: أنه لم يكن ظالما في ذلك؛ إذ لو كان ظالما؛ لما كان لأهل الدنيا سرور بخلوده.

---

(1) لم نقف على قائله.

(2) في بديعيته.

(3) يمدح سيف الدولة، ومنها البيت المتقدم: وتسعدني في غمرة بعد غمرة... إلخ.

825. وَإِنْ يُضَمَّنْ فِيهِ مَعْنًى وَهْوَ لَمْ   يُسَقْ لَهُ فَذَاكَ إِدْمَاجٌ أَعَمْ

(وإن يضمن) المتكلم (فيه) أي الكلام (معنى): مدحا أو غيره (وهو) أي الكلام (لم يسق له) أي ليس مسوقا لذلك المعنى المضمَّن فيه؛ (فذاك) التضمين: (إدماج) أي يُسمى عند البديعيين بـ"الإدماج"، وهو (أعم) من الاستتباع؛ لكونه في المدح وغيره، بخلاف الاستتباع؛ فإنه خاص بالمدح.

والإدماج لغة: اللف؛ يقال: أدمج الشيء في الثوب: إذا لفّه فيه. فمثال الإدماج قوله[1]:

جَاءَتْ لِدَعْوَتِهِ الأَشْجَارُ سَاجِدَةً   تَسْعَى إِلَيْهِ عَلَى سَاقٍ بِلَا قَدَمِ

أدمج في "تسعى": الامتثال والمبادرة لإجابة دعوته ﷺ من غير إمهال، بخلاف رواية "تمشي"؛ فإنها أحط من الأولى.

وكقوله[2]:

فَلَا بُدَّ لِي مِنْ جَهْلَةٍ فِي وِصَالِهِ   فَمَنْ لِي بِخِلٍّ أُودِعُ الْحِلْمَ عِنْدَهُ

ضمّن الغزل الفخر، ثم الفخر الشكاية.

وكقول المتنبي[3]:

أُقَلِّبُ فِيهِ أَجْفَانِي كَأَنِّي   أَعُدُّ بِهِ عَلَى الدَّهْرِ الذُّنُوبَا

ضمّن وصف الليل بالطول -وهو المعنى المسوق له الكلام أوّلا-: الشكايةَ من الدهر؛ لكثرة ما أصابه به من عدم استقامة الحال، وتلك الشكاية بها حصل الإدماج؛ إذ هي المعنى المضمّن، ولا يخفى بالذوق السليم كونها غير مقصودة أوّلا.

وقوله تعلى: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: 14]: سيقت الآية لمنّة الوالدة على الولد أي لبيانها، وضمّن فيها أن أقل مدة الحمل: ستة أشهر؛ إذ هي

(1) أي شرف الدين البُوصِيري في قصيدته بُردة المديح.

(2) أي ابن نباتة المصري من أبيات له في الغزل كما في التذكرة الحمدونية.

(3) من قصيدة له في مدح علي بن محمد التميمي.

826. قُلْتُ الأَصَحُّ الأَوَّلُ الوَصْفُ بِنَصْ يُفْهِمُ وَصْفًا لِلَّذِي الأَوَّلَ خَصْ
827. وَمِنْهُ تَوْجِيهٌ بِأَنْ يُوَافِي مُحْتَمِلًا وَجْهَيْنِ بِاخْتِلَافِ

الباقية عن حولين: أمد الرضاع.

ويسمى هذا النوع عند أهل الأصول بـ"إشارة النص".

وذكر بعضهم قسما ثانيا من الإدماج؛ وهو أن يُقصد نوع من البديع، فيجيء في ضمنه نوع آخر، نحو ﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الأُولَىٰ وَالآخِرَةِ﴾ [القصص: 70]؛ قُصدت المبالغة، فجاء الطباق في ضمنها.

(**قلت الأصح**) أنه ليس كذلك؛ إذ (**الأول**) -وهو الاستتباع- يكون (**الوصف**) المستتبَع ثابتا (**بنص يفهم وصفا للذي الأول خص**)[1] أي ثابت للموصوف أوّلا، بخلاف الإدماج؛ فإن الوصف المضمّن فيه: لغير الموصوف أوّلا؛ وذلك: كقول ابن الرومي:

نَكْهَتُهَا تَقْتُلُ جُلَّاسَهَا لِقُرْبِ مَجْشَاهَا مِنَ الْمَفْسَى

فإنه وصفها بالبخَر، على وجه يستتبع وصفها بالقِصر.

قلت: ولعل الصواب لو زاد الناظم رحمه الله تعلى قبل هذا البيت:

وَفَسَّرَ الطِّيبِيُّ ذَاكَ الأَوَّلا بِأَنَّهُ وَصْفٌ بِشَيْءٍ جَا عَلَى
وَجْهٍ قَدِ اسْتَتْبَعَ وَصْفًا آخَرَا مَدْحًا يُرَى ذَا الْوَصْفُ أَوْ ذَمًّا جَرَى
قَالَ بَهَاءُ الدِّينِ فِي هَذَا نَظَرْ إِذْ لِاتِّحَادِهِ بِالِادْمَاجِ اسْتَجَرْ

ثم يقول: "قلت الأصح الأول" أي الأصح أنه لا اتحاد بينهما؛ فالأول الوصف إلخ اهـ انظر ضمن هذا في الشرح وحرر المسألة.

(**ومنه**) أي المعنوي: (**توجيه**) أي نوع يسمى بالتوجيه، ويسمى بـ"محتمل الضدين"؛ وهو مفسّر (**بأن يوافي**) أي يجيء الكلام حال كونه (**محتملا وجهين باختلاف**)

---

(1) ذكر السيوطي رحمه الله تعلى في الشرح أن الطيبي صرّح بأن الإدماج أخص، ولعل الذي يظهر من كلام الطيبي: أنه أعم. فراجعه.

828. **كَقَــوْلِ مَــنْ قَــالَ لأَعْــوَرَ أَلا يَــا لَيْــتَ عَيْنَيْــهِ سَــوَاءٌ جُعِــلا**

أي مع اختلاف بين الوجهين احتمالا مطلقا، أي غير مقيّد بمدح وذم أو غيرهما، ويكون احتماله للمعنيين: على حد السواء؛ وبهذا القيد يفارق التورية.

قال السيد: واعتقد بعضهم كون المعنيين مختلفين غاية الاختلاف، أي كونهما متضادّين، حتى قال بعضهم: يجب أن يكون أحدهما مدحا، والآخر ذمّا.

وأشار الناظم رحمه الله تعلى إلى مثال التوجيه بهذا التفسير بقوله: (**كقول من قال لأعور ألا يا ليت عينيه سواء جعلا**)؛ ففي البيت تلميح لقول بشّار لخيّاط أعور اسمه عمرو:

خَــاطَ لِــي عَمْــرٌو قَبَــاءً لَيْــتَ عَيْنَيْــهِ سَــوَاءُ

قُلْــتُ شِــعْرًا لَــيْسَ يُــدْرَى أَمَــدِيحٌ أَمْ هِجَــاءُ

فإن قوله "ليت عينيه سواء": يحتمل الدعاء له بالإبصار، وعليه بالعمى.

يروى أن الخيّاط قال لبشّار: لأخيطن لك ثوبا لا يُدرى أقباء أم جبة، فقال بشار: لئن فعلت لأنظمن فيك بيتا لا يعلم من سمعه أدعوت لك أو عليك، ففعل الخياط، ففعل بشار.

والقباء: بفتح القاف.

ومنه حديث «**مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّينٍ**[1]» فإنه يحتمل المدح بأنه؛ لشدة ما يحمله من وفاء حقوق المسلمين والنظر في مصالحهم: وقع في تعب عظيم، كتعب من ذُبح بغير سكين. ويحتمل الذم؛ بأنه وقع في ظلم الناس ولا يقدر على إقامة الحق؛ فهو هالك على وجه شديد الألم، كهلاك من ذُبح بغير سكين.

ومن ذلك حديث البخاري: «**إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ**»؛ فإنه يحتمل مدحا وذما؛ الأول: إذا لم تفعل فعلا يُستحيا منه. والثاني: إذا لم يكن لك حياء يمنعك؛ فاصنع ما شئت.

---

(1) رواه أبو داود.

829. قُلْـتُ الصَّـفِيُّ فَسَّـرَ التَّوْجِيـهَ أَنْ   يَـأْتِي بِأَلْفَـاظٍ شَـهِيرَةٍ بِفَـنْ
830. يُورِدُهَـا لِغَيْـرِ مَـا لَـهُ اشْـتَهَرْ   ... ...

وقول من سُئل عن أبي بكر وعليٍّ أيهما أفضل، وهو في موضع لا يمكنه التصريح فيه بمذهب أهل السنة فقال: أفضلهما: من كانت ابنته تحته؛ فالضمير في "ابنته": يحتمل الرجوع إلى رسول الله ﷺ، وإلى أبي بكر. وكذا الضمير في "تحته": يحتمل الرجوع إلى رسول الله ﷺ وإلى علي رضي الله عنه.

(**قلت الصفي**) الْحلِّيُّ (**فسر التوجيه**) بـ(**أن يأتي**) المتكلم (**بألفاظ**) اصطلاحية متلائمة المعاني، (**شهيرة بفن**) من الفنون؛ وهي أسماء أعلام، أو قواعد علوم، أو غير ذلك مما يتشعب له الفنون (**يوردها**) أي يستعملها (**لغير ما له اشتهر**) من المعاني المصطلحة، أي في معنى مطابقة له، غير معناها الاصطلاحي، من غير اشتراك حقيقي.

ويفارق التورية من وجهين؛ **أحدهما**: أن التورية باللفظ المشترك، والتوجيه باللفظ المصطلح.

والثاني: أن التورية بلفظ واحد، والتوجيه لا يصلح إلا بعدة ألفاظ متلائمة، كقول العلاء الوادعي على اصطلاح أهل الحديث:

مَـنْ أَمَّ بَابَـكَ لَـمْ تَبْـرَحْ جَوَارِحُـهُ   تَـرْوِي أَحَادِيـثَ مَـا أَوْلَيْـتَ مِـنْ مِنَنِ
فَـالْعَيْنُ عَـنْ قُـرَّةٍ وَالْكَـفُّ عَـنْ صِـلَةٍ   وَالْقَلْبُ عَنْ جَابِرٍ وَالسَّمْعُ عَنْ حَسَنِ

وجّه بـ"قرة" بن خالد السدوسي و"صلة" بن أشيم العدوي التابعي و"جابر" الصحابي و"الحسن" البصري.

وقول الشرف النابلسي على اصطلاح الفقه:

احْجُـجْ إِلَـى الزَّهْـرِ لِتَحْظَـى بِـهِ   وَارْمِ جِمَـارَ الْهَـمِّ مُسْـتَنْفِرَا
مَـنْ لَـمْ يَطُـفْ بِـالزَّهْرِ فِـي وَقْتِـهِ   مِـنْ قَبْـلِ أَنْ يَحْلِـقَ قَـدْ قَصَّـرَا

وقول السليماني على اصطلاح النحو:

أُضِـيفَ الـدُّجَى لَوْنًـا إِلَـى لَيْـلِ شَـعْرِهِ   فَطَـالَ وَلَـوْلَا ذَاكَ مَـا خُـصَّ بِـالْجَرِّ

... ... كَـالرَّفْعِ وَالنَّصْـبِ وَكَـالْجَزْمِ وَجَـرْ

831. نَحْـوُ ارْتِفَـاعُ فِـي مَحَلِّـهِ وَجَـبْ مِـنْ أَمْـرِهِ جَـزْمٌ وَلِلْحُكْـمِ انْتَصَـبْ

وَحَاجِبُـهُ نُـونُ الْوِقَايَـةِ مَـا وَقَـتْ عَلَى شَرْطِهَا فِعْلَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَسْرِ

وقول الآخر[1]:

عَـرِّجْ بِنَـا نَحْـوَ طُلُـولِ الْحِمَـى فَلَـمْ تَـزَلْ آهِلَـةَ الْأَرْبُـعِ

حَتَّـى نُطِيـلَ الْيَـوْمَ وَقْفًـا عَلَـى السَّـ ـاكِنِ أَوْ عَطْفًـا عَلَـى الْمَوْضِـعِ

وقد مثّل الناظم رحمه الله تعلى لقوله "بأن يأتي بألفاظ" إلخ فقال: (**كالرفع والنصب وكالجزم وجر**) في اصطلاح النحو (**نحو ارتفاع في محله وجب من أمره جزم وللحكم انتصب**)؛ فالارتفاع والجزم والنصب في اصطلاح النحاة: ألقاب إعراب، وقد استعملها الناظم في معانٍ أُخر مطابقة لها؛ فاستعمل الارتفاع: في علو المنزلة، والجزم: في القطع والتحقيق، والانتصاب: في التهيُّؤ والاستعداد.

وكقول البُوصِيري:

خَفَضْـتَ كُـلَّ مَقَـامٍ بالإضَـافَةِ إذ نُودِيـتَ بـالرَّفعِ مثـلَ الْمُفـرَدِ العَلَـمِ

وقول ابن العفيف على اصطلاح الجدل:

وَمَـا بَـالُ بُرْهَـانِ الْعِـذَارِ مُسَـلَّمٌ وَيَلْزَمُـهُ دَوْرٌ وَفِيـهِ تَسَلْسُـلُ

وقول الآخر على اصطلاح العروض[2]:

وَبِقَلْبِـي مِـنَ الْهُمُـومِ مَدِيـدٌ وَبَسِـيطٌ وَوَافِـرٌ وَطَوِيـلُ

لَـمْ أَزَلْ عَالِمًـا بِـذَلِكَ حَتَّـى قَطَّـعَ الْقَلْـبَ بِـالْفِرَاقِ الْخَلِيـلُ

---

(1) لم نقف على قائله.

(2) وهو ابن نصر الله المصري كما قال ابن حجة الحموي في خزانته.

832. وَجَعَلَ السَّابِقَ مِنْ تَفْسِيرِهِ تَفْسِيرَ الِابْهَامِ كَذَا لِغَيْرِهِ
833. قَالَ وَنَحْوُ ذَلِكَ الْمُوَارَبَهْ لَكِنَّهُ يَأْتِي لِمَنْ قَدْ عَاتَبَهْ
834. بِمَخْلَصٍ وَلا يَجِي فِي الِابْتِدَا بِهِ كَذَا بَلْ غَيْرَهُ قَدْ أَوْرَدَا
835. كَقَوْلِهِ قَدْ ضَاعَ شِعْرِي لَمَّا أُخِذَ بَلْ قَدْ ضَاءَ صُغْتُ النَّظْمَا

(وجعل) الصَّفِيُّ الحلِّيُّ (**السابق من تفسيره**) أي تفسير التوجيه السابق: (**تفسير الابهام**) بالباء الموحدة (**كذا لغيره**) أي هذا التفسير وقع هكذا لغير الصّفِي، كابن أبي الأصبع؛ فقد عرّفه بهذا التفسير وسماه بهذا الاسم.

(قال) الصفي: (**ونحو ذلك**) النوع الذي هو الإبهام وقريب منه: (**المواربه**)؛ وهي مشتقة من الورَب بالتحريك؛ وهو العِرق إذا فسد؛ كأن المتكلم أفسد مفهوم كلامه: بما أبداه من التأويل، ولا يكون إلا لتخليص من العتاب؛ وذلك: أن يقول المتكلم قولا يتضمن ما ينكَر عليه، فإذا حصل الإنكار استحضر بحِذقه وجها من الوجوه يتخلص به كما قال: (**لكنه يأتي**) في الاعتذار (**لمن قد عاتبه**) على ذلك وحصل منه الإنكار عليه (**بمخلص**) أي بمعنى يخلِّصه من عتابه، يستحضره بعقله وحذقِه؛ وذلك: إما بتحريف كلمة أو بتصحيفها، أو بزيادة أو بنقص، أو بغير ذلك؛ فكان ذلك منه مخادعة. والتحريف: تغيير الكلمة بإبدال كلمة مكانها، أو حرف مكان حرف. والتصحيف: تغيير الشكل.

(**ولا يجي في الابتدا به كذا**) الذي جعله مخلصا (**بل غيره قد أوردا**) أي غير الذي جعله مخلصا له، (**كقوله**) أي أبي نواس:

لـ(قَدْ ضَاعَ شِعْرِي) عَلَى بَابِكُمْ كَمَا ضَاعَ عِقْدٌ عَلَى خَالِصَهْ

وخالصة: جارية للرشيد يهجوها بهذا البيت، وكتبه على الباب، وصغّر العين، حتى أشبهت الهمزة؛ ليتأتّى له التخادع عند المؤاخذة؛ فـ(**لما أخذ**) بقوله ذلك حين سأله الرشيد: ما حمله عليه لما رآه مكتوبا على الباب؟ قال: ما قلت "ضاع" بالعين (**بل**) قلت:

لـ(قَدْ ضَاءَ شِعْرِي) عَلَى بَابِكُمْ كَمَا ضَاءَ عِقْدٌ عَلَى خَالِصَهْ

836 وَالْهَـزْلُ ذُو الْجِـدِّ فَقُـلْ لِمَـنْ أَتَـى   مُبَاحِثًـا كَيْـفَ تُهَجِّـي بَـا وَتَـا

بالهمز في الموضعين (صغت النظما) أي هكذا صغت نظم البيت وبنيْتُه، فاستحسن الرشيد موازبته. قال بعض الحاضرين: هذا بيت قُلعت عيناه فأبصر.

وشاهد الموازبة بالزيادة: قول أبي الخطاب السعدي يمدح موسى الهادي:

يَـا خَيْـرَ مَـنْ عَقَـدَتْ يَـدَاهُ حُجْزَتَـهُ   وَخَيْـرَ مَـنْ قَلَّدَتْـهُ أَمْرَهَـا مُضَـرُ

فقال الهادي إلا.. فقال أبو الخطاب:

إِلَّا النَّبِـيَّ رَسُـولَ اللهِ إِنَّ لَـهُ   فَخْـرًا وَأَنْـتَ بِـذَاكَ الْفَخْـرِ تَفْتَخِـرُ

فضاعف الهادي صلته.

ويحكى أن رجلا وقف بباب المأمون يشكو ظُلامة ولم يستطع الوصول إليه، فجعل يقول: أنا أحمد النبي الرسول المبعوث، فقال بعض خدّامه: إن رجلا بالباب تنبّأ، فأمر بدخوله فقال له: ذكروا أنك تنبّأتَ تقول كذا وكذا، فقال: نصبت "النبي" على أنه مفعول "أحمد"، فاستظرفه.

ومثاله بالتحريف قول عتبان الحروري:

فَـإِنْ يَـكُ مِـنْكُمْ نَجْـلُ مَـرْوَانَ وَابْنُـهُ   وَعَمْـرٌو وَمِـنْكُمْ هَاشِـمٌ وَحَبِيـبُ

فَمِنَّـا حُصَـيْنٌ وَالْبَطِـينُ وَقَعْنَـبٌ   وَمِنَّـا أَمِيـرُ الْمُـؤْمِنِينَ شَـبِيبُ

فلما بلغ الشعر هشاما وظفر به؛ قال: له أنت القائل "ومنا أميرُ المؤمنين شبيب"؟ قال: ما قلت إلا "ومنا أميرَ المؤمنين" بفتح الراء، فتخلص بفتح الراء بعد ضمها.

(و)من المعنوي: (الهزل ذو الجد)، أي الهزل المراد به الجد؛ وهو أن يذكر المتكلم شيئا على وجه اللعب بحسب الظاهر، والغرض أمر صحيح بحسب الحقيقة؛ وإن أردت تمثيله: (فقل لمن أتى) حال كونه (مباحثا) لك في مسألة علم وأنت تعلم شدة جهله بالعلم هازلا بحسب الظاهر: (كيف تهجي با وتا)، أي كيف تقرأ الباء والتاء وأنت قاصد غرضا صحيحا، وهو تعجيزه، أي إظهار عجزه عن

837. قُلْـــتُ وَمِنْـــهُ يَقْـــرُبُ الـــتَّهَكُّمُ ... ...

تهجِّيهما؛ فإن سؤالك عن كيفية قراءته لهما: هزل بحسب الظاهر، وهو جِد في الحقيقة؛ لعلمك بجهله؛ ومنه قول أبي نواس(1):

إِذَا مَـــا تَمِيمِـــيٌّ أَتَـــاكَ مُفَـــاخِرًا فَقُلْ عَدِّ عَنْ ذَا كَيْفَ أَكْلُكَ لِلضَّبِّ

فإن سؤال التميمي عن أكل الضب: فيه معنى اللعب بحسب الظاهر، ولكن مراد الشاعر به الجِدُّ؛ وهو ذم التميمي بأكل الضب، وأنه لا مفاخرة له مع كونه يرتكب أكل الضب الذي يعافه أشراف الناس.

ومنه قول أبي العتاهية:

أَرْقِيـــكَ أَرْقِيـــكَ بِسْـــمِ اللهِ أَرْقِيكَـــا مِـــنْ بُخْـــلِ نَفْسِـــكَ عَـــلَّ اللهَ يَشْـــفِيكَا
مَـــا سِـــلْمُ كَفِّـــكَ إِلَّا مَـــنْ يُنَاوِلُهَـــا وَلا عَـــدُوُّكَ إِلَّا مَـــنْ يُرَجِّيكَـــا

(**قلت ومنه**) أي من الهزل المراد به الجد (**يقرب التهكم**)؛ وهو نوع من البديع المعنوي يسمى بـ"التهكم"؛ وهو لغة: الاستهزاء؛ واصطلح البديعيون على استعماله في الهزء بالمتكبر بلفظ الإجلال، في موضع التحقير، والبشارة في موضع التحذير، والوعد في موضع الوعيد، كقوله تعلى مخاطبا لأبي جهل: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان: 46]، مع أنه الحقير الذليل. ومن البشارة في موضع التحذير ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: 21].

ومنه قول الشاعر(2) يصف عملا غير صالح:

فَيَـــا لَـــهُ مِـــنْ عَمَـــلٍ صَـــالِحٍ يَرْفَعُـــهُ اللهُ إِلَـــى أَسْـــفَلِ

لأن العمل الصالح: ما رُفع إلى أعلى.

ومنه قوله تعلى حكاية عن أهل مدين ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هود: 87]؛ قال ابن عباس: معناه عندهم: السفيه الغاوي.

(1) من قصيدة يهجو بها تميما، ومطلعها: ألا حي أطلالا بسيحان فالعذب إلخ.

(2) وهو ابن الرومي.

.... وَالْهَجْـوَ فِـي مَعْـرِضِ مَـدْحٍ نَظَمُـوا

والفرق بينه وبين الهزل: أن التهكم ظاهره جد وباطنه هزل، والذي قبله بالعكس.

(والهجو في معرض) أي موضع أو صورة **(مدح نظموا)** أي نظم البيانيون الهجو في معرض المدح: في سلك البديع المعنوي؛ وهو أن يقصد المتكلم إلى هجاء إنسان، فيأتي بألفاظ موجّهة، ظاهرها المدح، وباطنها الذم، كقوله[1]:

يَجْزُونَ مِنْ ظُلْمِ أَهْلِ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً وَمِنْ إِسَاءَةِ أَهْلِ السُّوءِ إِحْسَانَا
كَأَنَّ رَبَّكَ لَمْ يَخْلُقْ لِخَشْيَتِهِ سِوَاهُمُ مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ إِنْسَانَا

فظاهره: المدح بالحلم والعفة، وباطنه: في غاية ما يكون من الذل وعدم المنعة؛ بدليل قوله:

فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانَا

ومنه قوله[2]:

قُبَيِّلَةٌ لا يَخْفِرُونَ بِذِمَّةٍ وَلا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلِ
وَلا يَرِدُونَ الْمَاءَ إِلَّا عَشِيَّةً إِذَا صَدَرَ الْوُرَّادُ عَنْ كُلِّ مَنْهَلِ

ولذلك قال عمر رضي الله عنه في الأول: يا ليتني كنت منهم، أو كان الخطاب منهم. وفي الثاني: ذلك أصفى للماء وأقل للزحام، فوقف مع الظاهر؛ وإن كان عالما بالباطن؛ درءا للتعزير بالشبهة.

والفرق بين الذم في صورة المدح والتهكم: أن التهكم لا تخلو ألفاظه من لفظة دالة على نوع ذم أو يفهم من فحواها، والهجو في معرض المدح: لا يقع فيها شيء من ذلك، ولا تزال تدل على ظاهر المدح، حتى يقترن بها ما يصرفها عنه.

---

(1) أي قُريط بن أُنيف العنبري. وهذه الأبيات هي التي افتتح بها أبو تمام حماسته.

(2) أي النجاشي، ولهذا الشعر قصة بين قائله والمهجوِّ به: تميم بن مقبل في التقاضي على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ذكرها ابن حجر في الإصابة في ترجمة تميم.

838. وَإِنْ خَلا الْهَجْوُ عَنِ الْفَحَاشَةِ وَنَحْوِهَا فَسَمٌّ بِالنَّزَاهَةِ

وقد يجيء عكس هذا؛ وهو المدح في معرض الذم، كما يحكى أن امرأة قالت لامرأة: أي النساء أسود؟ فقالت: التي تقعد بالفناء، وتملأ الإناء، وتمذق في السقاء. فظاهره الذم، والمراد منه المدح؛ إذ المراد بالقعود بالفناء: أنها بارزة للأضياف لا تمكث في البيت فرارا من القِرى، وتملأ الإناء إعدادا للمستطعِمين، وتمذق في السقاء؛ إذا قصر اللبن وليس عندها مُستزاد كما قال[1]:

يَمُدُّ لَهُمْ بِالْمَاءِ لا مِنْ هَوَانِهِمْ وَلَكِنْ إِذَا مَا ضَاقَ شَيْءٌ يُوَسَّعُ

(**وإن خلا**) أي سلم (**الهجو عن**) ألفاظ (**الفحاشة ونحوها**) أي الألفاظ القبيحة التي يُستحيا من التلفظ بها؛ بأن كان بألفاظ حسنة، سهلة عذبة؛ بحيث لو أنشدتْه العذارى في خدورها لم يُعب عليها؛ (**فسم**) أيها السامع هذا النوع (**بـ**)ـاسم (**النزاهة**)؛ يقال: نزُه الرجل ككرم وضرب نزاهة ونزاهية بفتح النون فيهما: تباعد من كل مكروه. واصطلاحا: الهجاء بألفاظ غير قبيحة، وهو من البديع المعنوي؛ وفي القرآن الكريم من ذلك العجائب، كقوله تعلى: ﴿وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلۡحَقُّ يَأۡتُوٓاْ إِلَيۡهِ مُذۡعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرۡتَابُوٓاْ أَمۡ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَرَسُولُهُۥۚ بَلۡ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [النور: 46-47].

وأحسن ما قيل في هذا الباب من الشعر قول جرير[2]:

لَوْ أَنَّ تَغْلِبَ جَمَّعَتْ أَحْسَابَهَا يَوْمَ التَّفَاخُرِ لَمْ تَزِنْ مِثْقَالا

فإنه هجو في غاية الإنكاء، وألفاظه نزيهة عن الفحش خالية منه.

وقول المتنبي[3]:

(1) لم نقف على قائله.

(2) من قصيدة يعارض بها الأخطل، ومن قصيدة الأخطل البيت المتقدم:

فَانْعَقْ بِضَأْنِكَ يَا جَرِيرُ فَإِنَّمَا مَنَّتْكَ نَفْسُكَ فِي الْخَلاءِ ضَلالا.

(3) من قصيدة له في مدح القاضي أحمد بن عبد الله الأنطاكي. ولهذا البيت قصة شهيرة بين المعري والصاحب بن عباد.

839. تَجَاهُلُ الْعَارِفِ سَوْقُ مَا عُلِمْ   مَسَاقَ غَيْرِهِ لِنُكْتَةٍ تُهِمْ

840. مِثْلُ الْمُبَالَغَةِ فِي الْمَدْحِ الْبَهِي   ... ...

وَإِذَا أَتَتْكَ مَذَمَّتِي مِنْ نَاقِصٍ   فَهِيَ الشَّهَادَةُ لِي بِأَنِّي كَامِلُ

هذه النزاهة البديعية، وثم نزاهة أخرى، وهي الإعراض عن المتنقّص، كما يحكى أن ناقصا ذمّ فاضلا فأعرض عنه الفاضل، فقال له المتنقِّص: إياك أعني، فقال له الفاضل: وعنك أعرض.

وقال الشاعر[1]:

سَكَتُّ عَنِ السَّفِيهِ فَظَنَّ أَنِّي   عَيِيتُ عَنِ الْجَوَابِ وَمَا عَيِيتُ

إِذَا نَطَقَ السَّفِيهُ فَلَا تُجِبْهُ   فَخَيْرٌ مِنْ إِجَابَتِهِ السُّكُوتُ

ومن البديع المعنوي (**تجاهل العارف**) بالقضية، أي إظهاره الجهل بها وهو غير جاهل؛ وفسروه بأنه: (**سوق ما علم**) بالتركيب، أي سوق المعلوم (**مساق غيره**) أي المجهول؛ لأن غير المعلوم هو المجهول؛ فقد سماه ابن المعتز: "تجاهل العارف"، واختار السكاكي تسميته بـ"سوق المعلوم مساق غيره" وقال: لا أحب تسميته بـ"تجاهل العارف"؛ لوقوعه في كلام الله تعلى[2]، وسماه تارة بـ"المنصف"، ومنهم من سماه بـ"الإبهام" بالموحدة، وسماه بعضهم بـ"التشكيك" هـ

وإنما يساق المعلوم مساق غيره: (**لنكتة تهم**) أي مهمة؛ وتلك النكتة: (**مثل المبالغة في المدح البهي**) أي الحسن، كقول البحتري[3]:

أَلَمْعُ بَرْقٍ سَرَى أَمْ ضَوْءُ مِصْبَاحِ   أَمِ ابْتِسَامَتُهَا بِالْمَنْظَرِ الضَّاحِي

قوله بالمنظر؛ يعني بالمكان الذي يُنظر إليه وهو الوجه. والضاحي: معناه الظاهر؛ بالغ في مدح تبسمها، حتى لم يفرق بينه وبين لمع البرق وضوء المصباح.

(1) يعزى للإمام الشافعي ﷺ.

(2) كقوله ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ﴾ [طه: 16]. دسوقي.

(3) في مطلع قصيدة يمدح بها الفتح بن خاقان.

... ... وَالـــــذَّمِّ وَالتَّــــوْبِيخِ وَالتَّدَلُّـــهِ

841. كَمَعْشَــرَ الظِّبَــاءِ يَــا حُــورَ النَّظَـرْ أَمِـــنْكُمُ سُـــعَادُ أَمْ مِـــنَ الْبَشَـرْ

(و)المبالغة في (الذم) كقول زهير[1]:

وَمَــا أَدْرِي وَسَــوْفَ إِخَــالُ أَدْرِي أَقَـــوْمٌ آلُ حِصْــــنٍ أَمْ نِسَــــاءُ

(و)المبالغة في (التوبيخ) أي التعيير، كقول بنت طريف الخارجية العنبرية ترثي أخاها الوليد:

أَيَــا شَــجَرَ الْخَــابُورِ مَــا لَـكَ مُورِقًــا كَأَنَّــكَ لَــمْ تَجْـزَعْ عَلَـى ابْـنِ طَرِيـفِ

فَتــىً لا يُحِـبُّ الْعِـزَّ إِلَّا مِـنَ التُّقَـى وَلا الـرِّزْقَ إِلَّا مِـنْ قَنــىً وَسُــيُوفِ

فهي تعلم أن أخاها لم يجزع عليه الشجر، فتجاهلت فأتت بـ"كأنّ" الدالة على الشك؛ قال السعد: وبهذا تعلم أن ليس يجب في "كأن": أن تكون للتشبيه، بل قد تُستعمل في مقام الشك في الحكم. والخابور: موضع بديار بكر.

(و)كإظهار (التدله) في الحب؛ وهو التحير والتدهُّش فيه؛ ومثّل له بقوله: (كمعشر الظباء يا حور النظر): جمع حوراء (أمنكم سعاد)؛ حيث شابهتُكُنّ في حسن الجيد وحوَر العينين، (أم) هي (من البشر)؛ وإنما أنا متحير ذاهب العقل، لا أفرق بينها مع الظباء؛ لشدة مشابهتها بهن، وزوال عقلي.

والبيت مأخوذ من قول الشاعر[2]:

بِــاللهِ يَــا ظَبَيَــاتِ الْقَــاعِ قُلْــنَ لَنَــا لَــيْلايَ مِــنْكُنَّ أَمْ لَيْلَــى مِــنَ الْبَشَــرِ

تجاهل؛ ليوهم أنه ذهب عقله من الحب حتى لا يدري أليلى من الظبيات أم من البشر؛ ومن هذا القبيل: خطاب الأطلال والمنازل، والرسوم والاستفهام عنها، كقول

(1) من قصيدته التي مطلعها:

عَفَــا مِــنْ آلِ فَاطِمَــةَ الْجِــوَاءُ فَــيُمْنٌ فَــالْقَوَادِمُ فَالْحِسَــاءُ

(2) تقدم.

842. الْقَــوْلُ بِالْمُوجَــبِ أَنْ يَــأْتِي إِلَــى وَصْــفٍ بِقَــوْلِ غَيْــرِ اطْلِــقَ عَلَــى

843. شَــيْءٍ لَــهُ أُثْبِــتَ حُكْــمٌ يُثْبِــتُ هَــذَا لِغَيْــرِهِ وَلَكِــنْ يَسْــكُتُ

844. عَــنْ نَفْيِــهِ عَنْــهُ أَوِ الثُّبُــوتِ لَــهْ ... ...

ذي الرمة(1):

أَمَنْزِلَتَــيْ مَــيٍّ سَــلَامٌ عَلَيْكُمَــا هَـلِ الْأَزْمُـنُ اللَّاءِي مَضَيْنَ رَوَاجِـعُ

وأشعر قوله "مثل المبالغة": أن النُّكَت قد تكون غير ما ذُكر، بل هي كثيرة، كالتحقير كما تقول: هل لكم في حيوان يقول كيت وكيت ولا تسميه، وهو مشهور؛ قال تعلى حكاية عن الكفار: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ﴾ [سبا: 7].. الآية؛ كأنهم لم يعرفوا من النبي ﷺ إلا رجلا ما.. وهو عندهم أظهر من الشمس.

وكالتعريض في قوله تعلى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبا: 24].

ومن البديع المعنوي: (القول بالموجب) -بفتح الجيم- أي بما أوجبه الكلام؛ ومعنى القول بالموجب: الاعتراف بما اقتضاه كلام الغير، وهو ضربان أولهما: (أن ياتي) المتكلم (إلى وصف) واقع (بقول غير) أي في كلام متكلم آخر غيره، وذلك الوصف قد (اطلق على شيء) أي كنِّي به عنه، وذلك الشيء (له أثبت حكم)؛ فالمتكلم (يثبت هذا) أي الوصف الواقع في مقول الغير المكنّى به عن شيء (لغيره) أي لغير ذلك الشيء المكنّى به عنه، (ولكن) المتكلم (يسكت عن نفيه) أي نفي ذلك الحكم الثابت للشيء المكنّى عنه بالصفة (عنه) أي عن ذلك الغير، (أو الثبوت)؛ الأولى: أو الإثبات (له) أي لذلك الذي أثبته له المتكلم كقوله تعلى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ﴾ [المنافقون: 8] الآية؛ فالأعز: صفة وقعت في كلام المنافقين؛ كناية عن فريقهم، والأذل: كناية عن المؤمنين، وقد أثبتوا لفريقهم حكما هو الإخراج؛ فأثبت الله العزة لغير فريقهم؛ وهو الله ورسوله والمؤمنون، وسكت عن الإخراج؛ فلم يثبته لله ورسوله والمؤمنين، ولم ينفِه عنهم.

(1) في مطلع قصيدة له في النسيب، وهي التي قال له الفرزدق لما سمعه ينشدها: أراك شاعرا.

... ... وَمِنْـــهُ لَفْـــظٌ فِــي كَــلامٍ حَمَلَـهْ

845. عَلَـى خِـلافِ قَصْـدِهِ مِمَّـا احْتَمَـلْ بِـــذِكْرِ ذِي تَعَلُّـــقٍ لَـــهُ حَصَـــلْ

846. كَقَوْلِــهِ سَـلَوْتَ يَـا هَــذَا عَنِـي فَقُــلْ لَــهُ عَــنْ صُـحْبَتِي وَوَطَنِــي

ثم أشار إلى الضرب الثاني منه بقوله: (ومنه) أي من القول بالموجب (**لفظ في كلام**) أي وقع في كلام الغير (**حمله**) المخاطب (**على خلاف قصده**) أي قصد الغير المتكلم بذلك اللفظ (**مما احتمل**) أي من المعاني المحتمل لها ذلك اللفظ؛ والحمل المذكور يكون: (**بذكر ذي تعلق**) بذلك اللفظ (**له حصل**)؛ قال في الفيض: الحمل المذكور يكون بسبب متعلق ذلك اللفظ الذي يصرف اللفظ إلى خلاف المراد منه؛ والمراد بمتعلقه: ما له تعلق بعكس المعنى الذي أراده المتكلم، لا المتعلق النحوي الذي هو المعمول هـ وشرطوا خلوّه من لفظة "الكن"؛ لأنهم خصصوا بها نوع الاستدراك، وذكرُ المتعلق يكون بدون إعادة اللفظ وبإعادته؛ فالأول: (**كقوله سلوت يا هذا عني فقل له**) على طريق القول بالموجب في الجواب: (**عن صحبتي ووطني**)؛ فلفظ سلوت عني في كلام الغير: بمعنى نسيتني وتركتني وصبرت عني، وقوله عن صحبتي ووطني: متعلق بـ"سلوت" محذوف، والأول: مسند إلى ضمير المخاطب، وهذا إلى ضمير المتكلم؛ فقد حمل المتكلم السلو في كلام الغير: على السلو به عن صحبته ووطنه؛ بذكر المتعلق، دون إعادة لفظ سلوت، لا السلو عنه كما زعم الغير.

ومن الثاني -وهو ما كان بإعادة اللفظ- قوله(1):

قَــالَ ثَقَّلْــتُ إِذْ أَتَيْــتُ مِــرَارًا قُلْــتُ ثَقَّلْــتَ كَــاهِلِي بِالْأَيَــادِي

فلفظ "ثقلت" في كلام الغير: بمعنى حمَّلتك المشقة؛ بكثرة ترددي إليك، وقد حمله على تثقيل كاهله بالنِّعم.

ومن الأول -وهو ما كان دون إعادة اللفظ- بيت بعد هذا البيت، وهو قوله:

قُلْــتُ طَوَّلْــتُ قَــالَ لا بَــلْ تَطَوَّلْــ ـــتَ وَأَبْرَمْــتُ قَــالَ حَبْــلَ وِدَادِي

(1) يُعزى لابن حجاج البغدادي.

847. قُلْـتُ وَمِنْـهُ يَقْـرُبُ التَّسْـلِيمُ أَنْ ... يُسَـلِّمَ الْفَـرْضَ الْمُحَـالَ ثُـمَّ عَـنْ

848. لازِمِـهِ يَصُـدُّ إِذْ قَـدْ وَجَـدَا ... مَـا مَنَـعَ اتِّبَاعَـهُ وَيُـورِدَا

أي طوّلت الإقامة عندك، وأبرمت أي أمللت، فحمله المخاطب على أن المراد بـ"طوّلت": التطول أي التفضل؛ بإعطاء الطَّول، وأن المراد بـ"أبرمت": أحكمت وأتقنت، أي أنه أتقن وأحكم حبل وداده.

ويقرب منه قول ابن دويرة المغربي في قاض أُودع عنده مال، فزعم أنه ضاع:

إِنْ قَـالَ قَـدْ ضَـاعَتْ فَصَـدِّقْ أَنَّهَـا ... ضَـاعَتْ وَلَكِـنْ مِنْـكَ يَعْنِي لَـوْ تَعِـي

أَوْ قَـالَ قَـدْ وَقَعَـتْ فَصَـدِّقْ أَنَّهَـا ... وَقَعَـتْ وَلَكِـنْ مِنْـهُ أَحْسَـنَ مَوْقِـعِ

وقد يكون بالعطف كقوله[1]:

وَلَمَّـا أَتَـانِي الْعَـاذِلُونَ عَـدِمْتُهُمْ ... وَمـا فِـيهِمُ إِلَّا لِلَحْمِـيَ قَـارِضُ

وَقَـدْ بُهِتُـوا لَمَّـا رَأَوْنِـيَ شَـاحِبًا ... فَقَـالُوا بِـهِ عَـيْنٌ فَقُلْـتُ وَعَـارِضُ

(قلت ومنه) أي من القول بالموجب **(يقرب)** أربعة أنواع؛ الأول: نوع يقال له **(التسليم)**؛ وهو من البديع المعنوي؛ وإلى تعريفه أشار بقوله: **(أن يسلم)** أي هو تسليم المتكلم **(الفرض المحال)** أي وقوعه، تسليما جدليا؛ بأن يفرض حصوله بعد أن نفاه، أو أفهم استحالته، أو شرط فيه مستحيلا، **(ثم عن لازمه يصد)** أي يعرض عن لازم ذلك الفرض وثمرته؛ بأن ينفيه ويفهم استحالته؛ **(إذ)** أي لأجل أنه **(قد وجدا ما منع اتباعه)** أي اتباع ذلك اللازم والإصرار عليه، **(ويوردا)** عطف على "يصد"، والألف بدل من نون التوكيد[2] أي ويوردا ما يدل على عدم فائدة ذلك على تقدير وقوعه كقوله تعلى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾ [المؤمنون: 92] الآية؛ قال في الإتقان: المعنى

---

(1) أي الشوّاء، واسمه يوسف بن إسماعيل، كان صديقا لابن خلكان.

(2) والتوكيد هنا ضرورة كما في قوله:

رُبَّمَـا أَوْفَيْـتُ فِـي عَلَـمٍ ... تَـرْفَعَنْ ثَـوْبِي شَـمَالاتُ

849. وَإِنْ عَلَى الْمُمْكِنِ مَعْ مَا نَاقَضَهْ مُرَادَهُ عَلَّقَ فَالْمُنَاقَضَهْ

ليس مع الله من إله؛ ولو سُلم أن معه سبحانه وتعلى إلها: لزم من ذلك التسليم ذهابُ كل إله من الاثنين بما خلق، وعلو بعضهم على بعض؛ فلا يتم في العالم أمر، ولا ينفذ حكم، ولا تنتظم أحواله، والواقع خلاف ذلك؛ ففرض إلهين فصاعدا: محال؛ لما يلزم منه [من] المحال.

وكقول الصفي:

سَالَمْتُ فِي الْحُبِّ عُذَّالِي فَمَا نَصَحُوا وَهَبْهُ كَانَ فَمَا نَفْعِي بِنُصْحِهِمِ

فإنه سلّم وقوع غرض العذّال -وهو النصح- بقوله: وهبه كان، بعد أن نفاه بقوله "فما نصحوا"، ثم صدّ -أي أعرض- عن لازم غرضهم -أي ثمرته- وهي النفع والتأثير في المنصوح؛ فنفاه وأفهم استحالته بقوله "فما نفعي بنصحهم"؛ منكرا لانتفاعه به؛ إذ النفع هو لازم النصح الذي هو الغرض وفائدته.

قلت: ولعل الأوضح لو قال:

قُلْتُ وَمِنْهُ يَقْرُبُ التَّسْلِيمُ أَيْ بَعْدَ أَنْ يُسَلِّمَ الْكَلِيمُ
وُقُوعَ أَمْرٍ كَانَ قَبْلُ مَنَعَهْ يَأْتِي بِمَا دَلَّ لِفَقْدِ الْمَنْفَعَهْ

وأشار إلى الثاني بقوله: (**وإن على**) الأمر (**الممكن مع ما**) أي الأمر الذي (**ناقضه**) أي الممكن وهو المستحيل (**مراده**) أي المتكلم (**علق فـ**)ـذلك التعليق أو الصنيع يسمى عند البديعيين باسم (**المناقضه**)، وهي من البديع المعنوي؛ وحقيقتها: أن تعلق وجود أمر على وجود أمرين لا يجتمعان معا في الوجود، مع أن أحدهما ممكن والآخر مستحيل؛ قال الثعالبي: ويكون مراد المتكلم منهما المستحيل، دون الممكن؛ ليؤثر التعليقُ عدمَ وقوع المشروط، كقول الحلي:

وَإِنَّنِي سَوْفَ أَسْلُوهُمْ إِذَا عُدِمَتْ رُوحِي وَأُحْيِيتُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَالْعَدَمِ

علّق سُلوه عنهم على انعدام روحه وذلك ممكن، وليس ذلك مراده، وعلى إحيائه بعد الموت في الدنيا وذلك مستحيل عادة وهو المراد؛ فلا يصح سُلوه عنهم؛

850. كَــذَاكَ الِاسْــتِدْرَاكُ وَالِإسْــتِثْنَا   حَيْــثُ أَفَــادَا بَهْجَــةً وَحُسْــنَا

لأن ما توقّف على المحال محال، وكقول النابغة[1]:

وَإِنَّــكَ سَــوْفَ تَحْلُــمُ أَوْ تَنَــاهَى   إِذَا مَــا شِــبْتَ أَوْ شَــابَ الْغُــرَابُ

علّق حلمه على شيبه وهو ممكن، وشيبِ الغراب وهو محال، وهو المراد؛ لأن مقصوده أنه لا يحلم أبدا.

والثالث والرابع هما قوله: **(كذاك)** من أنواع البديع المعنوي: **(الاستدراك)** بـ"لكن" **(والإستثنا)** بـ"إلا": في كون كل منهما يقرب في المعنى من القول بالموجب؛ ومحل قربهما منه وعدِّهما من البديع المعنوي: **(حيث أفادا بهجة وحسنا)**؛ بأن اشتملا على معنى لطيف دقيق، حسن بليغ؛ فالأول -وهو الاستدراك بـ"لكن"- على قسمين؛ لأنه إما أن يتقدمه تقرير ما أخبر به المتكلم أم لا؛ فالأول كقول المعري:

وَإِخْــوَانٍ حَسِــبْتُهُمْ دُرُوعًــا   فَكَانُوهَــا وَلَكِــنْ لِلْأَعَــادِي
وَخِلْــتُهُمْ سِــهَامًا صَــائِبَاتٍ   فَكَانُوهَــا وَلَكِــنْ فِــي فُــؤَادِي
وَقَــالُوا قَــدْ صَــفَتْ مِنَّــا قُلُــوبٌ   لَقَــدْ صَــدَقُوا وَلَكِــنْ مِــنْ وِدَادِي

والثاني كقول زهير[2]:

أَخُــو ثِقَــةٍ لا يُهْلِــكُ الْخَمْــرُ مَالَــهُ   وَلَكِنَّــهُ قَــدْ يُهْلِــكُ الْمَــالَ نَائِلُــهْ

والنكتة الزائدة على معنى الاستدراك في الأول: ظاهرة، وفي هذا: أنه لو اقتصر على صدر البيت لأوهم البخل؛ فأزاله به.

والثاني -وهو الاستثناء- كقوله[3]:

فَلَــوْ كُنْــتُ بِالْعَنْقَــاءِ أَوْ بِأُطُومِهَــا   لَخِلْتُــكَ إِلَّا أَنْ تَصُــدَّ تَرَانِــي

---

(1) من قطعة له يجيب بها عامر بن الطفيل.

(2) من قصيدة له في مدح هرم بن سنان.

(3) أي محمد بن عبد الله الثقفي.

851. والاطِّرَادُ ذِكْرُكَ اسْمَ مَنْ عَلا وَأَبِهِ وَجَدِّهِ عَلَى الْوِلا

852. بِلا تَكَلُّفٍ عَلَى وَجْهٍ جَلِي مِثْلُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِي

ومنه نوع سماه ابن أبي الأصبع "استثناء الحصر"، وهو غير الذي يخرج القليل من الكثير، ونظم فيه قوله:

إِلَيْكَ وَإِلَّا لا تُحَثُّ الرَّكَائِبُ وَمِنْكَ وَإِلَّا لا تُنَالُ الرَّغَائِبُ

وَفِيكَ وَإِلَّا فَالرَّجَاءُ مُخَيَّبٌ وَعَنْكَ وَإِلَّا فَالْمُحَدِّثُ كَاذِبُ

(و)من المعنوي: **(الاطراد)**؛ وهو لغة: جرْي الماء بلا توقف، واصطلاحا: **(ذكرك اسم من)** أي اسم الممدوح الذي **(علا و)**اسم **(أبه و)**اسم **(جده على الولا)** أي على ترتيب الولادة: الابن ثم الأب ثم الجد، **(بلا تكلف)** في السبك، **(على وجه جلي)**: واضح أي غير متعسِّف ولا غامض المعنى، **(مثل الحسين بن الحسين بن علي)**.

وكقوله[1]:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَلْتَ عُرُوشَهُمْ بِعُتَيْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ شِهَابِ

ثلّ الله عرش القوم: إذا أذهب عزّهم وتضعضعت حالهم؛ أي إن تبجحوا بقتلك وصاروا يفرحون به؛ فقد أثّرت في عزهم وهدمت أساس مجدهم؛ بقتل رئيسهم: عتيبة بن الحارث.

ومنه قوله ﷺ: «**الْكَرِيمُ بْنُ الْكَرِيمِ بْنِ الْكَرِيمِ بْنِ الْكَرِيمِ يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ**»[2].

وقال الصفي: الاطراد: ذكر اسم الممدوح ولقبه، وكنيته وصفته اللائقة به، واسم من أمكن من أبيه وجده وقبيلته في بيت واحد، بلا تعسف ولا تكلف ولا انقطاع، بألفاظ جلية؛ ومثّل له بقول بعضهم[3]:

(1) أي ربيعة بن عبيد الأسدي.

(2) رواه البخاري.

(3) وهو كمال الدين البوقي، كما ذكر محمد بن علي بن طباطبا في كتابه "الفخري".

853. قُلْتُ وَمِنْهُ الِاحْتِبَاكُ يُخْتَصَرْ ... مِنْ شِقَّيِ الْجُمْلَةِ ضِدُّ مَا ذُكِرْ

854. وَهْوَ لَطِيفٌ رَاقَ لِلْمُقْتَبِسِ ... بَيَّنَهُ ابْنُ يُوسُفَ الْأَنْدَلُسِي

855. وَالطَّرْدُ وَالْعَكْسُ قَرِيبٌ مِنْهُ ... حَرَّرَهُ الطِّيبِيُّ فَابْحَثْ عَنْهُ

856. يُقَرِّرُ الْأَوَّلُ بِالْمَنْطُوقِ ذَا ... مَفْهُومَ تَالِيهِ وَبِالْعَكْسِ خُذَا

مُؤَيِّدُ الدِّينِ أَبُو جَعْفَرٍ ... مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلْقَمِيِّ الْوَزِيرْ

ولم يتقدمه أحد إلى اشتراط هذه الأمور.

(**قلت ومنه**) أي من البديع المعنوي: (**الاحتباك**)؛ أي نوع يسمى الاحتباك؛ وهو أن (**يختصر**) أي يحذف المتكلم (**من شقي الجملة**)؛ أي من طرفي كل واحدة من الجملتين (**ضد ما ذكر**) في الأخرى، ويبقى منهما ضد ما حُذف.

(**وهو**) نوع (**لطيف راق للمقتبس**) منه؛ يعني أنه رائق أي معجب للمتكلم والسامع، وقد (**بينه**) أحمد (**بن يوسف الأندلسي**) وعرّفه بما مرّ آنفا؛ مثال ذلك قوله تعلى: ﴿لاَ يَرَوْنَ فِيهَا شَمْساً وَلاَ زَمْهَرِيراً﴾ [الإنسان: 13]؛ فالزمهرير: البرد؛ فحذف من الأول الحر، ومن الثاني القمرَ؛ فالتقدير: لا شمس فيها ولا قمر، ولا حر ولا برد؛ فحذف من الأولى ما ثبت نظيره في الثانية، ومن الثانية ما ثبت نظيره في الأولى.

وكقوله تعلى: ﴿فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران: 13]؛ فحذف من الأولى "مؤمنة"، ومن الثاني "تقاتل في سبيل الشيطان".

ومن ألطفه قوله تعلى: ﴿خَلَطُواْ عَمَلاً صَالِحاً وَءَاخَرَ سَيِّئاً﴾ [التوبة: 103]؛ أي صالحا بسيئ، وآخر سيئا بصالح.

(**و**)من البديع المعنوي: (**الطرد والعكس**)؛ وهو (**قريب منه**) أي من الاحتباك، وقد (**حرره الطيبي**) في التبيان (**فابحث عنه**)؛ لتظفر به؛ فقد فسّره بما أشار إليه الناظم رحمه الله تعلى بقوله: (**يقرر الأول**) أي فهو أن يأتي المتكلم بكلامين، يقرر الأول منهما (**بالمنطوق ذا**): نعت لما قبله؛ أي يؤكد ويثبت بمنطوقه (**مفهوم تاليه**)؛ أي مفهوم الكلام الثاني منهما، (**وبالعكس خذا**)؛ أي ويقرر مفهوم الثاني منطوق الأول

857. وَمِنْهُ نَفْيُ الشَّيْءِ بِالإِيجَابِ   نَفْيُ الثُّبُوتِ بِانْتِفَا الأَسْبَابِ

كقوله تعلى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُواْ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ﴾ [النور: 56]؛ فقوله "ليس عليكم ولا عليهم جناح": كلام مقرِّر للأمر بالاستئذان في تلك الأوقات خاصة؛ فمنطوق الأمر بالاستئذان: مقرر لمفهوم رفع الجناح، وبالعكس. وكذا قوله: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: 6].

ومنه قول الموحد: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له".

(ومنه) أي من المعنوي: (نفي الشيء بالإيجاب)؛ أي نوع يسمى النفي بالإيجاب؛ أي نفي المتكلم الشيء بإيجابه؛ وعرّفه بقوله: (نفي الثبوت) لا بصريح تسليط النفي عليه، بل (بانتفا الأسباب)؛ أي بنفي الأسباب المتعلقة به أي الصفات؛ وذلك: بأن يدل ظاهر الكلام على نفي الصفة والمراد منه: نفي الموصوف أصلا، ولا بدّ من قرينة خارجة عن اللفظ يُفهم منها ذلك المقصود، كقوله تعلى: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: 272] أي إلحاحا.

قال في الفيض: قيل المراد: نفي الصفة فقط، أي يتلطّفون في السؤال ولا يلحُّون، وقيل المراد: نفي السؤال من أصله؛ فضلا عن الإلحاح؛ ولعل قرينته قوله "يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف". ومنه: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: 18]؛ أي ليس لهم شفيع أصلا؛ فضلا عن أن يطاع؛ قال ابن جزي: لأن الكفار ليس لهم شفيع؛ فضلا عن أن يطاع.

ومنه قول علي كرم الله وجهه في وصف مجلس رسول الله ﷺ "لَا تُنْثَى فَلَتَاتُهُ" -بضم التاء وسكون النون وفتح الثاء المثلثة- أي لا تُذاع سقَطاته، بل تُكتم على من وقعت منه؛ فظاهر اللفظ: أن ثَمّ فلتات إلا أنها لا تشاع؛ والمراد نفي الفلتات أصلا؛ والقرينة -كما لابن الأثير-: ما تقرّر عند العقول: من تنزه ذلك المجلس السامي عن فلتات تكون به.

858. وَإِنْ أَتَى فِي الْبَيْتِ وَعْظٌ لامِعُ   أَوْ حِكْمَةٌ فَهُوَ الْكَلامُ الْجَامِعُ

ومنه قول الشاعر(1):

أَدْنَيْنَ جِلْبَابَ الْحَيَاءِ فَلَنْ يُرَى   لِذُيُولِهِنَّ عَلَى الطَّرِيقِ غُبَارُ

ظاهره: أنهن يمشين هونا لحيائهن؛ فلا يظهر لذيولهن غبار على الطريق وليس مرادا، بل المراد: أنهن لا يمشين على الطريق أصلا؛ لأنهن مخبآت.

ومنه قول امرئ القيس: * عَلَى لَاحِبٍ لَا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ* أَيْ لَا مَنَارَ لَهُ يُهْتَدَى بِهِ.

(وإن أتى في البيت) الواحد (وعظ لامع) أي حسن (أو حكمة) من الحِكم أو غيرهما مما يجري مجرى الأمثال؛ (فهو) أي هذا الصنيع أو النوع: (الكلام الجامع) أي المسمى بذلك؛ وهو من البديع المعنوي؛ فمن الوعظ قول ابن المعتز:

نَسِيرُ إِلَى الآجَالِ فِي كُلِّ سَاعَةٍ   وَأَيَّامُنَا تُطْوَى وَهُنَّ مَرَاحِلُ

وَمَا أَقْبَحَ التَّفْرِيطَ فِي زَمَنِ الصِّبَا   فَكَيْفَ بِهِ وَالشَّيْبُ فِي الرَّأْسِ شَاعِلُ

تَرَحَّلْ عَنِ الدُّنْيَا بِزَادٍ مِنَ التُّقَى   فَعُمْرُكَ أَيَّامٌ تُعَدُّ قَلَائِلُ

وقول زين العابدين رضي الله عنه:

هُمُ فِي بُطُونِ الْأَرْضِ بَعْدَ ظُهُورِهَا   مَحَاسِنُهُمْ فِيهَا بَوَالٍ دَوَاثِرُ

خَلَتْ دُورُهُمْ مِنْهُمْ وَأَقْوَتْ عِرَاصُهُمْ   وَسَاقَتْهُمُ نَحْوَ الْمَنَايَا الْمَقَادِرُ

إلى أن قال:

ثَوَى مُفْرَدًا فِي لَحْدِهِ وَتَوَزَّعَتْ   مَوَارِيثَهُ أَرْحَامُهُ وَالْأَوَاصِرُ

فَيَا عَامِرَ الدُّنْيَا وَيَا سَاعِيًا لَهَا   وَيَا آمِنًا مِنْ أَنْ تَدُورَ الدَّوَائِرُ

عَلَى خَطَرٍ تَمْشِي وَتُصْبِحُ لاهِيًا   أَتَدْرِي بِمَا ذَا لَوْ عَقَلْتَ تُخَاطِرُ

تُخَرِّبُ مَا يَبْقَى وَتَعْمُرُ فَانِيًا   فَلا ذَاكَ مَوْفُورٌ وَلا ذَاكَ عَامِرُ

(1) وهو ابن الأثير كما ذكر عن نفسه في كتابه "المثل السائر".

859. حِكَايَــةُ التَّحَــاوُرِ الْمُرَاجَعَــة ... ...

فَكَيْفَ يَلَذُّ الْعَيْشَ مَنْ هُوَ مُوقِنٌ بِمَوْقِفِ عَدْلٍ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ
وَإِنَّ امْرَأً يَسْعَى لِدُنْيَاهُ دَائِمًا وَيَذْهَلُ عَنْ أُخْرَاهُ لا شَكَّ خَاسِرُ

ومن الحكمة قول الإمام الشافعي رضي الله عنه:

تَعَلَّمْ يَا فَتَى وَالْعُودُ رَطْبٌ وَطِينُكَ لَيِّنٌ وَالطَّبْعُ قَابِلْ
وَإِنَّ الْجَهْلَ وَاضِعُ كُلِّ عَالٍ وَإِنَّ الْعِلْمَ رَافِعُ كُلِّ خَامِلْ
فَحَسْبُكَ يَا فَتَى شَرَفًا وَعِزًّا سُكُوتُ الْحَاضِرِينَ وَأَنْتَ قَائِلْ

وقول أبي تمام(1):

وَإِذَا أراد اللهُ نَشْرَ فَضِيلَةٍ طُوِيَتْ أَتَاحَ لَهَا لِسَانَ حَسُودِ
لَوْلا اشْتِعَالُ النَّارِ فِيمَا جَاوَرَتْ مَا كَانَ يُعْرَفُ طِيبُ عَرْفِ الْعُودِ

وقال الآخر(2):

سَأُنْفِقُ رَيْعَانَ الشَّبِيبَةِ آنِفًا عَلَى طَلَبِ الْعَلْيَاءِ أَوْ طَلَبِ الْأَجْرِ
أَلَيْسَ مِنَ الْخُسْرَانِ أَنَّ لَيَالِيًا تَمُرُّ بِلَا نَفْعٍ وَتُحْسَبُ مِنْ عُمْرِي

ومن المعنوي: المراجعة المشار لها بقوله: (**حكاية التحاور**) بين المتكلم وغيره: (**المراجعه**) أي تُسمى باسم المراجعة؛ وهي مفاعلة من سائل ومجيب؛ ولهذا سمّاه الفخر الرازي بـ"السؤال والجواب"؛ وهو أن يحكي المتكلم مراجعة في القول جرتْ بينه وبين الغير، بأوجز عبارة وأعذب لفظ.

ومن أحسنه قوله تعلى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: 22] -**إلى قوله**- ﴿إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [الشعراء: 30].

(1) في ديوانه، من قصيدة طويلة يمدح بها أحمد بن أبي دؤاد ويعتذر إليه من شيء بلغ أحمد بن أبي دؤاد، وهو أن أبا تمام هجا مضر بقوله: تزحزحي عن طريق المجد يا مضر. والبيتان أشهر منها.

(2) وهو علي بن محمد التهامي كما في أنوار الربيع في ألوان البديع لابن معصوم.

ومنه قوله(1):

قُلْـــتُ وَأَوْمَـــأْتُ بِكَفِّـــي إِلَـــى صَــدْرِي مُشِــيرًا أَنْـتِ مِنِّـي هُنَــا

قَالَــتْ لَقَــدْ أَشْـمَتَّ بِـي حُسَّـدِي إِذْ بُحْــتَ بِالسِّــرِّ لَهُــمْ مُعْلِنَــا

وقول الحلّي(2):

قَالُوا اصْطَبِرْ قُلْتُ صَبْرِي غَيْرُ مُمْتَنِعٍ قَـالُوا اسْلُهُمْ قُلْتُ وُدِّي غَيْرُ مُنْصَرِمِ

ومن المعنوي: المتابعة؛ وإليها أشار بقوله: (ترتيبه أوصافه) أي ذكر المتكلم أوصاف الشيء مرتّبة على ترتيبها في أصل الخِلقة، حتى لا يُدخل فيها وصفا زائدا: (المتابعه) أي يسمى باسم الترتيب والمتابعة، كقوله تعلى ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُواْ شُيُوخًاۚ﴾ [غافر: 67].

وقول مسلم بن الوليد:

هَيْفَـاءُ فِـي فَرْعِهَـا لَيْـلٌ عَلَـى قَمَـرٍ عَلَى قَضِيبٍ عَلَى حِقْفِ النَّقَا الدَّهِسِ(3)

فإن الأوصاف الأربعة: على ترتيب خِلقة الإنسان من الأعلى إلى الأسفل؛ فالمراد باليل: شعر الرأس، وبالقمر: الوجه، وبالقضيب: القامة، وبالحقف: الردف.

وقوله(4):

يُـؤَخَّرْ فَيُوضَـعْ فِـي كِتَـابٍ فَيُـدَّخَرْ لِيَـوْمِ الْحِسَـابِ أَوْ يُعَجَّـلْ فَيُـنْقَمِ

---

(1) يُعزى لابن المعتز.

(2) في بديعيته.

(3) وبعده:

كَــأَنَّ قَلْبِــي وِشَــاحَاهَا إِذَا خَطَــرَتْ وَقَلْبَهَــا قُلْبُهَــا فِـي الصَّـمْتِ وَالْخَـرَسِ

(4) أي زهير في معلقته.

860. ثُمَّ التَّرَقِّي وَهْوَ ذِكْرُ الْمَعْنَى فَفَوْقَهُ ثُمَّ التَّدَلِّي يُعْنَى

861. وَمِنْهُ الِاسْتِطْرَادُ أَنْ يَنْتَقِلا مِنْ غَرَضٍ لِآخَرٍ قَدْ شَاكَلا

(ثم) من المعنوي: (**الترقي وهو**) في اصطلاح البديعيين: (**ذكر**) المتكلم (**المعنى ففوقه**) أي ثم يذكر معنى فوقه أي أبلغ منه وأقوى كقوله تعلى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ﴾ [الحشر: 24]؛ فمعنى الخالق: المقدر لما يوجد، والبارئ معناه: الذي برأ الخلق واخترعه، والمصور معناه: خالق الصور. وقولك: فلان عالم نحرير، وشجاع باسل، وجواد فياض.

وقوله تعلى: ﴿وَلَن تَرۡضَىٰ عَنكَ ٱلۡيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: 119] أي لا يرضى من هو أقرب مودة؛ أعني النصارى؛ فكيف بمن هو أبعد وهو اليهود.

(**ثم التدلي**)؛ وهو ضد الترقي لغة واصطلاحا (**يعنى**) أي يُقصد ويُعدُّ من البديع المعنوي؛ فهو ذكر المعنى، ثم يُتبع بما هو دونه بلاغة؛ لنكتة، نحو بسم الله الرحمن الرحيم؛ فإن معنى الرحمان: المنعم بجلائل النِّعم أي عظامها، والرحيم: المنعِم بدقائق النعَم؛ والسر في ذكره بعد الرحمن: أنه لو اقتُصر على "الرحمان": لاحتشم العبد أن يطلب من ربه الشيء اليسير؛ قال: "يَا مُوسَى سَلْنِي حَتَّى مِلْحَ قِدْرِكَ".

(ومنه) أي المعنوي: (**الاستطراد**)؛ وهو (**أن ينتقلا**) المتكلم (**من غرض لـ**)غرض(**آخر**) أي من معنى إلى معنى آخر (**قد شاكلا**) أي شابَه وناسب المعنى المنتقَل منه، ثم يعود إلى الغرض الأول، من غير أن يقصد بذكر الأول التوصل إلى ذكر الثاني؛ وهو مأخوذ من فعل الصائد: يطارد صيدا، فيلقاه آخر فيقصده. وقولنا "من غير أن يقصد" إلخ: احتراز من التخلص الآتي.

وأكثر ما يكون الاستطراد في الهجو كقوله تعلى: ﴿أَلَا بُعۡدًا لِّمَدۡيَنَ كَمَا بَعِدَتۡ ثَمُودُ﴾ [هود: 95].

وقول الشاعر(1):

(1) وهو زياد الأعجم كما في ديوان المعاني للعسكري.

862. وَالِافْتِنَانُ الْجَمْعُ لِلفَنَّيْنِ كَالْمَدْحِ وَالْهَجْوِ وَنَحْوِ ذَيْن

إِذَا مَا اتَّقَى اللهَ الْفَتَى وَأَطَاعَهُ فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ وَإِنْ كَانَ مِنْ جرْمِ

انتقل من مدح التقوى والطاعة إلى هجو قبيلة جرم.

وكقول السموأل[1]:

وَإِنَّا لَقَوْمٌ مَا نَرَى القَتْلَ سُبَّةً إذا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ

انتقل من مدح قومه بعدم رؤية الموت سبّة: إلى هجو عامر وسلول: بكونهم يرونه سُبة ولم يكن قصده إلى الهجو ابتداء.

(و)من أنواع البديع المعنوي: **(الافتنان)**؛ افتنّ الرجل في الكلام: إذا أتى منه بفن بعد فن. واصطلاحا: أن يأتي المتكلم بفنّين من فنون الكلام أو أكثر، كالغزل، والحماسة والفخر، والمدح والذم، والتهنئة والعزاء، ويكون الفنان في فقرة واحدة، أو في بيت واحد، كما قال: **(الجمع للفنين كالمدح والهجو)**: الذم **(ونحو ذين)** أي وما شابه المدح والهجو كقوله تعلى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٤﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: 24-25]؛ فإن في الآية عزاء وفخرا كما في الشرح وغيره.

قال في الإتقان: إنه تعلى عزّى جميع المخلوقات: من الإنس والجن والملائكة، وسائر أصناف ما هو قابل للحياة، وتمدّح بالبقاء بعد فناء الموجودات: في عشر لفظات، مع وصفه ذاته -بعد انفراده بالبقاء-: بالجلال والإكرام سبحانه وتعلى.

وكقول عنترة[2]:

إِنْ تُغْدِفِي دُونِي الْقِنَاعَ فَإِنَّنِي طِبٌّ بِأَخْذِ الْفَارِسِ الْمُسْتَلْئِمِ

أوّله تشبيب، وآخره حماسة أي شجاعة. وقوله[3]:

---

(1) ابن غريض بن عادياء من لاميته الفخرية المشهورة:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يُدْنِسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ

(2) في معلقته.

(3) أي عنترة في معلقته أيضا.

863. وَالِاشْتِقَاقُ أَخْذُ مَعْنًى مِنْ عَلَمْ ... فَإِنْ يُطَابِقْ فَبِالِاتِّفَاقِ سَمْ

وَلَقَدْ ذَكَرْتُكِ وَالرِّمَاحُ نَوَاهِلٌ ... مِنِّي وَبِيضُ الْهِنْدِ تَقْطُرُ مِنْ دَمِي

فيه تشبيب بالمرأة، وحماسة.

(و)من المعنوي: **(الاشتقاق)**؛ وهو في الاصطلاح: **(أخذ معنى)** أي هو أن يأخذ المتكلم معنى يقصده: من مدح أو هجاء أو غير ذلك **(من علم)** ،كقول الحلي:

لَمْ يَلْقَ مَرْحَبُ مِنْهُو مَرْحَبًا وَرَأَى ... ضِدَّ اسْمِهِ عِنْدَ هَدْمِ الْحِصْنِ وَالْأُطُمِ

قال في الفيض: اشتق من اسم مرحب اليهودي الترحيبَ، وأخبر أنه رأى ضد الترحيب، وهو الضيق لقتل علي كرم الله وجهه إياه في فتح خيبر، ولا يقال مرحب العلم غير فصيح لمنعه من الصرف ضرورة فقد خالف القياس؛ لأنا نقول: مخالفة القياس: لا تخل بالفصاحة؛ إذا كانت لعلة، أو لمجرد الثبوت عن الواضع، وهذه لعلة؛ ومنه قول ابن دريد في نفطويه النحوي حين مات من نفطة:

أَحْرَقَهُ اللهُ بِنِصْفِ اسْمِهِ ... وَجَعَلَ البَاقِي بُكَاءً عَلَيْهْ

وقول بعضهم[1]:

حُلِقَتْ لِحيَةُ مُوسَى بِاسْمِهِ ... وَبِهَارونَ إِذا مَا قُلِبَا

اشتق -أي انتزع- من موسى علَما: الموسى؛ وهو اسم حديدة الحلق، وأخذ من هارون إذا قُلب -أي قُرِئ من آخره-: النُّورة التي تزيل الشعر.

(فإن يطابق) الاسم العلم أو غيره الواقعة أي يناسبها؛ **(فبالاتفاق سم)**؛ فإنه إن اتفق للشاعر وقوع واقعة وأسماء مطابقة لها -أي مناسبة لها- ونطق بذلك على سبيل المطابقة: سَمِّه بالاتفاق، كقول الحلِّي:

وَمَنْ غَدَا اسْمُ امِّهِ نَعْتًا لِأُمَّتِهِ ... فَتِلْكَ آمِنَةٌ مِنْ سَائِرِ النِّقَمِ

انتزع من آمنة أمّه ﷺ: الأمن، والإشارة بـ"تلك": للأمّة.

(1) وهو أبو العتاهية كما في كتاب الصناعتين للعسكري.

864. وَمِنْــهُ الِالْغَــازُ وَنَــوْعُ الْقَسَــمِ ....

ومنه قوله[1] في لؤلؤ حين غزى الإفرنج الذين قصدوا الحجاز من بحر القلزم

عَــدُوُّكُمْ لُؤْلُــؤٌ وَالْبَحْــرُ مَسْــكَنُهُ وَالـدُّرُّ فِي الْبَحْرِ لا يَخْشَى مِنَ الْغِيَرِ

بكسر الغين المعجمة وفتح المثناة التحتية. وفي القاموس: وغير الدهر -كعنب-: أحداثه المغيِّرة. فالممدوح: اسمه لؤلؤ، والواقعة الموافقة له: هي كونه في البحر؛ فإن ذلك يناسب اللؤلؤ؛ إذ أصله من البحر.

(ومنه) أي المعنوي: **(الالغاز)** أي نوع يسمى "الإلغاز" بكسر الهمزة: مصدر ألغز في كلامه إذا أخفاه، ويسمّى أيضا "المحاجاة" و"التعمية".

وقد قلت:

لُغْــزٌ كَقُفْــلِ عُنُــقٍ وَصُــرَدِ وَجَبَــلٍ وَوَزْنَ خُلَّيْطَــى زِدِ

وَكَحُمَيْــرَاءَ مُعَمّــىً مِــنْ كَــلَامْ قَــدْ أُخْفِـيَ الْمُـرَادُ مِنْـهُ وَالْمَـرَامْ

وَهَكَــذَا أُلْغُــوزَةٌ أَلْغَــزَ فِــي كَلَامِــهِ عَمَّــاهُ فَهْــوَ مُخْتَــفِ

وهو في الاصطلاح: أن يأتي المتكلم بألفاظ مشتركة، من غير ذكر الموصوف، وعبارات يدل ظاهرها على غيره، وباطنها عليه كقوله في القلم[2]:

وَذِي خُضُــوعٍ رَاكِــعٍ سَــاجِدٍ وَدَمْعُــهُ مِــنْ جَفْنِــهِ جَــارِ

مُوَاظِــبُ الْخَمْــسِ لِأَوْقَاتِهَــا مُنْقَطِــعٌ فِــي خِدْمَــةِ الْبَــارِي

وقول أبي العلاء في الإبرة:

سَعَتْ ذَاتُ سَمٍّ فِي قَمِيصِي فَأَثَّرَتْ بِـهِ أَثَـرًا وَاللهُ شَـافٍ مِـنَ السَّـمِّ

كَسَـتْ قَيْصَـرًا ثَـوْبَ الْجَمَـالِ وَتُبَّعًـا وَكِسْرَى وَعَادَتْ وَهْيَ عَارِيَةُ الْجِسْمِ

(1) أي ابن أبي حصينة كما في خزانة الأدب للحموي. واسمه: الحسن بن عبد الله.

(2) لم نقف على قائله.

... ... وَالِاكْتِفَـــاءُ حَـــذْفُ بَعْـــضِ الْكَلِـــم

(و)من المعنوي: (نوع القسم)؛ الإضافة بيانية، أي نوع يسمى "القسم"؛ وهو أن يقسم المتكلم على شيء بما يكون له مدحا أو ذما، أو يكسبه فخرا، وما يكون هجاء لغيره كقوله تعلى: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: 23]؛ فهذا قسَم يوجب الفخر؛ لتضمنه المدح بأعظم قدرة وأكمل عظمة حاصلة ممن له ربوبية السماوات والأرض، وتحقيق الوعد: بالرزق.

وقول الأشتر النخعي:

بُقِّيتُ وَحْدِي وَانْحَرَفْتُ عَنِ الْعُلَى وَلَقِيتُ أَضْيَافِي بِوَجْهِ عَبُوسِ
إِنْ لَمْ أَشُنَّ عَلَى ابْنِ هِنْدٍ غَارَةً لَمْ تَخْلُ يَوْمًا مِنْ ذَهَابِ نُفُوسِ

ومن القسم للفخر قوله[1]:

أَمَا وَالَّذِي لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ غَيْرُهُ وَيُحْيِي الْعِظَامَ الْبِيضَ وَهْيَ رَمِيمُ
لَقَدْ كُنْتُ أَجْتَازُ الْقُرَى طَاوِيَ الْحَشَى مُحَافَظَةً مِنْ أَنْ يُقَالَ لَئِيمُ

(و)من المعنوي: (الاكتفاء)؛ وهو في الاصطلاح: (حذف بعض الكلم)، أو بعض الكلمة والاكتفاء بالباقي من الكلم أو الكلمة؛ فالمحذوف من الكلم: كلمة فأكثر، ومن الكلمة: بعض حروفها.

ويكون في النظم والنثر، ويشترط فيه: أن يكون الباقي من الكلم بعد حذف بعضه، أو الكلمة بعد حذف بعض حروفها دالّا على المحذوف؛ فمن الأول: قوله ﷻ: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الرعد: 32]؛ أي لم يؤمنوا به، أو: لكان هذا القرآن الذي هو في غاية التذكير.

ومنه قوله ﷺ: «الطِّيَرَةُ شِرْكٌ وَمَا مِنَّا إِلَّا وَلَكِنَّ اللهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ»[2]؛ أي وما منا إلا ويتطير إلخ. ومنه قول علي رضي الله عنه في بعض وصاياه: "لا تؤخر التوبة بطول الأمل

(1) أي حاتم الطائي.
(2) رواه أبو داود.

865. وَخَيْرُهُ عِنْدِيَ مَا فِيهِ وَفَتْ تَوْرِيَةٌ عَنِ اكْتِفَاءٍ صَرَفَتْ

ولا تكن ممن يرجو الآخرة بغير عمل وكأن قد والسلام" أي وكأن قد حضرت الآخرة.

ومنه قوله[1]:

حَسَنَاتُ الْخَدِّ مِنْهَا قَدْ أَطَالَتْ حَسَرَاتِ

كُلَّمَا سَاءَتْ فِعَالًا قُلْتُ إِنَّ الْحَسَنَاتِ

أي يذهبن السيئات.

ومن الثاني –قال الولاتي: ولا يكون إلا في الشعر– قول ابن سنا الملك[2]

أَهْوَى الْغَزَالَةَ وَالْغَزَالَ وَرُبَّمَا نَهْنَهْتُ نَفْسِي عِفَّةً وَتَدَيُّنَا

وَلَقَدْ كَفَفْتُ عِنَانَ عَيْنِي جَاهِدًا حَتَّى إِذَا أَعْيَيْتُ أَطْلَقْتُ الْعِنَا [ن]

وقول الحموي:

إِلَيْكُمْ هِجْرَتِي وَقَصْدِي وَفِيكُمُ الْمَوْتُ وَالْحَيَاةُ

أَمِنْتُ أَنْ تُوحِشُو فُؤَادِي فَآنِسُوا مُهْجَتِي وَلَا تُو [حشوا]

(وخيره) أي الاكتفاء وأحسنه (عندي ما فيه وفت تورية) أي ما تضمّن تورية (عن اكتفاء صرفت)، وتكون في نوعي الاكتفاء ببعض الكلم مع حذف كلمة فأكثر، والاكتفاء ببعض الكلمة مع حذف بعض حروفها.

مثالها في الأول قول السيوطي وقد بُشر بنجل:

قُلْتُ وَقَدْ بَشَّرُوا بِنَجْلٍ رَبِّ أَنِلْنِي مُنَايَ فَضْلَا

إِنْ عَاشَ فَاجْعَلْهُ خَيْرَ نَجْلٍ مُوفِيًا عَهْدَهُ وَإِلَّا

أي وإلا فاقبضه صغيرا وهو المعنى القريب؛ فهو من الاكتفاء بحذف بعض الكلم. ويحتمل عطفه على العهد. والإلُّ بمعنى الذمة؛ وهذا هو المعنى البعيد؛

(1) لم نقف عليه.

(2) من قصيدة له يمدح بها عبد الرحيم بن علي البيساني كما في "خريدة القصر" للعماد الأصبهاني.

... ...

فليس من الاكتفاء.

ومثالها في الثاني قول ابن مكايس:

لِلَّـــهِ ظَبْـــيٌ زَارَنِـــي فِـــي الـــدُّجَى   مُسْـــتَوْفِزًا مُمْتَطِيًـــا لِلْخَطَـــرْ
فَلَـــمْ يَقُـــمْ إِلَّا بِمِقْـــدَارِ أَنْ   قُلْـــتُ لَـــهُ أَهْـــلًا وَسَـــهْلًا وَمَـــرْ

فقوله "ومر": يحتمل أن يكون بمعنى ذهب؛ فهو فعلٌ ماض؛ فليس من الاكتفاء؛ وهذا هو المعنى القريب. ويحتمل أن يكون بعض حروف "مرحبا"؛ اكتفي به عن المحذوف؛ وهو المعنى البعيد؛ فيكون من الاكتفاء ببعض حروف الكلمة.

ومنه قول البدر الدماميني:

الـدَّمْعُ قَـاضٍ بِافْتِضَـاحِي فِـي هَـوَى   ظَبْـيٍ يَغَـارُ الْغُصْـنُ مِنْـهُ إِذَا مَشَـى
وَغَـدَا بِوَجْـدِي شَـاهِدًا وَوَشَـى بِمَـا   أُخْفِـي فَيَـا لَلَّـهِ مِـنْ قَـاضٍ وَشَـا

فإنه يحتمل أنه فعل ماض من الوشي، أي نقل الكلام بين الناس وهو المعنى القريب. ويحتمل أنه بعض حروف "شاهد" اكتفى به؛ وهذا هو المعنى البعيد المراد.

تنبيه: في نسيم الرياض ما ضمنه: قال الأدباء: إن الاكتفاء -كما قال علماء البديع-: أن يدل موجود الكلام على محذوفه. وينقسم إلى الاكتفاء بكلمة كقوله تعلى: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: 81] أي والبرد. وإلى الاكتفاء ببعض الكلمة؛ وهذا النوع: مما اخترعه بعض المتأخرين من أصحاب البديع، وأكثر منه الشعراء المتأخرون، والتزموا فيه التورية، كقول الدماميني رحمه الله تعلى:

يَقُـــولُ مُصَـــاحِبِي وَالـــرَّوْضُ زَاهٍ   وَقَـــدْ بَسَـــطَ الرَّبِيـــعُ بِسَـــاطَ زَهْـــرِ
تَعَـــالَ نُبَـــاكِرِ الـــرَّوْضَ الْمُفَـــدَّى   وَقُـــمْ نَسْـــعَى إِلَـــى وَرْدٍ وَنَسْـــرِ

وقول ابن حجر رحمه الله تعلى:

دَعْ يَا عَذُولُ رُقَى الْمَلَامِ فَمُذْ سَرَى   عَنِّـي الْحَبِيـبُ فَنِيـتُ دَامَ لَـهُ الْبَقَـا

... ...

وَالطَّرْفُ مُذْ فَقَدَ الرُّقَادَ بَكَى بِمَا يَحْكِي الْغَمَامَ فَلَيْسَ يُهْدَى بِالرُّقَا [د]

وأمثاله مما لا يحصى. وفيه إشكال لأن النحاة اتفقوا على أنه لا يجوز الترخيم في غير المنادى بشروطه المذكورة في بابه؛ فيكون هذا وأمثاله: مخلا بالفصاحة لمخالفته القياس؛ فكيف يجوز أن يعد هذا من المحسنات البديعية التي إنما تستحسن بعد الفصاحة انتهى منه.

وقد قلت:

بِوَفْقِ أَهْلِ النَّحْوِ لا يُرَخَّمُ غَيْرُ الْمُنَادَى بِشُرُوطٍ تُعْلَمُ
فَدُونَهَا التَّرْخِيمُ عَنْ قَيْسٍ عَدَلْ وَذَا الْعُدُولُ بِالْفَصَاحَةِ أَخَلْ
وَالِاكْتِفَاءُ حَذْفُ بَعْضِ الْكَلِمَهْ أَهْلُ الْبَيَانِ اسْتَحْسَنُوهُ انْظُرْ لِمَهْ
إِنِّي لَمِنْ غَيْرِ الْفَصِيحِ يُحْسَبُ مِنْ جُمْلَةِ الْمُحَسِّنَاتِ أَعْجَبُ
فَالِاكْتِفَاءُ لَمْ يَزَلْ يُسْتَحْسَنُ وَإِنْ يَكُنْ تَوْرِيَةً فَأَحْسَنُ
وَالْعُرْبُ وَقْفُهُمْ عَلَى حَرْفٍ فَشَا(1) فَفِي حَدِيثٍ جَا كَفَى بِالسَّيْفِ شَا(2)
بِذَا اكْتَفَى عَنْ أَنْ يَقُولَ شَاهِدَا نَاهِيكَ هَذَا شَاهِدًا وَعَاضِدَا
لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهِ بِالشِّعْرِ كَمَا أَتَى فِيهِ أَتَى فِي النَّثْرِ
مُشْكِلَةٌ تَحْتَاجُ لِلْقُضَاةِ بَيْنَ الْبَيَانِيِّينَ وَالنُّحَاةِ

---

(1) قال في الإتقان: إن أوائل السور من المتشابه، وإنها حروف مقطعة كل حرف منها مأخوذ من اسم من أسمائه تعلى والاكتفاء ببعض الكلمة معهود في العربية قال:

أَلا ارْكَبُوا أَلا ارْكَبُوا أَلا تَا قَالُوا جَمِيعًا كُلُّهُمْ أَلا فَا

أراد "ألا تركبون" "ألا فاركبوا". وهذا القول اختاره الزجاج وقال: العرب تنطق بالحرف الواحد تريد به الكلمة التي هو منها. انتهى باختصار.

(2) عزاه المتقي الهندي في كنز العمال لعبد الرزاق.

866.وَجَمْعُـــهُ مُؤْتَلِفًـــا وَمُخْتَلِـــفْ وَالِاتِّسَـــاعُ شَـــامِلٌ لِمَـــا عُـــرِفْ

تَحْكُـمُ أَوْ تَـدْعُو لِصُلْحِ الْخَصْـمِ إِنْ لَـمْ يَكُـنْ ظَهَـرَ وَجْـهُ الْحُكْـمِ

(و)من المعنوي: (جمعه) أي المتكلم (مؤتلفا ومختلف) -بوقف ربيعة-؛ فهو نوع منه يسمى جمع "المؤتلف والمختلف"؛ وهو أن يقصد المتكلم التسوية بين ممدوحين أو أكثر؛ فيأتي بمعان مؤتلفة في مدحهما، ثم بعد ذلك أو قبله يروم ترجيح أحدهما على الآخر، بزيادة فضل لا ينقص الآخر؛ فيأتي لأجل ذلك بمعان تخالف معاني التسوية، كقوله تعلى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ إِذۡ يَحۡكُمَانِ فِي ٱلۡحَرۡثِ إِذۡ نَفَشَتۡ فِيهِ غَنَمُ ٱلۡقَوۡمِ وَكُنَّا لِحُكۡمِهِمۡ شَٰهِدِينَ ۝٧٧ فَفَهَّمۡنَٰهَا سُلَيۡمَٰنَۚ وَكُلًّا ءَاتَيۡنَا حُكۡمٗا وَعِلۡمٗاۚ﴾ [الأنبياء: 77-78]؛ فإنه تعلى مدحهما في قضية الغنم بقوله "وكلا آتينا حكما وعلما"، وخصّ سليمان بفهم القضية؛ إذ الحكم منهما عليهما السلام كان باجتهاد؛ بناء على جواز الاجتهاد للأنبياء؛ روي أن داود رجع عن حكمه لَمّا تبيّن له أن غيره أرجح، وقيل: كان حكمهما بوحي؛ وعليه يكون حكم سليمان ناسخا لحكم داود. وقوله "وكلا آتينا حكما وعلما": حجة لمن قال كل مجتهد مصيب، ومن قال المصيب واحد، وإن داود أخطأ؛ قال: يعني حكما وعلما في غير هذه النازلة، إلا أن القول بجواز الخطإ على الأنبياء وينتبّهون سريعا: ضعيف.

(و)من المعنوي: (الاتساع)؛ وهو لفظ (شامل لما عرف) أي لما أدركه الناظر فيه من المعاني؛ بسبب اتساع التأويل فيه، على قدر فهم الناظر فيه؛ بحسب ما تحتمله ألفاظه من المعاني، كما هو كثير في القرآن العزيز، كفواتح السور.

ومنه قول الحلّي:

بِيضُ الْمَفَارِقِ لا عَابٌ يُدَنِّسُهُمْ شُمُّ الأُنُوفِ طِوَالُ الْبَاعِ وَالأُمَمِ

جمع أمّة بالضم: القامة؛ يحتمل أن يريد ببيض المفارق: الطهارة والعفاف، كقولهم: فلان أبيض العِرض والأخلاق، ويحتمل أن يريد به: بياض الشيب وأنهم شيوخ جرّبوا الأمور، لا أغمار، ويحتمل أن يريد انحسار الشعر عن مقدّم رؤوسهم؛ لدوامهم على لبس المغافر، ويحتمل أن يريد أنهم أحرار لا عبيد.

867.وَإِنْ يَكُـنْ فِـي اللَّفْـظِ لَـبْسٌ فَيَفِـي   تَفْسِـــيرُهُ فَـــذَاكَ تَفْسِـــيرُ الْخَفِـــي

868.وَإِنْ يُـــزِلْ لَبْسًـــا عَـــنِ الإِبْهَـــامِ   فَـــذَاكَ إِيضَـــاحٌ بِـــلا إِيهَـــامِ

(وإن يكن في اللفظ) أي لفظ المتكلم (لبس) أي خفاء وإبهام؛ لكونه مطلقا أو غير تام التقييد، مرادا به بعض ما يتناوله؛ (فيفي) أي يجيء من المتكلم (تفسيره) أي تفسير ذلك اللفظ المبهم الخفي: بلفظ آخر كاشف لمعناه المراد به؛ (فذاك) النوع أو الصنيع: نوع من البديع المعنوي اسمه: (تفسير الخفي)، ومنهم من يسميه "التفسير"، وسمّاه ابن مالك "التبيين" كقوله تعلى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ۝ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ۝ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج: 19-21]؛ فقد فسّر الهلوع بقوله "إذا مسه الشر" إلخ.

وحديث: «كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ دَمُهُ وَعِرْضُهُ وَمَالُهُ»(1).

وقول ابن الرومي:

آرَاؤُكُـــمْ وَوُجُـــوهُكُمْ وسُـــيُوفُكُمْ   فِي الْحَادِثَـــاتِ إِذْ دَجَـــوْنَ نُجُـــومُ

فِيهـــا مَعَـــالِمُ لِلْهُـــدَى ومَصَـــابِحٌ   تَجْلُـو الـدُّجَى والأُخْرَيَـاتُ رُجُـومُ

وقول الحلّي:

هُـمُ النُّجُـومُ بِهِـمْ تُهْـدَى الْأَنَـامُ وَيَنْـ   ـجَابُ الظَّـلَامُ وَيَهْمِـي صَيِّبُ الـدِّيَمِ

(وإن يزل) المتكلم (لبسا) أي خفاء (عن) اللفظ ذي (الإبهام) أي اللفظ الخفي المعنى فلا يفهم من أول وهلة؛ (فذاك) نوع من البديع المعنوي: (إيضاح) أي يسمى باسم الإيضاح (بلا إيهام) أي بلا شك ولا وهم كقوله(2):

يُـــذَكِّرُنِيكَ الْخَيْـــرُ وَالشَّـــرُّ كُلُّـــهُ   وقـولُ الْجَفَـا(3) وَالْحِلْـمُ وَالْعِلْـمُ وَالْجَهْـلُ

فَأَلْقَـــاكَ عَـــنْ مَكْرُوهِهَـــا مُتَنَزِّهًـــا   وَأَلْقَـاكَ فِـي مَحْمُودِهَـا وَلَـكَ الْفَضْـلُ

(1) رواه مسلم.

(2) أي مسلم بن الوليد كما في "الزهرة" لصاحبها: محمد بن داود الأصبهاني.

(3) وفي بعض المصادر: وقيلُ الخنا.

869. وَإِنْ أَتَى مُشْتَرَكٌ يُبَادِرُ غَيْرَ الْمُرَادِ فَاشْتِرَاكٌ صَادِرُ

فمعنى البيت ملتبس؛ لأنه يقتضي المدح والذم، فأوضحه بالثاني وأزال إشكاله، وبيّن أنه مدح فقط.

والفرق بين "تفسير الخفي" و"الإيضاح": أن الإيضاح رفع للإشكال عن التركيب المشكل المعنى، وتفسير الخفي: تفصيل المجمل؛ لأن المفسّر في الكلام: ليس فيه إشكال، بل هو مجمَل المعنى.

وفرّق بينهما ابن مالك في المصباح فرقا واضحا فقال: الإيضاح: إزالة لبس التوجيه؛ بأن يحتمل الكلام مدحا وذما، فيأتي بكلام يزيله ويعيّنه للمدح أو الذم. والتفسير: إزالة خفاء الحكم؛ وعلى هذه العبارة الواضحة عوّل في النظم، وعبّر عن التوجيه بالإبهام، كما تقدم هناك تقريره.

(**وإن أتى**) لفظ (**مشترك**) بين معنيين فأكثر، وكان (**يبادر**) أي يسبق إلى الذهن من معانيه (**غير المراد**) منها، فيؤتى بما يبيّن المراد؛ (**فـ**)ـذلك النوع أو الصنيع: نوع من البديع المعنوي: (**اشتراك صادر**) أي يسمى باسم "الاشتراك" كقول كُثير:

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتِ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَيَّ وَمَا تَدْرِي بِذَاكَ الْقَصَائِرُ

عَنَيْتُ قَصِيرَاتِ الحِجَالِ[1] وَلَمْ أُرِدْ قِصَارَ الْخُطَى شَرُّ النِّسَاءُ الْبَحَاتِرُ

فقوله "كل قصيرة": لفظ مشترك بين معنيين؛ هما قصر الخطا وقصر الحجال والمراد الثاني، واللفظ يبادر الأول الذي ليس مرادا؛ وقد أتى في البيت الثاني بما عيّن أن المراد به الثاني، وأزال إيهام الأول غير المراد.

ومثاله من الحديث قوله ﷺ: «**دَبَّ إِلَيْكُمْ دَاءُ الْأُمَمِ مِنْ قَبْلِكُمْ الْحَسَدُ وَالْبَغْضَاءُ هِيَ الْحَالِقَةُ حَالِقَةُ الدِّينِ لا حَالِقَةُ الشَّعَرِ**»[2] رواه الترمذي.

(1) قصيرات: جمع قصيرة: المحبوسة في البيت لا تُترك تخرجُ. والحجالُ: جمع حَجَلة: موضع يُزيّن بالثياب والستور والأسرّة للعروس. انظر التاج.

(2) أي الخصلة التي شأنها أن تحلق أي تهلك وتستأصل الدين، كما يستأصل الموسى الشعر... أي أنها لا تُبقي شيئا من الحسنات حتى تذهب بها، كما يذهب الحلق بشعر الرأس ويتركه عاريا.
=

870. حُسْنَ البَيَانِ زَادَ فِي الْمِصْبَاحِ ... وَرَدَّهُ الْجَلَالُ فِي الإِيضَاحِ

871. وَقَدْ وَجَدْتُ مَقْصَدًا بَدِيعًا ... سَمَّيْتُهُ التَّأسِيسَ وَالتَّفْرِيعَا

872. قَاعِدَةٌ كُلِّيَّةٌ يُمَهِّدُهَا ... يَبْنِي عَلَيْهَا شُعْبَةً يَقْصِدُهَا

873. مِثَالُهُ لِكُلِّ دِينٍ خُلُقُ ... وَخُلُقُ ذَا الدِّينِ الْحَيَاءُ الْمُونِقُ

والفرق بينه وبين الإيضاح: أنه في اللفظ، والإيضاح في المعنى خاصة، وبينه وبين التوهيم: أنه باللفظ المشترك فقط، والتوهيم يكون به وبغيره: من تحريف أو تصحيف أو تبديل.

قال في الشرح: وهذه الثلاثة؛ يعني التفسير والإيضاح والاشتراك: متقاربة.

(**حسن البيان زاد**) أي زاده في البديع المعنوي ابن مالك (**في المصباح**)؛ قال: وهو كشف المعنى وإيصاله إلى النفس بسهولة، مع الإيجاز أو الإطناب بحسب المقام. (**ورده الجلال**) جلال الدين (**في الإيضاح**)؛ فقال: إنه تخليط؛ قال في الشرح: لأنه وظيفة علم البيان؛ لأنه محسن ذاتي، والبديع وظيفته البحث عن المحسن الخارجي.

(**وقد وجدت مقصدا بديعا**) أي معنى حسنا لطيفا يحسن الكلام؛ وهو نوع من البديع المعنوي (**سميته التأسيس والتفريعا**)؛ وإلى تفسيره أشار بقوله: (**قاعدة كلية**) أي ضابط كلي (**يمهدها**) أي يمهدها المتكلم في أول كلامه أمام مقصوده، (**يبني عليها**) أي على تلك القاعدة (**شعبة**): معنى من المعاني (**يقصدها**)؛ فالتأسيس: هو تمهيد القاعدة، والتفريع: ذكر ما بعدها مفرّعا عليها.

(**مثاله**) أي التأسيس والتفريع قوله ﷺ فيما رواه ابن ماجه عن أنس: (**لكل دين خلق وخلق ذا الدين الحياء المونق**) أي المعجب: تتميم للبيت؛ فليس من الحديث.

وكقول أم سليم رضي الله عنها «يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ -أي لا يأمر

=

انظر زرقاني الموطإ.

874.وَالنَّفْيُ لِلْمَوْضُوعِ قَصْدًا صَنْعَهْ مِثَالُهُ لَيْسَ الشَّدِيدُ الصُّرَعَهْ

875.وَإِنْ أَتَى بِجُمَلٍ لِلْمَقْصَدِ تَوَصُّلًا لِحُكْمِ مَا بِهِ ابْتُدِي

بالحياء فيه- هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غَسْلٍ إِذَا هِيَ احْتَلَمَتْ»[1].

وقد كثر مجيء هذا النوع في الحديث كقوله ﷺ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ وَحَوَارِيَّ الزُّبَيْرُ». رواه الشيخان. «لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينٌ وَأَمِينُ هَذِهِ الأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ»[2].

(و)مما اخترعه الناظم أيضًا (النفي للموضوع)؛ وهو نفي اللفظ عن معناه الموضوع هو له، ويثبته لغير ما وضع له (قصدا صنعه) المتكلم كذلك؛ مبالغة في ادِّعاء ذلك له.

(مثاله) ما رواه الشيخان عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: («ليس الشديد الصُّرَعَه) إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ»؛ لفظ الحديث "بالصرعة"؛ فحذف الباء للوزن. والصرعة: بضم الصاد وفتح الراء؛ وهو لغة: الذي يصرع الناس؛ نَفَى الصرعة عن الشديد -وإن كان معناه اللغوي-؛ لأن المراد: الشدة النافعة لصاحبها؛ وتلك هي ملك النفس عند الغضب؛ لأنه يحبس عقله على الإنسان، ويجلب له من الخير ما لا يقدر قدره إلا الله.

ومنه قوله ﷺ: «لَيسَ الْغِنَى كَثْرَةَ الْمَالِ إِنَّمَا الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ». رواه الشيخان.

وقوله[3]:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ

(وإن أتى) المتكلم (بجمل): ثلاث أو أربع (للمقصد) أي لبيان مقصده؛ وذلك: أن يقصد الحكم بشيء، فيرتب له أدلةً تقتضي تسليمه قطعا؛ بأن يبدأ بالمقصود ويخبر عنه بجملة مسلّمة عند السامع، ثم يخبر عن تلك الجملة بأخرى مسلّمة عند السامع أيضا (توصلا لحكم ما به ابتدي) أي لأجل التوصل بتلك الجمل

(1، 2) رواه البخاري.

(3) أي عدي بن الرعلاء.

876. وَصَحَّ حَذْفُ الْوَسَطِ الْمَوْصُولِ ... فَذَلِكَ التَّمْهِيدُ لِلدَّلِيلِ
877. وَمِنْهُ تَصْحِيفٌ بِأَنْ يُعْتَمَدَا ... بِهِ وَبِالتَّصْحِيفِ أَمْرٌ قُصِدَا

المتوسطة بين الأولى والأخيرة: إلى الحكم بالأخيرة منهن أي إثباتها لما به ابتُدِئ منهن، أي للأولى منهن (و)الحال أنه (صح حذف الوسط) -جملة كان أو أكثر- (الموصول) به بين الأول والآخر؛ ولزم حينئذ ثبوت الحكم للأول: بحذف الوسط وجعل الأخير خبرا عن الأول؛ (فذلك) الصنيع أو النوع هو: (التمهيد للدليل) أي المسمى بهذا الاسم؛ سماه به الناظم رحمه الله تعلى حين اخترعه.

مثاله قوله ﷺ: «لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا» -رواه مسلم-؛ فإنه يصح أن يُحذف الوسط فيقال: "لا تدخلوا الجنة حتى تحابوا". وقوله ﷺ: «لَمْ يُؤْمِنْ بِاللهِ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِي وَلَمْ يُؤْمِنْ بِي مَنْ لَمْ يُحِبَّ الْأَنْصَارَ» رواه الطيالسي. وقوله أيضًا: «مَنْ آذَى مُسْلِمًا فَقَدْ آذَانِي وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللهَ». رواه الطبراني عن أنس.

(ومنه) أي المعنوي الذي اخترعه الناظم أيضا رحمه الله تعلى: (تصحيف)؛ وهو مفسّر (بأن يعتمدا به) أي بأن يُقصد بالمعنى المقصود باللفظ (وبالتصحيف) أي وبالمعنى ذي التصحيف أي المصحّف إليه اللفظ: (أمر) أي نكتة (قصدا) -بالتركيب- أي قصدها المتكلم؛ وتلك النكتة: هي ذهاب نفس السامع إلى كل من معنيي اللفظ.

ومن ألطف ما وقع في الحديث مما تصحيفه معتبر حتى اختلف الناس في روايته: ما رواه أبو يعلى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِغَسْلِ الدُّبُرِ فَإِنَّهُ يَذْهَبُ بِالْبَوَاسِيرِ»؛ فقوله: "بغسل الدبر": اختُلف فيه؛ فبعضهم فهم أنه بفتح الغين المعجمة وسكون السين وضم الدال المهملتين والباء الموحدة، منهم الحافظ أبو الحسن الهيثمي، فأورده في باب الاستنجاء، وناسب ذلك قوله "فإنه يذهب بالبواسير"؛ فإنه من أمراض المقعدة، وبعضهم فهم أنه بفتح العين المهملة وفتح السين والدال وسكون الباء الموحدة، وقال إنه عسل النحل. ومنهم الحافظ أبو

....

منصور الديلمي؛ فإنه قال عقبه في مسند الفردوس: الدبر بفتح الدال وسكون الموحدة: هو النحل.

وقريب منه حديث الترمذي: «**أَرْبَعٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ السِّوَاكُ وَالتَّعَطُّرُ وَالنِّكَاحُ وَالْحَيَاءُ**» فمنهم من يرويه بالتحتية، ومنهم من يرويه بالنون. وبالله تعلى التوفيق.

۞ ۞ ۞

البديع اللفظي

878. مِنْـهُ الجِنَـاسُ بَـيْنَ لَفْظَـيْنِ بِـأَنْ تَشَـابَهَا فَـإِنْ يَـكُ الوِفَـاقُ عَـنْ

879. فِـي عَـدَدِ الحُـرُوفِ وَالأَنْـوَاعِ ثُـمْ تَرْتِيبِهَـا وَهَيْئَـةٍ فَالتَّـامَ سَـمْ

(البديع اللفظي): أي الراجع إلى تحسين اللفظ بحسب الذات، وقد يستتبع بعضه تحسين المعنى أيضا بطريق العرَض كما مرّ.

(منه) أي من البديع اللفظي: (الجناس بين لفظين)؛ وذلك (بأن تشابها) في التلفظ بهما؛ وبهذا القيد يخرج التشابه في المعنى نحو أسَد وسبُع. وفي عدد الحروف نحو ضرب وعلم؛ فالجناس: مصدر جانس، ويسمى التجنيس والمجانسة، وهو أحسن أنواع البديع اللفظي وألطفها؛ قال في كنز البراعة: لم أر من ذكر فائدته، وخطر لي أنها: الميل إلى الإصغاء؛ فإن مناسبة الألفاظ: تحدث ميلا وإصغاء إليها، ولأن اللفظ المشترَك إذا حمل على معنى، ثم جاء والمراد به معنى آخر: كان للنفس تشوُّف إليه. قال بهاء الدين: والعبارة الثانية قاصرة على بعض أنواع الجناس، وكفى التجنيس فخرا مراعاةُ النبي ﷺ له حيث قال: «غِفَارُ غَفَرَ اللهُ لَهَا وَأَسْلَمُ سَالَمَهَا اللهُ وَعُصَيَّةُ عَصَتِ اللهَ وَرَسُولَهُ»(1).

ثم إن تشابُه اللفظين في اللفظ تشابها مخصوصا: يعرف تفاصيله بتعديد أنواعه؛ وإلى ذلك أشار الناظم رحمه الله تعلى بقوله: (فإن يك الوفاق) بين اللفظين المتشابهين في لفظي الجناس (عن) أي ظهر (في عدد الحروف)؛ بأن كانا متفقين في العدد (والأنواع)؛ بأن اتفقا في أنواع الحروف، (ثم) كانا متفقين في (ترتيبها و)كانا متفقين في (هيئة) أي هيئة الحروف؛ وهيئةُ الحرف: حركته المخصوصة أو سكونه؛ (فالتام سم) أي فسَمِّ ذلك بـ"الجناس التام"، أي اجعل هذا اللفظ اسما له.

(1) رواه البخاري.

880. فَـإِنْ يَكُـنْ نَوْعًـا فَـذَا المُمَاثِـلُ ... ...

ثم التام على قسمين أشار إليهما بقوله: (فإن يكن) الجناس التام (نوعا) واحدا أي لفظاه متفقان في النوعية، أي في الاسمية أو الفعلية أو الحرفية؛ بأن كانا اسمين أو فعلين أو حرفين؛ (فذا)لك: الجناس (المماثل)؛ أي يسمى باسم "المماثل"؛ لتماثل طرفيه؛ إذ المماثلة: الاتحاد في النوع، كما يقال: زيد وعمرو متماثلان: لاتحادهما في الإنسانية.

فالاتحاد في الاسمين: نحو قوله تعلى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: 54]؛ الساعة الأولى: القيامة، والثانية: ساعة من ساعات الدنيا. وقوله تعلى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ يُقَلِّبُ ٱللَّهُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [النور: 42]. وقوله جل وعز: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: 1] -مع قوله- ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [المسد: 3]. وقوله: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [الرحمن: 59]؛ الأولى العمل، والثانية الثواب.

ومنه في الفعل قوله[1]:

يَـا إِخْـوَتِي قَـدْ بَانَـتِ النُّجُـبُ ... وَجَـبَ الْفُـؤَادُ وَكَـانَ لَا يَجِـبُ

فَـارَقْتُكُمْ وَبَقِيـتُ بَعْـدَكُمْ ... مَـا هَكَـذَا كَـانَ الـذِي يَجِـبُ

وجب القلب يجب: خفق.

ومنه في الحرف: "خرجت عنك لا عن بغض"؛ الأولى: للمجاوزة، والثانية للتعليل.

قال الشريف الغرناطي: وهذا النوع هو أكمل أنواع التجنيس، وإنما تجنبه الفحول؛ لأنه قلما يفارقه التكلف في الغالب؛ فتحاموه لأجل ذلك؛ وإنما يستحسن منه ما كان سهلا.

ومن مستحسنه قول عبد الله بن طاهر:

(1) أي علي بن الجهم.

... ... أَوْ لا فَمُسْتَوْفًى كَقَالَ قَائِلُ

وَإِنِّـي لِلثَّغْرِ الْمَخُوفِ لَكَالِئٌ وَلِلثَّغْرِ يَجْرِي ظَلْمُهُ لَرَشُوفُ

(أو لا) يكن الجناس أي لفظاه متفقين في نوعية الكلم؛ لكونهما من نوعين: اسم وفعل، أو اسم وحرف، أو فعل وحرف؛ (فمستوفى) أي فهو الجناس التام المستوفَى.

مثال الاسم والفعل قول أبي تمام(1):

مَا مَاتَ مِنْ كَرَمِ الزَّمَانِ فإنَّهُ يَحْيَا لَدَى يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الله

وقول الآخر(2):

وَسَمَّيْتُهُ يَحْيَى لِيَحْيَى فَلَمْ يَكُنْ إِلَى رَدِّ أَمْرِ اللهِ فِيهِ سَبِيلُ

ومثال الاسم والحرف: قوله عليه الصلاة والسلام: «وَاللهِ إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللهِ إِلَّا أُجِرْتَ بِهَا حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِي امْرَأَتِكَ»(3).

ومثال الفعل والحرف: "زيد علا على الجبل".

ومن المختلف قوله(4):

أُوَارِي أُوَارِي والدُّمُوعُ تُبِينُهُ وَلَمْ أَقْوَ(5) إطْفَاءَ اللَّهِيبِ وَقَدْ وَقَدْ

فَمَا تَعْذِرُوا مَنْ بَاتَ يَبْكِي حَبِيبَهُ وَمَنْ فَقَدَ الأَحْبَابَ يَوْمًا فَقَدْ فَقَدْ

أواري **الأولى**: فعل مضارع بمعنى أستر، **والثاني**: اسم وهو اللهيب. وقوله "وقد وقد"؛ **الأول**: من حرفين، **والثاني** فعل ماض. وقوله: "فقد فقد" كذلك.

قال الشريف الغرناطي: والتكلف يصحب هذا النوع -يعني المستوفى- أكثر من الأول؛ يعني المماثل هـ

(1) يمدح يحيى البرمكي وهو من عظماء أهل الوزارة في الدولة العباسية كما في مواهب الفتاح.

(2) يعزى إلى محمد بن عبد الله بن كناسة الأسدي.

(3) رواه البخاري.

(4) لم نقف على قائله.

(5) في الفيض ولم أنو.

881. فَـإِنْ يَكُـنْ مُرَكَّبًـا إِحْـدَاهُمَا جِنَـاسُ تَرْكِيـبٍ فَـإِنْ تَسَـاهَمَا

882. خَطًّـا فَـذُو تَشَـابُهٍ وَإِلَّا فَـذَاكَ مَفْـرُوقٌ وَإِنْ تَجَلَّـى

والمماثل: هو أفضل أنواع الجناس وأكملها.

وليس من هذا القسم قول الناظم: (**كقال قائل**)، بل من الجمع في الاشتقاق.

وللجناس التام تقسيم آخر[1] هو قوله: (**فإن يكن مركبا**) من كلمتين (**إحداهما**) أي إحدى لفظتي الجناس والآخرى مفردة، أو كان كل منهما مركبا؛ فهو (**جناس تركيب**)؛ أي يسمى "جناس التركيب" و"الجناس المركب"، وهو أنواع أشار إلى تعديدها بقوله: (**فإن تساهما**) أي تشابها (**خطا**) أيضا أي تشابه اللفظ المركّب والمفرد في الخط؛ بأن كانا متفقين فيه: (**فذو تشابه**) أي يسمى جناسهما المتشابه؛ لاتفاق لفظيه في الخط كقوله[2]:

إِذَا مَلِـكٌ لَـمْ يَكُـنْ ذَا هِبَـهْ فَدَعْـهُ فَدَوْلَتُـهُ ذَاهِبَـهْ

الأول: بمعنى صاحب عطية، **والثاني**: بمعنى غير باقية.

وقول الشاعر[3]:

عَارِضَـاهُو بِمَـا جَنَـى عَارِضَـاهُو أَوْ دَعَـانِي أَمُـتْ بِمَـا أَوْدَعَـانِي

(**وإلا**) يتشابها خطا؛ بأن كانا مختلفين فيه؛ (**فذاك**) الجناس المركب: (**مفروق**)؛ أي يسمى مفروقا؛ لافتراق اللفظين فيه في الخط، كقوله[4]:

وَإِنْ أَقَـرَّ عَلَـى رَقٍّ أَنَامِلَـهُ أَقَـرَّ بِـالرِّقِّ كُتَّـابُ الْأَنَـامِ لَـهُ

وقوله[5]:

(1) أي إلى ثلاثة أقسام: متشابه ومفروق ومرفو؛ فأقسام التام حينئذ: خمسة.

(2) أي أبي الفتح البستي.

(3) لعله أبو الفتح البستي. تنظر العمدة في محاسن الشعر لابن رشيق القيرواني.

(4) أي أبي الفتح البستي.

(5) أي أبي الفتح البستي.

883. مِـنْ كِلْمَـةٍ وَجُزْئِهَـا فَـالْمَرْفُو   أَوْ رُكِّبَـا مُلَفَّـقٌ وَالْخُلْـفْ

كُلُّكُـمْ قَـدْ أَخَـذَ الْجَـا   مَ وَلا جَـامَ لنـا

مَـا الَّـذِي ضَـرَّ مُـدِيرِ الْـ   ـجَامِ لَـوْ جَامَلَنـا

فالأول: مركب من "جامٍ"؛ وهو كأس من فضة، ومن "لنا". والثاني: فعلٌ أي عامَلنا بالجميل.

(**وإن تجلى**) أي ظهر أحد لفظي الجناس مركبا (**من كلمة وجزئها**) أي وبعض كلمة؛ (**فـ**ـهو الجناس التام المركّب (**المرفو**)؛ يسمى مرفوا: لأنه رُفي ببعض الكلمة، كالثوب المرفوِّ كقول الحريري:

وَالْمَكْـرُ مَهْمَـا اسْـطَعْتَ لا تَأْتِـهِ   لِتَقْتَنِـي السُّـؤْدُدَ والْمَكْرُمَـهْ

وقوله[1]:

فَـلَا تَلْـهُ عَـنْ تَـذْكَارِ ذَنْبِـكَ وابْكِـهِ   بِـدَمْعٍ يُحَـاكِي الْمُـزْنَ حَـالَ مَصَـابِهِ

وَمَثِّـلْ لِعَيْنَيْـكَ الْحِمَـامَ وَوَقْعَـهُ   وَرَوْعَـةَ مَلْقَـاهُ وَمَطْعَـمَ صَـابِهِ

فالأول مركّب من "المكر" والميم والهاء من "مهما"؛ رُفي بهما؛ ليجانس "المكرمة": مفعلة من الكرم وهو مفرد.

والثاني: مركّب من "صاب" وميم "مطعم"؛ والصاب: عصارة شجر مر، والأول مفعل من "صاب" المطر إذا نزل.

(**أو**) أي الجناس التام المركب إذا (**ركبا**) أي ركب لفظاه؛ فهو (**ملفق**) أي يسمى بـ"الملفق"؛ لتلفيق كل من طرفيه من كلمتين أو أكثر، وهو قسمان: موافق ومفارق؛ فالموافق: ما توافق فيه اللفظان المركّبان في الخط كقوله[2]:

فَلَـمْ تَضَـعِ الأَعَـادِي قَـدْرَ شَـانِي   وَلا قَـالُوا فُـلَانٌ قَـدْ رَشَـانِي

(1) أي الحريري أيضًا.

(2) أي القاضي عبد الباقي بن أبي حصين.

884. فِـي الـنَّقْطِ إذْ يُوجَـدُ فَالْمُصَـحَّفُ   أَوْ حَرَكَـــاتٍ فَهُـــوَ الْمُحَــرَّفُ

وقوله(1):

عَضَّـــنا الـــدَّهْرُ بِنَابِـــهْ   لَيْـــتَ مَـــا حَـــلَّ بِنَـــا بِـــهْ

والمفارق: ما اختلف فيه اللفظان المركّبان في الخط كقوله(2):

فَكَـــمْ بِجِبَـــاهِ الـــرَّاغِبِينَ إِلَيْـــهِ مِـــنْ   مَجَـالِ سُـجُودٍ فِـي مَجَـالِسِ جُـودِ

وقول البستي:

إِلَـــى حَتْفِـــي سَـــعَى قَـــدَمِي   أَرَى قَـــدَمِي أَرَاقَ دَمِـــي

(والخلف) أي الاختلاف بين لفظي الجناس (في النقط إذ يوجد فـ)ـهو الجناس (المصحف)، وبعضهم يسميه "جناس الخط".

ويكون في نوع واحد وفي نوعين؛ فمن الأول قوله تعلى: ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ۝ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: 79-80]. وقوله ﷺ: «إِذَا ظَهَرَ الزِّنَا وَالرِّبَا فِي قَرْيَةٍ أَذِنَ اللهُ فِي هَلَاكِهَا». رواه الطبراني. وحديث الصحيحين: «يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا بَشِّرُوا وَلَا تُنَفِّرُوا».

ومن الثاني قوله ﷺ: «الشَّيْطَانُ يَهِمُّ بِالْوَاحِدِ وَالاثْنَيْنِ فَإِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً لَمْ يَهِمَّ بِهِمْ»(3).

(أو) أي وإذا كان الخلاف بينهما في (حركات فهو المحرف) أي المسمى بـ"الجناس المحرف" بصيغة اسم المفعول كالمصحف؛ سمي محرفا؛ لانحراف هيئة أحد اللفظين عن هيئة الآخر، كقولهم "جُبّة البُرْد جُنّة البَرد"؛ فبين "البرد" بالضم و"البرد" بالفتح: جناس محرّف، وبين "جبة" و"جنة": جناس لاحق.

ومنه قوله تعلى: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: 99]. وقوله ﷺ: «مَا

(1) يعزى للقاضي الفاضل.

(2) أي الحاكم المطوّعي كما في دمية القصر للباخَرزي.

(3) رواه البخاري.

885. أَوْ عَـــدَدٍ فَنَـــاقِصٌ بِحَـــرْفِ   فِـــي أَوَّلٍ أَوْ وَسَـــطٍ أَوْ طَـــرْفِ

حَسِّنَ خَلْقَ الرَّجُلِ وَخُلُقَهُ فَتَطْعَمُهُ النَّارُ» رواه الطبراني. وقوله: «إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الذِينَ يَصِلُونَ الصُّفُوفَ» رواه الطبراني.

وقولهم: "الناسُ في عليٍّ إما مفْرِط أو مفَرِّط"؛ الإفراط: مجاوزة الحد. والتفريط: التقصير عن الحد الذي ينبغي الوصول إليه. والإفراط في علي: كادعاء نبوته أو ألوهيته. والتفريط: كقتله وقتاله وتكفيره ﵁.

والحرف المشدّد في باب الجناس: كالمخفّف؛ لأنه يُكتب حرفا واحدا لا حرفين، ولأن اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة كالحرف الواحد؛ فلذلك عدّ حرفا واحدا؛ ومنه قولهم: "البدعة شرَك الشِّرك بالله تعلى"؛ الشرك بالتحريك: حبالة الصائد[1].

وقوله[2]:

وَالْحُسْـنُ يَظْهَـرُ فِـي شَـيْئَيْنِ رَوْنَقُـهُ   بَيْـتٍ مِـنَ الشَّـعْرِ أَوْ بَيْـتٍ مِـنَ الشَّـعَرِ

وقول ابن نباتة:

قَوَامُـكِ تَحْـتَ شَـعْرِكِ يَـا أُمَامَـهْ   غَـدَا لَـكِ حَـامِلًا عَلَـمَ الإِمَامَـهْ

ويجتمع التصحيف والتحريف، كقول علي: "غَرَّكَ عِزُّكَ فَصَارَ قُصَارَ ذَلِكَ ذُلُّكَ فَاخْشَ فَاحِشَ فِعْلِكَ فَعَلَّكَ بِهَذَا تُهْدَا".

وأشار إلى تقسيم الجناس باعتبار الاختلاف بين اللفظين في عدد الحروف بقوله: (أو) أي وإذا يوجد الاختلاف في (عدد)؛ بأن يكون في أحد المتجانسين حرف زائد أو أكثر؛ إذا سقط حصل الجناس التام؛ (فـ)ـهو جناس (ناقص)؛ سمي بذلك: لنقصان أحد اللفظين فيه عن الآخر، وهو نوعان؛ لأن النقص إما أن يكون بحرف، أو بأكثر؛ فالأول وهو الناقص (بحرف)؛ إما أن يكون (في أول)، كقوله تعلى ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ ۝ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ [القيامة: 28-29] بزيادة الميم.

(1) ومعنى كون البدعة شرَكا للشرْك: أن اتخاذ البدعة ديدنا وعادة: يؤدي للوقوع في الشرْك؛ كما أن نصب الشرَك للصيد: يؤدي عادة لوقوعه فيه. دسوقي.

(2) أي المعري.

886. مُطَــرَّفٌ مُكْتَنَــفٌ مَــرْدُوفُ   مُــذَيَّلٌ إِنْ زِيــدَتِ الْحُــرُوفُ

(أو) يكون في (وسط)، نحو: «مَا أَنْزَلَ اللهُ مِنْ دَاءٍ إِلَّا وَأَنْزَلَ لَهُ دَوَاءً»[1].

ونحو "جَدِّي جهْدي" أي حظي من الدنيا: تكلف نفسي بالمكاسب.

(أو) يكون في (طرف) -بسكون الراء للوزن- أي طرف الكلمة كقول أبي تمام[2]:

يَمُــدُّونَ مِــنْ أَيْــدٍ عَــوَاصٍ عَوَاصِــمٍ   تَصُــولُ بِأَسْــيَافٍ قَــوَاضٍ قَوَاضِــبِ[3]

فما كانت الزيادة فيه في الطرف: (مطرف) أي يسمى جناسا مطرفا؛ لوقوع الزيادة فيه في الطرف، وما كانت الزيادة فيه بحرف في الوسط: (مكتنف) أي يسمى جناسا مكتنفا؛ لأن حرف الزيادة فيه: مكتنف -أي متوسط- بين ما اكتنفاه، وما كانت الزيادة فيه بحرف في الأول: (مردوف) أي يسمى جناسا مردوفا؛ سمي بذلك: لكون حرف الزيادة فيه مردوفا بالحروف بعده.

وعود هذه الأسماء إلى مسمياتها: على طريق اللف والنشر المعكوس.

والثاني -وهو ما وقع النقص فيه في أحد ركنيه بأكثر من حرف- إليه أشار بقوله: (مذيل) أي يسمى مذيلا (إن زيدت الحروف) أي إذا كانت الزيادة بأكثر من حرف واحد في الآخر كقول الخنساء[4]:

إِنّ الْبُكَــاءَ هُــوَ الشِّــفَا   ءُ مِــنَ الْجَــوَى بَــيْنَ الْجَــوَانِحْ

(1) رواه الحاكم.

(2) من قصيدته التي مطلعها:

علــى مِثْلِهَــا مِــنْ أَرْبُــعٍ ومَلاعِــبِ   أُذيلَــتْ مَصُــوناتُ الــدُّمُوعِ السَّــوَاكِبِ

(3) فعواصٍ: جمع عاصية: من عصاه: ضربه بالعصا. وعواصم: من عصمه حفظه وحماه. وقواض جمع قاضية من قضى بكذا إذا حكم به أي حاكمة بالقتل على الأعداء. وقواضب جمع قاضبة من قضبه إذا قطعه أي قاطعة لكل مضروب بها من الأعداء.

(4) في رثاء أخيها صخر.

887. أَوْ نَـوْعِ حَـرْفٍ لَـمْ يَكُـنْ بِـأَكْثَرِ مِـنْ وَاحِـدٍ فِـي أَوَّلٍ أَوْ آخِـرِ

888. أَوْ وَسَـطٍ ثُـمَّ إِذَا تَقَارَبَـا مُضَـارِعٌ وَلَاحِـقٌ إِنْ جَانَبَـا

وقول حسان رضي الله عنه:

وَكُنَّـا مَتَـى يَغْـزُو النَّبِـيُّ قَبِيلَـةً نَصِـلْ جَانِبَيْـهِ بَالْقَنَـا وَالْقَنَابِـلِ

ومنه قوله تعلى: ﴿وَانظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ﴾ [طه: 95].

وأشار إلى تقسيم الجناس باعتبار اختلاف لفظيه في أنواع الحروف بقوله: **(أو)** أي وإذا كان الاختلاف بين لفظي الجناس في **(نوع حرف)** مع الاتفاق في العدد والترتيب والهيئة و**(لم يكن بأكثر من)** حرف **(واحد في أول)** من كلمة **(أو)** في **(آخر)** منها **(أو)** في **(وسط)** منها؛ فهو على قسمين: مضارع ولاحق كما قال: **(ثم إذا تقاربا)** أي الحرفان المختلفان في النوعية في المخرج؛ فهو: **(مضارع)**؛ سمي بذلك؛ لمشابهة كل من الحرفين للآخر في المخرج.

يس: المراد من تقارب المخرج: قِصر المسافة بين المخرجين وإن كانا مختلفين هـ

مثاله في الأول، نحو "بيني وبين كنّي ليل دامس وطريق طامس"؛ الكن بالكسر: البيت. والدامس: المظلم. والطامس: الدارس الذي لا يتبين فيه أثر يُهتدى به.

وفي الحديث: «**مَا أُضِيفَ شَيْءٌ إِلَى شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ عِلْمٍ إِلَى حِلْمٍ**»(1). وحديث الطبراني: «**زُرْ غِبًّا تَزْدَدْ حُبًّا**».

ومثاله في الوسط قوله تعلى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ﴾ [الأنعام: 27].

ومثاله في الآخِر قوله ﷺ: «**الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**»(2). وكتب وكتم.

(ولاحق إن جانبا) أي باعد كل واحد منهما الآخر؛ فما اختلف فيه لفظا الجناس

(1) عزاه في الشرح لابن السني.

(2) رواه البخاري.

889. قُلْتُ فَإِنْ تَنَاسَبَا فِي اللَّفْظِ كَالضَّادِ وَالظَّاءِ فَذَاكَ اللَّفْظِي

890. وَإِنْ يُخَالِفْ فِي تَرَتُّبٍ دُعِي بِالْقَلْبِ فِي الكُلِّ وَفِي الْبَعْضِ وُعِي

بحرفين مختلفين في النوع ولا تقارب بينهما في المخرج، بل بينهما تباين: يسمى جناسًا لاحقًا؛ فمثاله في الأول قوله تعلى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: 1]، وقوله ﷺ: «التُّجَّارُ هُمُ الْفُجَّارُ»(1). ومثاله في الوسط قوله تعلى: ﴿وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ۝ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: 7-8].

ومثاله في الآخر: عابد وعابث.

وقد يقع بحرفين مع قرب المخرج، كقولك: ما خصّصتني بل خسّستني، أي جعلتني خسيسا.

(**قلت فإن تناسبا**) أي الحرفان المختلفان في النوعية (**في اللفظ**) أي مناسبة لفظية، لا من جهة التقارب في المخرج، (**كالضاد والظاء**) إذا كان كل واحد منهما في أحد لفظي الجناس؛ (**فذاك**) الجناس يسمى الجناس (**اللفظي**) كقوله تعلى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: 21-22]، وكالتاء المثنّاة فوقُ والهاء، نحو قولهم "جُبلت العادات على معاداة المعادات". وكالنون والتنوين نحو

أَحْسَنُ خَلْقِ اللهِ وَجْهًا وَفَمًا إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَقَّ بِالْحُسْنِ فَمَنْ

(**وإن يخالف**) لفظ الجناس مجانسه (**في ترتب**) للحروف مع الاتفاق في النوع والعدد والهيئة، لكن قُدم في أحد اللفظين ما أُخّر في الآخر: (**دعي**) أي سُمي هذا الجناس: (**بالقلب**) أي بجناس القلب، وهو (**في الكل وفي البعض وعي**) أي حُفظ القلب وسمع في كل الحروف وفي بعضها. فقد يقع القلب في كل الحروف فيسمى قلب كل؛ لانعكاس ترتيب الحروف كلها؛ وذلك أن يقع الحرف الأخير من الكلمة الأولى أوّلا: من الثانية، والذي قبله ثانيا، وهكذا.. على الترتيب نحو قوله(2):

---

(1) ابن ماجه في سننه.

(2) عزاه ابن معصوم في "أنوار الربيع" للعباس بن الأحنف.

891. فَـإِنْ يَقَـعْ فِـي أَوَّلِ البَيْـتِ وَفِـي ... آخِـــرِهِ فَهْـــوَ مُجَـــنَّحٌ قُفِـــي

892. وَفَـــوْقَ حَـــرْفٍ أَوَّلا مُتَـــوَّجُ ... وَإِنْ تَوَالَيَـــا فَـــذَا مُـــزْدَوِجُ

حُسَـــامُكَ فِيـــهِ لِلأَحْبَـــابِ فَـــتْحٌ ... ورُمْحُـــكَ فِيـــهِ للأَعْـــدَاءِ حَتْـــفُ

ويقع في بعض الحروف فيسمى قلب بعض؛ إذ لم يقع الانعكاس إلا بين بعض حروفها، نحو «**اللَّهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِنَا وَآمِنْ رَوْعَاتِنَا**». رواه الشيخان.

(**فإن يقع**) الجناس المقلوب -أي أحد لفظيه- (**في أول البيت**) من النظم أو الفقرة من النثر (و)الثاني منهما (**في آخره**) أي المذكور من البيت أو الفقرة؛ (**فهو مجنح قفي**) أي اتبع؛ وإنما سمي مجنحا: لوقوع اللفظين كالجناحين للبيت كقوله(1):

لاحَ أَنْـــوَارُ الْهُـــدَى مِـــنْ ... كَفِّـــهِ فِـــي كُـــلِّ حَـــالِ

(و)الجناس الناقص إذا كانت الزيادة فيه في أحد اللفظين (**فوق حرف أولا**) أي أكثر من حرف في أول الكلمة؛ فهو (**متوج**) أي يسمى بالمتوّج، كقوله تعلى ﴿**إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ**﴾ [العاديات: 11]. وقوله ﷺ: «**الْحَبَّةُ السَّوْدَاءُ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ**»(2).

ومنه قول الشاعر(3):

أَبَـــا الْعَبَّـــاسِ لا تَحْسِـــبْ بِـــأَنِّي ... بِشَـــيْءٍ مِـــنْ حُلَـــى الأَشْـــعَارِ عَـــارِ

فَلِـــي طَبْـــعٌ كَسَلْسَـــالٍ مَعِـــينٌ ... زُلالٌ مِـــنْ ذُرَى الأَحْجَـــارِ جَـــارِ

(**وإن تواليا**) أي اللفظان بلا فاصل بينهما؛ (**فذا**) الجناس: (**مزدوج**) أي يسمى المزدوج: بصيغة اسم الفاعل، والمكرّر والمردّد: بصيغة اسم المفعول فيهما؛ تاما كان كقولهم: "من طلب شيئا وجدّ وجد"، وقولهم: "من قرع الباب ولجّ ولج". أو ناقصا، نحو "النبيذ بغير نغم غم"، وبغير دسَم سَم". أو لاحقا نحو «**الْمُؤْمِنُونَ هَيِّنُونَ**

(1) لم نقف على قائله.

(2) رواه البخاري.

(3) وهو أبو الفتح البستي.

893. وَإِنْ يَكُــنْ تَجَــاذَبَ الطَّرَفَــانِ مُشَــوَّشٌ قَــدْ زَادَ فِــي التبْيَــان

894. وَبِالجِنَــاسِ أَلْحَقُــوا شَــيْئَيْنِ إِحْــدَاهُمَا تَشَــابُهُ اللَّفْظَــيْن

895. قُلْــتُ وَذَا تَجَــانُسُ الإِطْــلاقِ وَالآخَــرُ الْجَمْــعُ فِــي الِاشْــتِقَاق

لَيَنُونَ»(1)، وقوله تعلى: ﴿وَجِئۡتُكَ مِن سَبَإِۭ بِنَبَإٖ يَقِينٍ﴾ [النمل: 22].

(وإن يكن) الجناس (تجاذب الطرفان) أي تجاذبه طرفان من الصنعة أي نوعان من الجناس؛ فيقبل أن يجيء على نوع من الجناس غير الذي كان عليه بسبب تغييره؛ فهو جناس: (مشوش) بفتح الواو (قد زاد)ـه الطيبي (في التبيان)، كقولهم: "مليح البلاغة أنيق البراعة"؛ لو اتحدت اللامان كان مضارعا، أو العينان كان مصحّفا.

ومنه حديث أبي داود: «سُوءُ الْخُلُقِ شُومٌ»؛ لو اتحد أول الكلمة كان مطرّفا، أو حذف الميم كان مصحّفا. وحديث الترمذي: «مِنَى مَنَاخُ مَنْ سَبَقَ» لو اتحدت حركة الميمات كان في الكلمات الثلاث جناس مطرّف، أو حُذفت الخاء كان محرّفا.

(وبالجناس ألحقوا) أي البديعيون (شيئين إحداهما) أي إحدى الشيئين الْمُلحَقين: (تشابه اللفظين) في التلفظ دون المعنى؛ بأن يوجد في كل منهما جميع ما يوجد في الآخر من الحروف أو أكثر، لكن لا يرجعان إلى أصل واحد في الاشتقاق؛ وإلى تسميته أشار بقوله: (قلت وذا) الجناس: (تجانس الإطلاق) أي يسمى بذلك، ويسمى أيضا "المشابه" و"المقارب" و"إيهام الاشتقاق" كقوله تعلى: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلۡقَالِينَ﴾ [الشعراء: 168]؛ فالأول من القول، والثاني: من القِلى، وقوله: ﴿وَجَنَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ دَانٖ﴾ [الرحمن: 53].

(و)الشيء (الآخر) من الشيئين الملحَقين بالجناس هو: (الجمع في الاشتقاق)؛ أي اجتماع لفظين في الاشتقاق؛ وهو توافق الكلمتين في الحروف الأصول مرتّبة، مع الاتفاق في أصل المعنى كقوله تعلى: ﴿فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ ٱلۡقَيِّمِ﴾ [الروم: 42]؛ فإن "أقم" و"القيم": متوافقان في الحروف الأصول وأصل المعنى؛ لأنهما من قام يقوم

(1) العقيلي في الضعفاء.

896. قُلْتُ الجِنَاسُ المَعْنَوِي أَنْ تُضْمِرَا رُكْنَيْهِ وَالمُرَادِفَيْنِ تَذْكُرَا

إذا اعتدل. وقوله تعلى: ﴿أَزِفَتِ ٱلآزِفَةُ﴾ [النجم: 56]، وقوله: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة: 92]. وقوله ﷺ: «أَسْلَمُ سَالَمَهَا اللهُ وَغِفَارُ غَفَرَ اللهُ لَهَا وَعُصَيَّةُ عَصَتِ اللهَ»(1). وقوله: «الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»(2).

(قلت): ومن أنواع الجناس (**الجناس المعنوي**)؛ وهو نوعان: تجنيس إضمار: وتجنيس إشارة؛ فالأول هو (**أن تضمرا**) أيها المتكلم (ركنيه) أي لفظي الجناس (**والمرادفين تذكرا**)، عبارته في الشرح: "ويأتي في الظاهر بما يرادف المضمر للدلالة عليه". قلت: فلعل الأقرب لها لو قال: "**ثُمتَ الرديفَ تذكرا**". وذلك كقول ابن عبدون: وقد اصطبح بخمر وترك بعضها إلى اليل، فلما كان اليل صارت خلا:

أَلا فِي سَبِيلِ اللَّهْوِ كَأْسُ مُدَامَةٍ أَتَتْنَا بِطَعْمٍ عَهْدُهُ غَيْرُ ثَابِت
حَكَتْ بِنْتَ بِسْطَامِ بْنِ قَيْسٍ صَبِيحَةً وَأَمْسَتْ كَجِسْمِ الشَّنْفَرَى بَعْدَ ثَابِتِ

فبنت بسطام: اسمها الصهباء، والصهباء من أسماء الخمر. وجسم الشنفرى بعد ثابت خاله: خل؛ إشارة لقوله(3):

فَاسْقِنِيهَا يَا سَوَادُ بْنَ عَمْرٍو إِنَّ جِسْمِي بَعْدَ خَالِي لَخَلُّ

أي نحيف مهزول.

وقول الحلّي:

وَكُل لَحْظٍ أَتَى بِاسْمِ ابْنِ ذِي يَزَنٍ فِي فَتْكِهِ بِالْمُعَنَّى أَوْ أَبِي هَرِمِ

ابن ذي يزن: اسمه سيف، وأبو هرم: اسمه سنان؛ كأنه قال: وكل لحظ يسمى سيفا أو سنانا؛ والسنان الرمح. والمعنّى: الأسير ويقال له العاني.

---

(1) تقدم.
(2) رواه البخاري.
(3) أي الشنفرى في مرثية خاله تأبط شرا ومطلعها:

إِنَّ بِالشِّعْبِ الَّذِي دُونَ سَلْعٍ لَقَتِيلًا دَمُهُ مَا يُطَلُّ

897. وَذِكْــرُهُ لِوَاحِــدٍ وَمَــا رَدِفْ أَوْ مَــا يَــدُلُّ بِإِشَــارَةٍ عُــرِفْ

وأشار إلى الثاني -وهو تجنيس الإشارة- بقوله: (وذكره) أي المتكلم (لواحد) من ركني الجناس تصريحا (وما ردف) أي مع ما يرادف الركن الآخر كناية عنه، (أو ما يدل) عليه من غير مرادفة، بل بطريق الكناية (بإشارة) أي بجناس الإشارة (عرف) عند البديعيين كقوله(1):

حُلِقَــتْ لِحيَــةُ مُوسَــى بِاسْــمِهِ وَبِهــارونَ إذا مــا قُلِبــا

فقوله "باسمه": يشير به إلى حديدة الحلق، وقلب هرون: نورة بالضم؛ نظرا إلى رسم هارون؛ فإنه يرسم بلا ألف؛ فبين "موسى" و"الموسى": الجناس التام، و"هارون" و"نوره": جناس قلب الكل.

وقوله(2):

إِنَّ هَــارُونَ إِذَا مَــا قُلِبَــا يَجْعَــلُ اللِّحْيَــةَ شَــيْئًا عَجَبَــا

وقوله(3):

إِنِّــي أُحِبُّــكِ حُبًّــا لَــوْ تَضَــمَّنَهُ سَــلْمَى سَــمِيُّكِ دُكَّ الشَّــاهِقُ الرَّاسِــي

فدلّ بقوله "سميك": على أن اسم المخاطبة "سلمى"؛ فجانس بينه وبين "سلمى" الذي هو أحد جبلي طيء. وكذا قوله(4):

وَتَحْــتَ الْبَرَاقِــعِ مَقْلُوبُهَــا تَــدِبُّ عَلَــى وَرْدِ خَــدٍّ نَــدِي

ومقلوب البراقع: "عقارب"؛ فبينهما جناس قلب الكل.

(1) تقدم.

(2) لم نقف على قائله.

(3) أي دِعبل الخزاعي في امرأته سلمى.

(4) أي ابن جاخ كما في نفح الطيب للمقري.

898. ثُـمَّ تَوَسُّـطُ الْجِنَـاسِ قُـرِّرَا وَشَـرْطُ حُسْـنٍ فِيـهِ أَنْ لا يَكْثُـرَا

899. فَـإِنْ يَصِـرْ تَوْرِيَـةً وَانْحَصَـرَا فِـي وَاحِـدٍ فَقَـدْ عَـلا وَافْتَخَـرَا

(ثم توسط الجناس) في الحسن **(قررا)** أي استقر وثبت عند البديعيين؛ فالجناس -ولو تاما-: نوع متوسط في البديع: ليس من أعلاه كالتورية والاستخدام، ولا من أدناه. **(وشرط حسن فيه)** أي شرط عده محسنا للكلام عندهم: **(أن لا يكثرا)** فيه؛ فإن كثر سمج وخرج إلى حد النزول.

قال في الفيض: إن حسن الجناس والسجع: مشروط بأن لا يكثرا في الكلام؛ فهما كالملح في الطعام، والخال في الوجنات؛ إذا كثر كل منهما قبح. والذي ظهر لي أن حدّ الكثرة: ما يحصل به استثقال السامع للكلام وكراهيته انتهى منه.

(فإن يصر) أي إذا تضمن الجناس **(تورية وانحصرا)** أي المعنيان **(في واحد)** من ركنيه؛ **(فقد علا وافتخرا)** أي علت رتبته وافتخرت وارتفعت، وصار يسمى بالتورية التامة؛ مثال ذلك قول صاحب الجناس المركب[1]:

أَعَـنِ الْعَقِيـقِ سَـأَلْتَ بَرْقًـا أَوْمَضَـا أَأَقَـامَ حَـادٍ بِالرَّكَائِـبِ أَوْ مَضَـى

فقال من جعله تورية[2]:

وَإِذَا تَبَسَّـمَ ضَـاحِكًا لَـمْ أَلْتَفِـتْ إِنْ عَـادَ بَرْقًـا فِـي الدَّيَاجِي أَوْمَضَـا

فإذا نظرت بذوقك إلى الفرق بينهما: تجده أظهر من ذُكاء عند ذي ذَكاء.

ومن أمثلة هذا النوع قوله[3]:

أَقُـولُ لِحِبِّـي قُـمْ وَمِـسْ يَـا مُعَـذِّبِي كَمِيسَـةِ خَـوْدٍ حَـرَّكَ السُّـكْرُ رَاسَـهَا

وَلا تَسْـهُ عَـنْ شَـيْءٍ إِذَا مَـا حَكَيْتَـهُ فَقَـامَ كَغُصْـنِ الْبَـانِ لِينًـا وَمَاسَـهَا

(1) محمود بن محمد الشروطي البغدادي.

(2) لم نقف على قائله.

(3) أي ابن مَكانس. واسمه عبد الرحمن بن عبد الرزاق.

900. وَمِنْــــهُ رَدُّ عَجُـــزٍ لِلصَّـــدْرِ أَنْ تَقَــعَ اللَّفْظَــةُ صَــدْرَ النَّثْــرِ
901. وَشِـبْهُهَا فِـي خَتْمِـهِ وَالشِّـعْرِ فِـي آخِـرٍ وَشِـبْهُهَا فِـي الصَّـدْرِ
902. لِـذَلِكَ الْمِصْـرَاعِ أَوْ صَـدْرِ اللَّـذَا قَبْـلُ كَـذَا فِـي حَشْـوِهِ أَوْ خَـتْمِ ذَا

(ومنه) أي من أنواع البديع اللفظي: (رد عجز للصدر) أي نوع يسمى "رد العجز على الصدر"، ويسمى أيضا "التصدير"؛ وهو في الاصطلاح: (أن تقع اللفظة) المكرّرة (صدر النثر) أي أول الفقرة في النثر حقيقة أو حكما،

(و)يقع (شبهها) أي مثلها (في ختمه) أي ختم الفقرة في النثر حقيقة أو حكما.

فاللفظان الواقع أحدهما في أول الفقرة والآخَر في آخِرها؛ إما مكرّران، أو متجانسان، أو ملحَقان بمتجانسين اشتقاقا، أو شبه اشتقاق؛ فتكون الأقسام أربعة، نحو ﴿وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ [الأحزاب: 37] في المكررين، ونحو "سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل" في المتجانسين، ونحو ﴿ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: 10] في الملحقين اشتقاقا، ونحو ﴿قَالَ إِنِّى لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾ [الشعراء: 168] في الملحقين شبه الاشتقاق.

(و)معنى رد العجز على الصدر إذا كان في (الشعر) هو أن تقع إحدى اللفظتين المكرّرتين أو المتجانستين أو الملحَقتين بهما؛ اشتقاقا أو شبه اشتقاق: (في آخر) من البيت، (و)يقع (شبهها) أي اللفظة التي في آخر البيت: (في الصدر لذلك المصراع) أي صدر الشطر الأخير كقوله[1]:

وَإِنْ لَـمْ يَكُـنْ إِلَّا مُعَـرَّجَ سَـاعَةٍ قَلِـيلًا فَـإِنِّي نَـافِعٌ لِـي قَلِيلُهَـا

(أو) تقع الكلمة في (صدر اللذا قبل) أي في صدر الشطر الذي قبل الشطر الأخير، وهو الشطر الأول كقوله[2]:

سَـرِيعٌ إِلَـى ابْـنِ الْعَـمِّ يَلْطِـمُ خَـدَّهُ وَلَـيْسَ إِلَـى دَاعِـي النَّـدَى بِسَـرِيعِ

(1) أي ذي الرمة.

(2) أي الأقيشر، واسمه المغيرة بن عبد الله.

903. قُلْــتُ فَــإِنْ قَافِيَــةٌ تُعَــادُ فِــي   أَوَّلِ تَــالٍ فَهْــوَ تَسْــبِيغٌ وَفِــي

(كذا) إذا وقعت الكلمة (في حشوه) أي حشو المصراع الذي قبلُ، وهو الشطر الأول، ووقع مشابهها في عجز الشطر الثاني كقول أبي تمام:

وَلَـمْ يَحْفَـظْ مُضَـاعَ الْمَجْـدِ شَـيْءٌ   مِـنَ الأَشْـيَاءِ كَالْمَـالِ الْمُضَـاعِ

(أو) تقع الكلمة في (ختم ذا) المصراع الأول؛ بأن تقع في محل العروض من البيت، ومشابهها في محل الضرب منه، كقول أبي تمام:

وَمَـنْ كَـانَ بِـالْبِيضِ الْكَوَاعِـبِ مُغْرَمًـا   فَمَـا زِلْـتَ بِـالْبِيضِ الْقَوَاضِـبِ مُغرَمَـا

فتصير الأقسام ستة عشر[1] حاصلة من ضرب أربعة[2] في أربعة[3].

(قلت فإن قافية تعاد) أي يكرّر لفظ القافية وهو الكلمة الأخيرة من البيت (في أول تال) أي في أول البيت التابع للبيت التي هي فيه؛ (فهو) أي فذلك التكرير أوالصنيع: (تسبيغ وفي): تام أي يسمى "تسبيغا"؛ وسماه قوم "تشابه الأطراف"، كقول أبي نواس:

خُزَيْمَــةُ خَيْــرُ بَنِــي حَــازِمٍ   وَحَــازِمٌ خَيْــرُ بَنِــي دَارِمِ
وَدَارِمٌ خَيْــرُ تَمِــيمٍ وَمَــا   مِثْــلُ تَمِــيمٍ فِــي بَنِــي آدَمِ

وقول الأخيلية:

إِذَا نَـزَلَ الْحَجَّـاجُ أَرْضًـا مَرِيضَـةً   تَتَبَّـعَ أَقْصَـى دَائِهَـا فَشَـفَاهَا
شَـفَاهَا مِـنَ الـدَّاءِ الْعُضَـالِ الَّـذِي بها   غُـلَامٌ إِذَا هَـزَّ الْقَنَـاة سَـقَاهَا
سَـقَاهَا فَرَوَّاهَـا بِشِـرْبِ سِـجَالُهُ   دِمَـاءُ رِجَـالٍ يَحْلُبُـونَ صَـرَاها

---

(1) راجع باقي أمثلتها في التلخيص وشروحه.

(2) وهي كون اللفظين المتقابلين؛ إما مكررين أو متجانسين، أو ملحقين بهما: من جهة الاشتقاق أو بسبب شبه الاشتاق.

(3) وهي كون اللفظ المقابل لما في عجز البيت واقعا في صدر المصراع الأول أو في حشوه، أو في عجزه، أو في صدر المصراع الثاني.

904. وَمِنْـــهُ تَطْرِيـــزٌ وَذَا أَنْ تَـــذْكُرَا   عِـــدَّةَ أَسْـــمَاءٍ وَبَعْـــدُ تُخْبِـــرَا

905. بِصِـــفَةٍ كَرَّرْتَهَـــا وَمِنْـــهُ   تَعْدِيـــدُكَ الأَوْصَـــافَ فَـــرْدًا عَنْـــهُ

(ومنه) أي من اللفظي: (تطريز وذا) أي التطريز تفسيره (أن تذكرا) أيها المتكلم (عدة أسماء) لذوات مجملة غير مفصلة (وبعد) أي بعد ذكرك إياها (تخبرا) عنها (بصفة) واحدة (كررتها) بحسب عدة الأسماء التي أتيت بها.

كقوله[1]:

قُـــرُونٌ فِـــي رُؤُوسٍ فِـــي وُجُـــوهٍ   صِـــلَابٌ فِـــي صِـــلَابٍ فِـــي صِـــلَابِ

وقوله[2]:

كَـــأَنَّ الْكَـــأْسَ فِـــي يَـــدِهَا وَفِيهَـــا   عَقِيـــقٌ فِـــي عَقِيـــقٍ فِـــي عَقِيـــقِ

فَثَـــوْبِي وَالْمُـــدَامُ وَلَـــوْنُ خَـــدِّي   شَـــقِيقٌ فِـــي شَـــقِيقٍ فِـــي شَـــقِيقِ

(ومنه) أي من البديع اللفظي: (تعديدك) أيها المتكلم (الأوصاف) أي نوع يسمى "تعديد الأوصاف"؛ فتعددها حال كون كل وصف منها (فردا عنه) أي عما قبله متميزا عنه؛ قال في الشرح: وذلك أن يوقع أسماء مفردة على سياق واحد، فإن روعي فيه طباق أو جناس، أو ازدواج أو مقابلة؛ فهو الغاية في حسن هذا النوع كقوله تعلى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ﴾ [البقرة: 154]. وحديث: «كَفَى بِالْمَرْءِ فِي ذَنْبِهِ أَنْ يَكْثُرَ حَظُّهُ وَيَنْقُصَ عَمَلُهُ وَتَقِلَّ حَقِيقَتُهُ جِيفَةٌ بِاللَّيْلِ بَطَّالٌ بِالنَّهَارِ كَسُولٌ جَزُوعٌ مَنُوعٌ هَلُوعٌ رَتُوعٌ». رواه في الحلية.

وكقول المتنبي:

فَالْخَيْـــلُ وَاللَّيْـــلُ وَالْبَيْـــدَاءُ تَعْرِفُنِـــي   وَالسَّيْفُ وَالرُّمْحُ وَالْقِرْطَاسُ وَالْقَلَمُ

---

(1) أي ابن الرومي.

(2) أي ابن المعتز.

906. تَنْسِيقُهُمْ قُلْتُ صِفَاتُ الْعَظَمَهْ تَلاحَمَتْ مُسْتَحْسَنًا مُلْتَئِمَهْ
907. وَإِنْ يَجِئْ لَفْظٌ فَصِيحٌ وَارِدُ مَا غَيْرُهُ يَسُدُّ فَالْفَرَائِدُ

(تنسيقهم) أي التنسيق عند البديعيين، ويسمى حسن النسق.

(قلت) هو (صفات العظمه)؛ أي ذكر الشيء بصفاته الدالة على عظمته؛ حال كونها توالت و(تلاحمت) تلاحما (مستحسنا)، لا معيبا مستهجنا، وحال كونها أيضا (ملتئمه) أي متناسبة في المعنى، وإذا أفرد منها البيت قام بنفسه، واستقل معناه بلفظه، كقوله[1]:

بِيضُ الْوُجُوهِ كَرِيمَةٌ أَحْسَابُهُمْ شُمُّ الْأُنُوفِ مِنَ الطِّرَازِ الْأَوَّلِ

وقوله[2]:

سَل عَنهُ وَانطِق بِهِ وَانظُر إِلَيه تَجِد مِلْءَ الْمَسَامِعِ وَالْأَفْوَاهِ وَالْمُقَلِ

(وإن يجئ) في الكلام (لفظ فصيح وارد) فيه أي فائق لما قبله وما بعده من الكلام في الفصاحة، متنزلا من الكلام منزلة الخرزة الفريدة من العقد، وذلك اللفظ الفصيح (ما غيره يسد) مسده أي لا يقوم مقامه إذا سقط من كلام هو فيه: (فالفرائد): جمع فريدة؛ سمي بذلك: لتنزيله من الكلام بمنزلة الفريدة من العقد، وهو مختص بالفصاحة دون البلاغة كقوله تعلى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: 186]؛ فالرفث: فريدة لا يقوم غيرها مقامها.

وقوله تعلى: ﴿وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي﴾ [طه: 17]؛ فـ"أهش": فريدة يعز على الفصحاء الإتيان بمثلها في مكانها.

وكقول عنترة:

يَا دَارَ عَبْلَةَ بِالْجِوَاءِ تَكَلَّمِي وَعِمِي صَبَاحًا دَارَ عَبْلَةَ وَاسْلَمِي

(1) أي حسان بن ثابت ﷺ من قصيدته المشهورة في مدح أبناء جفنة.

(2) أي ابن رشيق القيرواني كما في الدر الفريد للمستعصمي.

908. وَإِنْ يَجِـيءْ وَغَيْـرُهُ سَـدَّ وَلَـهْ تَخَصُّـصٌ تَنْكِيـتُهُمْ فَاسْـتَعْمِلَهْ

909. والسَّـجْعُ أَنْ تُوَاطَـأَ الفَوَاصِـلُ فِـي خَتْمِهَـا بِوَاحِـدٍ وَالفَاضِـلُ

فـ"عمي صباحا": فريدة في بابها.

(و)أما (إن يجئ) في الكلام لفظ فصيح (وغيره سد) مسده أي قام مقامه (و)لكن (له تخصص) بالذكر لنكتة فيه مرجِّحة له على غيره مما يسد مسده من الألفاظ؛ فهو (تنكيتهم) أي المسمّى عند البديعيين بـ"التنكيت" (فاستعمله) أيها المتكلم في كلامك؛ فإنه حسن جدا كقوله تعلى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ﴾ [النجم: 48]؛ خصّ الشعرى بالذكر دون غيرها من النجوم؛ وإن كان في النجوم أكبر منها؛ لأن خزاعة كانت تعبدها؛ كأنه يقول: "وهو رب معبودكم".

ومنه قول الخنساء:

يُـذَكِّرُنِي طُلُـوعُ الشَّـمْسِ صَـخْرًا وَأَذْكُـرُهُ لِكُـلِّ غُـرُوبِ شَـمْسِ

خصت هذين الوقتين بالذكر -وإن كانت تذكره كل وقت-: لما فيهما من النكتة المتضمِّنة للمبالغة في الوصف بالشجاعة والكرم؛ لأن طلوع الشمس: وقت الغارة، وغروبها: وقت وقود النيران للقرى.

(و)من البديع اللفظي: (السجع): مأخوذ من سجْع الحمام أي تغريده. وهو اصطلاحا: (أن تواطأ) -مضارع بضم التاء مركّبا، أو بفتحها على حذف إحدى التاءين- أي توافق (الفواصل): جمع فاصلة؛ وهي الكلمة الأخيرة من الفقرة؛ سُميت بذلك: لأنها ينفصل عندها الكلامان. قال في الفيض: **تنبيه:** اعلم أن السجعة والسجع والفقرة والقرينة: مترادفة هـ

وذلك التوافق إنما هو (في ختمها) أي ختم كل منها (بـ)ـحرف (واحد) في الآخر، ويطلق السجع أيضا على نفس الكلمة الأخيرة من الفقرة؛ باعتبار كونها موافقة للكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى.

وكفى السجع فخرا: مجيئه في القرآن؛ وإنما خلا بعضه منه: لأنه قد يقتضي الحال الانتقال إلى ما هو أحسن منه. وقال الخفاجي: السجع محمود لا على الدوام؛

910 مَـا اسْـتَوَتِ الْقَرِينَتَـانِ ثُـمَّ أَنْ يَطُـولَ ثَـانٍ ثُـمَّ ثَالِـثٌ وَمَـنْ
911 طَـوَّلَ الاولَـى زَائِـدًا لَـمْ يَحْسُـنِ وَكُـلُّ الاعْجَـازِ ابْنِهَـا وَسَـكِّنِ

ولذلك لم يجئ فواصل القرآن كلها عليه.

(والفاضل) أي الأفضل من أنواعه هو (ما استوت) فيه (القرينتان) في عدد الكلمات، لا في عدد الحروف كقوله تعلى: ﴿فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ۝ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ۝ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾ [الواقعة: 30-32].

(ثم) يلي متساوي القرائن في الحسْن: (أن يطول ثان) من القرينتين نحو ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: 1-2].

(ثم) يلي ما طالت فيه القرينة الثانية: أن يطول (ثالث) من القرائن على الأولين قبله كقوله تعلى: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ۝ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ [الحاقة: 30-31].

(ومن طول) القرينة (الاولى) على الثانية طولا (زائدا) على المعتاد؛ بأن كانت أقصر من الأولى بكثير: (لم يحسن) سجعه؛ فلا يؤتى بعد قرينة بأخرى أقصر منها قصرا كثيرا؛ لأن السمع قد استوفى أمره في الأولى بطوله؛ فإذا جاء الثاني أقصر منها كثيرا؛ يبقى الإنسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء إلى غاية فيعثر دونها. ومفهوم قوله "زائدا كثيرا": أن ما نقصت فقرته الثانية بيسير: يُعد من الحسن نحو ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ۝ قُمْ فَأَنذِرْ ۝ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: 1-3]، ونحو ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ۝ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ﴾ [الفيل: 1-2]؛ فالأولى سبعة، والثانية ستة.

(وكل الاعجاز) أي أواخر فواصل القرائن (ابنها) أيها المتكلم بالسجع، (وسكن)؛ إذ لا يتم ذلك إلا بالوقف والبناء على السكون، كقولهم "ما أبعد ما فات وما أقرب ما هو آت"؛ إذ لو لم يعتبر البناء على السكون لفات السجع؛ لأن التاء من "فات": مفتوح، ومن "آت": مكسور منوّن.

912. وَفِـي القُـرَانِ قُـلْ فَوَاصِـلُ وَلا يُقَـالُ أَسْـجَاعٌ فَعَنْهَـا قَـدْ عَـلا

913. قُلْـتُ وَخَيْـرُ السَّـجْعِ مَـا قَـلَّ إِلَـى عَشَـرَةٍ وَضِـعْفُهَا مَـا طُـوِّلا

914. ثُـمَّ اللَّتَـانِ وَزْنُهَـا ذُو خُلْـفِ مُطَـرَّفٌ وَإِنْ وِفَاقَـا تُلْفِـي

915. وَلَـيْسَ مَـا فِـي أَوَّلٍ مُقَـابِلا وَزْنًـا وَلا تَقْفِيَـةً لِمَـا تَـلا

(**وفي القران قل**) في الفقرات والقرائن المتواطئة: (**فواصل ولا يقال**) أي لا يجوز أن يقال فيها (**أسجاع فـ**)إن القرآن (**عنها قد علا**)؛ فهو أعلى رتبة من أن يقال في فواصله أسجاع؛ لأن السجع في الأصل: هدير الحمام، ولعدم الإذن الشرعي في ذلك والإذن في تسميتها فواصل في قوله تعلى: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [فصلت: 2]؛ فسمّاها فواصل؛ فليس لنا أن نتجاوزه، ولأنه يشرف عن أن يُستعار له لفظ في أصل الوضع: لطائر.

(**قلت وخير السجع**) أي أحسنه وأبلغه: (**ما قل**) منه من اثنتين (**إلى عشرة وضعفها**) أي ضعف العشرة وهو العشرون: (**ما طولا**) منه أي هو أطوله، وأحسنه ما قصرت فقراته، فقال أهل الفن: قصر الفقرات يدل على قوة المنشئ، وأقل ما يكون كلمتان نحو ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝ قُمْ فَأَنذِرْ﴾ [المدثر: 1-2].. الآيات.

(**ثم**) الفاصلتان (**اللتان وزنها ذو خلف**) أي المختلفتان في الوزن العروضي: (**مطرف**) أي يسمى سجعهما "مطرفا" نحو قوله تعلى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ۝ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح: 13-14]؛ فبين "وقارا" و"أطوارا": تخالف في الوزن، دون التقفية. وكقولهم: جنابه محط الرحال، ومخيم الآمال.

(**وإن وفاقا**) في الوزن والتقفية بين الفاصلتين (**تلف و**)الحال أنه (**ليس**) بعض (**ما في أول**) من القرينتين من الكلمات والحروف (**مقابلا وزنا ولا تقفية لما تلا**) أي ليس موافقا لمقابله من القرينة الثانية التي تتلوها؛

916. فَــالْمُتَوَازِي ضِـــدُّهُ مُرَصَّـــعُ أَوْ خُــصَّ بِـــالْعَجْزَيْنِ فَالْمُصَـــرَّعُ

(فـ)ـهو السجع المسمى عند البديعيين بـ(ـالمتوازي)؛ لتوازي الفاصلتين أي توافقهما كقوله تعلى: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ۝ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ﴾ [الغاشية: 13-14]؛ لاختلاف "سرر" و"أكواب" في الوزن والتقفية معا.

وقد يختلف في الوزن فقط؛ قال السعد: كقوله تعلى: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا ۝ فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا﴾ [المرسلات: 1-2][1].

وقد تختلف التقفية فقط دون الوزن كقوله ﷺ: «اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلَفًا وَأَعْطِ مُمْسِكًا تَلَفًا»[2]، وكقولك: حصل الناطق والصامت، وهلك الحاسد والشامت.

(ضده) أي المتوازي (مرصع)؛ وهو أن يكون جميع ما في القرينة الثانية أو أكثره موافقا لما يقابله من الأولى في الوزن والتقفية؛ مأخوذ من ترصيع العقد، وهو أن يكون في أحد جانبيه من اللآلئ مثل ما في الجانب الآخر نحو: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۝ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: 13-14].

وقول الحريري: يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه.

وأحسنه ما فيه جناس، نحو ما وراء الخَلْق الدميم، إلا الخُلق الذميم. وقولهم: إذا قلت الأنصار، كلت الأبصار.

(أو خص) أي وإذا خص التوافق في الوزن والروي والإعراب (بالعجزين) أي عجز الشطر الأول وعجز الشطر الثاني من البيت؛ (فـ)ـهو (المصرع)[3]، وأكثر ما يكون في مطالع القصائد كقوله:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وقد يأتي في الأثناء كقوله:

---

(1) قال في الفيض عن يس: دعوى اختلاف الوزن هنا؛ إنما يظهر لو أريد الوزن التصريفي، أما إذا أريد الشِّعْري؛ فلا اختلاف هنا في الوزن كما لا يخفى.

(2) البخاري.

(3) شبّهوا البيت المصرع بباب له مصراعان متشاكلان.

917. وَإِنْ تَكُـنْ قَـدْ سَـاوَتِ الْمُقَارَنَـهْ   فِـي الْـوَزْنِ لا تَقْفِيَـةٍ مُوَازَنَـهْ

918. وَإِنْ تَكُـنْ أَفْرَادُهَـا مُقَابِلَـهْ   لِلتّـالِ فِـي أَوْزَانِهَـا مُمَاثِلَـهْ

أَلا أَيُّهَـا اللَّيْـلُ الطَّوِيـلُ أَلا انْجَـلِ   بِصُبْحٍ وَمَـا الإِصْبَاحُ مِنْـكَ بِأَمْثَـلِ

(وإن تكن) فاصلة القرينة الأولى (قد ساوت المقارنه) أي مساوية لفاصلة القرينة الثانية (في الوزن لا تقفية) أي دون التقفية، أو فاصلة المصراع الأول مساوية لفاصلة المصراع الثاني في الوزن دون التقفية؛ فتلك المساواة: (موازنه) أي تسمى عند البديعيين باسم الموازنة كقوله تعلى: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ۝ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾ [الغاشية: 15-16]؛ فإن "مصفوفة" و"مبثوثة": متساويتان في الوزن دون التقفية؛ لأن قافية الأولى على الفاء، وقافية الثانية على الثاء، وكقوله(1):

هُوَ الشَّمْسُ قَدْرًا وَالْمُلُوكُ كَوَاكِبٌ   هُـوَ الْبَحْـرُ جُـودًا وَالْكِـرَامُ جَـدَاوِلُ

(وإن تكن أفرادها) أي أفراد القرينة الأولى أي الفقرة الأولى أو المصراع الأول (مقابله) أي موافقة (للتال) أي لما يقابلها من الفقرة التالية أي التابعة لها أو للمصراع الثاني (في أوزانها) -سواء ماثلتها في التقفية أم لا-؛ فتلك القرينة تسمى عند البديعيين: (مماثله) بكسر الثاء كقوله تعلى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ ۝ وَهَدَيْنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الصافات: 117-118].

وكقول أبي تمام:

مَهَـا الْـوَحْشِ إِلَّا أَنَّ هَاتَـا أَوَانِـسٌ   قَنَـا الْخَـطِّ إِلَّا أَنَّ تِلْـكَ ذَوَابِـلُ

أي وهذه النساء نواضر لا ذبول فيهن. قوله "مها الوحش": جمع مهاة أي بقر الوحش وهاتا أي هذه النساء تأنس بك وتحدثك.

والظاهر أن الآية والبيت مما يكون أكثر ما في إحدى القرينتين مثل ما يقابله من الآخر؛ لعدم تماثل "آتيناهما" و"هديناهما" وزنا، وكذا "هاتا" و"تلك".

---

(1) أي الوطواط، واسمه محمد بن إبراهيم.

919. وَقِيـــلَ لا يَخْـــتَصُّ بِـــالتَّنْثِيرِ وَمِنْـــهُ مَـــا يَـــدْعُونَ بِالتَّشْـــطِير

920. فِـــي كُـــلِّ شَـــطْرٍ سَـــجْعَتَانِ اتَّفَقَـــا وَخَـــالَفَ الآخِـــرُ مَـــا قَـــدْ سَـــبَقَا

ومثال تماثل الجميع قول البحتري[1]:

فَـأَحْجَمَ لَمَّـا لَـمْ يَجِـد فِيـكَ مَطْمَعًـا وَأَقْـدَمَ لَمَّـا لَـمْ يَجِـدْ عَنْـكَ مَهْرَبَـا

(وقيل) أي قال بعض البديعيين: إن السجع (**لا يختص بالتنثير**) أي بالنثر، بل قد يكون في النظم كقول أبي تمام[2]:

تَجَلَّـى بِـهِ رُشْـدِي وَأَثْـرَتْ بِـهِ يَـدِي وَفَـاضَ بِـهِ ثَمْـدِي وأَوْرَى بِـهِ زَنْـدِي

قوله "وأثرت" أي صارت ذات ثروة. وثمد بالكسر: الماء القليل؛ والمراد ههنا المال. وأورى أي صار ذا وريً؛ وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب.

(ومنه) أي من السجع الكائن في النظم: (**ما يدعون**) أي نوع يسمونه (**بالتشطير**)؛ وهو أن يجعل (**في كل شطر**) من البيت (**سجعتان اتفقا**) في الروي، (و)لكن (**خالف**) الشطر (**الآخر**) في روي سجعتيه (**ما**) أي الشطر الذي (**قد سبقا**)؛ فروي اللتين في الصدر: مخالف للتين في العجز، كقول أبي تمام[3]:

تَـــدْبِيرُ مُعْتَصِـــمٍ بِـــاللهِ مُنْـــتَقِمٍ لِلَّـــهِ مُرْتَغِـــبٍ فِي اللهِ مُرْتَقِـــبِ

أي منتظر ثوابه وخائف عقابه؛ فالشطر الأول مسجوع على الميم. والثاني على الباء.

ومنه أيضًا[4]:

كَـالزَّهْرِ فِـي تَـرَفٍ وَالْبَـدْرِ فِـي شَـرَفٍ وَالْبَحْـرِ فِـي كَـرَمٍ وَالـدَّهْرِ فِـي هِمَـمِ

ومثل هذا السجع في النظم: لا يسكن؛ لإخلاله بالوزن.

(1) في الفتح ابن خاقان وقد قتل أسدا نزل إليه.

(2) يمدح نصر بن بسّام.

(3) من قصيدته في مدح المعتصم: السيف أصدق أنباء من الكتب. وقد مرت.

(4) قول البوصيري في البردة.

921.وَسَمِّ بِالتَّسْمِيطِ إِنْ تَوَالَتِ ثَلاثَةٌ وَبِالْوِفَاقِ وَافَتِ

922.وَإِنْ يُسَجِّعْ كُلَّهُ وَجَزَّأَهْ مُخَالِفًا جُزْءًا بِجُزْءٍ تَجْزِئَهْ

923.وَالِانْسِجَامُ مَا عَلَا تَسَهُّلا عُذُوبَةً وَمِنْ عَقَادَةٍ خَلا

(وسم) السجع الكائن في النظم (بالتسميط إن توالت ثلاثة) من السجعات في البيت، (وبالوفاق وافت) في الروي: اثنتان في الشطر الأول، والثالثة في الشطر الأخير وروي البيت مخالف لرويها، كقول الصفي:

فَالْحَقُّ فِي أُفُقٍ وَالشِّرْكُ فِي نَفَقٍ وَالْكُفْرُ فِي فَرَقٍ وَالدِّينُ فِي حَرَمِ

وكقول الخنساء[1]:

حَامِي الْحَقِيقَةِ مَحْمُودُ الْخَلِيقَةِ مَهْـ ـدِيُّ الطَّرِيقَةِ نَفَّاعٌ وَضَرَّارُ

(وإن يسجع) الشاعر البيت (كله) أي يجعل كل البيت سجعا (وجزأه) على سجعتين متداخلتين (مخالفا) روي كل منهما روي الآخر وقابل (جزءا) من أجزاء السجع الذي فيه (بجزء) آخر منها؛ فهو (تجزئه) أي المسمى عند البديعيين بـ"التجزئة".

قال ابن مالك في المصباح في تعريفه: أن تأتي مقاطع أجزاء البيت على سجعتين متداخلتين، أولاهما: مخالفة للروي، والثانية موافقته، كقول الصفي:

بِبَارِقٍ خَذِمٍ فِي مَارِقٍ أَمَمٍ أَوْ شَائِقٍ عَرِمٍ فِي شَاهِقٍ عَلَمِ

وقال الآخر[2]:

هِنْدِيَّةٌ لَحَظَاتُهَا خَطِّيَّةٌ خَطَوَاتُهَا دَارِيَّةٌ نَفَحَاتُهَا

(و)من البديع اللفظي: (الانسجام) أي نوع يُسمى بـ"الانسجام" (ما علا تسهلا) و(عذوبة ومن عقادة) أي تعقد (خلا)؛ يعني أن الانسجام هو أن يكون الكلام عاليا في

---

(1) في رثاء أخيها صخر، ومنها البيت المتقدم: وإن صخرا لتأتم الهداة به إلخ.

(2) لم نقف عليه.

924.وَغَالِبٌ فِي النَّثْرِ إِذْ مَا انْسَجَمَا مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ قَدْ يُرَى مُنْتَظِمَا

925.وَمِنْهُ قَلْبٌ عَكْسُهُ إِذَا سُلِكْ كَطَرْدِهِ كَمِثْلِ كُلٌّ فِي فَلَكْ

مرتبة البلاغة، سهلا تركيبه، عذبة ألفاظه، خاليا من التعقيد، كانسجام الماء في انحداره، ويكاد لسهولة تركيبه وعذوبة ألفاظه أن يسيل رقة.

(وغالبٌ في النثر إذ ما انسجما) الكلام فيه **(من غير قصد قد يرى منتظما)** أي تكون فقراته موزونة من غير قصد؛ لقوة انسجامه؛ وشواهد ذلك: ما وقع في القرآن موزونا بلا قصد؛ فمنه من بحر الطويل "فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر"، ومن المديد "واصنع الفلك بأعيننا"، ومن البسيط "فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم"، ومجزو الرمل "وجفان كالجوابي وقدور راسيات"، ومن السريع "أو كالذي مر على قرية"، ومن الخفيف "لا يكادون يفقهون حديثا".

تنبيه: قوله "من غير قصد قد يرى منتظما"؛ قال المرشدي: القصد المنفي فيه بالنسبة إلى القرآن العظيم: محمول على القصد الذاتي الأوّلي؛ فإن القرآن العظيم لم يكن مسوقا إلا لبيان الأحكام وسرد القصص، ونحو ذلك قصدا أوّليا وبالذات؛ وإن قصد فيه أيضا وروده موافقا للأوزان في بعض الآيات منه قصدا ثانويا وبالعرض، وليس هذا القصد منفيا عنه رأسا كما توهمه بعضهم انتهى منه انظر بقيته.

(ومنه) أي من البديع اللفظي **(قلب)** أي نوع يسمى "القلب" و"المقلوب المستوي" و"ما لا يستحيل بالانعكاس"، ويكون في الحروف والكلمات؛ فالأول هو أن يكون الكلام **(عكسه إذا سلك)** أي إذا قُرئ مقهقرا **(كطرده)** أي يقرأ بعكس حروفه من الأخير إلى الأول، كما يقرأ من الأول إلى الأخير؛ وغايته أن يكون رقيقا لفظا ومعنى، منسجما بلا تكلف، ويكون في النثر والنظم في مجموع البيت، وفي مصراع واحد؛ ففي الحروف: **(كمثل)** قوله تعلى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ [الأنبياء: 33] - ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: 3] والواو خارجة عن ذلك، والمشدّد في حكم المخفّف؛ لأن المعتبر: الحروف المكتوبة، ولا يضر اختلاف الحركات، ولا انقلاب المحرّك ساكنا وبالعكس، والحرف الممدود: في حكم المقصور؛ ولذا تحقق القلب في "أرض

926 وَالْحَرْفُ مِنْ قَبْلِ الرَّوِي يُلْتَزَمْ فَسَمِّهِ لُزُومَ مَا لا يَلْزَمْ

927 كَقَوْلِهِ تَقْهَرْ وَتَنْهَرْ صَدْرَكَا وِزْرَكَ ظَهْرَكَ وَبَعْدُ ذِكْرَكَا

خضراء"، والألف الساكنة: كالهمزة؛ ومثاله في المصراع الواحد قوله(1):

أَرَانَا الإِلَهُ هِلَالاً أَنَارَا

ومثاله في مجموع البيت قوله(2):

مَوَدَّتُهُ تَدُومُ لِكُلِّ هَوْلٍ وَهَلْ كُلٌّ مَوَدَّتُهُ تَدُومُ

الاستفهام للإنكار؛ والمقصود: وصف الشاعر خليله من بين الأخلاء بالوفاء.

والثاني: أن يبتدئ بالكلمة الأخيرة ويرجع القهقرى في الكلمات إلى أولها؛ مثاله قوله:

عَدَلُوا فَمَا ظَلَمَتْ لَهُمْ دُوَلٌ سَعِدُوا فَمَا زَالَتْ لَهُمْ نِعَمُ

بَذَلُوا فَمَا شَحَّتْ لَهُمْ شِيَمٌ رَفَعُوا فَمَا زَالَتْ لَهُمْ قَدَمُ

فهذا دعاء لهم، فلو قلبت الكلمات صارت دعاء عليهم فيكون:

نِعَمٌ لَهُمْ زَالَتْ فَمَا سَعِدُوا دُوَلٌ لَهُمْ ظَلَمَتْ فَمَا عَدَلُوا

وهكذا في البيت الثاني. ويسمى "قلب الكلمات".

ومن أنواع البديع اللفظي "لزوم ما لا يلزم"؛ وإليه أشار بقوله: (**والحرف من قبل الروي يلتزم**) أي يلتزمه الناثر أو الشاعر؛ (**فسمه**) أي هذا النوع (**لزوم ما لا يلزم**)، ويقال له "الالتزام" و"التضمين" و"التشديد" و"الإعنات" بكسر الهمزة وسكون العين؛ وهو الإيقاع في العنَت بالتحريك؛ وهو المشقة؛ وهو أن يجيء قبل حرف الروي في الشعر، أو قبل شبه الروي من الفاصلة: ما ليس بلازم في السجع لو جعلت القوافي والفواصل أسجاعا؛ إذ يتم السجع بدونه.

وذلك: كالآيات المشار إليها في النظم بقوله: (**كقوله تقهر وتنهر صدركا وزرك**

(1) لم نقف على قائله، وصدره: فلما تبدى لنا وجهه.

(2) أي القاضي الأرّجاني.

928. قُلْتُ فَإِنْ كَانَ الْتِزَامٌ فِي الرَّوِي أَوْ كَلِمَاتٍ فَهْوَ تَضْيِيقٌ قَوِي

ظهرك وبعد ذكركا)؛ وهي قوله تعلى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: 9-10]، وقوله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ۝ ٱلَّذِىٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ ۝ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: 1-4].

وفي الشعر كثير منه وقد يقع الالتزام في أكثر من حرف كقول أبي العلاء:

كُلْ وَاشْرَبِ النَّاسَ عَلَى خِبْرَةٍ فَهُمْ يَمُرُّونَ وَلَا يَعْذُبُونْ
وَلَا تُصَدِّقْهُمْ إِذَا حَدَّثُوا فَإِنَّنِي أَعْهَدُهُمْ يَكْذِبُونْ
وَإِنْ أَرَوْكَ الْوُدَّ عَنْ حَاجَةٍ فَفِي حِبَالٍ لَهُمُ يَجْذِبُونْ

(قلت فإن كان التزام في) نفس (الروي) لا بحرف قبله، (أو) كان الالتزام في (كلمات) للبيت أو الفقرة؛ كأن يلتزم أن تكون كل كلمة منهما لا تخلو من حرف معيّن، بشرط سلاسة الألفاظ أي سهولتها؛ بأن تخلو من تكلف كقوله تعلى: ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾ [الكهف: 48]؛ فالراء في جميع الكلمات، وقوله سبحانه: ﴿كَىْ نُسَبِّحَكَ كَثِيراً ۝ وَنَذْكُرَكَ كَثِيراً﴾ [طه: 32-33]؛ فالكاف في جميع الكلمات. وكقول الحلّي:

مُحَمَّدُ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارُ مَنْ خُتِمَتْ بِمَجْدِهِ مُرْسَلُو الرَّحْمَنِ لِلْأُمَمِ

(فهو تضييق قوي) أي هو المسمى بـ"التضييق"؛ ومعنى كون الالتزام في نفس الروي: أنه إذا كان هاء فيلتزم أن لا يأتي بها ضميرا، أو ألفا فيلتزم أن لا يأتي بألف الإطلاق.

وقد عمل الإصبهاني هائية لا ضمير فيها وادّعى البراعة، وعارضه أبو اليمن الكندي بقصيدة مطلعها:

هَلْ أَنْتَ رَاحِمُ عَبْرَةٍ وَتَوَلُّهِ وَمُجِيرُ صَبٍّ عِنْدَ مَا مِنْهُو دُهِي
هَيْهَاتَ يَرْحَمُ قَاتِلٌ مَقْتُولَهُ وَسِنَانُهُ فِي الْقَلْبِ غَيْرُ مُنَهْنَهِ[1]

(1) ومطلع قصيدة الإصبهاني:

بَيْنٌ أَمَرَّ حَلَاوَةَ الْعَيْشِ الشَّهِي وَهَوًى أَحَالَ غَضَارَةَ الزَّمَنِ الْبَهِي

929. وَمِنْــهُ تَشْــرِيعٌ بِــأَنْ يَبْنِــي عَلَــى ... قَــافِيَتَيْنِ البَيْــتَ كُــلٌّ قَــدْ حَــلا

930. وَهْــوَ الــذِي أَبْدَعَــهُ الْحَرِيــرِي ... وَوَسْـــمُهُ التَّـــوْأَمُ ذُو تَحْرِيـــر

(ومنه) أي اللفظي: (تشريع)؛ ويسمى التوشيح؛ وذلك (بأن يبني) الشاعر (على قافيتين) من بحرين أو ضربين من بحر واحد (البيت)؛ يصح المعنى والوزن عند الوقوف على كل منهما، كما قال: (كل) منهما (قد حلا) أي حسن وعذب في السمع؛ فإذا أسقط منهما جزءا أو جزأين: صار الباقي بيتا من وزن آخر، ثم تارة يكون الإسقاط من آخر النصف الثاني، كقول الحريري:

يَــا خَاطِــبَ الــدُّنْيَا الدَّنِيَّــةِ إِنَّهَــا ... شَــرَكُ الــرَّدَى وَقَــرَارَةُ الأَكْــدَارِ

دَارٌ مَتَــى مَــا أَضْــحَكَتْ فِــي يَوْمِهَــا ... أَبْكَــتْ غَــدَا بُعْــدًا لَهَــا مِــنْ دَارِ

غَارَاتُهَــا لا تَنْقَضِـــي وَأَسِــيرُها ... لا يُفْتَــدَى بِجَلائِــلِ الأَخْطَــارِ

فإذا أسقطت قوله "وقرارة الأكدار" من البيت الأول، وقوله "بعدا لها من دار" من الثاني، وقوله "بجلائل الأخطار" من الثالث: كان الباقي بيتا مستقيما في وزن آخر من العروض، رويه على الدال المفتوحة بعدها ألف مقصورة.

وتارة يكون الإسقاط من آخر كل من الشطرين، كقول الصفي:

فَلَــوْ رَأَيْــتَ مُصَــابِي عِنْــدَ مَــا رَحَلُــوا ... رَثَيْــتَ لِــي مِــنْ عَــذَابِي يَــوْمَ بَيْــنِهِم

فإذا أسقطت من الشطر الأول قوله "عندما رحلوا" ومن الثاني قوله "يوم بينهم": كان الباقي بيتا مستقيما في وزن آخر هو المجتث فتقول:

فَلَـــوْ رَأَيْـــتَ مُصَـــابِي ... رَثَيْـــتَ لِـــي مِـــنْ عَـــذَابِي

(وهو) أي التشريع (الذي أبدعه الحريري ووسمه التوأم) أي تسميته باسم التوأم (ذو تحرير) أي رأيُ صاحبِ تحرير وتهذيب، وهو ابن أبي الأصبع؛ لمناسبة التوأم له، ومطابقته لمسمّاه الذي هو بناء البيت على قافيتين. وكره في عروس الأفراح تسميته بـ"التشريع"؛ قال: لأن التشريع قد اشتهر استعماله فيما يتعلق بالشرع المعظَّم وكان اللائق اجتنابها.

931. قُلْتُ الرَّوِيُّ إِذْ لِأَشْيَا يَصْلُحُ ... فَذَلِكَ التَّخْيِيرُ خُذْ مَا يَرْجَحْ

932. وَإِنْ تَجِئْ قَافِيَةٌ مَحَلَّهَا ... فَذَلِكَ التَّمْكِينُ مَهِّدْ قَبْلَهَا

(قلت الروي) أي روي البيت أو السجعة (إذ لأشيا) أي لعدة ألفاظ (يصلح فذلك) النوع أو الصنيع هو (التخيير) أي المسمى عند البديعيين باسم التخيير (خذ) أيها المتكلم (ما يرجح) من تلك الألفاظ أي خذ أحسنها وأنسبها بالمقام والتركيب، كقوله[1]:

إِنَّ الْغَرِيبَ طَوِيلُ الذَّيْلِ مُمْتَهَنٌ ... فَكَيْفَ حَالُ غَرِيبٍ مَا لَهُ قُوتُ

فإنه يصلح "ما له مال – ما له بيت – ما له سبب - ماله أحد"

(وإن تجئ قافية) أو فاصلة، أي الكلمة الأخيرة من البيت أو السجعة (محلها) أي واقعة في محلها؛ فتجد الشاعر أو الخطيب قد مهّده لها تمهيدا؛ بحيث تأتي وتقع فيه متمكنة مستقرة في قرارها، غير نافرة ولا قلقة، ولا مستدعية لما ليس له تعلق بلفظ البيت ومعناه؛ بحيث لو يُنشد البيتَ أو الفقرة أحد ثم سكت: كمّلها السامع بطبعه؛ بدلالة ما قبلها عليها؛ (فذلك) النوع أو الصنيع: (التمكين) أي يسمى التمكين عند البديعيين، ويسمى ائتلاف القافية؛ فإن قصدت المجيء بالتمكين (مهد) أيها الشاعر (قبلها) أي القافية تمهيدا تأتي معه في قرارها،

كقول المتنبي[2]:

يَا مَنْ يَعِزُّ عَلَيْنَا أَنْ نُفَارِقَهُمْ ... وِجْدَانُنَا كُلَّ شَيْءٍ بَعْدَكُمْ عَدَمُ

وقول ابن حجة:

تَآلَفَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى بِمِدْحَتِهِ ... وَالْجِسْمُ عِنْدِي بِغَيْرِ الرُّوحِ لَمْ يَقُمِ

---

(1) أي الحريري.

(2) في قصيدته المشهورة: وَاحَرَّ قَلْبَاه مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ.

933. وَمِنْــــهُ أَنْ تَـــأْتَلِفَ الْمَعَـــانِي صَــــحِيحَةً مُوَافِــــقَ الأَوْزَانِ
934. أَوْ وَافَـــقَ الأَلْفَـــاظُ وَالأَوْزَانُ وَضِـــدُّهُ الطَّاعَـــةُ وَالْعِصْـــيَانُ

(ومنه) أي من البديع اللفظي: (أن تأتلف المعاني) أي ائتلاف معاني البيت أو السجعة؛ حال كونها (صحيحة) ائتلافا (موافق الأوزان) أي أوزان البيت أو السجعة؛ بحيث لا يضطر الشاعر في الوزن إلى قلب ولا خروج عن الصحة، كما فعل عروة بن الورد حيث قال:

فَــإِنِّي لَــوْ شَــهِدْتُ أَبَــا سَــعِيدٍ غَــدَاةَ غَــدٍ بِبَهْجَتِــهِ يَفُــوقُ
فَــدِيتُ بِنَفْسِــهِ نَفْسِــي وَمَــالِي وَمَــا آلُــوهُ إِلَّا مَــا أُطِيــقُ

أراد أن يقول "فديت نفسه بنفسي ومالي"، فألجأته ضرورة الوزن إلى القلب؛ وهذا النوع يسمى "ائتلاف المعنى مع الوزن".

(أو وافق) أي توافق (الألفاظ والأوزان) أي ومن البديع اللفظي: توافق ألفاظ البيت وأوزانه؛ وذلك بأن تكون الأسماء والأفعال تامة، لا يضطر الشاعر إلى نقصها أو الزيادة عليها، أو تقديم أو تأخير، كما وقع للفرزدق في قوله[1]:

وَمَــا مِثْلُــهُ فِــي النَّــاسِ إِلَّا مُمَلَّكًــا أَبُــو أُمِّــهِ حَــيٌّ أَبُــوهُ يُقَارِبُــهْ

وهذا النوع يسمى "ائتلاف اللفظ مع الوزن".

(و)من البديع اللفظي (ضده) أي ضد موافقة الألفاظ والأوزان؛ وهو (الطاعة والعصيان) أي نوع يسمى بـ"الطاعة والعصيان"؛ وهو أن يقصد الشاعر نوعا من أنواع البديع، فيعصيه الوزن ويطيعه نوع آخر لم يقصده، كقول أبي الطيب[2]:

يَــرُدُّ يَــدًا عَــنْ ثَوبِهــا وَهــو قــادِرٌ وَيَعصِي الهَوَى في طَيفِها وَهو راقِدُ

أراد أن يقول "وهو مستيقظ"؛ بحيث يطيعه الطباق مع قوله "وهو راقد"؛ فلم

(1) تقدم.

(2) من قصيدته المشهورة في مدح سيف الدولة، ومطلعها: عواذل ذات الخال فيّ حواسد إلخ.

935 وَالْوَصْـلُ وَالْقَطْـعُ وَنَقْـطُ الاحْـرُفِ   وَتَرْكُــهُ حَــذْفٌ وَبِــالْخُلْفِ يَفِــي

يطعه الوزن وأطاعه لفظة "قادر"؛ فحصل بها مع "راقد": الجناس المقلوب.

ومن أنواع البديع اللفظي: الحذف؛ وإليه أشار بقوله: **(والوصل)**: مبتدأ؛ وهو أن يحذف كل حرف مقطوع كقول الحريري:

فَتَنَتْنــي فجنَّنَتْنِــي تَجَنِّــي   بِــتَجَنٍّ يَفْــتَنُّ غِــبَّ تَجَــنّ

(والقطع)؛ وهو أن يحذف كل موصول كقوله:

وَزُرْ دَارَ زَرْزُورٍ وَدَارَ زُرَارَةٍ وَدَارَ رَزَاحٍ إِنْ أَرَدْتَ دَوَاءَ

(ونقط الأحرف)؛ بأن تكون الحروف معْجمة كلها كقوله "فتنتني فجننتني" إلخ.

(و)منها: (تركه) أي النقط؛ وذلك بأن يلتزم المتكلم أن تكون حروف كلماته مهملة كلها كقول الحريري:

أعْــدِدْ لِحُسَّــادِكَ حــدَّ السِّــلَاحْ   وأوْرِد الْآمِــلَ وِرْدَ السَّــمَاحْ

وَصَــارِمِ اللَّهْــوَ وَوَصْــلَ الْمَهَــا   وَأَعْمِــلِ الْكُــومَ وَسُــمْرَ الرِّمَــاحْ

وَاسْــعَ لِإِدْرَاكِ مَحَــلٍّ سَــمَا   عِمَــادُهُ لَا لِادِّرَاعِ الْمِــرَاحْ

(حذف): خبر المبتدإ، أي فهذا كله يسمى بـ"الحذف".

(وبالخلف يفي) أي يأتي بكلامه متخالفا؛ بأن يأتي بكلمة معجمة وكلمة مهملة، أو بحرف معجم وحرف مهمل؛ فهو من الحذف أيضا؛ فالأول كقول الحريري:

اسْــمَحْ فَبَــثُّ السَّــمَاحِ زَيْــنٌ   وَلَا تُخِــبْ آمِــلًا تَضَــيَّفْ

وَلَا تُجِــزْ رَدَّ ذِي سُــؤَالٍ   فَــنَّنَ أَمْ فِــي السُّــؤَالِ خَفَّــفْ

والثاني كقول الحريري أيضا:

فَــلَا خَــلَا ذَا بَهْجَــةٍ   يَمْتَــدُّ ظِــلُّ خِصْــبِهِ

فَإِنَّــهُ بَــرٌّ بِمَــنْ   آنَــسَ ضَــوْءَ شُــهْبِهِ

وعندهم أن التاء التي تكتب بهاء في هذا النوع: حكمها حكم المهمل.

936. وَاللَّفْــظُ إِذْ يَقْــرَؤُهُ الأَلْثَــغُ لا يُعَــابُ قَــدْ سَــمَّيْتُهُ الْمُنْــتَخَلا

937. وَأَصْــلُ حُسْــنٍ مَـا مَضَــى أَنْ يَتْبَعَـا اللَّفْــظُ مَعْنًــى دُونَ عَكْــسٍ وَقَعَــا

(**واللفظ إذ يقرؤه الألثغ**)؛ وهو الذي يبدل الراء غينا أو لاما، والسين ثاء (**لا يعاب**) عليه؛ وذلك بأن يكون له معنى صحيح أيضا على تقدير اشتماله على ذلك الحرف الذي عدل إليه وعبر به عن الحرف الآخر: (**قد سميته**) أي ذلك اللفظ (**المنتخلا**)؛ فهذا نوع اخترعه الناظم وسماه "المنتخل" وقد وَجد[1] في ذلك بيتين في الراء لبعض الأقدمين وهما[2]:

مَنْ شَاءَ جَمْعَ مَعَانٍ قَدْ خَصَصْتُ بِهَا وَجَاوَزَتْ كُلَّ حَدٍّ لَمْ يَنَلْ وَطَرَا [وَطَغَا]

وَكَيْـفَ يَسْـطِيعُ أَنْ يُحْصَـى فَضَـائِلُهَا فَزَنْدُكَ الْعِزُّ مَهْمَا تَقْدَحَنْهُ وَرَى [وَغَى]

(**وأصل حسن ما مضى**) أي أصل الحسن في جميع ما ذُكر من المحسنات اللفظية: (**أن يتبعا اللفظ معنى**) أي أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني (**دون عكس وقعا**)؛ وهو أن تكون المعاني تابعة للألفاظ؛ لأن المعاني إذا تركت على سجيتها: طلبت لأنفسها ألفاظا تليق بها؛ فيحسن اللفظ والمعنى معا، وإن كانت الألفاظ متكلّفا بها وجعلت المعاني تابعة لها: كانت كظاهر مموّه، على باطن مشوّه، وغمد من ذهب، على نصل من خشب.

فينبغي أن يُجتنب ما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بإيراد شيء من المحسنات البديعية؛ فيعتنون بجمع عدّة منها ويجعلون الكلام كأنه غير مسوق لإفادة المعنى؛ فلا يبالون بخفاء الدلالة وركاكة المعاني. وبالله تعلى التوفيق.

---

(1) أي الناظم رحمه الله تعلى.

(2) لم نقف على قائلهما.

خاتمة في السرقات الشّعرية وما يتصل بها

938. إِنْ قَـائِلانِ اتَّفَقَـا فِـي الْغَـرَضِ عَلَـى الْعُمُـومِ فَكِلاهُمَـا ارْتُضِـي

939. كَالْوَصْـفِ بِالسَّـخَاءِ وَالشَّـجَاعَةِ وَلا يُعَـدُّ سِـرْقَةً لِلْعَـادَةْ

940. أَوْ فِـي الدَّلالَـةِ عَلَيْـهِ كَالْمَجَـازْ وَهَيْئَـةٍ تَخُـصُّ مَـنْ لِلْوَصْـفِ حَـازْ

(**خاتمة**) -أي هذه خاتمة لعلم البديع[1]-: (**في السرقات الشعرية وما يتصل بها**)، مثل الاقتباس والتضمين، والعقد والحل، وغير ذلك.. مثل التأنق في الابتداء والتخلص والانتهاء.

(**إن قائلان**): شاعرين كانا أو خطيبين (**اتفقا في الغرض على العموم**) أي في معنى عام يشترك كل الشعراء في معرفته؛ (**فكلاهما**) أي كلا قوليهما (**ارتضي**) أي مرضي عند أهل البلاغة.

فالغرض العام: (**كـ**)الاتفاق على (**الوصف بالسخاء والشجاعة**)، والبلادة وأضدادها، (**ولا يعد سرقة**) ولا أخذا ولا استعانة (**للعادة**): لتقرر ذلك الغرض العام في عقول جميع الناس؛ فلا يقال مثلا: إن هذا الشاعر أخذ الوصف بالشجاعة من ذلك الشاعر؛ إذ لا يحتاج أحد أن يأخذه من أحد.

ولا فرق بين اتفاقهما في الغرض العام، (**أو في**) وجه (**الدلالة عليه**) أي على الغرض العام: في كون كل منهما مرضيا لا سرقة فيه ولا أخذ؛ ووجه الدلالة على الغرض العام: (**كالمجاز**) والكناية والتشبيه: في تسمية الشجاع أسدا، ووصف الكريم بكثرة الرماد، وتشبيهه بالبحر في الكرم.

(**و**)اتفاقهما بذكر (**هيئة تخص من للوصف**) العام أي الغرض العام (**حاز**): حوى؛ فهو مرضي لا يعد سرقة ولا أخذا؛ وذلك:

---

(1) فليست خاتمة لما ذُكر في الكتاب الشامل للفنون الثلاثة؛ إذ لا يرجع معناها إلى ما تشترك فيه الفنون الثلاثة.

941. كَوَصْفِهِ الْجَوَادَ بِالتَّهَلُّلِ لِطَالِبٍ والْقَبْضِ لِلْمُبَخَّلِ

942. فَإِنْ يَكُنْ مُقَرَّرًا كَالْبَطَلِ بِأَسَدٍ فَحُكْمُهُ كَالأَوَّلِ

943. أَوْ لا فَفِيهِ السَّبْقُ كَالزِّيَادَةِ قَدْ يُدَّعَى فَمِنْهُ ذُو غَرَابَةِ

(**كوصفه الجواد**) أي الكريم السخي (**بالتهلل**) أي البشاشة (**لطالب**) المعروف؛ فيتهلل في وجهه عند ما يسأله معروفا ويعطيه إياه.

(و)كـ(ـ**القبض**) أي العبوسة (**للمبخل**) أي اللئيم الذي تبخِّله الناس وتصفه بالبخل، أي أنه يعبس وينقبض في وجه الطالب والعافي عند ما يسأله معروفًا؛ فلا يعطيه شيئا، وهذا مع سعة ذات اليد. وأما العبوس عند ذلك مع قلة ذات اليد؛ فمن أوصاف الاسخياء.

(**فإن يكن**) وجه الدلالة على الغرض العام (**مقررا**) أي مثبَتا ومستعملا كثيرا على ألسنة الشعراء: (كـ)ـما في تشبيه (**البطل بأسد**) واستعمال الأسد فيه، وتشبيه الكريم بالبحر واستعمال البحر فيه؛ (**فحكمه**) في كونه ليس سرقة ولا أخذا: (**كالأول**)؛ وهو الاتفاق في عموم الغرض.

(**أو لا**) أي وإن لم يكن اتفاق القائلَين في الغرض العام ولا في وجه الدلالة عليه، ولا في هيئة تخص الحائز للغرض العام، بل اتفاقهما في الغرض الخاص، أو في وجه الدلالة عليه؛ (فـ)حينئذ (**فيه السبق كالزيادة قد يدعى**) في اتفاق القائلَين؛ بأن يحكم بينهما بأن أحدهما سبق الآخر له، والزيادة بأن يحكم بينهما؛ بأن الثاني زاد على الأول أو نقص عنه.

قال في الفيض عن ابن الأثير: وإنما يطلق اسم السرقة: في معنى مخصوص، كقول أبي تمام(1):

لا تُنْكِرُوا ضَرْبي لَهُ مَنْ دُونَهُ مَثَلًا شَرُودًا فِي النَّدَى والْبَاسِ

(1) من قصيدته المشهورة: ما في وقوفك ساعة من باس إلخ.

944 فِـــي أَصْـــلِهِ وَمِنْـــهُ ذُو ابْتِـــذَالِ   أَغْرَبَـــهُ الْحُسْـــنُ فِـــي الِاسْـــتِعْمَالِ

945 فَسَـــمِّ بِالإِبْـــدَاعِ مَـــا قَـــدِ اخْتُـــرِعْ   مِـــنَ الْمَعَـــانِي لَـــيْسَ قَبْلَـــهُ صُـــنِعْ

فَـــاللهُ قَـــدْ ضَـــرَبَ الأَقَـــلَّ لِنُـــورِهِ   مَـــثَلًا مِـــنَ الْمِشْـــكَاةِ وَالنِّبْـــرَاسِ

فإن هذا المعنى مخصوص ابتدعه أبو تمام لما أنشد أحمدَ بن المعتصم قوله:

إِقْـــدَامُ عَمْـــرٍو فِي سَـــمَاحَةِ حَـــاتِمٍ   فِي حِلْـــمِ أَحْنَـــفَ فِـــي ذَكَـــاءِ إِيَـــاسِ

فقال الكندي: وأي فخر في تشبيه ابن أمير المؤمنين بأجلاف العرب، فأنشد أبو تمام البيتين معتذرا عن تشبيهه بهم؛ وهذا معنى تشهد الحال أنه ابتدعه؛ فمن أتى بعده بهذا المعنى أو بجزء منه؛ فإنه يكون سارقا له هـ ببعض اختصار

وهذا المعنى المخصوص ضربان: خاصّي في نفسه لا ينال إلا بفكر، وعامّي تصرف فيه بما أخرجه من الابتذال إلى الغرابة؛ وإلى هذين الضربين أشار الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (**فمنه**) أي المعنى المخصوص (**ذو غرابة في أصله**): لا ينال إلا بعد فكر وتأمل، (**ومنه**) أي ومن المعنى المخصوص: ما هو (**ذو ابتذال**) أي مبتذَل قريب في الأصل: يستعمله كل أحد، لكن (**أغربه**) أي أخرجه إلى الغرابة (**الحسن في الاستعمال**) أي حسن استعماله؛ بأن تصرف فيه المتكلم بما أخرجه من الابتذال إلى الغرابة، كما مرّ في التشبيه والاستعارة.

أما ما اخترُع من المعاني ولم يسبق إليه؛ فإنه يسمى بالإبداع كما قال: (**فسم بـ**)اسم (**الإبداع**) بالموحدة (**ما قد اخترع**) -بالتركيب- أي المعنى الذي اخترعه المتكلم (**من المعاني**) و(**ليس**) ذلك المعنى (**قبله صنع**) -بالتركيب- أي لم يُسبق إليه؛ وذلك كقول ابن الرومي في تشبيه الرقاقة:

لَـــمْ أَنْـــسَ بِـــالأَمْسِ خَبَّـــازًا مَـــرَرْتُ بِـــهِ   يَـــدْحُو الرُّقَاقَـــةَ وَشْـــكَ اللَّمْـــحِ بِالْبَصَـــرِ

مَـــا بَـــيْنَ رُؤْيَتِهَـــا فِي كَفِّـــهِ كُـــرَةً   وَبَـــيْنَ رُؤْيَتِهَـــا قَـــوْرَاءَ كَـــالْقَمَرِ

إِلَّا بِمِقْـــدَارِ مَـــا تَنْـــدَاحُ دَائِـــرَةٌ   فِـــي صَـــفْحَةِ الْمَـــاءِ يُرْمَـــى فِيـــهِ بِـــالْحَجَرِ

946.أَوْ سَمِّهِ سَلَامَةَ اخْتِرَاعِ وَذَلِكَ الشَّامِلُ لِلْأَنْوَاعِ
947.وَسَمٍّ ذَا الشُّهْرَةِ مَعْ إِغْرَابِ بِالطُّرْفَةِ النَّوَادِرِ الإِغْرَابِ

فهو من مخترعاته التي لم يُسبق إليها.

(أو سمه) أي هذا النوع (سلامة اختراع وذلك) أي الإبداع (الشامل للأنواع) أي جعله البديعيون اسما لما اجتمع فيه عدّة من أنواع البديع كقوله تعلى: ﴿وَقِيلَ يَـٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَـٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ ۖ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [هود: 44]؛ فإن فيه المناسبة التامة بين "اقلعي" و"ابلعي"، والمطابقة بين الأرض والسماء، والمجاز في "ويا سماء" والمراد مطر السماء، والاستعارة في "اقلعي"، والإشارة في "وغيض الماء"؛ فإنه عبر به عن معان كثيرة، والتمثيل في "وقضي الأمر" والإرداف في "واستوت على الجودي"، والتعليل؛ لأن "غيض الماء": علة الاستواء، وصحة التقسيم؛ إذ استوعب أقسام أحوال الماء حال تغيضه، والاحتراس في "وقيل بعدا للقوم الظالمين"؛ لئلا يظن أن الإهلاك عم الظالم وغيره، والمساواة؛ لأن لفظ الآية لا يزيد على معناها، وحسن النسق؛ لأنه قص القصة وعطف بعضها على بعض بحسن ترتيب، وائتلاف اللفظ مع المعنى؛ لأن مع كل لفظةٍ لفظةً لا يصلح معها غيرها، وإيجاز القصْر؛ لأنه قصّ القصة مستوعبة بأوجز عبارة، والتسهيم؛ لأن أول الآية يفهم منه آخرها، والانسجام وحسن البيان والتمكين؛ لأن الفاصلة مستقرة في محلها، والتهذيب، ومجموع ذلك هو الإبداع.

(وسم) أيها المتكلم المعنى الخاص (ذا الشهرة) أي المشتهر استعماله عند الناس الذي لم يخترعه أحد ولم يسبق إليه (مع إغراب) أي مع تصرف المتكلم به فيه بما يخرجه إلى حد الاغراب (بالطرفة) بالضم أي بالطرافة و(النوادر) و(الإغراب) فله ثلاثة أسماء كقول القاضي الفاضل:

تَرَاءَى وَمِرْآةُ السَّمَاءِ صَقِيلَةٌ فَأَثَّرَ فِيهَا وَجْهُهُ صُورَةَ الْبَدْرِ

فتشبيه الوجه بالبدر في الاستدارة والاستنارة: قريب مبتذَل، لكن أخرجه إلى الغرابة زيادةُ هذه الصورة النادرة الغريبة.

948. وَالأَخْــذُ وَالسَّــرِقَةُ ظَــاهِرٌ وَلا　فَالظَّــاهِرُ الأَخْــذُ لِمَعْنًــى كَمُــلا

949. مَــعْ لَفْظِــهِ أَوْ بَعْضِــهِ أَوْ دُونَــهُ　فَــذَاكَ مَحْــضُ سِــرْقَةٍ يَدْعُونَــهُ

950. بِالِانْتِحَــالِ النَّسْــخِ لَــيْسَ يُقْبَــلُ　... ... ...

(والأخذ والسرقة) أي ما يسمى بهذين الاسمين المترادفين: نوعان: (ظاهر ولا) أي غير ظاهر؛ (فالظاهر) هو (الأخذ لمعنى كملا) أي أخذ القائل الثاني المعنى الذي قصده القائل الأول؛ وهذا الأخذ تحته ثلاثة أنواع؛ لأنه إما أن يكون أخذ المعنى جميعه (مع لفظه) كله أيضًا، (أو) مع أخذ (بعضه) أي اللفظ، (أو دونه) أي دون أخذ للفظ؛ بأن كان أخذ المعنى فقط؛ (فذاك) الأول؛ وهو أخذ جميع المعنى بجميع لفظه: (محض سرقة) أي سرقة محضة أي خالصة من شوب الاختراع (يدعونه) أي أصحاب البديعيّات أي يسمونه: (بالانتحال): من انتحَلَ فلان شعر غيره إذا ادعاه لنفسه، ويسمونه بـ(ـالنسخ) أيضا؛ لأنه نقل الكلام إلى نفسه: من نسخت الكتاب: نقلت ما فيه إلى كتاب آخر، ويسمّى مُصالتة.

وما كان من هذا القبيل (ليس يقبل) عند البديعيين، بل هو مذموم عندهم جدا، حتى قال الحريري: واستراق عقد الشعراء: أقطع من سرقة البيضاء والصفراء، وغيرتهم على بنات الأفكار: كغيرتهم على البنات الأبكار، وأول من ذمّ ذلك طرفة فقال:

وَلا أُغِيــرُ عَلَــى الأَشْــعَارِ أَسْــرِقُهَا　عَنْهَـا غَنِيـتُ وَشَـرُّ النَّـاسِ مَـنْ سَـرَقَا

مثال الانتحال ما حكي عن عبد الله بن الزبير -كأمير- من أسد بن خزيمة: أنه دخل على معاوية رضي الله عنه فأنشده:

إِذَا أَنْــتَ لَــمْ تُنْصِــفْ أَخَــاكَ وَجَدْتَــهُ　على طَـرَفِ الهِجْـرَانِ إِنْ كَـانَ يَعْقِـلُ

ويَرْكَـبُ حَـدَّ السَّـيْفِ مِـنْ أَنْ تَضِـيمَهُ　إِذا لَمْ يَكُنْ عَـنْ شَـفْرَةِ السَّـيْفِ مَزْحَـلُ

والمزحل -بالزاء المعجمة والحاء المهملة-: المبعَد، مفعل من زحل عن المكان أي تباعد.

والمعنى: أنه لا يبالي أن يركب من الأمور ما يؤثّر فيه تأثير السيف؛ مخافة أن

... ...   كَـــذَا إِذَا بِرِدْفِـــهِ قَـــدْ يُبْـــدَلُ

951. وَأَخْـذَ بَعْـضِ اللَّفْـظِ بِـالتَّغْيِيرِ سَـمْ   إِغَـــارَةً وَالْمَسْـــخَ ثُـــمَّ ذَا قُسِـــمْ

تظلمه؛ إذا لم يكن عن حد السيف مَبْعَد.

فقال له معاوية لما أنشده البيتين: لقد شعُرت بعدي -بضم العين- أي صرت شاعرا.

فلم يخرج عبد الله حتى دخل معن بن أوس فأنشده البيتين من قصيدة له أولها:

لَعَمْـرُكَ مَـا أَدْرِي وإِنِّـي لأَوْجَـلُ   عَلَـى أَيِّنَـا تَعْـدُو الْمَنِيَّـةُ أَوَّلُ

فقال معاوية لعبد الله: ألم تخبر أنهما لك؟ فقال: هو أخي من الرضاعة؛ فأنا أحق بشعره[1].

(كذا) من محض السرقة المذمومة: (إذا بردفه) أي مرادف لفظ الأول (قد يبدل)؛ وذلك بأن تُبدل الكلمات أو بعضها بما يرادفها.

فأخذ المعنى كله مع إبدال الكلمات كلها أو بعضها بما يرادفها: كأخذ المعنى كله مع لفظه كله: في أن كلا منهما سرقة مذمومة، تسمى نسخًا وانتحالًا، كقول المتنبي[2]:

لَبِسْـنَ الْوَشْـيَ لَا مُـتَجَمِّلَاتٍ   وَلَكِـنْ كَـيْ يَصُـنَّ بِـهِ الْجَمَـالَا

فقال الصاحب:

لَبِسْـنَ بُـرُودَ الْوَشْـيِ لَا لِتَجَمُّـلِ   وَلَكِـنْ لِصَـوْنِ الْحُسْـنِ بَـيْنَ بُـرُودِ

ثم أشار إلى النوع الثاني من أنواع السرقة الظاهرة بقوله: (وأخذ بعض اللفظ) أي أخذ القائل الثاني للمعنى كله مع بعض لفظه (بالتغيير) لنظم ذلك اللفظ، أو بدون تغييره، أو مع لفظه كله: بشرط أن يكون مع تغييره لنظم اللفظ عما كان عليه: (سم إغارة والمسخ)؛ مأخوذ من الإغارة اللغوية التي هي نهب الأموال، ومن المسخ

(1) وعبارة عروس الأفراح: فقال: المعنى لي واللفظ له، وبعدُ فهو أخي من الرضاعة، وأنا أحق بشعره.

(2) من قصيدة له في مدح بدر بن عمار، ومنها قوله المتقدم: بَدَتْ قَمَرًا وَمَاسَتْ خُوطَ بَانٍ إلخ.

952. فَــإِنْ يَكُــنْ أَبْلَــغَ لاخْتِصَاصِــهِ بِنُكْتَــةٍ فَامْدَحْــهُ فِــي اقْتِصَاصِــهِ

اللغوي الذي هو تحويل الصورة إلى أقبح منها، وهو ثلاثة أقسام؛ لأن الثاني إما أن يكون أبلغ من الأول، أو دونه، أو مثله، كما أشار إليه بقوله: (ثم ذا) النوع المسمى بالإغارة والمسخ (قسم) ثلاثة أقسام؛ (فإن يكن) القائل الثاني الآخذ للمعنى الذي قصده الأول (أبلغ) من الأول (لاختصاصه بنكتة) أي بفضيلة، كحسن السبك[1]، أو الاختصار، أو الإيضاح، أو زيادة معنى، أو عذوبة لفظ، أو تمكن قافية، أو تتميم نقص: (فامدحه في اقتصاصه) أي في اقتفائه القائل الأول وقصِّه أثره، ويسمى حسن الاتباع، كقول بشار بن برد[2]:

مَـنْ رَاقَـبَ النَّـاسَ لَـمْ يَظْفَـرْ بِحَاجَتِـهِ وَفَــازَ بِالطَّيِّبَــاتِ الْفَاتِــكُ اللَّهِــجُ

راقَبَ: بمعنى حاذرَ. والفاتك: الجريء. واللهِج بالشيء: الوَلوع به. أخذه راويته سَلْم الخاسر[3] مولى آل أبي بكر الصديق من شعراء الدولة العباسية فقال في مُخَلَّع البسيط[4]:

مَــنْ رَاقَــبَ النَّــاسَ مَــاتَ غَمًّــا وَفَـــازَ بِاللَّـــذَّةِ الْجَسُـــورُ

فبيت سلم أخصر لفظا، وأجود سبكا. يحكى أن بشارا لما سمعه قال: ذهب والله ببيتي؛ فهو أخف منه وأعذب.

---

(1) المراد به الخلو عن التعقيد اللفظي والمعنوي.

(2) من قصيدة له في الغزل مطلعها: خُشَّاب هَلْ لِمُحِبٍّ عِنْدَكُمْ فَرَجُ.

وخشابة: محبوبة له كان يتغزل بها، وهي التي يقول فيها:

لَيْــتَ شِــعْرِي تَبْكِـينَ إِنْ مِــتُّ مِــنْ حُبِّــ ــــكِ أَوْ تَضْــحَكِينَ يَــا خُشَّــابَهْ

(3) لُقب بـ"الخاسر": لأنه صار إليه من ميراث أبيه مصحف، فردّه، وأخذ مكانه دفاتر شعر كانت عند أبيه. وكان من تلامذة بشار ورواته. الأغاني.

(4) من قصيدة مطلعها:

بَــانَ شَــبَابِي فَمَــا يَحُــورُ وَطَــالَ مِــنْ لَيْلِــيَ الْقَصِــيرُ

953. أَوْ دُونَـــــهُ ذُمَّ وَإِنْ تَسَـــــاوَيَا أُبْعِـــدَ عَـــنْ ذَمٍّ وَفَضْـــلٌ بَادِيَـــا

(أو) أي وإن كان قول القائل الثاني (دونه) أي دون قول الأول في البلاغة؛ لنقصه عما تضمّنه قول الأول من النُّكت الرائقة والمعاني الكثيرة الحسنة: (ذم) أي فإنه يكون مذموما جدا كقول أبي تمام(1):

هَيْهَـاتَ لا يَـأْتِي الزَّمَـانُ بِمِثْلِـهِ إِنَّ الزَّمَـانَ بِمِثْلِـهِ لَبَخِيـلُ

أخذه المتنبي فقال(2):

أَعْـدَى الزَّمَـانَ سَـخَاؤُهُ فَسَـخَا بِـهِ وَلَقَـدْ يَكُـونُ بِـهِ الزَّمَـانُ بَخِـيلَا

فالمصراع الثاني: مأخوذ من مصراع أبي تمام الثاني، ومصراع أبي تمام: أجود سبكا؛ لاستغنائه عن تأويل المضارع بالماضي؛ لأن قول المتنبي "ولقد يكون" بصيغة المضارع: لم يُصب محزّه؛ إذ المضارع: بمعنى الماضي؛ والمراد: ولقد كان، والمضيُّ في مصراع أبي تمام: مستفاد من الجملة الاسمية الدالة على الثبوت والدوام الشامل للماضي.

(وإن تساويا) أي القائلان في البلاغة؛ بأن لم يزد أحدهما على الآخر فيها ولم ينقص عنه؛ فالقائل الثاني: (أبعد عن ذم و)لكن (فضل) أنت عليه (باديا) به أي الأول كقول أبي تمام(3):

لَـوْ حَـارَ مُرْتَـادُ الْمَنِيَّـةِ لَـمْ يَجِـدْ إِلَّا الْفِـرَاقَ عَلَـى النُّفُـوسِ دَلِـيلَا

أي لو تحيرت المنيّة المرتادة لإهلاك النفوس ولم يمكنها التوصل إليها: لم

(1) من قصيدة له في رثاء محمد بن حُميد الطائي مطلعها:

بِـأَبِي وَغَيْـرِ أَبِـي وَذَاكَ قَلِيـلُ ثَـاوٍ عَلَيْـهِ ثَـرَى النُّبَـاجِ مَهِيـلُ

(2) من قصيدة له في بدر بن عمار يمدحه ويصف قتله للأسد، مطلعها:

فِـي الْخَـدِّ إِنْ عَـزَمَ الْخَلِيـطُ رَحِـيلَا مَطَـرٌ يَزِيـدُ بِـهِ الْخُـدُودَ مُحُـولَا

(3) من قصيدة له في مدح نوح بن عمرو، وهذا بيتها الثاني، ومطلعها:

يَـوْمَ الْفِـرَاقِ لَقَـدْ خُلِقْـتَ طَـوِيلَا لَـمْ تُبْـقِ لِـي جَلَـدًا وَلَا مَعْقُـولَا.

954. أَوْ أَخَــذَ الْمَعْنَــى فَقَــطْ فَالإِلْمَــامْ   وَالسَّــلْخُ وَهْــوَ ذُو الــثَّلاثِ الأَقْسَــامْ

تجد دليلا لها على ذلك إلا الفراق.

أخذه المتنبي فقال[1]:

لَـوْلا مُفَارَقَـةُ الأَحْبَـابِ مَـا وَجَـدَتْ   لَهَـا الْمَنَايَـا إِلَـى أَرْوَاحِنَـا سُـبُلا

الضمير في "لها": عائد إلى المنايا، وهو في الأصل: صفة لـ"سُبُلا"، فلما قدم صار حالا. فقد أخذ المعنى كله مع بعض الألفاظ كـ"المنية" و"الفراق" و"الوجدان"، وبدّل بـ"النفوس": "الأرواح". ومحل سلامة هذا النوع من الذم: إذا لم يدل دليل على السرقة: باتفاق الوزن والقافية؛ وإلا ذُمّ.

وأشار إلى النوع الثالث من أنواع السرقة بقوله: (أو أخذ) القائل الثاني (المعنى) المقصود للأول (فقط) أي دون أخذ شيء من لفظه؛ (فـ)ـأخذه يسمى (الإلمام)؛ وأصل الإلمام: النزول بالمنزل، ثم أُطلق على مطلق القصد؛ ووجه المناسبة هنا: أنه إذا أخذ المعنى فقد قصده، وكأنه نزل به.

(والسلخ)؛ وهو كشط الجلد عن الشاة مثلا؛ واللفظ للمعنى: بمنزلة الجلد للحم؛ فكأنه كشط من المعنى جلدا وألبسه جلدا آخر.

(وهو) أي الإلمام والسلخ: (ذو الثلاث الأقسام) التي ذُكرت قبل في المسخ، أي ينقسم إليها هو أيضا؛ فالأول -وهو أن يكون الثاني أفضل لاختصاصه بمزية مقبولة-: كقول أبي تمام[2]:

هُـوَ الصُّـنْعُ إِنْ يَعْجَـلْ فَخَيْـرٌ وَإِنْ يَـرِثْ   فَلَلرَّيْـثُ فِـي بَعْـضِ الْمَوَاضِـعِ أَنْفَـعُ

---

(1) من قصيدة قالها في صباه يمدح بها سعيد بن عبد الله، مطلعها:

أَحْيَـا وَأَيْسَـرُ مَـا قَاسَـيْتُ مَـا قَـتَلا   وَالْبَـيْنُ جَـارَ عَلَـى ضُـعْفِي وَمَـا عَـدَلا

(2) من قصيدة طويلة له يمدح بها محمد بن يوسف الثغري، ومطلعها:

أَمَـا إِنَّـهُ لَـوْلا الْخَلِـيطُ الْمُـوَدِّعُ   وَرَبْـعٌ عَفَـا مِنْـهُ مَصِـيفٌ وَمَرْبَـعُ

... ...

أخذه المتنبي فقال[1]:

وَمِـنَ الْخَيْـرِ بُـطْءُ سَـيْبِكَ عَنِّـي أَسْرَعُ السُّحْبِ فِي الْمَسِيرِ الْجَهَامُ

الجهام بالفتح: السحاب الذي لا ماء فيه. فالبيت الثاني: أبلغ؛ لما فيه من زيادة بيان المقصود؛ حيث ضرب المثل بالسحاب.

وثاني الأقسام -وهو أن يكون الثاني دون الأول-: كقول البحتري[2]

وإذَا تَـأَلَّقَ فِـي النَّـدِيِّ كَلَامُـهُ الْـ ـمَـصْقُولُ خِلْـتَ لِسَـانَهُ مِـنْ عَضْـبِهِ

قوله تألق أي لمع في النديِّ أي المجلس الغاص بأشراف الناس. وقوله خلت إلخ: شبّه لسانه بسيفه: بجامع التأثير.

وقول أبي الطيب[3]:

كَـأَنَّ أَلْسُـنَهُمْ فِي النُّطْـقِ قَـدْ جُعِلَـتْ عَلَـى رِمَـاحِهِمُ فِي الطَّعْـنِ خُرْصَـانَا

جمع خرص بالتثليث وهو السنان. يعني أن ألسنتهم عند النطق في المضاء: كأسنّتهم عند الطعن؛ فبيت البحتري أبلغ؛ لما في لفظتي "تألق" و"المصقول": من الاستعارة التخييلية؛ فإن التألُّق والصقالة: بمنزلة الأظفار للمنية؛ ولزم من ذلك تشبيه كلامه بالسيف؛ وهو استعارة بالكناية.

وثالث الأقسام -وهو أن يكون الثاني مثل الأول- كقول أبي زياد[4]:

وَلَـمْ يَـكُ أَكْثَـرَ الْفِتْيَـانِ مَـالًا وَلَكِـنْ كَـانَ أَرْحَـبَهُمْ ذِرَاعَـا

---

(1) من قصيدة له في مدح علي بن أحمد المري الخراساني، ومطلعها:

لا افْتِخَـارٌ إِلَّا لِمَـنْ لا يُضَـامُ مُـدْرِكٍ أَوْ مُحَـارِبٍ لا يَنَـامُ

(2) من قصيدة له يمدح بها الحسن بن وهب، ومطلعها: مَن سائلٌ لمعذّل عن خطبه.. إلخ.

ومنها البيت المتقدم: بِاللَّفْظِ يَقْرُبُ فَهْمُهُ فِي بُعْدِهِ إلخ.

(3) من قصيدة له في مدح سعيد بن عبد الله الأنطاكي.

(4) يمدح عبد الله بن جعفر بن أبي طالب.

955. وَغَيْـرُ ذِي الظُّهُـورِ كَالتَّشَـابُهِ   فِـي المَعْنَيَيْـنِ حِيـنَ قَـدْ أَتَـى بِـهِ

956. أَوْ لِمَحَـلٍّ آخَـرٍ قَـدْ نُقِـلا   ... ...

يقال: فلان رحب الذراع والباع ورحيبهما أي سخي. أخذه أشجع يمدح جعفر بن يحيى البرمكي فقال:

وَلَـيْسَ بِأَوْسَـعِهِمْ فِـي الْغِنَـى   وَلَكِـنَّ مَعْرُوفَـهُ أَوْسَـعُ

ثم أشار إلى القسم الثاني من قسمي السرقة؛ وهو الأخذ الخفي بقوله: (وغير ذي الظهور) أي الخفي: له أنواع كثيرة (كالتشابه) الواقع (في المعنيين) أي معنى الأول والثاني (حين قد أتى به) أي أتى الثاني بشبه المعنى الأول. ويجوز في تشابه المعنيين: أن يكون أحدهما نسيبا والآخر مديحا أو هجاء أو افتخارا أو غير ذلك، كقول جرير[1]:

فَـلا يَمْنَعْـكَ مِـنْ أَرَبٍ لِحَـاهُمْ   سَـوَاءٌ ذُو الْعِمَامَـةِ وَالْخِمَـارِ

وقول أبي الطيب[2]:

وَمَـنْ فِـي كَفِّـهِ مِـنْهُمْ قَنَـاةٌ   كَمَـنْ فِـي كَفِّـهِ مِـنْهُمْ خِضَـابُ

فالتعبير عن الرجل بذي العمامة: كالتعبير عنه بـ"من في كفه قناة"، والتعبير عن المرأة بـ"ذات الخمار": كالتعبير عنها بـ"من في كفه خضاب".

(أو) أي وكذا مِن خفيِّ السرقة إذا (لمحل آخر قد نقلا) -بالتركيب- أي نقل القائلُ الثاني المعنى من محله الأول إلى غيره، كقول البحتري:

سُـلِبُوا فَأَشْـرَقَتِ الـدِّمَاءُ عَلَـيْهِمُ   مُحْمَـرَّةً فَكَـأَنَّهُمْ لَـمْ يُسْـلَبُوا

(1) من مناقضاته مع الفرزدق. ومطلع القصيدة:

سَـمَتْ لِـي نَظْـرَةٌ فَرَأَيْـتُ بَرْقًـا   تِهَامِيًّـا فَرَاجَعَنِـي ادِّكَـارِي

(2) يمدح سيف الدولة حين أوقع ببني كلاب. ومطلع القصيدة:

بِغَيْـرِكَ رَاعِيًـا عَبِـثَ الـذِّئَابُ   وَغَيْـرُكَ صَـارِمًا ثَلَـمَ الضِّـرَابُ

... ... أَوْ لِنَقِيضٍ أَوْ يَكُونَ أَشْمَلا

أي سُلبت ثيابهم؛ لأنهم قُتلوا، فصارت الدماء كالثياب لهم؛ فكأن ثيابهم لم تُنزع عنهم.

أخذه المتنبي وقال يصف سيفًا[1]:

يَبِسَ النَّجِيعُ عَلَيْهِ وَهْوَ مُجَرَّدٌ مِنْ غِمْدِهِ فَكَأَنَّمَا هُوَ مُغْمَدُ

نقل المعنى من القتلى إلى السيف؛ وهذا النوع يسمى "التوليد".

(أو) قد نُقل (لنقيض)؛ فمن غير الظاهر أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول، كقول أبي الشيص[2]:

أَجِدُ الْمَلَامَةَ فِي هَوَاكِ لَذِيذَةً حُبًّا لِذِكْرِكِ فَلْيَلُمْنِي اللُّوَّمُ

وقول أبي الطيب[3]:

أَأُحِبُّهُ وأُحِبُّ فِيهِ مَلَامَةً إِنَّ الْمَلَامَةَ فِيهِ مِنْ أَعْدَائِهِ

وما يكون من أعداء الحبيب يكون مبغوضًا لا محبوبًا؛ فهذا نقيض معنى بيت أبي الشيص.

وكقول أبي نواس:

قَالُوا عَشِقْتَ صَغِيرَةً فَأَجَبْتُهُمْ أَشْهَى الْمَطِيِّ إِلَيَّ مَا لَمْ يُرْكَبِ

كَمْ بَيْنَ حَبَّةِ لُؤْلُؤٍ مَثْقُوبَةٍ لُبِسَتْ وَحَبَّةِ لُؤْلُؤٍ لَمْ تُثْقَبِ

---

(1) من قصيدة يمدح بها شجاع بن محمد الطائي، ومطلعه:

الْيَوْمَ عَهْدُكُمُ فَأَيْنَ الْمَوْعِدُ هَيْهَاتَ لَيْسَ لِيَوْمِ عَهْدِكُمُ غَدُ

(2) الخزاعي في الغزل، ومطلع القصيدة:

وَقَفَ الهَوَى بِي حَيْثُ أَنْتِ فَلَيْسَ لِي مُتَأَخَّرٌ عَنْهُ وَلا مُتَقَدَّمُ

(3) من قصيدة وقد أمره سيف الدولة بإجازة أبيات، ومطلعها:

عَذْلُ الْعَوَاذِلِ حَوْلَ قَلْبِ التَّائِهِ وَهَوَى الأَحِبَّةِ مِنْهُ فِي سَوْدَائِهِ

957.أَوْ أَخَـذَ الْـبَعْضَ وَزَادَ حُسْنَا ... ...

فقال مسلم بن الوليد في ضد ذلك:

إِنَّ الْمَطِيَّةَ لا يَلَذُّ رُكُوبُهَا حَتَّى تُذَلَّلَ بِالزِّمَامِ وَتُرْكَبَا
وَالدُّرُّ لَيْسَ بِنَافِعٍ أَرْبَابَهُ حَتَّى يُفَصَّلَ فِي النِّظَامِ وَيُثْقَبَا

ومن هذا النوع قول أبي تمام(1):

وَلَوْلا خِلالٌ سَنَّهَا الشِّعْرُ مَا دَرَى بُغَاةُ النَّدَى مِنْ أَيْنَ تُؤْتَى الْمَكَارِمُ

أخذه ابن الأثير فقال في نقيضه:

لَوْلا الْكِرَامُ وَمَا سَنُّوهُ مِنْ كَرَمٍ لَمْ يَدْرِ قَائِلُ شِعْرٍ كَيْفَ يَمْتَدِحُ

(أو) أي ومن خفي السرقة أن **(يكون)** المعنى الثاني الذي هو مقول القائل الثاني **(أشملا)** من المعنى الأول الذي هو مقول الأول كقول جرير(2)

إِذَا غَضِبَتْ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيمٍ وَجَدْتَ النَّاسَ كُلَّهُمُ غِضَابَا

أي لأنهم يقومون مقام الناس كلهم.

أخذه أبو نواس فأتى بما هو أعم منه فقال:

لَيْسَ عَلَى اللهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِي وَاحِدِ

فالثاني أشمل لشموله للناس وغيرهم.

(أو) أي ومن خفي السرقة أن يكون **(أخذ)** الثاني **(البعض)** أي بعض المعنى المأخوذ منه **(وزاد حسنا)** أي وأضاف إليه ما يحسنه كقول الأفوه الأزدي(3)

وَتَرَى الطَّيْرَ عَلَى آثَارِنَا رَأْيَ عَيْنٍ ثِقَةً أَنْ سَتُمَارُ

أي ستُطعم من لحوم من يُقتل. أخذ بعض معناه أبو تمام فقال:

(1) من قصيدة طويلة مطلعها: ألَمْ يأن أنْ تروى الظماءُ الحوائمُ

(2) من قصيدته في هجاء الراعي النميري.

(3) يصف خروج قومه للقتال.

... ... وَكُــلُّ ذَا يُقْبَـلُ حَيْـثُ عَنَّـا

958. بَـلْ رُبَّمَـا أَحْسَـنَ فِـي التَّصَـرُّفِ فَصَـارَ كَالْمُبْـدِعِ لا كَـالْمُقْتَفِي

959. وَكُـلُّ مَـا كَـانَ أَشَـدَّ فِـي الْخَفَـا فَهْـوَ إِلَـى الْقَبُـولِ أَقْـرَبُ اقْتِفَـا

960. هَــذَا إِذَا يُعْلَــمُ أَنَّ الثَّــانِي قَــدِ اقْتَفَــى الأَوَّلَ فِــي الْمَعَــانِي

وَقَـدْ ظُلِّلَـتْ عِقْبَـانُ أَعْلَامِـهِ ضُـحىً بِعِقْبَـانِ طَيْـرٍ فِي الـدِّمَاءِ نَوَاهِـلِ

أقامَـتْ مَـعَ الرَّايَـاتِ حَتَّـى كَأَنَّهَـا مِـنَ الجَـيْش إِلَّا أَنَّهـا لَـمْ تُقَاتِـلِ

العقبان بالكسر: جمع عقاب بالضم؛ وهو العلَم الضخم؛ شبهه بعقاب الطير. قاله في المطول. وقال ياسين: "عقبان أعلامه" أي أعلامه التي كالعقبان في السواد؛ فإن أبا تمام لم يأخذ قول الأفوه "ثقة أن ستمار"؛ لكن زاد على الأفوه زيادة محسِّنة لبعض المعنى الذي أخذه، وهو تساير الطير على آثارهم؛ بحيث تُرى، والزيادة هي قوله "إلا أنها لم تقاتل"، وقوله "في الدماء نواهل"، وبإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش.

(**وكل ذا**) المذكور من الأنواع الخمسة من السرقة الخفية: (**يقبل**) عند البلغاء (**حيث عنا**) أي عرض؛ فهو معدود من البديع؛ لما فيه من لطيف التصرف.

(**بل ربما أحسن**) القائل الثاني المستخرج للمعنى المقصود له من المعنى المقصود للأول (**في التصرف**) أي تصرفه في المعنى الأول: بزيادة شيء أو نقله من محل إلى آخر؛ (**فصار**) القائل الثاني (**كالمبدع**) أي المخترع (**لا كالمقتفي**) أي المتبع لغيره فيه.

(**وكل ما**) أي كل نوع من أنواع السرقة الخفية (**كان أشد في الخفا فهو إلى القبول**) والابتداع (**أقرب اقتفا**) أي اتباعا؛ لكونه أبعد عن الأخذ والسرقة، وأدخل في الابتداع والتصرف.

(**هذا**) الذي ذُكر في الظاهر وغيره؛ من ادعاء سبق أحدهما واتباع الثاني، وكونه مقبولا أو مردودا، وتسمية كل بالأسامي المذكورة، وغير ذلك مما سبق؛ كله إنما يكون: (**إذا يعلم أن**) الشاعر (**الثاني قد اقتفى**) أي اتبع الشاعر (**الأول في المعاني**) التي

961. إِذْ جَـازَ أَنْ يَكُـونَ مِـنْ تَـوَارُدِ ... الْخَـاطِرَيْنِ لا بِقَصْـدٍ وَارِد

962. وَعِنْـدَ فَقْـدِ العِلْـمِ قُـلْ قَـالَ كَـذَا ... وَغَيْـرُهُ سَـبَقَهُ وَنَحْـوُ ذَا

قصد واخترع؛ وذلك بأن يُعلم أنه يحفظ قول الأول حين نظمه، أو يخبر هو عن نفسه بذلك؛ وإلا فلا يحكم بسبق واحد واتباع الآخر له؛ فلا تترتب عليه الأحكام المذكورة، والأصل الابتداع.

(إذ جاز) أي لأجل أنه يجوز (أن يكون) اتفاق القائلين المذكورين قبلُ: ليس أخذا ولا سرقة، بل هو (من توارد الخاطرين) على معنى واحد (لا بقصد وارد) أي من غير قصد من القائل الثاني لأن يأخذ من قول الأول. وهذا يسمى المواردة، ووقوع الحافر على الحافر، وهو نوعان؛ الأول: ما يجتمع فيه اللفظ والمعنى، كما أنشد ابن ميّادة لنفسه:

مُفِيـدٌ ومِـتْلَافٌ إِذا مَـا أَتَيْتَـهُ ... تَهَلَّـلَ واهْتَـزَّ اهْتِـزَازَ الْمُهَنَّـدِ

فقيل له: هذا للحطيئة. فقال: الآن علمت أني شاعر؛ إذ وافقته ولم أسمعه.

والثاني: ما ينفرد فيه المعنى؛ قال الثعالبي: اتفق لي أن قلت:

إِذَا زَنَـتْ عَيْنِـي بِهَـا ... فَبِالـدُّمُوعِ تَغْتَسِـلْ

وظننت أني لم أُسبق به، حتى سمعت قول أبي الفرج بن هند:

يَقُولُـونَ لِـي مَـا بَـالُ عَيْنِـكَ مُـذْ رَأَتْ ... مَحَاسِـنَ هَـذَا الـرِّئْمِ أَدْمُعُهَـا هَطْـلُ

فَقُلْـتُ زَنَـتْ عَيْنِـي بِطَلْعَـةِ وَجْهِهَـا ... فَكَـانَ لَهَـا مِـنْ صَـوْبِ أَدْمُعِهَـا غَسْـلُ

فصحّ عندي توارد الخواطر. انظر الفيض.

(وعند فقد العلم) باقتفاء الثاني للأول وحفظه لقوله (قل) أيها الحاكي لقولهما الذي اتفقا عليه: (قال) فلان (كذا) وكذا من بيت أو قصيدة، (وغيره) وهو فلان (سبقه) إلى هذا القول، (ونحو ذا) من الكلام المقتضي لحسن الظن بالقائل الثاني، والتحرز من الكذب؛ لتغتنم بذلك فضيلة الصدق، وتسلم من نسبة الغير للنقص بلا بينة. وبالله تعلى التوفيق.

فصل فيما يتصل بالسرقات

963. مِنْ ذَاكَ الِاقْتِبَاسُ أَنْ يُضَمِّنَا ... مِنَ الْقُرَانِ وَالْحَدِيثِ مَا عَنَى

964. عَلَى طَرِيقٍ لَيْسَ مِنْهُ مِثْلُ مَا ... قَالَ الْحَرِيرِيُّ وَلَمَّا دَهِمَا

965. قُلْنَا جَمِيعًا شَاهَتِ الْوُجُوهُ ... وَقُبِّحَ اللُّكَعْ وَمَنْ يَرْجُوهُ

(**فصل فيما يتصل بالسرقات**) ووجه الاتصال: الأخذ في كل منها؛ (**من ذاك**) أي مما يتصل بالسرقات من أنواع البديع: (**الاقتباس**) أي نوع يسمى "الاقتباس"؛ وهو في الاصطلاح: (**أن يضمنا**) المتكلم تركيبا (**من القران والحديث ما عنى**) أي قصد من الكلام (**على طريق**) أي على وجه يشعر بأن التركيب المضمَّن بالفتح: (**ليس منه**) أي من القرآن أو الحديث، بل يذكره على أنه من كلامه؛ سواء كان الكلام المضمّن فيه نثرا أو نظما. وقولنا "تركيبا": احترازا من تضمين مفرد من القرآن والحديث؛ فلا يسمى اقتباسا. وقولنا "على طريق" إلخ: احترازا عما إذا قيل قال الله تعلى كذا، أو قال النبي ﷺ كذا، أو في الحديث كذا، ونحو ذلك.

ثم هو إما وارد في النثر (**مثل ما قال الحريري**) أي كقول الحريري في مقاماته: (**ولما دهما**) أي أفجأ الأمر المخوف (**قلنا جميعا شاهت الوجوه**)؛ بمعنى قبحت بضم الباء مخففا، (**وقبح اللكع ومن يرجوه**) بتشديد باء "قبح": بمعنى لُعن. واللكع كصُرَد: اللئيم. اقتبس من قوله ﷺ يوم حنين وقد رمى الكفار بكف من الحصباء «**شَاهَتِ الْوُجُوهُ**». رواه مسلم. وقوله "قُبِّح اللكع" إلخ: من لفظ الحريري.

وكقول الحريري أيضا: فلم يك إلا كلمح البصر أو هو أقرب، حتى أنشد فأغرب.

أو في الشعر كقوله(1):

إِنْ كُنْتِ أَزْمَعْتِ عَلَى صَرْمِنَا ... مِنْ غَيْرِ مَا جُرْمٍ فَصَبْرٌ جَمِيلْ

وَإِنْ تَبَدَّلْتِ بِنَا غَيْرَنَا ... فَحَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلْ

---

(1) أي أبي القاسم بن الحسن الكاتبي كما قال محقق الأطول: هنداوي.

966. فَمِنْـهُ مَـا لَـمْ يَنْقُـلِ الْمُقْتَـبِسُ عَـنْ أَصْـلِهِ وَمِنْـهُ مَـا قَـدْ يُعْكَـسُ

وكقوله[1]:

إِذَا رُمْـتُ عَنْهَـا سَـلْوَةً قَـالَ شَـافِعٌ مِـنَ الْحُـبِّ مِيعَـادُ السُّـلُوِّ الْمَقَـابِرُ
سَتَبْقَى لَهَا فِي مُضْمَرِ الْقَلْبِ وَالْحَشَا سَـرِيرَةُ وُدٍّ يَـوْمَ تُبْلَـى السَّـرَائِرُ

وكقول الصاحب بن عباد:

قَـالَ لِـي إِنَّ رَقِيبِـي سَـيِّئُ الْخُلْـقِ فَـدَارِهْ
قُلْـتُ دَعْنِـي وَجْهُـكَ الْجَنَّـــةُ حُفَّـتْ بِالْمَكَـارِهِ

اقتباس من قوله ﷺ: «حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ وَحُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ»[2]؛ يعني أن وجهك جنة؛ فلا بدّ لي من تحمل مكاره الرقيب؛ كما لا بد لطالب الجنة: من تحمل مشاق التكاليف. وكقوله[3]:

أَقُـولُ وَقَـدْ رَأَيْـتُ لَـهُ سَـحَابًا مِـنَ الْهِجْـرَانِ مُقْبِلَـةً إِلَيْنَـا
وَقَـدْ سَـحَّتْ عَزَالِيهَـا بِهَطْـلٍ حَوَالَيْنَـا الصُّـدُودُ وَلَا عَلَيْنَـا

وقد اقتبس من قوله ﷺ حين استسقى ومطر مطرا عظيما: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا»[4].

ثم أشار إلى أن الاقتباس على قسمين بقوله: **(فمنه ما لم ينقل)** المتكلم **(المقتبس)** المضمَّن له في شعره أو خطبته **(عن أصله)**؛ بأن أبقاه على معناه الأصلي، كما مرّ من الأمثلة.

(ومنه ما قد يعكس)؛ يعني يُنقل عن معناه الأصلي إلى معنى سواه كقول ابن

---

(1) أي الأحوص كما في حماسة القرشي.

(2) رواه مسلم.

(3) أي الصاحب بن عباد أيضًا.

(4) البخاري.

967. وَرُبَّمَا غُيِّرَ لِلْوَزْنِ فَلا يَضُرُّهُ كَقَوْلِ بَعْضِ مَنْ خَلا
968. قَدْ كَانَ مَا قَدْ خِفْتُ أَنْ يَكُونَا إِنَّا إِلَى الإِلَهِ رَاجِعُونَا
969. قُلْتُ وَأَمَّا حُكْمُهُ فِي الشَّرْعِ فَمَالِكٌ مُشَدِّدٌ فِي الْمَنْعِ

الرومي(1):

لَئِنْ أَخْطَأْتُ فِي مَدْحِيـ ـكَ مَا أَخْطَأْتَ فِي مَنْعِي
لَقَدْ أَنْزَلْتُ حَاجَاتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعِ

فمعنى "بواد غير ذي زرع" في القرآن: وادٍ لا ماء فيه ولا نبات، وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى: إلى جانب من لا خير فيه.

(و)اللفظ المقتبس: الأصل فيه أن يبقى على لفظه الأصلي بلا تغيير، و(**ربما غير**) لفظه (**للوزن**) أو التقفية تغييرا يسيرا، (**فلا يضره**) لكونه لم يغير معناه (**كقول بعض من خلا**) من المغاربة عند موت صاحب له في مخلّع البسيط: (**قد كان ما قد خفت أن يكونا إنا إلى الإله راجعونا**): اقتباس من قوله تعلى: ﴿وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: 155].

ولفظ بيت الشاعر(2):

قَدْ كَانَ مَا خِفْتُ أَنْ يَكُونَا إِنَّا إِلَى اللهِ رَاجِعُونَا

قال في الفيض: وانظر ضابط التغيير الكثير.

ثم أشار إلى حكم الاقتباس في الشرع بقوله: (**قلت وأما حكمه**) أي الاقتباس (**في الشرع**)؛ ففيه الخلاف على ثلاثة مذاهب: المنع مطلقا، والجواز مطلقا، والتفصيل بين ما يكون في النثر الوعظ فيجوز، وبين أن يكون في غيره فيمتنع، كما قال: (**فمالك مشدد في المنع**) أي في تحريمه؛ قائلًا: إن فيه سوء أدب مع الله ورسوله؛

(1) يخاطب رجلا مدحه ولم يُثِبْه.

(2) يعزى لأبي تمام ولأبي محمّد القاسم بن يوسف.

970. وَلَـيْسَ فِيـهِ عِنْـدَنَا صَـرَاحَهْ لَكِـنَّ يَحْيَـى النَّـوَوِي أَبَاحَـهْ
971. فِـي النَّثْـرِ وَعْظًـا دُونَ نَظْـمٍ مُطْلَقَـا وَالشَّـرَفُ الْمَقْـرِيُّ فِيـهِ حَقَّقَـا
972. جَـوَازَهُ فِـي الزُّهْـدِ وَالْـوَعْظِ وَفِـي مَـدْحِ النَّبِـي وَلَـوْ بِـنَظْمٍ فَـاقْتَفِ
973. وَتَاجُنَـا السُّـبْكِي جَـوَازَهُ نَصَـرْ إِذِ التَّمِيمِـيُّ الْجَلِيـلُ قَـدْ شَـعَرْ

فالمالكيون يبالغون في تحريمه ويشددون النكير على فاعله، حتى حُكي عن بعضهم أنه قال: إنه كفرٌ لَمّا سئل عنه.

(**وليس فيه عندنا**): معاشر الشافعية -فالناظم كان شافعيًّا- (**صراحه**) أي نص صريح دالٌّ دلالة قطعية على جوازه أو تحريمه، (**لكن يحيى النووي أباحه**) أي أجاز الاقتباس: (**في**) خطب (**النثر**) حال كونه (**وعظا دون نظم**)؛ فمنعه في النظم (**مطلقا**): وعظا كان أو غيره.

(**والشرف**) إسماعيل (**المقري**) اليمني الشافعي (**فيه**) أي في الاقتباس (**حققا**): أثبت (**جوازه**) مطلقا: (**في الزهد والوعظ وفي مدح النبي ﷺ ولو بنظم**): في جميع ما تقدم، وذكر أنه ممنوع ومردود في غير ما ذكر (**فاقتف**) أي اتبعْ أيها المقتبس مذهبه.

(**وتاجنا**): معاشر العلماء؛ يعني تاج الدين (**السبكي**) في الطبقات: (**جوازه نصر**) على منعه؛ (**إذ**) الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر (**التميمي الجليل**) المرتبة في العلم -وهو من كبار الشافعية وأجلائهم- (**قد شعر**) واقتبس من القرآن في شعره فقال:

يَـا مَـنْ عَـدَا ثُـمَّ اعْتَـدَى ثُـمَّ اقْتَـرَفْ ثُـمَّ انْتَهَـى ثُـمَّ ارْعَـوَى ثُـمَّ اعْتَـرَفْ
أَبْشِـرْ بِقَـوْلِ اللهِ فِـي آيَاتِـهِ إِنْ يَنْتَهُـوا يُغْفَـرْ لَهُـمْ مَـا قَـدْ سَـلَفْ

وهذا ليس باقتباس في اصطلاحهم؛ لنسبة الآية إلى الله حيث قال: أبشر بقول الله، بل الظاهر: أن هذا عقد.

974. وَقَدْ رَأَيْتُ الرَّافِعِيَّ اسْتَعْمَلَهْ ... وَغَيْرُهُ مِنْ صُلَحَاءَ كَمَلَهْ

(وقد رأيت) الإمام أبا القاسم (الرافعي): من أجلاء أئمة مذهب الشافعي علما ودينا (استعمله) في شعره وأنشده في أماليه، رواه عنه الأئمة الأجلاء فقال:

الْمُلْكُ لِلَّهِ الذِي عَنَتِ الْوُجُو ... هُ لَهُ وَذَلَّتْ عِنْدَهُ الْأَرْبَابُ
مُتَفَرِّدًا بِالْمُلْكِ وَالسُّلْطَانِ قَدْ ... خَسِرَ الذِينَ تَجَاذَبُوهُ وَخَابُوا
دَعْهُمْ وَزَعْمَ الْمُلْكِ يَوْمَ غُرُورِهِمْ ... فَسَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ

(و)كذلك استعمله في الشعر (غيره من) علماء (صلحاء كمله) أي كاملين في العلم والورع، منهم القاضي عياض وابن حجر.

قال في الفيض: السيوطي: ولا أعلم خلافا بين المسلمين في جوازه في النثر في غير المجون والخلاعة. ونُقل استعماله عن أبي بكر وعمر وعلي وابنه الحسن وعبد الله بن مسعود رضي الله تعلى عنهم أجمعين. وروي استعماله عن الإمام مالك. وجوزه عياض وغيره من المالكية، إلا أنهم كرهوه في الشعر. هـ.

وقد قلت:

يَجُوزُ الِاقْتِبَاسُ مَا مِنْ مَانِعِ ... فِي مَذْهَبَيْ نَجْمِ الْهُدَى وَالشَّافِعِي
عَلَى الْمَوَاهِبِ ابْنُ عَبْدِ الْبَاقِي ... قَدْ قَالَ جَوَّزَاهُ بِاتِّفَاقِ
فَالشَّافِعِيَّةُ عَلَيْهِ أَجْمَعُوا ... طُرًّا كَمَا حَكَى السُّيُوطِي الْيَلْمَعُ
قَالَ وَرَأْيُ هَؤُلَاءِ الْكَمَلَهْ ... قَدْ تَشْهَدُ الصِّحَاحُ وَالْآثَارُ لَهْ
وَالْمَالِكِيَّةُ إِلَيْهِمْ قَدْ نَسَبْ ... جَوَازَهُ أَجِلَّةٌ مِنْهُمْ نُخَبْ
كَالْبَاقِلَانِي وَعِيَاضِ الْحِبْرِ ... وَابْنِ رَشِيقٍ وَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ
وَمَالِكٌ قَدْ صَحَّ بِالْإِسْنَادِ ... أَنْ كَانَ يَسْتَعْمِلُهُ فِي النَّادِي
فَمِنْ هُنَا عَزْوُ السُّيُوطِيِّ الْعَلَمْ ... إِلَيْهِ أَنْ شَدَّدَ فِي الْمَنْعِ وَهَمْ

... ...

هَـذَا وَكُـثْرُهُ الِاقْتِبَـاسِ يَجْـرِي فِـي الْمَـذْهَبَيْنِ بِخُصُـوصِ الشِّـعْرِ
ثُـمَّ الشِّـهَابُ قَـالَ فِـي النَّسِـيمِ عَلَـى شِـفَا عِيَـاضٍ الْوَسِـيمِ
فِي الِاقْتِبَاسِ الْخُلْفُ بَعْضٌ مُطْلَقَا جَـوَّزَهُ وَالْـبَعْضُ مَنْعًـا أَطْلَقَـا
وَبَعْضُـهُمْ فِيـهِ غَـدَا مُفَصِّـلَا لِـذَاكَ حَـزُّهُ أَصَـابَ الْمَفْصِـلَا
يَجُـوزُ لَـوْ غُيِّـرَ لَفْـظٌ حِـينَ لَا تُنْـوَى الـتِّلَاوَةُ وَلَـمْ يُنْقَـلْ إِلَـى
مَا كَانَ نَحْوَ الْهَزْلِ مِنْ مَعْنًى سَخِيفْ فَهْـوَ كَلَاعِـبٍ بِقُـرْآنٍ شَـرِيفْ
قُلْـتُ وَمَـا عَـنِ السُّـيُوطِيِّ غَبَـرْ مِـنْ عَـزْوِ مَنْعِـهِ لِمَالِـكِ الْأَبَـرْ
حَكَـاهُ فِـي الْعُقُـودِ وَالْإِتْقَـانِ لَكِـنْ لَـهُ الْجَـوَازَ بِالْإِيقَـانِ
عَـزَا بِتَنْـوِيرِ الْحَوَالِـكِ فَلَـهْ يَرْجِـعُ مَـنْ أَرَادَ بَسْـطَ الْمَسْـأَلَهْ

قال في الشرح نقلا عن شرح بديعية ابن حجة: الاقتباس ثلاثة أقسام مقبول ومباح ومردود فالأول: ما كان في الخُطب والمواعظ والعهود. والثاني: ما كان في الغزل والرسائل والقصص. والثالث: على ضربين؛ أحدهما: ما نسبه الله تعلى إلى نفسه، ونعوذ بالله ممن ينقله إلى نفسه، كما قيل عن أحد بني مروان: أنه وقع على مطالعة فيها شكاية عماله: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: 25-26]. والآخر: تضمين آية في معنى هزل، ونعوذ بالله من ذلك كقوله[1]:

أَوْحَـى إِلَـى عُشَّـاقِهِ طَرْفُـهُ هَيْهَـاتَ هَيْهَـاتَ لِمَـا تُوعَـدُونْ
وَرِدْفُـهُ يَنْطِـقُ مِـنْ خَلْفِـهِ لِمِثْـلِ ذَا فَلْيَعْمَـلِ الْعَـامِلُونْ

(1) لم نقف على قائله.

975. وَمِنْـــهُ تَضْـــمِينٌ بِـــأَنْ يُضَـــمِّنَا مِـــنْ شِـــعْرِ غَيْـــرِهِ وَأَنْ يُبَيِّنَـــا

976. ذَلِـكَ إِنْ لَـمْ يَشْـتَهِرْ عِنْـدَ أُولِـي بَلاغَـــةٍ وَالحُسْـــنُ فِيـــهِ أَنْ يَلِـــي

(ومنه) أي ومما يتصل بالسرقات من البديع اللفظي: (**تضمين**) أي نوع يسمى التضمين؛ وهو مفسّر في اصطلاح البديعيين: (**بأن يضمنا**) الشاعر كلامه شيئا (**من شعر غيره**): بيتا كان أو ما فوقه أو مصراعا أو ما دونه، (و)يشترط فيه (**أن يبينا ذلك**) أي يبين أنه من شعر غيره؛ لئلا يُتهم بالأخذ والسرقة، أو يتهم أنه من التوارد؛ (**إن لم يشتهر**) المضمّن بالفتح (**عند أولي بلاغة**)؛ أما إذا كان مشهورا عند البلغاء؛ فلا يحتاج إلى التنبيه؛ وعلى هذا فلا يكون أخذا ولا سرقة[1].

فمثال تضمين البيت الغير المشهور مع التنبيه على أنه من شعر الغير: قول عبد القاهر التميمي:

إذا ضَـاقَ صَـدْرِي وَخِفْـتُ العِـدَا تمثَّلْـــتُ بَيْتًـــا بِحَـــالِي يَلِيـــقْ

فَبِـــاللهِ أَبْلُـــغُ مَـــا أَرْتَجِـــي وَبِـــاللهِ أَدْفَـــعُ مَـــا لا أُطِيـــقْ

ومثاله بدون التنبيه لأجل الشهرة قول ابن التلميذ الطبيب النصراني:

كَانَـــتْ بُلَهْنِيَـــةُ الشَّـــبِيبَةِ سَـــكْرَةً فَصَـحَوْتُ وَاسْـتَبْدَلْتُ سِـيرَةَ مُجْمِـلِ

وَقَعَـــدْتُ أَنْتَظِـــرُ الفِنَـــاءَ كَرَاكِـــبٍ عَـــرَفَ المحَـــلّ فَبَـــاتَ دُونَ الْمَنْـــزِلِ

فإن البيت الثاني مشهور لمسلم بن الوليد الأنصاري.

والبُلهنية بضم الباء: سعة العيش ورخاء الحال.

وربما اجتمع الأمران: التنبيه والشهرة؛ فيكون التنبيه كالتأكيد؛ وذلك كقوله[2]:

---

(1) ولما شمل الكلام تضمين بيت أو أكثر، أو مصراع أو أقل مع التنبيه على أنه لغيره، أو بدون التنبيه لشهرة: كانت هنا ثمانية أقسام، والأمثلة المطابقة لها ثمانية، ولكن ينبغي الاستغناء بمثالي البيت عن مثالي الأكثر؛ لقلة وجوده؛ كما ينبغي الاستغناء بمثالي المصراع عن مثالي الأقل؛ لقلة وجوده أيضا. انظر مواهب الفتاح.

(2) أي ابن العميد.

977. لِنُكْتَـــةٍ لَيْسَـــتْ هُنَـــاكَ ثُــمَّ لا ... ...

كَأَنَّــهُ كَــانَ مَطْوِيًّــا عَلَــى إِحَــنٍ وَلَـمْ يَكُـنْ فِـي قَـدِيمِ الـدَّهْرِ أَنْشَـدَنِي
"إِنَّ الكِـرَامَ إِذَا مَــا أَيْسَــرُوا ذَكَــرُوا مَنْ كَانَ يَـأْلَفُهُمْ فِـي الْمَنْزِلِ الْخَشِنِ"

البيت الثاني لأبي تمام.

وتضمين المصراع الغير المشهور مع التنبيه عليه: كقول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه أبو زيد للبيع:

عَلَــى أَنِّــي سَأُنْشِــدُ يَــوْمَ بَيْعِــي أَضَــاعُونِي وَأَيَّ فَتــىً أَضَــاعُوا

وتضمينه بدون التنبيه لاشتهاره: كقوله[1]:

قَــدْ قُلْــتُ لَمَّــا أَطْلَعَــتْ وَجَنَاتُــهُ حَــوْلَ الشَّــقِيقِ الْغَـضِّ رَوْضَـةَ آسِ
أَعِــذَارَهُ السَّــارِي الْعَجُــولَ تَرَفُّقًــا مَــا فِــي وُقُوفِـكَ سَــاعَةً مِـنْ بَــاسِ

فالمصراع الأخير لأبي تمام وتمامه: *نَقْضِي ذِمَامَ الْأَرْبُعِ الْأَدْرَاسِ*.

واعلم أن تضمين ما دون البيت ضربان؛ أحدهما: أنه يتم المعنى بدون تقدير الباقي كما مرّ آنفا. والثاني: أن لا يتم بدونه كقول الشاعر[2]:

كُنَّــا مَعًــا أَمْـسِ فِــي بُـؤْسٍ نُكَابِـدُهُ وَالْعَيْنُ وَالْقَلْـبُ مِنَّـا فِـي قَـذىً وَأَذَى
وَالْآنَ أَقْبَلَــتِ الــدُّنْيَا عَلَيْــكَ بِمَــا تَهْــوَى فَــلَا تَنْسَــنِي إِنَّ الْكِــرَامَ إِذَا

أشار إلى بيت أبي تمام. ولا بد من تقدير الباقي منه؛ لأن المعنى لا يتم بدونه.

(والحسن فيه) أي التضمين أي الأحسن منه هو **(أن يلي)**؛ يعني أن يأتي الكلام المضمَّن غيره **(لنكتة)** أي لسر ومعنى حسن **(ليست)** تلك النكتة **(هناك)** أي في أصل الكلام المضمَّن كالتشبيه والتورية في قوله[3]:

---

(1) أي محمد بن إبراهيم.
(2) لم نقف على قائلهما.
(3) أي ابن أبي الاصبع.

... ... يَضُــــرُّ تَغْيِيــــرٌ فَبَيْـــتٌ كَمُـــلا

978. سَــمِّ اسْــتِعَانَةً وَلِلْمِصْــرَاعِ ... ...

إِذَا الْـوَهْمُ أَبْـدَى لِـي لَمَاهَـا وَثَغْرَهَـا "تَـذَكَّرْتُ مَـا بَـيْنَ الْعُـذَيْبِ وَبَـارِقِ"

وَيُــذْكِرنِي مِــنْ قَــدِّهَا وَمَــدامِعِي "مَجَـرُّ عَوَالِينَـا وَمَجْـرَى السَّـوابِقِ"

الوهم: من خطرات القلوب، أو مرجوح طرفي المتردَّد فيه. واللمى بالفتح: سمرة شفتيها؛ فالمصراعان الأخيران: بيت للمتنبي؛ ومعنى البيت: أنهم كانوا نازلين هذين الموضعين، وكانوا يجرُّون الرماح عند مطاردة الفرسان على الخيل؛ فهذا الشاعر أراد في تضمينه بـ"العذيب وبارق": معنييهما البعيدين؛ لأنه جعل "العذيب" على تصغير "العذب" وعنى به شفة الحبيبة، وبارق: ثغرها الشبيه بالبرق؛ وبما بينهما: ريقها، وشبه تبختر قدِّها: بتمايل الرماح، وجريان دمعه على التتابع: بجريان الخيل السوابق؛ فزاد على المتنبي بهذه التورية والتشبيه.

(ثم لا يضر) في التضمين (تغيير) يسير يحصل في لفظ المضمَّن ليدخل في معنى الكلام، كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب:

أقــولُ لِمَعْشَــرٍ غَلِطُــوا وغَضُّــوا مِــنَ الشَّــيْخِ الرَّشِــيدِ وَأَنْكَــرُوهُ

هُــوَ ابْــنُ جَــلَا وَطَــلَّاعُ الثَّنَايَــا مَتَــى يَضَــعِ الْعِمَامَــةَ تَعْرِفُــوهُ

فالبيت الثاني لسحيم بن وثيل وأصله:

أَنَــا ابْــنُ جَــلَا وَطَــلَّاعُ الثَّنَايَــا مَتَــى أَضَــعِ الْعِمَامَــةَ تَعْرِفُــونِي

على طريق التكلم، فغيّره إلى الغيبة؛ ليدخله في المقصود، وغيّر معناه؛ لأنه أراد به التكهم والاستهزاء، وهو في الأصل: مراد به الفخر والجد. وداء الثعلب: علة معروفة يتناثر منها الشعر.

(فبيت كملا) من شعر الغير أو أكثر من بيت (سم) تضمينه في اصطلاحهم: (استعانة)؛ لأن المتكلم به استعان بشعر غيره.

... ... فَدُونَــــهُ بِـــالرَّفْوِ وَالإِيـــداعِ

979. قُلْـتُ فَـإِنْ مِـنْ نَظْمِـهِ قَـدْ جَعَلَـهْ فَـــذَاكَ تَفْصِـــيلٌ بِصَـــادٍ مُهْمَلَـــهْ

كقوله[1]:

كَأَنَّــهُ كَـــانَ مَطْوِيًّـــا عَلَـــى إِحَـــنِ وَلَـمْ يَكُـنْ فِـي قَـدِيمِ الـدَّهْرِ أَنْشَـدَنِي

"إِنَّ الكِـرَامَ إِذَا مَـا أَيْسَـرُوا ذَكَـرُوا مَنْ كَانَ يَأْلَفُهُمْ فِي الْمَنْزِلِ الْخَشِـنِ"

ضمّن بيت أبي تمام كاملا، وهو "إن الكرام".

(و)سم التضمين من شعر الغير (للمصراع فدونه بالرفو والإيداع)؛ لأن المتكلم رفا شعره بشعر غيره وأودعه إياه؛ فمن تضمين المصراع قوله[2]:

قَـــدْ قُلْـــتُ لَمَّـــا أَطْلَعَـــتْ وَجَنَاتُـــهُ حَـوْلَ الشَّـقِيقِ الْغَـضِّ رَوْضَـةَ آسِ

أَعِـذَارَهُ السَّـارِي الْعَجُـولَ تَرَفُّقًـا مَـا فِـي وُقُوفِـكَ سَـاعَةً مِـنْ بَـاسِ

ضمّن مصراع أبي تمام وهو *ما في وقوفك ساعة من باس*.

ومن تضمين ما دون المصراع قوله:

وَإِنْ حَلَلْـتَ مَكَانًـا كَـانَ يَجْمَعُنَـا جَـرَتْ دُمُـوعِي زَرَافَـاتٍ وَوُحْـدَانَا

الزرافة كسحابة: الجماعة من الناس. ضمّن "زرافات ووحدانا" من قول الشاعر:

قَـوْمٌ إِذَا الشَّـرُّ أَبْـدَى نَاجِذَيْـهِ لَهُـمْ طَـارُوا إِلَيْـهِ زَرَافَـاتٍ وَوُحْـدَانَا

(قلت فإن من نظمه) أي من شعر نفسه (قد جعله) أي جعل المتكلم التضمين؛ بأن ضمن شعره اللاحق بعض شعره السابق؛ (فذاك) التضمين (تفصيل) أي يسمى بـ"التفصيل" (بصاد مهمله)، كما لامرئ القيس في قوله:

وَأَنْـتَ إِذَا اسْـتَدْبَرْتَهُ سَـدَّ فَرْجَـهُ بِضَـافٍ فُوَيْـقَ الأَرْضِ لَـيْسَ بِـأَعْزَلِ

---

(1) تقدم.

(2) تقدم.

980. وَمِنْـهُ عَقْـدٌ نَظْـمُ نَثْـرٍ لا عَلَـى   طَرِيـقِ الِاقْتِبَـاسِ مِمَّـا قَـدْ خَـلا

أخذه في بائيته إلا أنه قال: لَيْسَ بِأَصْهَبِ.

(ومنه) أي مما يتصل بالسرقات من البديع اللفظي: (عقد) أي نوع يسمى "العقد"؛ وهو (نظم نثر) أي كلام منثور (لا على طريق الاقتباس مما قد خلا): تقدم أي من قرآن أو حديث، أو غير ذلك؛ ومعنى كونه على غير طريق الاقتباس: أن يكون النثر المنظوم من غير القرآن والحديث، أو منهما ولكن غيِّر تغييرا كثيرا يخرجه عن حد الاقتباس، أو نبِّه فيه على أنه من القرآن أو الحديث.

فمثاله في القرآن قوله(1):

فَــإِنَّ اللهَ خَــلَّاقَ الْبَرَايَــا   عَنَــتْ لِجَـلَالِ هَيْبَتِـهِ الْوُجُـوهُ
يَقُــولُ إِذَا تَــدَايَنْتُمْ بِــدَيْنٍ   إِلَــى أَجَـلٍ مُسَــمًّى فَــاكْتُبُوهُ

ومثاله في الحديث قوله(2):

عُمْــدَةُ الــدِّينِ عِنْــدَنَا كَلِمَــاتٌ   أَرْبَــعٌ قَــالَهُنَّ خَيْــرُ الْبَرِيَّــهْ
اتَّــقِ الْمُشْــبِهَاتِ وَازْهَــدْ وَدَعْ مَــا   لَــيْسَ يَعْنِيــكَ وَاعْمَلَــنَّ بِنِيَّــهْ

عقد قوله ﷺ «الْحَلَالُ بَيِّنٌ وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ» الحديث، وقوله: «ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبَّكَ اللهُ»، وقوله: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»، وقوله: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»(3).

ومن عقد الأثر قول المأمون في رسول بعثه إلى المحبوبة:

بَعَثْتُــكَ مُشْــتَاقًا فَفُــزْتَ بِنَظْــرَةٍ   وَأَغْفَلْتَنِــي حَتَّــى أَسَــأْتُ بِــكَ الظَّنَّــا
وَرَدَّدْتَ طَرْفًــا فِــي مَحَاسِــنِ وَجْهِهَــا   وَمَتَّعْــتَ بِاسْــتِمْتَاعِ نَغْمَتِهَــا أُذْنَــا

(1) يعزى للإمام الشافعي.

(2) عزاه في الشرح لأبي الحسن طاهر بن مُفَوِّز الإشبيلي، وعزاه الطيبي وغيره للإمام الشافعي.

(3) الحديث الأول والأخير: رواهما الشيخان، والحديث الثاني: رواه ابن ماجه، والثالث: رواه الترمذي.

... ...

أَرَى أَثَــرًا مِنْهَــا بِعَيْنِــكَ لَــمْ يَكُــنْ لَقَدْ سَرَقَتْ عَيْنَاكَ مِنْ وَجْهِهَا حُسْنَا

عقد قول عثمان رضي الله عنه لأنس وكان قد وقعت عينه على امرأة: أراكم تدخلون عليّ وآثار الزنا عليكم؛ قال أوحْي بعد رسول الله ﷺ؟ قال: لا ولكن فراسة صادقة.

وقول أبي العتاهية:

عَجِبْــتُ لِلْإِنْسَــانِ فِــي فَخْــرِهِ وَهْــوَ غَــدًا فِــي قَبْــرِهِ يُقْبَــرُ

مَــا بَــالُ مَــنْ أَوَّلُــهُ نُطْفَــةٌ وَجِيفَــةٌ آخِــرُهُ يَفْخَــرُ

عقد بالبيت الثاني قول علي كرم الله وجهه: ما لابن آدم والفخر! وإنما أوله نطفة وآخره جيفة.

وقال(1):

يَـا صَـاحِبَ الْبَغْـيِ إِنَّ الْبَغْـيَ مَصْـرَعَةٌ فَـارْبَعْ فَخَيْـرُ فِعَـالِ الْمَـرْءِ أَعْدَلُـهُ

فَلَـوْ بَغَـى جَبَـلٌ يَوْمًـا عَلَـى جَبَـلٍ لَانْـدَكَّ مِنْـهُ أَعَالِيـهِ وَأَسْـفَلُهُ

عقد قول ابن عباس رضي الله عنهما: لو بغى جبل على جبل لدُكّ الباغي.

وقال(2):

يَهُــونُ عَلَيْنَــا أَنْ تُصَــابَ جُسُــومُنَا وَتَسْــلَمَ أَعْــرَاضٌ لَنَــا وَعُقُــولُ

عقد قول الحكيم "عِلل الأفهام: أشد من عِلل الأجسام".

(1) لم نقف على قائله.

(2) أي المتنبي.

981.وَضِــــدُّهُ الْحَــــلُّ وَتَمْلِــيحٌ بِـــأَنْ   لِقِصَّــــةٍ يُشِـــــيرَ أَوْ شِـــعْرٍ يَعِـــنْ

(و)من البديع اللفظي: (ضده) أي عكس العقد؛ وهو (الحل)، أي نثر النظم؛ وشرط كونه مقبولا أمران: أن يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم المحلول، وأن يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق، كقول بعض المغاربة: فإنه لما قبحت فعلاته، وحنظلت نخلاته: لم يزل سوء الظن يقتاده، ويصدّق توهمه الذي يعتاده.

حلّ قول المتنبي يشكو استماع سيف الدولة لقول أعداء المتنبي:

إِذَا سَاءَ فِعْلُ الْمَـرْءِ سَاءَتْ ظُنُونُـهُ   وَصَـــدَّقَ مَـــا يَعْتَـــادُهُ مِـــنْ تَـــوَهُّمِ

أي صدّق ما يخطر بقلبه من الأوهام.

ومنه قول أبي بكر لعمر رضي الله عنهما لما امتنع من الخلافة: ما حبوناك بها؛ وإنما حبوناها بك.

حلّ قول حسان رضي الله عنه:

مَـــا إِنْ مَـــدَحْتُ مُحَمَّـــدًا بِمَقَـــالَتِي   لَكِـــنْ مَـــدَحْتُ مَقَـــالَتِي بِمُحَمَّـــدِ

(و) من البديع اللفظي: (تمليح) أي نوع يسمى "التمليح"؛ وهو مفسّر: (بأن لقصة يشير) المتكلم في كلامه (أو شعر)، أو مثَل سائر (يعن) أي يظهر، من غير ذكر واحد من الثلاثة، ويكون في النظم والنثر؛ فالتمليح إما في النظم أو في النثر، والمشار إليه في كل منهما؛ إما أن يكون قصة أو شعرا أو مثلا؛ فأقسامه ستة؛ فالإشارة إلى قصة في الشعر كقول أبي تمام:

فَـرُدَّتْ عَلَيْنَـا الشَّـمْسُ واللَّيْـلُ رَاغِـمٌ   بِشَمْسٍ لَهُمْ مِنْ جَانِبِ الْخِدْرِ تَطْلُعُ

نَضَـا ضَـوْؤُهَا صِبْغَ الدُّجُنَّةِ وانْطَوَى   لِبَهْجَتِهَـا ثَـوْبُ السَّـمَاءِ الْمُجَـزَّعُ

فَـــوَاللهِ مَـــا أَدْرِي أَأَحْـــلَامُ نَـــائِمٍ   أَلَمَّتْ بِنَا أَمْ كَانَ فِي الرَّكْبِ يُوشَعُ

المجزع: ذو لونين؛ وانطواؤه: كناية عن خفاء الكواكب؛ إشارة إلى قصة يوشع ابن نون فتى موسى وابن أخته عليهما السلام، واستيقافه الشمس لما قاتل الجبارين

... ...

يوم الجمعة في يوم العنصرة[1] وقد بقيت منهم بقية، فخشي أن تغيب الشمس ويدخل السبت؛ فلا يحل له قتالهم، فدعا الله تعلى أن يحبس عليه الشمس، ففعل حتى فرغ من قتالهم.

وقول الآخر في مليح اسمه بدر:

يَـــا بَـــدْرُ أَهْلُـــكَ جَـــارُوا   وَعَلَّمُـــــوكَ التَّجَـــرِّي

وَقَبَّحُـــوا لَـــكَ وَصْـــلِي   وَزَيَّنُـــوا لَـــكَ هَجْـــرِي

فَلْيَفْعَلُـــــوا مَـــــا أَرَادُوا   فَـــإِنَّهُمْ أَهْـــلُ بَـــدْرِ

إشارة إلى قوله ﷺ في قصة حاطب وقد سئل قتله: «مَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللهَ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»[2].

والإشارة إلى الشعر كقوله[3]:

لَعَمْـرٌو مَـعَ الرَّمْضَـاءِ وَالنَّـارُ تَلْتَظِـي   أَرَقُّ وَأَحْنَـى مِنْـكَ فِي سَـاعَةِ الْكَـرْبِ

إشارة إلى البيت المشهور وهو:

الْمُسْـتَجِيرُ بِعَمْـرٍو عِنْـدَ كُرْبَتِـهِ   كَالْمُسْـتَجِيرِ مِـنَ الرَّمْضَـاءِ بِالنَّـارِ

وإلى المثل كقول عمرو بن كلثوم: ❊ومن دون ذلك خرط القتاد❊.

هذا نصف بيت من المتقارب أشار به إلى المثل السائر: "دون عُلَيَّانَ خرط القتاد"؛ يُضرب للأمر الشاق. قاله كليب إذ سمع قول جساس: لأعقرن بها فحلا، فظنّ أنه يعرِّض بفحل له يسمى "عليان".

وأما في النثر؛ فالإشارة إلى القصة، وإلى الشعر، كقول الحريري: "فبت بليلة نابغية، وأحزان يعقوبية؛ إشارة إلى قول النابغة:

(1) عيد من أعياد النصارى.

(2) رواه البخاري.

(3) أي أبي تمام.

982. قُلْتُ كَذَا قَدَّمَ مِيمًا وَانْتُقِدْ وَشِبْهُهُ الْعُنْوَانُ فَافْهَمْ مَا قُصِدْ

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السَّمُّ نَاقِعُ

وإلى قصة يعقوب عليه السلام.

والإشارة إلى المثَل كقوله: "فيا لها من هرة تعق أولادها" إشارة إلى المثل: أعق من هرة تأكل أولادها.

(قلت كذا قدم) صاحب التلخيص في لفظ التمليح **(ميما)** على لامه، **(وانتقد)** عليه؛ فاللائق بهذا المحل: تقديم اللام على الميم، من لمحه: إذا أبصره ونظر إليه، وكثيرا ما تسمعهم يقولون: لمح فلان هذا البيت فقال كذا، وفي هذا البيت تلميح إلى قول فلان.

وأما التمليح بتقديم الميم على اللام، وهو الإتيان بالشيء المليح، كما في التشبيه والاستعارة؛ فهو ههنا غلط محض.

(وشبهه) أي التلميح نوع آخر، وهو **(العنوان)** بضم العين وكسرها؛ وهو أن يأخذ المتكلم في غرض له من وصف أو فخر، أو مدح أو ذم أو غير ذلك، ثم يأتي لقصد تكميله بألفاظ تكون عنوانا لأخبار متقدمة، وقصص واقعة مبالغة، كقوله[1]:

تَثَبَّتْ إِنَّ قَوْلًا كَانَ زُورًا أَتَى النُّعْمَانَ قَبْلَكَ عَنْ زِيَادِ

فَأَثَّرَ بَيْنَ حَيِّ بَنِي جُلَاحٍ لَظَى حَرْبٍ وَبَيْنَ بَنِي مُصَادِ

أتى بعنوان يشير إلى قصة النابغة حين وشى به الواشون إلى النعمان فجرّ ذلك حروبا انطوت عليها قطعة من الدهر **(فافهم)** أيها اللبيب بالإشارة **(ما قصد)** من ذلك التلميح والعنوان. وبالله تعلى التوفيق.

---

(1) أي أبي تمام من قصيدة يعتذر بها لابن أبي دؤاد.

فصل

983. وَيَنْبَغِــي التَّــأْنِيقُ فِــي ابْتِــدَاءِ   وَفِــي تَخَلُّــصٍ وَفِــي انْتِهَــاءِ
984. بِأَعْــذَبِ اللَّفْــظِ وَحُسْــنِ الــنَّظْمِ   ... ...

(فصل): من الخاتمة[1] في حسن كل من الابتداء والانتهاء، والطلب والتخلص.

(وينبغي) للمتكلم شاعرا كان أو خطيبا أو كاتبا، أي يطلب منه طلبا أكيدا (التأنيق) أي تحسين كلامه وترتيبه وتهذيبه؛ يقال تأنق في الأمر إذا أجاد النظر فيه؛ وذلك (في) ثلاثة مواضع أولها: في (ابتداء)؛ وذلك لأنه أول ما يقرع السمع؛ فإن كان حسنا أقبل السامع على الكلام فوعَى جميعه؛ وإلا أعرض عنه وإن كان الباقي في غاية الحسن، فقد قيل: على الشعر قُفل ومفتاحه أوله.

وقيل: حسن الافتتاح مطية النجاح وداعية الانشراح، وبه يستدل على جودة الطبع.

(و)الثاني: (في تخلص)؛ وإنما كان التخلص من المواضع التي ينبغي التأنق فيها: لأن السامع ينتظر الانتقال من المبدإ إلى المقصود كيف يكون؛ فإذا كان حسنا متلائم الطرفين؛ حرّك من نشاطه وأعان على الإصغاء لما بعده؛ وإلا فبالعكس؛ والتأنيق فيه: بأن ينتقل المتكلم من المعنى الذي بدأ به الكلام، من تشبيب أو أدب، أو افتخار أو شكاية، أو غير ذلك: إلى المقصود مع حصول التناسب بين ما انتقل منه وبين المقصود.

(و)الثالث: (في انتهاء)؛ لأنه آخر ما يعيه السامع؛ فإن حسن استلذّه وجبر ما وقع قبله؛ وإلا فربما أنسى محاسن ما قبله، كالطعام اللذيذ يتناول بعد الأطعمة التفيهة؛ وإن كان على العكس: كان بالعكس، حتى إنه ربما أنساه محاسن ما سبق.

والتأنق في هذه المواضع يكون: (بأعذب اللفظ) عند من سمعه؛ بأن يكون الكلام في غاية البعد من التنافر والتعقيد، (وحسن النظم) أي حسن سبك التركيب وصناعته؛ بأن يكون في غاية البعد من التعقيد اللفظي والمعنوي، حتى يفهم المعنى.

(1) وإنما جُعل هذا الفصل من الخاتمة: لأن كلا منهما اشتمل على محسن غير ذاتي.

... ... وَصِـحَّةِ الْمَعْنَـى وَطِبْـقِ الْفَهْـمِ

(وصحة المعنى)؛ بأن يسلم من التناقض والامتناع، والابتذال ومخالفة العرف، ونحو ذلك (وطبق الفهم)؛ بأن يكون الكلام مطابقا لفهم السامع ذكيا كان أو غبيا؛ فإن كان ذكيا خوطب بخطاب الأذكياء: بالمعاني الدقيقة والقرائن الخفية، والكلام الموجز المختصر. وإن كان غبيا خوطب بخطاب الأغبياء؛ بأن يجعل الكلام واضحا، مبتذلا للخاص والعام؛ لكونه بالمعاني المحسوسة المنصوصة المصرح بها.

فمن حسن الابتداء في تذكار الأحبة والمنازل قول امرئ القيس:

* قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ *

فإنه وقف واستوقف وبكى واستبكى، وذكر الحبيب والمنزل: في مصراع واحد.

ومنه في ذكر الفراق قوله[1]:

فِـراقٌ وَمَـنْ فَارَقْـتُ غَيـرُ مُـذَمَّمِ وَأَمٌّ وَمَـنْ يَمَّمْـتُ خَيْـرُ مُـيَمَّمِ

وفي الشكاية قوله[2]:

فُـؤَادٌ مَـا تُسَـلِّيهِ الْمُـدامُ وَعُمْـرٌ مِثْـلُ مَـا يَهَـبُ اللِّئَـامُ

وفي الغزل قوله[3]:

أَرِيقُـكِ أَمْ مَـاءُ الْغَمَامَـةِ أَمْ خَمْـرُ بِفِـيَّ بَـرُودٌ وَهْـوَ فِـي كَبِـدِي جَمْـرُ

ومن حسن التخلص قوله[4]:

تَقُولُ فِي قُومِسٍ قَوْمِي وَقَدْ أَخَذَتْ مِنَّـا السُّـرَى وَخُطَـى الْمَهْرِيَّـةِ الْقُـودِ

أَمَطْلَـعَ الشَّـمْسِ تَبْغِـي أَنْ تَـؤُمَّ بِنَـا فَقُلْـتُ كَـلَّا وَلَكِـنْ مَطْلَـعَ الْجُـودِ

(1) أي المتنبي حين قصد كافورا وفارق سيف الدولة.

(2) أي المتنبي أيضًا يمدح المغيث بن علي.

(3) أي المتنبي أيضًا يمدح عبيد الله بن يحيى البحتري.

(4) أي أبي تمام يمدح عبد الله بن طاهر.

985. فَلْيَجْتَنِبْ فِي الْمَدْحِ مَا يُطَيِّرُ ... بِهِ وَمَا مِنْهُ الْمَقَامُ يَنْفِرُ

986. وَخَيْرُهُ مُنَاسِبٌ لِلْحَالِ ... وَسَمِّهِ بَرَاعَةَ اسْتِهْلَالِ

ومن أمثلة التأنق في الانتهاء قول أبي نواس:

وَإِنِّي جَدِيرٌ إِنْ بَلَغْتُكَ بِالْمُنَى ... وَأَنْتَ لِمَا أَمَّلْتُ فِيكَ جَدِيرُ

فَإِنْ تُولِنِي مِنْكَ الْجَمِيلَ فَأَهْلُهُ ... وَإِلَّا فَإِنِّي عَاذِرٌ وَشَكُورُ

وإذا أراد الشاعر المدح؛ (**فليجتنب في المدح**) أي في ابتدائه (**ما يطير**) بالتركيب مشدّد الطاء، نائبه: (**به**) أي ما يتطير به الممدوح، كقول أبي مقاتل الضرير -أنشدها للداعي العلوي في قصيدة يمدحه بها-:

مَوْعِدُ أَحْبَابِكَ بِالْفُرْقَةِ غَدْ

فقال: بل موعد أحبابك يا أعمى، ولك المثل السوء.

(**و**)ليجتنب أيضا (**ما**) أي الكلام الذي (**منه المقام**) أي الحال الداعي إلى التكلم (**ينفر**) لكونه غير مطابق له، كقول ذي الرمة في هشام بن عبد الملك وكانت عينه تدمع أبدا:

* مَا بَالُ عَيْنَيْكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ[1] *

فتوهم أنه عرّض به فقال له: ما سؤالك عن هذا؟ وأمر بإخراجه.

ثم أشار الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أخصَّ مما قبله من الابتداء الحسن فقال: (**وخيره**) أي الأحسن من حسن الابتداء (**مناسب**) منه (**للحال**) أي الغرض الذي سِيق الكلام له؛ ومعنى مناسبته له: أن يكون في الابتداء إشارة إلى ما سِيق الكلام لأجله؛ لتضمنه معناه؛ فيكون في الابتداء تلويح بمقصود المتكلم في كلامه.

(**وسمه**) أي هذا الابتداء المناسب للمقصود: (**براعة استهلال**) و"براعة المستهل" و"براعة المطلع": من برع الرجل بالتثليث براعة وبروعا: فاق أصحابه في العلم أو غيره؛ لأن المتكلم أفهم غرضه حين رفع صوته بأول كلامه، كما يرفع

(1) تمامه: كأنه من كلى مفرية سرب.

987. وَاعْـنَ بِتَشْبِيبٍ يَجِيءُ فِي الْكَلامْ قَبْـلَ الشُّـرُوعِ مَـا يُمَهِّـدُ الْمَـرَامْ

المستهل صوته عند رؤية الهلال.

وذلك كقول أبي محمد بن الخازن يهنئ الصاحب بن عباد بولد لابنته:

بُشْـرَى فَقَـدْ أَنجَـزَ الإِقْبَـالُ مَـا وَعَـدَا وَكَوْكَبُ السَّعْدِ فِي أُفْقِ الْعُلَى صَعَدَا

فإن قوله "بشرى": يناسب ما قصد بالكلام وهو التهنئة.

وقول أبي الفرج في مرثية فخر الدولة(1):

هِـيَ الـدُّنْيَا تَقُـولُ بِمِلْـءِ فِيهَـا حَـذَارِ حَـذَارِ مِـن بَطْشِـي وَفَتْكِـي

فَـلَا يَغْـرُرْكُمُ مِنِّـي ابْتِسَـامٌ فَقَـوْلي مُضْـحِكٌ وَالفِعْـلُ مُبْكِـي

بِفَخْـرِ الدَّوْلَـةِ اعْتَبِـرُوا فَـإِنِّي أَخَـذْتُ الْمُلْـكَ مِنْـهُ بِسَـيْفِ مُلْكِـي

فإنه ابتدأ كلامه بما يشعر أنه في الرثاء بكسر الراء والمد.

وأوضح منه قول التهامي في ذلك(2):

حُكْـمُ الْمَنِيَّـةِ فِـي البَرِيَّـةِ جـارِ مَـا هَـذِهِ الـدُّنْيَا بِـدَارِ قَـرَارِ

ومنه قول الفقيه عمارة اليمني في العتبى والشكوى:

إِذَا لَـمْ يُسَـالِمْكَ الزَّمَـانُ فَحَـارِبِ وَبَاعِـدْ إِذَا لَـمْ تَنْتَفِـعْ بِالأَقَـارِبِ

ومنه قول لسان الدين بن الخطيب في إظهار النصر:

الْحَـقُّ يَعْلُـو وَالأَبَاطِـلُ تَسْـفُلُ وَاللهُ عَـنْ أَحْكَامِـهِ لا يُسْـأَلُ

(واعن) أي اعتنِ أيها المتكلم البليغ (بتشبيب)؛ وهو في الأصل: ذكر أيام الشباب واللهو، ثم سُمي ابتداء كل شيء تشبيبا وإن لم يكن فيه ذكر الشباب؛ وهو أنه (يجيء): يعني يقدم (في الكلام قبل الشروع) في المقصود منه (ما يمهد المرام) أي المطلوب؛ سواء كان ذكر أيام الشباب واللهو أو غير ذلك.

---

(1) من بني بُويه.

(2) يرثي صغيرا له.

988 وَرَاعِ فِـي تَخَلُّـصٍ لِلْمَقْصَـدِ مُلائِمًـا لِمَـا بِـهِ قَـدِ ابْتُـدِي

قال الأندلسي: إذا كانت القصيدة مدحا خالصا خُيِّر في افتتاحها بالغزل وتركه، وإن تضمّنت حادثة من الحوادث كهزيمة جيش ونصره، وفتح ونحو ذلك: لم يحسن افتتاحها به؛ لأنه رقّة محضة؛ فبينه وبين هذه الحوادث مباينة اهـ

والتشبيب على وجوه؛ منها التغزل قبل المدح، ومنها التثبت على الخطاب الهائل تلطفا، كقوله تعلى حين أراد أن يعاتب رسول الله ﷺ على إذنه للمنافقين ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: 43]؛ بدأ بالعفو قبل العتب تثبيتا لقلب رسول الله ﷺ. ومنها التنبيه على إلقاء السمع للخطاب الخطير، كـ"ألا" ونحوها من حروف الاستفتاح. انظر التبيان.

(وراع) أيها المتكلم من شاعر أو خطيب أي التمسْ وتحرّ (في تخلص) أي تخلصك من المبدإ من نسيب أو أدب، أو افتخار أو شكاية أو غير ذلك، في انتقالك منه (للمقصد) أي الغرض المسوق له الكلام: ما كان (ملائما) ومناسبا (لما به قد ابتدي) الكلام من نسيب أو نحو ذلك، حتى يكون بحيث لا يشعر السامع بالانتقال من المعنى الأول إلا وقد وقع على الثاني؛ لشدة الالتئام والتناسب بينهما.

وهذا النوع اعتنى به المتأخرون؛ لشدة حسنه ودلالته على براعة المتكلم، كقوله[1]:

ظَلَمْتُ سُنَّةَ مَنْ أَحْيَا الظَّلَامَ إِلَى أَنِ اشْتَكَتْ قَدَمَاهُ الضُّرَّ مِنْ وَرَمِ

ومن التخلص الحسن قول أبي تمام في عبد الله بن طاهر: يقول في قومس قومي إلخ

وأحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول أبي الطيب[2]:

نُوَدِّعُهُمْ وَالبَيْنُ فِينَا كَأَنَّهُ قَنَا ابْنِ أَبِي الهَيْجَاءِ فِي قَلْبِ فَيْلَقِ

الفيلق: الجيش.

(1) أي البوصيري في بردته.

(2) من قصيدة له في مدح سيف الدولة.

989. وَرُبَّمَــــا إِلَــــى سِــــوَاهُ يَنْتَقِــــلْ   كَمَــــا رَأَى الْمُخَضْــــرَمُونَ وَالأَوَلْ

990. وَالْحُسْــــنُ فَصْــــلُهُ بِأَمَّــــا بَعْــــدُ أَوْ   هَــذَا كَمَــا فِــي ذِكْــرِ صَــادٍ قَــدْ تَلَــوْا

(وربما إلى سواه) أي غير الملائم لما ابتدأ به الكلام (ينتقل) المتكلم من الابتداء من نسيب أو غيره؛ يعني أنه قد ينتقل مما يُشبب به الكلام إلى المعنى المقصود الذي لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال: "الاقتضاب"؛ وهو في اللغة: الانقطاع.

(كما رأى) الشعراء (المخضرمون): جمع مخضرم بصيغة اسم المفعول؛ وهو من أدرك الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسان ﵄، (و)الشعراء (الأول) أي الجاهليون، كامرئ القيس وزهير وطرفة. نعم لم يَفُتْهُمْ حسن التخلص كقول زهير:

إِنَّ الْبَخِيــلَ مَلُــومٌ حَيْــثُ كَــانَ وَلَـــ   ـــكِنَّ الْكَــرِيمَ عَلَــى عِلَّاتِــهِ هَــرِمُ

ومن الاقتضاب قول أبي تمام[1]:

لَــوْ رَأَى اللهُ أَنَّ فِــي الشَّــيْبِ خَيْــرًا   جَاوَرَتْــهُ الأَبْــرَارُ فِــي الْخُلْــدِ شِــيبَا

كُــلَّ يَــوْمٍ تُبْــدِي صُــرُوفُ اللَّيَــالِي   خُلُقًــا مِــنْ أَبِــي سَــعِيدٍ غَرِيبَــا

فإن الانتقال من عدم خيرية الشيب، إلى الإخبار عن إبداء صروف الليالي خلقا غريبا من أبي سعيد: غير ملائم.

فالتخلص قليل في كلام العرب المتقدمين، وأكثر انتقالاتهم: من قبيل الاقتضاب.

(والحسن) أي الحسن والبليغ في الاقتضاب المذكور: (فصله) -أي الكلام السابق المبدوء به المجعول وسيلة- من الكلام اللاحق الذي هو المقصود للمتكلم حين الانتقال منه إليه: (بأما بعد)، كقولك بعد افتتاح الكلام بحمد الله والثناء عليه مثلا: أما بعد فكذا.

(أو) فصله بلفظ (هذا كما في ذكر صاد)؛ يعني سورة صاد (قد تلوا) أي كما تلي في سورة صاد بعد ذكر أهل الجنة ﴿هَٰذَا وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ﴾ [ص: 54]؛ لأن ذلك

(1) يمدح أبا سعيد محمد بن يوسف الثغري.

991. وَزَادَ فِـي التِّبْيَـانِ حُسْـنَ الْمَطْلَـبِ بَعْــدَ وَسِــيلَةٍ أَتَــى بالطَّلَـبِ

يقربه من حسن التخلص: في أنه يخالطه بعض ملاءمة؛ فلم يكن اقتضابا صرفا؛ لشائبة الملاءمة، ولا تخلصا صرفا؛ لعدم تمام شائبة الملاءمة في الاقتضاب المفصول بفصل الخطاب الذي هو "أما بعد".

وشائبة الملاءمة في الاقتضاب هي: أنه لم يؤتَ بالمقصود فجأة من غير ارتباط بما قبله، بل يؤْتى بلفظ يدل على ارتباط به، كقول الخطيب بعد حمد الله والصلاة على النبي ﷺ: أما بعد فإنه كان كذا وكذا؛ فهو اقتضاب: من جهة الانتقال من حمد الله تعلى والثناء على مولانا رسول الله ﷺ، إلى كلام آخر، ويشبه التخلص: من جهة الربط بلفظ "أما بعد"؛ فإن معناه: مهما يكن من شيء بعد حمد الله والصلاة على رسوله؛ فإنه كان كذا وكذا إلخ.

(وزاد) الطيبي (في التبيان) على المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم التأنق فيها: موضعا رابعا يسمى: (حسن المطلب)، ويسمى "براعة المطلب"؛ وأشار الناظم إلى تعريفه وتفسيره بقوله: (بعد وسيلة أتى بالطلب) أي هو أن يخرج المتكلم إلى غرضه بعد الشروع في الكلام: بتقديم وسيلة موصلة إليه كقوله تعلى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: 4]؛ فإنه قدّم الوسيلة التي هي العبادة، على المطلوب الذي هو الاستعانة؛ لأنه أسرع إلى الظفر بالمطلوب، كما يُفعل ذلك عند الحضور إلى الملوك والأكابر.

ومنه قول أمية بن أبي الصلت في عبد الله بن جدعان:

أَأَذْكُــرُ حَــاجَتِي أَمْ قَــدْ كَفَــانِي حَيَــاؤُكَ إِنَّ شِــيمَتَكَ الْحَيَــاءُ[1]
إِذَا أَثْنَــى عَلَيْــكَ الْمَــرْءُ يَوْمًــا كَفَــاهُ مِــنْ تَعَرُّضِــهِ الثَّنَــاءُ

ومما اجتمع فيه حسن التخلص والمطلب قوله تعلى: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيَ إِلاَّ رَبَّ

(1) وفي الفيض: "حباؤك إن شيمتك الحباء"؛ قال: الحباء ككتاب: الإعطاء بلا جزاء، أو مطلق الإعطاء.

992. وَإِنْ يَجِـيْ فِـي الِانْتِهَـاءِ مُـؤْذِنُ ... بِخَتْمِـهِ فَهْـوَ الْبَلِيـغُ الأَحْسَـنْ

993. وَسُـوَرُ الْقُـرْآنِ فِـي ابْتِـدَائِهَا ... وَفِـي خُلُوصِـهَا وَفِـي انْتِهَائِهَـا

994. وَارِدَةٌ أَبْلَـغَ وَجْـهٍ وَأَجَـلْ ... وَكَيْـفَ لا وَهْـوَ كَـلامُ اللهِ جَـلْ

ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٧٧ ٱلَّذِى خَلَقَنِى..﴾ [الشعراء: 77-78] إلى قوله: ﴿رَبِّ هَبْ لِى حُكْمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الشعراء: 83].

ومن المواضع التي ينبغي أن يُتأنّق فيها: الانتهاء كما مرّ؛ **(وإن يجيء في الانتهاء)** أي انتهاء الكلام -شعرا أو خطبةً أو رسالةً- لفظٌ أو كلامٌ **(مؤذن)** أي مُشعر ومُعلم **(بختمه)** أي الكلام بالإشارة لا بالنص؛ **(فهو)** الانتهاء **(البليغ الأحسن)** من غيره من سائر أنواع حسن الانتهاء.

فأحسن الانتهاء: ما آذن بانتهاء الكلام، حتى لم يبق للنفس تشوف ولا تشوق إلى ما وراءه؛ ويسمونه "حسن المقطع" و"براعة المختم"؛ وذلك كقول المعري:

بَقِيتَ بَقَاءَ الدَّهْرِ يَا كَهْفَ أَهْلِهِ ... وَذَاكَ دُعَاءٌ لِلْبَرِيَّةِ شَامِلُ

لأن بقاءك: سبب لكون البرية في أمن ونعمة، وفي صلاح حالهم.

وأحسنه: ما وقع بلفظ الختم والتمام ونحو ذلك، كقوله(1):

لا أَسْأَلُ اللهَ إِلَّا أَنْ يَدُومَ لَنَا ... لا أَنْ تَزِيدَ مَعَالِيهِ فَقَدْ كَمُلَتْ

(وسور القرآن في ابتدائها) أي في جميع فواتحها، **(وفي خلوصها)** أي في جميع تخلصها، **(وفي انتهائها)** أي في جميع خواتمها: **(واردة أبلغ وجه وأجل)** أي على أبلغ وجه وأفصحه، وأكمله وأجله؛ ففيها من البلاغة والتفنن وأنواع الإشارة: ما تقصر عن كنه وصفه العبارة؛ **(وكيف لا)** يكون كذلك **(وهو)** أي القرآن **(كلام الله جل)** الحائز من البلاغة الطرَف الأعلى، والفائز من الفصاحة بالقِدْح المعلَّى.

قوله "وكيف لا"؛ قال في فتح القدوس: وشاع في كلام المولَّدين الإتيان بـ"لا" النافية بعد "كيف" مع حذف الفعل، ولم أرَ من ردّ عليهم، مع نصهم على أن أدوات

---

(1) أي ابن نُباتة المصري من قصيدة له يمدح بها الملِك المؤيد صاحب حماه.

995. وَمَـــنْ لَهَـــا أَمْعَـــنَ بالتَّأَمُّـــلِ بَـــانَ لَـــهُ كُـــلُّ خَفـــيٍّ وَجَلِـــي

الاستفهام لا تدخل على النفي إلا الهمزة، وأحكام الاستفهام تلزم ولو كان إنكاريا.

(ومن) كان عالما بعلم البلاغة، مستحضرا أصوله وقواعده ومسائله، و(لها) أي لفواتح السور ومخلصاتها وخواتمها (أمعن) النظر أي أدامه (بالتأمل) فيها، وتذكّر الأحكام المذكورة في الفنون الثلاثة، وكان ذا ذوق سليم: (بان له كل خفي وجلي) من أنواع البلاغة والفصاحة، ورأى في جميع فواتحها من العجب العجاب من البلاغة، والتفنن في أنواع الإشارة: ما تقصر عن كنه وصفه العبارة، كالتحميدات المفتتَح بها أوائل السور، وحروف الهجاء والنداء.

وأعظم ذلك: ما تضمنته الفاتحة التي هي مبدأ الكتاب من البراعة: باحتوائها على العلوم التي احتوى عليها القرآن، وقامت بها الأديان؛ وهي:

علم الأصول؛ ومداره على معرفة الله وصفاته؛ وإليه الإشارة بـ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: 1-2].

ومعرفة النبوآت وأخبار النبيئين مع قومهم؛ وإليه الإشارة بـ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 6].

ومعرفة الْمَعاد؛ وإليه الإشارة بـ"﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: 3].

وعلى علم العبادات وإليه الإشارة بـ"﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: 4].

وعلم السلوك -وهو حمل النفس على الآداب الشرعية والانقياد لرب البرية-؛ وإليه الإشارة بـ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: 4-5].

وعلم القصص -وهو الاطلاع على أخبار الأمم السابقة والقرون الماضية؛ ليعلم المطلع على ذلك سعادة من أطاع الله وشقاوة من عصاه؛ فيعمل ويتقي-؛ وإليه الإشارة بقوله ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ۝ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: 6-7].

فنبّه سبحانه في الفاتحة على جميع مقاصد القرآن، وهذا هو الغاية القصوى في براعة الاستهلال، مع ما اشتملت عليه من الألفاظ الحسنة، والمقاطع المستحسنة.

996. وَتَـمَّ ذَا الـنَّظْمُ بِتَيْسِـيرِ الأَحَـدْ   سَـلْخَ جُمَـادَى الثَّـانِ فِـي يَـوْمِ الأَحَـدْ
997. مِـنْ عَـامِ ثِنْتَـيْنِ وَسَـبْعِينَ الَّتِـي   بَعْـدَ ثَمَانِمِائَـةٍ لِلْهِجْـرَةِ
998. فِـي أَلْـفِ بَيْـتٍ كَـالنُّجُومِ تَزْهَـرُ   وَكَالرِّيَـاضِ فَـاحَ مِنْهَـا الزَّهَـرُ
999. أُرْجُـوزَةٌ فَرِيـدَةٌ فِـي أَهْلِهَـا   ... ...

ويجد أيضًا في تخلُّصاته العجب العجاب: من المناسبة التامة بين ما انتقل منه وما انتقل إليه. ويجد في خواتم جميعها: غاية الحسن ونهاية الكمال؛ لكونها: بين أدعية ووصايا، وموعظة وتحميد، ووعد ووعيد، إلى غير ذلك من الخواتم.

(**وتم ذا النظم**) أي المنظوم (**بتيسير**) أي تسهيل وتهوين الله (**الأحد سلخ**) ظرف أي وقت انسلاخ وتمام (**جمادى الثان**)؛ ذكّر وصف جمادى: ذهابا إلى معنى الشهر: وإلا فهي مؤنثة.

وقد قلت:

جُمَـادَى الْأولَـى وَجُمَـادَى الْآخِـرَهْ   الاشْـهُرُ مَـا عَـدَاهُمَا مُـذَكَّرَهْ
وَلَا تَقُلْ جُمَـادَى الْاخْـرَى وَهْـيَ لَـمْ   تُصْـرَفْ لِتَأْنِيـثٍ بِهَـا وَلِلْعَلَـمْ
وَإِنْ أَتَـى مُـذَكَّرًا فِـي الشِّـعْرِ   فَـإِنَّ ذَلِـكَ لِمَعْنَـى الشَّـهْرِ
فَائِـدَةٌ ذَكَرَهَـا الْبَغْـدَادِي   تُكْتَـبُ بِالـذَّهَبِ لَا الْمِـدَادِ

وكان ذلك (**في يوم الأحد من عام ثنتين وسبعين التي**) وقعت (**بعد ثمانمائة للهجرة**) النبوية؛ واللام بمعنى "مِن"؛ حال كونها (**في ألف بيت**) أو يزيد عليها أربعة أو خمسة (**كالنجوم**) أي الكواكب: في الإشراق؛ حال كون النجوم (**تزهر**) أي تشرق وتضيء، (**و**)في العَرف (**كالرياض**): جمع روضة؛ حال كونها (**فاح**) أي هب (**منها الزهر**) أي ريحه.

وهي (**أرجوزة**) أي منظومة في بحر الرجز (**فريدة**) **أي مفردة في الحسن** وجودة السبك وصياغة النظم (**في**) كتب أو أراجيز أو تآليف (**أهلها**) **أي هذه العلوم الثلاثة**؛

... ...	إِذْ لَــمْ يَكُــنْ فِــي فَنِّهَــا كَمِثْلِهَــا
1000. بِكْــرٌ مَنِيــعٌ سِــتْرُهَا لِمَــنْ دَنَــا	وَمَــنْ أَتَاهَــا خَاضِــعًا نَــالَ الْمُنَــى
1001. زَفَفْتُهَــا لِمَــنْ نُهَــاهُ رَاجِــحُ	وَمَهْرُهَــا مِنْــهُ الــدُّعَاءُ الصَّــالِحُ
1002. عَلَّــي إِذَا صِــرْتُ قَــرِينَ الــرَّمْسِ	تَنْفَعُنِــي دَعْوَتُــهُ فِــي بُؤْسِــي

وذلك -أي كونها فريدة- (**إذ**) أي لأجل أنه (**لم يكن في فنها**) أي العلم الذي نُظمت فيه أرجوزةٌ ولا منظومةٌ (**كمثلها**) في حسن السبك وجودة النظم.

وهي أي هذه الأرجوزة (**بكر**) أي كالبكر في عدم المنال لمن لم يلتفت إليها ولم يُلْقِ باله إليها: بالتأمل والطلب، والسعي في تحصيلها (**منيع سترها**) أي عليها ستر منيع أي حجاب مانع (**لمن دنا**)؛ اللام بمعنى "مِن" أي دنا منها وطلب منالها بغير كدٍّ وتعب. وفي نسخة **لمن ونى**؛ ونى في الأمر: ضعف وفتر فهو وانٍ. (**ومن أتاها**) أي طلب منالها وتحصيلها حال كونه (**خاضعا**) أي متذللا مُذعنا مستكينا لله تعلى في طلبها يسأله أن يفهمها: (**نال المنى**) أي أمنيته وطَلِبته منها؛ ففهمها الفهم الصحيح التام، واطلع على ما فيها من الأسرار والنكت، والقواعد والأصول.

(**زففتها**): أهديتها أي البكر المذكورة؛ المراد بها: الألفية الفريدة (**لمن نهاه**) أي عقله وفهمه (**راجح**) أي صحيح تام؛ سُمي العقل بالنُّهَى: لأنه ينهى صاحبه عن كل قبيح. (**ومهرها**) أي صداقها المطلوب (**منه**) في مقابلة الإحسان بها عليه؛ حيث أخرجتْه من ظلمة جهل هذه الفنون: (**الدعاء**) أي الطلب والسؤال (**الصالح**) أي الحسن الذي فيه خير الدنيا والآخرة.

قوله "بكر": استعارة تحقيقية؛ شبهها بالبكر، ثم رشح الاستعارة المذكورة بما يلائم المستعار منه؛ وهو الزفاف والْمَهر.

(**علي إذا**) أي حين (**صرت قرين الرمس**) أي مصاحبا للقبر، أي اللحد الذي يرمِس صاحبَه أي يستره (**تنفعني دعوته**) أي طَلِبته ومسألته الصالحة (**في بؤسي**) أي شدّتي التي ألاقي فيه؛ لحديث «**ما الميت في قبره إلا شبه الغريق الْمُغَوِّث ينتظر دعوة من أب أو أم أو ولد أو صديق ثقة فإذا لحقته كانت أحب إليه من الدنيا وما فيها**». رواه

1003. وَأَحْمَــدُ اللهَ عَلَــى الإِتْمَــامِ حَمْــدًا يَفُــوقُ الْبَــدْرَ فِــي التَّمَــامِ

1004. مُصَــلِّيًا عَلَــى نَبِــيٍّ قَــدْ عَلَــتْ أَوْصَــافُهُ بَــيْنَ الــوَرَى وَكَمُلَــتْ

الديلمي في مسند الفردوس من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(وأحمد الله) تعلى وأشكره (على) نعمة (الإتمام) أي على أن وفقني لإتمام هذا النظم (حمدا يفوق البدر) أي القمر التام (في) حالة (التمام) أي حمدا أتمّ من البدر؛ لأنه على أتم النعم؛ حال كوني (مصليا على نبي)؛ هو محمد ﷺ؛ لأنه هو الذي (قد علت أوصافه) الحميدة على أوصاف كل إنسان نبيا كان أو غيره؛ حال كون تلك الأوصاف الحميدة (بين الورى) أي الخلق (وكملت) أيَّ كمال.

وفي لفظ كملت: براعة حسنة في الختم؛ لأن أحسن الختم ما كان بلفظ يؤذن به، وأبلغه لفظ الختم والتمام والكمال كما مرّ.

وقيل إن أبلغ ما ورد في ذلك قول القائل[1] لا أسأل الله إلا أن يدوم لنا إلخ.

وهذا آخر ما يسّر الله تعلى من التعليق، على هذا النظم البديع الأنيق -ختم الله لنا ولقارئه بالحسنى آمين- ولم آلُ جهدا في تهذيب مبانيه، وتقريب معانيه، بلا طول ممل، ولا قصر مخل، وما فيه من إطناب وتكرير؛ فلنكتة الإيضاح والتقرير، هذا على قصر باعي، وقلة اطلاعي، فلا أبيعه بشرط البراءة من كل عيب، ولا أدعي أنه جمع سلامة كيف والبشر محل النقص بلا ريب، والخطأ لا يسلم منه أحد، إلا من عصم الله الصمد، والفاضل من تعدُّ سقطاته، وتحصى غلطاته.

على أن الناظم قد نقل في أوائل الشرح عن الزركشي عن بعض المشائخ أنه كان يقول: العلوم ثلاثة: علم نضج وما احترق وهو علم الأصول والنحو، وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير، وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث. هـ.

ثم إنني أقول عن هذه العجالة، متمثلا بما الناظم رحمه الله تعلى قاله: "زففتها لمن نهاه راجح" ..إلخ.

---

(1) تقدم.

... ...

ووافق الفراغ منه يوم الثلاثاء أواخر شهر ربيع الثاني عام 1442هـ.

فالحمد لله الذي بنعمته وجلاله تتم الصالحات.

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

حَمِدْتُ اللهَ حِينَ هَدَى فُؤَادِي   لِمَا أَبْدَيْتُ مَعْ عَجْزِي وَضُعْفِي

فَمَنْ لِي بِالْخَطَا فَأُرَدَّ عَنْهُ   وَمَنْ لِي بِالْقَبُولِ وَلَوْ بِحَرْفِ

الحمد لله رب العالمين حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده.

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ.

﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ١٨٠ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ١٨١ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: 180-182]

انتهى

❁ ❁ ❁

الملحق الأول:

متن عقود الجمان

بسم الله الرحمن الرحيم

1.قَالَ الْفَقِيرُ عَابِدُ الرَّحْمَنِ الحَمْدُ للهِ عَلَى الْبَيَانِ
2.وَأَفْضَلُ الصَّلاةِ وَالسَّلامِ عَلَى النَّبِيِّ أَفْصَحِ الأَنَامِ
3.وَهَذِهِ أُرْجُوزَةٌ مِثْلُ الْجُمَانْ ضَمَّنْتُهَا عِلْمَ الْمَعَانِي وَالْبَيَانْ
4.لَخَّصْتُ فِيهَا مَا حَوَى التَّلْخِيصُ مَعْ ضَمِّ زِيَادَاتٍ كَأَمْثَالِ اللُّمَعْ
5.مَا بَيْنَ إِصْلاحٍ لِمَا يُنْتَقَدُ وَذِكْرِ أَشْيَاءَ لَهَا يُعْتَمَدُ
6.وَضَمِّ مَا فَرَّقَهُ لِلْمُشْبِهِ وَاللهَ رَبِّي أَسْأَلُ النَّفْعَ بِهِ
7.وَأَنْ يُزَكِّي عَمَلِي وَيُعْرِضَا عَنْ سُوئِهِ وَأَنْ يُنِيلَنِي الرِّضَا

مقدمة

8.يُوصَفُ بِالْفَصَاحَةِ الْمُرَكَّبُ وَمُفْرَدٌ وَمُنْشِئٌ مُرَتِّبُ
9.وَغَيْرَ ثَانٍ صِفْهُ بِالْبَلاغَهْ وَمِثْلُهَا فِي ذَلِكَ البَرَاعَهْ
10.فَصَاحَةُ الْمُفْرَدِ أن لا تَنْفِرَا حُرُوفُهُ كَهِعْخِعِ وَاسْتَشْزَرَا
11.وَعَدَمُ الخُلْفِ لِقَانُونٍ جَلِي كَـ"الْحَمْدُ للهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ"
12.وَفَقْدُهُ غَرَابَةً قَدْ أُرْتِجَا كَـ"فَاحِمًا وَمَرْسِنًا مُسَرَّجَا"
13.قِيلَ وَفَقْدُ كُرْهِهِ فِي السَّمْعِ نَحْوُ جِرِشَّاهُ وَذَا ذُو مَنْعِ
14.وَفِي الْكَلامِ فَقْدُهُ فِي الظَّاهِرِ لِضُعْفِ تَالِيفٍ وَلِلتَّنَافُرِ
15.فِي الكَلِمَاتِ وَكَذَا التَّعْقِيدُ مَعْ فَصَاحَةٍ فِي الكَلِمَاتِ تُتَّبَعْ
16.فَالضُّعْفُ نَحْوُ قَدْ جَفَوْنِي وَلَمِ أَجْفُ الأَخِلاَّءُ وَمَا كُنْتُ عَمِي
17.وَذُو تَنَافُرٍ أَتَاكَ النَّصْرُ كَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

18. كَـــذَاكَ أَمْدَحُــهُ الَّـــذِي تَكَـــرَّرَا وَالثَّالِــثُ الخَفَــاءُ فِــي قَصْــدٍ عَــرَا
19. لِخَلَــلٍ فِــي الــنَّظْمِ أَوْ فِــي الِانْتِقَــالْ إِلَــى الَّـــذِي يَقْصِـــدُهُ ذَوُو الْمَقَـــالْ
20. قِيـــلَ وأن لا يَكْثُـــرَ التَّكَـــرُّرُ وَلَا الإِضَـــافَاتُ وَفِيـــهِ نَظَـــرُ
21. وَحَـــدُّهَا فِــي مُــتَكَلِّمٍ شُــهِرْ مَلَكَـــةٌ عَلَـــى الْفَصِـــيحِ يَقْتَـــدِرْ
22. بَلَاغَـــةُ الْكَـــلَامِ أَنْ يُطَابِقَـــا لِمُقْتَضَـــى الْحَـــالِ وَقَـــدْ تَوَافَقَـــا
23. فَصَـــاحَةٌ وَالْمُقْتَضَـــى مُخْتَلِـــفُ حَسْـــبَ مَقَامَـــاتِ الْكَـــلَامِ يُولَـــفُ
24. فَمُقْتَضِـــي تَنْكِيـــرِهِ وَذِكْـــرِهِ وَالْفَصْـــلِ الِايجَـــازِ خِـــلَافُ غَيْـــرِهِ
25. كَـــذَا خِطَـــابٌ لِلـــذَّكِيِّ وَالْغَبِـــي وَكِلْمَـــةٌ لَهَـــا مَقَـــامٌ أَجْنَبِـــي
26. مَـــعْ كِلْمَـــةٍ تَصْـــحَبُهَا فَالْفِعْـــلُ ذَا إِنْ لَـــيْسَ كَالْفِعْـــلِ الَّـــذِي تَـــلَا إِذَا
27. وَالِارْتِفَـــاعُ فِـــي الْكَـــلَامِ وَجَبَـــا بِـــأَنْ يُطَـــابِقَ اعْتِبَـــارًا نَاسَـــبَا
28. وَفَقْـــدُهَا انْحِطَاطُـــهُ فَالْمُقْتَضَـــى مُنَاسِـــبٌ مِـــنِ اعْتِبَـــارٍ مُرْتَضَـــى
29. وَيُوصَـــفُ اللَّفْـــظُ بِتِلْـــكَ بِاعْتِبَـــارْ إِفَـــادَةِ الْمَعْنَـــى بِتَرْكِيـــبٍ يُصَـــارْ
30. وَقَـــدْ يُسَـــمَّى ذَاكَ بِالْفَصَـــاحَهْ وَلِبَلَاغَـــةِ الْكَـــلَامِ سَـــاحَهْ
31. بِطَـــرَفَيْنِ حَـــدُّ الِاعْجَـــازِ عَلِـــي وَمَـــا لَـــهُ مُقَـــارِبٌ وَالْأَسْـــفَلِ
32. هُـــوَ الَّـــذِي إِذَا لِدُونِـــهِ نَـــزَلْ فَهْـــوَ كَصَـــوْتِ الْحَيَـــوَانِ مُسْـــتَفِلْ
33. بَيْنَهُمَـــا مَرَاتِـــبٌ وَتَتْبَـــعُ بَلَاغَـــةٌ مُحَسِّـــنَاتٌ تُبْـــدِعُ
34. وَحَـــدُّهَا فِـــي مُـــتَكَلِّمٍ كَمَـــا مَضَـــى فَمَـــنْ إِلَـــى الْبَلَاغَـــةِ انْتَمَـــى
35. فَهْـــوَ فَصِـــيحٌ مِـــنْ كَلِـــيمٍ أَوْ كَـــلَامْ وَعَكْـــسُ ذَا لَـــيْسَ لَنَـــا لَـــهُ الْتِـــزَامْ
36. قُلْـــتُ وَوَصْـــفٌ مِـــنْ بَـــدِيعٍ حَـــرَّرَهْ شَـــيْخِي وَشَـــيْخُهُ الإِمَـــامُ حَيْـــدَرَهْ
37. وَمَرْجِـــعُ الْبَلَاغَـــةِ التَّحَـــرُّزُ عَـــنِ الخَطَـــا فِـــي ذِكْـــرِ مَعْنًـــى يَبْـــرُزُ

38. وَالـمَيْزُ لِلْفَصِيحِ مِنْ سِوَاهُ ذَا يُعْرَفُ فِي اللُّغَةِ وَالصَّرْفِ كَذَا
39. فِي النَّحْوِ وَالَّذِي سِوَى التَّعَقُّدِ الـمَعْنَوِي يُدْرَكُ بِالْحِسِّ قَدِ
40. وَمَا بِهِ عَنِ الْخَطَا فِي التَّأْدِيَهْ مُحْتَرَزٌ عِلْمَ الْمَعَانِي سَمِّيَهْ
41. وَمَا عَنِ التَّعْقِيدِ فَالبَيَانُ ثُمَّ الْبَدِيعُ مَا بِهِ اسْتِحْسَانُ

الفن الأول: علم المعاني

42. وَحَدُّهُ عِلْمٌ بِهِ قَدْ تُعْرَفُ أَحْوَالُ لَفْظٍ عَرَبِيٍّ يُؤْلَفُ
43. مِمَّا بِهَا تَطَابُقٌ لِمُقْتَضَى حَالٍ وَحَدِّي سَالِمٌ وَمُرْتَضَى
44. يُحْصَرُ فِي أَحْوَالِ الإِسْنَادِ وَفِي أَحْوَالِ مُسْنَدٍ إِلَيْهِ فَاعْرِفِ
45. وَمُسْنَدٍ تَعَلُّقَاتِ الْفِعْلِ وَالْقَصْرِ وَالْإِنْشَاءِ ثُمَّ الْوَصْلِ
46. وَالْفَصْلِ وَالْإِيجَازِ وَالْإِطْنَابِ وَنَحْوِهِ تَاتِيكَ فِي أَبْوَابِ

مسألة

47. مُحْتَمِلٌ لِلصِّدْقِ وَالْكِذْبِ الْخَبَرْ وَغَيْرُهُ الْإِنْشَاءُ لا ثَالِثَ قَرْ
48. تَطَابُقُ الْوَاقِعِ صِدْقُ الْخَبَرِ وَكِذْبُهُ عَدَمُهُ فِي الْأَشْهَرِ
49. وَقِيلَ بَلْ تَطَابُقُ اعْتِقَادِهِ وَلَوْ خَطًا وَالكِذْبُ فِي افْتِقَادِهِ
50. فَفَاقِدُ اعْتِقَادِهِ لَدَيْهِ وَاسِطَةٌ وَقِيلَ لا عَلَيْهِ
51. الْجَاحِظُ الصِّدْقُ الَّذِي يُطَابِقُ مُعْتَقَدًا وَوَاقِعًا يُوَافِقُ
52. وَفَاقِدٌ مَعَ اعْتِقَادِهِ الْكَذِبْ وَغَيْرُ ذَا لَيْسَ بِصِدْقٍ أَوْ كَذِبْ
53. وَوَافَقَ الرَّاغِبُ فِي الْقِسْمَيْنِ وَوَصَفَ الثَّالِثَ بِالْوَصْفَيْنِ

أحوال الإسناد الخبري

54. الْقَصْـــدُ بِالإِخْبَـــارِ أَنْ يُفَـــادَا مُخَاطَـــبٌ حُكْمًـــا لَـــهُ أَفَـــادَا
55. أَوْ كَوْنَـــهُ عَلِمَـــهُ وَالأَوَّلا فَائِـــدَةَ الإِخْبَـــارِ سَـــمِّ وَاجْعَـــلا
56. لازِمَهَـــا الثَّـــانِي وَقَـــدْ يُنَـــزَّلُ عَـــالِمُ هَـــذَيْنِ كَمَـــنْ قَـــدْ يَجْهَـــلُ
57. لِعَـــدَمِ الْجَـــرْيِ عَلَـــى مُوجَبِـــهِ وَمَـــا أَتَـــى لِغَيْـــرِ ذَا أَوِّلْ بِـــهِ
58. فَلْيَقْتَصِـــرْ عَلَـــى الَّـــذِي يُحْتَـــاجُ لَـــهْ مِـــنَ الْكَـــلامِ وَلْيُعَامَـــلْ عَمَلَـــهْ
59. فَـــإِنْ تُخَاطِـــبْ خَـــالِيَ الـــذِّهْنِ مِـــنِ حُكْـــمٍ وَمِـــنْ تَـــرَدُّدٍ فَلْتَغْـــتَنِ
60. عَـــنِ الـــمُؤَكِّدَاتِ أَوْ مُـــرَدِّدَا وَطَالِبًـــا فَمُسْـــتَجِيدًا أَكِّـــدَا
61. أَوْ مُنْكِـــرًا فَأَكِّـــدَنْ وُجُوبَـــا بِحَسَـــبِ الإِنْكَـــارِ فالضُّـــرُوبَا
62. أَوَّلَهَـــا سَـــمِّ ابْتِـــدَائِيًّا وَمَـــا تَـــلاهُ فَهْـــوَ الطَّلَبِـــيُّ وَانْتَمَـــى
63. تَالِيـــهِ لِلإِنْكَـــارِ ثُـــمَّ مُقْتَضَـــى ظَـــاهِرِهِ إِيـــرَادُهُ كَمَـــا مَضَـــى
64. وَرُبَّمَـــا خُولِـــفَ ذَا فَلْيُـــورَدِ كَـــلامُ ذِي الْخُلُـــوِّ كَـــالْمُرَدِّدِ
65. إِذَا لَـــهُ قُـــدِّمَ مَـــا يُلَـــوِّحُ بِخَبَـــرٍ فَهْـــوَ لِفَهْـــمٍ يَجْـــنَحُ
66. كَمِثْـــلِ مَـــا يَجْـــنَحُ مَـــنْ تَـــرَدَّدَا لِطَلَـــبٍ فَالْحُسْـــنُ أَنْ تُؤَكِّـــدَا
67. وَيُجْعَـــلُ الْمُقِـــرُّ مِثْـــلَ الْمُنْكِـــرِ إِنْ سِـــمَةُ النُّكْـــرِ عَلَيْـــهِ تَظْهَـــرِ
68. كَقَوْلِنَـــا لِمُسْـــلِمٍ وَقَـــدْ فَسَـــقْ يَـــا أَيُّهَـــا الْمِسْـــكِينُ إِنَّ الـــمَوْتَ حَـــقّْ
69. وَيُجْعَـــلُ الْمُنْكِـــرُ إِنْ كَـــانَ مَعَـــهْ شَـــوَاهِدٌ لَـــوْ يَتَأَمَّـــلْ مُرْدِعَـــهْ
70. كَغَيْـــرِهِ كَقَوْلِـــكَ: الإِسْـــلامُ حَـــقّْ لِمُنْكِـــرٍ وَالنَّفْـــيُ فِيـــهِ مَـــا سَـــبَقْ
71. ثُـــمَّ مِـــنَ الإِسْـــنَادِ مَـــا يُسَـــمَّى حَقِيقَـــةً عَقْلِيَّـــةً كَـــأَنْ مَـــا

72.يُسْـنَدَ فِعْـلٌ لِلَّـذِي لَـهُ لَـدَى مُخَاطِـبٍ أَوْ شِـبْهُهُ فِيمَـا بَـدَا
73. كَقَوْلِنَـا أَنْبَـتَ رَبُّنَـا الْبَقْـلْ وَأَنْبَـتَ الرَّبِيـعُ، قَـوْلُ مَـنْ جَهِـلْ
74.وَجَـاءَ زَيْـدٌ مَـعَ فَقْـدِ الْفِعْـلِ عِلْمًـا وَمَـا يُـدْعَى الْمَجَـازَ العَقْلِـي
75.إِسْـنَادُهُ إِلَـى الَّـذِي لَـيْسَ لَـهُ بَـلْ لِمُلابَـسٍ وَقَـدْ أَوَّلَـهُ
76.وَإِنَّـهُ يُلابِـسُ الْفَاعِـلَ مَـعْ مَفْعُولِـهِ وَمَصْـدَرًا وَمَـا اجْتَمَـعْ
77.مِـنَ الزَّمَـانِ وَالْمَكَـانِ وَالسَّـبَبْ فَهْـوَ إِلَـى الْمَفْعُـولِ غَيْـرِ مَـا انْتَصَـبْ
78.وَفَاعِـلٍ أَصْـلٌ وَغَيْـرُ ذَا مَجَـازْ كَعِيشَـةٍ رَاضِـيَةٍ إِذَا تُجَـازْ
79.وَالسَّـيْلُ مُفْعَـمٌ وَلَيْـلٌ سَـارِي وَجَـدَّ جِـدُّهُمْ وَنَهْـرٌ جَـارِي
80.وَقَـدْ بَنَيْـتُ مَسْـجِدًا وَقَائِـلْ أَوَّلَـهُ يُخْـرِجُ قَـوْلَ الجَاهِـلْ
81.مِـنْ ثَـمَّ لَـمْ يُحْمَـلْ عَلَـى ذَا الحُكْـمِ أَشَـابَ كَـرُّ الـدَّهْرِ دُونَ عِلْـمِ
82.وَقُـلْ مَجَـازٌ قَـوْلُ فَضْـلِ الأَلْمَعِـي مَيَّـزَ عَنْـهُ قُنْزُعًـا عَـنْ قُنْـزُعِ
83.جَـذْبُ اللَّيَـالِي أَبْطِئِـي أَوْ أَسْـرِعِي لِقَوْلِـهِ عَقِـبَ هَـذَا الـمَطْلَعِ
84.أَفْنَـاهُ قِيـلُ اللهِ لِلشَّـمْسِ اطْلُعِـي حَتَّـى إِذَا وَارَاكِ أُفْـقٌ فَـارْجِعِي
85.أَقْسَـامُهُ حَقِيقَتَـانِ الطَّرَفَـانْ أَوْ فَمَجَـازَانِ كَـذَا مُخْتَلِفَـانْ
86.كَأَنْبَـتَ البَقْـلَ شَـبَابُ الْعَصْـرِ وَالأَرْضَ أَحْيَاهَـا رَبِيـعُ الـدَّهْرِ
87.وَشَـاعَ فِـي الإِنْشَـاءِ وَالْقُـرْآنِ بِقَـوْلِ يَـا هَامَـانُ مَثِّـلْ ذَانِ
88.وَشَـرْطُهُ قَرِينَـةٌ تُقَـالُ أَوْ مَعْنَوِيَّـةٌ كَمَـا يُحَـالُ
89.قِيَامُـهُ فِـي عَـادَةٍ بِالـمُسْنَدِ أَوْ عَقْـلٍ اوْ يَصْـدُرَ مِـنْ مُوَحِّـدِ
90. كَهَـزَمَ الأَمِيـرُ جُنْـدَهُ الغَـوِي وَجَـاءَ بِـي إِلَيـكَ حُبُّـكَ القَـوِي
91.وَفَهْـمُ أَصْـلِهِ يَكُـونُ وَاضِـحَا كَرَبِحَـتْ تِجَـارَةٌ أَيْ رَبِحَـا

92.وَذَا خَفَا كَسَرَّنِي مَنْظَرُكا   أَيْ سَرَّنِي اللهُ لَدَى رُؤْيَتِكا

93.وَيُوسُفُ أَنْكَرَ هَذَا جَاعِلَهْ   كِنَايَةً بِأَنْ أَرَادَ فَاعِلَهْ

94.حَقِيقَةً وَنِسْبَةُ الإِنْبَاتِ لَهْ   قَرِينَةٌ وَقَدْ أَبَاهُ النَّقَلَهْ

أحوال المسنَد إليه

95.فَلِاجْتِنَابِ عَبَثٍ قُلْ حَذْفُهُ   أَوْ لِاخْتِبَارِ سَامِعٍ هَلْ يَنْبَهُ

96.أَوْ قَدْرِ فَهْمِهِ وَجُنْحٍ لِدَلِيلْ   أَقْوَى هُوَ العَقْلُ لَهُ قُلْتُ عَلِيلْ

97.أَوْ صَوْنِهِ عَنْ ذِكْرِهِ أَوْ صَوْنِكا   أَوْ لِتَأَتِّي الْجَحْدِ إِنْ يَحْتَجْ لَكَا

98.أَوْ كَوْنِهِ مُعَيَّنًا أَوِ ادِّعَا   أَوِ الْمَقَامُ ضَيِّقٌ أَوْ سُمِعَا

99.وَذِكْرُهُ لِلْأَصْلِ أَوْ يُحْتَاطَ إِذْ   تَعْوِيلُهُ عَلَى الْقَرِينَةِ انْتُبِذْ

100.أَوْ سَامِعٍ لَيْسَ بِذِي تَذْكِيرِ   أَوْ كَثْرَةِ الإِيضَاحِ وَالتَّقْرِيرِ

101.أَوْ قَصْدِهِ تَحْقِيرَهُ أَوْ رِفْعَتَهْ   أَوْ بَرَكَاتِ شَأْنِهِ أَوْ لَذَّتَهْ

102.أَوْ بَسْطَهُ الْكَلامَ حَيْثُ يُطْلَبُ   طُولُ الْمَقَامِ كَالَّذِي يُسْتَعْذَبُ

103.وَكَوْنُهُ مَعْرِفَةً فَمُضْمَرُ   إِذِ الْمَقَامُ غَائِبٌ أَوْ حَاضِرُ

104.وَالأَصْلُ فِي الْخِطَابِ أَنْ يُعَيَّنَا   مُخَاطَبٌ وَفَقْدُ ذَا قَدْ يُعْتَنَى

105.كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَلَوْ تَرَى   لِكَيْ يَعُمَّ كُلَّ شَخْصٍ قَدْ يَرَى

106.وَعَلَمٌ لِأَجْلِ أَنْ يَحْضُرَ فِي   ذِهْنٍ بِعَيْنِهِ وبِاسْمِهِ الْوَفِي

107.فِي الِابْتِدَا كَقُلْ هُوَ اللهُ أَحَدْ   أَوْ لِكِنَايَةٍ وَرِفْعَةٍ وَضِدْ

108.أَوْ لِتَبَرُّكٍ وَلَذَّةٍ وَمَا   يُوصَلُ لِلتَّقْرِيرِ أَوْ أَنْ فُخِّمَا

109.أَوْ فَقْدِ عِلْمِ سَامِعٍ غَيْرَ الصِّلَهْ   نَحْوُ الَّذِي أُهْدِي إِلَيْكَ يَعْمَلَهْ

110. أَوْ هُجْنَةِ التَّصْرِيحِ بِالإِسْمِ كَذَا تَنْبِيهُهُ عَلَى الْخَطَا وَنَحْوُ ذَا
111. أَوْ لِإِشَارَةٍ إِلَى وَجْهِ الْبِنَا لِخَبَرٍ وَقَدْ يَكُونُ ذَا هُنَا
112. ذَرِيعَةً لِرَفْعِ شَأْنِ الْمُسْنَدِ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ لِسِوَاهُ وَزِدِ
113. ذَرِيعَةً لِأَجْلِ تَحْقِيقِ الْخَبَرْ وَقَالَ فِي الإِيضَاحِ فِي هَذَا نَظَرْ
114. وَاسْمُ إِشَارَةٍ لِكَيْ يُمَيَّزَا أَكْمَلَ تَمْيِيزٍ كَهَذَا مَنْ غَزَا
115. كَذَا لِتَعْرِيضٍ بِأَنَّ السَّامِعْ مُسْتَبْلِدٌ كَالْبَيْتِ ذِي الْمَجَامِعْ
116. أَوْ لِبَيَانِ حَالِهِ مِنْ قُرْبِ أَوْ بُعْدِ او تَحْقِيرِهِ بِالْقُرْبِ
117. أَوْ رَفْعِهِ بِالْبُعْدِ أَوْ تَحَقُّرِ أَوْ كَوْنِهِ بِالْوَصْفِ بَعْدَهُ حَرِي
118. أَوْ لَمْ يَكُنْ بِغَيْرِ ذَاكَ يُعْرَفُ قَدْ زَادَهُ عَلَى المواضِي يُوسُفُ
119. ثُمَّ بِأَلْ إِشَارَةً لِمَا عُهِدْ أَوْ لِحَقِيقَةٍ وَرُبَّمَا تَرِدْ
120. لِوَاحِدٍ بِعَهْدِهِ فِي الذِّهِنِ نَحْوُ ادْخُلِ السُّوقَ وَلا عَهْدَ عُنِي
121. كَالنُّكْرِ مَعْنًى وَلِأَفْرَادٍ تَعُمْ حَقِيقَةً كَعَالِمِ الْغَيْبِ قَدُمْ
122. وَمِنْهُ عُرْفِي وَعُمُومُ الْمُفْرَدِ أَشْمَلُ إِذْ صَحَّ وُجُودُ مُفْرَدِ
123. وَرَجُلَيْنِ مَعَ قَوْلِ لا رِجَالْ فِي الدَّارِ دُونَ مَا إِذَا فَرْدٌ يُقَالْ
124. وَلا تَنَافِي بَيْنَ الاسْتِغْرَاقِ وَبَيْنَ الافْرَادِ بِالاتِّفَاقِ
125. لِأَنَّهُ يُدْخَلُ مَعْ قَطْعِ النَّظَرْ عَنْ وَحْدَةٍ وَبِالإِضَافَةِ اسْتَقَرْ
126. لِلاخْتِصَارِ أَوْ لِتَعْظِيمِ الْمُضَافْ إِلَيْهِ أَوْ مُضَافِ هَذَا أَوْ خِلافْ
127. هَذَيْنِ أَوْ إِهَانَةٍ كَعَبْدِي عَبْدُ أَمِيرِ المُومنين عِنْدِي
128. قُلْتُ وَالاسْتِغْرَاقِ لَكِنْ سَكَتُوا عَنْهُ وَمَنْ أَلْ ذَا بِهَذا أَثْبَتُ
129. وَيُوسُفٌ وَلِإِشَارَةٍ إِلَى نَوْعِ مَجَازٍ وَلِتَرْقِيقِ جَلا

130. وَكَوْنُهُ نكِرَةً لِوَحْدَتِهْ ... كَرَجُلٍ نَوْعِيَّةٍ أَوْ رِفْعَتِهْ

131. أَوْ ضِدِّهَا أَوْ كَثْرَةٍ أَوْ قِلَّةِ ... وَقَدْ أَتَى لِرِفْعَةٍ وَكَثْرَةِ

132. قَدْ كُذِّبَتْ رُسْلٌ عِظَامٌ فَافْهَمِ ... وَغَيْرُهُ نُكِّرَ قَصْدَ الْعِظَمِ

133. نَحْوُ بِحَرْبٍ وَلِضِدٍّ ظَنَّا ... وَالنَّوْعُ وَالإِفْرَادُ حَقًّا عَنَّا

134. فِي دَابَةٍ مِنْ مَاءِ الَّذِي تُلِي ... أَوْ قَصْدَ العُمُومُ إِنْ نَفْيًا وَلِي

135. أَوْ لِتَجَاهُلٍ وَأَنْ لا يُدْرِكَا ... ذُو القَوْلِ وَالسَّامِعُ غَيْرَ ذَلِكَا

136. ثُمَّ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْمُشْتَهِرَهْ ... إِذَا أَتَتْ نكِرَةٌ مُكَرَّرَهْ

137. تَغَايَرَا وَإِنْ يُعَرَّفْ ثَانِي ... تَوَافَقَا كَذَا الْمُعَرَّفَانِ

138. شَاهِدُهَا الَّذِي رَوَيْنَا مُسْنَدَا ... لَنْ يَغْلِبَ الْيُسْرَيْنِ عُسْرٌ أَبَدَا

139. وَنَقَضَ السُّبْكِيُّ ذَا بِأَمْثِلَهْ ... وَقَالَ ذِي قَاعِدَةٌ مُسْتَشْكَلَهْ

140. وَوَصْفُهُ لِلْكَشْفِ وَالتَّخْصِيصِ أَوْ ... تَأَكُّدٍ وَالْمَدْحَ وَالذَّمَّ رَأَوْا

141. وَكَوْنُهُ أُكِّدَ لِلتَّقْرِيرِ مَعْ ... رَفْعٍ لِسَهْوٍ أَوْ مَجَازٍ قَدْ يَقَعْ

142. وَعَدَمِ الشُّمُولِ وَالبَيَانُ قَرْ ... لِكَشْفِهِ نَحْوُ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ

143. وَالْعَطْفُ لِلتَّفْصِيلِ بِالإِيجَازِ فِي ... ذَا الْبَابِ وَالْمُسْنَدِ أَوْ رَدٌّ نُفِي

144. بِهِ الْخَطَا فِي جَا أَبُوكَ لا الأَجَلْ ... أَوْ صَرْفِ حُكْمٍ لِلسِّوَى فِي عَطْفِ بَلْ

145. وَالشَّكِّ وَالتَّشْكِيكِ قُلْتُ أَوْ سِوَى ... ذَلِكَ مِمَّا حَرْفُ عَطْفٍ قَدْ حَوَى

146. وَبَدَلُ الْكُلِّ وَبَعْضٍ وَاشْتِمَالْ ... لِزَيْدِ تَقْرِيرٍ وَإِيضَاحٍ يُقَالْ

147. وَالْفَصْلُ تَخْصِيصًا لَهُ بِالْمُسْنَدِ ... وَالْمَيْزِ مِنْ نَعْتٍ وَلِلتَّأَكُّدِ

148. وَكَوْنُهُ مُؤَخَّرًا فَلاقْتِضَا ... تَقَدُّمِ الْمُسْنَدِ أَمْرٌ مُرْتَضَى

149. وَكَوْنُهُ مُقَدَّمًا إِذْ هُو الْمُهِمْ ... لِكَوْنِهِ الأَصْلَ وَمُخْرِجٌ عُدِمْ

150. أَوْ لِـتُمَكِّنْ خَبَـرًا فِـي الـذِّهْنِ إِذْ ... فِـي الْمُبْتَـدَا تَشَـوُّقٌ لَـهُ أُخِـذْ
151. أَوْ سُـرْعَةِ السُّـرُورِ لِلتَّفَـاؤُلِ ... أَوْ لِمَسَـاءَةِ الْعَـدُوِّ الْعَـاذِلِ
152. أَوْ كَوْنِـهِ يُـوهِمُ الاِسْـتِلْذَاذَ بِـهْ ... أَوْ لازِمَ الخَـاطِرِ وَالَّـذِي شَـبِهْ
153. قِيـلَ وَلِلتَّخْصِيصِ بِالْفِعْلِ الْخَبَرْ ... تَـالِيَ نَفْـيٍ نَحْـوُ مَـا أَنَـا أُضَـرْ
154. أَيْ بَـلْ سِـوَايَ وَلِهَـذَا لَـمْ يَصِحْ ... وَلا سِـوَايَ والقِيَـاسُ مُتَّضِـحْ
155. وَلا كَمَـا أَنَـا رَأَيْـتُ أَحَـدَا ... وَمَـا أَنَـا ضَـرَبْتُ إِلَّا مَـنْ عَـدَا
156. وَمَـا سِـوَى التَّـالِي لِتَخْصِيصٍ وَرَدْ ... عَلَـى الَّـذِي يَـزْعُمُ غَيْـرَهُ انْفَـرَدْ
157. أَوْ شَـارَكُوا نَحْـوُ أَنَـا الَّـذِي عَـلا ... بِنَحْـوِ لا غَيْـرِيَ أَكِّـدْ أَوَّلا
158. وَنَحْـوِ وَحْـدِي ثَانِيًـا وَوَرَدَا ... تَقْوِيَـةَ الْحُكْـمِ كَـذَا يُـولِي النَّـدَا
159. وَلَـوْ نُفِـي الْفِعْـلُ كَأَنْـتَ لا تُـذَمْ ... فَـذَا عَـلا عَـنْ لا تُـذَمْ وَلَـوْ تَضُـمْ
160. أَنْـتَ إِذِ التَّأكِيـدُ لِلمَحْكُـومِ لا ... لِلحُكْـمِ وَالفِعْـلُ إِنِ النُّكْـرَ تَـلا
161. فَهْـوَ لِجِـنْسٍ أَوْ لِفَـرْدٍ حَصَـرَهْ ... كَرَجُـلٌ جَـا لا رِجَـالٌ أَوْ مَـرَهْ
162. وَقَـالَ يُوسُـفُ كَـذَا إِنْ قُـدِّرَا ... فَاعِلُـهُ مَعْنًـى فَقَـطْ مُـؤَخَّرَا
163. وَإِنْ يَجُـزْ وَلَـمْ يُقَـدَّرْ أَوْ مُنِـعْ ... لَـمْ يُسْـتَفَدْ غَيْـرُ التَّقَـوِّي فَاسْـتَمِعْ
164. إِلَّا مُنَكَّـرًا فَلَـوْ ذَا أُخِّـرَا ... فَفَـاعِلًا فِـي اللَّفْـظِ أَيْضًـا قُـدِّرَا
165. بِجَعْلِـهِ مِـنَ الضَّـمِيرِ مُبْـدَلا ... خَشْـيَةَ فَقْـدٍ لِلْخُصُـوصِ إِذْ خَـلا
166. مِـنْ سَـبَبٍ سِـوَاهُ فَالْـمَنْعُ لَـزِمْ ... مِـنِ ابْتِـدَاهُ لا مُعَـرَّفٍ وُسِـمْ
167. بِشَـرْطِ فَقْـدِ مَـانِعِ التَّخْصِيصِ لا ... شَـرٌّ أَهَـرَّ ذَا أَذًى أَمَّـا عَلَـى
168. جِـنْسٍ فَلِامْتِنَـاعِ أَنْ يُـرَادَ مَـا ... أَهَـرَّ شَـرٌّ غَيْـرُ خَيْـرٍ وَأَمَّـا
169. عَلَـى انْفِـرَادٍ فَهْـوَ لَـيْسَ يَجْـنَحُ ... لِقَصْـدِهِمْ وَإِذْ هُـمُ قَـدْ صَـرَّحُوا

170. تَخْصِيصَــهُ إِذْ أَوَّلُــوا بِمَــا أَهَــرْ ... إِلا فَبِــالتَّنْكِيرِ فَظِّــعْ شَــأْنَ شَــرْ

171. وَفِــي جَمِيــعِ قَوْلِــهِ هَــذَا نَظَــرْ ... قَــالَ وَزَيْــدٌ قَــائِمٌ إِذَا اسْــتَتَرْ

172. فِيــهِ ضَــمِيرٌ فِــي التَّقَــوِّي يَقْــرُبُ ... مِــنْ قَــامَ لا كَمِثْلِــهِ إِذْ يُنْسَــبُ

173. لِشِــبْهِ خَــالٍ صِــغَةً وَمِــنْ هُنَــا ... لَــمْ يَــكُ جُمْلَــةً وَلا كَهْــيَ بِنَــا

174. مِمَّــا يُــرَى تَقْدِيمُــهُ كَــاللَّازِمِ ... مِثْلُــكَ لا يَبْخَــلُ يَــا بْــنَ العَــالِمِ

175. وَمِثْلُــهُ غَيْــرُكَ لا يَجُــودُ أَيْ ... أَنْــتَ إِذَا لَــمْ يَــكُ تَعْرِيضًــا بِشَــيْ

176. وَرُبَّمَــا قُــدِّمَ إِذْ عَــمَّ كَكُــلْ ... لَــمْ يَــأْتِ إِذْ تَــأْخِيرُهُ هُنَــا يَــدُلْ

177. عَلَى انْتِفَا الْحُكْمِ عَنِ الْمَجْمُوعِ لا ... عَــنْ كُــلِّ فَــرْدٍ وَهْــوَ حُكْــمٌ قُــبِلا

178. الشَّــيْخُ إِنْ فِــي حَيِّــزِ النَّفْــيِ أَتَــتْ ... كُــلٌّ بِــأَنْ أَدَاتُــهُ تَقَــدَّمَتْ

179. كَقَوْلِــهِ مَــا كُــلُّ مَــا تَمَنَّــى ... أَوْ عَمَــلُ الْمَنْفِــيِّ فِيهَــا عَنَّــا

180. كَمَــا أَتَــى الرِّجَــالُ كُلُّهُــمْ وَلَــنْ ... آخُــذَ كُــلَّ الْمَــالِ أَوْ ذَا قَــدِّمَنْ

181. تَوَجَّــهَ النَّفْــيُ إِلَــى الشُّــمُولِ ثُــمْ ... أُثْبِــتَ لِلْــبَعْضِ وَإِلَّا فَلْــيَعُمْ

182. كَأَصْــبَحَتْ أُمُّ الْخِيَــارِ تَــدَّعِي ... عَلَــيَّ ذَنْبًــا كُلُّــهُ لَــمْ أَصْــنَعِ

مسألة

183. قَــدْ يَخْــرُجُ الْكَــلامُ عَمَّــا ذُكِــرَا ... مِــنْ ذَلِــكَ الْمُضْــمَرُ عَمَّــا أُظْهِــرَا

184. كَــنِعْمَ عَبْــدًا وضَــمِيرِ الشَّــانِ ... لِيَثْبُــتَ التَّالِيــهِ فِــي الأَذْهَــانِ

185. وَعَكْسُــهُ إِشَــارَةً لِلاعْتِنَــا ... بِكَوْنِــهِ مُمَيَّــزًا إِذْ ضُــمِّنَا

186. حُكْمًــا بَــدِيعًا وَادِّعَــاءِ الشُّــهْرَةِ ... أَوْلِلنِّــدَا عَلَــى كَمَــالِ الْفِطْنَــةِ

187. لِسَــامِعٍ وَالضِّــدِّ وَالــتَّهَكُّمِ ... بِــهِ كَمِثْــلِ مَــا إِذَا كَــانَ عَمِــي

188. وَغَيْرُهَا زِيَادَةُ التَّمْكِينِ قَدْ ... مَثَّلَهُ بِقَوْلِهِ اللهُ الصَّمَدْ

189. أَوْ لِيُقَوِّي دَاعِيَ الْمَأْمُورِ ... أَوْ يُدْخِلَ الرَّوْعَ عَلَى الضَّمِير

190. أَوِ الْمَهَابَةِ أو اسْتِعْطَافِ ... قُلْتُ كَذَا الْوُصْلَةُ لِلْأَوْصَافِ

191. وَعِظَمِ الأَمْرِ وَتَنْبِيهٍ عَلَى ... عِلِّيَّةٍ وَعَوْدُ مَعْنَاهُ عَلا

192. وَقَالَ فِي الْمِفْتَاحِ كُلُّ مَا ذُكِرْ ... لَيْسَ بِمُخْتَصٍّ بِذَا الَّذِي قُدِرْ

193. بَلْ غَيْبَةٌ وَأَخَوَاهَا قَدْ نُقِلْ ... كُلٌّ لِآخَرَ الْتِفَاتٌ مُسْتَقِلْ

194. وَرُدَّ فَالأَشْهَرُ أَنَّهُ أَخَصْ ... لِأَنَّهُ التَّعْبِيرُ عَنْ مَعْنًى بِنَصْ

195. مِنَ الثَّلاثِ بَعْدَ ذِكْرٍ بِسِوَاهْ ... مِنْهَا لِيَرْفُلَ الْكَلامُ فِي حُلاهْ

196. لِأَنَّ نَقْلَ الْقَوْلِ فِي الْمَهَايِعِ ... أَنْشَطُ لِلْإِصْغَاءِ فِي الْمَسَامِعِ

197. وَقَدْ يَخُصُّ كُلَّ مَوْضِعٍ نُكَتْ ... كَمِثْلِ مَا أُمُّ الكِتَابِ قَدْ حَوَتْ

198. فَالْعَبْدُ إِذْ يَحْمَدُ مَنْ يَحِقُّ لَهْ ... ثُمَّ يَجِيءُ بِالسُّمَى الْمُبَجَّلَهْ

199. وَكُلُّهَا مُحَرِّكُ الْإِقْبَالِ ... ومَالِكِ الْأُمُورِ فِي الْمَآلِ

200. فَيُوجِبُ الْإِقْبَالَ وَالْخِطَابَا ... بِغَايَةِ الْخُضُوعِ وَالتَّطْلابَا

201. لِلْعَوْنِ فِي كُلِّ مُهِمٍّ يُقْصَدُ ... وَقِسْ عَلَيْهِ كُلَّ مَا قَدْ يَرِدُ

202. وَلَمْ يَكُنْ فِي جُمْلَةٍ كَمَا فِي ... عَرُوسِ الافْرَاحِ وَفِي الكَشَّافِ

203. وَمِنْ خِلافِ الْمُقْتَضَى أَنْ جَاوَبَا ... مُخَاطِبًا بِغَيْرِ مَا تَرَقَّبَا

204. بِحَمْلِهِ عَلَى خِلافِ قَصْدِهِ ... لأَنَّهُ أَوْلَى بِهِ مِنْ ضِدِّهِ

205. أَوْ سَائِلًا بِغَيْرِ مَا قَدْ سَأَلَهْ ... لأَنَّهُ الأَوْلَى أَوِ الْمُهِمُّ لَهْ

206. وَمِنْهُ مَاضٍ عَنْ مُضَارِعٍ وُضِعْ ... لِكَوْنِهِ مُحَقَّقًا نَحْوُ فَزِعْ

207. قُلْتُ وَلِلْإِشْرَافِ أَوْ إِبْرَازِكَا ... فِي مَعْرِضِ الْحَاصِلِ غَيْرَ ذَلِكَا

208. وَمِنْهُ قَلْبٌ كَعَرَضْتُ الإِبِلا — عَلَى الْحِيَاضِ ثُمَّ هَلْ ذَا قُبِلا

209. ثَالِثُهَا الأَصَحُّ إِنْ لَمْ يَقْتَضِ — مَعْنًى لَطِيفًا لا وَإِلَّا فَارْتُضِي

210. كَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ — كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

211. وَمِنْهُ ذِكْرُ جَمْعٍ اوْ مُثَنَّى — أَوْ مُفْرَدٍ عَنْ آخَرٍ قَدْ عَنَّا

212. وَالِانْتِقَالُ مِنْ خِطَابِ بَعْضِ ذِي — إِلَى خِطَابِ آخَرٍ نَوْعٌ شَذِي

أحوال المسند

213. فَتَرْكُهُ لِمَا مَضَى وَيَحْتَمِلْ — كِلَيْهِمَا صَبْرٌ جَمِيلٌ قَدْ نُقِلْ

214. وَشَرْطُهُ قَرِينَةٌ كَذِكْرِ — سُؤَالٍ اوْ تَقْدِيرِهِ لِخُبْرِ

215. وَقَدْ يَجِي مِنْ أَوَّلٍ أَوْ آخِرِ — وَصَالِحًا لِلَّذَيْنِ عِنْدَ السَّابِرِ

216. وَخَبَرًا لِمُبْتَدًا أَوْ إِنَّ أَوْ — كَانَ عَلَى قُبْحٍ وَفِعْلًا بَعْدَ لَوْ

217. وَذِكْرُهُ لِمَا مَضَى أَوْ حَتْمِ — مَجِيئِهِ بِالفِعْلِ أَوْ بِالِاسْمِ

218. قُلْتُ وَلِلتَّعْجِيبِ فِي الْمِفْتَاحِ قَدْ — زَادَ وَفِي الْإِيضَاحِ رُدَّ وَانْفَرَدْ

219. لِكَوْنِهِ لا سَبَبِيًّا مَعْ عَدَمْ — إِفَادَةِ الْقُوَّةِ لِلْحُكْمِ الْمُتَمّْ

220. وَالسَّبَبِيُّ مَا جَرَى لِغَيْرِ مَا — يَسْبِقُهُ كَـ"هِنْدُ عَبْدُهَا انْتَمَى"

221. وَكَوْنُهُ فِعْلًا لأَنْ يُقَيَّدَا — بِوَقْتِهِ وَيُفْهِمَ التَّجَدُّدَا

222. وَاسْمًا لِفَقْدِ فَيْدِهِ مَا ذُكِرَا — قُلْتُ وَقَالَ بَعْضُ مَنْ تَأَخَّرَا

223. إِفَادَةُ الثُّبُوتِ فِي الإِسْمِ فُقِدْ — إِنْ كَانَ مَا يَتْلُوهُ فِعْلًا وَانْتُقِدْ

224. وَكَوْنُهُ مُقَيَّدًا بِقَيْدِ — كَنَحْوِ مَفْعُولٍ لِزَيْدِ الفَيْدِ

225. وَنَحْوُ كُنْتُ قَائِمًا كَانَ الَّذِي — قَيَّدَتِ الْمَنْصُوبَ لا العَكْسُ احْتُذِي

226. وَالتَّرْكُ لِلْمَانِعِ كَانْتِهَازِ   لِفُرْصَةٍ تُغْتَنَمُ وَالإِيجَازِ

227. وَكَوْنُهُ قُيِّدَ بِالشَّرْطِ لِأَنْ   يُفِيدَ مَعْنَى الأَدَوَاتِ كَيْفَ عَنْ

228. وَكُلُّهَا مَبْسُوطَةٌ فِي النَّحْوِ   فَابْحَثْ هُنَا فِي إِنْ إِذَا وَلَوْ

229. فَغَيْرُ لَوْ لِلشَّرْطِ فِي اسْتِقْبَالِ   لَكِنَّ إِنْ تَخْتَصُّ بِالْمُحَالِ

230. لِكَوْنِهَا فِي الأَصْلِ لِلَّذِي عَدِمْ   جَزْمًا وَعَكْسُهَا إِذَا مِنْ ثَمَّ عَمْ

231. الْمَاضِ فِيهَا وَلِجَزْمٍ إِنْ تَرِدْ   تَجَاهُلًا أَوْ لِمُخَاطَبٍ فَقَدْ

232. جَزْمًا وَلِلتَّوْبِيخِ وَالَّذِي يُرَى   كَجَاهِلٍ إِذْ مَا عَلَى الْعِلْمِ جَرَى

233. كَذَا لِتَغْلِيبِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِفْ   بِهِ عَلَى الْمَوْصُوفِ ثُمَّ ذَا عُرِفْ

234. فِي غَيْرِ مَا فَنٍّ كَمِثْلِ الْعُمَرَيْنْ   الْقَانِتِينَ الْخَافِقَيْنِ الْقَمَرَيْنْ

235. قُلْتُ وَمَنْ شَرَطَ أَنْ يُغَلَّبَا   أَعْلَى أَوِ الأَدْنَى فَلا تُصَوِّبَا

236. وَاخْتَصَّتَا بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ   مُسْتَقْبَلًا وَتَرْكُهُ لِنُكْتَةِ

237. كَمِثْلِ إِبْرَازِ الَّذِي لَمْ يَحْصُلِ   فِي صُورَةِ الْحَاصِلِ وَالتَّفَاؤُلِ

238. وَالْقَصْدِ لِلرَّغْبَةِ فِي وُقُوعِهِ   وَقِيلَ وَالتَّعْرِيضُ مِنْ فُرُوعِهِ

239. نَحْوُ لَئِنْ أَشْرَكْتَ وَالتَّعْرِيضَ سَمْ   بِمُنْصِفِ الْكَلامِ مِمَّنْ قَدْ حَكَمْ

240. وَمِنْهُ مَا لِي تِلْوُهُ لا أَعْبُدُ   وَحُسْنُهُ إِسْمَاعُ مَنْ قَدْ يُقْصَدُ

241. خِطَابُهُ الحَقَّ عَلَى وَجْهٍ مَنَعْ   غَضَبَهُ إِذْ لَمْ يَكُنْ فِيمَا صَنَعْ

242. نِسْبَتُهُ لِلَّوْمِ وَالإِعَانَهْ   عَلَى قُبُولِهِ لِمَا أَبَانَهْ

243. مِنْ نُصْحِهِ إِذْ لَمْ يُرِدْ لَهُ سِوَى   مُرَادِهِ لِنَفْسِهِ كَمَا نَوَى

244. وَلَوْ لِشَرْطِ الْمَاضِ وَانْتِفَائِهِ   لا لِانْتِفَا الْمَشْرُوطِ أَوْ بَقَائِهِ

245. فَذَاكَ بِاللَّازِمِ هَكَذَا ذَكَرْ   جَمَاعَةٌ وَشَيْخُنَا لَهُ نَصَرْ

246. مِـــنْ ثَــمَّ غَالِبًــا تَلِــي الْفِعْلِيَّــهْ وَفِعْـــلَ جُزْأَيْهَـــا الْــزَمَنْ مُضِــيَّهْ
247. وَلِانْحِتَـــامِ كَـــوْنِ ذَاكَ وَاقِعَـــا وَقَصْـــدِ الِاسْـــتِمْرَارِ جَـــا مُضَـــارِعَا
248. وَقَصْـدِ الِاسْتِحْضَـارِ مِثْـلُ مَـا أَتَـى فِـي غَيْـرِ ذَا وَقَـدْ تَقَضَّـى ضِـدُّ تَـا
249. قُلْـتُ وَأَمَّـا نَفْيُـهُ فَـالْأَحْرُفُ سِـتٌّ لِمَعْنَـى كُـلِّ حَـرْفٍ يُؤْلَـفُ
250. فَمَـا وَإِنْ كَلَـيْسَ نَفْـيُ الْحَـالِ ولا وَلَـــنْ لِنَفْـــيِ الِاسْـــتِقْبَالِ
251. فَـــإِنْ أَدَقُّ ثُـــمَّ لِلتَّاكِيـــدِ لَـــنْ وَنَفْـــيِ مَـــا كَـــانَ حُصُـــولُهُ يُظَـــنْ
252. قِيــلَ وَلِلتَّأْبِيــدِ لَكِــنْ تُرِكَـــا وَخَصَّـــهُ لا ابْـــنُ خَطِيـــبِ زَمْلَكَـــا
253. قَـالَ وَلَـنْ لِنَفْـيِ مَـا قَـدْ قَرُبَـا وَالِارْتِشَـــافُ فِيـــهِ هَـــذَا قَـــدْ أَبَـــى
254. وَلَـمْ وَلَمَّـا نَفْـيُ مَـاضٍ وَانْفَـرَدْ لَمَّـا بِالِاسْـتِغْرَاقِ مَـعْ مَـدْخُولِ قَـدْ
255. وَكَـــوْنُ مَـــا أُسْـــنِدَ ذَا تَنَكُّـــرِ لِقَصْـــدِ أَنْ لا عَهْـــدَ أَوْ لَـــمْ يُحْصَـــرِ
256. كَـــذَاكَ لِلتَّفْخِـــيمِ أَوْ لِلضُّـــعْفِ وَكَوْنُـــــهُ مُخَصَّصًـــــا بِالْوَصْـــــفِ
257. أَوْ بِإِضَـــافَةٍ لِكَوْنِـــهِ أَتَـــمْ فَائِـــدَةً وَتَرْكُـــهُ لِلْفَقْـــدِ عَـــمْ
258. وَكَوْنُـــــهُ مُعَرَّفًــــا لِيُفْهَمَــــا مُخَاطَـــبٌ حُكْمًـــا عَلَـــى مَـــا عَلِمَـــا
259. بِـبَعْضِ مَـا عَـرَّفَ بِالَّـذِي جَهِـلْ أَوْ لازِمًـــا كَـــذَا أَخِـــي أَوِ الْأَجَـــلْ
260. عَهْـدًا أَوِ الْجِـنْسَ أَرِدْ كَعَكْـسِ ذَيْـــنِ وَقَـــدْ يُفِيـــدُ قَصْـــرَ الْجِـــنْسِ
261. ذُو الـلَّامِ تَحْقِيقًـا عَلَـى شَـيْءٍ كَـذَا مُبَالَغًــــا كَهْــــوَ الْأَمِيــــرُ وَالْأَذَى
262. وَمَـــنْ يَقُـــلْ مُعَـــيَّنٌ لِلِابْتِـــدَا إِسْـــمٌ وَلِلْإِخْبَـــارِ وَصْـــفٌ فَـــارْدُدَا
263. وَجُمْلَـــةٌ يَجِـــيءُ لِلتَّقْوِيَـــهْ أَوْ سَـــبَبِيًّا كَـــانَ فَالْإِسْـــمِيَّهْ
264. فِعْلِيَّـــةٌ شَـــرْطِيَّةٌ لِمَـــا مَضَـــى ظَرْفِيَّـــةٌ تَقْـــدِيرُهَا الْفِعْـــلَ رِضَـــا
265. فَلِاخْتِصَـــارِهَا وَفِـــي تَـــاخِيرِهِ النُّكْتَـــةُ اهْتِمَـــامُ شَـــأْنِ غَيْـــرِهِ

266. وَعَكْسُـــهُ لِكَوْنِـــهِ بِالـمُسْنَـــدِ ... إِلَيْـهِ مَخْصُوصًـا كَمَـا فِيهَـا عَـدِي

267. مِـنْ ثَـمَّ فِـي لا رَيْـبَ فِيـهِ أُخِّـرَا ... كَـيْ لا يُفِيـدَ الرَّيْـبَ فِيمَـا غَبَـرَا

268. أَوْ فَهْـمِ الإِخْبَـارِ بِـهِ مِـنْ أَوَّلِ ... أَوِ التَّشَـــوُّقِ أَوِ التَّفَـــاؤُلِ

269. قُلْـتُ وَلِلمَفْعُـولِ إِنَّمَـا بُنِـي ... لِكَوْنِـهِ فِـي الـذِّكْرِ نُصْبَ الأَعْيُنِ

270. أَوِ السِّـيَاقُ دَلَّ أَوْ لا يَصْـدُرُ ... عَـنْ غَيْـرِهِ أَوْ كَوْنِـهِ يُحَقَّـرُ

271. كَـذَاكَ لِلْجَهْـلِ وَالِاخْتِصَـارِ ... وَالسَّـجْعِ وَالـرَّوِيِّ وَالْإِيثَـارِ

تنبيه

272. غَالِـبُ هَـذَا البَـابِ وَالَّـذِي خَـلا ... يَجِـيءُ فِـي غَيْرِهِمَـا تَـأَمَّلا

أحوالُ مُتَعَلِّقَاتِ الفعلِ وما يعمل عمله

273. الفِعْـلُ أَوْ بَقِيَّـةُ العَوَامِـلِ ... مَـعَ اسْـمِهَا الـمَنْصُـوبِ مِثْـلُ الفَاعِـلِ

274. فِـي ذِكْـرِهِ لِـيُفْهِمَ التَّعَلُّقَـا ... دُونَ إِفَـادَةِ الْوُقُـوعِ مُطْلَقَـا

275. فَحَذْفُـهُ إِنْ أُطْلِـقَ الإِثْبَـاتُ لَـهْ ... أَوْ نَفْيُـهُ لِلاسْـمِ أَعْنِـي فَاعِلَـهْ

276. لِكَوْنِـهِ نُـزِّلَ كَـاللَّازِمِ لا ... مُقَـدَّرٌ فِيـهِ فَإِمَّـا جُعِـلا

277. الفِعْـلُ كَانِيًـا عَـنِ الفِعْـلِ يُخَـصْ ... مَعْمُولُـهُ دَلَّ عَلَيْـهِ نَـوْعُ نَـصْ

278. كَشَـجْوُ حُسَّـادِكَ أَنْ يَـرَى بَصَـرْ ... أَيْ أَنْ يَكُـونَ مُبْصِـرٌ لِمَـا ظَهَـرْ

279. أَوْ لا يَكُـونُ مِثْـلُ مَـا تَلَوْنَـا ... هَـلْ يَسْـتَوِي الَّـذِينَ يَعْلَمُونَـا

280. أَمَّـا الَّـذِي يُحْـذَفُ وَهْـوَ مَـا رُفِـضْ ... فَلائِقًـا قَـدِّرْ وَفِـي هَـذَا الغَـرَضْ

281. مِـنْ بَعْـدِ الإِبْهَـامِ البَيَـانُ مِثْـلُ شَـا ... مَـا لَـمْ يَـكُ الْتِبَاسُـهُ مُسْتَوْحَشَـا

282. أَوْ دَفْـعُ أَنْ يَبْتَـدِرَ الـذِّهْنُ إِلَـى ... غَيْـرِ الـمُـرَادِ وَاعْتِنَـاءٌ كَمُـلا

283. بقَصْدِ الإِيقَاعِ لَهُ بَعْدُ عَلَى — صَرِيحِهِ أَوْ أَدَبٌ مَعْ ذي العُلا
284. أَوِ اخْتِصَارٌ مَعْ دَلِيلٍ قَامَ لَهْ — أَوْ هُجْنَةٌ أَوْ أَنْ تُرَاعَى الفَاصِلَهْ
285. كَذَا إِفَادَةُ الْعُمُومِ بِالْكَلامْ — كَقَوْلِهِ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلامْ
286. وَنَحْوُ ذَا وَكَوْنُهُ مُقَدَّمَا — لِرَدِّ تَعْيِينِ الْخَطَا مِنْ ثَمَّ مَا
287. يُقَالُ مَا أَبَا البَقَاءِ لُمْتُ — وَلا سِوَاهُ لا وَلَكِنْ عُنْتُ
288. أَمَّا فِي الِاشْتِغَالِ فَالتَّاكِيدُ إِنْ — قُدِّرَ مَا فُسِّرَ قَبْلَهُ يَعِنْ
289. وَبَعْدُ تَخْصِيصٌ وَهَذَا يَغْلِبُ — فِيهِ كَيَا رَبِّ إِلَيْكَ أَرْغَبُ
290. وَقَدْ يُفِيدُ فِي الجَمِيعِ الِاهْتِمَامْ — بِهِ وَمِنْ ثَمَّ الصَّوَابُ فِي الْمَقَامْ
291. تَقْدِيرُ مَا عُلِّقَ بِاسْمِ اللهِ بِهْ — مُؤَخَّرًا فَإِنْ يَرِدْ بِسَبَبِهْ
292. تَقْدِيمُهُ فِي سُورَةِ اقْرَأْ فَهُنَا — كَانَ الْقِرَاءَةُ الأَهَمَّ الْمُعْتَنَى
293. قُلْتُ وَشَرْطُ الِاخْتِصَاصِ مَنْعُ أَنْ — يَسْتَوْجِبَ التَّقْدِيمَ أَوْ بِالْوَضْعِ عَنْ
294. أَوْ كَانَ مُصْلِحًا لأَنْ يُرَكَّبَا — وَبَعْضُهُمْ لِلِاخْتِصَاصِ قَدْ أَبَى
295. وَيَرْفَعُ الخِلافَ قَوْلُ السُّبْكِي — لَيْسَ رَدِيفَ الْحَصْرِ غَيْرَ شَكِّ
296. وَبَعْضُ مَعْمُولاتِهِ يُقَدَّمُ — عَلَى السِّوَى إِذْ أَصْلُهُ التَّقَدُّمُ
297. وَلا اقْتِضَا لِمَعْدِلٍ كَأَوَّلِ — أَعْطَى وَكَالْفَاعِلِ أَوْ لِخَلَلِ
298. يَحْصُلُ فِي مَعْنَاهُ بِالتَّاخِيرِ أَوْ — تَنَاسُبِ وَالِاخْتِصَاصَ قَدْ حَكَوْا
299. وَقَدْ يَجِي عَنْ مَصْدَرٍ سِوَاهُ — لِنُكْتَةٍ تُدْرَكُ مِنْ فَحْوَاهُ
300. وَنُكْتَةُ التَّمْيِيزِ حَيْثُ حُوِّلا — فَخَامَةٌ تُدْرَكُ حِينَ يُجْتَلَى

القصر

301.إِمَّـــا حَقِيقِـــيٌّ وَإِمَّـــا غَيْـــرُ ذَا فَالْقَصْـرُ لِلْمَوْصُـوفِ وَالْوَصْـفِ اللَّـذَا

302.أَعَـــمُّ مَعْنًـــى أَوَّلُ الْحَقِيقِـــي كَإِنَّمَـــا مُحَمَّـــدٌ صَـــدِيقِي

303.أَيْ مَـــا لَـــهُ وَصْـفٌ سِـوَاهُ يُـورَدُ وَهْـــوَ عَزِيـــزٌ لا يَكَـــادُ يُوجَـــدُ

304.وَالثَّـانِ مِنْـهُ غَالِـبٌ كَلَـيْسَ فِـي ذِي الـــدَّارِ إِلَّا ذَا وَرُبَّمَـــا يَفِـــي

305.مُبَالَغًـا إِذْ غَيْـرُهُ مَـا اعْتُـدَّ بِـهْ وَأَوَّلُ الْمَجَـــازِ خُـــذْ لا يَشْـــتَبِهْ

306.تَخْصِـيصُ أَمْـرٍ صِـفَةً دُونَ صِـفَهْ أَوْ وُضِـعَتْ عَنْهَـا وَثَـانِي ذِي الصِّـفَهْ

307.تَخْصِيصُـهُ الْوَصْـفَ بِـأَمْرٍ دُونَ مـا سِـــوَاهُ أَوْ مَكَـــانَ ذَاكَ فَهُمَـــا

308.ضَـرْبَانِ فَالخِطَـابُ بِـالأَوَّلِ مِـنْ ضَـــرْبَيْهِمَا لِمَـــنْ لِشِـــرْكَةٍ يَظُـــنْ

309.فَقَصْـــرُ إِفْـــرَادٍ لِقَطْـعِ الشِّـرْكَةِ وَالثَّـــانِ مَـــنْ يَعْتَقِـــدُ الْعَكْـسَ لِتِـــي

310.فَقَصْـــرُ قَلْـــبٍ أَوْ تَسَـــاوَيَا لَـــدَى مُخَاطَـــبٍ فَقَصْـــرُ تَعْيِـــينٍ بَـــدَا

311.وَالشَّـرْطُ فِي الْمَوْصُوفِ إِذْ مَا يُفْـرَدُ أَنْ لا تَنَـــافِي فِـــي الصِّـــفَاتِ يُوجَـــدُ

312.وَالْقَلْـبِ أَنْ يُوجَـدَ وَالتَّعْيِـينُ عَـمْ وَطُـــرُقُ الْقَصْـــرِ كَثِيـــرَةٌ تُضَـــمْ

313.كَـالْعَطْفِ زَيْـدٌ قَـائِمٌ لا قَاعِـدُ وَلَـيْسَ عَمْـرٌو شَـاعِرًا بَـلْ حَامِـدُ

314.وَالنَّفْـيُ مَـعْ إِلَّا كَمَـا مُحَمَّـدُ إِلَّا رَسُـــولٌ مَـــا الحِمَـــى إِلَّا الْيَـــدُ

315.وَإِنَّمَـا وَمَـا أَصَـابَ الجَاحِـدُ كَإِنَّمَـــا اللهُ إِلَـــهٌ وَاحِـــدُ

316.كَـــذَا إِذَا قَدَّمْتَـــهُ نَحْـــوُ بِنَـــا مُـــرَّ وَفِـــي الْوَصْـــفِ تَمِيمِـــيٌّ أَنَـــا

317.قُلْـــتُ وَقِيـــلَ أَنَّ بِـــالفَتْحِ وَمَـــا كَإِنَّمَـــا يُـــوحَى إِلَـــيَّ أَنَّمَـــا

318.وَذِكْـــرُ مُسْـــنَدٍ إِلَيْـــهِ وَكَـــذَا تَعْرِيفُـــهُ وَمُسْـــنَدٍ وَغَيْـــرُ ذَا

319. وَاخْتَلَفَتْ مِنْ أَوْجُهٍ فَالْوَضْعُ قُلْ … لِلْكُلِّ لا التَّقْدِيمِ بِالْفَحْوَى يَدُلْ

320. وَالأَصْلُ ذِكْرُ مُثْبَتٍ وَالْمَنْفِي … فِي أَوَّلٍ أَعْنِي بِهِ فِي الْعَطْفِ

321. وَرُبَّمَا لِكُرْهِ الإِطْنَابِ سَقَطْ … وَفِي الْبَوَاقِي ذِكْرُ مُثْبَتٍ فَقَطْ

322. وَالنَّفْيُ لا يُجَامِعُ الثَّانِي فَلا … لا تَنْفِ إِنْ نَفْيٌ بِغَيْرِهَا خَلا

323. وَلِلأَخِيرَيْنِ فَقَدْ يُجَامِعُ … كَإِنَّمَا أَنَا النَّدِي لا اللَّامِعُ

324. وَقِيلَ شَرْطُ جَمْعِهِ مَعْ إِنَّمَا … أَنْ لا يُخَصَّ الْوَصْفُ بِالَّذِي انْتَمَى

325. وَقِيلَ شَرْطُ الْحُسْنِ وَهْوَ أَقْرَبُ … وَأَصْلُ ثَانٍ جَهْلُ مَنْ يُخَاطَبُ

326. وَجَحْدُهُ لِمَا لَهُ يُسْتَعْمَلُ … وَيُجْعَلُ الْمَعْلُومُ كَاللَّذْ يُجْهَلُ

327. فَخُذْ لَهُ الثَّانِي لِأَمْرٍ نَاسَبَا … وَاسْتَعْمِلَنْهُ مُفْرِدًا أَوْ قَالِبَا

328. كَمِثْلِ مَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولْ … إِذْ عَظَّمُوا مَمَاتَهُ مِثْلَ الْجَهُولْ

329. أَيْ هُوَ مَقْصُورٌ عَلَيْهَا مَا عَدَا … إِلَى التَّبَرِّي مِنْ هَلاكٍ وَرَدَى

330. وَقَوْلِهِ إِن انْتُمُ إِلَّا بَشَرْ … لِزَاعِمِي الرُّسْلِ سِوَاهُ وَأَصَرْ

331. مُخَاطِبٌ عَلَى ادِّعَا الرِّسَالَهْ … وَقَوْلُهُمْ إِنْ نَحْنُ مِثْلَ الْقَالَهْ

332. مِنَ الْمُجَارَاةِ لِخَصْمٍ كَيْ عَثَرْ … إِرَادَةَ التَّبْكِيتِ لا لِلنَّفْيِ قَرْ

333. وَإِنَّمَا بِعَكْسِهِ كَإِنَّمَا … هَذَا أَخُوكَ أَيْ فَرِقَّ وَارْحَمَا

334. وَرُبَّمَا يُنَزَّلُ الْمَجْهُولُ فِي … دَعْوَى الظُّهُورِ كَسِوَاهُ فَيَفِي

335. ثُمَّ عَلَى الْعَطْفِ لَهَا مَزِيَّهْ … إِذْ يُعْقَلُ الْحُكْمَانِ بِالْمَعِيَّهْ

336. وَمِثْلُهَا التَّقْدِيمُ فِي التَّفْرِيضِ … وَخَيْرُ مَا تُورَدُ فِي التَّعْرِيضِ

مسألة

337. يَجِيءُ بَيْنَ مُبْتَدًا وَخَبَرِ   وَالْفِعْلِ مَعْ تَعَلُّقٍ لا الْمَصْدَرِ
338. وَأَخِّرَنَّ مَا عَلَيْهِ قَدْ قُصِرْ   مُسْتَثْنِيًا مَعَ الأَدَاةِ وَنَدَرْ
339. تَقْدِيمُ هَذَيْنِ لِيَلَّا يَلْزَمَا   قَصْرُ الصِّفَاتِ قَبْلَ أَنْ تُتَمَّمَا
340. وَأَخِّرَنْ فِي إِنَّمَا لِئَلَّا   يَعْرِضَ لَبْسٌ غَيْرُ مِثْلُ إِلَّا
341. فِي القَصْرِ وَالمَنْعِ مِنَ الجَمْعِ بِلا   وَإِنَّمَا جَا القَصْرُ فِي الَّذِي خَلا
342. لأَنَّ نَفْيَ فَارِغِ الإِسْتِثْنَا   مُوَجَّهٌ إِلَى الَّذِي يُسْتَثْنَى
343. مِنْهُ مُقَدَّرًا وَعَامًّا نَاسَبَا   تَالِيهِ جِنْسًا فَإِذَا مَا أُوجِبَا
344. شَيْءٌ بِإِلَّا مِنْهُ جَاءَ قَطْعَا   وَوَضْعُ ذِي هُنَا أَتَمُّ صُنْعَا

الإنشاء

345. وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ مِنْهُ الطَّلَبِي   طَلَبُ مَا يُفْقَدُ وَقْتَ الطَّلَبِ
346. أَنْوَاعُهُ مِنْهَا التَّمَنِّي وَوُضِعْ   لَيْتَ لَهُ وَلَوْ مُحَالًا فَاسْتَمِعْ
347. كَمِثْلِ يَا لَيْتَ الشَّبَابَ عَائِدْ   وَقَدْ يَجِي بِهَلْ كَهَلْ مِنْ عَاضِدْ
348. لِفَقْدِهِ عِلْمًا وَهَكَذَا بِلَوْ   وَيُوسُفٌ كَأَنَّ مِنْهُمَا حَذَوْا
349. هَلَّا وَأَلَّا بِانْقِلابِ الْهَاءِ مَعْ   لَوْلا وَلَوْمَا بِمَزِيدِ مَا وَقَعْ
350. إِذْ أُشْرِبَا مَعْنَى التَّمَنِّي لِيَفِي   فِي الْمَاضِ تَنْدِيمٌ كَذَا التَّحْضِيضُ فِي
351. مُسْتَقْبَلٍ هَلَّا أَتَيْتَ هَلَّا   تَجِي وَخُذْ تَمَنِّيًا بِعَلَّا
352. فَانْصِبْ جَوَابَهَا كَلَيْتَ وَالخَبَرْ   تَضْمِينُهُ لَفْظَ التَّمَنِّي مُسْتَطَرْ
353. وَمِنْهَا الاِسْتِفْهَامُ بِالهَمْزِ وَهَلْ   مَا مَنْ وَأَيٌّ كَمْ وَكَيْفَ أَيْنَ دَلْ

354. أَنَّى مَتَى أَيَّانَ فَالْهَمْزَ اذْكُرِ … لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ وَالتَّصَوُّرِ

355. نَحْوُ أَزَيْدٌ قَائِمٌ أَذَاكَ خَلْ … أَمْ عَسَلٌ قُلْتُ وَذُو التَّصْدِيقِ حَلْ

356. تَالِيهِ أَمْ مُنْقَطِعًا وَالثَّانِي … مُتَّصِلًا وَلَمْ يُقَبَّحْ بَانِي

357. نَحْوِ أَزَيْدٌ قَامَ أَلْجَهُولَا … عَرَفْتَ ثُمَّ أَوْلِهَا الْمَسْؤُولَا

358. بِهَا كَفَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ كَمَا … مَضَى وَفِعْلٍ فِي أَخِلْتَ الْمُنْتَمَى

359. قُلْتُ وَذَا الْحُكْمُ لِغَيْرِهَا اسْتَقَرْ … كَذَاكَ فِي الْعَرُوسِ وَالطِّيبِي ذُكِرْ

360. وَهَلْ لِتَصْدِيقٍ فَقَطْ كَهَلْ أَتَى … زَيْدٌ وَهَلْ عَمْرٌو أَبُو هَذَا الْفَتَى

361. مِنْ ثَمَّ لَا يُعْطَفُ بَعْدَهَا بِأَمْ … وَنَحْوُ هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَ الْقُبْحَ أَمْ

362. إِذْ أَفْهَمَ التَّقْدِيمُ تَصْدِيقًا حَصَلْ … بِالْفِعْلِ نَفْسِهِ خِلَافَ مَا اشْتَغَلْ

363. وَقَالَ فِي الْمِفْتَاحِ هَلْ عَبْدٌ عُرِفْ … قُبِّحْ لَهُ وَلَازِمٌ عَمَّا وُصِفْ

364. جَوَازُ هَلْ زَيْدٌ وَبَعْضٌ عَلَّلَا … قُبْحَهُمَا بِأَنَّ هَلْ تَأَصَّلَا

365. رَدِيفَ قَدْ وَالْهَمْزُ قَبْلُ حُذِفَا … لِكَثْرَةِ الْوُقُوعِ قُلْتُ اخْتُلِفَا

366. فِي كَوْنِهَا تُفِيدُ ذَاكَ فَضْلَا … عَنْ كَوْنِهَا لِذَاكَ وَضْعًا أَصْلَا

367. وَإِنَّمَا الزَّمَخْشَرِيُّ قَالَهْ … وَكَمْ إِمَامٍ رَدَّ ذِي الْمَقَالَهْ

368. وَخَصَّصَتْ مُضَارِعًا بِمَا يَجِي … فَلَا تَقُلْ هَلْ تَطْرُدِينَ الْمُرْتَجِي

369. كَمَا يَجِي فِي هَمْزَةٍ لِأَجْلِ … ذَيْنِ لَهَا تَخَصُّصٌ بِالْفِعْلِ

370. مِنْ ثَمَّ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ بَعْدَ هَلْ … مِنْ تَشْكُرُوا لِطَلَبِ الشُّكْرِ أَدَلْ

371. لِأَنَّ إِبْرَازَ الَّذِي جُدِّدَ فِي … مَعْرِضِ ثَابِتٍ أَدَلُّ إِذْ يَفِي

372. عَلَى كَمَالِ الِاعْتِنَا بِأَنْ حَصَلْ … وَمِنْ أَأَنْتُمُ الَّذِي الثُّبُوتَ دَلْ

373. لِأَنَّ هَلْ لِلْفِعْلِ أَدْعَى مِنْهَا … فَتَرْكُهُ مَعْهَا أَدَلُّ كُنْهَا

374. مِنْ ثَمَّ لا يَحْسُنُ هَلْ مَلِيحِي ... مُنْطَلِقٌ إِلَّا مِنَ الْفَصِيحِ

375. وَهَلْ بَسِيطٌ لِلْوُجُودِ يَطْلُبُ ... وَمَا وُجُودُهُ لِشَيْ مُرَكَّبُ

376. فَأَوَّلٌ كَهَلْ سُكُونُهُ وُجِدْ ... وَالثَّانِ هَلْ سُكُونُهُ دَوْمٌ عُهِدْ

تنبيه

377. مُسْتَفْهَمُ التَّصْدِيقِ يُوسُفُ وَفَى ... لِلْحُكْمِ بِالثُّبُوتِ أَوْ بِالِانْتِفَا

378. وَمَنْ نَفَى مُسْتَفْهَمَ النَّفْيِ بِهَلْ ... كَصَاحِبِ الْمِصْبَاحِ وَالْمُغْنِي وَهَلْ

379. بِالْبَاقِيَاتِ يُطْلَبُ التَّصَوُّرُ ... فَمَا لِشَرْحِ الِاسْمِ قَبْلُ تُذْكَرُ

380. أَوْ لِحَقِيقَةِ الْمُسَمَّى وَهَلِ ... بَسِيطَةً رُتْبَتَهَا الْأُولَى تَلِي

381. وَمَنْ بِهَا يُطْلَبُ أَنْ يُعَيَّنَا ... مشَخَّصٌ يَعْلَمُ نَحْوُ مَنْ هُنَا

382. وَقِيلَ مَا لِلْجِنْسِ وَالْوَصْفِ يَعُمْ ... فَفِي جَوَابِ مَا لَدَيْكَ الثَّوْبَ أُمْ

383. وَفِي جَوَابِ مَا أَخُوكَ الْمُرْتَضِي ... وَمَنْ لِجِنْسِ عَالِمٍ وَمَا ارْتُضِي

384. لا وَصْفِهِ وَاسْأَلْ بِأَيٍّ عَمَّا ... يُمَيِّزُ الشِّرْكَةَ فِيمَا عَمَّا

385. وَاسْأَلْ بِكَمْ عَنْ عَدَدٍ وَكَيْفَ عَنْ ... حَالٍ وَأَيْنَ لِلْمَكَانِ وَالزَّمَنْ

386. مَتَى وَأَيَّانَ لِلِاسْتِقْبَالِ ... قِيلَ وَلِلتَّفْخِيمِ فِي الْأَهْوَالِ

387. أَنَّى كَكَيْفَ تَارَةً كَأَنَّى ... شِئْتُمْ وَمِنْ أَيْنَ كَثِيرًا عَنَّا

388. وَرُبَّمَا تُسْتَعْمَلُ الْأَدَاةُ فِي ... سِوَاهُ كَاسْتِبْطَائِهِ أَوْ أَنْ يَفِي

389. تَعَجُّبًا كَمِثْلِ مَا لِي لا أَرَى ... كَذَا لِتَنْبِيهِ الضَّلالِ قَدْ عَرَى

390. وَلِلْوَعِيدِ كَأَلَمْ أُودِّبِ ... زَيْدًا لِمَنْ يُرَى مُسِيءَ الْأَدَبِ

391. كَذَا لِتَقْرِيرٍ بِهَمْزٍ قَدْ سَبَقْ ... مُقَرَّرًا بِهِ وَلِلْإِنْكَارِ حَقْ

392. وَذَا لِتَكْذِيبٍ وَتَوْبِيخٍ وَرَدْ   وَلِتَهَكُّمٍ وَتَهْوِيلٍ وَضِدْ

393. كَذَا لِلاسْتِبْعَادِ قُلْتُ أُلِّفَا   فِيهِ كِتَابٌ قَدْ مَحَا عَنْهُ الْخَفَا

394. وَزِيدَ لِلتَّشْوِيقِ وَالتَّرْغِيبِ مَعْ   تَسْوِيَةٍ وَالْعَرْضِ وَالأُنْسُ وَقَعْ

395. وَالأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَقَدْ يَجْتَمِعَا   مِثْلَ تَعَجُّبٍ وَتَوْبِيخٍ مَعَا

396. وَهَلْ تَرَى الْمَعْنَى الأَصِيلَ يُسْبَرُ   مَعْ هَذِهِ أَوْ زَالَ فِيهِ نَظَرُ

فصل

397. وَالأَمْرُ مِنْ أَنْوَاعِهِ ثُمَّ الأَصَحْ   صِيغَتُهُ بِاللَّامِ أَوْ لا قَدْ وَضَحْ

398. لِطَلَبِ الْفِعْلِ مَعَ اسْتِعْلاءِ   وَقَدْ يَجِي لِلْعَالِ لِلدُّعَاء

399. وَلِلْمُسَاوِي فَالْتِمَاسٌ وَتَرِدْ   إِبَاحَةً كَذَا لِتَهْدِيدٍ قُصِدْ

400. وَلِلْإِهَانَةِ وَلِلتَّسْخِيرِ   وَالْخَبَرِ وَالتَّعْجِيزِ وَالتَّخْيِيرِ

401. وَلِلتَّمَنِّي وَامْتِنَانٍ وَالْعَجَبْ   تَسْوِيَةٍ وَالِاحْتِقَارِ وَالأَدَبْ

402. وَقَالَ فِي الْمِفْتَاحِ لِلْفَوْرِ اقْتَضَى   قُلْتُ أَعَمُّ مِنْهُ فِي الْقَوْلِ الرِّضَى

403. وَالنَّهْيَ فَاعْدُدْهُ مِنَ الإِنْشَاءِ   وَحَرْفُهُ لا وَهْوَ ذُو اسْتِعْلَاءِ

404. وَقَدْ يَجِي طَالِبَ غَيْرِ الْكَفِّ   وَالتَّرْكِ كَالتَّهْدِيدِ لِلتَّشَفِّي

405. قُلْتُ وَلِلتَّقْلِيلِ وَامْتِنَانِ   وَلِلدُّعَا الإِرْشَادِ وَالْبَيَانِ

406. وَهَذِهِ الأَنْوَاعُ قَدْ يُقَدَّرُ   شَرْطٌ يَلِيهَا جَازِمًا مَا يُذْكَرُ

407. كَلَيْتَ لِي مَالًا أُصَدِّقْ أَيْ إِنِ   أُرْزَقْهُ زُرْنِي أَشْفِ أَيْ إِنْ زُرْتَنِي

408. وَوَلِّدَ الْعَرْضُ مِنِ اسْتِفْهَامِ   فَقُلْ أَلَا تَنْزِلُ فِعْلَ السَّامِي

409. وَلِدَلِيلٍ جَازَ أَنْ يُقَدَّرَا   فِي غَيْرِهَا فَاللهُ هُو لِمَنْ قَرَا

410. ثُمَّ النِّدَا مِنْهَا وَرُبَّمَا تَرِدْ ... صِيغَتُهُ لِغَيْرِ مَا لَهُ قُصِدْ

411. كَمِثْلِ الِاغْرَاءِ كَيَا مَظْلُومْ ... لِمَنْ شَكَا الظُّلْمَ وَيَا مَحْزُومْ

412. وَالِاخْتِصَاصِ أَنَا أَيُّهَا الرَّجُلْ ... أَفْعَلُهُ أَيْ مُتَخَصِّصًا فَقُلْ

413. قُلْتُ وَلِاسْتِغَاثَةٍ تَعَجُّبِ ... تَحَسُّرٍ كَيَا دِيَارَ الْعَرَبِ

414. وَأَصْلُ يَا لَدَى النِّدَاءِ لِلْبَعِيدْ ... وَقَدْ يَجِي لِغَيْرِهِ مِثْلَ الْبَلِيدْ

415. وَالْحِرْصِ فِي وُقُوعِهِ وَالِاعْتِنَا ... أَوْ شَأْنُهُ عَظَّمَهُ أَوْ هَوَّنَا

416. ثُمَّ التَّرَجِّي بِلَعَلَّ أُهْمِلَا ... وَقَدْ يَجِي تَوَقُّعًا تَعَلُّلَا

417. كَذَا لِشَكٍّ وَلِلِاسْتِفْهَامِ ... وَيُطْلَبُ الْإِعْطَافُ بِالْإِقْسَامِ

تنبيه

418. وَقَدْ يَجِي الِاخْبَارُ مَوْضِعَ الطَّلَبْ ... تَحَرُّزًا عَنْ صُورَةِ الْأَمْرِ أَدَبْ

419. وَلِلتَّفَاؤُلِ وَقَصْدِ الْحِرْصِ فِي ... وُقُوعِهِ وَاحْتُمِلَا إِذَا تَفِي

420. مِنَ الْبَلِيغِ صِيغَةُ الْمَاضِي دُعَا ... أَوْ حَمْلِهِ عَلَيْهِ مَنْ قَدْ سَمِعَا

421. قُلْتُ وَقَدْ يُعْكَسُ ذَا لِنُكَتِ ... تُدْرَكُ فِي مَحَلِّهَا بِالْفِطْنَةِ

422. ثُمَّتَ الْإِنْشَاءُ كَمِثْلِ الْخَبَرِ ... فِي غَالِبِ الَّذِي مَضَى فَاعْتَبِرِ

الوصل والفصل

423. تَعَاطُفُ الْجُمَلِ يُدْعَى الْوَصْلَا ... وَتَرْكُهُ الْفَصْلُ فَأَمَّا الْأُوْلَى

424. فَإِنْ يَكُنْ لَهَا مَحَلٌّ وَقُصِدْ ... تَشْرِيكُ تَالِيهَا لَهَا فِيمَا وُجِدْ

425. فَاعْطِفْ وَشَرْطُ كَوْنِهِ مَقْبُولَا ... تَنَاسُبٌ لِلْفَقْدِ جِيءْ مَفْصُولَا

426. أَوْ لَا مَحَلَّ وَارْتِبَاطٌ يُحْتَذَى ... بِعَاطِفٍ لَا الْوَاوِ فَاعْطِفْهَا بِذَا

427. كَـرَاحَ زَيْـدٌ ثُـمَّ جَـاءَ أَوْ فَجَـا   عَمْـرٌو لِمُهْلَـةٍ وَفَـوْرٍ نُهِجَـا
428. أَوْ لا وَلَـمْ يُعْـطَ الَّـذِي لِلأُولَـى   لَهَـا فَفَصْـلٌ وَكَـذَا إِنْ تُـولَى
429. مَـعَ كَمَـالِ الاِتِّصَـالِ أَوْ سِـوَاهْ   مِـنْ غَيْـرِ إِيهَـامٍ كِلاهُمَـا حَـوَاهْ
430. أَوْ شِـبْهِ هَـذَيْنِ وَإِلَّا فَصِـلِ   أَمَّـا كَمَـالُ الاِنْقِطَـاعِ الْمُكْمِـلِ
431. فَلِاخْـتِلافِ بَـيْنَ إِنْشَـا وَخَبَـرْ   لَفْظًـا وَمَعْنًـى أَوْ بِمَعْنًـى مُسْـتَقِرْ
432. كَمَـاتَ زَيْـدٌ غَفَـرَ الـرَّحْمَنُ لَـهْ   أَوْ فَقْـدِ جَـامِعٍ هُنَـاكَ شَـمَلَهْ
433. ثُـمَّ كَمَـالُ الاِتِّصَـالِ مِثْـلُ أَنْ   تَكُـونَ تَأْكِيـدًا لِلْاولَـى فَـادْفَعَنْ
434. تَـوَهُّمَ الْمَجَـازِ وَالسَّـهْوِ كَـلَا   رَيْـبَ فَلَمَّـا بِنِهَايَـةِ الْعُـلَا
435. بُولِـغَ فِـي وَصْـفِ الْكِتَـابِ إِذْ جُعِـلْ   أَلْمُبْتَـدَا ذَلِـكَ وَالـلَّامُ دَخَـلْ
436. فِـي خَبَـرٍ جَـازَ تَـوَهُّمُ الْمَجَـازْ   قَبْـلَ تَأَمُّـلٍ فَدَفْعُـهُ يُجَـازْ
437. فَهْـوَ وِزَانُ نَفْسِـهِ مُؤَكِّـدَا   زَيْـدًا كَـذَاكَ قَوْلُـهُ بَعْـدُ هُـدَى
438. فَـإِنَّ مَعْنَـاهُ بُلُوغُـهُ إِلَـى   دَرَجَـةٍ نَحْـوَ الهُـدَى لَـنْ تُوصَـلا
439. حَتَّـى كَأَنَّـهُ هُـدًى مَحْـضٌ وَذَا   مِـنْ ذَلِـكَ الكِتَـابُ قَطْعًـا أُخِـذَا
440. لِأَنَّ مَعْنَـاهُ الْكِتَـابُ الْكَامِـلُ   أَيْ فِـي الهُـدَى إِذْ لا سِـوَاهُ حَامِـلُ
441. فَهْـوَ وِزَانُ زَيْـدِ الثَّـانِي إِذَا   كَرَّرْتَـهُ فَقِـسْ عَلَيْـهِ وَخُـذَا
442. أَوْ بَـدَلًا مِـنْ تِلْـكَ غَيْـرَ وَافِيَـهْ   بِمَـا يُـرَادُ أَوْ كَغَيْـرِ الْوَافِيَـهْ
443. وَيَقْتَضِـي الْمَقَـامُ الاعْتِنَـاءَ   بِشَـأْنِهِ لِنُكْتَـةٍ تَـرَاءَى
444. كَكَوْنِـهِ فِـي نَفْسِـهِ مَطْلُوبَـا   فَظِيعًـا اوْ لَطِيفًـا اوْ عَجِيبَـا
445. كَقَوْلِـهِ جَـلَّ أَمَـدَّكُمْ بِمَـا   ثُـمَّ أَمَـدَّكُمْ وَعَـدَّ الأَنْعُمَـا
446. فَالقَصْـدُ ذِكْـرُ نِعَـمٍ وَالثَّـانِي   أَوْفَـى بِـهِ إِذْ فَصَّـلَ المَعَانِـي

447. وَلَمْ يُحِلْ فَهْوَ وِزَانُ الْوَجْهِ فِي ... أَعْجَبَ زَيْدٌ وَجْهُهُ الْبَدْرُ الْوَفِي
448. كَذَلِكَ ارْحَلْ لا تُقِيمَنْ عِنْدَنَا ... فَقَصْدُهُ إِظْهَارُ كُرْهٍ وَاعْتِنَا
449. وَلا تُقِمْ أَوْفَى بِهِ إِذْ دَلَّا ... مُطَابِقًا وَأَكَّدَ الْمَحَلَّا
450. فَهْوَ وِزَانُ الْحُسْنِ فِي أَعْجَبَنَا ... وَجْهُ حَبِيبٍ حُسْنُهُ حِينَ رَنَا
451. أَوْ كَوْنِهَا عَطْفَ بَيَانٍ لِلْخَفَا ... مَعَ اقْتِضَا إِزَالَةٍ لَهُ وَفَى
452. كَوَسْوَسَ الَّذِي تَلاهُ قَالَ يَا ... آدَمُ فَهْوَ قَدْ أَبَانَ الْخَافِيَا
453. فَهْوَ وِزَانُ عُمَرٍ فِيمَنْ شَعَرْ ... أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ
454. وَشِبْهُ الِانْقِطَاعِ كَوْنُ عَطْفِ ذِي ... يُوهِمُهُ عَلَى سِوَاهَا فَخُذِ
455. تَظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِي الْبَيْتَ مَثَلْ ... وَسَمِّ بِالْقَطْعِ الَّذِي لِذَا انْفَصَلْ
456. وَشِبْهُ الِاتِّصَالِ كَوْنُهَا جَوَابْ ... سُؤَالِ الأُولَى اقْتَضَتْهُ وَالصَّوَابْ
457. تَنْزِيلُهَا مَنْزِلَهُ فَتُفْصَلُ ... فَصْلَ جَوَابِهِ وَقِيلَ يُجْعَلُ
458. مُقَدَّرًا لِنُكْتَةٍ كَالاغْتِنَا ... عَنْهُ وَكُرْهِ السَّمْعِ مِنْهُ يُعْتَنَى
459. وَسَمِّهَا وَفَصْلَهَا اسْتِينَافَا ... وَهْوَ ثَلاثُ أَضْرُبٍ قَدْ وَافَى
460. إِذِ السُّؤَالُ قَدْ يَكُونُ عَنْ سَبَبْ ... حُكْمٍ عُمُومًا أَوْ خُصُوصًا يُنْتَخَبْ
461. أَوْ غَيْرَ ذَيْنِ ثُمَّ مِنْهُ مَا أَتَى ... بِاسْمِ الَّذِي اسْتُؤْنِفَ عَنْهُ كَالفَتَى
462. أَحْسِنْ إِلَيْهِ أَلْفَتَى بِهِ حَرِي ... أَوْ وَصْفِهِ وَهْوَ أَشَدُّ فَاذْكُرِ
463. نَحْوَ صَدِيقُكَ الْقَدِيمُ قَدْ أُهِلْ ... وَصَدْرُ الِاسْتِئْنَافِ رُبَّمَا خُزِلْ
464. أَوْ كُلُّهُ مَعْ قَائِمٍ مَقَامَهْ ... أَوْ دُونَهُ وَدَافِعٌ إِبْهَامَهْ
465. بِوَصْلِهِ كَمِثْلِ قَوْلِ الدَّاعِ لا ... وَأَيَّدَ اللهُ حِمَاكَ بِالْعُلَا
466. وَصِلْ إِذَا تَوَسُّطٌ بَيْنَهُمَا ... يَكُونُ فِيهِمَا كَأَنْ تُلْفِيهِمَا

467.تَوَافَقَــــا إِنْشَــــاءً اوْ فَخَبَــــرَا فِــي لَفْــظٍ اوْ مَعْنًــى بِجَــامِعٍ يُــرَى
468.وَهْــوَ يَكُــونُ بِاعْتِبَــارِ الْمُسْــنَدِ إِلَيْهِمَــــا وَالْمُسْــــنَدَيْنِ فَقَــــد
469.فَمِنْــهُ عَقْلِــيٌّ بِــأَنْ يَكُــونَ فِــي تَصَـــوُّرٍ بَيْنَهُمَــــا إِذَا يَفِــــي
470.تَمَاثُـــلٌ أَوِ اتِّحَـــادٌ أَوْ يُـــرَى تَضَــايُفٌ كَأَصْــغَرٍ وَأَكْبَــرَا
471.وَإِنْ يَكُــنْ بَــيْنَ تَصَــوُّرَيْهِمَا شِــبْهُ تَمَاثُــلٍ فَلِلْــوَهْمِ انْتَمَــى
472.كَلَــوْنَي الْبَيَــاضِ وَالصُّــفْرَةِ إِذْ يُبْرِزُهُمَــا كَالمِثْــلِ وَهْــمٌ مَــا انْتَبَــذْ
473.كَــذَا تَضَــادٌ كَالْبَيَــاضِ وَالسَّــوَادْ وَكَالسَّــمَا وَالأَرْضِ مُشْــبِهُ التَّضَــادْ
474.وَإِنْ يَكُــنْ يَسْــبِقُ فِــي الْخَيَــالِ تَقَـــارُنٌ فَجَـــامِعٌ خَيَـــالِي
475.وَاخْتَلَفَــتْ أَسْــبَابُهُ فَاخْتَلَفَــتْ صُــوَرُهُ فَوَضَــحَتْ أَوْ فَخَفَــتْ
476.وَحَسَّــنَ الْوَصْــلَ تَنَاسُــبٌ وُجِــدْ فِــي اسْــمِيَّةٍ وَفِــي مُضِــيِّهَا وَضِــدْ
477.قُلْــتُ وَفِــي الشَّــرْطِيَّةِ الظَّرْفِيَّــهْ وَالْحَصْــــرِ وَالتَّأكِيــــدِ لِلْمَزِيَّــــهْ

تذنيب

478.الأَصْــلُ فِــي الْحَــالِ الْمُفِيــدِ نُقْلَــهْ خُلُـــوُّهُ فَـــإِنْ أَتَـــاكَ جُمْلَـــهْ
479.تَحْــتَجْ لِمَــا يَرْبِطُهَــا فَــإِنْ خَلَــتْ عَــنْ مُضْــمَرٍ فَهْــيَ بِــوَاوٍ قُرِنَــتْ
480.وَكُــلُّ جُمْلَــةٍ تُــرَى عَــنْ مُضْــمَرِ مَــا صَــحَّ عَنْــهُ نَصْــبُهَا حَــالاً عَــرِي
481.يَصِـــحُّ أَنْ تَكُـــونَ حَـــالاً عَنْـــهُ بِـــالْوَاوِ أَمَّـــا إِنْ تَكُـــنْ حَوَتْـــهُ
482.فَمَــا عَلَــى حُصُــولِ وَصْــفٍ مَــا ثَبَــتْ مُقَــارِنٍ لِمَــا لَــهُ قَــدْ قَيَّــدَتْ
483.دَلَّ فَضَــاهَى الْمُفْــرَدَ الْمُوَصَّــلا فَــامْنَعْ بِهَــا الْــوَاوَ وَمَــا لَــيْسَ فَــلا
484.فَــأَوَّلٌ مُضَــارِعٌ قَــدْ أُثْبِتَــا فَــالاِقْتِرَانُ إِذْ مُضَــارِعًا أَتَــى

485. وَبِالثُّبُوتِ فَالصِّفَاتُ تَحْصُلُ ... وَمَا حَوَاهَا شَذَّ أَوْ مُؤَوَّلُ

486. وَإِنْ نُفِي فَجُوِّزَا لِكَوْنِهِ ... دَلَّ عَلَى الْقِرَانِ لا حُصُولِهِ

487. كَمُثْبَتِ الْمَاضِي فَلِلْحُصُولِ لا ... لِلاقْتِرَانِ وَلِذَا قَدْ دَخَلا

488. مُقَرِّبًا وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ ... وَقَالَ مَنْ أَوْجَبَهَا فَقَدْ غَلِطْ

489. وَمَا نُفِي بِلَمْ وَلَمَّا إِذْ نُفِي ... وَلَكِنِ اقْتِرَانُهُ حَقًّا يَفِي

490. لِأَنَّ لَمَّا نَفْيُهَا يَسْتَغْرِقُ ... وَغَيْرُهَا نَفْيٌ لِمَا قَدْ يَسْبِقُ

491. وَالأَصْلُ الاسْتِمْرَارُ فِيهِ فَإِذَا ... أَطْلَقْتَهُ فَالِاقْتِرَانُ يُحْتَذَى

492. خِلافَ مُثْبَتٍ لِأَنَّ الْفِعْلا ... بِوَضْعِهِ عَلَى الْحُدُوثِ دَلَّا

493. وَإِنْ تَكُنْ إِسْمِيَّةً فَالْمُرْتَضَى ... جَوَازُ تَرْكِهَا بِعَكْسِ مَا مَضَى

494. فِي مُثْبَتِ الْمَاضِي وَلَكِنْ رُجِّحَا ... دُخُولُهَا إِذِ الثُّبُوتُ مَا انْمَحَى

495. مَعْ كَوْنِ الاسْتِئْنَافِ فِيها قَدْ بَدَا ... وَقِيلَ أَلْزِمْ إِذْ يَكُونُ الْمُبْتَدَا

496. ضَمِيرَ ذِي الْحَالِ وَإِنْ يَسْبِقْ خَبَرْ ... ظَرْفًا فَحُسْنُ تَرْكِهَا قَدِ اسْتَقَرْ

497. كَذَا بِحَرْفٍ دَاخِلٍ فِي الْمُبْتَدَا ... أَوْ تَلَتِ الْجُمْلَةُ حَالًا مُفْرَدَا

498. قُلْتُ وَذَاتُ الشَّرْطِ وَاوًا تَلْزَمُ ... إِذْ فَقَدَتْ مَا لِامْتِنَاعٍ يُحْتِمُ

المساواة والإطناب والإيجاز

499. الْمُفْهِمُ الْمُرَادَ مِمَّا يُقْبَلُ ... إِنْ لَفْظُهُ سَاوَاهُ فَهُوَ الأَوَّلُ

500. أَوْ زَادَ مَعْ فَائِدَةٍ فَالثَّانِ أَوْ ... وَفَى بِنَقْصٍ فَهُوَ الإِيجَازُ رَأَوْا

501. فَخَرَجَ التَّطْوِيلُ وَالحَشْوُ بِـ"مَعْ ... فَائِدَةٍ" وَبِـ"الوَفَا" الإِخْلالَ دَعْ

502. وَمَنْ نَفَى حَدَّهُمَا أَوِ ادَّعَى ... فَقْدَ الْمُسَاوَاةِ فَلَنْ يُتَّبَعَا

503.بِــلا يَحِيــقُ الْمَكْــرُ مَثِّــلْ أَوَّلا ضَــرْبَانِ لِلإيجَــازِ قَصْــرٌ قَــدْ خَــلا

504.مِــنْ حَـذْفِ شَـيْ كآيَـةِ الْقِصَـاصِ فَقَــدْ حَــوَتْ مَزَائِــدَ اخْتِصَــاصِ

505.عَلَـى الَّـذِي أَوْجَـزُ مَـا فِيـهِ شُـهِرْ أَلْقَتْــلُ أَنْفَــى بَعْــدُ لِلقَتْــلِ ذُكِــرْ

506.بِقِلَّــةِ الحُــرُوفِ وَالـنَّصِّ عَلَــى مَطْلُوبِــهِ وَالنُّكْــرِ تَعْظِيمًــا جَــلا

507.وَبِالطِّبَــاقِ وَعَــنِ التَّقْــدِيرِ غَنِــي وَأَنْ خَــلا عَــنِ التَّكْرِيــر

508.قُلْــتُ لَقَــدْ قَسَّــمَ فِـي التِّبْيَـانِ ذَا إلَــى ثَــلاثٍ كُــلُّ قِسْــمٍ يُحْتَــذَى

509.أَنْ يُقْصَــرَ اللَّفْـظُ عَلَـى مَعْنَـاهُ قَصْــرًا يَــرَى فَقْــدَ الَّــذِي سَــاوَاهُ

510.وَزَائِــدُ الْمَعْنَــى عَلَـى الْمَنْطُـوقِ إيجَــازُ تَقْــدِيرٍ مَــعَ التَّضْــيِيق

511.وَالْجَـامِعُ اللَّفْـظُ حَـوَى الْمَعَـانِي كَآيَــةِ العَــدْلِ مَــعَ الإِحْسَــان

512.وَالثَّـانِ ذُو الْحَـذْفِ فَمَـا قَـدْ حُـذِفَا مُضَــافٌ اوْ مَوْصُــوفٌ اوْ مَـا وَصَـفَا

513.أَوْ شَــرْطٌ اوْ جَوَابُــهُ خُصْــرٌ عُنِــي أَوْ يَــذْهَبَ السَّــامِعُ كُــلَّ مُمْكِــن

514.قُلْــتُ وَمَوْصُـولٌ وَوَصْـلٌ وَكَـذَا جُــزْآ إضَــافَةٍ وَثَانِيهَــا خُــذَا

515.وَذُو تَعَلُّــقٍ مَــعَ الْمَجْــرُورِ وَالعَطْــفِ وَالمَعْطُــوفِ وَالتَّفْسِــيرِ

516.وَالْحَــالِ وَالْمُبْــدَلِ وَالْمُسْــتَثْنَى وَجُــزْءِ كِلْمَــةٍ وَحَــرْفِ مَعْنَــى

517.أَوْ جُمْلَــةٌ مُسَــبَّبًا أَوْ سَــبَبَا كَقَوْلِــهِ فَــانْفَجَرَتْ أَيْ ضَــرَبَا

518.أَوْ فَوْقَهَــا فَأَرْسِــلُونِ يُوسُــفُ وَمِنْــهُ مَــا لا نَــوْبَ عَمَّــا يُحْــذَفُ

519.وَقَـدْ يُنَـابُ ثُـمَّ عَقْـلٌ قَـدْ يَـدُلْ عَلَيْــهِ وَالتَّعْيِــينِ مَقْصُــودٌ يَحِــلْ

520.أَوْ عَــادَةٌ أَوِ اقْتِــرَانٌ أَوْ شُــرُوعْ فِــي الفِعْــلِ بِسْــمِ اللهِ مَثِّــلْ بِــالفُرُوعْ

521.وَيَــرِدُ الإِطْنَــابُ لِلإيضَــاحِ مِــنْ بَعْــدِ الابْهَــامِ لِقَصْــدٍ ضَــاحِ

522.مِثْــلُ الْتِــذَاذِ كَامِــلٍ بِــالعِلْمِ بِــهْ أَوْ مَكْنَــةٍ فِــي الــنَّفْسِ بَعْــدَ طَلَبِــهْ

523. وَمِنْــهُ تَوْشِــيعٌ بِــآخِرٍ تَــرِدْ تَثْنِيَــةٌ مَضْــمُونُهَا بَعْــدُ فَــرْدْ
524. وَذِكْــرُ خَــاصٍ بَعْــدَ ذِي عُمُــومِ مُنَبِّهًــا بِفَضْــلِهِ المَعْلُــوم
525. كَعَطْــفِ جِبْرِيــلَ وَمِيكَــالَ عَلَــى مَلائِــكٍ قُلْــتُ وَعَكْسُــهُ جَــلا
526. وَمِنْــهُ تَكْــرَارٌ لِأَجْــلِ نُكْتَــةِ مِثْــلَ تَأَكُّــدٍ وَنَفْــيِ التُّهْمَــةِ
527. أَوْ طُــولٍ اوْ تَنْوِيــهٍ اوْ تَلَــذُّذِ أَوِ الجَــزَاءُ نَفْــسُ شَــرْطِهِ اخْتُــذِي
528. أَوْ قَصْدِ الِاسْتِيعَابِ وَالتَّرْدِيدُ حَقْ تَعْلِيــقُ تَكْرِيــرٍ بِغَيْــرِ مَــا سَــبَقْ
529. وَمِثْلُــهُ تَعَطُّــفٌ لَكِــنْ خُــذَا فِــي فَقْــرَتَيْنِ ثُــمَّ تَرْجِيــعٌ شَــذَا
530. وَمِنْــهُ إِيغَــالٌ كَــلامٌ قَــدْ خُــتِمْ بِمَــا يُفِيــدُ مَــا بِدُونِــهِ يَــتِمْ
531. ثُــمَّ الأَصَــحُّ أَنَّــهُ لَــيْسَ يُخَــصْ بِالشِّــعْرِ فَــالقُرْآنُ فِيــهِ جَــاءَ نَــصْ
532. وَمِنْــهُ تَــذْيِيلٌ بِجُمْلَــةٍ حَــوَتْ مُؤَكِّــدًا مَعْنَــى الَّتِــي قَبْــلُ خَلَــتْ
533. فَمِنْــهُ مَــا كَمَثَــلٍ وَمِنْــهُ لا وَأَكَّــدَ المَنْطُــوقَ وَالضِّــدَّ جَــلا
534. وَمِنْــهُ تَكْمِيــلٌ وَرُبَّمَــا سُــمِي بِــالاحْتِرَاسِ أَنْ يَجِــي فِــي مُــوهِمِ
535. خِــلافَ مَقْصُــودٍ بِمَــا يَدْفَعُــهُ فَــإِنْ لِغَيْــرِ مُــوهِمٍ أَتْبَعَــهُ
536. بِفَضْــلَةٍ لِنُكْتَــةٍ فِيهَــا تُــرَاضْ فَــذَاكَ تَتْمِــيمٌ وَمِنْــهُ الِاعْتِــرَاضْ
537. بِجُمْلَــةٍ أَوْ فَــوْقُ مَــا لَهَــا مَحَــلْ بَــيْنَ كَــلامٍ أَوْ كَلامَــيْنِ اتَّصَــلْ
538. لِنُكْتَــةٍ تُقْصَــدُ كَالتَّنْزِيــهِ لا دَفْــعِ الإِيهَــامِ وَكَالتَّنْبِيــهِ
539. وَكَالــدُّعَا فِــي قَوْلِــهِ بُلِّغْتَهَــا بَعْــدَ الثَّمَــانِينَ وَمَــا أَشْــبَهَهَا
540. وَبَعْضُــهُمْ جَــوَّزَهُ فِــي الطَّــرَفِ وَقَــالَ قَــوْمٌ غَيْــرَ جُمْلَــةٍ يَفِــي
541. وَقَــدْ يَكُــونُ مُطْنَبًــا بِغَيْــرِ ذَا مِــنْ جُمَــلٍ وَأَحْــرُفٍ لَهَــا شَــذَا
542. وَبِهِمَــا كَلامُهُــمْ مَوْصُــوفُ إِنْ كَثُــرَتْ أَوْ قَلَّــتِ الحُــرُوفُ

543.بِنِسْـــبَةٍ إِلَـــى كَـــلامٍ آخَــرَا سَــاوَاهُ فِــي الـمَعْنَــى إِذَا مَــا نُظِــرَا

الفن الثاني: علم البيان

544.عِلْـمُ الْبَيَـانِ هُــوَ مَـا بِــهِ عُــرِفْ إِيــرَادُ مَعْنًــى وَاحِــدٍ بِــالْمُخْتَلِفْ

545.مِـنْ طُـرُقٍ فِـي الاتِّضَـاحِ مُكْمِلَـهْ فَــاللَّفْظُ إِنْ دَلَّ عَلَــى الْمَوْضُــوعِ لَـهْ

546.فَسَـــمِّهَا دَلالَـــةً وَضْــعِيَّهْ أَوْ جُزْئِـــهِ أَوْ خَـــارِجٍ عَقْلِيَّـــهْ

547.وَإِنَّمَـــا يَخْتَلِـــفُ الإِيـــرَادُ فِـــي عَقْلِيَّـــةٍ وَلَـــيْسَ فِـــي تِلْـــكَ يَفِـــي

548.وَمَـــا بِـــهِ أُرِيـــدَ لازِمٌ وَقَـــدْ قَامَـــتْ قَرِينَـــةٌ عَلَـــى أَنْ لَـــمْ يُـــرَدْ

549.مَجَـــازٌ اوْ لا فَكِنَايَـــةٌ وَقَـــدْ يُبْنَـــى عَلَـــى التَّشْـــبِيهِ أَوَّلٌ وَرَدْ

التشبيه

550.هُـــوَ الدَّلالَـــةُ عَلَـــى اشْــتِرَاكِ أَمْـــرٍ لآخَـــرَ بِمَعْنًـــى زَاكِ

551.لا كَاسْـــتِعَارَةٍ بِتَحْقِيـــقٍ وَلا كِنَايَـــةٍ وَلا كَتَجْرِيـــدٍ جَـــلا

552.فَـــدَخَلَ الَّـــذِي أَدَاتُـــهُ فَقَـــدْ كَقَوْلِـــهِ صُـــمٌّ وَنَحْـــوُ ذَا أَسَـــدْ

553.أَرْكَانُـــهُ أَرْبَعَـــةٌ أَدَاتُـــهُ وَوَجْهُـــهُ وَالطَّرَفَـــانِ ذَاتُـــهُ

554.وَهَهُنَـا يُنْظَـرُ فِـي هَـذِي وَفِـي أَقْسَـامِهِ وَغَـرَضٍ مِنْـهُ يَفِـي

555.فَالطَّرَفَـــانِ مِنْـــهُ حِسِّـــيَّانِ مُخْتَلِفَـــانِ أَوْ فَعَقْلِيَّـــانِ

556.كَالخَــدِّ بِــالْوَرْدِ وَنُــورٍ وَهُــدَى وَالسَّــبْعِ وَالْمَــوْتِ وَجَهْــلٍ وَرَدَى

557.فَكُــلُّ مَــا يُــدْرِكُ إِحْــدَى الْخَمْــسِ إِيَّـــاهُ أَوْ مَادَتَـــهُ فَالْحِسِّـــي

558.مِنْــهُ الْخَيَــالِيُّ كَتَشْــبِيهِ الشَّــقِيقْ بِعَلَــمِ الْيَــاقُوتِ وَالْعُــودِ الرَّقِيــقْ

559.بِــالرُّمحِ مِــنْ زَبَرْجَــدٍ فِــي الــنَّظْمِ وَغَيْـــرُهُ الْعَقْلِـــي وَمِنْـــهُ الْـــوَهْمِي

560.مَا لَيْسَ مُدْرَكًا وَلَوْ أَن أُدْرِكَا كَانَ بِحِسٍّ لا سِوَاهُ مُدْرَكَا
561.وَمِنْهُ ذُو الوِجْدَانِ نَحْوُ الأَلَمِ وَوَجْهُهُ ذُو الاِشْتِرَاكِ فَاعْلَم
562.وَلَوْ تَخَيُّلًا كَتَشْبِيهِ النُّجُمْ بِسُنَنٍ بَيْنَ ابْتِدَاعٍ فِي الظُّلَمْ
563.وَوَجْهُهُ حُصُولُ شَيْءٍ أَزْهَرَا أَبْيَضَ فِي جَنْبِ ظَلامٍ أَغْبَرَا
564.وَذَاكَ فِي السُّنَّةِ لَيْسَ يُوجَدُ إِلَّا عَلَى التَّخْيِيلِ فِيمَا يَرِدُ
565.لِأَنَّ الِابْتِدَاعَ يَجْعَلُ الرَّدِي كَالْمَاشِ فِي الظُّلْمَةِ لَيْسَ يَهْتَدِي
566.وَعَكْسُهُ السُّنَّةُ فَهْيَ وَالْهُدَى كَالنُّورِ ثُمَّ شَاعَ هَذَا وَغَدَا
567.يَطْرُقُ فِي الْخَيَالِ أَنَّ الثَّانِي مِمَّا لَهُ الْبَيَاضُ كَاللَّمَعَانِ
568.وَأَوَّلٌ خِلافُهُ فَهْوَ كَمَنْ تَشْبِيهُهُ بِالشَّيْبِ فِي الشَّبَابِ عَنْ
569.مِنْ ثَمَّ وَجْهُ النَّحْوُ فِي الْكَلامِ كَالْمِلْحِ إِذْ يَكُونُ فِي الطَّعَامِ
570.هُوَ الصَّلاحُ بِالْوُجُودِ وَالْفَسَادْ بِالْفَقْدِ لا مَا قَالَهُ بَعْضُ الْعِبَادْ
571.كَوْنُ الْقَلِيلِ مُصْلِحًا وَتُفْسِدُ كَثْرَتُهُ فَالنَّحْوُ حَقًّا يَفْقِدُ
572.تَفَاوُتًا وَالْوَجْهَ قِسْمَيْنِ اقْسِمَنْ فَغَيْرُ خَارِجٍ عَنِ الطَّرْفَيْنِ مَنْ
573.شَبَّهَ فِي نَوْعٍ وَجِنْسٍ مِلْحَفَهْ بِمِثْلِهَا وَخَارِجٌ وَهْوَ صِفَهْ
574.مِنْهَا الحَقِيقِيَّةُ كَالحِسِّيَّةْ كَيْفِيَّةٌ تَخْتَصُّ بِالجِسْمِيَّةْ
575.كَمُدْرَكِ الطَّرْفِ مِنَ اللَّوْنِ وَمِنْ شَكْلٍ وَقَدْرٍ وَتَحَرُّكٍ زُكِنْ
576.وَالسَّمْعِ مِنَ صَوْتٍ ضَعِيفٍ أَوْ قَوِيْ وَالذَّوْقِ مِنْ طَعْمٍ كَرِيهٍ أَوْ شَهِيْ
577.وَالشَّمِّ مِنْ رِيحٍ كَذَاكَ اللَّمْسُ مِنْ حَرٌّ وَمِنْ بَرْدٍ وَيَبْسٍ وَخَشِنْ
578.وَنَحْوِ ذَلِكَ وَكَالْعَقْلِيَّةْ كَيْفِيَّةٌ مِثْلُ الذَّكَا نَفْسِيَّةْ
579.ثُمَّ الإِضَافِيَّةُ كَالإِزَالَةِ لِلْحُجْبِ فِي الشَّمْسِ شَبِيهِ الْحُجَّةِ

580.وَاقْسِـمْهُ وَاحِـدًا مُرَكَّبًـا عَـدَدْ وَكُلُّهَـا حِسِّـيٍ وَعَقْلِـيٌّ وَرَدْ
581.فِـي ثَالِـثٍ مُخْتَلِفًـا وَالْحِسِّ ثَـمْ طَرَفَـاهُ حِسِّـيَّانِ وَالْغَيْـرُ أَعَـمْ
582.فَكُـلُّ مَـا شُـبِّهَ بِالْحِسِّـيِّ صَـحْ بِغَيْـرِهِ مِـنْ غَيْـرِ عَكْـسٍ وَوَضَـحْ
583.مُـرَادُهُمْ بِـالْحِسِّ مَـا أَفْـرَادُهُ تُـدْرَكُ بِـالْحِسِّ وَذَا تَعْـدَادُهُ
584.فَالْوَاحِـدُ الْحِسِّـيُّ حُمْـرَةٌ خَفَـا وَالطِّيـبَ وَاللَّـذَّةَ وَاللِّـينَ وَفَـى
585.فِي الْخَدِّ بِالْوَرْدِ وَصَوْتٍ قَدْ ضَعُفْ بِـالْهَمْسِ وَالْعَنْبَـرِ نَكْهَـةٌ رُشِـفْ
586.وَالْجِلْـدِ بِـالْحَرِيرِ وَالشَّـيْءِ بِمَـنْ وَالْوَاحِـدُ الْعَقْلِـيُّ كَـالْعَرَاءِ عَـنْ
587.فَائِـدَةٍ وَجُـرْأَةٍ وَالِاهْتِـدَا مَـعَ اسْـتِطَابِ الـنَّفْسِ فِيمَـا فَقَـدَا
588.نَفْعًـا بِمَعْـدُومٍ وَعِلْـمٍ بِفَلَـقْ وَالشَّـخْصِ بِالسَّـبْعِ وَعِطْـرٍ بِخُلُـقْ
589.وَذُو تَرَكُّـبٍ غَـدَا حِسِّـيَّا فِـي مُفْـرَدٍ طَرَفَـاهُ كَالثُّرَيَّـا
590.شُـبِّهَ بِـالْعُنْقُودِ مِـنْ كَـرْمٍ لِمَـا حَوَتْـهُ مِـنْ صُـورَتِهِ إِذْ نُظِّمَـا
591.وَحَبُّـهُ أَبْـيَضُ وَاسْـتَدَارَا وَقَـارَبَ الرُّؤْيَـةَ وَالْمِقْـدَارَا
592.وَمَـا تَرَكَّبَـا كَقَـوْلِي آخِـذَا مِـنْ قَـوْلِ بَشَّـارٍ مُمَـثِّلًا لِـذَا
593.وَالنَّقْـعُ فَـوْقَ رُؤْسِـنَا وَالْأَسْـيُفُ لَيْـلٌ تَهَـاوَى شُـهْبُهُ وَتُخْطَـفُ
594.بِجَـامِعِ السُّـقُوطِ فِـي أَجْـرَامِ مُشْـرِقَةٍ طَوِيلَـةِ الْأَجْسَـامِ
595.تَنَاسَـبَتْ أَقْـدَارُهَا مُفَرَّقَـهْ فِـي جَنْـبِ شَـيْءٍ مُظْلِـمٍ مُتَّسِـقَهْ
596.وَمَـا تَخَالَفَـا كَمَـا الشَّـقِيقُ مَـرْ وَالزَّهْـرِ فِـي الرُّبَـا بِلَيْـلٍ ذِي قَمَـرْ
597.وَحُسْـنُهُ فِـي هَيْئَـةٍ بِهَـا تَقَـعْ حَرَكَـةٌ مَـعْ وَصْـفٍ اوْ جُـرِّدَ مَـعْ
598.تَحَـرُّكٍ إِلَـى جِهَـاتٍ فَـالْأُوَلْ كَالشَّـمْسُ كَـالْمِرْآةِ فِـي كَـفِّ الْأَشَـلْ
599.وَالثَّـانِ كَـالْبَرْقِ إِذَا بَـدَا وَلَاحْ بِمُصْـحَفِ الْقَـارِي انْطِبَاقًـا وَانْفِتَـاحْ

600. وَهَيْئَةُ السُّكُونِ رُبَّمَا تَلِي ... يُقْعِي جُلُوسَ الْبَدَوِيِّ الْمُصْطَلِي
601. وَذُو تَرَكُّبٍ إِلَى الْعَقْلِ انْتَسَبْ ... كَمِثْلِ حِرْمَانِ انْتِفَاعٍ مَعْ تَعَبْ
602. فِي مَثَلِ الْيَهُودِ بِالْحِمَارِ ... وَالْحَمْلِ لِلتَّوْرَاةِ وَالأَسْفَارِ
603. وَرَاعِ فِي تَعَدُّدٍ مَا يَحْصُلُ ... بِهِ إِذَا أُسْقِطَ مِنْهُ خَلَلُ
604. وَذُو تَعَدُّدٍ مِنَ الْحِسِّي كَمَنْ ... شَبَّهَ فَنًّا فِي صِفَاتِهِ بِفَنْ
605. وَضِدُّهُ مَنْ بِالْغُرَابِ فِي الْحَذَرْ ... شَبَّهَ طَيْرًا وَالسِّفَادِ وَالنَّظَرْ
606. وَالثَّالِثُ التَّشْبِيهُ لِلإِنْسَانِ ... بِالشَّمْسِ فِي الْحُسْنِ وَرَفْعِ الشَّانِ
607. وَرُبَّمَا يُؤْخَذُ وَجْهُ التَّشْبِيهْ ... مِنَ التَّضَادِ لاشْتِرَاكِ الضِّدِّ فِيهْ
608. لِقَصْدِ تَمْلِيحٍ أَوِ التَّهَكُّمِ ... كَوَصْفِهِ مُبَخَّلًا بِحَاتِمِ

فصل

609. أَدَاتُهُ الْكَافُ وَمِثْلُ وَكَأَنْ ... وَالأَصْلُ فِي الْكَافِ وَمَا أَشْبَهَ أَنْ
610. تُولَى مُشَبَّهًا بِهِ وَرُبَّمَا ... تُولَى سِوَاهُ مَثَلُ الدُّنْيَا كَمَا
611. قُلْتُ وَلا يَكُونُ مِثْلُ إِلَّا ... فِي ذِي غَرَابَةٍ وَشَأْنٍ جَلَّا
612. وَرُبَّمَا يُذْكَرُ فِعْلٌ يُنْبِي ... عَنْهُ فَإِنْ كَانَ مُرِيدَ الْقُرْبِ
613. عَلِمْتُ زَيْدًا أَسَدًا وَالْمُبْعِدُ ... حَسِبْتُهُ قُلْتُ وَذَا مُنْتَقَدُ

فصل

614. غَرَضُهُ يَعُودُ لِلْمُشَبَّهِ ... فِي أَكْثَرِ الأَمْرِ وَفِي أَغْلَبِهِ
615. بَيَانُ إِمْكَانٍ وَحَالٍ وَكَذَا ... قَدْرٌ وَتَقْرِيرٌ لَهَا وَكُلُّ ذَا
616. يَقْضِي بِأَنَّ الْوَجْهَ فِي الْمُشَبَّهِ ... بِهِ أَتَمُّ وَهْوَ أَشْهَرُ بِهِ

617.وَفِيهِ نَقْدٌ ثُمَّ لِلتَّشْوِيهِ وَزِينَةٍ وَالطَّرْفِ كَالتَّشْبِيهِ
618.لِلْفَحْمِ ذِي الْجَمْرِ بِبَحْرِ مِسْكِ وَمَوْجُهُ مِنْ ذَهَبٍ ذِي سَبْكْ
619.وَوَجْهُ طَرْفٍ كَوْنُهُ يُبْرَزُ فِي مُمْتَنِعٍ أَوْ قَلَّ فِي الذِّهْنِ يَفِي
620.وَلِمُشَبَّهٍ بِهِ الْغَرَضُ عَمْ إِمَّا لِإِيهَامٍ بِأَنَّهُ أَتَمْ
621.وَذَاكَ فِي الْمَقْلُوبِ أَوْ لِلاهْتِمَامْ كَجَائِعٍ شَبَّهَ خُبْزًا بِالتَّمَامْ
622.إِظْهَارَ مَطْلُوبٍ وَكُلُّ ذَا إِذَا إِلْحَاقُ نَاقِصٍ بِغَيْرٍ يُحْتَذَى
623.وَقَدْ يُرَادُ الْجَمْعُ لِلشَّيْئَيْنِ فِي أَمْرٍ وَلَمْ يُنْظَرْ لِنَقْصٍ أَوْ وَفِي
624.فَالأَحْسَنُ الْعُدُولُ لِلتَّشَابُهِ وَذِكْرُهُ التَّشْبِيهَ مِنْ صَوَابِهِ

أقسام التشبيه

625.فَبِاعْتِبَارِ الطَّرَفَيْنِ مُفْرَدُ بِمُفْرَدٍ كِلاهُمَا مُقَيَّدُ
626.أَوْ لا أَوِ الْخِلافُ فِيهِمَا حَصَلْ كَالشَّمْسِ كَالْمِرْآةِ فِي كَفِّ الأَشَلْ
627.وَذُو تَرَكُّبٍ بِهِ وَمُفْرَدِ وَعَكْسُهُ وَالطَّرَفَيْنِ عَدِّدِ
628.بِالْمُشْبَهَاتِ فَابْدَأَنْ أَوْ لا تَحِقْ وَالأَوَّلُ الْمَلْفُوفُ وَالثَّانِي فُرِقْ
629.كَالنَّشْرُ مِسْكٌ وَالْوُجُوهُ أَنْجُمُ وَالرِّيقُ خَمْرٌ وَالْبَنَانُ عَنَمُ
630.وَإِنْ تُعَدِّدْ أَوَّلا فَالتَّسْوِيَهْ وَثَانِيًا تَشْبِيهَ جَمْعٍ سَمِّيَهْ
631.وَبِاعْتِبَارِ الْوَجْهِ تَمْثِيلٌ غَدَا مُنْتَزَعًا مِنْ عَدَدٍ وَقَيَّدَا
632.بِكَوْنِهِ غَيْرَ الْحَقِيقِي يُوسُفُ وَغَيْرُ تَمْثِيلٍ لَهُ مُخَالِفُ
633.وَمُجْمَلٌ مَا وَجْهُهُ لَمْ يُذْكَرِ فَظَاهِرٌ وَذُو خَفًا بِالنَّظَرِ
634.فَمِنْهُ مَا مِنْ وَصْفِ طَرْفَيْهِ عَرَا أَوْ مُشْبَهٍ أَوْ وَصْفُ كُلٍّ ذُكِرَا

635. وَغَيْرُهُ مُفَصَّلٌ وَالْمُبْتَذَلْ ... فِيهِ إِلَى مُشَبَّهٍ بِهِ انْتَقَلْ

636. مِنْ غَيْرِ تَدْقِيقٍ وَغَيْرُهُ الْغَرِيبْ ... إِذْ وَجْهُهُ فِي ظَاهِرٍ غَيْرُ قَرِيبْ

637. لِكَثْرَةِ التَّفْصِيلِ أَوْ حُضُورِ ... مُشَبَّهٍ بِهِ عَلَى نُدُورِ

638. لِبُعْدِ مَا نَاسَبَ أَوْ وَهْمِيَّا ... يَأْتِيكَ أَوْ مُرَكَّبًا عَقْلِيَّا

639. كَذَا خَيَالِيًّا كَذَاكَ الْحِسِّي ... تَكْرَارُهُ قَلَّ كَبَيْتِ الشَّمْس

640. وَكَثْرَةُ التَّفْصِيلِ أَنْ يُنْظَرَ فِي ... أَكْثَرَ مِنْ وَصْفٍ وَأَوْجُهًا يَفِي

641. أَعْرَفُهَا أَخْذُكَ بَعْضًا وَتَدَعْ ... بَعْضًا وَأَنْ تَعْتَبِرَ الْكُلَّ وَمَعْ

642. كَثْرَتِهِ فَهْوَ الْبَلِيغُ وَالْغَرِيبْ ... لِبُعْدِهِ وَقَدْ يُجَاءُ فِي الْقَرِيبْ

643. بِنُكْتَةٍ تُغْرِبُهُ كَذِكْرِ ... شَرْطٍ وَمَا مُحَسَّنٌ ذُو حَصْر

644. وَبِاعْتِبَارٍ فِي الأَدَاةِ تُخْزَلُ ... مُؤَكَّدٌ وَمَا عَدَاهُ مُرْسَلُ

645. وَبِاعْتِبَارِ غَرَضٍ فَإِنْ وَفَى ... إِفَادَةً كَأَنْ يَكُونَ أَعْرَفَا

646. بِوَجْهِهِ فِي حَالِهِ الْمُشْبَهُ بِهْ ... أَوْ بَالِغَ التَّمَامِ فِي ذِي سَبَبِهْ

647. أَوْ حُكْمُهُ لَيْسَ مُخَاطَبٌ جَحَدْ ... فَذَاكَ مَقْبُولٌ وَمَا عَدَاهُ رَدْ

خاتمة

648. أَعْلاهُ فِي الْقُوَّةِ حَذْفُ وَجْهِهِ ... وَآلَةٍ أَوْ فَمَعَ الْمُشَبَّهِ

649. فَحَذْفُ وَجْهٍ أَوْ أَدَاةٍ هَكَذَا ... وَقَدْ خَلا عَنْ قُوَّةٍ خِلافُ ذَا

الحقيقة والمجاز

650. الأَوَّلُ الْكَلِمَةُ الْمُسْتَعْمَلَهْ ... فِي الاِصْطِلاحِ فِي الَّذِي تُوضَعُ لَهْ

651. وَغَيْرِهِ مَعَ قَرِينَةٍ عَلَى ... وَجْهٍ يَصِحُّ وَإِرَادَةٌ جَلا

652.عَـدَمُهَا فَهْـوَ الْمَجَـازُ الْمُفْـرَدُ فَـالْزَمْ عَلاقَـةً وَكُـلٌّ عَـدَدُ
653.يُعْـزَى لِعُـرْفٍ وَلِشَـرْعٍ وَلُغَـهْ وَالعُـرْفُ عَـمَّ أَوْ فخَـصَّ مُبْلِغُـهْ
654.كَدَابَـةِ الأَرْبَـعِ وَالإِنْسَـانِ وَالْفِعْـلِ فِـي اللَّفْـظِ وَفِـي الْجِـذْثَانِ
655.كَـذَا الصَّلاةُ فِـي السُّجُودِ وَالـدُّعَا وَأَسَـدٌ لِسَـبُعٍ وَأَشْـجَعَا
656.وَمَـنْ يَـزِدْ تَحْقِيقًـا اوْ تَـأْوِيلا فِـي الحَـدِّ زَادَ فِيهِمَـا تَطْـوِيلا
657.ثُـمَّ الْمَجَـازُ الْمُرْسَـلُ الْعَلاقَـةُ لا شَـبَهٌ وَغَيْـرُهُ اسْـتِعَارَةُ
658.وَغَالِبًـا تُطْلَـقُ فِـي اسْـتِعْمَالِ سِـمْ مُشَـبَّهٍ بِـهِ لِمُشْـبَهٍ رُسِـمْ
659.فَالطَّرَفَـانِ مُسْـتَعَارٌ مِنْـهُ لَـهْ وَالْمُسْـتَعَارُ اللَّفْـظُ ثُـمَّ الْمُرْسَلَهْ
660.كَالْيَـدِ فِـي الْقُـدْرَةِ وَالتَّسْـمِيَةِ بِـالْجُزْءِ أَوْ بِالْكُـلِّ أَوْ بِالآلَـةِ
661.أَوْ سَـبَبٍ مُسَـبَّبٍ حَـالٍ مَحَـلْ مُجَـاوِرٍ آلَ لَـهُ عَنْـهُ انْتَقَـلْ
662.وَالِاسْـتِعَارَةُ فَتَحْقِيقِيَّـةُ وَهْـيَ مَجَـازٌ لُغَـوِيٌّ أَثْبَتُـوا
663.إِنْ حُقِّقَ الـمَعْنَى لَهَا فِي الْحِسِّ أَوْ عَقْـلٍ وَمَـنْ جَعَلَهَـا عَقْـلًا أَبَـوْا
664.مِـنْ كَـذِبٍ تَمْتَـازُ بِالتَّأْوِيـلِ ثُـمْ إِنْ لَـمْ تُشَـبْ وَصْـفًا فَـلا تَـأْتِي عَلَـمْ
665.وَاشْـرِطْ لَهَـا قَرِينَـةً فَوَاحِـدَا كَأَسَـدٍ يَرْمِـي تُـرَى فَصَـاعِدَا
666.كَـإِنْ تَعَـافُوا الْعَـدْلَ وَالإِيمَانَـا فَـإِنَّ فِـي أَيْـمَانِنَا نِيرَانَـا
667.أَوْ يُسْـتَدَلَّ بِمَعَـانٍ تَلْتَـئِمْ وَبِاعْتِبَـارِ الطَّـرَفَيْنِ تَنْقَسِـمْ
668.إِلَـى الْوِفَاقِيَّـةِ أَنْ يَجْتَمِعَـا فِـي مُمْكِـنٍ وَذِي الْعِنَـادِ امْتَنَعَـا
669.وَمَـا بِضِـدٍّ وَالنَّقِيضِ اسْـتُعْمِلا ذَاتُ تَهَكُّـمٍ وَتَمْلِـيحٍ حَـلا
670.وَبِاعْتِبَـارِ جَـامِعٍ قِسْـمَيْنِ فَـدَاخِلٌ أَوْ لَـيْسَ فِـي الطَّـرَفَيْنِ
671.فَـإِنْ خَفِـي غَرِيبَـةٌ وَإِنْ بَـدَا عَامِيَّـةٌ إِلَا بِتَصْـرِيفٍ شَـدَا

672.وَبِاعْتِبَـارِ ذِي الـثَّلاثِ سِـتَّةْ أَوَّلُ هَـذِي كُلُّهَـا حِسِّـيَّةْ
673.أَوْ جَـامِعٌ عَقْلِـيٌّ اوْ قَـدِ اخْتَلَـفْ أَوْ غَيْـرُ حِسِّـي بِفُرُوعِـهِ الطَّـرَفْ
674.كَمِثْـلِ عِجْـلٍ نَسْـلَخُ الْمُـطَّلِعَهْ شَـمْسٌ وَمِـنْ مَرْقَـدِنَا لِلأَرْبَعَـهْ
675.فَاصْـدَعْ بِمَـا تُـؤْمَرُ لِلْمُخْتَلَـفِ كَـذَا طَغَـا الـمَاءُ بِعَكْسِـهِ يَفِـي
676.وَبِاعْتِبَـارِ اللَّفْـظِ فَاسْـمُ الْجِنْسِ أَصْـلِيَّةٌ كَأَسَـدٍ وَحَـبْس
677.وَتَبَعِيَّـةٌ سِـوَاهُ فَالَّـذِي فِـي الْفِعْـلِ وَالْمُشْـتَقِّ لِلأَصْـلِ حُـذِي
678.وَمَـا يَكُـونُ شَـبَهًا فِـي الْحَـرْفِ فَـذُو تَعَلُّـقٍ بِـهِ فَقُـلْ فِـي
679.نَطَقَـتِ الْحَالَـةُ لِلدَّلالَـهْ بِـالنُّطْقِ أَوْ نَاطِقَـةٌ ذِي الْحَالَـهْ
680.وَالـدَّوْرُ فِـي قَرِينَـةِ الْمَـذْكُورِ لِلْفَاعِـلِ الْمَفْعُـولِ وَالْمَجْـرُور
681.وَبِاعْتِبَـارِ آخَـرٍ مُطْلَقَـةُ إِنْ لَـمْ يُقَـارِنْ فَـرْعٌ اوْ فَصِـفَةُ
682.وَإِنْ بِمَـا لاءَمَ مَـا لَـهُ اسْـتُعِيرْ تَجْرِيـدٌ اوْ مِنْـهُ فَتَرْشِـيحًا تَصِـيرْ
683.وَرُبَّمَـا يَجْتَمِعَـانِ وَالأَجَـلْ مُرَشَّـحٌ ثَمَّـتَ مَبْنَـاهُ حَصَـلْ
684.عَلَـى تَنَاسِـي شَـبَهٍ فَيُـدَّعَى الْمَنْـعُ وَاسْـتِوَاءُ طَرْفَيْـهِ مَعَـا
685.أَمَّـا الـمُرَكَّبُ فَمَـا يُسْـتَعْمَلُ فِيمَـا بِمَعْنَـى الأَصْـلِ قَـدْ يُمَثَّـلُ
686.مُبَالَغًـا وَسُـمِّيَ التَّمْثِـيلا مُطْلَقًـا اوْ سَـالِكًا السَّـبِيلا
687.فَـإِنْ فَشَـا كَـذَاكَ الِاسْـتِعْمَالُ فَمَثَـلٌ تَغْيِيـرُهُ مُحَـالُ
688.وَالْمُسْـتَعَارُ مِنْـهُ فِـي كِلَيْهِمَـا لِـذِي تَحَقُّـقٍ وَفَـرْضٍ قُسِـمَا

فصل

689.قَـدْ يُضْـمَرُ التَّشْبِيهُ فِي النَّفْسِ فَـلا يُـذْكَرُ شَـيْءٌ مِـنْ ذَوَاتِـهِ خَـلا

690. مُشَبَّهًا ثُمَّ لِهَذَا يُثْبَتُ مَا اخْتُصَّ بِالْخَفِيِّ ذَا الْقَرِينَةْ

691. فَسَمِّ ذَا التَّشْبِيهَ بِالْمَكْنِيَّةْ عَنْهَا وَذَا الإِثْبَاتَ تَخْيِيلِيَّةْ

فصل

692. وَالِاسْتِعَارَةُ لَدَى يُوسُفَ أَنْ تَذْكُرَ مَا مِنْ طَرَفَيِ التَّشْبِيهِ عَنْ

693. مُرِيدًا الآخَرَ بِادِّعَاءِ دُخُولِ مَا شُبِّهَ بِاقْتِفَاء

694. فِي جِنْسِ مُشْبَهٍ بِهِ وَقَسَّمَا إِلَى مُصَرَّحٍ وَمَكْنِيٍّ فَمَا

695. يُنْوَى مُشَبَّهٌ فَقَطْ مُصَرَّحَهْ وَعَكْسُهَا الْمَكْنِيُّ قَوْلٌ رَجَّحَهْ

696. وَالتَّبَعِيَّةَ إِلَيْهَا رَدَّا وَشَيْخُنَا يَقُولُ عَكْسٌ أَجْدَى

697. وَفِي الحَقِيقِيَّةِ تَمْثِيلٌ دَخَلْ لَدَيْهِ وَالتَّخْيِيلُ عَكْسَهُ جَعَلْ

فصل

698. الْحُسْنُ فِي اسْتِعَارَةِ التَّخْيِيلِ بِحَسَبِ الْمَكْنِيِّ وَالتَّمْثِيلِ

699. وَذِي الْكِنَايَةِ وَذِي التَّحْقِيقِ أَنْ يُرْعَى الَّذِي فِي وَجْهِ تَشْبِيهٍ رُكِنْ

700. وَلا تُشَمَّ رِيحُهُ لَفْظًا وَأَنْ يَجْلُو وَلا يَكُونَ كَالإِلْغَازِ عَنْ

701. فَلا يُقَالُ أَسَدٌ لِأَبْخَرَا وَإِنْ قَوِيَ التَّشْبِيهُ حَتَّى صَيَّرَا

702. طَرْفَيْهِ كَالْوَاحِدِ مِثْلُ الْعِلْمِ وَالنُّورِ فَاسْتِعَارَةٌ ذُو حَتْمِ

خاتمة

703. قَدْ يُطْلَقُ الْمَجَازُ فِيمَا غُيِّرَا إِعْرَابُهُ بِزَيْدٍ اوْ حَذْفٍ عَرَا

704. لَيْسَ كَمِثْلِهِ يُرِيدُ الْمِثْلا وَكَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ يَعْنِي الأَهْلا

الكناية

705. لَفْظٌ أُرِيدَ لازِمٌ مَعْنَاهُ مَعْ ... جَوَازِ أَنْ يُقْصَدَ مَعْنَاهُ تَبَعْ
706. وَمِنْ هُنَا تُخَالِفُ الْمَجَازَا ... أَقْسَامُهَا ثَلاثَةٌ مَا انْحَازَا
707. بِهَا سِوَى نِسْبَةٍ اوْ وَصْفٍ وَذَا ... يَكُونُ مَعْنًى أَوْ مَعَانٍ تُحْتَذَى
708. وَشَرْطُها التَّخْصِيصُ بِالَّذِي كُنِي ... عَنْهُ وَمَا يُطْلَبُ بِهَا الْوَصْفَ إِنِ
709. يُنْقَلْ بِلا وَاسِطَةٍ قَرِيبَةُ ... وَهَذِهِ وَاضِحَةٌ خَفِيَّةُ
710. طُولُ النِّجَادِ عَنْ طَوِيلِ الْقَامَةِ ... وَذُو الْقَفَا الْعَرِيضِ عَنْ بَلادَةِ
711. وَشِيبَ بِالتَّصْرِيحِ مَا مِنْهَا حَوَتْ ... مُضْمَرُهُ سَاذَجَةٌ مَا قَدْ خَلَتْ
712. أَوْ بِوَسَاطَةٍ فَلِلإِبْعَادِ ... كَلِلْكَرِيمِ مُكْثِرُ الرَّمَادِ
713. فَلِلْوَقُودِ فَالطَّبِيخِ يُنْتَقَلْ ... فَكَثْرَةِ الأُكَّلِ فَالضَّيْفِ وُصِلْ
714. وَمَا عَرَا النِّسْبَةُ مِنْ مَطْلُوبِهِ ... كَالْمَجْدُ فِي بُرْدَيْهِ أَوْ فِي ثَوْبِهِ
715. إِذْ لَمْ يُصَرِّحْ بِثُبُوتِ ذَاكَ لَهْ ... بَلْ فِي الَّذِي احْتَوَى عَلَيْهِ جَعَلَهْ
716. وَرُبَّمَا فِي ذَيْنِ يُحْذَفُ الَّذِي ... يُوصَفُ مِثْلُ مَا تَقُولُ لِلْبَذِي
717. مَنْ سَلِمَ الأَنَامُ مِنْ لِسَانِهِ ... وَيَدِهِ فَمُسْلِمٌ لِشَانِه
718. قُلْتُ وَقَدْ يُرَادُ هَذَانِ مَعَا ... فَهْوَ كِنَايَتَانِ فِيهِ وَقَعَا
719. وَيُوسُفٌ قَسَّمَ ذَا الْبَابَ إِلَى ... رَمْزٍ وَتَعْرِيضٍ وَتَلْوِيحٍ تَلا
720. إِشَارَةٌ إِيمَاءُ فالَّذِي حُذِفْ ... مَوْصُوفُهُ نَاسَبَ تَعْرِيضًا عُرِفْ
721. وَوَجْهُهُ التَّنْوِيهُ وَالتَّلَطُّفُ ... أَوْ يُتْرَكُ الإِغْلاظُ أَوْ يُسْتَعْطَفُ
722. فَمِنْهُ مَا يُرَادُ مَعْنَاهُ مَعَهْ ... وَمِنْهُ لا حَرَّرَهُ مَنْ جَمَعَهْ

723. إِنْ كَثُـرَتْ وَسَـائِطٌ ذَا وُصِـفَا مُلَوِّحًـا وَإِنْ تَقِـلَّ مَـعْ خَفَـا
724. رَمْـزٌ وَإِلَّا فَـالأَخِيرَانِ وَقَـدْ مَجَـازًا التَّعْـرِيضُ فِـي بَعْـضٍ وَرَدْ
725. كَقَوْلِـهِ آذَيْتَنِـي سَـتَعْرِفُ يُرِيـدُ مَـنْ لا بِالخِطَـابِ يُوصَـفُ
726. وَإِنْ يُـرِدْ بِـذَاكَ كُـلًّا مِنْهُمَـا كِنَايَـةٌ وَاشْـرِطْ دَلِـيلًا لَهُمَـا
727. وَكَـوْنُ هَـذِي وَالْمَجَـازِ أَبْلَغَـا مِـنْ ضِـدِّ ذَيْـنِ بِاتِّفَـاقِ الْبُلَغَـا
728. وَالِاسْـتِعَارَةِ مِـنَ التَّشْـبِيهِ إِذْ قُـوَّةُ الْمَجَـازِ لا تَلِيـهِ
729. قُلْـتُ وَذُو التَّمْثِيـلِ بِاسْـتِعَارَهْ أَبْلَـغُ مِنْـهُ لا بِالاسْـتِعَارَهْ
730. وَأَبْلَـغُ الأَنْـوَاعِ تَمْثِيلِيَّـهْ مَكْنِيَّـةٌ بَعْـدُ فَتَصْـرِيحِيَّهْ
731. وَبَعْـدَهَا كِنَايَـةٌ وَقَـدْ عَـلا ذُو نِسْـبَةٍ فَصِـفَةٌ فَمَـا خَـلا
732. وَهَـذِهِ الـثَّلاثُ مِـنْ قِسْـمِ الْخَبَـرْ وَالْخُلْـفُ فِـي إِنْشَـاءِ ذِي التَّشْـبِيهِ قَـرْ

الفن الثالث: علم البديع

733. عِلْـمُ الْبَـدِيعِ مَـا بِـهِ قَـدْ عُرِفَـا وُجُـوهُ تَحْسِـينِ الْكَـلامِ إِنْ وَفَـى
734. مُطَابِقًـا وَقَصْـدُهُ جَلِـيُّ فَمِنْـهُ لَفْظِـيٌّ وَمَعْنَـوِيُّ

المعنوي

735. مِنْـهُ الطِّبَـاقُ بِالتَّضَـادِ مَاثِـلِ الجَمْـعُ بَـيْنَ اثْنَـيْنِ ذِي تَقَابُـلِ
736. فِـي جُمْلَـةٍ مِـنْ نَـوْعٍ اوْ نَـوْعَيْنِ اسْـمَيْنِ أَوْ فِعْلَـيْنِ أَوْ حَـرْفَيْنِ
737. كَمِثْـلِ أَيْقَاظًـا وَهُـمْ رُقُـودُ يُحْيِـي يُمِيـتُ وَلَـهُ تَعْدِيـدُ
738. طِبَـاقُ مَنْفِـيٍّ طِبَـاقُ مُوجَـبِ كَـاخْشَ وَلا تَخْـشَ وَذو تَسَـبُّبِ
739. قُلْـتُ وَقِيـلَ الشَّـرْطُ فِـي الطِّبَـاقِ أَنْ يَـأْتِيَ اللَّفْظَـانِ بِالْوِفَـاقِ

740. وَإِنَّمَا يَحْسُنُ مَعْ مَزِيدِ   وَلَهُمْ تَطَابُقُ التَّرْدِيدِ
741. وَمِنْهُ تَدْبِيجٌ بِأَلْوَانٍ تَرِدْ   مَكْنِيًّا اوْ تَوْرِيَةً لِمَا قُصِدْ
742. وَمِنْهُ نَوْعٌ سُمِّيَ الْمُقَابَلَهْ   وَهْوَ مَجِيءُ أَحْرُفٍ مُقَابِلَهْ
743. تُرَتِّبُ الثَّانِي عَلَى الأَوَائِلِ   كَمِثْلِ قَوْلِي فِي خِطَابِ الْعَاذِلِ
744. اعْفُفْ ودُمْ وَصِلْ وَعِزَّ وَافِقِ   أَوْ خُنْ وَزُلْ واقْطَعْ وَهُنْ وَشَاقِقِ
745. وَقَالَ فِي الْمِفْتَاحِ مَهْمَا شُرِطَا   فِي أَوَّلٍ فَالضِّدُّ فِي الثَّانِي اشْتُرِطَا
746. قُلْتُ وَذَا الْمِثَالُ بِالْمُفَوَّفِ   يُسْمَى وَمِنْ أَنْوَاعِهِ عَدَّ الصَّفِي
747. ثُمَّ مُرَاعَاةُ النَّظِيرِ جَمْعُ   أَمْرٍ وَمَا نَاسَبَهُ وَيَدْعُوا
748. تَنَاسُبًا فَإِنْ مُنَاسِبٌ خَتَمْ   مُبْتَدَأً تَشَابُهَ الأَطْرَافِ سَمْ
749. وَمِنْهُ الإِرْصَادُ وَذَا أَنْ تَجْعَلا   مِنْ قَبْلِ عَجْزِ الْبَيْتِ مَا دَلَّ عَلَى
750. تَمَامِهِ إِذَا الرَّوِيُّ عُرِفَا   وبَعْضُ التَّسْهِيمَ هَذَا وَصَفَا
751. قُلْتُ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ دَلْ   فَإِنْ يَكُ الْمَعْنَى فَتَوْشِيحٌ أَجَلْ
752. وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ الْمُشَاكَلَهْ   أَنْ يُذْكَرَ الشَّيْءُ بِلَفْظٍ لَيْسَ لَهْ
753. لِكَوْنِهِ صَحِبَهُ تَحْقِيقًا اوْ   مُقَدَّرًا وَمَكَرَ اللهُ تَلَوْا
754. وَقَوْلُهُ قَالُوا اقْتَرِحْ شَيْئًا نُجِدْ   قُلْتُ اطْبُخُوا لِي جُبَّةً بَيْتٌ عُهِدْ
755. ثُمَّ الْمُزَاوَجَةُ أَنْ زَاوَجَ فِي   الشَّرْطِ وَالْجَزَا لِمَعْنًى قَدْ يَفِي
756. وَالعَكْسُ تَأخِيرُ الَّذِي قُدِّمَ فِي   أَحَدِ طَرَفَيْ جُمْلَةٍ إِنْ تُضِفِ
757. أَوْ جُمْلَتَيْنِ اسْمِيَّتَيْنِ أَوْ كِلا   فِعْلِيَّتَيْنِ وَالرُّجُوعُ أَنْ عَلَى
758. كَلامِهِ السَّابِقِ قَدْ يَعُودُ   لِنَقْضِهِ لِنُكْتَةٍ يُرِيدُ
759. قُلْتُ وَمِنْهُ السَّلْبُ وَالإِيجَابُ إِنْ   مِنْ جِهَتَيْنِ اشْتَمَلاهُ حَيْثُ عَنْ

760. وَمِنْــهُ مَــدْحُ الشَّــيْءِ ثُــمَّ ذَمُّــهُ أَوْ عَكْسُــــهُ تَغَــــايُرٌ يَعُمُّــــهُ
761. وَمِنْــهُ الإِبهَــامُ وَيُــدْعَى التَّوْرِيَــةْ وَفَضَّـــلُوا ذَا النَّــوْعَ ثُــمَّ تَالِيَــهْ
762. إِطْــلاقُ لَفْــظِ شِــرْكَةٍ وَيُقْصَــدُ بَعِيــــدُهُ فَتَــــارَةً تُجَــــرَّدُ
763. مِمَّــا يُلائِــمُ الْقَرِيــبَ كَاسْــتَوَى ثُــمَّ الْمُرَشَّــحُ الَّــذِي لَــهُ حَــوَى
764. قُلْــتُ لَقَــدْ قَصَّــرَ فِــي بَيَانِهَــا فَلَــيْسَ فِــي الْبَــدِيعِ مِثْــلُ شَــانِهَا
765. فَكُــلُّ مَــا بِــلازِمٍ لَــمْ يَقْتَــرِنْ لا لِقَرِيـــبٍ أَوْ بَعِيـــدٍ قَــدْ زُكِــنْ
766. فَهْــيَ الَّتِــي تَجَــرَّدَتْ وَأُلْحِقَــا مَــا اللَّازِمَــانِ اسْــتَوَيَا وَاتَّفَقَــا
767. وَسَــمِّ مَــا بِــلَازِمِ الَّــذِي دَنَــا مُرَشَّــــحًا وَضِــــدَّهُ مُبَيِّنَــــا
768. كِلاهُمَــا مِــنْ قَبْــلُ أَوْ بَعْــدُ ذُكِــرْ ثُــــمَّ الــــمُهَيَّأَةُ مَــــا لا تَسْــــتَقِرْ
769. إِلَّا بِلَفْـــظٍ قَبْلَهَـــا أَوْ بَعْـــدَهَا أَوْ لَفْظَتَـــيْنِ فَقْـــدُ كُـــلٍّ فَقْـــدُهَا
770. وَاعْــدُدْ هُنَــا التَّرْشِــيحَ وَالتَّوْهِيمَــا وَافْــرُقْ بِــذِهْنٍ قَــدْ صَــفَا تَقْوِيمَــا
771. وَمِنْــــهُ الِاسْــــتِخْدَامُ أَنْ يُــــرَادَا بِكِلْمَـــةٍ بَعْـــضُ الَّـــذِي أَفَـــادَا
772. ثُــمَّ بِمُضْــمَرٍ لَهَــا الْبَــوَاقِي أَوْ أَوَّلٌ بِمُضْـــــمَرٍ وَالْبَـــــاقِي
773. بِــآخَرٍ كَجَــلَّ عَيْنَــا أَحْمَــدُ أَخْجَلَهَـــا وَهَّابُهَـــا الْمُعْتَمَـــدُ
774. وَمِنْــهُ الِارْدَافُ بِــأَنْ يَــذْكُرَ مَــا يُــــرَادِفُ الْمَقْصُــودَ لا مَــا لُزِمَــا
775. وَإِنْ أَتَــى بِمَــا يَكُــونُ أَبْعَــدَا فَــــذَاكَ تَمْثِيــــلٌ إِذا مَــــا قُصِــــدَا
776. وَاللَّــفُّ وَالنَّشْــرُ بِــأَنْ تُعَــدِّدَا لَفْظًــا وَبَعْــدُ مَــا لِكُــلٍّ عُــدِّدَا
777. وَلَــمْ تُعَــيِّنْ مَــا لَــهُ تَــوْكِيلا لِسَـــامِعٍ مُجْمَـــلًا اوْ تَفْصِـــيلا
778. مُرَتَّبًـــا أَوْ غَيْـــرَهُ مَعْكُوسًـــا اوْ مُشَوَّشًـــا وَفِيـــهِ رَابِعًـــا حَكَـــوْا
779. وَالْخُلْفُ فِي الأَفْضَلِ مِنْ هَـذَيْنِ قَرْ وَقِيـــلَ لا خُلْـــفَ بِتَحْرِيـــرِ النَّظَـــرْ

780. وَالجَمْعُ أَنْ يَجْمَعَ فِي حُكْمٍ عَدَدْ	كَقَوْلِ بَعْضِ الشُّعَرَاءِ إِذْ زَهِدْ
781. أَنَّ الشَّبَابَ وَالفَرَاغَ وَالجِدَهْ	مَفْسَدَةٌ لِلمَرْءِ أَيُّ مَفْسَدَهْ
782. وَعَكْسُهُ التَّفْرِيقُ أَنْ يُبَايَنَا	بَيْنَهُمَا فِي مَدْحٍ اوْ أَمْرٍ عَنَى
783. فَإِنْ يُعَدِّدْ وَأَضَافَ مَا لِكُلْ	إِلَيْهِ تَعْيِينًا فَتَقْسِيمٌ يَحُلْ
784. وَإِنْ هُمَا أَدْخَلَ فِي مَعْنًى وَقَدْ	فَرَّقَ وَجْهَيْ ذَاكَ أَوْ يَجْمَعْ عَدَدْ
785. حُكْمٌ وَتَقْسِيمٌ تَلا أَوْ عَكْسُ ذَا	كِلاهُمَا جَمْعٌ وَأَوَّلٌ خُذَا
786. إِلَيْهِ تَفْرِيقًا وَذَا تَقْسِيمَا	وَقَدْ تَجِي ثَلاثَةً تَضْمِيمَا
787. كَيَوْمَ يَأْتِي بَعْدُ لا تَكَلَّمُ	لِآخِرِ القِصَّةِ فَهْيَ تُنْظَمُ
788. وَيُطْلَقُ التَّقْسِيمُ إِذْ مَا اسْتَوْفَى	أَقْسَامَهُ أَوْ حَالَهُ مُضِيفَا
789. كُلًّا إِلَى مُلائِمٍ نَحْوُ يَهَبْ	آيَةِ شُورَى وَثِقَالُ البَيْتَ هَبْ
790. وَمِنْهُ تَجْرِيدٌ بِأَنْ يُنْزَعَ مِنْ	ذِي صِفَةٍ آخَرُ مِثْلُهُ زُكِنْ
791. مُبَالِغًا بِأَنَّهُ فِيهَا كَمَلْ	كَمِنْ فُلانٍ لِي صَدِيقٌ وَأَجَلْ
792. وَإِنْ سَأَلْتَ أَحْمَدًا لَتَسْأَلَنْ	بَحْرًا بِهِ مُنْدَفِقًا وَمِنْهُ أَنْ
793. يُخَاطِبَ الإِنْسَانُ نَفْسَهُ وَقَدْ	نُصْحًا وَتَوْبِيخًا وَتَعْرِيضًا قَصَدْ
794. وَأَبْلَغُ الأَقْسَامِ مَا قَدْ ثُنِّيَا	ثُمَّ الْمُبَالَغَةُ أَنْ يَدَّعِيَا
795. بُلُوغَهُ فِي الضُّعْفِ أَوْ فِي الشِّدَّةِ	حَدًّا مُحَالًا أَوْ بَعِيدَ الرُّتْبَةِ
796. فَإِنْ يَكُنْ عَقْلًا وَعَادَةً وَرَدْ	يُمْكِنُ فَالتَّبْلِيغُ أَوْ فِي الْعَقْلِ قَدْ
797. فَذَاكَ إِغْرَاقٌ كِلاهُمَا قُبِلْ	أَوْ لا ولا فَهْوَ غُلُوٌّ مَا احْتُمِلْ
798. مَا لَمْ يُقَرِّبْهُ لِذَاكَ شَيْءُ	نَحْوُ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ
799. أَوْ فِيهِ نَوْعٌ مِنْ تَخَيُّلٍ حَسَنْ	أَوْ مَخْرَجَ الْهَزْلِ مِنَ الشَّاعِرِ عَنْ

800. قُلْـتُ وَبَعْـضٌ وَهْـوَ الْمُبَالَغَـهْ أَصْـلا وَبَعْـضٌ فِـي السُّـمُوِّ نَابِغَـهْ
801. وَضِـدُّهَا التَّفْـرِيطُ عَـدَّ الْيَمَنِـي وَمَـا رَأَيْـتُ غَيْـرَهُ بِمُعْـتَنِ
802. وَجَعْلُـهُ لِلنَّـوْعِ جِنْسًـا عِظَمَـا إِلْحَـاقُ جُزْئِـيٍّ بِكُلِّـيٍّ نَمَـا
803. ثُمَّـتَ مِنْـهُ الْمَـذْهَبُ الْكَلامِـي إِيـرَادُهُ الْحُجَّـةَ لِلْمَـرَامِ
804. عَلَـى طَـرِيقِهِمْ كَقَوْلِـهِ عَـلا لَـوْ كَـانَ فِيهِمَـا وَمَـا لَـهُ تَـلا
805. وَمِنْـهُ تَفْرِيـعٌ وَذَا أَنْ يُثْبِتَـا لِمُتَعَلَّـقٍ لَـهُ مَـا أُثْبِتَـا
806. لِآخَـرٍ لَـهُ فَـإِنْ بِمَـا نَفَـى أَوْ لا عَـنِ الَّـذِي بِشَـيْءٍ وُصِـفَا
807. أَفْعَـلَ لِلْوَصْـفِ مُنَاسِـبًا وَقَـدْ عَـدَّى بِمِـنْ إِلَـى الَّـذِي ذَاكَ قَصَـدْ
808. فَـذَاكَ بِالتَّفْضِـيلِ حَقًّـا دُعِيَـا وَالْحُسْـنُ فِـي التَّعْلِيـلِ أَنْ يَـدَّعِيَا
809. لِلْوَصْـفِ عِلَّـةً لَـهُ تُنَاسِـبُ بِلُطْـفِ مَعْنًـى لا حَقِيقِـي يَصْـحَبُ
810. فَتَـارَةً يَكُـونُ ثَابِتًـا قُصِـدْ عِلَّتُـهُ وَذَاكَ ضَـرْبَيْنِ عُهِـدْ
811. مَـا لَـمْ تَـبِنْ عِلَّتُـهُ فِـي الْعَـادَةِ أَوْ عِلَّـةٌ خِـلافَ ذِي قَـدْ بَانَـتِ
812. وَمَـا قُصِـدْ ثُبُوتُـهُ مِـنْ مُمْكِـنِ أَوْ غَيْـرِهِ وَمَـا عَلَـى الشَّـكِّ بُنِـي
813. وَمِنْـهُ تَاكِيـدُكَ لِلْمَـدْحِ بِمَـا يُشْـبِهُ ذَمًّـا وَثَلاثًـا قُسِـمَا
814. الأَفْضَـلُ اسْـتِثْنَاءُ وَصْـفِ فَضْـلِ مِـنْ وَصْـفِ ذَمٍّ قَـدْ نُفِـي مِـنْ قَبْـلِ
815. مُقَـدَّرًا دُخُولُـهُ فِيـهِ كَـلا عَيْـبَ لَـهُ إِلَّا ارْتِقَـاءَهُ الْعُـلا
816. وَمِنْـهُ الاسْـتِثْنَاءُ قَبْـلَ وَصْـفِ مَـدْحٍ يَلِـي وَصْـفًا لَـهُ لا يَنْفِـي
817. وَمِنْـهُ أَنْ يُـؤْتَى بِـهِ مُعَرَّفَـا عَامِلُـهُ لِلـذَّمِّ مَعْنًـى قَـدْ وَفَـى
818. وَمَـا بِـهِ اسْـتُثْنِيَ يَحْـوِي الْفَضْـلا نَحْـوُ وَمَـا تَـنْقِمُ مِنَّـا إِلَّا
819. ثُمَّـتَ الاسْـتِدْرَاكُ فِـي ذَا الْبَـابِ كَمِثْـلِ الاسْـتِثْنَاءِ بِـاقْتِرَابِ

820. وَعَكْسُــهُ ضَــرْبَانِ أَنْ يُسْــتَثْنَى مِــنْ نَفْــيِ وَصْــفِ الْمَــدْحِ ذَمٌّ يُغْنَــى
821. أَنْ دَخَلَـتْ كَمِثْـلِ مَـا فِيـهِ هُـدَى إِلَّا عَمًـى عَــنِ الطَّرِيــقِ الْمُقْتَــدَى
822. وَأَنْ يَجِــيءَ تِلْــوَ وَصْــفِ ذَمٌّ كَجَاهِــلٌ لَكِنَّــهُ ذُو ظُلْــمِ
823. وَزِيـدَ بَعْـدَ الـذَّمِّ وَصْـفٌ يُـوهِمُ زَوَالَــهُ ثُــمَّ لِــذَمٍّ يُفْهِــمُ
824. وَمِنْــهُ الِاسْـتِتْبَاعُ مَـدْحٌ بِاللَّـذَا يَسْــتَتْبِعُ الْمَـدْحَ بِشَــيْءٍ غَيْــرِ ذَا
825. وَإِنْ يُضَـمَّنْ فِيـهِ مَعْنًـى وَهْـوَ لَـمْ يُسَــقْ لَــهُ فَــذَاكَ إِدْمَــاجٌ أَعَــمْ
826. قُلْـتُ الْأَصَحُّ الْأَوَّلُ الْوَصْـفُ بِنَصْ يُفْهِــمُ وَصْــفًا لِلَّــذِي الْأَوَّلَ خَــصْ
827. وَمِنْــهُ تَوْجِيــهٌ بِــأَنْ يُــوَافِي مُحْــتَمِلًا وَجْهَــيْنِ بِــاخْتِلَافِ
828. كَقَــوْلِ مَــنْ قَــالَ لِأَعْــوَرَ أَلَا يَــا لَيْــتَ عَيْنَيْــهِ سَــوَاءٌ جُعِــلَا
829. قُلْـتُ الصَّـفِيُّ فَسَّـرَ التَّوْجِيـهَ أَنْ يَــأْتِي بِأَلْفَــاظٍ شَــهِيرَةٍ بِفَــنْ
830. يُورِدُهَــا لِغَيْــرِ مَــا لَــهُ اشْــتَهَرْ كَــالرَّفْعِ وَالنَّصْــبِ وَكَــالْجَزْمِ وَجَــرْ
831. نَحْـوُ ارْتِفَـاعٌ فِـي مَحَلِّـهِ وَجَـبْ مِــنْ أَمْـرِهِ جَـزْمٌ وَلِلْحُكْـمِ انْتَصَـبْ
832. وَجَعَــلَ السَّــابِقَ مِــنْ تَفْسِــيرِهِ تَفْسِــيرَ الِابْهَــامِ كَــذَا لِغَيْــرِهِ
833. قَــالَ وَنَحْــوُ ذَلِــكَ الْمُوَارَبَــهْ لَكِنَّــهُ يَــأْتِي لِمَــنْ قَــدْ عَاتَبَــهْ
834. بِمَخْلَـصٍ وَلَا يَجِـي فِـي الِابْتِـدَا بِــهِ كَــذَا بَــلْ غَيْــرُهُ قَــدْ أَوْرَدَا
835. كَقَوْلِــهِ قَــدْ ضَــاعَ شِــعْرِي لَمَّــا أُخِــذَ بَــلْ قَــدْ ضَــاءَ صُــغْتُ النَّظْمَــا
836. وَالْهَـزْلُ ذُو الْجِـدِّ فَقُـلْ لِمَـنْ أَتَـى مُبَاحِثًــا كَيْــفَ تُهَجِّــي بَــا وَتَــا
837. قُلْــتُ وَمِنْــهُ يَقْــرُبُ الــتَّهَكُّمُ وَالْهَجْــوَ فِــي مَعْــرِضِ مَــدْحٍ نَظَمُــوا
838. وَإِنْ خَـلَا الْهَجْـوُ عَـنِ الْفَحَاشَـةِ وَنَحْوِهَــا فَسَــمِّ بِالنَّزَاهَــةِ
839. تَجَاهُــلُ الْعَــارِفِ سَــوْقُ مَـا عُلِـمْ مَسَــاقَ غَيْــرِهِ لِنُكْتَــةٍ تُهِــمْ

840. مِثْلُ الْمُبَالَغَةِ فِي الْمَدْحِ الْبَهِي   وَالذَّمِّ وَالتَّوْبِيخِ وَالتَّدَلُّهِ

841. كَمَعْشَرَ الظِّبَاءِ يَا حُورَ النَّظَرْ   أَمِنْكُمُ سُعَادُ أَمْ مِنَ الْبَشَرْ

842. الْقَوْلُ بِالْمُوجَبِ أَنْ يَأْتِي إِلَى   وَصْفٍ بِقَوْلِ غَيْرِ اطْلِقَ عَلَى

843. شَيْءٍ لَهُ أُثْبِتَ حُكْمٌ يُثْبِتُ   هَذَا لِغَيْرِهِ وَلَكِنْ يَسْكُتُ

844. عَنْ نَفْيِهِ عَنْهُ أَوِ الثُّبُوتِ لَهْ   وَمِنْهُ لَفْظٌ فِي كَلامٍ حَمَلَهْ

845. عَلَى خِلافِ قَصْدِهِ مِمَّا احْتَمَلْ   بِذِكْرِ ذِي تَعَلُّقٍ لَهُ حَصَلْ

846. كَقَوْلِهِ سَلَوْتَ يَا هَذَا عَنِي   فَقُلْ لَهُ عَنْ صُحْبَتِي وَوَطَنِي

847. قُلْتُ وَمِنْهُ يَقْرُبُ التَّسْلِيمُ أَنْ   يُسَلِّمَ الْفَرْضَ الْمُحَالَ ثُمَّ عَنْ

848. لازِمِهِ يَصُدُّ إِذْ قَدْ وَجَدَا   مَا مَنَعَ اتِّبَاعَهُ وَيُورِدَا

849. وَإِنْ عَلَى الْمُمْكِنِ مَعْ مَا نَاقَضَهْ   مُرَادَهُ عَلَّقَ فَالْمُنَاقَضَهْ

850. كَذَاكَ الاسْتِدْرَاكُ وَالإِسْتِثْنَا   حَيْثُ أَفَادَا بَهْجَةً وَحُسْنَا

851. والاِطِّرَادُ ذِكْرُكَ اسْمَ مَنْ عَلا   وَأَبِهِ وَجَدِّهِ عَلَى الْوِلا

852. بِلا تَكَلُّفٍ عَلَى وَجْهٍ جَلِي   مِثْلُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِي

853. قُلْتُ وَمِنْهُ الاحْتِبَاكُ يُخْتَصَرْ   مِنْ شِقَّيِ الْجُمْلَةِ ضِدُّ مَا ذُكِرْ

854. وَهْوَ لَطِيفٌ رَاقَ لِلْمُقْتَبِسِ   بَيَّنَهُ ابْنُ يُوسُفَ الأَنْدَلُسِي

855. وَالطَّرْدُ وَالْعَكْسُ قَرِيبٌ مِنْهُ   حَرَّرَهُ الطِّيبِيُّ فَابْحَثْ عَنْهُ

856. يُقَرِّرُ الأَوَّلُ بِالمَنْطُوقِ ذَا   مَفْهُومَ تَالِيهِ وَبِالْعَكْسِ خُذَا

857. وَمِنْهُ نَفْيُ الشَّيْءِ بِالإِيجَابِ   نَفْيُ الثُّبُوتِ بِانْتِفَا الأَسْبَابِ

858. وَإِنْ أَتَى فِي الْبَيْتِ وَعْظٌ لامِعُ   أَوْ حِكْمَةٌ فَهْوَ الْكَلامُ الْجَامِعُ

859. حِكَايَةُ التَّحَاوُرِ الْمُرَاجَعَهْ   تَرْتِيبُهُ أَوْصَافَهُ الْمُتَابَعَهْ

860. ثُمَّ التَّرَقِّي وَهُوَ ذِكْرُ الْمَعْنَى ... فَفَوْقَهُ ثُمَّ التَّدَلِّي يُعْنَى
861. وَمِنْهُ الِاسْتِطْرَادُ أَنْ يَنْتَقِلا ... مِنْ غَرَضٍ لِآخَرٍ قَدْ شَاكَلا
862. وَالِافْتِنَانُ الْجَمْعُ لِلْفَنَّيْنِ ... كَالْمَدْحِ وَالْهَجْوِ وَنَحْوِ ذَيْنِ
863. وَالِاشْتِقَاقُ أَخْذُ مَعْنًى مِنْ عَلَمْ ... فَإِنْ يُطَابِقْ فَبِالِاتِّفَاقِ سَمْ
864. وَمِنْهُ الِالْغَازُ وَنَوْعُ الْقَسَمِ ... وَالِاكْتِفَاءُ حَذْفُ بَعْضِ الْكَلِمِ
865. وَخَيْرُهُ عِنْدِيَ مَا فِيهِ وَفَتْ ... تَوْرِيَةٌ عَنِ اكْتِفَاءٍ صَرَفَتْ
866. وَجَمْعُهُ مُؤْتَلِفًا وَمُخْتَلِفْ ... وَالِاتِّسَاعُ شَامِلٌ لِمَا عُرِفْ
867. وَإِنْ يَكُنْ فِي اللَّفْظِ لَبْسٌ فَيَفِي ... تَفْسِيرُهُ فَذَاكَ تَفْسِيرُ الْخَفِي
868. وَإِنْ يُزِلْ لَبْسًا عَنِ الإِبْهَامِ ... فَذَاكَ إِيضَاحٌ بِلا إِيهَامِ
869. وَإِنْ أَتَى مُشْتَرَكٌ يُبَادِرُ ... غَيْرَ الْمُرَادِ فَاشْتِرَاكٌ صَادِرُ
870. حُسْنَ البَيَانِ زَادَ فِي الْمِصْبَاحِ ... وَرَدَّهُ الْجَلالُ فِي الإِيضَاحِ
871. وَقَدْ وَجَدْتُ مَقْصَدًا بَدِيعَا ... سَمَّيْتُهُ التَّاسِيسَ وَالتَّفْرِيعَا
872. قَاعِدَةٌ كُلِّيَّةٌ يُمهِدُهَا ... يَبْنِي عَلَيْهَا شُعْبَةً يَقْصِدُهَا
873. مِثَالُهُ لِكُلِّ دِينٍ خُلُقُ ... وَخُلُقُ ذَا الدِّينِ الْحَيَاءُ الْمُونِقُ
874. وَالنَّفْيُ لِلْمَوْضُوعِ قَصْدًا صَنَعَهْ ... مِثَالُهُ لَيْسَ الشَّدِيدُ الصُّرَعَهْ
875. وَإِنْ أَتَى بِجُمَلٍ لِلْمَقْصَدِ ... تَوَصُّلًا لِحُكْمِ مَا بِهِ ابْتُدِي
876. وَصَحَّ حَذْفُ الْوَسَطِ الْمَوْصُولِ ... فَذَلِكَ التَّمْهِيدُ لِلدَّلِيلِ
877. وَمِنْهُ تَصْحِيفٌ بِأَنْ يُعْتَمَدَا ... بِهِ وَبِالتَّصْحِيفِ أَمْرٌ قُصِدَا

البديع اللفظي

878.مِنْـهُ الجِنَـاسُ بَـيْنَ لَفْظَـيْنِ بِـأَنْ تَشَـابَهَا فَـإِنْ يَـكُ الوِفَـاقُ عَـنْ
879.فِـي عَـدَدِ الحُـرُوفِ وَالأنْـوَاعِ ثُـمْ تَرْتِيبِهَـا وَهَيْئَـةٍ فَالتَّـامَ سَـمْ
880.فَـإِنْ يَكُـنْ نَوْعًـا فَـذَا المُمَاثِـلُ أَوْ لا فَمُسْـتَوْفَى كَقَـالَ قَائِـلُ
881.فَـإِنْ يَكُـنْ مُرَكَّبًـا إِحْـدَاهُمَا جِنَـاسُ تَرْكِيـبٍ فَـإِنْ تَسَـاهَمَا
882.خَطًّـا فَـذُو تَشَـابُهٍ وَإِلَّا فَـذَاكَ مَفْـرُوقٌ وَإِنْ تَجَلَّـى
883.مِـنْ كِلْمَـةٍ وَجُزْئِهَـا فَـالْمَرْفُو أَوْ رُكِّبَـا مُلَفَّـقٌ وَالْخُلْـفُ
884.فِـي الـنَّقْطِ إِذْ يُوجَـدُ فَالْمُصَـحَّفُ أَوْ حَرَكَـاتٍ فَهُـوَ الْمُحَـرَّفُ
885.أَوْ عَـدَدٍ فَنَـاقِصٌ بِحَـرْفِ فِـي أَوَّلٍ أَوْ وَسَـطٍ أَوْ طَـرْفِ
886.مُطَـرَّفٌ مُكْتَنَـفٌ مَـرْدُوفُ مُـذَيَّلٌ إِنْ زِيـدَتِ الْحُـرُوفُ
887.أَوْ نَـوْعِ حَـرْفٍ لَـمْ يَكُـنْ بِـأَكْثَرِ مِـنْ وَاحِـدٍ فِـي أَوَّلٍ أَوْ آخِـرِ
888.أَوْ وَسَـطٍ ثُـمَّ إِذَا تَقَارَبَـا مُضَـارِعٌ وَلاحِـقٌ إِنْ جَانَبَـا
889.قُلْـتُ فَـإِنْ تَنَاسَـبَا فِـي اللَّفْـظِ كَالضَّـادِ وَالظَّـاءِ فَـذَاكَ اللَّفْظِـي
890.وَإِنْ يُخَـالِفْ فِـي تَرَتُّـبٍ دُعِـي بِالْقَلْـبِ فِـي الكُـلِّ وَفِـي الْبَعْضِ وُعِـي
891.فَـإِنْ يَقَـعْ فِـي أَوَّلِ البَيْـتِ وَفِـي آخِـرِهِ فَهْـوَ مُجَـنَّحٌ قُفِـي
892.وَفَـوْقَ حَـرْفٍ أَوَّلا مُتَـوَّجُ وَإِنْ تَوَالَيَـا فَـذَا مُـزْدَوِجُ
893.وَإِنْ يَكُـنْ تَجَـاذَبَ الطَّرْفَـانِ مُشَـوَّشٌ قَـدْ زَادَ فِـي التِّبْيَـانِ
894.وَبِالجِنَـاسِ أَلْحَقُـوا شَـيْئَيْنِ إِحْـدَاهُمَا تَشَـابُهُ اللَّفْظَـيْنِ
895.قُلْـتُ وَذَا تَجَـانُسُ الإِطْـلاقِ وَالآخَـرُ الْجَمْـعُ فِـي الاِشْـتِقَاقِ

896. قُلْتُ الجِنَاسُ المَعْنَوِي أَنْ تُضمِرَا ... رُكْنَيْهِ وَالمُرَادِفَيْنِ تَذْكُرا
897. وَذِكْرُهُ لِوَاحِدٍ وَمَا رَدِفْ ... أَوْ مَا يَدُلُّ بِإِشَارَةٍ عُرِفْ
898. ثُمَّ تَوَسُّطُ الْجِنَاسِ قَرَّرَا ... وَشَرْطُ حُسْنٍ فِيهِ أَنْ لا يَكْثُرَا
899. فَإِنْ يَصِرْ تَوْرِيَةً وَانْحَصَرَا ... فِي وَاحِدٍ فَقَدْ عَلا وَافْتَخَرَا
900. وَمِنْهُ رَدُّ عَجُزٍ لِلصَّدْرِ ... أَنْ تَقَعَ اللَّفْظَةُ صَدْرَ النَّثْرِ
901. وَشِبْهُهَا فِي خَتْمِهِ وَالشِّعْرِ ... فِي آخِرٍ وَشِبْهُهَا فِي الصَّدْرِ
902. لِذَلِكَ الْمِصْرَاعِ أَوْ صَدْرِ اللَّذَا ... قَبْلُ كَذَا فِي حَشْوِهِ أَوْ خَتْمِ ذَا
903. قُلْتُ فَإِنْ قَافِيَةٌ تُعَادُ فِي ... أَوَّلِ تَالٍ فَهْوَ تَسْبِيغٌ وَفِي
904. وَمِنْهُ تَطْرِيزٌ وَذَا أَنْ تَذْكُرَا ... عِدَّةَ أَسْمَاءٍ وَبَعْدُ تُخْبِرَا
905. بِصِفَةٍ كَرَّرْتَهَا وَمِنْهُ ... تَعْدِيدُكَ الأَوْصَافَ فَرْدًا عَنْهُ
906. تَنْسِيقُهُمْ قُلْتُ صِفَاتُ الْعَظَمَهْ ... تَلاحَمَتْ مُسْتَحْسَنًا مُلْتَئِمَهْ
907. وَإِنْ يَجِئْ لَفْظٌ فَصِيحٌ وَارِدُ ... مَا غَيْرُهُ يَسُدُّ فَالْفَرَائِدُ
908. وَإِنْ يَجِئْ وَغَيْرُهُ سَدَّ وَلَهْ ... تَخَصُّصٌ تَنْكِيتُهُمْ فَاسْتَعْمِلَهْ
909. والسَّجْعُ أَنْ تُوَاطَأَ الفَوَاصِلُ ... فِي خَتْمِهَا بِوَاحِدٍ وَالفَاضِلُ
910. مَا اسْتَوَتِ الْقَرِينَتَانِ ثُمَّ أَنْ ... يَطُولَ ثَانٍ ثُمَّ ثَالِثٌ وَمَنْ
911. طَوَّلَ الأُولَى زَائِدًا لَمْ يَحْسُنِ ... وَكُلَّ الاعْجَازِ ابْنِهَا وَسَكِّن
912. وَفِي القُرَانِ قُلْ فَوَاصِلُ وَلا ... يُقَالُ أَسْجَاعٌ فَعَنْهَا قَدْ عَلا
913. قُلْتُ وَخَيْرُ السَّجْعِ مَا قَلَّ إِلَى ... عَشَرَةٍ وَضِعْفُهَا مَا طُوِّلا
914. ثُمَّ اللَّتَانِ وَزْنُهَا ذُو خُلْفِ ... مُطَرَّفٌ وَإِنْ وِفَاقًا تُلْفِ
915. وَلَيْسَ مَا فِي أَوَّلٍ مُقَابِلا ... وَزْنًا وَلا تَقْفِيَةً لِمَا تَلا

916. فَالْمُتَوَازِي ضِدُّهُ مُرَصَّعُ أَوْ خُصَّ بِالْعَجْزَيْنِ فَالْمُصَرَّعُ
917. وَإِنْ تَكُنْ قَدْ سَاوَتِ الْمُقَارَنَهْ فِي الْوَزْنِ لا تَقْفِيَةٍ مُوَازَنَهْ
918. وَإِنْ تَكُنْ أَفْرَادُهَا مُقَابِلَهْ لِلتَّالِ فِي أَوْزَانِهَا مُمَاثِلَهْ
919. وَقِيلَ لا يَخْتَصُّ بِالتَّنْثِيرِ وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَ بِالتَّشْطِيرِ
920. فِي كُلِّ شَطْرٍ سَجْعَتَانِ اتَّفَقَا وَخَالَفَ الآخِرُ مَا قَدْ سَبَقَا
921. وَسَمِّ بِالتَّسْمِيطِ إِنْ تَوَالَتِ ثَلاثَةٌ وَبِالْوِفَاقِ وَافَتِ
922. وَإِنْ يُسَجِّعْ كُلَّهُ وَجَزَّأَهْ مُخَالِفًا جُزْءًا بِجُزْءٍ تَجْزِئَهْ
923. وَالِانْسِجَامُ مَا عَلا تَسَهُّلا عُذُوبَةً وَمِنْ عَقَادَةٍ خَلا
924. وَغَالِبٌ فِي النَّثْرِ إِذْ مَا انْسَجَمَا مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ قَدْ يُرَى مُنْتَظِمَا
925. وَمِنْهُ قَلْبٌ عَكْسُهُ إِذَا سُلِكْ كَطَرْدِهِ كَمِثْلِ كُلٌّ فِي فَلَكْ
926. وَالْحَرْفُ مِنْ قَبْلِ الرَّوِي يُلْتَزَمُ فَسَمِّهِ لُزُومَ مَا لا يَلْزَمُ
927. كَقَوْلِهِ تَقْهَرْ وَتَنْهَرْ صَدْرَكَا وِزْرَكَ ظَهْرَكَ وَبَعْدُ ذِكْرَكَا
928. قُلْتُ فَإِنْ كَانَ الْتِزَامٌ فِي الرَّوِي أَوْ كَلِمَاتٍ فَهْوَ تَضْيِيقٌ قَوِي
929. وَمِنْهُ تَشْرِيعٌ بِأَنْ يَبْنِي عَلَى قَافِيَتَيْنِ البَيْتَ كُلٌّ قَدْ حَلا
930. وَهْوَ الَّذِي أَبْدَعَهُ الْحَرِيرِي وَوَسْمُهُ التَّوْأَمُ ذُو تَحْرِيرِ
931. قُلْتُ الرَّوِيُّ إِذْ لِأَشْيَا يَصْلُحُ فَذَلِكَ التَّخْيِيرُ خُذْ مَا يَرْجَحُ
932. وَإِنْ تَجِئْ قَافِيَةٌ مَحَلَّهَا فَذَلِكَ التَّمْكِينُ مَهِّدْ قَبْلَهَا
933. وَمِنْهُ أَنْ تَأْتَلِفَ الْمَعَانِي صَحِيحَةً مُوَافِقَ الأَوْزَانِ
934. أَوْ وَافَقَ الأَلْفَاظُ وَالأَوْزَانُ وَضِدُّهُ الطَّاعَةُ وَالْعِصْيَانُ
935. وَالْوَصْلُ وَالْقَطْعُ وَنَقْطُ الاحْرُفِ وَتَرْكُهُ حَذْفٌ وَبِالْخُلْفِ يَفِي

936. وَاللَّفْظُ إِذْ يَقْرَؤُهُ الأَلْثَغُ لا يُعَابُ قَدْ سَمَّيْتُهُ الْمُنْتَخَلا

937. وَأَصْلُ حُسْنِ مَا مَضَى أَنْ يَتْبَعَا اللَّفْظُ مَعْنًى دُونَ عَكْسٍ وَقَعَا

خاتمة في السرقات الشّعرية وما يتصل بها

938. إِنْ قَائِلانِ اتَّفَقَا فِي الْغَرَضِ عَلَى الْعُمُومِ فَكِلاهُمَا ارْتُضِي

939. كَالْوَصْفِ بِالسَّخَاءِ وَالشَّجَاعَةِ وَلا يُعَدُّ سِرْقَةً لِلْعَادَة

940. أَوْ فِي الدَّلالَةِ عَلَيْهِ كَالْمَجَازْ وَهَيْئَةٍ تَخُصُّ مَنْ لِلْوَصْفِ حَازْ

941. كَوَصْفِهِ الْجَوَادَ بِالتَّهَلُّلِ لِطَالِبٍ وَالْقَبْضِ لِلْمُبَخَّلِ

942. فَإِنْ يَكُنْ مُقَرَّرًا كَالْبَطَلِ بِأَسَدٍ فَحُكْمُهُ كَالأَوَّلِ

943. أَوْ لا فَفِيهِ السَّبْقُ كَالزِّيَادَةِ قَدْ يُدَّعَى فَمِنْهُ ذُو غَرَابَةِ

944. فِي أَصْلِهِ وَمِنْهُ ذُو ابْتِذَالِ أَغْرَبَهُ الْحُسْنُ فِي الاِسْتِعْمَال

945. فَسَمِّ بِالإِبْدَاعِ مَا قَدِ اخْتُرِعْ مِنَ الْمَعَانِي لَيْسَ قَبْلَهُ صُنِعْ

946. أَوْ سَمِّهِ سَلامَةَ اخْتِرَاعِ وَذَلِكَ الشَّامِلُ لِلأَنْوَاع

947. وَسَمِّ ذَا الشُّهْرَةِ مَعْ إِغْرَابِ بِالطُّرْفَةِ النَّوَادِرِ الإِغْرَابِ

948. وَالأَخْذُ وَالسِّرْقَةُ ظَاهِرٌ وَلا فَالظَّاهِرُ الأَخْذُ لِمَعْنًى كَمُلا

949. مَعْ لَفْظِهِ أَوْ بَعْضِهِ أَوْ دُونَهُ فَذَاكَ مَحْضُ سِرْقَةٍ يَدْعُونَهُ

950. بِالاِنْتِحَالِ النَّسْخِ لَيْسَ يُقْبَلُ كَذَا إِذَا بِرِدْفِهِ قَدْ يُبْدَلُ

951. وَأَخْذَ بَعْضِ اللَّفْظِ بِالتَّغْيِيرِ سَمْ إِغَارَةً وَالْمَسْخَ ثُمَّ ذَا قُسِمْ

952. فَإِنْ يَكُنْ أَبْلَغَ لاِخْتِصَاصِهِ بِنُكْتَةٍ فَامْدَحْهُ فِي اقْتِصَاصِهِ

953. أَوْ دُونَهُ ذُمَّ وَإِنْ تَسَاوَيَا أُبْعِدَ عَنْ ذَمٍّ وَفَضْلٌ بَادِيَا

954.أَوْ أَخَـذَ الْمَعْنَـى فَقَـطْ فَالإِلْمَـامْ وَالسَّـلْخُ وَهْـوَ ذُو الـثَّلاثِ الاقْسَـامْ

955.وَغَيْـرُ ذِي الظُّهُـورِ كَالتَّشَـابُهِ فِـي الْمَعْنَيَـيْنِ حِـينَ قَـدْ أَتَـى بِـه

956.أَوْ لِمَحَـلٍّ آخَـرٍ قَـدْ نُقِـلا أَوْ لِنَقِـيضٍ أَوْ يَكُـونَ أَشْـمَلا

957.أَوْ أَخَـذَ الْـبَعْضَ وَزَادَ حُسْـنَا وَكُـلُّ ذَا يُقْبَـلُ حَيْـثُ عَنَّـا

958.بَـلْ رُبَّمَـا أَحْسَـنَ فِـي التَّصَـرُّفِ فَصَـارَ كَالْمُبْـدِعِ لا كَـالْمُقْتَفِي

959.وَكُـلُّ مَـا كَـانَ أَشَـدَّ فِـي الْخَفَـا فَهْـوَ إِلَـى الْقَبُـولِ أَقْـرَبُ اقْتِفَـا

960.هَـذَا إِذَا يُعْلَـمُ أَنَّ الثَّـانِي قَـدِ اقْتَفَـى الأَوَّلَ فِـي الْمَعَـانِي

961.إِذْ جَـازَ أَنْ يَكُـونَ مِـنْ تَـوَارُدِ الْخَـاطِرَيْنِ لا بِقَصْـدِ وَارِد

962.وَعِنْـدَ فَقْـدِ العِلْـمِ قُـلْ قَـالَ كَـذَا وَغَيْـرُهُ سَـبَقَهُ وَنَحْـوُ ذَا

فصل فيما يتصل بالسرقات

963.مِـنْ ذَاكَ الِاقْتِبَـاسُ أَنْ يُضَـمِّنَا مِـنَ الْقُـرَانِ وَالْحَـدِيثِ مَـا عَنَـى

964.عَلَـى طَرِيـقٍ لَـيْسَ مِنْـهُ مِثْـلُ مَـا قَـالَ الْحَرِيـرِيُّ وَلَمَّـا دَهِمَـا

965.قُلْنَـا جَمِيعًـا شَـاهَتِ الْوُجُـوهُ وَقُـبِّحَ اللُّكَـعْ وَمَـنْ يَرْجُـوهُ

966.فَمِنْـهُ مَـا لَـمْ يَنْقُـلِ الْمُقْتَـبِسُ عَـنْ أَصْـلِهِ وَمِنْـهُ مَـا قَـدْ يُعْكَـسُ

967.وَرُبَّمَـا غُيِّـرَ لِلْـوَزْنِ فَـلا يَضُـرُّهُ كَقَـوْلِ بَعْـضِ مَـنْ خَـلا

968.قَـدْ كَـانَ مَـا قَـدْ خِفْـتُ أَنْ يَكُونَـا إِنَّـا إِلَـى الإِلَـهِ رَاجِعُونَـا

969.قُلْـتُ وَأَمَّـا حُكْمُـهُ فِـي الشَّـرْعِ فَمَالِـكٌ مُشَـدِّدٌ فِـي الْمَنْـعِ

970.وَلَـيْسَ فِيـهِ عِنْـدَنَا صَـرَاحَهْ لَكِـنَّ يَحْيَـى النَّـوَوِي أَبَاحَـهْ

971.فِـي النَّثْـرِ وَعْظًـا دُونَ نَظْـمٍ مُطْلَقَـا وَالشَّـرَفُ الْمَقْـرِيُّ فِيـهِ حَقَّقَـا

972. جَوَازُهُ فِي الزُّهْدِ وَالْوَعْظِ وَفِي ... مَدْحِ النَّبِي وَلَوْ بِنَظْمٍ فَاقْتَفِ
973. وَتَاجُنَا السُّبْكِي جَوَازُهُ نَصَرْ ... إِذِ التَّمِيمِيُّ الْجَلِيلُ قَدْ شَعَرْ
974. وَقَدْ رَأَيْتُ الرَّافِعِيَّ اسْتَعْمَلَهْ ... وَغَيْرُهُ مِنْ صُلَحَاءَ كَمَلَهْ
975. وَمِنْهُ تَضْمِينٌ بِأَنْ يُضَمَّنَا ... مِنْ شِعْرِ غَيْرِهِ وَأَنْ يُبَيِّنَا
976. ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَشْتَهِرْ عِنْدَ أُولِي ... بَلاغَةٍ وَالْحُسْنُ فِيهِ أَنْ يَلِي
977. لِنُكْتَةٍ لَيْسَتْ هُنَاكَ ثُمَّ لا ... يَضُرُّ تَغْيِيرٌ فَبَيْتٌ كَمُلا
978. سَمِّ اسْتِعَانَةً وَلِلْمِصْرَاعِ ... فَدُونَهُ بِالرَّفْوِ وَالإِيدَاعِ
979. قُلْتُ فَإِنْ مِنْ نَظْمِهِ قَدْ جَعَلَهْ ... فَذَاكَ تَفْصِيلٌ بِصَادٍ مُهْمَلَهْ
980. وَمِنْهُ عَقْدٌ نَظْمُ نَثْرٍ لا عَلَى ... طَرِيقِ الاقْتِبَاسِ مِمَّا قَدْ خَلا
981. وَضِدُّهُ الْحَلُّ وَتَمْلِيحٌ بِأَنْ ... لِقِصَّةٍ يُشِيرَ أَوْ شِعْرٍ يَعِنْ
982. قُلْتُ كَذَا قَدَّمَ مِيمًا وَانْتُقِدْ ... وَشِبْهُهُ الْعُنْوَانُ فَافْهَمْ مَا قُصِدْ

فصل

983. وَيَنْبَغِي التَّأْنِيقُ فِي ابْتِدَاءِ ... وَفِي تَخَلُّصٍ وَفِي انْتِهَاءِ
984. بِأَعْذَبِ اللَّفْظِ وَحُسْنِ النَّظْمِ ... وَصِحَّةِ الْمَعْنَى وَطِبْقِ الْفَهْمِ
985. فَلْيَجْتَنِبْ فِي الْمَدْحِ مَا يُطَيِّرُ ... بِهِ وَمَا مِنْهُ الْمَقَامُ يَنْفِرُ
986. وَخَيْرُهُ مُنَاسِبٌ لِلْحَالِ ... وَسَمِّهِ بَرَاعَةَ اسْتِهْلالِ
987. وَاعْنَ بِتَشْبِيبٍ يَجِيءُ فِي الْكَلامْ ... قَبْلَ الشُّرُوعِ مَا يُمَهِّدُ الْمَرَامْ
988. وَرَاعِ فِي تَخَلُّصٍ لِلْمَقْصَدِ ... مُلائِمًا لِمَا بِهِ قَدِ ابْتُدِي
989. وَرُبَّمَا إِلَى سِوَاهُ يَنْتَقِلْ ... كَمَا رَأَى الْمُخَضْرَمُونَ وَالأُوَلْ

990. وَالْحُسْـنُ فَضْـلُهُ بِأَمَّـا بَعْـدُ أَوْ هَـذَا كَمَـا فِـي ذِكْـرِ صَـادٍ قَـدْ تَلَـوْا
991. وَزَادَ فِـي التِّبْيَـانِ حُسْـنَ الْمَطْلَـبِ بَعْـدَ وَسِـيلَةٍ أَتَـى بِالطَّلَـبِ
992. وَإِنْ يَجِـئْ فِـي الانْتِهَـاءِ مُـؤْذِنُ بِخَتْمِـهِ فَهْـوَ الْبَلِيـغُ الأَحْسَـنُ
993. وَسُـوَرُ الْقُـرْآنِ فِـي ابْتِـدَائِهَا وَفِـي خُلُوصِـهَا وَفِـي انْتِهَائِهَـا
994. وَارِدَةٌ أَبْلَـغَ وَجْـهٍ وَأَجَـلْ وَكَيْـفَ لا وَهْـوَ كَـلامُ اللهِ جَـلْ
995. وَمَـنْ لَهَـا أَمْعَـنَ بالتَّأَمُّـلِ بَـانَ لَـهُ كُـلُّ خَفِـيٍّ وَجَلِـي
996. وَتَـمَّ ذَا الـنَّظْمُ بِتَيْسِـيرِ الأَحَـدْ سَـلْخَ جُمَـادَى الثَّـانِ فِـي يَـوْمِ الأَحَـدْ
997. مِـنْ عَـامِ ثِنْتَـيْنِ وَسَـبْعِينَ الَّتِـي بَعْـدَ ثَمَانِمِائَـةٍ لِلْهِجْـرَةِ
998. فِـي أَلْـفِ بَيْـتٍ كَـالنُّجُومِ تَزْهَـرُ وَكَالرِّيَـاضِ فَـاحَ مِنْهَـا الزَّهَـرُ
999. أُرْجُـوزَةٌ فَرِيـدَةٌ فِـي أَهْلِهَـا إِذْ لَـمْ يَكُـنْ فِـي فَنِّهَـا كَمِثْلِهَـا
1000. بِكْـرٌ مَنِيـعٌ سِـتْرُهَا لِمَـنْ دَنَـا وَمَـنْ أَتَاهَـا خَاضِـعًا نَـالَ الْمُنَـى
1001. زَفَفْتُهَـا لِمَـنْ نُهَـاهُ رَاجِـحُ وَمَهْرُهَـا مِنْـهُ الـدُّعَاءُ الصَّـالِحُ
1002. عَلَـيَّ إِذَا صِـرْتُ قَـرِينَ الـرَّمْسِ تَنْفَعُنِـي دَعْوَتُـهُ فِـي بُؤْسِـي
1003. وَأَحْمَـدُ اللهَ عَلَـى الإِتْمَـامِ حَمْـدًا يَفُـوقُ الْبَـدْرَ فِـي التَّمَـامِ
1004. مُصَـلِّيًا عَلَـى نَبِـيٍّ قَـدْ عَلَـتْ أَوْصَـافُهُ بَـيْنَ الـوَرَى وَكَمُلَـتْ

انتهى

الملحق الثاني

قال الشيخ المجدد محمد الحسن بن أحمد الخديم -حفظه الله تعلى- مقارنا بين الإسلام والإيمان والإحسان مع علم المعاني والبيان والبديع، وهي مقارنة لطيفة ذات دلالة بليغة، يحسن أن تكون ختام مسك لهذا الكتاب المبارك؛ لما بينهما من المشاكلة:

1005. اللهَ أَحْمَــدُ عَلَــى مَــا أَنْعَمَــا ... بِــهِ وَأَشْــكُرُ عَلَــى مَــا أَلْهَمَــا

1006. هَـذَا وَهَـاكَ حِكْمَـةً بِهَـا الْحَكِـيمْ ... مَـنَّ وَقَـدْ تُؤْخَـذُ مِـنْ غَيْـرِ حَكِـيمْ

1007. الِإيمَانُ وَالإِسْلَامُ الِاحْسَانُ الرَّفِيعْ ... مِثْـلُ الْمَعَـانِي وَالْبَيَـانِ وَالْبَـدِيعْ

1008. وَلَـيْسَ يَخْفَـى وَجْـهُ ذَا التَّشْـبِيهِ ... حَيْـثُ الْخِطَـابُ كَـانَ لِلنَّبِيـهِ

1009. فَشَـرْطُ ثَانِيهَـا حُصُـولُ الأَوَّلِ ... وَثَالِـثٌ دُونَهُمَـا لَـمْ يَحْصُـلِ

1010. مَقَـامُ الِاحْسَـانِ وَبِالتَّصَـوُّفِ ... سُـمِّيَ لَـمْ يَحْصُـلْ لِـذِي تَشَـوُّفِ

1011. إِلَّا بِالِإيمَـانِ وَالِاسْـلَامِ مَعَـا ... عَلَـى الْمُرِيـدِ دُونَ ذَيْـنِ امْتَنَعَـا

1012. وَحَيْثُ فِي الْكَلَامِ مُقْتَضَى الْمَقَامْ ... لَـمْ يُـرْعَ أَوْ وَقَـعَ تَعْقِيـدُ الْكَـلَامْ

1013. فَهَاهُنَـا الْبَـدِيعُ فِـي التَّقْـدِيرِ ... كَالـدُّرِّ عُلِّـقَ عَلَـى الْخِنْزِيـرِ

1014. فَصَـحِّحِ الإِيمَـانَ وَالْـزَمِ الْعَمَـلْ ... بِالشَّـرْعِ فِيـهِ مُخْلِصًـا لِلَّـهِ جَـلْ

انتهى

فهرست المحتويات

تمت الفهارس بحمد الله